

الجزء الثاني من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج في الفقه على
مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه للامام العالم
العلامة شمس الدين محمد ابن الامام العارف
بالله تعالى شهاب الدين أحمد الرملي
رضي الله تعالى عنه - ما
ونفعنا ببركتهم
آمين

{ وجمامته حاشية الاستاذ العلامة ابي الضياء }
{ الشيخ علي الشبرايملي على الشرح المذكور }

• فهرسة الجزء الثاني من نهاية المحتاج الى شرح المنهاج •

صفحة	صفحة
٣٠٦ (كتاب الصيام)	٢ باب كيفية صلاة المسافر
٣١٢ فصل في أركان الصوم	٩ فصل في شروط القصر وتوابعها
٣١٧ فصل شرط الصوم الخ	٢٠ فصل في الجمع بين الصلاتين
٣٢٦ فصل شرط صحة الصوم من حيث	٢٨ باب صلاة الجمعة
القاعل والوقت الخ	٦٢ فصل في الاغتسال المستحب في الجمعة
٣٣٢ فصل في شروط وجوب صوم رمضان	وغيرها وما يذكر معها
وما يبيح ترك صومه	٧٤ فصل في بيان ما يحصل به ادراك الجمعة
٣٣٦ فصل في فدية الصوم الواجب	وما لا تدرك به ويجوز الاستخلاف
٣٤٢ فصل في موجب كفارة الصوم	وعدمه وما يجوز لانه زحوم وما يمنع من
٣٤٧ باب صوم التطوع	٨٤ باب كيفية صلاة الخوف
٣٥٣ (كتاب الاعتكاف)	٩٥ فصل فيما يجوز له لمن ذكر وما لا يجوز
٣٦٢ فصل في حكم الاعتكاف المذكور	١٠٤ باب صلاة العيدين
٣٦٩ (كتاب الحج)	١١٤ فصل في التكبير المرسل والمقيد
٤٨٧ باب اوقات لفك زمانا ومكانا	١١٧ باب صلاة الكسوفين
٢٩٤ باب الاحرام	١٢٥ باب صلاة الاستسقاء
٤٠٢ باب دخوله اى المحرم مكة زادها الله	١٣٧ باب في حكم تارك الصلاة
شرفا وبر او ما يتعلق به	١٤٠ (كتاب الجنائز)
٤٠٥ فصل فيما يطلب في الطواف من واجبات	١٥٩ فصل في تكفين الميت وحمله وتوابعهما
وسبق	١٦٩ فصل في الصلاة على الميت المسلم وغير
٤١٦ فصل فيما يختم به الطواف وبيان كيفية	١٧٣ فرع في بيان الاولى بالصلاة
٤١٩ فصل في الوقوف بعرفة وما يذكر معه	١٩٣ فصل في دفن الميت وما يتعلق به
٤٢٤ فصل في المبيت بمزدلفة والدفع منها وفيما	٢٢٤ (كتاب الزكاة)
يذكر معهما	٢٢٥ باب زكاة الحيوان
٤٣١ فصل في المبيت بمكة الى أيام التشريق	٢٤٥ باب زكاة النيات
الثلاثة وهي التي يجب بها العيد وفيما	٢٥٦ باب زكاة الزقد
يذكر معه	٢٦٦ باب زكاة المعدن والزر كازواج التجارة
٤٤١ فصل في بيان اركان الحج والعمرة	٢٩٥ فصل في احكام زكاة التجارة
وبيان اوجه اداها وما يتعلق بذلك	٢٩٦ باب زكاة الفطر
٤٤٧ باب محرمات الاحرام	٢٩٨ باب من تلزمه الزكاة
٤٧٣ باب الاحصاء والتخييل	٣٠٦ فصل في اداها الزكاة
	٣٠٠ فصل في تخييل الزكاة وما يذكر معه

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب صلاة المسافر)

(قوله صلاة المسافر) انظر منبروعية صلاة المسافر في اي سنة كانت وفي حاشية العلامة القليوبي وشرعت في السنة الرابعة من الهجرة قاله ابن الاثير وقبل في ربيع الاخر من السنة الثانية قاله الدولابي وقبل بعد الهجرة باربعين يوما وأول الجمع كان في سفر غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة (قوله من حيث القصر) أي لامن حيث الأركان والشروط (قوله ويتبعه الكلام في قصر فوائت الخ) قد يقال هذه داخله في قوله من حيث القصر اذ هو شامل لما يقع في السفر فانه في الحضر اولى وقوله والجمع عطف على القصر (فائدة) قال ع روى ابن أبي شيبة والطبراني خبار أمتي من يشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله والذين اذا أحسنوا استبشروا واذا أسأوا استغفروا واذا سافروا قصرُوا وافطروا اه سم على منهج (قوله لما سأل عمر النبي

(باب كيفية صلاة المسافر)

من حيث القصر ويتبعه الكلام في قصر فوائت الحضر والجمع ويتبعه الجمع بالمطر فاندفع الاعتراض بان الترجمة ناقصة على ان المعيب ان يترجم شي وبذلك انقص منه اماذا كرزائد على الباب عن الترجمة فلا وقد وقع مثل ذلك للخازن كثير والاصل في القصر قوله تعالى واذا ضربتم في الارض الآية وهي مقيدة بالخوف لكن صح جوازه في الأمن من الحرب لما سال عمر النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ويجوز فيه الاتمام لما صح عن عائشة انها قالت يا رسول الله قصرت وانمت وافطرت وصمت أي بفتح التاء الاولى وضم الثانية فيهما ويجوز عكسه فقال احسنت يا عائشة واما خبر فرضت الصلاة ركعتين أي في السفر فعنه لمن أراد الاقتصار عليهم ما جمع بين الادلة وسبأني ما يدل على الجمع ولما كان القصر اهم هذه الامور بدأ المصنف به فقال (انما

صلى الله عليه وسلم) روى ذلك عنه علي بن أمية حيث قال كما في شرح الروضات لعمرانما قال الله تعالى ان خفتهم وقد آمن الناس فقال عجبت مما عجبت منه فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صدقة مالح (قوله ويجوز عكسه) أي من حيث العربية والافهذ اخبار عن قضية وقعت وليست هي محتملة للامر ين حتى يجوز كل فان كان القاصر والمفطر هو النبي صلى الله عليه وسلم تعين فتح التاء في الاوامين منهما او عائشة تعين العكس اللهم الا ان يقال ان القصر والاتمام وقع في يومين مختلفين وعبارة البيضاوي في تفسير الآية ويؤيده أي جواز القصر انه عليه السلام اتم في السفر وان عائشة اعقرت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت يا رسول الله قصرت وانمت وافطرت فقال احسنت يا عائشة (قوله ولما كان القصر اهم) أي من حيث ان فيه ترك بعض الصلاة ولكونه متققا عليه بيننا وبين الخنفية

(قوله لا يصح ومغرب بالاجماع) نعم - كي عن بعض اصحابنا جواز قصر الصبح في الخوف الى ركعة ١٠ حج وكأنه اشذوذ لم يعتد به في مخالفة الاجماع وفي حجر أيضا وعم ابن عبد السلام ومن تبعه القصر الى ركعة في الخوف في الصبح وغيرهما عموم الحديث المذكور (قوله ولا بد ان تكون الرابعة مكتوبة) الظاهر انه يجوز قصر المعادة ولا ينافيه قولهم شرط القصر المكتوبة لان المراد المكتوبة ولو اصالته وهذا يجوز للصبي القصر مع انما غ - بمكتوبة في حقه وذلك لانه قيل ان افرض احداهما ومن ثم وجبت نية الفرضية فليست بغيرها مضامبتدا حتى يمنع القصر وله اعادتها تامة أي ان صلاحها متصورة ولو صلاحها تامة ينفي ان يمنع اعادتها مقصورة م ر اه سم على منهج أي وذلك لان الاتمام هو الاصل والاعادة فعل الشئ ثانيا بصفة الاولى وكان مقتضاه ان اذا قصر الاولى لا يعيدها الا مقصورة لكن لما كان الاتمام هو الاصل ٣ جاز اعادتها تامة وينبغي ان يحمل ذلك

اذ لم يعدها الخلل في الاولى أو خروجاً من الخلاف والاجازة قصر الثانية وانما هما حيث كان يقول به المخالف وسيأتي للشارح ان الاوجه اعادتها مقصورة بعد قول المصنف ولو اقلدي بتم لحظته لزمه الاتمام (قوله ومنه) أي من المكروه وقوله ان يسافر وحده ولو قصر السفر وقوله منفردا في حج اسقاط منفردا وهو أولى العلم بالانفراد من قوله وحده ويمكن أن يقال الجمع بينهما - مانا كيد (قوله وقال الركب شيطان) أي كالشيطان في انه يعد عن الناس ان لا يطلع على افعاله القبيحة ومثله يقال فيما بعده (قوله لكن الكراهة فيهما أخف) أي من الواحد (قوله ماسار راكب بلبل) خص الركاب والنسل لانهم مامطة

تقصر رابعة) لا يصح ومغرب بالاجماع وأما خبر مسلم فرضت الصلاة في الخوف ركعة فمحمول على انه يسلمها فيه مع الامام وينتدب بالآخرى اذا الصبح لو قصرت لم تكن شفعاً وخربت عن موضوعها والمغرب لا يمكن قصرها الى ركعتين لانها لا تكون الا وترا ولا الى ركعة لخروجها بذلك عن باقي الصلوات ولا بد ان تكون الرابعة مكتوبة من الخمس فلا تقصر مندورة ولا فافله لعدم وروده (مؤداة) وفاتئة السفر لا تية ملحقه بها فلا ينافي الحصر أو انه اضافي لاسيما وقد نص عليها بعد ذلك فلا تقصر فاتئة الحضر في السفر كما سيأتي (في السفر الطويل) اتفاقا في الامن وعلى الاظهر في الخوف (المباح) أي الجائز سواء كان واجبا أم منه - دو بامباح أم مكروها ومنه ان يسافر وحده منفردا لاسيما في الليل لخبر أحمد وغيره كره صلى الله عليه وسلم الوحدة في السفر وامن راكب القلاة وحده أي ان ظن لحوق ضرره وقال الركب شيطان والراكبان شيطانان والثلاثة ركب فيكره أيضا اثنان فقط لكن الكراهة فيهما أخف وصح خبر لو يعلم الناس ما علم في الوحدة ماسار راكب بلبل وحده نعم من كان انسه بالله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كائن غيره مع الرفقة لم يكره في - حقه ماذ كرفعا يظهر كما لو دعت حاجة الى الانفراد والبعده عن الرفقة الى - د لا يلحقه غوثهم فلا يكون بمنزلة الوحدة كما لا يخفى فلا قصر في سفر المعصية كما سيأتي ولو خرج بجهة معينة تبع الشخص لا يعلم سبب سفره أو لتنفيد كتاب لا يعلم ما فيه فالتمجه كما قاله الاسنوي الحاقه بالمباح (لا فاتئة الحضر) ولو على احتمال وشمل ذلك في جميع ما يأتي سفر يمنع القصر فيه فلا يقصرها وان قضاه في السفر بالاجماع ولانها ثبتت في ذمته تامة فلا يبرأ منها الا بفعالها كذلك ولو سافر وقد بقي من الوقت ما لا يسعه فان كانت قضاء لم تقصر والا قصرها قيل وعلم من هذه العبارة انه ان فعل في السفر ركعة

الخوف أكثر ولا يقتل الركاب الماشي ومثل الليل النهار (قوله تبع الشخص لا يعلم سبب سفره) دخل فيه ما لو لم يظن من حال متبوعه شيئا وقوله سبب سفره مفهوما انه لو علم ان متبوعه مسافر لمعية لا يجوز له السفر معه ولا الترخص بتقدير سفره اعصابه به وقد يتوقف فيه اذا كان التابع لا يشارك في المعصية التي سافر لاجلها ثم أيت ماسيأتي في الفصل الآتي في قول الشارح بعد قول المصنف ولا يعلم موضعه وان امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر الخ (قوله فالتمجه كما قاله الاسنوي الخ) وينبغي ان مثل ذلك مالوا كره على ايصاله وعلم ان فيه معصية لانه لا يلزم من ايصاله وقوع المعصية (قوله ولو على احتمال) بان شئ (قوله لا بفعالها كذلك) أي تامة (قوله فان كانت قضاء) أي بان لم يبق من وقتها ما يسع ركعة كما يأتي في قوله ومقتضى الخ (قوله وعلم من هذه العبارة) أي قوله فان كانت قضاء الخ

(قوله ومقتضى كلامهم) ووجدية بعض النسخ بـ **ب** لاج الموقوف بدل قوله ومقتضى الخ والوجه خلافه وعبارة سم على حجر قوله ولو سافر وقدي من الوقت الخ هل صورة المسئلة انه شرع فيها وادرك في الوقت ركعة حتى لو لم يشرع بل أخرها عن الوقت امتنع قصرها اذ مجرد بقاء قدر **ك** من الوقت بعد السفر مجرد قصرها وان أخرجهما عن الوقت وكلام الشارح في شرح الارشاد الصغير كالصريح في الثاني وكان وجهه انها حينئذ فائتة سفر وقول البهجة ولو أخر وقت فرضه وقدي قدر ركعة الخ دال على الثاني دلالة لاخفاء معهما بل لا تسكاد تحتل غير لكن نقل عن فتاوى شيخنا الشهاب أحمد الرمي الاول وفيه نظر فليست دال وقوله خلافه هو المعتمد أي في قصرها اذا سافر وقدي من الوقت ما يسع ركعة سواء شرع فيه في الوقت أم لا وهذا هو المعتمد صرح به الزيادي ١١ وسبق الشارح عند قول المصنف ويجب كون التأخير بنية الجمع ما يوافق فيه حيث قال ثم والفرق بينه وبين جواز القصر الخ (قوله وبه فارق عدم قضاء الجمعة) أي لا تنفاس سبب كونها الجمعة وهو الوقت (قوله وما قررناه) أي من قوا الذي هو كذلك الخ (قوله بالمشهور أن المعرفة) هو بفتح الهمزة بدل من المشهور وبالبدل على نية تنكير العامل فالباء مقدرة فيه (قوله يبين عدم الفرق) أي بين قضائها ٤ في السفر الذي فأت فيه أو غيره (قوله عند عدم قرينة) أي وقد وجدت هنا وهي

قوله دون الحضر (قوله ومقابل الاظهر يقصر فيها) أي في السفر والحضر ولو أخر هذا عن قوله الا في دون الحضر كان أولى (قوله وما الخ) أي كسفر المعصية (قوله بمجاوزة سورها) هو بالهمز البقية وبعده المحيط بالبلد ١١ عميرة وفي سم على منهج اعلم ان العادة ان باب السورة **ك** كتفان خارجان عن محاذة عتبته بحيث ان الشارح بجاوز العتبة وهو في محاذة الكتبتين فهل يتوقف جواز القصر على مجاوزة محاذاته الكتبتين فليس له

فاكثر قصرها والا فلا ومقتضى كلامهم خلافه (ولو قضى فائتة السفر) المبيح للقصر (فالظاهر قصر في السفر) الذي هو كذلك وان كان سفر آخر وتخلل بينهما إقامة طويلة لوجود سبب القصر في قضائها كادائها وبه فارق عدم قضاء الجمعة وما قررناه في السفر الاخر غير وارد على المصنف ولو قلنا بالمشهور أن المعرفة اذا اعيدت تكون عين الاولى اذ قوله دون الحضر يبين عدم الفرق ومحل تلك القاعدة على ما فيها من نزاع عند عدم قرينة قصر الثانية لغير الاولى او ما هو اعم منها ومقابل الاظهر يقصر فيها لانه انما يلزمه في القضاء ما كان يلزمه في الاداء وفي قول يتم فيها لانها صلاة ردت الى ركعتين فاذا فأت أي بالاربع كالجمعة وفي قول أيضا ان قضائها في ذلك السفر قصر والا فلا (دون الحضر) وما الخ به انفسد سبب القصر حال فعلها (ومن سافر من بلدة) لها سور (فأقول سفره بمجاوزة سورها) المختص بهم ولو تعددا كما قاله الامام أو كان داخله من اربع ونحوها اذا ما في داخل السور معدود من نفس البلد محسوب من موضع الإقامة وان كان لها بعض سور وهو محسوب مقصده اشترط مجاوزته ولو كان السور متديما وبقيت له بقايا اشترط مجاوزته والا فلا وبحمل الكلامان على هاتين الحالتين والخندق فيما لا سور كما لا سور

القصر قبل مجاوزة ذلك وان انفصل عن العتبة فيه فطر وما لم يلتوقف فليحضره (أقول) ومراده بقوله للتوقف وبهذه التوقف على مجاوزة السور ولعل وجهه انه لا يعد مجاوزة للسور الا بمجاوزة جميع اجزائه ومنها الكتفان ثم الظاهر انه يشترط في القرية أيضا مجاوزة مطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك كما مشى عليه جماعة ووافق عليه مراه سم على منهج ويعض الهوامش نقلا عن بعض أهل العصر بعد ما ذكره سم هذه طريقة والذي مشى عليه جماعة انه لا يشترط وهو اظهر ووجهه ان اذا لم تعتبر البساتين وان كانت تسكن في بعض فصول السنة فلا يعتبر ما ذكر بطريق الاولى ١١ (أقول) وقد تمتنع الاكوية بل والمساواة ويفرق بين البساتين وموافق القرية بان البساتين لا تدعو الحاجة اليها الا نادرا بخلاف موافق القرية من نحو مطرح الرماد وملعب الصبيان فان الحاجة المؤكدة بل الضرورة داعية اليها لان أهل القرية لا يستغنون عنها فاشترطت مجاوزتها وقال الشيخ عميرة بحث الاذرعى اشترط مجاوزة المقابر المتصلة بالقرية التي لا سور لها ١١ وبقي ما لو هجرت المقبرة المذكورة واتخذ غيرها هل يشترط مجاوزتها ام لا فيه نظر والا قرب الاقول ان نسبتها لهم واحترامها لهم لو اندرست وانقطعت فبقيتها لهم فلا يشترط مجاوزتها وهو مخالف لما نقل عن م من اشترط مجاوزتها (قوله اشترط مجاوزته) أي السور الذي بقي منه شيء

قوله انه لا أثر له) أى الخندق (قوله مع وجود السور) قال سم على منهج في أثناء كلام قال الاستوى لو كان على باب البلد قنطرة اشترط مجاوزتها قاله في التمه ١٥ وعبارة العباب والخندق كالسور وكذا قنطرة الباب ١٥ ولو كانت القنطرة على باب السور فيتجه اشترط مجاوزتها ولا يكفي مجاوزة السور وان لم يكن سوراً اشترط ثم رأيت مـ قال لا يشترط مجاوزة الخندق أو القنطرة وراء السور وان لم يكن سوراً اشترط ١٥ وبقي ما لو كان ثم خندق وقنطرة ولا سور هناك فهل يشترط مجاوزتها معاً أو الأول منه - ما فيه نظروا الأقرب أن العبرة بالذي يترعاه أو لا منه - ما وقل عن سم بهامش العباب ما يوافق - وانظر ما صوره القنطرة التي يشترط مجاوزتها مع أن الذي نعرفه في القنطرة انما هو جعلها للمرور عليها للحفاظ البلد (قوله لو انشئت) أى قرية وقوله الى جانب جبل ليكون كالسور يشعربانهم لو لم يقصدوا كونه كالسور ٥ بل حصل ذلك بحسب ما اتفق عند ارادة

البناء لعدم صلاحية غير ذلك
الموضع مثلاً لم يشترط مجاوزته
وأسقط هذا التعليل بحرفاقتضى
انه لا فرق وهو ظاهر حيث حصل
به منفعة لاهل القرية (قوله
مقتصداً) أى متوسطاً (قوله
اشترط مجاوزة ما ينسب اليه)
أى المنشأ بجانب البلد (قوله
كما قالوا في النازل) أى المقيم في
وهدة قال في فيه بمعنى في (قوله
ويلحق بالسور تحويط أهل
القرى عليها) أى لارادة حفظها
من الماء مثلاً أما ما جرت العادة
به من ابقاء الرماد ونحوه حول
البلد فليس مما نحن فيه فلا يكون
كالسور لكنه يعد من مرافقها
على ما صرح في كلام سم نقلاً عن مـ
(قوله لمن هو خارج السور) أى
ولو كان الآخر من الذين يوتهم
داخل السور فليتبني له فانه يقع

وبعضه كبعضه وان خلا عن الماء فيما يظهر وعلم مما تقرر انه لا أثر له مع وجود السور قال
الأذرعى لو أنشئت الى جانب جبل ليكون كالسور اشترط في حق من يسافر الى جهة
ان يقطعه اذا كان ارتفاعه مقتصداً فان لم يكن مقتصداً اشترط مجاوزة ما ينسب اليه
عرفاً كما قالوا في النازل الى وهدة انه لا بد ان يصعد عند الاعتدال ولا نقل عندى ويلحق
بالسور تحويط أهل القرى عليها بتراب او نحوه (فان كان وراء عماره) كدور وملاصقة له
عرفاً (اشترط مجاوزتها) أيضاً (في الاصح) لانها تابعة لداخله فيثبت لها حكمه (قلت الاصح
لا يشترط) مجاوزتها (والله اعلم) لعدم عدها من البلد ألا ترى انه يقال سكن فلان خارج
البلد ويؤيده قول الشيخ أبى حامد لا يجوز لمن في البلد ان يدفع زكاته لمن هو خارج السور
لانه نقل للزكاة ولا ينافيه ما ياتي انه لو اتصل بنا قرية بناخرى اشترطت مجاوزتها ما لانهم
جعلوا السور فاصلاً بينهما ومنه يؤخذ ان من بالعمران الذي اذا اراد ان يسافر من جهة
السور لم يشترط مجاوزة السور لانه مع خارجه كبلدة منفصلة عن أخرى ولا ما أطلقه
المصنف فيمن سافر قبل فجر رمضان من اعتبار العمران لانه محمول على سفره من بلدة
لا سوراً لها يوافق ما هنا (فان لم يكن لها سور) أصلاً أو في جهة مقصده أو كان لها سور غير
خاص بها كقرى متفاصلة بجهةها سور ولومع التقارب (فاقوله) أى سفره (مجاوزه العمران)
وان تخلفه خراب لا أصول أبنية به أو نهر وان كان كبيراً أو ميدان لكونه محل الإقامة
(لا) مجاوزة (الخراب) الذي لم يبق أصوله أو هجره بالتحويط عليه أو اتخذوه مزارع
فلا ينافيه ما في المجموع من اشتراط مجاوزته لانه محمول على غير ما قلناه (و) (لا) البساتين
والمزارع كما علمت بالاولى وهذا أسقطها من المحرر وان اتصلت بما سافر منه أو اننا
محوطتين لانهم لا يتخذان للإقامة ولا فرق كما شبه كلامه بين ان يكون بهاء صوراً ودور

بمصرنا كثيراً (قوله لانهم جعلوا السور فاصلاً) أى فارقا بين المسئلةين فليس المراد ان بين المنصتين سوراً (قوله مجاوزة العمران)
بضم العين ومنه المقابر المتصلة ومطرح الرماد وملعب الصبيان ونحو ذلك على ما بينه الأذرعى وينت ما فيه في شرح العباب
وان كلام صاحب المعتمد والسبكي مصرح بخلافه فالفرق بين ما هنا وبين الحلة الآية واضح انتهى بحرف وقوله مصرح بخلافه
تقدم عن الشارح ما فيه (قوله لا أصول ابنية) صفة لخراب والمعنى ان الخراب المتخلل بين العمران اذا صار أرضاً محضه لا أثر للبناء
فيه يشترط مجاوزته (قوله لا مجاوزة الخراب) قال والد الشارح في حواشي شرح الروض قال الجويني لو سوروا على العامر سوراً
وعلم الخراب سوراً فلا يضمن مجاوزة السورين انتهى (أقول) وقد يتوقف فيه ويقال الاقرب عدم اشتراط مجاوزة السور الثاني
اذلا عبرة به مع وجود التحويط على العامر (قوله كما علمت) أى المزارع (قوله وان اتصلت) أى البساتين والمزارع وهو غاية

(قوله والاكتفى) أى الاتصال (قوله ساكن الخيام) فائدة الخيمة أربعة أعواد وتنبسب وتسقف بشئ من نبات الارض وجميعها خيم يهدف الهاء كقوة وتتر ثم تجمع على خيام ككلب وكلاب فالخيام جمع الجمع واما المتخذة من ثياب أو شعر أو صوف أو وبر فلا يقال له خيمة بل خباء وقد يخبزون فيطلقونه عليه انتهى أسنوى وقوله وتسقف بتخفيف القاف المفتوحة وقد تشدد وفي المصباح سقفت البيت سقفا من باب قتل عملت له سقفا وأسقفته بالالف كذلك وسقفته بالتشديد بمبالغة (قوله بحيث يجمع أهلها للسمر) وهو الحديث لا ولا وقوله في نادى الندى يجمع القوم قال في المصباح ند القوم ندول من باب قتل اجتمعوا ومنه الندى وهو مجلس القوم ومعتد منهم انتهى وقوله ولا بد من مجاوزة مرافقتها قضية اعتبار ما ذكر في الحلة وعدم التعرض له في القرية انه لا يشترط مجاوزته فيها وعليه جرى وهو تقدم عن سم عن الشارح ما يخالفه فليراجع (قوله وكذا ما وخطب اختصاصها بظاهرة وان بعدا ولو قيل باشتراط نسبتها اليها عرفا لم يكن بعيدا (قوله اشترط مجاوزة العرض) كالصريح في أنه لا بد من مجاوزة العرض والمهبط والمصعد ٦ فيما ذكر وان لم تكن الحلة عامة لها وهو كذلك كما يفيد كلام الأئمة واعفده

تسكن في بعض فصول السنة أولا وقد قال في المجموع انه الظاهر لان البيت من البلد وقال الاسنوى في المهمات ان الفتوى عليه وهو المعتمد وان اشترط في الروضة مجاوزتها (والقرية) كبلدة فيما تقرروا القرية المتصلتان عرفا (كبلدة) واحدة وان اختلف اسمهما والاكتفى بمجاوزة قرية المسافر وقول الماوردي يكفي في الانصال ذراع جرى على الغالب والمعول عليه العرف (وأول سفر ساكن الخيام) كالاعراب (مجاوزة الحلة) فقط وهم يكسر الحاء بيوت مجتمعة أو متفرقة بحيث يجمع أهلها للسمر في ناد واحد ويستعير بعضهم من بعض ولا بد من مجاوزة مرافقتها أيضا كملعب صيدان وناد ومطرح رماد وموطن ابل وكذا ما وخطب اختصاصها وقد نهل الحلة جميع ذلك فلا ترد عليه وانما اعتبر ذلك لانها معدودة من محل اقامتهم ومحل ما تقرروا حيث كانت بمستوى فان كانت بواد وسافر في عرضه أو برية أو وهدة اشترط مجاوزة العرض ومحل الصعود والهبوط ان كانت الثلاثة معتمدة والابان افرطت سعتها أو كانت ببعض العرض اكتفى بمجاوزة الحلة ومرافقتها عرفا ولو نزل بمحل من بادية وحده اشترط مقارنته وما ينسب اليه عرفا فيما يظهر وهو محل ما يجتمع بعضهم ان رحله كالحلة فيما ذكر ويعتبر في سفر البحر المتصل ساحله بالبلد جرى السفينة أو الزورق اليها قاله البغوي وأقره ابن الرفعة وغيره وظاهره مع ما نقل عن البغوي نفسه في الخراب ان سير البحر يخالف سير البر وكأنه لان العرف لا يعد المسافر فيه مسافرا لا بعد ركوب السفينة أو الزورق بخلافه في البر فانه بمجرد

شحن الرمي فاذا كانت الحلة بمرافقتها في انشاء الوادى وأراد السفر الى جهة العرض لا تكفى مجاوزة الحلة بمرافقتها بل لا بد من مجاوزة العرض أيضا فتأمل ثم جزم مر بخلافه فقال بل يكفي كما في شرح الروض انتهى سم على منهج (قوله ومحل الصعود والهبوط) أى ان استوعبته البيوت أخذ من قوله الا تقي أو كانت ببعض العرض الخ هذا ويقال عليه حيث كانت المسئلة مصورة بما ذكره فلا حاجة الى ذكر عرض الوادى اذ البيوت المستوعبة لا عرض داخله في الحلة والظاهر ان من اشترط مجاوزة العرض لا يشترط استيعاب البيوت له ومن اشترط استيعاب

البيوت للعرض لم يذكر بعد الحلة ولعله ما طريقان احدهما كما صرح به الجهة ومن أنه يشترط مع مجاوزة الحلة مجاوزة عرض الوادى حيث كانت الحلة ببعض عرض الوادى لاجمعه والثانية ما قاله ابن الصباغ من ان الحلة بجميع الوادى فيشترط مجاوزتها وان كانت ببعضه اشترط مجاوزة الحلة فقط (قوله ولو نزل بمحل) أى سكن (قوله أو الزورق اليها) أى آخر (قوله قاله البغوي وأقره) قال البحر وان كان في هوا العمران كما اقتضاء اطلاقهم انتهى (قوله لا بعد ركوب السفينة) هذا التعليل يقتضي انه بمجرد نزول السفينة وان لم تسر والزورق بقصر ومدة خلافه الا أن يقال مراده بركوب السفينة نزوله فيها مع سيرها بقية ما قدمه ومعلوم ان هذا في حق أهل البلد المجاورة للنهر أما غيرهم من باقى النهر بقصد نزول السفينة فلا يتوقف قصرهم على سير السفينة لانهم يقصرون بمجاوزة عمران بلدهم أو سورها قال سم على منهج بقى ان مرادنا اذ جرت السفينة في طول البلد لا بعد مسافرا حتى يجاوزها وهذا قاله صاحب ما ظهر له ولعل المراد انها ساوت على معاداة المقدار الذى كانت واقفة فيه بحيث لو كانت ابتداء في محل السير واستجيب في السفر الى جريها عنه بخلاف ما اذا جردت عن الشطوط صارت في جهة طول البلد

(قوله وهذا هو المذهب) أي الفرق بين البر والبصر (قوله فلا حاجة للشارح) أي بينية الضرورية الإقامة (قوله سواء) كأن ذلك من أول دخوله إليه (عبارة بغير سواء) كأن ذلك أول دخوله الخ وهي أولى (قوله ولا رجوعه إلى مفارقة) أي لا يترخص حتى يفارقه (قوله وإن نازع فيه جمع) مراده بغيره القبر (قوله انتهى سفره يلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء) أي ولو مكرها أو ناسيا فيما يظهر وبهارة والدا شارح في حواشي شرح الروض نصها قوله وينتهي سفره يلوغ مبدء سفره هذه عبارة غير مستقيمة لأن مبدء سفره يجوز فيه القصر في الابتداء لأنه أول سفره فهو يلوغ في الرجوع مسافرا لا مقيما لأنه فيما له سور خارج السور بشيئ غير فلا يمكن الانتهاء يلوغ بل يلوغ نفس السور بان لا يبقى بينه وبينه شيء ٧ قال عبارة العيصية ان يقال ينتهي سفره

بمجاوزة العمران وان الصق ظهر به بعد مسافرا وهذا هو المذهب ويحتمل ان كلام البغوي محمول على ما لا سور له وعلم مما قررر أنه لا أثر لجزئية السفر لتعلق القصر في الآية بالضرب ويخالف بينية الإقامة كما سيأتي لأن الإقامة كالقيمة في مال التجارة كذا في الفرق الراعي تبعه البعض المرازقة قال الزركشي وغيره وقضيته أنه لا يعتبر في نية الإقامة المكت وليس مرادا كما سيأتي فالمسئلان كما قاله الجمهور مستويان في أن مجرد النية لا يكفي فلا حاجة للشارح وينتهي السفر يلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء مما مر سواء كان ذلك من أول دخوله إليه أم لا بان رجوع من سفره كما قال (وإذا رجع) إلى ما شرط مجاوزته من دون مسافة القصر الحاجة كتطهر وأخذ متاع أو نوى الرجوع له وهو مستقل ما كثر وان كان يمكن غير صالح للإقامة فان كان وطنه صار مقيما بابتداء رجوعه أو بنبغته ولا يترخص في إقامته ولا رجوعه إلى مفارقة وطنه تغليب الوطن وهذا هو المذهب عليه وإن نازع فيه جمع متأخرون وإن لم يكن وطنه ترخص وإن دخلها ولو كان دار إقامته لا تنفاه الوطن فكانت كسائر المنازل فان رجع من سفره الطويل (انتهى سفره يلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء) من سور أو غيره وان لم يدخله فترخص إلى وصوله لذلك لا يقال القياس عدم انتهائه سفره لا بدخوله العمران أو السور كما لا يصير مسافرا لا بخروجه منه لا فانقول المنقول الأول والفرق ان الأصل الإقامة فلا تنقطع إلا بتحقيق السفر وتحققه بخروجه من ذلك وأما السفر فعلى خلاف الأصل فانقطع بمجرد وصوله وإن لم يدخل فعلم أنه ينتهي بمجرد بلوغه مبدء سفره من وطنه ولو ماراه في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعده فاصدا مروره به من غير إقامة لا من بلاد مقصده ولا بلده فيها أهل وعشيرة ولم ينو الإقامة بكل منهما فلا ينتهي سفره بوصوله إليه بخلاف ما لو نوى الإقامة به ما فانه ينتهي سفره بذلك كما ينتهي فيما ذكره بقوله (ولو نوى) المسافر المستقل وإن كان محاربا (إقامة) مدة مطلقة أو (أربعة أيام) مع إلبائها (بوضع) عينه قبل أن يصل إليه (انقطع سفره بوصوله) أي بوصول ذلك الموضع وإن لم يكن صالحا للإقامة فان

بمجاوزة العمران وان الصق ظهر به بعد مسافرا وهذا هو المذهب ويحتمل ان كلام البغوي محمول على ما لا سور له وعلم مما قررر أنه لا أثر لجزئية السفر لتعلق القصر في الآية بالضرب ويخالف بينية الإقامة كما سيأتي لأن الإقامة كالقيمة في مال التجارة كذا في الفرق الراعي تبعه البعض المرازقة قال الزركشي وغيره وقضيته أنه لا يعتبر في نية الإقامة المكت وليس مرادا كما سيأتي فالمسئلان كما قاله الجمهور مستويان في أن مجرد النية لا يكفي فلا حاجة للشارح وينتهي السفر يلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء مما مر سواء كان ذلك من أول دخوله إليه أم لا بان رجوع من سفره كما قال (وإذا رجع) إلى ما شرط مجاوزته من دون مسافة القصر الحاجة كتطهر وأخذ متاع أو نوى الرجوع له وهو مستقل ما كثر وان كان يمكن غير صالح للإقامة فان كان وطنه صار مقيما بابتداء رجوعه أو بنبغته ولا يترخص في إقامته ولا رجوعه إلى مفارقة وطنه تغليب الوطن وهذا هو المذهب عليه وإن نازع فيه جمع متأخرون وإن لم يكن وطنه ترخص وإن دخلها ولو كان دار إقامته لا تنفاه الوطن فكانت كسائر المنازل فان رجع من سفره الطويل (انتهى سفره يلوغ ما شرط مجاوزته ابتداء) من سور أو غيره وان لم يدخله فترخص إلى وصوله لذلك لا يقال القياس عدم انتهائه سفره لا بدخوله العمران أو السور كما لا يصير مسافرا لا بخروجه منه لا فانقول المنقول الأول والفرق ان الأصل الإقامة فلا تنقطع إلا بتحقيق السفر وتحققه بخروجه من ذلك وأما السفر فعلى خلاف الأصل فانقطع بمجرد وصوله وإن لم يدخل فعلم أنه ينتهي بمجرد بلوغه مبدء سفره من وطنه ولو ماراه في سفره كان خرج منه ثم رجع من بعده فاصدا مروره به من غير إقامة لا من بلاد مقصده ولا بلده فيها أهل وعشيرة ولم ينو الإقامة بكل منهما فلا ينتهي سفره بوصوله إليه بخلاف ما لو نوى الإقامة به ما فانه ينتهي سفره بذلك كما ينتهي فيما ذكره بقوله (ولو نوى) المسافر المستقل وإن كان محاربا (إقامة) مدة مطلقة أو (أربعة أيام) مع إلبائها (بوضع) عينه قبل أن يصل إليه (انقطع سفره بوصوله) أي بوصول ذلك الموضع وإن لم يكن صالحا للإقامة فان

طويلا الخ وهو صريح فيما ذكر (قوله ولو كان ماراه) بصديقه بالوحداء لكن مع بعد المسافة بينهما كما لو كان من أهل بولاق وكان في رجوعه منه لا يبرأ بآية أو مذهب لا يبولاق وسكنه بالقاهرة وفيه بعد والظاهر أنه لا بد في انقطاع الترخيص بالمحاذات من قربه منها عرفا ثم يكون ما بعد وطنه سفر ابتداء فان وجدت الشروط ترخص والافلا كما هو ظاهر (قوله كان خرج منه ثم رجع) أي يكون ما بعده سفر ابتداء فان وجدت الشروط ترخص والافلا كما هو ظاهر (قوله وإن لم يكن صالحا) أي عملا بنية وإن لم يمكنه التوقف عن الإقامة فانه قد انفقته الإقامة فذلك لا فيكون مسافرا مسافرا جديدا بمجاوزته ما نوى الإقامة به

(قوله ونخرج مادون الاربعة) أى ويتصور بالنسبة لوضوح أن ذلك لا يتصور بالاقامة بالفعل (قوله مع حرمة المقام بها عليه) زاد الاسنوى قبل الفتح انتهى عميرة (قوله فله القصر) أى وكذا غيره من بقية الرخص وانما اقتصر عليه لكون الكلام فيه (قوله) كما افاده بعض اهل العصر مراده حجر (قوله الداركي) قال فى الانساب بفتح الراء دارك قرية باصبهان انتهى سبوطى (قوله) ولا يحسب منها يوما دخوله وخروجه ٨ أى وتحسب الليلة التى تلى يوم الدخول وكذا اليوم الذى يلي ليلة الدخول وبه يظهر

رد ما قاله الداركي (قوله فى مدة مسح الخلف) أى حيث اعتبرت المدة من آخر الحدث وان كان فى اثنائه يوم أوليلة (قوله فلا اثر لنبته) قال سيم على حجر قوله فلا اثر لنبته الخ أى كما قال فى شرح الروض وكذا الأثرانية الاقامة لو نواها غير المستقل كالعبد ولو ما كنا كئاسا أى فى شرح الروض انتهى لكن لا يبعد أنه لو نوى الاقامة ما كنا وهو قادر على المخالفة وصمم على قصد المخالفة أثرت نبته انتهى وقوله ولو نوى الاقامة أى كل من الفن والزوجة وقوله وهو قادر أى كنساء أهل مصر (قوله كما يدل على ذلك) فيه نظر اذ دلالة فى هذا على ما ادعاه لان هذا يخرج ما لو شك هل تنقضى حاجته قبل الاربع أو بعدها فيشمله الكلام الاول اهـ نعم على حجر (قوله والافوحده) أى بخلاف ما لو عزم على انه الخ اذا لم يخرج الرفقة رجع فلا يقصر انتهى سيم على حجر وسأبى له التصريح بذلك (قوله ولا نظر لابن جدعان) أى حيث لم يجز الثمانية عشر وجدعان بضم الجيم

نواها وقد وصل له أو بعده انقطع سفره بمجرد نبته ونخرج مادون الاربعة فلا يؤثر ولو اقامها من غير نبته انقطع سفره بتمامها أو نوى اقامة وهو سائر فلا يؤثر أيضا واصل ذلك ان الله تعالى أباح القصر بشرط الضرب فى الارض أى السفر وينت السنة ان اقامة مادون الاربع غير مؤثر لانه صلى الله عليه وسلم أباح للمهاجر اقامة ثلاثة أيام بمكة مع حرمة المقام بها عليه والحق باقامتها اقامة وشمل قوله بوضوئه من خرج ناويا سفرا طويلا ثم عن له الاقامة بيلد قريب منه فله القصر ما لم يصله لانه قد سبب الرخصة فى حقه فلا ينقطع الا بوصول ما غير النبوة اليه وما يقع كثيرا فى زمننا من دخول بعض الحاج مكة قبل الوقوف بنحو يوم مع عزمهم على الاقامة بمكة بعد رجوعهم من منى أربعة أيام فاكثر هل ينقطع سفرهم بمجرد وضوئه بمكة تنظر انية الاقامة بها ولو فى الاثناء أو يسفر سفرهم الى رجوعهم اليها من منى لانه من جملة مقصدهم فلا تأثير لنبتهم الاقامة القصيرة قبلها ولا الطويلة الا عند الشروع فيها وهى انما تكون بعد رجوعهم من منى ودخولهم مكة للنظر فى ذلك مجال وكلامهم محتمل والثانى كما افاده بعض أهل العصر أقرب (ولا يحسب منها) أى الاربعة (يوما) أو ليلتا (دخوله وخروجه على الصحيح) اذ فى الاول الخط وفى الثانى الرحيل وهما من مهمات اشغال السفر المقتضى اترخصه وبه فارق حسب ما نهى عن مدة مسح الخلف وقول الزركشى لو دخل ليل لم يحسب اليوم الذى يليها مردود والثانى يحسبان كما يحسب فى مدة الخلف يوم الحدث ويوم التزع وفرق الاول بان المسافر لا يستوعب النهار بيسره وانما يبر فى بعضه وهو فى يوم دخوله وخروجه سائر فى بعض النهار بخلاف اللبس فانه مستوعب للمدة ويخرج غير المستقل كفن وزوجة فلا اثر لنبته المخالفة انية متبوعه (ولو اقام يلبس) مثلا (نبية ان يرحل اذا حصلت حاجته يتوقفها كل وقت) أو بعد زمن لا يبلغ أربعة أيام صحاح كما يدل على ذلك قوله بعد ولو علم بقاءها الى آخره ومن ذلك انتظار الرجح للمسافر بالبحر وخروج الرفقة لمن يريد السفر معهم ان خرجوا والافوحده (قصر) يعنى ترخص اذله سائر رخص السفر وما استثناء بعضهم من سقوط الفرض بالتيمم وصلاة النافلة لغير القبلة بربانته غير محتاج اليه اذ المدار فى الاولى على غلبة الماء وفقدته والا مرفى الثانية منوط بالسيرة وهو مفقود هنا (ثمانية عشر يوما) كما لم لا يحسب منها يوما دخوله وخروجه نلبر حسب الترتيب الذى انه صلى الله عليه وسلم لم اقامها بعد ففتح مكة لحرب هوازن يقصر الصلاة ولا نظر لابن جدعان أحد رواه

وسكون الدال المهملة وبالعين المهملة كما فى جامع الاصول وعبارته هو أبو الحسن على بن زيد بن عبد الله بن جدعان وان القرشى البصرى التميمى يفتى فى نزل البصرة مع انس بن مالك وأبا عثمان النهدي وسعيد بن المسيب روى عنه الثورى وعبيد الله بن عمر القوارىرى مات سنة ثلاثين ومائة جدعان بضم الجيم وسكون الدال المهملة وبالعين المهملة أيضا والنهدي بفتح النون انتهى بحروفه قول المحشى قوله الداركي ليس فى نسخ الشارح بايدى النظار الداركي اهـ

(قوله وان ضيقه) أي ابن جدهان (قوله وصحت رواية مشرين) هو بصيغة الفعل الماضي وتأوه علامة التانيث فطف على قوله لابن جدهان الخ وقوله ويجمع عطف على ما قبل (قوله وقيل أربعة غير كاملة) وفي نسخة فقط أي غير كاملة لأن القصر يتبع بنية إقامة الأربعة كما تقدم فبعضها أولى لأنه يبلغ من النية والتسجنتان متساويتان (قوله كلمة فقهية) أي مرید الله بان يأتي بقصد السؤال عن حكم في مسألة أو مسائل معينة مثلاً وأنه إذا تعلها رجع إلى وطنه (قوله ذكره في المجموع) معتمد (قوله وفيه) أي المجموع (قوله لم يقصر) أي ثم إذا جاب الرفقة فيحصل أنهم يقصرون بمجرد مجيئهم وان لم يقارقوا موضعهم لأن أصلهم سفرهم حصل بمعاونة الملائكة منهم مترددين فيه ٩ ويجي الرفقة اتقى التردد ويحصل عدم القصر إلا بعد مفارقة محلهم وهو الظاهر لأنهم محكومون بقامتهم ماداموا بمحلهم (قوله وقد صرت الإشارة إلى بعض ذلك) أي في قوله وخروج الرفقة (قوله ومن بحث جواز الترخص له مطلقاً) أي علم بقاء الأكرام ولم يعلم (قوله كما ذكر في الروضة أن رجوعه لغيره) قال سم على بغير قوله فيتهين رجوعه لغيره علم الخ قد ينفع التعيين بناء على أنه يكفي لصحة التعبير بالمذهب حكاية طريقين في المذهب وان غلطت حكاية أحدهما ولا داعي لغيره في الروضة في غير المحارب بالمذهب مع تغايله حكاية القولين حيث قال وان كان غير محارب كلمة فقهية والتأخر فالمذهب أنه لا يترخص أبداً وقيل هو كالمحارب وهو غلط انتهى فلولاً أنه يكفي لصحة التعبير بالمذهب ما ذكره معاً مع

وان ضيقه الوجه ولا اعتضاده بشواهد جبرته وصحت رواية مشرين وتسعة عشر وسبعة عشر ويجمع بينها بمحمل مشرين على أنه يومى دخوله وخروجه وتسعة عشر على غيره أحدهم أو سبعة عشر وخمسة عشر الواردة في رواية أخرى وان كانت ضعيفة على ان الراوى حسب بعض المدة بحسب ما وصل إليه وذكر الأقل لا يفي الاكثر لا سيما وغيره زاد عليه وزيادة الثقة مقبولة اذ لا معارضة فيها (وقيل) يقصر (أربعة) غير كاملة لما مر أن نية إقامتها تمنع الترخص فقامتها أولى اذ الفعل يبلغ من النية (وفي قول) يقصر (أبداً) اذ الظاهر انه لو دامت الحاجة لدام القصر (وقيل الخلف) فيما فوق الأربعة (في خائف القتال الا التاجر ونحوه) كلمة فقهية فلا يقصر ان فيما فوقها لان الوارد ان كان في القتال والمقاتل أحوج للتخص وأجاب الأول بأن المرخص انما هو وصف السفر والمقاتل وغيره فيه سواء وعلى الأول لو فارق مكانه ثم ردت إليه فقام فيه استأنف المدة لان إقامته فيه إقامة جديدة فلا تظم إلى الأولى بل تعتبر منتهى واحد هذا ذكره في المجموع وفيه أيضاً لو خرجوا وقاموا بمكان ينتظرون رفقة ثم فان نوا أنهم ان أتوا سافروا أجمعين والاربعه والم يقصر والع عدم جزمهم بالسفر وان نوا أنهم ان لم يأتوا سافروا قصر والجزمهم بالسفر وقد صرت الإشارة إلى بعض ذلك (ولو علم بقاءها) أي حاجته (مدة طويلة) وهي الأربعة فما فوقها ومثل ذلك فيما يظهر مالوا كره وعلم بقاء أكرامه تلك المدة ومن بحث جواز الترخص له مطلقاً قد أعداوسها (فلا قصر له) أي لا ترخص (على المذهب) لانه به يدعن هيئة المسافرين وضيق علم راجع لخائف القتال لاله وغيره كما ذكر في الروضة أن رجوعه لغيره غلط بل المعروف الجزم بالتمنع في غيره

* (فصل) في شروط القصر وتوابعها

وهي ثمانية أحدها سفر طويل و (طويل السفر ثمانية واربعون ميلاً) ذهبا فقط

تصريحه بالتغليط المذكور وقال الاسنوى في تعبير المصنف هنا بالمذهب ما نصه وقد علم من التعبير بالمذهب الإشارة إلى طريقين فاما المحارب فكما هو مافيه الرافعي من غير ترجيح أحدهما فاطاعة بالمنع والثانية بالتخريج على الكلام في المتوقع واما غير المحارب فالمعروف فيه الجزم بالمنع والتخريج على المتوقع شاذ وغلط كما قاله في الرضة انتهى ولو سلم فيجوز تعميم الضمير لانه لا يفيد ولا ينافيه التعبير بالمذهب بناء على التغليب وممكنه في مجموع الأمرين فليست أم انتهى (قوله الجزم بالمنع في غيره) أي كما يعلم مما تقدم ان من أقام أربعة أيام صحاح انقطع ترخصه بإقامته أو لم يبدم انقضاء حاجته قبلها * (فصل في شروط القصر وتوابعها) (قوله سفر طويل) أي ولم ينبه عليه المتن لتقديم التصريح به في قوله في السفر الطويل المباح الخ

(قوله ويكنى الظن عملا) أي الثاني عن قرية قوية كما أشعر به قوله عملا بقوله لم يوشك الخ (قوله وفارقت المسافة بين الامام والمأموم) أي حيث قالوا فيها تقريرا (قوله بيان للمنصوص عليه فيما) أي القلتين وكذا لم يرد بيان المسافة بين الامام والمأموم وان أوهمت عبارته خلافه نعم ورد التقدير بالقلتين عن الشارع ولم يرد في مقدار القلة شيء عنه ولا عن الصحابة بخلاف المسافة فإنه لم يرد فيها شيء عن الشارع صريحا وان ورد ما يقتضيه اسكون ابن عمر وابن عباس كناية بصران وفيه طرآن في أربعة برد الى آخر ما يأتي واهل هذا هو السر في التفرقة في كلامه بين المسافة والقلتين وبافراد الاولى بفرق الا انه يعارضه ما يأتي عن ابن خزيمة (قوله هاشمية) هو بالرفع والنصب (قوله في أربعة برد) علقه البخاري بصيغة الجزم واسنده البيهقي بسنده صحيح ومثله انما يفعل عن توقيف انتهى شرح الروض ١٠ وقال الشيخ عميرة زاد غيره ان القاضي أبا الطيب نقل ان ابن خزيمة رواه في صحيحه

مرفوعا انتهى سم على منهج
(قوله والبريد اربع فراعص) الاولى
اربعة لان الفراعص مذكر
(قوله اربعة آلاف خطوة) بضم
الخاء اسم لما بين القدمين ونقل
عن امرأة الزمان لابن الجوزي
مانصه والخطوة ثلاثة اقدام أى
بقدم البعير انتهى أقول وفيه
نظر لان البعير لا قدم له فان كان
خفه يسمى قدما فلم اره لغيره
والمتبادر من صريح كلامهم
هنا ان المراد قدم الأدمى حيث
قدروه بالاصابع ثم الشعيرات
ثم الشعرات ثم رأيت عن امرأة
الزمان مانصه * (فائدة) * عرض
الدينا ثلثمائة وستون درجة
والدرجة خمسة وعشرون فرسخا
والفرسخ اثنا عشر ألف ذراع
وهو اربعة آلاف خطوة بخطوة
البعير وهى ثلاثة اقدام الى ان

تحديد الاتقريباً ويكفي الظن عملاً بقوله هم لوشك في المسافة اجتهد وفارقت المسافة بين
الامام والمأموم بان القصر وقع على خلاف الاصل فتناسب به الاحتمال والقلتين بانه لم يرد
بيان للمنصوص عليه فيه ما من الصحابة بخلاف ما هنا (هاشمية) لان ابني عمر وعباس
رضي الله عنهم كانا بقصران ويفطران في اربعة برد ولا يعرف بخلاف لهما ومثله لا يكون
الا عن توقف والبريد اربع فراسخ والفرسخ ثلاثة اميال والميل اربعة آلاف خطوة
والخطوة ثلاثة أقدام فهو اثنا عشر الف قدم وبالذراع ستة آلاف ذراع والذراع اربع
وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ست شعيرات معتدلات معترضات والشعيرة ست
شعيرات من شعر البرذون فمسافة القصر بالاقدام خمس مائة الف وستة وسبعون الفا
وبالاذرع مائتا الف وعثمانية وعشرون الفا وبالاصابع ستة آلاف وتسعمائة الف
واثنا عشر الفا والشعيرات احدى واربعون الف الف واربع مائة الف واثنان وسبعون
الفا وبالشعيرات مائتا الف الف وعثمانية واربعون الف الف وعثمانية الف واثنان
وثلاثون الفا والهاشمية نسبة لبني هاشم لتقديرهم لها وقت خلافتهم بعد تقدير بني امية
لها الى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم وخرج بالهاشمية الاموية وهي المنسوبة لبني
امية فالمسافة عندهم اربعون ميلاً اذ كل خمسة منها قدر ستة هاشمية وما ذكره من كونها
ثمانية واربعين ميلاً هو المشهور والمنصوص وما نص عليه ايضا من كونها ستة واربعين
ومن كونها اربعين غير مناف لذلك لارادته بالاول الجميع وبالثاني غير الاول والآخر
وبالثالث الاموية (قلت) كما قال الرازي في الشرح و مراد الشارح حيث قال ذلك
افادة الواقف عليه انه ليس مما انفرد به النووي وان الرازي موافق له عليه ايضا (وهو)
أي السفر الطويل (مرحلتان) وهما سير يومين من غير ايلة على الاعتدال او ايلتين بلا يوم

قال وهذا الذراع قدره المأمون بمحض من المهندسين وهو بين الطويل والقصير دون ذراع النجار والذراع كذلك.

الهاشمي انتهى وليس فيها تقدير القدم بكونه قدم البشير (قوله ابني هاشم) وهم العباسيون انتهى حج (قوله لا الى هاشم جد النبي صلى الله عليه وسلم) أي كما وقع للرافعي انتهى حج (قوله الاموية) هو بضم الهمزة قال السيوطي في الانساب الاموي بالفتح الى امة بن بجالة بن زمان بن ثعلبة والاموي بالضم الى بني امية انتهى قال في جامع الاصول بعد ذكر الفتح والضم والفتح قليل انتهى ولعل مراده ان المنسوبين الى امة قليل والمكتسبهم المنسوبون الى بني امية لان في هذه النسبة لغتين مطلقا ههنا بالضم لا غير (قوله وبالتالي) أي كونها ستة واربعين وقوله غير الاول أي المبل الاول الخ (قوله قال ذلك) أي قال كما قال الخ وقوله بالثالث هو كونها ثمانية واربعين

(قوله مع النزول المعتاد) ووصف اليومين والليلتين بالاعتدال واطلق في اليوم والليلة لانه اراد يوما وليلة متصلة من انتهى سم على منهج وهو ما قدر اليومين والليلتين المعتدلتين وقد رد ذلك ثلثمائة وستون درجة انتهى حج (قوله اى الحيوانات) ظاهره سواء الجال والبغال والخيول لكن ببعض الهوامش ان المراد بالانقال الجال ويلحق به البغال انتهى (قوله ودبيب الاقدام) عطف على قول المصنف بسير الاثقال وقوله على الحكم المار انظارا من مراده به ما تقدم في قوله مع النزول المعتاد لانه حينئذ لا حاجة الى ذكره لانه قيد به أصل المسئلة وفي كلام حج ما يؤخذ منه أنه يعتبر في السير كونه على العادة يعنى في صفته بحيث لا يكون بالثاني ولا الاسراع وهو غير وقت النزول للاستراحة فهم ما قيد ان مختلفان (قوله فلو قطع الاميال فيه في ساعة الخ) فان قلت اذا قطع المسافة في لحظة صار مقيما فكيف يتصور ترخصه فيها قلنا لا يلزم من وصول المقصد انتهاء الرخصة ~~ا~~ كونه نوى فيه اقامة لا تقطع السفر وان المراد باللحظة القطعة من الزمن التي تسع الترخص اه شيخنا ١١ الزيادة (أقول) والجواب الاول

أظهر لان الثاني يقتضى أن القصر بعد قطع المسافة ومعلوم انه بعد قطعها لا يتأتى ترخص ومع ذلك فهو صحيح لانه بفتح دير انه يحرم في ابتداء سير السفينة ويتم صلاته ثم يصل الى مقصده في زمن قليل فلو اعتبرنا قطع المسافة بالنسبة الى يومين لزم انه به هذه الإقامة يتبين قصر سفره فتبطل صلاته لئلا نقول بذلك لحكمنا بان السفر طويل ولا نظرا لقطعه في الزمن السير (قوله لشدة جري السفينة بالهواء والنفوخ) ومن النجوم ما لو كان وليا (قوله يشترط قصده موضع معلوم) أى بالمسافة فلا ينافى كونه غير معين (قوله قصر بعد المرحلتين) أى وان لم يعلم مقصده متبوعه أو علمه وكان

كذلك او يوم واحدة مع النزول المعتاد نحو استراحة وكل وصلاة (بسير الاثقال) اى الحيوانات المنقلة بالاحمال ودبيب الاقدام على الحكم المار (والبحر كالبحر) في اشتراط المسافة المذكورة (فلو قطع الاميال فيه في ساعة مثلا) لشدة جري السفينة بالهواء ونفوخه (قصر) فيها لوجود المسافة الصالحة له ولا يضر قطعها في زمن يسير (والله اعلم) كما لو قطعها في البر في بعض يوم على هر كوب جواد واحد وجه هذا التقرير بيان ان اعتبار قطع هذه المسافة في البحر في زمن يسير غير مؤثر في طوقه بالبر في اعتبارها مطلقا فان دفع ما قد يقال قطع المسافة غير معتبر حتى يحتاج الى ذلك بل العبرة بقصد موضع علمه ابدليل قصره بمجرد ذلك قبل قطع شئ منها (و) ثانيه اعلم مقصده حينئذ (يشترط قصد موضع معلوم ولو غير معين) وقدير ادبا لعين المعلوم فلا اعتراض على المصنف (أولا) أى اول سفره ليعلم انه طويل فيترخص فيه او لا فلا نعلم لو سافر مرة برع ومعه تابعه كاسير وقن وزوجة وجيش ولم يعرف مقصده قصر بعد المرحلتين لتحقيق كون السفر طويلا وقد تشمل عبارته ما لو قصد كافر مرحلتين ثم اسلم في اثنتاهما فانه بقصر فيها بقى لقصده او لا ما يجوز له فيه القصر لو كان متأهلا له كما سيأتى (فلا قصر للهائم) وهو من لا يدري اين يتوجه سواء اسلك طريقا ام لا ويسمى ايضا ركب التعاسيف ولهذا قال ابو الفتوح البجلي هـ ما عبارة عن شئ واحد وخالفه الدميري فقال الهائم هو الخارج على وجهه لا يدري اين يتوجه وان سلك طريقا مسلو كاورا كعب التعاسيف لا يسلك طريقا وهما مشتركان في انهما لا يقصدان موضعا معلوما وان اختلفا فيما ذكرناه انتهى ويدل له جمع الغزالي

الباقى دونهما (قوله فانه يقصر فيما بقى) أى وان كان أقل من مرحلتين (قوله كما سيأتى) أى بعد قول المصنف ولو أنشاء عاصيا الخ من قوله ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر الخ (قوله فلا قصر للهائم) اسم فاعل من هائم على وجهه من باب باع وهيمانا أيضا بفتحين ذهب من العشق أو غيره اه مختار (قوله ويسمى أيضا) أى الهائم فهما على هذا متساويان (قوله في انهما لا يقصدان موضعا) أى وعلى هذا فينبغي ما عوم وخصوص مطلق يجتمعان فين لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما وينفرد الهائم فين لم يقصد محلا وسلك طريقا يمكن أن يجعل بينهما عوم من وجه وهو مقتضى اللغة فيفسر ركب التعاسيف بمن لم يسلك طريقا وان قصد محلا معلوما والهائم من لم يدري اين يتوجه سلك طريقا أولا فيجتمعا معان فين لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا وينفرد الهائم فين سلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما وركب التعاسيف فين لم يسلك طريقا ولم يقصد محلا معلوما (قوله ويدل له) أى لما قاله الدميري وقوله جمع الغزالي بينهما أى والاصل في العطف المغيرة

(قوله وسيعلم بما يأتي حرمته ذلك) أي سفر الهائم وقوله في بعض أفراده أي وهو أن لا يكون له غرض في انتخاب نفسه وواقفه
(قوله من حرمته مطلقا) أي سواء كان غرضه فرض أم لا (قوله ويؤيده) أي المنع (قوله نعم لو قصد الخ) يمكن جعل هذا
محترز لقوله عند سفره لأن المراد ابتداءه ١٢ وعليه فيكون الأولى أن يقول أما لو قصد من خاتين الخ (قوله وعنده الهائم

في ذلك) أي في أنه إذا قصد أنه لا يرجع قبل مرحلتين ومعلوم أنه أغايقصر إذا كان سفره لغرض صحيح ومن الغرض ماله خرج خوفا من ظالم (قوله خلافا للزركشي) تبعه حج (قوله لم يقصر قبل مرحلتين) أي ويقصر بعدهما وظاهره وان كان الباقي دون مرحلتين وهو كذلك وفاقا لأرمي اه سم على منهج (قوله وان امتنع على المتبوع) أي وهو الأسير لكونه عاصيا بالسفر أو كافرا (قوله فلا ترخص لهما قبل مرحلتين) أي وله ما الترخص بعدهما وان كان الباقي دونهما (قوله من لم يكن له الغرض) أي كالأسير والزوجة والعبد (قوله قبل مفارقة ما ذكرناه) أي المحل الذي يصير به الخ فإله سم على حج

بني
في
المرجع

(قوله بخلاف هذا) أي فانه وان غير النية فيه إلى مسافة يمنع معها القصر لو كانت مقصودة ابتداء الحكم لا تنافي الترخص

بينهما (وان ظالم تردده) وبأن مسافة القصر لا تتأثر بطلوله أو فيكون طوله لا يلبق به الترخيص وسيعلم أي يأتي حرمته ذلك في بعض أفراده وهو محجول ذكر بعضهم حرمته وما وهمة كلام بعضهم من حرمته مطلقا ممنوع ويؤيده قولهم لا في لو قصد من حلتين أو لا قصر فيهما (ولا طالب غريم) لا طالب (آتي) عند سفره بنية أنه يرجع متى وجده أي مطلوبه منهما (ولا يعلم موضعه) ولو طال سفره لعدم عزمه على سفر طويل نعم لو قصد من حلتين أو لا كان علم عدم وجوده مطلوبه قبله ما قصر كما في الروضة ومثله الهائم في ذلك كما علمته عبارة المحرر وظاهر إطلاق الروضة استقرار الترخيص ولو فيما زاد على مرحلتين وهو كذلك كما فاده الالدرجته الله تعالى خلافا للزركشي ولو علم الأسير طول سفره ونوى الهرب ان تمكن منه لم يقصر قبل مرحلتين وله القصر بعدهما وان امتنع على المتبوع القصر فيما يظهر من كلامهم ولا اثر لانه نقطه مسافة القصر وان خالف في ذلك الأدرعي ومثل ذلك يأتي في الزوجة والعبد إذا نوت أنها ترجع متى تخلصت وأنه متى عتق يرجع فلا ترخص لهما قبل مرحلتين وألحق بالزوجة والعبد الجندی وبالفراق التشوز وبالعتق الأباقي بأن نوى أنه متى أمكنه الأباقي أن يتركها ولو جاوز من حلتين من لم يكن له القصر قبله ما قصر ما قصر في السفر لانها فاقعة سفر طويل كما شمل ذلك كلامهم أول الباب بنبه على ذلك الالدرجته الله تعالى واستمرز المصنف بقوله المارأولا عمالونوى مسافة قصر ثم بعدم مفارقة المحل الذي يصير به مسافرا نوى أنه يرجع ان وجد غرضه أو يقيم في طريقه ولو جعل قريب أربعة أيام فانه يترخص الى وجود غرضه أو دخوله ذلك المحل لانه قد سبب الرخصة في حقه فيكون حكمه مسفرا الى وجود ما غير النية اليه بخلاف ما لو عرض ذلك له قبل مفارقة ما ذكرناه لا يقال قياس منعهم ترخص من نقل سفره المباح الى معصية منعه فيما لو نوى إقامة محل قريب لانا نقول النقل لمعصية ينافي الترخص بالكيفية بخلاف هذا ولو سافر سفر اقصر ان نوى زيادة المسافة فيه الى صيرونه طويلا فلا ترخص له ما لم يكن من محل نية الى مقصده مسافة قصر ويشار في محله لانه قطع سفره بالنية وبصير بالافارقة من شئ سفر جديدا ولو نوى قبل غرضه الى سفر قصر إقامة أربعة أيام في كل مرحلة فلا قصر له لانه قطع كل سفره عن الأخرى (ولو كان المقصود) بكسر الصاد بخط المصنف (طريقان) طريق (طويل) أي مرحلتان (و) طريق (قصير) لا يبالغه ما (فذلك الطريق لغرض) ديني أو دنيوي ولو مع قصد إباحة القصر (كسهولة) للطريق أو رخصه به بضاعة أو زيارة أو عبادة (أو أمن) كقرار من المكاسبين (قصر) لوجود الشرط وهو السفر الطويل المباح وشمل كلامه

مطلقا بدليل سقوط الجملة من قاصدها وكذا سقوط القضا مع التيمم فيها ونحو ذلك (قوله بخط المصنف) عول ما على خطه لان القياس الفتح وليس المراد ان قيمة لغة أخرى

(قوله مالو كان الغرض تنزهها) وهو ازالة الكدورة النفسية برؤية مستحسن يشغلها عنها اهـ ج (قوله لانه) أي التنزه
 (قوله انضم له ماذ كره) أي وجود الشرط (قوله واهذا قال الشيخ) أي في شرح الروض (قوله ان الوجه ان يفرق) أي بين
 التنزه هنا وبين التنقل الا في (قوله كالتنزه هنا) أي فيقصر (قوله لازالة مرض ونحوه) أي ولو لم يخبره بذلك طبيب (قوله
 لغيا القصر فقط) وفي نسخة اغرض القصر وما في الاصل هو الاولى والاوفق بقوله بان اتعاب النفس من غير غرض الخ (قوله
 ابقاء اهل السفر) هذا قد يشك كل بما يأتي من انه يلحق بسفر العصبية ان يتعب نفسه ودابته بالرخص من غير غرض ووجه
 الاشكال ان السفر باق على اباحته في كل منهم اقلية تأمل والاول ان يقتصر هنا على منع تسليم الحرمة فان العدول بمجرد
 لا يستلزم اتعاب النفس لجواز ان تكون المشقة الحاملة في الطريق ١٣ الاطول قريبة من المشقة الحاملة في

الطريق الا تخرج اشتراكهما
 في الوصول الى المقصد ولا كذلك
 الرخص الا في فاته محض عيب
 والتعب معه محقق او غالب أو تسلط
 الحرمة ويحتمل ما يأتي على ما اذا
 كان الرخص هو الحامل على
 السفر ومقارنا لاول المدعى لكن
 هذا خلاف الظاهر فالاولى
 الاحتمال الاول (قوله ولو تباع
 العبد والزوجة) أي والمقبض
 اذا لم يكن بينهما وبين سيده مهياة
 كالعبد وان كان في نوبة
 كالحر وفي نوبة سيده كالعبد
 وعليه فلو في نوبة ثم دخلت نوبة
 السيد في اثناء الطريق فينبغي
 أن يقال ان امكنه الرجوع
 وجب عليه وان لم يمكنه اقام
 في محله ان امكن وان لم يمكنه
 واحد منهم مسافر وترخص اقدم
 عصبية بالسفر قياسا على مالو

مالو كان الغرض تنزهها لانه غرض صحيح انضم له ماذ كره واهذا قال الشيخ ان الوجه ان
 يفرق بان التنزه هنا ليس هو الحامل على السفر بل الحامل عليه غرض صحيح كسفر التجارة
 ولكنه سلك ابعد الطريقين للتنزه فيه بخلاف مجرد رؤية البلاد فيأتي فانه الحامل على
 السفر حتى لو لم يكن هو الحامل عليه كان كالتنزه هنا أو كان التنزه هو الحامل عليه كان
 كجرد رؤية البلاد في تلك انتهى وهو المعقد وان نوزع فيه وبه يعلم انه لو اراد التنزه لازالة
 مرض ونحوه كان غرضه محمدا خلا فيما قدمه فلا يعترض عليه به (والا) بان سلكه
 لجرد القصر أو بلا قصد شيء كما في المجموع (فلا) يقتصر (في الاظهر) لانه طوله على نفسه
 من غير غرض فكان شبيها بمن سلك قصيرا وطوله على نفسه اتردده فيه حتى يبلغ مرحلتين
 والثاني يقتصر لانه طويل مباح وخروج بقوله طويل وقصرير مالو كانا طويلا بين فسلك
 اطولهما ولو لغرض القصر فقط فانه يقتصر فيه جزما وما اعترض به فيما اذا سلك الاطول
 لغرض القصر فقط بان اتعاب النفس من غير غرض حرام يمكن رد بان الحرمة هنا على
 تقدير تسليمها الامر خارج فلم يؤثر في القصر ابقاء اصل السفر على اباحته ويؤخذ مما عمل
 به الاظهر ان محمل ذلك في المتعمد بخلاف نحو الغائط والجاهل بالاقرب فان الوجه
 قصرهما ولو لم يكن لهما غرض في سلوكه (ولو تبع العبد والزوجة أو الجندی) أو الاسير
 (مالك امره) وهو السيد والزوجة والامير والاسير (في السفر ولا يعرف كل) منهم
 (مقصده فلا قصر) اهتم اعدم تحقق شرطه وهذا قبل بلوغهم مرحلتين كما مر والوجه ان
 رؤية قصره منبوعه العالم بشرط القصر بمجرد موارقته لمحله كعلم مقصده بخلاف
 اعداده كثيرة لا تكون الا لسفر الطويل عادة فيما يظهر خلافا لا ذرعى لان هذا
 لا يوجب تبعية سفر طويل لاحتماله مع ذلك اتمية الإقامة بمقارعة قريبة زمنيا طويلا
 (فلو نوا مسافة القصر) وخدم دون متبوعهم أو جهلوا حاله (قصر الجندی دونهما)

سافرت المرأة باذن زوجها ثم لزمها العدة في الطريق فانها يلزمها العود الى المنزل الذي هجرت منه أو الإقامة بمحلها ان
 لم يتفق عودها وان لم يمكن واحد منهم ما امتت السفر وانقضت عدتها فيه (قوله لاحتماله مع ذلك) قال سم على منهج
 وقد يقال جوزوا الاستمرار في الطويل اذا غلب على ظنهم قصد المتبوع مرحلتين بقريضة كثرة الزاد فينبغي في جواز
 اعتماده ذلك كسائر القرائن الا ان يقال لما لم يكتفوا مستقلين لم يفتقر بمثل ذلك في حقهم تأمل وقد يقال ما وجهه به من
 عدم الاستقلال لادخله في العلم بالمسافة وقد اطلق جواز الاجتهاد في معرفة طول السفر في الابتناء فعمل المستقل

وغیره

(قوله بخلافه - ما فنيتم ما كالعدم) لم يذكر حكمه ما لو نوى الاسير مسافة غير مسافة آسره لعله لان نيته لعله - فممكنه من الانفراد لغوهم ان كانت نيته انه متى قدر على الهرب هرب فهو - هذه تقدمت في قوله ولو علم الاسير طول سفره الخ (قوله وجبت طاعته) مفهومه انهم لو امروا امير اعلى انقسم لاتبج عليهم - طاعته لكن المصرح به في السير خلافه (قوله وهذا الوجه) لكن يحتاج عليه للجواب عامر من انه اذا كان مستأجرا او مؤمرا عليه وخالف الامير يكون سفره معصية وقد يجاب بان ما هنا فيها اذا نوى السفر ولم يتفوق له ذلك بان بقي مع ١٤ الامير وما تقدم فيها اذا سافر فلا تنافي على انه ذكره في مقابلة ما حكمه قبل

بقيل ومن ثم عبر بقوله او يقال الكلام في مسألتنا الخ (قوله مطلقا) اي الحاجة ام لا (قوله لاسائر الجهة مقصده) مفهومه انه اذا نوى الرجوع وهو سائر - غير مقصده الاقل لا ينقطع ترخصه وسيأتي ما فيه في قوله فان سافر سفر جديد (قوله التردد فيه) اي وان قل التردد (قوله يجب استئذانه فيه) اي في ذلك السفر بان اراد السفر للجهاد واصله مسلم فلا بد من استئذانه (قوله ومسافر عليه دين حال) اي وان قل (قوله من غير اذن غيره) اي اذن رضاء كما ذكره الشارح في الجهاد (قوله لان الرخص لا تنطأ بالمعاصي) ظاهره وان بعد عن محل رب الدين ونهذر عليه العود او التوكيد في الوفاء وهو ظاهر ان لم يعزم على توقيته اذا قدر بالتوكيد او فهو ونهذم على خروجه بلا اذن قياسا على ما لو هجر عن رد المظالم وعزم على ردها اذا قدر كما اقتضى كلام الشارح في اول الجنازة فبنيته قبول توقيته

لانه ليس تحت قهر الامير بخلافه - ما فنيتم ما كالعدم والجيش تحت قهر الامير فنيته - كالعدم ايضا ولا تناقض بين هذا وما تقر في الجندی اذ صورة المسئلة هنا فيها اذا كان الجيش تحت أمر الامير وطاعته فيكون حكمه حكم العبد لان الجيش اذا بعنه الامام وأمر أمير عليه وجبت طاعته شرعا كما يجب على العبد طاعته سيده وصورة المسئلة في الجندی ان لا يكون مستأجرا ولا مؤمرا عليه فان كان مستأجرا فله حكم العبد ولا يستقيم له على مستأجرا او مؤمرا عليه لانه اذا خالف أمر الامير وسافر يكون سفره معصية فلا يقصر أصلا او يقال الكلام في مسألتنا فيما اذا نوى جميع الجيش فنيتم ما كالعدم لانهم لا يمكنهم التحالف عن الامير والكلام في المسئلة الثانية في الجندی الواحد من الجيش لان مفارقة الجيش ممكنة فاعتبرت نيته ولذلك عبر هنا بالجيش وقد أشار لاهذا الاخير الشارح بقوله وقوله مالك أمره لا ينافيه التعليل المذكور في الجندی لان الامير المالك لا امره لا يبالى بانقراده عنه ومخالفته له بخلاف مخالفة الجيش اذ يحتل بها نظامه وهذا الوجه ومع لموم ان الواحد والجيش مثال والافاد ار على ما يحتل به نظامه لو خالف وما لا يحتل بذلك (ومن قصد سفر اطوي لا فساد ثم نوى) وهو مستعمل ما كثر (رجوعا) عن مقصده الى وطنه مطلقا أو غيره لغير حاجة (انقطع) سفره بمجرد نيته حيث كان نازلا لاسائر الجهة مقصده لان نيته الاقامة مع السير غير مؤثرة فنية الرجوع معه كذلك ومتى قيل بانتهاء سفره امتنع قصره مادام في ذلك المنزل كما جزموا به وما أفهمه كلام الحاوي الصغير ومن تبعه من انه يقصر بغير معول عليه لمخالفته المنة قول (فان سار) لمقصده الاول أو غيره ولو لما خرج منه (فسافر جديد) فان كان ما أمامه سفر قصر ترخص بنارقة ما نشترط مفارقتة والا فلا اما اذا نواه الى غير وطنه لغير حاجة فلا ينتهي سفره بذلك وكنية الرجوع فيما ذكر التردد فيه كما في المجموع عن البغوي (و) ثالثها جواز سفره بالنسبة للقصر وجميع الرخص الا التيمم فانه يلزمه لكن مع اعادة الصلاة به كما مر في خيفتند (لا يترخص العاصي بسفره كما بقى وناشرة) وقاطع طريق ومسافر بلا اذن اصل يجب استئذانه فيه ومسافر عليه دين حال قادر على وفائه من غير اذن غيره اذ مشروعية الترخيص في السفر للاعانة والعاصي لايمان لان الرخص لا تنطأ بالمعاصي ويلحق بمن ذكر ان يتعب نفسه ودابته بالرخص من

غير (قوله ويلحق بمن ذكر ان يتعب نفسه الخ) هذا سفره معصية فما وجه الالتحاق انتهى سم على منهج الان يقال غير المراد بفر المعصية ان يكون الحامل على السفر نفس المعصية كقطع الطريق وما هنا الحامل عليه غرض صحيح كالتجارة لكنه اتعب نفسه بالرخص في سيره لذلك الغرض فكان فعله هذا كفعل العاصي في السفر لكنه لما كان عاصيا بنفس الرخص الذي يحصل به قطع المسافة الحق بالعاصي بالسفر

(قوله وان قال مجلي في الاقل) هو قوله ان يتعب نفسه وقوله وفي الثاني هو قوله رؤبة البلاد (قوله كالبالغ وان لم يلحقه الاثم) أي فاذا سافر الصبي بلا اذن من وليه لم يقصر قبل البلوغ وبه صرح سم وكذا الناشئة الصغيرة وينظر فيما بقي من المدة بعد البلوغ فان بلغ من حلتين قصر والا فلا لانهم وان لم يكونوا عصاة حال السفر لهم حكم العصاة وقال حج في شرح العباب ما حاصله ان الصبي يقصر قبل البلوغ وبعده وان سافر بلا اذن من وليه لانه ليس بعاص ولا يمنع القصر في حقه يتوقف على نقل بخصوصه فان من فعل ما هو بصورة المعصية وليس بعصية له حكم العاصي وأني بذلك (قوله قبلها وبعدها) أي وكذا فيها كان سائر المقاصد شرع فيه (قوله وما ذكره الشيخ

١٥

وهو يشرب الخمر فالسير مباح مع اثمه بالشرب (قوله فلو انشأ سفره مباحا) أي

في شرح منجه الخ) وعبارته فان تاب فاوله محل توبته انتهى وتأويلها كان يقال قوله محل توبته أي حيث ابتداء سفره معصية فان ابتداء مباحا ثم جعله معصية ثم تاب ترخص وان كان الباقي دون مرحلتين (قوله فانشأ السفر) هو بفتح الميم والسين أي فوضع انشاء السفر بعينه من حين الخ هذا وعبارة المحلى في فتنى السفر بضم الميم وكسر السين انتهى وهي تفيد انه اسم لذات المسافر لا المكان السفر وما لهما واحد (قوله وفارق ماص) أي من انه اذا انشأ مباحا ثم جعله معصية ثم تاب ترخص وان كان الباقي دون مرحلتين (قوله من حين التوبة) مطلقا بقي مرحلتان ام لا (قوله حتى تفوت الجمعة) أي بسلام الامام منها باعتبار غلبة ظنه وقنيتته انه قبل ذلك لا يترخص وان بعد عن محل

غير غرض أو يسافر لمجرد رؤبة البلاد والنظر اليها من غير قصد صحيح كما نقلناه وأقرناه وان قال مجلي في الاول ظاهر كلام الاصحاب الحل وفي الثاني انه مباح ومعنى قوله لم الرخص لا تنطبق بالمعاصي ان فعل الرخصة متى توقف على وجود شيء فان كان تعاطيه في نفسه حراما امتنع معه فعل الرخصة والا فلا والظاهر ان الآبق ونحوه من لم يبلغ كالبالغ وان لم يلحقه الاثم وخرج بالمعاصي بسفره العاصي فيه وهو من يقصد سفره مباحا فترخص له فيه معصية فيتركها فله الترخص لان سبب ترخصه مباح قبلها وبعدها (فلو انشأ) سفره مباحا ثم جعله معصية فلا ترخص له (في الاصح) من حين جعله كالو انشأ بهذه النية والثاني يترخص اكتفاء بكون السفر مباحا في ابتداءه فان تاب ترخص جزما كما قاله الرافعي في باب الالطمة أي وان كان الباقي أقل من مرحلتين نظر الاوله وآخره وما ذكره الشيخ في شرح منجه مما يوهن خلافه مؤول (ولو انشأ عاصيا) به (ثم تاب) توبة صحيحة (فانشأ السفر من حين التوبة) فان كان بين محلها ومقصده مرحلتان قصر والا فلا وفارق ما مر بتقصيره بانشأه عاصيا فلا يناسبه التخفيف وما لا يشترط للترخص طوله ككل المدة يستريح من حين التوبة مطلقا وخرج بقولنا صحيحة ما لو عصى بسفر يوم الجمعة ثم تاب فانه لا يترخص من حين التوبة بل حتى تفوت الجمعة ومن وقت فواتها يكون ابتداء سفره كافي للمجتموع ولو نوى الكافر أو الصبي سفر قصر ثم اسلم أو بلغ في الطريق قصر في بقيته كافي زوائد الروضة خلافا للبعقوي في فتاويه من قصر الصبي دون من أسلم (و) رابعها عدم اقتدائه بجم (ولو) احتمالا لفتي (اقتدى بجم) ولو مسافرا (لحظة) كان ادركه في آخر صلاته ولو نام في نفسها كصبح أو جمعة أو مغرب أو نحو عيدا وراتية ولا يرد ذلك على المصنف لما قرر من انها تامة في نفسها (لزمه الاتمام) لما صح عن ابن عباس من انه السنة والاوجه جواز قصر معادته مالاها أو لامة مقصورة وفعالها نائب اماما أو ماموما بقاصر ولو لزم الامام الاتمام بعد اخراج المأموم نفسه لم يجب عليه الاتمام لانه ليس بالامام له في تلك

الجمعة وتقدر عليه ادراكها (قوله او الصبي) أي ولم يكن سفره بصورة المعصية بان كان آتيا أو ناشئة أو غير اذن وليه على ما مر في قوله والظاهر ان الآبق ونحوه من لم يبلغ كالبالغ وان لم يلحقه الاثم (قوله قصر في بقيته) قضيته انه ليس له التقصر قبل البلوغ وليس مراد الان الفرض انه مسافر باذن وليه فلامه معصية فلعله انما قيد بما ذكره على البعقوي (قوله قصر في بقيته) أي وان كان دون مرحلتين (قوله ولو مسافرا لحظة) ولو دون تكبيرة الاحرام حج (قوله صلاها أو لامة مقصورة) وانما اعتبر في الاولى كونها مقصورة لان الاعادة فعل الشيء ثانيا بصحته الاولى لا يقال على هذا لا يجوز اعادته تامة لانا نقول لما كان التمام هو الاصل ولا يتوقف وجوده على نيته لم يمتنع لانه رجوع للاصل (قوله لم يجب عليه) أي المأموم

(قوله وتنعقد صلاة القاصر) أي تامة فالمراد من نوى القصر خلف الخ لأنه متلبس بالقصر حقيقة لا استحالة مع كونه انعقدت
صلاته تامة (قوله والفتح أقصر) قال ع وإلضم ضعيف والكسر أضعف منه (قوله وقال القمولى في البحر) أي وهو شرح
الوسط له واختصر منه الجواهر (قوله قال البكري) أي الشيخ جلال الدين لا الشيخ أبو الحسن (قوله والمعقد الأول) أي وهو
عدم العفو عنه مطابقة وهو مقتضى ١٦ كلام الشيخين خلافاً حيث قال بالعقوب عن قليل دم المنافذ (قوله قبل

تمام استخلافه) أي سواء كان
قبل الاستخلاف أو معه (قوله
وكذا الوعد الامام) حكم هذه
المسئلة علم من قوله السابق ولو
أقصدى بتم الخ لأنه شامل لهذه
وأعله أعاد ذلك هذا فاعلموا
أنه لما كان في الأصل متبوعاً
لا يصير تابعاً لحليفه فلا يصير
عليه حكمه (قوله واحترز بقوله
واستخلف مطلقاً) بين به كونه محترز
المتن والافهه أعلم من قوله قبل
كما لو لم يستخلفه هو ولا المأمومون
أو استخلف قاصراً (قوله أو بان
امامه محدثاً) أي بعد لزوم الاتمام
بخلاف ما لو بان الحدث قبل لزوم
الاتمام أو معه فإنه لا يمنع القصر
لأنه اقصدى بمسافر قاصر في ظنه
(قوله ما لو بان عدم انعقادها)
أي صلاة المأموم بأن له حدث
نفسه أو نجاسة في نحو بدنه
أو لكون امامه ذا نجاسة ظاهرة
أو ما أو نحو ذلك (قوله لزمه كما
في المجموع الاتمام) أي لأنها
انعقدت تامة بأحرامه منفرداً
لعدم نيته القصر ونية به على أن
قول المصنف مقتدياً ليس بقيد

الحالة إذ سمع اسم فاعل وهو حقيقة في حال التلبس فيه بدان الاتمام حال الإقعة داء فلا يرد
ذلك على المصنف وتنعقد صلاة القاصر خلف متم جهل المأموم حاله وتلقونية القصر
بخلاف المقيم لو نوى القصر لم تنعقد صلاة لأنه لا يس من أهل القصر والسافر من أهله
فاشبهه ما لو شرع في الصلاة بنية القصر ثم نوى الاتمام أو صار مقيماً (ولو عرف) بتبليط
عينه والفتح أقصر وهو مثال لاقية دلان المدار على بطلان الصلاة (الامام المسافر)
القاصر (واستخلف) إبطالان صلاته برعافه لأنه لا يعنى عنه سواء كان قلبه لأم كثيراً
لاختلاطه بغيره من الفضلات مع ندوته فلا يشق الاحتراز عنه وهذا هو مقتضى كلام
الشيخين وجماعة من الأئمة وقال القمولى في البحر نقلاً عن الشيخ أبي حامد والمهملي رداً
على أبي غانم صاحب ابن سريج في تأويل نص المختصر وإنما الخلاف في الاستخلاف بعذر
وهذا استخلاف قبل وجود الدم لتكثير المبطل للصلاة فقد صرح بان القليل من الرعاف
لا يبطل وهو موافق لترجيح الرافعي لكن النووي رجح العفو عن التكثير أيضاً وفي المجموع
حكايه ما ذكره القمولى قال البكري وما يتخيل أن في دم الرعاف غير من الفضلات
خيال لا طائل تحته انتهى والمعقد الأول (مقماً) وإن لم يكن مقتدياً به (أتم المقتدون)
المسافرون ولو لم ينووا الاقتداء به أصبحوا مقتدين به حكماً بمجرد الاستخلاف ومن
ثم لحقهم سهوه وتحمل سهوهم نعم لو نوا فراقه عند إحساسه بأول رعافه أو حدثه قبل
تمام استخلافه قصره كما لو لم يستخلفه هو ولا المأمومون أو استخلف قاصراً (وكذا الوعد
الامام واقصدى به) يلزم الاتمام لا قعداً به بتم في جزء من صلاته واحترز بقوله واستخلف
مقماً أو استخلف قاصراً أو استخلفوه أو لم يستخلفوا أحد فانهم بقصرون ولو استخلف
المقوم مقماً والقاصرون قاصراً فليس كل حكمه (ولو لزم الاتمام مقتدياً بفسدت) بعد ذلك
(صلاته أو صلاة امامه أو بان امامه محدثاً) أو ما في معناه من كونه ذا نجاسة خفية لما مر
من صحة الصلاة خلف هؤلاء وحصول الجماعة بهم (أتم) لأن الصلاة واجب عليه أتمامها
فامتنع عليه قصرها كفاية الحضر ونحو بفسدت صلاته ما لو بان عدم انعقادها فله
قصرها والضابط كما أفاده الأذرى أن كل معارض بعدم وجب الاتمام فساداً يجب اتتمامه
وما لا فلا ولو أحرمت منفرداً ولم ينو القصر ثم فسدت صلاته لزمه كافي في المجموع الاتمام
ولو فقد الطهورين فشرع بنية الاتمام فيها ثم قدر على الطهارة قال المتولى وغيره قصر لان

(قوله ثم قدر على الطهارة) ظاهره سواء كان ذلك في الصلاة أو بعد ها في الوقت أو بعده ويرد عليه أن فاعله
الطهورين ونحوه ليس له صلاة إلا إذا ضاق الوقت عن الصلاة وعلم أنه لا يجد ماء في الوقت أو ظن عدم وجوده وأنه مادام يرجو
الماء لا يصح أحرامه وعليه فلو أحرمت ثم وجد الماء في الوقت فقد تبين بذلك أنه بنى صلاته على ظن بأن خطوه قتيبن عليهم انعقاد صلاته
فمعهما مقصورة ولا يكون من محل الخلاف

(قوله وأهل مآقالوه) راجع لقوله قال المتولي وغيره (قوله والوجه الأول) أي جواز القصر وهل له الجمع أيضا فيه تردد وسيأتي عن الشارح في أول الفصل الثاني ما يفيد أنه كالتحيز فيمنع عليه الجمع بتقديمه لا تأخيرا فراجع (قوله لم يستطع اطاب فعلها) فيه نظر فانها حيث وصفت بالصحة سقط بها طلب الفعل ووجوب القضاء حيث كان فبأمر جديد ومن ثم قال في جمع الجوامع ان الصحة اسقاط الطاب وقيل في العبادة اسقاط القضاء فعمل الشارح جرى على الثاني أو أراد بطلب الفعل القضاء (قوله وكذا يقال فيمن صلى بتييم) أي فله قصرها (قوله اما لو بان محدثا) أي من ابتدأه الصلاة بخلاف ما لو تبين انه كان مستطعرا ثم طرأ عليه الحدث كما يأتي في قوله ولو صححت القدوة الخ (قوله وان بان) غايه (قوله ثم أحدث) أي الامام (قوله ثم بان مقيما اتم) أي لانه تبين انه اقتدى قبل الحدث بتم (قوله بل حقيقة) أي بل بوجود حقيقة تم (قوله او ظنه) ١٧ الأولى أي ظنه لانه المراد بالعلم هنا وهو

المناسب لقوله لانهم يطلقون العلم كثيرا الخ انتهى وبعبارة ج بعد قوله او ظنه بل كثيرا ما يريدون بالعلم ما يشمل الظن انتهى فلم يجعل ذلك تعليلا لعطف الظن بل افاد به ان الظن داخل في عبارته (قوله لكونه غير حنفى) ولو كان الامام حنفيا واقتدى به من علمه مسافرا بعد ثلاث مراحل وتبين له انه نوى الاتمام فهل يلزمه الاتمام لا تمام امامه ويحمل على السهو والا كما لو تبين له حديثه ثم اقامته لعدم القدوة حقيقة فله نظر والا قرب الثاني ولا يقال يمكن الفرق بان في تبين الحدث تبين له عدم حقيقة القدوة وهنا القدوة صحيحة لان العبارة بعقيدة المأموم لانا نقول محل كون العبارة بعقيدة المأموم اذا كان الامام ناسيا كما مر عن صاحب الخواطر

فعله ليس بحقيقة صلاة قال الاذرى وأهل مآقالوه بناء على انها ليست بصلاة شرعية بل تشبهها والمذهب خلافه انتهى والوجه الأول لانها وان كانت صلاة شرعية لم يستطع بها طلب فعلها وانما سقط حرمه الوقت فقط وكذا يقال فيمن صلى بتييم عن تلمذه الاعادة بنية الاتمام ثم اعادها (ولو اقتدى بظنه مسافرا) فنوى القصر الذي هو ظاهر حال المسافر انه نواه (فبان مقيما) يعني مقبلا وان كان مسافرا اتم حقا اما لو بان محدثا ثم مقيما او بانامعا لم يلزمه الاتمام لعدم القدوة حقيقة باطنا لحدثه (او) اقتدى ناويا للقصر (عن جهل سفره) بان تردد فيه اولم يعلم من حاله شيئا (اتم) لزوما وان بان مسافرا قاصرا اظهره عار المسافر غالبا والاصل الاتمام ولو صححت القدوة بان اقتدى بظنه مسافرا ثم أحدث ثم بان مقيما اتم وان علم حديثه او لا وانما صححت الجمعة مع تبين حدث امامها الزائد على الاربعين لا كنفاء فيها بصورة الجماعة بل حقيقة اتموا لهم ان الصلاة خلفه جماعة كاملة كما مر ولم يكن بذلك في ادراك المسجوق الركعة خلف المحدث لان تحمله عنه رخصة والمحدث لا يصلح له فاندفع ما لا بأس بنوى هنا (ولو علمه) او ظنه لانهم يطلقون العلم كثيرا ويريدون به ما يشمل الظن (مسافرا وشك) أي تردد (في نيته) القصر لكونه غير حنفى في أقل من ثلاث مراحل فحزم هو بنية القصر (قصر) اذا بان قاصرا لانه لظاهر من حاله ولا تنقصه يرفان بان مقبلا اتم واحترز بقوله وشك في نيته عما لو علمه مسافرا ولم يشك كان كان الامام حنفيا في دون ثلاث مراحل فانه يتم لامتناع القصر عنده في هذه المسافة ويحجه كما قاله الاسنوى ان يلحق به ما اذا اخبر الامام قبل اصرامه بان عزمه الاتمام (ولو شك فيها) أي في نية امامه (فقال) مدلقا عليها في نيته (ان قصر قصره والا) بان اتم (اتم قصر في الاصح) ان قصر ولا يضر تعليقها بعملا بالقاعدة ان محل الاختلال

٣٠ في السريعة وهذا لم يعلم نسباه او تعمده على انه بتقديمه هنا بعبارة القصر منه ما فعله يكون اقوا حتى عندنا (قوله في أقل من ثلاث مراحل) هذا يقتضى ان ابا حنيفة يجوز القصر فيعادون الثلاث وهو مخالف لما سياتى للشارح في قوله نرجوا من ايجاب ابي حنيفة القصر في الأول والاتمام في الثاني انتهى ويمكن ان يجاب بان منشأ الشك هنا تجوز ان امامه قلد الشافعي مثلا وفي بعض النسخ او حنفيا واعياها فلا يرد ما ذكر (قوله نصر) لعل الفرق بين هذه وبين ما قبلها انه ثم لما جهل سفر الامام كان الحامل عنده محض التردد في النية فامتنع عليه القصر وان علم سفر امامه وهنا لما علم سفره او ظنه وكان الظاهر من حال المسافر نية القصر كانت نيته مبنية على أصل راجع وهو نية القصر فاكتفى به وصار الحكم معلقا على قصر الامام (قوله قبل اصرامه) أي الامام (قوله بان عزمه الاتمام) أي فيجب على المأموم الاتمام وان قصر امامه لان صلواته تنعقد تمامه اتم امامه

(قوله وعلى الاول لو قال) أى ولو فاسقاً لانه اخبار عن فعل نفسه وقوله بعد خروجه من الصلاة أى يحدث مثلاً ثم ان قال ذلك قبل فراغ المأموم من صلاته فظاهر وان أخبر بذلك بعد سلام المأموم من ركعتين لنية القصر أو لافان قصر الفصل بين السلام والاخبار بنى على ما فعله وان طال وجب الاستئناف (قوله فان لم يظهر له مأموم ما نواه) أى كان اقتدى به ولم يدرك معه الاحرام وشك في نيته القصر وسلم الامام وذهب الى سبيله ولم يعلم المأموم حاله (قوله لانه لا أصل هنا) غير الانفراد يرجع اليه بخلاف ما لو لم ينو القصر في النية فيرجع الى الاتمام ١٨ لانه الاصل وعبرة المحلى بخلاف الاتمام لانه الاصل قبلزم وان لم ينو اتهم

النية بالتعليق ما لم يكن قصر يحا بمقتضى الحال والا فلا يضر والثاني لا يقصر للتردد في النية اما لو بان امامه مدة الاتمام وعلى الاول لو قال بعد دخوله من الصلاة كنت نويت الاتمام لزم المأموم الاتمام أو نويت القصر جازله القصر فان لم يظهر له مأموم ما نواه الامام لزمه الاتمام احتياطاً (و) خامساً نية القصر او ما في معناه كصلاة السفر او الظهر ركعتين ولو لم ينوترخصاً وانما اتفقوا على انه (يشترط لانه نية) لكونه على خلاف الاصل فاحتاج اصراف عنه بخلاف الاتمام ويشترط ان توجد نيته (في الاحرام) كبقية النيات بخلاف نية الاقتداء لانه لا مانع من طرق الجماعة على الانفراد كعكسه لانه لا اصل هنا يرجع اليه بخلاف القصر لا يمكن طرقه على الاتمام لانه الاصل كما تقرر (و) سادساً (المتزعم منافيها) أى نية القصر (دواماً) أى في دوام الصلاة بان لا يتردد في الاتمام فضلاً عن الجزم به كما قال (ولو احرم قاصراً ثم ترد في انه يقصر ام يمت) اتم (أو) ترد أى شك (في انه نوى القصر ام لا اتم) ولو تذكر حالاً انه نواه لتأديته جزاً من صلاته حال تردده على الاتمام وما قيل من ان هذا التركيب غير مستقيم لانه قسم لمن أحرم قاصراً الا قسم منه رديان كونه قاصراً في أحد الاحتمالين المشكوك فيه مما لا يدع مجالاً لغيره فله قسمها وهاتان المسئلتان من المختزعه ولم يصدرهما بانفاها قال الشارح اضمه اليها في الجواب ما ليس من المختزعه اختصاراً فقال (او قام) عطف على أحرم (امامه لثلاثة فاشك) أى تردد (هل هو ممت أو ساء اتم) ولوتبين له كونه ساهياً كما لو شك في نية نفسه وفارق هذا ما مر من نظيره في الشك في اصل النية حيث لا يضر لو تذكر عن قرب بان زمنه غير محسوب وانما عفى عنه لكونه وقوعه مع قرب زواله غالباً بخلافه هنا فان الموجود حال الشك محسوب من الصلاة على كل حال سواء كان نوى القصر أم الاتمام لوجود أصل النية فصار مؤدياً جزاً من صلاته على التمام كما مر فلزمه الاتمام وفارق أيضاً ما مر في شك في نية الامام المسافر ابتداءً بان ثم قرينة على القصر وهما القرينة ظاهرة في الاتمام وهو قديمه لثلاثة ومن ثم لو كان امامه يوجب القصر بعد ثلاث مراحل كخفي لم يلزمه الاتمام جلالاً لقيامه على انه ساه (ولو قام القاصر لثلاثة عمداً بلا موجب للاتمام بطلت صلاته) كما لو قام المتمركزة زائدة

وهو أولى من عبارة الشارح لمج (قوله ولو تذكر) غاية (قوله) لتأديته جزاً من صلاته الخ) هذا التعديل راجع لكل من المسئلتين وان كانت الاولى ايسر فيها اشك في النية لكن تردده بين القصر والاقتمام منافي للجزم بنية القصر (قوله وما قيل من ان هذا التركيب) هو قول المصنف أو ترد في انه نوى القصر (قوله عطف على أحرم) الاولى عطفه على تردد لان عطفه على أحرم يصير التقدير أول يحرم قاصراً بل أحرم مقبواً وقام امامه الخ لانه يقدر مع المعطوف بأو نقيض المعطوف عليه وهما ليس كذلك بل صورته انه أحرم قاصراً ثم قام امامه لثلاثة فتردد في انه نوى الى آخره وعلى هذا يشكك في جعل هذه زيادة على المختزعه ثم رأيت في ابن عبيد الحق الجواب عن كونه من المختزبان الشك في حال الامام انما ينشأ في القصر لا النية انتهى ويمكن الجواب عن مسئلة

العطف بان كون المعطوف يقدر معه نقيض المعطوف عليه أمر غالي فيجوز ان يجعل التقدير هنا ولو قام (وان) الامام الخ (قوله اتم) أى وعليه فهل ينتظره في التشهد ان جلس امامه له جلاله على انه قام ساهياً أو تتعين عليه نية المفارقة فيه نظر والاقرب الثاني كما لو رأى مريداً لاقتداء الامام جالساً وتردد في حاله هل جالساً له لجزء أم لا من انه يمنع الاقتداء به فكما تمتنع الاقتداء لعدم علمه بما يفعله قلنا هنا بوجوب نية المفارقة لعدم علمه بما يجوز له فعله فليراجع (قوله ولوتبين له كونه ساهياً) أى لمضي جزء من صلاته على التمام (قوله جلالاً لقيامه على انه ساه) أى وبخبر بين انتظاره في التشهد ونية المفارقة

(قوله ومثله مالوصار للقيام أقرب) قال حج بهد مثل ما ذكر بل وان لم يصبر اليه أقرب لما صرح عن المجموع ان تعمده الخروج عن حد الجلوس مبطل (قوله لانه فرض كلامه فيمن قام) ومفهومه انه اذا لم يقم لم يسجد لكن على تفصيل فيه وحيث كان في المفهوم تفصيل لا يترتب به (قوله أى ناويا الاتمام) قضيته انه لا تنكبه نية الارادة السابقة عن هذه النية وليس مما ادبيل المراد انه قام مستصحب الاول وبعبارة سم على حج قوله ناويا الاتمام قد يشكك اعتبار نية الاتمام مع قوله فان اراد ان يتم فان ارادته الاتمام لا تنقص عن التردد في انه يتم بل تزيد مع انه موجب للاتمام فاي حاجة بعد ذلك الى نية الاتمام الا ان يجاب بانه لم يقصد اعتبار نية جديدة للاتمام بل ما يشمل نية الحاصلة بآرادة الاتمام احترازاً عما لو صرف ١٩ القيام لغير الاتمام انتهى (قوله في جميع صلاته) أى ولا يتحقق ذلك الا

بالايتسان بالميم من عليكم (قوله أو شك في نيتها) أى الاقامة (قوله والقصر أفضل من الاتمام) فلو نذر الاتمام فينبغي ان لا ينفقه نذره لكون المنذور ليس قربة وكذا ينبغي ان يقال فيما لو نذر القصر وسفوره دون الثلاث لا تنفاه كونه قربة فيما دونها (قوله اذا بلغ ثلاث مراحل) أى اذا كان يبلغ ثلاث الخ في قصر من أول سفره (قوله ولا يكره) أى القصر (قوله أفضل مطلقاً) أى سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا (قوله ويستثنى من ذلك) أى من قول المصنف والقصر أفضل من الاتمام (قوله فيكون القصر في حقه أفضل مطلقاً) اما لو كان لو قصر خـ لازم وضوئه وصلاته عنه فيجب القصر كما هو ظاهراته هي حج (قوله وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة) أى فيكون القصر أفضل من الاتمام وفي كون القصر في هذه

(وان كان) قيامه لها (سهواً) ثم تذكر أوجهه لا تعلم (عاد) حتماً (ومجده) أى لهذا السهو ندباً كغيره مما يطل عمده ومثله مالوصار للقيام أقرب لما صرح في مجود السهو ولكنه لا يرد على المصنف لانه فرض كلامه فيمن قام (وسلم فان أراد) حالة تذكره وهو قائم (ان يتم عاد) للجلوس حتماً (ثم نهض مقبلاً) أى ناويا الاتمام لا لغائه وضه اسهوه فوجبت اعادته فان لم يتوالاتمام مسجد السهو وهو قاصر (و) سابعها د وام سفره في جميع صلاته كما قال (و) يشترط للقصر (أيضا كونه) أى الناوي له (مسافراً في جميع صلاته فلو نوى الاقامة) القاطعة للترخص (فيها) أو شك في نيتها (أو بلغت سفينة) فيها (دار اقامته) أو شك هل بالغتم أو لا (أتم) لزوال تحقق سبب الرخصة (و) ثامنهم العلم بجواز القصر ولو قصر جاهلاً به لم تصح صلته لتلاعبه كما في الروضة قال الشارح وكأنه تركه لبعده ان يقصر من لم يعلم جوازه و) القصر أفضل من الاتمام على المشهور اذا بلغ سفره المبيح للقصر (ثلاث مراحل) والا فالاتمام أفضل نحو وجابن إيجاب أبي حنيفة القصر في الاول والاتمام في الثاني ولا يكره لكنه خلاف الاول وما نقل عن الماوردي عن الشافعي من كراهة القصر محمول على كراهة غير شديدة فهي بمعنى خلاف الاول ومقابل المشهور ان الاتمام أفضل مطلقاً لانه الاصل وأكثراً علماً ويستثنى من ذلك كما قاله الأذري دائماً الحديث اذا كان لو قصر لخلاص من صلته عن جريان حديثه ولو أتم بحري حديثه فيها فيكون القصر في حقه أفضل مطلقاً وكذا لو أقام زيادة على أربعة أيام لحاجة يتوقعها كل وقت او كان يجدي نفسه كراهة القصر أو الشك فيه بان لم تطمئن نفسه لذلك او كان عن يقدي به بحضرة الناس بل يكره له الاتمام اما الملاح الذي معه أهله فاقامه أفضل مطلقاً لانه وطنه وخروجهم ممنع أجد القصر له ومثله من لا وطن له وادام السفر برا وقدم على خلاف أبي حنيفة لاعتضاده بالاصل وقد يكون القصر واجباً كان آخر الظهر ليجتمع تأخيرا الى ان لم يبق من وقت العصر الا ما يسع أربع ركعات فيلزمه قصر الظهر ليدرك العصر ثم قصر العصر لتقع كلها في الوقت كما يحتمل الاسنوي وغيره أخذ من قول ابن الرفعة لوضاى الوقت وارهقه الحدث

الصورة أفضل لطرفي جريان الخلاف فيها المتقدم فيميل الفصل بل القياس فضلية الاتمام لما ذكره وبعبارة سم على منهج في اثناء كلام ونبه أيضاً الى الأذري على ان الاتمام أفضل في حق من أقام ينتظر حاجة وزاد على أربعة أيام انتهى ويمكن ان هذه مستثناة من قوله والقصر أفضل من الاتمام فيكون موافقاً لما قاله الأذري وان كان المتبادر من قوله وكذا الخ خلافه واما قوله او كان يجدي نفسه الخ فهو مستثنى من كون الاتمام أفضل من القصر (قوله الذي معه أهله) أى ان كان له أهل واولاد فان لم يكن له شيء منهم ما كان كمن كان لذلك وهم معه فيكون اتماماً أفضل (قوله مطلقاً) أى سواء بلغ سفره ثلاث مراحل أم لا

(قوله لو ضاق وقتها) أي العشاء (قوله كان القصر واجبا) نقل سم على منتهج عن الشارح خلافاً له حيث قال في أول الباب وسئل عن آخر ذلك أي الظهر مثلاً حتى بقي ما يسع ركعتين إلا قصد هل يجب القصر فأجاب لا قال لأنه إذا أخر بعد ذلك فلا شيء عليه في إخراج بعض الصلاة عن وقتها أو بلا عذر فقد أتم والقصر بعد لا يدفع عنه أتم التأخير انتهى (أقول) وقد يقال إن كلامه هنا في العشاء وبمعناها مقصورة تبين أنه لم يؤخرها إلى وقت لا يسعها بخلاف الظهر فإنه إذا أخرها حتى بقي من الوقت ما يسع ركعة فصحت معصيته وإن قصر (قوله لقد رتبته على إيقاعها به أداء) هذا قد يخالف ما يأتي للشارح عن شرح المذهب من أن العقد أنه إذا أخر ولم ينو وقتاً بقي من الوقت ما لا يسعها كاملة عصي وكانت قضاء اللهم إلا أن يقال إن ما هنا موصوف بما إذا كان الزمن الباقي لا يسع الطهارة والصلاة مقصورة لكنه لو ترك الطهارة وصلى أمكنه وقوعها كلها في الوقت وعلى هذا لا يتوجه الاعتراض على الشارح ثم رأيت سم على ج ذ كرمثل ذلك وعبارته قوله وعن الطهارة والقصر إن كان المراد قصر الأولى فهذا انما يأتي على القول بأنه يكفي نية التأخير إذا بقي ٢٠ من الوقت ما يسع ركعة لأن الغرض ضيقه عن القصر فلم يبق منه ما يسع ركعتين

مع الطهارة وإن كان المراد قصر الصلاةين ولزومية التأخير بهما ممنوع بل هي أوفى من الأولى وحدها في وقتها وقد يجب باختصار الأول ومنع قوله فهذا انما يأتي الخ لأن ضيقه عن الطهارة والقصر صادق بعد عدم ضيقه عن القصر وحده ونية التأخير حينئذ كافية لمن عزم على القصر بناء على أنه لا يشترط كون نية التأخير في وقت يسعها مع طهارتها كما هو ظاهر عباراتهم الآية فليتأمل (قوله ويلحق به كل صوم واجب) قال ج ثم رأيت الزركشي نقل عنهم أن هذا التفصيل يجري في الواجب وغيره مسافر سفر قصر (قوله عادة) أي وإن لم يبع التيمم

بحيث لو قصر مع مدافعة أدركها في الوقت من غير ضرر ولو أحدث وتوضأ لم يدركها فيه لزمه القصر ويأتي ما ذكر في العشاء أيضاً إذا أخر المغرب ليجتمعها معها ويعلم منه أنه لو ضاق وقتها عن إتمامها كان القصر واجبا وأنه لو ضاق وقت الأولى عن الطهارة والقصر لزمه أن يتوى تأخيرها إلى الثانية لقد رتبته على إيقاعها به أداء (والصوم) في رمضان ويلحق به كل صوم واجب بخوفاً أو قضاء أو كفارة فيما يظهر حيث كان السفر سفر قصر (أفضل من الفطر) لما فيه من المسارعة إلى تبرئة الذمة وعدم أخلاء الوقت عن العبادة ولأنه الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم وقوله تعالى وأن تصوموا خيراً لكم هذا (إن لم يضر ربه) فإن تضر ربه لم يضره بل يشق احتمالاً عادة فالفطر أفضل لخبراته صلى الله عليه وسلم لم رأى رجلاً صائماً في السفر قد ظال عليه فقال ليس من البر أن تصوموا في السفر نعم لو خشى منه تلف شيء محترم فهو منعمة عضو وجب الفطر فإن صام كان عاصياً واجزأ ولو خشى ضعهما لا لاحتلاف الفطر أفضل في سفر حج أو غزو وهو أفضل مطلقاً لمن وجد في نفسه كراهة الترخص أو كان ممن يقتدي به بحضرة الناس كما قيده ابن قاضي شهبة إطلاق الأذرعى وكذا سائر الرخص نظير ما مر

*(فصل) في الجمع بين الصلاتين (يجوز الجمع بين الظهر والعصر تقديمياً) في وقت الأولى غير المتخيرة لما سمي من أن شرطه ظن صحة الأولى وهو منتف فيها وقول الزركشي ومنهلاً فاقد الطهورين وكل من لم تسقط صلاته بالتيمم محل وقفة إذا شرط ظن صحة

(قوله فالفطر أفضل في سفر حج أو غزو) مفهومه أن الصوم في غيرهما أفضل مع خوف الضعف ما لا (قوله وهو) أي الأولى الفطر (قوله ممن يقتدي به) أي في فطر القدر الذي يحمل الناس على العمل بالرخصة *(فصل في الجمع بين الصلاتين)* (قوله في الجمع بين الصلاتين) أي للسفر أو نحو المطر (قوله تقديمياً في وقت الأولى) ظاهره أنه لا بد من فعلهما بتمامهما في الوقت فلا يكفي إدراك ركعة من الثانية فيه وترد في ذلك سم على ج ونقل عن الشارح عن المنهج ما في الفرع الآتي بالصيغة الأخرى ودفع بقوله كالحل في وقت الأولى ما قديتوهم من قوله تقدماً بأنه صادق بأول الوقت ووسطه وآخره بل وبما قبل دخول الوقت بالمرة (قوله محل وقفة) نقل سم على ج عن الشارح اعتماداً على ما نقل عنه على منتهج اعتقاد ما قاله الزركشي وهو الأقرب وعبارته قوله ويستثنى الخ هجرة قال الزركشي مثلاً فاقد الطهورين وكل من تلمزه الإعادة انتهى واعتده مر قال لأن صلاته نظيمة الوقت ولا تجزئه في جمع التقديم تقديم لها على وقتها بالضرورة وفي التأخير توقع زوال المانع نامل انتهى (أقول) =

وقد يقال يؤيد ما تقدم عن الشارح من ان فاقد الطهورين ونحوه لو شرع فيها اتمامه او لمقصوده لان الاولى لحرمه الوقت فكأنهم لم يفعل (قوله كما قاله الشيخ) أى في غير شرح منهجه (قوله وان نوزع فيه) اهل وجه المنازعة ان المنهية انما منع جمع التقديم في حقها الفقـد شرط وهو ظن صحة الاولى واما فاقد الطهورين ونحوه فصلاحتهم صحة مسقطه للطالب وجوب القضاء في حقهم بامر جـديد ويمكن دفعها بانها وان أسقطت الطالب ففعلها الما كان لحرمه الوقت نزل فعلها منزلة العدم وهو يتنى شرط الجمع (قوله لا يتأتى تأخيرها عن وقتها) أى الاصلى هذا ولو قيل يجوز تأخيرها تأخيرا أمكن توجيهه بان العذر صير الوقتين واحدا فكأنه فعلها في وقتها وعبارة سم على منهج لانه لم يدفعها الا في وقت الظهر الاصلى مر انتهى (قوله في وقت الثانية) شمل المنهية وفاقد الطهورين ونحوهما وعليه فالفرق بين الجمعين انه يشترط لجمع التقديم ظن صحة الاولى وهو منتف في المنهية بخلاف التأخير فانه لا يشترط ظنه ذلك فجاز ان أمكن وقوع الاولى مع التأخير في زمن الحيز مع احتمال ان تقع في الظهر لو فعلت في وقتها (قوله اثبت جمع التأخير) أى بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء (قوله أو في سفر قصر ولو ميكا) أشار به الى رد قول الحنفية ان المكي يجمع يعرفه وعرفه لان الجمع عندهم لذلك لا للسفر فجاز ولو قصر او عابيه ٢١ فالجمع عندهم لا يجوز للسفر مطلقا طال

أو قصر فالاشارة للرد انما هي بحسب الظاهر دون نفس الامر فانهم وان جوزوا الجمع يعرفه لا يقولون انه للسفر بل للنسك (قوله الى ان تركه) أى الجمع أفضل أى فيكون الجمع خلاف الاولى لكن في حج بعد قوله الاق وان كان سائر اوقات الاولى واراد الجمع وعدم الخ مانصه وبقوله واراد الجمع الخ اندفع ما يقال من ان ترك الجمع أفضل اى فهو مباح فكيف يكون أفضل فيما ذكر انتهى (اقول) وقد يمنع كونه مباحا بان خلاف الافضل لخلاف الاولى يكون مكروها كراهة خفيفة يهبر

الاولى وهو موجود هنا ولو حذف بالتيمم كما قاله الشيخ كان أولى وكالظاهر للجمعة في هذا كما نقله الزركشي واعقده وان نوزع فيه ويمتنع جمعها تأخير لان الجمعة لا يتأتى تأخيرها عن وقتها (وتأخيرا) في وقت الثانية (و) بين (المغرب والعشاء كذلك) أى تقديمها وتأخيرا (في السفر الطويل) المباح اذ هو المجوز للقصر لثبوت جمع التأخير في الصحيحين من حديث أنس وابن عمر وجمع التقديم في البيهقي وصححه ابن حبان من حديث معاذ وحسنه الترمذي فيمنع جمع العصر مع المغرب والعشاء مع الصبح وهي مع الظهر وقوفامع الوارد ويمتنع في الحضر أيضا أو في سفر قصر ولو ميكا وفي سفر معصية (وكذا القصر في قول) قديم كالتنقل على الرحلة وفي تعبيره يجوز اشارة الى ان تركه أفضل خروجا من خلاف من منعه ولا يعارضه قواهم ان الخلاف لا يراعى اذا خالف سنة صحيحة لانه قد يقال ان تأويلهم لها في جمع التأخير له نوع تماسك وطعنهم في صحتها في جمع التقديم محتمل مع اعتضادهم بالاصل فروعى ويستثنى الجمع يعرفه في الحج كما قاله الامام وجزدافة كما يجتهه الاسنوى فان الجمع فيها أفضل مطلقا فانه مستحب للاتباع وسببه السفر لا النسك في الاظهر ويستثنى أيضا الشال فيه والراغب عن الرخصة كما اقتضاه كلام البغوى في تعليقه وغيره ومن اذا جمع صلى جماعة أو خلا عن حديثه الدائم أو كشف عورته

عنهم بخلاف الاولى (قوله اذا خالف سنة صحيحة) أى وهو ثبوت الجمع عنه صلى الله عليه وسلم ومنه يعلم انه ليس المراد بالصنة كون الحكم مستحبا عندنا ورعاية الخلاف تفوت ذلك المستحب بل المراد انه متى ثبت الحكم عنه صلى الله عليه وسلم وكان بعض المذاهب يخالف ذلك الثابت لا تستحب مراعاته (قوله نوع تماسك) اى قوة (قوله وطعنهم في صحتها) أى السنة (قوله أو خلا عن حديثه الدائم) قياس ما تقدم في القصر عن حج انه اذا كان لوجع خلا عن حديثه الدائم في وضوئه وصلاته وجب الجمع اللهم الا ان يفرق بين ما هنا وما تقدم بانه انما وجب القصر ثم للاتفاق على جواز رسمه اذا زاد سفره على ثلاث مراحل حيث أوجبه الحنفية فنظر الى قوة الخلاف ثم ومنعوا الجمع هنا الا في عرفة وعرفه لان النسك وهذا الجواب أولى مما أجاب به سم فيما تقدم من قوله قوله فيجب القصر كما هو ظاهر فان قات هلا وجب الجمع في نظيره مع انه أفضل فقط كما سيأتى أول الفصل قلت يفرق بلزوم اخراج احدى الصلاتين عن وقتها فلم يجب فليتأمل انتهى ووجه اولوية ما ذكرناه انه قد يمنع ان في التأخير اخراج الصلاة عن وقتها لان العذر صير وقت الصلاةين واحدا على ان ما ذكره من قوله بلزوم اخراج الخ لا يشمل جمع التقديم الا ان يقال اراد بالخراج فعلها في غير وقتها

(قوله فالجمع أفضل) * فرع إذا وقف ادراك الوقوف على الجمع بين الصلاتين وجب ولا يخالف هـ إذا ما صححه النووي من أنه إذا وقف ادراك الوقوف على ترك الصلاة أي ولو تعددت تركها لأن ذلك إذا لم يدركه الا بتركها مطلقا وهذا يدركه مع فعلها بالجمع دون غيره مـ ز انتهى سم على منهج (قوله بل قد يجب في هذين) هـ أخوف فوت عرفة وعدم ادراك العدو الخ وأما كلامه كبح أن الأصل فيه ما أفضلية الجمع وأنه قد يجب في بعض الصور ولعل المراد بصورة الوجوب ما لو تحقق فوت عرفة وأما إذا الأسير ترك الجمع فينقذ الأسير ويدرك عرفة ثم يجمع الصلاتين تأخيراً ثم يأتيه في سم على حج (قوله أفضل) فيما يظهر خلافا للجمع (قوله ولأن وقت الثانية وقت الأولى حقيقة) يعني أنه يصح فعل الأولى في وقت الثانية ولو بلا عذر فنزل منزلة الوقت الحقيقي والافوق الأولى الحقيقي ٢٢ يخرج بخروج وقتها (قوله فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح) ينبغي أن يقيد ذلك

بما يأتي في قوله أي لم تقع عن فرض لقوات الشرط (قوله جاهلاً بالحال) ومحل ذلك أخذ المصنف له حيث لم يكن عليه فرض مثله والأوقع عنه ومحل وقوعه فلا أيضاً حيث استترجه إلى الفراغ منها والابطال كما تقدم له (قوله والحصول الفرض بذلك) وهو يتميز التقديم المشروع عن التقديم عبثاً أو سهواً وفيه ان هذا الغرض يحصل بنية الجمع بين الأولى والثانية ومع التحريم بالنانية إلا أن يقال لما كان الجمع يصير وقت الصلاتين واحداً أشبهها صلاة واحدة ويشير إلى هذا قوله لأن الجمع ضم الثانية للأولى الخ (قوله والأوجه أنه لو تركه) أي الجمع بان نوى عدمه (قوله ثم أراد قبل طول الفصل) أي يقينا فلو شك فيه امتنع قياساً على ما لو شك في الموالاة وينبغي أن محل

فالجمع أفضل كما قاله الأذري وكذا من خاف فوت عرفة أو عدم ادراك العدو ولا يستنقذ أسير ومحو ذلك بل قد يجب في هذين (فإن كان سائر في وقت الأولى) وأراد الجمع وعدم مراعاة خلاف أبي حنيفة والحال أنه نازل في وقت الثانية (فتأخيرها أفضل والا) بأن لم يكن سائر في وقت الأولى بأن كان نازلاً فيه سائر في وقت الثانية (فمكسه) للاتباع وليكونه أرفق للمسافر فإن كان سائراً ونازلاً فيه ما يجمع التأخير أفضل فيما يظهر كما هو ظاهر كلام كثير وناظر الأخبار السابقة ولا تتقاسم وله جمع التقديم مع الخروج من خلاف من منعه ولأن وقت الثانية وقت الأولى حقيقة بخلاف العكس (وشروط) جمع (التقديم ثلاثة) بل أربعة أحدها (البداية بالأولى) لأنها صاحبة الوقت والثانية تتبعها والتابع يتبع تقديمه على متبوعه فلو صلى العصر قبل الظهر لم تصح وله إعادة سائر بعد الظهر إن أراد الجمع وكذا الوصل في العشاء قبل المغرب (فلو صلاهما) مبتدئاً بالأولى (فبان فسادها) لقوات ركن أو شرط (ففسدت الثانية) أيضاً أي لم تقع عن فرضه لقوات الشرط من البداية بالأولى وتقع نقلاً كما نقله في الكفاية عن البحرقياساً على ما لو أحرم بالفرض قبل وقته جاهلاً بالحال (و) ثانيها (نية الجمع) ليعز التقديم المشروع عن التقديم عبثاً أو سهواً (ومحلها) الأصلي ولهذا كان هو المطلوب كما أشار لذلك الشارح بقوله الفاضل لاسيما مع وجود الخلاف بعدم الصحة في اثنتان فالتنفي الفضل فيه (أول الأولى) كسائر المنويات فلا يكفي تقديمها عليه بالاتفاق (وتجوز في اثنتان) ولو مع تحللها إذ لا يتم خروجها منها حقيقة الابتسام تسليمه وحصول الغرض بذلك (في الأظهر) لأن الجمع ضم الثانية للأولى فمالم تفرغ الأولى فوق ذلك انضم باقي وانما امتنع عليه ذلك في القصر تأدي جزء على التمام ويستحيل بعده القصر كما هو الواجب أنه لو تركه بعد تحلله ثم أراد قبل طول الفصل جاز كما يؤخذ مما نقله في الروضة عن الدارمي أنه لو نوى الجمع أول الأولى ثم نوى تركه

ذلك أيضاً ما لم يذكر عن قرب (قوله مما نقله في الروضة عن الدارمي) قد يمنع الأخذ من ذلك ويفرق بأن محل النية ثم فيما نقله عن الدارمي باق إلى الفراغ من الصلاة ففرض النية في اثنتان ينزل الأولى منزلة العدم ويجعل الثانية نية مبتدأة ولا كذلك ما لو ترك النية بعد الفراغ من الأولى فإنه قد يقال رفض النية بعد الفراغ أبطل النية الأولى وتعدت نية الجمع لقوات محلها ثم رأيت في حج ما يؤخذ منه ذلك وعبارته ولو نوى تركه بعد التحلل ولو في أثناء الثانية ثم أراد ولو فوراً لم يجز كما بينته في شرح العباب ومنه أن وقت النية انقضى فلم يقصد العود إليها شيئاً والزم اجزاؤها بعد تحلل الأولى وبه يفرق بين هذا والردة إذا قطع فيما مضى وهنا صريح وبغيره في الضمني ما لا يفتقر في الصريح انتهى

(قوله ففيه القولان) والراجح منهما الجواز (قوله واجاب الاول بعمامه) أي من قوله لتأذي جرحه على التمام ويستحيل بعده
 القصير الخ (قوله فان لم تسترط النية) أي على الرابع (قوله صح) أي ما نواه وجازله الجمع بين الصلاتين (قوله لوجود السفر في وقتها)
 أي النية (قوله وما قاله بعض المتأخرين) هو شيخ الاسلام في شرح الروض ٢٣ (قوله منزلة السفر) قوله وثالثها

(الموالة) فرع لو شئ هل طال
 الفصل أولا ينبغي امتناع الجمع
 أي ما لم يـ... ذكر عن قرب كما تقدم
 لانه رخصة فلا يصار اليها الا بيقين
 م ر انتهى سم على منسج وفيه
 فرع في التجريد عن حكاية
 الروياني عن والده من جملة كلام
 طويل وان كان قد بقي من الوقت
 أي وقت المغرب ما يسمع المغرب
 ودون ركعة من العشاء يحتمل ان
 يقال لا يصلي العشاء لان مادون
 ركعة يجعلها قضاء قال الروياني
 وعندى انه يجوز الجمع لان وقت
 المغرب يمتد الى طلوع الفجر عند
 العذر الخ انتهى ووافق م ر على
 انه ينبغي جواز الجمع أيضا انتهى
 (أقول) وبؤيد الجواز ما يأتي من
 الاكتفاء في جواز الجمع لوقوع
 تحريم الشامة في السفر وان أقام
 بعده فكما كتفي بعد الثانية
 في السفر فينبغي ان يكتب في ذلك في
 الوقت (قوله ولهذا تركت) أي
 وجوب الصلاة الجمع (قوله وكيفية
 صلاتها) أي الرواتب (قوله وله
 تأخيرها) أي عن الصلاتين
 (قوله وآخر سنتها التي بعدها)
 عطف على قوله قدم سنة الظهر
 القبلية (قوله وله توسطها) أي

ثم قصد فعله ففيه القولان في نية الجمع في اثنا عشر مقابلا لا يظهر لا يجوز قياسا على نية القصير
 بجامع انهم ما رخصت السفر واجاب الاول بعمامه ولو شرع في الظهر أو المغرب بالبلد في
 سفينة فسارت فتوى الجمع فان لم تسترط النية مع التحريم صح لوجود السفر وقتها والا فلا
 قاله في المجموع نقلا عن المتولى وما قاله بعض المتأخرين من انه يفرق بينهما وبين حدوث
 المطر في اثنا الاولي حيث لا يجمع به كما سيأتي بأن السفر باختياره فنزل اختياره له في ذلك
 منزلته بخلاف المطر حتى لو لم يكن باختياره فالوجه امتناع الجمع هنا رديان المعتمد
 ما ذكره المتولى ويفرق بين السفر والمطر بان المطر اضطرار فلهذا لا يجمع فيه ولا نية طريقا
 باسئراط نية الجمع في الاحرام لان استدامة المطر في اثنا الصلاة ليست بشرط للجمع فلم تكن
 محلا للنية وفي السفر تجوز النية قبل الفراغ من الاولي لان استدامته شرط فكانت محلا
 للنية فاذا افرق في المسافر بين ان يكون السفر باختياره أولا كما أفاده الوالد رحمه الله
 تعالى وقد يحمل القول بان السفر باختياره على انه من شأنه ذلك ولا كذلك المطر فلا يراى
 (و) ثالثها (الموالة بان لا يطول بينهما فصل) اذا جمع بينهما كما صلاة واحدة فوجب الولاء
 ركعات الصلاة لانهما تابعة والتابع لا يفصل عن متبوعه وهذا تركت الرواتب بينهما
 وكيفية صلاتها انه اذا جمع الظهر والعصر قدم سنة الظهر القبلية وله تأخيرها سواء
 أجمع تقديمها أم تأخيرها وتوسطها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر وأخر سنتها
 التي بعدها وله توسطها ان جمع تأخيرها وأقدم الظهر وأخر عنهما سنة العصر وله توسطها
 وتقدمها ان جمع تأخيرها سواء أقدم الظهر أم العصر واذا جمع المغرب والعشاء أخر سنتهما
 وله توسط سنة المغرب ان جمع تأخيرها وأقدم المغرب وتوسط سنة العشاء ان جمع تأخيرها
 وقدم العشاء وما سوى ذلك ممنوع وعلى ما مر من ان للمغرب والعشاء سنة متقدمة
 فلا يخفى الحكم مما تقر في جمعي الظهر والعصر كذا أفاده الشيخ في شرح الروض (فان
 طال) الفصل بينهما (ولو بعد) كجئون أو غمء أو سهو (وجب تأخير الثانية الى وقتها)
 لقوات شرط الجمع (ولا يضر فصل يسير) خبر الصحيحين عن أسامة انه صلى الله عليه
 وسلم لما جمع بمرة أقام للصلاة بينهما ما وشمل ذلك بالوحد الفصل اليسير فيكونون
 أوردوا عا دلا لسلام عن قرب بين سلامه من الاولي وتحريمه بالثانية كما أفنى به الوالد
 رحمه الله تعالى وأورد بين الصلاتين في انه نوى الجمع في الاولي ثم تذكر انه نواه قبل طول
 الفصل كما قاله الروياني من عند نفسه مخالفا في ذلك لو الله قال الرز كشي وهو الوجه
 بالقياس لما ر في الصور كما (ويعرف طوله) وقصره (بالعرف) اذا ضابط له في

سنة العصر (قوله وتوسط سنة العشاء) والضابط لذلك ان يقال لا يجوز تقديم بعدية الاولي على الاولي مطلقا ولا سنة الثانية
 على الاولي ان جمع تقديمها ولا الفصل بينهما ما بشئ مطلقا ان جمع تقديمها وما عدا ذلك جائز (قوله قبل طول الفصل) المراد بطول
 الفصل ما يسمع ركعة بين اخف ما يمكن أخذ ما يأتي (قوله وهو الوجه بالقياس لما ر) أي وهو قوله عن قرب

(قوله ولو باخف ممكن) عبادة سم على منسج وظاهره وفاقا لما رآه لوم على الرتبة بينهما في مقدار الفصل اليسير لم يضر (أقول) يمكن حمل قوله اليسير على زمن لا يسع ركعتين باخف ممكن بالفعل. بل المعتاد وعلى هذا فلا يخالف ما في الشرح (قوله كالأقامة) ومثل الأقامة الاذان ان لم يطل به الفصل فان طال ضرا انتهى سم على سج وظاهره وان لم يطل به وهو ظاهر لانه لا يتقاعد عن السكوت المجرّد حيث لم يطل به الفصل (قوله لانه) أي الطلب (قوله ليس لمصلحتها) شمل ذلك سجود التلاوة والشكر حيث لم يطل به ما فصل (قوله اطول الفصل به) التعليل بما ذكر ٢٤ يشكل بجواز الفصل بالوضوء بخلاف مع ان الفصل به يزيد على التيمم اللهم

الا ان يقال ان التيمم لما كان يجوز للطلب كان مظنة للطول فيل ما نفا مطلقا ولا كذلك الوضوء وعلى هذا فلو طال زمنه امتنع الجمع (قوله بالمعنى السابق) متعلق بيطلنا وأراد به ما قدمه بعد قوله فسدت الثانية من انهم لم تقع عن فرضه الخ (قوله ذكر هذه أولا) أي بقوله فلو صلاهما فبان فسادها الخ (قوله ثم هنا) أي ثم ذكرها هنا الخ (قوله أو تأخيرا) أي حيث نوى التأخير وقد بقي من الوقت ما يسعها كاملة والا فلا تأخير ويجب الاحرام بها قبل خروج وقتها ان أمكنه ذلك لانه لا يصير كلها قضاء ولا اتم علمه في ذلك لعذره (قوله فان لم يطل) محترز قوله قبل أو في اثناء الثانية وطال الفصل الخ (قوله بين سلامه وتذكره) أي من الثانية (قوله وبالأولى المعادة بعدها) أي بعد الثانية (قوله والمعادة يجوز تأخيرها) هذا يقتضي انه اذا صلى الظهري وقتها واراد اعادةها جاز

الشرع ولا في اللغة فرجع اليه فيه كالحرز والقبض ومن الطويل قدر صلاة ركعتين ولو باخف ممكن كما اقتضاه اطلاقهم (وللمقيم) بين الصلاتين (الجمع على الصحيح) كالتوضي (ولا يضر تخال طلب خفيف) كالأقامة بل أولى لانه شرط دونها فكان من مصلحتها بل لو كان الفصل اليسير ليس لمصلحتها لم يضر أيضا ومقابل الصحيح أنه يضر لطول الفصل به بينهما ولا يضر الفصل بالوضوء قطعاً (ولو جمع) تقديم (ثم علم) بعد فراغها أو في اثناء الثانية وطال الفصل بين سلام الاولى وعلمه (ترك ركن من الاولى بطلنا) اما الاولى فترك الركن منها وتعددت اركه بطول الفصل واما الثانية بالمعنى السابق فبطلان شرطها من صحة الاولى وذكر هذه أولا لبيان الترتيب ثم هنا لبيان الموالاة وتوطئة لقوله (ويعيدهما جامعة) ان شاء تقديم ان كان الوقت متسهماً وتأخير لعدم صلاته فان لم يطل لغى ما أتى به من الثانية وبني على الاولى وخروج بقوله علم ما لو شك في غير النية وتكبيره التحريم فلا يؤثر بعد فراغه من الاولى كما علم مما مر في باب سجود السهو (أو علمه) (من الثانية) بعد فراغها (فان لم يطل) فصل عرفا بين سلامه وتذكره (تداركه) وصحها (والا) بان طال (فبطلها) لتعددت اركه (ولاجع) لطوله فيعيدها في وقتها (ولو جهل) فلم يدرك من ايتما هو (اعادها لوقتيهما) لاحتمال كونه من الاولى وامتنع جمع التقدير لاحتمال كونه من الثانية فيطول الفصل به وبالأولى المعادة بعدها اما جمعها تأخيرها لانه لا مانع منه على كل تقدير لان غاية الشك ان يصير كانه لم يفعل واحده منهما ولانه على احتمال كونه من الاولى واضح وكذا على احتمال كونه من الثانية لان الاولى وان كانت صحيحة في نفس الامر الا انه يلزمه اعادة المعادة ويجوز تأخيرها الى الثانية لتصل معها في وقتها وكونه على هذا الاحتمال لا يسمى جمعا حينئذ لا ينظر اليه لعدم تحقق هذا الاحتمال كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وليس الحكم بما يعبد به حتى يقتضيك بظاهر الكتاب ورابعها دوام سفره الى عقد الثانية كما سمي ذكره بقوله ولو جمع تقديم فصار الى آخره (واذا أخر) الصلاة (الأولى) الى وقت الثانية (لم يجب الترتيب) بينهما (و) لا (الموالاة) (لانية) (الجمع) في الاولى (على الصحيح) لان الوقت هنا الثانية والاولى هي التابعة فلم يخرج لشي

تأخيرها الى وقت العصر لجمعهما معا وفيه نظر حيث فعلها فرادى اما اذا فعلها جماعة فلا مانع منه لان العذر من يصير الوقتين واحدا فكله فعل الاولى في أول وقتها ثم أعادها في آخره وما ذكره يقتضي انه اذا جمعها تأخيرها لشرط وقوع الاولى في جماعة واطلاقه يخالفه (قوله بظاهر الكتاب) يعني المنهج قول المصنف لم يجب الترتيب الخ لا يقال لو قال لم يجب شي مما تقدم كان اخصر لانا نقول التعبير به لا يعلم منه ما يقوله الثاني بخلاف ما ذكره حيث جعل قوله على الصحيح راجعا لكل من الثلاث (قوله ولا نية الجمع في الاولى) أي كما انما لا يتب في الثانية

(قوله بما تقدم من التعليل) هو قوله لان الوقت هنا الثانية (قوله أى يجب ان ينوى) أى بان يقول نويت تأخير الاولى لافعلها في وقت الثانية فان لم يأت بما ذكر كان لغوا قال سم لان مطلق التأخير صادق بالتأخير الممتنع انتهى وكتب شيخنا الشوبري مانه قد تقدم انه يكفي في القصص صلاة الظهر ركعتين وان لم يتورخصا وطلق ٢٥ الركعتين صادق بالركعتين لاعلى وجه

القصير فليعز و فرق واضح بينهما انتهى وقد يقال يفرق بينهما بان وصف الظهر مثلا بكونه ركعتين لا يكون الا قصرا فاصدق القصير وصلاة الظهر ركعتين واحد ولا كذلك مجزئا تأخير الظهر فانه يصدق بالتأخير مع عدم فعلها في وقتها فكان صادقا بالمراد وبغيره فامتنع ولا كذلك صلاة الظهر ركعتين (قوله والقياس على نية الصوم) أى حيث صحت بعد الغروب مع تقدمها على وقتها وهو طلوع الفجر (قوله لخروجها) أى نية الصوم (قوله في وقت الثانية) أى ولو في وقت لا يسعها كلها كان نوى تأخير الظهر ليقع فعلها في آخر وقت العصر بعد فعلها وقد بقي من وقت العصر ما لا يسع الظهر بكاملها لانه وان عصى بالتأخير لذلك الوقت هو لا مخرج عما يتعلق بالوقت فاشبهه ما لو نوى تأخير غير المجموعة الى وقت لا يسعها (قوله ما يسعها أو أكثر) أى مقصورة ان اراد القصير والافئدة قد دخلت حالة الاطلاق انتهى زيادى ولا يشترط ان يضم الى

من تلك الثلاثة لانها اعتبرت ثم تحقق التبعية لعدم صلاحية الوقت الثانية نعم تسن هذه الثلاثة هنا والثاني يجب ذلك كما في جمع التقديم و فرق الاول بما تقدم من التعليل (و الذى يجب) هنا أمران أحدهما ادوام سفره الى تمامهما وسدسهما و ثانيهما (كون التأخير بنية الجمع) أى يجب ان ينوى قبل خروج وقت الاولى لان التأخير قد يكون معصية كالتأخير لغير الجمع وقد يكون مباحا كالتأخير لغيره فلا بد من نية تميز بينهما ما ولو قدم النية على الوقت كما لو نوى في أول السفر انه يجمع كل يوم لم تكفه على أشبه احتمالي ذكرهما الروياني عن والده لان الوقت لا يصلح للجمع والقياس على نية الصوم غير صحيح لخروجها عن القياس فلا يقاس عليها ويؤخذ من قوله الجمع اشتراطية ابقاها في وقت الثانية فلو نوى التأخير فقط عصى وصارت الاولى قضاء ولا بد من وجود النية المذكورة في زمن لو ابتدأت الاولى فيه لوقعت اداء كذا في الروضة وأصلها انقلا عن الاصحاب وفي المجموع وغيره عنهم وتشترط هذه النية في وقت الاولى بحيث يبقى من وقتها ما يسعها أو أكثر فان ضاق وقتها بحيث لا يسعها عصى وصارت قضاء وهو مبين كما قال الشارح ان مراده بالاداء في الروضة الاداء الحقيقي بان يأتي بجميع الصلاة قبل خروج وقتها بخلاف الاثنان بركعة منهن في الوقت والباقي بعده فتسعيه اداء بتبعية ما بعد الوقت لما فيه كما تقدم في كتاب الصلاة وقد علم مما تقرران كلام الروضة محمول على كلام المجموع خلافا لبعضهم اذ كل من التعبيرين منقول عن الاصحاب فالمراد به واحد والمعول عليه في الجمع بينهما ما أفاده الشارح والفرق بينهما وبين جواز القصير ان سافر وقد بقي من الوقت ما يسع ركعة واضح فان اعتبرتم كونها مؤداة والمعتبر هنا ان تميز النية هذا التأخير عن التأخير تعديا ولا يحصل الا وقد بقي من الوقت ما يسع الصلاة ولا يتأنيه قولهم انها صارت قضاء لانها فعلت خارج وقتها الاصلى وقد اتفق شرط التبعية في الوقت كذا افاد نبيه والدرج الله تعالى (والا) أى وان أخر من غير نية الجمع أو بنية في زمن لا يسع جميعها (فيه عصى وتسكون قضاء) أما عصيانه فلان التأخير عن أول الوقت انما يجوز بشرط العزم على الفعل فيكون انتفاء العزم كاستثناء الفعل ووجوده كوجوده وأما كونها قضاء فكذلك أيضا وحمل بعضهم كونها قضاء على ما اذا وجدت النية وقد بقي من وقتها ما لا يسع ركعة وعدم عصيانه على وجودها في الوقت ما يسع الصلاة قال وبه يجمع بين ما وقع للمصنف من التناقض في ذلك انتهى وفيه نظر ظاهر وما ذكره الغزالي في احياؤه من أنه لو نسي النية حتى خرج الوقت لم يعصى وكان جاهلا لانه معذور صحيح في عدم عصيانه

٤ في ذلك قدر امكان زمن الطهارة لا مكان تقديمها (قوله بان يأتي بجميع الصلاة) معقد (قوله ما يسع الصلاة) أى كاملة (قوله وأما كونها قضاء فكذلك) أى ان التأخير عن أول الوقت الخ (قوله وحمل بعضهم) مراده بغير (قوله صحيح في عدم عصيانه) قد يقال ان عدم العصيان مشكل لانه بدخول وقت الصلاة يخاطب بفعلها فيه اما أول الوقت أو باقية حيث عزم على فعلها في الوقت وتأخيرها عن وقتها امتنع الابنية للجمع ولم توجد ونسيانه للنية لا يجوز ايجها عن وقتها

غير مسلم في عدم بطلان الجمع لفقد النية (ولو جمع) أي أراد الجمع (تقدما) بأن صلى
الاولى في وقتها وبها بالجمع (فصار بين الصلاتين) أو قبل فراغ الاولى كما في المحرر
وعدل عنه لايها مه وفهمه مما ذكره (مقيا) بخونية اقامة أو شك فيها (بطل الجمع)
لزال سببه فمتعين عليه ان يؤخر الثانية الى وقتها أما الاولى فلا تتأثر بذلك (و) اذا صار
مقيا (في الثانية) ومثلها اذا صار مقيا (بعدها لا يطل) الجمع (في الاصح) لا اكتفاء
باقتران العذر بأول الثانية صيانة لها عن بطلانها بعد ائتمارها وانما تمتع الإقامة
في اثنتاهما جواز القصر لما فاتهما بخلاف جنس الجمع لجوازه بالمطر واذا تقرر هذا
في اثنتاهما فبعد الفراغ منها بطريق الاولى ولهذا كان الخلاف فيه أضعف ومقابل
الاصح البطلان قياسا على القصر وفرق الاول بما مر (أو) جمع (تأخير اقامته بعد
فراغه الم يؤثر) ذلك بالاتفاق بجمع التقديم وأولى (و) اقامته (قبله) أي فراغه ما
ولو في أثناء الثانية كما اقتضاه اطلاقهم خلافا لما بحثه في المجموع (يجوز الاولى قضاء)
اتبعتها الثانية في الاداء والعذر فاعتبر وجود سبب الجمع في جميع المتبوعة وقضية
ذلك انه لو قدم المتبوعة وأقام أثناء المتبوعة انها تكون اداء لوجود العذر في جميع
المتبوعة وهو قياس ماض في جمع التقديم ذكره السبكي واعتقده الاسنوي وغيره
وخالفه آخرون منهم الطاوسي وأجرى الكلام على اطلاقه فقال وانما اكتفي في جمع
التقديم بدوام السفر الى عقد الثانية ولم يكتف به في جمع التأخير بل شرط دوامه الى
تمامه لان وقت الظهر ليس وقت العصر الا في السفر وقد وجد عند عقد الثانية
فيحصل الجمع واما وقت العصر فيجوز فيه الظهر بعذر السفر وغيره فلا يتصرف فيه
الظهر الى السفر الا اذا وجد السفر فيه ما والا جازان تتصرف اليه لوقوع بعضها فيه
وان تتصرف الى غيره لوقوع بعضها في غيره الذي هو الاصل وهذا هو المعقد ثم شرع
في الجمع بالمطر فقال (ويجوز الجمع) ولو مقيا لما يجتمع به بالسفر ولو جمعة مع العصر خلافا
للرواية (بالمطر) وان كان ضعيفا بشرط ان يبل الثوب ونحو المطر مثله كئيل وبرذائين
كما سيأتي وشفان وهوريج باردة فيها مطر خفيف (تقدما) بشرطه السابقة لما في
الصحيحين عن ابن عباس صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة الظهر والعصر جميعا
والمغرب والعشاء جميعا زاد مسلم من غير خوف ولا سفر قال الشافعي كمالا رضي الله
عنهما أرى ذلك بعذر المطر واعترض بروايته أيضا من غير خوف ولا مطر وأجيب بانهم اشادة
أو لا مطر كثير أو مستدام قلعله انقطع في أثناء الثانية أو أراد بالجمع التأخير بان أخر
الاولى الى آخر وقتها وأوقع الثانية في أول وقتها فاندفع أخذ ثمة بظاهرها (والجديد منعه
تأخيرا) اذا استدامة المطر لا اختيار للجامع فيها فقد يتقطع فيؤدي الى اخراجها عن وقتها
من غير عذر بخلاف السفر والقديم جواز ونص عليه أيضا في الاملاء قياسا على السفر
(وشروط التقديم) بعد ما تقدم (وجوده) أي المطر (أو لهما) أي الصلاتين ليتحقق الجمع

(قوله بأن صلى الاولى في وقتها)
وهل يشترط لجواز الجمع بقاء
الوقت الى فراغ الثانية اولى
عقدتها فقط كالسفر فيه نظر
والذي يفيد كلامهم على
منع الاكتفاء بالتجرم وقد تقدم
نقل عبارته (قوله كما في المحرر) أي
بدل قوله بين الصلاتين (قوله)
ولهذا كان الخلاف فيه أضعف
وعليه فكان ينبغي للسمتان ان
يقول في الثانية لا يطل في الاصح
وكذا بعد ما على الصحيح (قوله)
لو قدم المتبوعة) وهي العصر
وقوله انها تكون أي التابعة
(قوله وأجرى الكلام على اطلاقه)
معقد (قوله وان كان ضعيفا) أي
المطر (قوله وهوريج باردة فيها
مطر) قضية جعله ملحقا بالمطر انه
لا يشترط كون المطر الذي فيها
يبل الثوب وقضية قول حجر ومنه
أي المطر الذي شرطه أن يبل
الثوب ثقتان الخ خلافة (قوله)
بعد ما تقدم) أي في قول المصنف
وشروط التقديم ثلاثة الخ

(قوله وقضية) أي تحقق الاتصال (قوله بطل جمعه للشك) قضيته البطلان وإن أخبره بانقطاعه فوراً بحيث زال شكه سريراً وقياس ما مر فيه الوتر كنيسة الجمع ثم نواه فوراً من عدم الضرر أنه لا يضر هنا كذلك ثم رأيت في ميم على منبهج مانصه بعد نقله مثل كلام الشارح ويحتمل تقييده بما إذا طال زمن الشك فليتنامل انتهى وهو يتبد ما ذكرناه ويؤيد هذا الاحتمال ما تقدم للشارح من أنه لو تردد بين الصلاتين في أنه نوى الجمع في الأولى ثم تذكر أنه نواه قبل طول الفصل لم يضر (قوله والظاهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة) وهل تشترط الجماعة في جميع الصلاة كالعادة على اعتقاد شيخنا الشهاب الرملي أوفى الركعة الأولى فله الانفراد في الثانية كالجمعة أوفى جزء من أولها ولودون ركعة فيه نظروا يتجه ٢٧ أن لا تشترط الجماعة في الأولى وأنه يكفي

وجودها عند الاحرام بالثانية ووجودها عند الاحرام بالثانية وإن انفرد قبل تمام الركعة وأنه لو تباطأ المأمومون عن الإمام اعتبر في صحة صلاته إسماعيلهم في زمن يسع الفاتحة قبل ركوعه واختار مرة اشتراط الجماعة عند التحال من الأولى انتهى سم على حجر في أثناء كلام وفيه أيضاً ولو تباطأ عنه المأمومون فهل تبطل صلاته لصيرورته منفرداً ينبغي أن يخرج على التباطؤ عن الجمعة وقد تقرر فيها أنه لا بد أن يحرموا وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة والابتلاء صلاته لكن لا يشترط البقاء هنا في الركوع بخلافه في الجمعة لأنه يشترط فيها وقوع الركعة الأولى جميعها في جماعة بخلافه هنا فإنه يظهر إلا كقضاء بالجماعة عند انعقاد الثانية فليتنامل انتهى وقوله وقد بقي قبل الركوع ما يسع الفاتحة فيه أنه يأتي للشارح في

مع العذر (والاصح اشتراطه عند سلام الأولى) ليحقق اتصال آخر الأولى بأول الثانية في حالة العذر وقضيته اشتراط امتداده بينهما وهو كذلك ولا يضر انقطاعه فيما عدا ذلك والثاني لا يشترط وجوده عند سلام الأولى كما في الركوع والسجود وهل يشترط تيقنه لذلك أيضاً حتى لا يكفي الاستصحاب صرح القاضي بالاشتراط فقال لو قال لا آخر بعد سلامه انظر هل انقطع المطر أو لا بطل جمعه للشك في سببه ونقله بعضهم عن غير القاضي ونقل عن القاضي أيضاً خلافه وعلله سم وإن لم يتناقض كلام القاضي فيه ومال الاسنوي الى الاكتفاء بالاستصحاب وادعى غيره أنه القياس والأوجه الأولى ويؤيده أنه رخصة فلا بد من تحقق سببها (والثلج والبرد كطيران ذباب) وبلا الثوب بخلاف ما إذا لم يذوبا كذلك ومشتبه ما نوع آخر لم يردنم لو كان أحدهما قطعاً كإرخاش منه جاز الجمع به كما في الشامل وغيره في الثلج وفي معناه البرد وبه صرح في الذخائر (والظاهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد) أو غيره (بعيد) عن محله عرفاً بحيث (يتأذى) تأذياً لا يحتمل في العادة (بالمطر في طريقه) اليه إذا المشقة انما توجد حينئذ بخلاف ما لو اتنى شرط من ذلك كان كان يصلي في بيته منفرداً أو جماعة أو يمضي الى المصلي في كن أو قرب منه أو يصلي منفرداً بالمصلي لا تنفاه تأذيه فيما عدا الأخيرة والجماعة فيهما أو أجمعهم صلى الله عليه وسلم مع أن بيوت أزواجه يحجب المسجد فغير مناف لذلك لأنها كلها لم تكن كذلك بل أكثرها كان بعيداً فله للمراجع كان فيه على أن للإمام أن يجمع بهم وإن كان مقيماً بالمسجد صرح به ابن أبي هريرة وغيره والأوجه تقييده بما إذا كان اماماً راتباً أو يلزم من عدم امامته تعطيل الجماعة قال النجيب الطبري وإن خرج الى المسجد قبل وجود المطر فاتفق وجوده وهو بالمسجد أن يجمع لأنه لو لم يجمع لاحتاج الى صلاة العصر أيضاً أي أو العشاء في جماعة وفيه مشقة في رجوعه الى بيته ثم عوده أوفى إقامة في المسجد وكلام غيره يقتضيه ومقابل الاظهر بترخص مطلقاً وعلم مما مر أنه لا جمع بغير السفر والمطر كرض وريح وظلمة

الجمعة أنه يكفي قراعتهم الفاتحة بعد ركوع الإمام إذا طوله وأدركه فيه واطمأنوا قبل رفعه هذا وقد يقال أي داع لا اعتبار ادراك زمن يسع قراءة الفاتحة مع عدم اشتراط بقائه القدوة الى الركوع والاكتفاء بجزء في الجماعة (قوله منفرداً) بالمصلي ولو مسجداً (قوله على أن للإمام أن يجمع بهم) قضية الاقتصار على الإمام أن غيره من المجاورين بالمسجد أو من بيوتهم بقرب المسجد وحضر وامع من جاء من بعدهم لا يصلون مع الإمام إذا جمع تقديم بل يؤخرونها الى وقتها وإن أدى تأخيرهم الى صلاتهم فرادى بأن لم يكن هناك من يصلح للإمامة غير من صلى وعلله غير ما دللنا فيه من تفويت الجماعة عليهم (قوله فاتفق وجوده وهو في المسجد أن يجمع) أي حيث لم يجمع في جماعة لا فرادى كما قد يشوهم وفقاً لطلب وهو ظاهر انتهى ميم على منبهج

(قوله لان تاركهما يأتي بيدهما) فيه نظر فان من ترك الجماعة لعذر لم يأت بها يدل وانما أتى بالصلاة الواجبة في نفسه وايسر
 الانفراد بدلا عن الجماعة * (باب صلاة الجمعة) * أي وهي من خصائص هذه الامة (قوله من حيث تميزها) أي لان من حيث
 أركانها وشروطها كما يأتي في قوله وهي كغيرها من الخمس في الخ (قوله والاضم أفصح) أي للاميم وهو لغة الجواز وقصها لغة بني تميم
 واسكانهم لغة عقيل وقرأ بها الاعمش والجمع جمع وبجعات مثل غرف وغرفات في وجوهها وجمع الناس بالتشديد ثم لد والجمعة كما
 يقال عبدوا اذا شهدوا العيد وأما الجمعة بسكون الميم فاسم لايام الاسبوع واولها السبت انتهى مصباح وعليه فالسكون مشترك
 بين يوم الجمعة وأيام الاسبوع (قوله جمع خلق) أي كدل خلق الخ (قوله وأولاه اجتمع بحواء) أي بعد أربعين يوما (قوله وكان يسمى
 في الجاهلية الخ) قال في شرح البهجة ٢٨ الكبير بعد ما ذكر وكانوا يسمون الاحد أول والاثنين أهون والثلاثاء جبارا

والاربعاء دبارا والخميس مؤنس
 والسبت شيارا قال الشاعر
 أو مل ان اعيش وان يومي
 يا أول أو باهون أو جبار
 أو التالى دبار فان افتته
 مؤنس أو عروبة أو شيار
 وقال في القاموس الاهون لرجل
 واسم يوم الاثنين وفيه أيضا أهود
 كما سمى يوم الاثنين وفيه أهود
 كذلك وجبار كغراب يوم الثلاثاء
 ويكسر وفيه أيضا دبار كغراب
 وكتاب يوم الاربعاء وفي كتاب العين
 ليلته وفيه أيضا شيار ككتاب يوم
 السبت جمعه أشير وشير وشير
 بالكسر وفيه عروبة وباللام يوم
 الجمعة انتهى (قوله أوراد اباورداد)
 أي اشتغلوا بها وردا بعد ورد
 (قوله من مات فيه) أو في ليلته
 (قوله ورقى فتنة القبر) أي
 المترتبة على السؤال وأما هو فلا

وخوف ووجل وهو الاصح المشهور لانه لم ينقل ولنحبر المواقيت فلا يخالف الا بصريح
 وان اختار المصنف في الروضة جواز في المرض وحكى في المجموع عن جماعة من اصحابنا
 جواز ما ذكره كوروات وقال انه قوي جدا في المرض والوجل قال في المجموع وانما لم يطبقوا
 الوجل بالمطر كما في عذر الجمعة والجماعة لان تاركهما يأتي بيدهما والجماع يترك الوقت
 لا يدل ولان العذر فيه ما ليس بخصوصا بعين بل كل ما يلحق به مشقة شديدة والوجل
 منه وعذر الجمع مضبوط بما جاء به السنة ولم يجزى بالوجل

(باب صلاة الجمعة)

من حيث تميزها عن غيرها باشترائط أمور اصبحت وأخر لازومها وكيفية لادائها وتوابع
 لذلك كما سيأتي وهي باسكان الميم وتثنيها والضم أفصح سمى بذلك لاجتماع الناس لها
 اولان الله عز وجل جمع خلقنا أي بنا آدم فيها أولا ولانه اجتمع بحواء فيها في الارض وكان يسمى
 في الجاهلية يوم العروبة أي البين المعظم قال الشاعر

نفسى القداء لا قوام هم خلطوا * يوم العروبة أوراد اباورداد

وهي أفضل الصلوات ويومها أفضل ايام الاسبوع وخير يوم طلعت فيه الشمس يعتقد
 الله فيه ستمائة ألف عتيق من النار من مات فيه كتب له اجر شهيد ووقى فتنة القبر
 وهي شروطها فرض عين لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة
 فاسعوا الى ذكر الله وهو الصلاة وقيل الخطبة فأمر بالسعي وظاهره الوجوب
 واذا وجب السعي وجب ما يسعي اليه ولا نهى عن البيع وهو مباح ولا نهى
 عن فعل مباح الا ان فعل واجب وقوله صلى الله عليه وسلم رواح الجمعة واجب على
 كل محتلم وقوله صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع تهاونا طبع الله على قلبه وفرضت بمكة

بقدمه لكل أحد ما عدا الانبياء فلا يستلون قطعا وكذا الصبيان على الاصح بدليل انهم قالوا الصبي لا يسن تلقينه ولو عمرا ولم
 وما رفع في كلام بعضهم من أن الميت يوم الجمعة لا يستل فالمراد منه لا يفتن بان يلهم الصواب (قوله وهو) أي ذكر الله (قوله من ترك
 ثلاث جمع تهاونا) أي بان لا يكون اعذروا لا يمنع من ذلك اعترافه بوجوبها وان تركها معصية وظاهر اطلاقه انه لا فرق في ذلك بين
 المتوالية وغير متوالية غير مراد وانما المراد المتوالية (قوله طبع الله على قلبه) أي أتى على قلبه شيئا كالحائض يمنع من قبول
 المواظ والحق (قوله وفرضت بمكة) ونقل عن الحافظ ابن حجر انها فرضت بالمدينة (اقول) ويمكن حملها على انها فرضت عليه صلى
 الله عليه وسلم وعلى اصحابه بالمدينة بمعنى انه استقر وجوبها عليهم لزوال العذر الذي كان فاعلمهم والحاصل انه طاب قلبه بما جئ به
 لكن كما لم يفتى لهم فعلمهم العذر لم يوجد بشرط الوجوب ووجوب بالمدينة فكأنهم لم يخطبوا بها الا فيها وبعبارة الدميري =

واقول الجمعة صليت بالمدينة الجمعة اقامها السعد بن زرارة في بني يياضة بن قبيص الخضعات وكان النبي صلى الله عليه وسلم انفذ معه
ابن عمير امير على المدينة وامره ان يقيم الجمعة فنزل على اسعد وكان صلى الله عليه وسلم جعله من النقباء الاثني عشر فاخبره بأمر
الجمعة وامره ان يتولى الصلاة بنفسه وفي البخاري عن ابن عباس ان اول الجمعة جمعت بعد الجمعة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
بجدة بجو القريه من قري البحرين انتهى وفي القسطاني على البخاري في باب الجمعة في القري والمدن ما نصه جمعت بضم الجيم
وتشديد الميم المكسورة في الاسلام بعد الجمعة جمعت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم اي في المدينة في مسجد عبد القيس
بجواني بضم الجيم وتخفيف الواو وقد تم من ثمانية خفيفة مفتوحة مقصورة انتهى (قوله واقل من اقامها بالمدينة) اي بجهة
المدينة انتهى سم على حجر أي أوطاق المدينة على ما يشمل ما قرب منها (قوله بقريه على ميل) واسمها انقيص الخضعات كما يأتي في كلام
الشارح (قوله تتدارك) اي الجمعة (قوله ركعتان تمام) اي صلاة كاملة (قوله ومعلوم) اي من الدين بالضرورة (قوله والحق به
متعد) يفيد تعينها عليه وان القضاء فرغ ذلك وفي شرح المنهج ما يخالفه حيث قال ٢٩ ولا على صبي ومجنون ومغصى عليه

وسكران كسائر الصلوات وان
لزم الثلاثة الاخيرة عنداته على
قضاؤها فظهر كغيرها انتهى
الان يقال اراد الشارح اللاحق
في انقاذ السبب لافي التكليف
(قوله بكوع وعطش) اي شديدين
بحيث يحصل بهما مشقة لا تحتمل
عادة وان لم تبع التيمم (قوله وشمل
ذلك اجير العين) ومعلوم ان
الاجارة متى اطلقت انصرفت
للصحة واما ما جرت به العادة
من احضار الخبز لمن يجزئه ويعطى
ما جرت به العادة من الاجرة
فليس اشتغاله بالخبز عذرا بل
يجب حضور الجمعة وان ادى الى
تلفه ما لم يكرهه صاحب الخبز على

ولم تقم بها فقد العددا ولان شعارها الاظهار وكان صلى الله عليه وسلم يماستخفيا
واقول من اقامها بالمدينة قبل الهجرة اسعد بن زرارة بقريه على ميل من المدينة
والجديدان الجمعة ليست ظهرا مقصورا وان كان وقتها وقت تتدارك به بل صلاة مستقلة
لانه لا يغني عنها واقول عررضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم صلى
الله عليه وسلم وقد خاب من اقترى رواه احمد وغيره وقال في المجموع انه حسن والقديم انها
ظهرة مقصورة ومعلوم انها ركعتان وهي كغيرها من الخسر في الاركان والشروط والآداب
(انما تعين) اي تجب عيننا (على كل) مسلم كاعلم من كلامه في كتاب الصلاة (مكلف) اي
بالغ عاقل والحق به متعد ثم يزيل عقله فيلزمه قضاؤها فظهر (حز كرمقيم) بعملها او بعمل
يسمع فيه نداؤها (بلا مرض ونحوه) بكوع وعطش وعري وخوف وشمل ذلك اجير
العين حيث امن فساد العمل في غيبته كما هو الظاهر لخبر من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
فعليه الجمعة الامراة او مسافرا أو عبدا أو مريض رواه الدارقطني وغيره كذا نقله
الشارح هنا وهو صحيح فقد قال ابن مالك وقال ابو الحسن بن عصفور فان كان الكلام
الذي قبل الاموجبا جاز في الاسم الواقع بعد الاوجهان افسحهما النصب على الاستثناء
والآخران تجزئ مع الاتباع للاسم الذي قبله فتقول قام القوم الا يزيد انصبه ورفع
وعليه بحمل قراءة من قرأ فشر بوا منه الاقل منهم بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا

عدم الحضور فلا يعصى وينبغي انه لو تعدى ووضع يده عليه وكان لو تركه وذهب الى الجمعة تلف كان ذلك عذرا وان اثم باصل
اشتغاله به على وجه يؤدي الى تلفه لو ذهب الى الجمعة ومثله في ذلك بقية العمل كالنجار والبناء ونحوهما وظهر اطلاقه كابن حجر
انه حيث لم يفسد عمله يجب عليه الحضور وان زاد زمنه على زمن صلاته جعل عمله ولو طال وعبرة الايعاب والمعقدان الاجارة
ليست عذرا في الجمعة فقد ذكر الشيخان في بابها انه يستثنى من زمنها زمن الصلاة والطهارة والصلاة الراتبة والمكتوبة ولو جمعة
ويجوز الاذرى انه لا يلزم المستأجر تمكينه من الذهاب الى المسجد للجماعة في غير الجمعة قال ولا شك فيه عند هذه او كون امامه
يطيل الصلاة انتهى بحرفه وعليه في الفرق بين الجمعة والجماعة بان الجماعة صفة تابعة وتكرر فاشترط لاغتثارها ان لا يطول زمنها
رعاية لخلق المستأجر واكتفى بتفريغ الذمة بالصلاة فرادى بخلاف الجمعة فلم تسقط وان طال زمنها لان سقوطها يفوت الصلاة
بلا بد (قوله رواه الدارقطني) لعل اقتصاره عليه الصلاة والسلام على الاربعة لكونهم كانوا موجودين اذ ذلك الوقت فقام عليهم
غيرهم ممن يأتي (قوله وهو صحيح) اي الدفع (قوله وعليه بحمل قرأته من قرأ) اي شاذا

(قوله أو أنه خبر مبتدأ محذوف) هذا الخاطي يظهر على رواية أربعة أمثلة الخ وإما بدونها فلا يظهر إلا بتقدير المستثنى محذوفاً كان
يقال لا يتركها أحد إلا أربعة (قوله فلا جمعة) أي واجبة (قوله ولا يجوز في ثياب بذاتها) أي ويستحب لمجرد الخ حيث أذن زوجها
أو كانت خلية ومفهومة أنه يكره الحضور للشابة ولو في ثياب بذاتها (قوله ويستحب أيضاً المريض أطاقه) أي الحضور (قوله لأن
هذا) أي المريض ونحوه (قوله والمكاتب) الدائم من الحكاية لأن المحكي إذا أتى في كلامه ومكاتب (قوله وما قيس به من بقية
الاعذار الخ) قال حج وهل من العذر هنا ٢٠ حلف غيره عليه أن لا يصلي الخشيته عليه محذور الخروج إليه لكن المحلوف عليه

لم يحنه وذلك لأن في حنثه حينئذ
مشقة عليه أي المحلوف عليه
بالحاقه الضرر لمن لم يمتد بحلفه
فأبراره كأيديس مريض بل أولى
وأيضا فالضابط السابق يشمل هذا
أذ مشقة تحنثه أشد من مشقة
نحو المشي في الوحل كما هو ظاهر
أوليس ذلك عذراً لأن مبادرته
بالحلف هنا قد ينسب فيها إلى
تهور أي وقوع في الأمر بقتلة
مبتلاة قال في القساموس تهور
الرجل وقع في الأمر بقتلة مبتلاة
فلا يراعى كل محتمل ولعل القول
أقرب أن عذر في ظنه الباعث له
على الحلف انتمادة قرينة به
انتهى وعليه فلو صلاها حنث
الحلف به لا يمكن سيأتي عن
الزيادي خلافه (قوله في ترك
الجمعة) وليس من ذلك ما جرت
به عادة المشغلين بالسبب من
خروجهم للبيع ونحوه بعد الفجر
حيث لم يترتب على عدم خروجهم
ضرر كفساد متاعهم فاستنبه لذلك
فانه يقع في قرى مصرنا كثيراً
(قوله لا كالريح) قال بعضهم

أحرموا كلهم إلا أبو قتادة والله أعلم وقال ابن جني في شرح اللمع ويجوز أن يجعل الإصافة
ويكون الاسم الذي بعد الأعراب أعراب ما قبلها تقول قام القوم الأزيد ورأيت
القوم الأزيد ومرت بالقوم الأزيد فيعرب ما بعد الأعراب ما قبلها لأن الصفة تتبع
الموصوف وكان القياس أن يكون الأعراب على الالكن الأحرف لا يمكن أعرابه فنقل
أعرابه إلى ما بعده الأتري أن غير لما كانت اسماً ظاهراً للأعراب فيها إذا كانت صفة تقول
قام القوم غير زيد ورأيت القوم غير زيد ومرت بالقوم غير زيد انتهى على أنه نقل عن
الصدر الأول أنهم كانوا يكتبون المنسوب بهيئة المرفوع لأن ما بعد الأعراب منصوب بها وأنه
خبر مبتدأ محذوف فلا جمعة على صبي ومجنون كما علم مما مر في الصلاة والمغص عليه
كالمجنون ولا على من فيه رق وان قل كما يأتي وامرأة ومسافر سقراً مباحاً ولو قصيراً
لا شغاله ولا على مريض والخنفى كالأرأة لا سقراً لأنوثته ويجب أمر الصبي بها كغيرها
من بقية الصلوات كما هو ويستحب للمالك القن أن يأذن له في حضورها ولجوز في ثياب
بذلها مع أمن الفتنة أيضاً حضورها كما علم مما مر أول الجماعة ويستحب أيضاً المريض
أطاقه وضابطه أن يلحقه بحضورها مشقة كشقة مشيه في المطر ونحوه وإن نازع الأذرى
فيه وقول المصنف ونحوه أراد به الاعذار المخصصة في ترك الجماعة ولا بضره ذكرها عنها
لأن هذا أتصرح ببعض ما خرج بالضابط كقوله والمكاتب إلى آخره وطاصله أنه ذكر
الضابط مستوفى إذا كراهية المرض لأنه منصوص عليه في الخبر وما قيس به من بقية
الاعذار مشيراً إلى القياس بقوله ونحوه ثم بين بعض ما خرج به اهتماماً به ومنه ما خرج
بذلك نحو المجهم مما شمل المقيس كالمقيس عليه وهو قوله (ولا جمعة على معذور بمرخض
في ترك الجماعة) مما يأتي مجيئه هنا لا كالريح بالليل وما استشكله جمع بأن من ذلك
الجوع ويعد جواز ترك الجماعة وبأنه كيف يلحق فرض العين بما هو سنة أو فرض
كقائه قال السبكي لكن مستندهم قول ابن عباس رضي الله عنهما الجماعة كالجمعة
رد بما تقدم آنفاً وهو منع قياس الجماعة على الجماعة بل صح بالنص أن المرض من
أعذارها فالخوابه ما في معناه مما هو كشقته أو أشد وهو سائر أعذار الجماعة فما قالوه
ظاهراً بأن كلام ابن عباس مقرر لما سلكوه لأنه الدليل لما ذكره ومن أعذارها هنا

يمكن تصور مجيئه هنا أيضاً وذلك في بعد الدار أن لم يمكنه الجمعة إلا بالسعي من الفجر فانه يسقط الوجوب عنه
لأن وقت الصبح ملحق بالليل وهو تصور حسن (قوله بأن من ذلك) أي أعذار الجماعة (قوله رد بما تقدم آنفاً) أي من الاستدلال
بقوله بخبر من كان يؤمن الخ وهو مانع من كون الدليل بقياس الجماعة على الجماعة (قوله من أعذارها) أي الجمعة (قوله فما قالوه
ظاهراً) أي من أنه لا جمعة على معذور بمرخض الخ

(قوله ولم يجده ماء الا بحضرة الخ) اي امان وجده بحضرة من يحرم عليه وقد روي غيره كان امكنه الاستحباب بينه مثلا وتخصيله
 بنحو ابريق يغترف به ولو بالشراف فلا يكون ذلك عذرا في حقه (قوله ولا يفيض بصره) اي بان ظن منه ذلك ولو ظنا غير قوي (قوا
 نعم هو جائز) استدراك على قوله ما لو تعين الماء لظهر الخ (قوله وعلم مما تقر) اي من أنها انما سقطت بالمرض ونحوه لا مشقة (قوا
 ان اشتغاله بتجهيز الخ) اي وان لم يكن المجهز من له خصوصية بالموت كانه وأخيه بل المتبرع بمساعدة أهله حيث احتجج اليه معذرو
 امان يحضر عند المجهزين من غير معاونة بل للمجاملة فليس ذلك عذرا في حقهم ومثلهم بالطريق الاولى ما جرت به العادة من
 الجماعة الذين يذكرون الله امام الجنائز (قوله عذر أيضا) ومن العذر أيضا ما لو اشتغل برز زوجته النائرة كذا نقله شيخنا
 العلامة الشوبري عن جواهر القمولى انتهى وهل مثل زوجته ما لو اشتغل برز زوجته غيره أولا فيه نظرا والاقرب عدم الاتحاق
 لانه لا يترك الحق الواجب عليه لمصلحة لا تتعلق به وان توقف ردها على حضوره ٣١ وظاهره ولو كان له به خصوصية كزوجته
 ولده ولو قيل بالحق هذه زوجته

فيكون عذرا لم يكن بعيدا
 فليراجع وقوله برز زوجته أي
 حيث توقف ردها على فوات
 الجمعة بان كان متبعا للسفر أو
 كانت هي كذلك والا فلا يكون
 عذرا (قوله كما قاله الغزالي)
 يمكن حل كلامه على ما اذا
 لم يرمح في الحبس (قوله وله
 ذلك) أي للعالم المنع (قوله انه)
 أي الحبس عذر الخ وقوله ان
 لم يقصر فيه أي في سببه وقوله
 فيكون هنا كذلك مع عدم
 (فرع) لو اجتمع في مكان
 أربعون مريضا وأمكنهم إقامة
 الجمعة فيه فهل يجب عليهم
 لاتقاء علة سقوط الجمعة عنهم
 من المشقة في الحضور أو لا أخذ
 باطلاق الحديث لا يعد الاول

ما لو تعين الماء لظهر محل نجوه ولم يجده ماء الا بحضرة من يحرم عليه نظره عورته ولا يفيض
 بصره عنها فلا يجب عليه كشفها الا في تكليفه الكشف حينئذ من المشقة ما يزيد على
 مشقة كثير من أهدارها نعم هو جائز لو أراد تحصيلها فان خاف فوت وقت الظهر أو غيرها
 من الفرائض وجب عليه الكشف وعلى الحاضرين غرض البصر اذا الجمعة لها بدل
 بخلاف الوقت أفنى بذلك الوالدرجه الله تعالى وعلم مما تقر ان اشتغاله بتجهيز ميت عذر
 أيضا وكذا اسما لا يضبط معه نفسه ويخشى منه تلويث المسجد كما في التهمة والحبس كما قاله
 الغزالي عذر ان منعه الخاكم وله ذلك لمصلحة رآها والا فلا وان أفنى البغوى بوجوب
 اطلاقه افعلاها وذكر الراجح في الجماعة انه عذر ان لم يقصر فيه فيكون هنا كذلك ولو اجتمع
 في الحبس أربعون فاكثرك غالب الاوقات في حبوس القاهرة ومصر فالقياس كما قاله
 الاسنوي وان نوزع فيه لزوم الجمعة لهم لان اقامتهم في المسجد ليست بشرط والتعدد
 يجوز عند عدم الاجتماع فعند تعدد ذمة بالسكية أولى وحينئذ فيجب وجوب النصب
 على الامام ويبقى النظر في انه اذا لم يكن فيهم من يصلح فهل يجوز لواحد من البلاد التي
 لا يعسر فيها الاجتماع اقامة الجمعة لهم لانهم اجماعة صحيحة لهم ومشروعة أم لا لانما
 جوازها للضرورة ولا ضرورة فيه الاوجه الاول (و) لا على (مكاتب) لانه عبد ما بقي
 عليه درهم فهو معذور وانما خصه بالذكر اشارة الى خلاف من أوجبها عليه دون القن
 قاله الاذري (وكذا من بعضه رقيق) لاجتماعه عليه (على الصحيح) ولو في نوبته لعدم
 استقلاله وقابل الصحيح انه ان كان بينه وبين سيده مهادنة وقعت الجمعة في نوبته فعليه
 الجمعة والا فلا وما يتوهم من كون المقابل للزوم مطلقا غير مراد (ومن هجت ظهره)

وقفا لما انتهى سم على منسج واعقدج في شرحه الثاني ثم قال ولو قيل لولم يكن بالبلاد غيرهم وأمكنهم اقامتهم بجعلهم لزمهم
 لم يعد لانه لا تعدد هنا والحبس انما يمنع وجوب حضور محلها (قوله وحينئذ فيجب وجوب النصب على الامام) أي نصب الخطيب
 للخطبة (قوله من يصلح) أي للخطبة فلا يقال اذا لم يكن فيهم من يصلح للامامة فنافذة نصب الامام واحد لهم لانه بتقدير ذلك
 النصب لا يصح جمعهم خلفه على انه سمي في صحة صلاة الامين خلف القارئ حيث لم يقصر وبالتعلم لان العلة في عدم الصحة
 التقصير لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض كما يأتي للشارح (قوله الاوجه الاول) وينبغي ان محله ما لم يترتب على ذلك تعطيل الجمعة على
 غير أهل الحبس والاحرم عليه ذلك حيث لم يتيسر اجتماع الكل في الحبس وفعلا فيه (قوله اشارة الى خلاف من أوجبها عليه)
 اي من أئمتنا كما بظهره قول حج وقيل يجب عليه

(قوله بخلاف المجنون ونحوه) محترز قوله ومن صحت ظهره (قوله ممنوعة) أي لما قدمه من أن الصحة مساوية للأجزاء منى والجزاء هو الكفاية في سقوط الطلب وقيل في العبادة إسقاط القضاء كافي جمع الجوامع (قوله أي بالصحة) خبر قوله وقول الشارح (قوله أنه ينصرف من الجامع) يشمل من أكل ذاريح كرية وهو ظاهر وفي صحيح خلافه قال وتضرر الحاضرين به يحتمل أو يسهل زواله بتوق ربحه وعبارة سم على منهج هنا يشمل من أكل ذاريح كرية فإنه ينظر ما تقدم في الجماعة بالهوامش انتهى وعبارة ثم قوله وأكل ذريح كرية لا فرق على الوجهين من أكل ذلك أذرا وغيره ولا بين أن يصلى مع الجماعة في مسجد أو غيره نعم إن أكل ذلك بقصد إسقاط ٣٢ الجمعة أو الجماعة أثم في الجمعة ولم تسقط عنه كجماعة وقضية عدم السقوط عنه أنه يلزمه الحضور وإن تأدى الناس واعتدله م ر انتهى وما ذكره صحيح من قوله وتضرر الحاضرين الخ يرد عليه أنه لو نظر إلى ذلك لم يكن أكل ذريح الكربة عذرا مطلقا (قوله أن دخل الوقت) فلما انصرف حينئذ أثم وهل يلزمه العود الوجه لا وفاقا لم ر انتهى سم على منهج (قوله فان أقيمت امتنع الخ) نعم إن كان صلى الظهر قبل حضوره فالوجه جواز الانصراف ثم رأيت ذلك يؤخذ من قول المصنف الآتي فلوصل قبل فوترها الظهر ثم زال عذره الخ فقام له انتهى سم على منهج (قوله لو لم يكتفله الانصراف) أي بل ينبغي وجوبه إذا غلب على ظنه تلويث المسجد (قوله جازله الانصراف) أي بأن يخرج نفسه من الصلاة إن كان ذلك في الركعة الأولى وبأن ينوي

من الجماعة عليه (صحت جمعة) بالاجماع كالصبي والعبد والمرأة والمسافر بخلاف المجنون ونحوه وتعبيره بالصحة مساوية لعبارة أصله بالجزاء كما هو مقرر في الأصول ودعوى من قال إن تعبيرا لأصل أصوب لاشعاره بسقوط القضاء بخلاف الصحة ممنوعة وقول الشارح لأنهم نصحوا لمن تلزمه فإن لا تلزمه أولى أي بالصحة لأن من تلزمه هو الأصل ومن لا تلزمه بطريق التبعية له فإذا أجزأت الأصل أجزأت التابع بطريق الأولى (وله) أي من لا تلزمه الجمعة (أن ينصرف من الجامع) يعني من محل إقامة أو آثار الجامع بالذكر لأن الأغلب إقامتها فيه قبل إتمامها إذا المانع من وجوبها عليهم وهو النقض لا يرتفع بحضورهم وتعبيره بالانصراف يستلزم جواز ترك الجمعة لأن كلامه في العذر فسقط القول بخلافه (الامر بوض ونحوه) أي من الحق به كالأعشى لا يجده قائدا (فيحرم انصرافه) قبل إتمامها (أن دخل الوقت) قبل انصرافه لأن المانع في حقه مشقة الحضور وبه زال المانع وتعب العود لا بد منه (الأن يزهد ضرره بالنظر) فعلها ولم تقم الصلاة فيجوز له الانصراف فان أقيمت امتنع على المريض ونحوه بخلاف العبد والمرأة ونحوهما فانما يحرم عليهما الخروج منها فقط لأن المانع من لزوم الصفات القائمة بهن وهن لا ترتفع ومحل امتناع الانصراف بعد إتمامها لم يكن عليه في إقامته مشقة لا تحتمل كسماهال به ظن انقطاعه فضرر ثم أحس به بل لو علم من نفسه سببه له وهو محرم في الصلاة لو مكث فله الانصراف أيضا كما قاله الأذري ولوزاد تضرر المعذور بطول صلاة الإمام كان قرأ بالجمعة والمنافقين جازله الانصراف أيضا كما يحسنه الأسنوي سواء كان أحرم معه أم لا (وتلزم الشيخ الهرم والزمن أن وجد امرئكا) مملوكا أو مؤجرا أو معارا أو آدميا كافي في المجموع وظاهر أن محل ذلك فيمن لم يز به ركوبه (ولم يشق الركوب عليهما) كشقة المشي في الوحل كما مر في صلاة الجماعة لا تنفاه الضرر فان شق عليهما مشقة شديدة لا تحتمل غالبا فلا وإن لم ينج التيمم فيما يظهر (والأعشى يجده قائدا) ولو باجرة مثله ووجد هافاضلة عما يعتبر

المغارقة وبكامل منقردان كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكميل والاجازة قطعها (قوله الهرم) قال في مع هو أقصى الكبر والزمانه الابتلاء والعاهة انتهى وفي المصباح هرم هرمان باب تعب فهو هرم كبير وضعف وعبر في المنهج بالهم وهمام متقاربان أو متحدان ففي المصباح الهمم بالكسر الشيخ الفاني والاتقيهمة (قوله أن وجد امرئكا) بفتح الكاف (قوله أو مؤجرا أو معارا) أي إغارة لأمته فيها بان تفهت المنفعة جدا فيما يظهر انتهى صحيح وقال الأسنوي قياس ما سبق في ستر العورة أنه لا يجب قبول هبة الركوب انتهى (أقول) وهو كذلك (قوله أن محل ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله ولو آدميا (قوله والأعشى يجده قائدا) أي في محل يسهل عليه تحصيله منه عادة بلا مشقة (قوله عما يعتبر

في المغارقة وبكامل منقردان كان في الثانية حيث لم يلحقه ضرر بالتكميل والاجازة قطعها (قوله الهرم) قال في مع هو أقصى الكبر والزمانه الابتلاء والعاهة انتهى وفي المصباح هرم هرمان باب تعب فهو هرم كبير وضعف وعبر في المنهج بالهم وهمام متقاربان أو متحدان ففي المصباح الهمم بالكسر الشيخ الفاني والاتقيهمة (قوله أن وجد امرئكا) بفتح الكاف (قوله أو مؤجرا أو معارا) أي إغارة لأمته فيها بان تفهت المنفعة جدا فيما يظهر انتهى صحيح وقال الأسنوي قياس ما سبق في ستر العورة أنه لا يجب قبول هبة الركوب انتهى (أقول) وهو كذلك (قوله أن محل ذلك) اسم الإشارة راجع لقوله ولو آدميا (قوله والأعشى يجده قائدا) أي في محل يسهل عليه تحصيله منه عادة بلا مشقة (قوله عما يعتبر

في الفطرة) فضيقه انه لو كان عليه ديون يجب عليه الحضور ودفع ما زاد على ما يحتاجه في الفطرة لاجرة هذا وقياس ما في التيمم من انه يدفع عن الماء للدين ويتيمم خلافه فيعتبر هذا ان تكون الاجرة فاضله عن دينه وان فاسه على الفطرة لان قياسه عليها بحسب ما وقع في عباراتهم فهو مجرد تصوير (قوله وجب عليه الحضور فيما يظهر) ولو حلف لا يصلي خاف زيد فصلي زيد امام الجمعة سقطت عنه قاله مر وفيه احتمالان في الناشري في باب صلاة الجمعة وصوره بالحلف بالطلاق أو تعليق العتق فراجع ذلك ثم قال مر لكن السقوط يشكل بما لو حلف لا ينزع ثوبه فاجنب واحتاج انزعها في الغسل فانه يجب النزاع ولا حث لانه مكروه شرعا قال الا ان يفرق بان للجمعة بدلا وهو الظاهر (أقول) والغسل بدل وهو التيمم الا ان يقال للجمعة بدل يجوز في الجمعة مع القدرة عليه بخلاف الغسل فليحذر وتأجيل ان الرمي رجع الى اعتقاد وجوبها ولا حث لانه مكروه شرعا كسئلته الحلف على نزع الثوب المذكور فليراجع ويحذر ثم رأيتهم قرروا بعد ذلك سقوطها وهو المعتقد انتهى سم على منهج وقال حج ان السقوط هو الاقرب ثم رأيتهم امسوا نسخة من حاشية شيخنا الزياي نقلا عنه اعتقاد وجوب الصلاة خلفه ولا حث لانه مكروه شرعا وقوله مع القدرة عليها فيه تأمل فانه ان اراد انه يجوز مع القدرة لغیر المذخورين فممنوع لما يأتي من عدم صحة صلاة غير المذخور قبل فوت الجمعة وان اراد المذخور فليس الكلام فيه وقول سم فصلي زيد امام الجمعة صورة المسئلة انه لم يكن عالما حين الحلف انه امام والا وجبت عليه ولا حث كما لو حلف ان لا يصلي الظهر مثلا (قوله ومن جاوز سمعه العادة ٣٣ فلا عبرة به) أي فيجب على الاصم دون من جاوز سمعه العادة لما فيه من المشقة فان قلت قياس ما في الصوم من ان حديد البصر اذا رأى الهلال يجب عليه الصوم بينه ما ان المدار في الصوم على العلم بوجود الهلال وقد حصل برؤية حديد البصر والمدار هنا على مسافة لا تحصل به مشقة شديدة ولو عول على حديد السمع لرما حصل به مشقة تامة

في الفطرة فيما يظهر او متبرعا وعملوا كاله فان لم يجد لم يكلف الحضور وان احسن المشي بالعصا خلا فالقاضي حـين لما فيه من التعرض للضرر نعم لو كان محل الجمعة قريبا بحيث لا يتألم من ذلك ضرر وجب عليه الحضور فيما يظهر لا تتفاء العلة كما يؤخذ ذلك من فتاوى الوالد رحمه الله تعالى ويمكن حمل كلام القاضي عليه (واهل القرية) مثلا ان كان فيهم جمع تصحب به الجمعة) اي تنعقد بهم وهم اربعون بالصفات الانسية (او) ليس فيهم جمع كذلك لكن (بلغهم صوت) من مؤذن مع اعتدال سمع من بلغه وان كان واحد يخرج الاصم ومن جاوز سمعه العادة فلا عبرة به ويعتبر في البلوغ العرف اي بحيث يعلم ان مسمعه نداء الجمعة وان لم يبين كلمات الاذان فيما يظهر خلا فانما اشتراط ذلك (عال) يؤذن كعادته في علو الصوت (في هـ دق) اي سكون للاصوات والرياح (من طرف يابهم) بلدا الجمعة لزمهم (تخبر الجمعة على من سمع النداء اولان القرية كالبدا في المسئلة الاولى والمعتبر ان يكون

في لا تحتحل في العادة فان حديد السمع قد يسمع من مسافة بعيدة كنصف يوم مثلا (قوله ان مسمعه نداء الجمعة) هو مجرد تصوير ليكون الكلام في الجمعة والا فالمدار على سماع الصوت وعدمه فبأنفهم ظاهر كلامه ليس مرادا (قوله من طرف يابهم) لعل ضابطه ما تصح فيه الجمعة انتهى سم على منهج (قوله تخبر الجمعة على من سمع النداء) عبارة سم على منهج وقال ابن الرفعة سكتوا عن الموضع الذي يقف فيه المستمع والظاهر انه موضع اقامته برومال مر الى هذا الظاهر وقال من سمع من موضع اقامته وجب عليه ومن لا فلا وحاصل الذي تلخص من كلامهم واعتقدهم ان ضابط ما تقام فيه الجمعة ما يمنع القصر قبل مجاوزته فشمع المسجد الخارج عن البلد بان خرب ما بين البلد وبينه لكنهم لم يجرؤوا بل يترددون اليه لنحو الصلاة وكذا المسجد الذي احده ثوبه بجانب البلد منقص لا عنها قليلا مع ترددهم اليه لانه معدود منها ويؤخذ من ذلك انه لو فرض ان لبلد سور واتصل به العمارة واتسعت به الخطه جدا وليس به محل تقام فيه الجمعة الا داخل السور فن كان منهم سم يسمع الصوت العالي في الهدم من الطرف الذي يليه من وراء السور يفرض زوال الابنية ان فرض انها تمنع السماع وجبت عليه الجمعة والا فلا ما لو اقيمت الجمعة في العمران وفي داخل السور وسمع أهل الابنية نداء من بطرف العمران وجب عليهم الحضور وان لم يسمعون نداء من هو داخل السور لان وجود الداء وصير كلام العمران وداخل السور كالبدا مستقلة

(قوله لا ضبط لحده) أى العالى (قوله كطبرستان) عبارة المصباح هى بفتح الباء وكسر الراء وسكون السين اسم بلاد بالعجم (قوله فالأوجه مراعاة الأقرب) أى فى الأولوية (قوله لزمت الثانية) أى أهل الثانية الخ (قوله وأما الخبر المأثور) أى وهو قوله الجمعة على من سمع النداء (قوله أو أن يطاع فوق الأرض) فى المختار طلعت الشمس والمكواكب من باب دخل ثم قال وطلع الجبل بالسكسر طلوعا انتهى وما هذا من الثانى وضارعه على يفعل بالفتح (قوله المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثانى) عبارة مهم على منهج قوله ولو كان مستواسا معوه المراد لو فرضت مسافة انخفاضها ممتدة على وجه الأرض وهى على آخرها سمعت هكذا يجب أن يفهم فليتأمل وقبس عليه نظيره فى الأولى برؤية مرقاويه نحو هذا وهى مخالفة لما فى الشارح والأقرب ما فى سم ووجهه ان المدار على المشتقة وعدمها ٣٤ ثم رأيت فى حاشية حج استوجهه أيضا وعبارته بعد نقل الاحتمال الأول بصيغة

الجزم به عن برمانصه وهو حق وجيه وان تبادل من كلام الشارح ان المراد ان تفرض القرية على أول المستوى فلا تحسب مسافة الانخفاض فى الثانية لان فى هذا انظر لا يخفى اذ يلزم عليه الوجوب فى الثانية وان طال مسافة الانخفاض بحيث لا يمكن ادراك الجماعة مع قطعها مثلا وعدم الوجوب فى الأولى وان قلت مسافة الارتفاع بحيث يمكن الادراك مع قطعها ولا وجه لذلك فان قلت يشترط فى الوجوب فى الثانية امكان الادراك والا فلا وجوب فيها قلت فاما ان يشترط فى عدم الوجوب فى الأولى عدم امكان الادراك والاثبت الوجوب فلا وجه للفرقة بين الصورتين على هذا التقدير لاستوائهما عليه فى المعنى واما أن لا يشترط فيه ذلك بل

المؤذن على الأرض لآعلى عال لانه لا ضبط لحده الا ان تكون البلدة فى الأرض بين اشجار كطبرستان فانهم ابين اشجار تنبع بلوغ الصوت فيعتبر فيها العلو على ما يساوى الاشجار واستفادواهم ذلك لبيان أن الاعتبار السماع لو لم يكن مانع فعند وجوده يقتدرز والعلو على ما يساويه واعتبر الطرف الذى يليهم لان البلدة قد تكبر بحيث لا يبلغ اطرافها النداء بوسطها فاحتيط للعبادة واءتبره دقا الاصوات والرياح لا يبلغها بلوغ النداء وتعين غلبة الرياح ولو سمع المعتدل من بلدين فحضور الاكثر منهم جماعة أولى فان استويا فالأوجه مراعاة الأقرب كمنظر فى الجماعة ويحتمل مراعاة الأبعد لكثرة الاجر (والا) أى وان لم يكن فيهم الجمع المذكور ولا بلغهم الصوت المعتبر (فلا) تلزمهم الجماعة ولو كانت القرية مرتفعة فسمعت ولو ساوت لم تسمع أو كانت منخفضة فلم تسمع ولو ساوت سمعت لزمت الثانية دون الأولى اعتبارا بتقدير الاستواء وأما الخبر المأثور فعمول على الغالب ذلواخذ بنظر اهله لزمت البعيد المرتفع دون القريب المنخفض وهو بعيد وان سمعته فى الشرح الصغير وهل المراد بقولهم لو كان بمنخفض لا يسمع النداء ولو استوت لسمعته لزمت الجماعة أن تبسط هذه المسافة وان يطلع فوق الأرض مسافة ما هو فيه المفهوم من كلامهم المذكور الاحتمال الثانى كما أفاده الورد رحمه الله تعالى فى فتاويه ولو كان بقربة أربعون كاملون حرم عليهم كما أفهمه كلام الراغبى وصرح به جمع متقدمون أن يصلوها فى المصر سمعوا النداء أم لا لتعظيمهم الجمعة فى محلهم خلافا لمن صرح بالجواز وينبنى عليه سقوط الجماعة عنهم لو فعلوا وان قلنا بعدم الجواز اذا لاسا لاعتنا فى الصحة ولو وافق العيد يوم الجمعة فحضر أهل القرية الذين بلغهم النداء الصلاة العيد فلهم الرجوع قبل صلاتها وتسقط عنهم وان قربوا منها وسمعوا النداء وامكنهم ادراكها ولو عادوا اليها لخبر من أحب أن يشهد معنا الجمعة فليفعل ومن أحب أن يتصرف فليفعل رواه أبو داود

نقول عدم الوجوب ثابت مطلقا بخلاف الوجور فى الثانية فهذا مما لا وجه له كما لا يخفى فليتأمل ثم رأيت ان شيخنا ولائهم الشهاب الرملى اقتصر فى فتاويه على أن المفهوم من كلامهم ما تقدم انه المتبادر من كلام الشارح (قوله ولو كان بقربة أربعون كاملون حرم عليهم) أى ويجب على الحاكم منعهم من ذلك ولا يكون قصدهم البيع والشراء فى المصر عذرا فى تركهم الجماعة فى بلدتهم الا اذا قرب عليهم فساد شئ من أموالهم أو احتاجوا الى ما يصرفونه فى نفقة ذلك اليوم الضرورية ولا يكافون الاقتراض (قوله وتسقط عنهم الجماعة بفعلها) أى فى المصر (قوله فحضر أهل القرية الخ) أى بقصد هابان توجهوا اليها بنيتها ولم يدركوها وأما لو حضر والبيع اسبابهم فلا يسقط عنهم الحضور وسواء رجعوا الى محلهم ام لا (قوله فلهم الرجوع قبل صلاتها) أى الجماعة

(قوله فان دخل عقب سلامهم) مفهومه انهم لو صلوا العيد ثم تشاغلو بابا حتى دخل وقت صلاة الجمعة لا يحرم عليهم
 الانصراف واعلم انه غير مراد بل هو مجرد تصور فيحرم عليهم الانصراف حينئذ (قوله بان غلب على ظنه) لو تبين خلاف ظنه بعد
 السفر فلا اثم والسفر غير معصية كما هو ظاهر نعم ان امكن عوده وادرا كما فينتجه وجوبه انتهى سم على حج (قوله ويجوز
 القضاء بالعلم) أي بالظن ان تلك الواقعة كذلك وان كان لابد من كونه ظنا غالبا كأن حصل عذبه بقرينة قوية منزلة العلم
 فاحفظه فانه دقيق (قوله ولخير لا ضرر) أي يتحمله ولا ضرر رأي غيره (قوله بخلاف ٣٥ المسافر الخ) حاصله ترجيح جواز سفره

لحاجة وان تعطلت الجمعة لكن
 هل يختص ذلك بالواحد ونحوه
 أو لا فرق - - - - - في لو سافر الجميع
 لحاجة وجاز كأن امكنهم
 في طريقه كان جائزا وان تعطلت
 الجمعة في بلدهم ويخص بذلك
 ما تقدم من عدم تجوز تعطيلها
 في محلهم فيه نظر والوجه أنه
 لا فرق انتهى سم على حج وقد
 يقال لا وجه للتردد في ذلك لانه
 حيث كان السفر اعد مرخصا
 في تركه فلا فرق في ذلك بين
 الواحد وغيره (قوله ولو سافر يوم
 الجمعة) أي على وجه يحرم (قوله
 فان ظاهر سقوط الاثم عنه) أقول
 فيه نظرية عديده بالاقدام في ظنه
 ويؤيد عدم السقوط ما لو وطئ
 زوجته يظن انها اجنبية فان
 الظاهر عدم سقوط الاثم بالتبين
 والفرق بين الكفارة والاثم ظاهر
 فليتأمل اللهم الا ان يريد بسقوط
 الاثم انقطاعه لا ارتفاعه من
 أصله وقد يقال ينبغي سقوط اثم
 تضييع الجمعة لا اثم قصد تضييعها

ولانهم لو كفوا بعد الرجوع أو بالعود الى الجمعة لشق عليهم والجمعة تسقط بالمشاق
 فستثنى هذه من اطلاق المصنف ومقتضى التعليل أنهم لو لم يحضروا كأن صلوا العيد
 بمكانهم لم يثم الجمعة وهو كذلك ومحل ما مر لم يدخل وقتها قبل انصرافهم فان دخل
 عقب سلامهم من العيد لم يكن لهم تركها كما استظهره الشيخ (ويحرم على من لم يثمه)
 الجمعة بان كان من أهلها وان لم تنعقد به كقيم لا يجوز له القصر (السفر بعد الزوال)
 لان وجوبه اقتضى دخول الوقت فلا يجوز له تقويتها به (الا أن تمكنه الجمعة في)
 مقصده أو (طريقه) بان غلب على ظنه ادرا كمال الحصول المقصود وهو مراد المجموع
 بقوله يشترط علمه بادرا كما اذا كثيرا ما يطعنون العلم ويريدون به الظن كتوابعهم يجوز
 الاكل من مال الغير مع العلم برضاه كذلك ويجوز القضاء بالعلم وشمل اطلاقه ما لو نقص
 بسفره عدد أهل البلد بحيث أدى الى تعطيل جمعهم وهو ظاهر اذ لا يكاف بتضييع عبادة
 غيره وهو شبهة بالومات أو جن واحد منهم - ونحوه لا ضرر ولا ضرار في الاسلام خلافا
 لصاحب التمييز ولهذا قال الاذرى لم أره لغيره وكأنه اخذ مما مر أنفا من حرمة تعطيل
 بلدهم عنها لكن الفرق واضح فان هؤلاء معطلون بغير حاجة بخلاف المسافر ولو سافر يوم
 الجمعة بعد الفجر ثم طرأ عليه جنون أو موت فان ظاهر سقوط الاثم عنه كما اذا جامع بعد الفجر
 في شهر رمضان وأوجبه عليه الكفارة ثم طرأ عليه الموت أو الجنون ومحل المنع أيضا
 ما لم يجب السفر فورافان وجب كذلك كاتفاذا حامية وطئ الكفار أو أسرى اختطفوهم
 وظن أو جواز ادرا كهم وحج نضيق وخاف فوته فالوجه كما قال الاذرى اخذ من كلام
 البند فيجب وغيره وجوب السفر فضلا عن جوازه (أو يتضرر بخلفه) لها (عن الرفقة)
 فلا يحرم دفع الضرر عنه وما اقتضاه كلامه كغيره من ان مجرد انقطاعه عن الرفقة
 بلا ضرر ليس عذرا هو المعتقد وان قال في المهمات ان الصواب خلافه لما فيه من
 الوحشة وكما في نظيره من التيمم وجزم به في الكفاية اذا الفرق بينه وبين نظيره في التيمم ان
 الطهر يتكرر في كل يوم وأبلة بخلاف الجمعة وفرق بينهما أيضا بأنه يغتفر في الوسائل
 ما لا يغتفر في المقاصد (وقبل الزوال) وأوله الفجر (كعبه) في الحرمة (في الجديد)

انتهى سم على حج (قوله فان وجب كذلك) أي فورا (قوله أو يتضرر بخلفه عن الرفقة) ليس من الضرر ما جرت به العادة
 من ان الانسان قد يقصد السفر في وقت مخصوص لانه لا يفوت بفوات ذلك الوقت ومنه الجماعة الذين يريدون زيارة سيدي
 أحمد البدوي نفعنا الله به فيريدون السفر في يوم الجمعة في مركب السفر فيه يفوت جمعة ذلك اليوم امكن يوجد غيره في بقية ذلك
 اليوم أو فيما يليه من الايام على وجه يحصل معه التمكن من السفر والزيارة من غير ضرر وفوات منة فلا يجوز السفر في الحالة
 المذكورة فاقوله كعدم الحاجة اليه

(قوله والجمعة مضافة الى اليوم) أخذ بعضهم من ذلك أنه يحرم النوم بعد الفجر على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوت الجمعة ومنعه من أن يقول وهو ظاهر ويدل له - وازنصراف المذنبين من المسجد قبل دخول الوقت لقيام العذر بهم وفرقوا بينه وبين وجوب السعي على بعيد الدار والنوم هنا عذر قائم به كارض بل أولى لان المريض بعد حضوره المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف بخلاف النوم فانه قد يمجم عليه بحيث لا يستطيع دفعه (قوله حرمله) اسم رجل (قوله دعاء عليه ملكاه) قال حج بسند ٣٦ ضعيف جدا (قوله ثم علم به قبل فوات الجمعة) نصيبه ان ماضى قبل يوم التمكن من

فعل الجمعة لا قضاء لشيء منه لعذر
ويمكن في حاشية سم على منهج
مانصه ومن ذلك العبد اذا عتق
قبل فعله الظهر وقبل فوات الجمعة
ليكن لولم يعلم بعقبة حينئذ واستمر
مدة يصلي الظهر قبل فوت الجمعة
لزومه قضاء ظهر واحد لان أول
ظهر فعله بعد العتق المذكور لم
يصح لانه من أهل الجمعة ولم تفت
والظهر الذي فعله في الجمعة الثانية
وقع قضاء عن هذا الظاهر وهكذا
كما قالوا فيمن عتق مائة مائة يصلي
المغرب مثلاً قبل وقتها يلزمه مغرب
واحد هذا هو الظاهر وفاقا شيخنا
طاب فلولم يعلم انه كان يصلي قبل
فوت الجمعة أو بعده فلا يبعد أن
الحكم كذلك لان الأصل به -
العتق هو وجوب الجمعة فليتم أهل
وقضيته انه لو علم بالعتق بعد فوت
الجمعة وجب عليه فعل الظاهر
ولو بعد خروج وقته وهو ظاهر
لان صلاته الاولى غير صحيحة لكنه
قد يحتمل انه ما فهمه قول الشارح
ثم علم به قبل فوت الجمعة (قوله يلزمه
حضور الجمعة في ذلك) أي ما ذكر

لوجوب السعي على بعيد المنزل قبله والجمعة مضافة الى اليوم فان امكنه الجمعة في طريقه
او تضرر بتخلفه جازوا الا فلا والقديم ونص عليه في زوائد حرمله من الجديد انه يجوز لانه
لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وكبيح النصاب قبل تمام الحول هذا (ان كان سافرا
مباحا) كسفر تجارة وشغل المأكله كما قاله الاسنوي كسفر من شرد (وان كان طاعة)
واجبا أو مندوبا كسفر حج وزياره قبره صلى الله عليه وسلم (جاز) قطعاً (قات الاصح) وفي
الروضة الاظهر (أن الطاعة كالمباح) فيحرم في الجديد (والله اعلم) اذ لم يرد في التفرقة نص
صرح ويكره السفر ليلة الجمعة كما نقله المحب الطبري في شرحه عن ابن أبي الصيف
وارتضاه وذكر في الاحياء ان من سافر ليلة الجمعة دعاء عليه ملكاه (ومن لا الجمعة عليه سم)
وهم بالبلد (نسن الجماعة في ظهرهم في الاصح) اعموم الادلة الطالبة للجماعة والثاني
لان الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة ومحل الخلاف فيمن يولد الجمعة فان كانوا في غيره
استحب في ظهرهم اجتماعا قاله في المجموع (ويختصرونها) كذا في انساب (ان خفي
عذرهم) كيلا يتسموا بالرغبة عن صلاة الامام أو الجمعة قال المنذولي وغيره ويكره لهم
اظهارها قال الاذري وهو ظاهر اذا قاموا بالمساجد فان كان العذر ظاهرا لم يستحب
الاغتناء لاتفاء التهمة بل يسن الاظهار ولو زال العذر في اثنا الظهر قبل فوت الجمعة
أجزأتهم وسألهم الجمعة نعم ان بان الخنثى رجلا لزمته تبيين كونه من أهل الكمال
واستظهر في العتق العبد قبل فعله الظهر ففعله جاهلا به ثم علم به قبل فوات الجمعة
أو تخلف للعري ثم بان ان عتقه ثوبان سببه أو الخوف من ظالم أو غريم ثم بان غيبته ما
وما أشبه ذلك والظاهر أنه يلزمه حضور الجمعة في ذلك (وبعد بمان امكن زوال عذره)
قبل فوت الجمعة كعبد رجب العتق ومريض يتوقع الخفة وان لم يظن ذلك (تأخير
ظهره الى اليأس من) ادراك (الجمعة) لانه قد يزول عذره ويتمكن من فرض أهل الكمال
ويحصل اليأس من ادراكها بان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني ويضارق
مسما في غير المذنبين من انه لو احرم بالظهر قبل السلام لم يصح بان الجمعة ثم لازمة
فلا ترتفع الايقين بخلافها هنا ومحل صبره الى فوت الجمعة ما لم يؤخرها الامام الى أن يبق
منها أربع ركعات والا فلا يؤخر الظاهر كما ذكره لمصنف في نكت التنبية ولو كان

من العتق والعري وعدم الخ (قوله الايقين) أي وهو سلام الامام منها أو ما قبل السلام فلم يأس لاحتمال في
ان يتذكر الامام ترك ركعتين من الاولى فتكمل الثانية ويد في عليه ركعة ياتي بها وحيث انتظروا القوم حتى يفعلها حصل المسبوق
ادراك الركعة الاولى في جماعة أربعين وعبارة سم على حج قوله فيجب ابتداء سفره من الا أن ينبغي اذا وصل لمحل لورجعه منه لم
يدركها أن يعتد سفره من الآن وان كانت الى ذلك الوقت لم يفعل في محلها (قوله الى ان يبقى منها أربع) أي قدر أربع

(قوله نعم لو كان عدم عاداتهم) هو استدراك على ما فهم من قوله لا يثبت اليأس من أن هؤلاء من حقهم أن لا ينعكسوا الظاهر الا عند ضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها (قوله أي شروط غيرها) أشار به الى أنه ليس بغير الجمعة شرط واحد والى أن الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التأويل المذكور يجعل الاضافة للاستغناء أي مع كل شرط من شروط غيرها (قوله شروط خمسة) لا ينافيه عددها في المنهج ستة لانه اعتبر كون العدد أربعين شرطا مستقلا بخلافه هنا (قوله بان تقع كلها فسه) أي ومعلوم انه يخرج منها التسليم الاول وعلمه فلوا في يوم اذ دخل وقت العصر هل يتمتع عليه الايمان بالتسليم الثانية أم لا فله نظر والا قرب الثاني لانها تابعة لما وقع في الوقت فليراجع (قوله لان الوقت شرط لاقتضاها) ٢٧ أي أما غيرها من الصلوات فليس الوقت شرطا لاقتضاها بل دليل القضاء

خارجة (قوله فلم يختلف وقتها) فيه رد على من قال بصحة الجمعة قبل الزوال كالامام احمد رضي الله عنه (قوله ولو امر الامام بالمبادرة) أي أو بتأخيرها انتهى حج وكتب عليه سم فيه تأمل واعمل وجهه انه اذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويرد هذا ماصر حوايه في الاستسقاء من وجوب امتثال الامام فيما امر به مالم يكن محرما على انه قد يكون التأخير هنا المصلحة رآها الامام وقوله بها أي أو بغيرها من بقيمة الصلوات (قوله فهو تصريح بمقتضى الحال) قال سم على منج بعد هذا وصورة المسئلة انه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما عساه يتوهم من ان هذا لا يتصور لانه اذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظاهر انتهى وهذا التصوير هو الملاقى لعبارة الشارح

في البلد أربعون كاملون علم من عاداتهم انهم لا يقيمون الجمعة فهل لم نلزمه اذا علم ذلك ان يصل الى الظهر وان لم يأس من الجمعة قال بعضهم نعم اذا اثر له متوقع وفيه نظر بل الوجه لا لانها الواجب اصالة والمخاطب بها يتبينوا وهما عارضه بقين الوجوب فلم يخرج عنه الا يثبت اليأس منها نعم لو كان عدم عاداتهم لم لها امر عاداتها لا يختلف كما في بلدتنا بعد اقامتها أو لا يتجه فعل الظهر وان لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثيرا (و) يندب (غيره) أي لمن لا يمكن زوال عذره (كل مرة والزمن) الذي لا يجد مركبا (تجملها) أي الظهر بمحاظته على فضيلة اول الوقت قال في الروضة والمجموع ان هذا هو اختيار الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون هذا كالا قول فيستحب له تأخير الظهر حتى تنقوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولا نه الصلة الكاملة فاستحب له تقديمها قال والاختيار المتوسط فيقال ان كان جازما بان لا يحضرها وان تمكن منها استحب له تقديم الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير وما نقله عن العراقيين نص عليه في الام وقال الاذري انه المذهب وان ما ذكره المصنف من المتوسط ابداء لنفسه وقوله ان كان جازما برتبانه قد يعن له بعد الجزم عدم الحضور فكهم من جازم بشئ ثم يعرض عنه فالمعتمد ما ذكره في المتن (واصحتها) أي الجمعة (مع شرط) أي شروط (غيرها) من بقيمة الصلوات (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بان تقع كلها فيه لان الوقت شرط لاقتضاها فكأن شرط اتمامها ولانها ما فرضا وقت واحد فلم يختلف وقتها ما كصلاة الحضور صلاة السفر لا اتباع في ذلك رواه الشيخان وما روياه عن سلمة بن الاكوع من قوله كأن صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم تصرف وايسر للعبط ان ظل يستظل به محمول على شدة التعجيل بعد الزوال جمع بين الاخبار على ان هذا الخبر انما ينبغي ظلاله لا يستظل به الاصل الظل ولو امر الامام بالمبادرة به افاقا قياس وجوب الامتثال ولو قال ان كان وقت الجمعة باقيا الجمعة وان لم يكن فظهر ثم بان بقاءه فوجهان اقيسهما الصحة كما افق به والدرجة الله تعالى لان الاصل بقاء الوقت ولانه ينوي ما في نفس الامر فهو تصريح بمقتضى الحال (فلا تقتضي) اذا فأت (جمعة) لانه

وفي حاشية الزيادة ما ينافي هذا التصوير حيث قال لو شك فنوى الجمعة ان بقي الوقت والا فالظاهر صحت نيته ولم يضر هذا التعليق وهو مناف لما فهم قول سم يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن فان منهومه انه مع الشك لا تصح نيته على ان الزيادة نظرت بها لحج في الصحة التي نقل الجزم بها عن غيره (قوله فلا تقتضي جمعة) هل سننها كذلك حتى لو صلى جمعة مجزئة وترك سننها حتى خرج الوقت لم تنقض أو لا بل يقضيها وان لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فليراجع اه سم على ج قال الزركشي على المنهاج ما نصه بني مسئلتان لم ارفعهما انقل احدهما تابعة الجمعة اذ لم يصلها في وقتها حتى خرج الوقت والظاهر ان مقتضى أي سنة جمعة انتهى ونقل عن العلامة شيخنا الشوبري مثله ووجهه بانها تابعة لجمعة صحيحة ودخله في عموم ان النفس الوقت يسن قضاؤه

(قوله والجمعة مضافة الى اليوم) أخذ بعضهم من ذلك أنه يحرم النوم بعد التجرع على من غلب على ظنه عدم الاستيقاظ قبل فوت الجمعة رمحه م ر أقول وهو ظاهر ويدل به بواز نصراف المذنبين من المسجد قبل دخول الوقت لقيام العذر بهم وفرقوا بينه وبين وجوب السعي على بعيد الدار والنوم هناك فانه قد يمرض بعد حضور المسجد ولا مشقة عليه في المكث لم يبق له عذر في الانصراف بخلاف النوم فانه قد يمرض عليه بحيث لا يستطيع دفعه (قوله حمله) اسم رجل (قوله دعاء عليه ملكاه) قال حج بسند ٣٦ ضعيف جدا (قوله ثم علم به قبل فوات الجمعة) فضيته ان ماضى قبل يوم التمكن من

فعل الجمعة لا قضاء لشيء منه لعذر ولكن في حاشية سم على منهج مانصه ومن ذلك العبد اذا عتق قبل فعله الظهور وقبل فوات الجمعة لكن لو لم يعلم بعنته حينئذ واستمر مدة يصلي الظهر قبل فوت الجمعة لزمه قضاء ظهر واحد لان أقول ظهر فعله بعد العتق المذكور لم يصح لانه من أهل الجمعة ولم تقف والظاهر الذي فعله في الجمعة الثانية وقع قضاء عن هذا الظاهر وهكذا كما قالوا فين م مدة يصلي المغرب مثلا قبل وقتها يلزمه مغرب واحد هذا هو الظاهر وفاقا لشيوخنا طب فلو لم يعلم انه كان يصلي قبل فوت الجمعة أو بعده فلا يبعد أن الحكم كذلك لان الأصل بعدم العتق هو وجوب الجمعة فليتأمل وقضيته انه لو علم بالعتق بعد فوت الجمعة وجب عليه فعل الظاهر ولو بعد خروج وقتها وهو ظاهر لان صلاته الاولى غير صحيحة لكنه قد يخالفه ما افهمه قول الشارح ثم علم به قبل فوت الجمعة (قوله يلزمه حضور الجمعة في ذلك) أي ما ذكر

لوجوب السعي على بعيد المنزل قبله والجمعة مضافة الى اليوم فان امكنه الجمعة في طريقه او تضررت بخلافه جاز والا فلا والقديم ونص عليه في زوائد حمله من الجديد انه يجوز لانه لم يدخل وقت الوجوب وهو الزوال وكبيح النصاب قبل تمام الحول هذا ان كان سقرا مباحا كسفر تجارة وشغل المكاره كما قاله الاستنوي كسفر منفرد (وان كان طاعة) واجبا أو مندوبا كسفر حج وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم (جاز) قطعاً (قلت الاصح) وفي الروضة الاظهر (أن الطاعة كالمباح) فيحرم في الجديد (والله اعلم) اذ لم يرد في التفرقة نص صريح وبكره السفر ليلة الجمعة كما نقله المحب الطبري في شرحه عن ابن أبي الصيف وارتضاه وذكر في الاحياء ان من سافر ليلة الجمعة دعاء عليه ملكاه (ومن لا الجمعة عليه م) وهم بالبلد (نسن الجماعة في ظهركم في الاصح) اعموم الادلة الطالبة للجماعة والثاني لان الجماعة في هذا اليوم شعار الجمعة ومحل الخلاف فبين يلبس الجمعة فان كانوا في غيره استحب في ظهركم اجتماعا قاله في المجموع (ويحتفونها) كذا في النبا (ان خفي عذرهم) كماليتهم وابلارغبة عن صلاته الامام أو الجمعة قال المنولي وغيره وبكره لهم اظهارها قال الاذري وهو ظاهر اذا قاموا بالمساجد فان كان العذر ظاهرا لم يستحب الاختفاء لانتفاء التهمة بل يسر الاظهار ولو زال العذر في انشاء الظهر قبل فوت الجمعة اجزأتهم م وس لهم الجمعة نعم ان بان الخنثى رجلا لزمته تبيين كونه من أهل الكمال وينظر فيما لو عتق العبد قبل فعله الظاهر ففعله جاهلا بعنته ثم علم به قبل فوات الجمعة أو تخلف للعري ثم بان ان عتده ثوبا نسيه أو الخوف من ظالم أو غريم ثم بان غيبته ما وما شبه ذلك والظاهر انه يلزمه حضور الجمعة في ذلك (وينسب لمن امكن زوال عذره) قبل فوت الجمعة كعبد يربو العتق ومريض يتوقع الخفصة وان لم يظن ذلك (تأخير ظهركم الى اليأس من) ادراك (الجمعة) لانه قد يزول عذره ويمكن من فرض أهل الكمال ويحصل اليأس من ادراكها بان يرفع الامام رأسه من الركوع الثاني وبغارق ماس ما في في غير المذنبين من انه لو احرم بالظهور قبل السلام لم يصح بان الجمعة ثم لازمة فلا ترتفع الايقين بخلافها هنا ومحل صبره الى فوت الجمعة ما لم يؤخرها الامام الى أن يفي منها أربع ركعات والا فلا يؤخر الظاهر كما ذكره لمصنف في نكت التذنية ولو كان

من العتق والعري وعدم الخ (قوله الايقين) أي وهو سلام الامام منها أو ما قبل السلام فلم يأس لاحتمال في ان يمتد كرام الامام ترك ركعتين من الاولى فتمت الثانية ويقي عليه ركعة ياتي بها وحيت اقتضوا القوم حتى يقبلها حصل المسبوق ادراك الركعة الاولى في جماعة أربعين وعبارتهم على حج قول فيحسب ابتداء سفره من الا ان ينبغي اذا وصل للحل لورجعه منه لم يدركها أن يتعد سفره من الآن وان كانت الى ذلك الوقت لم يفعل في محلها (قوله الى ان يفي منها أربع) أي قدر أربع

(قوله نعم لو كان عدم عاداتهم) هو استدراك على ما فهم من قوله لا يثبت المأس من أن هؤلاء من حقهم ان لا يفعلوا الظاهر الا عند ضيق وقته بحيث لا يمكن فعل الجمعة مع خطبتها (قوله أي شروط غيرها) أشار به الى أنه ليس بغير الجمعة شرط واحد والى ان الشرط بمعنى الشروط ويمكن الاستغناء عن التأويل المذكور بجعل الاضافة للاستغراق أي مع كل شرط من شروط غيرها (قوله شروط خمسة) لا ينافيه عدمها في المنهج ستة لانه اعتبر كون العدد أربعين شرطا مستقلا بخلافه هنا (قوله بان تقع كلها فيه) أي ومعلوم انه يخرج منها بالتسليم الاولى وعلمه فلو اقي بها فدخل وقت العصر هل يمتنع عليه الاتيان بالتسليم الثانية أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانها تابعة لما وقع في الوقت فلا يرجع (قوله لان الوقت شرط لا افتتاحها) ٣٧ أي أما غيرها من الصلوات فليس الوقت شرطا لافتتاحها بل القضا

خارجها (قوله فلم يختلف وقتها) فيه رد على من قال بصحة الجمعة قبل الزوال كأنه امام احمد رضي الله عنه (قوله ولو اصر الامام بالمبادرة) أي أو بتأخيرها انتهى حج وكتب عليه سم فيه تأمل واعمل وجهه انه اذا أمر بغير مطلوب لا يجب امتثاله ويرد هذا ماصر حوايه في الاستسقاء من وجوب امتثال الامام فيما امر به ما لم يكن محرما على انه قد يكون تأخيرها المصلحة رآها الامام وقوله بها أي أو بغيرها من بقية الصلوات (قوله فهو تصريح بمقتضى الحال) قال سم على منج بعد هذا وصورة المسئلة انه عند الاحرام يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن ذلك فلا يرد ما ساء يتوهم من ان هذا لا يتصور لانه اذا شك في بقاء الوقت قبل الاحرام وجب الاحرام بالظهور انتهى وهذا التصوير هو الملاقي لعبارة الشارح

في البلاد أربعون كاملون علم من عاداتهم انهم لا يقيمون الجمعة فهل لم تلزمه اذا علم ذلك ان يصلي الظهر وان لم يأس من الجمعة قال بعضهم نعم اذا لم يترام توقع وقته نظر بل الاوجه لانها الواجب اصالة والمخاطب بها يتبين انها عارضة يقين الوجوب فلم يخرج عنه الا يثبت اليأس منها نعم لو كان عدم عاداتهم لها امر عادي لا يختلف كما في بلدتنا بعد اقامتها أولا اتجه فعل الظهر وان لم يضق وقته عن فعلها كما شاهدته من فعل الوالد رحمه الله تعالى كثيرا (و) ينذب (غيره) أي لمن لا يمكن زوال عذره (كالمرأة والزمن) الذي لا يجدر بك (تجملها) أي الظهر بمحاذة على فضيلة اول الوقت قال في الروضة والجموع ان هذا هو اختيار الخراسانيين وهو الاصح وقال العراقيون هذا كالا قول فيستحب له تأخير الظهر حتى تفوت الجمعة لانه قد ينشط لها ولا ينص إلا الكاملين فاستحب له تقديمها قال والاختيار المتوسط فيقال ان كان جازما بان لا يحضرها وان تمكن منها استحب له تقديم الظهر وان كان لو تمكن أو نشط حضرها استحب له التأخير وما نقله عن العراقيين نص عليه في الام وقال الاذري انه المذهب وان ما ذكره المصنف من المتوسط ابداء نفسه وقوله ان كان جازما بربانته قد يعثر له بعد الجزم عدم الحضور فكيف من جازم بشئ ثم يعرض عنه فالمعتمد ما ذكره في المتن (واصحتها) أي الجمعة (مع شرط) أي شروط (غيرها) من بقية الصلوات (شروط) خمسة (أحدها وقت الظهر) بان تقع كلها فيه لان الوقت شرط لافتتاحها ~~فكان~~ شرطا لتمامها ولا نه ما فرض وقت واحد فلم يختلف وقتها ما كصلاة الحضور ولا السفر لا يتباع في ذلك رواه الشيخان وما روى عن سلمة بن الاكوع من قوله كنا صلى مع النبي صلى الله عليه وسلم الجمعة ثم تصرف وايسر للحيطان ظل يستظل به محمول على شدة التعجيل بعد الزوال جمع بين الاخبار على ان هذا الخبر انما ينفي ظلاله لا يستظل به الاصل الظل ولو اصر الامام بالمبادرة بها فاقا قياس وجوب الامتثال ولو قال ان كان وقت الجمعة باقيا فجمعة وان لم يكن فظهر ثم بان بقاءه فوجهان اقيسهما الصحة كما افق به الوالد رحمه الله تعالى لان الاصل بقاء الوقت ولانه نوى ما في نفس الامر فهو تصريح بمقتضى الحال (فلا تقضى) اذا فاتت (جمعة) لانه

وفي حاشية الزبدي ما ينافي هذا التصوير حيث قال لو شك فنوى الجمعة ان بقى الوقت والا فظاهر صحت نيته ولم يضر هذا التعليق وهو مناف انهوم قول سم يعلم بقاء ما يسعها من الوقت أو يظن فان مذهومه انه مع الشك لا تصح نيته على ان الزبدي نظر تبعاً لحج في الصحة التي تنقل الجزم بها عن غيره (قوله فلا تقضى جمعة) هل سنها كذلك - حق لوصلي جمعة بحجزة وترك سنها حتى خرج الوقت لم تقض أو لا بل يقضيها وان لم يقبل فرضها القضاء فيه نظر فلا يرجع اه سم على حج قال الزركشي على المنهج مانعه بقى مسئلة ان لم ارفيه ما نقلنا احدهما تابعة الجمعة اذا لم يصلها في وقتها - حتى خرج الوقت والظاهر ان تقضى أي سنة جمعة انتهى ونقل عن العلامة شيخنا الشوبري مثله وجهه بانها تابعة لجمعة صحيحة ودخله في عوم ان النفل الموقت يسن قضاؤه

(قوله وجمعة في كلامه بالنصب) أي على الحامية (قوله الفساد الرفع) لاقتضائه ان الجمعة اذا فانت لا تقضى بجمعة ولا تظهر او عبادة
 حج بعد قول الشارح الرفع على ما قبل وصرأ نفسه ما فيه وصرأه بما مر قوله وبهذا يعلم ان قواهم الا في بل تقضى ظهر افيها
 تجوز وان الرفع في قوله بجمعة صحيح لما علم مما تقر بان الظهر ليست قضاء عنها انتهى (قوله فلو شكوا في خروج وقتها) قال سم
 على منهج أهل المراد بالشك الاستواء أو مع رجحان الخروج فان ظن البقاء فبقي الجمعة انتهى وظاهره وان لم يكن الظن ناشئاً عن
 اجتهداً أو نحوه وهو ظاهر لا عتضاده بالأصل (قوله تعين عليهم الاحرام بالظهر) أي فلو أحرمت ظناً فخرج الوقت فتبين سمته تبين
 عدم انعقاد الظهر فرضاً ووقع نقلاً مطلقاً ان لم يكن عليه ظهر آخر والواقع عنه فان كان الوقت باقياً يمكن فيه فعل الجمعة فعلها
 والاقضى الظهر (قوله ورجح منها الاول) ٣٨ جرى عليه حج (قوله والمعتمد الثاني) أي فيسّر بالقراءة من حينئذ وهو مذاقاً
 الخلاف وكتب سم على حج مانعه

لم ينقل بل تقضى ظهراً اجماعاً وجمعة في كلامه بالنصب الفساد الرفع والنساء هي ما في اكثر
 النسخ وفي بعضها بالواو ورجح بل أفسد الاول بان عدم القضاء لا يؤخذ من اشتراط وقت
 الظهر اشموله القضاء في وقت الظهر من يوم آخر ولا رده بان هذا انما يتأتى على ان المراد
 بالظهر الاثم من ظهر يومها وغيره وليس كذلك بل المراد ظهر يومها كما افاده السياق
 وحينئذ فالتقرير صحيح كما لا يخفى (فلو ضاق الوقت) عنها بان لم يبق منه ما يسع خطبتين
 وركعتين على وجه لا بد منه ولو احملاً (صلوا الظهر) كما لو فات شرط القصر يرجع للانقاس
 فلو شكوا في خروج وقتها قبل الاحرام به انعين عليهم الاحرام بالظهر اذ فوات شرطها
 وحكي الرويانى وجهين فيهما لو مد الركعة الاولى حتى تحقق انه لم يبق ما يسع الثانية هل
 تنقلب ظهراً الا ان أوعده دخوله الوقت ورجح منه الاول والمعتمد الثاني كما لو حلف
 اباً كان هذا الرغيف غداً فأكاه في اليوم هل يحث حالاً او غداً الرابع الثاني (ولو خرج)
 الوقت بقيتاً أو ظناً (وهي فيها) فانت و (وجب الظهر) سواء اصلوا في الوقت ركعة أم لا
 لانها عبادة لا يجوز الابتداء بها بعده فتنقطع بخروجه كالخروج في حال فيه يعمل عروة الحاقاً
 للدوام بالابتداء كدار الإقامة ولهذا قال الماوردى كل شرط اختص بالجمعة في افتتاحها
 يجب استدامته الى تمامها (بناءً) على ما فعل منها فيسّر بقراءته من حينئذ ولا يحتاج
 الى نية الظهر واتمامها ظهراً بناءً متحتم كما صرح به في الروضة وغيرها ومال الأذرى
 الى انهم ان شأوا اتقوها ظهراً وان شأوا قبلوها انتقلاً واستأنفوا الظهر وقال ان الاشبه
 فرض الخلاف في جواز البناء وعدمه لا تحتمله كما هو ظاهر انظروا هل نقول البناء أفضل
 لما فيه من عدم ابطالها والاستئناف اتضح ظهره وفاها الاقرب الثاني ان اتسع الوقت
 وحينئذ يقلبها انفساً لا ويسلم من ركعتين ثم يسألف الظهر انتهى قال الغزى وقوله سم

صورة المسئلة انه احرم بهاني
 وقت يسعها امكنه طول حتى
 خرج الوقت أمالوا احرم بهاني
 وقت لا يسعها اجابا بل لا يسعها
 فالوجه عدم انعقادها بجمعة وهل
 تنعقد ظهراً أو نقلاً مطلقاً في نظر
 والثاني أوجه لانه احرم بهاني
 وقت لا يقبلها فهو كالأحرار قبل
 الوقت جاهلاً لا في تمامه انتهى
 وكتب عليه الشوبرى قوله
 والثاني أوجه لا وجه له بل الوجه
 الاول وقوله لانه احرم بهاني
 وقت لا يقبلها أي جمعة أي
 ويقبلها ظهر افتتحة بظهور كما
 هو ظاهر وقوله فهو الخ ممنوع
 لوضوح الفرق انتهى أقول
 ولعل الفرق بينهما انه قبل دخول
 الوقت أحرم بهاني لا يقبل ظهراً
 ولا جمعة وأما اذا أحرم بهاني

وقت لا يسعها فالوقت قابل للظهر لا للجمعة والقاعدة انه اذا انتفى شرط من شروطها كفوات العدد ونحوه في
 وقعت ظهراً (قوله ولا يحتاج الى نية الظهر) قضية في الاحتياج جواز نية الظهر وهو غير مراد فان استئناف الظهر يصير قضاء
 مع امكان وقوعه اداء وهو لا يجوز (قوله كما صرح به في الروضة) معتمد (قوله وهل نقول الخ) من فروع قوله ومال الأذرى
 الخ (قوله ان اتسع الوقت) يتأمل مع فرض الكلام في انه خرج وهم فيها كما سيأتى في كلامه في قوله قلت الخ قوله ان وقت
 الظهر خرج وهم فيها فأتأمل أي فاعل كلامهما صور بمالوفات شرط يخضع بهما قبل خروج وقتها كأن نقص العدد في اثباتها
 فانه يبطل كونها جمعة وتنقلب ظهراً ويقال الأفضل استئنافها حينئذ بظهور ان اتسع الوقت وكما يأتى في قول الشارح
 ولو دخلت طائفة في الجمعة فاخبروهم بان طائفة الخ

(قوله وينقلب ما فعل من الجمعة نهـ لا) ظاهره ولو أقل من ركعة وهو مشكل بأنه ليس لنا نقل بدون ركعة ولا به بدون تشهد أو سلام فيحتمل المراد أنها تنقلب نهـ لا فيتمها ركعتين ويسلم ويحتمل انقلابها من الآن فلا يزيد على ما فعله ويخص كون الصلاة لا تكون بدون تشهد وسلام بالاختيار وعنده للعذر فيها لم يشترط ذلك (قوله فان كانوا جاهلين انموها ظهرا) أي ومسجدوا للسهم أو فعلهم ما يبطل عمده (قوله كما حط عنه العدد) قد يقال لم يحط العدد عن المسبوق لأن ٣٩ معنى اعتبار العدد مضى صلاة أربعين

على الصلوة وانفراد المسبوق عن الجماعة بعد سلام الامام كافر اد الموافق لو نوى المفارقة بعد تمام الركعة الاولى وطول في قراءته حتى سلم الامام وذلك غير مضر والموافق والمسبوق في هذا الحكم سواء فتأمل (قوله لكونه تابعا) أي المسبوق (قوله بخلاف القدوة) أي بالنسبة لغير الجمعة (قوله فيه) أي الوقت (قوله فلا تصح جمعهم) أي ثم ان سلموا عالين بخروج الوقت بطلت صلاتهم وادفلا بطل ويقونها ظهرا ان علوا بالحال قبل طول الفصل (قوله وانما صحت له) أي الامام (قوله فيما لو كانوا محدثين) وسيأتي الكلام على هذه بعد قول المصنف الا ترى ولو بان الامام جنب او محدثا الخ (قوله فان فرض انه) تفريع على الجواب الثالث (قوله احتمل أن يكون الحكم كذلك) أي من البطلان (قوله والمعتد اطلاق الاصحاب) أي من بطلان صلاة الامام ومن معه حيث نقصوا عن الاربعين (قوله في خطبة ابنه) بكسر الخاء وهي ارض يحتطها

في تعميل البناء انه ما صلا تا وقت فجاز بناء أطولها ما على اقصرهما كصلاة الحضر مع السفر صريح في ان الخلاف في الجواز نعم يجب البناء اذا ضاق الوقت عن الظهور لو استوفيت اهـ قات كل من كلام الاذرعى والغزى غير متأت في مسة لثنا اذ صورتهما ان وقت الظهور خرج وهـ م فيها فتأمل (وفي قول استئنافا) فينوى الظهور حينئذ وينقلب ما فعل من الجمعة نهـ لا أو تبطل قولان اصحهما في المجموع أو وهـ ما ولو شكوا في خروجه في انشائها لم يؤثر لان الاصل بقاؤه كما يفهم من قوله ولو خرج الوقت ولو أخبرهم عدل بخروجه ففي فوتها احتمالان نقلهما في المجموع عن ابن المرزبان أو وجههما كما أفاده الشيخ فتوما لا يجبر العـ دل كما في غالب ابواب الفتا هـ ذا كله في حق الامام والمأموم الموافق (و) اما (المسبوق) المدرج مع الامام ركعة نهـ لا (كفيرة) فيما مر فاذا خرج الوقت قبل سلامه اتم صلاته ظهرا (وقيل يمتها جمعة) لانها تابعة لجمعة صحيحة ولو سلموا منها أو المسبوق التسليم الاولى خارج الوقت مع علمهم بخروجه بطلت صلاتهم كالسلام في انشاء الظهر عدافان كانوا جاهلين انموها ظهرا العذرهم وانما لم يحط عن المسبوق الوقت فيما يقدار كـ كما حط عنه العدد لكونه تابعا لان اعتناء الشرع برعاية الوقت اكثر بدليل اختـ لاف قول الشافعي رضى الله عنه هـ في الانقضاء من الخلل بالجماعة وعـ دم اختلافه في فوات الجمعة بوقوع شئ من صلاة الامام خارج الوقت وبدليل توقف صحة الصلوات على دخول وقتها وحرمة تأخيرها عنه هـ بخلاف القدوة والعدد ولو سلم الامام الاولى وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقيون خارج هـ صحت جمعة الامام ومن معه فقط دون المسلمين خارجه فلا تصح جمعهم وكذا جمعة المسلمين فيه لو نقصوا عن اربعين كأن سلم الامام فيه وسلم من معه او بعضهم خارجه وانما صحت له وحده فيما لو كانوا محدثين ودونه لان سلامهم وقع في الوقت فتمت فيه صورة الصلاة بخلاف ما اذا خرج الوقت قبل السلام ولان المحدث صحت صلاته في الجملة فيما اذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت ولانه هنا مقصر بتأخير الصلاة الى خروج بعضهم عن الوقت بخلافه في تلك فان فرض أنه لم يقصر بل سلم في الوقت فأخروا الى ان خرج الوقت احتمل ان يكون الحكم كذلك الحاقا لفراد النادر بالاعم الأغلب واحتمل أن يلزم فيها صحة جمعة هـ قال الشيخ وهو واجبه هـ ذا والمعتد اطلاق الاصحاب (الثاني) من الشروط (ان تقام في خطبة ابنه) التعبير به للجنس فيشمل

الرجل بان يعلم عليه اعلامه بالخط ليعلم أنه اختارها لينبئ اذ ارأه الجوهري انتهى شرح البهجة الكبير وكتب عليه سم قوله في خطبة الخ لواء حرم من لا تلزمه الجمعة خارج الخطبة بالظهور وأحرم بالجمعة داخل الخطبة أربعون مقعدون به فهل تصح الجمعة واحرم اربعون بالجمعة في قريتهم مقعدون بامام جمعة اخرى تمام بقربة اخرى بقرب قريتهم هـ على وجه لا يمنع صحة الاقتداء لقرب المسافة وعدم الحائل فهل تصح جمعهم في الصورتين فيه نظر ولا يبعد عندي فهمها فيما انتهى وفي جح الجزم بالصحة في الصورة الثانية

لانه لا يلزم من انشاء او وقوع خلل فيها الجواز ان تكون هي السابقة على غيرها ومن الجائز ان تكثر أهل الحلة ويحتاجون لذلك ويحتمل وهو المعتبر ان يقال يمنع عليه ذلك لانه يتقدم عدم خلل فيها السابقة لكنه يؤدي الى خلل في القديمة ان وقعنا معا بعد الحادثة أو بطلان واحدة منهما ٤٢ ان ثبتنا واحتمال كثرة أهل البلد بحيث يحتاجون الى ذلك الاصل

عدمه ولا يترك الامر الحاصل للمتوهم (قوله في مكان مسجد أو غيره) أي ولو مع وجود المسجد وعلمه فلو كان في البلد مسجدان وكان أهل البلد اذا ماولوا فيه ما وسعاهم مع التعدد وكان هناك محل منسج كزينة مثلا اذا ماولوا فيه لا يحصل التعدد هل يتعين عليهم فعلها في الاولين أو الثانية فيه نظرا لاقرب الثاني حرصا على عدم التعدد (قوله وهو ظاهر) من كلام مر (قوله والثاني ظاهر أيضا) هو قوله أو كان بينهم قتال (قوله أو من يفعلها في ذلك المحل غالبا) أي يغلب فعلهم لها (قوله ولعل أقربها لآخر) عبارة سم على منسج قوله وعسر اجتماعهم المراد فيما يظهر وقافا لم عسر اجتماع الحاضرين بالفعل انتهى ومثله في حاشية شيخنا الزبيري وهذا يخالف كما ترى أقول الشارح ولعل أقرب الخ لا اعتبار الشارح الغلبة وعدم اعتبارها لما حث اعتبارا من يحضر بانفعل (قوله وهذا بعيد) أي القول بالتعدد (قوله في موضع يمنع فيه التعدد) أي وذلك بان عسر اجتماعهم يمكن على الاول ومطلقا على الثاني وان لم يعمل نهر على الثالث وما اذا

وسلم وانما لما من بعده لم يقيموا سوى جمعة واحدة ولان الاقتصاد على واحدة أفضى الى المقدوم من اظهار شعار الاجتماع واتفاق الكافة (الا اذا كبرت) أي البلد (وعسر اجتماعهم) يقتضا عادة (في مكان) مسجد أو غيره فيوزحمة تعددها بحسب الحاجة لان الشافعي دخل بغداد وأهلها يقيمون بها جمعتين وقيل ثلاثا ولم ينكر عليهم فحمله الاكثر على عسر الاجتماع قال في الانوار أو بعدت أطراف البلد أو كان بينهم قتال والاول محتمل في ان كان البعيد يجعل لا يسمع منه مداؤشا بشروطه وهو ظاهر ان كان يجعل لو خرج منه عقب النجمل يتركها لانه لا يلزمه السعي اليها الا بعد النجمل كما مر وسيفتحان اجتماع من أهل المحل البعيد كذلك اربعون صلاوا الجمعة والا فالظاهر والثاني ظاهر ايضا فكل فتنة بلغت أربعين يلزمها إقامة الجمعة وهل المراد اجتماع من تلزمه او من نصح منه وان كان الغالب انه لا يفعلها الرمن بفعلها في ذلك المحل غالبا كل محتمل ولعل أقربها لآخر كما أفاده الزاوية (وقيل لا تستثنى هذه الصورة) وتحتمل فيها المشقة في الاجتماع واقتصر في التنبيه كالشيخ أبي حامد ومتابعيه على هذا وهو ظاهر النص وسكوت الشافعي عن ذلك لان المجتهد لا ينكر على مجتهد وقد قال أبو حنيفة بالتعدد قال السبكي وهذا بعيد ثم انصرفه وصنف فيه أربع مصنفات وقال انه الصحيح مذهبا وادبلا (وقيل ان حالهم عظيم) بحوج الى سباحة (بين شقين) كبغداد (كانا) أي الشقان (كبليدين) فيقام في كل شق جمعة (وقيل ان كانت) أي ابلدة (قرى) متقاصلة (فاتصلت) ابنتها (تعددت الجمعة بعددها) فيقام في كل قرى بجمعة كما كان (فلوسميتها جمعة) في موضع يمنع فيه التعدد (فالجمعة السابقة) لاجتماع شرائطها والادلة باطلا لما مر انه لا يراعى واحدة (وفي قول ان كان السلطان مع الثانية) اماما كان أو متقدما (ففي الصحيحة) والالادي الى تفويت الجمعة على أهل البلد ببادرة شرذمة الى ذلك والمتجه ان حكم الخطيب المنسوب من جهة السلطان أو من جهة نائبه بحكم السلطان قال الباقي ان هذا القول متبني في الام بان لا يكون وكيل الامام مع السابقة فان كان معها فالجمعة هي السابقة (والاعتبر بسبق التحريم) من الامام بتمام التكبير وهو الرأوان سبقة الاخر بالهمزة لان به الافتقاد وشمل ما نقرر من كون العبارة بتمام تكبير الامام دون تكبير من خاتمه ما لو أحرمت امام بالجمعة ثم امام آخر بها ثم اقتدى به فتدعى ثلاثون ثم بالاول منها هم صحت جمعة الاول اذا حرامه تعينت جمعة للسبق وامتنع على غيره افتتاح جمعة أخرى وبذلك صرح في المجموع (وقيل) الاعتبار بسبق الهمزة وقيل المعتبر (سبق التحلل) أي بتمام السلام للامن معه من عروض فساد الصلاة فكان اعتبار اولي من اعتبار

لم تكن قرى على الرابع (قوله فالجمعة هي السابقة) أي ولا نظرا لكون الامام مع الثانية ولعله لكونه لما فوس ما الامر اليه كانه رفع ولاية نفسه عن ذلك المحل مادام الوكيل متصرفا فيه (قوله لانه) أي التحريم الانهقاد الخ

(قوله فأخبروهم) عبارة المحلى فأخبروا انتهى وهي صادقة بالوكان الخبر واحد بخلاف كلام الشارح لكن قد يرشد الى أن خبر الواحد كاف ما سيأتى في قوله وأخبار العدل الواحد كاف في ذلك (قوله راجع الى الاتمام فقط) أى لاله مع صفة التي هي الاستحباب (قوله أو شك) قال حج والمراد بالشك في المعية وقوعها على حاله يمكن فيها المعية (قوله استؤنفت الجمعة) أى فلو أيس من ذلك جاز نقل الظهر عقب سلام الجمعة لئلا يس من فعلهم لها الجمعة كما تقدم للشارح في قوله نعم لو كان عدم إقامتهم لها أمرا عاديا الخ (قوله وبحت الامام) ضعيف (قوله انه يجوز فيها) أى في مسألة الشك (قوله كان مع مريضان أو مسافرين) أى أو غيرهما ممن لا يتنع عليه التخلف كقرب محله من المسجد وزيادته على الأربعين ٤٣ اتصح الخطبة في غيبته ومن ثم عبر بالكاف

(قوله وأخبار العدل الواحد) بقى ما لو عارض عليه مخبران في الزرع كشي أنه يقدم الخبر بالسبق لان معه زيادة علم ونزاعه في الإيعاب بان السابق انما يرجح اذا كان مستند يحصل زيادة العلم وما هنا ليس كذلك قال والحق انه مامة عارضان فيرجع ذلك للشك وهو يوجب استئناف الجمعة (قوله لكن استحب) وهذا مفروض فيما اذا تعددت واحتمل كون جمعة مسبوقة أما اذا لم تعدد او تعددت وعلم انها السابقة فلا يجوز اعادة الجمعة بحاله لا اعتقاد بطلان الثانية ولا ظهرا السقوط فرضه بالجمعة ولم يخاطب بالظهور في ذلك اليوم وعبارة شرح الارشاد ودخل في المكتوبة الجمعة فتسن خلافا للاذرى ومن تبعه اعادتها عند جواز التعدد أو سفره لبلد آخر رأيهم يصلونها ولو صلى معذورا

ما قبله (وقيل بأول الخطبة) بناء على ان الخطبتين بدل عن ركعتين ولو دخلت طائفة في الجمعة فأخبروهم بان طائفة سبقتهم بها استحب لهم استئناف الظهور ولهم إتمام الجمعة ظهرا وقول الشارح هنا كما لو خرج الوقت وهم فيها يقال عليه ان التشبيه راجع الى الاتمام فقط (فلو وقعنا) بحال يتنع تعددها فيه (مع أو شك) في المعية فلم يذرا وقعة تمام أم مرتبا (استؤنفت الجمعة) أى ان وسع الوقت لان ابطال احدها ليس بأولى من الاخرى فوجب ابطالهما ولان الاصل في صورة الشك عدم جمعة مجزئة وبحت الامام انه يجوز فيها تقدم احدى الجمعتين فلا تصح جمعة أخرى فيذبحى براءة ذمتهم بيقين ان يصلوا بعدها ظهرا قال في المجموع وما قاله مستحب والا فالجمعة كافية في البراءة كما قالوه لان الاصل عدم وقوع جمعة مجزئة في حق كل طائفة قال غيره ولان السابق اذا لم يعلم أو يظن لم يؤثر احتماله لان النظر الى علم المكلف أو ظنه لا الى تنفس الامر (وان سبقت احدهما ولم تتعين) كان مع مريضان أو مسافرين خارج المسجد تكبيرتين مثلا فأخبر بذلك ولم يعرفا المتقدمة من وأخبار العدل الواحد كاف في ذلك كما استظهره الشيخ (أو تعينت ونسيت) بعده (صلوا ظهرا) لتيقن وقوع جمعة صحيحة في تنفس الامر ويتنع إقامة جمعة بعدها والطائفة التي صحت الجمعة بها غير معلومة والاصل بقاء الفرض في حق كل طائفة فوجب عليهم الظهور (وفي قول جمعة) لان المذعولين غير مجزئين فصار وجودهما كعدمهما وفي الروضة كاصاها ترجع طريقة فاطعة في الثانية بالاول وقد أفقى الوالدرجه الله تعالى في الجمع الواقعة في مصر لان بانها صحيحة سواء أوقعت مع ام مرتبا الى أن ينتمى عصر الاجتماع بإمكان تلك الجمعة فلا يجب على أحد من مصليها صلاة ظهر يومها لكنها استحب خروجها من خلاف من منع تعدد الجمعة بالبلد وان عصر الاجتماع في مكان فيه ثم الجمع الواقعة بعد انتفاء الحاجة الى التعدد غير صحيحة فيجب على مصليها الظهور يومها ومن لم يعلم هل جمعة من الصحبات أو غيرها وجب عليه ظهر يومها (الرابع) من

الظهور ثم أدرك الجمعة أو معذورين يصلون الظهر سنت الاعادة فيها ولا يجوز اعادة الجمعة ظهرا وكذا عكسه لغير المذكور انتهى (قوله غير صحيحة) * (فرع) * حيث لم تبرأ الذمة من الجمعة ووجبت الظهور هل تكون الجماعة فرض كفاية في هذه الحالة أفق مر بأنم تكون فرض كفاية كذا أخبر بذلك انتهى سم على منهج (قوله ومن لم يعلم) هل جمعة من الصحبات أو غيرها وهذا موجود الآن في حق كل من أهل مصر لان كلامهم هل جمعة سابقة أولا (قوله وجب عليه ظهر يومها) ولا يقال أنا واجبنا عليه صلاتين الجمعة والظهر بل الواجب واحد فقط الا اننا لم تحقق ما تبرأ به الذمة وأجبنا كلهم ما يتوصل بذلك الى براءة ذمتهم بيقين وهذا كما لو نسي احدى الخمس ولم يعلم عنها فانا نعلم ان الواجب عليه واحدة فقط وتلزمه الخمس لتبرأ ذمته بيقين

ثم رأيت في حاشية الشيخ عبد البر الأجهوري على المنهج مانصه * (فائدة) * سئل الشيخ الرمل رحمه الله عن رجل قال أنتم يا شافعية خالفتم الله ورسوله لأن الله تعالى فرض خمس صلوات وأنتم تصلون سبعا باعادة تكمل الجماعة ظهرا فماذا يترتب عليه في ذلك فاجاب أن هذا الرجل كاذب فاجبر جادل فان اعترف في الشافعية أنهم يوجبون ست صلوات بأصل الشرع كنز واجر عليه أحكام المرتدين والاستحقاق التعزير لا لائق بحاله الرادع له ولا مثاله عن ارتكاب مثل قبيح افعاله ونحن لا نقول بوجوب ست صلوات بأصل الشرع وانما يجب اعادة الظهر اذا لم نعلم تقدم جمعة صحيحة اذا الشرط عندنا ان لا تتم عدد في البلد الا بحسب الحاجة ومعلوم لكل أحد ان هناك فوق الحاجة وحينئذ من لم يعلم وقوع جمعة من العدد المعبر وجبت عليه الظهر وكان كأنه لم يصل جمعة وما انتقد أحد على أحد من الأئمة ٤٤ الاممته الله تعالى رضوان الله عليهم أجمعين اه وقال حجر بعد مثل ما ذكره الشارح

فان قلت فكيف مع هذا الشك يحرم اولاه وهو متردد في البطلان قلت لا نظرا لهذا التردد لاحتمال أن يظهر من السابقات المحتاج اليهن فصحت لذلك لان الاصل عدم مقارنة المبطل ثم ان ليظهر شيء تلزم الاعادة (قوله وان كان بعضهم صلاها في قرية) أي ولا نظر لكونها تقع له نافله وقد يتوقف فيه بأن صاحبها كانت نافله نزت منزلة غير الجمعة فينقص عددهم عن الاربعين الا أن يقال لما لم تكن الثانية نقلا محضاً بل وجوب القيام فيها نزات منزلة الاصلية وقضية ما يأتي له بعد قول المصنف ونصح خاف العبد الخ من انه لو كان الامام متفلا فنية القولان وأولى بالجواز لانه من أهل الفرض فان عومسه شامل لما لو كان صلى الجمعة في محل آخر واعادها في محل يجوز فيه

الشروط (الجماعة) اجماعا غير معتد به فلا تصح فرادى اذ لم ينقل فعلها كذلك والجماعة شرط في الركعة الاولى فقط أما العدد فشرط في جميعها كما سيأتي فلو صلى الامام باربعين ركعة ثم أحدث فأتم كل لنفسه اجر أتمهم الجمعة (وشروطها) أي الجماعة فيها (كغيرها) من الجماعات كنية الاقدمات والاعمال بأفعال الامام مما مر في الجماعة الا في نية الامامة فتجب هنا على الاصح لتحصل له الجماعة (و) اختصت باشتراط أم وراخرونها (ان تقام باربعين) منهم الامام وان كان بعضهم صلاها في قرية أخرى كما يحشم بعضهم فلا تنعقد بدوهم ثم لم يجز كعب بن مالك قال أول من جمع بنا في المدينة أسعد بن زرارة قبل مقدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة في نقيع الخضعات وكأثر بعين وخبر ابن مسعود أنه صلى الله عليه وسلم جمع بالمدينة وكانوا أربعين رجلا واقول جابر مضى السنة ان في كل ثلاثة اماما وفي كل أربعين جمعة أخرجه الدارقطني وقول الحسن بن مضى السنة كقوله قال صلى الله عليه وسلم واقوله صلى الله عليه وسلم اذا اجتمع أربعون رجلا فعلمهم الجمعة وقوله صلى الله عليه وسلم لا الجمعة الا في أربعين وأما خبر انفضاضهم فلم يبق الا اثنا عشر فليس فيه انه ابتداءها باثني عشر بل يحتل عودهم أو عود غيرهم مع سماعهم أركان الخطبة ومحل ذلك في غير صلاة ذات الرقاع أما فيما فيه شرط زيادتهم على الأربعين ليجزى الامام باربعين ويقف الزائد في وجه العدو ولا يشترط بلوغهم أربعين على الصحيح لانهم تبع للاولين وشرط لكل واحد من العدد الاعتبار ان يكون مسلما أخذاً بمسار (مكلفا) أي بالغامقلا (حرًا) كله (ذكرا) فلا تنعقد بالكفار وغير المكلفين ومن فيه رق وبالنساء والنخاني المنقص منهم بخلاف المريض فانها انما تجب عليه رفقا به لا لنقصه ولا تنعقد باربعين وفيهم أي لا ترتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فصار كاقدماء القاري بالامى كما نقله الأذرى عن فتاوى البغوى وظاهر ان محله اذا قصر الامى في التعلم والافتقار للجمعة ان كان الامام قارئاً وعلم بما تقرر

العدد الا ان يحمل ما يأتي على الفعل المحض وفي سم على منهج * (فرع) * الظاهر وفاقا لما رنه حيث جوز حصول الجمعة ان له في بلد تعددت فيه فوق الحاجة جاز له فعل راتبها السابقة أي دون المتأخرة ثم ان حصلت له فلا كلام والاقومت الراتبة نقلا مطلقا وفعل الظاهر براتبها القبلية والبعدي انتهى (قوله واقول جابر مضى السنة) رواه الدارقطني والبيهقي وفيه عبد العزيز قال الدارقطني منكر الحديث وقال البيهقي هذا الحديث لا يتجيز بمثله وحديث اذا اجتمع أربعون رجلا الخ أورده صاحب التتمة ولا أصل له وحديث لا الجمعة الا باربعين لا أصل له انتهى الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث الرافعي (قوله كقوله قال صلى الله عليه وسلم) أي فيجزي به (قوله ولا يشترط بلوغهم أربعين) أي بل يكفي بواحد كما يأتي في صلاة الخوف

(قوله لا يصح اقتداء بعضهم ببعض) أي فلا يصح جمعهم (قوله وعلم ما تقرّر) أي من أن الاميين إذا لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض (قوله وعلم ما تقرّر أنه لا بد) أي صحة الجمعة منهم (قوله لما تقرّر) ٤٥ هو قوله لبطان صلواته عندنا (قوله كن

أقام على عزم عوده إلى وطنه) ومنه ما لو سكن يلد بأهله عازما على أنه إن احتج إليه في بلده كوت خطيبا أو أمامها مثل الرجوع إلى بلده فلا تنعقد به الجمعة في محل سكنه لعدم التوطن وافهم قوله على عزم عوده أن من عزم على عدم العود انعقدت منه لأنها صارت وطنه (قوله ولا بالتوطنين خارج محل الجمعة) وعليه فالساكن خارج السور لا تنعقد به داخله ولا عكسه لأن خارج السور ودخله كترتين وفي شرح حجرهما ما يوفق كلام الشارح لكن في فتاوى حجر ما نصه سئل عن قرية لها سور إلى آخر ما تقدم عند قول المصنف ولولا زمام أهل الخيام الصغرى الخ (قوله فان قيل تقدم الخ) أي اعتراضا على جعل كلام القساضي مفرعا على عدم صحة إمامة الصبي ونحوه (قوله قلنا لا ضرورة إلى إمامته) قال سم على شرح البهجة في أثناء كلام قديقال يكفي في الجواب أن من شأن الإمام الاحتياج إليه وتقدم إمامه فلا نظر للأفراد الخاصة (قوله وذلك ظاهر لا شك فيه) أي لكن لو سمعوا النداء من قرية أخرى وجب عليهم السعي إليها (قوله يقيم عند كل يوم مثلا) وكذا من له مسكن وكثرت إقامته في أحدهما وزوجته في الآخر

أن عـ له بطلان صلاتهم تقصيرهم لا ارتباط صلاة بعضهم ببعض ومعلوم مما مر في صفة الأئمة أن الاميين إذا لم يكونوا في درجة لا يصح اقتداء بعضهم ببعض لأن الجماعة المشترطة هنا لصحة صيرت بينهم ارتباطا كالارتباط بين صلاة الإمام والمأموم فصارت كقراءة قارئ بأمر وعلم ما تقرّر أنه لا بد من اغناء صلاتهم عن القضاء وهو ظاهر وإن لم أر من صرح به في غير فاقد الطهورين وسبيل علم مما يأتي أن شرطهم أيضا أن يسمعوا أركان الخطبتين وإن كان في الأربعين من لا يعتقد وجوب بعض الأركان كمن في صحح حسب ما نهم من الأربعين وإن شك في إثباته بالواجب عندنا كما تصح إمامته لنا مع ذلك لأن الظاهر توقيف الخلاف بخلاف ما إذا علم منه مفقدا عندنا فلا يحسب كما هو ظاهر مما مرابطان صلواته عندنا وفي الخادم عن مقتضى كلام الأصحاب أن العبرة بعقيدة الشافعي إماما كان أو مأموما وهو دال لما تقرّر (مستوطنا) محلها والمستوطن هناك (لا يظعن شتاء ولا صيفا إلا الحاجة) كجارة وزيارة فلا تنعقد بغير التوطن كن أقام على عزم عوده إلى وطنه بعد مدة ولو طويلا كالمدة في التجارة لعدم التوطن ولا بالتوطنين خارج محل الجمعة وإن سمعوا نداءها افتداهم فامتهم محلها ولا يشترط لصحة ما تقدم أحرام أربعين عن تنعقد بهم على أحرام الناقصين كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى واقتضاء كلام الأصحاب ورجحه جماعة من المتأخرين كالباقيقي والزر كشي بل صوبه خلافا للقاضي ومن تبعه بدليل صحة الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره قال البلقيني لعل ما قاله القاضي أي ومن تبعه من عدم الصحة مبني على الوجه الذي قال أنه القياس وهو أنه لا تصح الجمعة خلف الصبي والعبد والمسافر إذا تم العدد بغيره فان قيل تقدم أحرام الإمام ضروري فاغتنر فيه ما لا يغتنر في غيره قلنا لا ضرورة إلى إمامته فيها وأيضا تعظم المشقة على من لا تنعقد به في تكليفه بعرفة تقدم أحرام أربعين من أهل الكمال على إحرامه ولو أكره الإمام أهل القرية على الانتقال منها وقطيعيها والبناء في موضع آخر فكنوا فيه وهم ~~مكرهون~~ وقصد هم العود إذا فرج الله عنهم فهل يجب عليهم إقامة الجمعة في هذه القرية المنقول اليها أفق بعض العلماء بأنهم لا تلزمهم الجمعة بل لا تصح منهم لو فعلوها فتعقد الاستيطان وذلك ظاهر لا شك فيه وخروج توطنهم في بلد الجمعة ما لو تقاربت قرستان في كل منهما دون أربعين بصفة الكمال ولو اجتمعوا بالبلد أو أربعين فانهم لا تنعقد بهم وإن سمعت كل واحدة نداء الأخرى لأن الأربعين غير متوطنين في موضع الجمعة ولو كان له زوجتان كل واحدة منهما في بلدة يقيم عند كل يوم مثلا انعقدت به الجمعة في البلدة التي أقامته فيها أكثر دون الأخرى فان استويا فيها انعقدت به في البلدة التي ماله فيها أكثر دون الأخرى فان استويا فيه اعتبرت نيته في المستقبل فان لم تكن نية اعتبار الموضع الذي هو فيه كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى وأفق أيضا فيمن سكن بزوجه في مصر مثلا وباخرى في الخانكاه مثلا

أولا زوجة له في واحد منهم ما فعبيره بالزوجتين مجرد تصوير (قوله فان استويا فيها) أي الإقامة (قوله فيه) أي المال

(قوله بأنه يصدق عليه أنه متوطن) أي فتصدق به الجماعة في ما (قوله والصحيح من القوانين) أي المقررين في كلامهم وعليه فكان ينبغي له صنف التعبير بالنظر أو بالنسبة (قوله انعقدت بهم) أي حيث كان الإمام ناطقا والأفلا عدم صحة امامة الآخر وقوله لأنهم يتعطلون وهذا ظاهر بناء على ما قدمه من صحة جمعة الأربعين إذا كان بعضهم أمميا لم يقصر في العلم ما على ما اقتضاه ما نقله الأذرى عن الرغوى وهو ضعيف من عدم الصحة مطلقا لارتباط صحة صلاة بعضهم ببعض فالقياس هنا عدم الصحة (قوله من الجن) قد يشترط الاكتفاء بكون بعض الأربعين من الجن أنه لو أقامها أربعون من الجن متوطنون بالقرية لم يأنس الناس القرية بتعطل القرية منها حتى يجوز لهم الذهاب إليها في قرية أخرى وقد يستبعد ذلك فيجوز انتهى سم على حج (قوله ومن الأنس) صريح في أن الأربعين إذا كانت

الذرية عن حجراته لا يقطع عنها يشعل الجن وهو يقتضي أنه يشترط فيه تواجد مع الناس كون الجن زائرين على الأربعين وهو مخالف لما نقله الشارح عن القمولى ولا قرب ما نقله الشارح ثم على ما نقل عن حجر لو كان في قرية أربعون زائرا ففعل الجماعة في غير قريتهم اكتفاء بفعل أربعين من الجن في قريتهم لم يجوز لهم ذلك بخلاف ما لو كانوا أقاموا بأربعين من الأنس في قريتهم فإنه يجوز أن علم بذلك يجوز السفر إلى غير قريتهم حيث أدرك فيه الجماعة قوله أي أن علم بوجود الشروط فيهم) وهل يشترط اجتماعهم كونهم في أرضهم مثلا أو في الأرض الثانية أم لا يشترط قطع عنهم وإن كان مسكنهم في الأرض السابعة من ذلك البلد فيه نظر ولا قرب الثاني بدليل

وله زراعة بينهم أربعين في الزراعة غالب بنهاره ويبت عند كل منه جالبة في غالب أحواله بأنه يصدق عليه أنه متوطن في كل منهم ما حتى يحرم عليه سفره يوم الجمعة بعد الفجر لمكان تنويعه الانطوف بشر (والصحيح) من القوانين (انعقادها بالمرضى) لئلا لهم وعدم الوجوب تخفيف على سم والثاني لا كالمأفرين (و) (الصحيح من القوانين أيضا) أن الإمام لا يشترط كونه فوق الأربعين حيث كان بصفة السكال لا لطلاق الخبر المار والمأفرين ونقل عن القديم يشترط إذا الغالب على الجماعة التعبد فلا ينتقل من الظاهر إليها الا يقين ولو كان في القرية أربعون آخرس فهل تنعقد جمعهم فيه وجهان أو جههما عدم الانعقاد للشد الخطية فإن وجد من يخطب لهم ولم يكن بهم صم يمنع السماع انعقدت بهم لأنهم يتعطلون وتنعقد بأربعين من الجن أو منهم ومن الأنس قاله القمولى أي أن علم وجود الشروط فيهم وقيد الدمري في حياة الحيوان بما إذا تصور وبصورة بقي آدم ولا يعارض ذلك ما نقل عن النص من كفر مدعى رؤيتهم عملا بطلاق الكتاب لأنه محمول على من ادعى رؤيتهم على ما خلقه وأعليه وصلا من ادعى ذلك على صورة بقي آدم (ولو انقضت الأربعون) الحاضرون (أو بعضهم في الخطبة لم يحسب المفعول) من أركانها (في غيبتهم) لا تشاء سماعهم لا سماعها واجب لقوله تعالى وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا إذا مراد به الخطبة كما قاله كثير من المفسرين ويعتبر أن يسمع الأربعون جميع أركانها ولا يتأتى هنا الخلاف إلا في الانقضاء في الصلاة لأن كل واحد منهم مصل لنفسه بخازن المسامحة في نقصان العدد في الصلاة المقصود من الخطبة سماع الماس فإذا انقضت الأربعون بطل حكم الخطبة وإذا انقضت بعضهم بطل حكم العدد المعتبر وهو تسعة وثلاثون على الأصح كما مر فلو كان مع الإمام السكال أربعون فأنقض منهم واحد لم يضر والانقضاء منال والضابط النقص (ويجوز البناء على ما مضى إن عادوا قبل

قوالهم من وقف أرضا سمرت وقسمتها إلى الأرض السابعة وهو صريح في أن كل من كان فيها هو من أهلها نعم طول إن كان بينهم وبين الإمام مسافة تزيد على ثمانية ذراع في غير المسجد لا تصح للبعد كالأنس إذا بعدوا عن الإمام (قوله بما إذا تصوروا بصورة بقي آدم) تقدم عن سم في مواضع من نظائره ما يقتضي أن هذا ليس بشرط (قوله عن النص من كفر مدعى رؤيتهم) عبارة حجر وقول الشافعي يعذر مدعى رؤيتهم محمول على مدعيها في صورهم الأصلية الخ والاقرب ما قاله حجر ولعل ما ذكره الشارح من التعبير بالكفر يحذف ولعل الأصل من كفر مدعى الخ (قوله عملا بطلاق الكتاب) هو قوله تعالى أنه براكم هو وقيل له من حيث لا ترونهم (قوله وهو تسعة وثلاثون) بيان للعدد وعليه فلا يحسب المفعول في غيبة المنفذين (قوله والضابط النقص) أي فلو أغنى على واحد منهم أو بعد في المسجد إلى مكان لا يسمع فيه الإمام كان كالتقص

(قوله بين صلاتي الجمع) فيجب ان لا يبلغ قدر ركعتين أخف ما يمكن كما قدمه الشارح (قوله بطلت الجمعة) أي حيث كان الانقضاء بعد الرفع من الركوع اما لو كان قبله فان عادوا واقتدوا بالامام قبل ركوعه أو فيه وتروا الفاتحة واطمأنوا مع الامام قبل رفعه عن أقل الركوع استقرت جمعهم كالتباطا القوم عن الامام ثم اقتدوا به (قوله فيمتحنون ظاهرا) أي يشعرون بظاهرها باستئنافها بالنسبة فيمن انقض الى بطلان وبالبقاء على ما مضى في حق غيره ٤٧ (قوله لزهمهم الاحرام) أي مع إعادة الخطبة

ان طال الفصل بين انقضائهم وعودهم (قوله فان تأخر تحريمهم عن ركوعه) أي انتهائه (قوله فلا جمعة لهم) ظاهره وان قرؤا الثانية وادركوا معه الركوع وقد منظر ثم رأيت سم على حج نقبل عن مقتضى الرخص أنهم حيث قرؤا الثانية وأدركوا معه الركوع قبل رفعه عن أقله أدركوا الجمعة وهو ظاهر انتهى بالمعنى ومحل كون ظاهر كلامه ما تقدم ان كان الامام ادب قوله عن ركوعه تأخرهم عن ابتداء ركوعه أما اذا حمل على أن المراد بعد انقضاء ركوعه كما هو الظاهر من قوله فان أدركوا الركوع مع الفاتحة بان كان الاقتداء بعد الرفع عن أقل الركوع فلا يكون ظاهرا ذلك بل يكون منجدا لما قاله سم (قوله بأن تمت قراءتها) أي وركعوا واطمأنوا قبل رفع الخ كما يفيد قول حج والمراد كما هو ظاهر ان يدركوا الفاتحة والركوع قبل قيام الامام عن أقل الركوع ولو قبل بعدم اشتراط الطمأنينة قبل ارتفاعه بل بعدم اشتراط الركوع معه ان أمم الفاتحة

طول الفصل عرفا لان الفصل اليسير لا يعد قاطعا للمواصلة كما يجوز البناء على ما سبغ ناسيا ثم تنكر قبل طول الفصل وشبهه الراعي الفصل اليسير بالفصل بين صلاتي الجمع (وكذا بناء الصلاة على الخطبة ان انقضوا بينهما) أي فيجوز أيضا اذا عادوا عن قرب (فان عادوا بعد طوله) عرفا (وجب الاستئناف) للخطبة (في الاظهر) فيها وان كان بعد ذلك لانه عليه الصلاة والسلام لم ينقل عنه ذلك الامتوالها ولان المواصلة لها موقع في استمالة القلوب والمأني لا يجب لان الغرض من الخطبة الوعظ والتذكير ومن الصلاة ايقاع الفرض في جماعة وهو حاصل مع التفريق واحترز بعد ادوا عمالو عابدهم فلا بد من استئناف الخطبة طال الفصل أم لا وما قرناه من الضبط بالعرف هو الاوجه وان ضبطه جمع بما يزيد على ما بين الایجاب والقبول في البيع اذ هو بعيد جدا (وان انقضوا) أي الاربعون أو بعضهم (في الصلاة) بابطالها أو اخراج أنفسهم من الجماعة في الركعة الاولى (بطلت) الجمعة لقوات العدد المعتبر في صحتها فيمتحنون ظاهرا نعم لو عاد المنقضون لزهمهم الاحرام بالجمعة اذا كانوا من أهل وجوبها كما أفق به الواو الدرجة الله تعالى اذا تصح ظهروا من لزومه الجمعة مع امكان ادراكها وليس فيه انشاء جمعة بعد أخرى لبطلان الاولى ولو احرم الامام وتباطا المؤمنون أو بعضهم بالاحرام عقب احرام الاما ثم أحرموا فان تأخر تحريمهم عن ركوعه فلا جمعة لهم وان لم يتأخروا عن ركوعه فان أدركوا الركوع مع الفاتحة بان تمت قراءتها قبل رفع الامام رأسه عن أقل الركوع صحبت جمعهم والا فلا وسبقته في الاولى بالتكبير والقيام كالم يمنع ادراكهم الركعة لا يمنع انعقاد الجمعة كذا جرى عليه الامام والغزالي وقال البغوي انه المذهب وجزم به صاحب الانوار وابن المقرئ وهو المعتقد وقال الشيخ أبو محمد الجويني بشرط ان لا يطول الفصل بين احرامه واحرامهم قال الكمال بن أبي شريف فقد ظهر ان ادراكهم الركعة الاولى معه محل وفاق وقد ادعى المصنف في شرحه انه يؤخذ من الاتفاق على ذلك تقييد الحوق لاحقين بكونه في الركعة الاولى فلو تحرم أربعون لاحقون بعد رفع الامام من ركوعه الاولى ثم انقض الاربعون الذين أحرمهم سم أو نقصوا فلا جمعة بل ينتها الامام ومن بقي معه ظهر لانه قد تبين بفساد صلاة الاربعين أو من نقص منهم انه قدم مضى للامام ركعة فقد فيها الجماعة أو العدد اذا المقدون الذين تصح بهم الجمعة هم الاحقون ولم يحرموا الا بعد ركوعه هذا معنى ما ذكره مع تنقيح له وتوشيح ويحجب عنه بأنهم اذا تحرموا والعدد تام صار حكمهم

قبل ركوعه لم يعد لان الامام فيما ذكره لم يحتمل عنه القراءة وحيث لم يحكموا فلا معنى لاشتراط طمأنينته معه (قوله وسبقته في الاولى) هي قوله فان تأخر تحريمهم عن ركوعه الخ ليكن قوله كالم يمنع ادراكهم الخ لا ينافيه فلعمل المراد بالاولى في كلامه قوله فان أدركوا الركوع مع الفاتحة الخ (قوله وقد ادعى المصنف) أي ابن المقرئ (قوله مع تنقيح له وتوشيح) عطف تفسير

(قوله كذلك لا يؤثر الخ) معتد
 (قوله الخبر المار) أى فى قوله
 واما خبر انقضاءهم فلم يبق الا
 اثنا عشر فليس فيه انه ابتداءها
 الخ (قوله والمراد على الاول) هو
 قول المصنف وان انقضوا فى
 الصلاة بطلت (قوله والاصح)
 أى الا يحرم بعد نقص الاولين بل
 قبلهم (قوله كما لو شك فى صلاته)
 انما يقصد به لستم الشبهة والا
 فالحكم كذلك لو شك بعد فراغ
 الوضوء قبل الاسرام (قوله ولو
 كان الامام متفلا) أى بان أحرم
 بنفسه والحال انه امام الجماعة
 او صلى الظاهر لكونه مسافرا ثم
 صلى بهم الجماعة اماما (قوله ولو
 بان حدث العدد) أى بعد سلام
 الجميع بخلاف ما لو حدث واحد
 منهم قبل سلامه ولو بعد سلام
 الامام فلا تصح الجماعة لالامام
 ولا لمن معه انقصان العدد حيث
 كان المحدث من الاربعين والاربع
 انه اذا تبين الحدث بعد سلام
 الجميع غاب الجماعة صورة بخلاف
 ما اذا حدث واحد من الاربعين
 قبل سلامه فان الجماعة لم تتم لاصورة
 ولا حقيقة (قوله أما المظهر منهم
 فى الثانية) هى قوله او بعضهم
 والاولى هى قوله ولو بان حدث
 العدد المقتدى به (قوله ولهذا
 شرطناه فى عكسه) وهو ما لو بان
 حدث الامام

واحد اصبحت ما صرح به الاصحاب فيكم لا يؤثر انقضاء الاولين بالنسبة الى عدم سماع
 الا حقين الخطبة كذلك لا يؤثر بالنسبة الى عدم حضورهم الركعة الاولى (وفى قول)
 (لا تبطل) ان بقى) اثناعشر مع الامام للخبر المار مع جوابه وفى قول لان بقى (اثنان)
 مع الامام اكتفاء بدوام معنى الجمع والمراد على الاول انقضاء معنى العدد لا الذين
 حضروا الخطبة فلو أحرم بتسعة وثلاثين سمعوا الخطبة ثم انقضوا به احدى اقسام تسعة
 وثلاثين لم يسمعوها اتم بهم الجماعة لانهم اذا لحقوا بالعدد تام صار حكمهم واحدا فسقط
 عنهم سماع الخطبة وان انقضوا قبل احرامهم به استأنف الخطبة لهم فلا تصح الجماعة
 بدونه وان قصر الفصل لانتفاء سماعهم وطوقهم وقول الشارح لو لحق اربعون قبل
 انقضاء الاولين تمت بهم الجماعة مراده بذلك بعد التحريم بالصلاة ولو أحرم بهم فأنقضوا
 الاثنائية وثلاثين وكذا لو اربعين بخلافه فان أحرم معه بعد انقضائهم لم تصح جمعهم للشك
 فى تمام العدد المعتبر والاصح لانما حكمنا بانها عقادها وصحتها وشككنا فى نقص العدد بتقدير
 انوثته والاصل صحة الصلاة فلا يظلمها بالشك كما لو شك فى صلاته هل كان مسح رأسه أم لا
 حيث يحضى فى صلاته (وتصح) الجماعة (خلاف العبد والصبي والمسافر فى الظاهر) أى خلاف
 كل منهم (اذا تم العدد بغيره) لانه ذكر تصح جمعته مأموما فصحت اماما كسائر الصلوات
 بخلاف ما اذا تم العدد به فلا تصح جزما لان تمام العدد المعتبر والثانى لا تصح لان الامام
 ركن فى صحة هذه الصلاة فاشترط فيه الكمال كالاربعين بل اولى ولو كان الامام متفلا
 فثبت القولان واولى بالجوواز لكونه من أهل الفرض مع انتفاء نقضه (ولو بان الامام جنبا
 أو محدثا فصحت جمعته فى الظاهر ان تم العدد بغيره) كفى سائر الصلوات والثانى لا تصح
 لان الجماعة شرط فى الجماعة والجماعة تقوم بالامام والمأموم فادان الامام محدثا بان ان
 لا جماعة اولها جماعة بخلاف غيرها (والا) بان تم العدد به (فلا) تصح جمعته جزما لان الكمال
 شرط فى الاربعين كما هو ولو بان حدث العدد المقتدى به او بعضهم وان عليهم فنجاسة
 غير معنوية عن الجماعة لاحد من بان كذلك وتصح جمعة الامام فيها كما صرح به الصميرى
 والمتولى والرويانى والقولى ونقله عن صاحب البيان واقرا لانه غير مكلف بالاطلاع
 على حالهم من الظاهرة بخلاف ما لو بانوا نساء او عبيدا لمهولة الاطلاع على حالهم اما
 المظهر منهم فى الثانية فتصح جمعته تبع الامام كما صرح به المتولى والقولى وصرح
 المتولى ايضا بان صحة صلاتهم لا تختص بما اذا زاد الامام على الاربعين وهو ظاهر اذا لفرق
 بين الخاتين وما استشكل به صحة صلاة الامام من ان العدد شرط وهذا شرطناه فى عكسه
 فكيف تصح للامام مع فوات الشرط رديا فواته بل وجد فى حقه واحتمل فيه حدثهم
 لانه متبوع ويصح احرامه منفردا فاغترله مع عذرهم لا يغتفر فى غيره وانما صحت
 للمتطهر المؤتم به فى الثانية تبعه (ومن لحق الامام المحدث) أى الذى بان حدثه (راكها
 لم يحسب ركعته على الصحيح) لان الحكم بادرالك ما قبل الركوع بادرالك الركوع خلاف

(قوله لانهم اغبر اهل للامامة في الجمعة) أى بل وكذا في غيرها واعلم قيد بالجمعة لان المرأة تصح امامتها للنساء في غير الجمعة (قوله وكونهم ما قبل الصلاة) قال الشيخ عميرة رأيت في شرح الدماميني على البخاري في حديث الانقضاض في شأن التجارة ان الانقضاض كان في الخطبة وانما كانت في صدر الاسلام بعد الصلاة وانهم امن ذلك اليوم - قوات الى قبل الصلاة انتهى - مع على منهج (قوله مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي الخ) أى وما رأيتهم يصلي الا بعد الخطبتين وفيه أنه يخالف ما نقله الشيخ عميرة عن شرح الدماميني اللهم الا أن يقال ان التحويل كان لحكمة فنزل منزلة النسخ أو ان ذلك رواية لم تصح أو ان الصحابة فهمه وامنه عليه الصلاة والسلام ان كونها بعد الصلاة لنسخ بالامر بقوله صلى الله عليه وسلم (قوله وأركانهم من حيث المجموع) جواب سؤال يرد في هذا المقام بأن يقال هذه الاضافة لا تخلو من ان تكون للاستغراق في كل فرد من افراد المضاف أو مرادها الحكم على مجموع ما أضيف اليه وعلى الاول يلزم ان جملة الخمسة واجبة في كل من الخطبتين وهو ظاهر البطلان فكذلك المزموم وعلى الثاني يلزم كناية الاتيان ببعض الاركان في الاولى ولو واحد أو الاتيان بالباقي في الثانية وان يأتى بالجميع في الاولى ويحلى عنها الثانية وبالعكس ان يصدق على جميع هذه الصور الاتيان بالاركان في مجموع الخطبتين وبطلانه ٤٩ ظاهر وحاصل ما أشار اليه الشارح

ان يقال فختار الثاني ونحمله على ما صدق عليه اضافة المجموع بقريئة ما سيعلم من كلامه (قوله كما سيعلم من كلامه) أى على ما سيعلم (قوله وكلمة التكبير) وهما الله وأكبر وأهل مراده ان الحد جعل ركناً في الخطبة قياساً على جعل التكبير ركناً في الصلاة (قوله والثاني الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) * (فرع) * أفتى شيخنا الرملى بأنه لو أراد بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم غيره لم ينصرف عنه وأجرت (وأقول) ينبغي ان يكون هذا بخلاف ما لو قصد بالصلاة عليه غير

الحقيقة وانما يصار اليه حيث كان الركوع محسوباً من صلاة الامام ليتم له به عن الغير والمحدث ليس اهلاً للتحمل وان صحت الصلاة خلفه والثاني تحسب كالأول ادركه معه كل الركعة واجاب الاول بأنه عند ادراكها كعلم يأتى بالترادة والامام المحدث لا يتحمل عن المأموم بخلاف ما اذا قرأ بنفسه وان ادرك الركعة كاملة مع الامام في ركعة زائدة صحت ان لم يكن عالماً بزيادتها كصل صلاة كاملة خلف محدث بخلاف ما لو كان امامه كافراً وامراً لانهم اغبر اهل للامامة في الجمعة بحال (الخامس) من الشروط (خطبتان) لخبر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم كان يخطب يوم الجمعة خطبتين يجلس بينهما (و) كونهما (قبل الصلاة) للاتباع مع خبر صلوا كما رأيتوني أصلي بخلاف العيد فان خطبتيه مؤخرتان للاتباع ولان خطبة الجمعة شرط والشرط مقدم على المشروط ولان الجمعة انما تؤدى جماعة فاختار ايدركها المتأخر وللتمييز بين القرض والنفل واقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فاباح الانتشار بعد ما فلو جاز تأخيرهما لما جاز الانتشار (وأركانهم) من حيث المجموع كما سيعلم من كلامه (خمس) - الله تعالى - للاتباع وكلمة التكبير (و) الثاني (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) اذ كل عبادة افترضت الى ذكر الله افترضت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم كالاذان والصلاة

٧ به في الخطبة لان هذا صرف عن الخطبة وذلك عن النبي وتظيره الصرف عن الله وعن اليمين في الايمان ٥١ سم على منهج أى فانه ان قصدتم الصرف عن الله تعالى لا ينصرف أو عن اليمين انصرف (أقول) وفيه ان الذى لا يقبل الصرف من اسمائه تعالى هو لفظ الجلالة خاصة واما اللفاظ التى تطلق عليه وعلى غيره فتقبل الصرف والاسماء التى يوصف بها تيناً عليه السلام كلها تقبل الصرف للاشتراك فيها اللهم الا ان يقال انها لما اشتهرت فيه اشتهاراً تاماً زات منزلة الاعلام الشخصية التى لا اشتراك فيها (قوله افترضت الى ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى وجوباً فى الواجب وندباً فى المندوب (قوله كالاذان والصلاة) قال حج بعد ما ذكره روى البيهقي خبر قال الله تعالى وبعثت أمتك لتجوز عليهم خطبة حتى يشهدوا انك عبدى ورى فى قبل هذا ما نفرد به الشافعي وردلانه تفرد صحيح ولا يقال ان خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة لان اتفاق السلف والخلف على التصلية في خطبهم دليل لوجوبها اذ يبعد الاتفاق على سنها دائماً (قوله للاتباع) المتبادر منه ان الاتباع عبارة عن الاقتداء به صلى الله عليه وسلم فيما فعله وهو الظاهر من قوله ولانه الذى مضى عليه السلف والخلف ويرد عليه قول حج السابق ولا يقال ان خطبته صلى الله عليه وسلم ليست فيها صلاة الخ وقوله اذ يبعد الاتفاق على سنها دائماً ان يقول اذ يبعد الاتفاق على ما لم يفعله

وعلى ما اقتضاه كلام حج من عدم فعله صلى الله عليه وسلم يجعل قوله ولانه الذي مضى عليه السلف والخلف تفسير الاتباع وان كان الظاهر من كلام الشارح ان الاتباع عبارة عن الاقتداء به عليه الصلاة والسلام في فعله وقوله ولانه الذي الخ إشارة لجل فعله الوارد منه على الوجوب (قوله والله أحمد) أى والله فحمد (قوله في شرح الباب) أى وهو المسمى بالعجاب وكلامه ما لمصنف الحاوى فليس المراد به لباب التهامي (قوله وصرح الجليلى باجزاء فاحامد) ويظهر ان مثله انى حامد لله وان الحمد لله أو ان لله الحمد لا شئنا الهاء على حروف الحمد ومعناه (قوله ولنظرة الله متعينة) سأل سائل لم تعين انظ البلالة فى صيغة الحمد فى الخطبة دون اسم النبي صلى الله عليه وسلم فى صيغة الصلاة بل كفى نحو الماسح والخائس مع انه لم يرد ويجاب بأن للنظ البلالة بالنسبة ابقية أسمائه تعالى وصفاته عزية تامة فانه الاختصاص التام به تعالى ويفهم منه عند ذكره سائر صفات السكالك كإخص عليه العلماء بخلاف بقية أسمائه تعالى وصفاته ٥٠ ولا كذلك نحو محمد من أسمائه عليه الصلاة والسلام انتهى مع على منهج (قوله

أوصلنى على محمد) أى أوصلنى الله على محمد وتقدم فى الصلاة عن حج ان الصلاة عليك يا رسول الله انما تكفى حيث نوى بها الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم فهـل يأتى نظيره هذا أولاً ويفرق فيه نظراً والأقرب الثانى ويفرق بأن الصلاة يحتمل اهل البديل انهم لم يكتفوا فيها بجميع أسمائه صلى الله عليه وسلم بل عينوا فيها ماورد والخطبة لما توسعوا فيها مماورد وشترطوا فيها ماورد فيها بخصوصه بل اكتفوا بكل ما كان من أسمائه عليه الصلاة والسلام (قوله أو العاقب الخ) قال حج ونحوها مماورد وصفه صلى الله عليه وسلم به انتهى وتعبير الشارح بالكاف يوافق (قوله وتسن الصلاة على

(واقظهما) أى الحمد والصلاة (متعين) للاتباع ولانه الذى مضى عليه السلف والخلف من زمنه صلى الله عليه وسلم والى عصرنا فلا يجوز الشكر والثناء ولا اله الا الله ولا المدح والجلال والعظمة ونحو ذلك نعم انظ الحمد معر فغير متعين فيكفى بحمد الله وأحمد الله والله الحمد والله أحمد كما يؤخذ من التعليقة تبعاً لصاحب الحاوى فى شرح الباب وصرح الجليلى باجزاء فاحامد لله وهو الصحيح وان توقف فيه الأذرى وادعى ان قضية كلام الشرحين تعين انظ الحمد باللام وانظرة الله متعينة فلا يكتفى الحمد للرحمن أو الرحيم ولا تعين انظ اللهم صل على محمد وانما المتعين صيغة صلاة عليه كاصلى أو صلى على محمد أو أحمد أو الرسول أو النبى أو الماسح أو العاقب أو الخائس أو البشير أو النذير فخرج رحم الله محمد وأوصلنى الله عليه وسلم على جبريل ونحوها وتسن الصلاة على آله قال الأذرى والظاهر ان كل ما كفى منها فى التشهد يكتفى هنا وسئل النقيب اسمعيل الحضرى هل كان النبى صلى الله عليه وسلم يصلى على نفسه فقال نعم وصراده بقوله ولتظها مائة تعين أى صيغة الحمد والصلاة على ما تقر وما تقر من عدم اجزاء الضمير هو المعقد قياساً على التشهد كما جزم به الشيخ فى شرح الروض وظاهره العموم ولومع تقدم ذكره وهو كذلك كما صرح به فى الانوار وجهه أصلاً قياساً عليه واعتقده البرماوى وغيره خلافاً لمن وهم فيه ولا يشترط قصد الدعاء بالصلاة خلافاً للصب الطبرى لانها موضوعة لذلك شرعاً (و) الثالث (الوصية بالتقوى) للاتباع رواه مسلم ولانها المنة ود الاعظام من الخطبة (ولا تعين انظها على الصحيح) أى الوصية بالتقوى لان غرضها الوعظ وهو حاصل بغير انظها فبكتفى ما دل على الموعظة ولو قصر نحو

آله) أى والسلام (قوله والظاهر ان كل ما كفى منها) أى الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم (قوله يكتفى هنا) أى كفى (قوله صلى الله عليه وسلم على محمد ثم رأيت فى تخرىج العزيز للعاقب العتلى ما نصه ولان أربعة من حديث ابن مسعود فى خطبة الحاجة وأشهد أن محمد رسول الله نعم فى البخارى عن سلمة بن الأكوع لما خفت ازواد القوم فذكر الحديث فى دعاء النبى صلى الله عليه وسلم ثم قال أشهد أن لا اله الا الله وانى رسول الله وله شاهد عند مسلم عن أبى هريرة انتهى ولم يتعرض للصلاة عليه فيحتمل انما بالاسم الظاهر وبالضمير (قوله أى صيغة الحمد) لما كان الوهم ربنا يذهب الى أن المراد بنحوها ونحوها فى المادة أو المعنى فيكون ما لم يشاركها فى المعنى أو المادة غير كاف وان ورد دفع هذا التوهم حج بتعين ما زاده بقوله مماورد وصفه به (قوله اجزاء الضمير) هو قوله صلى الله عليه وسلم (قوله ولا يشترط قصد الدعاء) أى ومع ذلك يجهل له الثواب المرتب على الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم

(قوله بل لا بد من الحل) أي من ذلك كرافظ يدل على طلب الطاعة وقضيته أنه لو اقتصر على ما يدل على المنع عن المعصية لم يكف وفي
 حج ما يخالفه حيث قال بل لا بد من الحث على الطاعة والزجر عن المعصية ويكفي أحدهما التزوم الآخر له (قوله على الطاعة)
 أي صريحا أو التزاما أخذ من كلام حج (قوله والرابع قراءة آية) هل يجزئ مع الحث بغير المعنى فيمنظروا وقد يتجه عدم
 الاجزاء والتفصيل بين عاجز المحصر لا مرفيه وغيره ثم اتجه أنه لو لم يحسن شيئا من القرآن كان حكمه كالصلي الذي لم يحسن
 الفاتحة وهل يجزئ ذلك في بقية الأركان حتى إذا لم يحسن الحمد أتى بدله بكراً أو دعاء من لا ثم وقف بقدره فيه نظر وما لم يرد إلى
 عدم جريان ذلك في بقية الأركان بل يسقط المجوز عنه بل لا بد وفيه نظر وعلى الجملة فيفرق بين بعض الخطبة وكما هو الحق لو لم
 يحسن الخطبة سقطت كالجمعة والكلام حيث لم يوجد آخر يحسنها كلها كما هو ظاهر انتهى سم على حج (فرع) من دخل
 والامام يخطب صلي ركعتين بنية النجاة أو نحو الراتبة أو صلي فاتحة بشرط أن تكون ركعتين م ر ثم مرة أخرى قال لو كان محل
 الخطبة غير المسجد للصلاة وحاصله أنه قال إذا دخل حال الخطبة فإن كان المكان مسجدا صلي التيممة أو ركعتين راتبة أو نحو
 فاتحة وإن لم يكن مسجدا جلس ولا صلاة مطلقا انتهى فلا يرجع وفي شرح المنهاج ٥١

والسكوت في غير المسجد فليجوز
 (فرع) هل توابع الخطبة التي
 جرت العادة بالاتباع بها عقب
 الفراغ من الأركان لها حكم الخطبة
 في امتناع الصلاة حينئذ وفي
 حرمة الكلام على القول به أولا
 لانقضاء الخطبة بانقضاء أركانها
 ذهب شيخنا حج إلى الثاني والاول
 محقق وقريب وذهب إليه م
 ويؤيده وفاته أنه لو طالت التوابع
 لم يقطع الولاية المشتري بين الخطبة
 والصلاة ولو لا أن له حكمها لقطع
 إلا أن يلتزم شيخنا القطع عند
 الطول فليأمل ثم رأيت م ر في

أطيعوا الله ولا يكتفي اقتصاره فيها على تحذير من غرور الدنيا وزخرفها فقديتوا صوابه منكر
 المعاد بل لا بد من الحل على الطاعة وهو مستلزم للعمل على المنع من المعصية ومقابل
 الصحيح أنه يتعين لفظ الوصية قياسا على الحد والصلاة وقوله لا يتعين لفظها على الصحيح
 يمكن أن يكون الخلاف من حيث مجموع الوصية والتقوى (وهذه الثلاثة) الأركان المذكورة (أركان في) كل من
 (الخطبتين) اقتداء بالسلف والخلاف والانصال كل خطبة عن الأخرى (والرابع قراءة
 آية) للاتباع رواه الشيخان وإذا احتفل قوله عليه الصلاة والسلام الوجوب والندب
 ولا قرينة حمل على الوجوب في الأربع وسواء كانت الآية وعدا أم وعيدا أم حكما أم
 قصة نعم قال الامام أنه لا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة وينبغي اعتقاده وإن قال في
 شرح المذهب المشهور بالجزم بشرط آية ويؤيد الاول قول البويطي ويترأس شيئا من
 القرآن اما نحو ثم نظر فلا يكتفي بها وإن كانت آية لعدم افهامها ولهذا قال في المجموع
 أنه لا خلاف فيه نعم يكفي أن تكون (في أحدهما) إذا ثبت القراءة في الخطبة من غير
 تعيين وإطلاقه - م يقتضي الاكتفاء بنسوخ الحكم وعدم الاكتفاء بنسوخ التلاوة

شرح المنهاج قال ولا أي ولا يحرم الكلام حال الدعاء للمولود على ما في المرشد انتهى سم على منهج (قوله لا اتباع) أي مع
 قوله صلوا كما رأيتموني أصلي وهذا القول يحتمل الوجوب والندب وأعله المراد بقوله وإذا احتفل الخ (قوله أم حكما) بضم الحاء
 ولا فرق بين كونه منسوخا أم لا كما يأتي (قوله بشرط آية طويلة) وبقي ما لو كانت آية عند بعض القراء وغير آية عند بعض آخر فهل
 تكتفي لانها آية عند البعض الاقول والمقصود من الافهام حاصل بها عندهم أولا لانها غير آية عند البعض الثاني فيه نظر والاقرب
 الاول لان القول بانها بعض لا يثني أنه حصل بها الافهام وبعض الآية كاف نعم يأتي التردد فيه على ما قاله حج من أن بعض
 الآية لا يكفي وينبغي أن يكون الاقرب عدم الاكتفاء أيضا (قوله وينبغي اعتقاده) خلافا للحج (قوله نعم يكفي الخ) أشعر هذا
 التقدير بأنه لا يكفي قراءة بعضها في الاولى وبعضها في الثانية وهو ظاهر لكن قضية قول شرح المنهج ولو في أحدهما خلافه
 وقد يقال إن ما في المنهج قصد به الرد على القائل بتعينها في الاولى أو بقراءة آيتين فيما (قوله أن تكون في أحدهما) قال في
 العباب ويجزئ قبلهما أو بعدهما وبينهما انتهى وهو ظاهر لعدم اشتراط الترتيب بين الآية ونفي من الأركان فكل موضع أتى بها
 فيه اجزأته (قوله بنسوخ التلاوة) معتقد

(قوله وقراءة ق) أى بتمامها وقوله فى الاولى أى فى الخطبة الاولى بدل الآية وعبارة حج بل تسن بعد فراغها أى الخطبة الاولى سورة ق دائماً لا يتبع ويكفى فى أصل السنة قراءة بعضها انتهى (قوله لا يتبدل خلا) اطلاقه شامل لما لو قصد الحد وحده أو اطلاق وسيأتى عن حج ما يخالفه فى الاطلاق ونقله عنه الزياى ولم يتبعه (قوله فان قصدهم الآية اجزاً) أى ما قرأه (قوله كما لو قصد القراءة وحده) أى أو اطلق (قوله وهو أوجه) بل قال حج اذ الحق أن تضمن ذلك والاقتباس منه ولو فى شعراً نزلان غير قطعه ومن ثم اقتضى كلام صاحب البيان ٥٢ وغيره انه لا محذور فى ان يراد بالقرآن غيره كادخلوها بسلام مستأذن نعم ان كان ذلك

فى نحو محجور حرم بل ربما أفضى الى كثرة التهمى وينبغي ان يلحق بالقرآن فيما ذكره الاحاديث والاذكار والادعية (قوله ويكون فى الثانية) أى وجوباً (قوله والمراد بالمؤمنين الجنس) هذا يقتضى انه لو خص المؤمنين بالدعاء كنى اصدق الجنس من لكنه غير مراد (قوله وفى التنزيل) استدلال على انه يصح ان يراد بصيغة الذكور ما يشمل الاناث انتهى سم على من حج (قوله فقال رحكم الله كنى) ولا بد من عدم صرفه فلو صرف ذلك للرجعة الدنيوية لم يكف (قوله بضمير الدعاء للمؤمنين) أى لجميع المؤمنين (قوله بغفرة جميع ذنوبهم) قال الزين العراقى بعد مثل ما ذكر وهذا مردود بعلمته لو ورد ذلك عن الخاف والسلف وخروجهم من النار انما هو بالغفرة والرجعة فلا مانع من تعميم الدعاء بذلك انتهى حج فى اليعاب ويجاب بان ما تضمنه لا يصلح رداً على الغزالي فيما ذكره بان من خرج

ويسن جعلها فى الاولى بعد فراغها كما قاله الاذرى وقراءة ق فى الاولى فى كل جمعة للاتباع رواه مسلم قال فى شرحه فيه دليل على نذب قراءتها وبعضها فى خطبة كل جمعة ولا يشترط رضا الخاضرين كالميثى شرطوه فى قراءة الجمعة والمنافقين فى الصلاة وان كانت السنة التخفيف ولا يجزى آيات تشتمل على الاركان كلها أى ما عدا الصلاة جماعة على النبي صلى الله عليه وسلم اذ ليس انما آية تشتمل على ذلك لان ذلك لا يسمى خطبة فان أتى بالحد مثلاً من آية أجرات عنه دون القراءة لثلاثة اخلافان قصدهم الآية اجزاً عن القراءة فقط كما لو قصد القراءة وحدها وتضمن الآيات الخوان المطب كره جماعة ورخص فيه آخرون فى الخطبة والمواظع وهو أوجه (وقيل) تمنع (فى الاولى) فلا تنكفى فى الثانية (وقيل) تمنع (فيها) أى فى كل منهما (وقيل لا تجب) فى واحدة منهما بل تسن وسكتوا عن محله وبتقاس بعمل الوجوب (والخامس ما يقع عليه اسم دعاء للمؤمنين) باخروى لادنى ويكون (فى الثانية) لا يتبع السلف والخلف ولان الدعاء يليق بالخواتيم والمراد بالمؤمنين الجنس الشامل للمؤمنات وبهم ما عير فى الوسيط وفى التنزيل وكانت من القاتنين وجرى عليه القاضي حسين والغزالي وعبارة الانتصار ويوجب الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ولو خص به الخاضرين فقال رحكم الله كنى والاوجه عدم الاكتفاء بتخصيصه بالغائبين وجرم ابن عبد السلام فى الامالى والغزالي بنصرهم الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بغفرة جميع ذنوبهم وبعدم دخولهم النار لانه قطع بخبر الله تعالى وخبر رسوله صلى الله عليه وسلم ان فيهم من يدخل النار وما الدعاء بالغفرة فى قوله تعالى حكاية عن نوح رب اغفرلى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمناً والمؤمنين والمؤمنات ونحو ذلك فانه ورد بصيغة الفعل فى سياق الاثبات وذلك لا يقتضى العموم لان الافعال تكراراً ولجواز قصد معهود خاص وهو أهل زمانه مثلاً (وقيل لا يجب) لعدم وجوبه فى غير الخطبة فكذا فيها كالتسبيح بل يسن ولا بأس كما فى الروضة والمجموع بالدعاء للسلطان بعينه ان لم يكن فى وصفه بحارفة قال ابن عبد السلام ولا يجوز وصفه بالاوصاف الكاذبة الا لضرورة ويسن الدعاء لائمة المسلمين وولادتهم بهم بالصلاح والاعانة على الحق والقيام بالعدل ونحو ذلك ثم شنع فى ذكر شروط الخطبتين وهى تسعة فقال (ويشترط كونها) أى الخطبة والمراد بها الجنس

من النار بالمغفرة لم يغفر له جميع ذنبه اذ لو غفر الجميع لم تقسه النار ولا دخلها والذى منعه الغزالي انما هو مغفرة الشامل جميع الذنوب لكل مؤمن بحيث لا تنفس النار واحد منهم (قوله ولجواز قصد معهود خاص) جواب ثان عطف على مضمون قوله فان ورد الخ (قوله ويسن الدعاء لائمة المسلمين) أى فى الخطبة الثانية وتخصل السنة بقوله فى الاولى أيضاً لكن فى الثانية أولى لما قدمه من ان الدعاء يليق بالخواتيم

(قوله كما ان المراد بهما أركانهما) يفيد انه لو كان ما بين أركانها غير العربية لم يضر ويجب وفاء الم ران محله اذ لم يطل الفصل بغير العربي والاضر لا خلاه بالموا لاة كالسكوت بين ال اركان اذ اطل بجامع ان غير العربي لغويا يحسب لان غير العربي لا يجزى مع القدرة على العربي فهو لغواته سم على منهج والقياس عدم الضرر مطلقا ويفرق بينه وبين السكوت بان في السكوت اعراضا عن الخطبة بالسكوت بخلاف غير العربي فان فيه وعظا في الجملة فلا يخرج بذلك عن كونه من الخطبة * (فرع) هل يشترط في الخطبة تميز فروضها من سننها فيه ما في الصلاة في العمى وغيره من التفصيل المقرر عن فتاوى الغزالي وغيره انتهى سم على منهج (قوله فان أمكن تعلمها) أى ولو بالسفر الى فوق مسافة القصر كما يعلم مما تقدم في تكبيرة الاحرام (قوله وان لم يعرفها القوم) قضيته ان الخطيب لو أحسن لغتين غير عربيتين كرومية وفارسية مثلا وباقي القوم يحسن احدهما فقط ان الخطيب ان يحط بال لغة التي لا يحسنونها ويؤيده قوله وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية الخ ونقل عن الزياى ما يوافقه وفيه نظر بل الظاهر ان الخطبة لا تجزى الا باللغة التي يحسنها القوم ولا يعارضه صحة الخطبة بالعربية بل وجوبها بها حيث أحسنها ونهم لانها الاصل فوجب مراعاته بخلاف غيرها من اللغات حيث وجد لبعضها مرجع كفهم القوم لها قدم على غيره ويؤيد ذلك ما قاله الاذرى على ما نقله عنه عمدة بناء على عدم اشتراط كونها بالعربية ٥٣ من قوله له اذ علم القوم ذلك اللسان

(قوله فان لم يحسن أحد منهم الترجمة) أى عن شئ من أركان الخطبة كما تقدم عن سم في قوله حتى لو لم يحسن الخطبة سقطت كالجمعة (قوله ويشترط) على خلاف المعتد الا في ولذا لم يعد شرطاً ثانياً (قوله مرتبة الاركان الثلاثة) * (فرع) * أتى به شيخنا الرملى فيما لو ابتداء الخطيب سرد الاركان مختصرة ثم أعادها مبسوطة كما اعتيد الا أن كان قال الحمد لله والصلاة على رسول الله أوصيكم

الشامل للخطبتين كما ان المراد بهما أركانهما (عربية) لاتباع السلف والخلف ولانها اذ كر مفروض فاشترط فيه ذلك كتكبيرة الاحرام فان أمكن تعلمها خوطب به الجميع فرض كفاية وان زادوا على الاربعة فان لم يفعلوا عصوا ولا جمعة لهم بل يصلون الظهور وأجاب القاضي عن سؤال ما فائدة الخطبة بالعربية اذ لم يعرفها القوم بان فائدتها العلم بالعظم من حيث الجملة ويوافقه قول الشيخين فيها اذا سمعوا الخطبة ولم يعرفوا معناها انها تصح وان لم يمكن تعلمها خطب واحد بلغته وان لم يعرفها القوم فان لم يحسن أحد منهم الترجمة فلا جمعة لهم لا تنفاه شرطها ويشترط على خلاف المعتد الا في قريبا كونها (مرتبة الاركان الثلاثة الاولى) على الترتيب المار فيبدأ بحمد الله ثم بالصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بالصومبة بالتقوى على ما صححه في الشرح الصغير ولم يصح في الكبير شأوسيا في زيادة المصنف تصحيح عدم اشتراط ذلك ولا يشترط ترتيب بين القراءة والدعاء ولا بينهما وبين غيرهما (و) الثاني من الشروط كونها (بعد الزوال) للاخبار في ذلك وجرى ان أهل

ببقوى الله الحمد لله الذى الخ بانه ان قصر ما أعاده بحيث لم يعد مفصلا مضر احسب ما أتى به أولا من سرد الاركان والاحسب ما أعاده وأتى ما سرده أولا (وأقول) كان يجوز ان يعتد بما أتى به أولا مطلقا أى طال الفصل أم لا لان ما أتى به ثانيا بمنزلة إعادة الشئ لثما كيد فهو بمنزلة تكرير الركن وذلك لا يؤثر انتهى سم على منهج ويؤخذ من هذا انقيده ما تقدم من عدم اجزاء الضمير ولو مع تقدم ذكره بما اذ لم يسرد الخطيب الاركان أولا والا جزأ وهو ظاهر فاحفظه فانه مهم وقوله بمنزلة إعادة الشئ لثما كيد يؤخذ منه انه لو صرفها بغير الخطبة لم يعتد به * (فرع) * لو حن في الاركان لحنيا بغير المعنى أو أتى بمخل آخر كاظها رلام الصلاة هل يضر كافي التشهد ونحوه في الصلاة فيه نظر انتهى سم على حج والا قرب عدم الضرر في الثانية الحاقا لها بالاولى في الفاتحة لحنيا بغير المعنى ويفرق بينه وبين التشهد بان التشهد ورد فيه الفاظ مخصوصة لا يجوز ابدالها بغيرها كما لو ابدل النبي بالرسول فتوى شبيهة بالفاتحة ولا كذلك الخطبة فانه لم يشترط للصلاة فيها صيغة بعينها او اما الاولى فالاقرب فيها الضرر لان اللحن حيث غير المعنى خرجت الصيغة عن كونها احدا مثلا وصارت أجنبية فلا يعتد بها ومن ثم جعل المغير للمعنى في الصلاة مبطلا لها سواء كان اللحن في الفاتحة أو غيرها (قوله بعد الزوال) أى بقية ما فلو جهم وخطب وتبذر دخول الوقت هل يعتد بما فعله فيه ومقتضى عدم اشتراط النية الاول فليراجع

(قوله ثم مضطجعا كالصلاة) يؤخذ من تشبيهه بالصلاة يعني المقروضة انه ان عجز عن الاضطجاع خطبته مستلقيا (قوله أم سكت) بحث الاسنوي اختصاص هذا بالفقه الموافق كما في نظائره انتهى عمدة وظائفه اطلاق الشارح خلافه (قوله فان بانت قدرته لم يؤثر) وان كان من الاربعين كما اقتضاه اطلاقه لكن في كلام عمدة ما نصه قوله فهو أي من بانت قدرته كالويلان الامام جنباً قضيته انه يشترط لصحة صلاة القوم وسماعهم ان يكون زائداً على الاربعين وهو ظاهر لان علمه به حال نفسه اقتضى عدم اعتبار سماعه وصلاته له لعله بقدر شرطهما (قوله والجلوس بينهما) ع خالف في ذلك الائمة الثلاثة انتهى مم على منهج (قوله ولا يكفي الاضطجاع) ظاهره دلوع السكوت وهو ظاهر ويوجه به انه مخاطب بالقيام في الخطبتين والجلوس بينهما فاذا عجز عن القيام سقط وبقي الخطاب بالجلوس في الاضطجاع تركه الواجب مع القدرة عليه لكن في مم ما يخالفه حيث قال كان المراد الاضطجاع من غير سكتة انتهى مم على حج ٥٤ (قوله كان يقرأ فيها) قال بعضهم ويحسن كون ما يقرؤه الاخلاص انتهى (قوله

واسماع اربعين كاملين) أي في آن واحد كما يظهر حتى لو سمع بعض الاربعين بعض الاركان ثم انصرف وحضر غيره وأعادها له لا يكفي لان كلام الاسماعين لدون الاربعين فيقع لغواً ونقل بالدرس عن فتاوى شيخ الاسلام ما يوافق فراجع (قوله بان يرفع الخطيب صوته باركانهما) مفهومه انه لا يضرب الاسرار بغير الاركان وينبغي ان يجعله اذا لم يطل به الفصل والاضر لقطعه الموالاة السكوت (قوله والسماع بالقوة) أي بحيث لو أصغى لسمع ومنه يؤخذ ان من نفس وقت الخطبة بحيث لا يسمع أصلاً لا يتسدد بحضوره (قوله لا بالفعل) خلافاً للحج (قوله وهو كما قال الاسنوي بعيد) أي فلا فرق

الاعصار والامصار عليه ولو جاز تقديمها لقدمها النبي صلى الله عليه وسلم تخفيفاً على المبكرين وإيقاعاً للصلاة في أول الوقت (و) الثالث من الشروط (القيام فيما ان قدر) للاتباع رواه مسلم فان عجز خطب قاعداً ثم مضطجعا كالصلاة ويجوز الاقتداء به سواء أقال لا أستطيع أم سكت لان الظاهر ان ذلك لم يذرفان بانت قدرته لم يؤثر والاولى للعاجز الاستنابة (و) الرابع من الشروط (الجلوس بينهما) مطعون فيه للاتباع كما في الجلوس بين السجدة تين فيجب على عاجز جالس وقائمه لم يقدر على الجلوس بل أولى فصل بسكتة ولا يكفي بالاضطجاع وبعد القيام والجلوس هنا شرطان لان ما ليس بالاجتزأين من الخطبة اذ هي الذكر والوعظ وفي الصلاة ذكرين لانها جملة أعمال وهي كما تكون اذ كانا تكون غير اذ كان ثم هل يسكت فيه أو يقرأ أو يذ كر سكتوا عنه وفي صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ فيها ما أفاد ذلك الاذرى (و) الخامس من الشروط (اسماع اربعين كاملين) بان يرفع الخطيب صوته باركانهما حتى يسمعها تسعة وثلاثين سواء ولان مقصودها هو ظههم وهو لا يحصل الا بذلك فعلم انه يشترط الاسماع والسماع بالقوة لا بالفعل اذ لو كان سماعهم بالفعل واجبا لكان الانصات متحتماً فلا يكفي الامرار كالاذان ولا سماع دون اربعين ولا من لا تنعقد به وقضية كلامهم انه يشترط في الخطيب اذا كان من الاربعين ان يسمع نفسه حتى لو كان أصم لم يكف وهو كما قال الاسنوي بعيد بل لا معنى له فانه يعلم ما يقوله وان لم يسمعه ولا معنى لامرر بالانصات لنفسه وما يجتث الزركشي من اشتراط معرفة الخطيب اركان الخطبة رد بان الوجه خلافه كن يوم بالقوم ولا يعرف معنى الفاقصة ولو شك الخطيب بعد الفراغ من خطبته في ترك شيء من فرائضها لم يؤثر كالكسك في ترك ركن

بين كونه أصم أو سمياً وهو المعتمد (قوله من اشتراط معرفة الخطيب) أي معرفة معانيها كما يشهره قوله كن يوم بالقوم بعد الخ فلا ينبغي ما صرح عن سم من أنه يأتي في اعتبار التمييز بين الاركان وغيرها من اركان الخ (قوله في ترك شيء من فرائضها لم يؤثر) مفهومه انه يؤثر اذا شك في اثناء الثانية بعد فراغ الاولى وفي الجلوس بينهما في ترك شيء من الاولى ويؤيده ما سألني فيما لو أحدث في اثناء الخطبة من الضرر وبقي ما لو علم ترك ركن ولم يديه هل هو من الاولى أم من الثانية هل يجب اعادة أم إعادة الثانية فقط فيه نظر والا قرب انه يجلس ثم يأتي بالخطبة الثانية لاحتمال ان يكون المتروك من الاولى فيكون جلوسه لغواً يكمل بالثانية ويجعل مجموعهما خطبة واحدة فيجلس بعدها يأتي بالثانية ويتقدير كون المتروك من الثانية فالجلوس بعدها لا يضرب لان غايته انه يجلس في الخطبة وهو لا يضرب وما يأتي به بعده تكرر لما أتى به من الخطبة الثانية واستدراك لما تكرر منها

(قوله ولا يرد عليه تفصيل القديم) لم يأت له تفصيل في حكاية الاتية واعلمه يقول يحرم على الاربعين لاعلى من زاد عليهم (قوله لانه مفهوم) أى والمفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به (قوله وان رجلا) هو سلك الغفلة في كذاهم امس عن خصائص الجمعة للسيوطي (قوله حب الله ورسوله) هو بالنصب بتقدير أعدت ويجوز رفعه على أنه مبتدأ حذف خبره والمعنى حب الله ورسوله أعدته لها لكن الاول أولى لان الجواب يقدر معه ما ذكر في السؤال (قوله والاحتمال بينهما) أى يصيرها عامة (قوله لخبر مسلم اذا قلت لصاحبك الخ) رواية البخاري اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام oo بخطب فقد اغوت ولفظ رواية النسائي

من قال لصاحبه يوم الجمعة والامام بخطب أنصت فقد دلغا (قوله ان يشتغل بالتلاوة والذكر) أى بل ينبغي ان يقال ان الأفضل له اشتغاله بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقدما على التلاوة لغير سورة الكهف والذكر لانها شعار اليوم (قوله اذا سمع ذكره) ظاهره انه لا فرق بين سماعه من الخطيب ومن غيره وعبارة عمرة في آخر الفصل الآتي ولمستمع الخطيب اذا ذكر النبي ان يرفع صوته بالصلاة عليه قال في شرح الروض وقضية تعبيرهم هذا انه مباح مستوى الطرفين ثم حاول انه خلاف الاولى محاذرة على الاستماع (قوله خلاف الاولى) قال حج الرفع بها من غير مبالغة سنة (قوله ويسن اقبالهم) (فائدة) لو كان شافعي مالكا وقت الخطبة فهل يحرم عليه كما لو لعب الشافعي مع الحنفي الشطرنج لاعتنه على المعصية أولا الاقرب عدم الحرمة وبفرق بينهما بان لعب الشطرنج لما لم يأت الامنهما كان الشافعي كالحنفي له بخلافه في مسئلته فانه حيث أجابه المالكي وتكلم معه كان باختياره لم تكنه من ان لا يجيبه ويؤخذ منه انه لو كان اذ لم يجبه لمصل له منه ضرر اسكون الشافعي الحكم أميرا أو اسطورة يحرم عليه لكن لا من جهة الكلام بل من جهة الاكراه على المعصية فلنأمل (قوله بوجوههم) أى وان لم يتطروا له وهل يسن النظر اليه أم لا فيه تطروا والا قرب الثاني أخذا مما وجهوا به حرمة اذان المراءى من النظر للمؤذن دون غيره وبني الخطيب هل يطلب منه النظر اليهم فيكرهه فغضب عينيه وقت الخطبة أم لا فيه تطروا الا قرب الاول أخذا من قول المصنف الآتي وان يقبل عليهم المتبادر منه انه يتطروا لهم

بعد فراغه من الصلاة خلافا للروايات (والجديد انه لا يحرم عليهم) يعني الحاضرين معهم أو لا يصح ان يرجع الضمير للاربعين الكاملين ويستفاد عدم الحرمة على مناهم وغيره بالمساواة والاولى ولا يرد عليه تفصيل القديم فيهم لانه مفهوم (الكلام) لما صرح ان اعرايا قال للنبي صلى الله عليه وسلم وهو يخطب يا رسول الله هلك المال وجاع العيال فادع الله لنا فرفع يديه ودعا وان رجلا آخر قال متى الساعة فأومأ الناس اليه بالسكوت فلم يقبل وأعاد الكلام فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أعددت لها قال حب الله ورسوله قال انك مع من احببت فلم ينكر عليه الكلام ولم يبين له وجوب السكوت والاهم في الآية للندب وما اعترض به الاستدلال بذلك من احتمال ان المتكلم تكلم قبل ان يستقر في موضع ولا حرمة حينئذ قطعاً أو قبل الخطبة أو انه معذور بطوله يرد بانها واقعة قولية والاحتمال بعينها وانما الذي يسقط باحتمال الواقعة الفعلية كما هو مقر في محله لا يقال بل هي فعلية لانه انما أقره بعدم انكاره عليه لاننا نمتنع ذلك بل جوابه له قول مقصود لجواز سؤاله على أى حالة كانت فهي قولية بمذا الاعتبار نعم يكره الكلام لخبر مسلم اذا قلت لصاحبك أنصت يوم الجمعة والامام يخطب فقد اغوت ومعناه تركت الادب جمعاً بين الادلة ولا يمتنع ذلك بالاربعين بل سائر الحاضرين فيه سواء نعم الاولى لغير السامع ان يشتغل بالتلاوة والذكر ولا يكره الكلام قبل الخطبة ولو بعد الجلوس على المنبر ولا بعد ها ولا بين الخطبتين ولا كلام الداخل الا اذا اتخذ ذلك مكاناً واستقر فيه لانه قبل ذلك يحتاج الى الكلام غالباً ومقتضى كلام الروضة انه يباح من غير كراهة لمستمع الخطيب ان يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع بها صوته اذا سمع ذكره صلى الله عليه وسلم لكن صرح القاضي أبو الطيب بكرهته لانه يقطع الاستماع وأجل مراده من خلاف الاولى قال الاذرى والرفع البليغ كما ينفرد به بعض العوام بدعة منكروة والقديم يحرم الكلام ويجب الانصات ولا يحرم الكلام على الخطيب قطعاً ومحل الخلاف في كلام لا يتعلق به غرض مهم ناجز فان تعلق به ذلك كما لو رأى أعشى يقع في بئر أو عقر باتدب على انسان فأندره أو علم انساناً شياً من الخير أو نهما عن منكر لم يكن حراماً قطعاً بل قد يجب عليه لكن يستحب ان يقتصر على الإشارة ان أغنت (ويسن) اقبالهم عليه بوجوههم عملاً بالادب ولما فيه من توجيههم القبلة

(قوله فاستمعوا له وانصتوا) * (تنبيه) قال الراغب الفرق بين الصمت والسكوت والانصات والاصاخة ان الصمت ابلغ لانه قد يستعمل فيما لا قوة فيه للناطق وفيما له قوة النطق ولهذا قيل لما لم يكن له نطق الاصامت والسكوت لما له نطق فترك استعماله والانصات سكوت مع استماع وصق انقلأ أحدهما عن الآخر لم يقل له انصات وعلم به قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فقلوه وانصتوا بعد الاستماع ذكر خاص بعد عام والاصاخة الاستماع الى ما يصوب اسقاعه وادراكه كالسب والصوت من مكان بعيد انتهى مناوى عند قوله صلى الله عليه وسلم الصمت زين للعالم وستر للجاهل (قوله ولو سلم داخل على مستمع) ومثله الخطيب ويذهب في ان لا بعد نسيانه لما هو فيه ٥٦ عذرا في وجوب الرد عليه فيجب الرد عليه وان غلط (قوله ويستحب له) أى المسقع

و (الانصات) له المأمور وقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا وورد في الخطبة كما ذكره كثير من المفسرين بل أكثرهم وسببت قرآنا لاشتمالها عليه ولم يذكر الاستماع مع الانصات كغيره على وزان الآية لانه قد يستلزم وان كان بينهما عموم وخصوص من وجه اذا الانصات السكوت والاستماع شغل السمع بالسماع ولو سلم داخل على مستمع الخطبة والخطيب بخطب وجب عليه الرد وان كان السلام مكروها ماسيا في السير ان شاء الله تعالى اذا القاعده أعليه وانما لم يجب الرد على نحو قاضى الحاجة لان الخطاب منه ومعه سفيه وقوله مرواة فلا يلائمه ايجاب الرد بخلافه هنا فانه يلائمه لان عدم مشروعيته له ارض لالذاته بخلافه ثم فلا اشكال ويستحب له تشييت العاطس اعموم الادلة وانما لم يكره كسائر الكلام لان سببه قهري وكره تحريما بالاجماع كما قاله الماوردي وغيره تنقل من أحد الحاضرين بعد صعود الخطيب على المنبر وجلسه عليه كما في المجموع وان لم يسمع الخطبة بالكيفية لاشتغاله بصورة عبادة ومن ثم فارقت الصلاة الكلام بان الاشتغال به لا يعد اعراضا عنه بالكيفية وأيضا فن شأن المصلي الاعراض عما سوى صلته بخلاف المتكلم وأيضا فقاطع الكلام حين متى ابتداء الخطيب الخطبة بخلاف الصلاة فانه قد يقوته بها سماع أول الخطبة بل لو آمن فوات ذلك كان محتملا أيضا خلافا لما في الغرر البهية وقد يؤخذ من ذلك ان الطواف ليس كالصلاة هنا ويمنع من سجدة القلاوة والشكر كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وشمله كلامهم وان كان كل منهما ليس صلاة وانما هو ملحق بها ويجب على من كان في صلاة تخفيفها عند صعود الخطيب المنبر وجلسه كما قاله الشيخ نصر واعتدله غيره فالاطالة كالانشاء متى حرمت الصلاة فالوجه كما في التدريب عدم انعقادها كالصلاة في الاوقات الخمسة المكروهة بل أولى بل قضية اطلاقهم وضعهم من الرتبة مع قيام سببها انه لو تذكروا فرضا لا يأتي به وان كان وقته مضيقا وان لم يأت به لم ينعقد وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى وتعمير جماعة بالنافلة تجزى على الغالب ويستثنى التحية لداخل المسجد والخطيب على المنبر فيسن له فعلها ويخففها وجوب بالخبر

ومثله الخطيب بالاولى لانه لا يحرم عليه الكلام قطعا (قوله وانما لم يكره) أى التشييت (قوله وكره تحريما الخ) أى ويستقر ذلك الى فراغ الخطبة وتوابعها كالتقدم عن سم ان الشارح ذهب اليه وفي كلام حج ما يصرح به حيث قال بعد قول المصنف ويسن الانصات ويحرم اجتماع الصلاة فرض أو نفل ولو في حال الدعاء للسلطان انتهى وما نقله سم على حج فيما تقدم في التوابع اعم له في غير شرح المنهاج (قوله بعد صعود الخطيب) اما بعد الصعود وقبل الجلوس فلا يحرم (قوله بان الاشتغال به) أى الكلام وان طال (قوله الغرر البهية) مراده شرح البهية الكبير (قوله عند صعود الخطيب المنبر وجلوسه) قاله سم على منهج (قوله وان كان وقته مضيقا) أى فلا يفعله وان خرج من المسجد وعاد اليه بسبب فعله فيما يظهر

أخذنا ما قالوه فيما لو دخل المسجد في الاوقات المكروهة بقصد التحية (قوله فيسن له فعلها) أى سواء في ذلك سنة الجمعة مسلم وغيرها كقائمة حيث لم تزد على ركعتين * (فرع) من دخل والامام بخطب صلى ركعتين ثم رث مرة أخرى قال لو كان محل الخطبة غير المسجد لصلاة وحاصله انه قال اذا دخل حال الخطبة فان كان المكان مسجد اصيل التحية أو ركعتين رتبة أو نحو فاقبلة وان لم يكن مسجد اجلس ولا صلاة مطلقا انتهى فليراجع وفي شرح المنهاج لشجنا منع ركعتين غير الرتبة والسكوت في غير المسجد فليحترز اه سم على منهج وفيه لكن لو أحرمت باربع قضا قبل الجلوس ثم جلس وقد بنى ثلاث ركعات هل تستمر ههنا =

= ويجب التخفيف أو تبطل لان الاتمام بهذا الجلوس بمنزلة الانشاء بدليل حرمه التطويل ولا يجوز بعد الجلوس انشاء أكثر من ركعتين فليكثر اهـ (أقول) والظاهر الاسقرار سيما اذا أحرم على ظن سعة الوقت لانه يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وما لو كان جالسا بالمسجد وعلم بقرب جلوس الخطيب ويخفف فيما كماله ودخل والامام يخطب أم لا لان شروعه في تلك الحالة يعد به مقصرا فيه نظر والاقرب الاول لانه حال شروعه لم يكن متميا للشيء يسعه فيه عدم معرضا عنه باشتغاله بالصلاة (قوله قم فاركع) وانما أمر بذلك لانه جالس جاهلا بطبائخ التحية منه فلم تفت بذلك (قوله هذا ان صلى سنة الجمعة) ومرقريبا عن سم ان مثل سنة الجمعة الفائتة اذا كانت ركعتين كالصبح ولا ينافي ما مر قريبا من امتناع الفائتة لانه مفروض فحينئذ كره بعد الجلوس واراد فعلها (قوله ولا يزيد على ركعتين بكل حال) أي حيث علم بالزيادة ما لو شك هل صلى ركعتين أو واحدة سن ٥٧ لركعة لان الاصل عدم الفعل (قوله

فان لم تحصل تحية) شمل ما لو نوى سنة الصبح مثلا أو ركعتين ولم ينوهما تحية لما قدمه في صفة الصلاة من انه لو أتى بركعتين ولم ينوهم ما التحية كانت نفلا مطلقة حصل به مقصود التحية لكن قال حج وصلاة ركعتين بنية التحية وهو الاولى أو رتبة الجمعة القبلية ان لم يكن صلاها وحينئذ الاولى نية التحية معها فان أراد الاقتصار فالاولى فيها يظهر نية التحية لانها تقوت بقواتها بالكلية اذ لم ينو بخلاف الرتبة القبلية للداخل فان نوى أكثر منهما أو صلاة أخرى بقدرهما لم تنعقد فان قيل يلزم على ما تقرر ان ركة ركعتين فقط جائزة بخلاف نية ركعتين سنة الصبح مثلا مع

مسلم جاء عليك الغطفاني يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب فجلس فقال يا سديد قم فاركع ركعتين ويجوز فيهما ما ثم قال اذا جاء أحدكم يوم الجمعة والامام يخطب فليركع ركعتين ويتجاوز فيهما هذا ان صلى سنة الجمعة والاصلا محقة وحصلت التحية ولا يزيد على ركعتين بكل حال فان لم تحصل تحية كأن كان في غير مسجد لم يصل شيئا أخذ مما مر اما الداخل آخر الخطبة فان غلب على ظنه انه ان صلاها فائتة تكبيرة الاحرام مع الامام لم يصل التحية بل يفت حتى تقام الصلاة ولا يقعد لئلا يجلس في المسجد قبل التحية قال ابن الرفعة ولو صلاها في هذه الحالة استحب للامام ان يزيد في كلام الخطبة بقدر ما يكملها قال الشيخ وما قاله نص عليه في الام والمراد بالتخفيف فيما ذكره الاقتصار على الواجبات قاله الزركشي لا الاسراع قال ويدل له ما ذكره انه اذا ضاق الوقت وأراد الوضوء اقتصر على الواجبات انتهى وفيه نظر والفرق بينه وبين ما استدل به واضح وحينئذ فالوجه ان المراد به ترك التطويل عرفا (قلت الاصح ان ترتيب الاركان ليس بشروط والله أعلم) لان المقتصد حاصل بدونه ولم يرد نص في اشتراط الترتيب وقد نص على ذلك في الام والمبسوط وجزم به أكثر العراقيين بل هو سنة فقط وأشار الى سادس الشروط بقوله (والاظهر اشتراط الموالاة) بين أركانها وبين الخطبتين وبينها وبين الصلاة للتابع ولان لها اثرا ظاهرا في استماله القلوب وحث الموالاة ما حث في جمع التمسك القديم والثاني لا تشتط لان الغرض الوعظ وهو حاصل مع تفريق الكلمات وذكر هذا بعد ما تقدم اعمومه دفعا لما قد يتوهم من ان ذلك الخاص بحالة الانقضاء (و) السابع من

٨ به في استوائهما في حصول التحية به بالماضي السابق في بابها قلت يفرق بان نية ركعتين فقط ليس فيه صرف عن التحية بالنية بخلاف نية سبب آخر فابح الاول دون الثاني ويلزمه ان يقتصر فيه ما على أقل مجزئ على ما قاله جمع ويثبت ما فيه في شرح العباب لكن عدم انعقاد سنة الصبح بنيتها مشكل على نية الفائتة فان وصفها بكونها فائتة يفوت التعرض للتحية (قوله كأن كان في غير مسجد) شمل ما لو تطهر في غير المسجد وأراد فعل الركعتين خارج المسجد فلا تنعقد وبعبارة حج ويحرم على من لم تنس له التحية كما هو ظاهر وان لم يستمع ولو لم يلزمه الجمعة كان بغير محلها وقد نواها معهم بمحله وان حال مانع الإقعدة الا أن فيما يظهر الخ وقضية قوله وقد نواها معهم بمحله الخ انه لو بعد عن المسجد وتطهر لا يحرم عليه فعلها في موضع طهارته حيث قصد فعلها في غير محل الطهارة فتنبه له فان دقيق (قوله لم يصل التحية) أي ندبا (قوله ترك التطويل عرفا) أي فله ان يأتي بسورة قصيرة بعد الفائتة (قوله ما حث في جمع التمسك القديم) أي بان لا يكون قدر ركعتين باخف يمكن

(قوله طهارة الحدث) قضية صنيعة ان الطهارة وما بعدها بالرفع وجزمه أظهر لبقاء اشتراط ذلك صريحاً ويشير الى ذلك قوله
 الآتي واشتراط الاستراخ وهل يعتبر ذلك في الاركان وغيره حتى لو انك شئت عورته في غير الاركان بطلت خطبته أولاً وفيه نظر
 والا قرب الثاني ومثله ما لو أحدث بين الاركان وأتى مع حديثه بشئ من نواحي الخطبة ثم استخلف عن قرب فلا يضر في خطبته ما أتى
 به من غير الاركان مع الحدث بجميع الشروط التي ذكرها انما تعتبر في الاركان خاصة (قوله طهارة الحدث) أي فلو بان الامام محدثاً
 أو ذا نجاسة خفية قال سم على منهج لا يعد الاكفاء بالخطبة كالمؤمن قادر على القيام مع انه شرط اه وقياسه انه لا يضر لو خطب
 مكشوف العورة ثم بان قادر على السترة (فرع) اعتمد من ان الخطيب لو أحدث جاز الاستخلاف والبناء على خطبته بخلاف
 ما اذا أغنى عليه لان المعنى عليه لأهلية بخلاف المحدث بدليل صحة الصلاة خلفه اذا بان محدثاً وحينئذ فقد يقال هلا جاز للقوم
 استخلاف من يبنى على خطبة المغوى ٥٨ عليه كما جازهم الاستخلاف في الصلاة اذا أغنى عليه فيها كما شمله قولهم اذا خرج

الامام بحدث أو غيره جاز لهم
 الاستخلاف ويفرق بان الصلاة
 باقية من القوم وانما بطلت صلاة
 الامام وحده فجاز الاستخلاف
 بخلاف الخطبة فانها من الخطيب
 وحده فاذا أغنى عليه فلا يستخلف
 اثنا تصير نفس الخطبة ملاذقة من
 شخصين اه سم على منهج وقول سم
 ويفرق بان الخ أي ويجاب بانه
 يفرق الخ فلا يجوز الاستخلاف
 لامن الامام ولا من القوم في
 المعنى عليه (قوله فلو أحدث في
 اثناء الخطبة) أي اما لو استخلف غيره
 بنى على ما مضى وعليه فالفرق بين
 ما لو طاهر عن قرب حيث لم يجز له
 البناء وبين ما لو استخلف غيره ان
 في بناء الخطيب تكميله على
 ما فسد بدجوده وهو متنع ولا
 كذلك في بناء غيره لان سماعه لما

الشروط (طهارة الحدث) الا كبروا الاصغر (والخطبة) غير المعقوفة عنه في الثوب والبدن
 والمكان على ما مر في شروط الصلاة (و) الثامن من الشروط (الستر) أي ستر العورة
 لا يتباع كما في الصلاة فلو أحدث في اثناء الخطبة استأنفها وان سبقه الحدث وقصر
 الفصل لانها عبادة واحدة فلا تؤدى بطهارتين كالصلاة ومن ثم لو أحدث بين الخطبة
 والصلاة وطاهر عن قرب لم يضر كما اقتضاء كلامهم في الجمع بين الصلاتين ولا يشترط طهر
 السامعين ولا سترهم وغرب من اشترط ذلك قاله الاذري واشترط الستر لا يغني عنه
 ما قدمناه من وجوبه ولو في الخلوة اذ لا يلزم من الوجوب الاشترط ولا يشترط ايضا
 كونهم يعمل الصلاة ولا يفهم ما يسمونه كما تكفي قراءة الفاتحة في الصلاة ان لا يفهمها
 وافاد اقتضاه على ما ذكرناه لا تجب نية الخطبة ونية فرضيتها وهو المعتقد كما جزم به في
 المجموع واما رايه في الروضة قال ابن عبد السلام لان ذلك مما تميز بصورته منصرف الى
 الله بجملة نية فلا يفتقر الى نية صرفه اليه وما في أصل الروضة عن القاضي وجزم به في
 الانوار من اشتراط ذلك مفرع على ضعفه وهو انه يبدل عن ركعتين نعم يشترط عدم
 الصارف فيما يظهر والشرط التاسع من الشروط تقدمها على الصلاة كما علم مما مر ثم
 شرع في مستحبات الخطبة فقال (ونسن) الخطبة (على منبر) بكسر الميم مأخوذ من المنبر
 وهو الارتفاع وان يكون المنبر على عين مصلي الامام لان منبره مولى الله عليه وسلم هكذا
 وضع وكان يخطب قبله على الارض وعن يساره جذع نخلة يعتمد عليه ولما اتخذ المنبر كان
 ثلاث درج غير الدرجة المسماة بالمستراح وكان يقف على الثالثة فيندب الوقوف على
 الثاني للمستراح فان طال المنبر فعلى السابعة كما قاله الماوردي لما نقل ان مروان زاد
 في زمن معاوية رضى الله عنه على المنبر الاول ست درج فصارع ددرجه تسعة وكان

مضى من الخطبة قائم مقامه ولم يعرض له ما يطله فجاز البناء عليه اه حج (فائدة) وقع السؤال في الدرس الخلفاء
 عما لو رأى من قيام من فرجه مثلاً ثم خطب فهل تصح خطبته أم لا فيه نظر والجواب عنه ان الظاهر الصحة ويوجه بما صرحوا به
 من اننا نحكم بعبادة المخالفين حيث قلدوا وانقادوا اصحوا وانما امتنعوا القصد وقبهم للربط الحاصل بين الامام والمأموم
 المقضى لجزمه بالنية وذلك يتوقف على اعتقاد ~~المتبع~~ لانه ولا ارتباط بين السامعين والخطيب فيحكم بعبادته اكنفى
 بخطبته لكان لا يصلي خلفه فان ام غيره جاز لا قتداء به ويحتمل ان يقال وهو الاقرب بل المتعين عدم الصحة لانه وان لم يكن بينهما
 رابطة لكنه يردى الى فساد نية المأموم لا اعتقاده حين النية انه يصلي صلاة لم تسبق بخطبة في اعتقاده (قوله فصارع ددرجه
 تسعة) له لم يعد الدرجة المسماة بالمستراح والا فتكون عشرة

(قوله على السابعة وهي الاولى) وعليه فصوره ما فعله لونه انه رفع المنبر باقيا بصورته وجعل تحته الدرج المذكور (قوله بين المنبر والقبلة) لعل حكمته ان يتأني له المبادرة للقبلة مع فراغ الإقامة وعليه فمابقه الا ان من قربه منه جدا خلاف الاولى لكنه ادعى للمبادرة الى المهراب بعد فراغ الخطبة (قوله ان يخطب على الباب) أي باب الكعبة (قوله ويستحب التيامن) أي الخطيب وهو القريب من جهة اليمين (قوله او مرتفع) والسنة فيه ان لا يبلغ في ٥٩ ارتفاعه بحيث يزيد على المنابر المعتادة

(قوله ولم تفرقه اياهم) أي باستغاله بصعوده المنبر ويؤخذ منه ان من قارن القوم لشغل ثم عاد اليهم من له السلام وان قربت المسافة جدا (قوله ولا يسن له تحية) ومعلوم ان التحية لمن كان في غير المسجد ثم اتاه منه يعلم ان من كان جالسا في المسجد وادار الخطبة سن له فعل راتبته قبل الصعود (قوله اللائق بأدب الخطاب) وفي نسخة الخطباء (قوله انه لا كراهة في استقبالهم) أي لانهم يستدبرون في المسجد الحرام فلا يتأني بلية هم الاستقبال بل بعضهم يستقبل وجهه وبعضهم يستقبل ظهره (قوله اخذا من العلة المارة) هي قوله لانه اللائق الخ (قوله اذا صعد بكسر الهمزة) أي في شرح الروض (قوله ويجلس بعد سلامه) أي فلو لم يأت به قبل الجلوس فينبغي له ان يأتى به بعده ويحصل له اصل السنة (قوله الاموذن واحد) أي لم يؤذن بين يديه الاموذن واحد فلا ينافي ان لها أكثر من واحد (قوله فان اذنوا جماعة كرهت ذلك) قال حج الاعذر انتهى أي فان كان ثم عذر بان اتسع المسجد بحد اول يكف الواحد تعدد المؤذنون في نواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون للاذان كما صرح به صاحب الهمجة حيث قال وهي فرادى ادرجت ويندب * لمن يؤذنون أن يرتبوا ان يتسع لهم جميعا زمن * فان يضيق تفرقوا واذنوا أي في نواحي مسجد يحتمل * الخ (قوله ثم يأتي بالحديث) أي السابق في قوله اذا قلت لصاحبك الخ بعد الاذان كما يأتي

الخلافية فقول على السابعة وهي الاولى وينبغي ان يكون بين المنبر والقبلة قدر ذراع او ذراعين قاله الصمري وظاهر كلامهم استحبابهم على منبر ولو بمكة وهو الوجه وان قال السبكي الخطاية بمكة على منبر بدعة والسنة ان يخطب على الباب كما فعل صلى الله عليه وسلم يوم الفتح وانما حدث المنبر بمكة معاوية بن ابي سفيان ويكره منبر كبير يضيق على المصلين ويستحب التيامن في المنبر الواسع (او) على موضع (مرتفع) لكونه ابلغ في الاعلام ان لم يكن منبر كما في الشرحين والروضة وان اقتضت عبارة الكتاب التسوية فان تعذر استند الى نحو خشبة كما كان عليه السلام يفعل قبل المنبر (ويسلم) عند دخوله على الحاضرين لاقباله عليهم ثم (على من عند المنبر) نديا اذ انتهى اليه كما في المحرر للاتباع رواه البيهقي ولم تفرقه اياهم وظاهر كلامهم انه لو تعددت الصفوف بين الباب والمنبر لا يسلم الا على الصف الذي عند الباب والصف الذي عند المنبر والوجه كما هو القياس سن السلام على كل صف اقبل عليهم ولعل اقتداءهم على ذلك لانهم آكد وقد صرح الاذري بنحو ذلك ولا تسن له تحية المسجد كما في زوائد الروضة (و) يسن (ان يقبل عليهم) بوجهه لانه اللائق بأدب الخطاب ولانه ابلغ اقبول الوعظ وتأثيره ومن ثم كره خلافه نعم يظهر في المسجد الحرام انه لا كراهة في استقبالهم نحو ظهره اخذا من العلة المارة ولانهم محتاجون لذلك فيه غالب على انه من ضروريات الاستدارة المندوبة لهم كما مر (اذا صعد الدرجة التي تحت المستراح او استند الى ما يستند اليه) (ويسلم عليهم) نديا للاتباع ولاقباله عليهم ويجب رد السلام عليه في الحالين وهو فرض كفاية كالسلام في باقي المواضع ويندب رفع صوته زيادة على الواجب للاتباع ورواه مسلم ولانه ابلغ في الاعلام (ويجلس) بعد سلامه على المستراح يستريح من تعب الصعود (ثم) هي بمعنى الفاء التي اتت بها عبارة أصله (يؤذن) بفتح الدال في حال جلوسه قاله الشارح وضبطه الدميري بكسر هاء اليوافي ما في المهر من أن المستحب كون المؤذن واحدا لاجتماعه كما استحبه ابو علي الطبري وغيره وعبارة الشافعي وأحب أن يؤذن مؤذن واحد اذا كان على المنبر لاجتماع المؤذنين لانه لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم الاموذن واحدا فان اذنوا جماعة كرهت ذلك ولا يقسم بشئ منه الصلاة لان الاذان ليس من الصلاة وانما هو دعاء اليها وما ضبطه الشارح لا ينافي كون المؤذن واحدا كما لا يخفى واما ما جرت به العادة في زماننا من مرق يخرج بين يدي الخطيب يقول ان الله وملائكته الآية ثم يأتي بالحديث فليس له اصل في

المسجد بحد اول يكف الواحد تعدد المؤذنون في نواحي المسجد بحسب الحاجة ولا يجتمعون للاذان كما صرح به صاحب الهمجة حيث قال وهي فرادى ادرجت ويندب * لمن يؤذنون أن يرتبوا ان يتسع لهم جميعا زمن * فان يضيق تفرقوا واذنوا أي في نواحي مسجد يحتمل * الخ (قوله ثم يأتي بالحديث) أي السابق في قوله اذا قلت لصاحبك الخ بعد الاذان كما يأتي

(قوله بل كان يهول) أي يؤخر
الخروج (قوله يقول هذا الخبر
على المنبر في خطبته) لم يزل في
افتتاح خطبته فاشهر أنه كان
يقوله كيف اتفق من غير تخصيصه
بوضع بعينه وأعله صلى الله عليه
وسلم كان يقوله في ابتداء الخطبة
ليكونه مشتقاً على الأمر بالانصات
(قوله يكون كلامه) أي يسن أن
يكون الخ وقوله معرباً أي وانها
أقوله من غير تعين ولا تعطيط
عطفت تفسير (قوله وقصروا
الخطبة) بضم الصاد محلي وشيخ
الاسلام وقضية تعبير الشارح
الاتي بالقصر كسر الصاد وفتح
الهمزة ويكون مأخوذاً من
أقصر الان يقال ان ضم الصاد
هي الرواية من قصر وهو لا ينافي
ان أقصر لغة ثم رأيت في المصباح
ان قصر هو الكثير وأن تعديته
بالهمزة والتضعيف لغة قليلة
وعليه فيجوز في هذه المادة من
حيث اللغة ضم الصاد مخففة من
قصر وكسرها مع فتح الهمزة من
أقصر وكسرها مشددة من قصر
(قوله الاسهاب) أي التطويل
(قوله أو عصا) أي تارة على هذا
وتارة على هذا

السنة كما اتفق به والوجه الله تعالى ولم يفعل بين يدين النبي صلى الله عليه وسلم بل كان
يهول يوم الجمعة حتى يجتمع الناس فإذا اجتمعوا خرج إليهم وحدهم من غير جوارش يصيح
بين يديه فإذا دخل المسجد سلم عليهم فإذا صعد المنبر استقبل الناس بوجهه وسلم عليهم ثم
يجلس يأخذ بالال في الأذان فإذا فرغ منه قام النبي صلى الله عليه وسلم ليخطب من غير
فصل بين الأذان والخطبة لا ياتر ولا خبر ولا غيره وكذلك الخلفاء الثلاثة بعده فعمل ان هذا
بدعة حسنة اذ في قراءة الآية الكريمة تنبيه وترغيب في الايمان بالصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم في هذا اليوم العظيم المطلوب فيه اكثارها وفي قراءة الخبر بعد الأذان
وقبل الخطبة تيقظ للمكلف لاجتناب الكلام المحرم أو المكره في هذا الوقت على
اختلاف العلماء فيه وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا الخبر على المنبر في خطبته
والخبر المذكور صحيح (و) يسن (ان تكون) الخطبة (بليغة) أي فصيحة جريئة لانه أوقع في
القلوب من المبتذل الركيك اهدم فائده في القلوب (مفهومة) لا غريبة وحشية اذ لا يفتتح
أكثر الناس بها وقال على رضي الله عنه حدثوا الناس بما يعرفون ان يحبون ان يكذب الله
ورسوله ولهذا قال الشافعي رضي الله عنه يكون كلامه مسترسلاً مينا معرباً من غير تعين
ولا تعطيط وكما المتولى الكلمات المشتركة والبعيدة عن الافهام وما ينكره عقول
الحاضرين وقد يحرم الاخيرة ان أوقع في مخطوطة (قصيرة) أي بالنسبة للصلاة لخبره
أطيلوا الصلاة واقصروا الخطبة فتكون متوسطة بين الطويلة والقصيرة ولا يعارضه
خبره أيضاً من أن صلواته صلى الله عليه وسلم كانت قصداً وخطبته قصداً ومن أن قصرها
علامة على الفقه لان القصر والطول من الامور النسبية فالمراد بقصارها اقصارها عن
الصلاة وباطالة الصلاة اطالته على الخطبة فعلم ان سن قراءة في الاولى لا ينافي كون
الخطبة قصيرة أو متوسطة قال الأذري وحسن ان يختلف ذلك باختلاف احوال وازمان
واسباب وقد يقتضي الحال الاسهاب كالحث على الجهاد اذا طرق العدو والعياد بالله تعالى
البلاد وغير ذلك من انتهى عن الخمر والفواحش والزنا والظلم اذا تابع الناس فيها وحسن
قول الماوردي ويقصد ايراد المعنى الصحيح واختيار اللفظ الفصيح ولا يطول اطالة
قل ولا يقصر قصر ايخل انتهى وما ذكره الأذري غير مناف لما مر اذا الطالة عند دعا
الحاجة اليها العارض لا يعكز على ما اصله أن يكون مقتصداً (ولا يلبثت عيناو) لا (شمالاً)
ولا خلفاً (في شئ منها) لانه بدعه بل يستمر على ما مر من الاقبال عليهم الى فراغها ولا يعيب
بل يخشع كما في الصلاة ولو استقبل القبلة أو استدبرها الحاضرون اجزاء مع الكراهة
(وان يعتقد) في حال خطبته استحباباً (على سيف أو عصا) ونحوه من قوس أو رمح لما صح
انه صلى الله عليه وسلم نو كما في خطبته يوم الجمعة على قوس أو عصا وحكمته الاشارة الى
ان هذا الدين قائم بالاسلح ولهذا قبضه باليسرى على عادة من يريد الجهاد به وليس هذا
تفصلاً ولا حتى يكون باليمين بل هو استعمال وامتنان بالانكاء فكانت اليسار به اليق مع

(قوله أو أرسلهما) وينبغي أن تكون الأولى أولى للأمر في الصلاة وقد يشعر به التقديم (قوله ويكرهه) أي حال الخطبة (قوله) يقف في كل مرقة) قال في المختار المرقاة بالفتح والكسر الدرجة فن كسر شها بالالة التي يعمل بها ومن فتح جعلها موضع الفعل (قوله غريب ضعيف) أي فلا يسن بل قد يقتضي كلامه كراهة ذلك فيطاب منه الصعود مسترلاً في مشبهه على العادة وعبارة الزيادة ويصعد بتؤدة ورق كافي التبصرة ومثله في سمر على منهج نقلا عن العباب ٦١ وهي ظاهرة فيما قدمناه (قوله بقوله أستغفر

الله لي وإلحكم) أي ويحصل ذلك بمرقة واحدة وفيه تعلم أن ما يقع من بعض جهله الخطباء من تكريرها ثلاثاً لا أصل له (قوله وكأية) ما لا يعرف معناه (قال حج بعد ما ذكر أي وقد جزم أثمنا وغيرهم بحرمة كتابة وقرأة الكلمات الأعجمية التي لا يعرف معناها (قوله وقد أفتى الوالدرجه الله تعالى بصحة خطبته) أي حيث لم ينجر بجزء أخذ من كلامه الآتي (قوله وفي الثانية المنافقين) قال حج فان لم يسمع أي قرأة الامام وسنت له السورة فقرأ المنافقين فيها أي الأولى احتل أن يقال يقرأ الجمعة في الثانية كما شمله كلامهم وأن يقال يقرأ المنافقين لأن السورة لبست متأصلة في حقه انتهى والأقرب الاحتمال الأول لأنه إذا قرأ المنافقين في الثانية خات صلواته من الجمعة بخلاف ما إذا قرأ الجمعة فان صلواته استتمت على السورتين وان كانت كل منهما في غير موضعها الأصلي وأما لو أدرك الامام في الثانية وسمع قرأته قال سمع على حج فالذي يتجه أن يقرأ المأموم في ثانيته

ما فيه من تمام الإشارة إلى الحكمة المذكورة ويشغل عيونه بالمنبر ان لم تكن فيه نجاسة كذرق طير لا يعنى عنه وهي ملازمة له فان لم يجد شيئاً من ذلك جعل اليمنى على اليسرى تحت صدره أو أرسلهما والغرض أن يخشع ولا يعبث بهما كما صرولوا أمكنه شغل اليمنى بحرف المنبر وإرسال الأخرى فلا بأس به ويكره له ولهم الشرب من غير عطش فان حصل فلا وإن لم يشهد كما اقتضاه كلام الروضة وغيرها ويكره ما يبتدعه جهله الخطباء من الإشارة بيد أو غيرها والاتفات في الخطبة الثانية ودق الدرجة في صعوده بخصوصه ينف أو رجليه والدعاء إذا انتهى إلى المستراح قبل جلوسه عليه وقول اليساوي يقف في كل مرقة وقفة خفيفة يسأل الله المعونة والتسديد غريب ضعيف ومبالغة للأسراع في الثانية وخفض الصوت بهما والاحتباء حال الخطبة للنهي الصحيح عنه وبلطية النوم ويسن أن يختم الثانية بقوله أستغفر الله لي ولكم ومن البدع المنكرة كما قاله القمولى كابين الخامس وغيره كتب كثير أورا فليسمونها حقا نظاً آخر جمعة من شهر رمضان حال الخطبة ما فيه من الاشتغال عن الاستماع وكتابة ما لا يعرف معناه وقد يكون دالاً على ما ليس بصحيح ومما عت به البلوى في أماكن كثيرة من بلدتنا أن يمسك الخطيب حال خطبته حرف المنبر ويكون في جانب ذلك المنبر عاج غير ملائمه وقد أفتى الوالدرجه الله تعالى بصحة خطبته كما تصح صلاة من صلى على سرير قوائمه في نجس أو على حصير مفروش على نجس أو بيده جبل مشدود في سفينة فيها نجاسة وهي كبيرة لا تنجر بجوز لانها كالدار فان كانت صغيرة تنجر بجوز لم تصح صلاته قال الاسنوى في المهمات وصورة مسئلة السفينة كافي الكفاية أن تكون في البحر فان كانت في البر لم تبطل قطعاً صغيرة كانت أو كبيرة انتهى وانما بطلت صلاة القباض طرف شئ على نجس وان لم يتحرك بجركته لم يله ما هو متصل بنجس ولا يتخيل في مسئلة انما انه حامل للمنبر (وان يكون جلوسه بينهما) أي الخطبتين (نحو سورة الاخلاص) تقر يبا (واذا فرغ) من الخطبة (شرع المأذن في الإقامة وبأدرا الامام) ندبا (ليبلغ المهراب مع فراغه) من الإقامة مبالغة في تحقيق الموالاة وتحقيقه فاعلى الحاضرين وقضية ذلك انه لو كان الامام غير الخطيب وهو بعيد عن المهراب أو بطى النهضة سن له القيام بقدر يبلغ به المهراب وان فاتته سنة تأخر القيام إلى فراغ الإقامة (ويقرأ) ندبا بعد الفاتحة (في) الركعة (الأولى الجمعة) (في) الثانية المنافقين

الجمعة لان قراءة الامام قراءة للمأموم فكان المأموم قرأ المنافقين فيها وان كانت أول صلواته في الجمعة في الثانية فلا يتخلو صلواته منها انتهى ولو قبل في هذه يقرأ المأموم في ثانيته المنافقين لم يبعد لان قراءة المأموم المنافقين الذي معها المأموم ليست قراءة حقيقة للمأموم بل ينزل منزلة ما لو أدركه في الركوع فيصلى القراءة عنه فكانه قرأ ما طلب منه في الأولى أصالة وهو الجمعة وبقي ما لو قرأ الامام الجمعة والمنافقين في الركعة الأولى فينبغي أن يقرأ في الثانية سبع وهل أتاك لانها مطلبان في الجمعة في حد ذاتهما

(قوله ولو صلى بغير محصورين) عمومته شامل لما لو تضرعوا أو بعضهم لحصر بول مثلا وينبغي خلافه لانه قد يؤدي الى مفارقة القوم له وصيرورته منفردا (قوله أفضل من قراءة قدره من غيرهما) ظاهره ولو كان سورة كاملة السكن تقدم له في صفة الصلاة ان قراءة سورة كاملة أفضل من قدرها من طويلا فليراجع ويحتمل تخصيص أفضلية السورة بالنسبة لقدرها بما لم يرد فيه طالب السورة الكاملة التي قرأ بعضهم * (قائدة) ٦٢ ورد أن من قرأ عقب سلامة من الجمعة قبل ان يثني رجله الفاتحة والاخلاص

والاعوذتين سبعاً سبعاً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر واعطى من الاجر بعدد من آمن بالله ورسوله وفي رواية لابن السني ان ذلك باسقاط الفاتحة بعين من السورة الى الجمعة الاخرى وفي رواية بزيادة وقبل ان يتكلم حفظ له دينه ودينه واهله وولده اهـ حج وقوله وقبل ان يتكلم أى ومع ذلك لا يكون اشتغاله بالقراءة عذرا في عدم رد السلام فيما ينظره ر ع الى انه يجوز ان الر لا يفوت ذلك لوجوده عليه (قوله وهذه من زيادة الكتاب) اى وقد علم من تتبع كلامه انه اذا كانت الزيادة كلمة ونحوها لا يثبت عليها

* (فصل في الاغسال المستحبة في الجمعة وغيرها) *

(قوله ومثله ياتي في التزيين) أى فيه الا يختص هنا بريد الحضور بخلافه في العيد (قوله وانصت) عطف مغاير (قوله وبين الجمعة الاخرى) زاد عن مسلم في شرح الروض وزيادة ثلاثة أيام (قوله ووقته من الفجر) ويخرج بقوات الجمعة وقيل وقته من نصف الليل كالعيد انتهى خطيب (قوله وان قال الاذرعى الخ) اخره حج عما

بكاملهما أو سجد وهل اتاك ولو صلى بغير محصورين لا اتباع رواه مسلم فيه ما قال في الروضة كان صلى الله عليه وسلم يقرأهم اثنين في وقت وهاتين في آخرها صواب أنهم ما سئلتان لا قولان كما فهمه الراغب انتهى وقراءة الاولين أولى كما صرح به الماوردي فان ترك الجمعة أو سجد في الاولى عدا أو سجد أو وجه لاقرأها مع المنافقين أو هل اتاك في الثانية انما كذا أمر السورتين وان كان اماما لغير محصورين ولو قرأ بالمنافقين في الاولى قرأ بالجمعة في الثانية وقراءة بعض من ذلك أفضل من قراءة قدره من غيرهما الا اذا كان ذلك الغير مشتملا على ثناء كآية الكرسي وحكم سج والعاشية ما تقر في الجمعة والمنافقين وبين كون القراءة في الجمعة (جهرا) بالاجماع وهذه من زيادة الكتاب على المحرر من غير تمييز وبين للمسبوق المحرر في ثابته كما نقله صاحب الشامل والبحر عن النص

* (فصل في الاغسال المستحبة في الجمعة وغيرها وما يذكر معها) (يسن الغسل لحاضرها) اى لم يرد ضررها وان لم تلزمه الجمعة لخبر اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل وخبر البيهقي بسند صحيح من اتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم ياتهم فليس عليه غسل (وقيل) (يسن الغسل) (لكل احد) كالعيد وان لم يرد الحضور يفارق العيد على الاول حيث كان غسله اليوم فلم يختص بمن يحضريان غسله لازمة واطهار السرور وهذا للتنظيف ودفع الاذى عن الناس ومثله ياتي في التزيين ويذكر ترك الغسل لاخبار الصديقين غسل الجمعة واجب اى متى كد على كل محنم وحق على كل مسلم ان يغتسل في كل سبعة ايام يوما زاد التماسى وهو يوم الجمعة وصرفها عن الوجوب خبر من نوا يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فالتغسل افضل رواه الترمذى وحسنه وخبر مسلم من نوا يوم فاحسن الوضوء ثم اتى الجمعة فدنوا واستمع وانصت غفرله ما بينه وبين الجمعة الاخرى وضابط الفرق بين الغسل الواجب والمستحب كما قاله الحلبي في شعب الايمان والقاضى حسين في كتاب الحج أن ما شرع بسبب ما شرب كان واجبا كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس والموت وما شرع لمعنى في المستحب كالغسل من الجنابة والحيض والنفاس من الاول الغسل من غسل الميت قال الزركشى وكذا الجنون والاعماء والاسلام (ووقته من الفجر) الصادق فلا يجزئ قبله لان الاخبار علقته باليوم ويفارق غسل العيد حيث يجزئ قبل الفجر ببقاء اثره الى صلاة العيد لقرب الزمن ولأنه لو لم يجز قبل الفجر لضايق الوقت وتأخر عن التبرك الى الصلاة (وتقريبه من ذهابه) الى الجمعة (افضل) لانه اقضى الى الغرض من التنظيف وان قال الاذرعى الاقرب انه ان كان بجسده

عرق

معه وهو أولى وعبارته ولو تعارض مع التبرك قدمه حيث آمن النوات على الاوجه الخلاف في وجوبه ومن ثم كره تركه

(قوله ولو تعارض هو) أي الغسل (قوله قدم) أي الغسل ومثله بدله فيما يظهر فاذا تعارض التكبير والتيمم قدم التيمم لان الأصل في البديل ان يعطى حكم البديل منه من كل وجه لكن يرد عليه ان الغسل انما قدم لانه قيل بوجوبه واما التيمم ففي سنده خلاف فضلا عن الاتفاق على سنده (قوله ولا يبطله حدث ولا جنابة) عبارة العباب بعد ما ذكر لكن يسن اعادته انتهى قال سم على حج وظاهره سن اعادته فيه ما سكن عبارة المجموع مصرحة بعدم استحبابه للحدث بل محتملة لعدم استحبابه للجنابة ايضا كما بينه الشارح في شرحه وهو كما بين بل القياس حرمة لانه عبادة بلا سبب فهي فاسدة فتحرّم كما لو اغتسل في غير يوم الجمعة بنيتة الا ان يقال لما كان الغرض من الغسل التنظيف ووقته باق لم يحرم (قوله فان عجز تيمم في الاصح) قال حج ولو وجد ماء يكفي بعض بدنه فظاهر انه يأتي هنا ما يجبي في غسل الاحرام انتهى والذي يأتي له في الاحرام نصه ولو وجد بعض ماء يكفي به فالذي يتجه انه ان كان يبدنه تغير ازاله به والا فان كفي الوضوء تواتره والاغسل به بعض اعضاء الوضوء وحينئذ ان نوى الوضوء تيمم عن باقيه غير تيمم الغسل والا كفي تيمم الغسل فان فضل شيء عن اعضاء الوضوء غسل به اعالى بدنه انتهى ومعلوم ان الكلام في الوضوء المسنون فلا يقال قضية قوله ان كان يبدنه تغير ازاله تقديم ذلك على الوضوء الواجب وليس مراد اهل بكره ترك التيمم اعطاء له حكم مبدله كما هو الأصل أو لاقوات الغرض الأصلي فيه من النظافة كل محتمل انتهى حج أقول والاقرب البكر اه لانه لان الأصل في البديل ان يعطى حكم مبدله الا مانع ولم يوجد ومجرد كون الغسل فيه نظافة بخلاف التيمم لا يكفي اذ لو نظر اليه لما طلب التيمم وفي حج ولو فقد الماء بالكلية سن له بعد ان يتيمم عن حدثه تيمم عن الغسل فان اقتصر على ٦٣ تيمم بنيتة ما فقياس ما مر آخر الغسل

حصوا ولها ما ويحتمل خلافه لضعف التيمم انتهى والاول ظاهر وهو قريب ونقل عن افتاء م (قائدة) * مثل السبكي رحمه الله تعالى هل تنقض الاغسال المسنونة فقال لم ارفعها نقله والظاهر لانها ان كانت للوقت فقد فات والسبب فقد زال اه وسأني في كلام الشارح وهو ظاهر

عرف كثير وريح كربه أخر والابكر ولو تعارض هو والتكبير قدم كما قاله جمع متأخرون لانه مختلف في وجوبه وله تدى اثره الى الغير بخلاف التكبير ولا يبطله حدث ولا جنابة (فان عجز) عن الماء حسا او شرعا (تيمم في الاصح) بنيتة بدلا عن الغسل او بنيتة طهر الجمعة فيما يظهر احراز للنص فيه كسائر الاغسال ومقابل الاصح لا يتيمم اذا لم يقصود من الغسل التنظيف وقطع الراثمة الكبرية والتيمم لا يفيد (ومن المسنون غسل العبد) الاصغر والا كبر (والكسوف) للشمس والقمر (والاستسقاء) لاجتماع الناس لذلك كالجمعة وسأني اوقاتها في ابوابها (و) الغسل (لغسل الميت) سواء كان الميت مسلما ام كافرا وسواء كان الغاسل جنبا ام حائضا كما يسن الوضوء من حله اعموم خبر من غسل ميتا

في غسل الكسوف ونحوه ما غسل غاسل الميت والجنون والاعماء فلا يظهر فيها الاقوات بل الظاهر طلب الغسل فيها وان طال الزمن خصوصا وسبب الغسل من الجنون والاعماء حتمال الانزال نعم ان عرضت له جنابة بعد دخول الجنون فاغتسل عنها احتمل فواته واندرج في غسل الجنابة (قوله بنيتة) أي التيمم بدلا عن الغسل الخ (قوله أو بنيتة طهر الجمعة) أي بان يقول نويت التيمم لظاهر الجمعة ولا يكفي ان يقتصر على نية الطهر بدون ذكر التيمم (قوله والاستسقاء) ظاهره ولو فملت الثلاثة فرادى وان أشعر التعليل بخلافه سم على حج (قوله لاجتماع الناس لذلك) قضية هذا التعليل اختصاص الغسل بالمصلي جماعة وقضية المتن انه لا فرق بين ذلك وبين يصلي منفردا اه سم على حج وقوله لا فرق هو المعتمد (قوله والغسل لغسل الميت) أي أو تيممه كما هو الظاهر أي ولو شهد اوان ارتكب محرما ونقل في الدرس عن الناصر الطبري في شرح التحرير ما بصرح بطلب التيمم من غسل الميت وعبارته تنبيهه بتعبيره بغسل ميت جرى على الغالب والا فلو عيم الميت لعجزه عن غسله ولو شرعنا في الغسل ان قدرنا الا فليتيمم أيضا كافي غسل الجمعة ونحوه اه وسواء كان الغاسل واحدا أو متعددا حيث باشروا كلهم الغسل بخلاف المعاوين بمناولة الماء أو نحوه وظاهره انه لا فرق أيضا بين ان يباشر كل منهم جميع بدنه او بعضه كيدته مثلا وظاهره أيضا ان الحكم كذلك ولو لم يكن الموجود منه الا العضو المذكور فقط وغسله وهو تراب قال حج وصحح جمع انه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل من اربعة من الجنابة ويوم الجمعة ومن الحجامة ومن غسل الميت وكتب عليه سم قوله ومن غسل الميت هذا يدل على انه صلى الله عليه وسلم غسل الميت اه

(قوله ومن حله) - هذا لا يلا في مقدمه من قوله كما يسن الوضوء من حله وقضيته انه اذا انتهى حله لا يسن الوضوء بعده فليتمام
وعبارة سم على منهج ويستحب الوضوء له وكذا حله على ما يؤخذ من قول شرح الروض في قوله في الحديث ومن حله فليتموضاً
وقيس بالحمل المساه والمبادر منها ان الوضوء بعد الحله ثم رأيت في سم على حج مانعه وهل المراد ان الوضوء بعد الحله كما هو ظاهر
اللفظ أو قبله والمعنى من أراد حله فيه نظر فليراجع وعيارة الروض والغسل من غسل الميت سنة كالوضوء من مسه انتهى وفي
شرحه في قوله في الخبر ومن حله فليتموضاً وقيس بالحمل المس انتهى وقوله وقيس الخ يقتضي ان الوضوء بعد الحله كما انه بهد المس
لا قبله كما هو ظاهر وفي شرح مر ومن حله أى أراد حله انتهى فليراجع وظاهر قوله في الحديث فليغتسل ان الاغتسال بعد
تغسيل الميت (قوله اذا افاقا) وينبغي ان يلحق بالمغمى عليه السكران فيندب له الغسل اذا افاق بل قديدي دخوله في المغمى
عليه مجازاً (قوله وينوي هنا رفع الجنابة) أى في الجنون والانعماء (قوله ويجزئه) أى الغسل وقوله بفرض وجودها أى
الجنابة (قوله اذا لم بين الحال) أى وهل ٦٤ يرتفع به الحدث الاصغر أو لا لان غسله للاحتياط والحدث الاصغر محقق فلا يرتفع

بالمسكول فيه فيه نظر والاقرب
الثاني لما ذكر (قوله وشمل
كلامهم الغسل من الجنون)
وقضيته انه ينوي حينئذ رفع
الجنابة وان قطع بانقيادهم
لكونه ابن عثمان من السنين مثلاً
وهو بعيد جداً الاستحالة انزاله بل
الظاهر ان الصبي ينوي الغسل
من الافاقه لكن نقل عن مرانه
ينوي في هذه الحال رفع الجنابة
نظر الحكمة المشروعية انتهى
ومثله في الزيادة معقبه بقوله
هذا ما بحث وما نقل عن مر
وشيخنا الزيادة يتناول قوله هنا
وشمل كلامهم الغسل غير البالغ
ان لا تعرض فيه للنية وفي

فليغتسل ومن حله فليتموضاً وانما لم يجب لخبر ليس عليكم في غسل ميتكم غسل اذا
غسلتموه وقيس بالغسل الوضوء وقوله ومن حله أى اراد حله ليكون على طهارة (و) غسل
(الجنون والمغمى عليه اذا افاقا) أى ولم يتحقق منهما انزال ونحوه مما يوجبه الاتباع في
الانعماء رواه الشيخان وفي معناه الجنون بل اولى لما قيل عن الشافعي انه قال قل من
جن الا وانزال لا يقال لم لم يجب كما يجب الوضوء لا ناقول لاء لامة ثم على خروج الریح
بخلاف المتى لمشاهدته وينوي هنا رفع الجنابة لان غسله لاحتمالها كما تقررو ويجزئه بفرض
وجودها اذا لم بين الحال اخذنا من في وضوء الاحتياط وشمل كلامهم الغسل من
الجنون والانعماء غير البالغ ايضا اعمالا بعموم الخبر (و) الغسل (للكافر) بعد اسلامه (اذا
اسلم) ولم يسبق منه نحو جنابة ويسن غسله بماء وسدر وأن يحلق رأسه قبله غسله ووقت
غسله بعد الاسلام كما هو ما في خبر ثمانية مما يخالفه محمول على انه اسلم ثم اغتسل ثم اظهر
اسلامه بقريته رواية اخرى اما اذا سبق منه نحو جنابة فيجب غسله وان اغتسل في
الكفر اهدم صحته منه وظاهر اطلاقهم عدم الفرق هنا في استحباب الحلق بين الذكر وغيره
وهو محتمل ويحتمل أن محل نديه لاذكر المحقق وان السنة للمرأة والخنثى التقصير كالحلج
وعلى الاول يفرق بان القصد ثم ازاله شئ من شعره بدليل أن الواجب ازاله ثلاث شعرات
فقط وهنا جميع ما ثبت في الكفر بدليل خبر ألق عنك شعر الكافر وعلى هذا يكون ندب

شرح الخطيب على الغاية أن البالغ ينوي رفع الجنابة بخلاف الصبي فانه ينوي السبب (قوله ويسن الحلق
غسله بماء وسدر) ولعل وجه تخصيص هذا بطلب السدر فيه دون بقية الاغسال المبالة في اظهار التباعد عن اثر الشر والتميز
اثره وان كان معنوا بمنزلة الاقدار الحسية (قوله وان يحلق رأسه قبل غسله) قال سم على منهج بعد ما ذكر لا بعده كما وقع لبعضهم
وقال مر ان حصلت منه جنابة حال الكفر غسل قبل الحلق أى اترنح الجنابة عن شعره والاف بعد الحلق لانه أنظف لرأسه
انتهى (قوله فيجب غسله) ظاهره انه لا يخاطب بالغسل المسنون وقياس من اصبح جنباً يوم الجمعة حيث طالب منه الغسل للجنابة
والجمعة حتى لو نوى احدهما حصل له فقط أنه هنا كذلك ونقل عن بعضهم في الدرس انه كذلك (قوله بين الذكر وغيره) معتمد
وقوله وعلى الاول هو قوله عدم الفرق هنا الخ (قوله وهنا جميع ما ثبت في الكفر) قضيته عدم اختصاص الحلق بشعر الرأس
ان ظاهر كلامهم يخالفه وعابه فاعل سبب تخصيص الرأس بالحلق ظهور شعره دون غيره فكانت ازالته علامة ظاهرة على
التباعد عن اثر الكفر وانما لم يعد لشعر الوجه لما في ازالته من الملة ولا كذلك الرأس لاسرها

(قوله الشامل ذلك) أي المذكور وعمل وجهه الشمول ان المراد باغسال ما ذكر من الاغسال في بابه (قوله الغسل لتغير بدن) قضية عدم استحباب الغسل من الجمجمة والفصد اذا لم يتغير بدنه وقضية صح خلافه فانه جعل نوب الغسل لمجرد الجمجمة والفصد ولم يقيد بالتغير والاقرب قضية صح وعمل المراد بالتغير حدوث صفة لم تكن موجودة قبل ويدل عليه قوله ومن تنف ابط وبقاس به الخ أو أن نحو الجمجمة منظفة للتغير (قوله من نحو جمجمة) بيان للاسباب المغيرة للبدن (قوله أو خروج من حمام) وهل يغتسل بغيره يادراً أو حار فان الحار يرخي البدن والبارد يشده ثم رأيت في فتاوى شيخنا حج التقييد بالبارد انتهى سم على منهج وقوله عند ارادة الخروج ينبغي أن يغتسل داخل الحمام لازالة التغير الحاصل من العرق ونحوه وعليه فلو اغتسل من الخفضية مثلاً ثم اتصل بغسله الخروج لا يطلب منه غسل آخر (قوله ومن تنف ابط) أي كلاً أو بعضاً (قوله ولا كل ليلة من رمضان) أي ويدخل وقته بالغروب ويخرج بطول فجر (قوله والاوجه الاخذ باطلاقهم) أي فلا يتقيد بمزيد ٦٥ الجماعة وذلك لان الغسل للجماعة سنة مستقلة كما يصرح به قوله اذ

جماعة الليل الخ فان جماعة النهار يطلب الغسل لها ويشمل ذلك قوله ولكل مجمع الخ امكن قد يشكل كل هذا على قوله أما الغسل للصوات الخمس فغير مستحب الخ فانه شامل لما لو فعلت جماعة أو فرادى فليتمأمل الا ان يقال مراده ان الغسل للصلاة لا ينهيهما من حيث كونهما صلاة فلا ينافي سنيتها لهما من حيث الجماعة (قوله ولدخول حرم مكة) قال حج ولاذان ولدخول مسجد أي قبلهما (قوله ولكل مجمع للناس) قال حج من مجامع الخير ونقل عنه سم انه قال في شرح العباب أي على مباح فيما يظهر لان الاجتماع على معصية لا حرمة

الحلق هنا الغير المذكور - تثني من كراهته له وقياس ماسياً في الحج نوب امرار موسى على رأس من لاشعره (واغسال الحج) الا تبيانه ان شاء الله تعالى الشامل ذلك للعمرة أيضاً وعلم من اتيانه من عدم انحصار الاغسال السنوية فيما ذكره من الغسل لتغير بدن من نحو جمجمة أو فصد أو خروج من حمام عند ارادة الخروج وان لم يتنور لانه يغير البدن ويضعفه والغسل يشده وينعشه ومن تنف ابط ويقاس به نحو قص الشارب وحلق العانة وقد صرح في الرواق الثاني والاعتمكاف والكل ليلة من رمضان وقيد به الاذرعى بمن يحضر الجماعة والاوجه الاخذ باطلاقهم ولدخول حرم مكة والمدينة وفي الوادى عند سبيلانه ولكل مجمع الناس اما الغسل للصوات الخمس فغير مستحب كما فتى به والدرجة الله تعالى لشدة الحرج والمشقة فيه (وأكد اغسال غاسل الميت) في الجديد للاختلاف في وجوبه (ثم يلبه في الفضل غسل الجمعة) للاختلاف فيه أيضاً على ماسياً (وعكسه القديم) فقال آكد اغسال الجمعة ثم غسل غاسل الميت وقدرجه المصنف فقال (قلت القديم هنا اظهر) من الجديد ووصوب في الروضة الجزم به (ورجحه الاكثر من واحد ينه) أي غسل الجمعة (صححة كثيرة وليس للجديد) هنا (حديث صحيح) يدل عليه (والله أعلم) وقد اعترض عليه في هذه الدعوى بانه قد صحح الترمذي وابن حبان وابن السككن حديث من غسل ميتاً فليغسله - وقال الماوردي خروج بعض اصحاب الحديث لصحته مائة وعشرين طريقاً لكن قال البخاري الاشبهه وقته على ابي هريرة وقد احسن الراعي حيث قال لان اخبار الجمعة اصح واثبت على انه يمكن الجواب عن المصنف بان نفيه انما

له الخ انتهى ومن المباح الاجتماع في القهوة التي لم تشتعل على أمر محرم ولو كان الداخل ممن لا يليق به دخولها كعظيم مثلاً ثم ينبغي ان هذه الاغسال المستحبة اذا وجد لها أسباب كل منها يقتضي الغسل كنافقة من الجنون مثلاً وحلق العانة وتنف ابط الى غير ذلك يكفي لها غسل واحد اذا دخلها الكون مسنونة وانه لو اغتسل لبعضها ثم طار أخرى تعدد الغسل بعدد الاسباب وان تقاربت وكالغسل التيمم في ذلك ويؤيد ما ذكر من تعدد الغسل والتيمم بعدد الاسباب ان لو غسل للعيد قبل الفجر لا يستط بذلك غسل الجمعة بل يأتي به بعد دخول وقته (قوله كما آتني به الوالد رحمه الله تعالى) المتبادر انه لا يستحب الغسل لها وان فعلت في جماعة لكن كتب سم على قول حج ولكل مجمع مائمه هل ولو للجماعة الخمس انتهى وعلم رد من المتبادر المذکور وانما راجع وقد تقدم ما فيه (قوله لصحته) أي الحديث (قوله انما هو بحسب ما استحضره) الاولى ما اشار اليه المحلى من عدم تسليبه لصحة الحديث المذكور المشهور باطلاعه عليه ورده

(قوله ما كثرت أحاديثه) في شرح العباب تقدم ما اختلف في وجوبه على غيره اه سم على حج واهل وجه ما هنا انهم قدموا غسل الجمعة لكثرة احاديثه فاشهر انهم يقدمون ما كثرت احاديثه على غيره (قوله ثم ما اختلف في وجوبه) اهل المراد ما كان الاختلاف في وجوبه أقوى والافضل الميت مختلف في وجوبه ومن ثم تقدم على غيره على ان الكلام فيما وراء غسل الميت والجمعة الاولى أن يقال ما اختلف في وجوبه مقدم على غيره فلو اجتمع غسلان اختلف في وجوب كل منهما اقدم ما لقول بوجوبه أقوى فان استويا تعارضا فيكونان في مرتبة واحدة (قوله فانه ينوي الجنابة) ظاهره وجوبه باحتي لا يجزى في السنة غير هذه النية ثم قال بعد كلام قرره والحاصل ان الصبي ينوي الغسل من الافاقة والمبالغ ينوي رفع هذا أو رفع الجنابة انتهى سم على حج لان ما ذكره من احتمال الانزال مجرد حكمه ومن ثم طاب من الصبي اذا أفاق وقت قدم عن مر ما يخالفه فراجع (قوله ولو فوات هذه الاغسال) انظر بمحصل الفوات للغسل من غسل الميت ونحوه ثم رأيت به امس نسخة صحيحة من الزيادة ما نصه نقل شيخنا الزيادي ان شخصا من أهل العلم سأل شيخه الطندائي عم يخرج به غسل العيد فاجاب بانه يخرج باليوم وأما غسل الجمعة فبقوات الجمعة ونقل شيخنا المذكور عن بعض ٦٦ مشايخه ان غسل غاسل الميت ينقض بنبته الاعراض عنه أو بطول الفصل انتهى وقياس ما قدمه في سنة الوضوء اعقاده هذا وقد يقال في الجنون والمغمى عليه انما يقوت الغسل في حقهما بعروض ما يوجب الغسل بجنابة فان حكمه طلب غسالهما احتمال الجنابة وهو موجود وان طال زمنه فعند عروض ما يوجبها اذا اغتسل له اندرج فيه غسل الجنابة بتقدير وجودها زمن الجنون أو الانغماء ثم رأيت في سم على حج ما يصرح بذلك وعبارته في اثناء كلامه وينبغي أن يستغنى نحو غسل الافاقة من جنون البالغ لانه لاحتمال الجنابة وذلك موجود

هو بحسب ما استحضره في ذلك الوقت اوانه ليس له حديث صحيح معني متفق على صحته فلا ينا في ما تقرر ويؤخذ مما ذكر ان الافضل بعدهما ما كثرت احاديثه ثم ما اختلف في وجوبه ثم ما صح حديثه ثم ما كان تقعه متعبدا كثر ومن فوائد معرفة الا كدت سديعه فيما لو اوصى بقاء لاولي الناص به وينوي بسائر الاغسال المسنونة اسبابها الاغسل الافاقة من الجنون والانغماء فانه ينوي الجنابة كما مر وقت له الركن شي وارتضاه ويغفر عدم الجزم بالنية للضرورة ولو فوات هذه الاغسال لم تقض (و) يسن اغيرة معذور (التبكير اليها) اغيرة الامام لياخذوا بحجاسهم وينتظروا الصلاة لخبر الصحبة من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة أي مثله ثم راح في الساعة الاولى فكانما قرب بدقة ومن راح في الساعة الثانية فكانما قرب بقررة ومن راح في الساعة الثالثة فكانما قرب كبشا قرن ومن راح في الساعة الرابعة فكانما قرب دجاجة ومن راح في الساعة الخامسة فكانما قرب بيضة فاذا خرج الامام حضرت الملائكة يسقون الذي كراي طورا والصف فلم يكتبوا احد او في رواية في الرابعة بطة والخامسة دجاجة والسادسة بيضة وفي اخرى في الرابعة دجاجة وفي الخامسة عصفورا والسادسة بيضة أما الامام فلا يندب له التبكير بل

مع الفوات ثم ان حصاة لجنابة بعد الافاقة واغتسل لها انقطع طلب الفهل اسابق انتهى وينبغي يستحب ان غسل نحو الفصد والحجامة كغسل غاسل الميت (قوله ويسن التبكير) قال سم على حج لو بكر أحدكم مكرها على التبكير لم يحصل له فضل التبكير فيما يظهرون فلوزال الا كراه بحسب له من حينئذ ان قصد الإقامة لاجل الجمعة فيما يظهرون اه رحمه الله (قوله لياخذوا بحجاسهم) يؤخذ منه ان من هو مجاور بالمسجد أو بآتية غير الصلاة كطاب العلم بحسب اتيانه للجمعة من وقت النهي ويؤخذ منه أيضا ان الخطيب لو بكر الى مسجد غير الذي يخطب به لا يحصل له سنة التبكير لانه ليس متبها للصلاة فيه (قوله من اغتسل الخ) هذا الحديث الشريف بقيه ان هذا الثواب المخصوص انما يحصل لمن اغتسل سم على منج زاد على حج والثواب امر توقيفي فثبت وقف على الوجه الذي ورد عليه اه رحمه الله (قوله فاذا خرج الامام) أي الخطبة (قوله حضرت الملائكة) انظر هل المراد بهم الحنفية أو غيرهم وعليه فهل الكاتب في الجمعة الثانية هو الكاتب في الاولى او غيره فيه نظر والاقرب انهم غير الحنفية لان الحنفية لا ينفرون من عيئوا له وهو لا يجلسون بابواب المساجد امامة من يدخل (قوله فلا يندب له التبكير) هل أجره دون أجر من بكر انتهى سم على منج وقد يقال تأخيرها لكونه مأمورا به يجوز ان يندب عليه ثوابا يساوي ثواب المبكرين أو يزيد

يستحب

(قوله له التأخير) أي فلو بكر لا يحصل له ثواب التبكير وحكمته أنه أهيب له وأعظم في النفوس (قوله ويلحق به) أي الامام (قوله فلا يندب له التبكير) ظاهره وان آمن تلويث المسجد ويوجه بان السالم من حيث هو مظنة لغير وج شيء منه ولو على القناعة والعصاة (قوله اذا استحبنا حضورها) أي بان لم تكن متزينة ولا متعطرة (قوله على ان الازهرى) هو من غير الجمهور فلا حاجة الى قوله على ان الازهرى الخ (قوله جاء في طرفي ساعة) وانظر لما مراد بالجيء هل هو الخروج من المنزل الى المسجد حتى لو طال المشي من المنزل الى المسجد بزمان كثير يصدق به ولا بد من دخول المسجد لان الروح اسم للذهاب الى المسجد محل نظر والاقرب الثاني كما يتبادر من قوله في الحديث فاذا خرج الامام حضرت الملائكة الخ فان الظاهر منه ان الملائكة يكتبون بباب المسجد من وصل اليهم ونقل في الدرس عن الزيادي ما يوافق ما استقر به انهم المشي له ثواب آخر زائد على ما يكتب له في مقابلة دخوله المسجد قل غيره (قوله ست ساعات) قال سمع على منهج بعد ما ذكرولى فيه ٦٧ نظر اذا قل ايام الشتاء مائة وخمسون

درجة وهي عشر ساعات فلكية وابتداء اليوم عند أهل الفلك من الشمس فن الشمس الى الزوال يخصه خمس ساعات ولا شأن ان من الفجر الى الشمس لا يتقص عن ساعة وابتداء اليوم على الراجح هنا من الفجر فابن الفجر والزوال يبلغ ست ساعات في أقل ايام الشتاء فليتام (قوله اثنتا عشرة ساعة) هو المعقد أي وذلك بان يقسم ما بين الفجر وخروج الخطيب على ست ساعات بناء على روايتها أو خمس بناء على روايتها وتكون الساعات على الوجهين متساوية في المقدار ثم ما بعد خروج الخطيب الى الغروب بقية الساعات فتكون ستاً أو سبعاً على الوجهين السابقين فما قبل الخروج (قوله ترمض

يستحب له التأخير الى وقت الخطبة اقتداء به صلى الله عليه وسلم وخلفائه قاله الماوردي واقره في المجموع ويلحق به من به سلس بول ونحوه فلا يندب له التبكير واطلاقه يقتضي استحباب التبكير للعجز اذا استحبنا حضورها وكذلك الختلى الذي هو في معنى العجز وهو متجه والساعات من طلوع الفجر وانما ذكر في الخبر لفظ الروح مع انه اسم للخروج بعد الزوال كما عليه الجمهور لانه خروج لما يترقى به بعده على ان الازهرى قال انه يستعمل عند العرب في السير أي وقت كان من ايل او نهار وفي اصل الروضة ليس المراد من الساعات الفلكية وهي الاربع والعشرون بل ترتيب درجات الساعات على من يلهم في الفضيلة فلا يستوى فيها رجلان جاء في طرفي ساعة واثلاثا يختلف في اليوم الشاق والصائف اذا لا يبلغ ما بين الفجر والزوال في كثير من ايام الشتاء ست ساعات فعليه كل داخل بالنسبة لما بعده كالقرب بدنة والى من قبله بدرجة كالقرب بكرة وبدرجتين كالقرب كبشاً وبثلاث كالقرب دجاجة واربعة كالقرب بيضة لكن قال في شرحي المذهب ومسلم بل المراد الفلكية لكن بدنة الاول اكل من بدنة الاخير وبدنة المتوسط متوسطة كما في درجات صلاة الجماعة الفلكية والكثيرة فعليه المراد بساعات النهار الفلكية اثنتا عشرة ساعة زمانية صفاً أو شتاء وان لم تساو الفلكية فالعبرة بخمس ساعات منها أو ست وهو المعول عليه طال الزمان أو قصر كما أشار اليه القاضي وهو أحسن من قول الغزالي آخر الاولى الى طلوع الشمس والثانية ارتفاعها والثالثة انبساطها حتى ترمض الاقدام والرابعة والخامسة الزوال وصح في الخبر يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة وهو يؤيد الثاني لاقتضائه ان يومها غير مختلف فلنحمل الساعة على مقدار سـدس ما بين الفجر والزوال وما يؤيد الثاني أيضاً

الاقدام) بابه طرب مختار (قوله والرابعة والخامسة) لم يميز أول الخامسة من الرابعة فيعيد اشتراكهما في وقت واحد ولعل المراد منه انه يجعل ما بعد الساعة الثالثة الى الزوال منقسمين الرابعة والخامسة على السواء وأن محل ذلك حيث خرج الامام عقب الزوال كما هو الغالب والاقسم ما بين خروج الامام وآخر الثالثة بين الساعتين وعلى أنها ست ساعات فما بعد الثالثة يقسم بين الساعات الثلاث الباقية على السواء (قوله وهو يؤيد الثاني) هو قوله بل المراد الفلكية المبينة بالزمانية (قوله ما بين الفجر والزوال) هذا بناء على الغالب من انهم يصلون عقبه والافالمدار على خروج الخطيب فتقسم الساعات من الفجر الى خروجه ثم رأيت في جج ما يوافق ما وعبارته والمراد ان ما بين الفجر وخروج الخطيب ينقسم ستة اجزاء متساوية سواء أطلال اليوم أو قصر

(قوله وفيه نظر لا يخفى) وجهه ان الساعة الواحدة اجزاؤها كثيرة وعالية فلترتب الجائون من اول الساعة الى آخرها لم
مقدار الكل واحد منهم وهو خلاف المقصود من الحديث وقد يدفع النظر بان قوله وتخصيص كل واحدة بشئ الخ يفيد ان لكل
من جاء في الساعة الاولى بدنة ولكنهم يتفاوتون فيها بحسب مجيئهم (قوله فضيلة التبكير) قد ينهم منه انه لو رجع الى المسجد في
ساعة أخرى لا يشارك أهلها في الفضيلة ويحتمل ان يشاركهم ويكون المعنى انه اذا خرج في الساعة الاولى اعذر لا يفوته ما استقر
له من البدنة مثلا بجيئه لانه اعطيت في مقابلة المشقة التي حصلت له أولا واذا جاء في الساعة الثانية فقد حصلت له مشقة أخرى
له من البدنة مثلا بجيئه وفي سماع على حج مانعه فخرج دخل المسجد في الساعة الاولى ثم خرج وعاد اليه ٦٨

بسبب المحي فيكتب له ثوابها
في الساعة الثانية مثلا فهل له بدنة
وبقرة الوجه لابل خروجه بنا في
استحقاق البدنة بكمالها بل ينبغي
عدم حصولها لمن خرج بلا عذر
لان المتبادر انهم لم يدخلوا واستقر
ولو حصل له لزم ان يكون من غاب
ثم رجع اكل من لم يغيب ولا يقوله
أحد خصوصاً من طالت غيبته
كان دخل في اول الساعة الاولى
وعاد في آخر الثانية فقد برأه
وبما قدمناه في قولنا ويحتمل
ان يشاركهم الخ يعلم الجواب عن
قوله الوجه لا (قوله أجزء صيامها
وقيامها) أي من فعل نفسه
لو فعل فل حج قيل ليس في السنة
في خبر صحيح ~~ان~~ ثم من هذا
الثواب فليتنبه له (قوله غسل)
ويروى بعين ماله وباتشديد
ومعناه كالذي قبله اه شرح ابن
السبكي (قوله ومعناه ما غسل)
أي التشديد والتخفيف (قوله
في هذا اليوم) وهو آدم من
ليلتها كما يفيد ظاهر الحديث

ما يلزم الاول من كون الاقتصار في الحديث على الساعات الخمس أو الست لاحكامه لان
السبق مراتبه غير منضبطة ويصح اعتبار الامرين معا فيستظر الى الساعات من حيث
الانقسام اليها ويخصص كل واحدة بشئ وينظر لافراد الجائين في كل منها من حيث
تفاوتهم في البيضة مثلا بسبب الترتيب في المجي في ساعاتها فلا خلاف في الحقيقة بين
الروضة والمجموع كذا قال بعض أهل العلم العصر وفيه نظر لا يخفى فظاهر ان من جاء في
الساعة الاولى ناويا للتبكير ثم عرض له عذر فخرج على نية العود لا تفوته فضيلة التبكير
ويجب السعي على بعد الدار الى الجمعة قبل الزوال بمقدار يتوقف فعلها عليه ويستحب
الاتبان اليها (ماشيا) لخبر من غسل يوم الجمعة واغتسل وبكر وابتكر ومشى ولم يركب
ودنا من الامام واستمع ولم يلغ كان له بكل خطوة عمل سنة أجر صيامها وقيامها وتخفيف
غسل أربع من تشديده ومعناه ما غسل اما حليته بان جامعها فالحاها الى الغسل اذ ين
له الجاع في هذا اليوم ليا من ان يرى في طريقه ما يشغل قلبه أو أعضاء وضوئه بان توضع
ثم اغتسل للجمعة أو ثيابه ورأسه ثم اغتسل وغسل الرأس لانهم كانوا يجعلون فيه نحو دهن
وخطمي وكانوا يغسلونه ثم يغتسلون وتخفيف بكرائشهم ومعناه ما خرج من بيته بكر أو معني
المشدد أتى للصلاة أو لم يركب نفي توههم حمل المشي على الماضي وان كان راكبا ونفي احتمال
تاكيدا أو أفاد قوله لم يركب نفي توههم حمل المشي على الماضي وان كان راكبا ونفي احتمال
ارادة المشي ولو في بعض الطرقات وقيل هو تاكيدا كذا في شرح المذهب واختير
الاخير من الواجهة الثلاثة في غسل لخبر أبي داود من غسل رأسه يوم الجمعة وان يكون
مشيه (بسكينة) ان لم يضق الوقت لخبر اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وأنتم تسعون وأتوها
وعليكم السكينة وفي رواية أتموها وأنتم تسعون وهذا يبين ان المراد بالسعي في الآية
الماضي كما قرئ به شاذوا يكرهه العدو اليها ~~سائر~~ العبادات فان ضاق الوقت وجب
الاسراع اذ لم يذكرها الا به كما قاله المذهب الطبري أي وان لم يلحق به ويحتمل خلافه خذا
من ان فقد بعض اللباس اللائق به عذر وكما يستحب عدم الركوب هنا الا عذر يستحب

ايضا
اه حج (قوله وابتكر) قال الدميري وقيل بكر في الزمان وابتكر في المكان (قوله واختير الاخير) هو قوله أو ثيابه
ورأسه ثم الخ (قوله فان ضاق) محترز قوله ان لم يضق * (فرع) * لو توقف ادراك الجمعة على السعي قبل الفجر لم يجب كما هو ظاهر
وصريح كلامهم اه سعي على منهج (قوله كما قاله المذهب الطبري) معناه (قوله بعض اللباس اللائق به عذر) وقد يجاب بان
الناس لا يعدون الاسراع للعبادة ضرريا وبعدون غيره مخالفا للمرواة وفيه انه لا يقال حينئذ ان المشي غير لائق الا ان يقال المراد
غير لائق به بقطع النظر عن كونه لخصوص الصلاة

(قوله وعيادة المريض) أي بل في سائر العبادات لمطبق المشي كما قاله حج (قوله وقبده الرافعي بالذهاب) أي فلا يستحب المشي في العود وظاهر الجواب عن الرد لا أني اعتمد هذا وصرح به حج وعبارته وان يكون طريق ذهابه أطول لأنه أفضل ويتخير في عوده بين الركوب والمشى كما يأتي في العبد اه ونقل شيخنا الزياي كلام الرافعي وأقوه (قوله بسكون كالماني) أي فلو لم يمكن تسميته بسكون أصعوبته أو اعتيادها العدو ركب غيرها ان تيسر له ذلك لتحصيل تلك السنة (قوله والرجوع في آخر) أي ان سهل (قوله مادام في مجلسه) ظاهره ولو في غيره مسجد (قوله ان لم يلته صاحبها) ٦٩ ومثل ذلك القراءة في القهاوى والأسواق

(قوله وادعى الأذرى) ضعيف

(قوله ولا يتخطى غير الامام)

ومثله أي الغير بالاولى ما جرت به

العادة من التخطى لتفرقة الاجزاء

أو بتخير المسجد أو سقى الماء

أو السؤال لمن يقرأ في المسجد

والكراهية من حيث التخطى

اما السؤال بمجرده فينبغي ان

لا كراهية فيه بل هو سعى في حسير

واعانة عليه مالم يرغب الحاضرون

الذين يتخطاهم في ذلك والا فلا

كراهية أخذ ما يأتي في مسئلة

تخطى المعظم في النفوس قال

سم على منهج فان قلت ما وجهه

ترجيح الكراهية على الحرمة مع

ان الابداء حرام وقد قال صلى

الله عليه وسلم اجلس فقد آذيت

قلت ليس ~~ب~~ ل ابداء حراما

وللمتخطى هنا غرض فان التقدّم

أفضل اه (قوله رقاب الناس)

يؤخذ من التعبير بالرقاب ان

المراد بالتخطى ان يرفع رجلاه

بحيث تحاذى في تخطيه أعلى

منكب الجالس وعليه ما يقع

من المرويين الناس ليصل الى

بحوالى الصف الاول ليس من التخطى بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يمشى فيها (قوله من المتحدثات) أي

المباحة أو متحدثات الخير على ما مر عن حج (قوله ويحرم ان يقيم أحدا ليجلس مكانه) أي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة

كما هو القرض اما ما جرت العادة به من إقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا

فعلها فظاهره لا كراهية فيه ولا حرمة لان الجالسين ثم مقصر باستمرار الجالوس المؤدى لتقويت الفضيلة على غيره

أيضا في العبد والجماعة وعيادة المريض وقبده الرافعي بالذهاب ورده ابن الصلاح لخبر مسلم انهم قالوا الرجل هل تشتري لنا حمارا تركبه اذا اتيت الى الصلاة في الرضا والظلماء فقال اني أحب ان يكتب لي ممشاي في ذهابي وعودي فقال صلى الله عليه وسلم لم قد فعل الله لك ذلك أي كتب لك ممشالك أي افضليته وأجيب بان المعنى كتب لك ذلك في مجموع الامرين لاني كل منهما ما بين هذا الخبر وخبر انه صلى الله عليه وسلم ركب في رجوعه من جنازة أبي الدرداءح رواه ابن سنان وغيره وصححه على انه يمكن ان يكون فعلا لبيان الجواز فلا يخرج به الحديث عن ظاهره ومن ركب بعد رأو وغيره سيرد اية بسكون كالماني مالم يضق الوقت ويشبه ان يكون الركوب أفضل لمن يجهد المشى لهرم أو ضعف أو بعد منزله بحيث يئمه ما يئله من التعب الخشوع والحضور في الصلاة عاجلا ويسن له الذهاب في طريق طويل ان أمن الفتور والرجوع في آخر قصير كالعبد (وان يشتغل في طريقه وحضوره) قبل الخطبة (بقراءة أو ذكر) لخبر ان الملائكة تصلي على أحدكم مادام في مجلسه تقول اللهم اغفر له اللهم ارحمه مالم يحدث وان أحدكم في صلاة مادامت الصلاة تحبسه وجه الدلالة منه ان شأن المصلي اشتغاله بالقراءة والذكر وانقضى الطريق من زيادته على الحر بل على سائر كتب المصنف والرافعي والمختار جواز القراءة في الطريق من غير كراهية ان لم يلته صاحبها والا كرهت كما قاله في الأذكار وادعى الأذرى ان الاطواط ترك القراءة فيها الكراهية بعض السلف الهافية لاسيما في مواضع الزجعة والغفلة كالأسواق (ولا يتخطى) غير الامام رقاب الناس بل يكره له ذلك كراهية تنزيهه كما في المجموع وان نقل عن النص حرمة واختاره في الروضة في الشهادات لما صح انه صلى الله عليه وسلم رأى وهو يخطب رجلا يتخطى رقاب الناس فقال له اجلس فتد آذيت ويكره التخطى أيضا في غير مواضع الصلاة من المتحدثات ونحوها وافتقارهم على مواضعها جرى على الغالب ويحرم ان يقيم أحدا ليجلس مكانه بل يقول نفسهوا الامر به فان قام الجالس باختياره واجلس غيره فيه لم يكره للجالس ولا لمن قام منه ان انتقل الى مكان أقرب الى الامام أو مثله والا كره ان لم يكن عذرا لان الايتار بالقرب مكروه بخلافه في حفظ النفس فانه مطلوب لقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو أتر

بحوالى الصف الاول ليس من التخطى بل من خرق الصفوف ان لم يكن ثم فرج في الصفوف يمشى فيها (قوله من المتحدثات) أي المباحة أو متحدثات الخير على ما مر عن حج (قوله ويحرم ان يقيم أحدا ليجلس مكانه) أي حيث كانوا كلهم ينتظرون الصلاة كما هو القرض اما ما جرت العادة به من إقامة الجالسين في موضع الصف من المصلين جماعة اذا حضرت جماعة بعدهم وأرادوا فعلها فظاهره لا كراهية فيه ولا حرمة لان الجالسين ثم مقصر باستمرار الجالوس المؤدى لتقويت الفضيلة على غيره

(قوله ويجوز ان يبعث) أى فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى بل لو قيل بنديه لكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلاً لم يعد (قوله من يتعدله في مكان الخ) ظاهره وان لم يرد المبعوث حضور الجمعة بل كان عزيمته انه اذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر لوجود العلة التي فرق بينهما وبين وضع السجادة (قوله لم يكن به احد) أى جالس عليه (قوله بل قد يقال بتحريره) معتد (قوله يحرم على المرأة الصوم) ٧٠ أى صوم النفل وما في معناه من الواجب الموسع (قوله اما الامام)

محترز قوله غير الامام (قوله فان زاد التخطي عليه ما) أى الرجلين (قوله اذا ألف موضعاً) أى اولم بال (قوله اذا توقف سماع ذلك عليه) أى بل يجب اقامتهم من مجالسهم اذا توقف ذلك عليه وبه يقيده قواهم اذا سبق الصبي الى الصف الاول لا يتام منه (قوله حاضراً الجمعة) أى مرید حضورها (قوله ثم صلى ما كتب الله) أى ما طاب منه صلاته كالتيمة (قوله كانت كفارة لما بينها) هذا يتضح ان تكفير ما بين الجمعتين مشروط بما ذكر في هذا الحديث وقضية الحديث السابق في قوله من توشأ فاحسن الوضوء ثم أتى الجمعة فدنا واستمع الخ خلافة فعل ما هنا بيان لا اكمل (قوله البياض) هل يحصل له ذلك ولو كان الثوب مغصوباً أم لا فيه نظر والا قرب الحصول لانه اغتنم في عن لبسه طلق الغير فاشبهه ما لو توشأ بالماء المغصوب فانه يشاب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث اطلاق مال الغير (قوله وأن تكون جديدة) أى ان

شخصاً أحق بذلك المحل منه لكونه قارئاً أو عالماً بالي الامام ليعلمه أو يرد عليه اذا غلط فهل يكره أيضاً أو لا لكونه مصلحة عامة لوجه الثاني ويجوز ان يبعث من يتعدله في مكان لم يقوم عنه اذا قدم هو واغبره تيمية فرش من بعثه قبل حضوره حيث لم يكن به احد والجلوس في محله لكنه ان رفعه بيده أو غيرها دخل في ضمانه نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس قبل حضور أصحاب سماع تأخيرهم الى الخطبة أو ما يتأخر بها لا بعد في كراهته بل قد يقال بتحريره لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لان تحجها واجب مكانه أو يؤيده قواهم يحرم على المرأة الصوم مع حضور حليلها وان جازله وطؤها لانه باب قطع الصوم وان كاجاز له وبه فارق من بعث من يتعدله لان للجماعة به فائدة وهي احياء البقعة اما الامام اذا لم يبلغ المحراب أو المنبر الا به فلا يكره له لا اضطراره اليه ويستثنى أيضاً صوم من هاهنا اذا وجد في الصنوف التي بين يديه فرجة لم يلفظها الا بتخطي رجل أو رجلين فلا يكره له وان وجد غيرها التصير القوم باخلافة فرجة لكن بسن له عدم التخطي اذا وجد غيرها فان زاد التخطي عليهم ما ولو من صف واحد ورجان يتقدموا الى النرجة اذا أقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى ومنها الرجل المعظم في النفوس اذا ألف موضعه لا يكره له لقصة عثمان المشهورة وتخطيه ولم ينكر عليه قاله الفقهاء والمتولي وبحث الاذرى ان محله فيمن ظهر صلاحه وولايته فان الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه فان لم يكن معظم لم يتخط وان كان له محل مألف كما قاله البندنجي ومنها اذا جلس داخل الجامع على طريق الناس ومنها اذا سبق العبيد والصبيان أو غير المسلمين وتوطين الى الجامع فانه يجب على الحكام ان اذا حضر والتخطي لسماع الاركان اذا توقف سماع ذلك عليه (و) بسن (ان يتزين) حاضر الجمعة اذا كان ذكراً (باحسن ثيابه) لخبر من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومس من طيب ان كان عنده ثم أتى الجمعة ولم يتخط اعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم انصت اذا خرج امامه حتى يشرع من صلاته كانت كفارة لما بينها وبين جمعة التي قبلها رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهما وأفضلها في الالوان البياض لخبر البسوا من ثيابكم البياض فانه خير ثيابكم وكثروا فيها موتاكم زاد الصميرى وان تكون جديدة وقيد بعض المتأخرين بثمانية أيام الشتاء والوحد وهو ظاهر حيث

تيسرت له والا فاقرب من الجديدة أولى من غيره وفي سب على حج بقى مالو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل خشى يراعى الجمعة فيقدم الابيض أو العبد فالأغلى أو يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الابيض حينئذ والعبد في بقية اليوم فيقدم الأغلى فيها لكن قد يشكك على هذا الاخباران قضية قوله في كل زمن انه لو روعيت الجمعة لدعيت في جميع اليوم وقد يرجح مراعاة العبد مطلقاً اذا الزينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا ساق الفصل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر اه

(قوله كالبرد) والجمع برود اه مختار (قوله انه لا يكره لبس مصبوغ) معتد (قوله بل المواظبة على لبسه) أى لكل احد أى على الرأس وغيره ومجمله ما لم يكن له فيه غرض كتحمله الوسخ (قوله الا ان منع الخطيب) هو مستثنى من أولوية ترك لبس السواد لامن قوله والمواظبة عليه بدعة لان المنع منه لا يخرج عنه كونه بدعة وان صار به معذور في اللبس (قوله اما المرأة) أى ولو عجوزا (قوله نعم يسن لها قطع الرائحة الكريهة) أى وان ظهر لها تزيل به ريح حيث لم يتأت الا به (قوله بل يتعين عليها ازالتهما) أى حيث لم يترقب على ازالتهما ضرر بخالصة العادة في فعلها (قوله يتلى أظفاره) ٧١ بابه ضرب مختار أى فهو يفتح الياء

وسكون القاف وكسر اللام مخففة ويجوز فيه أيضا ضم الياء وفتح القاف وتشديد اللام وهذا كله حيث لم تعلم الرواية فان علت تعين ما فيها (قوله ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى) أى الى خنصر الرجل اليسرى على التوالي اه حج (قوله وبه جزم في شرح مسلم) وصرح باعقاده حج وهو الظاهر من كلام الشارح قال حج وينبغي البعد بغسل محل القلم لان الحكة به قبله يخشى منه البرص ويسن فعل ذلك يوم الخميس أو بكرة الجمعة لورود كل وكرة المحب الطبري تنف الانف قال بل يقصه الحديث فيه قيل بل في حديث ان في بقائه أمانا من الجذام اه وينبغي ان محله ما لم يحصل منه تشويه والا فيندب قصه (قوله وما سوى ذلك مباح) الا أن يتأذى ببقاء شعره أو شق عليه تعهده فيندب اه حج أى أو صار تركه تحلا بالمرأة كما في زمنه فيندب وينبغي له اذا أراد الجمع بين الخلق والغسل يوم الجمعة ان يؤخر الخلق

خشى تلويها ثم ما صبغ غزله قبل نسجه كالبرد لا ما صبغ منسوجا بل ذهب البند ينجى وغيره الى كراهة لبسه لكن سيأتى في باب ما يجوز له لبسه انه لا يكره لبس مصبوغ بغير الزعفران والعصفر ويسن للامام الزيادة في حسن الهيئة والعفة والارتداء للاتباع ولانه منظور اليه وفي المجموع الأولى له ترك لبس السواد حيث لم يخش مفسدة بل المواظبة على لبسه بدعة الا ان منع الخطيب من الخطبة الا به اما المرأة فيكره لها الطيب والزينة وافترا الثياب عند ارادتها حضورها نعم يسن لها قطع الرائحة الكريهة ويلحق بها الخنثى (وطيب) للخبير المار ما لم يكن صائغا فيما يظهر (وازالة ظفر) من يديه ورجليه لا احداهما فيكره بلا عذر والشعور فينتف ابطه ويقص شاربه ويحلق عاتقه ويقوم مقام حلقها قصها أو تنفها اما المرأة فتنتف عاتقها بل يتعين عليها ازالتهما عند أمر الزوج لها به والاصل في ذلك انه كان عليه السلام يتلى أظفاره ويقص شاربه يوم الجمعة قبل الخروج الى الصلاة قال في الانوار ويسنح قلم الاظفار في كل عشرة أيام وحاق العانة كل أربعين يوما مع انه جرى على الغالب والمعتبر في ذلك انه موقت بطولها عادة ويختلف حينئذ باختلاف الاشخاص والاحوال قال ابن الرفعة الأولى في الاظفار مخالفتها فقد روى من قص أظفاره مخالفا لما لم ير في عينه رسدا وفسره أبو عبد الله بن بطه بان يبدأ بخنصر اليمنى ثم الوسطى ثم الايمن ثم البنصر ثم المسجة ثم بايمن اليسرى ثم الوسطى ثم الخنصر ثم السبابة ثم البنصر لكن ذهب الغزالي الى انه يبدأ بمسجة يده اليمنى ثم بالوسطى ثم بالبنصر ثم بالخنصر ثم بخنصر اليسرى ثم ينصرها ثم الوسطى ثم الايمن ثم المسجة ثم بايمن اليمنى ثم يبدأ بخنصر الرجل اليمنى وحكى في ذلك في المجموع عنه وقال انه حسن الاتاخير بايمن اليمنى فينبغي ان يقلها بعد خنصرها وبه جزم في شرح مسلم ومحل ما ذكر في غير عشر ذي الحجة ما يريد التضحية ولا يسن حلق الرأس من غير نكاح أو مولود في سابع ولادته أو كافر أسلم كما مر فيه وما سوى ذلك مباح ويستحب له دفن ما ينزله من ظفر وشعر ودم (و) ازالة (الريح) الكريهة كالصنان للتأذى به فيزيله بالماء أو غيره قال امامنا رضی الله عنه من نكف ثوبه قل هـ هـ ومن طاب ريحه زاد عقله وهذه الامور وان استحببت لكل حاضر جمع كما نص عليه فهي في الجمعة آكد استحبابا (قلت وان يقرأ الكهف) فيه رد على من

عن الغسل اذا كان عليه جنازة يزيل الغسل أثرها عن الشعر (قوله وشعر) قد يشمل شعر العورة وليس هو اذ يل الواجب ستره عن الاعين وهل يحرم القاء ذلك في النجاسة كالاخيلة أولا فيه نظر وظاهر اطلاق سن الدفن الثاني فليراجع ثم لو لم يفعله صاحب الشعر ينبغي لغيره ضربا أو غيره فعليه اطلب ستره عن الاعين في حد ذاته واحترامه ومن ثم يحرم استعماله فيما يتفقع به كسترنا به أو اتخاذ خيط منه أو نحو ذلك

(قوله فذكر ذلك) أي كره في جميع القرآن أن يذكر اسم السورة من غير إضافة لفظ سورة إليه (قوله ويستحب الا كذا) وأقل الا كذا ثلاثة (قوله أضأه من النور ما بين الجمعتين) هل وان لم يقرأها في الجمعة الاخرى أو بشرطه سم على منهج والاول هو الظاهر لان كل جمعة ثواب القراءة فيها متعلق بما بينها وبين الجمعة الاخرى فلا ارتباط لواحدة من الجمع بغيرها (قوله ما بين وبين البيت العتيق) يحتمل انه على ظاهره فيكون نورا لا بعدا كثر نور الاقرب لان الله تعالى يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد ويحتمل ان نور الاقرب وان كان أقل مسافة يساوي نور الابدأ ويريد عليه وان كان أطول مسافة اه سم على حج * (فائدة) * قال السيوطي في كتاب الكلام الطيب والعمل الصالح كيفية صلاة ليلة الجمعة لحفظ القرآن أربع ركعات يقرأ فيها يس والم تنزيل السجدة والدخان وتبارك ٧٢ فاذا فرغ حمدوا وحسن الثناء وصلى على محمد وسائر الانبياء واستغفر للمؤمنين

والمؤمنات ثم يقول اللهم ارحمني بترك المعاصي ابدأ ما أبتغي وارحمني ان اتكلف ما لا يعينني وارزقني حسن النظر في امرضك عني اللهم بديع السموات والارض ذ الجلال والاكرام والقوة التي لا ترام أسألك يا الله يا رحن بجلالك ونور وجهك ان تلزم قاي حفظ كتابك كما علمتني وارزقني ان أنلوه على النحو الذي يرضيك عني اللهم بديع السموات والارض ذا الجلال والاعزاز والعزة التي لا ترام أسألك يا رحن بجلالك ونور وجهك ان تنوب كتابك بصري وأن تطلق به لساني وأن تشرح به عن قلبي وأن تشرح به صدري وأن تشغل به بدني فانه لا يعينني على الحق غيرك ولا يؤتيني به الا أنت ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وظاهره انه

شذ فذكر ذلك من غير سورة (يومها واماها) ويستحب الا كذا من ذلك أيضا كما نقل عن الشافعي فقد صح من قراها يوم الجمعة أضأه من النور ما بين الجمعتين وورد من قراها ليلتها أضأه من النور ما بين وبين البيت العتيق وقرأتها منهارا أكد واولاها بعد الصبح مسارعة للخير ما أمكن وحكمة ذلك ان الله ذكر فيها أهوال يوم القيامة والجمعة تشبهها لما فيه من اجتماع الخلق ولان القيامة تنوم يوم الجمعة كافي مسلم (ويكثر الدعاء) يومها وليتم البصاف ساعة الاجابة فقد صح لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله شيئا الا أعطاه اياه والمراد بالصلاة انتظارها وبالقيام المسالمة وارجاها من جلوس الخطيب الى آخر الصلاة كما رواه مسلم والمراد عدم خروجها عن هذا الوقت لانها مستغرقة لانهما لحظة لطيفة وخبر الفوها آخر ساعة بعد العصر قال في المجموع يحتمل انها منتقلة تكون يوما في وقت ويوما في آخر كما هو المختار في ليلة القدر اه واعلم ان وقت الخطبة يختلف باختلاف أوقات الابدان بل في البلد الواحد قد يختلف اوقات الخطبة ساعة الاجابة في حق كل أهل محل من جلوس خطيبه الى آخر الصلاة ويحتمل انها مهمة بعد الزوال فقد يصادفها أهل محل ولا يصادفها أهل محل آخر بتقديم أو تأخر وسئل البلقيني كيف يستحب الدعاء في حال الخطبة وهو ما مور بالانصات فاجاب بانه ليس من شرط الدعاء التلذذ بل استحضار ذلك بقلبه كافي في ذلك وقال الحلبي في مناجاه وهذا اما ان يكون اذا جلس الامام قبل ان يفتتح الخطبة واما بين خطبتيه واما بين الخطبة والصلاة واما في الصلاة بعد الانتهاء قال الناصري وهذا يخالف قول البلقيني وهو أظهر ويسن ان لا يصل صلاة الجمعة بصلاة أخرى ولو سئل بل ينصل بينهما بفحو تحوله أو كلام نظير فيه رواه مسلم ويكره تشبيك الاصابع والعبث حال الذهاب لصلاة وان لم تكن جمعة

لا يكره الدعاء ولو قيل به لكان حسنار قوله واستغفر للمؤمنين والمؤمنات كان يقول استغفر الله لي والمؤمنين وانتظارها والمؤمنات (قوله وأرجاها من جلوس الخطيب الخ) على الاصح من نحو حين قول اه حج فيما تقدم بعد قول المصنف ولا يلتفت عينا ولا شمالا الخ (قوله قال في المجموع) أي جوابا عن الخبر (قوله كما هو المختار في ليلة القدر) اه له عنده من حيث الدليل والافالعة انها تلزم ليلة بعينها (قوله كاف في ذلك) ثم هو وان كان كافيا في الدعاء لا بعد كلاما فلا تبطي الصلاة يستحذر دعاء محرم أو مشتمل على خطاب بل ولا يثاب عليه ثواب الذكر (قوله وهذا يخالف قول البلقيني وهو أظهر) أي بما ذكره البلقيني فانه لا يخلو عن نظر لما في اشتغاله بالدعاء بالقلب من الاعراض عن الخطيب غير أنه اذا بنى على كلام الحلبي جاز ان يكون وقت الاجابة وقت الخطبة أو وقت صلاة الجمعة فلا يصادفها اذا لم يدع فيه

(قوله وانتظارها) أي حيث جالس ينتظر الصلاة أما إذا جالس في المسجد للصلاة بل غيرها كحضور درس أو كتابة فلا يكره ذلك في حقه لأنه لم يرد فيه دق عليه أنه ينتظر الصلاة وأما إذا انتظرهم ما عاين في الكراهة لأنه يصدق عليه أنه ينتظر الصلاة (قوله أمر بالقيام) أي ندبا (قوله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لم تعرض كحج لصيغة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وينبغي أن تحصل بأى صيغة كانت ومعلوم أن أفضل الصيغ الصيغة الإبراهيمية ثم رأيت في فتاوى حج الحديثية ما أنه قلا عن ابن الهمام أن أفضل الصيغ من الكيفيات الواردة في الصلاة عليه اللهم صل أبداً أفضل صلواتك على سيدنا عبدك ونبيك ورسولك محمد وآله وسلم عليه تسليماً كثيراً وزده تشريراً وتكرماً وأنزله المنزل المقرب عندك يوم القيامة اهـ وأقله ثلثمائة بالليل ومثله بالنهار ثم رأيت في الفتاوى في القول البديع في النواتق التي ختم بها الباب الرابع مانصه قوله وأكثروا من الصلاة على قال أبو طالب المكي صاحب القوت أقل ذلك ثلثمائة قلت ولم أقف على مستنده في ذلك ويمكن أن يكون تلقى ذلك عن أحد من الصالحين أما بالتجارب أو بغیره أو يكون ممن يرى أن الكثرة أقل ما تحصل بثلثمائة كما حكوا في المنزلة قولاً أن أقل ما يحصل بثلثمائة وبضعة عشر ويكون هنا قد اتفق الكسر الزائد على المثني والعلم عند الله تعالى * (فائدة) قال المناوي في شرح الجامع الصغير في أول الجزء الثالث بعد قوله صلى الله عليه وسلم إن الأعمال ترفع يوم الاثنين والخميس فأحب أن يرفع على وأناصم مانصه أخذ منه القسطلاني تبع الشيخه البرهان بن أبي شريف مشروعية الاجتماع للصلاة ٧٣ على النبي صلى الله عليه وسلم في ليلة الجمعة

والاثنين كما يفعل في الجامع الأزهر ورفع الصوت بذلك لأن الدلالة ملحقة باليوم لأن اللام في الأعمال للجنس فيشمل الذكر والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء لاسمائه ليلة الاثنين فأنهم أكدوا وقد قال ابن مريزوق إنه الأفضل من ليلة

وانتظارها ولا يعارضه تشبيكه صلى الله عليه وسلم بعد ما سلم من ركعتين في قصة ذي اليمين لأنه كان بعد الصلاة في اعتقاده ومن جلس بطريق أو جعل الإمام أمر بالقيام وكذا من استقبل وجوه الناس والمكان ضيق (والصلاة) أي ويكثر من الصلاة والسلام (على رسول الله صلى الله عليه وسلم) في يومها وإيها الخبر أن من أفضل أيامكم يوم الجمعة فأكثروا من الصلاة عليه فيه فإن صلاتكم معروضة على رواه أبو داود وخبراً أكثر وأمن الصلاة على في ليلة الجمعة ويوم الجمعة في صلى على صلاة صلى الله عليه به عشر أو تسع المصنف على الصلاة ليس بقيد بل يجري طلب الأكل في الذكر والاوله أيضاً نعم يؤخذ من الخبر

١٠ به في القدر اهـ وأقول لا يخفى ما في الأخذ المذكور من البعد والتعسف اهـ والاقرب ما قاله القسطلاني (قوله أي ويكثر من الصلاة) قد يشير هذا إلى أنه في المتن منصوب بنزع الخافض كما عبر به في الحديث وفي المختار وأما أكثر من الشيء أكثر منه اهـ (قوله فإن صلاتكم معروضة على) أي تعرضن الملائكة فاستهترانه يسمع في ليلة الجمعة ويومها بلا واسطة لا أصل له نعم تملأ بلا واسطة ممن صلى عند قبره صلى الله عليه وسلم وبعبارة الشارح في باب الحج بعد قول المصنف ويسن زيارة قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم لخبر من زار قبري وجبت له شفاعتي ثم قال وخبر من صلى على عند قبري وكل الله به ملكاً يغني وكفي أمر دنياه وآخرته وكانت له شفيعاً وشهيداً يوم القيامة اهـ وبها منتهى ثم انصه أقول قضية قوله يبلغني أنه لا يسمعه بلا واسطة المالك وقد تقدم بالهامش في باب صلاة الجمعة أنه يسمع الصلاة عليه عند القبر بلا واسطة فيمكن حمل ما هنا على أنه يبلغ ذلك مع السماع ثم رأيت في ابن حجر في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر المعظم مانصه تنبيه يجمع بين هذه الأحاديث الظاهرة التعارض يادى الرأي وأحاديث أخر وردت بها ماها أو قريب منه بأنه صلى الله عليه وسلم يبلغ الصلاة والسلام إذا صدر من بعد ويسمعهما إذا كانا عند قبره الشريف بلا واسطة وإن ورد أنه يبلغهما هنا أيضاً كما مر إذا مانع أن من عند قبره يخص بأن المالك يبلغ صلاته وسلامه مع سماعهما ما شعرا به زيد خصوصيته والاعتناء بشأنه والاستعداد له بذلك سواء في ذلك كله ليلة الجمعة وغيرها إذا المقيدي يقتضى به على المطلق والجمع بين الأدلة التي ظاهرها التعارض واجب حيث أمكن وافق النووي فحين حلف بالطلاق الثلاث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم يسمع الصلاة عليه هل يحنث بأنه لا يحكم عليه بالحنث لثلاث في ذلك والورع أنه يلتزم الحنث اهـ وهو صريح فيما ذكرناه

(قوله ان الاكتفاء منها) أي بل
نص بخصوصه اماماً ورد فيه ذلك
كقراءة الكهف والتسبيح عقب
الصلوات فلا اشتغال به أفضل
(قوله مما شأنه ان يشغل الخ) شغل
ماله لقطع بعدم فواتها ونقله سم
على منتهج عن الشارح (قوله
على تخصيص الائم بالاول) أي
من تلزمه (قوله بل يجوز ذلك)
وهذا جواز بعدم منع فيه صدق
بالوجوب (قوله لكنه فيه
مكروه) أي مطلقاً فلا تنقيد
الكراهية فيه بهذا الوقت (قوله
وكلامهم الاول أقرب) خلافاً
للحق والحق به أي المسجد كما هو
ظاهر كل محل يعلم وهو فيه رفعة
الشروع فيها ويتيسر له طوقها
(قوله كالسكابة) أي لما طالب
كأنه كالقرآن والعلم الشرعي
(قوله ومقتضى كلامهم نعم) أي
فيحرم خارج المسجد ويكرمه فيه
(قوله والوجه الاول) هو قوله
أحدهما من الثاني الخ وهو
نحو مثله والالم يصح البيع

• (فصل في بيان ما يحصل به

ادراك الجمعة وما لا تدرك به) •

(قوله لا كالحديث) أي اعدم تحمله
القراءة عن الاموم وكالحديث
من به نجاسة خفية (قوله ادراك
الجمعة) أي بشرط بقاء العدد الى
تمام الركعة فلولا فارق القوم بعد
الركعة الاولى ثم اقتدى به شخص
وصلى معه ركعة لم تحصل له الجمعة

لقد شرط وجود الجماعة في هذه الصورة كما يؤخذ مما قدمه في الشروط (قوله لان ادراكها) أي الجمعة

ان الاكتفاء منها أفضل منه بذكر أو قرآن (ويحرم على ذي الجمعة) أي من تلزمه الجمعة
(التشاغل عنها) بان يترك السعي اليها (بالبيع وغيره) من سائر العقود والصنائع وغير ذلك
(بعد الشروع في الاذان بين يدي الخطيب) لقوله تعالى اذ انودي للصلاة من يوم الجمعة
الآية وليس بالبيع نحو من العقود وغيرها مما رأى مما شأنه ان يشغل بجماع التقويت
وتقديم الاذان بذلك لانه الذي كان في عهد علي عليه وسلم كما مر فانصرف الفداء
في الآية اليه ولو تابع اثنان أحدهما تلزمه فقط والاخر لا تلزمه انما كما فلاه بل نص
عليه الشافعي لارتكاب الاول النهي واعانة الثاني له عليه وكما لو لعب شافعي الشطرنج
مع حنفي ونص به على تخصيص الائم بالاول محمول على اثم التقويت اما اثم المعاونة فعلى
الثاني واستثنى الاذرع وغيره شرا ما طهره وشربه المحتاج اليها او ما دعت اليه حاجة
الطفل أو المريض الى شرا دواء أو طعام ونحوه ما فلا يعصى الولى ولا البائع اذا كانا
يدركان الجمعة مع ذلك بل يجوز ذلك عند الضرورة وان فأت الجمعة في صور منها اطعام
المنطرويين معه ما يأكله ويبيع كفن ميت خفيف تغييره بالتأخير وفساده ونحو ذلك وله البيع
ونحوه وهو سائر اليه وكذا في الجامع لكنه فيه مكروه ولو كان منزله يباب المسجد
أو قريباً منه فهل يحرم عليه ذلك أو لا ذلك انشاغل كالحاضر في المسجد كل محفل وكلامهم
الى الاول أقرب وهل الاشتغال بالعبادة كالكتابة كالا اشتغال بنحو البيع مقتضى
كلامهم نعم قال الرويانى لو أراد الولى اليتيم بيع ماله وقت الفداء للضرورة وهناك اثنان
أحدهما تلزمه الجمعة وبذل ديناراً وبذل من لا تلزمه نصف دينار فنأيهم ما يبيع فيه
احتمالان أحدهما من الثاني للابوقع الاول في المعسرة والثاني من ذي الجمعة لان الذي
اليه الايجاب غير عاص والقبول للطالب وهو عاص ويحتمل ان يرخص له في القبول
لينتفع اليتيم اذ لم يؤد الى ترك الجمعة كما رخص للولى في الايجاب للعاجلة والوجه الاول
(فان باع) مثلاً من حرم عليه البيع (صح) بيعه لان الحرمة اعنى خارج فلا تبدل العقد
كالصلاة في المقصوب وبيع الغنم ان يعلم اتخاذها وغیر البيع ملحق به في ذلك
(وبكره قبل الاذان بعد الزوال والله أعلم) لدخول وقت الوجوب فالتشاغل عنه
كالاعراض واستثنى الاسنوى نحو مكة مما يفحش فيه التأخير فلا كراهة فيه لما فيه من
الضرر وقيد ابن الرفعة بمن يلزمه السعي حينئذ والاحرم ذلك من وقت وجوب السعي
ولو قبل الوقت وقدم ما يعلم منه ذلك

• (فصل في بيان ما يحصل به ادراك الجمعة وما لا تدرك به وجواز الاستخلاف

وعدمه وما يجوز للمزحوم وما يمنع من ذلك) •

وبدأ بالقسم الاول فقال (من ادرك ركوع الثانية) من الجمعة مع الامام الذي يحسب له
ذلك الركوع لا كالحديث كما مر واتم معه الركعة (ادرك الجمعة) حكماً لا ثواباً كما فلا
تدرك بما دون الركعة لان ادراكها يتضمن اسقاط ركعتين سواء قلنا الجمعة تظهر مقصورة

(قوله أم صلاة بجماها) أي وهو الرابع ولعل وجه الاسقاط على هذا ان الظهر هو الاصل في كل يوم وفي يوم الجمعة لم يجب الظهر بشرط ادراك الجمعة فحيث لم يدركها فكان الاصل باق وقوله بجماها بكسر الحاء المهملة أي انفرادها قال في المصباح حال حياها بكسر الحاء أي قيامه وقولته أي بانفراده (قوله الا بشرط كماله) أي وأقل ما يحصل به الكمال ركعة (قوله وخبر من أدرك من الجمعة ركعة الخ) دفع ما قد يوهمه الا قول من ان الاقتصار على الركعة كاف (قوله قاله في المجموع) لعله انما اقتصر عليه لكونه الرواية والافيحوز فيه فتح الباب وكسر الصاد وهو الظاهر من التعدية ٧٥ بحرف الجرفان صلى يتعدى بنفسه

وكانه ضمن معنى يضم (قوله لانا نمنعه) خلافا للجمع (قوله ان يدرك الرجل) أي الرجل الامام (قوله جرى على الغالب) خبر قوله نقول الشارح وقوله ليس بقيد خبر ثان (قوله لا تمامها) أي الجمعة وهو عليه يصلي (قوله وعلم من ذلك انه لو فارقه) شمل ذلك ما لو كانت المفارقة يقطعان صلاة الامام وهو ظاهر لان المراد بالمفارقة زوال القدوة (قوله ولو خرج منها) غاية (قوله لا يمنع صحته ان خلفه على ما مر) أي من كونه زائدا على الاربعين (قوله كاتين كونه) أي الامام (قوله فان لم يسلم امامه سجدها) مفهومه انه لو شك هل أتى بأصل السجود أو جلس مع الامام من الاعتدال ليس له ان يأتي بالسجدة تين وقضية قول شرح الروض هل يسجد مع الامام سجدة واحدة الخ خلافه (قوله تركه سجدة منها) أي الثانية (قوله وسجد للسهو) أي ويتم الجمعة (قوله فأتت الجمعة وحصل له ركعة) ومعلوم انه لا يتم السجود

أم صلاة بجماها والادراك لا يقيده الا بشرط كماله ألا ترى ان المسبوق اذا أدرك الامام ساجدا لم يدرك الركعة لانه ادراك ناقص والاصل في ذلك خبر من أدرك من الجمعة ركعة فقد أدرك الصلاة وخبر من أدرك من الجمعة ركعة فاصلى اليها أخرى ويصل بضم الياء وفتح الصاد وتشديد اللام قاله في المجموع وادراك الركعة بان يدرك مع الامام ركوعها وسجدة تين لا يقال الركعة الاخيرة انما تدرك بالسلام لاننا منعه فقد قال في الام ومن أدرك ركعة من الجمعة بنى عليها ركعة أخرى واجزأته الجمعة وادراك الركعة ان يدرك الرجل قبل ان يرفع رأسه من الركعة فيركع معه ويسجد اه فقول الشارح واستقر معه الى ان يسلم جرى على الغالب وليس بقيد ذكره توطئة لقول المصنف (فيصلى بعد سلام الامام ركعة) جهر الا تمامها وعلم من ذلك انه لو فارقه في التشهد كان الحكم كذلك وقول الشارح بعد قول المصنف أدرك الجمعة أي لم تنته لمقابله قول المتن بعده وان أدركه بعده فأنته وأيضاً فدفع به ما قد يتوهم من ظاهر قوله أدرك الجمعة من انه لا يحتاج مع ذلك الى شيء يتمها به وتقيد ابن المقرئ اخذ من كلام الاذرى ادراك الجمعة بادراك الركعة بما اذا هتت الجمعة الامام ليس بقيد كما صرح به الاسنوى وغيره بل متى أدرك معه ركعة وأتى بأخرى أدرك الجمعة ولو خرج منها الامام كما ان حدثه لا يمنع صحته ان خلفه على ما مر لكن يمكن حمل كلام ابن المقرئ على ما لو تين عدم صحته لا انتفاء ركن من أركانها أو شرط من شروطها كمالوتين كونه محمداً فان ركعة المسبوق حتمت بغير محسوبة لان المحدث لعدم صحته لا يتحمل عن المسبوق الفاتحة اذا الحكم بادراكه ما قبل الركوع بادراك الركوع خلاف الحقيقة وانما يصار اليه اذا كان الركوع محسوبا من صلاة الامام ليتحمل به عن الغير والمحدث غير أهل للتحمل كما مروا وصحت الصلاة خلفه وبهذا التقرير علم صحة كلامه وعلم مما أقر ان قوله ركوع الثانية مثال فلو صلى مع الامام الركعة الاولى وفارقه في الثانية حصلت له الجمعة كما شمل ذلك تعبيرا المحتر ولو شك في سجدة منها فان لم يسلم امامه سجدها وأتمها بجمعة والا بسجدها وأتم ظهر فاذا قام لا قام الجمعة وأتى بالثانية وذكر في تشهده ترك سجدة منها بسجدها وتشهد وسجد للسهو او من الاولى أو شك فاتت الجمعة وحصل له ركعة من الظهر (وان أدركه)

*(فرع) قال في الروض وان شك مدرك الركعة الثانية مع الامام قبل السلام هل يسجد مع الامام سجدة واحدة بجمعة اه وهو فرع حسن يفيد ان تلبسه مع الامام بالتشهد لا يمنع عوده للسجود فليضم الى ما تقدم في باب صلاة الجماعة واقول قد يتوهم ان هذا مخالف لنظائره من نحو ما لو ركع مع الامام ثم شك في الفاتحة او تركها وليس كذلك فيما يظهر لان ذلك اذا تحقق الاتقال عن محل ما تركه وهذا المتيقن ذلك فتمامه اه سم على منهج

(قوله بعد سلامه ظهرا) لم يقل أو مفارقة إشارة إلى أنه حيث لم يدرك معه ركعة لم تجز له نية المفارقة كما يجب عليه الإحرام بالجمعة فيما لو أدركه في اتشبهه من لا احتمال أن يتذكر الإمام ترك ركن فيأتي به ويؤاqqته المأموم فيدرك الجمعة ومفارقته تؤدي إلى تفويت الجمعة مع إمكانها (قوله قد نسمى ظهرا متصورة) قال سم على منهج بعد ما ذكر ولدفع ما يتوهم من انقضاء الإتمام أنه يحسب له ما أدركه ركعة فان قلت فلم عبر بالإتمام حتى ورد هذا التوهم فدفع قلت لا يشير إلى الاعتقاد بنية وما بعدها تأمل اهـ قوله موافقة للإمام) أي امام الجمعة وان كان يصلي غيرها فيشمل ما لو نوى الإمام الظهري نوى المأموم الجمعة خلفه وان ضاق الوقت فاندفع ما يقال ان التعديل قد يخرج هذه الصورة (قوله لا يحصل إلا بالسلام) قال سم على منهج قضية العلة الأولى أي وهي قوله موافقة للإمام التي اقتصر عليها الشيخان أنه ينوى الجمعة وان ضاق الوقت بحيث لو فرض ان الإمام تذكركا وأتى بركعة وأدركها معه لا يمكنه ان يأتي بالركعة الأخرى في الوقت ٧٦ ولا مانع من ذلك لأن الأصل ان كلاه مستقلة ثم قال ثم سألت م ر عن ذلك

فقال على البدنية ينوى الجمعة ولو ضاق الوقت كما ذكرنا نظر لالة الأولى ولا يستبعد ذلك فانه مع اتساع الوقت ينوى الجمعة وان علم أنه لا يدركها بأن علم ان الإمام لم يترك شيئا أو أخبره معصوم فتأمل اهـ (قوله نيدرك الجمعة) قال سم على حج نعم لو سلم القوم قبل فزاع الركعة اتجه فوات الجمعة عليه لأنه لم يدرك ركعته الأولى منها مع وجود الهدد الاعتبار الأعلى ما تقدم عن البيان فيحصل حصول الجمعة لاقتدائه في هذه الركعة بالإمام المتخلف عن سلام القوم فهو كالمقتدى بالمسبوق اهـ والمعتد في المقتدى بالمسبوق أنه لا تعتد بجمعه فيكون المعة هنا عدم

أي الإمام (بعده) أي بعد ركوع الإمام (فانته الجمعة) المنهوم الظهري المار (فيستم) سلامه عالما كان أراجاه لا (بعد سلامه) أي الإمام (ظهرا أربعا) من غير نية كما يدل عليه تعبيرهم بين أنوات الجمعة وكذا باربعه لأن الجمعة قد نسمى ظهرا مقصورة (والأصح أنه) أي المدرك للإمام بعد ركوع الثانية (ينوى في اقتدائه) بالإمام (الجمعة) موافقة للإمام ولأن الأس منها لا يحصل إلا بالسلام لاحتمال أن يتذكر امامه ترك ركن فيأتي بركعة فيدرك الجمعة واستشكل بأنه لو بقي عليه ركعة فتقام الإمام إلى خامسة لا يجوز له متابعتها على ما إذا تذكرك ترك ركن وأجيب عنه بأن ما نحن محمول على ما إذا علم أنه ترك ركعا فتقام لأتق به فيما بعده وهل نيته الجمعة واجبة أم جائز تجري في الأنوار على الجواز وعبرة العزيز تقتضي الوجوب قال الشيخ وهو المعتمد الموافق لما يأتي في مسألة الزحام وجمع الالدرجة الله تعالى بينه ما يحمل الجواز على ما إذا كانت الجمعة مستحبة له غير واجبة عليه كالسافر والعبد والوجوب على ما إذا كانت لازمة له فأحرامه بها واجب وهو محمل قول الروضة في أواخر الباب الثاني من ان من لا عذر له لا يصح ظهروه قبل سلام الإمام انتهى ولو أدرك هذا المسبوق بعد سلامه الظهري جماعة يصلون الجمعة لزمه أن يصلها معهم ومقابل الأصح ينوى الظهرا لأنهم التي يشعلها ويحمل الخلاف فيمن علم حال الإمام والأبأ رآه قائما ولم يعلم هل هو معتدل أو في القيام فينوى الجمعة جزما ثم نزع في القسم الثاني وهو حكم الاستخلاف وشروطه فقال (فأذا خرج الإمام من الجمعة أو غيرها) من الصلوات (بحدث) سهوا وعدا (أو غيره) كتعاطي مبطال أو عاف (جاز)

أدرا كدلهما وقوله الأعلى ما تقدم عن البيان أي في كلام حج وسياق في كلام الشارح قبيل ومن رحم عن السجود (قوله له محمول على ما إذا علم) أي أو ظن ظنا قويا وقوله فيما بعده ومثل ذلك ما لو كان الإمام يصلي ظهرا فتقام للثالثة وانتظره القوم ليسلموا معه فاقمدي به مسبوق وأتى بركعة فينبغي حصول الجمعة لأنه يصدق عليه أنه أدرك الركعة الأولى في جماعة بأربعين (قوله لزمه ان يصلها معهم) أي ويتبين انقلاب الظهري فلا لانه من أهل الوجوب وبأن عدم القوات فلي تأمل اهـ سم على منهج ومعلوم ان الكلام عند جواز التعدد (قوله ولم يعلم هل هو معتدل الخ) وبقي ما لو رأى الإمام قائما ولم يعلم من حاله شيء أهل ينوى الجمعة أو الظهري أو يتعلق النية فيه نظرا لا قربانه ينوى الجمعة وجوبا ان كان عن تلمذه الجمعة ويخير بين ذلك وبين نية الظهري ان كان ممن لا تلمذه لان الظاهر من الجمع الذين يصلون في هذا الوقت على هذا الوجه أنهم يصلون الجمعة ثم ان اتفق أنه سلم من ركعة فمتبين سلم معهم وحسبت بجمعه والإقام معهم واتم الظهري لان نيته ان وجد ما يمنع من انعقادها جمعة وقعت ظهرا

(قوله وقد استخلف عمر) أي عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه اه الشيخ عميرة (قوله فيمن لم تبطل صلاته) وذلك في قصة أبي بكر (قوله ومقدمهم أولى) أي أحق منه أي من تقدم بنفسه (قوله إلا أن يكون) أي من تقدم بنفسه (قوله كان مقدم الامام أولى) أي فيجب على المأمومين متابعتها ويمتنع عليهم الاقتداء بالآخر سواء كانوا في الركعة الأولى أو في الثانية ونحوه به ما لو قدم الامام واحد أوهم واحد أو مقدمهم أولى كما يشعر به قوله واستخلفهم أولى وبه صرح شيخنا الزيادي في بعض الهوامش الصحيحة وعبارته فرع لو استخلف الامام واحد واستخلفوا آخرون عينوه أولى اه وعبارته سم على منهج فرع مقدم القوم أولى من مقدم الامام إلا الامام الراتب فقدمه أولى م اه (قوله لزهم الاستخلاف منهم) أي فوراً وفي سم على منهج لو انتسموا فرقتين حيث تذوكل فرقة استخلفت واحداً فينبغي الامتناع لان فيه تعدد الجمعة فليأمل اه أي ثم ان تقدم ما معالم تصح الجمعة لواحد منهما وان ترتباً صحت الاول وقول سم فينبغي الامتناع الخ ما ترجاه صرح به في الامتداد وعبارته ويجوز كما في التحقيق والمجموع خلافاً للامام وغيره ان يتقدم اثنان فاكثر يصلي كل بطائفة الا في الجمعة لا امتناع ٧٧ تعددها الخ اه فتقوله الا في الجمعة

صريح في امتناع تعدد الخطبة فيها دون غيرها وكتب عليه شيخنا الشوري امتناع تعددها والحالة ما ذكر فيه - انظر لان الخليفة وان تعدد في الصورة فهو نائب عن الامام الاول فلا تعدد ويؤيده عدم وجوب تجديد النية اكتفاء بالنية الاولى من الامام والجرى على نظم صلاته اه وقد يقال ما ذكره من التأييد قد يقتضى خلاف ما نظره لان عدم تجديد النية يقتضى تنزيله منزلة الاصل وهو لا يجوز تعدده فكدام قام مقامه على ان ما ذكر من التعدد يقتضى تصيرهما كجمعتين حقيقة بل هو ازان بسرع امام

له وللمأمومين قبل اتيانهم بركن (الاستخلاف في الاظهر) لان الصلاة بامامين بالتعاقب جائزة كما ان أبا بكر كان اماماً قد دخل النبي صلى الله عليه وسلم لم فاقتدى به أبو بكر والناس وقد استخلف عمر حين طعن رواء البيهقي واذا جاز هذا فيمن لم تبطل صلاته في من بطأت بالاولى اضروته الى الخروج منها واحتياجهم الى امام واستخلافهم أولى من استخلافه لان الخط في ذلك لهم ولو تقدم واحد بنفسه جاز ومقدمهم أولى منه الا أن يكون راتباً فظاهر انه أولى من مقدمهم ومن مقدم الامام ولو قدم الامام واحد او تقدم آخر كان مقدم الامام أولى فلو لم يتقدم أحد وهم في الركعة الاولى من الجمعة لزهم الاستخلاف منهم لادراك الجمعة فان كانوا في الثانية وأتموها بجمعة فرادى جاز ولا يلزمهم الاستخلاف لادراكهم ركعة مع الامام ولو قدم الامام واحد في الركعة الاولى من الجمعة قال ابن الاستاذ فان ظاهره لا يجب عليه ان يمثل ويحفل أن يجب ان لا يؤدى الى التواكل وهو الواجب - حيث غلب على ظنه ذلك اما اذا فعلوا ركناً فانه يمتنع عليهم الاستخلاف بعده كما نقله عن الامام وأقره ولا يستخلف الا من يكون صالحاً لامامة لا امرأة ومشكلاً للرجال ولم يتعرض له المصنف هنا كتناء بما قدمه في صلاة الجماعة وحيث امتنع الاستخلاف اتم القوم صلاتهم فرادى ان كان الحدث في غير الجمعة فان كان فيها تقدم ومقابل الاظهر وهو قديم عدم جواز الاستخلاف مطلقاً لانها صلاة واحدة فيمتنع فيها ذلك

احدى الطائفتين وبأحرالا - ان كان يطول القراءة وهذا تعدد صوري بلا شك وادقنا بصحة التعدد قد يتقص كل من الطائفتين عن الاربعين ويفرغ امام احدهما مع بقاء الاخرى في قيام الاولى من لا يقتضي الركعة الاولى لهؤلاء ناقصة عن العدد المشروط (قوله ولو قدم الامام واحداً) أي طلب منه ان يتقدم (قوله حيث غلب على ظنه ذلك) أي التواكل (قوله اما اذا فعلوا ركناً) ومثله ما لو طال الزمن وهم سكوت بتدريسي ركن وقوله ركناً أي فعلياً أو قولياً اه زيادي (قوله فانه يمتنع عليهم الاستخلاف بعده) أي ثم ان كان ذلك في الركعة الثانية أتموا فرادى وفي الاولى استأنفوا بجمعة (قوله لا امرأة ومشكلاً للرجال) خرج به النساء فيجوز تقدم واحدة منهن اذا كان الاستخلاف في الثانية وعبارته حج فلو اتم الرجال - ينتد من فردين وقدم النسوة امرأتهم من جاز كما يفهمه تعبير الروضة بصلاحيه المقدم لامامة القوم أي الذين يقتدون به وان لم يصلح لامامة الجمعة اذ لو اتمن فرادى جاز فالجماعة أولى (قوله وحيث امتنع الاستخلاف) أي بأن طال النصل (قوله فان كان فيها تقدم) أي وهو أنه تبطل الصلاة في الركعة الاولى ويقرنهما فرادى ان كان في الركعة الثانية

(قوله لانه لا يجوز ابتداء الجمعة) قال سم على منهج بالغنى ان من الناس من يقدم بما اذا امتنع النعدوا الاجازوا قول فيه نظر ظاهر لانه انما يجوز التعدد بقدر الحاجة ولا حاجة هنا الامكان تقديم بعض المقتدين لا يقال لا تعدد حقيقة لانا نقول فلنجوز ان امتنع التعدد والحاصل ان هذا التقدير غير متجه الا ان يساعده عليه نقل اه (قوله وتقدم ناويا غيرها) بيان لما فهم من قوله انه لا يجوز ابتداء الجمعة بعد الخ (قوله ٨٧) وحيث صحت صلاته أى غير المقتدى وقوله ولو نقلنا أى وكذا ان نوى غير الجمعة

جاهلا وهو ممن تلزمه الجمعة فان صلاته تقع نفلا مطلقا (قوله فان كان فى الاولى لم تصح) أى صلاتهم أى لا مكان فعل الجمعة باستئنافها ولا الجمعة لعدم وقوع الركعة الاولى فى جماعة لانهم صاروا منفردين ببطان صلاة الامام وينتم القدوة لوقيل بصحة الغنا تصح لالجماعة من حينها فيكون أول الركعة وآخرها فى جماعة وما بينهما فرادى وذلك مقتضى للبطان اه سم على منهج بالغنى (قوله أو فى الثانية أتموها جماعة) وقضيته صحة القدوة وفيه انه مخالف لقول المصنف ولا يتخلف للجمعة الخ فلفعل المراد أتموها جماعة فرادى فليراجع ويحتمل صحة القدوة ولا ينافيه قوله ولا يتخلف الخ لا مكان حله على ما اذا نوى الخليفة الجمعة وتبدل له قوله لانه لا يجوز ابتداء الجمعة الخ (قوله الابنية مجتدة) أى منهم (قوله وقضيته التعميل) هو قوله لانه يحتاج الى القيام الخ (قوله فاستخلف موافقا) أى وهو غير مقتضيه

كما لو اقتدى بهما معا (ولا يستخلف) أى الامام أو غيره (للجمعة الامتدديا به قبل حدته) فلو استخلف من لم يكن مقتديا به لم يصح ولم يكن لذلك الخليفة ان يصلى الجمعة لانه لا يجوز ابتداء الجمعة بعد اذ اعتاد أخرى بخلاف المأموم فانه تابع لامنشى املو كان غير المقتدى لا تلزمه الجمعة وتقدم ناويا غيرها فانه يجوز وحيث صحت صلاته ولو نقلنا واقتدوا به فان كان فى الاولى لم تصح ظهر ان عدم فوت الجمعة ولا الجمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استغنائهم عن الاقتداء بتقديم واحد منهم أو فى الثانية أتموها جماعة وخروج بقوله للجمعة غيرها فلا يشترط فى الخليفة ان يكون مقتديا به قبل حدته لكن يشترط ان يكون فى الاولى والثالثة من الرباعية لموافقة نظم صلاته نظام صلاتهم لافى غيرهما من الثانية والاخيرة الابنية مجتدة لانه يحتاج الى القيام ويحتاجون الى القعود وقضية التعميل انه لو كان موافقا لهم كان حضر جماعة فى ثانية منفردا واخبرته فاقتدوا به فيها ثم بطلت صلاته فاستخلف موافقا لهم جاز وهو ظاهر واطلاقهم المنع جرى على الغالب ويجوز كفى المجموع استخلاف اثنين فاكثر يصلى كل بطائفة والاوى الاقتصار على واحد ولو بطلت صلاة الخليفة جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلى الجميع مراعاة ترتيب صلاة الامام الاصلى (ولا يشترط) فى جواز الاستخلاف فى الجمعة (صونه) أى المقتدى (حضر الخطبة ولا ادراك) (الركعة الاولى فى الاصح فيها) لانه فى الاول بالاعتداء صار فى حكم من حضرها ومنهها فلذا صحت بجمعة كما تصح بجمعة الحاضر من السامعين ووجه مقابلة القياس على ما لو استخلف بعد الخطبة من لم يحضرها لىصل بهم فانه يمتنع وفى الثانى ناب الخليفة الذى كان مقتديا به باستخلافه اياه ولو اسقرا الامام كانت القدوة صحيحة فكذلك من ناب منابه وان لم يتوفر فيه الشرائط ووجهه متايل لانه غير مدرك للجمعة ويجوز له الاستخلاف فى أثناء الخطبة وبين الخطبة والصلاة بشرط كون الخليفة فى الثانية حضر الخطبة بتمامها والبعض الفائت فى الاولى اذن لم يسمع ليس من أهل الجمعة وانما يصير غير السامع من أهلها اذا دخل فى الصلاة وينزل السماع هنا منزلة الاقتداء فان قلت ظاهر كلامهم صحة استخلاف من سمع ولو نحو محدث وصى زادا بالافرق قلت يشرف بانه بالسماع اندرج فى ضمن غيره فصار من أهلها تاتبع اظاهرا فلماذا كفى استخلافه وابطالان صلاته أو نقصها اشترط زيادته وأما من لم يسمع فلم يصير من أهلها ولا فى الظاهر فلم يكف

(قوله ويجوز كما فى المجموع استخلاف اثنين فاكثر) ظاهره ولو فى الجمعة وهو مشكل لما فيه من تعدد الجمعة استخلافه حقيقة أو حكما وقد تقدم عن سم ما يصرح بالمنع فاهذا مخصوص بغير الجمعة (قوله بشرط كون الخليفة الخ) محل هذا الاشتراط حيث كان الخليفة ينوى الجمعة بخلاف ما لو كان ينوى الظهر مثلا فلا يشترط سماعه ولا حضوره كما يأتى (قوله والبعض الفائت) أى من الاركان (قوله ولو نحو محدث وصى زادا) أى على الاربعين (قوله فافرق) أى بينه وبين من لم يسمع الخطبة (قوله وابطالان صلاته) أى فى حق الحدث أو نقصها أى فى حق الصبي وهذا يقتضى ان الضمير فى زاد لكل من الحدث والصبي

(قوله ونوى غير الجمعة جاز) أي ويصلون وراءه الجمعة فإذا قام للثالثة خيروا بين المفارقة والانتظار وهو أولى (قوله أخذاء) أي في قوله أمانوا كان غير مقتدى لا تلزمه الجمعة (قوله واحترز بقوله حضر الخطبة عن سماعها) ظاهره وان بعد بحيث لو أصغى لم يسمع وهو غير مراد (قوله وان لم يدرك نفس الركوع) غاية لقوله أم في القيام قبله ومنه تعلم انه ليس المراد بادراك الركعة مع الامام ان يكون مقتديا فيها كلها بل المدار على كونه اقتدى بالامام قبل فوات الركوع على المأموم بان اقتدى به في القيام وان بطأت صلاة الامام قبل ركوعه أو اقتدى به في الركوع وركع معه وان بطأت صلاة الامام بعد ذلك (قوله كان استخلفه في اعتدالها) أي وقد اقتدى به بعد الركوع أو فيه ولم يدركه كما تقدم من انه متى أدركه ٧٩ قبل فوات الركوع صححت اهلهم الجمعة (قوله دونه أي غيره) انما فسرهما

تعالى بالجلال المحلى بغیر لان دون أصلها للتفاوت في المكان ثم استعمات للتفاوت في الرتبة تقول زيد دون عمرو في الرتبة فلم يفسرها بغير لا شعربا نهضت للجمع لكن تناسوت رتبهم في الصحة وليس مرادها كذا رأيت بهامش نقل عن العلامة الشيخ سليمان البابلي وهو مرضي (قوله يشترط ان يكون زائدا الخ) أي في الوقت لهم دونه * (فرع) جاء مسبق فوجد الامام قد خرج من الصلاة وانفرد القوم بالركعة ولم يستخلفوا فهل له الآن الشروع في الظهر لانه لا يمكنه ادراك الجمعة لو صبر أو يجب الصبر الى سلامهم أو يجب ان يقتدى بواحد منهم وتحصل له الجمعة الظاهر الاخير ثم اقتضى به شيخنا حج رحمه الله تعالى اه سم على منهج لكن تقدم للشارح

استخلافه مطابقا فان اغنى عليه في أثناء الخطبة امتنع الاستخلاف كما صححه في المجموع و يفرق بينه وبين الحديث بأن المغمى عليه خرج عن الاهلية بالكلية بخلاف الحديث بدليل صحة خطبة غير الجمعة منه ولو استخلف من صلى بهم ولم يكن مع الخطبة ممن لا تلزمه الجمعة ونوى غير الجمعة جازا أخذاء مما مر واحترز بقوله حضر الخطبة عن سماعها فغير مشروط جزما كما سرح به الرافي (ثم) على الاول (ان كان) الخليفة في الجمعة (أدرك) الركعة (الاولى) من الجمعة مع الامام أن أدركه قبل فوات الركوع سواء كان في نفس الركوع أم في القيام قبله لانه حينئذ بمنزلة الامام الاصلى وقد أدرك الامام في وقت كانت الجمعة متوقفة على جمعة وان لم يدرك نفس الركوع حقيقة مع الامام (ثم جمعتهم) أي القوم الشامل له سواء أحدث الامام في الاولى أم في الثانية كما قاله في الحرر وغيره ومراده بقوله سواء أحدث في الاولى انه أحدث قبل فراغه من السجدة الثانية (والا) أي وان لم يدرك الاولى بان لم تكن تمت كان استخلفه في اعتدالها فبعده (فتم اهلهم) الجمعة (دونه) أي غيره (في الاصح) فيه ما لانه لم يدرك مع الامام ركعة فبقيها ظهرا وظهرا به يشترط ان يكون زائدا على الاربعين والافلا تصح جمعتهم كانه عليه الفتي والشأن تتم له لانه صلى ركعة في جماعة فاشبهه المسبوق ورد بان المأموم يمكن جعله تبع الامام والخليفة امام لا يمكن جعله تبع المأمومين ومعلوم انه لو أدرك مع الامام ركوع النية ومجودها أتمها الجمعة لانه صلى مع الامام ركعة وبه صرح البغوي وانما جوزنا الاستخلاف له في صورة فوت الجمعة عليه باستخلافه وان كان فيه فعل ظهر قبل فوت الجمعة لعذر بالاستخلاف بإشارة الامام له قاله الرافي وقد يؤخذ منه انه اذا استخلفه القوم أو تقدم بنفسه لا يجوز ذلك لكن اطلاقهم يخالفه وهو الاصح ويوجه بان التقدم مطلوب في الجلة فيعذر به (ويراعى) الخليفة (المسبوق نظم) صلاة (المستخلف) حتما يجري على نظمها فيعمل ما كان الامام يفعل لانه التزم ترتيب صلاته باقتدائه به (فاذا صلى)

رحمه الله ما يصرح بخلافه وسأني في قوله لكن تعالاهم الخ ما يشير اليه (قوله في صورة فوت الجمعة عليه) أي حيث لم يدرك الركعة الاولى مع الامام (قوله لعذر بالاستخلاف) أي سواء وجب عليه التقدم بان خاف التواكل أو امتنع أولا (قوله وهو الاصح) خلافا للحن (قوله ويراعى المسبوق الخ) قد تشمل هذه العبارة ما لو قرأ الامام الفاتحة واستخلف شخصاً لم يقرأها من انه يجب عليه ان يركع من غير قراءة وليس مراد ابل يجب عليه قراءة الفاتحة لاجل صحة صلاة نفسه وهو مع ذلك موافق لنظم صلاة امامه لان المراد بنظمها ان لا يخالفه فيما يؤدي الى خلل في صلاة القوم وهذا غاية امره انه طول القيام الذي خلف الامام فيه ونزل منزلته وهو لا يضرم من الامام لو كان باقيا (قوله فيعمل ما كان الامام يفعله) أي حتما في الواجب ويندب في المنسب وقوله حتما أي في الجلة لا لا يخالف قوله الا في ولا يجب على الخليفة الخ

(قوله ثانية الصبح) أي فلو ترك القنوت لم يسجد هو ولا المأمومون به بتركه اهـ سم على حج بالمعنى وقوله لم يسجد أي لعدم سجود
خل في صلاته وقوله ولا المأمومون أي لانه محمول على الامام (قوله وتشهد جالسا) أي جالس للتشهد وجوبه أي بقدر ما يسع أقل
التشهد والصلاة كما هو ظاهر ٨٠ وقرأندبا اهـ حج وهو موافق لقول المصنف ويراعى المسبوق الخ لكن سيما في

في الشرح ما يخالفه في قوله ولا
يجب على الخليفة الخ وما قاله حج
ظاهر (قوله وأشار اليهم) قال حج
ندبا (قوله فيتخير المقتدى) أي
بين الانتظار والاسلام (قوله بل
ولا القعود أيضا) أي في الجلوس
الاخير لا يمكن القوم من مقارنته
بالنية والالتزام لانفسهم لكن
هذا قديم كل على قوله أولا
ويراعى المسبوق نظم المستخلف
حقا الا ان يقال تحتم مراعاة في
الجملة فلا ينافي ما ذكرنا والمراد بتحتم
المراعاة فيما يؤدي الى اختلال
صلاتهم (قوله وليس في هذا تقليد
في الركعات) أي فلا يقال كيف
رجع الى فعل غيره (قوله فاذا لم
يهموا بقيام) قال في المختار رحمه
المرض اذ اذبه وبابه رده ثم قال وهم
بالشيء اراده وبابه ردا أيضا (قوله
ولا يلزمهم استئناف نية القدوة)
قال سم على منهج ويجوز التجديد
أي لنية القدوة ويبلغني ان
يكون مكررها لانه اقتدى في اثناء
الصلاة اهـ أقول قديقال بعدم
الكراهة لانهم معذورون
باحرامهم الا قول فطروا البطلان
لادخل لهم فيه ومعهم ان
النية بالقلب فلو تلفظوا به ابطلت

بهم (ركعة) قنيت بهم فيها ان كانت ثانية الصبح ولو كان هو يصلي الظهر ويترك القنوت
في الظهر وان كان هو يصلي الصبح و(تشهد) جالسا وسجد بهم سم والامام الحاصل قبل
اقتدائه به وبهـ ده (وأشار اليهم) بعد تشهد عند قيامه (ليفارقوه) فيتخير المقتدى به
بعد اشارته (أو ينتظر واسلامه) بهم وهو أفضل كافي المجموع أي مع امن خروج الوقت
فان خافوا فوته وجبت المفارقة وقول المصنف ليفارقوه الى آخره قال الشارح علم غائبة
للإشارة أي كونهما خفية قد تفهم وقولا وحيث فهمت فغايتها انتظاره وقوله أي
فيكون بعدهما أشار به الى انه مرتب بعدهما باعتبار الوقوع وان كان متقدما في الذهن
وقوله وليس ناشئا عن أي لندرة ذلك كما هو الغرض من ذلك دفع ما عترض به على
المصنف من أن التخيير المذكور فيه غير فهو من اشارة المصلي خصوصاً مع الاستدبار
وكثرة الجماعة يميناً وشمالاً وخلفاً ولا يجب على الخليفة المسبوق التشهد اذا لا يزيد حاله
على بقائه مع امامه بل ولا القعود أيضا كما قاله الاسنوي فان لم يعرف المسبوق نظم
صلاة امامه ففي جواز استخلافه قولان اصحهما كافي التحقيق الجواز ونقله ابن المنذر
كافي المجموع عن نص الشافعي وقال في المهمة انه الصحيح واقتى به الوالد رحمه الله
وعلى وان منع البلقيني تصحيحه واطال في رده وقال في الروضة ان أرجح القولين دليله لا
المنع وعلى الاول فيراقب القوم بعد الركعة فان هموا باتباعه قاموا واقعد وليس في هذا
تقليد في الركعات كما لا يخفى ثم ما ذكر وانصح في الجمعة أماني الرباعية فندبها قعودا فانها
لم يهموا بقيام وقعد تشهد ثم قام فان قاموا معه علم انها ثابتهم (ولا يلزمهم) أي المقتدين
(استئناف نية القدوة) بالخليفة (في الاصح) جمعة كانت أو غير التزليته منزلة الاول
في دوام الجماعة بدليل انه لا يراعى نظم صلاة نفسه ولو استقر الاول لم يتحج القوم الى تجديد
النية فكذلك عند الاستخلاف وشمل ذلك من قدمه الامام ومن قدمه القوم ومن تقدم
بنفسه وهو الوجه وان اقتضى كلام الشيعين وغيرها ما اختصاصه بالاول وأخذه
الاذرى فقال في الثاني الاقرب انه يلزمهم تجديد دينية الاقداميه وفي الثالث الوجه انه
يلزمهم تجديدها ولم ار في ذلك نصا على انه يمكن منع الاستدلال بكلامهما بان فرض ما ذكر
مثال ومقابل الاصح للزوم لانهم بخروج الامام من صلاته صاروا منفردين ولو استخلف
الامام غير صالح للامامة لم تبطل صلاتهم لان استخلافه لغو ما لم يقتدوا به ولو اراد
المسبوقون اوسن صلاتهم أطول من صلاة الامام استخلاف من يتم بهم لم يجز الا في غير
الجمعة لعدم المنافع في غيرها بخلافها الماسر من أنه لا تنشأ جمعة بعد اخرى ولعلهم ارادوا

صلاتهم (قوله على انه يمكن منع الاستدلال بكلامهما) أي الشيعين (قوله لم تبطل صلاتهم) أي
فطريقهم ان يستخلفوا فورا صالحة للامامة (قوله ما لم يقتدوا به) أي وان قل زمن الاقدام اجدا ولا فرق في ذلك بين علمهم بحاله
وعدمه فلو ظنوه من يجوز الاقداميه وتبين خلافه وجب الاستئناف

(قوله في هذه) هي قوله ولو أراد المسبوقون الخ (قوله لذلك) أي لقوله اذ ليس فيه اذا كان الخليفة منهم - ثم انشاء جمعة بعد أخرى وانما فيه ما يشبهه قاله سم على منهج (قوله وجمع بعضهم بين هذا) هو الجلال المحلى قبيل صلاة المسافر (قوله ويدل عليه) أي الجمع (قوله فله ان يتهاجمه) مشى عليه حج (قوله لكن تعليلهم السابق يخالفه) ٨١

(قوله بخلاف غيرهم) أي غير السامعين ثم حيث انعقدت للمبادرين وجب على غيرهم الاقضاء بامامهم ائمة الا يوتى انفرادهم بامام الى انشاء جمعة بعد أخرى بدون حاجة اليه فان لم يتفق لهم اقتداء به فاتتهم الجمعة ويعزر الامام ذلك المبادر على تقويته الجمعة على أهل البلد (قوله لا يشترط الرضا بذلك) أي وهو الراجح (قوله أو بهيمة أو متاع) أي وان لم يأذن صاحبه كالاستناد الى حائطه نعم لو كان الذي يسجد على ظهره من عظماء الدنيا ويغلب على الظن عدم رضاه بذلك وربما ينشأ عنه شر اتجه عدم اللزوم اه سم على منهج أقول قد تنجبه الحرمة (قوله فعل ذلك حتما) أي ومع ذلك اذا تلفض عنه ولا يدخل بذلك تحت يده فلو كان المسجود عليه صيدا وضاع لا يضمنه المصلي لانه لم يدخل في يده (قوله فالصحيح انه ينتظر) قال حج ويجب ان يكون الانتظار في الاعتدال ولا يضره تطويله لغيره وقضية انه لو أمكنه الانتظار جالس بعد الاعتدال لم يجوز له وعليه يفرق بينهم ما بان الاعتدال

بالانشاء ما يعي الحقيقة والمجازي اذ ليس فيما اذا كان الخليفة منهم انشاء جمعة وانما فيه ما يشبهه صورة على ان بعضهم قال بالجواز في هذه لذلك وما ذكر من الجواز في غير الجمعة هو ما اقتضاه كلامهم في الجماعة وصححه المصنف في تحفته هناك وكذا في المجموع وقال فيه اعلمه ولا تغرب عما في الانتصار من تصحيح المنع فهو المعقد وجمع بعضهم بين هذا وبين ما تقدم عنه في الروضة بأن ذلك من حيث حصول الفضيلة وهذا من حيث جواز اقتداء المنفرد ويدل عليه انه في التحقيق بعد ان ذكر جواز اقتداء المنفرد قال واقضاء المسبوق بعد سلام امامه ~~كغيره~~ وقال ابن العماد الكلام هنا محمول على ما اذا اختلف الامام والمأموم في عدد الركعات فلا يجوز الاسـتخلاف في غير الجمعة لانه يؤدي الى ان أحدهما يقع والآخر يقوم بخلاف ما اذا اتفق نظم الصلواتين قال بعضهم هو جمع لا بأس به لكن تعديل في الروضة وأصلها المنع بان الجماعة حصاة له يخالفه قال الناشري ومحل ما ذكر في الجمعة اذا قدموا من لم يكن من جملتهم فان كان من جملتهم جاز حتى لو اقتدى شخص به هذا المقدم وصلى معهم ركعة وسأولاه ان يتهاجمه لانه وان استفتح الجمعة فهو تابع للامام والامام مستديم لها لا مستفتح نقله صاحب البيان عن الشيخ أبي حامد ووافقه وكذلك الرعي لكن تعليلهم السابق يخالفه ولو بادر أربعون معهم أركان الخطبة وأحرموا بالجمعة انعقدت بهم لانهم من الى أهلها بخلاف غيرهم (ومن زحم) أي منعه الزحام (عن السجود) على أرض أو نحوها مع الامام في الركعة الاولى من الجمعة مثلا (فامكنه) السجود على هيئة التنكير (على) شئ من (انسان) وان لم يكن مكافيا بناء على انه لا يشترط الرضا بذلك وهو ما قاله ابن الرفعة وان لم يخل عن وقفة أو بهيمة أو متاع أو نحو ذلك (فعل) ذلك حتما أقول عمر رضي الله عنه اذا اشتد الزحام فليسجد أحداكم على ظهر أخيه وصورته ان يكون الساجد على شاخص والمسجود عليه في وحدة وعلم بما قرأناه ان قول المصنف انسان مثال وأن الزحمة لا تختص بالجمعة بل تجرى في سائر الصلوات وذكر المصنف ككثيرها هنا لان الزحام في الجمعة أغلب ولان تغاريدها متشعبة مشككة ~~لكن~~ ونها لا تدرك الا بركعة منتظمة أو مائة على ما يأتي ولهذا قال الامام ليس في الزمان من يحيط باطرافها (والا) أي وان لم يمكنه السجود كما ذكر (فالصحيح انه ينتظر) تمكنه منه (ولا يؤتى به) اقدرته عليه ولا تجوز له المفارقة لان الخروج من الجمعة قصدا مع توقع ادراكها لا وجه له كإقلاعه عن الامام وأقره وجرم به ابن المقرئ في روضه وهو الاصح وان ادعى في المهرمات أنه مخالف انص الشافعي والاصحاب واذا جوز ناله الخروج وأراد ان يتهاجر في صحة

الايه في محسوب له ولزمه البقاء فيه بخلاف ذلك الجلوس في مكان كالأجنبي عما هو فيه نعم ان لم تكن طرأت الزحمة الابعدان جالس فينبغي انتظاره حينئذ فيه لانه أقل حركة من عوده للاعتدال اه وظاهر قوله لانه أقل حركة الخ جواز العود ولو قيل بعدم جوازه لم يكن بعيدا لان عوده لعل الاعتدال فعل اجنبي لا حاجة اليه (قوله واذا جوز ناله الخروج) على المروج

ذلك القولان فيمن أحرم بالظهر قبل فوات الجمعة كما ذكره القاضي حسين في تعليقه والامام
 في نهايته أما المرحوم في الركعة الثانية من الجمعة فيسجد متى تمكن قبل السلام أو بعده نعم
 لو كان مسبوقا لحقه في الثانية فان تمكن قبل سلام الامام وسجد السجدةين أدرك الجمعة
 والا فلا كما يعلم مما سبق ومقابل الصحيح انه يوحى أقصى ما يمكنه كالمرضى لمكان العذر وقيل
 يتخير بينهما لان وجوب وضع الجبهة قد عارضه وجوب المتابعة ثم على الصحيح (ان تمكن)
 من السجود (قبل ركوع امامه) في الثانية أي قبل شروعه فيه (سجد) تدارك كاله عند زوال
 العذر (فان رفع) من سجوده (والامام) بعد (فأتم قرأ) ما أمكنه منها فان لم يدرك زمنا يسع
 افتتاحه فهو مكسبوق في الاصح فان ركع امامه قبل أن يتم افتتاحه ركع معه ولا يضر
 التخلف الماضي لانه يخلف العذر (أو) رفع من السجود والامام بعد (ركع فالاصح) انه
 (يركع معه وهو مكسبوق) بعدم ادراكه محل القراءة فيتحملها الامام عنه ويؤخذ منه
 انه اطمأن قبل ارتفاع امامه عن أقل الركوع وان قال ابن العماد ظاهر كلامهم انه يدرك
 الركعة الثانية بجزء الركوع وان لم يطمئن مع الامام في الركوع بخلاف المسبوق فانها
 متتابعة في حال القدوة فلا يضر سبق الامام المأموم بالطمأنينة ومقابل الاصح لا يركع معه
 لانه مؤتم به بخلاف المسبوق بل تلزمه القراءة ويسمى خلف الامام وهو يتخلف بعذر
 (فان كان امامه) حين فراغه (نزع من الركوع) في الثانية (ولم يسلم وافقه فيما هو فيه)
 كالمسبوق (ثم صلى ركعة بعده) لانه فاتته ركعة كالمسبوق (وان كان الامام سلم) قبل تمام
 سجوده (فاتت الجمعة) لانه لم يدرك معه ركعة فيتم اظهر اختلف ما لورفع رأسه من
 السجود وسلم الامام فانه يتمها جمعة (وان لم يتمكن السجود حتى ركع الامام) في ثالثة الجمعة
 أي شرع في ركوعها (ففي قول يراعى) المرحوم (نظم) صلاة (نفسه) فيسجد الآن
 (والاظهر انه يركع معه) اظاهرا عما جعل الامام يؤتم به فاذا ركع فاركعوا وان متتابعة
 الامام آكد واهذائية المسبوق ويترك القراءة والقيام (ويحسب ركوعه الاول في
 الاصح) لانه أتى به في وقته وانما أتى بالثاني اعذر فاتبه ما لو والى بين ركوعين ناسيا وقبل
 الثاني لا فراط التخلف فكانه مسبوق لحق الآن (فركعته مافتة من ركوع) الركعة
 (الاولى ومن سجود الثانية) الذي أتى به فيها (وتدرك الجمعة في الاصح) لا تطلق خبر من
 ادرك ركعة من الجمعة فليصل اليها اخرى وهذا قد ادرك ركعة وليس التاميق نقصا في
 المعذور ومقابل الاصح لانه صام بالتاميق وصفة الكمال معتبرة في الجمعة (فلو سجد على
 ترتيب) نظم صلاة (نفسه) عامدا (علما بأن واجبه) أي الواجب عليه (المتابعة) لامامة
 (بطلت صلاته) لكونه متاعبا بوضعه السجود موضع الركوع فيلزمه التحريم بالجمعة
 ان أمكنه ادراك الامام في الركوع كما في الروضة كاصلها وسكت هنا عن حكم ما اذا
 أدركه بعده لعلمه بما قدمه من ان الاصح لزومه أيضا فقول الاسنوي بل يلزمه ذلك ما لم
 يسلم الامام اذ يحتمل ان الامام قد نسي القراءة فلا فيعود اليها هو من اد الروضة ردعوا

(قوله كما ذكره القاضي) والراجح
 منها عدم الانعقاد (قوله في
 الثانية) أي الركعة الثانية (قوله
 حين فراغه) أي فراغ المأموم من
 السجود (قوله فسلم الامام) أي
 شرع في السلام بخلاف ما لورفع
 مقارناله فلا يدرك الجمعة لانه لم
 يدرك ركعة قبل سلام امامه
 ويحتمل وهو الاقرب ادراكها
 لان القدوة انما تنقطع باليمين من
 عليكم ثم رأيت سم على منسج
 نقل هذا الثاني عن م ر وفي كلام
 حج انه لو فارغ رفع رأسه الميم من
 عليكم انما تنوته وهو محتمل وقضية
 قول شارح صرح وابانه لو سلم
 الامام كما رفع هو من السجود انه
 تتم الجمعة خلفه اه وكتب عليه
 سم قوله وقضيته الخ قد ينفع ان
 قضيته ذلك بل عكسه بناء على ان
 معوق وان كان سلم وان كان تم
 سلامه قبل فراغه من السجود
 وبديل على ان معناه المراد ذلك انه
 لا يصح ان يكون معناه وان كان
 شرع في السلام لا قضائه القوت
 بمجرد الشروع قبل الفراغ وهو
 فاسد فتعين ان المراد وان كان
 تم سلامه فليأتمل اه (قوله
 ممنوعة) أي بقوله السابق وسكت
 هنا عن حكم ما اذا أدركه الخ

ان عبارتهم غير مستقيمة ممنوعة (وان نسي ذلك) المعلوم عنده من وجوب المتابعة (أو جهل) حكم ذلك ولو عاميا مخالفا كما هو ظاهر تلقائه على العوام (لم يحسب سجوده الاول) وهو ما أتى به على ترتيب نفسه لاتبانه به في غير موضعه وانما لم يقابل به صلاته لعذره (فاذا سجد ثانيا) بأن فرغ من سجودتيه فقام وقرا وركع وسجد وسجد تسبيحه وهو على نسيانه أوجهله (حسب) له أي السجود الثاني وتتم به ركعته لدخول وقته وبأخوما قبله فلوزال جهله أو نسيانه قبل سجوده ثانيا وجب عليه ان يتابع الامام فيما هو فيه كما هو المفهوم من كلام الاكثرين أي فان أدرك معه السجودت ركعته كما أشار إليه بقوله (والاصح ادراك الجمعة بهذه الركعة) الممنوعة من ركوع الاولى وسجود الثانية (اذا أدركت السجودتان) فيها (قبل سلام الامام) واذا اشتملت الركعة على نقصانين أحدهما بالتلفيق والثاني بالقسوة الحكيمة اذ لم يتابع الامام في موضع ركعته متابعة حسية وانما سجد متخلفا عنه غير انما الحقناه في الحكم بالاقتداء الحقيقي لعذره بخلاف ما اذا كملنا بعد سلامه فلا يدركهم الجمعة لما مر ومقابل الاصح لا يدرك الجمعة بهذه وما يجنبه الرافعي فيما ذكر من انه اذا لم يحسب سجوده والامام راكع ليكون فرضه المتابعة وجب ان لا يحسب والامام في ركن بعد الركوع رده السبكي والاسنوي وغيرهما باننا انما لم نحسب له سجوده والامام راكع لا مكان متابعته بعد ذلك فيدرك الركعة بخلاف ما بعده فلولم نحسبه لفاتته الركعة ويكون ذلك عذرا في عدم المتابعة انتهى وزعم الباقي ان ما في المنهاج غيره وافق عليه وهو متابع في ذلك لقول المجموع ان الجمهور على خلافه لكن المعتمد ما في المنهاج وهذا قال السبكي فثبت ان ما في المنهاج هو الاصح من جهة الفقه والاسنوي انه المتبج ولو لم يتمكن من السجود حتى سجد امامه السجدة الثانية سجد معه فيها او سجد الاخرى على اوجه احتمالين ههنا لانما ذكرنا واحدا كما هو القياس في نظائره ويحتمل ان يجلس معه فاذا سلم بنى على صلاته وقال الشيخ نقلا عن الزركشي ان الاحتمال الاول يؤدي الى المخالفة والثاني الى تطويل الركن القصير ورايد بما قدمته عن القاضي والبعوي في أوائل صفة الاثمة وقدمت ثم ان المختار جواز تطويل الركن القصير في مثل ذلك وقد جوز الدارمي وغيره للمنفرد ان يقتدى في اعتداله بغيره قبل ركوعه ويتابعه انتهى والمعتمد منع ذلك والفرق بينه وبين ما نقله الشيخ عن الدارمي وغيره واضح فانه باقتدائه به صار الا لازم له مراعاة ترتيب صلاة امامه ولو لم يتمكن من السجود حتى تشهد الامام سجد فان فرغ من السجود ولو بالرفع منه قبل سلام الامام وان لم يعتدل حصلت له ركعة وادرك الجمعة وان رفع منه بعد سلامه فاتته الجمعة فيتمها نظهرا كذا نقله الرافعي عن التتمة وجرم به المصنف ونبه عليه الاذري وغيره بانه ليس على وجهه فانه انما ذكره في التتمة تفريعا على القول بانه يجري على ترتيب نفسه وأما على القول بانه يتابع فلا يسجد بل يجلس معه ثم بعد سلامه يسجد سجدتين ويتمها ظهرا ويرد بانه تفرع على القول بانه

(قوله وهو على نسيبانه أوجهه)
عبارة حج بعد مضى ما ذكر أول
يستمر بان تذكر أو علم والامام في
التشهد حال قيامه من سجوده
فسجد سجدتين قبل سلام الامام
حسب له الخ (قوله بخلاف ما اذا
كملت) اي السجدة ثان (قوله حتى
اذا سجد امامه السجدة الثانية)
أي من الركعة الثانية (قوله
ويحتمل ان يجلس) أي في الاصل
وهو ان السجود ~~يركن~~ لا يضر
(قوله والمعتد منع ذلك) أي منع
ما ذكر من السجود وعليه فينظر
في السجدة التي أدركها مع الامام
الى ان يسلم ثم ان كان أدرك معه
الركعة الاولى تمت بجمعه والا فلا
لانه لم يدرك مع الامام ركعة هذا
هو المتبادر مما ذكر لكنه يشك
على ما هو المعتد فيما لو تمكن من
السجود في تشهد الامام من انه
يقع له فالاولى جعل الاشارة
راجعة لتطويل الجلوس وعليه
فلا اشكال بل المستلزم على حد
سواء (قوله وان رفع منه بعد
سلامه) أي فراغه منه بخلاف
ما لو رفع مقارنا لسلامه فانها
تحصل له (قوله فاتمه الجمعة) معتد

(قوله ويجوز ان يبعث) أى فهو مباح وليس مكروها ولا خلاف الاولى بل لو قيل بنديه لكونه وسيلة الى القرب من الامام مثلاً لم يعد (قوله من يتعدله في مكان الخ) ظاهره وان لم يرد المبعوث حضور الجمعة بل كان عزمه انه اذا حضر من بعثه انصرف هو من المسجد وهو ظاهر لوجود العلة التي فرق بينهما وبين وضع السجادة (قوله لم يكن به احد) أى جالس عليه (قوله بل قد يقال بتحريمه) معتد (قوله يحرم على المرأة الصوم) ٧٠ أى صوم النفل وما في معناها من الواجب الموسع (قوله اما الامام)

شخصاً أحق بذلك المحل منه لكونه قارئاً أو عالماً بالي الامام ليعلمه أو يرد عليه اذا غلط فهل يكره أيضاً أو لا لكونه مصلحة عامة لوجه الثاني ويجوز ان يبعث من يتعدله في مكان لم يقوم عنه اذا قدم هو واغبره تخيمه فرش من بعثه قبل حضوره حيث لم يكن به احد والجلوس في محله لكونه ان رفعه بيده أو غيرها دخل في ضمانه نعم ما جرت العادة به من فرش السجادات بالروضة الشريفة ونحوها من الفجر أو طلوع الشمس قبل حضور أصحابه مع تأخيرهم الى الخطبة أو ما يتأخر بها لا بعد في كراهته بل قد يقال بتحريمه لما فيه من تحجير المسجد من غير فائدة عند غلبة الظن بحصول ضرر لان تحياها وجلس مكانه أو يؤيده قواهم يحرم على المرأة الصوم مع حضور حليلها وان جازله وطؤها لانه يهاب قطع الصوم وان كاجاز له وبه فارق من بعث من يتعدله لان الجالس به فائدة وهي احياء البقعة اما الامام اذا لم يبلغ المحراب أو المنبر الا به فلا يكره له لا اضطراره اليه ويستثنى أيضاً صومها اذا وجد في الصدوف التي بين يديه فرجة لم يلفظها لا يتخطى رجل أو رجلين فلا يكره له وان وجد غيرها التصير القوم باخلاص فرجة لكن بسن له عدم التخطى اذا وجد غيرها فان زاد التخطى عليهم ما ولو من صف واحد ورجان يتقدموا الى النرجه اذا اقيمت الصلاة كره لكثرة الاذى ومنها الرجل المعظم في النفوس اذا ألف موضعه لا يكره له لقصة عثمان المشهورة وتخطيه ولم ينكر عليه قاله الفقهاء والمتولي وبحيث لا ذرى ان محله فين ظهر صلاحه وولايته فان الناس يتبركون به ويسرون بتخطيه فان لم يكن معظم لم يتخط وان كان له محل مألف كما قاله البندنجي ومنها اذا جلس داخل الجامع على طريق الناس ومنها اذا سبق العبيد والصبيان أو غيرهم متوطنين الى الجامع فانه يجب على الكاملين اذا حضر والتخطى لسماع الاركان اذا توقف سماع ذلك عليه (و) بسن (ان يتزين) حاضر الجمعة اذا كان ذكراً (باحسن ثيابه) لخبر من اغتسل يوم الجمعة ولبس من أحسن ثيابه ومن من طيب ان كان عنده ثم أنى الجمعة ولم يتخط اعناق الناس ثم صلى ما كتب الله له ثم انصت اذا خرج امامه حتى يشرع من صلاته كانت كفارة لما بينهما وبين جمعه التي قبلها رواه ابن حبان والحاكم في صحيحهما وأفضلها في الالوان البياض لخبر البسوا من ثيابكم البياض فانه خير ثيابكم وكنتموا فيها موتاكم زاد الصيمري وان تكون جديدة وقيد بعض المتأخرين بثمانين يوماً الشمتاء والوحل وهو ظاهر حيث

محترز قوله غير الامام (قوله فان زاد التخطى عليهم) أى الرجلين (قوله اذا ألف موضعاً) أى اولم يالف (قوله اذا توقف سماع ذلك عليه) أى بل يجب اقامتهم من مجالسهم اذا توقف ذلك عليه وبه يقيده قواهم اذا سبق الصبي الى الصف الاول لا يقام منه (قوله حاضراً الجمعة) أى مرید حضورها (قوله ثم صلى ما كتب الله) أى ما طاب منه صلاته كالخيمه (قوله كانت كفارة لما بينهما) هذا يتضح ان تكفير ما بين الجمعتين مشروط بعبادة كفي هذا الحديث وقضية الحديث السابق في قوله من توضأ فاحسن الوضوء ثم أنى الجمعة فدنا واستمع الخ خلافة فعل ما هنا بيان لا اكمل (قوله البياض) هل يحصل له ذلك ولو كان الثوب مغصوباً أم لا فيه نظر والا قرب الحصول لانه انما غنى عن لبسه طلق الغير فاشبهه ما لو توضأ بالماء المغصوب فانه يشاب عليه من حيث الوضوء وان عوقب من حيث اطلاق مال الغير (قوله وأن تكون جديدة) أى ان

تيسرت له والا فاقرب من الجديدة أولى من غيره وفي سم على حج بقى مالو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل خشى يراعى الجمعة فيقدم الابيض أو العبد فالأغلى أو يراعى الجمعة وقت اقامتها فيقدم الابيض حينئذ والعبد في بقية اليوم فيقدم الأغلى فيها لكن قد يشك على هذا الاخير ان قضية قوله في كل زمن انه لو روعيت الجمعة روعيت في جميع اليوم وقد يرجح مراعاة العبد مطلقاً اذا الزينة فيه آكد منها في الجمعة ولهذا ساق الفصل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر اه

(قوله على حديثهم) أي وإن كان شاذاً سمعاً على خلافه سمع على حج (قوله وفي المسلمين كثرة) عبارة العباب بشرط هذه كثرة المسلمين وكون العدو في جهة القبلة مرتباً اهـ والمتبادر منه ان المراد بشرط الجواز خبره ثم رأيت مر يوافق على كونها شروط الجواز اهـ سمع على منهج أي فيدونه يحرم ولا يصح كما يفيد قول عميرة على ما نقله عنه سمع ان محل سنيها أو صحتها على ما قيل اذا كان في المسلمين كثرة وكما يفيد قوله على حج ينبغي ان المراد بالجواز الحل والصحة أيضاً لان فيه تغييراً بطلان في حال الأمن وهو التخلف بالسجودين والجلوس بينهما اهـ لكن يشك كون الكثرة شرطاً للصحة هنا مع كونها شرطاً للندب فيما يأتي اهـ له على حج وقوله فيما يأتي أي في صلاة ذات الرقاع وستأتي الإشارة للفرق في قول الشارح وتعارض صلالة عسقان بجوازها في الأمن وغير الفرق الثانية (قوله فيرتب الامام القوم صئين) قال في الايعاب ويستحب للامام ان يبين لهم من يسجد معه ومن يتخلف للحراسة حتى لا يختلفوا عليه اهـ أي فان لم يفعل طلب منهم ذلك ولو اختلفوا بان يسجد بعض الصف الاول مع الامام في الاولى وبعض الثاني والبعض الباقي من الصئين في الثانية اعتد بذلك (قوله وحرس) أي ناظر العدو وفيما يظهر لا موضع سجوده (قوله في الاعتدال المذكور) مفهوماً انهم لو أرادوا ان يجلسوا ويحرسوا وهم جالسون ٨٥ امتنع عليهم ذلك وهو ظاهر لان ذلك هو الوارد في جلوسهم احداث صورة غير معهودة في الصلاة ومحل ذلك ان كانوا عالين بذلك فلو جلسوا جهلاً أو سهواً فليس يديعون الجلوس أو يمنع عليهم ذلك لان فعلهم كلافعل فيه نظر والا قرب الاول وكذا الوهوهوا بقصد السجود ناوين الحراسة فيما بعد تلك الركعة فعرض ما منعهم منه كسبق غيرهم اليه لانهم ما دونهم في الهوى وارادة الحراسة عارضة فاشبهه ما لو تخلفوا للزحمة لكنها انما عرضت لهم بعد الجلوس فلا يجوز لهم العدو كما قاله حج ويحتمل جواز العدو فيه ما لانه ابلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الزحمة (قوله يسجد من حرس ولحقوه) ينبغي ان يقال يأتي هنا ما قيل في مسئلة الزحمة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة معه بعد السجود فيكونون كالمسبوقين ثم رأيت في متن الروض ما يؤخذ منه ذلك وعبارته في ذات الرقاع وبعد دمجهم أي الفرق الثانية يقرأ قدر الفاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم فان لم ينتظرهم وادركوه في الركوع ادركوها كالمسبوقين اهـ فقوله كالمسبوق يشعر بما ذكرناه (قوله في الركعة الثانية) أي بعد تقدمه وتاخر الاول وهل تفوت فضيلة الصف الاول بتأخره وتقدم الآخر أولاً لانه ما مور به فيه نظر والا قرب انها تفوت فيما تأخر فيه وتحصل للمقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثواب له على التقدم والتأخر من حيث الامتنال يساوي فضيلة الصف الاول أو يزيد عليها (قوله لعسف السيول بها) قال عميرة فسر الاسنوي بتساطها عليها اهـ سمع على منهج (قوله نعم ان كثرت أفعالهم في التحول ضرر) قد يستشكل اشتراط عدم كثرة الأفعال على ما تقرر في الكيفية التي رواها ابن عمر في صلاة ذات الرقاع فانه اغتفر فيها الأفعال الكثيرة المتواليمة كما يعلم بتصور تلك الكيفية ويفرق بان الأصل منع الأفعال المذكورة الا ما اذن فيه الشارع ولم يشأ الاذن هنا بخلافه هنا لوبان من شأن تقدم

أي كون على حديثهم بالمعنى الذي خبر من أن تراه فاندفع ما لبعض الشراح هـ (العدو في) جهة (القبلة) ولا سائر بيننا وبينهم وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة العدو (فيرتب الامام القوم صئين) فاكتر (وبصلى بهم) جميعاً الى اعتدال الركعة الاولى اذا الحراسة الثانية محلها الاعتدال لا الركوع كما يعلم من قوله (فاذا سجد) الامام في الركعة الاولى (سجد معه صف يسجد تبعه وحرس) حينئذ (صف) آخر في الاعتدال المذكور (فاذا قاموا) أي الامام ومن سجد معه (سجد من حرس) فيها (ولحقوه وسجد معه) أي الامام (في) الركعة (الثانية من حرس أو لا وحرس الآخرون) أي الفرق التي سجدت مع الامام (فاذا اجلس) الامام للتشهد (سجد من حرس) في الركعة الثانية (وتشهد) الامام (بالصئين وسلم) بهـ (وهذه) الكيفية المذكورة (صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفة صلاته (بعسقان) يضم العين وسكون السين المهملةين وهي قرينة بقرب خليف بينا وبين مكة أربعة برد سميت به لعسف السيول بها وعبارته كغيره صادق بان يسجد الصف الاول في الركعة الاولى والثاني في الثانية وكل منهما يمكنه أو تحول بمكان آخر وبالعكس ذلك فهي أربع كيفيات وكلها جائزة نعم ان كثرت أفعالهم في التحول ضرر والا فضل من ذلك ما ثبت

يجوز لهم العدو كما قاله حج ويحتمل جواز العدو فيه ما لانه ابلغ في منعهم العدو منه في جلوسهم وبه يفرق بين ما هنا وما في الزحمة (قوله يسجد من حرس ولحقوه) ينبغي ان يقال يأتي هنا ما قيل في مسئلة الزحمة لو لم يتمكنوا من قراءة الفاتحة معه بعد السجود فيكونون كالمسبوقين ثم رأيت في متن الروض ما يؤخذ منه ذلك وعبارته في ذات الرقاع وبعد دمجهم أي الفرق الثانية يقرأ قدر الفاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم فان لم ينتظرهم وادركوه في الركوع ادركوها كالمسبوقين اهـ فقوله كالمسبوق يشعر بما ذكرناه (قوله في الركعة الثانية) أي بعد تقدمه وتاخر الاول وهل تفوت فضيلة الصف الاول بتأخره وتقدم الآخر أولاً لانه ما مور به فيه نظر والا قرب انها تفوت فيما تأخر فيه وتحصل للمقدم فيما تقدم فيه ولا مانع من حصول ثواب له على التقدم والتأخر من حيث الامتنال يساوي فضيلة الصف الاول أو يزيد عليها (قوله لعسف السيول بها) قال عميرة فسر الاسنوي بتساطها عليها اهـ سمع على منهج (قوله نعم ان كثرت أفعالهم في التحول ضرر) قد يستشكل اشتراط عدم كثرة الأفعال على ما تقرر في الكيفية التي رواها ابن عمر في صلاة ذات الرقاع فانه اغتفر فيها الأفعال الكثيرة المتواليمة كما يعلم بتصور تلك الكيفية ويفرق بان الأصل منع الأفعال المذكورة الا ما اذن فيه الشارع ولم يشأ الاذن هنا بخلافه هنا لوبان من شأن تقدم

== أحد الصفتين إلى مكان الآخر وتناخرا أحدهما إلى مكان الآخر عدم الاحتياج إلى الأفعال الكثيرة المتواليات القرب المسافة بينهما عادة وشرعا ولا كذلك بحجى أحد الصفتين من تجاه العدو إلى مكان الصلاة أو ذهابه من مكان الصلاة إلى تجاه العدو اه سم على منهج (قوله وذلك لجمعه) أي هذا الفعل (قوله وينفذ كل واحد بين رجلين) وينبغي مراعاة ذلك عند الإحرام بأن ينفوا على حالة يسهل معها ما ذكر (قوله لكن يشترط أن تكون الحارسة) أي للجواز والصحة على ما تقدم (قوله ولو واحد) أي إذا كان العدو اثنين فقط كما يؤخذ مما تقدم له (قوله ويكره أن يصلي أقل من ثلاثة) أي رجال حيث كان القوم فيهم كثرة ومراعاة الكراهة في هذا النوع وبقيت الأنواع ٨٦ وعبارة الروض في ذات الرقاع ويكره كون الفرقة المصلية والتي في وجه العدو

في مسلم وهو أن يتقدم الصف الثاني الذي حرم أو لا في الركعة الثانية ليسجد ويتأخر الذي سجد أولا ليحرم ولم يمش كل منهم أكثر من خطوتين وذلك لجمعه بين تقدم الأفضل وهو الأول لسجوده مع الإمام وجبر الثاني بتحوله مكان الأول وينفذ كل واحد بين رجلين فإن مشى أحدا أكثر من خطوتين بطأت صلاته (و) له أن يرتبهم صفوفا ثم يحرم صفان بل (لو حرم) بعض كل صف بالناوذة أو حرم (فيهم) أي في الركعتين (فرقا صف) على المناوذة ودام غيرهما على المتابعة (جاز) ~~ال~~كن يشترط أن تكون الحارسة مقاومة للعدو حتى لو كان الحارس واحدا اشترط أن لا يزيد الكفار على اثنين (وكذا) يجوز لو حرم فيهم (فرقة) واحدة ولو واحد (في الأصح) المنصوص لحصول الغرض بكل ذلك مع قيام العذر ولكن المناوذة أفضل لانها ثابتة في الخبر وانما اختصت الحارسة بالسجود دون الركوع لأن الراعي تمكنه المشاهدة ويكره أن يصلي أقل من ثلاثة وأن يحرم أقل منها ومقابل الأصح لا تصح صلاة هذه الفرقة لزيادة التخلف فيها على ما في الخبر ورد بان الزيادة لتعدد الركعة غير مضرة (الثاني) من الأنواع ما يذكر في قوله (يكون) العدو (في غيرها) أي القبلة أو فيها أو دونهم حائل وفي المسلمين كثرة وقد قل عدوهم وخافوا هجموهم مثلا في الصلاة فترتب الإمام القوم صفين (فيصلي) الإمام بهم (مرتبتين كل مرة بفرقة) جميع الصلاة سواء أكانت الصلاة ثنائية أم ثلاثية أم رباعية وتكون الفرقة الأخرى تجاه العدو وتحرم ثم تذهب المصلية إلى وجه العدو وتأتي الفرقة الحارسة فيصلي بهم مرة أخرى جميع الصلاة وتكون الصلاة الثمانية للإمام نفلا لا سقوط فرضه بالأولى (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي صفته صلاته (يطن نخل) مكان من نجد بارض غطفان وقواهم بسن للمفترض أن لا يقتدى بالمتنفل خروج من خلاف أبي حنيفة محله في الأمن أما حالة الخوف فكذلك هذه الصورة فيجب كراه لانافي حالة الخوف ترتكب أشياء لا تفعل في حالة الأمن أو في غير الصلاة المعادة وهو الأوجه أما فيه أفلا لانه

أقل من ثلاثة قال الشارح وقضية كلامه كالموضحة أن الكراهة لانافي في صلاتي بطن نخل وعثمان والوجه التسوية بين الثلاث لتناول الدليل لها اه (قوله كل مرة بفرقة) أي وعليه فهل فضيلة الفرقة الأولى أكثر أو هما متوالتان في الفضيلة فيه نظر والظاهر استواءهما لأن الثانية وإن كانت خلف نقل لا كراهة فيها هافا صوت الأولى وكل منهما إلى الصلاة في الجماعة كاملة ولو فضلت أحدهما على الأخرى لربما أدى إلى التنازع فيمن تكون أولى وقد يفوت ذلك تدبير الحرب (قوله وتكون الصلاة الثمانية للإمام نفلا) قال شيخنا العلامة الشوبري في حواشي التحرير أي وهي معادة ومع ذلك لا يجب عليه فيها نية الإمامة فهي مستغناة من وجوب نية الجماعة في المعادة اه أقول ويوجهه بان الاعادة

وان حصلت له لكن المقصود هنا حصول الجماعة لهم فكانت الاعادة مطلوبة لاجلهم لانه ثم ان كان ما ذكره قد شيخنا الشوبري منقولاً في السلم والافندي قال لا بد من نية الإمامة وليست الاعادة مقصورة على طلب الجماعة أفهه بل الاعادة لذلك ولتحصيل الثواب وهذا الشبه بما لو أراد الاعادة لتحصيل الجماعة لم يدركها مع الإمام ولا بد فيه من نية الإمامة ولم يتعرض لبقية شروط الاعادة وينبغي أنه لا بد منها (قوله محله في الأمن) أي ومع كونه خلاف السنة لا يقتد فيه أفضل من الانفراد وعليه فينبغي أن يقيم قواهم بسن أن لا يفعل بما إذا تعددت الأئمة وكانت الصلاة خلف أحدهم سامة مما تزل طلب الصلاة خلف غيره لاجله (قوله لانه

قد اختلف في فرضيتها (عبارة صحيح) ان امكن ان يؤم الثانية واحدا منها كان افضل ليساوا من اقتدائهم بالمتنفل المختلف في صحته في الجملة وصلاته صلى الله عليه وسلم بالفرقتين لانهم لا يسجدون بالصلاة خلف غيره مع وجوده اهـ لكن قوله ليساوا الخ مشكل عما ذكره الشارح من ان محله في غير الخوف الا ان يقال المراد ليساوا في الجملة كما قاله وبعبارة سم على صحيح نعم بحث الاسنوى ان الاولى ان يصلي بالثانية من لم يصل أى للخروج من صورة اقتداء المفترض بالمتنفل اهـ (قوله بعد ان يتخارجه) أى الاولى له ذلك لان الضرر لا يغير محقق سيما وقد وقفت الفرقة الثانية في وجه العدو (قوله فاقتدوا به) أى ولا يحتاج الامام لنية الامامة في هذه الحالة كما هو معلوم لان الجماعة وصلت بنية الاولى وهي منسجبة على بقية اجزاء الصلاة وهذا كما لو اقدمى بالامام قوم في الامن وبطلت صلاتهم وجاء مسبقون واقتدوا به في الركعة ٨٧ الثانية (قوله فصلى بهم الركعة الثانية) أى فلو لم يدركوها معه لسرعة

قراءة فيحتمل ان يوافقوه فيما هو عليه ويأتوا بالصلاة تامة بعد سلامه كهو في غير صلاة الخوف ويحتمل انه ينتظرهم في التشهد فيأتوا بركعة ويسلم الامام ويأتوا بالآخرى بعد سلامه ويحتمل وهو الاقرب انه ينتظرهم في التشهد أيضا حتى يأتوا بالركعتين فيسلم بهم (قوله قاموا فورا) أى فان جلسوا مع الامام على نية القيام بعد ما ظاهروا بطلاق صلاتهم لاحدائهم جالسوا غير مطلوب منهم بخلاف ما لو جلسوا على نية ان يقوموا بعد سلام الامام فانه لا يضر لان غاية أمرهم انهم مسبقون (قوله لان الصحابة اتوا بركعتهم الخ) قال عيرة قال ابن الرفعة هو اصح ما قيل لثبوته في الصحيح في رواية أبي موسى الأشعري رضى الله عنه اهـ

قد اختلف في فرضيتها ونقل في الحاشية عن صاحب الوافي ان المراد بالكثرة ان يكون المسلمون مثلهم في العددين يكونون مائتين والكفار مائتين مثلا فاذا صلى بطائفة وهي مائة تبقى مائة في مقابلة مائتي العدو وهذه أقل درجات الكثرة المشار اليها والنوع الثالث الصلاة بالكيفية المذكورة في قوله (أو تقف فرقة في وجهه) أى العدو وتحرم وهو في غير جهة القبلة أو فيها أو ثم سائر (و يصلي) الامام (بفرقة ركعة) من الثانية بعد ان يتخارجه الى مكان لا يلاعنهم فيه سهام العدو (فاذا قام) الامام (للتأنيبة فادركه) بالنية بعد الانتصاب استحياءا وقوله بعد الرفع من السجود جواز اراعت انفسها (وذهبت) بعد سلامها (الى وجهه) أى العدو ويسن للامام ان يخفف الاولى لاستئصال قلوبهم عاههم فيه ولجميعهم تخفيف الثانية التي انشردوا بها فلا يطول الانتظار ويسن تخفيفهم لو كانوا أربع فرق فيما انشردوا به (وجاء الواقفون) للحراسة بعد ذهاب اولئك الى جهة العدو والامام قائم في الثانية ويسن اطالة القيام الى الحوقم (فاقتدوا به فصلي) بهم الركعة (الثانية فاذا جلس) الامام (للتشهد وقاموا) فورا (فاقتدوا بانفسهم) وهو منتظر لهم وهم غير منفردين عنه بل مقتدون به حكما (ولحقوه وسلم بهم) لحيازتهم بذلك فضيلة التحال معه كما حازت الاولى فضيلة التحريم معه (وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم) أى صفة صلاته (بذات الرقاع) وهي مكان من تحت ديارض عطفان هي بين الان الصحابة اتوا بركعتهم الخ الخرق لما تقرحت وقيل باسم شجرة هنالك وقيل باسم جبل فيه بياض وجرمة يقال له الرقاع وقيل لترقع صلاتهم فيها (والاصح انها) أى هذه الكيفية (افضل من) صلاة (بطن نخل) خروج من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل ولانها الخف وأعدل بين الفريقين وهي افضل من صلاة عسفان أيضا للاجماع على صحتها في الجملة دونها وتستحب عند كثرة ما قال كثرة

سم على منتهج قال بعضهم وفي صحة ذلك عن أبي موسى نظرا لان أبا موسى قدم على النبي صلى الله عليه وسلم وهو يجير مع اصحاب المدينة فكيف حضر هذه الغزاة وهي قبل خيبر بثلاث سنين اهـ دميرى (قوله خروج من خلاف اقتداء المفترض بالمتنفل) لعل المراد انها افضل مما ذكر في الجملة فلا ينافي ما مر له من استحباب هذه الكيفية مطلقا على انه قد يكون خلاف أبي حنيفة جاريا حتى في هذه الحالة وان قلنا باستحبابها ثم رأيت ما يأتي في قول الشارح وتنفارق صلاة عسفان الخ (قوله وهي افضل من صلاة عسفان) وعليه فاعل الحكمة في تأخيرها عن ما في الذكركم كونها افضل منها ان تيمك قد توجب صورتهم في الامن بالاعادة في صلاة بطن نخل وبخلاف الأمرين لتخو رجعة في عسفان (قوله للاجماع على صحتها) وبقي صلاة بطن نخل مع عسفان فأيهما افضل والاقرب ان بطن نخل افضل من عسفان ايضا لجوازها في الامن على ما مر فيه ونقل شيخنا الشوبري عن العلامة ما يوافق

(قوله وتنفارق صلاة عسنان) أي حيث جعلت الكثرة هنا شرطاً للسنن وشرطاً للصحة وبديل ذلك ما قدمناه اسم عن مر
وعليه فبغير قيد كره الشارح وحاصله يرجع إلى أن صلاة ذات الرقاع لما كان يجوز مثلها في الأمن في الجملة حكم بجوازها
مطابقاً لصلاة عسنان لما كانت مخالفة للأمن في كل من الركعتين اقتصر فيها على ما ورد وذلك مع الكثرة دون غيرها وأعل وجهه
أنه لما كانت جملة القوم مشغولين بالصلاة كان في تصرفهم مع القلة تعرض للهلاك فغنت بخلاف ذات الرقاع فإن الحارس لما
لم تكن مشغولاً بالصلاة كانت متهيئة لدفع العدو (قوله والتعليل بالاول) هو قوله خروجا من خلاف اقتداء المقترض بالمتفضل
(قوله لما صر قبيل النوع الثالث) أي في قوله وقوله لم يسن للمقترض الخ (قوله وحين سلم ذهبوا إلى وجه العدو) أي سكوتنا
(قوله قرأ من السورة قدر الفاتحة) وهل يطلب منه الاسرار حينئذ بالقراءة لأنه إذا جهر في حال قراءتهم افتاحتهم فوث عليهم
سماع قراءة امامهم اولاً فيه نظر والا قرب ٨٨ الاول للعلة المذكورة ويكون ذلك كحال بعد قراءة الفاتحة حيث يطلب منه

شرط ان لا يصحها خلافا لما اقتضاه كلام العراقي في تحريره وتنفارق صلاة عسنان
يجوزها في الأمن غير الفرقة الثانية ولها ان توث المنارقة بخلاف تلك والتعليل بالاول
غير مناف لما صر قبيل النوع الثالث اذا الكلام هنا في الافضية ونحو الاستحباب ولولم
يتم المتقدم به في الركعة الاولى بل ذهبوا ووقفوا تجاه العدو وسكوتنا في الصلاة وجاءت
الفرقة الاخرى فصلى بهم ركعة وحين سلم ذهبوا إلى وجه العدو وجاءت تلك الفرقة إلى
مكان صلاتهم وانما هو لانفسهم وذهبوا إلى العدو وجاءت تلك إلى مكانهم وانما هو جاز
وهذه الكيفية رواها ابن عمر وجاز ذلك مع كثرة الافعال بالضرورة لصحة الخبر فيه مع
عدم المعارض لأن احدي الروايتين كانت في يوم والاخرى في يوم آخر ودعوى النسخ
باطلة لاحتمال جرح معرفة التاريخ وتعذر الجمع وليس هنا واحد منهما (ويقرأ الامام) ندبا
(في) قيامه للركعة الثانية الفاتحة وسورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ويركع بهم وهذه ركعة ثانية
يلتصق تطويلها على الاولى ولا يعرف لها في ذلك نظير (ويشهد) ندبا في جلوسه لانتظارها
لان السكوت مخالف لهيئة الصلاة والقيام ليس موضع ذكر (وفي قول يؤخر) قراءة
الفاتحة والقشدر (المتلحة) فتدركهما معه لانه قرأ مع الاولى الفاتحة فيؤخرها ليقراها
مع الفرقة الثانية وعلى هذا يشغل بالذكر والخلاف كما في المجموع في الاستحباب ويجوز
صلاة الجمعة في الخوف كصلاة عسنان وكذا ذات الرقاع لا كصلاة بطن نخل لكن يشترط
ان يسمعوا خطبته ولو سمع اربعون فاكثر من كل فرقة كان كافيا بخلاف ما لو خطب
بفرقة وصلى باخرى فان حدث نقص في الاربعين السامعين في الركعة الاولى في الصلاة

المكوت بقدر فاتحة المأمومين
(قوله وسورة قصيرة) أي من تلك
السورة ان بقي منها قدر هم او الاثن
سورة اخرى اهج (قوله ولا يعرف
لها) أي تطويل الثانية على
الاولى (قوله في ذلك نظير) أي ولا
يشكل عليه ما تقدم في الجمعة من
انه يقرأ في الاولى الجمعة وفي الثانية
المنافقين بل لو لم يقرأ في الاولى
الجمعة قرأ في الثانية الجمعة والمنافقين
بل وازان المراد لا يعرف لها نظير
يطلب فيه تطويل الثانية مما لم يرد
فيه شيء بخصوصه والجمعة طاب
في ثابتهما المنافقون بخصوصها
وأياها الجمعة لم يطلب فيها تطويل
الثانية بل طلب فيها قراءة
المنافقون فلزم منه تطويل الثانية
فلو قرأ غيرها لم يطولها على الاولى
على ان قراءة المنافقين في الثانية

لا يستلزم تطويلها على الاولى بل وازان ما أتى به من دعاء الافتتاح في الاولى تحصل به زيارتهم على الثانية أو مساواتها بطات
لها (قوله لا كصلاة بطن نخل) انظره لاجاز ذلك فيها أيضا ويجعل الخوف عذرا في التعدد ولا يضركونه انقلالا امام المأمومين
انه يستحب اعادة الجمعة حيث جاز التعدد ومنه ما لو خطب بمكان وصلى باهله ثم حضر إلى مكان لم تصل أهله له فخطب اهلهم وصلى بهم
حيث جاز له ذلك وان كان من الاربعين الا ان يقال لما استغنى عنها بالصلاة ذات الرقاع امتنعت وفيه بعد شيء لان فيه تكليف مشقة
في الجملة (قوله لكن يشترط ان يسمعوا) أي كلهم (قوله ولو سمع اربعون فاكثر) قضيته انه لو سمع من الفرقة الثانية دون اربعين لم
يكف ولا معنى له مع جواز نقصهم عن الاربعين ولو عند التحريم كما يأتي في قوله وهذا شامل الخ وقضية قوله فيما صر في شرح قول
المصنف ان تمام باربعين قبيل قوله جزم امكنا ولا يشترط بلوغهم أي الفرقة الثانية اربعين على الصحيح اذ ان ما هذا مجرد تصوير

(قوله حال تحرم الثانية) أي ولو انتهى النقص الى واحد (قوله وقوله في الثانية) هو من كلام الجوجري والضهير لا لارشاد الذي هو مشروحه (قوله والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه) هو قوله لان تقويت ٨٩ الواجب لا يجوز على نفسه والمقيم هو

قوله فكذا على غيره (قوله واضح) وهو ما صرحوا به من انه لا يلزمه تصحيح صلاة غيره بخلاف صلاة نفسه (قوله قال الصبي لا يلزمه) يجب عليه - م) ويفرق بين هذا وما مر له بعد قول المصنف ينوي في اقتدائه الجمعة من أن الخليفة المسبوق لو أدرك بعد صلاة الظهر جماعة يصليون الجمعة لزمه ان يسلم اسمهم - م) بان العذر قائم هنا حال صلاتهم الظهر فكانوا كالعبد اذا فعل الظهر ثم عتق وأدرك الجمعة حيث لم يجب عليه بخلاف المسبوق فانه تبين انه لا عذر له وقت صلاته الظهر لا سكان الجمعة في حقه حين صلاته فكان كالعبد اذا عتق ثم صلى الظهر في حال الحرية ثم امكنته الجمعة حيث يجب عليه فعلها (قوله ولو اعاد لم أكرهه) أي اعادها جماعة وان كان مع الطائفة التي صلت معه أولا (قوله ويقدم غيره) أي ندبا (قوله وهو افضل من عكسه) قال سمعني ج في اثناء كلام وسكت عما لو صلى في المغرب بفرقة ركعة وبالاخرى ركعتين هل يسجد للسهو ولا انتظار في غير محله لكرهه ذلك وعدم وروده اهـ والقرب السجود لما عمل به (قوله فيه الخلاف السابق) أي والراجح منه انه في القيام الثالث (قوله للمخالف بالانتظار في غير محله)

بطأت اوفي الثانية فلا وهذا شامل لما اذا حصل النقص حالة تحرم الثانية وهو الاوجه وان قال الجوجري انه محمول على ما اذا عرض النقص عنها بعد اتمام جميع الاربعين والالم يبق لا شترائط الخطبة باربعة من كل فرقة معنى وقوله في الثانية المراد به ثانية الفرقة الثانية وهو ظاهر مفهوم مما سبق في اول الجمعة حيث قال شرطها جماعة لا في الثانية اهـ وهل يجب على الامام انتظار الثانية لان الجمعة واجبة عليهم واذا سلم فوث عليهم الواجب قال الزركشي وابن العماد الاقرب نعم لان تقويت الواجب لا يجوز على نفسه فكذا على غيره اهـ والاقرب عدم الوجوب عليه والفرق بين هذا وبين ما قاس عليه واضح وتجهرا الطائفة الاولى في الركعة الثانية لانهم منفردون ولا يتجهرا الثانية لانهم مقتدون وياق ذلك في كل صلاة جهرية ولو لم ~~تكن~~ الجمعة فصلي بهم الظهر ثم امكنته الجمعة قال الصبي لا يلزمه يجب عليه - م) لكن يجب على من لم يصل معهم ولو اعاد لم أكرهه ويقدم غيره ليجز من الخلاف حكاه العمري (فان صلى) الامام (مغربا) على كيفية ذات الرقاع (في فرقة) من القوم يصلي بها (ركعتين) وتبارقه بعد التشهد معه لانه موضع تشهدهم قاله في شرح المذهب (وبالثانية) منه (ركعة) وهو افضل من عكسه (الجائز ايضا) (في الاظهر) اسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية بل هو مكرره والثاني عكسه افضل لتجبر به الثانية عما فات من فضيله التحريم (ويستظر) الامام في صلاته بالاولى ركعتين الثانية (في) جلوس (تشهده) الاول (أو قيام الثالثة وهو) أي انتظاره في القيام (افضل) من انتظاره في جلوس تشهده (في واضح) لان القيام محل التطويل بخلاف جلوس التشهد الاول والثاني ان انتظاره في التشهد اولى ليدركوا معه الركعة من اولها ولو فرقه في المغرب ثلاث فرق صحت صلاة جميعهم على النص (او) صلى بهم (رباعية فبكل) من الفرقتين يصلي (ركعتين) لهوم قوله تعالى واذا كنت فيهم فاغث لهم الصلاة ولان فيه تحصيل الامم مع المساواة بين المؤمنيين وهذا ان قضى في السفر رباعية أو وقع الخوف في الحضر اوفي أقل من ثلاثة أيام لان الاتمام افضل والا فالقصر افضل لاسبابه التي بحالة الخوف وهل افضل الانتظار في التشهد الاول اوفي القيام الثالث فيه خلاف السابق في المغرب ولو صلى بفرقة ركعة وبالاخرى ثلاثا وعكسه صحت مع كراعتهم ويسجد الامام والثالثة الثانية سجود السهو للمخالفات بالانتظار في غير محله قال صاحب الشامل وهذا يدل على انه اذا فرقه اربع فرق سجدا للسهو وايضا للمخالفات وهو كما قال (فلو) فرقه اربع فرق (صلى بكل فرقة ركعة) ثم فارقه وصلى ثلاثا وسلم والامام قائم ينتظر فراغها وذهبها ويجزى الثانية ثم صلى بالثانية الركعة الثانية وفارقه وانتظر الثالثة اما في التشهد الاول او قائما على ما مر من الخلاف ثم صلى بالثالثة الركعة الثالثة وفارقه في قيام الرابعة واتوا الانفسهم والامام

(قوله كما صححه في المجموع عدم اشتراطه) أي ما ذكر من الحاجة (قوله ومقابل الاظهر تبطل صلاة الامام) وقع مثله في المحل وكتب عليه الشيخ عميرة مانعه قال ابن سريج تبطل بالانتظار الثالث وهو الواقع في الركعة الرابعة فان الاولى لا انتظار فيها وقال الجمهور بالانتظار الثاني وهو ٩٠ الواقع في الثالثة لخالفته الوارد من جهة ان المنتظرين فيما ورد الدائفة الثانية

بخلاف المنتظرين هنا وايضا من جهة طوله كما بينه الرافي رحمه الله فان قلنا بقول ابن سريج بطلت صلاة الرابعة فقط ان علمت وان قلنا بقول الجمهور بطلت صلاة الثالثة والرابعة ان علمنا فقول الشارح الآتي وصلاة الثالثة والرابعة تفريع على قول الجمهور المذكور في الامم وبه يعلم ان قوله لزيادته على الانتظارين الخ ليس المراد منه الزيادة بالانتظار ثالث لان البطلان بالانتظار اثنان وهو الواقع في الركعة قول ابن سريج كما علمت وانما تبطل عليه صلاة الرابعة فقط وكذا الامام فيهما بل المراد زيادة من حيث الطول بخلاف ما ورد في انتظار النبي صلى الله عليه وسلم أو باعتبار ان الوارد انتظاره في قيام وفي تشهد وهو اذا زاد على ذلك وذلك لا يكاد يميز من كلامه الابراهم اصوله والله اعلم اه (قوله آخر صلاته) أي ان استمر وامتعه الى السلام فان فارقه وسجدوا في آخر صلاتهم (قوله بالشرط الآتي) أي وهو سهولة لتناول (قوله بان الاقل) هو وضع الرمح في الوسط وقوله دون الثاني هو قوله وحاشيته (قوله ان غلب على ظنه التأذي به حرم) أي ما لم يخف على نفسه

ينتظر فراغهم وذهابهم ومجيء الرابعة ثم صلى بالركعة الرابعة كعامة الاخيرة وانتظرهم في تشهد وسلم بهم (صحت صلاة الجميع في الاظهر) لان الحاجة قد تدعو الى ذلك بان لا يكفي وقوف نصف الجيش في وجه العدو ويحتاج الى وقوف ثلاثة ارباعهم وانما اقتصر صلى الله عليه وسلم على انتظارين لعدم الحاجة الى الزيادة واعلم له لاحتج اليه العمل بشرط الامام اتفرقة بهم اربع فرق في الركعة الرابعة الحاجة الى ذلك والافه وكفعله حال الاختيار وأقرأ في الروضة واصحها وجرم في المحرر والحاوي والانوار والمعتمد كما صححه في المجموع عدم اشتراطه وقال في الخاسم التحقيق عند جواز عند الحاجة بخلاف وانما القوفان عند عدمهما ومقابل الاظهر تبطل صلاة الامام لزيادته على الانتظارين في صلاة النبي صلى الله عليه وسلم في ذات الرقاع كما سبق وصلاة الفرقة الثالثة والرابعة ان علموا ببطلان صلاة الامام (وسموا كل فرقة) أي اذا فترقهم فرقتين كما صرح به في المحرر (محمول في اولاهم) أي في ركعتهم الاولى لانهم في حال القدوة (وكذا ثانياً الثانية في الاصح) أي الركعة الثانية بفرقة لان أصحاب حكم القدوة عليهم لانهم يتشهدون معهم من غيرية قدوة جديدة والناسي لان انفرادهم احسا (لا ثانياً الاولى) لانفرادهم حسا وكمحا (وسموا) أي الامام (في) الركعة (الاولى يلحق الجميع) ان فيسجد المخارقون عند تمام صلاتهم (وسموا) (في الثانية لا يلحق الاولين) لمفارقتهم قبله وتسجد الثانية معه آخر صلاته ويقام بذلك السهم في الثلاثية والرابعة مع ان ذلك كما معلوم من باب وجود السهو (ويسن) للمصلي صلاة الخوف (سجل السلاح) الذي لا يمنع صحة الصلاة (في هذه الانواع) الثلاثة من الصلاة احتياطا وذلك كسيف ورمح ونشاب وسكين ووضع بين يديه بالشرط الآتي كالحل اذا الحل غير متعين وان مال اليه الاسنوى واحتج بانه لو كفي الوضع لاستوى وضع الرمح في وسط الصف وحاشيته وقد صرحوا بان قوله مكرره أو حرام دون الثاني ورد بان الكلام في وضع لا ايداء فيه وحاصل ما في ذلك انه ان غلب على ظنه التأذي به حرم والا كره (وفي قول يجب) انما هو قوله تعالى رابعا أخذوا أسلحتهم وحمله قوله على الندب ان لو وجب لكان تركه مفسدا كغيره مما يجب في الصلاة ولا تنفسه بقطعها المكن بكره تركه من غير عذر احتياطا ويحرم ان كان متعبا او مانعا لتمام بعض الاركان كبعضة تمنع مباشرة الجهة لما في ذلك من ابطال الصلاة والترس والدرع ليس كل منهما باسلاح يسن حمله لانهم ما يرفع به بل يكره لكونه ثقيلا يشغل عن الصلاة كالجمعة كما نقله في المجموع عن الشيخ ابي حامد والبيهقي فلا ينافي ذلك اطلاق القول بانهم ما من السلاح اذا ليس كل سلاح يسن حمله في الصلاة لان المراد به ما يقتل لا ما يدفع به ولو تعين

والاجازيل وجب وبعبارة الزيادة وكذا لو آذى غير فيجب حمله حفظا لنفسه ولا انتظار ضرر غيره اخذ من مسألة الاضرار حيث قدم نفسه ولم يجب عليه دفعة لمضطر آخر بتقديم نفسه اه (قوله كالجمعة) ككلمة اه مصباح

(قوله ما يأتي في حمل السلاح) والراجح منه وجوب القضاء (قوله حيث لم يكن القتال واجبا) أي بان لم يكن لمصلحة عامة تتعلق بالمسلمين مثلا (قوله لو نزع البيضة الممانعة من السجود فلا يترك حله) وهل إذا صلى كذلك تجب الإعادة أم لا فيه نظر وقياس ما هو في صفة الصلاة من أنه لو شق عليه نزع العصا بخرافة تحتها صلى على حاله ولا إعادة ما لم يكن تحتها نجاسة غير معفوعة عنها أنه لا إعادة هنا لكن في كلام الزيادي كج ما يقتضي الإعادة وعليه فيمكن أن يفرق بأن العذر ثم موجود وهو الجراحة ولا كذلك هنا فان إصابة السهم مثلاً ليست محقة وإيضاحاً هنا نادراً وهو معنى قول الشارح من الأنواع فجعله وكتب عليه غير ذي معنى أنه ذكر النوع ومجمله وقال هنا مجمله وقال فيما سأل ما يذكر كانه مجردة من أن هو أولى ٩١ من جواب الشارح (قوله بان هذه

الكيميات) قضية الاعتراض بما ذكر أن المصنف ذكر الكيفية وليس مراداً فانه انما ذكر سبب الصلاة بالكيفية الآتية (قوله أو بمعنى في) وهو الواضح والافق بما قدمه من قوله في محل هذا النوع الخ (قوله وهو أن يلتزم) أي محل النوع (قوله بالسدى) بالفتح والقصر كما في المصباح وقوله الحجة بفتح اللام وضمها الغنة وهذا عكس اللعمية بمعنى القرابة واما اللحم من الحيوان فجسمه لحوم ولحمان بالضم ولحام بالكسر اه مصباح أيضاً بالمعنى (قوله راكعاً ومشياً) أي ولو لم يصبر ركوع وسجود عجز عنهما كما سيأتي أي ويكون السجود اخفض من الركوع وظاهره الاكتفاء بأقل أعيان وان قدر على أزيد منه ويوجه بان في تكليف زيادة على ذلك مشقة وربما ينشأ الاشتغال به بالتدبير أمر الحرب فيكفي فيه ما يصدق

حله أو وضعه بين يديه طريقاً في دفع الهلاك كان واجباً سواء أراد خطر التركة أم استوى الخطر ان ادلوا لم يجب لكان ذلك استسماً لا مالاً كنفار بل لو خاف ضرراً يبيح التيمم بترك حله وجب فيما يظهر والاوجه أنه يأتي في القضاء هنا ما يأتي في حمل السلاح التجسس في حال القتال وان فرض ان هذا اندر وقضيته ان العدو ولو كانوا مسلمين لم يجب حله وهو محتمل حيث لم يكن القتال واجباً ولا فرق في حال الوجوب كما قد يؤخذ من كلامه في شدة الخوف وبه صرح المحب الطبري وغيره بين الممانع من صحة الصلاة كالتجسس والبيضة الممانعة من مباشرة الجبهة وغيره لكن يتعين الوضع في الممانع من ذلك ان امكن الاتقاء به والا كان خاف ان يصيب رأسه سهم لو نزع البيضة الممانعة من السجود فلا يترك حله ولا تبطل الصلاة بترك الحمل الواجب عليه لان الوجوب لا يخرج (الرابع) من الأنواع الصلاة بالكيفية المذكورة في محل هذا النوع وهو معنى قول الشارح من الأنواع مجمله حيث أتى به جواباً عن اعتراض على المصنف بان هذه الكيميات ليست هي الصلاة وانما تفعل على هذه الكيميات عند وجود هذه الأشياء وقوله بجعله الباء فيه بمعنى مع أو بمعنى في وهو (أن يلتزم القتال) بين القوم ولم يتمكنوا من تركه وهذا كناية عن شدة اختلاطهم بحيث يلتصق لحم بعضهم ببعض أو يقارب التصاقه أو عن اختلاط بعضهم ببعض كاشتباك لحمة الثوب السدى (أو بشدة الخوف) وان لم يلتزم القتال بان لم يأمنوا ان يحمل العدو عليهم لو ولوا وانفسوا (فيصلي) كل منهم (كيف امكن راكعاً ومشياً) اقوله تعالى فان خفتم فرجالاً أو ركباناً ولا يجوز لهم اخراج الصلاة عن وقتها (ويعد عذر) كل منهم (في ترك) استقبال (القبلة) عند العجز عنه بسبب العدو للضرورة وقد قال ابن عمر في تفسير الآية مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال نافع لا أراه الا امرؤ عاروا بالبخاري بل قال الشافعي ان ابن عمر روى عن النبي صلى الله عليه وسلم فلا يجب على المائتي كلراكب الاستقبال حتى في الحرم والركوع والسجود ولا وضع جبهة على الأرض لما في تكليفه ذلك من تعرضه للهلاك بخلاف نظيره في المائتي المتنفل في السفر كما مروا لو أمكنه الاستقبال بترك القيام

عليه أعيان وظاهره اطلاقهم هنا من أعادتها ولو على الهيئة التي فعلها أو لا وانظر هل هو كذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني لانها صلاة ضرورة فلا يجوزها ثانياً بمجرد حصول سنة الإعادة نعم ينبغي ان محل التردد حيث فعلها مع الأفعال الكثيرة اما لو خلت عن ذلك فلا يعد سن الإعادة ترواجاً من الخلاف الذي أشار إليه بقوله وكذا الأعمال الكثيرة (قوله عند العجز عنه) والمراد به ما مررت الإشارة إليه من خوف هجوم العدو واستقبالوا (قوله وقد قال ابن عمر) أي في مقام تفسير الآية وليس المراد انه جعله معنى الآية (قوله لا اراه) أي لا اظن ما قاله ابن عمر الامر فوجا

(قوله ركب) أي وجوبه وقوله لان الاستقبال أكد أي من القيام وقوله بدليل النقل أي حيث جاز من قعود ولم يجوز غير التيلة وقوله لا تركه عطف على قول المصنف عند العجز (قوله طال زمنه) لم يتعرض لما لو انحرقت دابة خطأ أو نسيانا أو منهو منه الضرر كحج لكان قيام ما تقدم في نقل السفر عدم الضرر في الصور الثلاث ويسجد لله (قوله بخلاف ما قصر زمنه) أي ويسجد لله وعلى قيام ما مر في نقل السفر (قوله كما صرح به ابن الرفعة وغيره للضرورة) أي ومع ذلك لا بد من العلم بآثار تقاللات الامام يميننا (قوله والجماعة أفضل من انفرادهم) أي ما لم يكن الانفراد هو الحزم اهـ حج (قوله وكذا الاعمال الكثيرة) لاحتياج الخمس ضربات متوالية خلافاً لقصد رأي أبي بصير متوالية فهل تبطل بمجرد الشروع في الست لانها غير محتاج اليها وغير المحتاج اليه مبطل فهل الشروع فيها مشروع في المبطل أو لا تبطل لان الخمس جائزة فلا يضر قصدها مع غيرها فاذا فعل الخمس لم تبطل بها الجوازها ولا بالاثبات بالسادسة لانها واحدة لا تبطل ٩٢ فيه نظروا المنجبه الى الآس والقر وقد يؤيده انه لو صح توجيه الثاني لما ذكر لم تبطل

الصلاة في الامن ثلاثة أفعال متوالية لان الفاعلين المتوالياين غير مبطلين فلا يضر قصدهما مع غيرهما فليتأمل اهـ سم على حج وقد يقال بل المتخذه الثاني ويترق بينه وبين ما قام عليه بأن كاد من الخطوات فيه منهى عنه فكان المجموع كالشيء الواحد والخمس في المقيس مطلوبة فلم يتعاق النهي الابا السادس فما قبله لا دخل له في الاطال اصلا اذا المبطل هو المنهى عنه ونزل بالدرس عن شيخنا الشوبري ما يوافقنا فليتأمل (قوله ولا تبطل) بين به معنى العذر الذي أفاده التشبيه وقوله به أي العمل المفهوم من الاعمال (قوله لان النص ورد في هذين) أي في المشي أو الركوب وترك الاستقبال

ركوبه ركب لان الاستقبال أكد بدليل النقل لا تركه الجماع دابة طال زمنه بخلاف ما قصر زمنه وصح اقتداء بعضهم ببعض وان اختلفت الجهة أو تقدم مواعيل الامام كما صرح به ابن الرفعة وغيره للضرورة ومثله ما اذا اختلفوا عنه كغرم ثلغائة ذراع والجماعة أفضل من انفرادهم كما في الامن لعموم الاخبار في فضيلة الجماعة (وكذا الاعمال الكثيرة) المتوالية كالضربات والطعنات يعذر فيها (الحاجة) اليها (في الاصح) ولا تبطل به بخلاف ما اذا لم يحتاجوا اليه أما القليل أو الكثير غير المتوالي فمحتمل في غير الخوف ففيه أولى والثاني لا يعذر لان النص ورد في هذين فيبقى ما عداهما على الاصل (لا) في (صباح) فلا يعذر بل تبطل به صلاته اذا لضرورة اليه بل السكوت أهيب ومثله النطق بلا صباح كافي الام (ويأتي السلاح اذا دمي) بما لا يعنى عنه ان استغنى عنه تصح الصلاة وفي معنى القائه به في قرابه تحت ركابه كافي الروضة وأصلها ولعلمهم اغتفر والله هذا الزمن اليسير وان لم يغتفروه في نظائره كما لو وقع على ثوب المصلي نجاسة ولم ينحوها حال خشية من ضياعه بالاقاء لان الخوف ظنة ذلك بخلاف الامن صرح به الامام ويرد بذلك قول الروايي الظاهر بطلانها به (فان عجز) أي احتياج الى امساكه بان لم يكن له عنه بد (امسكه) للحاجة (ولا قضاء في الاظهر) لانه عذر يعم في حق المقاتل فاشبه المستحاضة والثاني يجب له دور العذر وما ربحه تبع فيه المحررقانه قال انه الاقيس وهو ما جزم به في الشرحين والروضة في باب شروط الصلاة لكنهم انتقلوا في الشرح والروضة ههنا عن الامام عن الاصحاب وجوب القضاء وفي المجموع ان ظاهر كلام الاصحاب القطع بالوجوب قال في المهمات وقد نص عليه في البيوطي فتسكون الفتوى عليه اهـ وهو

(قوله لا في صباح) قال الناشري ظاهره ولو بجز الخليل لكن العلة عندهم ان الكمي الساكت أهيب وهذا يقتضي المعتمد ان يكون في غير جز الخليل اهـ فانظر هل كجز الخليل الاستغناء عند الحاجة اليها اهـ سم على منسج وعبارة حج في شرحه وفرض الاحتياج اليه أي الصباح لخواصه من خشى وقوع نحو مهلك به أو لجز الخليل أو ليعرف انه فلان المشهور وبالشجاعة فادر اهـ أي فلا يعذره وبه يرتد ما في الناشري (قوله ويأتي السلاح اذا دمي) أي وقد رعى القائه بأن لم يخش من القائه محذورا أخذ من قوله بعد فان عجز الخ (قوله جعله في قرابه) ان قل زمن هذا الجعل بان كان قريبا من زمن الاقاء اهـ حج (قوله بأن لم يكن له عنه بد) أي غنى وعبارة حج بدل قول الشارح بأن لم يكن الخ وان لم يضطر اليه اهـ وقد يتبادر منه مخالفة لما هنا ويمكن حمل قوله بأن لم يكن له عنه بد على مصلحة القتال وان لم يخف الهلاك بتركه فلا مخالفة (قوله في الاظهر) ضعيف

(قوله أو يكون خيرا) أي هذا التركيب فيكونان مبتدأ وخبر أو يجوز أيضا رفع الاقل ونصب الثاني بتقدير يكون وان كان قليلا (قوله في كل قتال) قال الاذري نقل عن غيره وكذا الانواع الثلاثة بالاولى اهـ حج وسيأتي ما يفيد في قول الشارح وكما تجوز صلاة الخوف تجوز الخ (قوله وهزيمة مباحين) كقتال ذي مال وغيره لقاصد أخذ ظلما ولا يبعد الحاق الاختصاص به في ذلك اهـ حج (قوله لانه اعانة على معصية) قضيته ان الباغي عاص بقوله مطلقا وهو مخالف لما صرح به الشارح في اول البعثة من أن البغي ليس اسم ذم عندنا لانهم انما خالفوا ابتداء ويل جائز في اعتقادهم لكنهم مخطئون فيه فلهم لما فهم من أهلية الاجتهاد نوع عذر وما ورد من ذمهم وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم محمولان على من لا أهلية فيه للاجتهاد أو لا تأويل له أو له تأويل قطعي البطلان اهـ وعبرة حج هنا وفئة عادلة بأغية بخلاف عكسه ان حكمنا بآعهم في الحالة الآتية في بابهم اهـ (قوله وهو ممن لا يصدق فيه) أي الاعسار كان عرف ٩٣ له مال قبل وادعى تلفه (قوله وهذا كله

عند خوف الوقت) أي خوف خروجه (قوله وهو كذلك) أي خلافا للحج قال سم على منهج والقياس ان بقية الانواع كذلك وقال عميرة وأما باقي الانواع فالظاهر فيها عدم اشتراط ذلك فليتأمل اهـ والاقرب ما قاله عميرة (قوله والافله فعلها) أي وان اتسع الوقت * (فرع) * لو كان يعلم زوال الخوف وقدي بقى من الوقت قدر ركعة وجب تأخير الصلاة الى زوال الخوف لامكانها اداء على هيئتها من غير خال كما ارتضاء م ر هكذا فراجع هل هو منقول اهـ سم على منهج وقديتبادر من الشارح خلافه فليتأمل وهو الذي يظهر الآن لانه لا ضرورة الى اخراج بعض

المعتمد كما هو المرجح فيما لو صلى في موضع نجس (وان عجز عن ركوع أو سجود أو ما) به للضرورة (والسجود أخفض) من الركوع وجوباً بتمييز بينهما ما هو - اذ ان اللفظان منصوبان بتقدير جعل كما صرح به في المحرر أو يكون خيراً بمعنى الاخر أي يلزمه ذلك (ولهذا النوع) أي صلاة شدة الخوف سفر أو حضرا (في كل قتال وهزيمة مباحين) لان المنع منه ضرر وذلك كالتفاهة في قطاع الطريق والفئة العادلة في قتال الباغية دون عكسه لانه اعانة على معصية (وهرب من حريق وسيل وسبع) وحية ونحو ذلك حيث لم يمكنه المنع ولا التحصن بشئ لوجود الخوف (وغريم عند الاعسار وخوف حبس) دفعها لضرر الحبس ان لم يكن به بينة وهو ممن لا يصدق فيه نعم لو كان له به بينة ولا يكن الحاكم لا يسمعها الا بعد الحبس فهي كالعدم فيما يظهر كما قاله الاذري ولا اعادة هنا وكما تجوز صلاة شدة الخوف يجوز أيضا صلاة الخوف بطريق الاولى كما صرح به الجرجاني فيصلي بطلاقة ويستعمل طائفة في رد السبل واطناء النار وهذا كله عند خوف فوت الوقت وعلم من ذلك ان صلاة شدة الخوف لا تفعل الا عند ضيق الوقت وهو كذلك مادام يرجو الامن والافله فعلها فيما يظهر كما هو نظيره في صلاة فاقد الطهورين ويصلي في هذا النوع أيضا العبد والكسوف بقسميهما والرواتب والتراويح والاستسقاء فانه لا يفوت ولا الفائتة بعد ذلك الا اذا خيف فوتها بالموت بخلاف ما اذا فاتته بغير عذر فيما يظهر ولا يصليها طاب عدو وخاف فوته لو صلى منه كئلا ان الرخصة انما وردت في خوف فوت ما هو حاصل وهي لا تجاوز محلها وهذا حصل نعم ان خشى كرهه أو كيناه وانقطاعه عن رفقته كما صرح

الصلاة عن وقتها ثم رأيت سم صرح بما قلناه (قوله فيما يظهر) أي وعليه فلو حصل الامن ببقية الوقت وجبت الاعادة ولا عبرة بالنظر اليين خطوه (قوله ويصلي في هذا النوع) ومثله بقية الانواع الثلاثة بالاولى اهـ حج لكن قد منع عنه التردد في الاستسقاء بالنسبة لبقية الانواع وما ذكر في الرواتب ظاهر حيث فعلت جماعة على خلاف المطلوب فيها وأما اذا فعلت فرادى فتدبر توقف في محجى بقية الانواع فيه لان تلك انما تفعل اذا صليت جماعة والجماعة فيها غير مطلوبة وأما صلاة شدة الخوف فلا مانع منها خشية فواتها حيث ضاق الوقت (قوله العبد والكسوف بقسميهما) أي الفطر والاضحى وكسوف القمر والشمس (قوله خيف فوتها بالموت) أي الفائتة بعد رومثله يقال في الاستسقاء فاذا خيف فوته صلى صلاة شدة الخوف (قوله بخلاف ما اذا فاتته بغير عذر) أي فيصليها حالاً خروجا من المعصية ولو قيل شدة الخوف عذر في التأخير ولا معصية لم يبعد وهو قياس ما قدمه من استحباب الترتيب في الفوائت وان كان المتأخرات بغير عذر (قوله ولا يصليها) أي صلاة شدة الخوف

(قوله اذا خاف ضياعه) واستشكل هذا بأنه لم يخف فوت ما هو حاصل وهذا النوع انما يجوز كذلك قال سم على منهج نقلا
عن الشارح مانصه واعتذر من عن هذا الاشكال بأن المراد ما يشمل ما كان حاصله ويرد الاشكالية بانقاذ نحو الغريق فانهم
جعله كالحج مع ان فيه تحصيل ما كان حاصله وأوردت عليه ذلك فحاول التخلص بأنه لم يكن حاصله وأنه ينبغي اعتبار كون المراد
بالحاصل ما كان حاصله وما في معناه اه فليراجع فان فيه نظرا وقضية الجواز اذا كان الغريق عبدا مثلاً فليجوز اه سم على
منهج (قوله ويلزمه فعلها ثانياً) أى في حال تعلقه بالنجس فقط اه مؤلف ويحتمل الاعادة مطلقاً لان هذا نادراً وهو الاقرب واذا
أدركه فاقبل له العود لمحل الاول ولو كان ٩٤ اما ما فينا يظهر أخذ من اطلاقهم ويوجه بأن العمل الكثير انما اعتنى في سعيه

لتخلص مناعه لانه ملحق بشدة
الحرب والحاجة هنا قد انقضت
باسمائه على مناعه فلا وجه للعود
(قوله اولى غير باطلت مطلقاً)
أى كثيراً كان أو قليلاً (قوله فلا
باطل مطلقاً) أى ويأتى في
القضاء ما قدمناه فمن خفف نفعه
(قوله وعلى الاول يؤخر الصلاة)
أى وان تعددت وينبغي ان
لا يجب قضاءها فوراً لعدم رضى
فرائها (قوله بانقاذ غريق) أى أو
أسير (قوله أو دفع صائل عن نفس
أو مال) أى لغيره بقربة ماء رقى
قوله للخوف على ماله حيث جاز
فيه صلاة شدة الخوف واجوب
التأخير هنا (قوله على ميت خيف
انتجاره) أى فيتركها رأساً وفى
ماله تعارض عليه انقاذ الغريق
أو الأسير أو انتجار الميت وفوت
الحج فهل يقدم الحج أولاً فيه نظر
والاقرب الثانى ويوجه بأن الحج
يمكن تدركه ولو بمسقة بخلاف
غيره (قوله أحرم ماشياً) أى وجوباً
وظاهراً انه لا ينعاه بالاعاءة في هذه

به الجرجاني فله ان يصلي لانه خائف ولو خفف نفعه له مثلاً في الصلاة جازت له صلاة شدة
الخوف اذا خاف ضياعها كما افق به الواو الدرجة الله تعالى تبعه الابن العماد ولا يضرو طوقه
النجاسة كحامل سلاحه الماطع بالدم للعاجة ويلزمه فعلها ثانياً على المعتمد والمسئلة مأخوذة
من قولهم انه يجوز صلاة شدة الخوف للخوف على ماله ومن كلام الجرجاني المار في خوفه
من انقطاعه عن رفته ومن تعاليهم بعدم جوازها ان خاف فوت العدة بأنه لم يخف فوت
ما هو حاصل وقول الدميرى لو شردت فرسه فبقيها الى صوب القبلة شيئاً كثيراً اولى
غيرها بطلت مطلقاً محمول على ما اذا لم يخف ضياعها بل بعد ما عنه فمكاف المشى أما عند
خوف ضياعها فلا بطلان مطلقاً كما أفاده الشيخ وقال انه مأخوذ من كلامهم (والاصح
منعه لمحرّم خاف فوت الحج) أى لو قصد المحرم عرفات ليلا وبقي من وقت العشاء مقدار ان
صلاها نية على الارض فانه الوقوف وان سار فيه الى عرفات فائمه العشاء لم يجوز له ان يصلي
صلاة شدة الخوف لانه لم يخف فوت ما هو حاصل بل يروم تحصيل ما ليس بجاصل فاشبهه
خوف فوت العدة عند انهم زامهم كما مر والثانى له ان يصلي لان الضرر الذى يلحقه
بفوات الحج لا ينتص عن ضرر الحبس أياماً فى حق المديون وعلى الاول يؤخر الصلاة
وجوباً ويحصل الوقوف كما صوبه المصنف خلاف للرافعى لان قضاء الحج صعب وقضاء
الصلاة هين وقد عهدنا تأخيرها بما هو أسهل من مشقة الحج كما تأخيرها للجمع والمراد بتأخيرها
تركها بالكلية ولو أمكنه مع التأخير ادراك الركعة جاز قطعها للضرورة كما ذكره الاسنوى
وغیره وصرح به القاضى وليس للعارض على الاحرام التأخير وألحق بعضهم بمحرّم بالحرم
فما هو المشكوك بانقاذ غريق أو دفع صائل عن نفس أو مال أو صلاة على ميت خيف
انتجاره ولو ضاق وقت الصلاة وهو بارض مغصوبة أحرم ماشياً كهارب من حريق
كما قاله القاضى والجلبى وسئل الواو رحمه الله تعالى عن وجبت عليه الصلاة والعمرة
ولا يمكنه الا احداهما بان نذر ان يعتمر في وقت معين فهل يقدم العمرة عليها فاجاب بأنه يجب
عليه تقديم العمرة عليها كما يقدم وقوف عرفة عليها (ولو صلاها) صلاة شدة الخوف

الحالة ولا يكلف عدم اطالة القراءة وهو ظاهر لان هذه صفة صلاته في شدة الخوف وقد جوازها له بالتخلص من (لسواد)
المعصية والمحافظة على فعل الصلاة في وقتها (قوله كما قاله القاضى والجلبى) قال الاذرى وينبغي وجوب الاعادة لتقصيره اه واعتده
مر اه سم على منهج (قوله كما يقدم وقوف عرفة عليها) قال حج بعد ذكر هذا وليس في محله لان الحج بفوت بقوات عرفة والعمرة
لا تفوت بقوات ذلك الوقت اه وقد يقال بل تفوت لان المعين بالجعل كالمعين بالشرع نعم يرد على ما قاله الشارح انه انما انتفعت
الصلاة عند خوف فوت الحج لما في قضائه من المشقة وهو مشقة في العمرة بتأخير فواتها (قوله ولو صلاها) غاية في وجوب القضاء

(قوله من غير أن يحاصروهم) يعني العدو (قوله قضوا في الاظهر) قال عمدة لوطان ان العدو يقصد به فبان خلافه فلا قضاء قطعا
نقله في الكفاية عن البندنجي والشيخ في المذهب اه وعبارته شرح الارشاد اشيعنا لم يقضوا كافي المجموع اذ لا تقرط لان
النية لا يمكن الاطلاع عليها اه سم على منهج قال حج وفي المجموع وغيره لو بان عدو الكنية الصلح أو التجارة فلا قضاء
لانه هنا لا تقصير منه في تأمله اذ لا اطلاع له على نيته اه * (فصل فيما يجوز لبسه) * (قوله وما لا يجوز) أي وما يتبع ذلك
كلاستصباح بالدهن الخمر (قوله يحرم على الرجل) أي ولو ذميا لانه مخاطب ٩٥ يشروع الشريعة ومع ذلك لا يمنع من لبسه

لانه لم يلتزم حكمنا فيه فكالم يمنع
من شرب الخمر كذلك لا يمنع من
لبس الحرير (قوله استعمال
الحرير) وهو من الكتان (قوله
بشرش وغيره) أي ولو غير منسوج
كما يأتي (قوله لا مشبه عليه) قال
سم على حج قوله لا مشبه الخ
أقول قياس ذلك بالاولى انه لو
أدخل يده تحت ناموسية مثلا
مفتوحة وأخرج كوزا من
داخلها فشرب منه ثم أدخل يده
فوضعه تحتها لم يحرم لان ادخال
اليدين تحت لخراج الكوز ثم
لوضعه ثم لان ارجاء ان لم ينقص
عن المشي على الحرير ما زاد عليه
خلافا لما اجاب به مر على الفور
مع موافقته على حمل المشي
فليتأمل (قوله ولا الدياج) من
عطف الخاص على العام (قوله
ومرانه صلى الله عليه وسلم) أي
في الآية (قوله وزينة) عطف
تفسير (قوله مما ذكر) أي من ان
فيه مع معنى الخلاء الخ (قوله
وكذا يقال في عكسه) ومنه ما يقع

(اسود) كابل وشجر (ظنوه عدوا) لهم أو كثير بان ظنوا كونه أكثر من ضعفنا ولو كان
ذلك باخبار عدول لهم (فبان) الحال (بخلافه) أو بان كما ظنوا ولكن بان دونه حائل كخندق
أو نار أو ماء أو أن يقرهم حصنا يمكنهم الحصن به منه أي من غير أن يحاصروهم فيه كما هو
ظاهر أو شكوا في شيء من ذلك وقد صلوا (قضا في الاظهر) لتتريطهم بخطئهم أو شكهم
وظاهر كلامه انه لا فرق بين أن يكون ذلك في دارنا أو دار الحرب وصلاته شدة الخوف
هنا مثال والاضابط ان يصلوا صلاة لا تجوز في الامن ثم يتبين خلاف ظنهم فشمئ ذلك صلاة
ذات الرقاع على رواية ابن عمر وصلاة عسفان والفرقة الثمانية من صلاة ذات الرقاع على
رواية سهل بن أبي حمزة ومقابل الاظهر لا يجب القضاء لوجود الخوف عند الصلاة
* ولما ختم الشافعي رضي الله عنه هذا الباب ببيان ما يحل لبسه للحارب وغيره وما لا يحل
اقتدى به المصنف كالا كثيرين فقال

* (فصل) * فيما يجوز لبسه لمن ذكر وما لا يجوز (يحرم على الرجل) والخنثى المشكل
احتياطا (استعمال الحرير) ولو قزا (بشرش وغيره) من تستر وتستر واثنا عشر وغيرها
من سائر وجوه الاستعمال لا مشبه عليه فيما يظهر لانه لما رفته له حالا لا يعد مستعملا له
عرفا لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا الحرير ولا الدياج وقول حديفة ثم انا
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ابي الحرير والدياج وان تجلس عليه ومرا أنه صلى الله
عليه وسلم أخذ في يمينه قطعة حرير وفي شماله قطعة ذهب وقال هذا حرام على ذكور
أمتي حل لانهم ووجه الامام تحريره بان فيه مع معنى الخلاء انه ثوب رفاهية وزينة
وأبداء زى يليق بالنساء دون شهامة الرجال ولا يناسبه ما في الام من كراهة لبس اللؤلؤ
للرجل وعلمه بانه من زى النساء لان الامام لم يجعل زيهن وحده مقتضيا للتحرير بل مع
ما انضم اليه مما ذكر على ان الذي صوبه في الروضة والمجموع حرمة التشبه بهن
كعكسه لما يأتي في الامام ما يفي على ان ذلك مكروه أو محمول على ان مراده من جنس
زى النساء لانه زى مخصوص بهن وقد ضبط ابن دقيق العيد ما يحرم التشبه بهن فيه
بأنه ما كان مخصوصا بهن في جنسه وهيئته أو غالبا في زيهن وكذا يقال في عكسه

نساء العرب من لبس البشوت وحمل السكين على الهمة المختصة بالرجال فيحرم عليهن ذلك وعلى هذا فلو اختلفت النساء أو غلب
فيهن زى مخصوص في اقليم وغاب في غيره تخصيص الرجال بذلك الزى كما قيل ان نساء قري الشام يتزين بزي الرجال الذين
يتعاطون الحصاد والزراعة ويقع ذلك فهل يثبت في كل اقليم ما جرت عادة أهله أو ينظر لا كثيرا بلاديه نظرا لا قرب الاول
ثم رأيت في حج نقلا عن الاسنوي ما يصرح به وعبارته وما افاده أي الاسنوي من ان العبرة في لباس وزى كل من النوعين حتى
يحرم التشبه به فيه يعرف كل ناحية حسن اه وعلمه فليس ما جرت به عادة كثير من النساء بمصر الآن من لبس قطعة شاش =

على رؤسهم حراما لأنه ليس بذلك الهيئة مختصا بالرجال ولا غالبا فيهم فليست به له فانه دقيق واماما يقع من الباسن ليله جلالتهم
عمامة رجل فينبغي فيه الحرمة لان هذا الزى مخصوص بالرجال (قوله ويحل منه خيط السجدة) بيان للمستثنى فلا يقال انه
تذكر ارفع ما قبله (قوله ولانها اولى باتقاء الخلاء) توقف مر فيما لو اخرج نحو ناسوسية صغيرة على كيزان هل يجوز للرجال
تناول الكوز من تحتها ووضعها تحتها وقال ينبغي انه اذا لم يعد ذلك له ان لا يحرم بمجرد تناوله الكوز ورده لموضعها ولو رفعت صاحبها
من حرز حرمة الجلوس تحتها حيث كانت قريبة بحيث يعدم استعماله او منتهى ما يولجها في الجلوس فلو كان من كان مثله
متصلة به لم يمنع ذلك حرمة الجلوس تحتها كمالو كان ظاهر اللعاف حوira فتغطي بظاها الذي هو من كان فانه يحرم لانه مستعمل
للحرير ولو رفعت السحابة جدا بحيث صارت في العلو كالسقف لم يحرم الجلوس تحتها كما لا يحرم السقف المذهب وان حرم فعليه
مطلقا واستدامته ان حصل منه شيء بالعرض على النار وحيث حرم الجلوس تحت السحابة فصارت لها غير محاذها بل في جانب
آخر حرم الجلوس فيه لانه مستعمل لها ٩٦ كمالو تجزى بجزرة الذهب من غير ان يحتوى عليها كذا اُجاب مر بعد السؤال عنه

والمباحنة فيه فليست أمه سم
على منج وقول سم متصلة بها
أى بان جعلت بطانة لها (قوله
الذى ينظم فيه أغطية الكيزان)
* (فرع) * ينبغي وفاقا لم رجواز
تعليق نحو القنديل بخيط الحرير
لانه لا ينقص عن جواز جعل
سلسلة الفضلة للكوز ومن
توابع جواز جعلها له تعليقة
وجعلها وهو أخف منه اه سم
على منج * (فرع) * الوجه حل
غطاء الكوز من الحرير وان
كان بصورة الاناء اذا استعمال
الحرير جائز للعاجلة وان كان
بصورة الاناء اه سم على ج (قوله
وغطاء العمامة منه) ويحل الحرمة
في استعمال غطاء العمامة اذا

والحق والرجل الخنثى للاحتياط كما هو والتقييم في بعض الاخبار باللبس والجلوس
جرى على الغالب فيحرم ما عداهما كما دل عليه بقية الاخبار وأفتى الودرحه الله تعالى
بحرمة استعمال الحرير وان لم يكن منسوجا بديل استثنائهم من الحرمة خيط السجدة
ولم يبق الدواة والاوجه عدم حرمة استعمال ورق الحرير في الكتابة ونحوها لانه يشبه
الاستحالة (ويحل للمرأة لبسه) لما مر في الخبر حل لانهم ولان تزين المرأة بذلك يدعوى الى
الميل اليها ووطنها فيؤدي الى ما طلبة الشارع من كثرة النسل ويجوز للرجل وغيره لبس
ثوب خيط به ولا يأتى فيه تفصيل المضب لانه أهون ويحل منه خيط السجدة كما في المجموع
ويطلق به كما قاله الزركشى ليقية الدواة لاستمرارها بالخبر كانا نقد غشى بغيره ولانها اولى
باتقاء الخلاء من التطريف ومثل ذلك فيما يظهر الخيط الذى ينظم فيه اغطية الكيزان
ونحوها من الغبر والصندل ونحوهما والخيط الذى يعقد عليه المنظفة وهى التى يسهونها
الحياصة بل اولى بالحل وجوز الفوراني للرجل منه كيس المصنف اما كيس الدراهم
وغطاء العمامة منه فقد تقدم في الآية ان الاربع حرمة عليه ويجوز لبس خلع الحرير
ونحوه من الملو كمنقل عن الماورى لقله زمنه ولا لباس عروس سوارى كسرى
وجعل التاج على رأسه واذا جاءت الرخصة في لبس الذهب لازم اليسير في حالة الاختيار
وان ذلك القدر لا يعد استعمالا فالحرير اولى ذكره الزركشى وغيره والاولى في التعليل
ما في مخالفة ذلك من خوف الفتنة لا كتابة الصداق فيه ولولا المرأة كما أفتى به المصنف

كان هو المستعمل له املو كانت زوجته متلاشى التى تباشر ذلك فهل يحرم لانها مستعملة له فيما ليس لبسها ولا افتراشا ونقله
أم لافيه نظروا الاقرب الاقول لانها انما استعماله لخديعة الرجل لانفسها (قوله ان الاربع حرمة عليه) أى حرمة كيس الدراهم
ومثله غطاء العمامة ونحوه وعبارة شيخنا الزيدى وكذا يحل كيس الدراهم وغطاء الكوز على نظره فيمار المعتمد فحريم كيس
الدراهم ومثله غطاء العمامة اه (قوله رجعل التاج) أى تاج كسرى (قوله والاولى في التعليل) وعلى هذا فينبغي ان يكون
اللباس من الملو حراما ولا يعارضه فعل عمر المذكور بل هو ان يكون ذلك من عمر اغرض كتحقيق اخباره صلى الله عليه وسلم
لسراقة بذلك (قوله ولولا المرأة) أى ولو كانت الكتابة لاجل المرأة لكونها الطالبة لها دون الزوج وظاهر كلام الشارح الحرمة
سواء كان الكاتب رجلا أو امرأة وعبارة حج ويحرم خلافا لكثيرين كتابة الرجل لا المرأة قطعاً خلافا لمن وهم فيه الصداق فيه
ولولا امرأة لان المستعمل حال الكتابة هو الكاتب كذا أفتى به المصنف ونقله عن جماعة من أصحابنا ونوزع فيه به لا يجدى اه

وأطال في ذلك وحاصله الفرق بين كتابة الرجل فيحرم ولولا امرأته وبين كتابة المرأة فيجوز ولو لرجل ويمكن حمل كلام الشارح عليه بأن يحمل قوله لا كتابة الصداق على ما لو كان الكاتب الرجل وقد يدل عليه فرقه بين الخطاطة والكتابة بأن الكتابة استعمال بخلاف الخطاطة وفي سم على منهج جوزم ربحنا نقش الحلى للمرأة والكتابة عليه لأنه زينة للمرأة وهي تحتاجه للزينة ويبحث أن كتابة اسمها على ثوب الحرير ان احتاجت اليها في حفظه جاز فعلها للرجل والافلا فليتنا مل * (فرع) * قد يستدل عن الفرق بين جواز كتابة المصحف بالذهب حتى للرجل وحرمة تحليته بالذهب للرجل ولعله ان كتابته راجعة لنفس حروفه الدالة عليه بخلاف تحليته فالكتابة ادخل في التعليق به اه سم على منهج وقوله ان احتاجت اليها في حفظه ينبغي ان مثله كتابة التمام في الحرير اذا ظن باخبار الثقة أو اشتها رفعه لدفع صداع أو فحوه وان الكتابة في غير الحرير لا تقوم مقامه ويؤيد هذا ما سياتى من حل استعماله لدفع القمل ونحوه وهل يجوز للرجل جعل تمكة اللباس من الحرير أو لافيه نظره ونقل بالدرس عن الزياى الجواز فليراجع (أقول) ولا مانع منه قياسا على خيط المفتاح حيث قيل بجوازه لكونه أمكن من الكتان ونحوه وقياس ذلك أيضا جواز خيط الميزان لعله المذكور ولا احتياجا كثيرا (قوله ولا اتخذاه) عطف على قوله لا كتابة الصداق الخ أى فلا يحمل واحد منها (قوله وهو الاوجه) في حاشية الزياى تقييد الجواز بما اذا قصد الباسه ٩٧ لمن له استعماله والاحرم * (فرع) * يراجع

الباس الحرير للدواب وهل حرمة ستر الجدران تستلزم حرمة الباسه الدواب أو يفرق والتجبه الآن وفاقا لم حرمة لانها لا تنقص عن الجدران لان الباسه محض زينة وليست كصبغ غير مميز ومجنون لظهور الغرض في الباسه والانتفاع به * (فرع) * التفرج على الزينة المحترمة - كونهما بنحو الحرير حرام بخلاف المرور والحاجة وامتناع ابن الرفعة من المورد أيام الزينة - كان ودعا م ولو أكره الناس على الزينة المحترمة

ونقله عن جماعة من الاصحاب وهو المعتقد وان نوزع فيه وليس كخطاطة أثواب الحرير للنساء كما زعمه الاسنوى وغيره وارتضاء الجوبى وقال في الاسعاد انه الاوجه لان الخطاطة لا استعمال فيها بخلاف الكتابة ولا اتخذاه بل اللبس كما أفتى به ابن عبد السلام قال لكن انهم دون انهم اللبس وما ذكره هو قياس اناء النقد لكن كلامهم ظاهري الفرق بينهم من وجوه متعددة وهو الاوجه فلو حل هذا على ما اذا اتخذاه ليلبس به بخلاف ما اذا اتخذاه لمجرد القنينة لم يبعد ولا لبس درع نسج بقليل ذهب أو زربازراره أو خيط به اكثره الخيلاء وقد أفتى ابن رزين بانهم من ينصل للرجال الكلو ثبات الحرير والاقعاع ويشترى القماش الحرير ويبيعه لهم أو يخيطه لهم أو يصوغ الذهب للباسهم (والاصح تحريم اقتراشها) اياه للسرف والخيلاء بخلاف اللبس فانه يزين بها اللعيل كما مر والثاني يحل كلبسه وس - يأتى ترجيحه (و) الاصح (ان للولى) الاب أو غيره (الباسه) أى الحرير (الصبي) ولو مرأهقا وتزينه بالحلى ولو من ذهب وان لم يكن يوم عيده اذ ليس له شهامة تنافى خنوته ذلك ولانه غير مكلف ومقابل الاصح ليس للولى الباسه في غير يوم العيد

١٣ به في لم يحرم عليهم فهل يجوز التفرج عليها يتجبه المنع لان ستر فحوا الجدران بالحرير حرام في نفسه وعدم حرمة وضعه اهذرا لا كراه لا يخرجها عن الحرمة في نفسه وما هو حرام في نفسه يحرم التفرج عليه لانه رضاه فلا يرجع اه سم على منهج وقوله وفاقا لم ومثل ذلك في الحرمة الباسه الحلى لما عاى به وقول سم هنا ولو أكره الناس الخ وليس من ذلك ما لو أكرهوا على مطلق الزينة فزينوا بالحرير الخالص مع كونهم لوزينوا بغيره او عاى أكثره من القطن مثلا لم يتعرض لهم فيحرم عليهم ذلك (قوله أو يخيطه لهم) وكالخطاطة النسج بالطريق الاولى (قوله وأن للولى) أى عن له ولاية التأديب فيشمل الام والاخ الكبير مثلا فيجوز لهما الباسه الحرير فيما يظهر (قوله الباسه الصبي) * (فرع) * اعتمد م ر ان ما جاز لامرأة جاز للصبي فيجوز الباس كل منهم انعمان من ذهب حيث لا اسراف عادة اه سم على منهج (قوله وتزينه بالحلى) المراد بالحلى ما يزين به وليس منه جعل الخنجر المعروف والسكين المعروفة فيحرم على الولي الباس الصبي ذلك لانه ليس من الحلى واما الحياصة المعروفة فينبغى حل الباسه لانهما يزين به النساء ومما يدل على جوازها للنساء قوله السابق والخطيط الذى تعقد عليه المنطقة وهى التى يسمونها الحياصة وفي كلام بعضهم ان كل ما جاز للنساء لبسه جاز للولى الباسه للصبي

(قوله قلت الاصح حل اقتراشها) خرج باقتراشها استعمالها في غير اللبس والفرش فلا يحل ومنه ما جرت به عادة الفساق من اتخاذ غطاء من الحرير لعمامة زوجها أولت غطي به شيئا من أمتعتهم وان كانت معدة للبس كالسبي الا بالبقعة فان ذلك ليس باللبس ولا اقتراش بل هو مجزأ الخلاء ٩٨ لكن قد يشكك على هذا جواز كآبة المرأة للصادق في الحرير مع انه ليس باساولا

فرش ودوام الصداق عندها بعد الكتابة كدائمة البقعة فالاقرب الجواز فيها (قوله فان فرش رجل الخ) وخرج بفرش مالو خاطه عليه من فوق دون أسفل فيحرم الخلو عليه لانه حينئذ ليس كخشو الجبنة (قوله على مخدة الخ) يؤخذ من هذا حل ما جرت به العادة من اتخاذ مجوزة بطانتها حرير وظهارتها صوف وخياطة المجمع على البطانة لان البطانة حينئذ تصير كخشو الجبنة المذكور وهو ظاهر (قوله محشوة به) أي الحرير (قوله عدم الفرق) أي بين مالو اتفق له ذلك في دعوة وغيرها (قوله كحز وبرد مهلكين) قال في القوت والظاهر ان في مهني خوف الهلاك خوف ما اشتد ضرره كالخبي والبرص وبطه البرء وكل ما يجوز العدول الى التيمم وان لم يكن مهلكا اه سم على منسج (قوله اخذنا بظاهر كلامهم) والفرق بينه وبين تحلية السيف ان التحلية مستهلكة غير مستقلة وفي الآلة المنفصلة عن البدن بخلاف التزين بالحرير فيه ما اه عمرة (قوله عند الخروج للناس) أي ولو بارتداء وتعم وسبأ في ما فيه (قوله لانه

بل يمنعه منه كغيره من المحرمات والحق الغزالي في احيائه المجنون بالهبي ويدل على ذلك التعليل وهو المعتمد (قلت الاصح حل اقتراشها) اياه (وبه قطع العراقيون وغيرهم والله أعلم) كلبه سواء في ذلك بالخفية وغيرها فان فرش رجل أو خشي عليه غيره ولو خشيته ما همل النسيج كما في المطالب وجلس فوقه جاز كما يجوز جلوسه على مخدة محشوة به وعلى نجاسة بينه وبينها حائل حيث لا تلتقي شيئا من بدن المصلي وثيابه قال الاذري وصورة بعضهم بما اذا اتفق في دعوة أو نحوها اما لو اتخذ له حصيرا من حرير فالوجه التحريم وان بسط فوقها شيئا مانعه من السرف واستعمال الحرير لا محالة اه والاوجه كما أفاده الشيخ عدم الفرق كما اقتضاء اطلاق الاصحاب ثم أخرج المصنف من حرمة الحرير على الرجل ما تضمنه قوله (ويحل للرجل) والخشني (لبسه للضرورة كحز وبرد مهلكين) أي شديدين يتضرر منهما ويخاف من ذلك تلف فهو عضو ومنفعة ازالة الضرر ويؤخذ من جواز لبسه جواز استعماله في غيره بطريق الاولى لانه أخف (أو نجاسة) جاز بضم الفاء وفتح الجيم والمذوب يفتح القاء وسكون الجيم أي بغتتها (ولم يجد غيره) يقوم منها له للضرورة وجوز ابن كعب اتخاذ القباء وغيره مما يصلح للقتال وان وجد غير الحرير مما يدفع لما فيه من حسن الهيئة وانكسار قلوب الكفار كتحلية السيف ونحوه ونفذ في الكفاية عن جماعة وصححه والاوجه خلافه اخذنا بظاهر كلامهم (و) يجوز له أيضا (للحاجة) ولو ستر العورة به وفي الخلوة اذا لم يجد غيره وكذا استمراره عليها عند الخروج للناس (كحز وبرد) لانه صلى الله عليه وسلم ارضى ابي عبد الرحمن بن عوف والزبير في لبسه للحكمة متفق عليه والحكمة بكسر الحاء الجرب اليابس (و) للحاجة في (دفع قر) لانه لا يقبل بالخاصة قال السبكي الروايات في الرخصة لعبد الرحمن والزبير يظهر انهما مرة واحدة اجتمع فيها الحكمة والقمل في المسفرة حينئذ فقد يقال المقتضى للترخص انهما هو اجتماع الثلاثة وليس أحدهما بمنزلة ما في مقتضى اقتصار الرخصة على مجموعها ولا يثبت في بعضها الابدال واجيب بعد تسليم ظهور انهما مرة واحدة بمنع كون أحدهما ليس بمنزلة ما في الحاجة التي عهدا ناطة الحكم بهما من غير نظر لافرادها في القوة والضعف بل كثيرا ما تكون الحاجة في أحدهما لبعض الناس أقوى منها في الثلاثة لبعض آخر فالا فرق في ذلك بين السفر والحضر كما أطلقه المصنف وصرح به في المجموع ويؤخذ من قوله للحاجة انه لو وجد مغنيا عنه لم يجز لبسه كالتداوى بالنجاسة واعتمده جمع ونازع بعض الشراح فيه بان جنس الحرير مما أبيع لغير ذلك فكان أخف ويرد بان الضرورة المبيحة للعرب لا يأتي مثلها في النجاسة حتى تباح لاجلها فعدم اباحتهما لغير التداوى انما هو لعدم تانيه فيها لا كونها أغلظ على ان لبس نجس

لا يقبل في المختار قل رأسه من باب طرب وعابه فيقرأ ما هنا بفتح النناة التحية وفتح الميم ويكون المعنى العيني لا يقبل من لبسه (قوله الثلاثة) هي الحكمة والقمل والسفر (قوله لم يجز لبسه) معقود (قوله على ان لبس نجس

العين الخ) أى اما المتعجب فلا يتوقف حله على ضرورة كما يأتى (قوله على ما تقدم) أى من أنه اذا وجد غيبا عنه لم يجز له
 * (فرع) * اذا تزول بعد ما يرتدى به ويتعم من غير الحرير قال أبو شامة كليل الجواب أنه لا يبعد أن يخصص له فى الارتداء
 أو التعيم به اذا لم يجد غيره وكان تركه يزرى عنه صبه فان خرج مترزما متصرا على ذلك نظر فان قصد بذلك الاقتداء بالسلف وترك
 الالتفات الى ما يزرى بالانصب لم تستط بذلك هو وأنه بل يكون فاعلا لا فضلا وان لم ٩٩ يقصد ذلك بل فعل ذلك اخلاعا وتهاونا

بالمرأة سقطت مرواؤه كذا فى
 الناصري بإسقاط من هذا اسم
 على منهج ومن ذلك يؤخذ ان
 ليس الفقيه القادر على التعميم
 بالثياب التى جرت بها عادة امثاله
 ثيابا دونها فى الصفة والهيئة ان
 كان اهضم النفس والاقتداء
 بالسلف الصالحين لم يحل عرواؤه
 وان كان لغير ذلك أدخل بها
 ومنه ما لو ترك ذلك مع اللابان
 حاله معروف وأنه لا يزيد مقامه
 عند الناس بالبس ولا ينقص
 بعده وانما كان هذا خلا
 لما فاته من نصيب الفقهاء فكانه
 استهزأ بنفس الفقه (قوله بكسر
 الدال وفتحها) والكسر أفصح
 (قوله المصمت) هو بضم الميم
 وسكون الصاد وفتح الميم الثانية
 وبالمنه من قولنا اصمته أنا
 قاموس بالمعنى (قوله اتجه ان
 يقال ان خاط الغشاء عليه جاز)
 أى من اعلى واسفل كما يؤخذ من
 قوله كونه كخوش الخ (قوله
 والاصل تحريم الحرير) مقتضاه
 انه لو شك فى الحرمة المطرزة
 بالابر تحرم استعمالها وهو المعتمد

العين يجوز لما جازله الحرير فهو حامس متو يان فيها وفى كلام الشيخ فى شرح منهجه ما يدل
 على ما تقدم (و) الحاجة (للفعال كد يباح) بكسر الدال وفتحها فارسي معرب مأخوذ
 من التدبج وهو النقش والتزيين أصله ديبا بالماء وجمع ديباج وديابج (لا يقوم غيره)
 فى دفع السلاح (مقامه) بفتح الميم لانه من ثلاثى تقول قام هذا مقام ذلك بالفتح واقته
 مقامه بالضم صيانة لنفسه وذلك فى حكم الضرورة اما اذا وجد ما يقوم مقامه فيحرم
 عليه وأعاد المصنف هذه المسئلة لئلا يتوهم ان الجواز فيها مخصوص بحالة الفجأة
 فقط دون الاستمرار (ويحرم) على الرجل والخفى (الركب من ابريسم) أى حرير بأى
 أنواعه كان وهو بكسر الهمزة والراء وبفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الراء وهو فارسي
 معرب (وغیره) كغزل وقطن (ان زاد وزن الابريسم) على غيره لان الحكم لغالب
 خصوصاً اذا اجتمع حلال وحرام والحرام أغلب (ويحل عكسه) وهو مركب نقص فيه
 الابريسم عن غيره كالغزل وحرير ولحمته صوف تغلب الجانب الاكثر فيهما (وكذا) يحل
 (ان استويا) وزنا فيماركب منهما (فى الاصح) لانه لا يسمى ثوب حريرا الاصل الحل
 وصح عن ابن عباس رضى الله عنهما ما اتانهمى النبي صلى الله عليه وسلم عن الثوب
 المصمت من الحرير أى الخالص فاما العلم أى الطراز ونحوه وسدى الثوب فلا بأس به
 وعلم من قولنا وزنا انه لا اثر لظهور الحرير فى المركب مع قلة وزنه أو مساوئه لغيره خلافا
 للثقال ولو تغطى بخلاف حرير وغشاء بغيره اتجه ان يقال ان خاط الغشاء عليه جازا لكونه
 كشوا الجبة والافلا ويفرق بينه وبين ما مر فى الجلبوس على فرش الحرير بمائل وان لم
 يتصل به بنحو خياطة بان الحائل فيه يمنع الاستعمال عرفا بخلاف هذا وحيث لم يحرم
 ما مر كره ولو شك فى كثرة الحرير او غيره أو استوائهما حرم كما يحرم به فى الانوار ويفرق بينه
 وبين عدم تحريم المصتب اذا شك فى بعضه بالاصل فى العمل بالاصل فيه ما اذا اصل حل
 استعمال الاناء قبل تضييبه والاصل تحريم الحرير لغير المرأة واستقرار ملابسة الملبوس
 لجميع البدن بخلاف الاناء وغلبة الظن كافية ولا يشترط اليقين ومقابل الاصح الحرمة
 تغلبا لها واختاره الاذرى وقيل العبرة بالظهور لا بالوزن والجمهور على الاول (ويحل)
 ان ذكر (ما) أى ثوب (طرز) أو وقع بحرير ولم يجاوز كل منه ما قدر أربع أصابع
 مضمومة دون ما جاوزها الخبر ابن عباس السابق مع خبر مسلم نهى رسول الله صلى الله عليه

وان كان قياس المصتب الحل لان الاصل جواز استعمال القماش والحرير طارئ (قوله وقيل العبرة بالظهور) هذا يستفاد من
 قوله قبل خلافا للثقال (قوله قدر أربع أصابع) أى عرضا وان زاد طوله اه زيا دى فليست تأمل بينه وبين ما بالاهامش وفى سم على
 منهج ظاهر كلامهم ان المدار قدر الاصابع الاربع طولا وعرضا فقط بان لا يزيد طول الطراز على طول الاربع وعرضه على
 عرضها ويؤيده ما فى الخادم عن حكاية بعضهم عن بعض المشايخ ان المراد اصابع النبي صلى الله عليه وسلم وهى أطول من =

= غيرها اه فلولان المراد ما ذكرنا لما كان لا اعتبار طواها على غيرها معنى فليتنامل (فرع) ه ذكر وان الترتيب كالنظرين
 فهل المراد الخط المرقع به او القطعة التي يرقعها في غيرها والوجه ان المراد اعم منهما وقد وافق م ر على ذلك اه زاد على ج بعد
 ما ذكر ويحتمل ان لا يتقيد الطول بتدريج فليتنامل أى في التطريز لا الترتيب م ر اه فيكون الحاصل من كلامهم انه يحرم زيادته
 في العرض على اربع اصابع ولا يتقيد بقدر في الطول (قوله تعددت محالهما) أى الطرز والرقع المتقدمين (قوله بحيث يزيد
 الحرير على غيره) ظاهره انه لا فرق في غير الحرير من الثوب بين ظهارته وباطنه وحشوه ومثلا وهو ظاهر قال بعضهم ويؤخذ من
 كلام الشارح - لابس القواويق ١٠٠ التطينة لانها كالرقع المتلاصقة أقول وهو ممنوع لان هذه انما تفصل على هذه

وسلم عن لابس الحرير الاموضع اصبع او اصبعين أو ثلاث أو أربع ويترق بينه وبين
 المنسوج بان الحرير هنا مميز بنفسه بخلافه ثم فلاجل ذلك حرمت الزيادة هنا على الاربع
 اصابع وان لم يزيد وزن الحرير ولو تعددت محالهما وكثرت بحيث يزيد الحرير على غيره حرم
 والا فلا خلافا لما نقله الزركشي عن الحلبي من انه لا يزيد على طرازين على كم وان كل
 طراز لا يزيد على اصبعين ليكون مجموعهما اربع اصابع قال السبكي والتطريز وجعل
 الطراز الذي هو خالص من كبا على الثوب أما المطرز بالابرة فلا قرب أى كما صرح
 به المتولي وغيره وجزم به الاسنوى انه كالمنسوج حتى يكون مع الثوب كالركب من حرير
 وغيره لا كالمطرز خلافا لاذرعى في انه منسوخ وان تبعه ابن المقرئ في تشبيته ثم قد يحرم
 ذلك في بعض النواحي لكونه من لباس النساء عند من قال بتحريم التشبه بهن لانه يكون
 الحرير فيه ويحرم المطرف والمطرز بالذهب على الرجل والخمئي مطلقا وقد أفتى الوالد
 رحمه الله تعالى بتحريم لابس من ذكر عرقية طرزت بنضة أخذ باعموم كلامهم في تحريم
 الذهب والفضة عليهم الا ما استثنوه (أو طرف بحرير قدر العادة) أى جعل طرفه مسجنا
 بالحرير بقدر العادة الغالبة في كل ناحية سواء أجازت اربع اصابع ام لا لما صرح انه صلى
 الله عليه وسلم كان له جبة يلبسها الها البنية بكسر اللام وسكون الباء أى رقعة في طوقها من
 ديباج وفرجاها مكفوفان بالديباج وأنه كان له جبة مكفوفة الجيب أى الطوق والكمين
 والفرج بين بالديباج والمكفوف ما جعل له كلفة بضم الكاف أى سجاف وسواء كان
 التطريف ظاهرا ام باطنا كما يمتصيه اطلاقهم اما ما جاوز العادة فيحرم وانما لم يتقيد ما هنا
 بأربع اصابع لانه محل حاجة وقد نس الحاجة لزيادة علمه بخلاف ما يأتي فانه لمجرد زينة
 فتمتع بدنها وقضية ان الترتيب لو كان الحاجة جازت الزيادة عليها وهو محتمل واطلاق
 الروضة يقتضى المنع وألق ابن عبد السلام بالتطريف طرفي عمامة كل منهما ما قدر شبر
 وقرق بين كل اربع اصابع بقدر اقل من كان أو قطن قال الشيخ وفيه وقفة الا ان
 يقال تقبعت العادة في العمامة فوجدت كذلك اه وقد ينظر في كل منهما اذما في
 العمامة من الحرير منسوج وقد مر أن العبارة فيه بالوزن مع غيره بزيادة الحرير فحيث زاد

الكيفية التي يفتعلونها يتوصل
 بها الى الهيئته التي يعدونها زينة
 فيما بينهم بحسب العادة وليست
 كالرقع التي الاصل فيها ان تتخذ
 لاصلاح الثوب وهذا هو الوجه
 (قوله جعل الطراز الذي هو
 خالص) ومنه ما اعتيد الا ان من
 جعل قطع الحرير على نحو البشوت
 (قوله قد يحرم ذلك في بعض
 النواحي) اى وان لم يزد وزنه
 (قوله عند من قال بتحريم التشبه)
 أى وهو المعتمد كما تقدم (قوله أى
 جعل طرفه مسجنا بالحرير) ومنه
 انصاف الزهريات المعروفة لانها
 مما تشبه لابس الخياطة فهي
 كالطريف (فرع حسن) *
 اتخذ سجافا خارجا عن عادة امثاله
 ثم انتقل لمن له ذلك فيحرم على
 المنتقل اليه دواحه لانه وضع بغير
 حق قياسا على ما لو اشترى المسلم
 دار كافر عالية على بناء المسلم ولو
 اتخذ سجافا عادة امثاله ثم انتقل
 لمن ليس هو عادة امثاله فيجوز له
 ادامته لانه وضع بحق ويعتقر

في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله وقد نس الحاجة لزيادة علمه بخلاف ما يأتي) الاولى بخلاف وزن
 ماهر (قوله واطلاق الروضة يقتضى المنع) معتمد (قوله وقد ينظر في كل منهما) أى عمامة ابن عبد السلام وماماله الشيخ والتطريز
 هو المعتمد (قوله اذما في العمامة من الحرير منسوج) هذا وقد تحمل عبارة ابن عبد السلام على علم منفصل عن العمامة وقد نخط
 به او عمامة فلا يتأتى النظر المذكور بعبارة ج بعد نقله كلام ابن عبد السلام وصورة المسئلة كما هو ظاهر ان السدى حرير وانه
 أقبل وزنا من اللعة وانه لم يزد به وزنه وزن السدى فاذا كان المعلوم بحرير يشبه التطريف

(قوله ويحرم على غير المرأة المزعر) أي بالمعنى الآتي في كلامه وهو قوله الأوجه أن المرجع في ذلك إلى العرف الخ (قوله ولا يكره لغير من ذكر) يعني غير المرأة (قوله مصبوغ بغير الزعفران والعصفر) أي أما المصبوغ بالزعفران فيحرم على ماهر والمصفر مكره وخروج من خلاف من منعه وينبغي تقييد السكرامة بما لو كثر المصفر بحيث يعد مصفرا في العرف وهل يكره المصبوغ بالزعفران حيث قل أولا فيه نظرا والقرب الأول ومثل العصفر في عدم الحرمة الورس وفي شرح الروض مانعه وظاهر كلام الأكثرين جواز المصبوغ بالورس لكن نقل الزركشي عن القاضي أبي الطيب وابن الصباغ الحاقه بالمزعر اه وفي حج واختلاف في الورس فألحقه جمع متقدمون بالزعفران واعترض بأن قضية كلام الأكثرين حله وفي شرح مسلم عن عياض والمازري أنه صلى الله عليه وسلم كان يصبغ ثيابه بالورس حتى عمامته واعتده جمع متأخرون اه (قوله ويحلب لبس الكتان والصوف) أي والخز اه حج وهو اسم دابة يؤخذ من وبرها الثياب فاطلاق عليها ذلك كما في المصباح (قوله حتى مشاهد العلماء والصلحاء) أي محل دفنهم (قوله بالشباب) أي غير الحريز اخذ من قوله ويحرم الخ (قوله كما جزم به الأشمونى الخ) قال سمع على منهج اعتد من أن ستر نوايت الصبيان والنساء والمجانين وقبورهم بالحريز جائز كاستكفين بل أولى ١٠١ بخلاف نوايت الصالحين من الذكور البالغين العقل فإنه يحرم سترها

بالحريز ثم قال ثم وقع فيه الميل لحرمة ستر قبور النساء بالحريز ووافق على جواز تغطية صحابة المرأة * (فرع) * هل يجوز الدخول بين ستر الكعبة وجدارها فهو الدعاء لا يبعد جواز ذلك لأنه ليس استعمالا وهو دخول للحاجة وهل يجوز الالتصاق بسترها من خارج في نحو الملتزم فيه نظر فيحرم واعتد من أنه لا يجوز جعل غطاء العمامة وكيس الدراهم من حريز وإن جوزنا جعل غطاء السكوز من فضة بحيث لا يكون على صورة

وزن الحريز الذي في العمامة حرمت والأفلا وان كان منها أجزاء كلها حريز كأن كان السدي حريزا وبعض اللعنة كذلك وافق الوالد رحمه الله تعالى بجواز الأضرار بالحريز لغير المرأة قياسا على التطريف بل أولى ويحرم على غير المرأة المزعر دون المصفر كما نص عليه الشافعي خلافا للبيهقي حيث ذهب إلى أن الأصواب تحريمه أيضا قال للأخبار الصحيحة التي لو بلغت الشافعي لقال بهم أولو صغ بعض فوب بزعفران فهل هو كالتطريف فيحرم ما زاد على الأربع أصابع أو كالمصبوغ من الحريز وغيره فيعتبر إلا كثر الأوجه أن المرجع في ذلك إلى العرف فان صح إطلاق المزعر عليه عرفا حرمت والأفلا ولا يكره لغير من ذكر مصبوغ بغير الزعفران والعصفر سواء الأجر والأصفر والأخضر وغيرها سواء أصبغ قبل النسيج أم بعده وان خالف فيما بعد به بعض المتأخرين كما مررت الإشارة إليه لعدم ورود نهى في ذلك ويحلب لبس الكتان والصوف ونحوهما وان غات ثيابها اذ نقاستها في صنعتهما ويكره تزيين البيوت للرجال وغيرهم حتى مشاهد العلماء والصلحاء بالشباب ويحرم تزيينها بالحريز والصورة عموم الأخبار وقد اتفق بذلك الشيخ في الباسها الحريز ما تزين المساجد فبأن في الوقف أن شاء الله تعالى نعم يجوز ستر الكعبة به تعظيما لها والأوجه جواز ستر قبره صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء به كما جزم به الأشمونى

الاناء وفرق بأن تغطية الاناء مطلوب شرعا فوسع فيها بخلاف غطاء العمامة وقال يجوز جعل غطاء الاناء من حريز بل هو أولى بالجواز من الفضة فلا يقيدها بأن لا يكون على صورة الاناء بخلاف غطاء الفضة لا اختلاف المدرك واعتد جواز جعل خيط السجدة من حريز وكذا شرايتها بالخطيطةها وقال ينبغي جواز خيط نحو المفتاح حريز للحاجة مع كونه أمساك وأقوى من الغزل اه سمع على منهج وقول سمع هنا وهو دخول الحاجة أقول قد تنع الحاجة فيما ذكره يقال بالحرمة لأن الدعاء ليس خاصا بدخوله تحت سترها و يفرق بين هذا وبين الجواز في نحو الملتزم بأن الملتزم ونحوه مطلوب فيه ادعية بخصوصها وقوله فيه نظر فيحرم الظاهر الجواز قياسا على جواز الدخول بينه وبين الجدار وقوله وقال يجوز جعل غطاء الاناء من حريز وأهل المراء به ما يتخذ على قدرهم الكوز للتعظية بخلاف وضعه فهو منديل من حريز فلا يجوز وقوله وكذا شرايتها أي التي هي متصلة بطرف خيطها أما ما جرت به العادة مما يوصل به بين حب السجدة والأوجه لجواز لاتقاء الحاجة له ثم رأيت في حج ما يصرح بذلك وقوله وقال ينبغي جواز خيط نحو المفتاح الخ وينبغي أن مثل ذلك خيط السكين من الحريز فيجوز وان لاحظ الزينة

(قوله ولبس خشن) أي لاقى البدن أم لا (قوله ويسن لبس العذبة) هي اسم لقطعة من القماش تغرز في مؤخر العمامة وينبغي أن يقوم مقامها رخاء جزء من طرف العمامة من محلها (قوله وتضييع المال) ومع ذلك هو مكروه إلا عند قصد الخلاء (قوله يندب لهم لبسه) أي ويجرم على غيرهم التشبه بهم فيه ليحلقة وابعدهم وعبارة طب في ليلة النصف وبهت الزركشي أنه يحرم على غير الصالح التزويج به أن غربه غيره ١٠٢ حتى يظن صلاحه فيه عليه قال بعضهم وهو ظاهر أن قصده به هذا التقرير

فليتأمل ومثله من تزي بزيا العالم وقد كثر في زماننا (قوله ويسن أن يبدأ بيمينه لبسا) أي ولو خرج من المسجد فينبغي أن يقدّم يساره خروجاً ويضعها على ظهر النعل مثلاً ثم يخرج باليمين فيلبس نعلها ثم يلبس نعل اليسار فقد جمع بين سنة الابتداء باليسار واليمين والخروج باليسار (قوله من أن طمها) أي مع التسمية والمراد بالطمح أنها على هيئة غير الهيئة التي تكون عليها عند أداء اللبس (قوله والاولى تركه وترك دفع الثياب وصقلها) ظاهره عدم الكراهة فيكون خلاف الاول (قوله بحيث يعرق فينجس بدنه) هو شامل للنجاسة الحسنة ومثل ثوبه بدنه كما هو ظاهر وفي شرح الروض ما يثبت أنه يحرم وضع النجاسة الجافة كالزبل على بدنه أو ثوبه بلا حاجة فليحذر ثم قرأ أن من دخل بنجاسة في نحو ثوبه أو نعله رطبة أو غير رطبة أن خاف تلويث المسجد ولم يكن دخوله لحاجة حرم والأفلا وقد يستشكل هذا بجواز عبور

في بساطه جرياً على العادة المستمرة من غير تكبير ولبس خشن لغير غرض شرعي خلاف السنة كما اختاره في المجموع وقيل مكروه وجري عليه ابن المقرئ تبعاً للنقل المصنف لها عن المتولي والرويانى ويسن لبس العذبة وأن تكون بين كتمية للاتباع ولا يكره تركها إذ لم يصح في النهي عنه شيء ويجرم اطالها طولاً فاحشاً وانزال ثوبه أو ازاد عن كعبه للخلاء ولو عيدا الشديداً لو ارد فيه فان اتفت الخلاء كره ويسن في السكم كونه الى الرسغ للاتباع وهو الفصل بين الكف والساعد للمرأة ومنها الخنثى فيما يظهر ارسال الثوب على الارض الى ذراع من غير زيادة عليه لما صح من النهي عن ذلك والاوجه أن الذراع يعتبر من الكعبين وقيل من الحد المستحب للرجال وهو أنصاف الساقين ورجحه جماعة وقيل من أول ما يمس الارض وانواط توسعة الثياب والا تكلم بدعة وسرف وتضييع للمال نعم ما صار شعار العلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك فيستلوا ويطاوعوا فيما عنه زجره كما قاله ابن عبد السلام وعلمه بأن ذلك سبب لامتناع امر الله تعالى والانتفاء عما نهى الله عنه ويكره بلا عذر المشي في نعل أو خف واحدة للنهي الصحيح عنه بل يخالفهما أو يلبسهما البعدل بين الرجلين ولا يخلت مشيه وان يفعل قائماً للنهي الصحيح عنه خوف انقلابه ويؤخذ منه أن المذنب المعروف الآن ونحوها لا يكره فيه ذلك إذ لا يخاف منه انقلاب ويسن أن يبدأ بيمينه لبسا ويساره خلفه أو أن يجمع نحو نعله إذا جاس وأن يجعلهما وراءه أو بجانبه إلا عذر كخوف عليهم ما وان يطوى ثيابه إذا كراهم الله لما قيل من أن طمها يرد إليها أرواحها وينع لبس الشيطان لها وفي المجموع لا كراهة في لبس نحو قميص وقباء وفرجسية ولو محلول الأزرار إذا لم تبد عورته ولا يحرم استعمال النساء وهو المتخذ من القميص في الثوب والاولى تركه وترك دفع الثياب وصقلها (و) يحل للآدمي (لبس الثوب النجس) أي المتنجس بدليل قوله بهدوه كذا جلد الميتة في الأصح لأن تكليف استدامة طهارة اللبس مما يشق خصوصاً على الفقير وبالليل ولأن نجاسته عارضة سببه الإزالة نعم يستثنى من ذلك ما لو كان الوقت صانقاً بحيث يعرق فينجس بدنه ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء وقال الأذري الظاهر حرمة المكث به في المسجد من غير حاجة

حائض أمنت التلويث ولو لغير حاجة فان اجبب بعذرهما وعدم اختيارها في خروج هذه النجاسة وجب أن إليه يلحق به كل ذي نجاسة لا اختيار له في حصولها إلا أن يفرق بأن العذر هنا ثم فليحذر وفي شرح المنهاج اشبهنا ومع حل لبسه أي الثوب في غير الصلاة ونحوها يحرم المكث به في المسجد من غير حاجة كما بحثه الأذري اه ثم قرر حرمة دخول من نحو ثوبه نجاسة المسجد ومكثه فيه من غير حاجة اه سم على منهج (قوله ويحتاج الى غسله للصلاة مع تعذر الماء) ينبغي أن يكون محل ذلك إذا دخل الوقت أما قبله فله يحرم عليه لبسه لأنه لبس مخاطب بالصلاة ومن ثم إذا كان معه ما مجازلة التصرف فيه قبل دخول الوقت وان علم أنه لا يجد في الوقت ما ولا تراباً وأن يجمع زوجه قبل دخول الوقت وان علم ذلك أيضاً

(قوله لا جلد كلب وخنزير) * (فرع) * قضية حرمة استعمال نحو جلد الكلب والخنزير وشعرهما لغير ضرورة حرمة استعمال ما يقال له في العرف الشبهة لان من شأن الخنزير نعم ان توقف استعمال الكتان ١٠٣ عليها ولم يوجد ما يقوم مقامها فهذا ضرورة مجوزة لاستعمالها

وله انه يجب تنزيه المسجد عن النجاسة (في غير الصلاة) المأهولة (ونحوها) كطواف مقروض وخطبة الجمعة بخلاف ايسره في ذلك بعد الشروع فيه فيحرم سواء كان الوقت متسهما أم لا لقطع الضرر بخلاف النقل فانه لا يحرم لجواز قطعه ومعلوم ان ايسره في اثناء طواف مقروض ذنبه قطع جائز وبدونه ممتنع أما اذا ايسره قبل أن يحرم بنقل أو فرض غير مضيق أو بعد تحريمه بنقل واستمر فالحرمة على تلبسه بعبادة فاسدة أو استمراره فيها لا على ايسره فانهم (لا جلد كلب وخنزير) أو فرع أحدهما فلا يحل ايسره لاحد اذا لا يجوز الانتفاع بالخنزير في حياته بحال وكذلك الكلب الا في أغراض مخصوصة فبعد موته هو الاولى (الا ضرورة كنجاسة قتال) وخوف على عضوله أو غير من نحو حرا أو برد شديد ولم يجد غيره مما يقوم مقامه فانه يجوز كما يجوز تناول الميتة عند الاضطرار ويجوز تغشية الكلاب والخنزير بذلك مساواة ما ذكره في التغليظ ولبس لباس الكلب الذي لا يقتنى أو الخنزير جلد مثله مستلزم لاقتنائه ولو سلم قائمه على الاقتناء دون الالباس على أنه قد يجوز اقتناؤه لمضطر احتاج الى حمل شيء عليه أو يدفع به عن نفسه نحو سبع أو يكون ذلك لاهل الذمة فانهم يقررون عليها ولمضطر ترتد به ليا كانه كما يتزود بالميتة فله حينئذ ان يجعله كما هو ظاهر وبذلك اندفع استشكل الاسعاده والتظهير فيه ويؤيد ما أشرنا اليه ما في المجموع من التفصيل بين كلب يقتنى وخنزير لا يؤمر بقتله وبين غيرهما لكن تقييده بالمقتنى وبما لا يؤمر بقتله ليس لاجرا غيرهما مطلقا بل لانه قد يحرم تجليله ان تضمن اقتناؤه المحرم وقد لا يحرم ان لم يتضمنه اما تغشيته غير الكلب والخنزير وفرعهما أو فرع أحدهما مع الآخر بجلد واحد منهما فلا يحل بخلاف تغشيته بغير جلد هما من الجلود النجسة فانه جائز (وكذا جلد الميتة) قبل الدبغ من غيرهما لا يحل ايسره أيضا (في الاصح) في بدن الآدمي أو جزئه أو فرق ثوبه لما عليه من التعبد في اجتناب النجاسة لا قامة العبادة وقضية لعله ان غير المميز كالذابة ويحتمل خلافه اعتبارا بما من شأنه ذلك وهو الاوفق باطلاقهم ويستثنى العاج فيحل مع الكراهة حيث لا رطوبة استعماله في الرأس والليمة كما في المجموع والاحرم وقول الاسنوي انه غريب ووهم عجيب فان هذا التفصيل انما ذكره لاجتناب في وضع الشيء في الاناء منه فالتبس عليه ذلك بالاستعمال في البدن انتهى هو الغريب والوهم العجيب فقد نص على التفصيل المذكور في المشط والانه الشافعي في البويطي وحرم به جمع منهم القاضي ابو الطيب والشيخ ابو علي الطبري والماوردي وكانهم استثنوا العاج لشدة جفافه مع ظهور رونقه وجلد الآدمي وان كان طاهرا وشعره يحرم استعماله كما هو اوثق الكتاب (ويحل) مع الكراهة في غير المسجد (الاستصباح بالدهن النجس) وكذلك

عليه هذا لو تددى الكتان فهل يجوز استعمالها ويعفى عن ملاقاتها حينئذ لمع ندوته قال مربي في الجواز ان توقف الاستعمال عليها واقول ينبغي ان يقيد الجواز بما اذا لم يمكن تجفيف الكتان وعمله عليها اجافا فليتأمل ومشي شيخنا في شرح المنهاج على جواز استعمال جلد الكلب والخنزير في غير اللبس كالجلوس ثم قال وان قال الزركشي المذهب المنصوص انه لا يقتنع بشيء منهما اهـ ثم على منهج (قوله فلا يحل ايسره) نخرج به الفرش فيجوز به صرح حج كما هو (قوله وهو الاوفق باطلاقهم) معتد (قوله ويستثنى العاج) وهو اتياب القملة قال الليث ولا يسمى غير اتياب عاجا والعاج ظهره راس الحفافة البحرية وعليه يحتمل انه كان لفاطمة رضي الله عنها سوار من عاج ولا يجوز حمله على اتياب القملة لان اتياب الميتة بخلاف السلفاة والحديث حجة لمن يقول بالاطهارة اهـ مصباح (قوله استعماله في الرأس الخ) وينبغي جواز حمله لقصد استعماله عند الاحتياج اليه ومعلوم ان محل ذلك في غير

الصلاة ونحوها أما فيما لا يجوز لوجوب اجتناب النجاسة فيه ما في البدن والثوب والمكان (قوله والاحرم) لما فيه من تنجيس الرأس والليمة (قوله وجلد الآدمي) أي ولو حرا بخلاف الخ (قوله ويحل الاستصباح بالدهن النجس) في شرح المذهب =

واظنه في باب الآنية نقلا عن الرواني واقره ما حاصله انه يجوز وضع الدهن الطاهر في آنية نجسة كالتخذ من عظم القيل لغرض الاستصباح به فيها واعقده شيخنا طبر ربه الله وان وجد طاهرة يستصح فيها وهو ظاهر لان غرض الاستصباح حاجة يجوز لذلك كما جاز وضع الماء القليل في آنية نجسة لغرض اطعام ناراً ونحو ذلك وتنجيس الطاهر انما يحرم لغرض فاستعمل (فرع) * اذا استصح بالدهن النجس جاز اصلاح القبلة باصبعه وان تنجس وامكن اصلاحها بنحو عود لان التجنيس يجوز للحاجة ولا يشترط لجواز الضرورة ووافق م ر على ان شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في المسجد الحاجة وامن التجنيس للمسجد بنفسه او دخانه ومشى على انه يجوز ادخال الدهن النجس غير ذلك الكلب والخنزير المسجد الحاجة ومنها قصد الاسراج بشرط ان لا يحصل تنجيس وان قل ١٠٤ ثم قال م ر يجوز اسراج الدهن النجس في بيت مستعار معه او مؤجر له بشرط ان لا يلوئه بنحو دخانه نعم اليسير الذي جرت العادة بالمساجد به بحيث يرضى به المالك في العادة فلا بأس فلو كان موقفاً او نحو قاصر امتنع أى ولو يسير الا انه ليس هناك مالك يعتبر برضاه ويتفرع على ذلك الطبخ بنحو الجلالة في البيوت الموقوفة ونحوها وقد قال م ر

ينبغي ان يمتنع اذا ترتب عليها تسويد الجدران وجوز ان يستثنى ما اذا عُد مكان في تلك البيوت للطبخ وجرت العادة بالطبخ فيها فليحرم اه سم على منعه (قوله وتوقيها) أى تصليب حوافرها بالشحم المذاب كما في المختار فهو من عطف الخاص على العام (قوله لما فيه من تنجيسه) يؤخذ منه انه ان لم يحصل منه تنجيس لم يحرم وفي سم على منعه ما فيه ووافق م ر على ان شرط جواز الاستصباح بالدهن النجس في

دهن الدواب وتوقيها به كماله ذلك بالتجنيس (على المشهور) لما صح من انه صلى الله عليه وسلم سئل عن فارة وقعت في سم فقال ان كان جامداً فالقروها وما حولها وان كان مائعا فاستصحبوا به او فانتفعوا به اما في المسجد فلا لما فيه من تنجيسه كذا جزم به ابن المقرئ تبعه الاذرى والزر كشي وصرح بذلك الامام وهو المعتمد وافتى به الوالد رحمه الله تعالى وان مال الاسنوى الى الجواز مع لاله بقله الدخان وحمل بعضهم الاول على الكثير اخذ من التعاميل قال الاذرى والاشبه ان يلحق بالمسجد المنزل المؤجر والمعار ونحوهما اذا طال زمن الاستصباح فيه بحيث يعلق الدخان بالسقف والجدار وحمل ذلك في غير ذلك بنحو الكلب فلا يجوز الاستصباح به اغلظ نجاسته ويعنى عما يصيبه من دخان المصباح لقائه والبخار الخارج من الكنيف طاهر وكذا الريح الخارجة من الدبر كالجشاء لانه لم يتحقق انه من عين النجاسة لجواز ان تكون لرائحة الكريمة الموجودة فيه لجوارته النجاسة لانه من عينها ويجوز كما في المجموع طلى السفن بشحم الميتة واتخاذ صابون من الزيت النجس ويجوز استعماله في بدنه وثوبه كما صرحوا به ثم يطرهما وكذلك يجوز استعمال الادوية النجسة في الدبغ مع وجود غيرهما من الطاهرات ويبياترها الدابغ يده قال في الخادم وكذلك وطء المستاضة وكذلك الثقبه المنتجة تحت المعدة لانه يجوز لتلليل الابلاج فيها ويجوز اطعام الطعام المتنجس للدواب

* (باب صلاة العيدين) *

الفطر والاضحى وهو مشتق من العود لتكرره كل عام وقيل لعود السرور بعوده وقيل لكثرة عوائد الله على عباده فيه وجمعه اعياد وانما يجمع بالياء وان كان اصله الواو لازوماً في الواحد وقيل للفرق بينه وبين اعياد الخشب والاصل في صلاته قبل الاجتماع مع الاخبار الآنية قوله تعالى فصل لربك وانحر ذكر انه صلاة الاضحى وان اول عيد صلاة

المسجد الحاجة وامن التجنيس للمسجد بنفسه الى آخر ما مر (قوله وكذلك يجوز استعمال الادوية النجس) اما دبغ الجلود وبروث الكلب والخنزير فلا يجوز وكذا تسميد الارض به أيضاً اه زيادى اى ومع ذلك لو دبغ به طهر الجلود ويغسل سبعاً احداها بتراب * (باب صلاة العيدين) * (قوله صلاة العيدين) اى وما يتبع ذلك كالتكبير المرسل (قوله لتكرره كل عام) علة للتسمية (قوله وقيل لكثرة عوائد الله تعالى) قال حج اى افضاله اه وفي المختار العائدة العطف والمنفعة يقل هذا الشيء اعود عليك من كذا اى انفع وفلان ذو صفح وعائدة اى ذو عفو وتعطف اه ومنه يعلم وجه تفسير العوائد بالافعال (قوله لزومها) اى الداء فى الواحد يعنى أن لزومها فى الواحد حكمه ذلك لانه موجب له فلا بد ونحو موازين ومواقيت جمع ميزان وميقات (قوله ذكرانه) اى ما اصر به صلاة الاضحى الخ (قوله وأن أول عيد الخ) اى وذكر انه لاله

(قوله في السنة الثمانية) وجوب رمضان كان في شعبانها ١٥ حج ولم يبين اليوم الذي فرض فيه من شعبان فراجع (قوله ولم يتركها) أي الا في عيد الاضحية يعني على ما يأتي في قوله وماروى من أنه صلى الله عليه وسلم (قوله والاصح الخ) فائدة مجردة (قوله مؤكدة) أي ويكره تركها (قوله لذلك) أي أنه صلى الله عليه وسلم إجماع المواظبة عليها (قوله لا اذان لها) وكل صلاة بلا اذان سنة (قوله والصارف عن الوجوب) أي في قوله تعالى فصل لربك الخ (قوله على التأكيد) أي من الشارع (قوله فأشبهت صلاة الجنائزة) أي في الجملة أي من حيث يتوالت التكبير (قوله وقولوا على هذا) أي دون الاول وظاهره ان عدم قتالهم على الاول لا خلاف فيه وقد مر في صلاة الجماعة خلاف في القتال على تركها بنا على السنية فليست الفرق بينهما حيث قطع بعدم القتال هنا على السنية دونه ثم وقد يقال الفرق آكدية الجماعة لانه قبل بكونه فرض عين ولم يقل بعملة مناهم - هذا وقد نقل بعضهم في الدرس عن بعض شيوخ القنبيه انه قبل بالقتال على ترك جميع السنن وعليه فلا اشكال في ارجاع اهـ وينبغي على هذا القول أيضا ان يكتب في موضع حيث وسع من يحضرها وان كبر البلد كالجمعة والاوجب التعدد بقدر الحاجة ويسن الاقتصار على محل واحد ان وسع ويكره تعدد جماعاتهم بالحاجة وللإمام المنع منه ١٠٥ ١٥ حج قال في شرح العباب كسائر

المكروهات اهـ أي فان له المنع منها اهـ سم وقضية ان ذلك لا يطلب من الامام والقاس طلبة في حقه ثم رأيت ماسيا في له (قوله على نفي كونه فرض عين) أي بخلاف الجماعة حيث قبل فيها بذلك (قوله وتشرع جماعة) عبر به دون تسن اعيشى على القولين والمراد انه يستحب الجماعة فيها وانما لا تجب اتفاقا كما علم مما مر في صلاة النفل وعلى القول بانها فرض كناية هل يسقط الطاب بفعل النساء والعبيد والمسافرين ام لا فيه نظر والاقر بعدم السقوط بفعلهم لانه لا يحصل الشعار بفعلهم بل لو اكتفى

النبى صلى الله عليه وسلم عيد الفطر في السنة الثمانية من الهجرة ولم يتركها والاصح تفصيل يوم من رمضان على يوم عيد الفطر (هي سنة مؤكدة) لذلك ولانها ذات ركوع ومجرب ولا اذان لها كصلاة الاستسقاء والصارف لها عن الوجوب خبر هل على غيرها قال لا الا ان تطوع وحملوا نقل المزي عن الشافعي ان من وجب عليه حضور الجمعة وجب عليه حضور العيدين على التأكد فلا يتم ولا قتال بتركها (وقيل فرض كفاية) نظر الى انها من شعائر الاسلام ولانه يتوالت فيها التكبير فأشبهت صلاة الجنائزة فان تركها اهل بلادها غموا وقولوا على هذا وقام الاجماع على نفي كونه فرض عين (وتشرع جماعة) أنه صلى الله عليه وسلم وهي أفضل في حق غير الحاج يعني من تركها بالاجماع أما هو فتستحب له منفردا اقصر زمنها لاجتماعه لاشتغاله بأعمال التحال والتوجه الى مكة لطواف الاقضية عن إقامة الجماعة والخطبة وماروى من انه صلى الله عليه وسلم فعلها محمول ان صح على ذلك اذ لو فعلها جماعة في مثل هذا اليوم لاشتهر (و) تشرع أيضا (للمنفرد والعبد والمرأة والمسافر) والحنفي والصبي فلا يعتبر فيه اشروط الجمعة من جماعة وعدد وغيره ما يسن لامام المسافرين ان يخطبهم ويأتي في خروج الحرة والامة اجمع مأمرا وائل الجماعة في خروجهم اليها ويستحب الاجتماع لها في مكان واحد ويكره تعددهم من غير حاجة وللإمام المنع منه وله الامر بها كما قاله الماوردي وهو على سبيل الوجوب كما قاله المصنف أي لانهم من شعائر

١٤ ١٤ في يفعل النساء عدتها ونا بالدين (قوله لفعله) أي لها جماعة (قوله هي افضل) أي الجماعة (قوله في حق غير الحاج) دخل في الغير المعقوف أي بها جماعة (قوله يعني) الذي يظهر ان التقييد يعني جرى على الغالب فيسن فعلها للحاج فرادى وان كان بغير معنى الحاجة او غير حاج اهـ سم على منيج (قوله عن إقامة الجماعة) صلة قوله لاشتغاله الخ (قوله على ذلك) يعني أنه فعلها منفردا (قوله لامام المسافرين) ومثلهم امام العبيد ومن معهم واعله خص المسافرين لانفرادهم من المقيمين بخلاف العبيد والنساء فانهم لا ينفردون عن الاسرار الذكور غالبا (قوله وللإمام المنع منه) ظاهره عدم طلب ذلك منه ولو قيل بطلبه لم يكونه من المصالح العامة لم يعد (قوله المنع منه) أي التعدد قال سم على حج قال في شرح العباب كسائر المكروهات (قوله وهو) أي الامر بها على سبيل الوجوب ومع ذلك مثله كما نقل عن امام الحرمين من كل ما يجب على الامام فله للمصلحة لا يعد من الواجبات اهـ واعل المراد من هذه العبارة الظاهرة التناقض أن المراد انه لا يعد من الواجبات على الامام من حيث خصوصه اذ لم يخاطب به بعينه وانما خوطب بفعله ما فيه المصلحة للمسلمين حيث اقتضت المصلحة شيئا وجب عليه من حيث انه مصلحة وقريب منه خصال الكفارة اذا فعل المكلف واحدة منها تأدى بها الواجب لا من حيث خصوصها بل من حيث وجود القدر المشترك في ضمنها فليست تأمل الراسخ

(قوله وعلى كل منهما متى أمرهم بها) أي بصلاة العيد جماعة أو فرادى (قوله مفرع على مرجوح) نقل الكراهة عن الرافعي قد يخالف ما نقله سم على منهج عن والد الشارح فليراجع وعبارة ثم في مرة أخرى بعد الكشف قال صرح الرافعي في باب الاستسقاء بأنه لا وقت كراهة لصلاة العيد فهو يرد ما قاله ابن الصباغ وغيره اه قال سم على حج بعدما ذكر فليستأمل فانه قد يقال الكراهة مراعاة الخلاف لا تنافي الصحة وكلام الرافعي في غير ذلك اه (قوله لكن لو وقعت بعده حسبت) أي اعتدبها وكانت قضاء (قوله بنية صلاة عيد الفطر أو الاضحية) قال حج مطلقا ومعنى الاطلاق سواء كانت وذاة أو مقضية (قوله ثم يسبع تكبيرات) عبارة المناوي في شرحه التكبير للجماع عند قوله صلى الله عليه وسلم التكبير في الفطر يسبع في الاولى وخمس في الاخرة نصها قال بعض الاعاظم حكمه هذا العدد انه ١٠٦ لما كان للوترية أثر عظيم في التكبير بالوتر الصمد الواحد الاحد وكان للبيعة منها

مدخل عظيم في الشرع جعل تكبير صلاته وترا وجعل سبعاً في الاولى كذلك وتذكر كبريا عال الحج السبعة من الطواف والسعي والجارتشويقا اليها لان النظر الى العدد الاكبر أكثر وتذكر كبريا يخالف هذا الوجود بالتفكر في أفعاله المعروفة من خلق السموات السبع والارضين السبع وما فيها من الايام السبع لانه خلقهما في ستة أيام وخلق آدم عليه الصلاة والسلام في السابع يوم الجمعة والمجرت عادة الشارع صلى الله عليه وسلم بالرفق بهذه الامة ومنه تخفيف الثانية على الاولى وكانت الخمسة أقرب وترا الى السبعة من دونها جعل تكبير الثانية خسة ذلك اه (قوله ينف بين كل ثنتين) قال عميرة يستفاد منه انه لا يقوله عقب السابعة والخامسة ولا بين تكبيرة الاحرام والاولى ولا عقب قيام

الدين قال الاذرعى ولم اره غيره وقيل على وجه الاستحباب وعلى كل منهما متى أمرهم بها وجب الامتنال (ووقت ما بين طلوع الشمس) من اليوم الذي يعيد فيه الناس وان كان ثاني شوال كما سيأتي (وزواها) لان معنى المواقيت على انه متى خرج وقت صلاة دخل وقت اخرى وبالعكس ويدخل وقتها بول طلوعها ولا يعتد بمرتمام الطلوع خلافاً في العباب ومعلوم ان أوقات الكراهة غير داخله في صلاة العيد فلا يكبر فعلها عقب الطلوع وما وقع للرافعي في باب الاستسقاء من كراهة فعلها عقبه مفرع على مرجوح وأما كون آخر وقت الزوال يقتضى عليه لكن لو وقعت بعده حسبت وسيأتي انهم لو شهدوا يوم الثلاثاء بعد الزوال وعدلوا بعد الغروب انها صلى من العداة (وبسن تأخيرها لترفع) الشمس (كرمح) أي كقدره للاتباع وللخروج من الخلاف فان لنا وجهان وقتها لا يدخل الا بالارتفاع (وهي ركعتان) اجماعاً وحكمها في الاركان والشروط كغيرها من الصلوات (يحرم بها) بنية صلاة عيد الفطر والاضحية كما مر (ثم) بعد تكبيرة التكرم (يأتي) ندبا (بدعاء الافتتاح) كغيرها (ثم يسبع تكبيرات) نظير رواه الترمذي وحسنه انه صلى الله عليه وسلم كبر في العيدين في الاولى سبعاً قبل القراءة وفي الثانية خمساً قبلها وعلم من كلام المصنف ان تكبيرة الاحرام غير محسوبة من السبعة (يقف) ندبا (بين كل ثنتين) منها (كآية معتدلة) أي لا طويلة ولا قصيرة وضبطه أبو على في شرح التلخيص بشد سورة الاخلاص ولان سائر التكبيرات المشروعة في الصلاة يعتد بها ذكر مسنون فكذلك هذه التكبيرات (يأمل) أي يقول لا اله الا الله (ويكبر) أي يقول الله أكبر (ويجسد) أي يعظم الله وروى ذلك البيهقي عن ابن مسعود قولاً وفعلًا (ويحسن) في ذلك كما قاله الجمهور ان يقول (سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر) لانه لا نقي بالحال وهي الباقيات الصالحات في قول ابن مسعود وجماعة ولو زاد على ذلك جاز كما ذكره في البويطي

الثانية قبل أولى الخمس اه وصرح بكل ذلك في شرح الروض اه سم على منهج (قوله منها) أي السبع والخمس (قوله بقدر ولو سورة الاخلاص) هذا قيد على انهم لم يريدوا حقيقة الآية الواحدة لان سورة الاخلاص آيات متعددة اه سم على حج وقد يقال تعددها لا ينافي ما قالوه فان آياتهم اقصار وقد يقال ان مجموعها لا يزيد على آية معتدلة (قوله يعتد بها ذكر مسنون) أي في الجملة والا فالقيام من السجدة الاخيرة يعقبه التشهد الاخير وهو واجب ومن الذكر المسنون أيضا التعمد بعد التكبير من قيام السجدة الثانية من الركعة الاولى والثالثة (قوله اي يعظم الله) زاد حج بالتسبيح والتحميد (قوله قولاً) أي بأنه قولاً الخ (قوله ولو زاد على ذلك جاز) أي من ذكر آخر بحيث لا يطول به الفصل عرفا بين التكبيرات ومن ذلك الجائز ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

(قوله ولو قال ما اعتاده) أي يدل ما قاله المصنف وأعله في زمنه وعبارة الروض وشرحه ويذكر الله بين ما بالماثور رأى المنقول وذكر من المنقول عن الصيد لاني عن بعض الأصحاب أنه يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد بيده الخير وهو على كل شيء قدير وعن المصنف أنه يقول سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك وتعالى جدك وجل ثناؤك ولا اله غيرك اه والظاهر ان مراده بالمنقول ما ورد من الاذكار وان لم يكن في خصوص ما بالكلام فيه فلا يتقيد بالاذكار الوارد فيها وهو مقتضى اطلاق المتن حيث قال يقف بين كل الخ ولم يقف به بذكر مخصوص وعليه فلو فصل بينهما بذكر وترجم عنه بغير العربية عند العجز جاز كما قيل به في الاذكار الواردة عقب التشهد (قوله ويكبر في الثانية خمساً) لو اردك الامام في الثانية أي بعد التكبيرة الثانية من الركعة الاولى فعل معه الخمس وفي ثابته يفعل الخمس ايضاً اه سم على منسج (قوله أو مالكي كبرستانا به) قال سم على حج أي ندبا اه وظاهره انه يتابع الحنفى ولو أتى به بعد قراءة الفاتحة والام وهو مشكل بناء على ان العبرة باعتقاد المأموم وهو يرى ان هذه التكبيرات ليست مطلوبة وان الرفع فيها عند الموالاة مبطل لانه تحصل به افعال كثيرة متوالية فالقياس انه لا يطلب منه تكبير وان الامام اذا والى بين الرفع وجبت متارقه قبل تلبسه بالمبطل عندنا ومنه ما لو رفع يديه ثلاثاً متوالية فان صلاته تبطل بذلك ولو سهواً والان سهواً الفعل كعمده في البطالان بالكثير منه وقال حج والوجه انه لا يتابعه ١٠٧ الآن أي بما يعتقده أحدهما والافلا

وجه لما تبعه حينئذ اه وكذب عليه سم كلامهم كالصريح في انه يتابعه في النقص وان لم يعتقه واحد منهما اه وتصوير الشارح بقوله ولو اقتصدى بحنفى الخ يشعر بموافقة حج وبقي ما لو زاد امامه على السبع أو الخمس هل يتابعه أو لا فيه نظروا وينبغي له عدم متابعتها لان الزيادة على السبع والخمس غير مطلوبة ومع ذلك لو تابعه فيها بالرفع لم يضر لانه مجرد ذكر وعدم طلب الزيادة فيما ذكر

ولو قال ما اعتاده الناس وهو الله اكبر كبيراً والحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيلاً وصلى الله وسلم على سيدنا محمد تسليمياً كثيراً كان حسناً قاله ابن الصباغ (ثم) بعد التكبيرة الاخيرة (يتعوذ) لانه لا افتتاح للقراءة (وبقرأ) الفاتحة كغيرها وسأى ما يقرأ بعدوها (ويكبر في) الركعة (الثانية) بعد تكبيرة القيام (خمساً) بالصفة السابقة (قبل) التعوذ (والقراءة) للخبر المار ولو اقتصدى بحنفى كبر ثلاثاً أو مالكي كبرستانا به ولم يزد عليه مع انه سنة ليس في الاتيان بمخالفته فاحشة بخلاف تكبيرات الانتقالات وجلسة الاستراحة وهو ذلك فانه يأتي به وعلوه بما ذكرناه من عدم المخالفة الفاحشة وأهل الفرق ان تكبيرات الانتقالات مجمع عليها فكانت آكدوا يضافان الاشغال بالتكبيرات هنا قد يؤول الى عدم سماع قراءة الامام بخلاف التمسك بغير في حال الانتقال وأما جلسة الاستراحة فثبت حديثها في الصحيحين حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات لم يأت بها (ويجهر) لا يتابع (ويرفع يديه) استحباباً (في الجميع) من السبع والخمس كغيرها

يستفاد من قول حج والوجه انه لا يتابعه الا ان أتى بما يعتقده أحدهما (قوله حتى لو ترك امامه هنا جميع التكبيرات) ويمكن ان يفرق بين هذا وما صرحوا به في صلاة الجماعة انه لو اقتصدى صلى العيد صلى الصبح مثلاً أتى بالتكبيرات باتحاد صلاة المأموم هنا واختلافها هنا فكان لكل حكمه لان المخالفة مع اتحاد الصلاة تفحش وتعدا فتسبأنا عليه بخلافها مع اختلافها اه سم على حج (قوله لم يأت بها) أي سواء كان تركها اعمداً أو سهواً أو جهلاً بالحل ثم ما ذكر من انه لا يأتي به اذا ترك امامه بشكل مما لو ترك الامام دعاء الافتتاح وشرع في القراءة فان المأموم يأتي به اللهم الا أن يقال ان دعاء الافتتاح سنة من الصلاة لا فيها وهو آكد من التكبير فطلب مطلقاً ثم رأيت في حج مانعه ويفرق بين ما هنا وعدم فوات نحو الافتتاح بشروع الامام في الفاتحة بانه شعار يخفى لا يظهر به مخالفة بخلافها فانه شعار ظاهراً ندب الجهر بها والرفع فيها كما مر في الاتيان بها أو يهضم بعد شروع الامام في الفاتحة مخالفة له ويؤيده انه لو اقتصدى بخلاف فتر كها تبعه أو دعاء الافتتاح لم يتبعه اه ما ذكره شيخنا وما ذكرناه أوضح لان ما ذكره قدير عليه ان الرفع والجهر سنتان زائدتان على التكبير وحيث عرض ما يقتضي تركها مترك كواجب بالاصل وهو التكبير سرراً (قوله ويرفع يديه) قضية ذلك ان استحباب هذه التكبيرات مع رفع اليدين شامل لما اذا فرقه بذلك وما اذا والاه وقضية ذلك ان موالاة رفع اليدين معها لا يضر مع انه أعمال كثيرة متوالية ووجهه كما وافق عليه من ان هذا الرفع والتعريف مطلوب

== في هذا الحل فلذا لم يكن مضر الـ لكن اهل الـ اوجه ما اعتمد شيخنا في شرح المنـاج مما يفيد البطلان في مثل ذلك فراجعـه اهـ
سم على منـهج وقوله مما يفيد البطلان ضعيف وعـبارة حج ولوا قد يدى بجـنـفى والى التكبير والرفع لزمه مفارقتـه كما هو ظاهر لان
العبرة بـاعتقاد المأموم وليس كما مر في سجدة الشكر لان المأموم يرى مطلق السجود فى الصلاة ولا يرى التوالى المبطل فيها اختيارا
أصلنا نعم لا بد من تحققه للموالاة لانضباطها بالاعرف وهو مضطرب فى مثل ذلك ويظهر ضبطه بان لا يستقر العضو بحيث يتفصل
ورفعه عن هـوى به حتى لا يسهان حركة واحدة اهـ وكتب عليه سم قوله لزمه أى مفارقتـه أقول هو غير بعيد وان خالف مر محتجا
بالقيام على التصديق المحتاج اليه اذا كثرت التوالى الى آخر ما ذكر فليراجع اهـ والا قرب ما قاله مر ادعائه انه ترك سنة وهى
الفصل بين التكبيرات وأتى بالتكبير الذى هو مطلوب منه ويمكن حل كلام حج على ما لو والى بين التكبير والرفع بعد القراءة
فان البطلان فيه قريب كما قدمناه أيضا (قوله من معظم تكبيرات الصلاة) فى تعبيره بالمعظم نظرا اذا رفع انما هو فى التحريم والهوى
للكوع والقيام من التشهد الاول والتكبير فيها ليس أ كثر من باقى التكبيرات ولا مساويا اللهم الآن يقال جعل ما عدا ما ذكر
كانه شئ واحداته علة بالسجود (قوله كما فى تكبيرة التحريم) أى كما يفعل بعد الرفع فى تكبيرة التحريم (قوله ويأتى فى ارسالها
مامر) أى من انه لا بأس به اذا المقصود ١٠٨ عدم العبث به ما هو حاصل مع الارسال وان كانت السنة وضعها تحت صدره

(قوله أو شك فى أيها) أى فى أيها
نوى به الاحرام (قوله وأعادهن
احتياطا) أى التـكـبـيرات
السبع (قوله فرضا ولا بهضا) أى
وعليه فلو نذرهما وصلها كسنة
الظهر هتت صلاته وخرج من
عهدة النذر لما عمل به الشارح
من انها هيأت الخ (قوله فلا
يسجد) أى فان فعله عامدا عالما
بطلت صلاته أو جاهلا فلا (قوله
وتقضى اذا فاتت على صورتها)
أى من الجهر وغيره وهل تن
الخطبة لها أيضا اذا قضاها جماعة

من معظم تكبيرات الصلاة ويستحب له وضع يده على يسراه تحت صدره بين كل تكبيرتين
كما فى تكبيرة التحريم ويأتى فى ارسالها مامر ولو شك فى عدد التكبيرات أخذ بالقل
كعدد الركعات ولو كبر غميا أو شك هل نوى الاحرام فى واحدة منها استأنف الصلاة اذا
الاصل عدم ذلك أو شك فى أيها احرم جعلها الاخيرة وأعادهن احتياطا (ولسن) أى
التكبيرات المذكورات (فرضا ولا بهضا) وانما هى هيأت كالتعوذ ودعاء الافتتاح فلا
يسجد لتركهن عمدا كان أو سهوا وان كان الترك لكلهن أو بعضهم مكرها ولو فاتته
صلاة العيد وقضاها كبر فيها سواء اقضاها فى يوم العيد أم فى غيره كما اقتضاه كلام المجموع
لانه من هيأتها وجزم به الباقي فى تدريسه فقال وتقضى اذا فاتت على صورتها وهو
المعتمد خلافا لما نقله ابن الرفعة عن العجلي وتبعه ابن المقرئ ويؤيد ما قلناه ما فتى به
المصنف من استحباب القنوت فى قضاء الصبح وما نقل عن الفقيه أحمد بن موسى بن عجيل
من أنه يثوب فى صلاة الصبح المقضية اذا قلنا يؤذن لها (ولو نسيتها) فقد كرها قبل ركوعه
أو تعدت ركعها بالاولى (وشرع فى القراءة) وان لم يتم فاتحتها (فاتت) فى الجديد فلا يـتـداركها

لا يعيدنـم كما هو ظاهر اطلاقهم وقافا لم ر وعلى هذا فهل يتعرض لاحكام الفطر والاضحية محكما كالأداء ولا نها تنفع فان
فى المستقبل أم لاقية نظرا فليأمل اهـ سم على منـهج أقول ولا يعيد ندب التعرض سيما والقرض من فعلها محكما كالأداء (قوله
اذا قلنا يؤذن لها) معتمد (قوله فلا يـتـداركها) قال مر أى فى هذه الركعة لا مطلقا فانه يسن أن يتداركها فى الركعة الثانية مع
تكبيرها كما فى قراءة الجمعة فى الركعة الاولى من صلاة الجمعة فانه اذا تركها فيها سئل ان يقرأها مع المنافقين فى الثانية وان
كان اذا أدرك الامام فى الثانية كبر معه خسا وأتى فى ثانيته بخمس لان فى قضاء ذلك ترك سنة أخرى وبهذا فارق ندب قراءة الجمعة
مع المنافقين فى الثانية اذا تركها فى الاولى كما مر فى بابها اهـ حاصل ما قرره ومضى عليه ثم فرق بين ترك البعض من الاولى حيث
لا يتداركها فى الثانية وبين ترك الجميع فيها حيث يتداركها فى الثانية بما لم يتضح بل عبر بكلام يقتضى انه حيث ترك بعض التكبير فى
الاولى سواء كان لاجل موافقة الامام كما فى الصورة المذكورة ولا يتداركها فى الثانية بخلاف ما اذا ترك الجميع يتداركها
فى الثانية وفرق بين الكل والبعض وقال قضية هذا الفرق انه لو ترك بعض الجمعة فى اول صلاة الجمعة اقتصر على المنافقين
فى الثانية ومال الى عدم الاخذ بهذه القضية فليحذر وليراجع ومادته فى ذلك كله كلام شيخنا فى شرح المنـاج اهـ سم على منـهج
ومال حج للاخذ بها حيث قال وهو محتمل وقول سم فى قول هذه القولة ويسن ان يتداركها قال حج أى حيث لم يكن مأموما

(قوله بخلاف ما لو تذكروا في ركوعه) أي أو فيما يقرب منه بان وصل الى حد لا تجزئه فيه القراءة (قوله وسن له إعادة الفاتحة) أي ولا يشك بان فيه تكرر يركن قولني وهو مبطل على قول لا نأقوله لعل ذلك مقيد بما لو كرره بلا عذر وهو انما كرره هذا الطلب منه لمتنع القراءة بعد التكبير اهـ حج بالمعنى (قوله وفي الثانية اقتربت) قال عميرة قال في الكفاية المعنى في ذلك ان يوم العيد شبيه بيوم الحشر والسورتان فيهما أحوال المحشر وق قال الواحد - دى جبل محيط بالديار من زبرجد وهو من وراء الحجاب تغيب الشمس من ورائه بمسيرة سنة وما بينهما مظلة كذا نقله الواحدى عن أكثر المفسرين وقال مجاهد وهو فاتحة السورة اهـ سم على منهج (قوله انه يقرأهما) أي حيث اتسع الوقت والافيهضهما قال سم على شرح البهجة الكبير ما نصه بعد كلام ذكره فان قلت لكن يخالف مسئلة الانوار المذكرة وهى انه لو كان بحيث لو أتى بالصلاة بسننها خرج الوقت فالأفضل ان يأتي بها بسننها في شرح الروض نقله الا عن الفارقي وغيره من انه لو ضاق وقت صبح الجمعة عن قراءة جميع الم تنزيل في الاولى وهل أتى في الثانية اقتصر على قراءة ما يمكن منها قلت لا مخالفة لان السنة تحصل ١٠٩ بقراءة بعضها وكلام الانوار فيما

اذا لزم قوات السنة بالكلية فليأمل (قوله جهرا) أي ولو منفردا شورى اهـ سم على منهج (قوله كان سنة أيضا) أي ومع ذلك فالقراءة بالاولين أفضل (قوله ولو قدم الخطبة على الصلاة) قال سم على منهج فلو قصد ان تقديم الخطبة عبادة وتعمد ذلك لم يعد التحريم وان لم يوافق مر عليه مع تردد ثم رأيت شيخنا في شرح العباب اختار الحرمة فراجع اهـ ويدل على الحرمة قول متن الروض ولو خطب قبل الصلاة لم يعتد بها وأساه قال شارحه السنة الراقية بعد الفريضة اذا قدمها عليها (قوله وكون الخطبة عريية) انظر ولو كانوا من غير العرب اهـ سم على

فان عاد لم تبطل بخلاف ما لو تذكروا في ركوعه أو بعده وعاد للقيام ليكبر وهو عام مد عالم فان صلاته تبطل ولو تركها وتعد ولم يقرأ كبر بخلاف ما لو تعد قبل الافتتاح حيث لا يأتي به كما هو لانه بعد التعد لا يكون مقتضا (وفي القديم يكبر ما لم يركع) لبقاء محله وهو القيام وعليه لو تذكروا في أثناء فاتحته قطعها وعاد له ثم استأنف القراءة أو بعده فقرأها كبر وسن له إعادة الفاتحة ولو أدرك امامه في ركوعه لم يكبر جزما (ويقرأ بعد الفاتحة في الركعة الاولى) سورة (وفي الثانية) سورة (اقتربت بكما لهما) للاتباع كما في مسلم والظاهر كما قاله الاذرى انه يقرأهما وان لم يرض المأمومون بالتطويل (جهرا) ولو قضيت نمازا وهو من زيادته على المحرر ولو قرأ في الاولى بسج وفي الثانية بهل أنالك كان سنة أيضا كما في الروضة وثبت في مسلم (ويسن بعدهما) أي ركعتي العيد (خطبتان) اقتدا به صلى الله عليه وسلم والخلفاء من بعده وسواء في ذلك المسافرون وغيرهم ويأتي بهما وان خرج الوقت فلو اقتصر على خطبة واحدة لم يكف ولو قدم الخطبة على الصلاة لم يعتد بها كما صوبه في الروضة وهو ظاهر نص الام كما لو قدم البعدية على الفريضة (وأركانها) وسنهما (كهى) أي كما (في الجمعة) وفهم من عبارته عدم اعتبار الشروط فيها كما في القيام والستر والطهارة وهو كذلك فيجبوزله ان يخطب قاعدا أو مضطجعا مع القدرة على القيام نعم يعتبر لاداء السنة الاسماع والسماع وكون الخطبة عريية على ان الاسماع هنا يستلزم السماع وعكسه قال في النوسط لاختفاء ان الكلام فيما اذا لم ينذر الصلاة والخطبة أو ما لو نذر وجب ان يخطبها قائما نص عليه في الام ويستحب

منهج (أقول) ظاهر اطلاق الشارح ذلك ويوجه بانه ليس الغرض منها مجرد الوعظ بل الغالب عليها الاتباع نظرا لكونها عبادة ثم رأيت في حج مانصه ولا يفتى اداء سنتها من كونها عريية لكن المتجه ان هذا الشرط الكمال الاصلاح بالنسبة لمن يفهمها اهـ قال سم على حج فلو قرأ الجنب الآية لا بقصد قرآن فهل تجزئ أقرآته ذات الآية أو لا لانه لا يكون قرآنا الا بالقصد فيه نظر اهـ (أقول) الاقرب الثاني بل لا وجه للتردد لانه اذا قصد المذكر لم يكن قرآنا وبقي ما لو قرأ الآية والحال ما ذكر بقصد القرآن فقط فهل تجزئه مع الحرمة أو لا فيه نظر أيضا وصريح كلام شرح المنهج حيث قال وحرمه قراءة الجنب آية الخ الاجزاء لان الحرمة لا مخرج وقد وجد معنى الآية ذاتا ووصفا (قوله على ان الاسماع هنا يستلزم السماع) لعله احتريزه عما قيل انه يقال اسمعته فلم يسمع فان ذلك مجاز والمراد منه رفعت صوتي بالكلام فلم يسمع له عدم مثلا (قوله أما لو نذر وجب ان يخطبها قائما) وكذا لو نذر في الخطبة وحدها وكان أيام غير من بقية شروط الجمعة بناء على ان المذنب لا يشبه مسلك واجب الشرع ومع ذلك لو خالف صح مع الا

(قوله أحكام الفطرة) الاولى ان يقول بعد قوله الفطرة أى أحكامها ومثله يقال فيما بعده لان فيما ذكره تغيير الاعراب المتختم رايته كذلك فى بعض النسخ (قوله بتسع تكبيرات) هل تفوت هذه التكبيرات بالشروع فى أركان الخطبة لا بعد القواف كما يفوت التكبير فى الصلاة بالشروع فى القراءة اه سم على منهج (أقول) ويحتمل ان يقال بعدم القواف ويوجه بما فى شرح الروض عن السبكي من طلب الاكثار منه فى فصول الخطبة أى بين مجتمعات (قوله ولا افراد) أى واحدة واحدة وقوله ولا أى فيضم الفصل الطويل فعلم ان ذكر الولا ١١٠ لا يغنى عن ذكر الافراد وقد أوضح ذلك فى القواف اه سم على منهج (قوله

والثانية بسبع) وينبغي ان يفصل بين الخطبتين بالتكبير ويكثر منه فى فصول الخطبة قاله السبكي اه شرح روض (قوله ولا كذلك) أى افراد (قوله أو قرن بينهما) أى أو بين الجميع (قوله جاز) يؤخذ من تعبيره بالخوار كالحلى عدم سن الفصل المذكور وعلمه فهل يكون خلاف الاولى أو لافيه فطر والقرب الاقوال لان فى الاتيان به ترك الولا المطلوب (قوله وليست منها) وينبغي على ذلك انه لو أدخل فيها بالشروط لم يضر وان قلنا بوجوبها للصحة الخطبة (قوله بدأ بالتحية) أى حيث أراد الجمع بينها وبين صلاة العيد لما يأتى فى قوله فلو صلى الخ (قوله ما لم يحق فوتها) أى بخروج الوقت ومثله ما لو عرض له مانع من فعلها والاخرها الى فراغ الخطبة (قوله فيقدمها عليه) أى السماع (قوله إعادة ذلك) أى الخطبة ما لم يؤد ذلك الى تطويل كان كثر الدخولون وترتبا فى المجيء (قوله الا الثلاثة

الجلوس قبلها للاستراحة قال الخوارزمي قدرا لاذان أى فى الجمعة وعلى عدم اعتبار الشروط يستحب الاتيان بها (ويعلمهم) استحبابا (فى) كل عبدا أحكامه فى عيد (الفطر) أحكام (الفطرة) وهى تكبير الفاء كما فى المجموع وبعضها كما قاله ابن الصلاح وغيره (و) فى (الاضحية) أحكام (الاضحية) للاتباع ولكونه لا ثوبا لالحال (ينفتح) الخطبة (الاولى بتسع تكبيرات ولا) افراد (و) الخطبة (الثانية بسبع) ولا كذلك لقول عبيد الله ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود ان ذلك من السنة وفى الحقيقة الخطبة شبهت بالصلاة هنا فان الركعة الاولى يفتتحها بسبع تكبيرات مع تكبيرة التحريم والركعة الثانية بخمسة مع تكبيرة القيام والركعة الثالثة بخمسة فى التكبيرات وكذا الافراد فلو تخلل ذكر بين كل تكبيرتين أو قرن بينهما جاز والتكبيرات مقدمة للخطبة وليست منها وافتتاح الشئ قديما ون يعض مقدماته التى ايسر من نفسه ويسن للنساء استماع الخطبتين ومن يصلى وحده لا يخطب اعدم قائده ومن دخل فى أثناء الخطبة بدأ بالتحية ان كان فى مسجد ثم بعد فراغ الخطبة صلى فيه صلاة العيد فلو صلى فيه العيد بدل التحية وهو الاولى صلا فان دخل وعلمه مكتوبة فعلها وحصلت التحية بها فان كان فى غير مسجد سن له ان يجلس للاستماع اعدم طلب تحية ويؤخر الصلاة ما لم يحق فوتها فيقدمها عليه واذا آخرها تخير بين صلاتها فى محله وبين فعلها فى غيره ان امن فوتها ويسن للامام بعد فراغه من الخطبة إعادة ذلك لمن فاته سماعه وان لم يكن ذكر او الخطب المشروعة عشرة خطبة الجمعة والعيدين والكسوفين والاستسقاء وأربع فى الحج وكذا ما بعده الصلاة الا خطبتى الجمعة وعرفة قبلها وكذا اثنتان الا الثلاثة الباقية فى الحج فنرادى (ويذهب) له (الغسل) لكل من عبد الفطر والاضحية قياسا على الجمعة وفهم من اطلاقه استحبابه لكل أحد وان لم يحضر صلاته لانه يوم زينة فافعل له بخلاف غسل الجمعة وقد مر الكلام عليه فى الجمعة لكنه ذكره هنا توطئة لقوله (ويدخل وقته بنصف الليل) لان أهل القرى الذين يسمعون النداء يكررون صلاة العيد من قراهم فلو لم يجز الغسل لبالاشق عليهم والفرق بين الجمعة والعيد تأخير صلاتها وتقديم صلاته فعلق غسله بالليل وامكن المستحب فعليه بعد الفجر

الباقية) أى بعد عرفه (قوله ويتدب له الغسل) أى فان لم يتيسر له الغسل تيمم (قوله استحبابه لكل أحد) قال سم على حج (وفى) وهل يستحب للعاث والنساء ما فيه من معنى النظافة والزينة وكفى غسل الاحرام فيه نظرا اه (أقول) هو كذلك كما هو مصرح به فى كلام بعضهم (قوله ولا يمكن المستحب فعليه بعد الفجر) قال سم على حج بعدما ذكر وهل غير الغسل من الندوبات كالتكبير والطيب كذلك أولا يدخل وقتها الا بالفجر فيه نظرا اه وفى شرح الارشاد للحج ما يقتضى دخوله بنصف الليل فى التطيب والتزيين اه وقضية الاقتصار على هذين ان التكبير انما يكون بعد الفجر وسيأتى ما يوافقه فى قول اشارح ويكر الناس ندبا بعد صلاة الصبح وباردة ما تقي البحر من قبله الارشاد والغسل للعيدين والتطيب والتزين لقاعد وخارج وار غير صل من نصف ليل اه

(قوله أى التطيب) هل التطيب وما ذكره من التزين الخ هنا أفضل منه في الجمعة أو هو فيها أفضل أو يستويان فيه نظر والاقرب تفضيل ما هنا على الجمعة لئلا يلزم أن يكون التطيب واجباً على الجمعة وأحسنها منظر أو لم يختص التزين فيه بمريد الحضور بل طاب حتى من النساء في بيوتهن (قوله والتزين) أى تزيينه نفسه (قوله لافى الجمعة) وينبغي أيضاً أن يكون غير البيض أفضل إذا وافق يوم العيد يوم الجمعة وقد يؤيده قراهم إذا خرجوا للاستسقاء يوم العيد خرجوا بلباس البذلة فنصوا على استثناء هذه الصورة فبقى ما عداها على عومه لأن الاستثناء معيار العموم وهذا الاستثناء معنى اه وعبارة سم على بهجة لو وافق العيد يوم الجمعة فلا يعد أن يكون الأفضل لبس أحسن الثياب إلا عند حضور الجمعة فلا يبيض فليتأمل اه لكن تقدم له على حج في باب الجمعة مانعه وبقي ما لو كان يوم الجمعة يوم عيد فهل يراعى الجمعة فيقدم الأبيض أو العيد فلا على أو يراعى الجمعة وقت إقامتها فيقدم الأبيض حينئذ والعيد في بقية اليوم فيقدم الأعلى فيها لكن يشك على هذا الأخير أن قضية قوله ١١١ في كل زمن أنه لو روعيت الجمعة روعيت

في جميع اليوم وقد يرجح مراعاة العيد مطلقاً إذا لم ينفذ فيه أكد منها في الجمعة ولهذا سن الغسل وغيره فيه لكل أحد وان لم يحضر فليتأمل اه (قوله أما الأناث فيكره الخ) هذا علم من قوله أولاً ويأتى في خروج الحرة والأمة الخ وقوله ذات الجمال قضية أن غير الجميلة تحضر غير تزيينة وان كانت شابة وقضية تعبير غير شابة يخرج به (قوله ويستحب إزالة الشعر) أى الذى تطلب إزالته كالعانة والابطأى فلو لم يكن بيده شعره لم يكن له امرار موسى على بدنه تشبهها بالخالقين أم لا فيه نظر والظاهر بل المتعين عدمه لأن إزالة الشعر ليس مطلوباً بالذات بل للتنظيف وبهذا يفرق بين ما ذكر

(وفي قول) يدخل وقته (بالشجر) كالجمعة وتقدم الفرق (و) يندب (الطيب) أى التطيب للذكر باحسن ما يجده عنده من الطيب (والتزين كالجمعة) باحسن ثيابه وأفضلها الأبيض الآن يكون غيرها أحسن فهو أفضل منها هنا لافى الجمعة والفرق أن القصد هنا اظهار النعم وتم اظهار التواضع وسواء أراد حضور الصلاة أم لا ولو صبى كما مر في الغسل اما الأناث فيكره حضور ذات الجمال والهيئة ممنق ويستحب لغيرها باذن الزوج أو السيد وتنظيف بالماء ولا تطيب وتخرج في ثياب بذلتها والخنثى كالأنثى فيما تقر رفان كانت الأنثى مقمية بينهما استحباب لها ذلك ويستحب إزالة الشعر والظفر والريح الكرية والمستحب في يوم العيد يتزكز الزينة والطيب كما يحسنه السنوى وهو ظاهر وذو النوب الواحد يفسله ندباً لكل جمعة وعيد (وفعلها) أى صلاة العيد (بالمسجد أفضل) من الفعل بالعصراء ان اتسع أو حصل مطر ونحوه أشرفه وأسهوله الحضور اليه مع الوسع في الاول ومع العذر في الثانى فلو صلى في العصراء كان تاركاً لاولى مع الكراهة في الثانى دون الاول وفعلها في المسجد الحرام وبيت المقدس أفضل مطلقاً أشرفه - جامع سهولة الحضور ولهما واتساعهما - والوجه كما قاله ابن الاستاذ الحاق مسجد المدينة بمسجد مكة ومن لم يلحقه به فذا قبل اتساعه الآن والخميس ونحوه يقفن بياب المسجد لحرمه دخولهن له ولو ضاقت المساجد ولا عذر كره فعلها فيه التشويش بالزحام وخروج الى العصراء لانهم أرفق بالراكب وغيره (وقيل) فعلها (بالعصراء) أفضل لما مر (الاعذر) كطرو ونحوه فالمسجد أفضل (ويستخاف) الامام ندباً عند خروجه الى العصراء (من يصلى) في المسجد (بالضعفة)

وبين الحرم إذا دخل وقت تحلله وليس برأسه شعر حيث يسن له امرار موسى على رأسه فان إزالة الشعر ثم مطلوبة لذاتها (قوله وهو ظاهر) أى لشدة الاحتياج الى ما خرجوا لاجله فيطلب منهم الخروج بصورة الذل والانكسار (قوله ان اتسع أو حصل مطر) أى فلو لم يتسع وفعلها بالعصراء فهل الأفضل جعلهم صفوفاً أو صفواً واحدافيه نظر والاقرب الاول لما في الثانى من التشويش على المأمومين بالبعد عن الامام وعدم سماعهم قراءته وغير ذلك وتعتبر المسافة في عرض الصفوف بما يثبتونه للصلاة وهو ما يسعهم عادة مصطنعين من غير اقراط في السعة ولا ضيق (قوله مطلقاً) أى سواء حصل مطر أم لا (قوله بمسجد مكة) لم يقل بهم إلا أن المنصوص عليه مسجد مكة وأما بيت المقدس فالحقه به الصمد لافى كفى الحلى (قوله يقفن بياب المسجد) أى وان لم يسعهن الخطبة اظهار الشعائر ذلك اليوم بكثرة الجمع فيه والمراد من هذه العبارة انهن إذا حضرن يقفن بياب المسجد وذلك لا يستلزم طاب الحضور منهن (قوله وخروج الى العصراء) أى ندباً

(قوله ان يخطب بغير أمر الوالي) بل مثل الوالي الامام الراتب اذا اراد الخروج للصلاة فاستخاف غيره ولا فيه نظرو ولا يبعد انه مثله لانه بتقريره في الوظيفة ينزل منزلة موليه (قوله في امامة عبيد وخسوف) قضية اقتضاه على ما ذكره شموله ولاية الصلوات لصلاة الجمعة وايضا مراد المجتهد به العادة من افراد الجمعة بامام (قوله فيستحقها امامها) أي يقدم فيها على غيره كالامام الراتب في الصلوات الخمس (قوله ويخص بالذهب أطولهما) ظاهره وان ضاق الوقت لم يكن قال حج قال ابن العماد يستحب الذهاب في أطول الطريقين الا للصلاة على الجنازة فانها اذا كانت في مسجد او غيره نذبت المبادرة اليها والمشي اليها من الطريق الاقصر وكذا اذا خشي قوت الجماعة اه ١١٢ ويؤخذ منه بالاولى نذب الذهاب في اقصر الطريقين والاسراع اذا ضاق الوقت

بل يجب ما ذكر اذا خاف قوت القرض (قوله أو أكثرها) قال حج وعلى كل من هذه المعاني يسن ذلك ولولم يوجد فيه كالمشي والاطمأني (قوله واستحب للامام) أي أقول باستحبابه فهو بصيغة المضارع (قوله ان ينف في طريق رجوعه) أي في أي محل اتفق منه رجل يختص ذلك بالعيد او يوم سائر العبادات فيه نظر وقد يؤخذ من قوله الاتي ولاية تقديم ما ذكر بالعيد الثاني فراجع * (فائدة) ذكر الشامي في سيرته في جوامع أبواب سيرته عليه الصلاة والسلام في صلاة العيدين في الباب الرابع من آدابه في رجوعه من المصلي مائه وروى الطبراني والبيهقي عن علي رضي الله عنه قال الخروج في العيدين الى الجبانة من السنة اه (قوله

كاشي يوخ والمرضى ومن معهم من الاقوياء لما صح ان علماء الاستخفاف أياهم يعود الانصارى في ذلك ولا فيه حشا وعانة على صلاتهم جماعة ويكره للخليفة ان يخطب بغير أمر الوالي كما في الام والاولى ان يأذن له في الخطبة وحمة ذلك المتجه استحباب الاستخفاف في الخطبة والصلاة جميعا وليس لمن ولي امامة الصلوات الخمس حق في امامة عبيد وخسوف واستسقاء الا ان نص له على ذلك أو قد اقامه جميع الصلوات ومن قلد صلاة عبيد في عام صلاحه في كل عام لان لها وقتا معينتا تكرر فيه بخلاف صلاة الخسوف أو الاستسقاء فلا يفعلها كل عام بل في العام الذي قلدها فيه وامامة التراويح والوتر تابعة للإمامة في العشاء فيستحقها امامها (ويذهب) تدبا قاصدا صلاة العيدين كان قادرا اماما أو أمام وما (في طريق ويرجع في) طريق (آخر) غير الذي ذهب فيه ويخص بالذهب أطولهما لا يتبع في ذلك والارجح في سببه انه كان يذهب في أطولهما تكثر الاجر ويرجع في أقصرهما ووراء أقوال آخر شهادة الطريقين تبرك أهلها به استفتاؤهم فيها تصدقه على فقرائهم ما فتاد ما تصدق به زيارة قبور اقاربه فيها الزيادة غيظ المتأففين الحزرمهم التناول بتغيير الحال الى المغفرة والرضا خشية الزحمة ولا مانع من اجتماع هذه المعاني كلها أو أكثرها في الام واستحب للامام ان ينف في طريق رجوعه الى القبلة ويدعو لحديث فيه ولا يتقدم ما ذكر بالعيد بل يجري في سائر العبادات كالخروج وعبادة المريض كما ذكره المصنف في رياضته (ويكره الناس) للضرورة للعيد تدبا بعد صلاتهم الصبح ليحصل لهم القرب من الامام وانتظار الصلاة هذا ان خرجوا الى الصحراء فان صلوا في المسجد مكنوا فيه اذا صلوا الفجر فيما ينظر قاله البدر ابن قاضي شعبة وقال الغزي انه الظاهر (وبحضر الامام) متأخر عنهم (وقت صلاته) تدبا وليكن في الفطر كربع النهار وفي الاضحية كسدسه لان انتظارهم اياه اليق وقد نظر في ذلك بعضهم وينبغي أن يحمل على

ويدعو) ويعم فيه لما هو معلوم ان الدعاء العام أفضل من الدعاء الخاص (قوله ولا يتقدم ما ذكر) أي من الذهاب في طريق الخ (قوله فان صلوا في المسجد مكنوا فيه) أي فلو خرجوا منه ثم عادوا اليه فان كان حضورهم في الاصل لصلاة الصبح على نية المكث لصلاة العيد ثم خرجوا العارض لم تنف سنة التكبير وان كان الحضور مجرد صلاة الصبح بدون قصد المكث لم تحصل تلك السنة (قوله تدبا) أي ويجوز ان يحصل له من الثواب ما يساوي فضيلة التكبير او يزيد عليها حيث كان تأخره امتثالا لامر الشارع (قوله كربع النهار) وابتداءؤه من الفجر وفي الاضحية كسدسه نقله حج عن الماوردي وعبارته وحدد الماوردي ذلك في الاضحية بضئ سدس النهار وفي الفطر بضئ ربعه (قوله وينبغي ان يحمل) أي قوله وليكن في الفطر الخ وهو بعيد وانما الوجه انه في الاضحية يخرج عقب الارتقاع كرمح وفي الفطر يؤخر عن ذلك قليلا

(قوله والاحب ان يكون غمرا) وان يكون وترًا والحق به الزيب حج (قوله ويمسك في الاضحية) وعليه فلا تقتصر المرواة به اعذره
 هـ حج اى بفعل ما طلب منه (قوله اول الاسلام) المراد به ما ليس بأخوه والافصال العيد انما شرعت في السنة الثانية من الهجرة
 وليس ذلك قول الاسلام (قوله والشرب كالاكل) اى فيمسك عنه كالاكل وليس هذا عين قوله قبل او يشرب لان ذلك بالنسبة لعيد
 الفطر وهذا بالنسبة لعيد الاضحية (قوله كالراجع منها) اى فانه لا بأس بركوبه ١١٣ (قوله فركوبهم لصلاة العيد ذهابا وايابا)
 لم يذكر من ذلك في الجمعة ولو قبل

ان غاية التأخير المطلوب ذلك (ويجمل) حضوره (في الاضحية) ندبا وبوقره في عيد الفطر
قبل الصلاة لتباعد الوقت قبل صلاة الفطر ان يرق الفطرة وبعد صلاة الاضحية
للتضحية (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (ويا كل) أو يشرب (في عيد الفطر قبل
الصلاة) والاحب ان يكون تفرافان لم يأكل ما ذكر في بيته في طريقه أو المصلي عند
تيسره (ويمكن) عن الاكل (في عيد الاضحية) حتى يصلي للاتباع ويمتيز عيد الفطر عما
قبله الذي كان فيه حراما ولم نسخ تحريم الفطر قبل صلاته فانه كان محرما قبلها اقول
الاسلام بخلافه قبل صلاة الاضحية والشرب كالاكل ويكرهه ترك ذلك قاله في المجموع
عن النص (ويذهب) للعيد (ماشيا) كالجمعة (بسكنية) لما تفرافان كان عاجزا فلا بأس
بركوبه لعذره كالراجع منها وان كان قادرا حيث لم يتأذبه أحد لا نقضاء العبادة فهو مخير
بين المشي والركوب نعم قال ابن الاستاذ لو كان البلد نغرا لاهل الجهاد يقرب عدوهم
فركوبهم لمصلحة العيد ذهبا وايابا واطهارا السلاح أولى (ولا يكره النقل قبلها) بعد
ارتفاع الشمس (غير الامام والله أعلم) لا تنفاه الاسباب المقتضية للمكرهات فخرج قبلها
بعدها وفيه تفصيل فان كان يسمع الخطبة كرهه كما مر والافلا وبغير الامام الامام فيكره
له النقل قبلها وبعدها لا اشتغاله بغير الهم ولخالفته فله صلى الله عليه وسلم ويستحب
احياء يلتقي العبد بالعبادة ولو كانت ليلة جمعة من صلاة وغيرها من العبادات الخ بمن
احياء ليلة العيد لم يمت قلبه يوم تموت القلوب والمراد بعوت القلوب شغفها بحب الدنيا
أخذ من خبر لا تدخلوا على هؤلاء الموقين قبل من هم يارسل الله قال الاغنياء وقيل
الكفرة أخذ من قوله تعالى او من كان ميتا فاحييناه أى كافر اهدى بناه وقيل الفزع
يوم القيامة أخذ من خبر يحشر الناس يوم القيامة حقا عراة غرلا فقالت أم سلمة أو غيرها
راسواتهم انتظر الرجال الى عورات النساء والفساء الى عورات الرجال فقال لها النبي صلى
الله عليه وسلم ان لهم في ذلك اليوم شغلا لا يعرف الرجل اندرج ولا المرأة انها امرأة
ويحصل الاحياء بعظم الليل وان كان الاربع في حصول المبيت بمزدانة الاكتفاء فيه بالخطبة
في النصف الثاني من الليل وعن ابن عباس يحصل احباؤها بصلاة العشاء جماعة
والعزم على صلاة الصبح جماعة والدعاء فيها وفي ليلة الجمعة واليلى اول رجب ونصف
شعبان مستجاب فيستحب

١٥ به في لم تصادف ليلة عيد (قوله وقبل الفزع يوم القيامة) وهذا هو المتبادر من قوله يوم توت القلوب
(قوله لا يعرف الرجل انه رجل الخ) أى لشدة الهول وانتظاره ما يحصل له من القرح من الله تعالى حتى تصير عيناه لكثرة مطالعته
لما يحصل كأنهم في رأسه (قوله وان كان الاربع الخ) أخذها غاية لانه قد يتوهم التسوية بينهم اذ المقصد من الميت بمزدلفة احياؤها
(قوله صلاة العشاء جماعة) أى ولو في الوقت المفضل (قوله والعزم على صلاة الصبح) ظاهره وان لم يتفق له صلاته في جماعة

* (فصل في التكبير المرسل والمقيد) * أي وغير ذلك من الشم اذ برؤية الهلال (قوله وهو ما لا يكون عقب صلاة) أي ولا غيرها
وبين تأخير عن اذكارها بخلاف المقيد الا في هـ حج أي فقدم على اذكارها ويوجه بانه شعار الوقت ولا يتكرر فكان
الاعتناء به اشد من الاذكار (قوله وبالتكبير عند الكمال) أي التكبير عند الخ (قوله ومجمله كما يحتمل الشيخ الخ) أي ويخرج بهذا
المقيد ما لو كانت في بيتها أو نحوها وليس عندها رجال اجاب فترفع صوته به وهو ظاهر (قوله حق يحرم الامام) قال الشيخ عمرة
أي الى انتهائه ثم ظاهر استقرار التكبير ١١٤ ولو خشي تأخير الامام للصلاة هـ وعبار قشرح الروض وغيره الى تمام احرام

الامام وتضيته ان عند شروع
الامام في التكبير يطلب التكبير
من غيره مالم يتم ولا يخلو عن وقفة
في حق من اراد الصلاة معه وهو
قريب منه تأمل وعبرة شيخنا
في شرح الارشاد الى نطق الامام
بالرأى من تكبير التحريم هـ وانظر
لواخر الامام التحريم الى الزوال
أو ترك الصلاة وفي حج والذي
يظهر انه لو قصد ترك الصلاة
بالكلية اعتبر في حقه تحريم الامام
ان كان والا اعتبر بطالع
الشمس ويحتمل الاعتبار به مطلقا
هـ سم على منهج وقول حج انه
لو قصد ترك أي من طلب منه
التكبير وقوله ويحتمل الاعتبار به
أي بطالع الشمس (قوله فالتكبير
أولى ما يشغل به) فلو اتفق ان
ليلة العيد ليلة الجمعة جمع فيها بين
التكبير وقراءة الكهف والصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم
فيشغل كل جزء من ذلك الليلة
بنوع من الثلاثة ويتخير فيها
بقدمه ولكن لعل تقديم التكبير

* (فصل في التكبير المرسل والمقيد) * وبدأ بالاول ويسمى بالطلق أيضا وهو ما لا يكون
عقب صلاة فقال (بند التكبير) لمسا فر وحاضر وذ كرو غيره ويدخل وقته (بغروب
الشمس ليلة العيد) اللام فيه للجنس الصادق بعيد الفطر والاضحى (في المنازل والطرق
والمساجد والاسواق) ايلا ونهرا أما في الفطر فاتقوا له تعالى واتكملوا العدة وتكبروا
الله قال الشافعي سمعت من أرضه من العلماء بالقرآن يقول المراد بالعدة عدة الصوم
وبالتكبير عند الـ كمال وأما عيد الاضحى فبالقياس عليه أي بالنسبة للمرسل أما
المقيد فثبت بالسنة (برفع الصوت) اظهار الشعار العيد واستثنى الرافعي من طلب
رفع الصوت المرأة ومجمله كما يحتمل الشيخ اذا حضرت مع الجماعة ولم يكونوا محارم ومثلاها
الخنثى (والاظهار اذامته حتى يحرم الامام بصلاة العيد) اذ الكلام مباح اليه فالتكبير
أولى ما يشغل به لانه ذكر الله وشعار اليوم فان صلى منفردا فالعبادة باحرامه والثاني يمتد الى
حضور الامام للصلاة لانه اذا حضر احتاج الناس الى التيقن للصلاة واشتغالهم بالقيام
ايها وتكبير ليلة عيد الفطر آكد من تكبير ليلة الاضحى للنص عليه (ولا يكبر الحاج
ليلة الاضحى) خلافا للفقهاء (بل يلبي) لان التلبية شعاره والمعتمر يلبي الى ان يشرع
في الطواف (ولا يسن ليلة الفطر عقب الصلوات في الاصح) لانه تكرر في زمنه صلى
الله عليه وسلم ولم ينقل انه كبر فيه عقب الصلاة وان خالف المصنف في اذكاره فسوى
في التكبير بين الفطر والاضحى وهذا هو النوع الثاني المسمى بالتكبير المقيد بادبار
الصلاة ومقابل الاصح الاستحباب تسوية بين المطلق والمقيد بجامع الاستحباب وعليه
عمل الناس فيكبر خلف المغرب والعشاء والصبح (ويكبر الحاج من ظهر) يوم (النحر)
لقوله تعالى فاذا قضيت مناسككم فاذكروا الله والمناسك تنقضي يوم النحر خصوصه
بالرمي فالظهر أول صلاة تأتي عليه بعد انتهاء وقت التلبية (ويختم بصبح آخر) أيام
(التشريق) لانها آخر صلاة يصليها بمكة (وغيره كهو) أي غير الحاج كالحاج (في الاظهر)
تبعاله (وفي قول) يكبر غير الحاج (من مغرب ليلة النحر) قياسا على التكبير ويختم أيضا

أولى لانه شعار الوقت (قوله والثاني يمتد الى حضور الامام الخ) قال المحلى والثالث حتى يفرغ منها قبل ومن
الخطبتي وهو من لا يصلي مع الامام هـ (قوله آكد من تكبير ليلة عيد الاضحى) أي المرسل (قوله ولا يسن ليلة الفطر عقب
الصلوات) أي من حيث الصلاة لا من حيث كونها ليلة العيد وعليه فيقدم اذكار الصلاة عليه كاتقدم عن حج (قوله المسمى
بالتكبير المقيد) أي وهو افضل من المرسل مطابقا لشرفه بتبعيته للصلاة (قوله ويختم بصبح آخر أيام التشريق) معقده (قوله
كهو) ضعيف (قوله قياسا على التكبير) أي المرسل

(قوله يكبر من صبح يوم عرفة) سكتوا عما لو أحرم بالحج في ميثاقه الزماني وهو أول شوال فهل يلبي لانها شعار الحاج أو يكبر فيه
نظر والا قرب الاول لما ذكر من التعليل (قوله والعمل على هذا) معتمد (قوله كما قلناه) لكنهم انفهم انه لا يكبر بعد فجر عرفة وقبل
فرض الصبح وقد نقل سم على منهج خلافه وعبارته الوجه وفاقا لم انه يدخل ١١٥ وقت التكبير بفجر يوم عرفة وان

لم يصل الصبح حتى لو صلى فائتة
مثلا قبل الصبح كبر عقبه والله
أعلم وانه لا يخرج الا بالغروب
آخر أيام التشريق كالذبح اه
(قوله تعميم بعد تخصيص) أي
ذكر النافلة بعد الراتبة تعميم
بعد الخ وقوله المطلقة بدل من
قول المصنف النافلة (قوله
تداركه) أي فيما بقي الى آخر أيام
التشريق (قوله اما لو استغفر
عمره بالتكبير) أي ولو بالهيئة
الائمية (قوله بعد التكبير
الثالثة) أي مع ما يصل بها حج
يعني من قوله لا اله الا الله والله
أكبر الله أكبر والله الحمد الخ قال
سم عليه عبارة العباب (فرع) *
صفة التكبيرين أي المرسل
والمقيد الله أكبر ثلاثا نسقا
ويحسن ان يزيد الله أكبر كبيرا
والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة
وأصिला لا اله الا الله ولا تعبد الا
اياه مخلصين له الدين ولو كره
الكافرون اه ثم قال ويحصل
حينئذ ان صورة ترتيب هذا
التكبير هكذا الله أكبر الله أكبر
الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر
الله أكبر والله الحمد الله أكبر كبيرا
والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة
وأصिला لا اله الا الله ولا تعبد الا

بصبح آخر أيام التشريق (وفي قول) يكبر (من صبح يوم عرفة ويختم بعصر آخر) أيام
(التشريق) للاتباع (والعمل على هذا) في الاعصار والامصار وفيه اشارة لترجيحه
لا سيما انه صحيح في مجموعها واختاره في تصحيحه وقال في الاذكار انه الاصح وفي الروضة انه
الظاهر عند المحققين وما اقتضاه كلامه من انقطاع التكبير بعد صلاة العصر ليس بمراد
وانما مراده به انقضاؤه بانقضاء وقت العصر فقد قال الجويني في مختصره والغزالي
في خلاصته انه يكبر عقب فرض الصبح من يوم عرفة الى آخره اذ الثالث عشر في أكمل
الاقوال وهذه العبارة تفهم انه يكبر الى الغروب كما قلناه ويظهر التفاوت بين العبارتين
في القضاء بعد فعل العصر وما يفعل من ذوات الاسباب (والاظهر انه) أي الشخص
ذكر ان كان أم غيرة حاضرا كان أم مسافرا منقرا أم غيره (يكبر في هذه الايام للثلاثة
والراتبة) والمنذوية (والنافلة) تعميم بعد تخصيص المطلقة والمثيرة وذات السبب
كحجة المسجد والجماعة لانه شعار الوقت ولا يلحق بذلك سجود التسلاوة والشكر
كما استفناه الماحلي وجرى عليه الشيخ في تحريره ومقابل الاظهر يكبر عقب الفرائض
خاصة مؤداة كانت أم مقضية من هذه الايام أم من غيرها لان الفرائض محصورة فلا
يشق طلب ذلك فيها كالاذان في أول الفرائض والاذكار في آخرها واحترب بقوله في هذه
الايام عما لو فاتته صلاة منها فقتضاها في غيرها فلا يكبر كما في المجموع بل قال انه لا خلاف
فيه لان التكبير شعار الوقت كما مر ولو ترك التكبير عمدا أو سهوا عقب الصلاة تداركه
وان طلال الفصل لانه شعار الايام لا تنتم للصلاة بخلاف سجود السهو وهذا كله في التكبير
الذي يرفع به صوته ويحمله شعار اليوم اما لو استغفر عمره بالتكبير في نفسه لم يمنع منه كما
نقله في الروضة عن الامام وأقره ولو اختلف رأى الامام والماموم في وقت ابتداء
التكبير تبع اعتقاده نفسه (وصيغته المحبوبة) أي المسنونة كما في المحرر (الله أكبر الله
أكبر الله أكبر) ثلاثا في الجديد لوروده عن جابر وابن عباس وفي القديم يكبر مرتين ثم
يقول (لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر) مرتين (والله الحمد ويستحب ان يزيد) بعد
التكبير الثالثة الله أكبر (كبيرا) كما في الشرحين والروضة أي بزيادة الله أكبر قبل
كبيرا (والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصिला) كما قاله عليه السلام على الصفا ومعنى
بكرة وأصिला أول النهار وآخره وقبل الاصيل ما بين العصر والمغرب ويسن ان يقول
أيضا بعد هذا لا اله الا الله ولا تعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون لا اله الا الله
وحده صدق وعده ونصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله والله أكبر واذا رأى

اياه الخ اه لكن ظاهر كلام الشارح كالحلى ان يختم بلا اله الا الله والله أكبر (قوله ونصر عبده) زاد سم الغزالي على أبي شجاع
وأعزج حده وهزم الخ ولم يتعرض له حج وسم وغيرهما فيما علمت فلا يرجع (قوله لا اله الا الله والله أكبر) صريح كلامهم انه
لا تندب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة لكن العادة جارية بين الناس باتيانهم بها بعد تمام التكبير

ولوقبل باستحبابهم العمل بظاهر ورغبتنا ذلك وكذا وعمل بقولهم ان معناه لا اذ كرا لا وتذكر معي لم يكن بعيدا ثم رأيت في القوت
لاذرى ما نصه عند قول المصنف يهل ويكبر الخ روى البيهقي باسناد حسن ان الوليد بن عقبة خرج يوما على عبد الله وحذيفة
والاشعري فقال ان هذا العيد عند ان كيف التكبير فقال عبد الله بن مسعود تكبر وتحمدر بك وتصل على النبي وتدعو وتكبر
وتفعل مثل ذلك اه ولادلاله فيه على استحباب الصلاة بعد التكبير الذي ليس في صلاة وانما يدل على انه اذا فصل بين التكبيرات
فصل بالثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم في قول الشارح ولوقال ما اعتماده الناس وهو الله أكبر كبيرا والحمد لله
كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل لا وصل على الله وسلم على سيدنا محمد تسليما كثيرا وكان حسنا (قوله من بهيمة الانعام) والانعام الابل
والبقرة والغنم (قوله في عشر ذي الحجة) قضيته انه لا يكبر لرؤيته في أيام التشريق وظاهره ايضا وان لم يجز في الاضحية لان الغرض
منه التذكير بهذه النعمة واهل المحكمة ١١٦ في طلب التكبير هناك دون غيره من الاذكار انهم كانوا يتقربون لآهتهم بالذبح

عندها فاشير انفسا بذلك بالتكبير
فان معناه الله أعظم من كل شيء
فلا يليق ان يتقرب اليه ووجهه
الاول انه بدخول يوم النحر دخل
وقت التضحية فمتبعا مردها
لفعلها والحكمة في طلب التكبير
عند رؤية بهيمة الانعام في عشر
ذي الحجة استحضا رطلهم فيه ثم
الاشتغال به حشا لفضل التضحية
عند دخول وقتها ووجه الثاني ان
رؤية ما هو من جنس بهيمة الانعام
ولو مضى منبه على ان ذبح ما هو
من هذا النوع شعار هذه الايام
وتعظيم له تعالى (قوله سن له
التكبير) أى كان يقول الله أكبر
فقط كما قاله ابن عجل والربيعي وهو
المعتمد وقال الأزرقي يكبر ثلاثا
(قوله فالتعبير بها) أى الرؤية
(قوله يوم الاثنين) أى وقبلوا اه

شيام من بهيمة الانعام في عشر ذي الحجة سن له التكبير قاله صاحب التبيين وغيره وظاهر ان
من علم كمن رأى فالتعبير به ساجى على الغالب (ولو) شهد أو (شهدوا يوم الاثنين)
من رمضان (قبل الزوال برؤية الهلال) أى هلال شوال (الليلة الماضية فطرنا)
وجوبا (وصلينا العيد) ندبا حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع والصلاة ببل أو ركعة
وتكون أداء (وان شهدوا) أى أو شهدوا (بعد الغروب) أى غروب شمس يوم الاثنين
برؤية هلال شوال الليلة الماضية (لم تقبل الشهادة) في صلاة العيد خاصة لان شوال الاقد
دخل ليقيننا وصوم ثلاثين قد تم فلا فائدة في شهادتهم الا المنع من صلاة العيد فلا تقبلها
ونصليها من الغد اداء وليس يوم الفطر أول شوال مطلقا بل يوم يفطر الناس وكذا يوم
النحر يوم يصحون ويوم عرفة الذي يظهر لهم انه هو وان كان العاشر واحتجوا بما صح
من قوله صلى الله عليه وسلم النحر يوم يفطر الناس والاشعي يوم يضحي الناس وروى
الشافعي رضى الله عنه وعرفة يوم يعرفون قال الشيخ ويذبح في فمها لوقى ما يسهها أو ركعة
منها دون الاجتماع ان يصلوها وحده أو بمن يسر حضور لتقع اداء ثم يصلوها مع الناس
ثم رأيت الزركشي ذكر نحوه عن نص الشافعي اه واهله مستثنى من قولهم محل إعادة
الصلاة حيث بقي وقتها اذ العيد غير متكرر في اليوم واليلة فسومح فيه بذلك اما الحقوق
والاحكام المعاقبة بالهلال كالتعليق والعدة والاجارة والعق فثبت قطعا (أو) شهدوا
(بين الزوال والغروب) أو قبله بمن لا يسع صلاة العيد أو ركعة منها كما مر قبلا
الشهادة (وافطرننا) وجوبا (وفات الصلاة) أداء (وبشرع قضاؤها متى شاء) مرده في
باقى اليوم وفي الغد وما بعده ومتى اتفق (في الاظهر) كبقية الرواتب والاكل قضاؤها

يج وسبأنى (قوله حيث كان ثم زمن يسع الاجتماع) قال عميرة أى اذا أرادوا الصلاة جماعة والا فكل ان يصلى منفردا في
اه سم على منهج وقول سم هنا فكل ان يصلى أى يسن له ذلك وعبارة شرح الروض ويذبح في فمها لوقى من وقتها ما يسهها
أو ركعة منها دون الاجتماع ان يصلوها وحده أو بمن يسر حضور لتقع اداء ثم يصلوها مع الناس اه وسبأنى في كلام الشارح
ايضا (قوله في صلاة العيد خاصة) قضيته انه لا يجوز فعلها بالانفراد ولا في جماعة ولوقبل يجوز فعلها بالانفراد حتى من لم يرد
فعلها مع الناس لم يبعد بل هو الظاهر ثم رأيت سم على منهج استشكل تأخيرها من أصله قال ثم رأيت الاسنوى استشكل
ذلك ونقل كلامه فليراجع (قوله كالتعليق والعدة) قال عميرة زاد الاسنوى ويجوز التضحية وجوب اخراج زكاة الفطر قبل
الغد اه (أقول) والظاهر جواز صومه في عيد الفطر اه سم على منهج

(قوله بأنه ينبغي فعلها) لا يقال هذا مكرر مع قوله قبل قال الشيخ وينبغي فيما لو الخ لا نناقش الغرض مما ذكرهنا دفع الاعتراض ومما ذكره ثريان استحبابه بعد الشهادة (قوله ثم ينبغي فعلها غدا مع الامام) فرض الكلام ١١٧ فيما لو أدرك في وقتها ركعة وقضيتها

انه لو لم يدرك منها ذلك لا يكون الاولى في حقه فعلها منفردا ثم مع الجماعة بل الاكل تأخيرها اليه فعلها جماعة (قوله تقبل الله منها ومنك) أي ونحو ذلك مما جرت به العادة في التهنئة ومنه المصافحة ويؤخذ من قوله في يوم العيد انها لا تطاب في أيام التشريق وما بعد يوم عيد الفطر لكن جرت عادة الناس بالتهنئة في هذه الايام ولا مانع منه لان المقصود منه التودد واطهار السرور ويؤخذ من قوله أيضا في يوم العيد ان وقت التهنئة يدخل بالفجر لا ببليلة العيد خلافا لما يعض الهوامش فليراجع (قوله فهنا) أي واقره صلى الله عليه وسلم

* (باب صلاة الكسوفين) *

(قوله صلاة الكسوفين) أي وما يتبع ذلك كما لو اجتمع عيد وجنازة (قوله وقيل عكسه) وقيل الكسوف للكل والكسوف

للبعض سم على منهج اظهره انه في كل من الشمس والقمر (قوله وكان هذا هو السبب) أي وهو انكارهم لكسوف الشمس (قوله والاصل في ذلك الخ) يتأمل وجه الدلالة من الآية فان قول الشارح أي عند كسوفهم ليس فيها ما يدل عليه بل الظاهر منها

في بقية يومهم ان امكن اجتماعهم فيه والافضاء وها في الغدا كل ثلاثين فوت على الناس الحضور قال الشيخ والكلام في صلاة الامام بالناس لافي صلاة الاحاد فاندفع الاعتراض بأنه ينبغي فعلها عاجلا مع من تيسر ومنفردا ان لم يجد احدا ثم ينبغي فعلها غدا مع الامام ومقابل الاظهر لا يجوز قضاءها بعد شهر العيد ونص على هذه المسئلة هنا وان دخلت في عموم قوله في باب صلاة النفل ولوفات النفل الوقت مذنب قضاؤه لنا كذا مر ذلك هنا بدليل مقابل الاصح انها فرض كفاية وتوطئة لقوله (وقيل في قول) لا نفوت بل (تصلي من الغدا اداء) لانه يكثر الغلط في الهلال فلا نفوت به هذا الشعار العظيم والمحول عليه التعديل لا الشهادة فلو شهد اثنان قبل الغروب وعدلا بعده فالعبارة بوقت التعديل لانه وقت جواز الحكم بشهادتهما فتصلي من الغدا اداء ولا ينافيه ما لو شهد اثنان بعد موتهما حيث يحكم بشهادتهما اذ الحكم انما هو بشهادتهما بشرط تعدد اياهما والكلام انما هو في أثر الحكم من الصلاة خاصة وايضا فالصلاة تفعل بكل تقدير مع قولنا ان العبارة بوقت التعديل بخلاف مسألة الموت لو لم تنظر للشهادة للزم قنات الحق بالسكينة ومعاينة علق بهذا الباب التهنئة بالعيد وقد قال القمولى لم أر لأصحابنا كلاما في التهنئة بالعيد والاعوام والاشهر كما يفعله الناس لكن نقل الحافظ المنذرى عن الحافظ المقدسى انه أجاب عن ذلك بان الناس لم يزلوا مختلفين فيه والذي أراه انه مباح لاسئنة فيه ولا بدعة اه وأجاب عنه شيخ الاسلام حافظ عصره ابن حجر به داطلاعه على ذلك بانها مشروعة واحتج له بان البيهقي عقد ذلك بابا فقال باب ما روى في قول الناس بعضهم لم يبعث في يوم العيد تقبل الله منا ومنك وساق ما ذكره من أخبار وآثار ضعيفة لكن مجموعها يحتاج به في مثل ذلك ثم قال ويحتاج لعموم التهنئة لما يحدث من نعمة أو يدفع من نقمة بمشروعية سجود الشكر والتعزية وبما في الصحيحين عن كعب بن مالك في قصة توبته لما تخلف عن غزوة تبوك انه لما بشر بقبول توبته ومضى الى النبي صلى الله عليه وسلم قام اليه طلحة ابن عبيد الله فهناه

* (باب صلاة الكسوفين) *

كذا في النسخ المعتمدة ووقع في بعض النسخ الكسوف بالافراد ومراده به الجنس ويقال فيها ما خسوفان وقيل الكسوف للشمس والخسوف للقمر وهو أشهر وقيل عكسه وقيل الكسوف أوله والخسوف آخره وكسوف الشمس لاحقة بدته عنه داهل الهيئة فانها لا تتغير في نفسها وانما القمر يحول بيننا وبينها وخسوفه له حقيقة فان ضوءا من ضوئها وسببه حيلولة ظل الارض بينها وبينه بنقطة التقاطع فلا يبقى فيه ضوء البتة وكان هذا هو السبب في اثاره في الترجمة بناء على ما مر من مقابل الاشهر والاصل في ذلك قوله تعالى

انهم سيقطعون الرقعة على من يعبد الكواكب نعم ان كان سبب نزول الآية ذلك فمريب

(قوله لموت أحد ولا لحياته) عبارة الفتح قوله ولا لحياته استشكلت هذه الزيادة لان السياق انما ورد في حق من كان ان ذلك
 لموت سيدنا ابراهيم ولم يذكروا الحياة والجواب ان فائدة ذكر الحياة دفع توهم من يقول لا يلزم من نفي ونه سبيل الفقدان
 لا يكون سبيل الايجاب دفعهم الشارح النفي لدفع هذا التوهم اه (قوله مؤ كدة لذلك) أي للخبر السابق والآية ولعل وجه الدلالة
 على التأكيده من الخبر ما أشار اليه من تكرير ذلك حتى ينكشف ما به - م الا أن جملة على ظاهره من التكرار مناف لما يأتي انها
 لانعاد الا في جماعة كما في المكتوبة (قوله وصرفه) أي ما ذكر من الاحاديث (قوله ما صر في العبد) أي من قوله والصارف عن
 الوجوب خبر هل على غير ما قال لا الا ان تطوع (قوله وقول الامام) أي الشافعي اه حج وفي نسخة صحيحة وقول امامنا لا يجوز
 الخ وعبارة شرح المنهج وحملوا قول الشافعي في الام لا يجوز تركها على كراهته لما كدها اليه وافق كلامه في مواضع أخر (قوله
 والافتقار علم مما صر) فيه رد لقول الشيخ عميرة هذه مسألة مكررة في الكتاب (قوله ربنا لك الحمد) أي الخ ذكر الاعتدال اه
 محلي وحج (أقول) وينبغي ان يأتي فيه ما تقدم من التفصيل بين المنفرد وامام غير محصورين الخ لان هذا المريد بخصوصه بخلاف
 تكرير الركوع وتطويل القراءة فلا يوقف على رضا المأمومين لو روده (قوله لا يقول ذلك في الرفع الاول) أي في كل من
 الركعتين كما يقتضيه قوله لانه ليس ١١٨ اعتدالا وقوله بل يرفع مكبرا قال الشيخ عميرة وثقله الماوردي عن النص

• (فرع) • لو اقتدى بامام
 لا يعرف الكيفية التي نواها أهى
 كسنة الظهور ام بقيامين وركوعين
 فيصطلح وهو الظاهر عدم انعقاد
 صلاته لتردده في النية حالة الاسراع
 وهو المعتمد ويحتمل انعقادها
 مطلقة ثم يتظر ماذا يفعل الامام
 فيتبعه فيه وعلى هذا لو بطلت
 صلاة امامه أو اقتدى به في التشهد
 فهل تبطل صلاته لانه ذكر العلم بما
 يفعله أو تبقى على الصحة ويتخير فيه
 نظر ولا يبعد الثاني هـ أو سياتى
 عن م ان الاقرب صحة النية

لا تسجد والشمس ولا القمر وامجدوا لله الذى خلقهن أى عند كسوفهما وقوله صلى الله
 عليه وسلم لم ان الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته
 فاذا رأيتن ذلك فصلوا وادعوا حتى ينكشف ما بكم (هى سنة) مؤ كدة لذلك في حق من
 يخاطب بالمكتوبات الخسروا وعبدوا او امرأه أو مسافرا ولانه صلى الله عليه وسلم فعلها
 لكسوف الشمس كما رواه الشيخان والخسوف القمر كما رواه ابن حبان ولا نه ذات ركوع
 ومجود لا اذان لها كصلاة الاستسقاء وسرفه عن الوجوب ما صر في العبد وقول الامام
 لا يجوز تركها محمول على الكراهة اذا لم يكره غير جائز جواز مسوى الطرفين (فيحرم
 بنية صلاة الكسوف) مع تعيين انه كسوف شمس أو قمر ظاهرا صر في انه لا بد من نية صلاة
 عبد النطر أو الضر ونص على ذلك هنا لندرة هذه الصلاة والافتقار علم مما صر في صلاة الصلاة
 (ويقرأ) بعد الافتتاح والتعوذ (النافحة ويركع ثم يرفع) رأسه من الركوع (ثم يعتدل ثم
 يقرأ النافحة) ثانيا (ثم يركع) ثانيا اقصر من الاول (ثم يعتدل) ثانيا فالثاني هـ ما سمع الله ان
 حده ربنا لك الحمد كما في الروضة وهو المعتمد خلافا لما وردى في انه لا يقول ذلك في الرفع

وبطلان صلاته اذا بطلت صلاة امامه ولم يعلم ما نواه • (فرع) • آخر لو نذر ان يصليها كسنة الظاهر تعين فعلها كذلك الاول
 • (فرع) • آخر لو نذر صلاة الكسوف وأطاق فهل تحمل على الكيفية الكاملة أو الاقل أو ينقض نذره مطلقا ويخرج من
 العهدة بكل من الكيفية الثلاث فيه - نظر والظاهر الثالث كما لو نذر صدقة أو صوما أو نحوهما فانه يخرج في كل عن عهدة
 النذر باقل ما ينطلق عليه الاسم وبما زاد عليه ثم رأيت في م على جهة مانصه قوله اذا شرع فيه بنية هذه الزيادة لكن أفق
 شيئا الشهاب الرملى بانه اذا اطلق النية على الاطلاق ويخير بين ان يصليها كسنة الظهور وان يصليها بالكيفية المعروفة
 وافق بانه لو اطلق نية الوتر انقضت على ثلاث لانها أقل الكمال فيه اه وجزم بعضهم أى وهو حج بانه اذا اطلق فعلها كسنة
 الظهور وانما يزيد ان نواها بصفة الكمال ويؤخذ مما أفق به شيئا صحة اطلاق المأموم نية الكسوف وخالف من جهل هل نواه كسنة
 الظهور او بالكيفية المشهورة المعروفة لان اطلاق النية صالح لكل منهما او ينحط على ما قصد الامام او اختاره بعد اطلاقه
 منه - ما للوجوب تبعيته له وان بطلت صلاة الامام او فارقته عقب الاحرام وجه - هل ما قصد - واختاره فينبغي البطلان ويمكن ان
 يفرق بين ما أفق به في الكسوف وفي الوتر باستواء المصلتين في الاول في عدد الركعات وان اختلفت في الصفة بخلاف الثاني =

= واذا اطلق المأموم نيته خلف من قصد الكيفية المعروفة وقتلنا بصحة ذلك كما هو قضية فتوى شيخنا واراد المأموم مقارفة الامام قبل الركوع وان يصلها كسنة الظهر فهل يصح ذلك فيه نظرا للصحة محتملة وان امتنع عليه فعلها كسنة الظهر مادام في القدوة ويحتمل المنع وهو المعتمد وان نيته خلف من نوى الكيفية المعروفة تنحط على الكيفية المعروفة فليس له الخروج عنها وان فارق اه (قوله وفيه) أى مسلم (قوله وبان أحاديثنا) أى التى استدللنا بها (قوله والحديثين الخ) هما قوله ثلاث ركوعات وقوله وفيه أربع الخ هذا وليأمل قوله والحديثين الخ مع قول المصنف ولا يجوز زيادة ركوع الخ ويمكن الجواب بأنه مبنى على الرجوح وعبارة سم على منسج نصها قوله ويجعلها على الجواز قال عميرة هذا ١١٩ لم يذكروا الجلال المحلى وغيره الا فى حديث الركعتين كسنة الظهر اه قال

الاول بل يرفع مكبرا لانه ليس اعتدالا (ثم يسجد) السجدةين ويبقى بالطمأنينة في سجالاتها (فهذه ركعة ثم يصلى) ركعة (ثانية كذلك) للاتباع (ولا يجوز زيادة ركعة) (ثالث) فاكثر (لتماضى) أى طول مكث (الكسوف ولا تنقصه) أى نقص ركوع من الركوعين المتولين (للانجلاء فى الاصح) كما فى سائر الصلوات حيث لا يزداد على أركانها ولا ينقص منها ومقابل الاصح يزداد وينقص اما الزيادة فلانه عليه السلام صلى ركعتين فى كل ركعة ثلاث ركوعات رواه مسلم وفيه أربع ركوعات ايضا وفى رواية خمس ركوعات ولا يحمل للجمع بين الروايات الا الحمل على الزيادة لتماضى الكسوف قال فى المجموع وأجاب الجمهور بان احاديث الركوعين أصح وأشهر فقد قدمت على بقية الروايات وبان أحاديثنا محمولة على الاستحباب والحديثين على بيان الجواز قال وفيه نص يرجح بأنه لو صلاها ركعتين كسنة الظهر ونحوها صحت صلاته وكان تاركا لافضل اه قال فى التوشيح ويظهر ان يقال الركعتان بهذه الكيفية ادنى السكال المأثى به بخاتمة صلاة الكسوف وبدونها يؤدى أصل سنة الكسوف فقط وتبعه العراقي قال بعضهم صلاة الكسوف وبدونها كقيمتان مشرعتان الاولى وهى الكاملة هى ذات الركوعين فاذا أحرمت بالكيفية الكاملة لم تجز الزيادة على الركوعين ولا النقص على الاصح لان الزيادة والنقص انما يكون فى النقل المطلق وهذا نقل مقيد فاشبه ما اذا نوى الوتر احدى عشرة ركعة او ثلثا أو سبعا فانه لا تجوز الزيادة ولا النقص الثانية ان يصلها ركعتين ركعتى الجمعة والعبدان وينويها كذلك فيتمادى بها أصل السنة كما يتأدى أصل الوتر بركعة وحيدة ما اقتضاه كلام المنهاج والروضة تبعه للرافعى وكلام شرح المذهب الاول من المنع محمول على من نوى الاكمل فلا يجوز له الاقتصار على الاقل وما اقتضاه كلام شرح المذهب الثانى من الجواز محمول على ما اذا نواها ركعتين اه وما نقل عن بعضهم جار على القواعد وافق الواو الدرجه الله تعالى بجواز الامر من نوى صلاة الكسوف واطلق وعلم مما تقررا امتناع تكريرها

الركعتين كسنة الظهر اه قال
مر هذا ذكره فى شرح مسلم
والمذهب خلافه اه وفى حج
نقل فى شرح مسلم عن ابن المنذر
وغیره انه يجوز فعلها على كل
واحد من الانواع الثابتة لانها
جرت فى أوقات الاختلاف
محمول على جواز الجميع قال وهذا
أقوى اه وفى شرح الروض
وعلى ما مر من تعدد الواقعة
الاولى ان يجاب بجماعها على
ما اذا أنشأ الصلاة بنية تلك
الزيادة كما أشار اليه السبكي
وغیره اه وعليه فلا يرد ان قوله
والحديثين على بيان الجواز
مخالف لقول المصنف ولا تجوز
زيادة الخ لان ما فى المتن مصور
بما اذا نواها بركعة وعين وهذا
محمول على ما اذا نواها بثلاثة
ثلاث ركوعات فلا تخالف ومع
ذلك فالمذهب خلافه (قوله قال فى
التوشيح) أى التاج بن السبكي

(قوله ركعتى الجمعة والعبدان) أى فى ان كل ركعة بركوع (قوله وكلام شرح المذهب الاول) هو قوله قال فى المجموع واجاب الخ والثانى قوله صحت صلاته (قوله وما نقل عن بعضهم) أى مما لم يتقدم فى كلامه او المراد ما نقل عن بعضهم من قوله قال بعضهم الخ وفى نسخة وما نقل عن بعضهم جار على القواعد وافق الواو الدخ (قوله لمن نوى صلاة الكسوف واطلق) وخرج بذلك ما لو نوى واحد الا بعينه فانه لا تنعقد صلاته لتردده فى النية وقال سم على حج واذا اطلق وقتلنا بما افق به شيخنا فهل ينعين لاحدى الكيفيتين بمجرد القصد اليها بعد اطلاق النية أولا بدمن الشروع فيها فى تعيينها بان يكرر الركوع فى الركعة الاولى بل بان يشرع فى القراءة بعد اعتداله من الركوع الاول من الركعة الاولى بقصد تلك الكيفية فيه نظرا وبوجه الثانى اه (أقول) =

ولو قيل بالاول بل هو الظاهر وينصرف بمجرد القصد والارادة لما عينه لم يبعد قياسا على ما لو أحرم بالحج وأطاق فيصيح وينصرف
لما صرفه اليه بمجرد القصد والارادة ولا يتوقف على الشروع في الاعمال وعلى ما لو نوى نفلا فيزيد وينقص بمجرد القصد والارادة
وعبارته على منتهى (فرع) * مشى مر على انه اذا اطلق نية الكسوف ولم يقصد في نية ان يكون كسفة الظهور ولا على الهيمته
الكاملة انعدت على الاطلاق وله فعلها كسفة الظهور وبالهيمته الكاملة وفرق بين التخيير هنا وبين ما مشى عليه فيما اذا اطلق
نية الوتر أنه ينعد على الثلاث بان الكيفيتين هنا سواء في عدد الركعات وانما اختلفا في الصفة ولا كذلك هناك (وأقول) قد يتجه
انعدادها بالهيمته الكاملة لانها الاصل ١٢٠ والفاضلة اه (قوله كساها ثوب الاجال) أي صيرها بحملته وهو لا يستدل به

(قوله والله اراد الاول) هو قوله
ادراكه قبل الانجلاء (قوله
وقضية التشبيه) هو المذكور في
قوله كما في المكتوبة (قوله انه
يعيدها) ويظهر مجي شروط
المعاداة هنا ويظهر انه لو انجلى
وهم في المعادة أعو عامدة كما
لو انجلى وهم في الاصلية وبشرق
بين هذا وبين ما لو خرج الوقت
وهم في إعادة المكتوبة حيث
قيل بالاطلاق بانه في المكتوبة
ينسب التقصير حيث شرع فيها في
وقت لا يسعها أو يسعها وطول
حتى خرج الوقت بخلاف ما هنا
فان الانجلاء لا طريق له الى
معرفة ولا نظر الى انه قد يكون
من علماء الهيئة لان أهل السنة
لا يقولون على ذلك (قوله انما يأتي
في الركعة الثانية) أي بل قد
يقال بعدم تأتية في الثانية أيضا
لان تحقق التماذي انما يكون
بالسلام لانه وان لم تنجل بعد

لبطء الانجلاء واما خبر النعمان الدال على جوازه وهو انه صلى الله عليه وسلم لم يجل يصلي
ركعتين ركعتين ويسأل عنهما هل انجلى رماه أبو داود وغيره باسناد صحيح فاجاب عنه الوالد
رحمه الله تعالى بانه يحتمل ان ما صلاهما بعد الركعتين لم ينوبه الكسوف فان وقائع الاحوال
اذا انطرق اليها الاحتمال كساها ثوب الاجال وسقط به الاستدلال نعم لو صلاها وحده
ثم ادركهما مع الامام صلاها كما في المكتوبة نقله في المجموع عن نص الام قال الاذرى
وقضيته انه لا فرق بين ادراكه قبل الانجلاء وادراكه بعده والله اراد الاول والافه
افتتاح صلاة كسوف بعد الانجلاء قال وهل يعيد المصلي جماعة مع جماعة يدركها فيه نظر
اه وقضية التشبيه في الام انه يعيدها على الاصح وانما نص على المنفرد لانه محل وفاق
وجري على الغالب ثم ما قيل من ان تجوز الزيادة لاجل تماذي الكسوف انما يأتي
في الركعة الثانية اما الاولى فكيف يعلم فيها التماذي بعد فراغ الركوعين رد بانه قد
يتصور بان يكون من أهل الخبرة بهم هذا الفن واقضى حسابه ذلك (والاكمل) في فعلها
(ان يقرأ في القيام الاول) كما نص عليه في الام وغيرها بعد الفاتحة وما قبلها من افتتاح
وتعوذ (البقرة) بكاملها ان احسنها والافقدها وفي كلامه دلالة على جواز ان يقال سورة
البقرة وهو كذلك وان اختار بعضهم ان يقال السورة التي يذكر فيها البقرة (و) ان يقرأ
(في) القيام (الثاني كما أتى آية منها) معذلة (و) في القيام (الثالث) مثل (مائة وخمسين)
منها (و) في القيام (الرابع) مثل (مائة) منها (تقريباً) ولا يتعين ذلك فقد نص في
البويطي والام والمختصر في محل آخر أنه يقرأ في الثانية آل عمران أو قدرها ان لم يحسنها
وفي الثالث النساء أو قدرها ان لم يحسنها وفي الرابع المائدة أو قدرها ان لم يحسنها وما
نظريه فيما تقر من ان النص الاول فيه تطويل الثاني على الثالث وهو الاصل اذ
الثاني فيه مائتان وفي الثالث مائة وخمسون والنص الثاني فيه تطويل الثالث على
الثاني اذ النساء أطول من آل عمران وبين النصين على ما تقر تفاوت كبير يرد بانه

الركوع الثاني جازان تجلي في السجود ومن ثم لم يخص حج الاشكال بواحدة من الركوعين لكنه يستفاد
عبر رعاية تنفي تأتية في النقصان حيث قال وصورة الزيادة والنقص على المقابل ان يكون من أهل الحساب الى آخر ما ذكر
اه ولا حاجة للتصوير بذلك في النقص لانه قد يكون عند الانجلاء وهو مشاهد فلا يحتاج الى الحساب (قوله ان احسنها)
أي فان قرأ قدرها مع احسنها كان خلاف الاولى (قوله ان يقال سورة البقرة) يتأمل وجه الدلالة فانه لم يذ كر لفظ سورة
وقد ذكر غيره في نحو ما ذكر انه يدل على ان يقال البقرة مثلاً لا ذكر سورة اصلاً خلافاً لما ذكره ذلك وعليه فكان الاولى
ان يقال البقرة بدون سورة

(قوله في الركوع الاول) ظاهره ولولم يطول القيام ولا مانع منه لان تطويل السجود من حيث هو لا ضرر فيه ومع ذلك فالاولى ان لا يطيله لما فيه من مخالفة الاقدار بشعله عليه الصلاة والسلام (قوله قدر سبعين منها) قال العلامة الشوبري هلا قال كسيتين وما وجه هذا النقص اه (أقول) وجهه انه جعل نسبة الرابع ١٢١

يستفاد من مجموع النصين تخييره بين تطويل الثالث على الثاني ونقصه عنه ويؤيده قول السبكي ثبت بالاخبار تقدير القيام الاول بنحو البقرة وتطويله على الثاني والثالث ثم الثالث على الرابع واما نقص الثالث عن الثاني أو زيادته عليه فلم يرد فيه شيء فيما أعلم فلاجله لا بعد في ذكر سورة النساء فيه وآل عمران في الثاني وبين له التعوذ في القيام الثاني من كل ركعة (ويسجد في الركوع الاول) من الركوعات الاربع في الركعتين (قدر مائة من البقرة وفي) الركوع (الثاني) قدر (ثمانين) منها (و) في الركوع (الثالث) قدر (سبعين) منها بالسجدة (و) في الركوع (الرابع) قدر (خمين) منها (تقريباً) في الجميع لثبوت التطويل من الشارع من غير تقدير ولا وجه اعتبار الوسط المعتدل في الآيات دون طولها وقصارها ولهذا قال ابن الاستاذ وتكون الآيات مقتصرة وجرم به الاذرى (ولا يطول السجرات في الاصح) كالجوس بينهما والاعتماد على الركوع الثاني (قلت الاصح تطويلها) كما قاله ابن الصلاح (وثبت في الصحيحين) في صلاته صلى الله عليه وسلم لكسوف الشمس من حديث أبي موسى (ونص في) كتاب (البويطى) وهو يوسف ابو يعقوب بن يحيى القرشي من بويط قرية من صعيد مصر الاذنى كان خليفة الشافعي رضي الله عنه في حالته بعد مائة سنة اثنين وثلاثين ومائتين (ان يطولها نحو الركوع الذي قبلها والله أعلم) قال البغوي والسجود الاول كالركوع الاول والسجود الثاني كالركوع الثاني واختاره في الرضة وظاهر كلامهم كما قاله الاذرى استحباب هذه الاطالة وان لم يرض المأمومون بها وقد يفرق بينهما وبين المكتوبة بالندرة أو بان الخروج منها أو تركها الى خيرة المقتدى بخلاف المكتوبة ونظره مدفوع بان القياس مأمور في الجمعة والعبدان لا يفتقر الى رضاهم ككل ما ورد الشرع بخصوص شيء فيه (وتسن جماعة) بنصبه على التمييز المحول عن نائب الداعل أي تسن الجماعة فيه الملتصاع ولا يقال انه منصوب على الحال لاقتضائه تقييد الاستحباب بجماعة الجماعة وهو غير مراد قيل ويمكن ان يقال بصحته أيضاً وذلك الايام منتف بقوله أو لا هي سنة الظاهر في سنه للمنفرد أيضاً وهو ممنوع بل الايام يقل فقط ولا يندفع ويصح رفعه بتقدير أي تسن الجماعة فيها وينادي لها الصلاة جامعة كما علم مما مر ويستحب للنساء غير ذوات الهنمية الصلاة مع الامام وذوات الهيات يصلين في بيوتهم منفردات فاذا اجتمعن فلا بأس وتسن صلاتهم في الجامع كتنظيره في العيد (ويجهر) الامام والمنفرد استحباباً (بقراءة) صلاة (سوف القم) لانها صلاة يلية أو ملحقة بها (لا الشمس) بل يسرف فيها لانها مارية وجمع في المجموع بين ما صح عن عائشة من جهره صلى الله عليه وسلم في صلاة الخسوف بقراءته وما صح من اسرارته في

نقص عن الاول عشرين فكذا الرابع نقص عن الثالث عشرين (قوله مقتصة) أي متوسطة (قوله أو بان الخروج منها) أي من التقدمة على ما هو المتبادر من كلامه ~~لكن~~ يشك عليه قوله بخلاف المكتوبة فانه مخير فيها بين زيادة المفارقة وعدمها سواء اذا طول الامام ويحتمل ان المراد انه مخير بين الخروج من نفس الصلاة وعدمه لكونها تفلاً بخلاف المكتوبة وعليه فلا اشكال أو بانه مخير هنا مطلقاً بخلافه في المكتوبة فانه انما يخير اذا لم يتوقف ظهور الشعاع عليه والا فتمتنع المفارقة حيث لا عذر (قوله ونظره) أي الاذرى أي الذي أشعر به قوله وقد يفرق بينهما وبين الخ (قوله قيل ويمكن) فأنه حج (قوله أي تسن الجماعة فيها) بيان للتقدير (قوله كتنظيره في العيد) قضية انه لو ضاق بهم المسجد خرجوا الى الصحراء وقال سم على حج قوله بالمسجد الا عذر الخ قال في العباب وبالمسجد وان ضاق اه وسكت عليه في شرحه وعبارة شرح الارشاد دون الصحراء وان كثر الجمع اه وقوله هنا الا اه ذكر لم يذكر في شرح

(قوله ثم يخطب الامام ندبا بعد صلاتها) أى فلو قدمها على الصلاة هل يعتد بها أم لا فيه نظر والا قرب الثاني ثم رأيت فيما يأتى آخر الاستسقاء عن شيخنا الشوبرى التصريح بانها كالعبد ثم رأيت فى العباب هنا أيضا مانعه ولا يجوز ان أى الخطبتان قبل الصلاة ولا خطبة فردة اه (قوله وسننهما) ومعلوم انه لا تكبير هنا وهل يحسن ان يأتى بدله بالاستغفار قياسا على الاستسقاء أم لا فيه نظر والا قرب الاول لان صلاته مبنية على التضرع والخشوع والتوبة والاستغفار من أسباب الحل على ذلك وعبرة الناشرى يحسن ان يأتى بالاستغفار الا انه لم يرد فيه نص اه (قوله وكون الخطبة عربية) أى من انه يشترط ذلك لاداء السنة وقد مناه فيه كلاما يأتى نظيره هنا وتقدم ايضا عن الجرجاني انه يشترط فى خطبة العيد شروط الجمعة فهل قال بذلك هنا ولا فليراجع وقياس ما قال به فى العيدان يقول بمثله ١٢٢ هنا ويوجه كل منهما بانه قرب الى حصول المقصود ومن التعظيم واظهار الشعار

والكون الخطبة فيها عبادة مطلوبة (قوله فلا يخطب) أى لا يسن (قوله فى ركوع أول) هو بتنوينه مصروقا ويجوز ترك صرفه وذلك لان أول ان استعمل بمعنى متقدم كان مصروقا او بمعنى اسبق كان ممنوعا من انصرف (قوله فلا يدركها) زاد المحلى اى شيئا منها اه أى فليس المراد انه يدرك ذلك الركوع فقط ويتم عليه بعد السلام (قوله فى الاظهر) ومحلها فى فعلها باب الهيئة المخصوصة اما من احرم بها كسنة الظهر فيمدرك الركعة بادرالك الركوع الثانى من الركعة الثانية سواء اقتدى فى القيام قبله او فيه واطمان يقينا قبل ارتفاع الامام عن اقل الركوع لتوافق نظم صلاتيهما حينئذ * (فرع) * لواقتهدى بامام الكسوف فى ثانى ركوعى

الركعة الثانية فبعبده واطاق نيته وقتلنا ان من اطلاق نية الكسوف انعقدت على الاطلاق فهل تنفعه له خبر
هنا على الاطلاق لزوال المخالفة اول لان صلاته انما تنعقد على ما نواه الامام لتلازم المخالفة فيه نظر واظن م راختار الاول اه سم على منهج (قول) وينبغى ان المراد من الاطلاق هنا حمله على انها تنعقد كسنة الصبح لانه يخبر بين ذلك وبين فعلها باب الهيئة الاصلية لان فعلها كذلك يؤدى لتخالف نظم الصلاتين اللهم الا ان يقال ما يأتى به مع الامام لمحض المتابعة ولا يحسب له شئ من الركعة كالمسبوق الذى اقتدى به فى الركوع الثانى من الركعة الثانية ونوى الهيئة الكاملة (قوله لما ذكرناه) هو قوله ولان الاول هو الاصل (قوله فى الركعة الاولى) اى من صلاة الامام

(قوله بل قديمتا لبعثة وصفها بالاداء) أى بتزليل زمن الكسوف الذى تفعل فيه منزلة الوقت المقدس من الشارع فيكون الوصف بذلك مجازا (قوله في فعلها فى الاول) أى اذا شك فى الانجلاء (قوله انتقلت ١٢٣ نفلا مطلقا) هذا كالصريح فى انه

ادعاء لم بذلك فى اثباتها انقلب
نفلا وهو مخالف لما قدمه فى صفة
الصلاة من انه اذا أحرم بالصلاة
قبل دخول وقتها جاهلا بالحال
وقعت نفلا مطلقا بشرط استمرار
الجهل الى الفراغ منها فان علم
بذلك فى اثباتها بطلت فيحصل
ما هنا على ما هناك فتصورا المسئلة
بما اذا لم يعلم بالنجلائها الا بعد تمام
الركعتين وهو الذى يظهر الآن
(قوله ولوقال المنجمون الخ)
ظاهره ولو غاب على ظنه صدقهم
ويشعر به قوله ولا يرد على ذلك
جواز العمل الخ (قوله وذلك
لقوات سببها) المتبادر منه انه
عله لقوله اقوى منها الخ وفيه نظر
والظاهر انه عله لعدم القضاء
(قوله لا بطلوع الفجر) قضيته
انه لا تفوت بذلك وان كان فى
ليال يقطع بانه وان لم يكن كاسفا
لا يوجد فى ذلك الوقت كما لو كان
ذلك فى عاشر الشهر مثلا وسأق
التصريح به فى قوله فعلم انما لا تنتظر
الخ (قوله ان خيف فوته) وهو فى
الجمعة بخروج الوقت قبل الفراغ
منها وفى غيرها بعدم ادراك ركعة
فى الوقت وفى شرح الروض انه
لو اجتمع عليه عدم وفريضة
نذر فعلها فى وقت العمد قدم
المندورة ان خيف فوته اه (قوله
ويحتملها) أى تنبأ (قوله متعرضا
للكسوف) ظاهره انه لا فرق فى

الخبر اذا رأى ذلك أى الكسوف قاعدوا الله وصلوا حتى ينكشف ما بكم وفيه دلالة
على عدم الصلاة بعد ذلك لاسيما والمقصود من الصلاة قد حصل بخلاف الخطبة فانها
لا تفوت لان القصديها الوعظ وهو لا يفوت بذلك فلما انجلى بعض ما كسف فله الشروع
فى الصلاة كما لو لم ينكشف منها الا ذلك القدر ولو انجلى جميعها وهو فى اثباتها انها وان
لم يدرك ركعة منها الا أنها لا توصف باداء ولا قضاء بل قديما قال بعبء توصفها بالاداء وان
نهذرا القضاء كرمى الجار ولو حال صاحب وشك فى الانجلاء أو الكسوف لم يؤثر فيفعلها
فى الاول دون الثانى عملا بالاصل فيه ما ولو شرع فيها اظنانا بقاءه ثم تبين انه كان الانجلاء قبل
تحرره بها بطلت ولا نهى قد نفلا على قول اذا لم ينكشف على هيئة صلاة الكسوف
فيه درج فى فيته قاله ابن عبد السلام ومنه يؤخذ انه لو كان أحرم بها بنية ركعتين كسنة
الظهر انقلب نفلا مطلقا وهو ظاهر ولو قال المنجمون انجبت أو انكسفت لم يعمل بقولهم
فتمضى فى الاول اذا اصل بقاء الكسوف دون الثانى اذا اصل عدمه وقول المنجمين
تخمين لا يقيد اليقين ولا يرد على ذلك جواز العمل بقولهم فى دخول الوقت والصوم
لان هذه الصلاة خارجة عن القياس فاحتياطها وان دلالة علمه على ذلك أقوى منها
هنا وذلك لقوات سببها (و) تفوت أيضا (بغروبها كسفة) لان الانتفاع بها يطل
بغروبها نيرة كانت أو منه كسفة لزال سلطانها (و) تفوت أيضا صلاة خسوف
(القمر) قبل الشروع فيها (بالانجلاء) التام أيضا كما مر لحصول المقصود (وطلوع
الشمس) وهو منخسف لعدم الانتفاع بضوته (لا) بطلوع (الفجر) فلا تفوت صلاة
خسوفه (فى الجديدي) ابقاء ظلمة الليل والانتفاع به وعلى هذا لا يضطر طلوع الشمس فى
مسلاته كالانجلاء والقديم تفوت لذهاب الليل وهو سلطانه (ولا) تفوت مسلاته أيضا
(بغروبها خاسفا) ابقاء محل سلطانه وهو الليل فغروب به كغيبوبته تحت السحاب فعلم
انما لا تنتظر الى تلك الليلة بخصوصها واستحالة طلوعه بعد غروبها وانما لا تنتظر لوجود الليل
الذى هو محلها فى الجملة كما تنتظر الى سلطان الشمس وهو النهار ولا تنتظر فيه الى غيم او نحوه
(ولو اجتمع) عليه مسلاتان فاكثروا بأمن القوات قدم الاخوف فواتها كما قد فعلى هذا
لو اجتمع عليه (كسوف وجعة او فرض آخر) ولونذرا (قدم الفرض) جعة او غيرها
(ان خيف فوته) لتعينه بضيق وقته مع تحتم فله فكان اهم وعلى هذا يخطب للجمعة
ثم يصلى الكسوف ثم يخطب لها وفى غير الجمعة يفعل بالكسوف ما مر به بعد صلاة
الفرض (والا) بان لم يخف فوت الفرض (فالظاهر تقديم) صلاة (الكسوف) لخوف
القوات بالانجلاء ويحتملها كما فى المجموع فيقرأ فى كل قيام بالفاتحة ونحو سورة
الاخلاص كما فى الام (ثم يخطب للجمعة) فى صورتها (متعرضا للكسوف) ولا يجوز ان
يقصد هما بنية واحدة لانه تشريك بين فرض ونفل وما نظره المصنف من ان ما يحصل

ذلك بين ان يتعرض لذلك فى أول الخطبة أو فى آخرها او خلاها (قوله لانه تشريك بين فرض ونفل) قدير دعليه ما تقدم =

== في الجمعة من انه اذا نوى رفع الجنازة وغسل الجمعة حصل له التشرية المذكورة ويمكن الجواب بان الفصل لما كان وسيلة لغيره لا مقصودا لذاته اغتفر التشرية فيه او بان المقصود منه ما واحد وهو تعميم البدن بالماء مع كون اظهره مقاصد غسل الجمعة التنظيف وهو حاصل مع ضم غيره اليه فاعتقر ذلك فيه على انه اساطير في الكسوف ما لم يطلب في الجمعة ومن ثم قالوا بخطب الجمعة مرة مضاللا لكسوف صاروا كأنهم مختلفان في الحقيقة (قوله ويحترز عن التطويل) أي وجوب أي فيما يترتب به للكسوف (قوله من وجوب قصدها) أي الجمعة (قوله نعم لو قصدهما) أي العيد والكسوف وبقي ما لو اطلق هل ينصرف لهما اولافيه نظرا والا قرب ان يقال ينصرف للصلاة التي فعلها عتقها ومجمله ما لم توجد منه قرينة ارادة احدهما بان افتتح الخطبة بالكسوف او افتتحها بالعيد وان آخر صلاة العيد

ونقل بالدرس عن شيخنا الشوري انها تنصرف اليهما وفي متن الروض انه لو صلى الكسوف قبل الجمعة سقطت خطبته وقصده بالخطبة الجمعة فقط قال شارحه وكلامه كالمسلم له يفهم انه يجب قصدها حتى لا يكتفى بالاطلاق وهو محتمل لان تقدم صلاة الكسوف عليها يقتضي صرفها لها ويحتمل خلافه لان خطبة الكسوف سقطت وهو الاقرب بوجه عليه الاذرى اه وقوله وهو الاقرب ضعيف (قوله لانا نقول الخطبتان الخ) اي ولان القصد بهما الوعظ اذ ليست واحدة منهما ما شرطاً للصلاة (قوله قدم عليها) أي ما لم يخف تغيره كياقي (قوله وتعلمهم يقتضي الوجوب) قال سم على حج قوله تعالى لهم الخ ينبغي جواز تأخيرها عن الجمعة لغرض كثرة

شعنا لا يضرد كره رديان خطبة الجمعة لا تنضم خطبة الكسوف لانه ان لم يتعرض للكسوف لم تكف الخطبة عنه ويحترز عن التطويل الموجب للفصل وما افهمه كلامه من وجوب قصدها حتى لا يكتفى بالاطلاق هو المعتد ويوجه بان تقديم غيرها عليها يقتضي صرفها له (ثم يصلي الجمعة) ولا يحتاج الى اربع خطب لان خطبة الكسوف من آخره عن صلاحها والجمعة بالعكس والعيد مع الكسوف كالغرض معه لان العيد افضل منه كما نقل في المجموع عن الشافعي والاصحاب نعم لو قصدهما بالخطبتين جاز لانهما مستفان والقصد منه ما واحد لا يقال السنة حيث لم تعد اخل لا يصح نيتها مع سنة مثلها ولهذا لو نوى بركعتين الضحى وقضا سنة الصبح لم تعد سنة لانها لا تقول الخطبتان بركعتان للمقصود فلا تضر نيتها بخلاف الصلاة (ولو اجتمع عيد) وجنزة (او كسوف وجنزة قدمت الجنزة) فيهما لا يخشى من تعدي الميث بتأخيرها ولانها فرض كفاية ولان فيها حق الله تعالى والا أدى بشرط تقديمها حضورها والولي فان لم تحضر او حضرت دونه أفرد الامام لها من ينتظرها واشتغل هو بغيرها مما بقي ولو اجتمع فرض معها قدمت الجنزة ايضا ولو جمة بشرط ان يتسع وقته فان ضاق قدم عليها وما استقر عليه عمل الناس في اجتماع الفرض والجنزة على خلاف ما ذكر من تقدم الفرض مع اتساع وقته خطأ يجب اجتنابه ولو في الجمعة وهذا قال السبكي قد اطلق الاصحاب تقديم الجنزة على الجمعة في قول الوقت ولم يبينوا هل ذلك على سبيل الوجوب او الندب وتعلمهم يقتضي الوجوب اه وهو كما قال وافق به الالدرجه الله تعالى ولو خيف تغير الميث قدمت الصلاة عليه على المكتوبة وان خيف فوتها كما قاله ابن عبد السلام وقد حكى عنه انه لما ولي الخطابة بجامع مصر كان يصلي على الجنزة قبل الجمعة ويفتي الجاهل واهل

الجماعة وقد اوصى شيخنا الشهاب الرملي عند موته بان تؤخر الصلاة عليه الى ما بعد صلاة الفرض الذي يتفق الميت تجهيزه عنده جمعة او غيرها لاجل كثرة الجماعة المصلين وحسنه ذب كل اقتاؤه بوجوب التقديم تبعاً للسبكي فلتأمل اه أقول وقد يجاب بان الوجوب محمول بقربة كلامه على ما اذا لم يرج كثرة المصلين كان حضور من عادتهم الصلاة في ذلك المثل ثم حضرت الجنزة فلا يجوز تأخيرها اذ لا فائدة فيه (قوله وبقي الجاهل الخ) قال سم على حج أي المحتاج اليه في حاله ولو على التناوب وقوله اي الذين الخ بل ينبغي ان يراد بهم كل من يشق عليه التخلف عن تشييعه منهم مرداه ولا تظن لما جرت به العادة انه يحصل من كثرة المشيعين جملة للجنزة وجب لاهل الميت فلا يجوز ترك الجمعة لهذا فوجوه وسئل بعضهم هل يجوز ان يكون أحد من الاطفال في النار فاجاب بان الاطفال في الجنة ولو اطفال كفار على الصحيح نعم بخلاف القمامة خلفا فيدخلهم الجنة ويختليد خاهم النار لا يستل عما يفعل وهم يسألون اه والعشرة أقوال التي أشار اليها الشيخ سردها في فتح الباري فليراجع

(قوله وأنه قتل يوم العاشر) أي من المحرم ١٥ حج (قوله والخسف ونحوها) هل من نحوها الطاعون المتبادر لا م ١٥ سم على حج (قوله والصلاة في بيته) ويحصل ذلك بركعتين كسنة الظهور وينوي سببها وعبارة شرح الروض قال الحلبي رخصتها عند ابن عباس وعائشة كصلاة الكسوف ويحتمل أن لا تتغير عن المهود إلا بتوقيف قال الزركشي وبهذا الاحتمال جزم ابن أبي الدم فقال تكون ككيفية الصلوات ولا تصلى على هيئة الخسوف قول واحد أو يسن الخروج إلى الصحراء وقت الزلزلة قاله العبادي ويقاس بها نحوها وقول المصنف في بيته من زيادته ولم أره لغيره لكنه قياس النافلة التي لا تشترعها الجماعة (قوله كما قاله ابن المقرئ تبعاً للنص) قال في شرح الروض لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا عصفت ١٢٥ الريح قال اللهم اني أسألك خيرها وخير ما فيها وخير ما أرسلت به وأعوذ بك من شرها وشر ما فيها وشر ما أرسلت به رواء الشيخان وروى الشافعي خبر ما هبت ريح الاجنات النبي صلى الله عليه وسلم على ركبته وقال اللهم اجعلها رحمة ولا تجعلها عذاباً بالله - م اجعلها رباحاً ولا تجعلها ربحاً اه أقول وظاهر أن الكلام في الريح الذي يخاف منه الهلاك (قوله والشمال من جهة شمالها) عبارة المصباح والشمال الريح تقابل الجنوب فيها خمس لغات الاكثر بوزن سلام وشمال مهموز وزان جعفر وشأمل على القلب وشمل مثل سبب وشمل مثل فلس واليد الشمال بالكسر خلاف اليمين وهي مؤنثة وجمعها أشمل مثل ذراع وأذرع وشأمل أيضاً الشمال أيضاً الجهة والتفت يميناً وشمالاً أي جهة اليمين وجهة الشمال وجمعها أشمل وشأمل أيضاً اه وعليه فتكون

الميت أي الذين يلزمهم تجهيزه فيما يظهر بسقوط الجمعة عنهم أي ذهبوا بها اه ويتجه أن محل حرمة التأخير أن خشى تغيرها أو كان التأخير لا يكثر المصالح والأفالم تأخير إذا كان يسيراً وفيه مصلحة للميت لا ينبغي منهعه ولو اجتمع عليه خسوف ووتر أو تراويح قدم الخسوف وان خيف فوت التراتر أو تراويح لانه آكد وما عدا ترص به على قول الشافعي لو اجتمع عيّد وكسوف بان العيّد ما أول الشهر أو العاشر والكسوف لا يقع الا في الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين ردبان قول المجتهدين لا عبرة به والله على كل شيء قدير وقد صح أن الشمس كسفت يوم موت سيدنا إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي انساب الزبير بن بكار وأنه مات عاشر ربيع الاقل وروى البيهقي مثله عن الواقدي وكذا اشهر انهم كسفت يوم قتل الحسين وأنه قتل يوم العاشر وبأنه لو سلمنا انها لا تنكسف الا في ذلك فقد تصورت كسافها فيه بشهادة شاهدين بنقص رجب وشعبان ورمضان وهي في الحقيقة تامة فنكسف في يوم عيّد ناوه والثمان والعشرون في نقص الامر وبأن الفقيه قد يصور ما لا يقع ليتدرب باستخراج الفروع الدقيقة ويستحب لكل احد عند حضور الزلازل والصواعق والريح الشديدة والخسف ونحوها التضرع بالدعاء ونحوه والصلاة في بيته منفرداً كما قاله ابن المقرئ تبعاً للنص واعلم ان الرياح اربع الصبا وهي من تجاه الكعبة والدبور من ورائها والجنوب من جهة يمينها والشمال من جهة شمالها وكل منها طبع فالصبا حارة يابسة والدبور باردة رطبة والجنوب حارة رطبة والشمال باردة يابسة وهي ريح الجنة التي تهب عليهم كجاءه مسلم جعلها الله والدينا وأصحابنا منهم عنه وكرمه انه جواد رحيم

• (باب صلاة الاستسقاء) •

هو لغة طلب السقيا وشرعاً طلب سقيا العباد من الله تعالى عند الحاجة اليه يقال سقاه وأسقاه بمعنى غالباً والاصل في الباب قبل الاجماع الاتباع رواء الشيخان وغيرهما

الاولى في كلام الشارح بفتح الشين والثانية بكسرهما • (باب صلاة الاستسقاء) • (قوله صلاة الاستسقاء) أي وما ينبع ذلك ككراهة سبب الريح (قوله هو لغة طلب السقيا) وهي اسم من سقاه قال في المصباح سقيت الزرع سقيا واسق بالالفافة ومنهم من يقول سقيته واسقيته دعوت له فقلت سقياً لك وفي الدعاء سقيا رحمة ولا سقيا عذاب على فعل بالضم أي اسقنا غيثاً فيه نفع بلا ضرر ولا تخريب اه (قوله وشرعاً طلب سقيا العباد) أي كلاً أو بعضاً (قوله بمعنى غالباً) أي في أكثر اللغات وقيل يقال سقاه لسقته واسقاه لما شئته وارضاه اه مختار وقيل سقاه لسقته واسقاه اذا دله على الماء وقيل سقاه اذا ناوله الماء ليشرب واسقاه اذا جعل له سقياً اه شرح روض بالمعنى (قوله والاصل في الباب) أي في الجملة فلا ينافي أن بعض أنواعه تختلف فيه

(قوله واستأنا سواله الخ) انما قال ذلك لان شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعنا ما يقرره (قوله المقيم) أي ولو عاصيا بأقامته (قوله ولو سفر قصر) ظاهره ولو كان عاصيا بسفره ولا مانع منه لان المقصود منه الدعاء وهو كما يكون من المطيع يكون من العاصي (قوله وانما لم يجب للمامر) أي من قوله والصارف عن الوجوب خبره لعل على غيرها الخ (قوله مطلقا) أي خاف الصلوات اولا (قوله ولو نافلة) أي وصلاة جندازة لا سجدة تلاوة وشكر (قوله بالصلاة والخطبة) انظر لوندرا الاستسقاء فهل يخرج عن عهدة النذر باحدى الكيفيات المذكورة او يحسمل نذره على الكيفية الكاملة لان اطلاق الاستسقاء على الدعاء بنوعيه صار كالاستعمال المهجور فحمل اللفظ منه عند الاطلاق على المشهور ومنها وهو الاكل فيه نظرا والاقرب الثاني فلا يبرع طاق الدعاء ولا به خلف الصلوات (قوله عند ١٢٦ الحاجة) أي ناجرة أو غيرها كان طاب عند عدم الماء عند عدم الحاجة اليه حالا

حصوله بعد مدة يحتاجون فيها اليه كان طلب في زمن الصيف موله في زمن الشتاء (قوله او ملو حته) الحق به بعضهم مجنا عدم طلوع الشمس المعتاد لان عدمها يؤدي الى عدم غوار الزرع والاوجه عدم الاطباق بل هو من قسم الزلازل والصواعق الآتى فتسن له الصلاة فرادى على الوجه الآتى (قوله فيستحب غيرهم) أي وان لم يصلاوا هم (قوله بظهر الغيب) انظ ظهور مقصوده وآياه بمعنى في قيل والمراد بظهر الغيب ان يدعوا على وجه يرجو معه بلوغ الدعاء للمدعوله (قوله ملك موكل) أي به (قوله ولا تبطل) أي بمثله ثم رأيت في نسخة صحيحة بمثله (قوله وهو مقيد) أي قوله وشمل اطلاقه الخ (قوله ذابدة) أي وان لم يكفر به ابل وان لم يفسق

واستأنا سواله بقوله تعالى وانما استسقاء في موسى اقومه الآية (هي سنة) مؤكدة لمقيم ولو بقربة أو بادية ومساقر ولو سفر قصر لاستواء الجميع في الحاجة وانما لم يجب للمامر في العبد وهي ثلاثة أنواع ثابتة بالاخبار الصحيحة ادناها يكون بالدعاء مطلقا فرادى أو مجمعة بين أو سطها يكون بالدعاء خلف الصلوات ولو نافلة كما في البيان عن الاصحاب وفي خطبة الجمعة ونحو ذلك وان وقع للمصنف في شرح مسلم تقييده باقتراض وانضائها ان يكون بالصلاة والخطبة وسما في بيانها وانما اطلب (عند الحاجة) كانه قطع الماء أو ملو حته أو قاته بحيث لا يكون كافيا وعلم منه عدم سمنه عند انقطاع الماء ونحوه والحاجة غير داعية اليه في ذلك الوقت وبه جزم الراعي وشمل اطلاقه الحاجة مالمو احتاجت طائفة من المسلمين الى الماء فيستحب غيرهم ان يصلوا ويستسقوا وهم ويسألوا الزيادة لانفسهم للاتباع رواه ابن ماجه ولان المؤمنين كانوا لو احدا اذا اشتكى بعضه اشتكى كله وصح دعوة المزمع لآخيه بظهر الغيب مستجابة عند رؤيته ملك موكل كلما دعا لآخيه قال الملك الموكل به آمين وثلاث بمثل وهو مقيد كما قاله الاذرعى بان لا يكون ذلك الغير ذابدة وضلالة وبغى والالم يندب زجره وتأذيه ولان العامة تظن بالاستسقاء لهم حسن طريقةتهم والرضا بها وفيها مفاسد ويسن أيضا الاستسقاء لطلب زيادة فيها فانه لهم (وتعداد) الصلاة مع الخطبتين كما صرح به ابن الرفعة وغيره (ثانيا وثالثا) وأكثر كما في المجموع فان الله تعالى يحب المحبين في الدعاء والمرة الاولى آكد في الاستجابة ثم اذا عاودوا من الغد أو بعده يندب ان يصكوا فواصاعتين فيه وقد نص الشافعي مرة على توقف كل خروج على صوم ثلاثة أيام قبله ومرة اخرى على عدم ذلك ولا خلاف لانهما كما في المجموع عن الجمهور ومنزلان على حالين الاول على ما اذا اقتضى الحال التأخير كانه قطع مصالحهم

فيما بقي مالوا احتاجت طائفة من اهل الدمة وسألوا المسلمين في ذلك فهل ينبغي اجابتهم ام لا فيه نظرا والاقرب فينبذ

الاول وفاء بدينهم ولا يتوهم مع ذلك ان فعلنا ذلك لحسن حالهم لان كفرهم محقق مع علمهم وتحمل اجابتهم عليهم على الرحمة بهم من حيث كونهم من ذوى الروح بخلاف الفسقة والمبتدعة (قوله فان الله تعالى يحب المحبين) عبارة عن خبر ان الله يحب المحبين في الدعاء وان ضعف (فرع) * أخبر عاصم بالقطع باستجابة دعاء شخص في الحال واضطر الناس للاستسقاء فهل يجب عليه الدعاء ام لا اه سم على حج والاقرب الثاني لان ما كان خادقا للعادة لا ترتب عليه الاحكام الشرعية سيما ومن وصل الى تلك الحالة من هم التسليم الى الله في أفعاله وعدم التعرض له في شيء مما يقع له سبحانه وتعالى وقال شيخنا العلامة الشويزي أقول بل وهو انه ان جوز اجابة غيره مع عدم حصول ضرر لم يجب وان تعين طريقا للدفع الضرر فلا يهد الوجوب فليست امل

(قوله بغير ذلك) أي ومن الغير اشتداد الحاجة (قوله اجتمعوا للشكر) لك ان تقول ما الفرق بين الاستسقاء حيث طلب فيه هذه الامور بعد التسقيا قبل الصلاة شكرا وبين الكسوف حيث لا يطلب فيه هذه الامور بعد زواله قبل الصلاة مع جريان التوجيه الاول فيه الا ان يجاب بان التوجيه مجموع الامرين الشكر وطلب المزيد وبان الحاجة للاستسقاء الشدة فليأمل ثم رأيت الفرق بنحو الثاني اه سم على منهنج (قوله ولا ينافيه قولهم شكرا) أي لان الحامل على فعلها هو الشكر وهو يحصل بما يدل على التعظيم فلا ينافي ذلك فيتهم بالاستسقاء (قوله بصيام ثلاثة ايام) قال سم على حج يتجه لزوم الصوم أيضا اذا امرهم بالكثير من أربعة اه (فائدة) * الولي لا يلزمه امره بولي الصغير بالصوم وان اطاعه اه حج وكتب عليه سم يتجه الوجوب ان شهله امر الامام أي بان امر بصيام الصبيان وفيه أيضا قضية التعليل بامتنال أمر الامام انه لو أمر من هو خارج عن ولايته لم يلزمه فلو أمر من في ولايته وشرع في الصوم ثم خرج من ولايته فهل يستمر الوجوب اعتبارا بالابتداء لا بعد الاستقرار (قوله مع يوم الخروج) صرح به لان قول المصنف الا آتى ويخرجون الى الصحراء في الرابع قد يوهم انه لا يطلب من الامام امرهم به ولكنه يطلب منهم الصوم لانفسهم (قوله الصائم حتى يفطر) التعبير بما ذكره شرعا بان التارك له طرف الاجابة الدعاء وانه بانفطر ينتهي وقت الاجابة (قوله وبامرهم يصير الصوم واجبا) قال حج ظاهره وباطنا اه وفي سم ١٢٧ على منهنج ولو أمر بالصوم فهو طاعون

ظهر في البلد وجب ايضا كما وافق عليه م وطب أخذا بما قرره المذكور اه وقوله واجبا أي عليهم لاعلمه وان قلنا ان المتكلم يدخل في عموم خطابه لاناغما أو جينا الصوم على غيره بذلا طاعته وهذا المعنى لا يتصور فيه اذ لا يتصور بذل الطاعة لنفسه اه سم أيضا وسأني مثله في كلام الشارح * (فرع) * أمرهم الامام بالصوم فسقوا قبل استكمال الصوم قال م ر لمهمهم صوم بقية الايام اه

فحينئذ يصومون والثاني على خلافه وهذا هو الاصح وان جمع بينهما ما بغير ذلك (ان لم يسقوا) حتى يستقيم سم الله تعالى (فان تاهبوا للصلاة فسقوا قبلها اجتمعوا للشكر) لله تعالى على تعجيل ما عزموا على طلبه قال تعالى ان شكرتم لازيدنكمم (والدعاء) بالزيادة ان لم يتضرروا بأكثرة المطر (ويصلون) صلاة الاستسقاء المقررة شكر الله تعالى أيضا ويخطب بهم سم أيضا كما صرح به ابن المقرئ ويؤخذ منه انهم ينوون صلاة الاستسقاء ولا ينافيه قولهم شكرا (على الصحيح) كاجتماعهم للدعاء وتجوهره ومقابل الصحيح لا يصلون لانهم لم يفعلوا الاعتدال الحاجة واحترز بقوله قبلها عما اذا سقوا بعدها فانهم لا يخرجون لذلك ولو سقوا في اثانها انما هو اجزما كما اشعر به كلامهم سم (وبامرهم الامام) استحبابا أو من يقوم مقامه (بصيام ثلاثة ايام أقولا) متتابعة مع يوم الخروج لان الصوم معين على الرياضة والخشوع وصح ثلاثة لا تردد دعوتهم الصائم حتى ينظر والامام العادل والمظلوم والتقدير بالثلاثة ما خوذ من كثرة اليقين لانه أقل ما ورد في الكفاية وبامرهم يصير الصوم واجبا امتنالا له كما أفق به النووي وسبقه اليه ابن عبد السلام في قواعد واقراء عليه

أقول يوجه بان هذا الصوم كالشيء الواحد وفائدته لم تنقطع لانه ربما كان سببا في المزيد اه سم على منهنج وبقي ما لو أمرهم بالصوم فسقوا قبل الشروع فيه هل يجب أم لا فيه نظر والاقرب الاول اخذنا عمل به سم ويحتمل الثاني لانه كان لا مروق قد فات وهو الاقرب وبقي ما لو أمرهم بالصيام ثم خرج بهم بعد اليوم الاول فهل يجب عليهم اتمام بقية الايام أم لا فيه نظر والاقرب الثاني * (فائدة) * لورجع الامام عن الامر وأمرهم بانفطر فهل يجوز لهم ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني اخذنا من قولهم انه واجب لذاته لاشق العصا ونقل في الدرر عن شيخنا الحلبي وشيخنا الزياي ما وافق ذلك * (فائدة اخرى) * لو حضر بعد أمر الامام من كان مسافرا فهل يجب عليه الصوم أم لا فيه نظر والاقرب انه ان كان من أهل ولايته وجب عليه صوم ما بقي والا فلا ولو باغ الصبي أو أفاق المجنون بعد أمر الامام لم يجب عليه ما الصوم لعدم تكليفه ما حال النداء وبقي أيضا ما لو أمرهم بالصوم بعد اتصاف شعبان هل يجب أم لا فيه نظر وانما الظاهر الوجوب لان الذي يمنع صومه بعد النصف هو الذي لا سبب له وهذا سببه الاحتياج فليس الامر به أمر بعصية بل بطاعة وبقي أيضا ما لو كانت حائضا أو نفسا وقت أمر الامام ثم طهرت هل يجب عليها الصوم أم لا فيه نظر والاقرب الاول لانها كانت أهلا للخطاب وقت الامر وبقي أيضا ما لو أسلم الكافر بعد الامر هل يجب أم لا فيه نظر والاقرب الاول

(قوله وعلى النزل فهو) أي نص الام محمول الخ وقوله بقريضة كلامه أي الشافعي (قوله والتعيين) كان يقول عن الاستسقاء (قوله فلولم يبيته لم يصح) أي عن الصوم الذي أمر به الامام والافه ونقل مطابق ولا وجه لفساده ولكنه بأثم لعدم امتثال امر الامام وعاميه فلو كان الامام حنفيا لم يبيت المأمور بالنية ثم نوى ثم اراهل بخروج بذلك عن عهدة الوجوب لانه افي بصوم مجزئ عند الامام ام لافيه نظروا لا قرب الاول للعلة المذكورة قال سم على منهج ولا يجب الامسالة لانه من خصوصيات رمضان (قوله ويصح صومه عن النذر والقضاء) قال الزيادي ومثله الاثنى عشر والخمس لان المقصود وجود الصوم فيها كما أفتى به شيخنا الرملي اه قال سم على حج بعدم اذ كروقياس ذلك الاكتفاء بصوم رمضان أيضا فان قيل هذا ظاهر اذا أمر قبل رمضان فلم يفعلوا حتى دخل فصاموا عن رمضان ثم خرجوا في الرابع أمالو وقع الامر في رمضان فلا فائدة له اذا الصوم لا بد من وقوعه فلما بل له فائدة وهي انه لو اخرج والشوا بان قد دواتا خبر الاستسقاء ومقدماته اليه لزمهم الصوم حينئذ وكذا لو كانوا مسافرين وقتلوا المسافر كغيره فيلزمهم الصوم عن رمضان ليجزى عن الاستسقاء وليس لهم الفطر وان جاز مسافر في غير هذه الصورة وانما قلنا عن رمضان لانه لا يقبل غير صومه فليتنامل (قوله لان ١٢٨ المقصود وجود الصوم) قضية كون هذا هو المقصود عدم اشتراط التعيين في نيته

وبخالفه قوله والتعيين الان يحتمل وجوب التعيين على ما اذا لم يكن ثم صوم غيره واجبا وعدم التعيين على خلافه أو يجعل قوله هذا على ما اذا نوى النذر مثلا والاستسقاء وعبارة حج ويظهر انه لا يجب قضاؤها لفوات المعنى الذي طلب له الاداء وانما لو نوى به فهو قضاء نعم لانه لم يصح امتثاله للامر الواجب عليه امتثاله باطنا كما تقررون ومن ثم لو نوى هذا الامر من اتجه ان لا يتم لوجود الامتثال ووقوع غيره معه لا يجزئ (قوله بذلا طاعته) أي وهذا المعنى لا يتصور فيه اذا

جمع كالسبكي والتمولي والاسنوي وغيرهم واقفى به الزا لدرجه الله تعالى ووافق على ذلك البلقيني في مريض وقوله في موضع آخر انه مر دود لنص الام هو المردود بانه ليس صريحا في مدعاه وعلى التنازل فهو محمول بقريضة كلامه في باب البغاة على ما اذا لم يأمر الامام بذلك وعلى هذا فيجب في هذا الصوم التعيين والتعيين فلولم يبيته لم يصح ويصح صومه عن النذر والقضاء والكفارة لان المقصود وجود الصوم في تلك الايام ولا يجب هذا الصوم على الامام لانه انما وجب على غيره بما ربه بذلا طاعته لكن لو فات لم يجب قضاؤه اذ وجوبه ليس بعينه وانما هو امر مرض وهو امر الامام والمقصود منه العمل في الوقت لا مطاقا والراجح ان القضاء بما ربه جديد وان كانت صلاته لا تقوت بالسعي بل تفعل شكرا كما مر أفتى بجمع ذلك الزا لدرجه الله تعالى وبذل لوجوب ما مر قولهم في باب الامامة العظمى تجب طاعة الامام في امره ونهيه ما لم يخالف حكم الشرع ولعل هذا مستند الاسنوي في قوله ظاهر كلامه سم في باب الامامة يقتضي التعدي الى كل ما يامرهم به من صدقة وغيرها قال في شرح هذا الكتاب وهو القياس اه وهو المعترف قد صرح بالتعدي الراجح في باب قتال البغاة وعلى هذا اقالا لوجه ان المتوجه عليه وجوب الصدقة بالامر المذكور من يخاطب بركاة الفطر في فضل عنه شيء مما يعتبر ثم لزمه التصديق باقل محمول

يتصور بذل الطاعة لنفسه اه سم (قوله لكن لو فات لم يجب قضاؤه) وفي فتاوى حج وجوب القضاء اه هذا سم على منهج وفي شرحه يلزم بما يوافق كلام الشارح (قوله والراجح ان القضاء) أي في حد ذاته وقوله بما ربه جديد أي ولم يوجد (قوله ما لم يخالف حكم الشرع) هذا يشهد وجوب المباح اذا أمر به لانه لم يخالف حكم الشرع وقد نقل عنه سم على منهج انه يتأقضى كلامه في ذلك وعبارته وقضية ما قررره السابق انه لو أمر بمباح وجب وارتضاء مر وفي وقت آخر قال لا يجب في المباح فتات له الا ان تكون فيه مصلحة عامة فوافق ومضى على انه اذا أمر بالخروج الى الصغراء للاستسقاء وجب اه وفي حج انه ان امر بمباح وجب ظاهرا أو عند ذوب أو ما فيه مصلحة عامة وجب ظاهرا أو باطنا اه وخروج بالمباح المكروه كان أمر بترك رواتب الفرائض فلا تجب طاعته في ذلك لا ظاهرا ولا باطنا ما لم يخش الفتنه ونقل بالدرس عن فتاوى الشارح ما يوافقه (قوله قال في شرح هذا الكتاب) أي الاسنوي (قوله وهو) أي التعدي (قوله وعلى هذا) هو قوله وهو المعتمد (قوله من يخاطب بركاة الفطر) قضيته انه لا يشترط ان يكون ما يصدق به فاضلا عن دينه وهو المعتمد الا في له

(قوله لزوم ذلك) أي الصدقة وغيرها (قوله لكن يظهر تقييده بما الخ) نقل عن سمع على منسج عن الشارح مانصه وقال مر ينبغي في نحو الصدقة والعتق انه يجب أقل ما ينطاق عليه الاسم بشرط فضله عما يحتاجه في الفطرة وأنه لو عين الامام زائد الفا التعيين ووجب الأقل المذكور اهـ وبقي مالو أمر الامام بالصدقة وكان عليه كفارة يمين فاخرجهما بقصد الكفارة هل يجوز به ذلك أم لا فيه نظر والاقرب الثاني ويفرق بينه وبين الصوم بان الصوم عن الكفارة أو الزند في هذه الايام وافق خصوص ما امر به الامام فسوخ فيه بخلاف الصدقة بالمدور فانه وان وجد فيه مسمى الصدقة لم يكن له يتعلق بخصوصه أمر الامام على ان المتبادر من لفظ الصدقة الصدقة المندوبة وان اطلاق الصدقة على الواجبة تجوز فامر الامام بصرف غيرها المندوبة ونحوها وبقي مالو أمره بالتصدق بدينا ومثلا وكان لا يملك الانصافه فهل يلزمه ١٢٩ التصديق به ام لا فيه نظر والاقرب

الاول لان كل جر من الدينار بخصوصه مطلوب في ضمن كاه (قوله أوفى أحد خصال الكفارة) يشمل الاطعام والكسوة وعبرة حج انما يخاطب به أي ما امر به الموسرون بما يوجب العتق في الكفارة وبما يفضل عن يوم وايالة في الصدقة اهـ وهذا يقترب من الاحتمال الثاني المذكور في كلام الشارح وكتب أيضا قوله أوفى أحد خصال الكفارة أي غير العتق لما يأتي من قوله وأما العتق الخ ويجوز ان يبقى قوله أحد خصال الكفارة على عمومه ويحمل قوله اما العتق على مالو أمر الامام باعتناق معين من ارقائه فيقال فيه ان احتياج اليه بخصوصه زمالة او منصب او نحوهم لا يجب اعتناقه والاوجب (قوله قدر به) أي العمر الغالب وقوله لم يجب

هذا ان لم يعين له الامام قدر فان عين ذلك على كل انسان فالانساب بعوم كلامهم لزوم ذلك المقدار المعين لكن يظهر تقييده بما اذا فضل ذلك المعين عن كتابة العمر الغالب ويحتمل أن يقال ان كان المعين يقارب الواجب في زكاة الفطرة قدرها أوفى أحد خصال الكفارة قدره وان زاد على ذلك لم يجب وأما العتق فيحتمل ان يعتبر بالهجرة والكفارة بحيث يلزمه بيعه في احدهما الزمة عتقه اذا أمر به الامام (والتوبة) بالاقلاع عن المعاصي والندم عاينها والعزم على عدم العود اليها (والقرب الى الله تعالى بوجوه البر) من عتق وصدقة وغيرهما لان ذلك ارجح للاجابة قال تعالى ويا قوم استغفروا ربكم ثم توبوا اليه يرسل السماء عليكم مدرارا وقال الا قوم يؤمنون لما آتواكم من انباء كنفثها منهم عذاب الخزي الاية (والخروج من المظالم) نص عليها مع انها من شروط التوبة اهتاما بما ذكرها العظم أمرها فهو من عطف الخاص على العام وسواء في المظالم المتعلقة بالعباد كانت دما ام عرضا ام لا لان ذلك اقرب للاجابة وقد يكون الجذب بترك ذلك فقد روى الحاكم والبيهقي ولا منع قوم الزكاة الاحبس عنهم المطر وقال عبد الله بن مسعود اذا اجبى الناس المديكال منعوا قطرا السماء وقال مجاهد ودعكم مرة في قوله تعالى وبلغهم اللاعنون تلعنهم دواب الارض تقول تمنع المطر بخطاياهم والتوبة من الذنب واجبة فورا امر بها الامام أولا (ويخرجون) أي الناس مع الامام (الى الصحراء) بلا عذر تأسيا به صلى الله عليه وسلم ولم ولان الناس يكثر ان فلا يسهل عليهم المسجد غالبا واطهر كلامهم انه لا فرق بين مكة وغيرها وان استثنى بعضهم من مكة وبيت المقدس لفضل البقعة وسهول الانا مأمورون باحضار الصبيان ومأمورون بانما تجنبهم المساجد (في الرابع) من ابتداء صومهم (صياما) لخبر ثلاثة لا ترد دعوتهم وعدمهم الصائم ولان الصوم معين على الرياضة والخشوع وينبغي له تخفيف اكاه وشربه تلك الليلة ما امكن وفارق ما هذا صوم يوم عرفة حيث لا يسن للعاج بانه يجتمع

١٧ في أي موافقته وقوله وأما العتق فيحتمل ان يعتبر بالخ المتبادر من جعل هذا احتمالا مجردا ان المعتق عنده ما قدمه من قوله لكن يظهر تقييده بالخ (فرع) هل يشترط في العبد المعتق اجزاؤه في الكفارة ام لا فيه نظر والاقرب الثاني لانه يصدق عليه مسمى المأمور به (قوله بالاقلاع عن المعاصي) ومنه المظالم الى الله وقوله اليها أي الى مثلها (قوله تقول تمنع الخ) لعلمنا ان هذا السبب اللعن والافهه لا يجبرده ليس لنا (قوله وان استثنى بعضهم) مراده حج (قوله لا ناما مأمورون) الاولى ان يقول ولانا الخ لانه مأمور على قوله افضل البقعة (قوله وعدمهم الصائم) وقد تقدم ذكره قريب في قوله ثلاثة لا ترد دعوتهم (قوله على الرياضة) هي طهارة الياطين

(قوله بل قضية الاول) هو قوله بأنه يجتمع عليه الخ (قوله طلب الصوم مطلقا) أي ولو مع ضرر يحتمل عادة (قوله ويخرجون متطهين) مثل قوله ما لو كان يبدنه رائحة لا ينزله الا الطيب الذي تظهر رائحته في البدن وقد يلتزم لان استعماله في نفسه ما هو مقصود للمستقيمين من اظهار التبدل وعدم الترفه واما ما يحصل اغيره من الاذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لان اللائق فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة (قوله من اض الموصوف الى صفته) والمعنى حينئذ ١٣٠ في ثياب مبتذلة ويمكن كون الاضافة حقيقة لانه يكفي في الاضافة

ملا بسة وهو الظاهر من قوله بعد أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ (قوله قال القمولى ولا يلبس الجديد) أي يطلب منه ان لا يلبس فلو خالف وفعل كان مكروها (قوله ائلا يتأذى) أي ومع حصول التأذى لا يحرم ذلك لان مثله يحتمل سيما في هذه الحالة (قوله لاحفاه) أي لا يلبس بل يكره كما يفهم منه قوله بعيد الخ وحيث كان مكروها أسقط المروءة حيث لم يلحق بمثله (قوله كما قاله الشاشي والاذري) عبارة ج استبعد الشاشي قال الاذري وهو كما قال اه (قوله ويخرجون الصبيان والشيوخ) أي المسلمين لانه سيأتي الكلام على صبيان الكفار (قوله والهجائز والخماني) نص عليه لانه قد يتوهم عدم خروجهما للثبوت المحقق في الهجائز والمحتمل في الخماني (قوله هل ترزقون) هو في معنى التفي أي لا ترزقون وتنصرون الخ (قوله فحسب من مالهم) أي لان لهم

عليه مشقة الصوم والسفر وبان محل الدعاء ثم آخر النهار والمشقة المذكورة مضى حينئذ بخلافه هنا وقضية الفرقين انهم لو كانوا هنام مسافرين وصلوا آخر النهار لاص عليهم بل قضية الاول ذلك أيضا وان صلوا أول النهار وأجيب بان الامام لما أمر صار واجبا قال الشيخ وقد يقال ينبغي ان يتقيد وجوبه بما اذا لم يضر به المسافرة تضرره فلا وجوب لان الامر به حينئذ غير مطلوب لكون الفطر افضل وردده الى رحمه الله تعالى فقال ان المعقد طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما امر دعوة الصائم لا ترده ويخرجون غير متطهين ولا متزينين بل (في ثياب بذلة) بكه الموحدة وسكون المجهة أي مهتمة من اضافة الموصوف الى صفته أي ما يلبس الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته لانه اللائق بما هو يوم مسئلة واستمكانة وبه فارق العيد قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة أيضا ويتنظفون بالماء والسواك وقطع الروائح الكريهة لئلا يتأذى بعضهم بعض (و) في (تخضع) أي تذلل مع سكون القلب والجوارح في مشيهم وجلوسهم وكلامهم وغير ذلك للاتباع وعلم مما تقرر ان تخضع معطوف على ثياب لاعلى بذلة كما قبل لانه حينئذ لم يكن فيه تعرض لصفته في أنفسهم وهي المقصودة التي ثياب البذلة ووصفها وقد يقال بصفة عطفه على بذلة أيضا اذ ثياب التخضع غير ثياب الكبر والفخر والخيال لخطوط الكمالها واذا بالها وان كانت ثياب عمل وحينئذ فاذا امر واطهار الخفة في ملبوسهم ففي ذواتهم من باب أولى ويستحب لهم اخذ ما امر الخروج من طرأ والرجوع في أخرى مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحفاه مكشوفين الرؤس وقول المتولى لو خرج أي الامام أو غيره حافيا مكشوف الرأس لم يكره لما فيه من اظهار التواضع بعيد كما قاله الشاشي والاذري (ويخرجون) معهم استنجابا (الصبيان والشيوخ) والهجائز والخماني السبع المنظر كما قاله بعض المتأخرين لان دعاهم اربا للاجابة اذ الشيخ ارق قلبا والصبي لا ذنب عليه وصح هل ترزقون وتنصرون الاضعفاء وقضية كلام الاسنوي ان المونة التي يحتاج اليها في حمل الصبيان تحسب من مال

مصلحة في ذلك واعل الفرق بين هذا وما في الحج ان هذه حاجة ناجزة بخلاف تلك فلم يكن لهم مال هل يخرج ما يحتاجون اليه من بيت المال أم لافيه نظروا والا قرب الثاني لانه انما يخرج منه الامور الضرورية ولللاستغناء عنهم بغيرهم قال سم على من بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستسقاء فان كان باذن الزوج وهي معه فلا اشكال في وجوب نفقتها أو بغير اذنه فلا اشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهي وحدها فهل يعد ذلك خروجا لاجتنابها كما قد يفهمه كلام الاسنوي المذكور حتى تجب نفقة أولا لان مصلحة الاستسقاء لا تخص الزوج ولم تدبر الها ولا احتياجا اليها في فصلها وغيرها يقوم بذلك ولا يعتد في ذلك انها

(قوله بل قضية الاول) هو قوله بأنه يجتمع عليه الخ (قوله طلب الصوم مطلقا) أي ولومع ضرر محتمل عادة (قوله ويخرجون غير متطهين) مثل قوله ما لو كان يبدنه رائحة لا يزيلها الا الطيب الذي تظهر رائحته في البدن وقد يلتزم لان استعماله في نفسه ينافي ما هو مقصود للمستقيمين من اظهار التبدل وعدم الترفه وامام يحصل لغيره من الاذى بالرائحة الكريهة الحاصلة منه بترك التطيب فقد يقال مثله في هذا المقام لا يضر لان اللائق فيه احتمال الاذى في جنب طلب المصلحة العامة (قوله من اضافة الموصوف الى صفته) والمعنى حينئذ ١٣٠ في ثياب مبتذلة ويمكن كون الاضافة حقيقة لانه يمكن في الاضافة ادنى

ملايسة وهو الظاهر من قوله بعد أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل الخ (قوله قال القمولى ولا يلبس الجديد) أي يطلب منه ان لا يلبس فلو خالف وفعل كان مكروها (قوله ثلاثا ينادى) أي ومع حصول التآذى لا يحرم ذلك لان مثله محتمل سيما في هذه الحالة (قوله لاحفاء) أي لا يلبس بل يكره كما يفيد قوله بعبء الخ وحيث كان مكروها أسقط المروءة حيث لم يلحق بمثله (قوله كما قاله الشاشي والاذري) عبارة ج استبعد الشاشي قال الاذري وهو كما قال اه (قوله ويخرجون الصبيان والشيوخ) أي المسلمين لانه سبأ في الكلام على صبيان الكفار (قوله والعجائز والنمى) نص عليه لانه قد يتوهم عدم خروجهم الاثوثة المحقة في العجائز والحملة في الخلداني (قوله هل ترزقون) هو في معنى النفي أي لا ترزقون وتنصرون الخ (قوله فحسب من مالهم) أي لان لهم

عليه مشتقة الصوم والسفر وبان محل الدعاء ثم آخر النهار والمشتقة المذكورة مضعفة حينئذ بخلافه هنا وقضية اخرين انهم لو كانوا هناما فخرين وصلوا آخر النهار لا صوم عليهم بل قضية الاول ذلك أيضا وار صلوا أول النهار وأجيب بان الامام لم أمر هنا صار واجبا قال الشيخ وقد يقال ينبغي ان يتقيد وجوبه بما اذا لم يضر به المسافر فان تضرره فلا وجوب لان الامر به حينئذ غير مطلوب لكون الفطر أفضل وردء الوالد رحمه الله تعالى فتال ان المعقود طلب الصوم مطلقا كما اقتضاه كلام الاصحاب لما مر ان دعوة الصائم لا ترد ويخرجون غير متطهين ولا متزينين بل (في ثياب مبتذلة) بكسر الموحدة وسكون المجهمة أي مهنته من اضافة الموصوف الى صفته أي ما يلبس من الثياب في وقت الشغل ومباشرة الخدمة وتصرف الانسان في بيته لانه اللائق بحالهم وهو يوم مسئلة واستمكانه وبه فارق العبد قال القمولى ولا يلبس الجديد من ثياب البذلة أيضا ويتنظفون بالماء والسوا والوقطع الروائح الكريهة لئلا يتأذى بعضهم ببعض (و) في (تخشع) أي تذل مع سكون القلب والجوارح في مشيهم وجلوسهم وكلامهم وغير ذلك للاتباع وعلم مما تتران تخشع معطوف على ثياب لا على بذلة كما قيل لانه حينئذ لم يكن فيه تعرض لصفته في أنفسهم وهي المقصودة التي ثياب البذلة ووصلها لها وقد يقال بصحة عطفه على بذلة أيضا اذ ثياب التخشع غير ثياب الكبر والفخر والخيلاء لنعطول اكمامها واذا بها ارا ان كانت ثياب عمل وحينئذ فاذا امر وابطاهار التخشع في ملبوسهم ففي ذواتهم من باب أولى ويستحب لهم أخذها مما امر الخروج من طريق والرجوع في أخرى مشاة في ذهابهم ان لم يشق عليهم لاحفاء مكشوفين الرؤس وقول المتولى لو خرج أي الامام أو غيره حافيا مكشوف الرأس لم يكره لما فيه من اظهار التواضع بعيد كما قاله الشاشي والاذري (ويخرجون) معهم استنجابا (الصبيان والشيوخ) والعجائز والنمى التبعيض المنظر كما قاله بعض المتأخرين لان دعاءهم ارجى للاجابة اذ الشيخ ارق قلبا والصبي لا ذنب عليه وصح هن ترزقون وتنصرون الا بضعنا لكم وقضية كلام الاسنوي ان المؤنة التي يحتاج اليها في حمل الصبيان تحسب من مالهم

مصلحة في ذلك ولعل الفرق بين هذا وما في الحج ان ههنا حاجة ناجرة بخلاف ذلك فلو لم يكن لهم مال هل يخرج ما يحتاجون وهو عليه من بيت المال أم لافيه نظرا والاقرب الثاني لانه انما يخرج منه الامور الضرورية وللأستغناء عنهم بغيرهم قال سم على منسج بعد ما ذكر ولو خرجت الزوجة للاستقاء فان كان باذن الزوج وهي معه فلا اشكال في وجوب نفقتها وأبغير اذنه فلا اشكال في عدم الوجوب أو باذنه وهي وحدها فهل يعد ذلك خروجا حاجتها كما قد يفهمه كلام الاسنوي المذكور حق تجب نفقتها أولا لان مصلحة الاستبقاء لا تخص الزوج ولم تدبم الها ولا احتياج اليها في تحصيلها وغيرها فيقوم بذلك ولا يبعد في ذلك انها

(قوله وهذا كله يقتضي) معتمد (قوله لانهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة) عبارة صحيح في الفتاوى سئل نفع الله به بما افطه
 ما حصل اختلاف الناس في الاطفال هل هم في الجنة خدام لاهلها كوراوانا وهل تتفاضل درجاتهم في الجنة فأجاب بقوله
 اما اطفال المسلمين في الجنة قطعاً بل اجماعاً واختلاف فيه شاذل غلط واما اطفال الكفار ففيهم أربعة أقوال أحدها انهم في
 الجنة وعليه المحققون اقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقوله ولا تزروا زواجرهم في النار تبعاً
 لأبائهم ونسبهم النورى لا كثيرين لكنه نوزع الخ الثالث الوقوف ويعبر عنهم بانهم تحت المشيئة الخ الرابع انهم يجمعون
 يوم القيامة وتؤجل لهم نار يقال ادخلوها فيدخلها من كان في علم الله سعيداً ويمسك عنهم من كان في علم الله شقيماً وأدرك العمل
 الخ اه ملخصاً وسئل العلامة الشورى عن اطفال المسلمين هل يعذبون بشئ من أنواع العذاب وهل ورد انهم يستملون
 في قبورهم وأن القبر يضمهم وإذا لم يتم بذلك فهل يتألمون به أم لا وهل قول القائل ان اطفال المسلمين يعذبون مصيب فيه أم مخطنى
 وما الحكم في اطفال المشركين من هذه الامة هل هم خدام لاهل الجنة أم هم في النار تبعاً لأبائهم أم غير ذلك فأجاب لا يعذبون
 بشئ من أنواع العذاب على شئ من المعاصي اذ لا تكليف عليهم والعذاب على ذلك خاص بالمكلفين ولا يستملون في قبورهم كما عليه
 جماعة وأفتى به شيخ الاسلام الحافظ حج ١٣٢ وللعنفية والحنابلة والمالكية قول ان الطفل يستمل ويرجعه جماعة من هؤلاء

واستدل له بما لا يصح انه صلى الله
 عليه وسلم اتى ابنه ابراهيم ولا
 يؤيد ذلك ما روى عن أبي هريرة
 انه كان يقول في صلاته على الطفل
 اللهم أم أجره من عذاب القبر لانه
 ليس المراد بعذاب القبر ما فيه
 عقوبة ولا الدوال بل مجرد ألم الهم
 والغم والوحشة والضغطة التي
 تم الاطفال وغيرهم وأخرج على
 ابن معين عن رجل قال كنت عند
 عائشة فرت جنازة مبي صغير
 فبكت فقاتها ما يبكيك قالت

المصنف وهذا كله يقتضي كفر اطفال الكفار وقد اختلف العلماء فيه اذا ما توافقوا
 الاكثر انهم في النار وطائفة لا تعلم حكمهم والمحققون أنهم في الجنة وهو الصحيح المختار
 لانهم غير مكلفين وولدوا على الفطرة وتحرير هذا انهم في احكام الدنيا كفار وفي احكام
 الآخرة مسلمون قال الشافعي لكن ينبغي أن يحصر الامام على ان يكون خروجهم في غير
 يوم خروجنا لا تقع المساواة والمضاهاة في ذلك اه لا يقال في خروجهم وحدهم
 مظنة مفسدة وهو مصادفة يوم الاجابة فيظن ضعفه المسلمين بهم خيراً لانا نقول في
 خروجهم معناه مفسدة محققة فتقدمت على المقسدة المتوهمة قال ابن قاضي شبيه وفيه
 نظر (وهي ركعتان) لا تباع (كالعيد) أى كصلاته في الاركان وغيرها الا فيما باقى فيكبر
 بعد افتتاحه قبل التعوذ والقراءة سبعاً في الاولى وخمساً في الثانية يرفع يديه ويقف
 بين كل تكبيرتين كآية معتدلة ويقرأ في الاولى جهر بالسورة وفي الثانية اقربت في
 الأصح أو بسج والغاشية قياساً ولوروده بسند ضعيف (لكن) تجوز زيادتها على ركعتين

هذا المصنف بكتشفة عليه من صحة القبر والقائل المذكور ان اراد يعذبون بالنار أو على المعاصي فغير مصيب بخلاف
 بل هو مخطنى اشتد الخطا لما تقرروا اطفال المشركين اختلف العلماء فيهم على نحو عشرة أقول الرابع منها انهم في الجنة خدام لاهل
 الجنة وسئل بعضهم هل يجوز ان يكون أحد من الاطفال في النار فأجاب بان الاطفال في الجنة ولو اطفال كفار على الصحيح نعم
 يخلق الله تعالى يوم القيامة خلقاً ويدخلهم الجنة وخلقاً يدخلهم النار لا يستمل عما يفعل وهم يستملون اه بحروفه وا عشرة
 لقول التي أشار اليها سردها في فتح الباري فليراجع (قوله لكن ينبغي) أى يجب اخذها من التعليل الا في قوله لا الخ (قوله
 لا لا تقع المساواة) خلافاً لحج (قوله وفيه نظر) راجع لقوله لانا نقول الخ (قوله ويقف بين كل تكبيرتين الخ) وينبغي أن
 يقول منهم ما يقول في العيد وقد يشبه له قوله في الاركان وغيرها الخ (قوله لكن تجوز زيادتها) وهل اذا زاد على ركعتين يجهر في
 الجميع أو يفصل بين أن يتشهد تشهداً أول فيسمر بعده أم لا فيجهر مطاقاً وهل الزيادة تشمل الركعة وهل اذا امر الامام بها
 ثلاث ركعات تجب كذلك ويسل عليه مسلك الواجب من الاحرام في الاوليين فقط وهل يكبر في الزائد أو يقتصر بالاوليين واذا كبر
 فهل يكبر في الثالثة سبها والرابعة خمساً ولا وهل يقرأ في الآخريتين مثلاً سورة والام ارم من تعرض له وكل محقق اه كذا بهامش
 عن شيخنا الشورى اقول والا قرب انه لا يكبر في غير الاوليين وانه لم يتشهد بعد الاوليين جهر وقراً والا فلا اخذنا المعاصي

في صلاة النفل وانه لا فرق بين الركعة وغيرها وان الامام اذا امر بشئ وجب فعله وهذا كله بناء على جواز الزيادة على الركعتين وسأني ما فيه (قوله بخلاف العيد) مثله في حج ونحط بعض الفضلاء ١٢٣ ان هذا في بعض النسخ وان الشارح رحمه الله ضرب عليه في نسخة

وان المعتقد انه لا يجوز الزيادة على الركعتين كالعيد اه وهو قريب (قوله ويندب ان يجلس) اي بقدر اذان الجمعة قياسا على العيد (قوله من قاله غفله) اي ولا يختص ذلك بكونه في الخطبة ولا بكونه تسعا (قوله ويدعو في الخطبة الاولى جهرا) زاد حج بادعيته صلى الله عليه وسلم الواردة عنه وهي كثيرة ومنها اللهم اسقنا غيثا الخ (قوله بقطع الهزمة من اسقى) وبوصلها من سقى كما يعلم عامر (قوله لا ينقصه شئ) اي يعني الحيوان من غير ضرر اه حج (قوله محمود العاقبة) زاد حج قاله شئ النافع ظاهرا والمرى النافع باطنا (قوله يجمل الارض بالنبات) اي يصير عظمى مستورة بالنبات (قوله لم يطبقا على الارض) بضم الميم وسكون الطاء وكسر الباء الموحدة مخففة وعبارة المختار واطبق الشئ غطاء اه او بضم الميم وفتح الطاء وتشديد الباء الموحدة المكسورة قال في القاموس ويطبق الشئ تطبيقا والسحاب الجوعشاه والماء وجه الارض غطاء (قوله ان بالعباد والبلاد) زاد حج والخلق (قوله من اللاء) هو البلد والهزمة شئ كراهة او كذا ينبغي كراهة الاستقبال

بخلاف العيد وايضا (قيل) هنائه (يقرأ في الثانية) بدل اقربت (ناأرسلنا نوحا) لاشغالها على الاستغفار وتزول المطر الا تقي بالخال ورده في المجموع باتفاق الاصحاب على ان الافضل ان يقرأ فيهما ما يقرأ في العيد وينادي لها الصلاة جامعة ولما قدم انها كالعيد رعايتهم اعطاؤها حكمه في وقته لاسيما وهو وجه دفع ذلك بقوله (ولا تختص) صلاة الاستسقاء (بوقت العيد في الاصح) بل ولا بوقت من الاوقات بل يجوز فعلها متى شاء ولو في وقت الكراهة على الاصح لانها ذات سبب فدارت معه كصلاة الكسوف ومتا بل الاصح تختص به لانه عليه السلام كان يصلي ركعتين كما يصلي في العيد كما مر وانما يصلي في العيد في وقت خاص (ويخطب كالعيد) في الاركان والشروط والسفن ويندب ان يجلس أول ما يصعد المنبر ثم يقوم فيخطب (لكن يستغفر الله تعالى بدل التكبير) فيقول قبل الخطبة الاولى تسعا وقبل الثانية سبعا والاولى أن يقول أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه لانه ألقى بالخال ونظير الترمذي وغيره من قاله غفله وان كان فر من الزحف ويكثر من الاستغفار حتى يكون هو أكثر دعائه ومن قوله استغفروا ربكم انه كان غفارا الى ويجعل لكم انهارا (ويدعو في الخطبة الاولى) جهرا ويقول (اللهم) أي يا الله (اسقنا) بقطع الهزمة من اسقى (غيثا) بثلاثة أي مطرا (مغيثا) بضم الميم أي منقذا من الشدة بارائه (هنيئا) بالمد والهزمة أي طيبا لا ينقصه شئ (مريئا) أي محمودا عاقبة (مريعا) بفتح الميم وكسر الراء وياء تحتية ويروى بضم الميم وبالموحدة ومر تعابا مثناة فوق أي ذابح أي غمام أخوذ من المراجعة (غداقا) بغير مجمة ودال مهيولة مفتوحة أي كثير الماء والخير وقيل الذي قطره بكار (مجلا) بفتح الجيم وكسر اللام يجمل الارض أي يجمعها بكل الفرس وقيل هو الذي يجمل الارض بالنبات (سحا) بفتح السين وتشديد الحاء المهملة أي شديد الوقع على الارض (طبقا) بفتح الطاء والباء الموحدة أي مطبقا على الارض اي مستوعبا لها فيصير كالطبق عليها (دائما) الى انهاء الحاجة اليه لان دوامه عذاب (اللهم اسقنا الغيث) تقدم شرحه (ولا تجعلنا من القانطين) أي الايسين تأخير المطر اللهم ان بالعباد والبلاد من اللاء واجهدوا الضحك ما لا تشكوا الا اليك اللهم آتيت لنا الزرع وادبرتنا الضرع واسقنا من بركات السماء وآتيت لنا من بركات الارض اللهم ارفع عنا الجهد والجوع والعري واكشف عنا من البلاء ما لا يكشفه غيرك (اللهم انا نستغفرك انك كنت غفارا فأرسل السماء) أي المطر ويجوز ان يراد به المطر مع السحاب (علينا مدرارا) أي درأ كثيرا أي مطرا كثيرا (ويستقبل القبلة) استحبابا (بعد صدور الخطبة الثانية) وهو ضوئها كافي الدقائق فان استقبل له في الاولى لم يعد في الثانية نقلة

الجماعة اه حج (قوله فان استقبل له في الاولى) أي لا تطلب اعادته بل ينبغي كراهة او كذا ينبغي كراهة الاستقبال في الاولى وان أجزأ في سائر الاستقبال في الثانية

(قوله غير أنهم لا يخرجون إلى الصحراء) ويحرم ذلك أن ظنوا فتنة أهـ على منهج وقضيته أنهم حيث فعلوها في البلد خطبوا ولو بلا إذن وله غير مراد بل متى خافوا الفتنة لم يخطبوا إلا بآذن (قوله ولو خطب قبل الصلاة جاز) أي بخلاف العبد والكسوف فانه لم يرد أنه خطب قبلهما وكتب عليه شيخنا الشوبري انظر موانع الصحة في العبد والكسوف ولا يقال الاتباع لانه مجرد لا يقتضي المنع لجواز القياس فيما لم يرد على ما ورد ولا يقال الاهتمام بامر الخلق على التوبة والوعظ اقتضى صحة التقديم لانه بتسليمه لا يقتضى منع الصحة بل الأولوية أو نحو ذلك فليحذر أهـ من حوائش التحرير (قوله لخبر الذين أووا إلى الغار) وكانوا ثلاثة خرجوا يريدون لاهلهم فاخذتهم السماء فاووا إلى كهف فالتقطت صخرة وسدت بابها فقال أحدهم اذكروا ايكم عمل حسنة اعلم الله سبحانه وتعالى يرجئنا ببركته فقال واحد منهم استعملت اجراء ذات يوم فاجاب بل وسط النهار وعمل في بقمته مثل علمهم فاعطيته مثل أجورهم فغضب أحدهم وترك اجرة فوضعت في جانب البيت ثم مرني بقرفا شربت به فضيلة فبلغت ماشاء الله فارجع إلى بعد حين شيخنا ضحى قال لا أعرفه وقال اني عندك حقا وذكرك حتى عرفته فدفعتم اليه جميعا اللهم ان كنت فعلت ذلك لوجهك فافرج عنا فانصدع الجبل حتى رأوا الضوء ١٣٥ وقال آخر كان في فضل وأصاب الناس شدة

فجاءتني امرأة فطلبت مني معروفا فقلت والله ما هو دون نفسك فأبت وعادت ثم رجعت ثلاثا ثم ذكرت ذلك لزوجها فقال لها اجي بي له وأعيني عيالك فأتت وسلمت إلى نفسها فلما تكشفتها وهمت بها ارتعدت فقلت مالك قالت أخاف الله سبحانه وتعالى فقلت لها خفتك في الشدة ولم أخفه في الرخا فتركتها وأعطيتها ما لمستها اللهم ان كنت فعلته لوجهك فافرج عنا فانصدع حتى تعارفوا وقال الثالث كان لي أبوان همان وكانت لي غنم وكنت أطعمهما

محتاجون كما هو محتاج بل أشد غير أنهم لا يخرجون إلى الصحراء مع وجود الوالي في البلد إلا بآذنه كما اقتضاه كلام الشافعي لخوف الفتنة به عليه (ولو خطب) له (قبل الصلاة جاز) لما صرح من أنه صلى الله عليه وسلم خطب ثم صلى لكنه في حقنا خلاف الأفضل لأن فعل الخطبتين بعد الصلاة هو الأكثر من فعله صلى الله عليه وسلم ومن متعلقات الباب أنه يسكن لكل من حضر الاستسقاء ان يستشفع إلى الله تعالى شرا بخالص عمل يتذكره لخبر الذين أووا إلى الغار وبأهل الصلاح لا سيما من كان منهم من أثار به صلى الله عليه وسلم (ويسن) لكل أحد (ان يبرز) أي يظهر (لاول مطر السنة ويكشف) من جسده (غير عورته) أي صيدته (شيئ منه) خبره مسلم عن أنس قال أصابنا مطر ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فحسرتوبه حتى أصابته المطر فقلنا يا رسول الله لم صنعت هذا قال لانه حديث عهد بربه أي بتكوينه وتنزيله وانما أقصر المصنف على أول مطر السنة لانه آكد والأقلا فرق بين مطر أول السنة وغيره كما صرح بذلك الزكشي أي فهو لأول كل مطر أولى منه لا آخره (وأن يغتسل أو يتوضأ في) ماء (السييل) لما رواه الشافعي انه صلى الله عليه وسلم كان اذا سال السييل قال اخرجوا بنا إلى هذا الذي جعله الله طهورا فستطهر منه ونحمد

وأستقيهم ما ثم أرجع إلى غني فحبني ذات يوم غيث فلن أبرح حتى امسيت فأتيت أهلي وأخذت محلي فحلبت فيه وجهت اليهما فوجدتهما نائمين فشق علي أن أوقظهما فاقترقت جالسا ومحباي على يدي حتى ايقظتهما الصبح فسقيتهما اللهم ان كنت فعلته لوجهك فافرج عنا ففرج الله عنهم فخرجوا وقد رفع ذلك نعمان بن بشير أهـ يضاوي في سورة الكهف عند قوله سبحانه وتعالى أم حسبت أن اصحاب الكهف والرقيم الآية (قوله لاول مطر السنة) وهو ما يحصل بعد انقطاع مدة طويلة لا بقصد كونه في الحرم أو غيره وينبغي ان مثله النيل فيبرز له ويفعل ما ذكره الله تعالى أهـ في ابدى به امس ويحتمل ان يفرق بينهما بان ما يصل من الماء عند قطع الخيلان ونحوها الجراء ما هو مجتمع في النهر فليس كما مطر فان نزوله الآن قريب عهد بالتكوين ولا كذلك ما انيل * (فرع) * قال شيخنا العلامة الشوبري يحرم تأخير قطع الخيل ونحوه عن الوقت الذي استحق ان يقطع فيه كبلوغ النيل بعصر ناستة عشر ذراعا أهـ ووجه الحرمة ان فيه تأخير له عن شرب الدواب والانتفاع به على الوجه الذي جرت به العادة منه فمأخيره مؤت لما يقرب عليه من المنافع العامة أهـ (قوله غير عورته) وينبغي ان هذا هو الاكل وان أصل السنة يحصل بكشف جرحهما من بدنه وان قل كالرأس والمدين (قوله وان يغتسل أو يتوضأ في السييل) أي سواء حصل بالاستسقاء أو كان في غير وقت كما أشعر به الحديث وقول الشارح الآتي لان الحكمة فيه هي الحكمة

(قوله الجمع بينهما) وينبغي تقديم الوضوء على الغسل لشرف أعضائه كما في غسل الجنابة (قوله ولا يشترط فيه مائية) أهل المراء
 لحصول السنة أما بالنسبة لكونه متملا آتيا بما أهر به فلا يظهر إلا بيقينه كأن يقول نويت سنة الغسل من هذا السبل اه
 ثم رأيت حج قال ولو قبل يتوى سنة الغسل في السبل لم يعد اه والقياس انه لا يجب فيه الترتيب لان المقصود منه وصول
 الماء لهذه الاعضاء وهو حاصل بدون الترتيب ويعض الهوامش عن بعضهم انه يسن الغسل في أيام زيادة النيل في كل يوم مدة
 أيام الزيادة اه وهو محتمل (قوله كما يحسنه الشيخ) وعبارته في شرح المنهج وفي المهمات المتجه الجمع ثم الاقتصار على الغسل
 ثم على الوضوء وانه لا ينة فيه اذا لم يصادف ١٣٦ وقت وضوء ولا غسل اه فليتأمل ما ذكره من قوله خلافا لاسنوى وفي

لسخة سقوط قوله تبعها الخ وعليها
 فاعل المراد ان الشيخ يحسنه في غير
 شرح منهجه الا أن يقال قوله
 يحسنه أى بحث الاشتراط فهو قيد
 للمنفى وعليه فلا مخالفة بين ما هنا
 وشرح المنهج (قوله لما رواه مالك)
 قال حج ولان المذكور عند الامور
 المخوفة تؤمن به غائلتها (قوله اذا
 سمع الرعد ترك الحديث) أى
 ما كان فيه وظاهره ولو قرأنا وهو
 ظاهرة أساسا على اجابة المؤذن
 (قوله فلا يشير اليه) أى لا يصبره
 ولا بغيره وعبارة سم على منهج
 شامل للإشارة بغير البصر فيجوز
 (قوله فيختار الاقتداء بهم) أى
 ويحصل سنة ذلك بجمرة واحدة
 ولا بأس بالزيادة (قوله بسين
 مهملة) أى سببا بفتح فسكون اه
 حج وعبارة ع قول المصنف صيبا
 قال الاسنوى من صاب يصوب
 اذا نزل من علوا إلى سفلى وفي رواية
 لابن ماجه اللهم سببا وهو العطاء
 اه (قوله وفي أخرى مع الاول)

الله تعالى عليه وهو صادق بالغسل والوضوء وتعبير المصنف هنا كالروضة بأوبى يند
 استحباب أحدهما بالنطوق وكما يمانية هم الاولى فهو أفضل كما جزم به في المجموع فقال
 يستحب ان يتوضأ منه ويغتسل فان لم يجدهما فمائية وضأ والمتجه كما في المهمات الجمع بينهما
 ثم الاقتصار على الغسل ثم على الوضوء ولا يشترط فيه مائية كما يحسنه الشيخ تبعها لا ذرى
 وخلافا لاسنوى الا ان صادف وقت وضوء أو غسل لان الحكمة فيه هي الحكمة في
 كشف البدن ليناله أول مطر السنة وبركته (و) أن (يسبح عند الرعد و) عند (البرق)
 لما رواه مالك في الموطأ عن عبد الله بن الزبير انه كان اذا سمع الرعد ترك الحديث وقال
 سبحان الذى يسبح الرعد بحمده والملائكة من خبائه وقيس بالرعد البرق والمناسب ان
 يقول عنده سبحان من يريكم البرق خوفا وطمعا وفى الام عن الثقة عن مجاهد أن الرعد
 ملك والبرق اجنته يسوقهم السحاب قال الاسنوى فيكون المسحوع صوته أى صوت
 تسبيحه أو صوت سوقه على اختلاف فيه واطلق الرعد عليه مجازا وروى انه صلى الله عليه
 وسلم لم قال بعث الله السحاب فنطق أحسن النطق وخججت أحسن الضحك قال رعد
 نطقه او البرق ضحكها (و) أن (لا يتبع بصره البرق) لما فى الام عن عروة بن الزبير انه قال
 اذا رأى أحدكم البرق او الودق فلا يشير اليه والودق بالمهملة المطر وفيه زيادة المطر وزاد
 الماوردى الرعد ومثل ذلك المطر فقال وكان السلف الصالح يكرهون الإشارة الى الرعد
 والبرق ويقولون عند ذلك لا اله الا الله وحده لا شريك له سبحانه قدوس فيختار الاقتداء
 بهم فى ذلك (و) ان (يقول عند نزول المطر) ندبا كما في البخارى (اللهم صيبا) بصا مهملة
 وتحتية مشددة اعطاء (ناعما) وفي رواية بسين مهملة وفي أخرى مع الاول ناعما فيستحب
 الجمع بين الروايات الثلاث ويكرر ذلك مرتين او ثلاثا (و) ان (يدعو بما شاء) حال نزوله
 نحو برأطلبوا استجابة الدعاء عند التقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول الغيث وروى
 البيهقي خبر فتح ابواب السماء ويستجاب الدعاء فى أربعة مواطن التقاء الصقوف وعند
 نزول الغيث وعند اقامة الصلاة وعند رؤية الكعبة (و) ان يقول (بعده) أى بعد المطر

أى صيبا (قوله ناعما) بالاقاف أى شافى الغليل وحزى لا للعطش كما يؤخذ من مختار الصحاح (قوله رعدا اقامة الصلاة) أى .
 ينبغي ان يأتي فيه ما تقدم له فى الدعاء عند الخطبة من ان ذلك يكون بقلبه على ما ذكره البلقيني ثم وبين الاقامة والصلاة أو بين
 الكلمات التى يجب بها على ما ذكره الحلبي ثم واعتمد الشارح رحمه الله وانه لا يأتي به عند القول فى العبد وهو الصلاة
 جامعة لان هذه أمور توقيفية ثم اذا دعا ينبغي له ان يتيقن حصول المطلوب لاخباره صلى الله عليه وسلم به فان لم يحصل نسب تخلفه
 الى فساده فتمت شروط الدعاء منه (قوله عند رؤية الكعبة) ظاهره وان تكرر دخوله وبقية لها وكان الزمن قريبا ولا مانع منه

(قوله وهو كما قال الشيخ) أي في غير شرح منبهجه (قوله عن بعض الصحابة) قال حج هو أبو هريرة (قوله ويكره سب الريح) أي سواء كانت معتادة أو غير معتادة لكن السب انما يقع في العادة لا غير المعتادة ١٣٧ خصوصا اذا شوش ظاهرا على السب ولا تفتيحه الكراهة بذلك كما

قد مضاه (قوله لخير الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب) هل المراد في الجملة فلا يلزم ان التي تأتي بالعذاب من رحمة أيضا اهـ سم على منهج أي أو مطلقا لانها من حيث صدورها بخلاف الله وايضا رحمة في تهاوان كانت تأتي بالعذاب لمن اراده الله والا قرب الثاني (قوله واستعبدوا بالله من شرها) وتقدم قبيل الباب عن شرح الروض ما كان يقوله عليه السلام اذا رأى الريح العاصفة (قوله اللهم على الآكام) الآكام بالمد جمع اكم بضمين جمع اكم ككتاب جمع اكم بضمين جمع اكم اهـ حج (قوله انحو الزلزلة) أي فيصلها وينوي بهاية رفع المطر

(باب في حكم تارك الصلاة المفروضة)

(قوله على الاعيان) خرج فروض الكفايات وقوله اصالة خروج المندورة (قوله البق) أي من تأخير عنها ومن ذكره في الحدود لانه حكم متعلق بالصلاة العينية فاسب ذكره خاتمة لها (قوله جاحدا وجوبها) أي حقيقة أو حكما بان لم يرد بجهله لان كونه بين اظهرنا بحيث لا يخفى عليه صيره في حكم العالم اهـ حج وبوافقه قول الشيخ

أي في أثره كما في المجموع (مطرنا بفضل الله) علينا (ورحمته) لنا (ويكره) تنزيها أن يقول (مطرنا بنوء كذا) بفتح نونه وهمز آخره أي بوقت النجم الفلاني على عادة العرب في اضافة الامطار الى الانواء لايها من ان النوء مطر حقيقة فان اعتقد انه القاعل حقيقة كفر وعليه يصح ما في الصحيحين حكاية عن الله تعالى أصبح من عبادي مؤمن بي وكافر فأما من قال مطرنا بفضل الله ورحمته فذلك مؤمن بي كافر بالكواكب ومن قال مطرنا بنوء كذا فذلك كافر بي مؤمن بالكواكب وافادته ليقى الحكم بالباء انه لو قال مطرنا بنوء كذا لم يكره وهو كما قال الشيخ ظاهر ويستثنى من اطلاقه ما نقله الشافعي عن بعض الصحابة انه كان يقول عند المطر مطرنا بنوء الفتح ثم يقرأ ما يفتح الله للناس من رحمة فلا يمسك لها ويمكن ان يقال لا استثناء اذا لايها من فيه اصلا والنوء سقوط نجم من المنازل في المغرب مع النجوم وطول حرقه من المشرق مقابله من ساعته في كل ليلة الى ثلاثة عشر يوما وهكذا كل نجم الى انقضاء السنة ما خلا الجهة فان لها اربعة عشر يوما (ويكره) سب الريح بل يسن الدعاء عند هبوب الريح من روح الله تأتي بالرحمة وتأتي بالعذاب فاذا رأيتوها فلا تسبوهن واسألوا الله خيرها واستعبدوا بالله من شرها (ولو تضرعوا بكثرة المطر) وهي ضد القلة مثلثة الكاف (ها السنة ان يسألوا الله) تعالى (رفعه) بأن يقولوا ندبنا ما قاله صلى الله عليه وسلم لما شكى اليه ذلك (اللهم) اجعل المطر (حوالينا) في الاودية والمراعي (ولا تجعله) علينا في الابنية والدور وافادت الواو أن طلب المطر حوالينا التقصده منه بالذات وقاية اذ هو فيه ما معنى التعليل أي اجعله حوالينا لا يكون علينا وفيه تعليمنا ادب الدعاء حيث لم يدع برفعه مطلقا لانه قد يحتاج لاسقراره بالنسبة لبعض الاودية والمزارع فطلب منع ضرره وبقاء نفعه واعلامنا به ينبغي ان وصلت اليه نعمة من ربه أن لا يتسخط اعراض قارئها بل يسأل الله تعالى رفعة وبقاءها وبأن الدعاء برفع المضر لا ينافي التوكل والتفويض اللهم على الآكام والظراب وبطون الاودية ومنابت الشجر (ولا يصلي لذلك والله اعلم) لعدم ورود هاله لكن تقدم في الباب السابق انها تسن لنحو الزلزلة في بيته منفردا وظاهرا ان هذا نحوها فيحمل ذلك على انه لا تشرع الهبة المخصوصة

(باب في حكم تارك الصلاة)

المفروضة على الاعيان اصالة يجدها او غيره وتقدم هنا على الجنائز بترتيب الجمع والرايق (ان تترك) المكلف (الصلاة) المعهودة شرعا الصادقة باحدى الخمس (جاحدا وجوبها) بان أنكره بعد علمه (كفر) بالجد فقط لايها مع الترك وانما ذكره المصنف لاجل التقسيم اذ الجحد وحده مقض للكفر كما مر لانكاره ما هو معلوم من الدين بالضرورة وذلك جار في كل مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة اما من أنكر ذلك جاهلا لقرب عهده بالاسلام أو ضوه عن يجوز خفاؤه عليه أو نشته ياديه بعيدة عن العلماء فلا يكون مردا بل يعترف

في ربه الله تعالى الا في امان أنكر ذلك جاهلا الخ حيث قيد عدم ردة الجاهل بكونه ممن يخفى عليه ذلك

وجوبها فان عاده صار مرئدا ولا يقتر مسلم على ترك الصلاة والعبادة عدا مع القدرة
 الا في مسألة واحدة وهي ما اذا اشته به صغير مسلم بصغير كافر ثم بلغا ولم يعلم المسلم منهما
 ولا قاتله ولا انتساب ولا يؤمر أحد بترك الصلاة والصوم شهرافا كثيرا في مسألة واحدة
 وهي المستحاضة المبتدأة اذا ابتدأها الدم الضعيف ثم اقوى منه ثم اقوى منه (او تركها
 كسلا) او تمها وانما مع اعتقاده وجوبها (قتل) بالأسيف (حدا) لا كفر الخ ببر الصبي
 أمرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا ان لا اله الا الله وان محمد رسول الله ويقبوا الصلاة
 ويؤتوا الزكاة فاذا فعلوا ذلك فقد دعوهوا في دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام
 وسأبهم على الله رواه الشيخان ولقوهوم قوله صلى الله عليه وسلم نبت عن قتل المسلمين
 وقال صلى الله عليه وسلم من ترك الصلاة فقد برئت منه الذمة وقال خمس صلوات كتبهن
 الله على عباده فمن جاءهن كان له عند الله عهد ان يذكرهن الجنة ومن لم يأتهن فليس له
 عند الله عهد ان شاء عفا عنه وان شاء عذبه رواه ابو داود وصححه ابن حبان وغيره ولو كفر
 لم يدخل تحت المشيئة وأما خبر مسلم بين العبد وبين الكفر ترك الصلاة فمحمول على تركها
 بحدا او على التغليب أو المراد بين ما يوجب الكفر من وجوب القتل جمع بين الأدلة ولو ترك
 الطهارة اقتل كما جزم به الشيخ ابو حامد لانه تركها ويقاس بها الاركان وسائر
 الشروط نعم محله في المتفق عليه او كان فيه خلاف واه بخلاف القوي في فتاوى القاتل
 لو ترك فاقتل الطهورين الصلاة متعمدا أو مس شافعي الذكرا أو المس المرأة أو توطأ ولم ينو
 وصلى متعمدا لا يقتل لان جواز صلاته مختلف فيه وقيد بعضهم بجماعها اذا قاتل القاتل
 بذلك والا فلا قاتل حينئذ بجواز صلاته قال فالذي يتجه قتله لانه تارك لها عند امامه وغيره
 فعلم ان ترك التيمم كترك الوضوء ان وجب اجماعا أو مع خلاف ولم يقتل القاتل بعدم وجوبه
 اهـ والاوجه الاخذ بالاطلاق ولا يقاس بترك الصلاة ترك الصوم والزكاة لان الشخص
 اذا علم انه يحبس طول النهار أو فاجدى الحبس فيه ولان الزكاة يمكن الامام أخذها
 بالمقاتلة ممن امتنعوا منها وقاتلونا فكانت المقاتلة الواردة في الحديث بر فيها على حقيقتهما
 بخلافها في الصلاة فانه لا يمكن فعلها بالمقاتلة فكانت فيها بمعنى القتل فوضح الفرق
 بينهما وبينها اهـ فالوجه الاخذ بالاطلاق (والصحيح قتله) حقا (بصلاة فقط) مما يظاهر
 الحديث (بشرط اخرجها عن وقت الضرورة) فيما له وقت ضرورة بان يجمع مع الثانية
 في وقتها فلا يقتل بترك الظاهر حتى تغرب الشمس ولا بترك المغرب حتى يطالع الفجر ويقتل
 في الصبح بطولع الشمس وفي العصر بغروبها وفي العشاء بطولع النجف فبالا بدائها
 ان ضاق وقتها ويتوعد بالقتل ان اخرجها عن الوقت والاوجه ان المطالب والمتوعد هو
 الامام أو نائبه فلا يقيد طالب غيره وتوعد ترتب القتل الا في لانه من منصبه وما قيل من
 انه لا يقتل بل يعزرو ويحبس حتى يصلى كترك الصوم والزكاة والحج ونحوه لا يحمل دم امرئ
 مسلم الا باحدى ثلاث الثيب الزاني والنفس بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة ولانه

(قوله فقد برئت منه الذمة) أى
 خربت ذمته (قوله كان له عند الله
 عهد) أى وعده منه لا يخالف (قوله
 وأما خبر مسلم الخ) الذى فى مسلم
 قال سمعت جابرا يقول سمعت
 النبي صلى الله عليه وسلم يقول
 ان بين الرجل وبين الشرك
 والكفر ترك الصلاة فلعلها رواية
 أخرى (قوله لان جواز صلاته
 مختلف فيه) أى فكان جريان
 الخلاف شبهة فى حقه مانعة من
 قتله وان لم يقتل (قوله والاوجه
 الاخذ بالاطلاق) أى فلا فرق
 بين التقيد وعدمه فى انه لا يقتل
 (قوله فاجدى) أى أفاد (قوله
 فوضح الفرق بينهما) أى الصوم
 والزكاة وقوله وبينهما أى الصلاة
 (قوله حتى تغرب الشمس) أى
 اما الجملة فمقتضىها اذا ضاق
 الوقت عن أقل ممكن من الخطبة
 والصلاة كما بآنى (قوله هو الامام
 أو نائبه) ومنه القاضي الذى
 له ولاية ذلك كالفقيه الكبير
 (قوله المفارق للجماعة) أى جماعة
 الاسلام بان ترك ما هو عاد الدين
 وهو الصلاة ويتحقق ذلك بصلاة
 واحدة

(قوله يجب علينا) أي على المخاطب

منا وهو الامام أو نائبه (قوله اذا بقي من الوقت زمن الخ) أي بالنسبة لفعله باخف ممكن (قوله مقدار الفريضة) أي تامة (قوله لان الظاهر ليس قضاء عنها) قضيتها انه لو ورد عليها في وقتها ولم تفعل حتى خرج الوقت ثم تاب وقال أصلي الجمعة القابلة لكانه لم يصل ظهر ذلك اليوم لم يقتل بتركه لكونه لا يقتل بترك القضاء لكن في فتاوى الشارح انه يقتل حيث امتنع من صلاة الظهر وان محل عدم التمسك بالقضاء اذا لم يرد به أو باصلا كما هنا فان التهديد على الجمعة تهديد على تركها وبدلها قائم مقامها فكانه دد عليه (قوله اجامعا) أي من الأئمة الاربعة فلزعمت الجمعة وترك فعلها لعدم علمه بالسابقة فهل يقتل بتركها مع القدرة أولا لعذره بالشك فيه نظروا اقرب الثاني فليراجع (قوله لا نأخذ قول شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها الخ) أي وان أيسر من ذلك عادة حقا لا دم ما يمكن (قوله خامسها لا يعتبر الخ) هذا الوجه لم يتعرض له المحي وقوله لوقت الضرورة أي السابق (قوله بخلاف ترك الصلاة) أي فانه لا يخالف الخ (قوله فهو امر آخر) أي فيترك عليه مقتضاه من استحقاق العقوبة على العزم على الترك وعلى تركه من الصلاة ان وجد منه

لا يقتل بترك القضاء مردود بان القياس متروك بالنصوص والخبر عام مخصوص بما ذكر وتمله خارج الوقت انما هو للترك بلا عذر على انما منع انه لا يقتل لترك القضاء مطلقا اذ محمل ذلك ما لم يؤمر به في الوقت ويهدد عليه ولم يقل أفعلها واعلم ان الوقت عند الرافعي وقتان أحدهما وقت الأمر والاخر وقت قتل فوق الوقت الأمر هو اذا ضاق وقت الصلاة عن فعلها يجب علينا ان نأمر الساركة فنقول له صل فان صليت تركك وان أخرجت عن الوقت قتلناك وفي وقت الأمر وجهان أحدهما اذا بقي من الوقت زمن يسع مقدار الفريضة والظهاره والثاني اذا بقي زمن يسع ركعة وطهارة كاملة ويقتل بترك الجمعة أيضا وان قال أصليها ظهر كما في زيادة الروضة عن الشافعي واختاره ابن الصلاح وقال في التحقيق انه الأقوى لتركها بالقضاء لان الظاهر ليس قضاء عنها ويحمله حيث كان من تلزمه اجامعا وافق الشيخ بانه يقتل به احيث أمر به وامتنع منها أو قال أصليها طهرا عند ضيق الوقت عن خطبتين وان لم يخرج وقت الظهر رأى عن أقل ممكن من الخطبة والصلاة لان وقت العصر ليس وقتا لها في حالة بخلاف الظهر لا يقال ينبغي قتله عقب سلام الامام منها الا نأخذ قول شبهة احتمال تبين فسادها واعادتها فمدر كها أوجب التأخير لئلا يفسد منها بكل تقدير وهو ما مر ومقابل الصحيح أوجه أحدها يقتل اذا ضاق وقت الثانية لان الواحدة يحتمل تركها بالنسبة للجمع ثانيها اذا ضاق وقت الرابعة لان الثلاث أقل الجمع فاغضرت ثالثها اذا ترك أربع صلوات قال ابن الرفعة لانه يجوز ان يكون قد استند الى تأويل من ترك النبي صلى الله عليه وسلم يوم الخندق أربع صلوات رابعة اذا صار الترك له عادة خامسها لا يعتبر وقت الضرورة وهذا هو معنى كلام الشارح في حكاية مقابل الصحيح (ويستتاب) من ترك ذلك ندبا كما صححه في التحقيق خلافا لما اقتضاه كلام الروضة وأصلها من وجوبها كما ارتد على الأول فالفرق بينهما كما أفاده الاسنوي ان الردة تخاذ في النار فوجب انقاذها منها بخلاف ترك الصلاة بل مقتضى ما قاله المصنف في فتاويه من ان الحدود تنقطع الاثم انه لا يبقى عليه شيء بالكلية لانه قد حذر على هذه الجريمة والمستقبل لم يخاطب به نعم ان كان في عزمه انه ان عاش لم يصل أيضا ما بهداه فهو أمر آخر ليس مما نحن فيه واشتد على الاسنوي ما تقر به بانه يقتل حدا على التأخير عن الوقت والحدود لا تنقطع بالتوبة وأجيب بان الحد هنا ليس هو على معصية سابقة وانما هو محل له على فعل ما ترك كما قاله الأذرع وغيره أو بانه على تأخير الصلاة عما مع تركها فالعلة مركبة فاذا صلى زالت العلة وقال الرعي في التفقيه والفرق ان التوبة هنا تقييد تداركها فان كانت بخلاف التوبة عن الزنا وشبهه فان التوبة لا تقييد تداركها ما مضى من الجريمة بل تقييد الامتناع عنها في المستقبل بخلاف توبته هنا فانها بفعل الصلاة وذلك يحقق المراد في الماضي وقال الزركشي تارك الصلاة ببسطة حده بالتوبة وهي العود لفعل الصلاة كما ارتد بل هو اولى بذلك منه وغلط بعضهم فقال كيف تنفع التوبة لانه كن صرف

(قوله أو قبلها) أي إذا كان بعد أمر الإمام أو زيادى أما قبله فمضى (قوله ليس مثله) أي في الإهدار وإن اختلف سببه كزنا
محض أو قاطع طريق مع تارك الصلاة (قوله أماناتك المندورة) محترزة قوله أصالة (قوله ينحس بجديده) أي في أي محل كان لكن
ينبغي أن يتوفى المقاتل لأن الغرض حمله على الصلاة بالعذيب ونحوه في المقاتل قد يفوت ذلك الغرض (قوله بتعمده التأخير)
قال سم على منهج ظاهره وإن لم يكن قد أمر بها عند ضيق الوقت وهو متجه ويوجه بأن اشتراط الأمر به عند الضيق لتحقيق
جنايته وهذا قد تحقق بجنايته باعترافه وجوزم ر إن يقيد هذا بما إذا كان قد أمر وفيه نظر فليتأمل ثم رأيت شيخنا جزم
بهذا التعميد في شرح الإرشاد فقال ومتى قال نعمدت تركها بالإعذار قتل سواء قال لأصليها أم سكت لتحقيق جنايته بتعمده
التأخير أي مع الطابق في الوقت كما علم مما مر ١٤٠ والأقرب ما قيد به حج (قوله وأكل مال السلطان) أي المال الذي يستحق

السلطان قبضه وصرفه لمصلحة
المسلمين يزعمه هذا الله يستحقه
ويعتبه عن صرفه في مصارفه
وظاهر أن المحكم لا يتقيد
بإستحلال الجميع بل متى استحل
شيئاً من ذلك كفر (قائده)
مراتب الكفر ثلاثة أحدها
الكفر الأصلي وصاحبه معتدين
به ومفطور عليه وثانيها الرجوع
إليه بعد الإسلام وهو أقبح وهذا
لم يقبل منه إلا الإسلام بخلاف
الأول حيث كان فيه الجزية
والاستقرار والمن والفساد
وثالثها السب وهو أقبح الثلاثة
فانه لا يدين به وفيه إزاراً بانيه
الله ورسوله والقائه الشبهة في
القلوب الضعفة فلذلك كانت
برعيتهم أقبح الجرائم ولا تعرض
عليه التوبة بخلاف القسم
الثاني لأن في الثاني قد يكون له
شبهة فتحل عنه والسب لا شبهة

فصلاً بتم رده لا يسطع وهذا كلام من ظن أن التوبة لا تسقط الحدود مطلقاً وليس
كذلك لما ذكرناه اه وتوابعه على القول بأن الإمهال يؤدي إلى تأخير صلوات وقيل
بإهل ثلاثة أيام وهم في الندب وقيل في الوجوب ولو قتله في مدة الاستتابة أو قبلها فإفسان
ليس مثله أثم ولا ضمان عليه كقاتل المرتد ولو جن أو سكر قبل فعل الصلاة لم يقتل فإن قتل
وجب القود بخلاف نظيره في المرتد لا قود على قاتله لقيام الكفر في المجموع وهو
محمول على ما إذا لم يكن قد توجه عليه القتل وعانده بالترك كما قاله الأذرعى أماناتك المندورة
الموقفة فلا يقتل بها لأنه الذي أوجبهما على نفسه (ثم) إذا لم يتب (يضرب عنقه) بالسيف
ولا يجوز قتله بغير ذلك لخبر إذا قلتم فأحسبوا القتل (وقيل) لا يقتل لانتفاء الدليل
الواضح على قتله (بل ينحس بجديده) وقيل يضرب بخشبة أي عصا (حتى يصلى أو يموت)
إذا المقصود حمله على الصلاة لا قتله ومترده (و) بعد الموت حكمه حكم المسلم الذي لم يترك
الصلاة من أنه (يفس) ثم يكفن (ويصلى عليه) بعد طهره (ويدفن مع المسلمين) في مقابرهم
ولا يطمس قبره كبقية أهل الكفر من المسلمين فإن أبدى عذراً كذبيان أو برد أو عدم
ماء أو نجاسة عليه هيجة كانت الأعذار في نفس الأمر باطلة كما لو قال صليت ووطننا
كذبه لم يقتله لعدم تحقق نعمده تأخيرها عن وقتها من غير عذر نعم تأمر بها بعد ذلك
العذر وجوباً في العذر الباطل وينبغي الأصح بأن نقول له صل فإن امتنع لم يقتل لذلك فإن
قال نعمدت تركها بالإعذار قتل سواء قال لأصليها أم سكت لتحقيق جنايته بتعمده
التأخير قال الغزالي لو زعم زاعم أن يئمه وبين الله حالة أسقطت عنه الصلاة واحتلت له
شرب الخمر وأكل مال السلطان كما زعمه بعض المتصوفة فلا شك في وجوب قتله وإن كان
في خلوه في النار نظر وقتل مثله أفضل من قتل مائة كافر لأن ضرره أكثر

(كتاب الجنائز)

فيه ولهذا لم يكن عرض التوبة عليه واجبا ولا مستحباً فلا يتنع الأعراض عنه حتى يقتل تطهيراً للأرض منه
فإن أسلم عصم نفسه فهذا ما ظهر لي في سبب الأعراض مع القول بقبول التوبة وقريب من هذا أن الكفار الأصليين لا يقتلون
في الأول حتى يندروا فإذا بلغتهم الدعوة والنذارة جازت الإغارة عليهم وسيهم من غير افتقار إلى الدعاء إلى الإسلام في كل مرة
لأنه قد بلغتهم وزال عذرهم فإن أسلموا عصموا أنفسهم وانما استثنى المرتد بغير السب لأن الغالب أن الردة إنما تحصل بشبهة فتزال
بالاستتابة ولهذا تردد العلماء في توبة الزنديق وتوبة من ولد في الإسلام هل تقبل أو لا لأنه لا شبهة لهما اه من السيف المنلول
هلى من سب الرسول للسبكي (كتاب الجنائز)

(قوله بكسر الجيم) أى أوقفها الان الفتح والكسر مشتركان في الميت والنعش على هذا القول اه وقوله ان لم يرد الخ أى فان اراده لم يصح وينبغي ولومع الميت هذا وفهم من الاقوال المذكورة ان الميت حيث لم يكن في النعش لا تطلق عليه الجنائز لا بالفتح ولا بالكسر وعليه فلو كان الميت على الارض أو نحوها مما ليس بنعش ونوى الصلاة على الجنائز فينبغي ان يقال ان اشار اليه اشارة قلبية صح ولا يضر تسميته بغير اسمه تغليباً للاشارة وكذا ان قصد بالجنائز الميت ويكون لفظ الجنائز مجازاً عن الميت وان قصد مسمى الجنائز لغة أو أطلق لم تصح صلاته اما في الاولى فظاهر لانه نوى غير الميت الذى يصلى عليه واما في الثانية فلان لفظه محتمل لميت في النعش وهو لم يصل عليه أو نعش عليه ميت وهو لا تصح الصلاة عليه هذا وينبغي ان المراد بالنعش ما يحتمل عليه الميت وانما عبروا بذلك لغلبته (قوله ذكره ابن فارس الخ) هو قوله من جنزه (قوله لا يسمى جنازة) أى النعش (قوله ليكثر كل مكاف الخ) قال حج ندباً مؤكداً والافاضل ذكره سنة أيضاً ولا يفهمه المتن لانه لا يلزم من ندب الاكثر ندب الاقل الخالى عن الكثرة وان لم يرد من الاثبات بالكثرة الاثبات بالاقول وكونه من حيث ١٤١ اندراج فيه وعلى هذا يحتمل قول شيخنا في

شرح الروض يستحب الاكثر من ذكر الموت المستلزم ذلك لاستحباب ذكره المصريح به في الاصل أيضاً اه (قوله كل مكاف) يستثنى طالب العلم فلا يسـن له ذكر الموت لانه يقطع به وكتب عليه سم على حج يحتمل ان يطلب من الولي ونحوه أمر الصبي المميز بذلك اه وقوله يطلب أى ندباً (قوله وضح أ كثر) من ذكرها ذم الذات (قال الحافظ في تخريج العزيز ذكر السهيلي في الروض ان الرواية فيه بالذال المعجمة ومعناه القاطع واما بالمهملة فعناه المزيل للنش

جمع جنازة بالفتح والكسر اسم للميت في النعش وقيل بالفتح اسم لذلك وبالكسر اسم للنعش وهو عليه الميت وقيل عكسه وقيل لغمان فيهما فان لم يكن عليه الميت فهو سرير ونعش وعلى ما تقرر لو قال أصلى على الجنائز بكسر الجيم صح ان لم يرد به النعش وهى من جنزه اذا ستره ذكره ابن فارس وغيره وقال الازهرى لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا ويشتمل هذا الكتاب على مقدمات ومقاصد وبداً بالاول فقال (ليكثر) ندباً كل مكاف صحيحاً كان أو مريضاً (ذكر الموت) بقلبه واسانه بان يحمله نصب عينيه لانه ازجر عن المعصية وأدعى للطاعة وضح أ كثر وامن ذكرها ذم الذات يعنى الموت زاد الناس ان فانه ما ذكر في كثير من الدنيا والامل فيها الاقله ولا قليل أى من العمل الا كثره وهادم بالمجبة معناه قاطع واما بالمهملة فهو المزيل للنش من أصله وفي المجموع يستحب الاكثر من ذكر حديث استحباب من الله حق الحياء وتمايمه قالوا انا نستحي من الله والحمد لله قال ليس كذلك ولكن من استحباب من الله حق الحياء فليحفظ الرأس وما وعى وليحفظ البطن وما حوى وليسد ذكر الموت والبلاء ومن أراد الآخرة ترك زينة الدنيا ومن فعل ذلك فقد استحباب من الله حق الحياء والموت مفارقة الروح الجسد والروح جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالماء ودال لا ينفى واما قوله تعالى الله يتوفى الانفس

وليس ذلك مرادها وفي هذا النفي نظر لا يخفى اه وقد جوز في فتح الاله الوجهين وقال فهو استعارة تبعية أو بالكناية شبه وجود الذات ثم زوالها بذكر الموت بينان مرتفع هدمته صعقات هائلة حتى لم يبق منه شيئاً وليس فيما ذكره ما يمنع قول السهيلي وليس ذلك مرادها فان جعله استعارة لا يؤدى الى ان المعنى الحقيقي هو ادوغيته ان يصح التعبير بالهادم عن القاطع مجازاً وليس كلام السهيلي في التعبير بل في ان المعنى الحقيقي للهادم غير مراد وقوله شبه وجود الذات تقرير للاستعارة بالكناية ولم يصرح بتقرير التبعية والله ان يقال وشبه ازالة الذات بذكر الموت بهدم الصواعق أو نحوها البناء المرتفع واستعاره اسمه ثم اشتق منه هادم (قوله فانه ما ذكر في كثير الخ) مثله في حج وفي الهلى وشيخ الاسلام ما يذكر (قوله فليحفظ الرأس وما وعى) أى ما اشتغل عليه من البصر والسمع واللسان وليحفظ البطن وما حوى يذنبى ان يراد به ما يشتمل القلب والفرج والمراد بحفظ البطن ان يصونه عن وصول الحرام اليه من الطعام والمشرب (قوله والموت مفارقة الروح الجسد) وهل الروح موجودة قبل خلق الجسد أو لا فيه خلاف في العقائد والمعتمد منه الا قول فليراجع

(قوله فقيه تقدير الخ) هذا بمجرد عدم فناءها وأولى منه ما ذكره البيضاوي حيث قال أي بتبعضها عن الابدان بان يقطع
 تعاقبها عنها وتصرفها فيها اظاهرا وباطنا وذلك عند الموت أو اظاهرا لا باطنا وهو في النوم ١٥ ووجه الاولوية ان المتبادر من
 قوله بان يقطع تعلقها الخ نها باقية وانما زال عنها التعلق بالبدن (قوله ويستعد له بالتوبة) صح انه صلى الله عليه وسلم ابصر حاجة
 يحفرون قبر ابيك حتى بل القري بدموعه وقال اخواني لئلا هذا فاعذوا أي تأهبوا واتخذوه عدة شرح الارشاد لشيخنا ١٥
 على منهج قال حج في الاعباب ولو تحقق ان عليه ذنبا ونسي عينه فالورع ما قاله المحاسبي انه يعين كل ذنب ويندم عليه بخصوصه
 فان لم يفعل ذلك فهو غير مخاطب بالتوبة لانه ذنبا لکنه باقي الله تعالى بذلك الذنب وكذا الواسي دائنه وتسامح القاضي أبو بكر
 فقال يقول ان كان لي ذنب لم اعلمه فاني نائب الى الله منه ١٥ (أقول) وقوله لکنه باقي الله الخ ينبغي ان يكون ذلك في ذنب يتوقف
 على رد المظالم اما غيره فيمكن فيه عموم التوبة اذ التبعين غير محتاج اليه (قوله على ان لا يعود اليه) أي الى مثله (قوله ورد المظالم الى
 أديها) المراد برد المظالم الخروج من الشمل نحو الاستئصال من الغيبة وقضاء الصلاة مما ليس فيه شيء يرد على المظلوم ومحل توقف
 التوبة على رد المظالم حيث قدر عليه كما صرح به في قوله وخروج عن مظلمة قدر عليها او الا فالشرط العزم على الرد ان قدر ومحل
 أيضا حيث عرف المظلوم والافية دق بما ظلم به عن المظلوم كذا قبل والاقرب ان يقال هو مال ضائع يرد على بيت المال فلعن من
 قال يصدق به مراده حيث غلب على ظنه ١٤٢ ان بيت المال لا يصرف ما يأخذه على مستحقه ثم لو كان للمظالم استحقاق

حين موته فقيه تقدير وهو عند موت أجسادها (ويستعد له) بالتوبة) وهي كما يأتي في
 الشهادات ان شاء الله تعالى ترك الذنب والندم عليه وتصحيحه على ان لا يعود اليه وخروج
 عن مظلمة قدر عليها بنحو تحمله عن اغتياه أو سبه (ورد المظالم) الى أهلها بجمع في الخروج
 منها سواء كان وجوبه عليه مؤسرا أو مضيقا كاداء دين وقضاء فوائت وغيرهما ومعنى
 الاستعداد لذلك المبادرة اليه لئلا يقع الموت المفوت له وظاهر كلامه نذب ذلك بدليل
 ما بعده وهو ما صرح به ابن المقرئ في غشيته كالتمولي وينبغي حمله على ما اذا لم يعلم أن ما
 عليه متضمن للتوبة فحينئذ يندب له تجديدها اعتناء بشأنها اما اذا علم ان عليه مقتضيا
 لها فهي واجبة فوراً بالاجماع وعلى هذا يجمع ل قول جمع وجوباً وعلى مقابله يحمل قول
 آخرين ندباً وصرح برد المظالم مع دخوله في التوبة لما مر في الاستفتاء ولانه ليس جراً
 من كل توبة بخلاف الثلاثة قبله (والمرىض أكد) أي اشد طلباً لانه الى الموت أقرب

بيت المال فهل يجوز له الاستئصال
 به والتصرف فيه لكونه من
 المستحقين أو لا لاتحاد القابض
 والمقبض فيه نظراً لا قرب الأول
 هذا ومحل التوقف على الاستئصال
 أيضاً حيث لم يترتب عليه ضرر
 فن زنى بامرأة ولم يبلغ الإمام فلا
 ينبغي ان يطلب من زوجها أو أهلها
 الاستئصال لما فيه من هتك عرضهم
 فيمنع في الندم والعزم على ان
 لا يعود ثم ما تقرر من ان قضاء

الصلاة فيه خروج عن مظلمة يخالف لقول الشارح ولانه ليس جراً من كل توبة الا ان يريد بالخروج منها بقضاء الصلاة ويسن
 انه يفعل الصلاة كانه خرج مما ظلم به (قوله وقضاء فوائت) قال حج في حاشية الايضاح ومنها قضاء خصوصاً وان كثرت ويجب عليه
 صرف سائر زمنه لذلك ما عدا الوقت الذي يحتاجه له صرف ما عليه من مؤنة نفسه وعياله وكذا يقال في نسيان القرآن أو بعضه
 بعد البلوغ اه أقول وهو واضح ان قدر على قضائها في زمن يسيراً لم كانت عليه صلوات كثيرة جداً وكان يستغرق قضاؤها زمناً
 كثيراً فينبغي ان يكفي في صحة توبته عليه على قضائها مع الشروع فيه حتى لو مات زمن القضاء لم يمت عاصياً وكذا الزوج موليته
 في هذه الحالة فتزويجه صحيح لانه فعل ما في مقدوره أخذاً من قول الشارح وخروج عن مظلمة قدر عليها (قوله فحينئذ يندب
 له تجديدها) أي بان يجدد الندم والعزم على ان لا يعود وليس ثم مظلمة يرد لها فلا يأتى فيها التجديد وهذا فحين سبق له توبة من ذنب
 امامه لم يتقدم له ذنب اصلاً فلعل المراد بالتوبة في حق العزم على عدم فعل الذنب وعبرة الاعياب أو ينزل نفسه منزلة العاصي
 بان يرى كل طاعة تقدمت منه دون ما هو مطلوب بحسنه ومنه قوله عليه الصلاة والسلام انه ليغان على قلبي فاستغفر الله في
 اليوم والمالة سبعين مرة اه هذا وينبغي ان المراد بدب برد المظالم ان ما تردد في انه هل لزم ذنبه أو لا ان يرد احتياطاً (قوله
 لما مر) اهتما ما يذكرها لهظم أمرها (قوله بخلاف الثلاثة قبله) هي قوله ترك الذنب والندم عليه وتصحيحه على ان لا يعود اليه

(قوله فلا بأس) أي فلا كراهة بل هو مباح (قوله مسلم) ظاهره ولو فاسقا وذابغة وسيأتى ما فيه عن الأذرى مما يفيده الكراهة حيث لا قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة وهذا شرط في سنن الإعادة وهو معتبر في المعاد وأطلق في المعبد وقضيته أنه يستحب منه ولو كافر لأنه مخاطب بفروع الشريعة (قوله جازت عبادته) المتبادر من الجواز استواء الطرفين وإنه غير مكروهة (قوله وتكره عيادة تشق على المريض) أي مشقة غير شديدة والاحرم (قوله إذا كانا بدارنا) ويبنى مثله في الذي (قوله لا تأمأ مورون بها جرتهم) الأولى بهم جرحهم لأن المهاجرة كما في المختار والاتصال من أرض ١٤٣ إلى غيرها وقضية التعليل عدم سن

عبادتهم بل كراهتها سيما إذا كان في ذلك زجر (قوله إلا أن يكون مغلوبا عليه) أي بأن يكون ثم ما يقتضي الذهاب له كل يوم كسراء أدوية ونحوها (قوله وإن يدعو له بالشفاء) أي ولو كان كافرا أو فاسقا ولو كان مرضه رمدا ويبنى أن محله ما لم يكن في حياته ضرر للمسلمين والأفلا يطلب الدعاء له بل لو قيل بطلب الدعاء عليه لما فيه من المصلحة لم يبعد (قوله وإن يكون دعاؤه الخ) هذا مفروض فيما لو عادته ومثله ما لو حضر المريض إليه أو حضر بل ينبغي طلب الدعاء بذلك مطلقا إذا علم مرضه (قوله والوصية) أفهم أنه لو لم يخف عليه لا يطلب ترغيبه في ذلك ولو قيل بالمعبر ترغيبه مطلقا لم يبعد سيما أن ظن أن ثم ما تطلب التوبة منه أو يوصى فيه (قوله وإن يطلب الدعاء منه) أي ولو فاسقا (قوله وإن يهمله) ومنه أن يحمله على فعل قربات بعد شفائه فإن شفي ولم يفعل ذكره بما عاهد الله عليه (قوله وإن يوصى أهله) أي العائدون كان

ويسن له الصبر على المرض أي ترك التعجب منه ويكره كثرة الشكوى نعم إن سأله نحو طبيب أو قريب أو صديق عن حاله فآخبره بما هو فيه من الشدة لا على صورة الجزع فلا بأس ولا يكره الاثنين كما في المجموع لكن أشد غالة بنحو التسليم أولى منه فهو خلاف الأولى ويسن أن يتعهد نفسه بتلاوة القرآن والذكر وحكايات الصالحين وأحوالهم عند الموت وإن يوصى أهله بالصبر عليه وترك النوح ونحوه مما اعتيد في الجنائز وغيرها وإن يحسن خلقه وإن يجتنب المنازعة في أمور الدنيا وإن يسترضى من له به علاقة كخادم وزوجة وولد وجار ومعامل وصديق وأن يعاد مريض ولو بنحو رمدي في أول يوم مرضه وخبرنا بما يعاد بعد ثلاثة موضوع وأن أخذه الغزالي سلم ولو عدا ومن لا يعرفه وكذا ذي قريب أو جار ونحوه ومن ربح أسلحه فإن اتقى ذلك جازت عبادته وتكره عيادة تشق على المريض وألحق الأذرى بجنا بالذي المعاهد والمستأمن إذا كانا بدارنا ونظر في عبادة أهل البدع المذكورة وأهل الفجور والمكس إذا لم يكن له قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة لأنما مورون بها جرتهم وإن تكون العبادة غفلا يواصلها كل يوم إلا أن يكون مغلوبا عليه نعم نحو الأقرب والصديق ممن يستأنس به المريض أو يتبرك به أو يشق عليه عدم رؤيته كل يوم تسن لهم المواصلة ما لم يشعروا أو يعلموا كراهته ذلك ذكره في المجموع وإن يختلف المكث عنده بل تذكره أطالته ما لم يفهم عنه الرغبة فيها وإن يدعو له بالشفاء أن طمع في حياته ولو على بعد وإن يكون دعاؤه أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يشفيك بشفائه سبع مرات وإن يطيب نفسه بمرضه فإن خاف عليه الموت رغبه في التوبة والوصية وإن يطلب الدعاء منه وإن يهمله ويذكره بعد عافيته بما عاهد الله عليه من خير وإن يوصى أهله وخادمه بالرفق به والصبر عليه ومثله من قرب موته في تدنوه ثم شرع في آداب المتضرع قال (ويضج المحتضر) وهو من حضر الموت ولم يت (لجنبه) (اليمين) ندبا كالموضوع في البعد (إلى القبلة) ندبا أيضا لأنها أشرف الجهات (على الصحيح) راجع للاضطجاع وسبأ في مقابلة (فإن تعذر) وضعه على يمينه أي تعسر ذلك اضيق مكان ونحوه) كعلة فلجنبه الأيسر كما في المجموع لأنه أبلغ في التوجه من استلقائه فإن تعذر (أتى على قفاه ووجهه وأخصاه) وهما أسفل الرجاين وحققتهما كما قاله المصنف في

غير مراعى عند أهل الميت (قوله ومثله من قرب موته) أي في جميع ما تقدم مما يأتي بحقيقته فيه (قوله لجنبه) يبنى أن تكون الألام بمعنى على لأن اضجع انما يهدى بعلى لا بالألام وقد عبر به الشارح في قوله لا في فإن تعذر اضجع على اليمين (قوله كما في المجموع) نبيه على أن المصنف أسقط مرتبة من المراتب المطلوبة وقوله لأنه أبلغ على لكل من قوله لجنبه اليمين الخ وقوله فلجنبه الأيسر الخ (قوله وأخصاه) بفتح الميم أشهر من كسر ها وضعها اه شرح بهجة وج وقال في الأيماب هو بتثنية الهمزة أيضا

(قوله ومقابل الصحيح) قال حج قال في المجموع والعمل على هذا (قوله ويلقن الشهادة) أي ولو كان نبياً فيما يظهر وبارة ثم على حج وانظر لو كان نبياً والوجه انه لا يحد من جهة المعنى اه والمعنى هو قوله مع السابقين لان الانبياء تأخروا دخول بعضهم عن بعض الجنة (قوله والله أكبر) قد يقتضى هذا التخييل ان اتيان المريض بهذا المثال لا يمنع ان آخر كلامه كلمة لا اله الا الله مع تأخر والله أكبر عنها اه سم على بهجة وقد يمنع انه يقتضى ذلك لجواز ان المراد انه اذا ذكر ذلك تذكر المريض كلمة الشهادة فنطق به او مع ذلك انه قد يقال ان المريض اذا نطق به لا يحد عليه التلقين لان هذا الذي كررنا كان من توابع كلمة الشهادة عد كانه منها (قوله ولا يامر بها) أي يكرمه ذلك (قوله والاصح ما مر) أي من قوله نداء (قوله وان لا تسن زيادة محمد رسول الله) أي فلوزادها وذكرها التخصر بعد قوله لا اله الا الله لا يخرج عن كون التوحيد آخر كلامه لانه من تمام الشهادة (قوله لخبر الغلام اليهودي) أي الذي عادته صلى الله عليه وسلم في مرضه واقبته الشهادتين فاسلم رضى الله عنه والغلام ايسر خاصاً بالصغير (قوله ويكون ذلك وجوباً) أي ان رضى منه الاسلام ١٤٤ وسيأتى ذلك في كلامه وظاهره وان بلغ الفرغرة ولا بهدفيه لاحتمال ان يكون عقله حاضراً وان ظهر لنا خلافه وان كان

لا ترتب عليه احكام المسلمين حينئذ (قوله كوارث وعدوا الخ) لو كان فقير الاشياء له فالوجه ان الوارث كغيره قال حج فان حضر عدو وارث فالوارث لانه اشفق لقولهم لو حضر ورثة قدم اشقتهم اه وبقي ما لو حضر العدو والحاسد وينبغي خاصة تقديم الحاسد لان ضرره اخف من ضرر العدو اه (قوله الرفيق الاعلى) أي اريد الخ قال حج في فتاويه الحديثية قيل هو اعلى المنازل كالوسيلة التي هي اعلى الجنة فعناء اسمك يا الله ان تسكننى اعلى مراتب الجنة وقيل معناه أريد لقاءك يا الله يارفيق يا اعلى والرفيق من اسماء الله تعالى للحديث الصحيح ان الله رفيق فكانته طلب لقاء الله (قوله غير صحيح) أي فلواتى به لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه (قوله لم يوجد في والا غيره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بلا الحاح) قال ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاً شراً هل السنة تقولون ان من مات مؤمناً دخل الجنة لا محالة وان لا بد من دخول من لم يعرف الله عنهم من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذي تلقنونه عند الموت كلمة التوحيد اذا كان مؤمناً ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت اعمل كونها آخر كلامه قرينة انه من يعفو الله عن جرائمه فلا يدخل النار اصلاً كما جاء في اللفظ لا تجوز حرمة الله عليه النار واذا كان لا يمنع ان يعفو الله عن عصاة المسلمين ولا يؤاخذهم بذنوبه فضلاً عنه واحساناً فلا يستبعد ان ينصب الله تعالى النطق بكلمة التوحيد آخر حياة المسلم اماراة دالة على انه من أولئك الذين يتجاوز عن سيئاتهم (قوله ولو بغير كلام الدنيا) أي ولو بكلام نفسه بان دات عليه قرينة أو أخبر بذلك ولى قاله في الخادم (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والانبيا مسلم ولو من باب ما آلهما ولو عذب وطال عذابه اه سم على بهجة ومثله في حج

دقائقه المنخفض من أسفاهما (للقبلة) بان يرفع راسه قليلاً لان ذلك هو الممكن ومقابل الصحيح ان الاستلقاء أفضل فان تعذراً أضحج على الايمن (ويلقن) نداء (الشهادة) وهي لا اله الا الله بان يذكرها بين يديه ليمتد ذكر أو يقول ذكر الله تعالى مبارك فذكر الله جميعاً سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا يامر بها او ينبغي ان عنده ذكرها أيضاً وذلك لخبر مسلم لقنوا موتاكم لا اله الا الله أي من حضره الموت تسمية للشيء بما يصير اليه مجازاً وظاهر الخبر يقتضى وجوب التلقين واليه مال القرطبي والاصح ما مر وان لا يسن زيادة محمد رسول الله وهو ما صححه في الروضة والمجموع وقول الطبري يجمع ان زيادتها أولى لان المقصود مومنه على الاسلام مردود بان هذا مسلم ومن ثم بحث الاسنوى انه لو كان كافر لقن الشهادتين وأمر به ما لخبر الغلام اليهودي ويكون ذلك وجوباً كما افاده الوالد رحمه الله تعالى ان رضى اسلامه والا فندبا ويستحب كما في المجموع ان يكون الملقن عن لايته الميت كوارث وعدو وحاسد أي ان كان ثم غيره والا فانه وان اتهمه كما يحسنه الاذرى وما يشبهه بعضهم من تلقينه الرفيق الاعلى لانه آخر ما تكلم به عليه الصلاة والسلام غير صحيح بان ذلك السبب لم يوجد في غيره وهو ان الله خيره فاختره و (بلا الحاح) عليه ائلاً يضجر فان قالها لم تعد عليه حتى يتكلم ولو بغير كلام الدنيا خلافاً للصيرى أخذاً من قولهم لتكون هي آخر كلامه فقصد صح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة وفي المجموع انه لا يراى على مرة وقيل يكررها ثلاثاً فان ذكرها ولم يتكلم بعد هذا فذلك

رفيق فكانته طلب لقاء الله (قوله غير صحيح) أي فلواتى به لم تحصل سنة التلقين ويظهر انه لا كراهة فيه (قوله لم يوجد في والا غيره) أي النبي صلى الله عليه وسلم (قوله بلا الحاح) قال ابن السبكي في الطبقات فان قلت اذا كنتم معاً شراً هل السنة تقولون ان من مات مؤمناً دخل الجنة لا محالة وان لا بد من دخول من لم يعرف الله عنهم من عصاة المسلمين النار ثم يخرج منها فهذا الذي تلقنونه عند الموت كلمة التوحيد اذا كان مؤمناً ماذا ينفعه كونها آخر كلامه قلت اعمل كونها آخر كلامه قرينة انه من يعفو الله عن جرائمه فلا يدخل النار اصلاً كما جاء في اللفظ لا تجوز حرمة الله عليه النار واذا كان لا يمنع ان يعفو الله عن عصاة المسلمين ولا يؤاخذهم بذنوبه فضلاً عنه واحساناً فلا يستبعد ان ينصب الله تعالى النطق بكلمة التوحيد آخر حياة المسلم اماراة دالة على انه من أولئك الذين يتجاوز عن سيئاتهم (قوله ولو بغير كلام الدنيا) أي ولو بكلام نفسه بان دات عليه قرينة أو أخبر بذلك ولى قاله في الخادم (قوله دخل الجنة) أي مع الفائزين والانبيا مسلم ولو من باب ما آلهما ولو عذب وطال عذابه اه سم على بهجة ومثله في حج

(قوله لكن يقرب ان يكون في المميز) أي الصبي المميز فيخرج المجهنون وفيهم على وجه قوله وهو قريب في المميز لا يبعد ان غير المميز كذلك (قوله ويقرأ عنده سورة يس) أي تمامها روى الحارث بن اسامة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قرأها وهو خائف آمن أو جائع شبع أو عطشان سقي أو عار كسي أو مريض شفي اهـ ديمري (قوله من العمل بظاها الخبر) قال حج وهو أوجه اذا صار ف عن ظاهره وكون الميت لا يقرأ عليه ممنوع ببقاء ادراك روحه فهو بالنسبة لسماع القرآن وحصول بركته له كالحي واذا صح السلام عليه فالقراءة أولى نعم يؤيد الاول ما في خبر غريب مامن مريض يقرأ عنده يس الامات ريانا وادخل قبره ريانا اهـ رحمه الله (قوله أفضل من غيرها) أي في الحياة وبعد الموت أيضا أي فتكريرها أفضل من قراءة غيرها المساوي لما كرره ومثله تكرر ما حفظه منها ولم يحسنها بتمامها لان كل جزء منها بخصوصه مطلوب في ضمن طلب كماله او يحتمل انه يقرأ ما يحفظه من غيرها ما هو مشتق على مثل ما فيها اوله الاقرب (قوله اذا المطلوب الآن الخ) ١٤٥ يؤخذ منه ان من لا علاقة له بالاستغفار يتجهيزه بطلب القراءة منه وان

والاسمكت يسيرا ثم يعيدها فيما يظهر والتلقين مقدم على الاستقبال وان ظن بقاء حياته كما ذكره الماوردي قال الاسنوي وهو متجه لانه اهم وقال ابن الزركا ح ان أمكن جمعهم ما فعلا معا والاقدم التلقين لان النقل فيه أثبت وكلامهم يشمل غير المالك كلف ليسن تلقينه وهو كذلك لكن يقرب ان يكون في المميز وعليه فرق الزركشي بين هـ ذ او عدم ندب تلقينه بعد الدفن مطلقا بان هذا للمصلحة ونتم لئلا يفتتن الميت في قبره وهذا لا يفتتن (ويقرأ عنده) سورة (يس) ندبا لخبر اقرؤا على موتاكم يس أي من حضره مقدمات الموت لان الميت لا يقرأ عليه خلا لما أخذ به ابن الرفعة ك بعضهم من العمل بظاها الخبر وان ان تقول لا مانع من اعمال اللفظ في حقيقته ومجازة فحيث قيل يطلب القراءة على الميت كانت يس أفضل من غيرها أخذنا بظاها هذا الخبر وكان معنى لا يقرأ على الميت أي قبل دفنه اذا المطلوب الآن الاستغفار يتجهيزه اما بعد دفنه فيأتي في الوصية أن القراءة تنفعه في بعض الصور فلا مانع من ندب احينئذ كالصدقة وغيرها وحكمة قراءتها ذكيرة بما فيها من أحوال البعث والقيامة قبل ويقرأ عنده الرعد لقول جابر انهم اتهمون طلوع الروح ونقل الاسنوي عن الجيلي انه يستحب تجريد ماء فان العطش يغلب من شد التزع فيخاف منه ازال الشيطان اذ ورد انه يأتي بما زلال ويقول قل لا اله غيري حتى اسقبك وأقره الاذرى وقال انه غريب حكما وعلا لا اهـ ومجمله عند عدم ظهور امارات احتياج المحتضر اليه أما عند ظهورها فهو واجب كما هو واضح (وايحيى) المريض ندبا (ظنه بره) سبحانه وقد عالى الخبر مسلم لا يموت أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى أي يظن انه يرجه ويعفو عنه وخبر الصحيحين انما عند ظن عبدى بي ويحصل ذلك بتدبر الآيات الواردة بسعة الرحمة

يتجهيزه بطلب القراءة منه وان بعد عن الميت (فائدة) * قال حج وقد صرح حوايته يتدب للزائر والمشييع قراءة شيء من القرآن اهـ وينبغي حمل ذلك على قرأته سرا ابوافق ما يأتي للشارح في المسائل المشورة بعد قول المصنف ويكره اللفظ من قوله ويسن الاستغفار بالقراءة والذ كر سرا اهـ (قوله تذكيره) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها عنده جهرا (قوله ويقرأ عنده الرعد) أي تمامها ان اتفق له ذلك والافغاف يسرله منها (قول لقول جابر) يؤخذ منه انه يستحب قراءتها سرا ولو أمره المحتضر بالقراءة جهرا لان فيه زيادة ايلام له وبقي ما لو تعارض عليه قراءتها فهل يقدّم يس لصحة حديثها أم الرعد فيه نظر

وينبغي ان يقال بمرعاة حال المحتضر فان كان عنده شعور وتذكر بأحوال البعث قرأ سورة يس والافر سورة الرعد (قوله انه يأتي بما زلال) قال في المصباح الماء الزلال العذب اهـ (قوله حتى اسقبك) أي فان قال ذلك مات على غير الايمان ان كان عقله حاضرا وانما قلنا ذلك لجواز ان يكون عقله حاضرا وان كانا لا شاهد ذلك (قوله وايحيى المريض) أي وان لم يكن مرضه مخوفا ويحسن بضم الهماء وسكون الحاء وكسر السين مخففة وبضمها أيضا وفتح الحاء وتشديد السين كما يؤخذ من القاموس (قوله الا وهو يحسن الظن) وفي ثقات ابن حبان ان بعض الساف سئل عن معناه فقال معناه انه لا يجتمع والافجار في دار واحدة وقال الخطابي معناه أحسنوا أعمالكم حتى يحسن ظنكم بكم فحسن عمله حسن ظنه بره ومن ساء عمله ساء ظنه اهـ من تخريج العزيز

(قوله استواء خوفه) أي الاليق به ذلك (قوله فالواجب حسن الظن بالله) بأن لا يظن به سوءاً كدسبته لما لا يليق به (قوله والمباح الظن الخ) لم يذكر المندوب مع أنه ذكره في الأجمال للتصريح به في عبارة المصنف وأهل الماراد به أنه يستحضر أن الله تعالى يغفر له ويدخله الجنة ونحو ذلك فلا ينافي أن حسن الظن بالله سبحانه واجب لما قدمنا أن الماراد به أن لا يظن به سوءاً ولم يذكر المندوب أيضاً وأعله لعدم تأنيبه وقد بصور بان ظن في نفسه أن الله تعالى لا يرجمه لكثرة ذنوبه هذا وقوله فلا يحرم ظن السوء به يقال عليه أن عدم حرمة ظن السوء لا يستلزم إباحة ظن السوء بمن اتصف بذلك (قوله فإذا مات غمض) أي ولو أغمى الله لا يقبح منظره بعد الموت ثم رأيت هم على جملة صرح بذلك وقال في الإيعاب وظاهر كلامهم أن المريض لا يسر له تغيمض عيني نفسه قبيل موته وأن أمكن بلا مشقة لكن بحث بعضهم ١٤٦ نذبه أن لم يحضر عنده من يتولاه اهـ (قوله أن الروح إذا قبض) فبعد تذكير

الروح وفي المختار أنه يدكر ويؤث (قوله تبعه البصر) زاد في شرح الروض ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع درجته في المهديين واخلفه في عتبة في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين وافصح له في قبره ونور له فيه اهـ عميرة (أقول) وينبغي أن يقال مثل ذلك فيمن يغمض الآن فيقول ذلك اقتداء به عليه الصلاة والسلام (قوله ما تقوى به على نوع تطاعها) ذكر حج قبل هذا مانصه يحتمل أن المراد من قوله تبعه البصر أن القوة الباصرة تذهب عقب خروج الروح فحينئذ يجمد العين ويقبح منظرها (قوله أن العين أول شيء يخرج منه) عبارة الأسنوي آخر شيء الخ وفي الشيخ عميرة مانصه قبل أن العين آخر شيء تنزع منه الروح وأول شيء يسرع إليه الفساد (قوله

والمغفرة والاحاديث ويندب للخاصين أن يحسنوه ويظمعوه في رحمة تعالى وبحسب الأذرى وجوبه إذا رأوا منه أمارات اليأس والتفريط إذ قد يفارق على ذلك في تلك فتعين عليهم ذلك أخذ من قاعدة النصيحة الواجبة وهذا الحال من أهمها وما ذكر ولا يظهر كافي المجموع في حق الصحيح استواء خوفه ورجائه لأن الغالب في القرآن ذكر التترغيب والترهيب معاً وفي الأحياء أن غلب داء القنوط فالرجاء أولى أو داء أمن المكر فالقنوط أولى وأن لا يغلب واحد منهما استواء يقبل وينبغي حل كلام المجموع على هذه الحالة أما المريض غير المحتضر فالعقد فيه أنه كالمحتضر فيكون رجاءه أغلب من خوفه كما هو والظن ينقسم في الشرع إلى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله تعالى والحرام سوء الظن به تعالى وبكل من ظاهره العهد من المسلمين والمباح الظن بمن اشتهر بين المسلمين بخلاطة الريب والمجاهرة بالخبائث فلا يحرم ظن السوء به لأنه قد دل على نفسه كتمان من ستر على نفسه لم يظن به إلا خيراً ومن دخل مدخل السوء اتهم ومن هلك نفسه ظناب السوء ومن الظن الجائر بإجماع المسلمين ما يظن الشاهد أن في التتويم واروش الجنائيات وما يحصل بخبر الواحد في الأحكام بالإجماع ويجب العمل به قطعاً والبيئات عند المحاكم (فإذا مات غمض) نذبه لأنه صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة وقد شق بصره فأغمضه ثم قال إن الروح إذا قبض تبعه البصر رواه مسلم أي ذهب أو شخص ناظر إلى الروح أين تذهب لا يقال كيف ينظر بعد هذا لأننا نقول يبقى فيه من آثار الحرارة الغريزية عقب منارقت ما يتوكل به على نوع تطلع لها كما يدل لما يأتي وقد قيل إن العين أول شيء يخرج منه الروح وأول شيء يسرع إليه الفساد ويسن كافي المجموع أن يقول حال انغماضه بسم الله وعلى ماله رسول الله صلى الله عليه وسلم وعند حمله بسم الله ثم يسبح مادام بحمله (وشد الحياه به صابة) عريضة نعمها يرطها فوق رأسه حفظ النعمه عن الهوام

مادام بحمله) أي إلى المغتسل ونحوه وأما ما يذكره امام الجنائز فبإني (قوله يرطها) بابه ضرب ونصرا مختار (قوله وقبح حفظ النعمه عن الهوام) عبارة المصباح والهامه ماله سم يقتل كالحية قاله الأزهرى والجمع الهوام مثل دابة ودواب وقد اطلقت الهوام على ما يؤذى قال أبو حاتم ويقال لدواب الأرض جميعاً الهوام ما بين قلة إلى حية ومنه حديث كعب بن عجرة يؤذيك هوام رأسك والمراد القمل على الاستعارة بجامع الأذى اهـ وفي النهاية وفيه كان يعوذ الحسن والحسين فيقول اعبدك بكلمات الله القائمة من كل سامية بالسين المهملة وهامة كل ذات سم يقتل والجمع الهوام فاما ما بسم ولا يقتل فهو السامة كالعقرب والزبور وقد تقع الهوام على ما يدب من الحيوان وإن لم يقتل كالخشرات اهـ وهي تنبذ الله ليس فيه استعارة

(قوله فلا بأس) ظاهره اباحة ذلك ولو قبل بنديه حيث شق غسله أو تكفينه بدونه بل لو قبل بوجوبه اذا توقف اصلاح تكفينه عليه على وجه يزيل ازراءه لم يبعد (قوله مجبى حين مات بثوب حبرة) ظاهر السباق يشعر بانه غطى بعد نزع ثيابه عنه صلى الله عليه وسلم وقضية ما يأتي في قوله وذلك لما اختلفت الصحابة الخ خلافة فلمل المراد هنا انه غطى فوق ثيابه فيكون استدلالا على مجوزد الستر بالثوب لا بقيد كونه بعد نزع الثياب (بقي شئ آخر) وهو انه قد يقال الهاتف لا يثبت به حكم فكيف رجعت الصحابة رضى الله عنهم اليه ويمكن ان يقال يجوز انه ظهر لهم بالاجتهاد حين سماع الهاتف موافقة الطالبين لعدم تبخير يده من ثيابه فلم يستندوا في ذلك لجرد الهاتف (قوله لا لتحميمه) بضم التاء قال في المختار جى النار ١٤٧

ثم قال وأحى الحديث في النار فهو محبى ولا تغفل جهاه (قوله ما يجب تكفينه منه) أى وهو ماء دارأسه (قوله بأن يوضع فوق الثوب) أى وهو أولى كما يحتمل غير واحد وزعم أخذه من المتن غير صحيح لان فيه كالمروضة عطفه على وضع الثوب بالواو ج (قوله ويسن صون المصحف عنه) بل يحرم ان مس او قرب مما فيه قد روي لظاهره اوجه بل على هيئة تنافى تعظيمه اه ج (قوله كدكة من غير فرش للآلئغير) أى لا على الارض للآلئغير الخ (قوله ونزع ثيابه) أى ولو شربا على المعتمد وقعد اليه عند التمكن اه زيادى وينبغي ان محل ذلك ما لم يرتفع به حاله لا نراه في سم على ج حيث قال قوله نعم بحث الاذرى الخ ينبغي ان يقال ان قرب الغسل بحيث لا يحتمل التغير لم ينزع والآنزع قال م ر ونزعت

وقبح منظره (وليفت مناصله) فبدأ أصابعه الى بطن كنهه وساعده الى عضده وساقه الى فخذه وهو الى بطنه ثم عدها تسمى لا غسله وتكفينه فان في البدن بعد مفارقة الروح بقية حرارة فاذا بلغت المفاصل لانت حينئذ والالم يمكن تليينها بعد ولو احتاج في تليين ذلك الى شئ من الدهن فلا بأس حكمه المصنف عن الشيخ أبي حامد والحاملى وغيرهما (وستر جميع بدنه) ان لم يكن محرما (بثوب) فقط لانه عليه الصلاة والسلام مجبى حين مات بثوب حبرة هو بالاضافة وكسر الحاء المهملة وفتح الباء الموحدة نوع من ثياب القطن ينسج بلين (خفيف) لا يحميه فيسرع اليه الفساد ويكون ذلك بعد نزع ثيابه ويجعل طرفاه تحت رأسه ورجليه لا يكتشف اما المحرم فيستر منه ما يجب تكفينه منه (ووضع على بطنه شئ ثقيل) بان يوضع فوق الثوب كما اعتيد أو تحتمل من حديد كسيف ومراة وسكين بطول الميت ثم طين رطب ثم ما تيسر لا يفتتح وقد روي حامد بعشرين درهما أى تقريرا قال الاذرى وكذا اقل ما يوضع والا فالسيف يزيد على ذلك ويظهر ان الترتيب بين الحديد وما بعده لا كمال الاصل السنن وبن صون المصحف عنه احترامه والمقابلة الاسنوى كتب العلم المحترم (ورضع على سريره ونحوه) ندبا ما هو مرتفع كدكة من غير فرش للآلئغير بداهته واللايحمى عليه الفرش فيغيره فان كانت صلبة فلا بأس بوضعه عليه (ونزعت) عنه ندبا (ثيابه) المخططة اتي مات فيها بحيث لا يرى شئ من بدنه الا لايسرع فسادها سواء كان الثوب طاهرا أم نجسا مما يغسل فيه أم لا أخذ من العلة (ووجهه لا تقبله) ان أمكن (كحضر) فيما مر نعم بحث الاذرى أخذ من قولهم يوضع على بطنه شئ ثقيل أن المراد هنا القارئ على قتاه ووجهه وأخذه لا تقبله ويمكن ان يقال لوضعه حالان أحدهما على جنبه كما هنا أى عقب موته ثم يجعل على قتاه بعده وكلامهم ثم فيه على أن وضعه على جنبه لا ينافى وضع شئ على بطنه لما مر أن يوضع طولا أى مع شدة بخو خرقه (ويتولى ذلك) جميعه (أرفق بحارمه) ندبا باسمه يمكن مع الاتحادى الذكورة

ثيابه وان ان نبال وجود العلة وهو خوف التغير المسرع للبلى قال ولا يناديه ما ورد انه حرم على الارض أكل لحوم الانبياء فكيف يحشى اسراع البلى لان هذا الغاية بقيد امتناع اكل الارض لا التغير والبلى في الجملة توجه مخصوص اه سم على منهج وظاهره ولو نبينا صلى الله عليه وسلم لا ينافيه ما سبق من انه عليه السلام غسل في ثوبه الذى مات فيه لاحتمال انهم رأوا بقاءه عليه الصلح له عليه السلام أو انه نزع بعد الموت واعيد قبيل الغسل (قوله مما يغسل فيه) أشار به الى رد ما قاله الاذرى وعبارة ج نعم بحث الاذرى بقاءه الذى يغسل فيه ان كان طاهرا اذ لا معنى لنزعه ثم اعادته امكن بشرط قوله لا ينجس ويؤيده تقييد الوسيط الثياب بالمدينة اه

(قوله وعدم المس) قال سم على منسج بعد ما ذكر مال اليه مر اه (قوله وهو بعيد) أي يحرم لانه مظنة لرؤية شيء من البدن (قوله والاتراء وجوبا) ينبغي أن الذي يجب تأخير هو الدفن دون الغسل والتكفين فانهما بتقدير حياته لا ضرورة فيهما نعم ان خيف منهما ضرر بتقدير حياته امتنع فعلهما (قوله مع تدلي جالتهما) أي ويمكن الاطلاع على ذلك برؤية حياته أو وقوع ذلك بلا قصد من غيرها (قوله ان تحبس بين الخ) ١٤٨ أي تبقى بين ظهور رأسه وهو يشق النون قال في المختار يقال هو نازل بين

ظهور ريم بفتح الراء وظهر انهم بفتح النون ولا تغسل ظهور انهم يكسر النون اه (قوله وغسله الخ) قال سم على حج فرع لو غسل الميت نفسه كرامة فهل يكفي لا يعبد انه يكفي ولا يقال الخطاب بالفرض غيره لجوازاته انما خطوب بذلك غيره الهجره فاذا أتى به كرامة كفي فرع آخر لو مات انسان موتا حقيقيا ووجهه ثم أحى حياة حقيقية ثم مات فالوجه الذي لا شك فيه أنه يجب له تجهيز آخر خلافا لما توهم اه وينبغي ان مثله ما لو غسل ميت ميتا آخر وفي فتاوى حج الحديثية ما حاصله أن من أحى بعد الموت الحقيقي بان أخبر به معصوم ثبت له جميع أحكام الموتى من قسمة تركته ونكاح زوجته ونحو ذلك وان الحياة الثانية لا يعول عليها لان ذلك تشريع لما لم يرد هو ولا نظيره بل ولا ما يقاربه وتشريع ما هو كذلك متمنع بلا شك اه أي وعليه فن مات بعد الحياة الثانية لا يغسل ولا يصلى عليه وانما تجب

والافوته أخذنا من قول الروضة يتولاه الرجال من الرجال والنساء من النساء فان تولاه رجل محرم من المرأة أو امرأة محرم من الرجل جاز وبحث الأذرى جواز من الاجنبي للاجنبية وعكسه مع الغض وعدم المس وهو بعيد وكالمحرم فيما ذكر الزوجان بالاولى (ويبادر) بفتح الدال ندبا (بغسله اذا تبين موته) اكراماله والترك وجوبا الى تيقنه بتغير ونحوه لاحتمال انما ونحوه ومن اماراته استرخاء قدمه أو ميل انفه أو انخلاع كنهه أو انخفاض صدغه أو تقلص خصيه مع تدلي جالتهما لانه عليه الصلاة والسلام عاد طهمة بن البراء فقال اني لأرى طهمة الا قد حدث فيه الموت فاذا مات فاذنوني به حتى أصلي عليه وعجلوا به فانه لا ينبغي لجيفة مسلم ان تحبس بين ظهوراني أهله وعلم مما تقر بان ذكرهم العلامات الكثيرة له انما تضيق حيث لم يكن ثم شك (وغسله) أي الميت (وتكفينه والصلاة عليه) وحله (ودفنه فروض كناية) اجماعا لا مربة في الاخبار العجيبة سواء في ذلك قاتل نفسه وغيره وسواء المسلم والذمي الا في الغسل والصلاة فحماهما في المسلم غير الشهيد كما يعلم مما يأتي ويعم الخطاب بذلك كل من علم بوفاته من قريب أو غيره على المشهور بل ومن لم يعلم ان نسب الى تقصير في البحث كان يكون الميت جاره (وأفلى الغسل) ولو نحو جنب (نعميم بدنه) بالماء مرة لان ذلك هو الفرض في الغسل من الجنابة ونحوها في حق الحي فالميت أولى وبه يعلم وجوب غسل ما يظهر من فرج الثيب عند جلوسه على قدميهما نظير ما مر في الحي فدعوى بعضهم أنهم اغفلوا ذلك ليست في محلها (بعد ازالة النجس) عنه ان كان فلا تنكفي لهما غسله واحدة وهذا مبني على ما صححه الراقعي في الحي من ان الغسل لا تنكفي عن الحدث والنجس وصحح المصنف الا كتمانهم ساو كان ترك الاستدراك هنا لا علم به مما هنا فيتحكم الحكيان وهذا هو المعتمد وكلام المجموع يلوح به حيث قال بعد ذلك كراهية ازالة النجاسة أولا وقد مر بيانه في غسل الجنابة لا يقال ما هنا محمول على نجاسة تنع وصول الماء الى البشرة وان ما هنا كتمانهم عاق بنفسه بخار اسقاطه وما هنا بغيره فامتنع اسقاطه لانه يخرج لا قول عن صورة المسئلة والثاني عن المدرك وهو ان الماء مادام مترددا على المحل لا يحكم باستعماله كما مر بيانه فتسكني غسلة لذلك (ولا تجب نية الغسل) أي لا تشترط في صحة الغسل (في الاصح فيمكن) على هذا (غرقه أو غسل كافر) اذا قصد منه النظافة وهي غير متوقفة على نية ومتقابل الاصح تجب لانه غسل واجب

مواراته فقط وأما اذا لم يتحقق موته حكمه ابائه انما كان به غشي أو نحوه (قوله فحماهما في المسلم غير الشهيد) أي فافتقر والا في الذمي فتحرم الصلاة عليه ويجوز غسله (قوله فيتحكم الحكيان) وهو الا كتمانهم بغسله واحدة في الحي والميت ومعلوم أنه لا بد من ازالة عين النجاسة ووصفها (قوله أو غسل كافر) أي وصبي ومجنون لانهما من جنس المكلفين بالغسل مع حصول المقصود بفعلهما اه سم على منسج وسأني ذلك في قوله والاوجه الخ

(قوله بخلاف الكفن) أي فإنا لم نتعبد به بل وجب لمصلحة الميت وهو ستره وأما الغسل فليس لمصلحة الميت فقط بدليل أنه لو مات عقب اغتساله بالماء يجب غسله وإن لم يغزنا عن طهارته بالماء وجب تيممه مع أنه لا نظافة فيه (قوله ومثله الدفن) ومثلهما الحل ٥١ سم على منهج (قوله بتغسيل غير المكافين) أي من نوع بني آدم بدليل قوله قبل وإن شاهدنا الملائكة الخ (قوله والاكتفاء بتغسيل الجن) خلافا للحج ذكورا كآثا وأناثا ولا فرق في الاكتفاء بذلك منهم بين اتحاد الميت والغسل منهم في الذكورة والأوثنة واختلافهما في ذلك كما لو غسلت امرأة ذكرا جنديا فإنه وإن حرم عليهم ذلك يستطبه الطلب عنا وفي سم على حج تقييد الجنى بالذكورة ٥١ وقد يتوقف فيه (قوله ولا كحل وضعه الخ) أي من الأكل اذ بقي منها أشياء أخرى والتعبير به يشعر بأن غير هذه الحالة فيه كمال وهو مشكل بأن تغسله بحضور الناس ولخو ذلك مما يخالف ما ذكره ويمكن الجواب بأن الأكل يعني كامل لأن اسم التفضيل قد يستعمل بمعنى أصل الفعل أو بان المراد بان ماعداه كامل من حيث أدائه الواجب وإن كان فيه عدم كمال من جهة أدائه السنة ويؤيد الجواب الثاني أخذه في مقابلة قوله أولا وأقل الغسل تعميم بدنه (قوله على والفضل) ظاهره أن عليا والفضل كانا يباشران الغسل فليراجع ثم رايت في حج على الشمال في آخر باب ما جاء في وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد قول المصنف بنو آية مأنصه فغسله على لحديث جماعة منهم ابن سعد والبخاري والبيهقي وابن الجوزي في الواهيات عن علي كرم الله تعالى وجهه بلانظ أوصاني النبي صلى الله عليه وسلم أن لا يغسله أحد غيري فإنه لا يرى ١٤٩ عورتي أحد الا طمست عيناه

زاد ابن سعد قال علي فسكر الفضل وأسامة يتناولان الماء من وراء السترة وهم معصومان العين قال علي رضي الله تعالى عنه فالتناوت عضو الا كما يتناله معي ثلاثون رجلا حتى فرغت من غسله وفي رواية يا علي لا يغسلني الا أنت فإنه لا يرى أحد عورتي الا طمست عيناه والعباس وأبيه الفضل يعينانه وقثم وأسامة

فأتمقر الى النية كغسل الجنابة ولا يكتفى غرقه ولا غسل كافر على هذا فينبوي الغسل لواجب أو غسل الميت (قلت الأصح المنصوص وجوب غسل الغريق والله أعلم) لانا مأمورون بغسل الميت فلا يستقط الفرض عنا الا بقولنا وإن شاهدنا الملائكة تغسله لانا نعمدنا بفعلنا بخلاف الكفن ومثله الدفن لان المقصود منه الستر ولذلك ينبس للغسل دون المكثنين والوجه سقوطه بتغسيل غير المكافين والاكتفاء بتغسيل الجن كما مر من اعتقاد الجماعة بهم (والأكل وضعه بموضع خال) عن الناس لا يدخله الا الغاسل ومعينه لانه قد يكون يديه ما يحتنيه وللولى الدخول وإن لم يغسل ولم يدهن لحرمه على مصلحة وقد غسله صلى الله عليه وسلم على والفضل وأسامة يتناول الماء والعباس واقف ثم وهو متيهد كما قاله لزر كشي بما إذا لم تكن بينهما عداوة والافكاجنبى ومراده بالولى أقرب

وشكران مولا صلى الله عليه وسلم يصيرون الماء وأعينهم معصومة من وراء السترة ٥١ وقوله فإنه لا يرى أحد عورتي أحد المراد لا يرى أحد غيرك أو أنه لا يرى أحد عورتي الا الخ أي وأنت تحافظ على عدم الرؤية بخلاف غيرك (قوله والافكاجنبى) أي فيكون حضوره خلاف الاولى بشرئته قوله والا كحل الخ (قوله ومراده بالولى اقرب الورثة) وعليه تلوا اجتماع الابن والاب أو الم والجدة فهل يستويان في ان كلا منهما أدلى بواسطة واحدة أولا ويحتمل تقديم الابن على الاب وتقدم الجد على الم وينبغي ان من الاقرب هئامن ادلى بجهتين على من ادلى بجهة واحدة فيقدم الاخ الشقيق على الاخ للاب وهكذا في العمومة وقضية التعبير بالاقرب تقدم الاخ للام والم من الام على ابن الم الشقيق والاب وان كان ابن الم له عصابة وينبغي ان يراد بالورثة ما يشمل ذوى الارحام هذا وسبق أن أولاهم بغسله أولاهم بالصلاة عليه وكل من الاب والجدة في الصلاة عليه مقدم على الابن فيكونان مقدمين في الغسل أيضا وعليه فيحتمل تخصيص ما هنا بما أتى ويحتمل وهو الظاهر بقاؤه على اطلاقه ويفرق بان ما هنا ليس فيه مباشرة فلم يعتبر تقدم الشقيق بل روى الاقرب (فرع) لو اختلف اعتقاد الميت ومغسله في أقل الغسل واكمله في التغسيل فلا يعد اعتبار اعتقاد المغسل وهل يجري ما قيل في الأقل والا كحل في تغسيل الذمى حتى انه يجوز للغاسل ان يوضئه كوضوء الحى فيه نظر ٥١ سم على بجهة (أقول) وقوله يجوز للغاسل الاولى بطلب والاقرب ان طلب ذلك خاص بالمسلم لان غسل الكافر من أصله غير مطلوب فلا يطلب ما هو مستحب فيه اما الجواز فلا مانع منه واما لو اختلف اعتقاد الولي والغاسل فينبغي مراعاة الولي

(قوله والافضل ان يكون تحت سقف) هو مساو لقول غيره والاولى ان يكون الخ ومثله ويستحب فالاقاظ الثلاثة مترادفة
 سلافاً من فرق بينها (قوله لكونه أ. كن) أي أسهل (قوله وسعواها انفاية قول) ان قلت الهاتف بمجرد ما ثبت به حكم قلت
 يجوز ان يكون انضم الى ذلك اجتهاد منهم بعد سماع الهاتف فاستحسنوا هذا الفعل واجهوا عليه فالاستدلال انما هو باجماعهم
 لا بسماع الهاتف (قوله والاولى ان يكون بالأي سخيفاً) تفسيره به يقتضي انه مرادف له وليس كذلك وعبارة المصباح سخف
 الثوب سخفاً وزان قرب قرباً وسخافة ١٥٠ بالفتح رق لقله غزله فهو سخيف ومنه رجل سخيف وفي عنده سخف أي نقص اه

وعبارة شرح البهجة الكبير باليا
 أو سخيفاً ومنه لفي شرح المنهج
 (قوله والمستحب ان يغطى
 وجهه) أي لان الميت مظنة التغير
 ولا ينبغي اظهار ذلك (قوله والماء
 المالح أولى) أي اصاله فلا يندب
 منج العذب بالمح (قوله ولا ينبغي
 ان يغسل بماء زمزم) أي فيكون
 الغسل به خلاف الاولى (قوله مع
 نوع تحامل) أي قليل (قوله لامع
 شدة) أي بحيث لو كان حياً
 لاضره التحامل اه كذا بهامش
 عن الشيخ صالح الباقيسي (قوله
 لاحتمال ظهور شيء) يؤخذ من
 ذلك انه لو كان في محل وسده
 لا يسن ذلك مادام وسده الآن
 يقال الملائكة تحضر عند الميت
 فتنزّل الرحمة عندهم وهم يتأذون
 بالرائحة النجاسة فلا فرق بين كونه
 حياً أو لا (قوله ثم يضعه ان شاء
 في تعبيره بالانجاء تجوز وحيث
 ان يتيه على فناء في المختار
 جميع لرجز وضع جنبه بالارض
 وبابه قطع وضع فهو ضائع
 واضجع مثله واضجعه غيره (قوله

الورثة) (مستور) عنهم كفي حال حياته والافضل ان يكون تحت سقف لانه استتره كافي
 (الام ا على لوح) أو سريره أي لذلك لا يصيبه الرشاش ويكون عليه مستلقياً كاستلقاء
 المحضر لكونه امكن لغسله (ويغسل) ندبا (في قيص) لانه استتره وقد غسل صلى الله عليه
 وسلم في قيص رواه أبو داود وغيره باسناد صحيح وذلك لما اختلطت الصحابة في غسله هل تجرد
 أم نفسه في ثيابه فغشهم النعاس وسعواها انفاية قول لا تجرد وارسل الله صلى الله عليه
 وسلم وفي رواية غسلوه في قيصه الذي مات فيه والاولى ان يكون باليا أي سخيفاً بحيث
 لا يمنع وصول الماء اليه لان القوى يجبس الماء والمستحب ان يغطى وجهه بخرقه اول
 ما يضعه على المغسل ذكره المزي عن الشافعي والافضل كونه (بما بارد) لانه يشد البدن
 والمسخن يرخسه الا ان يحتاج الى المسخن لومخ أو برد فيكون حينئذ اولى ولا يبالغ في
 تسخينه لئلا يصرع اليه افساد والماء المالح اولى من العذب كما مثله الزركشي واقره
 قال ولا ينبغي ان يغسل بماء زمزم للخلاف في نجاسته بالموت والاولى ان بعد الماء في اناه
 كبير ويعد من الرشاش لئلا يفتذر أو يصير مستعملاً ويعد معه انا من آخرين صغيراً
 ومتوسطاً يغرف بالصغير من الكبير ويصبه في المتوسط ثم يغسله بالمتوسط قاله في المجموع
 (ويجلسه انما على المغسل) برفق (ماثلاً الى ورائه) قليلاً ليسهل خروج ما في بطنه
 (ويضع عينه على كتفه وابهامه في ثغرة فمها) ثم يلقب رأسه (ويستظهره الى ركبته
 اليمنى) لئلا يقط (ويبرساره على بطنه امراراً بليغا) أي مكرراً المرة بعد المرة مع نوع
 تحامل لامع شدة لان احترام الميت واجب قاله الماوردي (ايخرج ما فيه) من الفضلات
 خشية من خروجها بعد غسله أو تكثيرة وتكون المبخرة حينئذ مقدمة بالطيب كالعود
 واللعين مكرراً حسب الماء البقي ربيع الخارج بل في المجموع عن بعض الاصحاب يسن ان
 يخرج عنده من حين الموت لاحتمال ظهور شيء فتغلبه رائحة الجنور (ثم يضعه ان شاء)
 أي مستلقياً كما كان اولاً (ويغسل يساره وعاليه خرقه) ملفوفة بها (سواتيه) أي قبله
 وظهره وكذا ما حوله كما يستحب الحى بعد قضاء حاجته والاولى خرقه لكل سواة على
 ما قاله الامام والغزالي ورد بان المأبدة عن هذا المحل أولى واف الخرقه واجب لحرمه
 من شيء من عورته بلا محال (ثم يلف) خرقه (أخرى) على يده اليسرى بعد ان يلقى الاولى

لحرمه من شيء من عورته) أي ولو من احد الزوجين ثم رأت حج صرح بذلك حيث قال بعد قوله بالاحمال ويغسل
 حتى بالنسبة لاحد الزوجين اه اكن نقل سم على حج عن الشارح فيما يأتي تشييد الوجوب بغير الزوجين اه ويتوقف
 فيه بما يأتي من قول الشارح بعد قول المصنف ويلان خرقه ولا من قوله لا يقال هذا مكرراً مع ما هو من لف الخرقه الى ان
 قال فقد قيل ذلك في لف واجب وهو شامل لهما وسما في ما فيه (قوله ثم يلف) من باب رد

(قوله ولا يفتح اسنانه) أي بسن ان لا يفتح اسنانه فلو طاف وفتح فان عد اذراء أو وصل الماء لجوفه حرم والا فلا ندم لو تنجس فيه
وكان يلزمه طهره لو كان حيا وتوقف على فتح اسنانه اتجه فتحها وان علم سبق الماء الى جوفه (قوله وبكسر الخاء) وقيل بفتحهما
وقيل بضمهما وقيل بكسرهما اهـ فتح هذه الأخيرة قد استفاد من قول الشارح ١٥١ بفتح الميم أشهر من كسرهما اهـ (قوله

ولا يكتفي عنهما) أي المضمضة
والاستنشاق (قوله ما مر آتفا)
أي في قول المصنف ويدخل
أصبعه الخ (قوله ويتبع بعود)
أي وجوب أن علم أن تحتها ما يمنع
من وصول الماء والا فندبا ولا فرق
في حصول المقصود بما ذكر بين
كون الميت عظيمًا أولا (قوله انه
ينوي) أي وجوبا (قوله الوضوء
المسنون) يشيدانه لا بد في وضوء
الميت من النية بخلاف الغسل
(قوله وينسرحهما) أي بعد
غسلهما جعلا ويظهر أن هذا هو
الاكل فلو غسل رأسه ثم سرحهما
وفعل هكذا في اللحية حصل
أصل السنة (قوله ان تلبد)
مفهومه انه اذا لم تلبد لا يسن
وينبغي أن يكون مباحا (قوله
تسرحهما مطلقا) انظر معنى
الاطلاق ولعل المراد به انه لا فرق
بين كونه محرما وغيره وان مقابل
المعتمد بفصل بين المحرم وغيره
ويحتمل ان المراد بالاطلاق سواء
كان واسع الاسنان او لا وهو الذي
اقتضاه كلام الروض (قوله بضم
الميم) عبارة القاموس المشط
مثلثة وككتف وعنق وعقل ومنبر
آلة يمشط بها اهـ وقوله ومنبر
فيقال فيه ممشط (قوله ثم يحرفه)

ويغسل يده بآذان أو نحوه ان تلوث كما قاله الرافعي (ويدخل أصبعه) السبابة (فه)
كما يحتمل الشيخ من اليسرى كما صرح به الخوارزمي واعتقده الاسنوي وغيره وتكون مبلولة
بالماء ويؤيده أن المتوضي يزيل ما في انفه بيساره وفارق الحى حيث يتسول باليمين للخلاف
ولأن التلذذ ثم لا يتصل باليسر بخلافه هذا ولا يفتح اسنانه الا ليقب الماء لخرقه فيسرع
فساده (ويصرها على اسنانه) كافي الحى (ويزيل) بأصبعه المضمضة مبلولة بآذان (ما في منخربه)
بفتح الميم أشهر من كسرهما وبكسر الخاء (من أذى) كافي مضمضة الحى واستنشاقه
(ويوضئه) بعدما تقدم (كالحى) ثلاثا ثلثا بضمضة واستنشاق ويغسل رأسه فيهما كيلا
يسبق الماء جوفه ومن ثم لم يندب فيهما مبالغة كما قاله الماوردي ولا يكتفي عنهما ما مر آتفا
لأنه كالسؤال الزيادة في التنظيم وبقية بعود ابن ماتحت الظفارة ان لم يظلمها وظاهر اذنيه
وصم اخيمه والاولى كما يشيده كلام السبكي أن يكون ذلك في أول غسله بعد تأيينها بالماء
يتكرر غسل ماتحتها والوجه كما يحتمل الزركشي انه ينوي بالوضوء المضمضة المسنون كافي
الغسل (ثم يغسل رأسه) ثم لحية بغير وضوء (كخامى والسدر اولى لانه امسك للبدن
واقوى للجد وللنص عليه في الخبر (ويسرحهما) أي شعر رأسه ولحيته ان تلبد فهو
نرط لتسرحهما مطلقا كما هو ظاهر كلام المجموع وغيره وجرى عليه جماعات وهو المعتمد
والاوجه كما هو قضية كلامهم تقديم تسريح الرأس على اللحية تبعًا للغسل ونقله الزركشي
عن بعضهم (بمشط) بضم الميم وكسر هاء مع اسكان الشين وبضمهما مع الميم لازالة ما فيهما من
سدر ووخ كافي الحى (واسع الاسنان) لئلا يفتت الشعر (برفق) ليعدم الانتفأ أو
يقل (ويرد المنتفأ اليه) استحب ابا بابر يضعه في كفته ليدفن معه اكرامه وقيل يجعل وسط
شعره واما دفنه فسيأتى (ويغسل) بعدما مر (شقه الايمن) أي الى الوجه من عنقه الى قدمه
(ثم الايسر) كذلك (ثم يحرفه الى شقه الايسر فيغسل شقه الايمن مما يلي اقباق الظهر) من
كفته (الى القدم) ثم يحرفه الى شقه الايمن فيغسل الايسر كذلك (أي مما يلي قناره وظهره
من كفته الى القدم وقيل يغسل شقه الايمن من مقدمه ثم من ظهره ثم يغسل شقه الايسر
من مقدمه ثم من ظهره وكل سائغ والاول اولى كما نص عليه الشافعي والا كثرون وصرح
به في الروضة ويحرم كبه على وجه احترامه بخلافه في حق نفسه في الحياة حيث كره ولم
يحرم اذا لحق له فله فعله (فهذه) الاغسال المذكورة مع قطع النظر عن السدر ونحوه فيها
كما قاله الشارح انه يمنع الاعتدال اذ قد اشار بذلك الى دفع اعتراض على المصنف بأنه
كان الاولى له تأخير قوله فهذه غسله عن قوله ثم يصب ماء قراح اذا لم تكن محسوبة
الاعتدال فيه وله هذا قال المصنف في عبارة المنهاج تقديم وتأخير ويوجد في كلام بعض

أي عليه (قوله والاول اولى) أي أقله الحركة فيه (قوله احترامه) ومعلوم ان محل حيث لم يضطر الغسل الى ذلك والاجاز بل
وجب (قوله فله فعله) أي يتركه الاكل ولو قال فله تركه كان أولى (قوله انه يمنع) أي لانه يمنع الخ

(قوله زيد حتى يحصل) زاد في شرح البهجة الكبير بعد مثل ما ذكر بخلاف طهارة الحى لا يزيد فيها على الثلاث والفرق أن طهارة الحى محض تعبد وهذا المقصود النظافة ولا فرق في طاب الزيادة للنظافة بين الماء المملوك والمسيل وغيرهما (قوله فسبع) ظاهره أن هذه أولى بقطع النظر عن الانقاء ١٥٢ وعليه فاصورة السبع وأهل صورتها بان حصل الانقاء بالسادسة فيسن

سابعة للآثار (قوله والزيادة) أى على السبع اسراف أى وإن كان مسبلا لأن السبع هنا كالثلاث في الوضوء بجماع الطلب وقد قالوا فيه أن استحباب الثلاث لا فرق فيه بين المملوك وغيره ويؤيد ذلك قول الشارح الآتى إلى حصول الانقاء الخ (قوله بكسر الخاء) وحكى فتحها اه محلى وشله في شرح البهجة الكبير وفي القاموس والخطمى أى بكسر الخاء أخذ من ضبطه بالقلم ويفتح ببيان محال منضج ملين نافع لعسر البول والحصى والنسب وعبارة المصباح والخطمى بكسر الخاء وبشدة الياء غسيل معروف فقوله وحكى ضمها يحتمل أنه سيقولم وإن الأصل وحكى فتحها ليوافق كلام هؤلاء ويحتمل أنه الغة (قوله وفيه نظر) معتمد (قوله بعد تكميل الغسل) زاد حج كائنا (قوله لثلاث قبل أ كفاه الخ) زاد في شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وجه إذا فرغ غسل الحى ووضوء حيث استحبوا ترك التشفيف فيهما اه (قوله والاصل فيما مر خبر الصحابين الخ) قال حج في شرح الشمايل قبيل باب ما جاء في فراشه صلى الله

المتكلمين عليه أن فيه حذفاً أيضاً ويوجه بان تقديمه اقتضى حذفه من محله فلو محله منه حذف له كما هو ظاهر (غسلة) واحدة (ويستحب ثانية وثالثة) أيضاً فإن لم تحصل النظافة زيد حتى تحصل فإن حصلت بشق من الآثار بواحدة فإن حصل بهن لم يزد عليهن كما اقتضاه كلامهما وقال الماوردى هي أدنى الكمال وأكمل منها خمس فسبع والزيادة اسراف (و) يستحب (أن يستعان في الأولى بسدر أو خطمى) بكسر الخاء وحكى ضمها للتنظيف والانقاء (ثم يصب ماء قراح) بفتح القاف وتخفيف الراء أى خالص (من فرقة إلى قدمه بعد زوال السدر) أو نحوه فلا تحسب غسلة السدر ولا ما زيل به من الثلاث لتغير الماء به التغير السالب للظهورية وإنما المحسوب منها غسلة الماء القراح فتكون الأولى من الثلاث به هي المسقطه للواجب ولا تختص الأولى بالسدر بل الوجه كما قال السبكي التكرير به إلى حصول الانقاء على وفق الخبر والمعنى يقتضيه فإذا حصل الانقاء وجب غسلة بالماء الخالص ويسن بعدها ثانية وثالثة كغسل الحى فالثلاث تحصل من خمس كما قد يستدل من كلام الشارح بان يغسله بماء وسدر ثم بماء مزيل له فمما غسلمان غير محسوبين ثم بماء قراح ثلاثاً ومن تسعة وله في تحصيل ذلك كفيقتان الأولى أن يغسله مرة بسدر ثم ماء مزيل ثم ماء قراح فهذه ثلاثة يحصل منها واحدة ويكرر ذلك إلى تمام الثلاث الثانية أن يغسله بسدر ثم مزيل له وهكذا إلى تمام ست غير محسوبة ثم ماء قراح ثلاثاً وهذه أولى فيما يظهر وعلم مما تقرران نحو السدر مادام الماء يتغير به يمنع الحساب عن الغسل الواجب والمندوب وعلم أن اقتصار المصنف الروضة تبعاً للاصحاب على الأولى محمول على بيان أقل الكمال واقتضاء المتى استواء السدر والخطمى ينأزعه قول الماوردى السدر أولى للنص لأنه أمسك للبدن إلا أن يحمل على الاستواء في أصل التفضيل قبل وافهام الروضة الجمع بينهما غريب واستحب أن يكرر إعادة الوضوء مع كل غسلة وفيه نظر بل ظاهر كلامهم بخلافه (و) يستحب (أن يجعل في كل غسلة) من الثلاث التى بالماء القراح (قليل كافور) وفي الأخيرة كذلك لغيره لا تقي ولتقوية البدن ودفعه الهوام ويكره تركه كافي الام وخرج بقليل الكثير بحيث ينعش التغير به فإنه يسلب الماء الطهورية ما لم يكن صلباً كما مر أول الكتاب ومحمل ذلك في غير المحرم اما هو فيحرم وضع الكافور في ماء غسلة ثم يرد تكميل الغسل تلين للميت مفادله ثم ينشف تشبهاً بلباغ الملائكة كفاه فيسرع إليه الفساد ولا يأتى في هذا التشفيف بخلاف المار في تشفيف الحى والاصل فيما مر خبر الصحابين أنه صلى الله عليه وسلم قال اغسلات ابنته زينب رضى الله عنها أبداً بجماعها وموضع الوضوء منها واغسلها ثلاثاً وخمساً أو أكثر من ذلك إن رأيت ذلك بماء وسدر

(قوله قالت أم عطية) اسمها نسيبة بضم النون وفتح السين المهملة وسكون المثناة التحتية وبالموحدة وقال ابن معين يفتح النون وكسر السين وهي بنت الحارث وقيل بنت كعب الانصارية رضي الله عنهما اهـ من جامع الاصول لابن الاثير (قوله وكاف ذلك بالكسر) تباع في ذلك البرماوى في شرح العمدة حيث قال بكسر الكاف لان الخطاب لام عطية فيما يظهر والاقل ذلك اهـ في فعل الدليل على كونه خطابا لام عطية مجرد العدول عن الجمع الى الافراد لكن قال الدمياطى في المصابيح انه مما قامت فيه ذلك بالكسر مقام ذلك وقد مر مثله اهـ وهو ظاهر في ان الخطاب ليس لام عطية وحده بل لجملة الغاسلات وانما لم يجعل ضمير الجمع في ابدان ورأيتن فاعلم مقام ضمير الواحد فيكون الكل خطابا لام عطية اهـ لان جملة الغاسلات متصودة بالامر لها شريتهن ويجوز ان ام عطية هي التي افاضها النبي صلى الله عليه وسلم بالامر فافاهم مقامهن ١٥٣ في الخطاب مع كونه في الحقيقة للكل وكتب ايضا قوله وكاف ذلك بالكسر أى في الموضعين كما نقل عن شيخ الاسلام في شرح الاعلام وهو ظاهر اطلاق الشارح (قوله وضميرنا بالتخفيف) اعل حكمة التعبير بالتخفيف انه الواقع لان الميت لا ينبغي المبالغة في تسريحه والا فيجوز التشديد فيه للمبالغة (قوله بالجر على ما تقرر) أى في قوله تجب ازالته مع الوضوء وقرر حج ما يقتضى رفعه حيث قال يجب مع ذات الوضوء (قوله لا الغسل) أى فلا يجب (قوله ويغسل الرجل الرجل الخ) * تنبيه * لو صرف الغسل الغسل عن غسل الميت بان قصد به الغسل عن الجنابة مثله لا اذا كان جنبا ينبغي وفاقا لم ر أنه يكتفى بناء على انه لا يشترط النية وان المقصود النظافة وهو حاصل فان قلنا بان شرط النية وكان

واجعلن في الاخيرة كافورا أو شيئا من كافور قالت أم عطية منهن ومشطناها ثلاثة قرون وفي رواية فضفرناها ثلاثة قرون والقبيناها خناها وقوله أو خسا الى آخره هو بحسب الحاجة في النظافة الى الزيادة على الثلاث مع مراعاة التوزل والتخفيف وقوله ان رأيتن أى ان احتجتن وكاف ذلك بالكسر خطابا لام عطية ومشطنا وضفرنا بالتخفيف وثلاثة قرون أى ضفائر القرنين والناصية (فلو خرج) من الميت (بعده) أى الغسل (فجر) ولومن الفرج وقبل التمكن أو وقع عليه نجس في آخر غسله أو بعده (وجب ازالته فقط) من غير إعادة غسل أو غيره اسقوط الفرض بما جرى وحصول النظافة بإزالة الخارج (وقبل) فيما اذ لم يكف تجب ازالته (مع الغسل ان خرج من الفرج) ليختتم أمره بالاكل (وقبل) في الخارج منه تجب ازالته مع (الوضوء) بالجر على ما تقرر وان كان قابلا لادبر المضاف اليه مع حذف المضاف قليل لا الغسل كافي الحى اما بعد التمكن فيجزم بغسل النجاسة فقط وما في المهمات عن فتاوى البغوى انه لا يجب غسلها أيضا اذا كان بعد التمكن مردود ولا يصير الميت جنبا بوطء أو غيره ولا بمحدث نجس أو غيره لا تنافى تكليفه ثم شرع في بيان الغسل فقال (ويغسل الرجل الرجل والمرأة المرأة) فكل أولى بصاحبه وسيأتى ترتيبهم قال الشارح هذا هو الاصل والاول فيهما هو المنة وبه هو هكذا بخط المصنف وذلك ليصح اسناد يغسل المسند لامدكر للمرأة لوجود الفاعل بالمفعول كما في قولهم اتى القاضي امرأة وما ذكره ليس بمقتضى بل يجوز رفع الاول منه ما يكون من عطف الجمل ويقدري الجملة المعطوفة فعل مبدوء بعلامة التانيث على أنه يصح ذلك بدون ما ذكرناه معطوف فهو تابع ويعتبر فيه ما لا يعتد في المتبوع وقد يقال تقديم المفعول هنا يفيد الحصر والاختصاص ولو قدم الفاعل لم يستفد منه حصر ولا يعتد بكون الرجل يغسل المرأة وعكسه في صور اذ كلاهما في الاصل كما قاله الشارح فهو كالمتنبي والقياس

٢٠ جنى بقصد الغسل عن الجنابة ينبغي وفاقا لم ر أنه يكتفى كما لو اجتمع على الحى غسلان واجبان فتوى أحدهما فانه يكتفى اهـ سم على منهج (قوله مبدوء بعلامة التانيث) كان يقال وتغسل المرأة المرأة (قوله بدون ما ذكر) والحصول الفصل بالمعطوف عليه وهو كاف اهـ سم على حج (قوله يفيد الحصر والاختصاص) قال الشيخ هبة بعد ما ذكره انه قال في التخصيص تقديم ما حقه التأخير يفيد الحصر وهو مخالف لما ذكره المحشى اللهم الا ان يقال ان ما ذكره المحشى بحسب الوضع وما في التخصيص بحسب الاستعمال فليراجع (قوله والقياس

امتناع غسل الرجل للامرد) خلافا للحج (تبيينه) قال بعضهم لو كان الميت أمرد حسن الوجه ولم يضر محرم له يم أيضا بناء على حرمة النظر اليه اه ووافقه من ان كان قديما اذا خشى الفتنة لانه اعتد ما صححه الرافعي من انه لا يحرم النظر للامرد الا عند خوف الفتنة وهذا مما يتلى به فان الغالب ان مغسل المرد الحسن هم الاجانب فليتأمل اه سم على منهج وظاهره وان لم يوجد غير وينبغي أن يقال ان لم يوجد الا هو جاز له ويكف نفسه ما أمكن قياسا على ما قالوه في الشهادة من انه يجوز للاجنبي النظر للشهادة بل يجب عليه وان خاف الفتنة ان تعين ويكف نفسه ما أمكن الا ان يفرق بان للغسل هنا بدلا بخلاف الشهادة فانه ربما يضيع الحق بالامتناع ولا بد لها ١٥٤ واهله الا قرب (قوله اذا سر من النظر) أي بان خفف الفتنة على المعتمد (قوله ويفضل

امتناع غسل الرجل للامرد اذا حرمتنا النظر له لما قاله بالمرأة (ويغسل امته) أي يجوز له ذلك ولو لمكانة أو مدبر أو ولد وذمية لانهم ملوك كانت له فاشبهن الزوجة بل أولى للملكة الرقبه مع البضع والكفاية ترتفع الموت ما لم تكن المتوفاة منهن متزوجة أو ممتدة أو مستبرأة لتحريم بضعهن عليه وكذا المشتركة والمبغضة الاولى وقضة التعليل ان كل أمة تحرم عليه كوثنية ومجوسية كذلك وهو المعتمد كما يحتمل البارزي وان قال الاسنوي مقتضى اطلاق المباح جواز ذلك لا يثبت الاستبراء اما ملوك كعبه بالسبي والاصح حل التمتع بهم ما سوى الوطء فلهما أولى أو بغيره فلا تحرم عليه الخلو بهما ولا لمسها ولا النظر اليهما بغيره مشمومة فلا يمنع عليه غسلها الا ان تقول بتحريم غسلها ليس لما ذكر بل لتحريم بضعها كما صرح به في المجموع فاشبهت المعتدة بجماع تحريم البضع وتعلق الحق باجنبي (و) يغسل (زوجته) ولو كفاية وان لم يرض به رجال محارمهما من اهل ماتها وشمل ذلك ما لو فكح اختها او نحوها أو أربعا سواها لان حقوق النكاح لا تنقطع بالموت بدليل التوارث وصح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعائشة رضي الله عنها ما ضرك الموت قبلي اغسلتك وكنتك وصليت عليك ودفنتك رواه النسائي وابن حبان قال الوالد رحمه الله تعالى تمه الخبر اذا كنت تصبح عروسا ومعنى قوله ما ضرك الى آخره أنه عليه الصلاة والسلام لا يغسل عائشة لانها لا تموت قبله لان لو حرم امتناع لامتناع (وهي) تغسل (زوجها) بالاجماع ولما صح عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لو استقبلت من أمرى ما استدبرن ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤه أى لو ظهر لها اقوالها المذكور وقت غسله عليه الصلاة والسلام ما غسله الانساؤه لمصلحة من بالقيام به هذا الغرض العظيم ولان جميع بدنه يحل له من نظره حال حياته ولان أبابكر أوصى بان يغسله زوجته اسماء بنت عميس ففعلت ولم ينكره أحد ولا أثر لانتفاء عدتها بوضع عقب موته ولا لنكاحها غيره لانه حق ثبت لها فلا يرد قط كما الميراث ويعلم مما سألني ان الكافر لا يغسل مسما

أمنته) أي لا العكس فلا يجوز لواحدة من الأمة وما بعد هان تغسل سيدها الزوال ملكة عنها ولان المكاتب كانت محرمة عليه شرح الهبة الكبير وعبارة المحلى أيضا بخلاف الأمة لا تغسل سيدها في الاصح والمراد بامته التي يجوز له وطؤها قبل الموت فيخرج بذلك ما لو وطئ إحدى أختين كل منهما في ملكة ثم ماتت من لم يطأها قبل تحريم الأخرى فانه لا يجوز له أن يغسلها على ما يقتضيه قوله لا أتى لتحريم بضعهن عليه (قوله او معتدة) أي ولومن شبهه وكما لا يغسل زوجته المعتدة عن شبهة لا تغسله كإسباقي (قوله اذا كنت تصبح عروسا) ولا يقال فيه رضاها بموته صلى الله عليه وسلم لانها ماتت بقوله صلى الله عليه وسلم لو مت أنها لا تموت قبله فلو طلبت غير ذلك لكان فيه عدم تصديقه فيما أخبر

به أو طلب مسخيل فليتأمل (قوله وهي تغسل زوجها) ظاهره ولو كانت أمة وهو ظاهر ولا ينافي هذا ما يأتي له من انها أن لاحق لها في ولاية الغسل لان الكلام هنا في الجواز (قوله ما غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم الانساؤه) انظر هل يرد ان هذا قول صحابي فلا يستدل به اه سم على منهج (أقول) لعل المراد ان قواها الشتر ولم ينكر عليها أحد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم (قوله أى لو ظهر لها اقوالها الخ) هذا يدل على انها ظهر لها ان نساء كن أحق بغسله من غيرهن من الرجال وهو لا يطابق المقصود من ان غسلهن جائز مع كون غيرهن من الرجال أحق ويمكن الجواب بأنه دل على الجواز والتقدم فصرف عن التقدم صار فذنبني أصل الجواز وان المعنى انها تقول لو استقبلت من أمرى الخ لاسترضيت الذين هم أحق بالغسل وتوينا غسله صلى الله عليه وسلم

(قوله ان الذممة انما تغسل زوجها) ان كان المراد انهم الاحق لها بحيث تقدم به على غيرها فظاهر وان كان المراد انهم الاتمكن من التغسيل ففيه نظر لانه لا يلزم من عدم الاولوية عدم الجواز ثم رأيت بهامش عن شرح الروض والبهجة انه يكره تغسيل الذممة زوجها المسلم وان شئنا الزيادة اعتد وهو صريح في قول الحلي الا ان غسل الذممة لزوجها المسلم مكروه (قوله فلا تغسل زوجها) معتد وذلك لحرمه النظر من الجانبين كما صرح به الشارح قبيل الخطبة (قوله أي لا ينبغي ذلك) أي لا يحسن لمس مكروه في غير العورة اما فيها فحرام لما صرح به في قوله وان الخرقه واجب لحرمه مس شيء من عورته بلا حائل (قوله فلا يمس) أي فلا ينتقض وان فتقضا طهر الممسوح الحلي لان الشرع اذن له فيه للعاجلة اه سم على منتهج (قوله وهو شامل لهما) ومنه يعلم حرمه مس أحد الزوجين عورة الآخر وكراهة مس ما عداها وبه صرح حج فيما تقدم ونقل ابن قاسم على حج هنا عن الشارح جواز مس العورة من كل منهما وعليه بما ذكره هنا من التسبب بخصص لعموم قوله ثم وان الخرقه واجب وكأنه قيل الا في حق الزوجين وهو ظاهر قوله هنا وهو خاص بهما فيكون المس ولولا عورة ١٥٥ عنده مكروه والاحراما (قوله لان

هذا) أي ما ذكر من قوله بأنه يسن الخ (قوله الا اجنبي) قال حج بعد قوله اجنبي كبير واضح والميت امرأة أو اجنبية كذلك ولم يذكره فهو قال سم عليه مفهومه ان الخنثى ولو كبيرا اذ لم يوجد الا هو يغسل الرجل والمرأة الاجنبيين ولم يصرح به وقد يوجب به بالقياس على عكسه أي من ان لهما تغسله اه (قوله عيم) أي بجائز كما هو معلوم وكتب عليه سم على حج هل تجب النية أم لا اه رحمه الله (أقول) الاقرب الاول لان الاصل في العبادة انها لا تصح الا بالنية لكن عبارة شيخنا العلامة

ان الذممة انما تغسل زوجها الذي لا الرجعية فلا تغسل له لحرمه المس والنظر عاينها وان كانت كالزوجة في النفقة ونحوها ومنه بالاولى البائن بطلاق أو فسخ والحق بها الا ذرى الزوجة المعتدة عن وطء شبهة فلا تغسل زوجها ولا عكسه كما لا يغسل أمته المعتدة وفارقت المكاتب وان استويا في جواز النظر لما عدا ما بين السرة والركبة بان الحق فيها تعلق باجنبي بخلافه في المكاتبه فاندفع رد الزكشي له بقوله اسم اعلم (وبافان) أي السيد في تغسيل أمته واحد الزوجين في تغسيل الآخر (خرقة) على يدهما استحبابا (ولامس) واقع بينهما وبين الميت أي لا ينبغي ذلك الا بئذ ينقض وضوء الغاسل فقط اما وضوء المغسول فلا يمسر لا يقال هذا مكرز مع ما صرح من لف الخرقه الشامل لاحد الزوجين فقد قيل ذلك في اف واجب وهو شامل لهما وهذا في اف مندوب وهو خاص بهما فلا تكرر نعم الذي يتوهم انما هو تكرره هذا مع من عبرانه يسن لكل غاسل اف خرقة على يده في سائر غسله ومع ذلك لا تكرر أيضا لان هذا بالنظر لكرهاته المس وما هنا بالنظر لانتقاض الطهر به (فان لم يحضر) ها (الاجنبي أو) لم يحضره الا (اجنبية عيم) أي الميت حتما (في الاصح) فيها الحاقا فقد الغاسل بفقد الماء اذ الغسل متعذر شرعا لتوقفه على النظر أو المس المحرم ويؤخذ منه انه لو كان في ثياب سابعة وبجسرة نمر مثلا وامكن غمسه به ليصل الماء لكل بدنه من غير مس ولا نظر وجب وهو ظاهر والاوجه كما أفاده الشيخ انه يزيل النجاسة لان

الشو برى على المنهج نعمها حزم حج في الاعباب بعدم وجوب النية كالغسل اه (قوله في الاصح فيهما) ولو حضر من له غسلهما بعد الصلاة وجب الغسل كما لو تيمم لفقد الماء ثم وجدته فوجب إعادة الصلاة هذا هو الاظهر ويجري الخلاف في المصلين على الميت لانها خاتمة طهارته اه سم على منتهج (أقول) خرج بقوله بعد الصلاة ما لو حضر بعد الدفن فلا ينبغي لسقوط الطلب بالنهي بدل الغسل وليس هذا كما لو دفن بلا غسل فانه ينبغي لاجله وذلك لانه لم يوجد ثم غسل ولا بد له وينبغي ان مثل الدفن ادلاؤه في الفير فتنبه له فانه دقيق ونقل عن بعضهم في الدرس خلافه فايحزر (قوله لفقد الغاسل بفقد الماء) أي وذلك بان يكون في محل لا يجب طلب الماء منه فيقال مثله في فقد الغاسل ولو قيل بتأخيرها الى وقت لا يخشى عليه فيه التغير لم يكن بعيدا (قوله لكل بدنه من غير مس) يؤخذ منه انه لو كان كذلك وأمكن الصب عليه بحيث يصل الماء الى جميع بدنه بالامس ولا نظر وجب (قوله انه يزيل النجاسة) أي الاجنبي رجلا أو امرأة أي وان كانت على العورة فلو عمت بدنها وجبت ازالتها ويحصل بذلك الغسل وينبغي ان مثل ذلك التكفين ويفرق بينه وبين الغسل بان له بدلا بخلاف التكفين ويؤخذ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه من ان رجلا مات مع زوجته وقت جماعها وهو انه يجوز بكل من الرجل والمرأة الاجنبيين ازالة أحدهما عن الآخر وان أدى الى رؤية العورة

(قوله والولد الصغير) أي ذكر أو أنثى (قوله يغسله الذكروالانثى) أي يجوز لكل منهما تغسيله لانهما يجتمعان على غسله (قوله والخنثى المشكل) أي وكذا من جهل أد كرم أنثى كان أكل سبع مائة يتميز أحدهما عن الآخر م ر ه سم على منهج (قوله ان لكل من الفريقين تغسيله) أي عند فقد المحارم وينبغي اقتصاره على الغسل الواجب دون الغسلة الثانية والثالثة ودون الوضوء وعبرة سم على منهج قال الناشري تنبيه قال الاسنوي حيث قلنا ان الاجنبي يغسل الخنثى فيتمه اقتصاره على غسله واحدة لان الضرورة تدفع بها اه وقوله ويغسل أي الخنثى فوق ثوب أي وجوباً وقوله ويحتاط الغاسل زاد حج ندبا (قوله ويفرق بينه وبين الاجنبي) أي حيث حرم على المرأة تغسيله ولا يخاف هذا ما سبق من انه حيث تبسر غسلة في ثوب سابق لا تظن ولا مسم وجب الجواز تخصيص ما سبق كاندل عليه ١٥٦ عارته بما لو أمكن القاءه في نهر من غير مس ولا تظن لشي من بدنه وما هنا بما

لو غسل في ثوب مع الاحتياج الى المس أو النظر لبعض اجزائه (قوله فيتمه دمون) أي وجوباً في غسل الرجال حيث فوض الجنس الى غيره وندبا بدون تفويض كما يأتي في قوله وقضية كلام الشيخين الخ (فرع) لو فوض الاب مثلاً الى رجل اجنبي مع وجود رجل القرابة والولاء أولن هو أبهـد مع وجود المتقدم عليه فنلأهر اطلاق الاسنوي المذكور الجواز ويكون أولى ثم رأيت في شرح البهجة عند قول ابن الوردي في التقديم في الصلاة مقدم ما فيه أو غسل الرجل الاب ثم الابن واعلى وانزل الخ مانصه نقلاً عن شرح المذهب ويقدم مفضل الدرجة على نائب فاضلها في الاقرب ونائب الاقرب الغائب على البعيد الحاضر اه وقد لا يخالفه كلام الاسنوي

ازالتم الابدل لها بخلاف الغسل ولان التيم لا يصح قبل ازالته ولو حضر الميت الذكركافر ومسله غسله لان له النظر اليه دونها وصلت عليه المسلمة والولد الصغير الذي لا يشتمى بغسله الذكروالانثى لحل نظره ومسه والخنثى المشكل الكبير يغسله المحارم منها فان فقدوا يحكم كالولم يحضر الميت الاجنبي كذا جزم به ابن المنرى بما ظاهر كلام أصله والذي صححه في المجموع ونقله عن اتفاق كلام الاصحاب وان لكل من الفريقين تغسيله للعاجة واستصحاب الحكم الصغرو هذا هو المعتمد قال ويغسل فوق ثوب ويحتاط الغاسل في غض البصر والمس ويفرق بينه وبين الاجنبي بانه هنا يستعمل الاحتياط في جنس الذكورة أو الانوثة بخلافه ثم ويقارن ذلك أخذهم فيه بالاحوط في النظر بانه محل حاجة وبانه لا يخاف منه الفتنة ومقابل الاصح يغسل الميت في ثيابه وباف الغاسل على يده خرقة ويغض طرفه ما أمكنه فان اضطر الى النظر نظر للضرورة واعلم ان الرجال أولى بغسل الرجال للام من من نقض طهر الحى كما مر فيتمه دمون في غسل الرجل على الزوجة وأولاهم من ذكره بقوله (وأولى الرجال به) أي الرجل اذا اجتمع في غسله من أقاربه من يصلح اغسله (أولاهم بالصلاة) عليه وهم رجال اعصاب من النسب ثم الولاء كما سيأتي بيانهم في الفرع لا تأتي ثم الزوجة بعدهم في الاصح ما سيأتي في عكسه وكلامهم يشمل الزوجة الامه وذكر فيها ابن الاستاذ احتمالين: أو جهه ما لاحق لها بعد هاعن المناصب والولايات ويدل له كلام ابن كج الآتى نعم الا فقه هنا أولى من الاسن كافي الدفن (و) أولى النساء (بها) أي المرأة في غسلها اذا اجتمع من أقاربها من يصلح له (قرباتها) من النساء سواء المحارم كالبنات وغيرهن كبنت العم لانهن أشفق من غيرهن وقول الجوهرى القربات من كلام العوام لان المصدر لا يجمع الا عند اختلاف النوع وهو منقود هنا برتبة هذه الجمع لان القربات أنواع محرم ذات رحم كالام ومحرم ذات عصوبة كالاخت وغير محرم كبنت

بان يجعل المراد منه اعنى من كلام الاسنوي بيان الجواز لا غير كما هو ظاهر كلامه اه سم على منهج (قوله أولاهم الم بالصلاة عليه) انظر هل الاولى بالميت الرقيق فريه الحزأوسيده اه سم على حج والا قرب الثاني لانه لم تقطع العاقبة بينهما بدليل لزوم مؤنة تجهيزه عليه (قوله أو جهه ما لاحق لها) أي يقتضى ان تقدم به على غيرها وهذا لا يستلزم عدم جواز غسلها فيجوز لها ذلك كما تقدم لكن قد يشكل على هذا تقديم زوجها العبد على رجال القرابة وأي فرق بين الذكروالانثى الرقيقين حتى يقال ان الزوجة الامه لاحق لها بعد هاعن المناصب والولايات بخلاف العبد مع انه لاحق له في المناصب والولايات أيضاً ولهـل الفرق ان العبد من جنس الرجال فهو من أهل الولايات في الجملة ولا كذلك الامه (قوله لان القربات أنواع) لكن يحتاج لتقدير مضاف أي ذوات قرباتها او تجعل القرابة بمعنى القرية بجواز البصم الحل

(قوله لو كانت ذكرا كالأمة) ظاهره ولو بعدت (قوله ولم يتشاحا) بان فوضت احداهما الى الاخرى أو اراد الاجتماع على الغسل أو طلبته احداهما فوافقهما الاخرى (قوله ثم ذات الولاء) أى صاحبة الولاء بان كانت معتقة اما العتقة فلا حق لها فى الغسل (قوله وانما جعل الولاء فى الذكور وسطا) أى بين الاقارب حيث قدم على ذوى الارحام وأخروه فى الاناث بان قدموا وذوات الارحام على ذوات الولاء (قوله ويؤدون ديونه) يتأمل قوله ويؤدون ديونه وينفذون وصاياه فان قضيته ان كلام من هذين حاصل لهم زيادة على الارث وفيه نظر فان قضاء الديون وتنفيذ الوصايا انما وجب عليهم لسكونهم ورثة ويأتى مثله فى ذوى الارحام حيث ورثوا (قوله لكن لم يذكرا بينهما ترتيبا) أى وعليه فله اخذ الترتيب بينهما المعنى ١٥٧ قام عنده كان يقال ان المحرمية بالرضاع

أقوى لما ورد ان اللحم يتربى من اللبن فكانه حصل جزم من المرضعة فى بدن الرضيع ولا كذلك المصاهرة (قوله وعليه تقدم بنت عم) فى كلام الزيادة ما يحاط به حيث قال قوله ذات محرمية ربعا يؤخذ من عمومها ان بنت العم البعيدة اذا كانت اما من الرضاع أو اخنا تقدم على بنت العم القريبة ولكن الظاهر كما قاله الاسنوى ان المراد المحرمية من حيث النسبة ولذا لم يعبر بالرضاع هنا بالكلية (قوله هى محرم من الرضاع) وقبيلها ان المصاهرة كذلك كبرت ابن عم هى أم زوجة حيث كان الميت ذكرا (قوله على بنت عم) قضية ما ذكر ان البلقينى انما ذكره فى بقى العم وظاهر ما نقله حج خلافة وعليه فبنت الخالة مع بنت ابن الخال اذا كان للبعدي محرمية من الرضاع تقدم على القربى (قوله كترتيب صلاتهم)

الم (ويقدم على زوج فى الاصح) لان الانثى بالانثى اليق والثانى يقدم عليهم لانه ينظر فى حال الحياة الى ما لا ينظرن اليه منها (وأولاهن ذات محرمية) وهى من لو فرضت ذكرا حرم تناكحها فان استوى اثنتان فيها قدمت ذات العصوبة لو كانت ذكرا كالأمة على الخالة فان استوى يقدم بما يقدم به فى الصلاة على الميت فان استوى فى الجميع ولم يتشاحا فذالوالا أقرع بينهما ثم ان لم تكن ذات محرمية قدمت القربى فالقربى ثم ذات الولاء كما فى المجموع وانما جعل الولاء فى الذكور وسطا وأخروه فى الاناث لانه فى الذكور من قضاء حق الميت كالتكفين والدفن والصلاة وهم أحق به ممن اقوتهم ولهذا يرثونه بالاتفاق ويؤدون ديونه وينفذون وصاياه ولاشئ منها لذوى الارحام مع وجودهم وقدمت ذوات الارحام على ذوات الولاء فى غسل الاناث لانهم أشفق منهم ولضعف الولاء فى الاناث ولهذا اثر امرأة بولاء الاعتيقها أو متقبله بسبب أولاءه ثم بعد ذوات الولاء محارم الرضاع ثم محارم المصاهرة فيما يظهركما بمجموعهما الا ذرى والبلقينى لكن لم يذكرا بينهما ترتيبا قال البلقينى وعليه تقدم بنت عم بعيدة هى محرم من الرضاع على بنت عم أقرب منها بالمحرمية (ثم الاجنبية) لانها أليق (ثم رجال القرابة) من الابوين أو احدهما (كترتيب صلاتهم) لانهم أشفق عليهم أو يطلعون غالباً على ما لا يطلع عليه الغير (قلت الابن العم ونحوه) من كل قريب ليس بمحرم (فكالاجنبى والله اعلم) أى لا حقه فى غسلها قطعاً لحرمة نظرها والخلوة بها وان كان له فى الصلاة حق (ويقدم عليهم) أى رجال القرابة المحارم (الزوج) حراً كان أو عبداً (فى الاصح) لانه ينظر الى ما لا ينظرن اليه فى حال الحياة والثانى يقدمون عليه لان القرابة تدوم والنكاح ينتهى بالموت وعلم من ذلك تقدم الاجنبيات على الزوج وشرط التقديم الاتحاد فى الاسلام أو الكفر وان يكون حرامكفاً وان لا يكون فائلاً للميت ولو بحق كما فى ارثه منه وكذا الكافر البعيد أولى بالكافر من المسلم والقاتل القريبين كما صرح به القمولى فى الاولى قال الزركشى وينبغي ان لا تكون بينهما عداوة بل هو أولى من القاتل بحق وان لا يكون

قال فى شرح البهجة الكبير نعم الافقه أحق من الاسن هنا وتقدم ذلك فى كلام المشرح قال سم وقوله هنا يتعلق بقوله أحق اه (قوله وشرط التقديم) أى شرط كونه أولى بالتقديم على غيره ما ذكر وعليه فلا يمنع على الكافر تغسل المسلم ولا على القاتل ونحوه ذلك لكن ينبغى كراهة ذلك مع وجود من اجتمعت فيه الشروط وقد تقدم عن الحلى انه يكره للذمية تغسل زوجها المسلم (قوله وان لا يكون فائلاً للميت) قال فى شرح البهجة الكبير بعد ما ذكر وهذا دعاء السبكي الى غير غسله فقال ليس لفائله حق فى غسله ولا الصلاة عليه ولادفنه وهو قضية كلام غيره ونقله فى المكافاة عن الاصحاب بالنسبة لاصالة (قوله وان لا يكون

فاسقا) قال حج وان لا يكون فاسقا ولا صيبا وان ميز على الوجه اه ويستفاد ذلك من قول الشارح مكلفا الخ (قوله بالنسبة للتقويض لغير الجفنس) فلا يشكل عليه ما تقدم من ان ابا بكر اوصى ان تغسله زوجته فقعات لان ذلك ليس فيه تقويض اذ صورة التقويض ان يتنوع من له الحق من الفعل وينقضه غيره (قوله اما هو) أي الترتيب اذ لم يكن في تركه تقويض ففيه مسامحة فتأمل (قوله ولا يؤخذ شعره) قال في شرح البهجة الكبير ثم ان اخذ من ذلك شيئا وانتفقت بتسريح أو نحو ذلك في كنفه ليدفن معه اه وكتب عليه سم قوله صراخ صره في كنفه ودقنه معه سنة وأما أصل دقنه فواجب والحاصل ان ما انفصل من الميت أو من حي ومات عقب انفصاله من شعر ١٥٨ أو غيره ولو بسيرا يجب دفنه لكن الافضل صره في كنفه ودقنه معه م راه

وتقدمت الإشارة اليه في قوله بعد قول المصنف ويرد المنتف إلى ما دقنه فسيأتي وقوله أو غيره منه ما لو تنقطع مصارين الميت ونزات فيجب دفنها ويسن كونها معه في كنفه (قوله لخبر الصححين) لفظه لا تسوه بطيب ولا تخمر ورأسه فانه يبعث في القيامة مليا اه شرح المنهج وعبرة البخاري لا تسوه بطيبا و بلنظ ولا تسوه بطيب اه وضبطه انقطاعا في شارحه بفتح الذوقية والميم لغير أي ذروله بضمها وكسر الميم في اللغتين اه (قوله بخلاف الميت) أي فلا تجب النديفة على التأكل به (قوله ثم محل ما تقر) أي من حرمة التطيب الخ (قوله ولا بأس بالجنور عند غسله) أي بل ولا قبله من حين الموت كما يؤخذ مما مر في قوله بل في المجموع عن بعض الأصحاب يسن ان يجر عنه من حين الموت الخ (قوله ولا يتوم غيره به)

فاسقا وقضية كلام الشيخين بل صريحه وجوب الترتيب المذكور وهو كذلك بالنسبة للتقويض لغير الجفنس لما فيه من ابطال حق الميت اما هو بدون تقويض فندوب (ولا يقرب المحرم طيبا) اذا مات أي تحرم تطيبه وطرح الكافور في ما غسله كما يمنع فعله في كنفه كما مر (ولا يؤخذ شعره وظفره) أي يحرم إزالة ذلك منه ابقاء لا ترا للاحرام تلخير الصححين انه يبعث يوم القيامة مليا والقياس ان لا فدية على فاعل ذلك وان خالف في ذلك الغزى وذهب الباقي إلى ان الذي نعتقه ايجابا على الفاعل كما لو حلق شعره نائم و فرق بينهم ابان النائم بصد دعوه إلى الفهم ولهذا ذهب جماعة إلى تسكينه بخلاف الميت ثم محل ما تقر فيما قبل التحلل الا قول اما به فهو كغيره كما سيأتي في باب ولا بأس بالجنور عند غسله بكلوس الحى عند العطار ولا يأتي هنا ما قبل من كراهة جلوسه عند العطار بقصد الراحة للحاجة إلى ذلك هنا بخلاف ما هناك وقضية كلامهم عدم حلق رأسه اذا مات وبقي عليه الحلق أي يوم القيامة محرما وهو ظاهر لا تقطاع تسكينه فلا يطلب منه حلق ولا يتوم غيره به كالموت كن عليه طواى اوسعى (وتطيب المعتدة) المحدة (في الاصح) أي لا يحرم تطيبها لان تحريره عليها انما كان للاحتراز عن الرجال وللتفجع على الزوج وقد زال بالاموت والثاني يحرم قياسا على المحرم ورد بان التحريم في المحرم كان لحق الله ولا يزول بالموت (والجديد انه لا يكره في غير) الميت (المحرم اخذ ظنره وشعرابطه وعاتيه وشاربه) لعدم ورود نهى فيه قال الرافعي ولا يستحب قال في الروضة عن اكثرين انه يستحب كالحى والقديم انه يكره ورجحه المصنف بقوله (قلت الاظهر كراهته والله اعلم) وان اعتاد ازالته حيا لان اجزاء الميت محترمة فلا تنتمك بذلك ولم يثبت فيه شيء بل ثبت الامر بالاسراع المتأني لذلك ولان مصيره الى البلا وصح النهى عن محادثات الامور ونقل في المجموع الكراهة عن الام والمختصر فهو جديد ايضا والصحيح في الروضة ان الميت لا يحتن وان كان بالغالا انه جرم فلا يتطعم كبسه المستحقة في قطع سرقه او قود وجرم في الانوار والاعباب بجرمة ذلك أي وان عصي بتأخير ثم محل كراهة ازاله شعره ما لم تدع حاجة اليه

هل المراد لا يجوز ولا يطلب اه سم على بهجة وانتباد من المفرع عليه الاول (قوله أي لا يحرم تطيبها) أي وينبغي والا كراهته خروجا من الخلاف (قوله وصح النهى عن محادثات الامور) وهو ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم والمراد به هنا ما لم يوافق قواعد الشرع (قوله وجزم في الانوار والاعباب بجرمة ذلك) هل ولو لم يمكن غسل ما تحت القلفة لا يقطعها فيه نظر وقياس ما يأتي من وجوب حلق الشعر المتولد وجوبه الا ان يفرق بان هذا جرم لا يمتد الى قطعها أكثر من ازالة الشعر فليجمع وعبرة حج ومن ثم حرم ختمه وان عصي بتأخير أو تعذر غسل ما تحت قلفته كما اقتضاه اطلاقهم وعليه فهم عاتقها اه

وكتب عليه سم فانه قوله اذ نذر الخاي وان وجب ازالته شيء يمنع الغسل والفرق ظاهر م ر اه ثم ما ذكر ظاهر حيث لم يكن تحت قلفته نجاسة اما اذا كان تحت ذلك فلا يميم على معتد الشارح بل يذفن حالا من غير تيم ولا صلاة وعلى ما قاله حج من انه يصح التيمع عن النجاسة اذا نذر ازالته ايم ويصلي عليه ويبقى عليه ما لو وجد تراب لا يمسك في الميت والحى فهل يقدم الاول او الثاني فيه نظر والا قرب بل المتعين تقديم الميت لانه اذا يميم به الميت يصلي عليه الحى صلاة فاقد الطهورين واذا يميم به الحى لا يصلي به على الميت لعدم طهارته فاي فائدة في تيم الحى به (قوله الابازالة وجبت) وينبغي ان مثل ذلك ما لو انشق جوفه وكثر خروج النجاسة منه ولم يمكن قطع ذلك الانخياطة الفتق فيجب وينبغي جواز ذلك اذا ترتب على عدم الخياطة مجرد خروج امعائه وان أمكن غسله لان في خروجها حكم الحرمته والخياطة تمنعه ويبقى ما لو كان يبدن الميت طبعه يمنع من وصول الماء فهل تجب ازالته الشعر حينئذ أم لا فيه نظر والا قرب الثاني قياسا على ما اعتقده الشارح في باب الوضوء من أنه يعني عن الطبع في الحى ويكتفى بغسل الشعر وان منع الطبع وصول الماء الى البشرة ولا يجب التيمع عنه ١٥٩ خلافاً للشيخ الاسلام ولكن الشارح

خص ذلك ثم بالشعر الذي في ازالته مثله كاللحمة أما غيره كشعر الابط والعانة فتجب ازالته والذي ينبغي هنا العفو بالنسبة لجميع الشعر لان في ازالة الشعر من الميت حكم الحرمته في جميع البدن

* (فصل في تكفين الميت) *

(قوله بعد طهره) مفهومه انه لو كفن قبل طهره ثم صب عليه الماء المغسل لم يجز ولكنه يعتد به ويحتمل ان يكونه بعد طهره اولى فليراجع (قوله في الحرير والمزعر) أى بالمعنى السابق في اللباس وهو ما يطلق عليه المزعر

والا كان لبشر راسه والحية بصبع أو نحوه او كان به قروح مثل اوج دمه بحيث لا يصل الماء الى أصوله الابازالة وجبت كما صرح به الاذرى في قوته وهو ظاهر * (فصل في تكفين الميت وحله وتوابعهما) (يكتفى) الميت بعد طهره (بماء) أى بشئ من جنس ما يجوز (له ايسره حيا) فيجوز تكفين المرأة وغير المكف من صبي ومجنون في الحرير والمزعر والمزعر مع الكراهة بخلاف الخنثى والبالغ فيمتنع تكفينهما في المزعر والحرير مع وجود غيرهما الا المزعر ولا يجوز للمسلم تكفين قريبه الذي فيما يمتنع تكفين المسلم فيه ولو استتم في ثياب حرير اسم الضرورة كدفع قل جاز تكفينه فيها مع وجود غيرها مما سياتى من ان السنة تكفينه في ثيابه التي استتم فيها لاسيما اذا تلطخت بدمه كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى به الاذرى في أحد كلاميه فيكون ذلك قاضيا على منع التكفين في الحرير ولهذا الواس الرجل حريرا لحكمة أو قل مثله واستقر السبب المبيح لذلك الى موته حرم تكفينه فيه عملا بعموم النهى ولا نقضاء السبب الذى ابيح له من أجله ولم يخلفه مقتضى ذلك أفتى به الوالد رحمه الله تعالى أيضا والاوجه كما صرح به الجرجاني وبجته الاسنوى عدم الاكتفاء بالطين هنا عند وجود غيره ولو حشيشا وان اكتفى به في الحياة قبل فيه من الازراء بالميت ولهذا بحث الاذرى عدم جواز تكفينه بمتنجس الا يعنى عنه مع وجود طاهر وان جاز ايسره في الحياة خارج الصلاة وجزم به ابن المقرئ هذا كله ان

عرفا (قوله مع الكراهة) راجع لكل من قوله في الحرير والمزعر الخ (قوله لا المعصفر) أى فانه مكروه (قوله اضرورة) فلو نعتى بلبسه ثم استتم دفنه فلا عبرة بهذا اللبس للمعصفر فينزح م ر اه سم على حج (قوله جاز تكفينه) قضية التعبير بالجواز انه لا يكون أولى وقضية أيضا جواز ازالته وهو ظاهر لان ايسره في الاصل لحاجة فاستدعت (قوله فيكون ذلك قاضيا) أى رادا وكان الاولى ان يقول مستثنى على ان ما ذكر يمكن استيفاده من قوله بحاله ايسره حيا فان ذلك شامل لما جاز ايسره للضرورة وغيره لكن سياتى انه لو لبسه نحو حكة لم يجز تكفينه فيه لانتقطاع السبب المبيح (قوله ولهذا) أى ولكون علة الجواز ان السنة تكفينه في ثيابه الخ (قوله ولم يخلفه مقتضى ذلك) وبهذا يفرق بين ما لو مات الشهيد في ثيابه التي لبسها للضرورة فانه وان انقطع السبب الذى لبس لاجله فقد خافه ان الاولى تكفين الشهيد في ثيابه التي مات فيها (قوله مع وجود طاهر) قضيته ان الطين يقدم على المتنجس والظاهر خلافه لما فيه من الازراء به فينبغى ان يلطخ بالطين للصلاة عليه أو يصلى عليه عريانا ويحتز عن رؤية عورته ويكتفى بعد ذلك في المتنجس المذكور

(قوله فالذهب تكفيه في الحرير) وهل يقتصر على ثوب واحد أم تجب الثلاثة نقل سم عن مر الاول وقال انه انما جاز
للضرورة وهي تدفع بالواحد وفيه وقفة والا قرب وجوب الثلاثة لان الحرير يجوز في الحلى لادنى حاجة كالجرب والحكة
ودفع القمل بل ولا تجمل وما هنا أولى (قوله لا المتنجس) أى مع وجود غيره بخلاف ما اذا لم يكن طاهرا فيمكن في المتنجس أى
بعد الصلاة عليه عاريا اذا تصح مع نجاسة اه سم على بهجة والمتبادر منه انه لو كان معه ما يكفي احدا من امرين من غسله
وازالة النجاسة عن الثوب ان يقدم غسله على ازالة النجاسة من الثوب وهو واضح لان الغسل اكدم الكفن بدله بل انه اذا
دفن بلا غسل ينش ولو دفن بلا كفن ١٦٠ لم ينش اكتفاء بالتراب ويحتمل ان يقال تقدم ازالة النجاسة بالماء لان الما بدل

لها بخلاف الغسل فان له بدلا
وهو التيمم (قوله واضح) وهو ان
في تكفينه بالنجس ازراء به من
الممكن بخلاف المباشر لنفسه
(قوله عند فقـد الثوب) أى ولو
حريرا وقوله ثم هو أى التطمين
(قوله مع وجود غيره) شامل لما
لو كان الغير جلدا او حشيشا او
طينا وفيه نظر خصوصا بالنسبة
للحشيش والطين ولو قيل بوجوبه
مع ما تيسر من الثلاثة لتخصيل
الستر وفي الازراء لم يكن بغيره
(قوله وبه صرح المتولى) معقد
(قوله وافق ابن الصلاح بجرمة
ستر الخ) أى وستروايت الاولياء
(قوله فجوز الحرير الخ) أى لان
ستره يرها بعد استعما لامعلا
يدينها وهو جائز لها فهاما جازها
فعله في حياتها جاز فله لها بعد
موتها حتى يجوز تحليتها بنحو حلى

لم يكن طاهرا حريرا فان كان قدم عليه المتنجس على ما صرح به بغوى والقمولى
وغيرهما الكنه مبني على رأى له مرجوح وهو انه اذا خرج من الميت نجاسة أو وقعت عليه
بعد تكفينه لا يجب غسلها والمذهب وجوبه فالذهب تكفينه في الحرير لا المتنجس
وتعليقهم اشتراط تقديم غسله على الصلاة عليه بان الصلاة عليه كصلاته نفسه صريح فيما
ذكرناه والفرق بين عدم جواز تكفين الميت في المتنجس مع وجود الحرير وبين ستر العورة
خارج الصلاة بالمتنجس دون الحرير واضح أفاد ذلك الوالدرجه الله تعالى ويؤيد ذلك
قول الفقيه ابراهيم بن عجيل اليماني بشرط في الميت ما يشترط في المصلي من الطهارة وستر
العورة وغير ذلك والا وجه وجوب تقديم الجلد ثم الحشيش عند فقـد الثوب على التطمين
ثم هو ولا يجوز في الذكر ولا في الانثى تكفينه بما يصف البشرة مع وجود غيره وقياس
اباحة تطيب المحدة بعدموتها جواز تكفينها فيها حرم عليها البسه حال حياتها وبه صرح
المتولى وافق ابن الصلاح بجرمة ستر الجنازة بحرير وكل ما المقتصود به الزينة ولو امرأة كما
يحرم ستريتها بحرير وخالف الجلال البلقيني فجوز الحرير فيها وفي الطفل واعتمده جمع
وهو اوجه (وأفله ثوب) واحد يستر البشرة هنا كالصلاة وجميع بدنه الرأس المحرم
ووجه المحرمة كما صححه المصنف في مناسكه واختاره ابن المنرى في شرح ارشاده كالاذرعى
تبع الجمهور والخراسانيين ووافق بحق الميت وما صححه في الروضة والمجموع والشرح الصغير
من ان افله ما يستر العورة محمول على وجوب ذلك الحلى الله تعالى كما يعلم ذلك من كلام ابن
المقرئ في روضه فعلى الثاني يختلف قدره بالذرة والافوثة كما صرح به الرافعي
لابالرق والحرية كما اقتضاه كلامهم وهو الظاهر في الكفاية فيجب في المرأة ما يستر بدنها
لا وجهها وكفها حرة كانت اوامة لزوال الرق بالموت ومن استثنى الوجه والكفين

الذهب ودفنه معها حيث رضى الورثة وكانوا كاملين ولا يقال انه تضییع مال لانه تضییع لغرض وهو اكرام الميت المصنف
وتعظيمه وتضييع المال واتلافه لغرض جائز مر اه سم على جج * (فرع) * هل يجوز التكفين في ثوب بال بحيث يذوب سريعا
لكنه ساتر في الحال فيه نظرو ويحتمل الجواز بشرط ان لا يعد ازراء بالميت اه سم على منهج وقول سم هنا وهو اكرام الميت وتعظيمه
أى ومع ذلك فهو باق على ملك الورثة فلو أخرجها سبل أو نحوه جازها لم أخذه ولا يجوز لها سم فتح القبر لا خراجه لما فيه من هتك
حرمة الميت مع رضاهم بدفنه معها فلو تعدوا وفتحوا القبر واخذوا ما فيه جازها لم التصرف فيه (قوله وفاق بحق الميت) راجع لقوله
وجميع بدنه الخ (قوله من ان افله ما يستر العورة) أى عورة الصلاة لما يأتي في قوله فيجب في المرأة الخ (قوله فعلى الثاني) راجع
لقوله ما يستر العورة (قوله فيجب في المرأة) من تفاريع قوله فعلى الثاني يختلف قدره بالذرة كورة الخ

(قوله مع ان ملكه زال) لا يقال انما جاز للزوج ذلك ابقاء آثار الزوجية كالنوارث وبموت الامة لم يبق شيء من آثار الملك لانا نقول وجوب تجهيزها على السيد من آثار الملك فهم اسوا في ذلك (قوله وانما لم نعول على وصيته الخ) اهل هذا جواب من وجه آخر والا فاذ كره من عدم صحة الوصية بالمكروه كاف (قوله ولا يشكل عليه الخ) هذا لا يناسب قوله لانه اسقاط الخ اذا خلاص الحقوق لا يصير ذلك واجبا حين الوصية فلم يظهر بما ذكره فرق ١٦١ بين ما زاد على ستر العورة وبين الثاني

والثالث فتم يرفع به الاشكال على الجواب الاول وهو ان الاقتصار على سائر العورة مكروه (قوله ولا وصية باسقاطها) اي الزيادة على الواجب (قوله كفن في ثلاثة) أي وجوبا (قوله لانه الى براءة ذمته) أي حوج وبظهران مثل ذلك ما لو لم يكونوا حاضرين (قوله الاتفاق على سائر الخ) معتقد (قوله قد يقتضى فك ذمته) فيه نظر لان مجرد الرضا لا يقتضى براءة ذمته ومقتضى عدم البراءة ان لا تنفذ لك الا ان يجاب بان رضاهم وان لم يقتض براءة الذمة فيه رضاهم في الذمة ويجوز ان تجرد ذلك كاف في عدم حبس الروح عن مقامها وان كان الحق باقيا فلما أمل (قوله بعد ما مر من مراتبه) الاولى اسقاط من وعلى ثبوتها نقوله من مراتبه بيان لما وقوله بالنسبة متعلق بسائر مقتضى عليه وقوله سائر خبران (قوله لم يلزم من تجهيزه) ولو غنيا (قوله من سيد وزوج) أي ويعتبر فيه حال الزوج دون المرأة فإلها بعد الموت يخالف في حال الحياة في هذه وفي انها أي هنا امتناع وانما الانصير

المصنف في مجموعه لكنه فرضه في الحرية ووجوب سترهما في الحياة ليس ليكون ماعورة بل ليكون النظر اليه ما يقع في الفتنة غالباً ولا ينافيه ما مر من جواز تغسيل السيد لها لان ذلك ليس بكونها باقية في ملكه بل لان ذلك من آثار الملك كما يجوز للزوج تغسيل زوجته مع ان ملكه زال عنها (ولا تنفذ) بالتشديد والبناء للمفعول ويجوز كسه (وصيته باسقاطه) أي الثوب الواحد لان فيه حق الله تعالى بخلاف الثاني والثالث الا في ذكرهما في الفضل فانهم ما حق للميت تنفذ وصيته باسقاطهما ولو اوصى بسائر العورة لم تصح وصيته أيضا ويجب تكفينه بسائر الجميع بدنه وما ذكره الاسنوي وتبعه عليه جمع من ان هذا مبني على ان الواجب ستر جميع البدن مردود بانه جار على القول بان الواجب ستر العورة فقط أيضا وعدم صحة الوصية انما هو لان الاقتصار على ذلك مكروه وان قلنا بجواز الوصية لا تنفذ بالمكروه وانما لم نعول على وصيته باسقاط الثوب لانه اسقاط للشي قبل وجوبه لانه انما يجب بكونه ولا يشكل عليه صحة وصيته باسقاط الثاني والثالث مع انه اسقاط للشي قبل وجوبه أيضا لاختلاف جهة الحقوق هنا فستر العورة محض - فقه تعالى وباقي البدن فيه حق لله تعالى وحق للميت فلم يملك اسقاطه لانضمام - فقه تعالى فيه وما زاد على الثوب محض حق الميت فله اسقاطه فلو مات ولم يوص بذلك فقال بعض الورثة يكفن ثوب سائر جميع البدن وبعضهم ثلاثة كفن في ثلاثة ولما لان محض حق الميت من تركته فيمكن فيها حيث لا دين يستغفرها ولا وصية باسقاطها ولو اتفقوا على ثوب كفن في ثلاثة كما أشار اليه في التمهة وقال المصنف انه الا قيس فلو كان عليه دين مستغفر وقال الغرماء يكفن في ثوب والورثة في ثلاثة اجيب الغرماء لانه الى براءة ذمته - أحوج منه الى زيادة الستة قال في المجموع ولو قال الغرماء يكفن بسائر العورة والورثة بسائر جميع البدن نقل صاحب الحاوي وغيره الاتفاق على سائر جميع البدن ولو اتفق الغرماء والورثة على ثلاثة جاز بالاخلاف أي ولا تنظر ابقاء ذمته مرتبة بالدين لان رضاهم قد يقتضى فك ذمته وحاصل ذلك ان الكفن بعد ما مر من مراتبه بالنسبة للغرماء سائر جميع بدنه وبالنسبة للورثة ثلاثة فليس للوارث المنع منها تنفذ الحق للمالك وفارق الغريم بان حقه سابق وبان منفعة صرف المال له تعود الى الميت بخلاف الوارث فيهما هذا كله ان كفن من تركته فان كفن من غيرهما لم يلزم من تجهيزه من سيد وزوج وقريب وبيت مال الاثوب واحد سائر الجميع بدنه بل يحرم الزيادة عليه من بيت المال كما يعلم من كلام الروضة

٢١ في دينها في ذمة المعسر اجمع بالمعنى (قوله وبيت مال) وعليه فهل يجب على متولي بيت المال مراعاة حال الميت فان كان مقلان خشنا وان كان متوسطا فن متوسطها أو مكثرا فن جوادها أم لافيه نظر والاقرب الثاني (قوله بل تحرم الزيادة عليه من بيت المال) أي فيحرم على ولي الميت أخذه واذا اتفق ذلك فقرار الضمان على ولي الميت دون أمين بيت المال لكنه طريق في الضمان ولا يجوز لواحد منهما ما يشبه لغيرهما بالدفن وليس ذلك كالتصوب الا في لان المالك ثم لم يرض بالدفن فيه

(قوله ولا يعطى الخنوط) أى من بيت المال والموقوف والزوج وغيرهم (قوله فانه من قبيل الاثواب) أى فى كونه مستحبا (قوله انه يعطى) أى ما ذكر من السابغ (قوله ولو صبيا أو محرما) أى أو ذميا كما هو ظاهر اطلاقه (قوله سحولية) بنسخ السين وضمها ٥١ دميرى زاد حج على الشماثل فى باب وفاته صلى الله عليه وسلم لم يعد قوله سحولية من كسف ثم قال والسحولية بالفتح على الانهر الاكثر فى الروايات منسوبة الى السحول وهو القصار لانه يسجلها أى يغسلها الى سحول قرية باليمن وبالضم جمع سحول وهو الثوب الأبيض النقي ولا يكون الامن قبله ١٦٢ وفيه شذوذ لانه نسب الى الجمع وقبل اسم القرية بالضم أيضا والكسف

بضم فسكون فضم القطن (قوله ولا ينافى هذا ما تقدم) أى فى كلام الشارح (قوله اما الزيادة على ذلك) أى الرابع والخامس (قوله نعم محل ذلك) أى جواز الرابع والخامس (قوله متساوية طولاً وعرضاً) أى بمعنى انه لا تنقص واحدة منها عن سائر جميع البدن وأفاد قوله فهى لفائف انه لا يكتفى القميص أو الملوطة عن احدها وهو موافق لما يأتى عن الاسعاد فتنبه له (قوله أى الافضل فيه اذلك) أى ان تستر جميع البدن (قوله ان الاولى أوسع) هذا وان ظهر بالنسبة لقوله يعم كل منها جميع البدن لا يظهر بالنسبة لقوله متساوية طولاً وعرضاً وسبب ما يقيد هذا فى قول الشارح بعد قول المصنف وييسر أحسن اللقائق الخ (قوله كما سيأتى) أى فى قوله والمراد أوسعها ان اتفق لما تراخ (قوله وللفاتنان) قال الشافعى ويشد على صدر المرأة ثوبان لا تضرب

وكذا لو كفن مما وقف لانه كفن كما افتى به ابن الصلاح قال ويكون سابقاً ولا يعطى الخنوط والقطن فانه من قبيل الاثواب المستحبة التى لا تعطى على الاظهر وظاهر قوله ويكون سابقاً انه يعطى وان قلنا الواجب ستر العورة وهو الاوجه وقد حررنا هذا المقام حسب الاستطاعة وورعنا الاوجه فى كثير من المواقف على ما ذكرناه (والافضل للرجل) أى الذكرو لو صبياً أو محرماً (ثلاثة) لخبر عائشة رضى الله عنها كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة رواه الشيخان ولا ينافى هذا ما تقدم من وجوب الثلاثة من التركة لانها وان كانت واجبة فالأقصر اقلها أفضل مما زاد على ذلك واهذا قال (ويجوز) من غير كراهة (رابع وخامس) لان عبد الله ابن عمر كنن ابنا له فى خمسة أثواب قميص وعمامة وثلاث لفائف نعم هى خلاف الاولى كما فى المجموع لانه صلى الله عليه وسلم كفن فى ثلاثة أثواب ليس فيها قميص ولا عمامة كما مر اما الزيادة على ذلك فمكرهة لا محرمة نعم محل ذلك اذا كانت الورثة اهلاً للتبرع ورضوا به فان كان فيهم صغير أو مجنون أو مجبور عليه بسفه أو غائب فلا (والافضل) (لها) وللغنى (خمس) من أثواب لزيادة الستر فى حقها وتكره الزيادة عليها كما مر (ومن كفن منهما) أى من ذكر واثني والخنثى ملحق بها كما مر (ثلاثة فهى) كلها (لفائف) متساوية طولاً وعرضاً يعم كل منها جميع البدن غير رأس المحرم ووجه المحرمة أى الافضل فيها اذلك فلا ينافى أن الاولى أوسع كما سيأتى وقيل متساوية وقوله لثلاث هل يعتبر له مفهوم حتى لو أراد الورثة ثلاثة لاعلى هيئة اللقائق لا يجابون أو لا يعتبر فيجابون قال فى الاسعاد الظاهر الاول نظر الى تنقيص الميت بالاسم انفة لمخالفة السنة فى كننه (وان كنن) ذكر (فى خمسة زيد قميص) ان لم يكن محرماً (وعمامة فحتم) أى اللقائق اقصداه بفعل ابن عمر اما المحرم فلا لانه لا يلبس مخيطاً (وان كفت) أى امرأة (فى خمسة فازار) أو لا (وخار) وهو ما يغطى الرأس به (وقميص) قبل الخمار (وان افتنان) به وذلك لانه عليه السلام كفن فيها بقتنه ام كلثوم (وفى قول ثلاث لقائق وازار وخار) أى واللفافة الثلاثة بدل القميص لان الخمسة لها كما ثلاثة للرجل والقميص لم يكن فى كنفه صلى الله عليه

ندياتها عند الحلق فتشترى الا كفان قال الائمة وهذا ثوب سادس ليس من الا كفان بثد فوقها ويحمل عنها وسلم فى القبر اه شرح البهجة الكبير قوله لا تضرب الخ يؤخذ منه انه يكتفى فيه كونه ساتراً لجميع الثديين ولا يشترط ان يعم البدن ولا معظمه ثم التعليل بما ذكره بقضى الا كفناه بتجو عصابة قليلة العرض يمنع الشديهم من الانتشار لكن الظاهر انه غير مراد لان مثل هذا قد يهدأ زراً وان المسنون كونه ساتراً لجميع صدر المرأة لانه أبلغ فى عدم ظهور الثديين ويؤخذ منه أيضاً ان الصغيرة التى ليس لها ثدى ينتشر لابسها اذلك

(قوله ويسن الكفن الأبيض) ولو قبل بوجوبه الآن لم يهدلما في التكفين في غيره من الأزرار لكن إطلاقهم بخالفه وينبغي أيضا أن ذلك جاروان أوصى بغير الأبيض لأنه مكروه والوصية به لا تنفذ وكتب أيضا ويسن الكفن الأبيض ظاهره ولو ذمها الآن يقال الخطأ في الخبر الآتي في موتاكم للمسلمين فلا يشمل الذين لكن ظاهرا إطلاقهم بخالفه (قوله فكفنها ونحوه) أي من مؤنة الغسل والجل والدفن بخلاف الخنوط ونحوه فلا يجب أخذها مقدمه (قوله دفعا للمنة عنه) أي عن الممنوع من التكفين من غير التركة (قوله ومن ثم لا يكفن) أي لا يجوز (قوله إلا أن قبل جميع الورثة) أي أن كانوا أهلا (قوله فان كفنوه في غيره ردوه) أي وجوب المالكة أخذ من هذا ما يقع كثيرا من أنه إذا مات شخص يؤول له با كذا مة معددة أنه يكفن في واحد منها وما فضل يرد المالكة ما لم تبرع به المالك للوارث أو تدل القرينة على أنه قصد الوارث دون الميت فلو أراد الوارث تكفينه في الجميع جازان دلت قرينة على رضا الدافع بذلك كمن واعدادهم صلاح الميت والا كفن في واحد باختيار الوارث وفعل في الباقي ما سبق من استحقاق المال له الآن تبرع به الخ ولا يكفي في عدم وجوب الرد ما جرت به ١٦٣ العادة من أن من دفع شيئا نحو ما ذكر

لا يرجع فيه بل لا بد من قرينة تدل على رضا الدافع بعدم الرد (قوله والا) أي إلا قصد تكفينه (قوله وضاع) الواو بمعنى أو (قوله لزهمهم ابداله) وصورة المسئلة ما إذا انكشف القبر ولا

فلو كان مستورا بالتراب فلا وجوب بل يحرم النيش كن دفن ابتداء بلا تكفين ويترب على ذلك أنه لو فتح فسقة فوجد بعض أمواتها بلا كفن أو بلا ثلاثة وجب ستره وامتنع سدها بدون ستره ويكفي وضع الثوب عليه ولا يضم فيها لان فيه انتما كاله وقد يقال إذا أمكن لفه في الكفن بلا ازاراه وجب بخلاف ما إذا توقف على ازاراه كان ققطع أو خشي تقطعه

وسلم (ويسن) الكفن (الأبيض) لخبر كفنها فموتاكم السابق في الجمعة وسياق أن المغسول أولى من الجديد (ومحله) الأصلي الذي يجب منه كسائر مؤن التجهيز (أصل التركة) كما سيأتي أول الفرائض أنه يبدأ من التركة بمؤنة تجهيزه الآن يتعلق بعين التركة حق فيقدم عليها ويستثنى من هذا الأصل من لزومها مال ويلزمه نفقة فكفنها ونحوه عليه في الأصح الآتي ويجب من قال من الورثة أ كفته من التركة لا من قال أ كفته من مالي دفعا للمنة عنه ومن ثم لا يكفن فيما تبرع به اجنبي عليه إلا أن قبل جميع الورثة وليس لهم ابداله كما قاله في الهبة عن أبي زيد أن كان ممن يقصد تكفينه أصلا حه أو علمه فيتمين صرفه اليه فان كفنوه في غيره ردوه لمسا لكة والا كان لهم أخذه وتكفينه في غيره ولو سرق الكفن وضاع قبل قسم التركة لزهمهم ابداله منها فلو قسمت لم يلزمهم لكن يسن ومحله كما يجزمه الأذرع إذا كان قد كفن أولا في الثلاثة التي هي حق له إذا التكتفين بها غير متوقف على رضا الورثة كما مر أمالو كفن منها الواحد فينبغي أن يلزمهم تكفينه من تركته بثان وثالث وإن كان الكفن من غير ماله ولم يكن له مال فكمن مات ولا مال له ويراعى فيه حاله مة وضيقا وإن كان مقترا على نفسه في حياته ولو كان عليه دين كما اقتضاء إطلاقهم ويرق بينه وبين نظيره في المقاس بان ذاته يناسبه الحاق العار به الذي رخصه لنفسه له له ينزجر عن مثل فعله بخلاف الميت (فان لم يكن) للميت في غير الصورة المستثناة تركته (فعلى من عليه نفقته من قريب) أصل أو فرع صغيرا وكبير العجز بموته (أو سدد) في

بلغة قال مر وتجب إعادة الكفن كلما بلى وظهر الميت والوجوب على من تلزمه نفقته في الحياة كما تجب النفقة أبدا لو كان حيا هذا ما قرره مر في درسه فقلت له لا وجوب على عموم المسلمين فامتنع ويلزمه أن يتبد قولهم أنه إذا سرق الكفن بعد القسمة لم يلزمه تكفينه من التركة بما إذا لم يكن في الورثة من تلزمه نفقة الميت حيا هم على منهج ولعل المراد من قوله فقلت له هلا أنه امتنع من وجوبه على عموم المسلمين مع وجود من يجب عليه نفقته في الحياة والا فالقياس وجوبه على بيت المال ثم إن لم يكن شيء فعلي عموم المسلمين أخذا من قول الشارح الآتي ولو لم يكن للميت مال ولا من تلزمه نفقته الخ ويدخل في قوله وتجب إعادة الكفن كلما الخ أن ما يقع كثيرا من ظهور عظام الموتى من القبور لأنهم سدها أو نحوه يجب فيه ستره ودفنه على من يجب عليه نفقته إن كان وعرف ثم بيت المال ثم اغتداء المسلمين (قوله فلو قسمت لم يلزمهم) شيء خلافا للحج (قوله ومحله) أي عدم اللزوم (قوله إذا) بمعنى إذا (قوله ولو كان عليه دين) غاية

(قوله الاوجه كما أفق به الوالد) الثاني ظاهره وان خيف تغير الاول وهو ظاهر لانه تبين ان تجهيزه ليس واجبا عليه لجهزه (قوله فالحكم واضح) أي في انها عليهم ما فعل السيد نصف لضافه لان الواجب عليه بقطع النظر عن التبعض لفاقة واحدة وفي مال البعض لفاقة ونصف فيكمل له لفاقتان فيمكن فيه ما ولا يزال اذا ثابته من ماله وبقي ماله واختلف هل موته في نوبة السيد أو نوبته وينبغي انه كالمولم تكن ماله أيا لعدم المرجح (قوله وكذا الزوج الموصر) أي بما يأتي في الفطرة لكن قضية ما يأتي عن سم من انه يترك له فوق ما يترك للمفلس انه يباع هناك مسكنه وخادمه * (فرع) * لو كفن الزوجة زوجها لم يجب عليه الا ثوب واحد وهل يجب تكميل الثلاث من تركتها يظهر لا لان كنفها المتعلق بتركها فليتأمل وظهور الان وجوب التكميل من تركتها ان كان لها تركة ووافق عليه مر ثم ذكر خلافه معقد وقد يقال ظاهر قولهم ان محل تكفين المرأة الزوج انه لا يجب التكميل واهله المراد فينبغي الاخذ به الا بقل يخالفه * (فرع) * هل يجب تكفين الذي في ثلاثة حيث لا منع من الغرماء ان كانوا ولا وصية بالاقتصار على واحد كالمسلم في ذلك ظاهر اطلاقهم نعم أيضا وقد وافق مر على ذلك فذكر بعض الحاضرين انه رأى ابيه معهم ما يخالف ذلك فطواب به ولم يأت به فليراجع وليحذر ١٦٤ هـ سم على منهج (قوله بخلاف نحو الناشئة الخ) هل يشمل القرناء والرتقاء

رقبة ولو مكاتب أو أم ولد اعتبر ارجال الحياة في غير الكتابة ولا انفسا خجاعت المكاتب ولومات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركته لا تفي الا بتجهيز واحد منهما فقط فهل يقدم الميت الاول لسبق تعلق حقه أو الثاني لتبين جهزه عن تجهيز غيره الاوجه كما أفق به لو الدرجه الله تعالى الثاني كما سياتي في انذار ان شاء الله تعالى واما البعض فان لم تكن بينه وبين سيده مهاداة فالحكم واضح والا فون تجهيزه على من مات في نوبته ولا يلزم الولد تجهيز زوجة أبيه وان لزمه نفقة احياءه لزوال ضرورة الاعفاف (وكذا) محل الكفن أيضا (الزوج) الموصر ولو عا بالبحر اليه من ارها حيث كانت نفقة الازمة له فعليه تكفين زوجته مرة كانت أو امة رجعية أو بائنا حاملا لوجوب نفقة اعليه في الحياة بخلاف نحو الناشئة والصغيرة فان اعسر عن تجهيز لزوجة الموصرة أو عن بعضه جهزت أو غم تجهيزها من مالها (في الاصح) لما مروى بما تقرّر علم ان جهلة وكذا الزوج عطف على أصل التركة كما أشاره الشارح رد الما قبل ان ظاهره يقتضي ان محل وجوب الكفن على الزوج حيث لا تركة للزوجة وهو مخالف حينئذ لما في الروضة وأصلها والثاني لا يجب عليه لنوات التمكن المقابل للنفقة ولو امتنع الزوج الموصر من ذلك أو كان غائبا فجاءه الزوجة الورثة من مالها أو غيره رجعوا عليه بما ذكران فعليه الوفاء

والمريضة التي لا تحتل الوطء أولا فيه نظرا والا قرب الثاني لان نفقة من ذكر واجبة على الزوج (قوله والصغيرة) أي التي لا تحتل الوطء (قوله فان اعسر) ويظهر ضبط المعسر بن ايس عنده فاضل عما يترك للمفلس حج هـ سم على جملة وقضية انه لو ورث منها قدر ما يترك للمفلس وليس عنده غيره لا يلزمه تجهيزها وهو ظاهر (قوله أو غم تجهيزها من مالها) أي بان لم يكن له مال ولا ورث منها شيئا لوجود مانع قام بها ككفرها واستعراق الديون لتركها

المتعلقة بها اما اذا كانت في ذمة مائة قدم كنفها على الديون هـ سم على حج باعني وكتب أيضا قوله **حكم** أو غم تجهيزها أي اذا انقص ما يسريه عن ثوب يسترجع البدن أخذ من كلام سم المذكور وكتب على حج في شاء كلام مانصه نعم لو أيسر الزوج يرض الثوب فقط كل من تركتها وينبغي حينئذ وجوب الثاني والثالث لان الوجوب في هذه الحالة لا قاهها في الجملة مر وقوله في هذه الحالة وهي تقيم ما يستر البدن بخلافه في الحالة الاولى فان الزوج لما يسر يسترجع البدن لم يتعلق بتركها في الابتداء شيئا فاقصر على ما وجب (قوله لما مر) راجع لقوله لوجوب نفقة اعليه (قوله حيث لا تركة للزوجة) * شى مر على انه ينبغي فيما لو كان معسرا عند موت الزوجة ثم حصل له مال قبل تكفينها انه يجب عليه تكفينها البقاء علاقة الزوجية بعد الموت مع القدرة قبل سقوط الواجب ولا يشكل على ذلك انه لو حدث للشخص بعد غروب شوال نحو ولد لم تلزمه فطرته لان الوجوب هنا متعلق بادر النجزة من رمضان أيضا هـ سم على منهج (قوله رجعوا عليه) وكذا لو غاب القريب الذي يجب عليه نفقة الميت فيكونه شخص من مال نفسه

(قوله انه لو لم يوجد حاكم) أي يتيسر استدلاله بالمشقة وبلا تأخير مدة بعد التأخير إليها انرا بالمت عادة ثم رأيت في مسم على
 بهجة مانصة ثم مضابط فقد الحاكم ويحتمل ضبطه بان لا يتيسر رفع الامر اليه قبل تغير الميت فليتأمل (قوله لو لم يوجد حاكم)
 وكعدم وجود الحاكم مالموا امتنع من الاذن الابدارهم وان قلت ويكفيه في ذلك غلبة ظنه (قوله يرجع به) أي فلو فقد الشهود فهل
 يرجع اولا لان نقد الشهود نادر كما قالوه في هرب الحال فيه نظروا الاقرب الثاني لانه المذكورة وينبغي ان هذا في ظاهر الحال اما
 في الباطن فله ذلك فباخذ من مال الزوج (قوله كانت وصية لوارث) أي فتوقف على اجازة الورثة في الجميع لانها وصية لوارث
 (قوله من الثلث كذلك) أي وصية لوارث (قوله حتى يحتاج لاجازة الباقيين) قال مسم على بهجة بعد مثل ما ذكر أقول قضية
 كونها وصية لوارث اعتبار قبوله بعد الموت ويحتمل خلافه (قوله فان كانت مكترة) أي فلا يجب فيها (قوله أوامته) أي فيجب
 تكفيها لكونها ملكة لا لكونها خادمة (قوله أو غيرهما) أي بان كانت متطوعة ١٦٥ بالخدمة والحكم فيها عدم الوجوب

(قوله كما تمها) أي فيجب عليه
 تجهيزها (فرع) هل يجب على
 الزوج تكفين الزوجة في الحديد
 كالكسوة أفنى بعضهم بوجوب
 ذلك وبعضهم بجواز اللبس
 ككفارة اليمين واعتمد به ابن كين
 وقد يوجه بان اللبس أولى من
 الحديد في التكفين وهذا أمر آخر
 خلف القياس على الكسوة وفرق
 بينهما ما ولوروعت الكسوة
 وجب أكثر من ثوب فليتأمل اه
 مسم على بهجة (قوله لومات أقاربه
 دفعة) أي الذين تجب نفقتهم
 عليه وهم الاصول والفروع
 (قوله قدم الاب ثم الاقرب) وهو
 بعد الاب الام (قوله وذ كر بعضهم
 احتمال تقديم الام) ضعيف (قوله
 ولا وجه لتقديم الفاجر) أي من
 الاخوين فقط دون ما قبله من
 تقديم الاب على غيره فانه يقدم

حاكم يراه والا فلا وقياس نظره انه لو لم يوجد حاكم كفي المجهز الاشهاد على انه جهز من
 مال نفسه يرجع به ولو أوصت ان تكفن من مالها وهو موسر كانت وصية لوارث لانها
 استقطت الواجب عنه وانما لم يكن ايضاؤه بقضاء دينه من الثلث كذلك لانه لم يؤثر على
 أحد منهم بخصوصه شيئا حتى يحتاج لاجازة الباقيين ويجب على الزوج ايضا تجهيز خادم
 الزوجة على أصح الوجهين هذا ان كانت مملوكا فان كانت مكترة أوامته أو غيرهما
 فلا ينبغي حكمه ومعلوم ان التي أخذها باها بالانفاق عليها كما تمها ولو ماتت زوجاته
 دفعة بمدم أو غيره ولم يجد الا كفنا واحدا فالقياس الاقراغ ان لم يكن ثم من يخشى
 فسادها والا قدمت على غيرها أو مرتبافا لوجه تقديم الاولى مع أمن التغير أخذها
 مر وقال البندنجي لومات أقاربه دفعة بمدم أو غيره قدم في التكفين وغيره من يسرع
 فسادها فان استوا قدم الاب ثم الاقرب فالاقرب ويقدم من الاخوين اسنهما ويقرع بين
 الزوجتين وذ كر بعضهم احتمال تقديم الام على الاب وفي تقديم الاسن مطلقة انظر ولا
 وجه لتقديم الفاجر الشقي على البار التقي وان كان أصفر منه ولم يذ كر ما اذا لم يمكنه القيام
 بأمر الكل ويشبه ان يجبي فيه خلاف من الفطرة أو الذنقة اه وسأني بعض ذلك في
 الفرائض ولو ماتت الزوجة وخادمتها معا ولم يجد الا تجهيزا واحدا فالوجه اخذها
 مرتبة مدم من خشى فسادها والا فالزوجة لانها الاصل والمتسوعة ولو لم يكن للميت مال
 ولا من تلزمه نفقته ففونة تجهيزه في بيت المال كنفقته حال حياته فان لم يكن فعلى اغنياء
 المسلمين ولا يشترط كافي المجموع وقوع التكفين من مكاف حتى لو كفته غيره حصل
 التكفين لوجود المقصود وفيه عن البندنجي وغير لومات انسان ولم يوجد مديكفن به

ولو كان فاجرا شقيا ومعلوم من انه اغنياء يجب عليه تجهيز من عليه نفقته ان المراد بالاخوين ولدان للمجهز والافنقة الاخ
 ليست واجبة ولا تجهيزه (قوله فان لم يكن فعلى اغنياء المسلمين) ويقدم على بيت المال الموقوف على الاكفان وكذا الموصى به
 للاكفان وهل يقدم والحالة ما ذكر الموقوف على الموصى به أو يقدم الموصى به نظروا الاقرب الثاني لان الوصية
 تمليك نهى أقوى من الوقف والمراد بالغنى منه من يملك كفاية سنة كذا بهامش وهو موافق لما في الروضة في الكفارة وفي
 المجموع فيها الغنى من يملك زيادة على العمر الغالب وهو المعتمد وقياسه هنا كذلك وقد يفرق بشدة الاحتياج الى تجهيز الميت
 فليراجع (قوله ولا يشترط كافي المجموع الخ) لانه ذكره هنا اعزوه للمجموع والافتد مر له التنبيه عليه بعد قول المصنفات
 الاصح المنصوص وجوب غسل الفريق الخ (قوله ولم يوجد مديكفن به) أي من الثياب أخذ من قوله الآتي فان لم يكن له مال الخ

(قوله على كل واحدة) أى بتمامها
 (قوله ايمافعل منهم احسن) أى
 فهم فى مرتبة واحدة ويترق
 بينه وبين المصلى حيث كان
 جهاه على صدره ثم أولى من
 ارسلاهما لان جهاهما على صدره
 ثم أبعد عن العتبة - ما ولما
 قيل انه اشارة الى حفظ الايمان
 والقبض عليه وكلاهما لا يتأق
 هنا (قوله ويسن تبخير الكفن
 الخ) أى ثلاثا هـ حج (قوله قطن
 حليج) أى مسدوف وهو بالحاء
 المهملة (قوله وموضع السجود
 منه) أى ولو كان صغيرا فيما يظهر
 اكرام الموضع السجود من حيث
 هى (قوله واكرام الله ساجد)
 أى موضع السجود من بدنه (قوله
 بان يثنى الطرف الايسر) أى من
 كل واحدة هـ محلى (قوله عند
 رأسه) أى فوق رأسه (قوله نزع
 الشداد عنه) والاولى ان الذى
 ينزع الشداد عنه هو الذى
 يلحده ان كان من الجنس فان كان
 الميت امرأة فالاولى ان الذى يلى
 ذلك منها النساء كما يأتى فى شرح
 المنهج بعد قول المصنف وان
 يدخله القبر الا حق بالصلاة عليه
 وظاهر كلام المصنف حل نزع
 جميع الشداد وفى كلام الشيخ
 عميرة استثناء ما شديبه الايمان فلا
 ينزع

الاثوب مع مال غير محتاج اليه لزمه بذله له بقيمة كالطعام للمضطر زاد البغوى فى فتاويه
 فان لم يكن له مال فجاءنا لان تكدينه لازم للامة ولا بدل يصار اليه (ويسط) ندبا أقولا
 (احسن اللقائف واوسها) وأطولها والمراد اوسها ان اتفق لما مر انه يتدب ان تكون
 متساوية والمراد بتساويها هو الوجة كما أفاده الشيخ شمولها لجميع البدن وان
 تفاوتت بقرينة كونه فى مقابلة وجهه فائى بان الاسفل يأخذ ما بين سرته وركبته والثانى
 من عنقه الى كعبه والثالث يسترجع بدنه (والثانية) وهى التى تلى الاولى فى ذلك
 (فوقها وكذا الثالثة) فوق الثانية لان الحى يجعل - من ثيابه اعلاها فلذا بسط
 الاحسن أولا لانه الذى يعلى على كل الكفن واما كونه اوسع فلا مكان لاه على الضيق
 بخلاف العكس (ويذر) بالمجهة فى غير المحرم (على كل واحدة) من اللقائف قبل وضع
 الاخرى (حنوط) بفتح الحاء ويقال له الحنوط بكسرها وهو نوع من الطيب يجعل للميت
 خاصة يشتمل على الكافور والصندل وذيرة القصب قاله الازهرى وقال غيره كل طيب خلط
 للميت (وكافور) هو من عطف الجزء على الكل لانه حينئذ الجزء الاعظم من الطيب
 لنا كدأمره ولان المراد زيادته على ما يجعل فى أصول الحنوط ويسن الاكثر منه كما
 قاله الامام وغيره بل قال الشافعى واستحب ان يطيب جميع بدنه بالكافور لانه يقويه
 وبشده ولو كفن فى خمسة جعل بين كل ثوبين حنوط كما فى المجموع (ويوضع الميت
 فوقها) أى اللقائف برفق (مستلقيا) على قفاه ويجعل يدهما على صدره ينام على يسراه
 أو يرسلان فى جنبه ايمافعل منهم احسن (وعليه حنوط وكافور) لدفعه الهوام وشده
 البدن وتقويته ويسن تبخير الكفن بخموصودا ولا (وتشد الياء) بخرقه بعد دس قطن
 حليج عليه حنوط وكافور بين اليه حتى تصل الخرقه للحلقه الدبر فيشدها ويكره ايصاله
 داخل الحلقة وقول الاذرى ظاهر كلام الدارمى تحريمه لما فيه من انتهاك حرمة يردبانه
 لعذرة لانتهاك وتكون الخرقه مشقوفة الطرفين وتجعل على الهيئة المتقدمة فى
 المستحاضة (ويجعل على) كل منفذ من (منافذ بدنه) وموضع السجود منه (قطن) حج
 مع كافور وحنوط دفعه للهوام عن المنافذ كالجبهة والعينين والانف والقم والدبر
 والجراحات النافذة واكرام الله ساجد كالجبهة والانف والركبتين وباطن المكفين
 وأصابع القدمين (وتلف عليه) بعد ذلك (اللقائف) بان يثنى الطرف الايسر ثم الايمن كما
 يفعل الحى بالقباء ويجمع الفاضل عند رأسه ورجليه ويكون الذى عند رأسه أكثر
 (وتشد) عليه اللقائف بشدا يشده عليها ثلاثا تنشر عند الجبل الا ان يكون محرما كما
 صرح به الجرجاني لانه يشبهه بعقد الارز ولا يجوز له ان يكتب عليه شيئا من القرآن
 أو الاسماء المعظمة صيانة لها عن الصديد ولان يكون للميت من الثياب ما فيه زينة
 كما فى فتاوى ابن الصلاح واهله محمول على زينة محرمة عليه حال حياته (فاذا وضع) الميت
 (فى قبره نزع الشداد) عنه فتأولا بجعل الشداد عنه ولانه يكره ان يكون معه فى القبر

(قوله وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير) لا يقال العلة منتزعة في حق الصغير لا نقول التقاؤل بزيادة الراحة له بعد قتل ما انتهى عنه من عدم الراحة منزلة رفع الشدة (قوله أي يحرم ذلك) أي فلو خالفوا فاعلموا واجب الكشف ما لم يدفن الميت منها (قوله ولا يندب ان يعدل نفسه كفنا) ظاهره انه لا يكره وان اوهم الكراهة عبارة الزركشي في اعداد القبر اه سم على بهجة وأراد بما نقله عن الزركشي قوله بعد قال في شرح الروض قال اي الزركشي ولو اعد له قبراً يدفن فيه فيدبني ان لا يكره لانه للاعتبار بخلاف الكفن قال العبادي ولا يصير أحق به مادام حياً وافته ابن يونس اه أي فله غيره ١٦٧ ان يسبقه الى الدفن فيه ولا أجرة عليه

له لاجل حنونه مر اه (قوله لئلا يحاسب على اتخاذه) أي لا على اكتسابه والا فكل ماله مطلقا يحاسب على اكتسابه اه سم على بهجة (قوله والاوجه الوجوب في المبنى) هو قوله قضيته بناء القاضي حسين ذلك وقوله كالمبنى عليه هو قوله على ما لو قال اقض ديني (قوله اذ ليس فيها مخالفة) يؤخذ منه ان محل وجوب التكفين فيما اعد له نفسه ان يقول بعد اعداده كفتوني في هذا ويحوز ذلك اماماً اعداه بلا لفظ يدل على طلب التكفين فيه كان استحسنت نفسه ثوباً أو أخره ودلت القرينة على انه قصد ان يكون كفاله فلا يجب التكفين فيه نعم الاولى ذلك كما في ثياب الشهيد ثم رأيت في سم على بهجة بعدم مثل ما ذكر مانعه قد يوجه ظاهر العبارة بان ادخاره بقصد هذا الغرض بمنزلة الوصية بالتكفين فيه فليتأمل (قوله فقد فصله) وتشيع الجنازة سنة مؤكدة ويكره النساء ما لم يخش منه فتنة أي منهن أو عليهن والاحرم كما هو

شيء معتود وسواء في جميع ذلك الصغير والكبير (ولا يلبس المحرم الذكراً مخيطاً) ولا ما في معناه مما يحرم على المحرم لبسه (ولا يستر راسه ولا وجهه المحرمة) ولا كنهها بقفازين أي يحرم ذلك ابقاء لاثرا للاحرام وتقدم ان محله فيما قبل التحال الا قبل ولا يندب ان يعدل نفسه كنهها لئلا يحاسب على اتخاذه الا ان يكون من جهة حل أو اثر ذي صلاح فحسن اعداده لكن لا يجب تكفينه فيه كما اقتضاء كلام القاضي أبي الطيب وغيره بل للوارث ابداله امكن قضية بناء القاضي حسين ذلك على ما لو قال اقض ديني من هذا المال الوجوب وكلام الرافعي يؤمى اليه قال الزركشي والمتجه الاول لانه ينتقل للوارث فلا يجب عليه ذلك ولهذا التوزع الثياب المألوفة بالدم عن الشهيد وكفنه في غيرها جازع ان فيها اثر العبادات الشاهدة له بالشهادته وهذا أولى اه والاوجه الوجوب في المبنى كالمبنى عليه وان انتقل الملك فيه للوارث والفرق بينهما ما بين ثياب لشهيد واضح اذ ليس فيها مخالفة أمر المورث بخلافه فيهما ثم شرع في كيفية حل الميت وليس في حله دناءة ولا سقوط مروءة بل هو بر واکرام للميت فقد فعله بعض الصحابة والتابعين فقال (وجعل الجنازة بين العمودين أفضل من التبريع في الاصح) الحل سعد بن أبي وقاص عبد الرحمن بن عوف وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن معاذ رواهما الشافعي في الام الاول بسند صحيح والثاني بسند ضعيف ومقابل الاصح التبريع أفضل لانه اصون للميت بل حكى وجوبه لان مادونه ازاراً بالميت هـ اذا ان اراد الاقتصار على احدهما والا فضل الجمع بينهما ما بان يحمل تارة بهيئة الحمل بين العمودين وتارة بهيئة التبريع ثم بين حملها بين العمودين بقوله (وهو) أي الحمل بينهما (ان يضع الخشبين المتقدمين) أي العمودين (على عاتقه) وهو ما بين المنكبين والعنق وهو مذكور قبل مؤنث (ورأسه بينهما ما ويحمل) الخشبين (المؤخرتين ورجلان) احدهما من الجانب الايمن والاخر من اليسر وانما تأخر اثنتان ولم يعكس لان الواحد لو توسطهما كان وجهه للميت فلا ينظر الى ما بين قدميه وان وضع الميت على رأسه خرج عن حمله بين العمودين وأدى الى ارتضاع مؤخرة النعش وتشكس الميت على رأسه فلو عجز عن الحمل اعانه اثنتان بالعمودين وياخذ اثنتان بالمؤخرتين في حالي الهجز وعدمه فخالوه عند فقد الهجز ثلاثة ومع وجوده خمسة فان هجزوا فسبعة او اكثر

قياس نظائره اه حج (قوله وحمل النبي صلى الله عليه وسلم سعد) المتبادر من هذا انه صلى الله عليه وسلم باشر حمله ويجوز انه أمر بحمله كذلك قدس اليه وعلى الاول فاعل الشارح انما يستدل به على ان حمل الجنازة لادناؤه فيه الخ لانه صلى الله عليه وسلم قد يقبل المكره ايمان الجواز ويكون واجباً في حقه له كونه مشرعاً بخلاف الصحابة (قوله وهو مذكر) هذا على خلاف القاعدة ان ما نهى في الانسان مؤنث

(قوله ليخفف الحكم مما صار) أي من انه يدعوله لم منهم ما يتعلق الدعاء على الاسلام فحين شك فيه ثم ما تقرركه فيما لو علم اسلام الميت أو ظن فلو شك في اسلامه كالمالك الصغير حيث شك في ان السابى اهلهم مسلم فيحكم باسلامهم تبعاً له أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاً له فقال حج يحتمل ان يصلى عليه احتياطاً ويحتمل وهو الاقرب ان لا يصلى اهـ وقد يقال بل الاقرب انه يصلى ويعاقب النية كما لو اختلط مسلم بكافر الا ان يشرق بان في مسئلة الاختلاط تحققتنا وجوب الصلاة وشككنا في عين من يصلى عليه بخلافه هنا فانا شككنا في وجوب الصلاة بل في صحتها والاصل بقاء الكفر ويؤيد ما قلناه قول انا شرح الآتي بعد قول المصنف الآتي ولو اختلط مسلمون بكفار لم يخالفوا ولو تعارضت بينتان باسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه ان كان مسلماً (قوله كالدار فيما يظهر) سبقه اليه حج (قوله واغفر لنا وله) أي ولو صغير لان المغفرة لا تستدعي سبق ذنب (قوله كما بين التكبيرات) أي الثلاثة المتقدمة وظاهره حصول السنة ولو بتكرير للاذعية السابقة وقال حج قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثمانية لانها أحف الاركان اهـ وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم الحاقها بالثلاثة أو تطويلها عليها * (فائدة) * سئل عن قراءة ريشا غفرنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان الآية في رابعة الجنازة هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس به بالنسبة وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور ١٧٨ على القبر وكونها كفارة لاثم مروره عليه هل له أصل ايضاً أم لا فاجاب

بقوله جميع ما ذكر فيه لا اصل له بل ينبغي كراهة قراءة الآية المذكورة في الرابعة كما تكره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات وقول السائل عند المرور على التبر ان أراد المثنى عليه فهو مكرره لانهم فيه أو يجذاه فلا كراهة ولا اثم فاي اثم في المرور حتى يحتاج لرفعه اهـ فتساوى حج وقوله وكذا قراءة الباقيات أي ذكر الآية المشقة على قوله الباقيات وهي قوله المال والبنون زينة الحياة الدنيا الخ

احدهما وكذا لا تخراوشك فيه ولو من والديه لم يخفف الحكم مما صار بخلاف من ظن اسلامه ولو بقريئة كالدار فيما يظهر من اضطراب (و) يقول استحباباً (في) التكبيرة (الرابعة اللهم لا تحرمنا) بفتح الميم الفوقية وضمة (اجره) أي اجر الصلاة عليه وأجر مصيئته فان المسكين في المصيبة كالشيء الواحد (ولا تنزع عنه) أي بالابتلاء بالعمادى وزاد في التنية تعال كثير واغفر لنا وله ويسن له أن يطول الدعاء بعد الرابعة وحده ان يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد فيه نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره لأتى بالسنة فالقياس كما قال الأذرى اقتصاره على الاركان (ولو تخلف المقتدى) عن امامه بالتكبير (بلا عذر فلم يكبر حتى كبر امامه) تكبيرة (أخرى) أو شرع فيها (بطلت صلاته) اذ المتابعة لا تظهر في هذه الصلاة الا بالتكبيرات فيكون التخلف بها فاحشا كالتخلف بركعة وأفهم قوله حتى كبر امامه أخرى عدم بطلانها فيما لو لم يكبر الرابعة حتى سلم الامام قال ابن العماد والحكم صحيح لانهم يشغل عنها حتى أتى الامام بتكبير أخرى بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات فيأتي بها بعد السلام ويده في المهمات بأنه لا يجب

ويحتمل وهو الظاهر ان المراد بالباقيات الصالحات قول سبحان الله والحمد لله الخ (قوله كما قال الأذرى) أي بل يجب ذلك فيها ان غلب على ظنه تغيره بالزيادة (قوله فلم يكبر حتى كبر امامه) لو كبر المأموم مع تكبير الامام الأخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكنه تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر اهـ عمرة أقول الاقرب الاول لانه صدق عليه انه لم يتخلف حتى كبر امامه أخرى وان ذلك لا يتحقق الا بتمام الامام التكبير قبل شروع المأموم فيه (قوله تكبيرة أخرى) وظاهر ان الأخرى لا تتحقق اذا كان معه في الاولى الا بالتكبيرة الثالثة فان المأموم يطلب منه ان يتأخر عن تكبير الامام فاذا قرأ الفاتحة معه وكبر الامام الثانية لا يقال سبقه بشئ (قوله بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات) ولو كبر الامام الثانية عقب احرام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الامام الثانية زمنياً يسع شيئاً من الفاتحة سقطت عنه وان قصد عند احرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد اذ لم يدركها في محلها الاصلى ولو ادركه المسبوق زمنياً يسع نصف الفاتحة فقد صد تأخيرها الى الثانية مثلاً فهل تكفيه قراءة نصفها بعد الثانية اولاً بمن جميعها التمكن منه فيه نظر وينبغي ان يكنه نصفها لانه الذي ادركه في محله الاصلى فهو الواجب عليه فليأمل سم وقوله وان قصد الخ هذا قد يخالف ما في الحاشية العليا عن الجوزى ولعل هذا الوجه اهـ سم على بهجة

(قوله خلافا لما في التميز) اسم كتاب البارزى (قوله لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين) قال سم على حج بعد كلام طويل ما حاصله انه لا يتحقق ذلك الا بعد الذم وع في الرابعة هذا وجرى حج على عدم البطلان مطلقا قال لانه لو تخلف بجميع الركعات ناسيا لم يضر فهذا أولى وعبارته اما اذا تخلف بعد ذكر نسيان وبطل فحوقرارة وعدم سماع تكبير وكذا جهل عذره به فيما يظهر فلا بطلان في راي نظم صلاة نفسه الى أن قال ووقع اشارح أن النامي يقتضيه ١٧٩ التأخر بواحدة لابنتين وذ كرم شيخنا

في شرح منهجه وغيره مع التبري منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه والوجه عدم البطلان مطلقا لانه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهنا أولى اه ويمكن حل النسيان على نسيان القراءة وحديثه فلا اعتراض (قوله ولو تقدم على امامه بتكبيره) أى قصد به التكبير الركن أو أطلق فان قصد بها الذكر المجزئ لم يضر كما لو كرر الركن القولى في الصلاة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله وهو في النافحة تركها) أى فلو اشتغل باكمال النافحة فتخلف بغير عذر فان كبر امامه اخرى قبل متابعتها بطلت صلاته (فرع) * يجوز الاستخلاف في صلاة الجنازة بشرطه مراده سم على منهج أقول ولعل شرطه عدم طول النفل (قوله ويكون مختلنا بعذر) وينبغي أن يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافق القراءة فى الأولى وجمع بينهما وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى الشائبة فكبر الامام قبل فراغه منهم ما فتخلف لانعام الواجب عليه (قوله واطلاق الاصحاب

فيه اذ كرفليت كالركعة بخلاف ما قبلها خلافا لما في التميز من البطلان فان كان ثم عذر كبط وقراءة أو نسيان أو عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كما اقتضاه كلامهم ولو تقدم على امامه بتكبيره عدا بطلت صلاته بطريق الأولى اذا تقدم الخس من التخلف خلافا لبعض المتأخرين (ويكبر المسبوق و يقرأ النافحة وان كان الامام فى) تكبيره (غيرها) كاصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الدعاء لان ما أدركه أول صلاة في راي ترتيبها (ولو كبر الامام أخرى قبل شروعه فى النافحة) بان كبر عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كما لو ركع الامام عقب تكبير المسبوق فانه يركع معه ويحملها عنه (وان كبرها وهو فى النافحة تركها وانابعه فى الاصح) كما لو ركع الامام والمسبوق فى أثناء النافحة ولا ينافى هذا ما مر من عدم تعيينها بعد الأولى لغوات محلها الاصلى هنا اذا اكمل قراتها فيها فتحملها عنه الامام ولو سلم الامام عقب تكبيره المسبوق لم تسقط عنه القراءة وتقدم فى المسبوق فى نظير ما هنا انه سعى اشتغل بافتتاح أو تعوذ فتخلف وقرا بقدره والاتابعه وليذكر اه هنا قال فى الكناية ولا شك فى جريانه هنا بناء على نوب التعوذ أى على الاصح والافتتاح على مثالبه وقد صرح بما قاله الفوارنى ونحريه أنه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يشرغ من النافحة حتى كبر الامام الثانية أو الثالثة لزمه التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون مختلنا بعذر ان غاب على نظمه انه يدرك النافحة بعد التعوذ والا فغير معذور فان لم ينتها حتى كبر الامام الثالثة بطلت صلاته ومقابل الاصح يتخلف وينتها على ما مر نظير فى كتاب الجماعة (واذا سلم الامام تدارك المسبوق) وجوبا (بأى التكبيرات باذكارها) وجوبا فى الواجب ونسباً فى المنسوب كما يأتى فى الركنات بالقراءة وغيرها وخالف التكبيرات العبد حيث لا يأتى بمافاته منها فان التكبير هنا بمنزلة افعال الصلاة فلا يمكن الاخلال بها وفى العبد سنة فسقطت بشوات محالها (وفى قول لا تشترط الاذكار) بل يأتى بيقينية التكبيرات نسقا لان الجنازة ترفع بعد سلام الامام فليس الوقت وقت تطويل وادعى المحب الطبرى ان محل الخلاف عند رفع الجنازة فان اتفق بتأوها سبب مما أو كانت على غائب فلا وجه للخلاف بل يأتى بالاذكار قطعاً قال الاذرى وكأنه من تفقهمه واطلاق الاصحاب بينهم عدم الفرق اه وهذا هو الوجه وعلى الاول يستحب ان لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق ما فاته فان رفعت لم يضر وان حوت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد الصلاة لا يحقل فيه ذلك والجنازة حاضرة

بينهم عدم الفرق) أى بين الرفع وعده فى جريان الخلاف (قوله وعلى الاول يستحب الخ) أى والمخاطب بذلك الولي فيأمرهم بتأخير الخل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نهي استحب التأخير من المباشرين للعمل فان أرادوا الخل استحب للاحد أمرهم بعدم الخل اه (قوله لم يضر وان حوت عن القبلة) قول حج ما لم يزد ما بينهم اه على الثمانية ذراع أو يحل بينهم ما حائل مضر فى غير المسجد

على الخلاف السابق فيه شرح عب الحج اه سم عليه والراجح من الخلاف عند الشارح عدم الوجوب على الصبي وقدي نرق بين ما هنا وبين المكتوبة حيث كان المعتمد فيها عدم الوجوب بان صلاة الصبي هنا تسقط الفرض عن المكافئين مع وجودهم فيجوز ان ينزل منزلة الفرض فيشترط فيها نية الفرضية وان قامة لا تجب في المكنتوبة لان المكتوبة منه لا تسقط الحرج عن غيره ولا هي فرض في حقه فقويت جهة النفي فيهما فلم تشترط نية الفرضية بخلاف صلته على الجنابة فانها تسقط الفرض عن غيره قويت مشابهاة الفرض لكن قال سم على بهجة فيمالو كان مع النساء صبي يجب على النساء امره بها بل وضربه عليه او ينبغي ان يجب عليهن امره بنية الفرضية وان لم تشترط نية الفرضية في المكتوبات لخمس م ر اه وهو ظاهر في انه اذا صلى مع رجال لا يشترط في حقه نية الفرضية وفي انه اذا صلى وحده مع وجود الرجال بلا صلاة منهم انه لا بد من نية الفرضية لاسقاط الصلاة عنهم فليراجع (قوله ولا يتصوره نية اداء وضده) أي فلو نوى الاداء والقضاء الحقيقي بطلت بخلاف ما لو اطلق او نوى المعنى القوي فلا تبطل (قوله وقدي قال الخ) سبقة اليه حج (قوله وقيل يشترط نية فرض كفاية) قال حج ليمتيز عن فرض العين ويرد بانه يكفي مميزاتهم مما اختلف معنى ١٧٠ الفرضية فيهما والمراد ان الفرض المضاف للميت معناه فرض الكفاية

والمضاف لاحدى الصلوات الخمس معناه الفرض العيني فكان ان فرض موضوع لاه عنيين بوضع عين والانتفاض متى اطلقت أو لو حظت حملت على معناها الوضعي وهو الكفاية في الجنابة والعيني في غيرها وبها يجب عما أورده سم هنا (قوله بقلبه) أي لا باسمه ونسبه (قوله الاصحح) قال في الاب هو ينتج الهمزة وفتح الباء وسكون الصاد المهملة بينهما آخره همزة الى

وقياسه ندب قوله مستقبلا ولا يتصوره نية اداء وضده قيل ولا نية عدد وقدي قال ما المانع من ندب نية عدد النكبات لما يأتي انه بما يجنبه الركعات (وقيل يشترط نية فرض كفاية) تعرض الكمال وصفها (ولا يجب تعيين الميت) الحاضر ولا معرفته كما في المحرر بل يكفي قصد من صلى عليه الامام اكتمل بنوع تمييز اما لو صلى على غائب فلا بد من تعيينه بقلبه كما قاله ابن عجيل واسم عبد المحمدي وعزى الى البسيط ووجهه الاصحح بانه لا بد في كل يوم من الموت في أقطار الارض وهم غائبون فلا بد من تعيين الذي يصلي عليه منهم نعم لو صلى امام على غائب فنوى الصلاة على من صلى عليه الامام كفي كالحاضر (فان عين الميت الحاضر أو الغائب كان صلى على زيد أو على الكبير أو والد كرم أولاده (وأخطأ) فبان عمرا أو الصغير أو الاتي (بطلت) أي لم تنفقد صلته هذا ان لم يشرف ان أشار اليه صحت كما مر نظيرة تغليب الاشارة (وان - ضروفي نواهم) أي نوى الصلاة عليهم وان لم يعرف عددهم قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه ثم صلى على الباقي كذلك لم تصح قال ولو اعتقد انهم عشرة فبأنوا أحد عشر أعاد الصلاة على الجميع لان فيهم من لم يصل

أصبح قبيلة من يعرب ابن خطان (قوله ولا بد من تعيين الذي يصلي عليه) أي بقلبه كما ذكره الشارح (قوله عليه أو الصغير أو الاتي) قضيته انه لو عذر ذكرا أو امرأة فبان خشي عدم البطلان ويوجه بانالم تتحقق المانع ويفرق بينه وبين ما لو اقتدى بامام يظنه رجلا فبان خشي حيث يجب القضاء بانه ثم ربط بصلاته من لا تصلح صلته للربط وهنا نوى على من تصح الصلاة عليه وسماه باسم محتمل لم يتحقق الخطا فيه وأما لو عين خشي فبان ذكرا أو امرأة فالاقرب عدم الصحة لمباينة الاتي أو الذكرا صفة الخنثوية ويحتمل الصحة كما لو قال على هذا الرجل فبان خشي بالاول (قوله فان أشار) أي بقلبه (قوله كما مر نظيرة) أي في صلاة الجماعة (قوله فلو صلى على بعضهم) ومنه ما لو عين البعض بالجزئية كالثلث أو الربع (قوله أعاد الصلاة على الجميع) يتجه ان محله ما لم يلاحظ الاشخاص اه سم على حج أي ولا فرق في ذلك بين ان يعيدها عليهم دفعة واحدة أو على كل واحد بانفراده ولا يضرت زده في النية للضرورة (قوله لان فيهم من لم يصل عليه) قضيته انه لو قال في الاعاد نويت الصلاة على من لم أصل عليه لم تصح صلته وهو ظاهر وقدي شر قوله لان فيهم الخ بخلافه وجعله الدميري احتمالا حيث قال بعد مثل قول الشارح على الجميع قال ويحتمل ان يعيدها على الحادى عشر وان لم يعينه فبقول نويت الصلاة على من لم أصل عليه أو لا اه ويؤيد الاول قول الشارح قال الرويانى فلو صلى على بعضهم ولم يعينه الخ

(قوله فالأظهر الصحة) وبقي ما لو قال نويت الصلاة على هؤلاء العشرة من الرجال وكان فيهم امرأة هل تصح صلاته عليها أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأنه لم ينو الصلاة عليها فتدبر في نيته بين من تصح صلاته ومن لا تصح وهو معذور فيه ويحتمل وهو الظاهر الصحة كن نوى على عشرة من الرجال فبنوا تسعة ولكن نوى الصلاة على حي وميت جاهلا بالاحال (قوله ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت) أي فيهما (قوله تركت) أي وجوباً ولو نوى الصلاة عليها عامداً لم يطل صلاته اهـ سم على حج (قوله كما في صفة الأئمة) ذكره تنمي المأنيعة بالنية وقياس ما صرنا أنه إذا لم ينو الاقتداء بطلت صلاته بالمتابعة في تكبيره على ما صرنا يقصد إيقاع تكبيره بعد تكبير الإمام لاجل بعده انتظار كثير (قوله ولا يقدح اختلاف بينهما) هو بمنزلة قوله وإن صلى المأموم على غير من صلى عليه الإمام (قوله صلى على قبر بعد ما دفن) أي صاحبه ولم يبين صاحب هذا القبر وتقدم في التنبيه السابق عن حج أنه صلى على قبر إبراهيم ابن معروف فيحتمل أنه هذا ويحتمل غيره (قوله فان خمس) قال حج مثلاً (قوله ولو نوى بتكبيره الركنية) غاية وظاهره أنه لا فرق في ذلك بين كونه من المتفهمة أو لا ولو قيل بالضرر في الأول لم يكن بعد اقتداء على ما تقدم في الصلاة من أن ذلك انما يفتقر في حق العامي وفي سم على حج لو زاد على الأربع معتقداً وجوب الجميع يحتمل أن لا يضر كالأول اعتقد جميع أفعال الصلاة فروضاً وقد يفرق أي فيقال هذا باطلان مطلقاً بأن تلك الأفعال مطلوبة في الصلاة فلا يضر اعتقادها فروضاً بخلاف الزائد على الأربع ها فإنه غير مطلوب رأساً وقد يؤيد الأول قول الشارح وإن نوى بتكبيره الركنية ١٧١ بل إن أراد بنوى اعتقد كانت هي المسئلة

(قوله بما زاد على الخمس) أي ولو كثر جـ ما يدل تكبره الزيادة عليها للخلاف في البطلان بها وحيث زاد فالأولى له الدعاء ما لم يمسلم بقاءه حكماً في الرابعة والمطلوب فيها الدعاء حتى لو لم يكن قرأ الفاتحة في الأولى اجزائه حينئذ فيما يظهر ثم رأيت سم على حج صرح بما استظهرناه * (فرع) * لو زاد الإمام وكان المأموم مسبوفاً بالاذكار الواجبة

عليه وهو غير معين قال وإن اعتقد أنهم أحد عشر فبنوا عشرة فالأظهر الصحة قال ولو صلى على حي وميت صححت على الميت أن جهل الحال والأفلاكن صلى الظهر قبل الزوال أو على ميتين ثم نوى قطعها عن أحدهما بطلت ولو أحرم الإمام بالصلاة على جنازة ثم حضرت أخرى وهم في الصلاة تركت حتى يفرغ ثم صلى على الثانية لأنه لم ينوهاً أو لا قاله في المجموع ويجب على المأموم نية الاقتداء أو الجماعة بالإمام كما في صفة الأئمة ولا يقدح اختلاف بينهما كما سيأتي (الثاني) من الأركان (أربع تكبيرات) لما رواه الشيخان عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم صلى على قبر بعد ما دفن فكبر عليه أربعاً (فان خمس) ولو عمد (لم تبطل) صلاته (في الأصح) للاتباع رواه مسلم ولأنه لا يتخلل بالصلاة ولو نوى بتكبيره الركنية خلافاً لجمع متأخرين ومقتضى العلة وكلام جمع منهم الروايات عدم البطلان بما زاد على الخمس أيضاً وهو كذلك لكن الأربع أولى لتقرر الأمر عليها من

في التكبيرات الزائدة كان أدرك الإمام بعد الخامسة فقرأ ثم لما كبر الإمام السادسة كبرها معه وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم لما كبر السابعة كبرها معه ثم دعا للميت ثم لما كبر الثامنة كبرها معه وسلم معه هل يحسب له ذلك وتصح صلاته سواء علم أنهم زائدة أو جهل ذلك ويفرق بينها وبين بقية الصلوات حيث تحسب الركعة الزائدة للمسبق إذا أدرك القراءة فيها وكان جاهلاً بخلاف ما إذا كان عالماً بزيادتها بان هذه الزيادة هنا جائرة للإمام مع علمه وتعمده بخلافها هنا أو يتقيد الجواز هنا بالجهل كما هنا فيه نظر فليحذر ومال مرر لأول فليحذر اهـ سم على منهج (أقول) وقد يتوقف في التسوية بان الزيادة على الأربع إذا كانت محضة للإمام فالمسبق في الحقيقة انما أتى بتكبيراته كالأربع الرابعة للإمام وهو لو فعل فيها ذلك لم تحسب فالقياس أنه هنا كذلك * (فرع) * موافق في الجنازة شرع في قراءة الفاتحة فهل له قطعها وتأخيرها لما بعد الأولى بناء على إجراء الفاتحة بعد غير الأولى أو لا قال مرر لا يجوز بل تعينت عليه بالشروع فتعين عليه الاتيان بها فان تخلف نحو بطء فرائدها تخلف وقرأها ما لم يشرع الإمام في التكبير الثالثة اهـ فان كان عن نقل فسلم ولا فتية نظر ظاهر فليحذر وراجع سم على منهج والأقرب الميل إلى النظر (قوله وهو كذلك) ظاهره وإن إلى بين التكبيرات وبعبارة سم على منهج فرع زاد على الأربع وإلى رفع يديه معها أمثالها هل تبطل صلاته بتوالي رفع اليدين أو لا لأن الرفع مطلوب هنا في الجملة سمعنا أن بعض المشايخ أفتى بالبطلان وهو متجه =

لان هذا الرفع غير مطلوب وتوالتى مثله بطله ثم وافق عليه م ر اه (أقول) وقياس ما تقدم في الأفعال من انه لو احتاج الى ضربات أو تصفيق وزاد على المحتاج اليه واحد من الضرواته لولو الى هنا بين الرابعة والخامسة ورفع يديه فيما البطلان هنا أيضا لان رفع كل يدي في المرة الخامسة يعد مرة وبها حصلت الموازين أربعة أفعال (قوله بطلت كما ذكره الأذري) أي ولا يمنع منه كون اعتقاده خطأ ولعل وجه البطلان ان ما فعله مع اعتقاد البطلان يتضمن قطع النية (قوله لم يتابعه المأموم) شامل للمسبوق اه سم على بهجة (أقول) أي فلا يتابعه فلو خالف وتابع فينبغي ان لا يحسب له عن بقية ما عليه لان حساب ما عليه محله بعد سلام الامام ومازاده الامام محسوب من محل الرابعة وقد تقدم ما فيه (قوله لا تسن له متابعتها) أي بل تكره خروجها من خلاف من أبطل بها (قوله بل يسلم) أي بنية المفارقة والابطال صلاته لانه سلام في انشاء القدوة فتبطل كالسلام قبل تمام الصلاة م ر اه سم على بهجة ١٧٤ (قوله الثالث السلام) أقول انما قدمه على الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم

والدعاء للميت مع انه بعدهما لانه لما كان وقوعه بعد التكبيرات الاربع ناسب ان يعده عقب ذكرها وان كان غيره من تقدم ما عليه (قوله وتعدده) أي فان اقتصر على واحدة اتى بها من جهة يمينه (قوله ويؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركانه) أي ولولو على القبر أو على غائب (قوله الرابع قراءة الفاتحة) * (فرع) * لو فرغ المأموم من الفاتحة بعد الاولى قبل تكبير الامام بعده فلينبغي ان يشتغل بالدعاء لانه المقصود في صلاة الجنازة ولا ينبغي تكرير الفاتحة ولا قراءة غيرها من القرآن ولو فرغ من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل تكبير الامام ما بعدهما ينبغي اشتغاله بالدعاء

النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وتشبيهه التكبير بالركعة فيما يأتي محله بقراءة المقام في المتابعة حفظا على تأكيدها نعم لو زاد على الاربع عدم اعتقاد البطلان بطلت كما ذكره الأذري فان كان ساهبا او جاهلا لم تبطل جزما ولا مدخل لسجود المأموم فيها ومقابل الاصح تبطل زيادة ركعة او ركن في سائر الصلوات (ولو خمس) أي كبر (امامه) في صلاته خمس تكبيرات وقلنا لا تبطل (لم يتابعه) المأموم (في الاصح) أي لا تسن له متابعتها في الرائد لعدم سنده للامام (بل يسلم او ينتظره ليسلم معه) وهو افضل لنا كذا المتابعة ومقابل الاصح يتابعه وان قلنا بالبطلان فارقته وما قررت به كلامه من عدم سنية المتابعة وانها لا تبطل بمتابعتها هو المعتمد والقول بخلافه ممنوع (الثالث) من الاركان (السلام) بعد تمام تكبيراتها او قدمه ذكر امع تأخره رتبة اقتفاء بالاصحاب في تقديمهم ما يقل عليه الكلام تقريرا على الافهام وهو فيها (كغيرها) أي كسلام غيرها من الصلوات في كسنيته وتعدده ويؤخذ منه عدم استحباب زيادة وبركانه وهو كذلك خلافا لمن استحباها وانه يلتفت في السلام ولا يقتصر على تسليمة واحدة يجعلها تلقاء وجهه وان قال في المجموع انه الاشهر (الرابع) من الاركان (قراءة الفاتحة) فبديلها فالوقوف بقدرها المأموم في مجئ الخبر البخاري ان ابن عباس قرأ بها في صلاة الجنازة وقال لتعلموا انها سنة وفي رواية قرأ بها القرآن فجهريه او قال انما جهرت لتعلموا انها سنة وعموم خبر الاصلاحي لم يقرأ بفاتحة الكتاب (بعد) التكبير (الاولي) لخبر أبي امامة الانصاري السنة في صلاة الجنازة ان يقرأ في التكبير الاول بام القرآن مخافة ثم يكبر ثلاثا

وكذا تكبير الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لانها وسيلة لقبول الدعاء الذي هو المقصود في صلاة الجنازة وفاقا والتسليم امر اه سم على بهجة ونقل بالدرس عن الابعاب الحج ان المأموم اذا فرغ من الفاتحة قبل الامام من له قراءة السورة لانها اولي من وقوفه ساكنا اه وفيه وقفة والا قرب ما قاله سم وقول سم فينبغي ان يشتغل بالدعاء أي كان يقول اللهم اغفر له وارحمه ويكرره أو يأتي بالدعاء الذي يقال بعد الثالثة لكنه لا يجزئ عما يقال بعدها ولا يقال ان ما اتى به من الدعاء ليس في محله لما يأتي من انه يستحب الدعاء بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فالتى به من جملة ما صدق عليه الدعاء المطلوب وان كثر (قوله فبديلها) أي من القرآن ثم الذكر (قوله فالوقوف بقدرها) قال سم على سم انظر هل يجري تطبيق ذلك في الدعاء للميت حتى اذا لم يحسنه وجب بدله فالوقوف بقدره وعلى هذا المراد بده قراءة أو ذكر من غير ترتيب بينهما أو معه فيه نظروا المتجه الجريان اه والمراد بالدعاء المجوز عنه ما صدق عليه الدعاء ومنه اللهم اغفر له وارحمه فثبت قدره على ذلك اتى به (قوله وقال لتعلموا انها سنة) أي طريقة شرعية وهي واجبة

(قوله قلت تجزئ الفاتحة) يؤخذ من هـ. اذ اجاب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شافعي اقتدى بمالك ونابغه في التكبيرات وقرأ الشافعي الفاتحة في صلاته بعد الاولى فلما سلم اخبره المالكي بأنه لم يشر الفاتحة وحاصل الجواب صحة صلاة الشافعي اذ غايه امر امامه انه ترك الفاتحة وتركها قبل الرابعة له لا يقتضي البطلان لجواز ان يأتي بها بعد الرابعة لكنه لما سلم بدونها بطلت صلاته بالتسليم عند الشافعي فلم لنفسه بعد بطلان صلاة امامه وهو لا يضر (قوله بعد غير الاولى) محل ذلك ما لم يكن شرع فيها عقب الاولى والافتتحتين على ما مر اسم عن مر في قوله فرع موافق في الجنازة الخ (قوله والثالثة والرابعة) قال شيخنا الشهاب بر انظر هل يجب حينئذ الترتيب بينها وبين واجب التكبير المذخور اليها ام لا اه (اقول) الظاهر انه لا يجب كما افهمه ما مر اه سم على منهج وسياق ذلك في قوله وترك الترتيب * (فرع) * قرأ آية سجدة في صلاة الجنازة وبعد الوجه البطلان للصلاة ان كان عامدا عالما انه موجود غير مشروع فزيادته مبطله مر * (فرع) * لو لم يمكن قطع الدم الخارج من الميت بغير غسله وصحت الصلاة عليه لان غايته انه كالحى السلس وهو تصح صلاته فكذا الصلاة عليه مر اه سم على منهج وقول سم اقول الظاهر انه لا يجب أى واذ لم يجب فله ان يأتي بما قبل ١٧٣ الصلاة على النبي صلى الله عليه

وسلم من الأوبعدها تمامها لأنه يأتي ببعضها قبل وبعضها بعد فيما يظهر لاشتراط الموالاة فيها وقوله كالحى السلس قضية التشبيه بالسلس وجوب حشو محل الدم بنحو قطنة وعصبه عقب الغسل والمبادرة بالصلاة عليه بعده حتى لو أخر المصلحة الصلاة وجب اعادته ما ذكر وينبغي ان من المصلحة كثرة المصلين كافي تأخير السلس لاجابة المؤذن وانتظار الجماعة (قوله أما المأموم) من مقول الامام (قوله

والتسليم عند الأخيرة) قلت تجزئ الفاتحة بعد غير الاولى) من الثانية والثالثة والرابعة وقول الروضة وأصلها بعد أو بعد الثانية خرج مخرج المثال فلا يخالف ما هنا خلافا لمن فهم تخالفه ما (والله أعلم) وهـ اذ ما جزم به في المجموع ونقل عن النص وهو المعتمد وان صح المصنف في تيمانه تبعنا الظاهر كلام الغزالي الاول وشمل ذلك المنفرد والامام والمأموم وان قال ابن العماد ان محله في غير المأموم أما المأموم الموافق فوجب عليه موافقة الامام فيما يأتي به لان كل تكبيرة كركعة ويترب على ما جرى عليه المصنف هنا لزوم خلو الاولى عن ذكر والجمع بين ركبتين في تكبيرة واحدة وترك الترتيب ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة في تكبيرة وباقيها في أخرى اعدم وروده (الخامس) من الاركان (الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم) لما رواه جماعة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في صلاة الجنازة من السنة (بعد) التكبيرة (الثانية) افعل السلف والخلف وقوله عليه السلام لا صلاة لمن لم يصل على فيها ولأنه أرجى لاجابة الدعاء (والصحيح ان الصلاة على آل لا تجب) فيها كغيرها واولى ايمانهم على

وترك الترتيب) أى وذلك لا يضر (قوله ولا يجوز له قراءة بعض الفاتحة) أى ولا تجزئه (قوله لعدم وروده) قد يشك بجواز قراءة الفاتحة بعد غير الاولى مع عدم وروده عن الشارع الا أن يقال لم يرد عن الشارع منعها في غير الاولى بل مقتضى قول ابن عباس انها سنة شمولها الكل من التكبيرات الاربع حيث لم يعين لها محلا وعليه فحديث أبي امامة يمكن حمله على انها في الاولى أولى (قوله الخامس الصلاة) وأقلها اللهم صل على محمد زاد حج ويندب السلام لكن عبارة سم على شرح البهجة قوله وان يصل في عقب الثانية على الرسول ظاهره انه يقتصر على الصلاة فلا يضم اليها السلام ووجه ذلك انه الوارد والحكمة في ذلك بناؤها على التخفيف بل قد يقتضى ذلك ان الاقتصاد على الصلاة أفضل اه بحروفه ونقله شيخنا العلامة الشورى على منهج عن الشارح ويوافق ما تقدم عن المناوى من ان محل كراهة افراد الصلاة عن السلام في غير الوارد * (فرع) * لو قصد ان لا يأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة الثانية وكبر الثالثة بطلت صلاته لانه بشرعه في الثالثة متحقق خلو التكبيرة الثانية من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فاشبهه ما ترك الفاتحة عدا ثم ركع (قوله صلى الله عليه وسلم) أى فيجب فيها ما يجب في التشهد فيما يظهر ولا يجوز هنا ما يجزئ في الخطبة من الحائض والمأحى وشهو ما وصرح بذلك في العباب فقال واقلها كافي التشهد اه

(قوله كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات) أي بنحو اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات (قوله والحمد لله) أي بأي صيغة من صغته والشهور منها الحمد لله رب العالمين فينبغي التيان بها (قوله ولا يجب ترتيب بين الصلاتين) هما الصلاة على النبي وعلى آل (قوله السادس الدعاء للميت بخصوصه) وظاهره تعيين الدعاء بالخير لا بنحو اللهم احفظ تركته من الظلمة وإن العنقل في ذلك كغيره لأنه وإن قطع له بالجنة فزيد مرتبة فيها بالدعاء كالأنبياء اهـ حج (فائدة) قال في بسط الأنوار قلت لو أن شخصين ولدا معاملة صقين ومات أحدهما فإن أمكن فصله من الحي من غير ضرر يلحق الحي وجب فصله والأوجب أن يفعل بالميت الممكن من الغسل والتكفين والصلاة وامتنع الدفن لعدم إمكانه وينتظر سقوطه فان سقط وجب دفن ما سقط وإن مات معه أو كان ذا كرين أو اثنين غسلا وكفناهما وصلينا عليهما ودفناهما هذا القول الظاهر ويحتمل أن يقال يجب فصلهما إن أمكن وإن كانا ذكرا وأنثى وأمكن فصلهما فالظاهر وجوبه وإن لم يمكن فعلنا ما أمكن فعله ويراعى الذكر في الاستقبال ونحوه والله أعلم اهـ أي وعلمه فلو كان ظهر أحدهما لصقنا بظهر ١٧٤ الآخر أسرم أحدهما أو لا بالصلاة للقبلة فاذا أتم صلاته استدبر من صلى القبلة

وأحرم الآخر إليها وصلى (أقول) ومعلوم أن صلاة الحي صحيحة وإن حكمنا بنجاسة ما في جوف الميت كالوحيب الحي في مكان نجس وإذا فصل الميت بعد فينبغي أنه يجب على الحي قضاء ما صلاه لأنه تبين أنه صلى وهو حامل نجاسة في جوف الميت وهي وإن كانت بعد عنها لا تعلو حكم الظاهر إلا مادام صاحبها حيا ويحتمل عدم وجوب القضاء لتزبله منه مادام متصلا بمنزلة الجزء وأعل هذا هو الأقرب (قوله إذا الجارى على الصلاة) أي الغالب (قوله السابع القيام) أي ولو لمادة بولعل حكمه تأخير القيام من السلام وغيره من الأركان أنه

التخفيف لكن استحب كالدعاء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد لله قبل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يجب ترتيب بين الصلاتين والدعاء والحمد لله كونه أولى كما في زيادة الروضة وما ذكر من تعيينها بعد الثانية هو المعقد وليس مبنيا على تعيين النجاسة قبلها خلافا للشارح ومقابل الصحيح أنها تجب وهو الخلاف المار في القسمين الآخر (السادس) من الأركان (الدعاء للميت) بخصوصه فنحو اللهم ارحمه أو اللهم اغفر له الخ بر إذا صليتم على الميت فأخلصوا له الدعاء ولأنه المتصود الأعظم من الصلاة فلا يكتفى الدعاء للمؤمنين والمؤمنات ويكون (بعد) التكبيرة (الثالثة) وقضية إطلاقه كغيره وجوبه لغير المكلف ومن باغ مجنون أو دام إلى موته وهو الأوجه إذا جارى على الصلاة التعبد خلافا لا ذرعى وعلم مما تقر وجوب الدعاء بعد التكبيرة الثالثة وقبل الرابعة ولا يجوز في غيرها إلا خلاف قال في المجموع وليس لتخصيص ذلك بالاجتزاء الاتباع اهـ (السابع) من الأركان (القيام على المذهب) أن قدر عليه كغيرها من الفرائض والحقها بالنفل في التيمم لا يلزم منه ذلك هنا لأن القيام هو المقوم أصورتها في عدمه محو أصورتها بالكلية وشمل ذلك الصبي والمرأة إذا صلي مع الرجال وهو الأوجه خلافا لما أشرى فإن يجوز صلي على حسب حاله (وبسن رفع يديه في التكبيرات) الأربع خذ ومنكبيه ووضعهما بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات (وأسرار القراءة) للفاتحة ولولاء كئالة المغرب يجامع عدم مشروعية السورة وما ورد في خبر ابن عباس من أنه يجهر

لما كان مقارنا لجميع الأركان لا يتحقق إلا بعد جميع الأركان فكانه محر عنها في الوجود فماسب تأخيرها في الذكر بالقراءة بخلافه في الصلوات الخمس فإنه لما كان ينقل من القيام إلى الركوع ثم يعود إليه بعد السجود ذكره في محله الذي يقع فيه (قوله محو أصورتها) في نسخة بحق الخ (قوله وهو الأوجه خلافا لما أشرى) أي ويحرم على المرأة القطع ويمنع منه الصبي وبعبارة العباب على ما نقله سم على حج وصلاة المرأة والصبي مع الرجل أو بعده تشع فتلا قال في شرحه وأنما سقط بها الفرض من الصبي مع ذلك قياسا على ما لو صلى الظاهر مثلا ثم بلغ في وقتها ومع كونها نفلًا من حيثها يجب فيها أية الفرضية والقيام للقادر كما هو أول الفصل ولا يجوز الخروج منها على الأوجه كما هو المراد بعدم الجواز في حق الصبي أن ولاية يمنعه منه كما يمنعه من الخروج من المكتوبات (قوله وبسن رفع يديه في التكبيرات) أي وإن اقتدى به لا يرى الرفع كالحنفى فيما يظهر لأن ما كان مسنونا عندنا لا يترك للخروج من الخلاف وكذلك اقتدى به الحنفى للعللة المذكورة أي فلترك لرفع كان خلاف الأولى على ما هو الأصل في ترك السنة إلا ما نصوا فيه على الكراهة وأما ترك الأسرار فقياس ما صر في الصلاة من كراهة الجهر في موضع الأمر كراهته هنا

(قوله بان خبر أبي امامة أصح منه) قد يقال هذا انما يحتاج اليه اذا لم يكن في كلام ابن عباس ما يدل على عدم استحباب الجهر
ولكن قوله انما جهرت لتعلموا انهم اسنة أي مسلوكة على سبيل الوجوب يدل على ان الجهر ليس سنة اذ لو كان كذلك لما احتاج
للاعتذار عنه الا ان يقال يجوز انه انما قال ذلك دفعا لتوهم عدم وجوب القراءة في صلاة الجنازة كما أشار اليه فيما نقله
عن المجموع (قوله خـ لا قال ابن العماد) تبعه حج فقال يأتي بدعاء الافتتاح والسورة اذا صلى على قبر او غائب (قوله بفتح
أولهما) لعله انما قصص عليه لكونه الافصح والافيجوز في الروح الضم كما قرئ به في قوله تعالى فروح وربحان وفي السعة
الكسر وقد نظم ذلك العلامة الدنوشي فقال وسعة بالفتح في الاوزان ١٧٥ والكسر محكي عن الصغاني (قوله

أي ما يحبه) هو بضم الياء وكسر
الحاء من أحب ويجوز فتح الياء
وكسر الحاء من حب لغة في أحب
(قوله وقد جئتلك) هل ذلك
مخصوص بالامام كما في القنوت
وان غيره يقول جئتلك شافعا أو هو
عام في الامام وغيره فيقول المنفرد
بلفظ الجمع فيه نظر والاقرب
الثاني اتساعا للوارد ولانه ربما
شاركه في الصلاة عليه ملائكة
وقد يؤيد ذلك ما سبأني في كلام
الشارح من انه حصر الذين صلوا
عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم
ثلاثون ألفا ومن الملائكة ستون
ألفا لان مع كل واحد ملكين
(قوله وان كان مسيدا فتجاوز عنه)
ظاهرة ولو كان الميت نبيا وهو
ظاهرا اتساعا لفظ الوارد وظاهره
أيضا انه لا فرق بين نبيا وغيره هذا
والذي يظهر ان الاولى ترك قوله
ان كان محسنا الخ في حق الانبياء
لما فيه من ايهام انهم قد يكونون

بالقراءة أجيب عنه بان خبر أبي امامة أصح منه وقوله فيه انما جهرت لتعلموا انهم اسنة
قال في المجموع يعني لتعلموا ان القراءة مأمور بها (وقيل بجهر لا يلا) أي بالقراءة خاصة
لانهم اصلوا ليل اما الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم والدعاء فيه نذر الاسرار بهما اتفاقا
واتفقا وعلى جهه بالتكبير والسلام أي الامام أو المبلغ لا غيرهما نظير ما صر في الصلاة
كما هو ظاهر فتصميم المصنف بالقراءة أي الفاتحة لاجل الخلاف (والاصح نذر التعوذ)
لكونه سنة للقراءة فاستحب كالتأمين وقصره ويسر به قياسا على سائر الصلوات
(دون الافتتاح) والسورة لطولهما والثاني نعم كالتأمين وشمل ذلك ما لو صلى على قبر أو
غائب وهو كذلك كما افاده الواو الدرجه الله تعالى في قفاويه لبنائنا على التخفيف خـ لا قال
ابن العماد (ويقول) استحبابا (في الثالثة اللهم هذا عبدك وابن عبدك الى آخره)
المدكور في الحر وغيره وتركه لشهرته وقته خروج من روح الدنيا وسعته بفتح أولهما
أي نسيم ريحها واتساعها ومحبوبه واحبائه فيها أي ما يحبه ومن يحبه الى ظلة القبر
وما هو لاقبه كان يشهد ان لا اله الا أنت وان محمدا عبدك ورسولك وأنت اعلم به اللهم
انه نزل بك أي هو ضيفك وانت أكرم الاكرمين وضعيف الكرام لا يضام وانت خير
منزول به واصبح فقيرا الى رحمتك وانت غني عن عذابه وقد جئتلك راغبين اليك شفعاء له
اللهم ان كان محسنا فزد في احسانه وان كان مسيدا فتجاوز عنه ولقه أي أعطه برحمتك رضاك
وقه فتنة القبر وعذابه وافسح له في قبره وجاف الارض عن جنبه ولقه برحمتك الامن من
عذابه حتى تبعه الى جنتك يا أرحم الراحمين جمع ذلك الشافعي رضي الله عنه من
الاخبار واستحسنه الاصحاب وفي بعض نسخ الروضة ومحبوبها وكذا في المجموع
والمشهور في محبوبه واحبائه الجري ويجوز رفعه بجهل الواو للجمال وروى مسلم عن عوف
ابن مالك قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم على جنازة فسمعه يقول اللهم اغفر له وارحمه
واعف عنه وعافه واكرم نزهه ووسع مدخله واغسله بماء وتلج وبرد ونقه من الخطايا كما

مسيئين فقتصر على غيره من الدعاء يزيد ان شاء على الوارد ما يليق بشأنهم صلى الله وسلم عليهم اجمعين وبقي ما لو ترك بعض
الدعاء هل يكره أم لا فيه نظر والاقرب الثاني ويفرق بينه وبين القنوت بان ذلك الزود تعليمه بخصوصه من النبي صلى الله عليه وسلم
بخلاف ما هنا فانه مجموع من ادعية مفرقة وورودها كذلك يقتضي عدم تعيين واحد منها قوله جمع ذلك الشافعي قال الشيخ
عقير يريده انه لم يرد في حديث واحد هكذا اهـ سم على منهج (قوله واعف عنه) أي ما صدر منه (قوله وعافه) أي أعطه من
النعيم ما يصير به كالصحيح في الدنيا (قوله وأكرم نزهه) أي أعظم ما يه به في الآخرة من النعيم وفي المختار الغزل بوزن القنل ما يهيا
للتزبل والجمع الانزال والتزبل أيضا الربع يقال طعام كثير الغزل أو التزبل بفتحين اهـ وفي المصباح والتزبل بضمين طعام التزبل
الذي يه به وفي التزبل هذا نزلهم يوم الدين اهـ وعليه فيجوز في نزهه السكون والضم وهو الاكثر

(قوله وزوجا خيرا من زوجه) قضيته ان يقال ذلك وان كان الميت انثى اه سم على بهجة وظاهر ان المراد بالابدال في الادل والزوجة ابدال الاوصاف لا الذات لقوله تعالى الحقنا بهم ذيارهم ولخير الطبراني وغيره ان نساء الجنة من نساء الدنيا افضل من الطور العين ثم رأيت شيخنا قال وقوله ابدله زوجا خيرا من زوجه من لازوجه له يصدق بتقدير هاله ان لو كانت له وكذا في المروجة اذا قيل انها الزوجها في الدنيا يراد بادلها الزوجها ما يمد ابدال الذات وابدال الصفات اه وارادة ابدال الذات مع فرض انها الزوجها في الدنيا فيه نظار وكذا قوله اذا قيل كيف وقد صح الخبر به وهو ان المرأة لا تخرأز واجهاروته أم الدرداء لماوية لما خطم ابعدموت أبي الدرداء ويؤخذ منه انه فيمن مات وهي في عصمته ولم تنزوح بعده فان لم تكن في عصمة أحدهم عنده وموته احتمل القول بانهم اتخبروا انهم الثاني ١٧٦ ولومات أحدهم وهي في عصمته ثم تزوجت وطلقت ثم ماتت فهل هي للاول

أول الثاني ظاهر الحديث انه الثاني وقضية المدرك انه الاول وان الحديث محمول على ما اذا مات الاخر وهي في عصمته وفي حديث رواء جمع ولكنه ضعيف المرافعة وربما يكون لها زوجان في الدنيا فتتوف وتعتان ويدخلان الجنة لانهما هي قال لاجسهما خلقا كان عندها في الدنيا اه ج مجروره وهل منسل الزوجة السرية أم لا وهل للسيد تعلق بارقائه في الآخرة أم لا راجعه (قوله وانت ما يعود اليها) خرج بما يعود اليها الضمير في وانت خير منزل به فانه راجع الى الله فلا يؤثبه ومن ثم قال ج ويجزئ من تأنيث به في منزل به فانه كفر لمن عرف معناه وتعمده اه وقد يقال في قوله كفر نظرا لانه يمكن رجوعه الى الله على ارادة الذات والتأنيث فيه بالنظر للفظ

ينقي الثوب الابيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجه وقه من فتنة القبر وعذاب النار قال عوف فتمتبت ان أكون انا الميت هذا ان كان الميت بالغاذ كرافان كان انثى عبر بالامة وانت ما يعود اليها وان ذكر بقصد الشخص لم يضروا ان كان خنثى قال الاسنوي المتجه التعبير بالملوك ونحوه قال فان لم يكن للميت أب بنان كان ولدا نفا القياس انه يقول فيه وابن امتك اه والقياس انه لو لم يعرف للميت ذكورة ولا أنوثة يعبر بالملوك ونحوه وأنه لو صلى على جمع معاياتي فيه بما يناسبه فلو قال في ذلك اللهم هذا عبدك بتوجيه المضاف واسم الاشارة صحت صلاته كما افق به الوالد رحمه الله تعالى اذ لا اختلال في صيغة الدعاء اما اسم الاشارة فلقول أئمة النخاعة انه قد يشار بما للواحد للجمع كقول ابعد

ولقد سئمت من الحياة وطولها * وسؤال هذا الناس كيف ابعد

ولما مر عن الفقهاء من جواز التصدق في الانثى وعكسه على ارادة الشخص واما لفظ العبد فلا نه مفرد مضاف لمعرفة فبمع افراد من أشير اليه واما الصغير فسيأتي ما يقال فيه (وبقدم عليه) استعجابا اي على الدعاء الممار (اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وانواعنا) وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وأنثانا اللهم من احببته منا فأحببه على الاسلام ومن توفيقته منافقته على الايمان) رواء أبوداود والترمذي وغيرهما وزاد غير الترمذي لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده وقدم هذا الثبوت لفظه في مسلم ونضمنه الدعاء للميت بخلاف ذلك فان بعضه مؤدى بالمعنى وبعضه باللفظ وتبع المصنف في الجمع بين الدعاءين المحرر والشرح الصغير ولم يتعرض له في الروضة والمجموع ولو جمع بين الثلاثة فظاهر ان الافضل تقديم الاخير وصدق قوله فيه وأبدله زوجا خيرا من زوجه فيمن لازوجه له وفي المرأة اذا قلنا بانها

فعله اراد انه كفر لمن قصد أن يعمده مؤث حقيق وعمده وبني ما لو قال وانت خير منزل بهم هل يضروا ولا فيه نظر مع والاقرب الثاني لان المعنى عليه صحيح بناء على ان التقدير وانت خير كرام منزل بهم اي خير الكرام الذين ينزل الضيوف عندهم وهو كقوله تعالى وانت خير الغافرين (قوله فالمتجه التعبير بالملوك) ومثله العبد على ارادة الشخص كما مر في الانثى (قوله انه قد يشار الخ) قضيته ان ذلك سائغ بل تأويل بالذكور أو نحو ذلك وقع في كلام غير واحد في مثله التأويل بالذكور أو نحو (قوله وبقدم عليه) قضيته انه لو اقتصر على هذا الثاني لم يكف وهو الموافق لما مر من انه يجب الدعاء للميت بخصوصه وانه لا يكفي الدعاء للمؤمنين والمؤمنات (قوله وصغيرنا وكبيرنا) أي برفع الدرجات لان المغفرة لا تستدعي سبق ذنب (قوله تقديم الاخير) هو قوله اللهم اغفر له وارحمه واعف عنه وعافه وأكرم نزل الخ (قوله وصدق قوله فيه) أي في الاخير

(قوله مايم الفعلي الخ) فيه ان فرض الكلام انه لم تنزج في الدنيا فليس ثم الا التقديرى وقوله وفي الثاني مايم الخ فيه ايضا ان
 الفرض انها حيث كانت مع زوجها في الآخرة فلامعنى لبدال الذات وعبرة سم على حج جوابا عما يقرب من هذا في كلام حج
 مانصه قوله يراد ببدال الها أى ببدال الزوجة مطلقا لا الزوجة المذكورة وقوله مايم ابدال الذات أى كما اذا قلنا انها ليست لزوجها
 في الدنيا وقوله ابدال الصفات أى كما اذا قلنا انها لزوجها في الدنيا (قوله وابدال الهيئة) أى الصفة (قوله ويقول استحبابا) مثله
 في شرح الروض وهو يقتضى جواز الاقتصار على الدعاء الاول لاطفل ويرد عليه ان الاول ليس فيه دعاء الميت بخصوصه بل
 لعموم المسلمين وهو غير كاف لعل المراد انه يستحب ان ما يأتى به متمم لما بالميت وهو هذا الدعاء الثانى دون غيره فان لم يأت به وجب
 الدعاء له بخصوصه باى دعاء اتفق أو يقال ان الطفل مستثنى من قولهم يجب الدعاء ١٧٧ لخصوص الميت (قوله فرط الا بوبه)

قال الشيخ عميرة أى يقول ذلك
 ولو تأخر موته عن ابويه اه سم
 على منهج (قوله شبه تقديمه لهما
 الخ) مصدر مضاف لمفعوله أى
 تقديم الداعي له عليه ما حيث طلب
 كونه سابقا وعبرة حج شبه تقديمه
 عليه ما الخ وهى ظاهرة (قوله
 مذخرا) هو بالذال المججمة قال في
 المصباح ذخوته ذخرا من باب نفع
 والاسم الذخر بالضم اذا أعدته
 لوقت الحاجة اليه وادخرته على
 اقمعت مثله وهو مذخور وذخيرة
 أيضا اه ويفهم من قوله وادخرته
 على اقمعت انه يجوز قراءته بالذال
 المهملة المشددة وهو الاكثر
 وبالذال المججمة لان ما كان
 على وزن اقمعت وفاء ذال مججمة
 قلبت تاؤه دال المهملة وقلب
 الذال المججمة دال المهملة وادغامها
 في الدال المهملة المبدلة من التاء

مع زوجها في الآخرة وهو الاصح بان يراد في الاول مايم الفعلي والتقديرى وفي الثاني
 مايم ابدال الذات وابدال الهيئة (ويقول) استحبابا (في) الميت (الطفل) أو الطفلة
 والمراد به ما من لم يبلغ (مع هذا) الدعاء (الثاني) في كلامه (الله اجمع له) أى الميت
 بقسميه (فرط الا بوبه) أى سابقا هيأ مصالحهما في الآخرة (وسلفا و ذخرا) بالذال المججمة
 شبه تقديمه لهما بشئ نفيس يكون امامهما مذكرا الى وقت حاجتهما اليه بشئ غائبا لهما كما
 صح (وعظة) اسم مصدر بمعنى الوعظ أو اسم فاعل أى واعظا والمراد به وما بعده غايته
 وهو الطفر بالمطلوب من الخير وثوابه فسقط التنظير في ذلك بان الوعظ التذكير بالعواقب
 وهذا قد انقطع بالموت (واعتبارا وشبهه) واثقل به موازينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما
 لانه مناسب للعمال وزاد في المجموع والروضة كصالحها على هذا ولا تقتنهما بعده
 ولا تحرمهما اجره ويأتى فيه ما مر من التذكير ورضده ويشهد له الدعاء لهما ما في خبر المغيرة
 والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالعافية والرحمة فيمكن في الطفل هذا الدعاء ولا يعارضه
 قوله سم لادمن الدعاء الميت بخصوصه كما مر اثبت هذا بان نص بخصوصه نعم لو دعاه
 بخصوصه كفى فلو شك في بلوغه هل يدعو به هذا الدعاء لان الاصل عدم البلوغ أو يدعو له
 بالمغفرة ونحوها والاحسن الجمع بينهما احتياطا قال الاسنوى وسواء فيما قالوه امات في
 حياة أبويه أم بعدهما أم بينهما والظاهر في ولد الزنا ان يقول لاهه ويقتصر عليها فيما تقدم
 ولهذا قال الزركشى محله في الابوين الحيين المسلمين فان لم يكونا كذلك أتى بما يقتضيه
 الحال وهذا أولى قال الاذرى فلو جهل اسلامهما فكما مسلمين بناء على الغالب والدار
 اه والاحوط تعليقه على ايمانهم بالاسم في ناحية يكثر الكفار فيها ولو علم كفرهما
 كسبية الصغير للسبى حرم ان يدعو له بالمغفرة والشناعة ونحوهما ولو علم اسلام

٢٣ به في وقلب الدال المبدلة من التاء ذال المججمة وادغام الاولى فيها (قوله فسقط التنظير في ذلك)
 أى في قوله وعظة (قوله على قلوبهما) يأتى فيه ما تقدم من الجواب عن قول المصنف وعظة الخ ان كانا ميتين (قوله فيمكن في
 الطفل هذا الدعاء) خلافا لحج (قوله بالنص بخصوصه) أى على أن قوله اجمعه له فرط الخ حيث كان معناه أى سابقا مهيا
 لمصالحهما في الآخرة كان دعاءه بخصوصه لانه لا يكون كذلك الا اذا كان له شرف عند الله يتقدم بسببه لذلك (قوله أو يدعو له
 بالمغفرة) هذا ظاهر حيث لم يرد الجمع بينهما (قوله والاحسن الجمع بينهما) أى فلو لم يأت به هذا الاحسن فينبغى ان يختار الدعاء له
 بالمغفرة لاحتمال بلوغه (قوله ويقتصر عليها فيما تقدم) له ما تقدم (قوله ولهذا قال الزركشى) أى وليكون يقتصر على
 الامم ولد الزنا (قوله وهذا أولى) من مر

(قوله لم يخف الحكم مما صر) أي من أنه يدعو له مسلم منهم ما يتعلق الدعاء على الإسلام وبين شك فيه ثم ما تقرركه فيما لو علم الإسلام الميت أو ظن فلو شك في إسلامه كالمالك الصغير حيث شك في أن السابى لهم مسلم فيحكم بالإسلامهم تبعاً له أو كافر فيحكم بكفرهم تبعاً له فقال حج يحتمل أن يصلي عليه احتياطاً ويحتمل وهو الأقرب أن لا يصلي اهـ وقد يقال بل الأقرب أنه يصلي ويعلق النية كما لو اختلف مسلم بكافر إلا أن يفرق بأن في مسئلة الاختلاط تحققنا وجوب الصلاة وشككنا في عين من يصلي عليه بخلافه هنا فإنا شككنا في وجوب الصلاة بل في صحتها والأصل بقاء الكفر ويؤيد ما قلناه قول الشارح الآتي بعد قول المصنف الآتي ولو اختلفا مسلمون بكفار الخ ولو تعارضت بينتان بالإسلام وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه إن كان مسلماً (قوله كالدار فيما يظهر) سبقه إليه حج (قوله واغفر لنا وله) أي ولو صغيراً لأن المغفرة لا تستدعي سبق ذنب (قوله كما بين التكبيرات) أي الثلاثة المتقدمة وظاهره حصول السنة ولو بتكرير للندبة السابقة وقال حج قيل وضابط التطويل أن يلحقها بالثانية لأنها أخف الأركان اهـ وهو تحكم غير مرضى بل ظاهر كلامهم الحاقها بالثالثة أو تطويلها عليها * (فائدة) * سئل عن قراءة ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان الآية في رابعة الجنازة هل له أصل معتبر أم يقال لا بأس به بالمناسبة وكذلك قراءة الباقيات الصالحات عند المرور ١٧٨ على القبر وكونها كفارة لأنهم مروءة عليه هل له أصل أيضاً أم لا فاجاب

بقوله جميع ما ذكر فيه لا أصل له بل ينحى كراهة قراءة الآية المذكورة في الرابعة كما تكبره القراءة في غير القيام من بقية الصلوات وقول السائل عند المرور على القبر إن أراد المشي عليه فهو مكروه لأنهم فيه أو يحذره فلا كراهة ولا اثم فأى اثم في المرور حتى يحتاج لرفعه اهـ فتساوى حج وقوله وكذا قراءة الباقيات أي ذكر الآية المشتملة على قوله الباقيات وهي قوله المال والبنون زينة الحياة الدنيا الخ

أحدهما وكذا لا آخر أو شك فيه ولومن والديه لم يخف الحكم مما صر بخلاف من ظن إسلامه ولو بقريضة كالدار فيما يظهر من اضطراب (و) يقول استحباباً (في) التكبيرة (الرابعة اللهم لا تعزمننا) بفتح المنة القوقية وضمها (اجزه) أي اجز الصلاة عليه أو اجر مصيبته فإن المسكين في المصيبة كالشيء الواحد (ولا تفتنا بعده) أي بالآلة لا بالمعاصي وزاد في التنية تبعاً للكثير واغفر لنا وله ويسن له أن يطول الدعاء بعد الرابعة وحده إن يكون كما بين التكبيرات كما أفاده الحديث الوارد فيه نعم لو خشى تغير الميت أو انفجاره لو أتى بالسنة فالقياس كما قال الأذرى اقتصاره على الأركان (ولو تخلف المقتدى) عن إمامه بالتكبير (بلا عذر فلم يكبر حتى كبر إمامه) تكبيرة (أخرى) أو شرع فيها (بطلت صلاته) إذا المتابعة لا تظهر في هذه الصلاة إلا بالتكبيرات فيكون التخلف بها فاحشاً كالخلف بركعة وأفهم قوله حتى كبر إمامه أخرى عدم بطلانها فيما لو لم يكبر الرابعة حتى سلم الإمام قال ابن العماد والحكم صحيح لأنه لم يشغل عنها حتى أتى الإمام بتكبيرة أخرى بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات فيأتي بها بعد السلام وأيده في المهمات بأنه لا يجب

ويحتمل وهو الظاهر أن المراد بالباقيات الصالحات قول سبحان الله والحمد لله الخ (قوله كما قال الأذرى) أي بل يجب ذلك فيها إن غلب على ظنه تغييره بالزيادة (قوله فلم يكبر حتى كبر إمامه) لو كبر المأموم مع تكبير الإمام الأخرى اتجه الصحة ولو شرع مع شروعه فيها ولكنه تأخر فراغ المأموم هل نقول بالصحة أم بالبطلان هو محل نظر اهـ عمرة أقول الأقرب الأول لأنه صدق عليه أنه لم يتخلف حتى كبر إمامه أخرى وإن ذلك لا يتحقق إلا بتمام الإمام التكبير قبل شروع المأموم فيه (قوله تكبيرة أخرى) وظاهر أن الأخرى لا تتحقق إذا كان معه في الأولى إلا بالتكبيرة الثالثة فإن المأموم يطلب منه أن يتأخر عن تكبير الإمام فإذا قرأ الفاتحة معه وكبر الإمام الثانية لا يقال سبقه بشئ (قوله بل هذا مسبوق ببعض التكبيرات) ولو كبر الإمام الثانية عقب إتمام المسبوق بحيث لم يدرك قبل تكبير الإمام الثانية زمن ما يسع شياً من الفاتحة سقطت عنه وإن قصد عند إحرامه تأخيرها ولا عبرة بهذا القصد إذ لم يدركها في محلها الأصلي ولو أدرك المسبوق زمن ما يسع نصف الفاتحة فقد تأخيرها إلى الثانية من لا فهل تكفيه قراءة نصفها بعد الثانية أو لا بد من جميعها التمكن منه فيه نظر وينبغي أن يكفيه نصفها لأنه الذي أدركه في محله الأصلي فهو الواجب عليه فليتأمل سم وقوله وإن قصد الخ هذا قد يخالف ما في الحاشية العليا عن الجورجى ولعل هذا الوجه اهـ سم على بهجة

(قوله خلافا لما في التميز) اسم كتاب البارزي (قوله لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين) قال سمس على حج بعد كلام طويل ما حاصله انه لا يتحقق ذلك الا بعد الشروع في الرابعة هذا وجرى حج على عدم البطلان مطلقا قال لانه لو تخلف بجميع الركعات ناسيا لم يضر فهذا أولى وبعبارة اما اذا تخلف بعد ذكر نسيان وبطء فهو قراءة وعدم سماع تكبير وكذا جهل عذبه فيما يظهر فلا بطلان فيراعى نظم صلاة نفسه الى أن قال ووقع اشارح ان الناسى يغتفره ١٧٩ التأخر بواحدة لا يثبت في ذكره شيئا

في شرح منهجه وغيره مع التبري منه فقال على ما اقتضاه كلامهم اه والوجه عدم البطلان مطلقا لانه لو نسي فتأخر عن امامه بجميع الركعات لم تبطل صلاته فهنا أولى اه ويمكن حمل النسيان على نسيان القراءة وحيد فلا اعتراض (قوله ولو تقدم على امامه بتكبيره) أى قصد به التكبير الركن أو أطلق فان قصد به الركن المذكور لم يضر كالمكرر الركن القولى في الصلاة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله وهو في الفاتحة تركها) أى فلو اشتغل بالكمال الفاتحة فختلف بغير عذر فان كبر امامه اخرى قبل متابعتها بطلت صلاته (فرع) * يجوز الاستخلاف في صلاة الجنازة بشرط عدم رهاه سمس على منهج أقول ولعل شرطه عدم طول الفصل (قوله ويكون متخلفا بعذر) وينبغي ان يكون من العذر ما لو ترك المأموم الموافق القراءة في الاولى وجمع بينهما وبين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الثانية فكبر الامام قبل فراغه منهما فختلف لانما الواجب عليه (قوله واطلاق الاصحاب

فيما ذكر فليست كالركعة بخلاف ما قبلها خلافا لما في التميز من البطلان فان كان ثم عذر كبطء قراءة أو نسيان أو عدم سماع تكبير أو جهل لم تبطل بخلافه بتكبيره فقط بل بتكبيرتين كما اقتضاه كلامهم ولو تقدم على امامه بتكبيره عدا بطلت صلاته بطريق الاولى اذا تقدم الخش من التخلف خلافا لبعض المتأخرين (ويكبر المسبوق ويقرأ الفاتحة وان كان الامام في) تكبيره (غيرها) كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أو الدعاء لان ما أدركه أول صلاته فيراعى ترتيبها (ولو كبر الامام أخرى قبل شروعه في الفاتحة) بان كبر عقب تكبيره (كبر معه وسقطت القراءة) عنه كالمسبوق في التكبير المسبوق فانه يركع معه ويتحملها عنه (وان كبرها وهو في الفاتحة تركها وتابعه في الاصح) كما لو ركع الامام والمسبوق في أثناء الفاتحة ولا ينافي هذا ما مر من عدم تعيينها بعد الاولى لفوات محلها الاصلى هنا اذا اكمل قراتها فيها فتحملها عنه الامام ولو سلم الامام عقب تكبيره المسبوق لم تسقط عنه القراءة وتقدم في المسبوق في نظيره ما هنا متى اشتغل بافتتاح أو تعوذ تخلف وقراءته بالقدرة والاتباعه ولم يذكرا هنا قال في الكفاية ولا شك في جريانه هنا بناء على نوب التعوذ أى على الاصح والافتتاح على مقابله وقد صرح بما قاله القوارنى وتحريره انه اذا اشتغل بالتعوذ فلم يشرع من الفاتحة حتى كبر الامام الثانية أو الثالثة لزمه التخلف للقراءة بقدر التعوذ ويكون متخلفا بعذر ان غاب على ظنه انه يدرك الفاتحة بعد التعوذ والا فغير معذور فان لم يتمها حتى كبر الامام الثالثة بطلت صلاته ومقابل الاصح يختلف ويتمها على ما مر نظيره في كتاب الجماعة (واذا سلم الامام تدارك المسبوق) وجوبا (بأى التكبيرات باذكارها) وجوبا في الواجب ونوبا في المنذور كما يأتي في الركعات بالقراءة وغيرها وخالف التكبيرات العمدية حيث لا يأتي بمافاته منها فان التكبير هنا بمنزلة افعال الصلاة فلا يمكن الاخلال بها وفي العمدية فسقطت بفوات محلها (وفي قول لا تشترط الاذكار) بل يأتي بيقية التكبيرات تسقا لان الجنازة ترفع بعد سلام الامام فليس الوقت وقت تطويل وادعى المحب الطبري ان محل الخلاف عند رفع الجنازة فان اتفق بقاؤها لسبب متأ أو كانت على غائب فلا وجه للخلاف بل يأتي بالاذكار قطعاً قال الاذرى وكأنه من تفقّهه واطلاق الاصحاب يفهم عدم الفرق اه وهذا هو الوجه وعلى الاول يستحب ان لا ترفع الجنازة حتى يتم المسبوق ما فاتته فان رفعت لم يضر وان حوت عن القبلة بخلاف ابتداء عقد الصلاة لا يحتمل فيه ذلك والجنازة حاضرة

يفهم عدم الفرق) أى بين الرفع وعدمه في جريان الخلاف (قوله وعلى الاول يستحب الخ) أى والمخاطب بذلك الولي فإما مرهم بتأخير الجمل فان لم يتفق من الولي أمر ولا نسي استحب التأخير من المباشرين للعمل فان أرادوا الجمل استحب للأحد أمرهم بعدم الجمل اه (قوله لم يضر وان حوت عن القبلة) قال حج مالم يزد ما بينهم اعلى الثماني ذراع أو يحل بينهم ما حائل مضر في غير المسجد

(قوله بشرط ان لا يكون الخ) قضية هذا تخصيص ذلك بوقت الاحرام وفهمه انه اذا زادت المسافة على ذلك بعد الاحرام لم يضر وقد يشترط كلام حج بخلافه حيث قال والمشي به اقبل احرام المصلي وبعده وان حوات عن القبلة ما لم يزيد ما بينهما على ثلثائة ذراع او يحل الخ (قوله أكثر من ثلثائة ذراع) أى يقينا وعليه فلو شك في المسافة هل تزيد على ذلك أو لا لم يضر لان الأصل عدم التقدم (قوله وأن يكون محاذيا لها) بان لا يحول عن القبلة (قوله على القول بذلك) أى القول المرجوح (قوله شروط غيرها الخ) سكت المصنف عما يطلب من غير الاركان والشروط وقال حج وظاهره انه يكره ويسن كل ما هو اهم أى القدوة والصلاة مما يتأق مجتمعة هنا أيضا نعم بحث بعضهم انه يسن هنا النظر للعبادة وبعضهم النظر لمحل السجود لو فرض أخذ من بحث بالقبض على ذلك في الأغنى والمصلحة في ظلة وهو هذا هو الوجه وذلك لان الصلاة اه (قوله لخبره لم يأم من رجل) ذكر الرجل مثال (قوله فتيقن على جنازته) أى بان يصلوا عليه (قوله ١٨٠ لا يشركون بالله شيئا) ظاهره وان لم يكونوا عدولا وفضل الله واسع (قوله قال الشافعي

اعظم أمراء الخ) قد يقال يشكل على كلا الجوابين ما تقرر ان الولي أولى بإمامتها وقد كان الولي موجودا كعهده العباس رضى الله عنه وقد يجاب عن ذلك بالنسبة للجواب الثاني بان عادة السلف جرت بتقديم الامام على الولي فجروا على هذه العادة بالنسبة له صلى الله عليه وسلم فاحتاجوا الى التأخير الى تعيين الامام وفيه نظرو قوله قد تعين واهل وليه كعهده العباس انما لم يؤمهم مع أن الحق له خوفا من ان يتوهم انه امام فربما ترتب على ذلك فتنة اه سم على جهة (قوله ويسقط فرضها بواحد) ويجزئ الواحد وان لم يحفظ الفاتحة ولا غيرها ووقف بقدرها ولو لمع وجود من يحفظها

لانه يحتمل في الدوام ما لا يحتمل في الابتداء ذكره في المجموع وقضيته ان الموافق كالمسبوق في ذلك ولو احرم على جنازة يمشى بها وصلى عليه ما جاز بشرط ان لا يكون ما بينهما أكثر من ثلثائة ذراع كما سيأتى وان يكون محاذيا لها كالأمام مع الامام على القول بذلك المألوف صلاة الجماعة ولا يضر المشي بها كما لو احرم الامام في سرير وجه له انسان ومشى به فانه يجوز كما تجوز الصلاة خلفه وهو في سفينة سائرة فانه ابن العماد وغيره (ويشترط) في صلاة الجنازة (شروط) غيرها من (الصلاة) كستروها راحة واسعة قبل لانها تسمى صلاة فكانت كغيرها من الصلوات ولها شروط اخر تأتى كتقدم طهر الميت (الاجاعة) بالرفع فلا تشترط فيها كالمسبوق بل تستحب لخبره لم يأم من رجل يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا الا الله فمهم الله فيه وانما صلت الصحابة على النبي صلى الله عليه وسلم أفرادا كبار واهل البيه في قال الشافعي اعظم أمراء وتنافسهم في أن لا يتولى الصلاة عليه أحد وقال غيره لانه لم يكن قد تعين امام يوم القوم فلو تقدم واحد في الصلاة لصار مقدما في كل شيء وتعين للخلافة ومعنى صلوا أفرادا قال في الدقائق أى جماعات بعد جماعات وقد حصر المصلون عليه صلى الله عليه وسلم فاذا هم ثلاثون الفا ومن الملائكة ستون ألفا لان مع كل واحد ملكين وما وقع في الاحياء من انه صلى الله عليه وسلم مات عن عشرين ألفا من الصحابة لم يحفظ القرآن منهم الا ستة اختلف في اثنين منهم قال الدميري انه أراد عشرين من المدينة والاف قد روى أبو زرعة الماوى أنه مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين الفا كما هم له صحبة وروى عنه ومع مناه (ويسقط فرضها بواحد)

فما يظهر لان المقصود وجود صلاة صحبة من جنس المخاطبين وقد وجدت اه حج وبقي ما لو كان لا يحسن الحصول الا الفاتحة فقط هل الاولى ان يكررها أولا فيه نظرو الاقرب بل المتعين الاول اقيامها مقام الادعية (فرع) قال م اذا كان الميت في سعة مسمرة عليه لا تصح الصلاة عليه كالموت كان الامام في محل بينه وبين المأموم باب مسمر فان لم تكن مسمرة ولو بعض الواحها التي تسع خروج الميت منه صحت الصلاة اه فاوردت عليه أنها اذا لم تسكن مسمرة كانت كالباب المدور بين الامام والمأموم فليجب ان لا تصح الصلاة مع ذلك كما لا يصح الاقتداء مع ذلك بل قضية ذلك امتناع الصلاة على امرأة على تابوتها قبة فتكلف الفرق بان من شأن الامام الظهور ومن شأن الميت السر اه فاما تأمل جدا اه سم على منهج وقول سم ما لم تسكن مسمرة شمل ما لو كان به أشد اد ولم تحل وهو ظاهر ان لم تكن الصحبة على فحاجة أو يكن اسفلها نجسا والاوجب الحل وقضيته انه لو كان الميت في بيت مغلق عليه في غير المسجد وصلى عليه وهو خارج البيت الضرر وهو ظاهر للعلولة بينهما

(قوله واقل الجمع) أي الذي دلت عليه الواو في صلوا الخ (قوله وهناك رجال) عبارة شرح البهجة وصلاتهن وصلاة الصبيان مع الرجال أو بعدهم تقع فلا لان الفرض لا يتوجه عليهم اه وكتب عليه سم قوله أو بعدهم قد يدل على امتناع صلاتهن وصلاة الصبيان قبل الرجال فليراجع فانه لا يعد عدم الامتناع وقوله تقع فلا قضيته انهم لا يتوون الفرضية واما اذا توجه الفرض على النساء عدم الرجال فينبغي ان ينوون الفرضية فليتمامل الا أن قوله قضيته انهم لا يتوون الخ يحتمل ان يجري في نيتهم اياها ما قبل في صلاة الصبي الخمس بجامع عدم الوجوب فيها لكن تقدم ١٨١ في الشارح انه لا بد من نيتهم الفرض ولو

مع الرجال وان وقعت صلاتهن فلا بخلاف الصبي لا تجب عليه نية الفرضية اذا صلى معهم كما تقدم بالهامش أيضا وأصل الفرق بينهما ان النساء من جنس المكلفين بخلافه (قوله وجوده في محل الصلاة) أي جعل الصلاة وما ينسب اليه كخارج السور القريب منه أخذ ما يأتي عن الوافي حج ومراده بما يأتي عن الوافي ما سياتي في كلام الشارح من قوله فلو كان الميت خارج السور الخ (قوله ولا خنثي) وقع اسؤال عما لو تعددت الخنثى في محل وفقدت الرجال هل يكفي في سقوط الطلب صلاة واحد أم تجب صلاة الجميع لاحتمال ان المتخاف ذكريه نظر والظاهر الثاني للعلة المذكورة وبقيده قول الشارح الآتي دون صلاتها لاحتمال ذكوريته الخ (قوله واذا صلت المرأة سقط الفرض) أي فلم يأتى والقياس انه يجب على الخنثى أو غيره من الرجال اذا

الحصول الفرض بصلاته ولان الجماعة لا تشترط فيها فكذا العدد غيرها وشمل ذلك الصبي المميز مع وجود الرجال لانه من جنسهم ولانه يصلح ان يكون اماما لهم وفارق ذلك عدم سقوط الفرض به في رد السلام بان السلام شرع في الاصل للاعلام بان كلامها سالم من الآخر وآمن منه وأمان الصبي لا يصح بخلاف صلاته (وقيل يجب) اسقوط فرضها (اثان) أي فعلهما (وقيل ثلاثة) خبر الدارقطني صلوا على من قال لا اله الا الله واقل الجمع اثان أو ثلاثة (وقيل) يجب (أربعة) كما قيل بوجوب ذلك العدد في حاملهم الميت في اقل منها مما قد يتولد منه الازراء والضرر وفي المجموع عن الاصحاب لوصلي على الجنائز عدد زائد على المشروط وقعت صلاة الجميع فرض كفاية (ولا يسقط) فرض صلاتها (بالنساء وهناك رجال في الاصح) أو رجل أو صبي مميز لانه كمثل منهن ودعاؤه اقرب الى الاجابة ولان في ذلك استمالة بالميت والاوجه ان المراد بحضوره وجوده في محل الصلاة على الميت لا وجوده مطلقا ولا في دون مسافة القصر والناسي يسقط بهن احصة صلاتهن وجاعتن فان لم يكن هناك ذكر أي ولا خنثي فيما يظهر وجبت عليهن وسقط الفرض بهن وتسكن لهن جماعة كما في غيرها من الصلوات قاله المصنف خلافا لما في العدة والخنثي كالمرأة لا يقال كيف لا يسقط بأمرأة وهناك صبي مميز مع انه المخاطبة به دونه لانا نقول قد يخاطب الشخص بشئ ويتوقف فعله على فعل شئ آخر لا سيما فيما يسقط عنه الشئ بفعل غيره فلا يخاطب به خطاب فرض ولا يسقط بفعلهن وانما يجب عليهن أمره بها كما يجب على ولي الطفل أمره بالصلاة ونحوها كذا أفاده الوالد رحمه الله تعالى خلافا لابن المقرئ في شرح ارشاده حيث ذهب الى اجزاء صلاتهن مع لاله بعدم توجه الخطاب له وقضية قوله سم ان الخنثي كالمرأة أنه لو اجتمع معها سقط الفرض بصلاة كل منهما وهو ظاهر في صلاته دون صلاتها لاحتمال ذكوريته كما مر وبذلك صرح ابن المقرئ في شرح ارشاده فقال وان صلى سقط الفرض عنه وعن النساء واذا صلت المرأة سقط الفرض عن النساء وأما عن الخنثي فقياس المذهب بأبي ذلك اه وهو كما قال احسب ان الفرض (ويصلي على الغائب عن البلد) ولو في مسافة قريبة دون مسافة القصر وفي غير جهة القبلة والمصلي

حضر بعد الدفن ان يصلي على القبر لعدم سقوط الصلاة بفعل النساء لاحتمال ذكورية الخنثي (قوله ويصلي على الغائب) هل يشمل الانبياء فيجوز صلاة الغيبة عليهم كما تجوز صلاة الحضور عليهم أم لا ويفرق بينهما وبين الصلاة على القبر فيه نظر والقلب للجواز اميل وان قال مر بالمنع * (فرع) * لو بعد الميت عن المصلي بان كان على مسافة القصر كما كثر مثلالكن كان المصلي يشاهده كالحاضر عنده كرامة فهل تصح صلاته عليه من البعد لانه غائب والمراد بالغائب البعيد الاول انصح مع ذلك لانه حاضرا أو في حكم الحاضر لمشاهدته فيه نظر والتجبه عندي الاول وان اجاب مر فوراً الثاني اه سم على جملة المراد الانبياء =

الذين يكون المصلي من اهل فرضها وقت موتهم كسيدنا عيسى والخضر عليهم الصلاة والسلام (اقول) وقد يؤيد ما استوجهه
 به بصلاته صلى الله عليه وسلم والصلابة ١٨٦ معه على التجاشي وان رفع له حتى رآه في محله على القول به لان ذلك لا يصير

حاضرا (قوله وكان اولي بالنقل)
 أي بقتله وروايته اليما (قوله لتيسر
 الحضور) المتجه ان المعتبر المشقة
 وعدمها حيث شق الحضور ولو في
 البلد كبرها وتحوه صحت وحيث
 لا ولو خارج السور لم تصح اه
 سم على حج وقد ينيده قوله ولو
 تعذر الحج ومنه أيضا يستفاد ان
 العبادة في المشقة بالنسبة ليريد
 الصلاة كما يفهم من التمثيل للعدو
 بالمرض (قوله قريبا منه) قال
 حج ويؤخذ ضبط القرب هنا بما
 يجب الطلب منه في التيمم وهو
 متجه ان ارديه حد الغوث لا
 القرب (قوله ولو صلى على من
 مات في يومه أو سنته الخ) هل
 يدخل من في البلد تبعاً وقد يتقاس
 عدم الدخول لانه لا تصح الصلاة
 عليه الامع حضوره اه سم
 على جهة ومحل أيضاً أخذ المماز
 له ما لم تشق الصلاة عليه سم في
 قبورهم والاشتمال سم لانه يجوز
 افرادهم بالصلاة عليهم مع غيبتهم
 فتعول صلاته لهم أولى (قوله
 وان لم يعينهم) وأشمل من ذلك
 ان يتولى الصلاة على من تصح
 صلاته عليه من اموات المسلمين
 فيشمل من مات من بلوغه أو قبله
 هل ما يأتي ثم ينبغي ان يقول في
 الدعاء لهم هنا اللهم من كان منهم

مستقبلاً لانه صلى الله عليه وسلم صلى على التجاشي بالمدينة يوم موته بالحبيشة رواه
 الشيخان وذلك في رجب سنة تسع فان قيل لعل الارض زويت له صلى الله عليه وسلم حتى
 رآه أجيب عنه بوجهين أحدهما انه لو كان كذلك لنقل وكان اولي بالنقل من الصلاة
 لانه معجزة والثاني ان رؤيته ان كانت لان اجزاء الارض تداخلت حتى صارت الحبيشة
 ياب المدينة لو جب ان تراه الصلابة أيضا لم ينقل وان كانت لان الله خالق له ادرا كافلا يتم
 على مذهب الخلفاء لان البعد عن الميت عنده يمنع صحة الصلاة وان رآه وأيضاً وجب أن
 تطل صلاة الصلابة وقد اجمع كل من اجاز الصلاة على الغائب بان ذلك بسقط فرض
 الكفاية الا ما حكى عن ابن القطان وظاهر ان محل السقوط بها حيث علمهم الحاضرون
 قال الاذري وينبغي انها لا تجوز على الغائب حتى يعلم أو يظن أنه قد غسل أي أو يم
 بشرطه نعم لوعاق النسبة على طهره بأن فوى الصلاة عليه ان كان قد طهره فالوجه الصحة
 كما هو احداهما لا لا ذري اما الحاضر بالبلد وان كبرت فلا يصلي عليه لتيسر الحضور
 وشهوه بالتقضاء على من بالبلد مع امكان احضاره فلو كان الميت خارج السور قريبا منه
 فهو كذا خله نقله الزركشي عن صاحب الوافي واقره أي لان الغالب ان المقابر تخرج
 خارج السور وعبارته من كان خارج السور ان كان أهله يستعير بعضهم من بعض لم تجز
 الصلاة على من هو داخل السور للخارج ولا العكس اه ولو تعذر على من في البلد الحضور
 لحبس أو مرض لم يبعد جواز ذلك كما يحتمل الاذري وجزم به ابن أبي الدم في المحبوس لانهم
 قد علوا المنع بتيسر الذهاب اليه وفي معناه اذا قتل انسان يلد وأخفى قبره عن الناس
 والاوجه في القرى المتقاربة جداً انها كالقرية الواحدة ولو صلى على من مات في يومه
 أو سنته وطهر في اقطار الارض جاز وان لم يعرف عينهم بل تسن لان الصلاة على الغائب
 جائزة وتعينهم غير شرط (ويجب تقديمها) أي الصلاة (على الدفن) وتأخيرها عن الغسل
 أو التيمم عند وجود من دونه فلو دفن من غير صلاة ثم الدافنون والراضون بدفنه قبلها
 لوجب تقديمها عليه ان لم يكن ثم عذر ويصلي على قبره لانه لا ينش للصلاة عليه كما يؤخذ
 من قوله (وتصح بعده) أي بعد الدفن لا لا اتباع في خبر الصحيحين بشرط ان لا يتقدم على
 القبر كما سأتى في المسائل المنثورة ويسقط الفرض بالصلاة على القبر على الصحيح
 (والاصح تخصيص الصحة) أي صحة الصلاة على الغائب والذبح (من كان من اهل) اداء
 (فرضها وقت الموت) دون غيره لان غيره مستنقل وهذه لا يتقبلها قال الزركشي معناه
 لا تفعل مرة بعد أخرى وقال في المجموع معناه انه لا يجوز الا ابتداء بصورتهم امن غير جنازة
 بخلاف صلاة الظهر يؤتى بصورتها ابتداء بلا سبب ثم قال اسكن ما قاله منة قض الصلاة
 النسا مع الرجال فانها نافذة لهن مع صحتهم ولو اعيدت وقعت نافذة خلافاً للقاضي ولعله

مستثنى
 محسنافز في احسانه ومن كان منهم محسناً فجاز عن سببانه دون ان يقول اللهم ان كانوا محسنين الخ لان مستثنى
 الظاهر في الجميع انهم ليسوا بهم محسنين ولا مسيئين (قوله ولو اعيدت الخ) ولو مراراً ومنفرداً وبعبارة سم على جهة

قوله ولو اعيدت تجبه انه لا يتقيد جواز اعادة الواحدة ويؤيده أن المقصود بها الشفاعة والدعاء والدعاء لا يعلم حصول المطلوب به مرة معينة بل لو علم حصولها لم يمكن ان يحصل بغيرها زيادة فليراجع (قوله وقبل الغسل) ليس بقيد بل وكذا بعده وقبل الدفن وسأبقي له (قوله وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر) ظاهر ١٨٣ اطلاقهم انه لا فرق بين المقبرة المنبوشة

وغيرها وهي في المنبوشة مشكل للعلم بنجاسة مات تحت الميت فلعلم المراد غير المنبوشة فليراجع على ان في غير المنبوشة يتحقق انقباضه عادة ونجاسة كفته بالصديد اللهم الا ان يقال ان هذا دوام واعتقار قصد الدعاء والشفاعة له فلا يتأمل ويصرح بالتعميم قول الشارح ولا يتقيد بثلاثة أيام وقوله السابق ولو صلى على من مات في يومه أو سنته وظهر في اقطار الارض جاز (قوله فليبرعن الله اليه ود الخ) قال السميوطي هو في اليهود واضح وفي النصارى مشكل اذ انهم لم تقبض روحه الا ان يقال بانهم انبياء غير رسل كالحواريين ومريم في قول او الجمع في قوله انبيائهم بمبازاة المجموع اليهود والنصارى او المراد الانبياء وبكارتباعتهم فاكتمني بذكر الانبياء ويؤيده رواية مسلم قبور انبيائهم وصالحاتهم او المراد بالانتخاذ اعلم من الابتداء والاتباع فاليهود ابتدعوا والنصارى اتبعوا (قوله في بيان الاولى بالصلاة) أي وما يتبع ذلك كعدم غسل من استشهد بجنباً (قوله أي القريب) هذا التفسير

مستثنى من قواهم ان الصلاة اذا لم تكن مطلوبة لا تنعقد على انه يمكن الجواب عن ذلك بان محل كلامهم اذا كان عدم الطلب لها ذاتها وهذا ليس كذلك بل لا مر خارج وهو امتياز هذه الصلاة عن غيرها وهو انه لا يتقيد بها الما لوصلي عليها من لم يصل أو لا فانه انتقع له فرضا وقد اعترض ابن العماد كلام المجموع في قوله بخلاف الظاهر بأنه خطأ صريح فان الظاهر لا يجوز للانسان ابقاءه من غير سبب لانه تعاطى عبادة لم يؤمر بها وهو حرام والاسباب التي تؤدي بها الظاهر ثلاثة الاداء والقضاء والاعادة وردة والدرجة الله تعالى بان ما قاله هو الخطأ الصريح لخطئه في فهم كلام المصنف وانما يريد ما قاله لو قال في المجموع يؤدي بها وقضية اعتبار كونه من أهل الفرض يوم الموت منع الكافر والخاص يومه مؤثراً وهو كذلك كما صرح به المتولي وهو ظاهر كلام الاصحاب واعتبار الموت يقتضي انه لو بلغ أو أفاق بعد الموت وقبل الغسل لم يعتبر ذلك والصواب خلافه لانه لو لم يكن ثم غيره لمزمت الصلاة اتفاقاً وكذا لو كان ثم غيره فترك الجميع فانه يأثم بل لو زال المانع بعد الغسل أو بعد الصلاة عليه وأدرك زمناً يمكن فيه الصلاة كان كذلك وحينئذ فينبغي الضبط بين كان من أهل فرضها وقت الدفن لا لا يريد ما قبل وعلم من ذلك جواز الصلاة على القبر أبداً بالشرط الذي ذكرناه ولا يتقيد بثلاثة أيام ولا بعبدة بقاءه قبل بل لا بعبدة بقاءه ومقابل الاصح اختصاص ذلك بمن كان من أهل الصلاة وقت الموت فن كان رقة غير مبر لا تصح صلاته قطعاً ومن كان وقته مبر لا تصح صلاته على الاول وتصح على الثاني (ولا يصلى على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحال) أي لا تجوز وكذا على قبر غيره من الانبياء فليبرعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبوراً انبيائهم مساجد ولا بالممكن أهلاً للفرض وقت موتهم ويؤخذ من هذه العلة جواز الصلاة على قبر عيسى صلى الله عليه وسلم بعد موته ودفعه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت وجرى عليه بعض المتأخرين والاوجه كما اقتضاه كلامهم المنع فيه كغيره بناء على ان علة المنع النهي فالصلاة عليهم قبل دفنهم داخله في عموم الامر بالصلاة على الميت وعلى قورهم خارجة بالنهي ولهذا قال الزركشي في حاشيته والاصواب ان علة المنع النهي عن الصلاة في قوله لعن الله اليهود الى آخره (فرع) في بيان الاولى بالصلاة وقول الشارح انه زاد الترجمة به اطول الفصل قبله بما اشتمل عليه كما نقص ترجمة التعزية بفصل اقصر الفصل قبله دفع به ما قيل ان ترجمته بالفرع مشكلة لان المذكور فيه وهو بيان اولوية الولي ليس فرعاً عما قبله من كيفية الصلاة لان المصلي ليس متفرعاً على الصلاة ويمكن أن يقال هو متفرع عما قبله لان الصلاة تستدعي مهامياً وهو يستدعي معرفة الاوصاف التي يقتضيها (الجديد أن الولي) أي القريب

يقتضي تقديم ذوي الارحام على الامام وينافيه ما يأتي من تقديم الامام عليه فاما ان يقال جرى هنا على ما رجحه الكمال المقدسي بهما للفراسائين من ان الامام لاحق له في الصلاة على الميت وفيما يأتي على ما قاله الصميري والمتولي واما ان يقال هذا تفسير للولي في الجملة وان تقدم على بعض افراد الامام يتأمل ومع ذلك لا يشمل تفسيره بما ذكره المعنى وعصيته

(قوله أى أحق) أى أولى فلو تقدم غيره اهـ حج (قوله ولو أوصى بها) أى الميت (قوله فلا تنفذ وصيته) أى لا يجب تنفيذه
 لكنه أولى كما يأتى عن حج (قوله أجازوا الوصية) وهو الأولى جبر الخاطر الميت اهـ حج (قوله والاقدم عليه) أى الوالى عليه أى
 على الولى (قوله ولو غاب الولى الاقرب) ولو غيبة قرينة اهـ حج وهو معنى قوله سواء الخ (قوله قدم الولى الابعدا الخ) زاد حج ويفرق
 بينه وبين نظيره فى النكاح بان الفاضل فيه كولى آخر ولا كذلك البعيد وهذا لا حق للوالى مع وجود أحد من الاقارب فانتقلت
 للابعد اهـ وكتب عليه سم قوله وهنا ١٨٤ لاحق الخ فيه نظر (قوله انه متى كان الاقرب أهلا للصلاة) أى بان لم يكن قائلا

ولا عدا ولا كافرا ولا عبدا مع
 حر قريب للميت بخلافه مع
 الاجنبى كما يأتى ولا صبي ولا فاسقا
 ولا مبتدعا (قوله فله الاستجابة
 فيها) وهو المعتمد وعبرة الزيادة
 ويقدم منضول الدرجة على نائب
 فاضله انى الاقيس أى حيث كان
 المستناب حاضرا التقصير بالاستجابة
 كاخوين أحدهما شقيق والاخر
 لاب فيقدم الاخ للاب على نائب
 الشقيق أى الحاضر ونائب الاقرب
 الغائب على البعيد الحاضر اهـ
 وهو مختاف لما فى الشارح من
 تقديم نائب الاقرب الحاضر ولو
 منضولا على البعيد الحاضر ولو
 قاضلا (قوله لان الاصول اشفق)
 على الكلام المصنف (قوله وفارق
 ترتيب الارث) أى حيث قدموا
 هنا الاب والجد على الابن وهناك
 قدموا الابن من حيث العصبية
 وقوله بما مر أى من قوله وفرق
 الجديديان المقصود الخ (قوله
 لزيادة قربه) فيه اشارة الى ان
 الفقهاء اصطلاحهم فى القرب

الذكر ولو غير وارث (أولى) أى أحق (بامامتها) أى الصلاة على الميت ولو امرأة (من
 الوالى) ولو أوصى بها غيره اذ هى حقه فلا تنفذ وصيته بإسقاطها كالارث وما ورد من
 أن ابابكر وصى ان يصلى عليه عمر فصلى وأن عرو وصى ان يصلى عليه صهيب فصلى وان
 عائشة وصت أن يصلى عليها أبو هريرة فصلى وأن ابن مسعود وصى أن يصلى عليه الزبير
 فصلى محمول على ان أولياءهم أجازوا الوصية والقديم تقديم الوالى ثم امام المسجد ثم
 الولى كسائر الصلوات وهو مذهب الاثنية الثلاثة وفرق الجديديان المقصود من الصلاة
 على الجنائز الدعاء للميت ودعاء القريب اقرب الى الاجابة لقائله وانكسار قلبه ومحل
 الخلاف كما قاله صاحب المعين عند امن الفتنة والاقدم عليه قطعاً ولو غاب الولى الاقرب
 أى ولا نائب له كما يعلم مما يأتى فى المجموع قدم الولى الابعدا سواء كانت غيبته بعيدة
 أم قرينة قاله البغوى (فيقدم الاب) أو نائبه كما زاده ابن المقرئ أى حيث كان غائبا
 معذورا فى غيبته كذا قيل لكن المعول عليه انه متى كان الاقرب أهلا للصلاة فله
 الاستجابة فيها حاضرا وغاب ولا اعتراض للابعد صرح به العمرانى فواقع للاستنوى
 مما يحالفه لاعتماد عليه وكغير الاب ايضا نائبه لان الاصول اشفق من الفروع
 (ثم الجدد) أبوه (وان علا ثم الابن ثم ابنه وان سفل) بتثنية الفاء (ثم الاخ) لان الفروع
 اقرب واشفق من الحواشى وفارق ترتيب الارث بما مر (والاظهر تقديم الاخ لابوين على
 الاخ لآب) اذا الاول اشفق لزيادة قربه والثانى هـ ما سواء لان الامومة لا مدخل لها فى
 امامة الرجال فلا يرجح بها واجاب الاول بانها سالحة للترجيح وان لم يكن لها دخل فى امامة
 الرجال اذ لها دخل فى الجملة لانها تصلى مأمومة ومنفردة وامامة النساء عند تقدم غيرهن
 فقدم بها ويجرى الخلاف فى ابنى عم أحدهما اخ لام ونحو ذلك (ثم ابن الاخ لابوين
 ثم لاب ثم العصبية) أى النسبية أى بقيتهم (على ترتيب الارث) فيقدم عم شقيق ثم لاب
 ثم ابن عم كذلك ثم عم الجدد ثم ابن عمه كذلك وهكذا ثم بعد عصبات النسب يقدم المعقق
 ثم عصباته النسبية ثم مة مة ثم عصباته النسبية وهكذا ثم السلطان أو نائبه عند
 انتظام بيت المال (ثم ذوالارحام) الاقرب فالاقرب فيقدم ابوالام ثم الاخ للام ثم الخال

غير اصطلاح القرنيين فانهم يجعلون الشقيق والاخ من الاب مستويين قربا لكن الشقيق أقوى فيقدم للقوة
 (قوله أحدهما أخ لام) أى فيقدم الذى هو أخ لام على غيره وان كانا فى الارث سواء (قوله ثم ابن الاخ لابوين) أى وان سفل
 (قوله ثم عم الجدد) ومعلوم انه يقدم عليه عم الاب ثم ابنه (قوله ثم ذوالارحام) قال الراغب فى مفرداته الرحم رحم المرأة وامرأة
 رحوم تشكى رحها ومنه استعير الرحم للقرابة لكونهم خارجين من رحم واحدة اهـ أى فاطلاق الرحم على القرابة مجازا أقوى
 لكنه صار حقيقة عرفية (قوله فيقدم ابوالام) أى وان علا

(قوله ثم العلم للام) والظاهر ان بقية ذوى الارحام يترتبون بالقرب الى الميت حج اه سم على منهج ودخل في بقية الارحام اولاد الاخوات واولاد بنات العلم واولاد الخال والخالة فليس ينظر من يتقدم منهم على غيره والا قرب ان يقال تقدم اولاد الاخوات ثم اولاد بنات العلم ثم اولاد الخال ثم اولاد الخالة لان بنات العلم يفرضن ذكورا يكونون في محل العصوية وبنات الاخوات لو فرضت اصولهن ذكورا قدموا على غيرهم فتتزل بناتهن منزلتهن بتقدير الذكورة وبنات الخال الذكورة من ادلين به المقتضى لتقديمه على أخته ويؤيد هذا الترتيب ما وجه به حج تقديم اولاد البنات من أن الادلاء بالبنوة أقوى منه بالاخوة اه حج (قوله عدم تقديم القاتل) أى ولو خطأ أو قاتلا بحق قياسا على عدم ارثه (قوله كما مر) أى وتقدم ثم ان العدو لاحق له فيه وقياسه هنا أنه لاحق له في الامامة (قوله ولا للمرأة أيضا) أى بقيد كونها زوجة بدليل قوله الآتي ١٨٥ والمرأة تصلى وتقدم بترتيب الذكر

(قوله وتقدم بترتيب الذكر) يؤخذ منه ان الزوجة تقدم على الاجنبيات كالزوج وتقدم عليها نساء الاقارب كما تقدم الاقارب من الرجال على الزوج (قوله ورد هذا الاخير) هو قوله وللمرأة أيضا (قوله ويرد ما ذكر) أى من قوله ورد هذا الاخير بعضهم الخ (قوله ويرد ما ذكر) أى من أن النساء لاحقن في الامامة (قوله وقضية ما نقل عن الرافعي الخ) معتمد (قوله تقديمهم عليه) هو المعتمد وتقدم في الغسل عن سم على حج عند قول المصنف وأولى الرجال به أولا هم بالصلاة عليه مانصه انظر هل الاولى بالميت الرقيق قريبه أو سيده اه الا قرب الثاني لانه لم تنقطع العلة بينهما بدليل ان مؤنة تجهيزه عليه ولا يشك عليه ما ذكره الشارح هنا لان الكلام هنا في الصلاة

ثم العلم للام وجعل الاخ للام ههنا من ذوى الارحام بخلافه في الارث كنظير ما مر وقياس كما نقله في الكفاية عن الاصحاب عدم تقديم القاتل كما مر في الغسل وقضية كلامهما تأخير بنات البنات عن هؤلاء لا يمكن قدمهم في الذخائر على الاخ للام وهو المعتمد وأشهر سكوت المصنف عن الزوج انه لا مدخل له في الصلاة على المرأة وهو كذلك بخلاف الغسل والتكفين والدفن ولا للمرأة أيضا ومحل ذلك اذا وجد مع الزوج غير الاجانب ومع المرأة ذكر والا فالزوج مقدم على الاجانب والمرأة تصلى وتقدم بترتيب الذكر ورد هذا الاخير بعضهم وتبعه الجواب بان الوجه انه لاحقن في الامامة اذ لا يشرع للنساء الجماعة في صلاة الجنائز على ما صرح به في الشامل وقدم عن المصنف خلافه ويرد ما ذكر بأننا وان سلمنا عدم مشروعيتهما لهن يجوز لهن فعلها فاذا اردنه قدم نساء القربا بترتيب الذكور ولو فور الشفقة كما في الرجال وتردد الاذرى في تقديم السيد على اقارب الرقيق الاحرار نظر الى ان الرق هل ينقطع بالموت او لا وقضية ما نقل عن الرافعي من زواله به تقديمهم عليه ونقل الاذرى ايضا عن القفال ان ولى المرأة هل هو اولى بالصلاة على امها كالصلاة عليها أولا لان المدار في الصلاة على الشفقة وليس في هذا ما يقتضى أن السيد مقدم عليهم في المسئلة الاولى خلافا لما في الاسعاد والتجهم من هذا التردد الاول (ولو اجتمعوا) اى وليان (في درجة) كابن واخوين وكل منهم ما صالح للامامة (فالاسن) في الاسلام (العدل اولى) من الافقه ونحوه (على النص) عكس سائر الصلوات لان الغرض هنا لدعاء ودعاء الاسن اقرب الى الاجابة فقد قال صلى الله عليه وسلم ان الله يستحي ان يرد دعوة ذى الشبهة في الاسلام واما سائر الصلوات فحاجتها الى الفقه اهم لوقوع الحوادث فيها وقضية كلامهم تقديم الفقيه على الاسن غير الفقيه وهو ظاهر والعلة السابقة لا تخالفه لان محلها في متشاركين في الفقه فكان دعاء الاسن اقرب بجذافه هنا فان الاسن ليس دعاءه

٢٤ به في وفي الغسل والمهظ مختلف لان المدار هنا على الشفقة والاقارب اشق من السيد بخلافه ثم فان الغسل من مؤن التجهيز وهي على السيد ويؤيده ما يأتي للشارح بعد قول المصنف والدفن بالمقبرة افضل من ان الواجهة اجابة السيد في محل الدفن دون القريب (قوله وليس في هذا ما يقتضى الخ) أى وذلك لان مفاد هذا التردد مجرد ثبوت الحق وعدمه ولا يلزم من ثبوت الحق تقدمه على اقاربها الاحرار لجواز انه اذا فقدت اقاربها الاحرار هل يقدم على الاجانب أولا (قوله في المسئلة الاولى) هي قوله وتردد الاذرى (قوله والتجهم من هذا التردد الاول) هو قوله هل هو اولى بالصلاة على امها والفرض انه ليس للامامة اقارب احرار

(قوله وأما الفاسق والمبتدع) أي مع وجود عدل الملوعم الفسق الجميع قدم الأقرب كما هو ظاهر ثم ظاهر إطلاقه في المبتدع أنه لا فرق فيه بين أن يفسق يبدعه أم لا وهو مخالف لما في الشهادات من التفرقة بينهم إلا أن يقال أراد بالمبتدع الذي نفسقه يبدعه أو جهل حاله أو قويت الشبهة الحاملة له على البدعة ويكون بينه وبين الفاسق عموم من وجه لا نفراد المبتدع عن الفاسق في الجهول حاله وانفراد الفاسق في فسق بترك الصلاة مثلا وقضية كلام الشارح أن مرتكب خاتم المرأة لا يقدم عليه غيره حيث استوى في العدالة ولو قيل بتقديم غيره عليه لم يكن بعيدا (قوله فإن استوى في الصفات كلها وتنازعا أقرع) وينبغي أن يقال أي وجوب إذا كان غير الحائز قطع النزاع وتنبأ فيما بينهم لأنه لو تقدم غير من خرجت له القرعة لا يحرم عليه ذلك فلا معنى للوجوب فليراجع ثم رأيت في شرح البهجة الكبير التصريح بالوجوب واطلاقه وبقية تخصيصه بما ذكرناه ثم رأيت في الشارح بعد قول المصنف في الزيادة ولو تنازع أخوان أو زوجتان أقرع مانعه أي حتما فن خرجت له القرعة غسله لأن تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح اهـ وقال حج أقرع بينهم فاطم النزاع وقضية وجوب الأقرع أي على نحو قاض رفع اليه ذلك وهو متجه (قوله ولو وصلى غير من خرجت قرعته صح) ١٨٦ أي ولا ثم كما استقر به حج في شرح قوله الجديان الولي الأولى الخ (قوله

على نائب فاضلها) أي وإن كان حاضرا (قوله ونائب الأقرب الغائب) بل وكذا الحاضر على ما مر له قال سم نقل عن الشارح عن والده أن نائب الحاضر نائب الغائب وعبارته فرع لو استناب الولي وغاب قدم النائب على البعيد بخلاف ما إذا كان حاضرا اهـ هذا ما في الاسنوي لكن الذي في القوت أن الحق لنائب الأقرب غائبا كان أو حاضرا قال شيخنا الرمي وهو المعتمد قال وما ذكره الاسنوي لاعتماد عليه كذا قرأه علينا م من خطه اهـ وهو

أقرب لأنه لم يشارك الفقيه في شيء وأما الفاسق والمبتدع فلا حق لهم في الإمامة ولو استوى اثنان في السن المعتبر قدم أحدهما بالإمامة في سائر الصلوات على ما سبق تفصيله في محله ولو كان أحد المستويين درجة زوجا قدم وإن كان الآخر أسن منه كما اقتضاه نص البويطي فقوله لم لا مدخل للزوج مع الأقارب محله عند عدم مشاركته اهـ في القرابة فإن استوى في الصفات كلها وتنازعا أقرع كما في المجموع ولو وصلى غير من خرجت قرعته صح وفيه أنه يقدم مفضل الدرجة على نائب فاضلها في الأقرع ونائب الأقرب الغائب على البعيد الحاضر (وبقدم الحر البعيد) كم حر (على العبد القريب) كما خرقي ولوا فقه واسن لأن الإمامة ولاية والحر كمل فهو بها أليق ويقدم الرقيق القريب على الحر الأجني والرقيق البالغ على الحر الصبي لأنه مكلف فهو أحرص على تكميل الصلاة ولأن الصلاة خلنه مجمع على جوازها بخلافها خالف الصبي قاله في المجموع وفيه أن التقديم في الأجانب معتبر كما في القريب بما يتقدم به في سائر الصلوات (وبقف) المصلي استحبابا من إمام ومنفرد (عند رأس الرجل) أي الذكر ولو صلبا (وبجزها) أي الأنثى ولو صغيرة وهي بفتح العين وضم الجيم إليها للاتباع رواه الترمذي وحسنه ومثلها الخنثى كما في المجموع والمعنى فيه محاولة سترهما ولا يبعد كما قاله الثاوري عن الأصمعي مجي هذا التفصيل

موافق لما مر للشارح في قوله لكن المعول عليه أنه متى كان الأقرب أهلا للصلاة فله الاستنابة الخ ومخالف لما تقدم أيضا في عن الزيادة (قوله ويقدم الحر البعيد على العبد القريب) وعلى البعض أيضا وينبغي أن يقدم في البعض أكثرهم أسوية وإن يقدم البعض البعيد على الرقيق القريب (قوله بما يتقدم به في سائر الصلوات) فديقنضى أنه في الأجانب يقدم الأقدم على الأسن وقباص ما في القريب خلافه (قوله وبقف المصلي الخ) ولو حضر رجل وأثنى في ثابوت واحد فهل يراعى في الموقف الرجل لأنه أشرف والأثنى لأنهما أحق بالستر والأفضل أقرب له لرحمة لأنه أشرف حقيقة كل محتمل وأهل الثاني أقرب اهـ حج (فرع) • كيف يقف الإمام على الجزء الموجود ويحتمل أن يقف حيث شاء ويحتمل أنه إن كان العضو الرأس أو منه في الذكر أو عجز المرأة أو منه حاذاه في الموقف أو من غيرها وقف حيث شاء وهو قريب وفاقا لم اهـ سم على منه حج (قوله وهو بفتح العين الخ) عبارة المصباح والعجز من الرجل والمرأة مؤنثة وبنيو نيم يذكرون وفيها أربع لغات فتح العين ونهها ومع كل واحد ضم الجيم وسكونها والأفصح وزان رجل والجمع إجماع والعجز من كل شيء مؤنث والعجز للمرأة خاصة وجمعها عجزات

(قوله ويجوز على الجنائز الخ) وهل يتعدد الثواب لهم وله بعدد هم أولافيه نظرا لاقرب الاول ومثله يقال في التوسيع لهم ونقل بالدرس عن خطه ما يصرح بذلك ثم رأيت له قبيل قول المصنف ويكره تخصيص القبر الخ ما يصرح به أيضا (قوله صلاة واحدة) أو ردد عليه أن هذا مكرر مع قوله السابق وأن حضر موتى نواهم ويمكن الجواب بأن الملاحظ مختلف وذلك لأن ما تقدم في صحة النية ولا يلزم من صحتها الجواز بدليل صحة الصلاة في الدار المغصوبة وما هنا في الجواز مع الصحة أو أن ما هنا ذكر بوطنة لما به عدمه من الاقراع وعدمه (قوله ولخبر أبي داود) هو في مرتبة الاول من تقديم الرجال على النساء وفيه زيادة فائدة وهي أن الذكر يقدم وإن كانت الأنثى أصالة وإنه وقع بحضرة جمع من الصحابة وانشأ عليه (قوله فقالوا هذه السنة) أي في مقام التنازع عليه (قوله لأنه أكثر علا وارحى قبولا) ظاهره وإن قلت الجماعة ١٨٧ (قوله بل قد يكون واجبا) أي بان غلب على ظنه ذلك

(قوله أو معاً أقرع بين الأولياء) أي ندبا لم تكن كل واحد من صلاته لنفسه (قوله ويقدم للامام الرجل ثم الصبي الخ) أي في جهة القبلة ويحاذي برأس الرجل بحجرة المرأة اه ابن عبد الحق (قوله جعلوا بين يديه واحدا خلف واحد) أي والشرطان لا يزيد ما بينهما على ثلاثمائة ذراع ولوترأصت شيئا فشيئا فيصنع أيضا اشتراط أن لا يبعد الأخير ازيد من المسافة المذكورة ويحتمل أن يكون الحكم كما في الصلاة * (فائدة) * قال العراقي ويكونون على عيسته اه اقول وهو خلاف ما عليه عمل الناس فليتقن له اه سم على جملة وظاهره انه لا فرق في الكيفية المذكورة بين الرجل والمرأة وسأتي له في المرأة ما يخالف هذا

في الصلاة على القبر نظرا لما كان قبل وهو حسن عملا بالسنة وإن استبعد الزركشي (ويجوز على الجنائز صلاة واحدة برضا أولياءه) لأن الغرض منها الدعاء والجمع فيه يمكن سواء كانوا ذكورا أم إناثا أم ذكورا وإناثا لأن ابن عمر صلى على تسع جنات رجال ونساء فجعل الرجال مما يليه والنساء مما يلي القبلة ولخبر أبي داود بإسناد صحيح أن سعيد بن العاصي صلى على زيد بن عمر بن الخطاب وأمه أم كلثوم بنت علي رضي الله عنهم فجعل مما يليه وجهها مما يلي القبلة وفي القوم نحو عثمان بن من الصحابة فقالوا هذه السنة وعلم من تعميده بالجواز أن الأفضل أفراد كل جنازة صلاة لأنه أكثر علا وارحى قبولا والتأخير لذلك يسير خلافا للمتولى نعم أن خشى نفسيرا أو انفجارا بآثاره أخيرا فالأفضل الجمع بل قد يكون واجبا ولو حضرت الجنائز مرتبة فولى السابقة أولى ذكرها كان ميتته أولا أو معاً أقرع بين الأولياء ولم يقدموا بالصفت قبل الاقراع كما يأتي نظيره لوضوح الفرق بينهما وهو أن التقديم هنا ولاية فلم يؤثر فيه الا الاقراع بخلافه ثم فانه مجرد فضيلة القرب من الامام فائرت فيه الصفات الفاضلة وأيضا فالقديم هنا يفوت على كل من الأولياء حقه من الامامة بالسكينة بخلافه ثم فانه لا يفوت حق الباقي من الصلاة لانتهاء العمل وانما فوت عليه القرب من الامام فقط فسوجب به هذا وهذا نظيره ما سأتى من عدم تقديم الأفضل بالصلاة عليه ويقدم للامام الرجل ثم الصبي ثم الأنثى ثم الاتي فان كانوا رجالا أو نساء جعلوا بين يديه واحد خلف واحد إلى جهة القبلة ليحاذي الجميع وقدم اليه أفضلهم والمعتبر فيه الورع والخصال المرغوبة في الصلاة عليه ويغلب على الظن كونه أقرب إلى رحمة الله تعالى لا بالحريه لانقطاع الرق بالموت ويقدم إلى الامام الأسبق من المذكور والآن وإن كان المتأخر أفضل ثم ان سبق رجل أو صبي استقرأ أو اتى ثم حضر ذكر ولو صبي

(قوله ويغلب على الظن) عطف على المرغوبة فهو من عطف الفعل على الاسم الشبيه به والمعنى المرغوبة والمغلبة على الظن الخ (قوله وإن كان المتأخر أفضل) لو كان المتأخر نيبا كالسيد عيسى عليه الصلاة والسلام هل يؤثر له الأسبق فيه نظرا ثم رأيت حج ردد فيه في فتاويه ومال إلى أنه لا يؤثر وقوله جعلوا صفا عن عيسته الخ ع هو كلام الأصحاب وعلى أن جهة اليمين أشرف وقضية هذه القلة أن يكون الأفضل في الرجل الذي جعله على يمين المصلي فيقف عند رأسه ويكون غالبه على عيسته في جهة المغرب وهو خلاف عمل الناس ثم المرأة وكذا الأنثى السنة أن يقف عند عجزتها فينبغي أن تكون جهة رأسها في جهة عيسته وهو الموافق لعمل الناس وحينئذ ينبغى من ذلك أن معنى جعل الخلفاء صفا عن اليمين أن تكون رجلا الثاني عند رأس الأول وهكذا فليتأمل اه سم على منهج (قوله أو اتى ثم حضر ذكر) أي أو خفي لاحقا لذكر كونه

(قوله لقوله تعالى انه الله لا يغفر ان يشرك به) فيه ان الدليل اخص من المدعى لان الآية انما تدل على عدم مغفرة الشرك وربما تدل على مغفرة غيره اعموم قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء وذلك يدل على جواز الدعاء له بمغفرة غير الشرك قال سيج ويظهر حمل الدعاء لا طفال الكفار بالمغفرة لانه من أحكام الآخرة بخلاف صورة الصلاة (قوله بل يجوز ان كان حرييا) أراد بالجواز ما قابل الحرمه والمتبادر منه انه مباح ويحتمل الكراهة وخلاف الاولى وظاهره ان المراد بالغسل الغسل المتقدم ومنه الوضوء الشرعي (قوله وتطهير) عطف تفسير (قوله حيث لا مال) أي فان كان له مال أو منفق قدم على بيت المال ومعلوم ان بيت المال مقدم علينا وقوله فعلينا أي على مياسرنا (قوله في القليب) هو اسم للبر الذي لم يبن وعبارة المختار والقليب البر قبل ان تطوى قات يهني قبل ان تبني بالجارة ونحوها يذكر ١٨٨ وبؤث وقال أبو عبيد الله البر العادية القديمة اه والقديمة تفسير للعادية

(قوله ولولو وجد عضو مسلم) قال الشيخ عميرة لو كان الجزء من ذمي فالقياس وجوب تكفينه ودفنه اه وقوله بعد طهره لو لم يوجد ماء فان كان العضو محل التيمم كالوجه واليدين يمه والافلا صلاة لفقد شرطهما من الطهر ~~ك~~ كما ظهر ووافق عليه مر أقول قد يرد عليه انه اذا وجد اليد مثلا ويمهها لا يسمى ذلك تيمما شرعيا فلا مـ في له اللهم الا ان يقال للمالم يمكن غير ذلك اكتفى به * (فرع) * اذا كان الجزء الموجود شعرا فهل يجب في دفنه ان يدفن فيما يمنع الراحة أم لا لان الشعر لا راحة له فكفي ما يصونه عن الانتهاء عادة وان لم يمنع الراحة لو كان هناك راحة فيه نظر ويحتمل ان يشترط ذلك فيه ما لانه أقل مسمى الدفن شرعا وما دون ذلك ليس دفنا شرعيا فليتأمل ويتجه ان يشترط

آخرت عنه ومثلها الخائى ولو حضر خنائى معا أو مرتين جعلوا ضاعن يمينه رأس كل منهم عند رجل الآخرة لا يتقدم اثنى على ذكر (وتحرم) الصلاة (على الكافر) ولو ذمما لقوله تعالى ولا تصل على احد منهم مات أبدا ولا ن الكافر لا يجوز له الدعاء له بالمغفرة لقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به (ولا يجب غسله) على أحد بل يجوز ان كان حرييا اذ لا مانع لانه صلى الله عليه وسلم لم أمر عليا بغسل أبيه لكن ضعفه البيهقي وكان له امان وانما لم يجب لانه كرامة وتطهير وليس هو من أهله ما وسواء في الجواز القريب وغيره والمسلم وغيره وقول الشارح وضم في شرح المذهب الى المسلمين غيرهم في الشقين أراد به وجوب الغسل وجوازه فكلا لا يجب على المسلمين ويجوز لهم فالكفار كذلك وقوله والى الغسل التكفين والدفن في الجواز أي وضم الى الغسل التكفين والدفن في جوازه أما وجوبه فـ يأتي (والاصح وجوب تكفين الذمي ودفنه) في بيت المال فان لم يكن فعلينا حيث لا مال له ولم يكن ثم من تلزمه نفقته وغايمته كما يجب اطعامه وـ سوته ومثله المعاهد والمؤمن دون الحربي والمترد بل يجوز اغراء الكلاب على جيفة ثم ما اذا لحمة اهـ ما وقد ثبت الامر بالقاء قتلى بدر في القليب بهيئتهم فان دفنا فملا لا يآذى الناس بريحهم ما وهر الاولى ومقابل الاصح لان الذمة قد انتهت بالموت (ولولو وجد عضو مسلم علم موته) لا بشهادة ولو كان الجزء نظرا أو شعرا وتحقق انفصاله منه حال موته (صلى عليه) بعد طهره ويجب دفنه وسـ بخرقة ان كان من العورة بناء على ان الواجب في التكفين سترها فقط على ما مر كذا قاله الشيخ تبعه غيره من المتأخرين قال ابن العماد وهذا كله فاسد حصل من التغفل وعدم الاحاطة بالمدارك فان ستر العورة حق لله تعالى وستر الزائد من البدن حق للميت فيجب علينا ستره بجمع بدنه والاصل فيما نقرر ان الصحابة رضوا الله عنهم صلوا على يد عبد الرحمن بن عتاب بن أسيد وقد ألقاها طائرا نسر

ذلك في الميت الذي جف دون الشعر * (فرع) * هل المشيمة جزء من الام أو من المولود حتى اذا مات احدهما بمكة

عقب انفصالها كان لها حكم الجزء المنفصل من الميت فيجب دفنها ولو وجدت وحدها وجب تجهيزها والصلاة عليها كبقية الاجزاء أولا لانها لا تعد من اجزاء واحد منهم اخصوصا المولود فيه نظر فليتأمل اه سم على منهج أقول الظاهر انه لا يجب فيها اثنى وفيه على حج وهل يجب توجيها الجزء للقبلة بان يجعل على الوضع الذي يكون عليه لو كان متصلا بالجله ووجهات للقبلة فيه نظر ولا يعد الوجوب (قوله سترها فقط على ما مر) قد يقتضى وجوب ثلاث لفائف للعضو لكن قوله قبل ستره بخرقة يفهم انه لا يجب ذلك ولكن يجب ستره وان كان من غير العورة

(قوله رواه الشافعي بلاغا) أي بصيغة بلغنى (قوله كاذنه الملتصقة) أي حيث انفصلت في الحياة ثم انفصلت بحمالة الدم يعني ولم تحملها الحياة (قوله فلا يجب فيه ذلك) أي بل لا تجوز الصلاة عليه ما لم يعاق النية على قياس ما مر (قوله نعم المبان منه اذا مات عقبه) شمل ذلك ما لو حاق رأسه ثم مات عقبه الخلق فجأة فليراجع ثم رأيت حج قال ما حصل له أو انفصل منه بعد موته أو وركته حركة مذبح أو ومعه ومه يخالف ذلك وقضيته أيضا انه لا فرق بين كون وصوله الى حركة المذبح مجبرضا أو بجناية وقد فرقوا بينهما في مواضع فليحذر روقه يقال الاقرب تصوير ذلك بما لو مات بجناية * (فائدة) * وقع السؤال عما لو قطعت يد المسلم ثم ارتد ومات مرتدا هل تعود له يده يوم القيامة وتعذب وان كانت انفصلت حالة الاسلام أم لا وعما لو قطعت يد الكافر ثم أسلم ومات مسلما فهل تعود له يده وتنعم وان كانت انفصلت حالة الكفر أم لا فيه نظر ١٨٩ أقول واظهار في كل منهما انه تعود

وتنعم فيما لو قطعت في الكفر وتعذب فيما لو قطعت قبل الردة لا يقال تعذب اليد المقطوعة في الاسلام وتنعم المقطوعة في المكفر تعذيب الاول وهي قطعت متصفة بالاسلام وتنعم للثانية وقد قطعت في الكفر لا نقول المقطوعة في الاسلام سلبت الاعمال الصادرة منها بارتداد صاحبها والمقطوعة في الكفر سقطت المؤاخاة بمصدر منها بالاسلام صاحبها بالقوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (قوله تراخي) أي عرفا (قوله ويسن دفن ما انفصل من حي لم يميت حالا) ويعلم ذلك بان لم تكن حركته حركة مذبح عقب انفصال الجزء منه (قوله كيد سارق) وينبغي اذا دفنت ان يجعل باطنها لجهة القبلة ومنها

بمكة في وقعة الجبل سنة ست وثلاثين وعرفوها بجنازة رواه الشافعي بلاغا والزبير بن بكار في أنسابه والظاهر انهم كانوا عرفوا موته بنحو واستقاضة اما جزا الحى وما لم يتحقق انفصاله منه بعد موته بان انفصل منه حيا كاذنه الملتصقة اذا وجدت بعد موته أو شك في انفصاله منه بعد موته بان انفصل منه حيا أو يميت فلا يجب فيه ذلك كما في المجموع نعم المبان منه اذا مات عقبه حكمه كالاقل فيجب فيه ما مر بخلاف ما لو تراخي الموت عنه وان لم يتدخل الجرح قاله البغوي ويسن دفن ما انفصل من حي لم يميت حالا أو ممن شك في موته كيد سارق وظفر وشعر وعلمة ودم نحو فصد اكراما لصاحبها وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد ودفنها وكلامهم يخالفه لا الشعرة الواحدة فلا يجب فيها ذلك كما نقله عن صاحب العدة واقراه وما عداه تعرض به من انها صلاة على غائب في الحقيقة فلا فرق بين الشعرة وغيرها يرد بانها وان كانت كذلك لكن بقية البدن تابع لما صلى عليه كما يأتي فاشترط ان يكون له وقع في الوجود حتى يستتبع بخلاف الشعرة فانها ليست كذلك فلا يناسبها الاستتباع وهل الظفر كالشعرة أو يفرق محل نظر وكلامهم الى الفرق أميل وينوى في الصلاة على العضو الجملة وجوبا وان علم انه صلى على جملة الميت لا على العضو وحده اذا لم يأت الغائب تابع للحاضر كما مر ومحل وجوب هذه الصلاة حيث لم يصل على الميت والا فلا يجب كما اقتضاء كلام السبكي ومحل ان كان قد صلى به مدطهر العضو والاوجب لزوال الضرورة المجوزة للصلاة عليه بدون غسل العضو بوجدها أو علمه به يحمل قول الكافي لو قطع رأس انسان وحمل الى بلد آخر صلى عليه حيث هو وعلى الجملة حيث هي ولا يكتفى بالصلاة على أحدهما ولو وجد ميت مجهول أو بعضه يلاذنا صلى عليه اذا الغالب فيها الاسلام ومقتضاه عدم الصلاة عليه اذا وجد في موات لا ينسب لدار الاسلام ولا الى دار

كل ما يأتى له جهة اذا وجهت جلته الى القبلة تكون تلك الجهة اليها فيجعل مقدم الساق الى جهة القبلة (قوله وظفر وشعر) ومنه ما يزال يعلق الرأس وينبغي ان الخطاب به ابتداء من انفصل منه فان ظن ان الخالق يفعله سقط عنه الطلب (قوله وظاهر كلام المتولى وجوب لف اليد) أي المنفصلة من الحى (قوله وكلامهم يخالفه) معتمد (قوله لا الشعرة الواحدة) يتصل بقوله فيما مر ولو كان الجزء ظفرا أو شعرا ونحوه أي وان طالت جدا ومثل الصلاة غيرها فلا يجب غسلها لانه لا حرمة لها كما نقله في أصل الروضة عن صاحب العدة واقراه اه خطيب (قوله وكلامهم الى الفرق أميل) معتمد (قوله اذا الغالب فيها الاسلام) أي ولا فرق في ذلك بين ان توجد فيه علامة الكفر كالصليب أو لحرمة الدار وقد يدل عليه قوله الا ترى أو وجد بغيرها حكمه الخ لا ينهم لم يفرقوا ثم بين من فيه علامة وغيره ولا بين كون العادة تحيل ذلك أولا

(قوله او وجد بغيرها) اي دارنا (قوله حكمه يعلم من باب اللقيط) وذلك انه ان كان فيه مسلم فسلم فسلم والا فكافر (قوله وان حضر بعد الصلاة) اي على الميت (قوله والاولى التأخير الى الدفن) اي مسارعة الى دفنه (قوله يجب فيه ما يجب في الكبير) اي وان لم يظهر فيه تخطيط ولا غيره حيث علم انه آدمي (قوله والاستثناء معيار العموم) اي دليل العموم (قوله بن عات) اي مع من علمت حياته (قوله كاختلاج) اي ولودون أربعة أشهر ان فرض (قوله كالمستسقي وغيره) قال في شرح التحرير والمحدود وكتب عليه العلامة الشوبري قال شيخنا ابن عبد الحق ١٩٠ في حاشية المحلى في تنقيح الباب أو حدا وحده بعضهم ليشمله الظلم المقتصر

عليه في كلامهم على ما اذا قتل على غير الكيفية المأذون فيها والوجه حمله على ما اذا سلم نفسه لاستيفاء الحية منه تأبى اه (أقول) الاقرب انه شهيد مطلقا سواء زيد على الحد المشروع أم لا سلم نفسه ام لا بدليل ما لو شرف بالخرومات أو مات بسبب الولادة من حمل الزنا او فحواهما لان صور الشهادة لم تنحصر في كونه مظلوما * (قائدة) * عد السيموطي في منظومته المسماة بالتمثيلات الشهداء الذين لا يستلون سبعة وهم المقتول في سبيل الله والمرابط والمطعمون والصدوق قال شارحه وهو دائم الصدق والاطفال الذين لم يبلغوا الحلم ومن مات يوم الجمعة أو ليلة يومين واظب على تبارك الملك في كل ليلة قال شارحه بعد ان فرغ من شرح كلامه فهو لاسبعة شهداء لا يستلون ويبقى جماعة نالوا مرتبة الشهادة مع كونهم مسؤولين وهم من ذوات النور من مات بالبطن أو الفرق أو الهدم أو بالجنب أو بالجمع

الكبر وهو الذي لا يذب عنه أحد وهو كذلك أو وجد بغيرها حكمه يعلم من باب اللقيط وان حضر بعد الصلاة فعلمها جماعة وفراوى والاولى التأخير الى الدفن كما نص عليه وينوى الفرض لوقوعها منه فرضا كما مر (والسقط) بثلاثين السنين من السقوط وهو كما عرفه أئمة اللغة الولد النازل قبل تمام أشهره وبه يعلم ان الولد النازل بعد تمام أشهره وهو ستة أشهر يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وان نزل ميتا ولم يعلم له سبق حياة اذ هو خارج من كلام المصنف كغيره كما في ذلك الوالد رحمه الله تعالى وهو داخل في قولهم يجب غسل الميت المسلم وتكفينه والصلاة عليه ودفنه واستنفاؤه ما استغنوه والاستثناء معيار العموم ولا يشمل هذا قول ابن الوردي كغيره في السقط فصاعدا لما مر من ان هذا لا يسمى سقطا خلافا للشيخ في فتاويه وزعم ان ذلك لا يجدي وأنه يتعين حمله على انه لا يسمي لغة غير صحيح وقد علم ما قرأناه استواء هذا الحكم بين عات حياته المشار اليها بقوله (ان استهل) أي صاح (أو بكى ككبير) فيغسل ويكفن ويصلى عليه ويدفن اتيقن موته بعد حياته (والا) أي وان لم يستهل ولم يبك (فان ظهرت اماراة الحياة كاختلاج) أو تحرك (صلى عليه في الاظهر) لاحتمال حياته بهذه القرينة الدالة عليه او للاحتياط والثاني لا اعدم تيقنها مادفنه وغسله فواجب قطعا (وان لم تظهر) اماراة الحياة (ولم يبلغ أربعة أشهر) أي مائة وعشرين يوما حتى تنفخ الروح (لم يصل عليه) قطعا لعدم الامارة (وكذا ان بلغها) أي الاربعة اشهر التي هي مائة وعشرون يوما لا يصل عليه وجوبا ولا جوازا (في الاظهر) لعدم ظهور حياته فيجب غسله وتكفينه ودفنه وفارقت الصلاة غيرها بانها أوسع بابا منها ولانه لم يثبت له حكم الاحياء في الارث فكذا في الصلاة عليه ولان الغسل أكد بدليل ان الكافر يغسل ولا يصل عليه واعلم ان السقط احوالها انها ان لم يظهر فيه خلق آدمي لا يجب فيه شيء نعم يسن ستره بخرقه ودفنه وان ظهر فيه خلقه ولم تظهر فيه اماراة الحياة وجب فيه ما سوى الصلاة اما هي فممتنعة كما مر فان ظهر فيه اماراة الحياة فمكالم كبير ثم الميت اما شهيد او غيره والشهيد اما شهيد الاخرة فقط وهو كل مقتول ظلما أو ميت بخوف بطن كالمستسقي وغيره خلافا لمن قيد بالاول أو طعن أو غرق أو غربة وان عصى بر كونه البحر أو بغيره كما قاله

بالضم الى آخر ما ذكر اه فجعل رحمه الله المبطون وما ذكر معه ليسوا من الشهداء لكنهم نالوا من تيمم الزركشي وعليه فامعنى كون أولئك السبعة شهداء وكون من عداهم في مرتبتهم وما المراد بالشهادة وقوله أو بالجمع بالضم قال في المصباح وماتت المرأة بجمع بالضم والكسر اذا ماتت وفي بطنها ولد ويقال أيضا التي ماتت بكرا اه (قوله أو طعن) وكذا من مات في زمنه وان لم يطعن اه حج وظاهره وان لم يكن من نوع المطعونين بان كان الطعن في الاطفال والارقاء وهو من غيرهم =

قال المناوي في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان أكثر شهداء أمي لأصحاب الفرس مانصه أي الذين بالقون
النيام على الفراش ولا يهاجرون الفراش ويقصدون للغزو وقال الحكيم هؤلاء قوم اطمانت نفوسهم الى ربهم وشغلوا به عن
الدنيا وتمنوا القاءه فاذا حضرهم الموت جادوا بآبائهم طوعا وبذلوها له ايثار المحبة على محبتهم انهم ومن قتل في معركة المشركين
سيان فينالون منازل الشهداء لان الشهداء بذلوا أنفسهم ساعة من نهار وهؤلاء بذلوا طول العمر ثم قال تنبيهه عدوهم
خصائص هذه الامة انهم يقبضون على فرشهم وهم شهداء عند الله اه ١٩١ وقوله في شرح الحديث ولا يهاجرون

الفرش الخ يعني انهم لا يفارقون
منازلهم للسفر في تجارة ونحوها
بل يلازمون المنازل ينتظرون
الغزو (قوله وان استثنى) أي
الزركشي (قوله ففرق لم تحصل له
الشهادة) ومنه ما لو صاد حية
وهو ليس حاذقا في صيدها ونحو
البلهوان اذا لم يكن حاذقا في
صنعةه بخلاف الحاذق فيه ما
فانه شهيد له عدم تنبيهه في هلاك
نفسه (قوله وهو ممن يتصور
اباحه نكاحها له) وفي نسخة
وان لم يتصور اباحه نكاحها له
شرعا ويتعدى وصوله اليها كعشق
المردوهي المعتدة (قوله وهو ظاهر
في عشق اختياري) قال سم على
منهج بهد ما ذكر والعقد عند
شيخنا الرمي وغيره عدم الفرق
بين المرد وغيرهم حيث كان
الفرض العفة والكتمان بل
قال طبر ومروان كان السبب
المؤدي الى عشق الامر داخليا
حيث صار اضطراريا وعف وكنتم
والله أعلم ومعنى العفة ان

الزركشي خلافا لمن قيدها بالاباحه أو طلق ولومن حمل زنا قاسا على ذلك وان استثنى
الحامل المذكورة فاي فرق بينهما وبين من ركب البحر ليشرب الخمر ومن سافر بقاءا وناشئة
والاوجه في ذلك ان يقال ان كان الموت معصية كان تسببت في القاء الحمل فماتت
أو ركب البحر وسير السفينة في وقت لا تسير فيه السفن فغرق لم تحصل له الشهادة للعسيان
بالسبب المستلزم للعسيان بالمسبب وان لم يكن السبب معصية حصلت الشهادة وان
قارنهما معصية لانه لا تلازم بينهما أو عشق بشرط العفة والكتمان كما قيد الزركشي
بذلك لخبر فيه موقوف على ابن عباس وان لم يتصور اباحه نكاحها له شرعا ويتعدى
وصولها اليها قال والافشاق الامر معصية فكيف يحصل به ادرجة الشهادة وهو ظاهر
في عشق اختياري له مندوحة عن تركه وقادى عليه اما لو فرض حصول عشق اضطراري
له بحيث لا مندوحة له عن تركه لم يمنع حصول الشهادة اذ لا معصية به حينئذ وأما شهيد
الدنيا فقط فلا يغسل ولا يصلى عليه وهو ممن قتل في قتال الكفار بسببه وقد غل من
الغنية أو قتل مدبرا أو قاتل رياء أو فحوه وأما شهيدهم فممن قتل كذلك لكن قاتل
لم يكون كلمة الله هي العليا وحيث اطلق الفقهاء الشهيد انصرف لاحد الاخرين
وحكمهم ما ذكره بقوله (ولا يغسل الشهيد ولا يصلى عليه) أي بحرمان الماصح انه
صلى الله عليه وسلم أمر في قتلى أحد بدفنهم بدماهم ولم يغسلهم ولم يصل عليهم وفي رواية
ولم يصل بينا لله للفعول وروى أحمد انه صلى الله عليه وسلم قال لا تغسلوهم فان كل جرح
أو كالم أو دم يفوح مسكا يوم القيامة وحكمة ذلك أيضا ابقاء اثر الشهادة عليهم والتعظيم
لهم باستغنائهم عن دعاء القوم وفي ذلك حث على الجهاد الذي جلبت النصوص على حب
البقاء في الدنيا المنافي لطلبه غالباً وليس في ترك الصلاة على الأنبياء حث لان مرتبتها
لا تنال بالاكتساب وأما خبر أنه صلى الله عليه وسلم خرج فصلى على قتلى أحد مصلاته
على الميت زاد البخاري بعد عثمان سنيين فالمراد كما في المجموع دعاءهم كدعائه للميت
والاجماع يدل له اذ لا يصلى عليه عندنا وعند الخالف لا يصلى على القبر بعد ثلاثة ايام ثم
عزف من هذا حكمه بقوله (وهو) أي الشهيد الذي يحرم غسله والصلاة عليه ضابطه انه

لا يكون في نفسه اذا اختلى به حصل بينهما فاحشة بل عزمه على انه وان خلا به لا يقع منه ذلك والكتمان ان لا يذكر ما به لاحد
ولو محبوبه (قوله وقد غل من الغنية) أي سرق (قوله فهو ممن قتل كذلك) أي في قتال الكفار (قوله أمر في قتلى أحد بدفنهم)
أي وأما من استشهد قبلهم من المسلمين كاهل بدر فالتأثير انه لم ينقل فيهم عنه غسل ولا عدمه واهل حكمة ذلك ان الصحابة كانوا
يتقدمون بأمرهم وأما أحد فله مدة ما حصل للمسلمين فيم اباشه النبي صلى الله عليه وسلم فقتل (قوله فان كل جرح أو كالم) الظاهر انه
شك من الراوي لان الكلام هو الجرح (قوله اذ لا يصلى عليه) أي الشهيد (قوله وهو ممن مات ولو امرأة) وقع السؤال في الدرس

عملوا كان مع المرأة ولا صغير ومات بسبب القتال هل يكون شهيدا ام لا فاجبت عنه بان الظاهر الثاني فليراجع لانه لم يصدق عليه انه مات في قتال الكفار بسببه فان الظاهر من قوالهم في قتال الكفار انه يصدده ولو بخدمة للغزاة أو نحو ذلك قوله قصده وا قطع الطريق علينا) احتريزه عما لوقتل واحد منهم مسلما غيلة (قوله بسببه) أي القتال ومنه ما قيل ان الكفار يتخذون خديعة يتوصلون بها الى قتل المسلمين فيتخذون سزا با تحت الارض يأتونه بالبارود فاذا مزبه المسلمون اطلقوا النار فيه فخرجت من محملها واهلكت المسلمين * (قائدة) قال ابن الاستاذ لو كان المقتول في حرب الكفار عاصيا بالخروج فقيهه نظر عندي قال والظاهر انه شهيد اما لو كان فارا حيث لا يجوز الفرار فالظاهر انه ليس بشهيد في احكام الاخرة لكنه شهيد في احكام الدنيا واطال الكلام على ذلك في جواب المسائل الحلبية فلينظر اه سم على جملة في اثنا كلام * (فرع) قال في تجريد العباب يودخل حربي بلاد الاسلام ١٩٢ فقاتل مسلما فقتله فهو شهيد قطعاً ولوروى مسلم الى صيد فاصاب مسلماً في حال

القتال فليس بشهيد قاله القاضي حسين اه سم على منهج قال سم على حج بقى مالوا استعان اهل العدل بكفار قتلوا واحدا من البغاة حال الحرب هل يكون شهيدا فيه نظر اه والا قرب انه شهيد ثم رايت في سم على جملة التصريح بما قد يؤخذ منه ذلك وعبارته قال الناشري ويدخل في كلامه اي الحماوى مالوا استعان الحريون علينا ببعثتنا فقتل واحد من البغاة واحدا منا عمدا لانه مات في قتال الكفار بسببه ويحتمل ان ينظر الى القاتل نفسه قاله الاذرى واقول هذا الاحتمال يرد قوالهم من اصابه سلاح مسلم خطأ او عاد اليه سلاحه او سقط عن فرسه

كل (من مات) ولو امرأة أو رقعة أو غير مكلف (في قتال الكفار) أو الكافر الواحد سواء اكلوا اهل حرب أم ردة أم ذمة قصده واقطع الطريق علينا ونحو ذلك (بسببه) أي القتال سواء أقتله كافر ام عاد اليه سمه أم اصابه سلاح مسلم خطأ أم تردى في وهداة أم رفته مدابته فمات أم قتله مسلم باغ استعان به اهل الحرب كما شمله قتال الكفار ام قتله بعض اهل الحرب حال انهم اذ هم انهم اذ ما كلبا بان تبعهم ففكروا عليه فقتلوه فكانه قتل في حال القتال ام قتله الكفار صبرا ام انكشف الحرب عنه ولم يعلم سبب موته وان لم يكن عليه اثر دم لان الظاهر ان موته بسبب القتال كما جزمنا به وانما لم يخرج ذلك على قولي الاصل والغالب لان السبب الظاهر يعمل به ويترك الاصل كما لو رأينا ظبية تبول في الماء فرأيناها متغيرا فانا نحكم بنجاسته مع ان الاصل طهارة الماء ثم اشار الى الاول من اقسام الشهيد المتقدم وهو شهيد الاخرة فقال (فان مات بعد انقضائه) أي القتال بجراحة يقطع بموته منها وفيه حياة مستمرة فغير شهيد في الاظهر سواء اطال الزمان ام قصر حياته بعد انقضاء القتال فاشبه موته بسبب آخر والثاني يلحقه بالمت في القتال اما لو انقضى القتال وحركة الجروح فيه حركة مذبح فشهيد جرحا أو توقعت حياته فليس بشهيد جرحا (أو) مات عادل (في قتال البغاة) له (فغير شهيد في الاظهر) لانه قتل مسلم فاشبهه بالمقتول في غير القتال وقد غشيت اسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنه ايها عبد الله بن الزبير ولم ينكر عليها أحد والثاني نعم لانه كالمقتول في معركة الكفار (وكذا) لومات (في القتال لا بسببه) أي القتال كونه يمرض أو وفاة أو قتله مسلم عمدا فغير شهيد

أو رجمته دابة لا يغسل ولا يصلى عليه اه وبقي ايضا مالوا استعان البغاة بالكفار ثم ان واحدا من البغاة (على

قتل واحد اذ انا هل يكون شهيدا انظر الاستعاة بهم بكفار ام لافيه نظر والا قرب الثاني فليراجع ثم نقل بالدرس عن شرح الغاية اسم التصريح بما قلناه وزيادة ما لوقتل واحد من الكفار واحدا من اهل العدل فانه يكون شهيدا كما صرح به في الخادم وعبارته ولو استعان الكفار علينا بجملين فمقتول المستعان بهم شهيد لان هذا قتال كفار ولا نظر الى مخصوص القاتل واستعان البغاة علينا بكفار فمقتول المستعان بهم شهيد دون مقتول البغاة فنقل في الخادم عن القتال والفرق بين هذم والى قبلها ان مقاتلة المسلم في تلك تبع فكان قتله موجبا للشهادة بخلاف هذه اه وبقي مالوشك في كون المقتول هل قتله مسلم او كافر والا قرب انه ليس بشهيد (قوله ام اصابه سلاح مسلم خطأ) ظاهرا انه لا فرق في ذلك بين ان يقصد كافر افيصيه او لا ولا مانع منه (قوله لانه قتل مسلم) يؤخه منه انه لو قتله كافر استعانوا به كان شهيدا وبه صرح حج وقد تقدم ذلك عن الناشري

(قوله فلو كان واجبا لم يسقط) قد
 تمنع هذه الملازمة اهـ سم على
 بهجة اى ويقال المدار على مجرد
 غسـ له وان لم يكن بفعلنا (قوله
 النجس الغير المعنوع عنه) اى اما
 هو فحرم ازالته ان ادت الى
 ازالة الدم (قوله اما دمها) اى
 الخارج من المقتول نفسه بخلاف
 الحاصل عليه من غيره فانه يزال
 كما هو ظاهر اخذا من قوله سم
 فى حكمة تسميته شهيدا لان له
 شاهدا بقتله وهو دمه لانه يبعث
 وجرحه يتفجر دما (قوله لانه
 المقتول على نفسه) تقدم ما يصرح
 بالفرق فى قوله وان حصل بسبب
 الشهادة الخ (قوله ان غيره ازاله)
 اى الخلو ف (قوله او يفرق بان
 المشهود له الخ) معقد (قوله
 واعتيد بسما) اى وان لم تكن
 ايضا باقيا لاثرا الشهادة وعليه
 فحل سن التكفين فى الابيض
 حيث لم يعارضه ما يقتضى خلافه
 (قوله ويسن نزع آلة الحرب) اى
 ولو فرض انه يعد ازراء لالتفات
 اليه لورود الاصر به (قوله
 ما لا يعتاد ليه للميت) المراد
 ما لا يعتاد التكفين فيه

• (فصل فى دفن الميت

وما يتعلق به) •

(قوله وما يتعلق به) اى الميت
 كالتعزية

(على المذهب) لان الاصل وجوب الغسل والصلاة عليه خالفنا فيما اذا مات بسبب من
 اسباب القتال ترغيبا للناس فيه فبقى من عداه على الاصل والشهيد يفعل بمعنى مفعول
 سمي بذلك لان الله ورسوله شهدا له بالجنة ولانه يبعث وله شاهد بقتله اذ يبعث وجرحه
 يتفجر دما ولان ملائكة الرحمة يشهدونه فيقبضون روحه وقيل انه شهيد فى وجه الموتى فى
 قتال الكفار (ولو استشهد جنب) أو وضوء كحائض ونفساء (فالاصح انه لا يغسل) كغيره
 لان حظلة بن الراهب قتل يوم أحد وهو جنب ولم يغسله النبي صلى الله عليه وسلم وقال
 رأيت الملائكة تغسله فلو كان واجبا لم يسقط الا بفعلنا ولانه طهر عن حدث فسقط
 بالشهادة كغسل الميت فيحرم اذ لا قاتل بغير الوجوب والتحريم وقد اتى فى الاول فثبت
 الثانى ومقابل الاصح يغسل لان الشهادة انما تؤثر فى غسل وجوب بالموت وهنا الغسل كان
 واجبا قبله وأجاب الاول بما مر (و) الاصح انه اى الشهيد (تزال) وجوبا (لنجاسة غير الدم)
 المتعلق بالشهادة وان حصل بسبب الشهادة كبول خرج بسبب القتل وسواء فى ازالتها
 ادى الى ازالته الحاصل بسببها اولالا لانه ليس من اثر العبادة وظاهر ان المراد النجس
 الغير المعنوع عنه اما دمها فحرم ازالته لا طلاق النسي عن غسل الشهيد ولانه اثر عبادة
 وانما تحرم ازالته لخلوف من الصائم مع انه اثر عبادة لانه المقتول على نفسه بخلافه هنا
 حتى لو فرض ان غيره ازاله بغير اذنه حرم عليه ذلك وقد مررت الاشارة لذلك فى باب الوضوء
 والثانى لا تزال لا طلاق النسي عن غسل الشهيد فان حصل بسبب نجاسة غير الدم فهل لها
 حكمه لانها من اثر الشهادة أو يفرق بان المشهود له بالفضل الدم فقط ولان نجاسته اخف
 فى كلامهم ما يشبه التنافى والثانى اقرب (ويكفن) الشهيد استعجابا (فى ثيابه الملوثة
 بالدم) لخبر جابر انه قال روى رجل بسهم فى صدره واحلقه فمات فادرج فى ثيابه كما هو ونحن
 مع النبي صلى الله عليه وسلم والمراد ثيابه التى مات فيها واعتيد بسما غالبا وان لم تكن
 ماطخة بالدم لكن الماطخة به أولى كفى المجموع والتقديم فى كلام المصنف كاصله بالملطخة
 لبيان الاكمل وعلم مما تقرّر عدم وجوب تكفينه فيها كسائر الموتى وفارق الغسل بابقاء
 اثر الشهادة على البدن والصلاة عليه باكرامه والاشعار باستغنائها عن الدعاء (فان لم يكن
 ثوبه سابغا) أى ساترا لجميع بدنه (ثم) وحويا بنا على ان ماسوى العورة حق للميت
 لا يسقط باسقاطه ولو أراد بعض الورثة نزعها وامتنع الباقيون أجيب الممتنعون كما هو
 قضية كلامهم كالوقال بعضهم نكفنه فى ثوب وامتنع الباقيون ويسن نزع آلة الحرب عنه
 كدرع وكذا كل ما لا يعتاد ليه للميت غالبا كحف وفروعة وجبة محشوة كسائر الموتى نعم
 يظهر أن محله حيث كان ملوكا ورضى به الوارث المطلق التصرف والاوجب نزع

• (فصل فى دفن الميت وما يتعلق به) • (أقل القبر) المحصل للواجب (حفرة تمنع) بعد
 ردمها (الرائحة) أن تظهر منه فتؤذى الحى (و) تمنع (السبع) عن نبشها لا كل الميت
 اذ حكمة الدفن صونه عن انتهاك جسمه وانتشار ريحه المستلزم لما تأذى بها واستفاد

(قوله والغرض من ذكرهما) أي الرائحة والسبع (قوله ولأنه ليست على هيئة الدفن) يؤخذ منه أنه لا تنكفي وإن فرض منعها الرائحة وكان صورة وضعها أنها محفورة في الأرض قبل بنائها وأولى منها بعدم الاكتفاء ما لو كانت مبنية على وجه الأرض (قوله المعهود شرعا) بل هي على صورة البيوت المبنية تحت الأرض فهي لا تتقاعد عن المغارات التي في الجبال وهي لا تنكفي في الدفن وقوله وقد قال السبكي الخ عبارة حج وقد قطع ابن الصلاح والسبكي وغيرهما بحرمية الدفن فيها (قوله ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي) يقيد أنه لا بد من منع الرائحة والسبع وإن كان الميت في محل لا تصل إليه السباع أصلا ولا يدخله من يتأذى بالرائحة بل وإن لم تنكف له رائحة أصلا كان جاف وقد تقدم ذلك عن سم على منسج (قوله وسواء كان فسقية) أي حيث قيل يجوز الدفن فيها (قوله بما يمنع ذينك) وفي حكمه حفرة لا تمنع ما مر إذا وضع فيها شيء عليه ما يمنع ذلك فلا يكفي (قوله كالومات بفسقية) أي أو كانت الأرض خوارا أو يبيع منها ١٩٤ ما يفسد الميت وكفانه كالفساق المعروفة بيولا في ولا يكفون الدفن بغيرها (قوله

ثم يجعل بين لوحين) أي ندبا (قوله ثم يأتي لينبذه) من باب ضرب اه مختصر صحاح (قوله وإن كان أهله) أي الساحل (قوله فيلزمهم التأخير ليدفنوه) قد يؤخذ منه أنه لا يجوز إرساله في البحر بلا جعل بين لوحين وبلا تثقيب وظهر في الدلالة على عدم جواز إرساله بلا تثقيب ولا شدين الواح قول شيخنا الزيادي فإن التي فيه بدون جهله بين لوحين ونزل لم يأثموا اه فان مفهومه أنهم يأثمون لو القوه بلا تثقيب وفي شرح البهجة ما يوافق كلام شيخنا الزيادي (قوله وينسب ان يوسع الخ) وينبغي أن يكون ذلك مقدرا ما يوسع من ينزل القبر ومن يدفنه لا يزيد من ذلك لأن

جقيقته فلا بد من حفرة تمنع ذينك قال الرافعي والغرض من ذكرهما أن كانا متلازمين بيان فائدة الدفن والافسيان وجوب رعايتهما فلا يكفي أحدهما اه وظاهر أنهما غير متلازمين كالفساق التي لا تنكف الرائحة مع منعها الوحش فلا يكفي الدفن فيها وقد قال السبكي في الاكتفاء بالفساق نظر لأن الميت معدة لكتم الرائحة ولأنه ليست على هيئة الدفن المعهود شرعا قال وقد أطلقوا تحريم ادخال ميت على ميت لما فيه من هتك الأول وظهور رائحته فيجب انكار ذلك اه ومعلوم أن ضابط الدفن الشرعي ما مر فان منع ذلك كفي والافلا سواء كان فسقية أم غيرها وعلم من قوله حفرة عدم الاكتفاء بوضعها على وجه الأرض والبناء عليه بما يمنع ذينك نعم لو تعذر الحفر لم يشترط كالومات بفسقية والساحل بهياد أو بد مانع فيجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ثم يجعل بين لوحين لئلا ينتفخ ثم يليق لينبذه البحر إلى الساحل وإن كان أهله كثر الاحتمال أن يجدهم لم فيه دفنه ويجوز أن يثقل لينزل إلى القرار وإن كان أهل البر مسلمين أما إذا أمكن دفنه اه كونهم قرب البر ولا مانع فيلزمهم التأخير ليدفنوه فيه (ويندب ان يوسع) بأن يراد في عرضه وطوله (ويعمق) بالعين المهملة وقبل بالهمزة وهو الزيادة في النزول لجبرانه صلى الله عليه وسلم لم قال في قتلى أحد احقروا وأوسعوا وعمقوا وفي المجموع يستحب ان يوسع القبر من قبل رجله ورأسه أي فقط وكذا رواه أبو داود والمعنى يساعده ليصونه مما يلي ظهره من الانقلاب (قائمة وبسطة) أي قدرهما من رجل معدهما بأن يقوم باسطا يديه مرفوعةين لأن عمر رضى الله عنه أوصى بذلك ولأنه أبلغ في المقصود وهما

فيه تحجيرا على الناس (قوله ويعمق) قال سم على منسج فان قلت ما حكمه التوسيع والتعميق قلت يجوز أربعة ان يقال التوسيع مع ان فيه اكرا ما للميت فان في انزال الشخص في المكان الواسع اكرا ما له وفي انزاله في المكان الضيق نوع اهانة له أرفق بالميت وعن ينزله القبر لانه إذا اتسع امكن ان يقف فيه المنزل اذا تعدد للعاجزة وامن من ان تصدم الميت بجدران حال انزاله ونحو ذلك والغرض كتم الرائحة والسبع والتعميق أبلغ في حصول ذلك فان قلت لا طلب زيادة على قائمة وبسطة قلت القائمة والبسطة أرفق بالميت والمنزل لانه يتمكن مع ذلك من تناوله بسهولة عن على شفير القبر بخلافه مع الزيادة فليتأمل اه (قوله احقروا) بكسر الهمزة من باب ضرب (قوله والمعنى يساعده ليصونه) أي ولا يوسع خلفه ليصونه مما يلي الخ وما ذكره في المجموع محمول على الشق والمحلل لا في قول المصنف ويندب ان يوسع ويعمق وفرضه حج فيها أو يقال ما في المجموع ضعيف (قوله بان يقوم باسطا يديه) أي غير قابض لاصابعهما

(قوله وقول الرافعي انها ثلاثة ونصف) أي الأذرع (قوله على الذراع المعروف) أي الذي أعيد الذرع به وهو المسمى عندهم
بذراع النجار أي وهي تقرب من الأربعة ونصف بذراع الأدمي فلا تخالف بينهما (قوله القبلي) أي فان حفر وافي الجهة المقابلة
لها كره (قوله مما لم تحسه النار) أي الأولى ذلك (قوله أو بجارة) أي من جارة الجبل المعروفة (قوله ويرفع السقف قليلا) هل ذلك
وجوب التلايزري به أهيم على حج والظاهر أنه كذلك للعلة المذكورة (قوله ويدخله القبر) أي ندبا حج (قوله الرجال) ينبغي ان
المراد بهم ما يشمل النسيان حيث كان فيهم قوة (قوله بخلاف النساء لضعفهن) أي فيكون مكروها خروجا من خلاف من حرمه
وعبارة الخطيب وظاهر ما في المختصر وكلام الشامل والنهاية ان هذا واجب ١٩٥ على الرجال عند وجودهم وتكتمهم

واستظهره الأذرع وهو ظاهر
(قوله ان يلين حمل المرأة من
مقتلها) وكذا من الموضع الذي
هي فيه بعد الموت الى المقبل
ان لم يكن فيه مشقة عليين (قوله
وحل ثيابها فيه) مثله في المنهج
وعبارة حج شداها فيه أي
فيحمل كلامهم ما عليه (قوله
اذا لاققه أولى من الأسن) أي
فالفاضل صفة يقدم على غيره
وان كانت درجته أقرب
فليس التقديم بالصفة مخصوصا
بالمستويين في الدرجة وعبارة
سم على منهج قوله درجة قال
في شرح البهجة أي من حيث
لدرجات الصفات فانه يقدم
هنا لافقه أي بالدفن على الأقرب
والأسن والبعيد الفقيه على
الأقرب غير الفقيه ونحو بالعكس
ويؤخذ من ذلك تقديم الفقيه
على الأسن غير الفقيه وهو مساو
لما مرثعة اه وقوله ويؤخذ الخ
أي عند الاستواء في الدرجة وان
لم يساوا مرثعة فتأمل لا يقال قوله

أربعة أذرع ونصف كما صوبه المصنف وحله الأذرع على ذراع اليد وقول الرافعي
انها ثلاثة ونصف على الذراع المعروف (واللهد) بفتح اللام وضمة هاء وسكون الحاء
فيه ما والمراد ان يحفر في أسفل بجانب القبر القبلي ما تلاعن الاستواء قدر ما يسع الميت
ويستره (أفضل من الشق) بفتح الميم بخط المصنف وهو ان يحفر قعر القبر كالنهر وينقي
جانباه بلبين أو غيره مما لم تحسه النار ويجعل بينهما حاشق يوضع فيه الميت ويسقف عليه
بالبين أو خشب أو ججارة وهو أولى ويرفع السقف قليلا بحيث لا يمس الميت (ان صلبت
الأرض) لانه الذي فعل به صلى الله عليه وسلم اما الرخوة وهي التي تتهاور ولا تتماسك
فالشق أفضل خشية الانهيار (ويوضع) ندبا (راسه) أي الميت (عند رجل القبر) أي مؤخره
الذي سيصير عند سفله رجل الميت (ويسل) الميت (من قبل رأسه) سلا (يرفق) من غير
عنف لانه السنة في ادخاله اما الوضع كذلك فلما صح عن بعض الصحابة انه من السنة واما
السلا فلما صح انه فعل به صلى الله عليه وسلم وما قيل من انه ادخل من قبل القبلة
ضعفه البيهقي وغيره وان حسنه الترمذي مع ان ذلك لا يمكن لان شق قبره لاصق بالجدار
ولحده تحت الجدار فلا محل هنالك لوضع فيه فانه في الجموع عن الشافعي وأصحابه
(ويدخله القبر الرجال) متى وجدوا وان كان الميت انثى بخلاف النساء لضعفهن عن ذلك
غالبا ولما صح من أمره صلى الله عليه وسلم باطاحة ان ينزل في قبر ابنته أم كلثوم مع ان لها
محارم من النساء كفاطمة وغيره ارضى الله عنهم نعم يندب ان كان في الجموع ان يلين حمل
المرأة من مقتلها الى النعش وتسليمها المن في القبر وحل ثيابها فيه وما وقع في الجموع
تبعال اوى الحديث انها رقية رده البخاري في تاريخه الاوسط لانه صلى الله عليه وسلم لم
يشهد موت رقية ولادفنها أي لانه كان يندر (وأولاهم) أي الرجال بذلك (لاحق بالصلاة)
عليه درجة وقدم بيانه ونحو بدرجة الأولى بها صفة اذا لاققه أولى من الأسن الأقرب
والبعيد الفقيه أولى من الأقرب غير الفقيه هنا عكس ما في الصلاة عليه والمراد بالافقه
الاعلم بذلك الباب (قلت) كما قال الرافعي في الشرح (الا ان تمسكون امرأة من وجهة

فانه يقدم هنا لافقه الخ فيه التقديم بالصفات فيخالف ما رتبته عليه من ان التقديم بالدرجات بالصفات لاننا نقول معنى الكلام
انه اذا تجردت الدرجات راعينا ما في الصلاة واذا وجدت الصفات لم يراع ما في الصلاة وليس معناه اننا لا نقدم الا بالدرجات ولا
نقدم بالصفات كما يتوهم والاصوب ان يجاب بان معنى قوله لا الصفات أي المعتبرة في الصلاة ولم تقدم هنا بالصفات المقدم بها في
الصلاة بل بعكسها فلا اشكال بوجه فليتأمل (قوله عكس ما في الصلاة عليه) ولا خلاف ان الوالي لاحق له هنا في الصلاة فانه ابن
الرفعة ونازعه الأذرع بان القياس انه احق فله التقديم أو التقدم اه حج ثم رأيت قوله الاتي والوالي هنا لا يقدم على القريب جرما

(قوله فالأهم الزوج الخ) وقد يشكك عليه تقديمه صلى الله عليه وسلم أباطحة وهو أجنبي منقول على عثمان مع أنه الزوج الأفضل والعذر الذي اشير إليه في الخبر على رأى وهو أنه كان وطئ سرية له تلك الليلة دون أبي طحة ظاهر كلام ائمتنا أنهم لا يعتبرونه لكن يسهل ذلك انهم اواقعة حال ويحتمل ان عثمان انفرط الحزن والأسف لم يتق من نفسه بأحكام الدفن فاذن أو أنه صلى الله عليه وسلم رأى عليه آثار العجز عن ذلك فقدم أباطحة من غير إذن وخصه **بـ** كونه لم يقارف تلك الليلة نعم يؤخذ من الخبر ان الاجاب المستويين في الصفات يقدم منهم من بعدهم بالجماع لانه ابعد عن ذكر كبحه له ولوماس المرأة **هـ** حج ولا يردانهم قالوا في الجمعة انه يسر ان يجامع ليلتها ١٩٦ ليكون ابعد عن الميل الى من يرام من النساء لانا نقول الغرض ثم كسر الشبهة وهي

حاصلة بالجماع تلك الليلة والغرض هنا انه **بـ** وكون ابعد من تذكر النساء وبعدها العبد من أقوى في عدم التذكر (قوله ويأيه) أى الزوج (قوله ومحارم المصاهرة) وقياس ما تقدم في الغسل من ان الظاهر تقديم محارم الرضاع على محارم المصاهرة هنا كذلك ثم رأيت في سم على منهج (قوله وقد يقال ان العن الخ) أى من الاجانب (قوله ثم الاقرب فالاقرب) أى بعد الافقه من المحارم الاقرب الخ ويقدم من المحارم محرم النسب على محرم الرضاع ومحرم الرضاع على العبد كما علم محامرو ولو ذكر كنه بعد قوله ثم عبدها لكان أولى وكذا لو أخر قوله قال الاذرى الخ عن قوله ثم المصلى الخ لكان أولى (قوله ثم المسوح) أى الاجنبى وينبغي أيضا تقديمه على ما بعده بالنسبة لعبدها (قوله والخائى

فالأهم) أى الرجال بادخالها القبر (الزوج) وان لم يكن له في الصلاة عليها حق (وايته أعلم) لنظره في الحياة ما لا ينظر اليه غيره ويأيه الافقه والاشبه كما قاله الشيخ بتقديم محارم الرضاع ومحارم المصاهرة على عبيدها قال الاذرى وقد يقال ان العن بين والهـ تم من الفحول أضف شهوة من شـ باب الخصيان فيقدمان عليهم ثم الاقرب فالاقرب من المحارم ثم عبدها لانه كالمحرم في النظر ونحوه ثم المسوح ثم المحبوب ثم المصلى ثم عصف شهوة ثم ورثوا كذلك لتناوتهم فيها ثم العصبية الذى لا محرمية له كبنى عم ومعتق وعصبته كترتيبهم في الصلاة ثم من لا محرمية له كذلك كبنى خال وبنى عمه ثم الاجنبى الصالح لخبر أبي طحة ثم الأفضل فالأفضل ثم النساء كترتيبهن في الغسل والخائى كالفساء ولو استوى اثنان درجة وفضيلة وتمازعا قرع بينهما كما قاله الاسنوى والسيد فى الامه التى تتحل له كالزوج كما بحثه بعض شراح الكتاب واما غيرها فهـ ل هو معها كالاجنبى أولا الوجه لا وان لم يكن بينهما محرمية لانه فى النظر ونحوه كالمحرم وهو أولى من عبده المرأة اذا مالكية أقوى من المملوكية واما العبد فهو أحق بدفنه من الاجانب حتما والوالى هنا لا يقدم على القريب جزما وقضية كلامهم ان الترتيب مستحب لا واجب ولا ينافيه قولهما عن الامام لا أرى تقديم ذوى الارحام محتوما بخلاف المحارم لانهم كالاجنبى فى وجوب الاحضاب لان مراده لاراه حتما فى تأدية السنة بخلاف الجمهور فانهم يرونه حتما فيها (ويكونون) أى المدخلون للميت القبر (وترا) استحبابا واحدا أو ثلاثة فاكثر بحسب الحاجة للاتباع فى الواحد رواه أبو داود ولما صح انه صلى الله عليه وسلم دفنه على والعباس والنضـل وفى رواية بدل العباس وأسامة وعبد الرحمن ابن عوف ونزل معهم خامس وفى رواية على والفضل وقثم وشقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم ونزل معهم خامس اما الواجب فى المدخل له فهو ما تحصل به الكفاية (ويوضع فى اللحد) أو غيره (على يمينه) ندبا كما فى المجموع والروضة وان صوب الاسنوى

كالنساء) وينبغي تقديمهم على النساء لاحتمال ذلك كورثتهم (قوله اقرع) أى ندبا (قوله والسيد فى الامه) أى فى تقديم (قوله وهو أولى) راجع لقوله وان لم يكن بينهما محرمية (قوله فهو أحق بدفنه من الاجانب) قضيته ان أهاب العبد تقدم على سيده وهو قياس ما فى الصلاة وتقدم لنا عند قول المصنف ثم ذوى الارحام انه قد يقال ان السيد أولى لان دفنه من مؤن تجهيزه وهي على السيد (قوله حتما) أى من غير تردد للاصحاب فى ذلك (قوله والوالى هنا لا يقدم على القريب جزما) عبارة حج ولا خلاف ان والى لاحق له هنا قاله ابن الرفعة ونازع الاذرى بان القياس انه أحق فله التقديم أو التقدم (قوله بحسب الحاجة) أى فلواتهت باثنين مثلا زيد عليهم ثالثا صراحة للتورية (قوله ونزل معهم خامس) وهو العباس كما قاله ابن شعبة

(قوله ويوجه للقبلة حتما) وقع السؤال في الدرر عما لو مات مائة من قاذرين هل يمكن الجواب عنه بان الظاهر فصلهما
ايوجه كل منهما للقبلة ولانه بعد الموت لا ضرورة الى بقائه - مما لم يصدق ونقل عن بعض الهوامش الصحيحة ما يوافق - (قوله
أومستلقيا نبش) ظاهره ولولا القبلة وعبارة الشيخ عميرة نعم الوجه جعل القبر مائة من قبلى الى بحرى واضجع على ظهره واخصاة
للقبلة ورفعت رأسه قدام القبلة في المختصر هل يجوز ذلك أو يحرم لم أر من تعرض له والظاهر التحريم ثم رأيت في حج التصريح
بالحرمة أيضا وسبق في ذلك في كلام الشارح أيضا بعد قول المصنف في الزيادة أو دفن غير القبلة الخ (قوله عدم وجوب الاستقبال
بالكافر الخ) أى ولا عليهم لانهم وان كانوا مخاطبين بفروع الشريعة لكن الميت الكافر لا احترام له حتى يستقبل به وانما قال
عليه لان المسلمين هم الذين يعتقدون احترام القبلة (قوله نعم لو ماتت ذمية) أى اما المسلمة فتراعى هى لامانى بطنها (قوله وفى جوفها
جنين مسلم) قال حج فتحت فيه الروح اه وهو قد يؤخذ من قوله حيث وجب دفنه لان الظاهر ان المراد به من بلغ فى بطنها أربعة
أشهر لانه لو كان منفصلا لوجب دفنه (قوله وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين ١٩٧ والكفار) أى وجوبا قال فى الروضة

ولا يدفن مسلم فى مقبرة الكفار
ولا كافر فى مقبرة المسلمين قال فى
الخدام ثم لا يخفى انه حرام ولهذا
قال فى الذخائر لا يجوز بالاتفاق
اه وانظر اذالم يوجد موضع
صالح لدفن الذمى غير مقبرة المسلمين
ولا أمكن نقلا له لصالح لذلك هل
يجوز دفنه حيثما فى مقبرة المسلمين
ولم يمكن دفنه الا فى الحد واحد
مع مسلم هل يجوز للضرورة فيه
نظرو ويحتمل الجواز للضرورة لانه
لا سبيل الى تركه من غير دفن فليحرق
اه سم على منهج ويقال مثله فى
المسلم الذى لم يتيسر دفنه الا مع
الذميين (قوله وينفى) أى ندبا
بخذه الاين اليه أو الى التراب

قول الامام بوجوبه اتباعا للسلف والخلف وكلا ضبطا جاع عند النوم فان وضع على اليسار
كره وهو مراد المجموع بقوله خلاف الا فضل بدليل قوله عقبه كما سبق فى المصلى
مضطجعا والذى قدمه انما هو الكراهة ويوجه (للقبلة) حتما تنزيلا له منزلة المصلى فان
دفن مستديرا أو مستلقيا نبش حتما لم يتغير والا فلا ولا يتوهم انه غير مسلم كما يعلم مما
بأنى ويؤخذ من قوله انه كالمصلى عدم وجوب الاستقبال بالكافر القبلة عليه وهو كذلك
فيجوز استقباله واستدباره نعم لو ماتت ذمية وفى جوفها جنين مسلم جعل ظهرها للقبلة
وجوبا لمتوجه الجنين للقبلة حيث وجب دفنه لو كان منفصلا اذ وجه الجنين انظر امة
وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار (ويستدوجه) استحبابا فى هذا والافعال
المعطوفة عليه وكذا رجلاه (الى جداره) أى القبر ويقوس لئلا ينكسب (و) يستد
(ظهره بلينة) طاهرة (ونحوها) كطين ليعلمه عن الاستلقاء على قفاه ويجعل تحت رأسه لبنة
أو حجر وينفضي بخذه الاين اليه أو الى التراب قال فى المجموع بان ينبغى الكفن عن خذه
ويوضع على التراب (ويستفتح اللحد) بفتح الفاء وسكون التاء المثناة الفوقية وكذا غيره
(بلين) وهو طوب لم يحرق ونحوه كطين اقول سعد فيما مر وانصبوا على اللابن نصبا ولان
ذلك أبلغ فى صيانة الميت عن نبشه ونقل المصنف فى شرح مسلم ان اللبنة التى وضعت فى
قبره صلى الله عليه وسلم تسع (ويحتمل) بيديه جميعا (من دنا) من القبر (ثلاث حشيات تراب)

قال حج وصح انه صلى الله عليه وسلم كان عند النوم يضع خذه الاين على يده اليمنى فيصمّل دخولها فى نحو اللبنة ويحتمل عدمه
لان الدل فيما هو من جنس اللبنة اظهر (قوله ويستفتح اللحد) أى وجوبا (قوله بلين) أى ندبا (فرع) * لو لم يوجد الاين لغائب
هل يجوز أخذه كفى الاضطرار لا يبعد الجواز اذا توقف الواجب عليه ثم رأيت فيه كلاما للحن فى فتاويه اه سم على منهج (قوله
ويحتمل بيديه جميعا) أى بعد سد اللحد وان كانت المقبرة منبوشة وهناك رطوبة لانه مطلوب (قوله ثلاث حشيات) وينبغى الاكتفاء
بذلك مرة واحدة وان تعدد المدفون * (فرع) * لو وضع الميت فى القبر فى غير الحد ولا شق وأهل التراب على جنته فالوجه تحريم
ذلك لان فيه افرامه وانها كالحرمته ثم رأيت مر أخرى بجرمة ذلك وبلغنى من ثقة ان شيخنا الشهاب بر كان يقول بجرمة
ذلك اه سم على منهج * (فائدة) * وجد بخط شيخنا الامام تقي الدين العاوى وذكر انه وجد بخط والده قال وجدت ما مثله حديث
الفقه أبو عبد الله محمد الحافظ بالاسكندرية بزاوية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من أخذ من تراب القبر حال الدفن بيده
أى حال ارادته وقرأ عليه انا أنزلناه فى ليلة القدر سبع مرات وجعله مع الميت فى كفنه أو قبره لم يذهب ذلك الميت فى القبر اه
هاتمى وينبغى أولوية كونه فى القبر أى التراب اذا كانت المقبرة منبوشة لا فى الكفن

(قوله فلا يرتفع قبره) هل ذلك واجب او مندوب وينبغي ان يكون ذلك واجبا اذا غلب على الظن فعلهم به ذلك (قوله وقبري صاحبه كانت كذلك) اى فى ابتداء الامر اما به داحداث البناء فلا ندرى صفته لكن فى حج مانصه ورواية البخارى انه سمى حملها اليه فى على ان تسنيمه حادث لما سقط جداره واصلح زمن الوليد وقيل عرب بن عبد العزيز اه وهى صريحة فى ان التسليم حصل بعد وفاته ايضا لما صح عن القاسم بن محمد ان عمته عائشة كشفت له عن قبره صلى الله عليه وسلم وقبر صاحبه فاذا هى مسطحة مبطوحة ببطحاء العرصة الجراء (قوله ان تسنيمه اولى لما مر) هو كون التسطیح صار شعارا للروافض (قوله ولا يدفن اثنان فى قبر) وينبغي ان يلحق به ما واحد وبعض بدن آخر وظاهر اطلاقه ولو كانا تبين او صغيرين (فرع) لو وضعت الاموات بعضهم فوق بعض فى الحدا ونسقية كما توضع الامة بعضها على بعض فهل يسوغ ١٩٩

النفوس حينئذ لم يضعوا على وجه جائزان وسح المكان والانتقالوا لمحل آخر الوجه الجواز بل الوجوب وفاقا لم ر اه سم على منهج (قوله وان اتحد النوع الخ) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكرتم بتثنى من هذا ما لو اوصى الميت بذلك فينبغي الجواز لان الحق له كما لو اوصى بترك التوبين فى الكفن اه وينبغي ان محمل ذلك اذا اوصى كل من الميتين بذلك كان اوصى الميت الاول بان يدفن عنده من مات من اه له واوصى الثانى بان يدفن على ابيه مثلا ما لو اوصى الثانى بان يدفن على ابيه مثلا ولم تسبق وصية من الاول فلا يجوز دفنه على الاول لان فيه هتك حرمة الاول ولم يرص بها وكذا لو اوصى الاول دون الثانى لان دفنه وحده حقه ولم يسقطه ثم

اما الاموات لم يمدار الكفر فلا يرتفع قبره بل ينبغي ان لا يتعرض له الكفار اذا رجع المسلمون قاله المتولى وكذا لو كان بموضع يخاف نبشه لسرقه كفته أو عداوة أو نحوها ما كما قاله الاسنوى والحق الاذرى به أيضا اما الاموات يلبدعة وخشى عليه من نبشه وهتكه والتشبه به كما فعلوه ببعض الصالحين وأحرقوه (والصحيح ان تسطحه اولى من تسنيمه) لان قبره صلى الله عليه وسلم وقبري صاحبه كانت كذلك كما صح عن القاسم بن محمد وورد انه صلى الله عليه وسلم لم سطح قبر ابنه ابراهيم فلا يؤثر فى ذلك كون التسطیح صار شعارا للروافض اذا السنة لا تترك بموافقة اهل البدع فيه او قول على رضى الله عنه أمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ادع قبر امير المؤمنين الا سويته لم يرد به تسويته بالارض بل تسطحه جمعها بين الاخبار ومقابل الصحيح ان تسنيمه اولى لما مر (ولا يدفن اثنان فى قبر) اى لحداوشق واحدا ابتداء بل يفرد كل ميت بقبر حاله الاختيار لا اتباع ذكره فى المجموع وقال انه صحيح فلود فهم ما ابتداء فيه من غير ضرورة حرم كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وان اتحد النوع كرجلين أو امرأتين أو اختلفت وكان بينهما محرمة ولو أُمع ولدها وان كان صغيرا أو بينهما زوجية أو مملوكة كما جرى عليه المصنف فى مجموعة تبعه السيرخسى لانه بدعة وخلاف ما درج عليه السلف ولانه يؤدى الى الجمع بين البراتقى والناجر الشقى وفيه اضرار بالصالح بالجوار السوء وفى الامم ويفرد كل ميت بقبر الى ان قال فان كانت الحال ضرورة مثل ان تكثر الموتى ويقل من يتولى ذلك فانه يجوز ان يجعل الاثنين والثلاثة فى القبر وعبارة الانوار ولا يجوز الجمع بين الرجال والنساء الا ضرورة متأكدة اه ودليله ظاهر كفى الحياة (الا ضرورة) ككثرة الموتى وعسر افراد كل واحد بقبر فيجمع بين الاثنين فأكثر بحسب الضرورة وكذا فى ثوب للاتباع فى قتلى احد رواه البخارى (فيقدم) حينئذ

ما ذكره من كل حيث قلنا بحرمة جمع اثنين فى قبر لانه اوصى بحرم ولا يجوز تنفيذ الوصية به كما مر فى الواوصى بسائر العورة من انه لا تنفذ وصيته به الا ان يقال حين الوصية لا تحريم كما لو اوصى بان يكفن من ماله فى ثوب واحد فانه جائز مع كون الثلاثة واجبة لان وجوب احق له وقد اسقطه فكذا يقال هنا (قوله الا ضرورة) وليس من الضرورة ما جرت به العادة فى مصر فاما الاحتياج لدراهم تصرف للمتكلم على التربة فى مقابلة التمكن من الدفن لانه صار من مؤن التجهيز على انه قد يمكن الاستغناء عنه بالدفن فى غير ذلك الموضع (قوله وعسر افراد كل واحد بقبر) اى متى سهل افراد كل واحد لا يجوز الجمع بين اثنين ولا يختص الحكم بما اعتيد الدفن فيه بل حيث أمكن ولو فى غيره ولو كان بعيدا واجب حيث كان بعد مقبرة للبلد ونسمل زيارته وغاية تنعدها التراب واى مانع منه (قوله وكذا فى ثوب) اى ويجوز بينهما ما جرت به عادة ما يأتى

(قوله وهو الاحق بالامامة) قال في شرح البهجة كشرح الروض والظاهر ان ما مر في الصلاة على الميت من انهم اذا تساوا في الفضلة يقرع بينهم وانهم اذا ترتبوا لا ينحى الاسبق وان كان منضو لا اما استثنى يأتي هنا وان ماذ كرهنا من استثناء الاب والام يأتي هناك ايضا وقد يفرق بان المدة هنا مؤبدة بخلافها ثمانية وبان القصد من الصلاة الدعاء والافضل أولى به وفيه ما نظر اه وقد سئل مر عن هذا الكلام وانه يدل على انه اذ سبق وضع أحدهما في اللحد لا ينحى الا فيما استثنى فينحى ويؤخر فإني ان المراد ذلك وقال لا يجوز تأخير من وضع اوله في اللحد لغيره وان كان أتى وذلك الغرض كرا او كان ولدا وذلك الغير اياه لانه بسبقه استحق ذلك المكان فلا يؤخر عنه قال وانما المراد السابق بالوضع عند القبر فلا يؤخر عنه السابق ويقدم غيره بالوضع على شفير القبر ثم اخذه ووضع في اللحد ولا الا فيما استثنى فليتنامل ويحرر وانظر لو دفن ذميا في اللحد هل يقدم الى جدار القبر اخفهما كقرا وعصمنا اه سم على منهج (أقول) القياس نعم (قوله وأم على بنت) بقى الخنثى هل يقدم على امه احتياطا لاحتمال الذكورة أو تقدم الام لان الاصل ٢٠٠ عدم الذكورة فيه نظر اه سم بالمعنى والا قرب الثاني لان الاصل المحقة

واحتمال الذكورة مشكوك فيه (قوله حيث جمع بينهما) أى وان كان الجمع محرما بان لم تدع ضرورة اليه (قوله كما جزم به) أى بقوله ندبا (قوله أما نبش القبر الخ) قال سم على منهج بعد ما ذكرنا يحرم نبش القبر للدفن يحرم فتح الفسقة للدفن فيهما ان كان هناك هذه الحرمة من بها كان تظهر رائحته كان كان قريب عهد بالدفن وكذا ان لم يكن هناك الحاجة كان لم يتيسر له مكان بشرط ان لا يكون هناك هذه فيصو ظهروا رائحة كما هو الترض اه ما قرره مر وانظر هل حرمة الدفن لاثنين بالضرورة على ما مر

(أفضلهما) وهو الاحق بالامامة الى جدار القبر من جهة القبلة لما صح انه صلى الله عليه وسلم كان يسأل في قتلى أحد عن أكثرهم قرآنا فيقدمه الى اللحد لكن لا يقدم فرع على اصله من جنسه وان علا حتى يقدم الجسد ولو من قبل الام وكذا الجدة قاله الاسنوى فيقدم اب على ابنه وان سفل وكان أفضل منه لحرمة الابوة وأم على بنت كذلك اما الابن فيقدم على أمه لفضيلة الذكورة ويقدم البالغ على الصبي وهو على الخنثى وهو على المرأة ويجعل بين الميتين حاجز من تراب ندبا حيث جمع بينهما كما جزم به ابن المقرئ في تشبيهه ولو كان الجنس متحدا أما نبش القبر بعد دفن الميت للدفن آخر فيه أى في اللحد فمتنع ما لم يبل الاقل ويصير ترابا وعلم من قولهم نبش القبر لدفن ثاب وتعلمهم ذلك بهتم حرمة عدم حرمة نبش قبره للحدان مثلا لدفن شخص في اللحد الثاني ان لم تظهر له رائحة اذ لا هناك الاول فيه وهو ظاهر وان لم يتعرضوا له فيما اعلم (ولا يجلس على القبر) المحترم ولا يتكأ عليه ولا يستند اليه (ولا يوطئ) عليه فيكون مكروها الاحتاج بان حال القبر دون من يزوره ولو اجنبا بان لا يصل اليه الابوطه فلا يكره وفهم بالاولى عدم الكراهة لضرورة الدفن والحكمة في عدم الجلوس ولحقه توقير الميت واحترامه وأما خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لان يجلس أحدكم على جرة فتخلص الى جده خيره من أن يجلس على قبر ففسر الجلوس عليه بالجلوس للبول والغائط ورواه ابن وهب أيضا في مسنده بالقول من جلس على قبر يبول عليه

حتى في حق الكفار حتى يحرم علينا دفن ذميين في اللحد بالضرورة فليراجع لا يقال العلة في حرمة الجمع انه قد يتأذى أحداهما بعدد الاخر والكفار كلهم معذبون لانا نقول لو سلمنا ان العلة ذلك فمذهب الكفار يتفاوت فليتنامل اه وقوة كلامه تعطى ان الاقرب عنده الحرمة وقوله كان تظهر له رائحة في ظهور الرائحة وعدمها هل يحرم أم لا فيه نظر والاقرب ان يقال ان قرب زمن الدفن حرم والافلا (قوله فمتنع) أى ولو احتجنا لذلك على ما هو ظاهر اطلاقه وفي الزيادة ومحل عند عدم الضرورة اما عندها فيجوز كافي الابتداء رملى اه قال حج ولو وجد عظمه قبل كمال الحفر طمعه وجوبه بالمال يحتاج اليه أو بعده فحاده دفن الاخر فان ضاق بان لم يمكن دفنه الا عليه فظاهر قولهم نجا حرمة الدفن هنا حيث لا حاجة وليس به مبدل ان الايداء هنا أشد اه وظاهر الحرمة وان وضع بينهما حائل كما لو فرش على العظام رمل ثم وضع عليه الميت فليراجع (قوله فيكون مكروها هنا الخ) قال حج وظاهر ان المراد به محاذى الميت لا ما اعتيد التصوير عليه فانه قد يكون غير محاذ له لا سيما في اللحد ويحتمل الحاق ما قرب منه جذابه لانه يطلق عليه عرفا انه محاذ له اه رحمه الله

(قوله من تراب القبر) وأهل أصل السنة يحصل بغير ترابه أيضاً أخذ من التعليل بأن ذلك للرضا بما صار إليه الميت فليتامر اه
سم على منهج وبقي ما لو فقد التراب فهل يشـير إليه أم لا فيه نظر والاقرب الثاني (قوله فهو ذا أوى) ظاهره وإن لم يصل التراب
الى جسد الميت للهالة المذكورة ولو قيل بأن محل ذلك حيث كان يصل التراب الى جسده وأما إذا لم يصله فلا يحرم ذلك لم يكن بعيداً
ثم رأيت عبارة شيخنا الزيادي قوله وإن يسد اللحد الخ أما أصل السد فواجب أن أدى عدمه الى اهالة التراب عليه والاندوب
وعلى هذا يحمل قول الشارح في غير هذا ١٩٨ الكتاب أن السد مندوب رملي (قوله يحثون وحثوا) عبارة المحلى وقوله

- شيات من يحثي لغة في يحثوا اه
وفيه اشعار بأن يحثوا أفصح من
يحثي وعبارة الشارح تخالفه وفي
كلام المختار ما يوافق كلام المحلى
رحمه الله تعالى (قوله زاد المحب
الطبري) أي في الاولى اللهم اقننه
الخ لعل الحكمة في جعل هذا مع
الاولى وما بعد - مع الثانية الخ
ان اهم احوال الميت بعد وضعه
في القبر سؤال المسكين فناسب ان
يدعى له بتلقين الحق وبعد السؤال
تصعد الروح الى ماء دلها
فناسب ان يدعى له بفتح أبواب
السموات وروح - وبعد - يستقر
الميت في قبره فناسب ان يدعى له
بجفاف الارض عن جنبيه (قوله
عند المسئلة) أي السؤال وقوله
بحجته أي ما يحج به على جهة ايمانه
واطلاقة - يشمل ما لو لم يكن الميت
من يستل كالطفل واطلاقه يشمل
أيضاً ما لو قدم الآية على الدعاء
أو آخرها وينبغي تقديم الآية على
الدعاء أخذ من قوله زاد المحب
الخ (قوله اللهم افتح أبواب السماء
لروحه) ولا ينافي هذا ان روحه

من تراب القبر ويكون الحثي من قبل رأس الميت لانه صلى الله عليه وسلم حثي من قبل رأس
الميت ثلاثاً واه اليه في غيره بأسناد جيد وما فيه من اسراع الدفن والمشاركة في هذا
الغرض واطهار الرضا بما صار اليه الميت وظاهر صنيع المصنف ان أصل سد اللحد
مندوب كسابقه ولا حقه فيجوز اهالة التراب عليه - من غير سد وبه صرح جمع لكن يحث
آخرون وجوب السد كما عليه الاجماع القهلي من زمنه صلى الله عليه وسلم الى الآن فحرمه
تلك الاهالة لما فيها من الازراء وهذا الحرمة وإذا حرمنا ما دون ذلك ككسبه على وجهه
وجعله على هيئة مزرية فهو - ذا أوى اه ويجري ما ذكر في تسقيف الشق وفي الجواهر
لو انهم لا يغتفر في الابتداء والحق بانهم دامه انهم يترابه عقب دفنه ومعلوم ان الكلام
الدوام لا يغتفر في الابتداء والحق بانهم دامه انهم يترابه عقب دفنه ومعلوم ان الكلام
حيث لم يحث عليه نحو سبع أو يظهر منه ربح والاوجب اصلاحه قطعاً والتعبير بالحثيات
هو الافصح من حثي حثيا وحثيات ويجوز حثا يحثون وحثوا وحثوات ويحسن ان
يقول مع الاولى منها خالقنا كم ومع الثانية وفيها نعيدكم ومع الثالثة ومنها انخر - حكم تارة
أخرى زاد المحب الطبري اللهم اقننه عند المسئلة بحجته وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء
لروحه وفي الثالثة اللهم جاف الارض عن جنبيه وضابط الدنو ما لا تحصل معه مشقة لها
وقع فيما يظهر فن لم يدن لا يسن له ذلك دفن الممشقة في الذهاب اليه لكن قال في الكفاية
انه يستحب ذلك لئلا يكل من حضر الدفن وهو شامل للبعيد أيضاً واستظهره الولي العراقي
وهو المعتمد على انه يمكن الجمع بينهما بحمل الاول على التأكيدي (ثم يمال) أي يصب التراب
على الميت (بالماسح) بفتح الميم جمع مسحة بكسر هاء وهي آلة تمسح الارض بها ولا تكون
الامن - جديد بخلاف الجرف - قاله الجوهرى والميم زائدة لانها مأخوذة من السحوى
الكشف وظاهر ان المراد هنا هي أو ما في معناها وحكمة ذلك اسراع تكميل الدفن وانما
كان ذلك بعد الحثي لانه أبعد عن وقوع اللبثات وعن تأذى الحاضرين بالغبار (ويرفع
القبر) بدارنا مشر المسلمين (شبرا) تقرى أي قدره (فقط) ليعرف فيزار ويحترم وكقبره
صلى الله عليه وسلم كما صححه ابن حبان فان لم يرتفع ترابه شبرا زيد كما يحسنه الشيخ وهو ظاهر
بل قد يحتاج للزيادة كان سفته الرمح قبل انعام حذره أو قل تراب الارض اسكثرة الحجارة

يصعد بها عقب الموت لانا نقول ذلك الصعود للعرض ثم يرجع بها فتكون مع الميت الى ان ينزل قبره فتدب - اما
للسؤال ثم تفرقه وتذهب حيث شاء الله (قوله وهو شامل للبعيد أيضاً) أي وللنساء أيضاً ومعلوم ان محله حيث لم يؤدق قبرها
من القبر الى الاختلاط بالرجال (قوله بخلاف الجرفة) أي فانها تكون من الحديد أو من غيره (قوله أي قدره فقط) أي غلوزاد
عليه كان مكروها (قوله فان لم يرتفع ترابه شبرا زيد) أي ولو من المتعة المنبوشة

في جوار النظر فيما يظهر امان تعزيتهم للاجنبي فخرام قياسا على سلامها عليه واحترازنا بقولنا
في الجملة عن تعزية الذي بعثله فانها جائزة لامندوبة على ما يأتي فيه وهي افة التسلية عن
يعزى عليه واصطلاح الامر بالصبر والحمل عليه بوعده الاجر والتحذير من الوزر بالخزع
والدعاء للميت بالمغفرة وللمصاب بجبر المصيبة ونسن (قبل دفنه) لانه وقت شدة الخزع
والحزن (و) لكن (بعده) اولى لاشغالههم قبله بتجهيزه وشدته حزنهم حينئذ بالفاخرة نعم
ان اشتد جزعهم اختير تقديمها اليصبرهم وقتئذ (ثلاثة أيام) تقريرا فتكره بعد هالان
الغرض منها تسكين قلب المصاب والغالب سكونه فيها فلا يجد حزنه وقد جعلها النبي
نمائية الحزن بقوله لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث الا
على زوج أربعة أشهر وعشرا رواه البخاري ومن هنا كان ابتداء الثلاث من الموت كما هو
ظاهر كلام الروضة وبه صرح جمع منهم القاضي أبو الطيب والبيهقي وابن الصباغ
والمأوردى وابن أبي الدم والغزالي في خلاصته والصمري في شرح الكفاية ومصاب
الكافي والاقناع وهو المعتمد والقول بأنه من الدفن مفرع على ان ابتداء التعزية منه أيضا
لامن الموت فتقول المصنف في مجموعه وغيره قال أصحابنا وقتئذ من الموت الى الدفن وبعده
ثلاثة أيام من اده به ما قلنا بقريته قوله بعد قد ذكرنا ان مذهبا استحب ما قبل الدفن
وبعد ثلاثة أيام وبه قال أحمد اه والذي قلناه هو قول احمد كما اقتضاه كلام المستوعب
 وغيره للحنابلة هذا كله بالنسبة للحاضر اما عند غيبة المعزى أو المعزى أو مرضه أو وجبه
أو عدم علمه كما يحتمل الاذرى وتبعه عليه ابن المقرئ في تشييته وينبغي ان يلحق به ما كل
ما يشبهه من اعداء الجماعة فتبقى الى القديوم والعلم وزوال المانع وبجث الطبرى وغيره
امتدادها بعد ذلك ثلاثة أيام وارتضاء الاسنوى وغيره وتحصل بالمكتوبة من الغائب
ويلحق به الحاضر المعذور بعرض ونحوه وفي غير المعذور وقنة (وبعزى) بفتح الزاى (المسلم)
أى يقال في تعزيتهم (بالمسلم اعظم الله أجرك) أى جعل له عظيم اوابس في ذلك دعاء بكثرة
مصائبه فقد قال تعالى ومن يتق الله يكفر عنه سيئاته ويعظم له اجرا (وأحسن عزاءك)
بالدأى جعله حسنا وزاد على المحرر (وعفرت لمتك) لكونه لا نقابا لحال وقدم الدعاء للمعزى
لانه المخاطب ويستحب ان يبدأ قبله بما ورد من تعزية الخضر أهل بيت رسول الله صلى الله
عليه وسلم بعونه ان في الله عزاء من كل مصيبة وخلافا من كل هالك ودرك من كل فائت
فبالحق فتقوا واياهم فارجوا فان المصاب من حرم الثواب ووردانه صلى الله عليه وسلم
عزى معاذ ابا بن له بقوله اعظم الله لك الاجر وألهمك الصبر ورزقنا واياك الشكر ومن
احسنه كما في المجموع ان الله ما اخذوله ما اعطى وكل شئ عنده بأجل مسمى وقد أرسل ذلك
صلى الله عليه وسلم لابنته لما أرسلت أخبرته ان ابنها في الموت (و) يعزى المسلم أى يقال
في تعزيتهم (بالكافر) الذى (اعظم الله أجرك وصبرك) واخلف عليك أوجب بمصيبتك
أو نحو ذلك كما في الروضة كاصلا لكونه لا نقابا لحال قال اهل اللغة اذا حمل حدث

(قوله امان تعزيتهم للاجنبي فخرام)
وقياس حرمة ردها السلام على
الاجنبي حرمة ردها على الاجنبى
المعزى (قوله قياسا على سلامها)
قضية القياس على السلام انما
لو كانت مع جمع من النسوة فتقبل
العادة ان مثله خلوة عدم الحرمة
وهو ظاهر سيما اذا قطع باتناء
الريية (قوله عن يعزى عليه)
أى عن يعزى به وبعبارة الخطيب
عن يعزى عليه وهى ظاهرة (قوله)
كما هو ظاهر كلام الروضة) أى
فان وقع في اثناء يوم غم من الرابع
(قوله من اده به ما قلنا الخ) أى
من قوله ومن هنا كان ابتداء
الثلاث من الموت الخ (قوله هذا
كله بالنسبة للحاضر) أى ولو بعدت
المسافة بينهم فى البلد وينبغي ان
مثل البلد ما جاورها (قوله وارتضاء
الاسنوى) معقود (قوله ويعزى
المسلم بالمسلم) ومنه الرقيق (قوله
ان فى الله عزاء) أى تسالية وقوله
من كل مصيبة ومن بعدنى عند
(قوله ان الله ما اخذ) قدمه على
ما بعده لانه فى مقام التسلية

(قوله لان الاستغفار للكافر حرام) ظاهره وان كان صغير الكن في حج قبل قول المصنف ولا يجب غسل الكافر مانصه ويظهر حل الدعاء لهم اى اطلاق الكفار بالمغفرة لانه من احكام الآخرة بخلاف ٢٠٣ صورة الصلاة (قوله غفر الله لبيك الخ)

وقع السؤال في الدرس عما يقع
كثيرا من الناس في التعزية
من قوالهم لا مشى لبيك احد في
مكروه وقولهم هو قاطع السوء
عنكم هل ذلك جائز او حرام لان
فيه الدعاء لهم بالبقاء وهو محال
والجواب عنه بان الظاهر فيه
الجواز لانهم انما يريدون بذلك
الدعاء لاهل الميت بعد عدم توالى
الهموم وترادفها عليهم بموت غير
الميت الاول بعده قريبا منه (قوله
ولا تنقص عددك بنصبه ورفعته)
اى مع تخفيف القاف وبتشديد هاء
مع النصب (قوله ويدل على ذلك
التعليل) هو قوله لان ذلك ينفعنا
في الدنيا بتمنينا كثيرا الجزية وفي
الآخرة الخ (قوله لا ينفع تعزية
مسلم بقرينة) هلا علم من قوله أولا
ولا يعزى به (قوله بكي على قبر بنت
له) اهلها ما كلثوم ثم رايت في
الماهات واسام كلثوم ولا يعرف
لها اسم وانما تعرف بكنيتها فافات
سنة تسع من الهجرة وصلى عليها
عليه الصلاة والسلام ونزل في
حفرتها على والفضل واسامة بن
زيد وفي البخارى جلس صلى الله
عليه وسلم على القبر وعيناه تذرفان
فقال هل فيكم من لم يقارف الليلة
وقوله على القبر اى قبر ام كلثوم
لان الكلام فيه (قوله والبيكا عليه
بعد الموت) ومعلوم ان الكلام
في البيكا الاختياري اما القهرى فلا يدخل تحت التكليف ثم رايت قوله واستثنى الرويانى الخ

مثل الميت أو غيره من الاموال يقال اخاف الله عليكم بالهزل لان معناه رد عليك مثل
ما ذهب منك والاخاف عليك اى كان الله خائفة عليك من فقدك ولا يقول وغفر لبيك
لان الاستغفار للكافر حرام (و) يعزى (الكافر) اى المحترم جواز ما لم يرج اسلامه والا
فندبايان يقال في تعزيتهم (بالمسلم غفر الله لبيك وأحسن عزاءك) وقدم الدعاء هنا للميت
لانه المسلم فكان اولى بتقديمه تعظيما للاسلام والحقى كاره ولا يقال أعظم الله أجرك لانه لا
أجر له اما الكافر غير المحترم من مرتد وحرى فلا يعزى كما يحسنه الاذرى والاوجه كراهته
كما هو مقتضى كلام الشيخ أبى حامد خلافا لاسنوى في المهمات نعم لو كان فيها توقيفه
لم يبعد حرمتها ولولذمى هذا ان لم يرج اسلامه فان ربحى استحبت كما يؤخذ من كلام السبكي
ولا يعزى به أيضا ويعزى الكافر بالكافر جوازا كما مرّت الاشارة اليه ما لم يرج اسلامه
ولا فندبايان يقال اخاف الله عليك ولا تنقص عددك بنصبه ورفعته لان ذلك ينفعنا
في الدنيا بتمنينا كثيرا الجزية وفي الآخرة بالنفد اى من النار واستشككه في المجموع بانه دعاء
بدوام الكفر قال فالحق ان تركه ومنعه ابن النقيب بانه ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر
قال ولا يحتاج الى تأويله بتمنينا كثيرا الجزية اه وظاهر ان قول المجموع انه دعاء بدوام
الكفر انه دعاء بتمنينا كثيرا اهل الحرب ومن لازم كثرتهم امة اى ابقائهم فامته اى الكفر
فيه دوام له ومعنى قول ابن النقيب ليس فيه ما يقتضى البقاء على الكفر انه لا يلزم من كثرة
عددهم مع قطع النظر عن كونهم اهل ذمة بقاءهم على الكفر فهو نظر الى مدلول هذا اللفظ
من غير قيد والمصنف نظر اليه بقيد يدل عليه السابق ويدل على ذلك التعليل السابق
وكأنهم لم يتظروا لذلك في مثل هذا المقام لان أحد الايتوهمة فضلا عن كونه يريد ان
دل عليه ما ذكر وظاهر انه لا ينفع تعزية مسلم بقرينة ما عرفت اذ حرجي بخلاف نحو محارب وزان
محسن وتارك الصلاة وان قتل حدا وينبغي للمعزى اجابة التعزية بنحو جزا الله خيرا
ولعلمهم حذفه لوضوحه (ويجوز البيكا عليه) اى على الميت (قبل الموت) لما صح انه صلى
الله عليه وسلم بكي على ولده ابراهيم قبل موته والاولى تركه بحضرة المحتضر قال في الروضة
كاصلها والبيكا قبل الموت اولى منه بعد موته وليس معناه كما قال الزركشى انه مطلوب وان
صرح به القاضي وابن الصباغ بل انه اولى بالجواز لانه بعد موته يكون أسفعا على ما فات
(و) يجوز (بعده) أيضا لانه صلى الله عليه وسلم بكي على قبر بنت له وزار قبر امه فبكي وابكى
من حوله روى الاول البخارى والثانى مسلم والبيكا عليه بعد الموت مكروه كائنه في
الاذكار عن الشافعى والاصحاب تحسيرا فاذا وجبت فلا تنكح بكية قالوا وما الوجوب
يارسول الله قال الموت رواه الشافعى وغيره باسائه وصحيفة لكن نقل في المجموع عن
الجمهور انه خلاف الاول وبحسب السبكي انه ان كان البيكا لركة على الميت وما يخشى عليه
من عذاب الله وأهل يوم القيامة لم يكره ولا يكون خلاف الاول وان كان للجزع

في البيكا الاختياري اما القهرى فلا يدخل تحت التكليف ثم رايت قوله واستثنى الرويانى الخ

(قوله ويحرم الذنب) هو كالنوح الآتي صغيرة لا كبيرة كما قاله الشيطان في باب ٢٠٤

(قوله وفصل بعضهم في ذلك) معتقد
الشهادات اه خطيب وفي حج
هنا ان النوح والجزع كبيرة (قوله
وجاء في الاباحة ما يشبه الذنب)
أى جاء في اللفاظ المباحة الفاظ
تشبه الذنب وليست منه (قوله
فان البكاجانز) الفاء بمعنى اللام
(قوله الى جبريل تنعاه) أى تخبر
بعونه وانما خصت جبريل لعله
بقيامه عليه الصلاة والسلام
وتكرر نزوله عليه وملازمة له وفي
مختار الصحاح النحي خبر الموت
يقال نعاه له نعاه نعيابوزنسي
اه وهو صريح ما قلناه هذا ولكن
اظهار أنهم ترد ذلك بخصوصه
وانما ارادت ذكر ما اثره الى
جبريل تحسرا على عادة من
يفقه صدقه فانه يذكر ما اثره
تأسفا وتحسرا (قوله كشق جيب
ونشر شعر) أى وكضر يد على
أخرى على وجه يدل على اظهار
الجزع (قوله والقاء الرماد على
الرأس) ومثله الطين بالاولى سواء
منه ما يجعل على الرأس واليد
وغيرهما (قوله وائس غير ما جرت
العادة به) أى للمصاب (قوله
ودعا بدوى الجاهلية) أى ذكر
في تأسفه ما ذكره الجاهلية
في تأسفه على ما فات (قوله
ولا تزوارزة وزر أخرى) أى
لا تحمل مذنبه ذنب غيرها (قوله
كقول طرفه) بفتح الراء واه
عمرو كما في القاموس وقوله ابن
العميد أى وكان من شعراء الجاهلية

وعدم التسليم للقضاء فيكره أو يحرم قال الزركشي هذا كله في البكاء بصوت اما مجرد
دمع العين فلا منع منه واستثنى الرويانى ما اذا غلبه البكاء فلا يدخل تحت النهي لانه مما
لا يملكه البشر وهو ظاهر وفصل بعضهم في ذلك فقال ان كان لمحببة ورقة كالبكاء على
الطفل فلا بأس به والصبر اجل وان كان لما فقهه من علمه وصلاحه وبركته وشجاعته
فيظهر استجابته او لما فاته من بره وقيامه بمصالحه فيظهر كراهته لتضمنه عدم الثقة بالله
تعالى (ويحرم الذنب بتعدد) الباء زائدة اذ حقيقة الذنب تعدد (شماله) وهو كما حكاه
المصنف في اذكاره وجزم به في مجموعهم عداهم البكاء كوا كهفاه واجبلاهما سيأتى
والاجماع وجاء في الاباحة ما يشبه الذنب وفي الحقيقة المحرم الذنب لا البكاء لان اقتران
المحرم بجائز لا يصير محرما خلافا لجمع ومن ثم رد ابو زرعة قول من قال يحرم البكاء عند ذنب
أو نسياسة أو شق جيب أو نشر شعر أو ضرب خد فان البكاجانز مطلقا وهذه الامور محرمة
مطلقا وليس منه وهو خبر البخاري عن أنس لما نقل النبي صلى الله عليه وسلم جعل يغشاه
الكرب فقالت فاطمة وأبناه فقال ليس على أهلك كرب بعد اليوم فلما مات قالت يا أبا
أجاب ربابها يا أبا جنة الفردوس مأواه يا أبا تنعاه الى جبريل تنعاه (و) يحرم (الجزع)
وهو كما في المجموع رفع الصوت بالذنب ولومن غدير بكاء وقيد به بعضهم بالكلام المسموع
والاوجه عدم التقييد بخبر النافحة اذ لم تثبت تقام يوم القيامة وعليها سربال من قطران
ودرع من حرب ورواه مسلم والسربال القميص وخص القطران بكسر الطاء وسكونها
بالذكر لانه أبلغ في اشتعال النار وفعل ذلك خلف الجنائز أشد تحريما (و) يحرم (الجزع
بضرب الصدر ونحوه) كشق جيب ونشر شعر وتسويد وجه والقاء الرماد على الرأس
ورفع الصوت بافراط في البكاء وكذا تنعيم الرزى وليس غدير ما جرت العادة به كما نقله ابن
دقيق العيد في غايه البيان قال الامام والضابط في ذلك ان كل فعل يتضمن اظهار جزع
ينافي الانقياد والاستسلام لله تعالى فهو محرم ولهذا صرح هو بمحرمة الافراط في رفع
الصوت بالبكاء ونقله في الاذكار عن الاصحاب والاصل في ذلك خبر الشيخين ليس منامن
ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدوى الجاهلية وخص الخد بذلك لكونه الغالب
فيه والافضرب بقية الوجه داخل في ذلك ولا يعذب الميت بشئ من ذلك ان لم يوص به
اقله تعالى ولا تزوارزة وزر أخرى بخلاف ما اذا أوصى به كقول طرفه بن العميد

اذا مات فانعني عما أنا أهله * وشق على الجيب يائنت معبد

وعلمه جل الجمهور خبر الصحيبين ان الميت لا يغذب بيكا أهله عليه وفي رواية بما نفع عليه
وفي أخرى ما نفع عليه وهو يبين ان مدة التعذيب مدة البكاء فتكون الباء في الروايتين
قباه بمعنى مع أو لاسيية واستشكل الرافعي ذلك بان ذنبه الأهر بذلك فلا يختلف عذابه
بامتنالهم وعدمه وأجيب بان الذنب على السبب يعظم بوجود المسبب وشاهد خبر من
سن سنة سبعة وحاصله التزام ما قاله ويقال كلامه انما هو على عذابه المتكرر بتكرار الفعل

(قوله والاولى الاستغفاره) أى الدعاء له بالمغفرة كأن يقول أستغفر الله له أو اللهم اغفر له (قوله زدتم اعلى الحرر) كأنه جعل ذلك حكاية عن كلام المصنف لمناسبة قلت أى وزيدتم اعليه لا تنافى أنهما موضح به فى كلام الراغبى فى غير الحرر أو مأخوذة منه (قوله محبوسة عن مقامها الكريم) قال حج وان قال جمع محله فىمن لم يخلف وفاء أو فىمن عصى بالاستدانة اه فافاد انه لا فرق فى حبس روجه بين من لم يخلف وفاء وغيره وبين من عصى باستدانة وغيره ٢٠٥ (قوله حتى يقضى عنه) ومن ذلك ما أخذ

بالعقود الناسدة كالمعاطاة حيث لم يوف العاقد بدل المقبوض كأن اشترى شراء فاسدا وقبض المبيع وتلف فى يده ولم يوف بدله أماما قبض بالمعاملة الفاسدة وقبض كل من العاقدين ما وقع العقد عليه فى الدنيا يجب على كل أن يرد ما قبضه ان كان باقيا و بدله ان كان تالفا ولا مطالبة لاحد منهما فى الآخر فتلصص القبض بائراضى نعم على كل منهما ما اثم الاقدام على العقد الفاسد (قوله واستشكل فى المجموع البراءة بذلك) راجع لقوله سأل وابه (قوله للعاجبة والمصلحة الخ) أى فينتقل الحق الى ذمة الملتزم ولو اجنبيا وتبرأ ذمة الميت بذلك ويجب على الملتزم وفاءه من ماله وان تطلقت التركة قال بعضهم ومع ذلك لا ينقطع تعلق الدين بالتركة فتصير مرهونة به مع تعلق الدين بذمة الغير حتى لو تعذر الوفاء من جهته أخس من التركة اه حج بالمعنى (قوله من التركة) ينبغى تعلقه بكل من قوله تجب عند طلب وقوله مع التمكن (قوله وكذا عند المكنة) أى التمكن (قوله

وهو لا يوجد الامع الامتثال بخلاف ما اذا فقد الامتثال فليس عليه سوى اثم الامر فقط ومنهم من جعل الخبر على تعذيبه بما يكون به عليه من جرائمه كالقتل وشن الغارات فانهم كانوا يوحون على الميت بها وبعدونهم انخرأ وقال القاضى يجوز ان يكون الله قدرا العنوة عنه ان لم يبيكو اعليه فاذا بكيوا ونذبوا عذب بذنبه لفوات الشرط وقال الشيخ أبو حامد الاصم انه محمول على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب ويكره رثاء الميت بذكره كما ذكره وفضائله للنهي عن المرائى والاولى الاستغفاره ويظهر من النسي عن ذلك على ما يظهر فيه تبرم أو على فعله مع الاجتماع له أو على الاكثار منه أو على ما يجد الحزن دون ما هذا ذلك فزال كثر من الصحابة وغيرهم من العلماء فلهونه قالت فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم فيه

ماذا على من شتم تربة أحمد * أن لا يشم مدى الزمان غواليها

صبت على مصائب لو أنما * صبت على الايام عدن لياليها

(قلت هذه مسائل منثورة) * أى متفرقة متعلقة بالباب زدتم اعلى الحرر وهى أكبر زيادة وقعت فى الكتاب والقطن يرد كل مسألة منها ما يناسبها مما تقدم وانما جملها فى موضع واحد لانه لو فرقها لاحتاج ان يقول فى أول كل منها قلت وفى آخرها والله أعلم فيؤدى الى التطويل المتأني الغرض من الاختصار (يبادر) يفتح الدال ندبا (بقضاء دين الميت) قالوا ويستحب ان يكون ذلك قبل الاشتغال بغيره من أمور ومسارعة الى فك نفسه لخبرته من المؤمن أى روحه مععلقة أى محبوسة عن مقامها الكريم بدنه حتى يقضى عنه رواء الترمذى وحسنه وصححه ابن حبان والحاكم فان لم يتيسر حال سأل وابه غرماء ان يحلوه ويحتملوا به نص عليه الشافعى والاصحاب واستشكل فى المجموع البراءة بذلك ثم قال ويحتمل انهم رأوا ذلك مبررا للميت للعاجبة والمصلحة وظاهر أن المبادرة تجب عند طلب المستحق حقه مع التمكن من التركة أو كان قد عصى بتأخير المطلب أو غيره كضمان الغصب والسرقة وغيرهما (و) تنفذ (وصيته) مسارعة لوصول الثواب اليه والبر لله وصلى له وذلك مندوب بل واجب عند طلب الموصى له المعين وكذا عند المكنة فى الوصية للفقر أو نحوهم من ذوى الحاجات أو كان قد أوصى بتجملها (ويكره حتى الموت اضرنزله) فى بدنه أو ضيق فى دنياه أو نحوهما الخبر لا يتمين أحدهم الموت اضرنزله اصابه فان كان لا بد فاعلا فليقل الله -م أحسن ما كانت الحياة خيرا الى وتوفى ما كانت

فى الوصية) ينبغى تعلقه بكل من قوله يجب عند طلب وقوله مع التمكن (قوله أو نحوهما) أى كتمديد ظالم (قوله فليقل اللهم أحسن الخ) أى مع الكراهة (قوله ما كانت الحياة) أى مدة كون الخ (قوله وتوفى الخ) عبارة المحلى اذا كانت الخ ولعله انما عبر فى الاول بما وفى الثانى باذ الان الحياة لا امتدادها وطول زمنها تقدر بمدة بخلاف الوفاة فانها عبارة عن خروج الروح =

= وليس فيه زمن بقدر قال حج تنبيه تنافى منه وما كلامه في مجرد تنبيه أى الخالى عن كل منه ما والذي ينجه انه لا كراهة لان
 علمنا أنه مع الضررين غير التبريم بالقضاء بخلافه مع عدمه بل هو حينئذ دليل على الرضا لان من شأن النفوس النقرة عن الموت
 فتنبيه لا اضربا بل على محبة الآخرة بل حديث من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه يدل على نذب تنبيه محبة للقاء الله كهو يبال
 شريف بل أولى اه (قوله لا انتفى دين) أى خوفها حج أى أو خوف زيادتها (قوله وهو المعتمد) أى الاستحباب (قوله ويمكن حمل
 كلام المصنف هنا) أى بأن يقال أراد بعدم الكراهة الاستحباب (قوله كفى الشهادة) أى أو يبال شريف ككفة والمدينة أو بيت
 المقدس وينبغي ان يلحق بمحال الصالحين ٢٠٦ هـ حج أقول ولا يتأتى ان ذلك من معنى الموت الا اذا تمناه حالا وفى وقت معين

الوفاة خير الى (لا انتفى دين) فلا كراهة فيه لفهوم الخبر المار بل قال الاذرى ان
 المصنف أفتى باستحبابه له فى فتاويه غير المشهورة ونقله بعضهم عن الشافعى وهو المعتمد
 ويمكن حمل كلام المصنف هنا وفى الاذكار والمجموع عليه أما تنبيه لغرض آخر وهى محبوب
 كفى الشهادة فى سبيل الله قال ابن عباس لم يمتن نبي الموت غير يوسف صلى الله عليه وسلم
 وقال غيره انما تنفى الوفاة على الاسلام لا الموت (ويسن) للمريض (التداوى)
 الحديث ان الله لم يضع داء الا وضع له دواء غير الهرم وروى ابن حبان والحاكم عن ابن
 مسعود ما أنزل الله داء الا وأنزل له دواء جهله من جهله وعلمه من علمه قال فى المجموع فان
 ترك التداوى توكلا فضيلة وفعله صلى الله عليه وسلم مع أنه رأس المتوكلين بياننا للجواز
 وأفتى ابن البرزى بان من قوى توكله فالترك له أولى ومن ضعف نفسه وقيل صبره فالمداداة
 له افضل وهو كما قال الاذرى حسن ويمكن حمل كلام المجموع عليه ونقل القاضي عياض
 الاجماع على عدم وجوبه وانما لم يجب ككل الميتة للمضطر واساغة اللقمة بالخرق لعدم
 القطع بافادته بخلافهما ويجوز الاعتماد على طب الكافر ووصفه ما لم يترتب على ذلك ترك
 عبادة أو نحوها مما لا يعتمد فيه (ويكره اكراهه) أى المريض (عليه) أى التداوى
 باستعمال الدواء وكذا غيره من الطعام كفى المجموع لما فيه من التشويش عليه وأما خبر
 لا تكرر هو امراضكم على الطعام فان الله يطعمهم ويسقيهم فقد ضعفه البيهقى وغيره
 وادعى الترمذى انه حسن (ويجوز لاهل الميت ونحوهم) كاصدقائه (تقبيل وجهه) خبر
 انه صلى الله عليه وسلم لم قبل وجه عثمان بن مظعون بعد موته ولما فى البخارى ان أبا بكر
 رضى الله عنه قبل وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موته ويفي نذبه لاهله ونحوهم
 كما قاله السبكي وجوازه لغيرهم ولا يقتصر جوازه عليهم وفى زوائد الروضة فى أوائل
 النكاح ولا بأس بتقبيل وجه الميت الصالح فقبضه بالصالح وأما غيره فينبغى ان يكره
 (ولا بأس بالاعلام) وهو النداء (بموتة للصلاة) عليه (وغيرها) من دعاء وترحم ومحاللة

اما بدون ذلك فيمكن حمله على أن
 المعنى اذا توفيتى فتوفى شريكى
 الخ كما قيل به فى الجواب عن قول
 يوسف توفى مسامالا لى (قوله
 غير الهرم) وهو كبر السن
 (قوله لعدم القطع بافادته) افهم
 انه لو قطع بافادته كعصب محمل
 النصد وجب وهو قيب ثم رأيت
 حج صرح به حيث قال يدل قول
 الشارح المضطر وربط محمل
 النصد (قوله أو نحوها مما لا يعتمد
 فيه) ومنه الامر بالمداداة وبالنجس
 (قوله ويكره اكراهه) أى
 الإلحاح عليه وان علم نفعه له بمعرفة
 طبيب وليس المراد به الا كراه
 الشرعى الذى هو التهديد بعبودية
 عاجله ظالما الى آخر شروطه (قوله
 وأما خبر لا تكرر هو امراضكم)
 جواب عما يقال لم استدل بقوله
 لما فيه من التشويش ولم يستدل
 بالحديث وقوله فقد ضعفه أى
 فيقدم على من قال انه حسن لان

مع من ضعفه زيادة علم بالخرق للراوى (قوله كاصدقائه) ومنهم الزوجة والزوج فيما يظهر (قوله قبل وجه عثمان) بل
 فى المحلى اسقاط وجهه فى المحلين فلترجع الرواية اه ثم من قبل الوجه فى ذلك تقبيل يده أو غيرهما من بقية البدن وانما اقتصر
 على الوجه لانه الوارد (قوله وينبغي نذبه لاهله) أى ولو كان غير صالح (قوله وجوازه لغيرهم) أى حيث لا مانع منه فلا يجوز ذلك
 من امرأة أجنبية لرجل ولا عكسه (قوله ولا بأس بتقبيل وجه الميت) أى فى أى محل كان كما يفيد طلاقه لما هو معلوم ان
 الكلام حيث لا شهوة وأنه لا تبرك أو الرقة أو الشفقة عليه (قوله وأما غيره فينبغى الخ) هو ظاهر ان كان الغير معروفا بالاعاصى
 إذا لم يرد وصفه بصلاح بحيث يتبرأ به ولا يفسد فينبغى ان يكون مباحا

(قوله بل يستحب) أي لو لم يكن ذلك (قوله نهي النجاشي) أي أوصل خبره لأصحابه (قوله فانه يذكره للنهي عنه) لامتنافة بين هذا وما من
من حرمة تعديدهما له لما تقدم من ان ذلك فيما لو اقترن بيكاً أو نحوه (قوله وأما نظر العورة فمحرم) قال حج الانظر أحد الزوجين
أو السيد بلا شهوة والا الصغيرة لما يأتي في النكاح وقضية حرمة المس وقد مر ما فيه وكتب أيضاً قوله فمحرم ظاهره ولو الحاجة
بل ولو اضرة ولو كان يذبح جوارحه اذا كان به نجاسة واحتاج لارائها وظاهره ٢٠٧

وبعارة القوت هذا في غير الطنل
وشرح الشيخ هنا بجواز النظر
الى جميع بدن الصغيرة والصغير
أولاً وقال البغوي لا بأس بالنظر
الى عورة صبي أو صبية لم يبلغ محل
الشهوة وان كان الناظر أجنبياً
ولا ينظر الفرج اهـ ثم على
منهج وقوله لا بأس أي لا حرج
(قوله ولو عيمه لفقـد الماء الخ)
وليس من التقيد بالوجـد ماء
يكفي لغسل الميت فقط أو أظهر
الحى فيجب تقديم غسل الميت
لان الحى تمسكه الصلاة عليه
بالتيمم ان وجد تراباً أو فاقداً
للأطوارين بخلاف ما لو تطهر به
الحى فان ذلك قد يؤدي الى دفن
الميت بلا صلاة عليه لعدم
طهارته سيما اذا كان في بدنه
نجاسة (قوله ثم رجده قبل دفنه)
مفهومه انه بعد الدفن لا ينشأ
للاغسل سواء كان في محل يغلب
فيه وجود الماء أم لا وهو ظاهر
لقلنا ما كفاية وهو التيمم (قوله
ويغسل الجنب والحائض الميت
بلا كراهة) أي ولو مع وجود
غيرهما (قوله ويستتر عليه) أي
ما يراه من خير وفي نسخة عكسه

بل يستحب ذلك كما في المجموع اذا قصد به الاعلام لكثرة المصلين لانه صلى الله عليه وسلم
نهى النجاشي في اليوم الذي مات فيه لاصحابه وخرج الى المصلى وصلى (بخلاف نهي
الجاهلية) وهو يسكون العين وكسرهما مع تشديد الباء صدر نعاومعناه كما في المجموع
الذاهب كرمقاخر الميت وما أثره فانه يذكره للنهي عنه (ولا ينظر الغاسل من بدنه الا قدر
الحاجة من غير العورة) كأن يرى بدنه معرفة الغسل من غيره وهل استوعبه بالغسل
أم لانه قد يكون فيه شيء كان يذكره اطلاع الناس عليه ورجع رأى سواداً ونحوه فيظنه
عذاباً فيسبى به ظناً فان نظر كان مكروهاً كما حرم به في الكفاية والمصنف في زوائد الروضة
وان صحح في المجموع انه خلاف الاول أما المصنف للغسل فيذكره النظر الى غير العورة
الاضرة كما حرم به الرافعي وحكم المس حكم النظر قاله في المجموع وأما نظر العورة
فمحرم وهي ما بين سرة وركبته (ومن تعذر غسله) لفقـد الماء أو لغيره كأن احترق أو لدغ ولو
غسل انتهى أو خيف على الغاسل ولم يمكنه التحفظ (يم) وجوباً قياساً على غسل الجنابة
ولا يغسل بحافظة على جنته لمدفن بحاله بخلاف ما لو كان به قروح وخيف من غسله
تسارع البلاء اليه بعد الدفن فانه يغسل لان مصير جميعه اليه ولو عيمه لفقـد الماء ثم وجد
قبل دفنه وجب غسله كما مر الكلام عليه وعلى إعادة الصلاة في باب التيمم (ويغسل
الجنب والحائض الميت بلا كراهة) لانهم ما طاهران فكانا كغيرهما (واذا ماتناغسلا
فقط) لانقطاع الغسل الذي كان عليه ما بالموت (وليكن الفاسق أميناً) نذبالان غيره قد
لا يوثق باتيانته بالمشروع وقد يظهر ما يظهر له من شروبه وتر عليه ويسن في معينه ان
يكون كذلك فلو غسله فاسق أو كافر وقع الموقع قال الاذرى ويجب ان لا يجوز تفويضه
اليه وان كان قريباً لانه امانة ولا يهـ وليس الفاسق من أهلها وان صح غسله كما يصح
أذان الفاسق وامامته ولا يجوز نصبه به أهلها وهذا متعين فيمن نصب لغسل موتى المسلمين
ويجب ان يكون عالماً بالدين في الغسل (فان رأى) الغاسل من بدن الميت (خيراً)
كاستنارة وجهه وطيب رائحته (ذكره) نذبال يكون ادعى الى كثرة المصلين عليه والدعاء له
(أو غيره) كسواد وغير رائحة وانقلاب صورة (حرم ذكره) لانه غيبة ان لا يتأتى
الاستحلال منه وفي صحيح مسلم من ستر مسلم استره الله في الدنيا والآخرة وفي سنن ابى داود
والترمذي اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساوئهم وفي المستدرل من غسل ميتا وكنتم
عليه غفر الله له أربعين مرة (الاصلحة) كأن كان الميت مبتدعاً مظهر البدعة فلا يجب

وهي أوضح (قوله وليس الفاسق من أهلها) ومنه الكافر (قوله ولا يجوز نصبه أهلها) أي وقياس ما مر عنه في الاذان من
ان التولية صحيحة وان كان نصبه حراماً ان يقال بعثله هنا (قوله وكنتم عليه) أي ما رآه عليه من علامات السوء (قوله غفر الله
له أربعين مرة) أي غفر له مرة بعد أخرى ما يقع له من الذنوب الى أربعين

(قوله أقرع بينهما حتما) ظاهره ولو فيها بينهم وينبغي تخصيصه بما لو كان ذلك عند حاكم كما تقدم أيضا ثم رابت حج صرح هنا بذلك فله الحمد (قوله ويجرم المزعر) أي حيث كثر الزعفران بحيث يسمى مزعرا في العرف على ما قدمه وينبغي مثل ذلك في كراهه المعصفر (فرع) * رقع السؤال في الدرس عن حكم ما يقع كثيرا في مصرنا وقراها من جعل الحناء في يدي الميت وربليه واجبناعنه بأن الذي ينبغي ٢٠٨ أن يجرم ذلك في الرجال لحرمته عليهم في الحياة ويكره في النساء والصبيان (قوله

وسبوغته) أي كونه سابلًا (قوله) فأنهم يتزاورون في قبورهم) فإن قيل ظاهر الحديث استمرار الأكلان حال تزاورهم وهو لانها به وقدينا في ذلك ما ص في الحديث قبله أنه يسلب سلبا سر يعاقل: يكن أن يجاب بأنه يسلب باعتبار الحالة التي نشأ بها كتحغير الميت وأنهم إذا تزاوروا يكون على صورته التي دفنوا بها وأموال آخره لا يقاس عليها وفي كلام بعضهم ما يصرح به (قوله كما لا يجب الطيب للمفلس) أي حال حياته بأن يتركه (قوله) فيكون من رأس المال) تنويع على هذا القول أما على النذب فلا يجوز لأبرضا الغرماء وفي حج بعد قوله مستحب مانعه فلا يقيده بقدره ولا يفعل الأبرضا الغرماء لكن في المجموع عن الامانة من رأس التركة ثم من مال من عاينه مؤته وأنه ليس أغريم ولا وارث منه وجزمه في الأنوار وظاهر ذلك أنه مفرع حق على النذب ويوجه بتقدير تسليمه بأنه يتساع به غالباً مع مزيد المصلحة فيه للميت اه وتقدم في الشارح في فصل

ستره بل يجوز التحديث به لينزجر الناس عنها والخبر خرج مخرج الغالب وينبغي كما قاله الأذرع أن يتحدث بذلك عن المستتر يدعته عند المطلعين عليها المائلين اليها العاهلهم ينزجرون قال والوجه أن يقال إذا رأى من المبتدع أماره خير يكتفها ولا يندب لذكرها أنه لا يغري يدعته موضلا لانه بل لا يهدأ بحاجب التكتان عند ظن الاغراب والوقوع فيها بذلك فقول المصنف المصلحة عائد للاهرين (ولو تنازع أخوان) مثلاً (أو زوجتان) أي في الغسل ولا مرجح (أقرع) بينهما حتما فن خرجت له القرعة غسله لأن تقديم أحدهما ترجيح من غير مرجح (والكافر أحق بقريته الكافر) أي في تجهيزه من قريته المسلم أقوله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض فإن لم يكن تولاه المسلم (ويكره) للمرأة (الكفن) المزعر والكفن (المعصفر) لما في ذلك من الزينة أما الرجل فلا يجرم عليه المعصفر ويجرم المزعر وحديثه فاطلاق المصنف كراهة المعصفر للرجال والنساء صحيح وأما المزعر فيكره في حق المرأة بطريق الأولى (و) تكره (المغالا فيه) أي الكفن بارتفاع عنه لم يزلوا في الكفن فإنه يسلب سلبا سر يعاقل: يكن أن يجاب بأنه يسلب باعتبار الحالة التي نشأ بها كتحغير الميت وأنهم إذا تزاوروا يكون على صورته التي دفنوا بها وأموال آخره لا يقاس عليها وفي كلام بعضهم ما يصرح به (قوله كما لا يجب الطيب للمفلس) أي حال حياته بأن يتركه (قوله) فيكون من رأس المال) تنويع على هذا القول أما على النذب فلا يجوز لأبرضا الغرماء وفي حج بعد قوله مستحب مانعه فلا يقيده بقدره ولا يفعل الأبرضا الغرماء لكن في المجموع عن الامانة من رأس التركة ثم من مال من عاينه مؤته وأنه ليس أغريم ولا وارث منه وجزمه في الأنوار وظاهر ذلك أنه مفرع حق على النذب ويوجه بتقدير تسليمه بأنه يتساع به غالباً مع مزيد المصلحة فيه للميت اه وتقدم في الشارح في فصل

التكفين أن ما يستحب فعله للميت انما يكون في حق من جهز من ماله إلى آخر ما تقدم فليراجع (قوله وأجرى) وأى جمع الخلاف في الكفور) ولم يجزوا أحد في الغنبر والمسل اه حج (قوله بخلاف الصغير) أي فانه لا بأس بحمله على الأيدي مطلقا اه حج أي دعت حاجة لذلك ام لا

(قوله وإي شيء حمل عليه اجزاً) أي كني في سقوط الطاب وشرط جواز ان لا يكون الحمل على هيئة منزية ومنه حمله على ما لا يليق به (قوله فلا بأس ان يحمل على الأيدي) أي بل يجب ذلك ان غلب على الظن تغيره أو انفجاره (قوله نعم خباء الظعينة) اسم للمرأة في اليهود مجتار (قوله أبي الدحداح) عبارة المحلى ابن الدحداح والدحداح بهملات وفتح الدال اه وعبارة النوى في التهذيب نصها أبو الدحداح ويقال أبو الدحداح داححة الانصاري الصحابي بفتح الدال وبها من مهملتين قال ابن عبد البر لم اقف على اسمه ولا نسبها أكثر من أنه من الانصار حليف لهم وقال غيره اسمه ثابت وعبارة جامع الاصول أبو الدحداح ثابت بن الدحداح صحابي وهو بفتح الدالين المهملتين وسكون الحاء المهملة الاولى اه رحمه الله (قوله بتشديد المثناة) اقتصر عليه وفي كون الاتباع يسكنون الناء المثناة بمعنى المثني خلاف في اللغة ففي المختار ما نصه تبعه ٢٠٩ من باب طرب وسلم اذا مشى خلفه أو مر به فغضى معه وكذا تبعه وهو افعال وتبعه على افعال اذا كان قد سبقه فلحقه وتابع غيره يقال اتبعه النبي فتبعه (قوله ان عمك الشنيخ) لم يذكره المحلى وقوله قال فانطلق عبارة المحلى فقال اذهب فواره (قوله كابتداه السلام) وفي نسخة لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط اه يتأمل وجه كون الحاق المذكورية بقضية الكراهة (قوله واما زيارة المسلم قبر فحوقريه الكافر فخائرة) مفهومة انه يحرم عليه ذلك اذا كان غير فحوقريه وهو الموافق لما تقدم عن الشافعي في اتباع جنازة ولو قبل بكراهته هنا كما تقدم من ان المعتمد كراهة اتباع جنازته لم يكن بعيدا اه هذا وسأني لا شارح ان زيارة قبور الكفار مباحة خلافا لما ورد في تحريمها وهو بعمومه شامل

وأي شيء حمل عليه اجزاً فان خيف تغيره وانفجاره قبل ان يهيأ له ما يحمل عليه فلا بأس ان يحمل على الأيدي والرقاب حتى يدخل الى القبر (ويذهب للمرأة ما يسبترها كتابون) وهو سرير فوقه قبة أو خيمة أو نحو ذلك لانه استترها والخفي مثلها أو أول من غطي نفسها في الاسلام كما قاله ابن عبد البر فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بعد هازن بن بنت بحش وكانت رأتها بالحبشة لما هاجرت وأوصت به فقال عمر نعم خباء الظعينة (ولا يكره الركوب في الرجوع منها) لانه عليه الصلاة والسلام ركب حين انصرف من جنازة أبي الدحداح أما الذهاب فمقدم انه يكره فيه من غير عذر كضعف أو بعد مكان (ولا بأس باتباع المسلم) بتشديد المثناة (جنازة قريبه الكافر) لما رواه أبو داود عن علي انه قال لما مات أبو طالب أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له ان عمك الشنيخ الضال قدمات قال انطلق فواره ولا يبعد كما قاله الاذري الحاق الزوجة والمملوك بالقريب ويلحق به أيضا المولى والجارك في العيادة فيما يظهروا فهم كلامه تحريم تشييع المسلم جنازة الكافر غير نحو القريب وبه صرح الشافعي كابتداء السلام لكن قضية الحاق الزوجة ونحوها به الكراهة فقط وومانازع به الاسنوي في الاستدلال بخبر علي في مطلق القرابة لوجوب ذلك على ولده علي كما كان يجب عليه مؤتمنه حال بيانه يمكن ردّه بان الاذن له على الاطلاق دليل الجواز اذا كان متمكنا من استخلاف غيره عليه من أهل ملته وأما زيارة المسلم قبر فحوقريه الكافر فخائرة كما في المجموع لكن مع الكراهة والاصل في جواز ذلك خبر استأذنت ربي لاستغفر لامي فلم يأذن لي واستأذنته ان ازور قبرها فاذن لي وفي رواية فزوروا القبور فانها تذكركم الموت (ويكره اللفظ) بفتح الغين وسكونها وهو ارتفاع الاصوات (في) سير (الجنازة) لما رواه البيهقي ان الصحابة رضى الله عنهم كرهوا رفع الصوت عند الجنائز والذكر وكره جماعة قول المنادي مع الجنازة استغفروا لله له

٢٧ في القريب وغيره وقضية التعبير بالاباحة عدم الكراهة الا ان يحمل على ان المراد بها عدم الحرمه ويدل لذلك مقابلة بكلام الماوردي أو يقال هو محمول على ما اذا قصد قبر ابي عنه اخذ مما يأتي عن المناوي في ليله النصف (قوله لاستغفر لامي فلم يأذن لي) أي لموتها على الكفر ولا يقال هي ماتت زمن الجاهلية ولا شريعة ثم تخاطبهم بالاناءة قول شريعة عيسى كانت باقية اذ لم تنسخ الا يسنه عليه الصلاة والسلام هذا وقد صرح ان ابيه احييا وآمنابه مهجرة له صلى الله عليه وسلم وعليه فلمل عدم الاذن كان قبل ذلك (قوله في سير الجنازة) عبارة سم على حج فرضوا كراهة رفع الصوت بها في حال السير وسكنوا عن ذلك في الحضور عند غلله تركه فيه ووضع في النعش وبعد الوصول الى القبرة الى دفنه ولا يبعد ان الحكم كذلك فليراجع

(قوله ما كان عليه السلف من السكوت) ولو قبل ندب ما يفعل الآن امام الجنائز من اليمانية وغيرهم لم يعد لان تركه اذراه بالميت ونهر ضلالتهم فيه وفي ورثته فليراجع (قوله فحرام يجب انكاره) اى وليس ذلك خاصا بكونه عند الميت بل هو حرام مطلقا ومنه ما جرت به العادة الآن من قراءة الرؤساء ونحوهم (قوله ويكره اتباعها ينار) ظاهره ولو كانوا لا مانع منه لان العلة موجودة فيه (قوله ولا يكفينهم) اى من بيت المال فالأغنياء حيث لا تركه والاخراج من تركه كل تجهيز واحد بالقرعة فيما يظهر ويقتصر كما اشار اليه بعضهم تفاوت مؤن ٢١٠ تجهيزهم للضرورة اى حج وقد يقال يخرج من تركه كل أقل كفاية واحد وحازا

من بيت المال لان القرعة لا تؤثر في الاموال فحيث لم يوجد محل يؤخذ منه ما زاد اخذ من بيت المال كالموات شخص لا مال له وبقي ما لو كان المشتبه مرندا او حيا فالكيف يكون الحال فيه لانها لا يجوز ان من بيت المال بل يجوز اغراء الكلاب على جيفة ما الله به الا أن يقال يجوز ان هناسمه ويفتقر ذلك للضرورة لانه وسيلة لتجهيز المسلم (قوله ودفنهم) اى في مقابر المسلمين فيما يظهر حذرا من دفن المسلم في غير مقابر المسلمين ويحتمل ان يقال يدفنان بين مقابر المسلمين والكفار كما قالوه فيها لو ماتت كافرة في بطنها مسلم ثم رأت قول الشارح ويدفنون في الخ (قوله لان الصلاة في الحقيقة ايت على الفريق) هذا الجواب لا يأتى في غسل الشهيد اذا اختلط بغيره حتى حج ان مثل ذلك انما يكون حراما مع العلم بعينه امامه الجهل فلا اه وبه يدفع

فقد سمع ابن عمر رجلا يقول ذلك فقال لا غفر الله لك واختاروا الصواب كما في المجموع ما كان عليه السلف من السكوت في حال السير فلا يرفع صوت بقراءة ولا ذكر ولا غيرهما بل يشتمل بالنفس كفى الموت وما بعده وفناء الدنيا وان هذا آخرها وليس الاشارة بقراءة والذكر سرا وما بعده له جهة له القراء من القراءة بالتقطيع واخراج الكلام عن موضوعه فحرام يجب انكاره (و) يكره (اتباعها ينار) في جمرة أو غيرها خبر لا تتبعه والجنائز بصوت ولا نار ولا ينفق بالبدل ذلك قال السوء روى مسلم أن عمرو بن العاص قال اذا انما ت فلا تعصبي نار ولا نائحة وروى البيهقي عن ابي موسى انه أوصى لا تقبوني بصارخة ولا جمرة ولا تجعلوا بيني وبين الارض شيئا نعم لو احتجج الى الدفن لايلا في الليالى المظلمة فالظاهر انه لا يكره حمل السراج والشمعة ونحوهما ولا سيما حالة الدفن لاجل احسان الدفن واحكامه (ولو اختلط) من يصلى عليه بغيره ولم يتميز كان اختلط (مسلمون) أو أحد منهم (بكفار) أو غير شهيد شهيدا وسقط يصلى عليه بسقط لا يصلى عليه وتعدرا القيز (وجب) خروجهم من عهد الواجب (غسل الجميع) وتكفينهم (والصلاة) عليهم ودفنهم اذا الواجب لا يتم بدون ذلك ولا يعارض ما تقرر من صحة الصلاة على الفريق الاخر ولا يتم ترك المحرم الا بترك الواجب لان الصلاة في الحقيقة ليست على الفريق الاخر كما يعلم من قوله (فان شاء صلى على الجميع) دفعة (بقصد المسلمين) منهم في الاولى وغير الشهيد في الثانية وبقصد السقط الذي يصلى عليه في الثالثة (وهو الافضل والمنصوص) وليس فيه صلاة على غير من يصلى عليه والنية جائزة (أو على واحد فواحد ناويا الصلاة عليه ان كان مسلما) في الاولى وفي الثانية ان كان غير شهيد وفي الثالثة ان كان هو الذي يصلى عليه (ويقول) في الاولى (اللهم اغفر له ان كان مسلما) ولا يحتاج الى ذلك في الثانية والثالثة لاتقاء المحذور وهو دعاؤه بالمغفرة للكافر ويفتقر تركه في النية للضرورة كمن نسي صلاة من الخمس وهذا التخيير متفق عليه وما عارض به من انه لا ضرورة لامكان الكيفية الاولى يرد بانها قد نشق بتأخير من غسل الى فراغ غسل الباقي بل قد تعين الاولى كان أدى افراد كل واحد منها الى تغير وانفجارا شدة حروكة الموتى

الاعتراض على غسل الشهيد ايضا وكتب العلامة الشوبرى على قول التصرير ولا يغطي رأس الرجل الخ مانعه ويدفنون انظر لو اختلط المحرم بغيره هل يغطي الجميع احتياطا للاسترا ولا احتياطا للاحرام وقد يتجه الثاني لان التغطية محرومة جزما بخلاف ترمازاد على العودة اه والا قرب الاول لان التغطية حق للميت فلا تترك للفريق الاخر ولا نظر للقطع والخلاف في ذلك ثم رأيت في كلامهم ما يصرح بوجوب تغطية الجميع بغير التخييط (قوله بل قد تعين الاولى) هي اتقالية فتكون بغفرلة قوله وقد تعين الخ وبعبارة حج بل تعين أى الثانية ان أدى التأخير الى تغير وكذا تعين الاولى الخ وهى أولى من عبارة الشارح

(قوله ويدفنون في المسئلة الاولى) أي سواء كان الميت الكافر بالغا أو صبيا إلا أن الدفن من أحكام الدنيا وأطفال المشركين فيها كفار (قوله وقضية ترجح قبوله في الصلاة عليه) أي وعليه فيجوز بالنية في الصلاة عليه ولا يعلقها (قوله وتكره قبل تكفينه) أي فلا يحرم ولو بدون ستر العورة والاولى بالمبادرة للصلاة عليه على هذه الحالة إذا خيف من تأخيرها إلى غمام التكفين خروج نجس منه كدم أو نحوه (قوله ولا كذلك هنا) أي فإن الشارع لم يحدد الصلاة وقتا وجوب تقديم الصلاة عليه على الدفن لا يستدعي الحاق ذلك بالوقت المحدود للطرفين (قوله وان لا يتقدم على القبر) ٢١١ أي المهل الذي يتقن كون الميت فيه

ان علم ذلك والا فلا يتقدم على شيء من القبر لأن الميت كالإمام (قوله على المذهب فيهما) أي فإن تقدم بطات صلواته وانظر بما إذا يعتبر بالتقدم به هنا وينبغي أن يقال إن العبرة هنا بالتقدم بالعقب على رأس الميت فليراجع (قوله على أبي يضاء) وصف أمهم واسمها أعدد في تكملة الصفات إذا قالت العرب فلان أبيض وفلانة بيضاء فالعقب نقاء العرض من الدنس والعيوب اه محلى وما ذكره البخاري ما قاله صاحب النور فيما كتبه على ابن سيد الناس في الوفود في وفدي سعدة ذم حيث قال قوله ثم خرجنا ثم المسجد حتى انتهينا إلى باب ففتح رسول الله صلى على جنازة في المسجد الخ صاحب هذه الجنازة لأعرفه ويحتمل أنه سهيل بن البيضاء فان قدوم هذا الوفد سنة تسع كما تقدم وله سهيل توفي سنة تسع مقدمه عليه السلام من تبوك ولا أعلم عليه الصلاة

ويدفنون في المسئلة الاولى بين مقابر المسلمين والكفار ولو تهاضت بينتان باسلامه وكفره غسل وصلى عليه ونوى الصلاة عليه ان كان مسلما وفي المجموع عن المتولي لومات ذمي فشهد عدل باسلامه قبل موته لم يحكم بشهادته في توريث قريته المسلم منه ولا حرمان قريته الكافر بالاختلاف وهل تقبل شهادته في الصلاة عليه وتوابعها فيه وجهان بناء على القوانين في ثبوت هلال رمضان بقول عدل واحد وقضيته ترجح قبولها في الصلاة عليه وتوابعها وهو كذلك كما قال الأذري وغيره انه الأصح وان اقتضى كلام الجمهور خلافه (ويشترط أهمية الصلاة) زيادة على ما مر (تقدم غسلة) أي أو تيممه بشرطه اذ هو المنقول عنه صلى الله عليه وسلم ولأن الصلاة عليه بمنزلة صلواته لنفسه حيا (وتكره) الصلاة عليه (قبل تكفينه) ولا ينافيه ما مر من كونه بمنزلة المصلي لأن باب التكفين أوسع من الفصل بدليل أن من دفن بالأغسل نبش قبره ليغسل بخلاف من دفن بلا تكفين وان من صلى عليه بلا طهر ليجزه عما يتطهر به تلزمه الإعادة بخلاف من صلى مكشوف العورة ليجزه عما يستتره به (فإن مات به دم ونحوه) كوقوعه في بئر أو بحر عميق (وتعذر إخراجه وغسله أو تيممه لم يصل عليه) لانتفاء شرطها وهذا والمعقد خلافا لمجمع من المتأخرين حيث زعموا أن الشرط انما يعتبر عند القدرة لأهمية صلاة فاقد الطهورين بل وجوبه الذي يمكن رده بان ذلك انما هو لحكمة الوقت الذي حدد الشارع طرفيه ولا كذلك هنا (ويشترط ان لا يتقدم على الجنازة الحاضرة) إذا صلى عليها (و) ان لا يتقدم على (القبر) إذا صلى عليه (على المذهب فيهما) اقتداء بما جرى عليه السلف الصالح ولأن الميت كامم والثاني يجوز التقدم عليه لان الميت ليس بإمام متبوع حتى يتعين تقديمه بل هو كعبد جاء مع جماعة يستغفرون له عنده سيده واحترز بالحاضرة عن الغائبة عن البادفانه يصل عليها كما مر لو كانت خلف ظهره ويشترط أيضا ان يحجمه مأكلا واحدا كما قاله الأذري وان لا يزيد ما بينهما في غير المسجد على ثلثمائة ذراع تقر بياتنزيلا للميت منزلة الإمام ويؤخذ منه كراهة مساواته وقد مر بعض ذلك (وتجوز الصلاة عليه) أي الميت (في المسجد) من غير كراهة بل تستحب فيه كما في المجموع لانه صلى الله عليه وسلم صلى فيه على أبي يضاء

والسلام صلى على جنازة في المسجد وفي كون الاخ سملافيه نظرا أو صفوان فيه نظرا وتخصيصه ان سهلا مكبر اتوا في بعده عليه الصلاة والسلام قاله الواقدي وكونه صفوان فيه نظرا لان صفوان توفي قبل ايلاد رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فيه افراد سهيل لا الحديث الذي بعده والله أعلم هذا في مسجد عليه الصلاة والسلام ولكنه صلى في مسجد بني معاوية على أبي الربيع عبد الله بن عبد الله بن ثابت بن قيس بن هشمة وكان قد شهد احدا اه يجره روحه الله تعالى لكن في الاصايف من رواية ابن منده ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على سهل وأخيه سهيل في المسجد قال وزعم الواقدي ان سهلا مكبر مات بعد النبي عليه السلام

= وقال ابو نعيم اسم اخي سهيل مقفوان ومن سماه سملا فقد وهم كذا قال لكن ذكر فيها أيضا في ترجمة صفوان انهم اتفقوا على انه شهد بدرا وروى ابن اسحق انه استشهد في بدر وجرم ابن حبان بانه مات سنة ثلاثين وقيل سنة ثمان وثلاثين وبه جرم الحاكم أبو أحمد رتبة للواقدي وقيل مات في طاعون هو اساه باختصار (قوله سهيل وأخيه) قال الهلي واسمه سهيل (قوله اذ هو خلاف الظاهر) قال حج ولما تقررو في الاصول ان الطرف بعد فاعله ومفعوله الحسين يكون له ما بخلافه بعد غير الحسين يكون لافاعله فقط الى آخر ما أطال به فراجع (قوله ويسن جعل صفوفهم) حيث كانوا ستة فاكثرا حج ومفعوله ان مادون الستة لا يطلب منه ذلك فلو حضر مع الامام اثنان أو ثلاثة وقفا وخلفه وفي كلام سم عليه مانصه بعد كلام فان كانوا خمسة فقط فهل يقف الزائد على الامام وهو الاربعة صفين لانه اقرب الى العدد الذي طلبه الشارع وهو الثلاثة صفوف ولا يصرحون الثلاثة صفوف بالامام أو صفا واحد لعدم ما طلبه الشارع من الصفوف الثلاثة فيه نظرا والاول غير بعيد بل هو وجيه وقضية انهم لو كانوا ثلاثة وقفا وخلف الامام ولو قيل ٢١٢ يقف واحد مع الامام واثنان صفان يعد اقربيه من الصفوف الثلاثة التي طلبها

الشارع أمالو كانوا أربعة فينبغي وقوف كل اثنين صفا خلف الامام لان فيه مراعاة لما طلبه الشارع من الثلاثة صفوف أيضا وبقي مالو كان الحاضر وون ثلاثة فقط بالامام وينبغي ان يقف واحد خلف الامام والاخر ورا من هو خلف الامام ويحتمل ان يقف اثنان خلف الامام فيكون الامام صفا والاثنان صفا لان أقل الصف اثنان فسقط طلب الثالث تعذره (قوله كانت الثلاثة بمنزلة الصف الخ) وهو ظاهر الا في حق من جاء وقد اصطفى الثلاثة فالأفضل له كما هو ظاهر ان يتصرى الاول لانا انما سوى يتأبين الثلاثة ان لا يتركوها بتقديمهم كلهم للاول وهذا منصف

سهيل وأخيه رواه مسلم ولان المسجد أشرف من غيره وزعم انهما كانا خارجا غير معول عليه اذ هو خلاف الظاهر وما خبر من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له فضعيف والذي في الاصول المعتدة فلا شيء عليه ولو صح وجب حمله على هذا جها بين الروايات وقد جاء مثله في القرآن كقوله وان أسأتم فلها أو على نقصان الاجر لان المصلي عليه في المسجد ينصرف غالبا عنها ومن صلى عليه في الصحراء يحضر دفنه غالبا فيكون التقدير فلا أجر له كامل كقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بمحضرة طعام اما اذا خيف من ادخاله تلويث المسجد فلا يجوز ادخاله (ويسن جعل صفوفهم) أي المصلين على الميت (ثلاثة فاكثرا) خبر من صلى عليه ثلاثة صفوف فقد اوجب أي حصلت له المغفرة وله هذا كانت الثلاثة بمنزلة الصف الواحد في الافضية كما قاله الزركشي عن بعضهم نعم يتجه ان الاول بعد الثلاثة أكد لحصول الغرض بها وانما يجعل الاول أفضل محافظة على مقصود الشارع من الثلاثة ويتأكد كذا في البحر استحباب الصلاة على من مات في الاوقات الفاضلة كيوم عرفة والعيد وعاشوراء ويوم الجمعة واليوم النحر (واذا صلى عليه) أي الميت (محضر من) أي شخص (لم يصلي) عليه (صلى) عليه استحبابا سواء كانت قبل دفنه أم بعده وينوي بها كافي المجموع الغرض والاصل في ذلك خبر انه عليه الصلاة والسلام صلى على قبور جماعة ومعلوم انهم اتحد دفنوا بعد الصلاة عليهم ومن هذا أخذ جع استحباب تأخيرها عليه الى بعد الدفن (ومن صلى) على ميت جماعة أو منفردا (لا يعبد) ها أي لا يستحب له اعادتها

ههنا ولو لم يحضر الاستسنة بالامام وقف واحد معه واثنان صفا واثنان صفا احج وقضية ان أقل الصف اثنان والالبعات (على الخمسة صفين والامام صفا) (قوله في الاوقات الناضلة الخ) واهل وجهه ان موته في تلك الاوقات علامة على زيادة الرحمة له فتستحب الصلاة عليه تبركابه حيث اخبر له الموت في تلك الاوقات وظاهره وان عرف بغير الصلاح (قوله الى بعد الدفن) أي لمن حضر بعد الصلاة مسارعة الى دفنه (قوله ومن صلى لا يعيدها) وهل يجوز الخروج منها أي المعادة الظاهر انه يجوز الخروج منها لانها انقل لا يقال تقاس على المعادة لان المعادة مطلوبة أيضا لاختلاف فيها لاهل الغرض الاولى أو الثانية على ما تقدم من الخلاف واما هنا فالاعادة غير مطلوبة بالمرة فافتروا لافرق في ذلك بين ان يصلي منفردا أو جماعة ويقطعها ولا يقال القطع في الثانية فيه لارزاه لانها انقل محض وليست مطلوبة بالكلية ويحتمل حرمة قطعها كالمعادة أخذ من قول الشارح الا في بل قبل ان هذه الثانية تقع فرضا الخ وعبارة ابن حج واذا أعاد وقعت له نقلا فيجوز له الخروج منها (قوله لا يستحب له اعادتها) أي فتسكون مباحا

(قوله ثم وجد ما يطهر به يعيدها) أي نداء حيث سقط الفرض بفعل غيره كما هو واضح (قوله بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك الخ) يراجع هذا من باب التيميم وعبارته ثم بعد قول المصنف الأصح أن قطعها يتوضأ ٢١٣ افضل نصها وقول ابن خيران ليس

لحاضران يتيمم ويصلي على الميت مردود قيل حيث لم يكن ثم غيره وان أمكن توجيهه ثم قال أما إذا كان ثم من يحصل به الفرض فليس له التيمم لفعلها لأنه لا ضرورة إليه اهـ هذا والوجه جواز صلاته عليه مطلقا وان كان ثم من يحصل الفرض به ومنه تعلم أن ما هنا جرى فيه على غير ما استوجهه غة (قوله وعلى الأول لو أعادها وقعت نفلا) أي ولو كان منفردا وقولها مرارا (قوله أتمكنهم من الصلاة الخ) يؤخذ منه أنه لو علم عدم صلاتهم على القبر أخر زيادة المصلين حيث أمن تغييره وعلى هذا يحمل ما تقدم بالهاتين عن سم على منسج عن مر (قوله خلا فالزركشي ومن تبعه) حيث قالوا ينتظرون الخ في مسلم ما من مسلم يصلي عليه أمة من المسلمين يباغون مائة كلهم يشفعون له الأشعروا فيه وفيه أيضا مثل ذلك في الأربعين اهـ ابن حج هذا وجرت العادة الآن بأنهم لا يصلون على الميت بعد دفنه فلا يبعد أن يقال يسن انتظارهم لما فيه من المصلحة للميت حيث غلب على الظن أنهم لا يصلون على القبر ويمكن حمل كلام الزركشي عليه (قوله ويشمل جميع ذلك قولنا) أي إذا عجزنا به (قوله كما سأتى) أي في قوله ولو كانت الأرض مغسوبة (قوله ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم) أي حيث أمكن الدفن فيه فان كان بعلو كان مات على سقف لا يتأتى الدفن فيه فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذي ماتوا فيه بحيث يحاذيه

(على الصحيح) في جماعة ولا انفراد لان المعاد نقل وهذه لا يتقبل بها يعني أنه لا يعيدها مرة ثانية لعدم ورود ذلك شرعا بخلاف الفرائض فانها تعاد وان وقعت الأولى نفلا كصلاة الصبي نعم فاذا الطهورين اذا صلى ثم وجد ما يطهر به يعيدها قاله القفال في فتاويه وقياسه أن كل من لزمت إعادة المكتوبة لخلل يصلي هنا ويعيد أيضا لكن هل يتوقف ذلك على تعيين صلاته عليها أو لا فيه احتمال والأقرب نعم بل لا ينبغي أن يجوز له ذلك مع حصول فرض الصلاة بغيره والثاني تستحب له إعادة كغيرها وعلى الأول لو أعادها وقعت نفلا كافي المجموع وهذه خارجة عن القياس اذا الصلاة لا تنعقد حيث لم تكن مطلوبة بل قبل أن هذه الثانية تقع فرضا كصلاة الطائفة الثانية ويوجه انعقادها بان المقصود من الصلاة على الميت الشفاعة والدعاء وقد لا تقبل الأولى وتقبل الثانية فلم يحصل الغرض بقينا وأما من لم يصل فتقع صلاته فرضا لا يقال سقط الفرض بالأولى فامتنع وقوع الثانية فرضا لأننا نقول الساقط بالأولى حرج الفرض لا هو وقد يكون ابتداء الشيء غير فرض وبالدخول فيه يصير فرضا كحج التطوع واحد خصال الواجب المحذور يدل لذلك قول السبكي فرض الكفاية اذا لم يتم المقصود منه بل تعبد مصلحته بشكره الفاعلين كتعلم العلم وحفظ القرآن وصلاة الجنائزة اذ مقصودها الشفاعة لا بسقط بفعل البعض وان سقط الحرج وليس كل فرض ياتى بتركه مطلقا (ولا تؤخر) الصلاة عليه أي لا يندب التأخير (زيادة المصلين) خبر أسرعوا بالجنائزة ولا بأس بانتظار الولي اذا ربح حضوره عن قرب وأمن من التغيير وشمل كلامه ما للزركشي حضوره أربعين أو مائة ولو عن قرب لم يكنهم من الصلاة على القبر بعد حضورهم خلا فالزركشي ومن تبعه (وقابل نفسه) حكمه (كغيره في) وجوب (الغسل) له (والصلاة) عليه لخبر الصلاة واجبة على كل مسلم برا كان أو فاجر وان عمل الكافر وهو وان كان منقطع الكثرة مرسل وهو حجة اذا اعتضد بأمور منها قول أكثر أهل العلم وقد وجد هنا وما في مسلم من أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الصلاة على رجل قتل نفسه محمول على الزجر عن فعل مثله بل قال ابن حبان في صحيحه أنه منسوخ (ولو نوى الامام صلاة غائب والمأموم صلاة حاضرا وعكس) كل منهما (جائز) كما لو اقتدى في الظهر بالعصر أو بالعكس وعلم من كلامه جواز اختلافهما في المصلي عليه مع اتفاقهما في الحضور أو الغيبة بطريق الأولى ويشمل جميع ذلك قولنا لو نوى المأموم الصلاة على غيره من نواة الامام جائز (والدفن بالمقبرة أفضل) منه في غيرها للتابع ويل دعاء المارين وفي أفضل مقبرة باب الداء أولى ويكره الدفن بالبيت كما قاله القفال الآن تدعو اليه حاجة أو مصلحة كما سأتى على أن المشهور أنه خلاف الأولى لا مكروه وانما دفن عليه السلام في بيته لاختلاف الصحابة في مدفنه لخوفهم من دفنه بالمقابر من التنازع ولأن من خواص الانبياء دفنهم بمحل موتهم واستثنى الأذرى وغيره الشهيد

اذا عجزنا به (قوله كما سأتى) أي في قوله ولو كانت الأرض مغسوبة (قوله ولأن من خواص الأنبياء دفنهم بمحل موتهم) أي حيث أمكن الدفن فيه فان كان بعلو كان مات على سقف لا يتأتى الدفن فيه فالظاهر دفنهم تحت الموضع الذي ماتوا فيه بحيث يحاذيه

(قوله فالأفضل اجتنابها) هذا واضح في غير المغصوبة اما هي فيجب اجتنابها كما يفيد قوله قال الشيخ الخ (قوله أوجب المقدم) اي ومنه الاب حيث نازعته الام فيقدم الاب عليها (قوله لهم الامتناع من دفنه) أي فيما في تلك البقعة ولو قال فيه لكان أولى (قوله لسبق حقهم) أي حيث وضعوه باختيارهم صار مستحقا فلا يمكن المشتري من اخراجه (قوله وأوجهها اجابة السيد) ولعل الفرق بين هذا وما مر له من تقديم الحر القريب عليه في الصلاة ان المقصود من الصلاة الدعاء وهي من القريب أقرب اجابة لشققة وما هنا من مؤن التجهيز ٢١٤ وهي واجبة على السيد فليست مل (قوله ولا يبرأ حق به مادام حيا) مفهوما انه بعد

فيسن أيضا دفنه في محل قتله أي ولو بقرب مكة أو نحوها مما يأتي قال ولو كانت الارض مخصوبة أو سبلها ظالم اشتراها بمال خيبت أو نحوها أو كان اهلها اهل بدعة أو فسق أو كانت تربهم فاسدة للوحدة أو نحوها أو كان نقل الميت اليها يؤدى لانفجاره فالأفضل اجتنابها قال الشيخ بل يجب في بعض ذلك فلو قال بعض الورثة يدفن في ما كرهه والباقيون في المسبلة أوجب طالبا لا انتقال الملك لهم ولم يرض بعضهم بدفنه فيه فلو تنازعوا في مقبرتين ولم يوص الميت بشئ أوجب المقدم في الغسل والصلاة ان كان الميت رجلا قاله ابن الاسمان فان استروا اقرع فان كان امرأة أوجب القريب دون الزوج والظاهر كما قاله الاذرى ان محله عند التساوى والا فيجب ان ينظر الى الاصلح للميت فيجب طالبا كما لو كانت احدهما اقرب او اصلح او مجاورة لا خيار والاخرى بالاضد بل لو اتفقا على خلاف الاصلح فالأوجه ان للعامة اعتراضهم فيه نظرا للميت وبذلك صرح السبكي ولو دفنه بعض الورثة في ملك نفسه لم ينقل وقبل دفنه في ذلك لهم الامتناع من دفنه فيها الما فيه من المنفعة عليهم فيجب ان يوفى دفنه في المسبلة بخلاف ما لو قال بعضهم يكتفن في مالى والباقيون في الاكفان المسبلة حيث يجب الاول لحرمان العادة بالدفن في المسبلة من غير عار يلحق بذلك بخلاف الاكفان المسبلة ولو دفنه بعضهم في ارض التركة فلا بائنا لا للمشتري من الورثة نقله ويكره لهم ذلك كما في المجموع اما لو دفنوه في ملكه ثم باعوه لم يكن للمشتري نقله لسبق حقهم وللمشتري الخيار في فسخ البيع ان جهل الحال والمحل الذى دفن فيه للمشتري الاتقاع به بعد بدلا للميت أو اتفاق نقله ولومات رقيق وتنازع قريبه وسببه في مقبرتين متساويتين ففي الجواب منهما احتمالا ان بناء على ان الرق هل يزول بالموت أولا وأوجهها اجابة السيد ولو أعد لنفسه قبر لم يكره فيما يظهر لانه للاعتبار قال العبادى ولا يصير أحق به مادام حيا وواقعه ابن يونس واستثنى ما اذا مات عقبه ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار ولا عكسه فان اختلطوا افرادا بمقبرة كما هو ويجوز جعل مقبرة اهل الحرب بعد اندراسها مقبرة للمسلمين ومسجد الذم مسجد عليه الصلاة والسلام كان كذلك (ويكره الميت بها) أي المقبرة لما فيه من الوحشة وفي كلامه اشعار بعد الكراهة في

موتيه يكون أحق به ويؤيده قوله واستثنى الخ ويذهب الى ان محله أيضا ما لم يوص بالدفن فيه فان اوصى بذلك وجب دفنه فيه سواء كانت المقبرة ملكه أو مسبلة واقاد قوله ولا يصير الخ انه لا يحرم على غيره الدفن فيه قبل موته ويحرم على غيره الدفن فيه بعده ومع ذلك اذا تعدى أحد بالدفن فيه لا يخرج منه الميت ولا يجوز نبشه كما لو شرع في الاحياء وتجرموا ان يحرم على غيره البناء فيه ومع ذلك اذا بناء غيره ملكه بالاحياء هذا وينبغي ان يعلم ان ما جرت به العادة الآن من حفر القساقي في المسبلة وبنائها قبل الموت حرام لان الغير وان جازله الدفن لكنه يمنع منه احترام البناء وان كان محرما وخوفا من الفتنة ونظير ذلك ما تقدم في الصلاة من انه يحرم بعث السجدة جيسد لتقرش في المساجد الى حضور اربابها وعلوه بان فيه تضيقا على المصلين وانهم وان جازلهم رفعها يمتنعون منه

خوفا من الفتنة ومع ذلك لو تعدى احد دفن فيه لا يجوز نبشه ولا يغرم ما صرفه الاول في البناء لان فعله هدر القبر (قوله ولا يجوز دفن مسلم في مقبرة الكفار) أي حيث وجد غيرها (قوله كما مر) أي من انهم يدفنون بين مقابر المسلمين والكفار (قوله ويجوز جعل مقبرة اهل الحرب) ومثلهم اهل الذمة وانما قيد بهم لان اهل الذمة الاحياء يحتصون بمقابرهم فاهل المنع من جهة احبابهم (قوله بعد اندراسها) قضيته انه لا يجوز قبل اندراسها وفيه ان الحربين لا احترام لهم بل يجوز اغراء الكلاب على حية تم فالقباس الجواز مطلقا قبل الانداس وبعده

القبر المنفرد قال الاسنوي وفيه احتمال وقد يفرق بين ان يكون بصحراء او في بيت مسكون
 اه والتفرقة اوجه بل كثير من التراب مسكونة كالبيوت فالوجه عدم الكراهة فيها
 ويؤخذ من التعليل ان محل الكراهة حيث كان منفردا فان كانوا جماعة كما يقع كثيرا
 في زنا في الميت ليلة الجمعة لقراءة قرآن او زيارة لم يكره (ويشدد ستر القبر بثوب) عند
 ادخال الميت فيه (وان كان رجلا) لانه صلى الله عليه وسلم ستر قبر ابن معاذ ولانه آستر
 لما عساه يظهر مما كان يجب ستره وهو لا تثنى آ كدمنه لغيرها وللخشي آ كدمن الرجل كما
 في حال الحياة (و) بسن (ان يقول) من يدخله القبر (بسم الله وعلى مله رسول الله صلى
 الله عليه وسلم) للاتباع ويسن ان يزيد من الدعاء ما يليق بالحال (ولا يفرش تحته) في القبر
 (شيء) من الفراش (ولا) يوضع تحت رأسه (مخدة) بكسر الميم جمعها مخاد بفتحها سميت
 بذلك لانها آلة يوضع الخد عليها أي يكره ذلك لانه اضاعة مال أي لكنه لغرض قد يقصد
 فلا تنافي بين العلة والمعلل لان حرمة اضاعته حيث لا غرض اصلا وأجابوا عن خبر ابن
 عباس انه صلى الله عليه وسلم جعل في قبره قطيفة جهراء بانه لم يكن يرضاه لانه اعصابه
 ولا علمهم وانما فعله شقران مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم كراهة ان تلبس به - انه
 وروى البيهقي عن ابن عباس انه كره وضع ثوب تحت الميت بقبره مع ان القطيفة أخرجت
 قبل اهالة التراب على ما قاله في الاستيعاب ولو سلم عدم خروجها فهو خاص به صلى الله
 عليه وسلم كما قاله الدارقطني عن وكيع بل السنة ان يضع بدل المخدة حجرا أو لبنة ويفضي
 بخده اليه أو الى التراب وتغير المصنف صحيح فدعوى أن فيه ركة لان المخدة غير مفروشة
 فان أخرجت من الفرش لم يبق لها عامل يرفعها عيبه وكان قائله غفل عن قول الشاعر
 وزججن الحواجب والعيونا عطف العيون لفظا على ما قبله المتعذر اضمارا عاما له
 المناسب وهو كحل فكذا هنا كما قدرته (ويكره دفنه في تابوت) بالاجماع لانه بدعة (الا
 في أرض ندية أو رخوة) بكسر الراء أفصح من فتحها ضد الشديدة وحكى فيها أيضا الضم
 فلا يكره للمصلحة ولا تنفذ وصيته به الا في هذه الحالة وشمل ذلك ما لو تهرى الميت للدغ أو
 حريق بحيث لا يفسد بطله الا التابوت كما ذكره في التجريد ونقله عن الشافعي والاصحاب
 وما اذا كانت امرأة ولا محرم لها يدفن فيها التلاميذ الا بجانب عند الدفن كما قاله المتولي قال
 في المتوسط ويظهر ان يلتحق بذلك دفنه بارض الرمل الدمشة والبوادي الكثيرة الضباع
 وغيرها من السباع النباشة وكان لا يعصمه منها الا التابوت (ويجوز) بلا كراهة (الدفن
 ليلا) لانه صلى الله عليه وسلم دفن ابيلا وأبو بكر وعمر وعثمان كذلك بل فعله رسول الله صلى
 الله عليه وسلم أيضا أما موق أهل الذمة فسيأتي ان شاء الله في الجزية ان للامام منعهم من
 اظهاب جنائزهم نهارا (وكذا) (يجوز) وقت كراهة الصلاة اذ لم يتجره) من غير كراهة لان
 له سيما مقدما أو مقارنا وهو الموت فان تجرها كره كما في المجموع وظاهره التنزيه
 ويمكن حله على التصريح كمثله الصلاة كما قاله الاسنوي وغيره وهو ظاهر ما في شرح مسلم

(قوله عند ادخال الميت فيه)
 مفهومه انه لا يندب ذلك عند
 وضعه في النعش وينبغي ان
 يكون مباحا (قوله ستر قبر ابن
 معاذ) ويحتمل انه باشره وانه أمر
 به (قوله من يدخله القبر) أي وان
 زاد ما يليق بالحال كاللهم
 افتح أبواب السماء لروحه واكرم
 نزهة ووسع مدخله ووسع له في قبره
 (قوله مع ان القطيفة أخرجت)
 معتد (قوله ويكره دفنه في
 تابوت) أي او نحوه من كل ما
 يحول بينه وبين الارض (قوله
 وشمل) أي ما لا يكره للمصلحة
 (قوله للدغ أو حريق) بالدال
 المهملة والغين المهملة (قوله وكان
 لا يعصمه منها الا التابوت) قال ج
 بعد ما ذكر بل لا يبعد وجوبه في
 مسألة السباع ان غلب وجودها
 ومثله التهرى (قوله وقت
 كراهة) ظاهره ولو في حرم مكة
 (قوله وظاهره التنزيه) معتد

(قوله نقبر) بابه ضرب ونصر مختار (قوله الصواب التعميم) أي من أنه لا فرق بين المتعلقة بالزمان والفعل (قوله المسبوقه بالحضور) أي من منزله مثلاً (قوله قيراطان) أي منهما القيراط الأول (قوله فلو صلى عليه ثم حضر) أي وحده مشى وحده إلى فحل الدفن ومثله ما لو سار من موضع الصلاة مع المشيعين (قوله بتعددتها) ينبغي أن صورة المسئلة أنه مشى مع الكل من مواضع خروجهم إلى أن صلى عليهم دفعة لما قدمه من أن القيراط انما يحصل لمن جمع بين المشي إلى المصلى وبين الصلاة نعم لا يحتاج لهذا التصوير على النسخة الثانية (قوله وافتي به الوالد) في نسخة بعد ذلك نعم لو صلى من غير حضور معها حصل له قيراط دون من كان معها اهـ وأوضح منه له اجر في الجلة وهو انسب بقوله فيمن لم يصل عليه لكن له اجر في الجلة وعبارة ابن العماد في كتاب الذريعة في اعداد الشريعة المسئلة الخلاء قال صلى الله عليه وسلم من شهد الجنائزة حتى يصل عليها فله قيراط ومن شهدها حتى تدفن فله قيراطان قيل وما القيراطان يا رسول الله قال مثل الجملين العظيمين وسلم اصغرهما مثل أحد قوله صلى الله عليه وسلم فله قيراطان أي قيراط مضموم إلى الأول كما في قوله تعالى قل أنكم لتكفرون بالذي خلق الأرض في يومين إلى قوله وبارك فيها وقد رقيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين أي يومين ٢١٦ مضمومين إلى الأولين لأنه قال بعد ذلك ثم استوى إلى السماء إلى قوله فقضاها

سبع سموات في يومين فالجموع ستة أيام وهذا القيراط ذكر بعض المالكية أنه منسوب إلى جميع عمل الميت وذلك جز من أربعة وعشرين جزاً من عمل الميت أو هو قيراط من أنواع عمله أي نوع واحد من أنواع عمله لانا إذا عددنا الأعمال المتعلقة بالميت من تحويله إلى القبلة وتلقيته الشهادة وقراءة سورة يسن وتغميمه ونزع ثيابه وتسجيته بثوب خفيف ووضع شيء ثقيل على بطنه وتغسيله ونحو ذلك إلى حين يدفن كانت أنواع ذلك نحو ما أربعة وعشرين هكذا قال وما قاله وتسكفه يحتاج إلى دال لأنه

قال الأذرى وهو ظاهر إذا علم بالنهي وعلى الكراهة حل خبره سلم عن عقبه ثلاث ساعات ثم سار رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فيها وإن نقبر فيها ما ونا وذ كروقت طلوع الشمس واستوائها وغروبها وظاهر ذلك اختصاصه بالآوقات المتعلقة بالزمان دون المتعلقة بالفعل وجرى عليه الاسنوى قال وكلام الاصحاب والحديث والمعنى يدل لذلك وقال الزركشي وغيره الصواب التعميم وهو كما قال ونقبر بضم الباء وسرها أي تدفن (وغيرهما) أي الليل ووقت الكراهة (أفضل) أي فاضل حيث أمن على الميت من التغير لو أخر غيرهما السهولة الاجتماع والوضع في القبر وقول الاسنوى انما ذكره من تفضيل غير آوقات الكراهة عليهم التي تعرض لها في الروضة والجموع ولا يتجه صحته فإن المبادرة مستحبة برده ما ذكرناه في الحديثية ويحصل بالصلاة على الميت المسبوقه بالحضور معه قيراط من الاجر ويحصل منه به أو بالحضور معه إلى تمام الدفن لا المواراة وحدها قيراطان للخبر الصحيح في ذلك فلو صلى عليه ثم حضر وحده ومكث حتى تدفن لم يحصل القيراط الثاني كما في الجموع لكن له اجر في الجلة ولو تعددت الجنائز وانحدت الصلاة عليها دفعة واحدة تعدد القيراط بتعددتها كما استظهره الأذرى وبه أجاب قاضي حجة والبارزى وافتي به الوالد رحمه الله تعالى نعم لو صلى من غير حضور معها حصل له قيراط دون من كان معها (وبكره تجصيص القبر) أي تبيضه بالحص وهو الجبس ويقال هو النورة البيضاء الجبر

يلزم على ما قاله أن من حضر الميت من حين يحول إلى القبلة إلى حين يدفن يكون له أربعة وعشرون قيراطاً وهو خلاف والمراد نص الحديث والله أعلم ثم قال في باب الصيد من باب الاثنين قال السراج بن الملقن الذي يظهر أن من شهد جنازة من فأكثر وصلّى عليه ما صلاة واحدة أنه يحصل له قيراط بكل واحد ولا يمنع من ذلك اتحاد الصلاة لأن الشرع ربط القيراط بوصف وهو حاصل في كل ميت فلا فرق بين أن يحصل دفعة أو دفعات اهـ كلامه ثم قال اعني ابن العماد وتعدد القيراط فيها لتعدد الاموات أولى لأن باب الكرم واسع واقتض الحديث من صلى على الجنائزة فله قيراط من اجر فان شهدها حتى تدفن فله قيراطان فان الأول نكرة في سياق الشرط فتم عموم الشمول وقوله صلى الله عليه وسلم فان شهدها حتى تدفن فله قيراطان يعني قيراط الصلاة وقيراط الدفن اهـ ثم رأيت منقولاً عن البدائع لابن القيم ما نصه لم ازل حريصاً على معرفة القيراط في هذا الحديث حتى رأيت لابن عقيل كلاماً قال القيراط نصف سدس درهم مثلاً ولا يجوز أن يكون المراد هنا جنس الاخر لأن ذلك يدخل فيه ثواب الايمان واعماله كالصلاة والحج وغيره وليس في صلاة الجنائزة ما يبلغ هذا فلم يبق الا أن يرجع إلى المهود وهو الاجر العائد إلى الميت ويتعلق بالميت صبر على المصاب فيه وبه ويجهز وغسله والتعزية به وحمل الطعام إلى أهله وتسكينهم وهذا مجموع الاجر الذي يتعلق بالميت فكان للمصلى

والجائس الى ان يقبر بمجموع الاجر الذي يتدافق بالميت سدس دينار ونصف سدسه اه. بتصرف قلت كان مجموع الاجر الحاصل على تجهيز الميت من حين التفراق الى وضعه في الخدوة وقضاء حق اهله واولاده دينار فللمصلي عليه فقط من هذا الدينار نصف سدس فان صلى عليه وتبعه كان له قبراطان منه وهما سدسه وعلى هذا فيكون نسبة القيراط الى الاجر الكامل في نفسه وكما كان أعظم كان القيراط منه بحسبه. واما قوله صلى الله عليه وسلم من اقتنى كلبا الا كلب ماشية أو زرع نقص من اجره او من عمله كل يوم قيراطان فيحتمل ان يراد به هذا المعنى أيضا وهو سدس اجره ذلك ويكون صغره وكبره بحسب قلة العمل وكثرته فاذا كان له أربعة وعشرون ألف حسنة مثلا نقص منها كل يوم الف حسنة وعلى هذا الحساب والله أعلم بما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله الف حسنة كذا النسخة وصوابه الف الف حسنة اه. ما رايته منقولاً عن البدائع والحاصل مما تقرران قيراط الجنائزة من اثني عشر قيراطا والكلب من أربعة وعشرين ثم رأيت في الفتح مانعه قوله من تسع جنازة فله قيراط زاد مسلم في رواية من الاجر والقيراط بكسر القاف قال الجوهرى أصله قراط بالتشديد لان جمعه قرايط فأبدل من احد حرفي تضعيفه ياء قال والقيراط نصف دائق وقال قبل ذلك الدائق سدس الدرهم فعلى هذا يكون القيراط جزأ من اثني عشر جزأ من الدرهم واما صاحب النهاية فقال القيراط جزأ من اجزاء الدينار وهو نصف عشره في أكثر البلاد وفي الشام جزأ من أربعة وعشرين جزأ ونقل ابن الجوزي عن ابن عقيل انه كان يقول القيراط نصف سدس درهم أو نصف عشر دينار والاشارة به هذا المقدار الى الاجر المتعلق بالميت من تجهيزه وغسله وجميع ما يتعلق به فللمصلي عليه من ذلك قيراط ولم يشهد الذفن قيراط وذكر القيراط تقريرا للههم لما كان الانسان يعرف القيراط ويعمل العمل في مقابله وعدم جنس ما يعرف وضرب له المثل بما يعمل اه. وليس الذي قال يبعد وقد روى البراز من طريق عجلان عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا من أتى جنازة في اهله فله قيراط فان تبعها فله قيراط فان صلى عليها فله قيراط فان انتظرها حتى ٢١٧ تدفن فله قيراط فهذا يدل على ان لكل عمل من اعمال الجنائزة قيراطا وان اختلفت مقادير القرايط ولا سيما بالنسبة الى مشقة ذلك العمل وسهولته وعلى هذا فيقال انما خص قيراطي الصلاة والدفن بالذ كر لكونهما المقصودين بخلاف باقي احوال الميت فانها وسائل ولكن هذا يخالف ظاهر سياق الحديث الذي في الصحيح المتقدم في كتاب الايمان فان فيه ان لمن كان معها حتى يصلى عليها فيفرغ من دفنها قيراطين فقط ويجب ان

والمراد هاهما أو أحدهما (والبناء) عليه كقبة أو بيت للنهي عنهم ما وخروج بتجسيمه تطيينه لانه ليس

٢٨ به في هدايان القيراطين المذكورين ان شهدوا الذي ذكره ابن عقيل لمن باشر الاعمال التي يحتاج اليها الميت فاقتراها وقد ورد لفظ القيراط في عدة أحاديث فمنها ما يحمل على القيراط المتعارف ومنها ما يحمل على الجزء في الجملة وان لم تعرف النسبة فن الاول حديث كعب بن مالك مرفوعا انكم ستفقدون بلدا يد كرفيا القيراط وحديث أبي هريرة مرفوعا كنت أرى الغنم لاهل مكة بالقرايط قال ابن ماجه عن بعض شيوخه يعني كل شاة بقيراط وقال غيره قرايط جبل عكة ومن المحقق حديث ابن عمر في الذين أتوا التوراة اعطوا قيراطا قيراطا وحديث الباب وحديث أبي هريرة فيمن اقتنى كلبا نقص من عمله كل يوم قيراط وقد جاء تعبير مقدار القيراط في حديث الباب بانه مثل احد كما سيأتي الكلام عليه في الباب الذي يليه وفي رواية عند أحمد والطبراني في الاوسط من حديث ابن عمر قالوا يا رسول الله مثل قرايطنا هذه قال لا بل مثل احد قال النووي لا يلزم من ذكر القيراط في الحديثين تساويهما لان عادة الشارع تعظيم الحسنات وتخفيف مقابلهما والله أعلم وقال ابن العربي الذرة جزأ من الف وأربعة وعشرين جزأ من حسنة والحبة ثلث القيراط والذرة تخرج من النار فكيف بالقيراط قال وهذا قدر قيراط الحسنات فاما قيراط السيئات فلا وقال غيره القيراط في اقتناء الكلب جزأ من اجزاء عمل المقتنى له في ذلك اليوم وذهب الاكثر الى ان المراد بالقيراط في حديث الباب جزأ من اجزاء معلومة عند الله وقد قربها النبي صلى الله عليه وسلم للفهم بتمثيله القيراط باحد قال الطيبي قوله مثل احد تفسير للمقصود من الكلام لالفاظ القيراط والمراد منه انه يرجع بنصيب كثير من الاجر وذلك لان لفظ القيراط مبهم من وجهين فبين الموزون بقوله من الاجر وبين المقدار المراد منه بقوله مثل احد وقال الزين بن المنير اريد تعظيم الثواب فله للعيان باعظام الجبال خلقا وكثرها الى النفوس المؤمنة حبا لانه الذي قال في حقه انه جبل يحبنا ونحبه اه. ولانه ايضا اقرب من الخطابين يشتركان في معرفته وخص القيراط بالذ كر لانه كان أقل ما يقع به الاجارة في ذلك الوقت أو جرى ذلك مجرى العادة من تقليل الاجر بتقليل العمل اه. (قوله وخروج بتجسيمه تطيينه) معناه أي فلا كراهة فيه

(قوله فيجوز بناؤه وتخصيصه) ينبغي ولو في المسئلة وينبغي أيضا ان من ذلك ما يجعل من بناء الجحاز على القبر خوفا من ان ينش قبل بلا الميت لدفن غيره وعبارة حج بعد قول المصنف اقل القبر حفرة تمنع الرائحة والسبع انه لو اعتمد سباع ذلك المثل الحفر عن موتاهم وجب بناء القبر بحيث يمنع وصولها اليه كما هو ظاهر فان لم يمنعها البناء كبعض النواحي وجب صندوق كاي لم يأتى (قوله) نعم ان قصدت قبيل اضرحتهم التبرك لم يكره (٢١٨) ومثلهما غيرهما من الاعتاب ونحوها (قوله فقد صرحوا بانه اذا جهز الخ)

للزينة بخلاف الاول ويستثنى من ذلك ما اذا خشى ان يشه فيجوز بناؤه وتخصيصه حتى لا يقدر التباش عليه كما قاله الشيخ أبو زيد وغيره ومثله ما لو خشى عليه من نبش الضبع ونحوه أو ان يجرفه السيل وسيعلم من هدم بناء المسئلة حرمة البناء فيها اذا الاصل انه لا يهدم الا ما حرم وضعه فلا اعتراض عليه خلافا لمن وهم فيه (والكتابة عليه) سواء كان اسم صاحبه أم لا في لوح عند راسه أم في غيره كما في المجموع نعم يؤخذ من قواهم انه يستحب وضع ما يعرف به القبر وانه لو احتاج الى كتابة اسم الميت لمعرفة للزيارة كان مستحباً بقدر الحاجة لاسما قبور الاولياء والصالحين فانهم لا تعرف الا بذلك عند تطاول السنين وما ذكره الاذرى من ان القياس تحريم كتابة القرآن على القبر لتعرضه للدوس عليه والتجاسة والتلوين بصديد الموق عند تكرار النبش في المقبرة المسئلة مردود باطلا قهراً لاسيما والمحدود غير محقق ويكره ان يجعل على القبر مظلة وان يقبل التابوت الذي يجعل فوق القبر كما يكره تقبيل القبر واستلامه وتقبيل الاعتاب عند الدخول لزيارة الاولياء نعم ان قصدت قبيل اضرحتهم التبرك لم يكره كما أفنى به الوالد رحمه الله تعالى فقد صرحوا بانه اذا جهز عن استلام الجريسن له ان يشير بعصا وان يقبلها وقالوا أي اجزاء البيت قبل الحسن (ولو بنى) عليه (في مقبرة مسئلة) قال في المهمات بان جرت عادة أهل البلد بالدفن فيها وان لم تكن موقوفة ومثله بالاولى الموقوفة (هدم) البناء وجوبا لحرمته ولما فيه من التضييق على الناس ورواى ابن قبة أم يمتا أم مسجد أم غيرها قال الدميري وغيره ومن المسبل قرافة مصر فان ابن عبد الحكم ذكر في تاريخ مصر ان عمر بن العاصى أعطاه المقوقس فيها مالا جزيلاً وذكر انه وجد في الكتاب الاول انها تربة الجنة فكانت عمر بن الخطاب في ذلك فكتب اليه انى لا أعرف تربة الجنة الا لاجساد المؤمنين فاجعلوها موتاكم وقد أفنى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها و يظهر رحمه الله على ما اذا عرف حاله في الوضع فان جهل تركه لاجل وضعه بحق كما في الكنائس التي تقرأ أهل الذمة عليهم في بلدنا وجهلنا حالها وكما في البناء الموجود على حافة الانهار والشوارع وصرح في المجموع بحرمة البناء في المسئلة قال الاذرى ويقرب منه الحاق الموات به لان فيه تضييقا على المسلمين بما لا مصلحة ولا غرض شرعى فيه بخلاف الاحياء وما جمع به بعضهم من حل الكراهة على البناء على القبر خاصة بحيث يكون البناء واقعا في حريم القبر

أى فيقاس عليه ما ذكر (قوله بانه اذا جهز الخ) يؤخذ من هذان محلات الاولياء ونحوها التي تقصد زيارتها كسيدي أحمد البدوي اذا حصل فيها زحام يمنع من الوصول الى القبر أو يؤذى الى اختلاط النساء بالرجال لا يقرب من القبر بل يقف في محل يتمكن من الوقوف فيه بلا مشقة ويقرأ ما تيسر ويشير يده أو نحوها الى قبر الولي الذي قصد زيارته (قوله) ولو بنى في مقبرة مسئلة) وليس من البناء ما اعتيد من توابت الاولياء ثم رأيت سم على حج استقرب منها مثل البناء بوجود الهلة وهي تضيق الخ ومن البناء ما جرت به العادة من وضع الاجار المسماة بالتركية ثم رأيت حج صرح بحرمة ذلك وينبغي ان محل الحرمه حيث لم يقصد صونه عن النبش لدفن غيره قبل بلاءه (قوله) ومثله بالاولى موقوفة) انما يظهر هذا اذا جهلت الواو في قوله وان لم تكن للحال والا فالوقوفه داخلة في قوله وان لم تكن الخ (قوله في الكتاب الاول) أى

التوراة (قوله انى لا أعرف تربة الجنة) أى لا اعتمد تربة الجنة الخ (قوله وقد أفنى جماعة من العلماء بهدم ما بنى فيها) حتى قبة امامنا الشافعى التي بناها بعض الملوك وينبى ان لكل أحد هدم ذلك ما لم يخص منه مفسدة فيمتنع الرفع للامام أخذ من كلام ابن الرفعة في الصلح ولا يجوز زرع شئ في المسئلة وان تيقن بلامن بها لانه لا يجوز الانتفاع بها بغير الدفن فنقول المتولى يجوز بهد البلا محمول على المصلحة اهـ حج وهو مردود لان قبة امامنا كانت قبل الوقف دار ابن عبد الحكم فيكره

(قوله ويندب ان يرش القبر) أي بعد تمام الدفن ثم ذلك الاطمان وهو ظاهر زاد ج مالم ينزل مطر يكنى اه ج وينبغي انه لو ثبت عليه حشيش اكتفى به عن وضع الجريد الا في قياس على نزول المطر ويحتمل خلافه معتقدي يفرق بان زيادة الماء بعد نزول المطر الكافي لا معنى لها بحصول المقصود من تمهيد التراب بخلاف وضع الجريد زيادة على الحشيش فانه يحصل به زيادة رحمة للميت بتسبيح الجريد (قوله المضجع) قال في المصباح المضجع بفتح الميم ٢١٩ والجيم موضع الضجوع والجمع مضاجع (قوله وان يكون طهورا باردا) أي ولو لمحا (قوله والظاهر كراهته بالنجس) سمكت عن المستعمل ومفهوم قوله والاولى ان يكون طهورا انه خلاف الاولى (قوله يكره كما في الروضة الرش) وينبغي ان مثل ذلك الرش على غير القبر مما قصد به اكرام صاحب القبر كالرش على اضرحة بعض الاولياء اكرامهم فلا يحرم وان لم يكن على القبر (قوله من الاشياء الرطبة) أي فيدخل في ذلك البرسيم ونحوه من جميع النباتات الرطبة (قوله ويمتنع على غير مالكة) أما مالكة فان كان الموضوع مما يعرض عنه عادة حرم عليه اخذه لانه صار حقا للميت وان كان كثيرا لا يعرض عن مثله عادة لم يحرم اه سم على منهج ويظهر ان مثل الجريد ما اعتيد من وضع الشمع في ليالي الاعياد ونحوها على القبور فيحرم اخذه اهدم اعراض مالكة عنه وعدم رضاه بأخذه من موضعه (قوله وقال انه لم بها) أي اجعلها علامة عليه اعرفه بها

فيكره ولا يحرم اعدم التضييق والحرم على ما لو بنى في المقبرة بيتا أو قبة يسكن فيه فانه لا يجوز وكذا لو بنى لتأوى فيه الزائرون لما فيه من التضييق مردود والمعتد بالحرم مطلقا (ويندب ان يرش القبر بما) افعله صلى الله عليه وسلم ذلك بقبر ولده ابراهيم وما فيه من التقاؤل بالرحمة وتبريد المضجع للميت وحفظ التراب من تناثره والاولى ان يكون طهورا باردا قال الاذرى والظاهر كراهته بالنجس أو تحريمه قلت والاوجه الثاني لما في فعل ذلك من الازراء بالميت ويدل له ما مر من حرمة البول عليه أو على جداره ولا وجه للاول بل هو بعيد وخروج الماء الورد فيكره كما في الروضة الرش به لان فيه اضاعه مال وانما لم يحرم لانه يفعل لغرض صحيح من اكرام الميت واقبال الزوار عليه لطيب ريح البقعة به فسقط قول الاسنوى ولو قيل بغيره لم يعد ويؤيد ما ذكرناه قول السبكي لا بأس بالسير منه اذا قصد به حضور الملائكة لانها تحب الرائحة الطيبة ويكره ان يطلى بالخلوق أيضا (و) ان (يوضع عليه حصي صغار) لما رواه الشافعي انه صلى الله عليه وسلم وضع على قبر ابنه ابراهيم حصيا وهي بالمد والموحدة الحصى الصغار وهو حديث مرسل مروى باسناد ضعيف ويستحب وضع الجريد الاخضر على القبر للاتباع وكذا الریحان ونحوه من الاشياء الرطبة ويمتنع على غير مالكة اخذه من على القبر قبل يسه اعدم الاعراض عنه فان بيس جازل زال نفعه المقصود منه حال رطوبته وهو الاستغفار (و) ان (يوضع عند رأسه حجرا أو خشبة) أو نحو ذلك لانه صلى الله عليه وسلم وضع عند رأس عثمان بن مظعون صخرة وقال اتعلم بها اقبراخي لادفن اليه من مات من أهلي وقضيته نذب عظم الحجر ومثله بنحوه ووجهه ظاهر فان القصد بذلك معرفة قبر الميت على الدوام ولا يثبت كذلك الا العظيم وذ كراوردى استحبابه عند رجليه أيضا (و) يندب (جمع الاقارب) للميت (في موضع) واحد للاتباع ولانه اسم على الزائر والمقصد كما قاله الاسنوى الحاق الاقارب والاعتناء والمحارم من الرضاع والمصاهرة بذلك ومثلهم الاصدقاو يقدم الاب ندبا الى القبلة ثم الاسن فالاسن على الترتيب المذكور فيما اذا دفنوا في قبر واحد (و) يندب (زيارة القبور) أي قبور المسلمين (للرجال) لخبر كنت نعتكم عن زيارة القبور فزورها فانهم ائذ كرم الاخرة وروى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال

وقوله قبر أخي أي من الرضاع (قوله وذ) رماوردى الخ) وفيه نظر لانه خلاف الاتباع ج (أقول) قد يجاب بأن هذا وان لم يرد لكنه في معنى ما ورد بجماع ان في كل تمييز يعرف به القبر (قوله ولانه اسم على الزائرين) أي وارواح لارواحهم ج (قوله ويندب زيارة القبور) أي ويسن ان يكون الزائر على طهارة أي ويا كندب ذلك في حق الاقارب خصوصا الابوين ولو كانوا ببلد آخر غير البلد الذي هو فيه

(قوله كان يعرفه) مفهومه انه اذا صر على من لا يعرفه وسلم عليه لا يرد عليه وانه اذا صر على من كان يعرفه في الدنيا ولم يعلم عليه لم يعرفه والظاهر خلافه فيهما - ما فليراجع (قوله فيسلم عليه) أي في جميع أيام الأسبوع ولا يختص ذلك بالاوقات التي اعتيادت الزيارة فيها وقوله لا عرفه ورد عليه السلام فيه اشارة الى انه يؤدى الى المسلم حقه ولو بعد الموت وان الله تعالى يعطيه قوة بحيث يعلم المسلم عليه ويرد عليه ومع ذلك لا ثواب فيه للميت على الرد لان تكليفه انقطع بالموت (قوله اما زيارة قبور الكفار فباحة) ظاهره انه لا فرق فيه بين القريب وغيره لكن قال حج اما قبور الكفار فلا يسن زيارتها بل قيل تحرم ويتعين ترجيحه من غير نحو قريب قياسا على ما صر في اتباع جنازته (قوله خلافا لما ورد في تحريمها) عبارة المناوي على ليله النصف من شعبان نصها اما قبور الكفار فلا يندب زيارتها ٢٢٠ ويجوز على الاصح فم ان كانت الزيارة بقصد الاعتبار وتذكر الموت فهي مندوبة

مطلقا ويستوى فيها جميع القبور كما قاله السبكي وغيره قال لكن لا يشرع فيها قصد قبر بعينه (فرع) اعتاد الناس زيارة القبور وصيغة الجمعة ويمكن ان يوجه بان الارواح تحضر القبور من عصر الخميس الى شمس السبت فقصوا يوم الجمعة لانه تحضر الارواح فيه وامل المراد حضور خاص والافلا رواح ارتباط بالقبور مطلقا ثم انه قد يقال كان ينبغي ان تطلب الزيارة يوم السبت لانه عليه الصلاة والسلام كان يزور شهداء أحد يوم السبت ويمكن ان يقال لعله خصه ببعدهم عن المدينة ومضي يوم الجمعة عن الاعمال المطلوبة فيه من التبكير وغيره وأظن المسئلة فيها كلام فراجع اه سم على منهج (قوله وحمل على ماذا

ما من أحد عز بقبر أخيه المؤمن كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه الا عرفه ورد عليه السلام ويسن ان يقرأ عنده ما تيسر ويدعوله بعد توجهه الى القبلة والاجر له وللميت كما سيأتي بتفصيله في الوصايا ان شاء الله تعالى اما زيارة قبور الكفار فباحة خلافا لما ورد في تحريمها (وتكره) زيارتها (للنساء) ومثلهن الخنثى لجزعهن وانما لم تحرم عليهن لغير عائشة قالت قلت كيف أقول يا رسول الله تعني اذا زرت القبور قال قولي السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين ويرحم الله المستقدمين والمستأخرين وانا ان شاء الله بكم للاحقون (وقيل تحرم) لخبر عن الله زوارات القبور وحمل على ماذا كانت زيارتهن للمديد والبكا والنوح على ما جرت به عادتهن أو كان فيه خروج محترم (وقيل بباح) اذا من الافتتان عللا بالاصل والخبر فيما اذا ترقب عليها شيء مما صر وفهم المصنف الاباحة من حكاية الراغب عدم الكراهة وتبعه في الروضة والجموع وذكريه حمل الحديث على ماذا وان الاحتياط للمجوز ترك الزيارة لظاهر الحديث وحمل هذه الاقوال في غير زيارة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أما هي فلا تكروه بل تكون من أعظم القربات لئلا كوروا الاناث وينبغي ان تكون قبور سائر الانبياء والاولياء كذلك كما قاله ابن الرفعة والقمولي وهو المعتمد وان قال الاذرع لم أره للمتقدمين والوجه عدم الحاق قبور يومها واخوتها وبقية اقاربهم بذلك أخذ من العلة وان بحث ابن قاضي شهبة الحاق (ويسلم الزائر) اقبور المسلمين ندباً مستقبلاً وجهه فاعلاما على صلى الله عليه وسلم لاصحابه اذا خرجوا للمقابر السلام على أهل الدار من المؤمنين والمسلمين وانا ان شاء الله بكم للاحقون اسأل الله ان يوفقكم العاقبة رواء مسلم زاد ابو داود اللهم لا تحرمنا اجرهم ولا تنفنا بهدم لكن بسند ضعيف وقوله ان شاء الله للتبرك ويجوز ان يكون للموت في تلك البقعة أو على

كانت زيارتهن للعديد) لا يقال لا يصلح للعمل على ماذا كران النوح في حد ذاته حرام والزيارة مكروهة الاسلام

والحرام اذا اقترن بغيره لا يصير محرما لاننا نقول لما كان الخروج بقصد حرم لانه وسيلة الى حرام كالسفر لقطع الطريق فانه معصية لا تكون وسيلة لها (قوله سائر الانبياء) زاد حج والعلماء أي العاملين (قوله والاولياء) أي من اشتهر بثلث بين الناس ومعلوم ان حمل ذلك حيث اذن اهل الخروج او السيد والولي (قوله أخذ من العلة) أي ما لم يكونوا علماء أو اولياء (قوله ويسلم الزائر) وينبغي ان يقرب منه عرفا بحيث لو كان حيا لسمع له ولو قيل بعد اشتراط ذلك لم يكن بعد الان أمور لا يقاس عليها وقد يشبه له اطلاقهم من السلام على أهل القبور مع ان صوت المسلم لا يصل الى جملتهم لو كانوا احياء (قوله فاعلاما على صلى الله عليه وسلم) وينبغي للزائر ان يجمع بين هذا وما تقدم عن عائشة ويقدم أي ما شاء

(قوله قال قياس عدم جواز السلام) أى عليه -م (قوله والدعاء ينفع الميت) وتحقق اجابة الداعى حيث توفرت فيه شروط الدعاء ككل الحلال والاخلاص فى الدعاء وحضور القلب الخ وتحتل الاجابة مع اختلال بعض الشروط بل مع انتفاء جميعها فلا ينبغى تركه عند عدم استجماع الشروط (قوله من بلد موته) يؤخذ منه ان دفن أهل انبابة موتاهم فى القرافة ليس من النقل المحرم لان القرافة صارت مقبرة لاهل انبابة فالنقل اليها ليس نقلا عن مقبرة محل موته وهو انبابة م ر اه سم على منهج أى ولا فرق فى ذلك بين من اعتماد الدفن فيها أو فى انبابة فيما يظهر ومثله يقال فيما اذا كان ٢٢١ فى البلاد الواحد مقابر متعددة كباب النصر والقرافة والازبكية

الاسلام وان ان بمعنى اذ أو ما قبور الكفار قال قياس عدم جواز السلام كما فى حال الحياة بل أولى (ويقرأ ويدعو) عقب قرأته والدعاء ينفع الميت وهو عقب القراءة أقرب للاجابة (ويحرم نقل الميت) قبل دفنه من بلد موته (الى بلد آخر) وان أمن تغييره لما فيه من تأخير دفنه المأمور بتجديده وتعريضه اهتكت حرمة وتعبيره بالبلد مثال فأنصروا كذلك وحينئذ فينظم كما قاله الاسنوى منها أربع مسائل ولا شك فى جوازه فى البلدان المتصلين أو المتقاربين لاسيما والعادة جارية بالدفن خارج البلد واصل العبرة فى كل بلد بمسافة مقبرتها أما بعد ددفنه فسميأتى (وقيل يكره) لعدم ما يدل على تحريمه (الا أن يكون بقرب مكة أو المدينة أو بيت المقدس نص عليه) امامنا رضى الله عنه وان توزع فى ثبوته عنه اذ من حفظ حجة على من لم يحفظه فضلا (وحيثئذ فلا استثناء عائد للكرهية ويلزم منه عدم الحرمه أو اليه ماعا وهو أولى كما قاله الاسنوى عملا بقاعدة الاستثناء عقب الجمل ومما ادهم بالقرب مسافة لا يتغير الميت فيها قبل وصوله والمراد بمكة جميع الحرم لان نفس البلد قال الزركشى وغيره أخذ من كلام المحب الطبرى وغيره ولا ينبغى التخصيص بالثلاثة بل لو كان بقرب مقابر أهل الصلاح والخير فالحكم كذلك لان الشخص يقتصد بالجار الحسن قال وينبغى استثناء الشهيد وقد مر ما يدل عليه ولو أوصى بتقله من محل موته الى محل من الاماكن الثلاثة نفذت وصيته حيث قرب وأمن التغيير كما قاله الاذرى ومحل جوازه نقله بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه اتوجه فرض ذلك على محل موته فلا تسقط عنه -م بخوازه نقله قاله ابن شهاب وهو ظاهر ولو مات سقى فى محل بدعة ولم يمكن اخفاء قبره ونقل وكذا لو مات أمير الجيش ونحوه بدار الحرب وعلم به الكفار وخفنا عليه من دفنه ثم من اخراجه والتشيل به وقضية ذلك انه لو كان نحو السيل بيم مقبرة البلد ويفسدها جازاهم النقل الى ما ليس كذلك وبجبت بعضهم جوازه لاحد الثلاثة بعد دفنه اذا أوصى به ووافقه غيره فقال هو قبل التغيير واجب وعلى كل فلا حجة فيما رواه ابن حبان ان يوسف صلى الله عليه وعلى نبينا وعلى سائر انبياء الله وسلم نقل بعد سنين كثيرة من مصر الى جوار جده الخليل عليه السلام وان صح ما جاء اى الناقل لموسى عليه السلام لانه ليس من شرعنا ومجرد حكايته

الشهيد) أى من القتل فيحرم (قوله من الاماكن الثلاثة) أى أما غيرها فيحرم تنقيدها (قوله نفذت وصيته) أى ولو دفن بغيرها نقل وجوبه لا بوصيته على ما يأتى والمعتمد منه عدم النقل مطلقا (قوله وأمن التغيير) عطف تفسير (قوله على محل موته) أى أهل محل الخ (قوله ولم يمكن اخفاء قبره نقل) أى جاز ذلك (قوله بيم مقبرة البلد ويفسدها) أى ولو فى بعض فصول السنة كان الماء يفسدها من النيل دون غيره فيجوز نقله فى جميع السنة وينبغى ان محل جواز النقل مالم يتغير والادفن بمكانه وبجناط فى احكام قبره بالبناء ونحوه يجعله فى صندوق (قوله جازاهم النقل) أى ولو فى بلد آخر يسلم منه الميت من الفساد

(قوله وقبل بلاه) عبارة المختار بلى الثوب بالكسر بلى بالقصر فان فحش باء المصدر مددت اه وهي تفيد ان ما هنا يجوز فيه الكسر مع القصر والفتح مع المد (قوله ولا نيم بشرطه) أنهم انه اذا نيم قبل الدفن لا يجوز نبشه للغسل وان كان نيمه في الاصل انقذ الغاسل أو انقذ الماء ٢٢٢ جعل يغلب فيه وجوده وهو ظاهر (قوله فان لم يطلب المالك ذلك) شمل ما لو سكت

عن الطلب ولم يصرح بالمساحمة فيجزم اخراجه وعبارة حج بعد قول المصنف مغصوبين وان غرم الورثة منه له أو قيمته ما لم يسأح المالك اه ومقتضاها وجوب نبشه عند سكوت المالك وقد يمنع بان في اخراج الميت ازراء والمساحمة جارية بمثلها قال اقرب عدم جواز نبشه ما لم يصرح المالك بالطلب (قوله لولم يجز غيره وهو الاصح) أي ويعطى قيمته من تركه الميت ان كانت والا فبن منقعه ان كان والا فبن بيت المال فبما سير المسلمين ان لم يكن هو منهم (قوله مطلقا) تغير أم لا (قوله وسواء في ذلك طلبه مالكة أولا) المتبادر من عدم الطلب السكوت وهو يقتضي انه لو نيم عنه لم ينش وهو ظاهر (قوله والاخيرين ضروريان) أي وبان الاخيرين الخ (قوله ولم يضمن بدله) أي أما لو ضمه أحد من الورثة أو غيرهم أو يدفع لصاحب المال بدله حرم نبشه وشق جوفه اقيام بدله مقامه وصونا للميت من انتهاك حرمة (قوله ودفع مالكة) أي وان تغير (قوله لاستهلاكه) يؤخذ منه انه لا يشق

صلى الله عليه وسلم لا يجعله من شرعه هذا والوجه عدم قتله بعد دفنه مطلقا كما قاله في العباب ولا أثر لوصيته ولو تعارض القرب من الاماكن المذكورة ودفنه بين أهله فالأولى أولى كما يحتمل الشيخ رحمه الله (ونبشه بعد دفنه) وقبل بلاه عند أهل الخبرة بطلب الارض (للقفل) ولولا نحو مكة (وغيره) ولو اوصاه عليه أو تكفينه كما سيأتي (حرام) لما فيه من هتك حرمة (الاضرورة بان دفن بالاعسل) ولا نيم بشرطه وهو ممن يجب غسله فيجب نبشه اظهره تداركا لواجب ما لم يتغير أو يقطع ثم يصلى عليه (او) دفن (في ارض او) في ثوب مغصوبين) وطلبه ما مال الكهف ما فينبش حتما وان تغير وحصل هتك حرمة لم يصل المالك لحقه ويكره له ذلك كما نقل عن النضر ويسن في حقه الترك فان لم يطلب المالك ذلك حرم النبش كما جزم به ابن الاستاذ قال الزركشي ما لم يكن محجورا عليه او ممن يحتاط له وهو ظاهر ثم محل النبش ايضا في السكن المغصوب اذا وجد ما يكفن فيه الميت والاحرم ايضا كما اقتضاه كلام الشيخ أبي حامد وغيره بناء على قهر مالكة عليه لولم يجز غيره وهو الاصح ولو كفن في حرير لم يجز نبشه لانه حق الله تعالى وهو مبني على المساحمة ودفنه في مسجد كهو في المغصوب فينبش ويخرج مطلقا فيما يظهر (أو وقع فيه) أي القبر (مال) بما يقول وان قل لخاتم فينبش حقا وان تغير الميت لان تركه فيه اضاعة مال وسواء في ذلك طلبه مالكة أولا وقيدته في المذهب بطلبه له قال في المجموع ولم يوافقوه عليه واعترض بموافقة صاحبي الانتصار والاستعانة له وعلى الاطلاق قد يفارق ما في الابتلاع وفي التاكفين والدفن في المغصوب بان في الاول بشاعة بشق فحجوفه والاخيرين ضروريان له فاحتياط اهـ ما بالطلب بخلاف هذا قال الاذرعي ولم يبين هل كلامه هنا في وجوب النبش أو جوازه ويحتمل حمل كلام المطلقين على الجواز وكلام المذهب على الوجوب عند الطلب فلا يكون مخالفا لاطلاقهم اهـ ولو بلغ مال غيره وطلبه مالكة ولم يضمن بدله أحد من ورثته أو غيرهم كما نقله في الروضة عن صاحب العدة وهو المعتمد بنش وشق جوفه وأخرج منه ودفع مالكة فان ابتلع مال نفسه فلا ينش ولا يشق لاستهلاكه حال حياته (أو دفن غير القبلة) وان كان رجلا له ايهاف فيما يظهر خلافا للمتولى فينبش حقا ما لم يتغير ويوجه للقبلة فان تغير فلا (لالتكفين في الاصح) لان غرض التكفين الاسترواق وحصل بالتراب مع ما في نبشه من هتك والثاني ينش قياسا على الغسل بجماع الوجوب وينش أيضا في صور كما لو دفنت امرأة حامل بحجين ترجى حياته بان يكون له ستة أشهر فاكثر فيشق جوفه ويخرج اذ شقه لازم قبل دفنها أيضا فان لم ترجى حياته فلا يكن يترك دفنها الى موته

وان كان عليه دين لاهلاكه قبل قلع الغرما به وهو كذلك حيث كان القبر محفورا على ما جرت به العادة (قوله وان كان رجلا له ايهاف) ظاهره وان رجع رأسه وتنضم عن الشيخ عميرة وجح التصريح بالحرق وان رفع رأسه (قوله لكن يترك دفنها الى موته) أي ولو تغيرت لئلا يدفن الجمل حيا

(قوله بل غلط فاحش) أى ومع ذلك لانهم ان فيه مطاقا يبلغ ستة أشهر أو لا اهدم تبين خيانه (قوله خفى قدمت بينه الرجل)
أى لان بينه تشهد على خروج الولد من فرجها وبينه المرأة تشهد لانها ٢٢٣ حصول الولد منه مستندة لجرد الزوجية

(قوله أوندأوة) أى ولوقبلها عند
ظن حصولها ظنا قويا ولو علم
قبل دفنه حصول ذلك له وجب
اجتنابه حيث أمكن ولو جعل
بعمد (قوله والاصح خلافه)
ولعل الفرق بين هذه ومسئلة
النذر ان النذر ليكون حقا لله
تعالى وانشاء النذر التزامه
الغالب عدم تبصر بنية تشهده
وان نذر المعلن بخلاف من أقيم
البينة على شخصه فانه يمكن عادة
اقامة غيرها (قوله وهو ظاهر)
أى فان تغيرت تفسيره يمنع معرفة
صورته لو أخرج لم ينس وان
كان له مال وتنازع فيه وحيث لم
ينس وقف الى الصلح (قوله لم
تلمزمهم اجابته) أى ويجوز
فينس لاجراجه (قوله أما بعد
البلا) محترز قوله وقبل بلاه عند
أهل الخ (قوله عند من مر) أى
من اهل الخبرة (قوله والصالحين)
أى والعلماء اه والمراد بعبارة ذلك
بناء محل الميت فقط لا بناء القباب
ونحوها (قوله ويسن ان تقف
جماعة) أى قدر ما ينكر جزور
ويفرق لهما اهـ (قوله واسألو
له التثبيت) أى كان يقولوا اللهم
بنه فلواتوا بغير ذلك كاذكر على
القبر لم يكونوا آتين بالسنة وان
حصل لهم ثواب على ذكرهم وبقي
آتيانهم به بعد سؤال التثبيت له هل
هو مطلوب أولا فيه نظر والا قرب الثاني ومثل الله كربا لولى الاذان فلواتوا به كانوا آتين بغير المطلوب منهم

ثم تدفن وقول التنبية ترك عليه نى حتى يموت ضعيف بل غلط فاحش فليحذر او بشر
بمولود فقال ان كان ذكرا فعبدي سراواتى فامتنى حرة ودفن المولود قبل العلم بحاله
فينس ليعلم من وجدت صفته أو قال ان ولدت ذكرا فانت طالق طاعة أو أنى فطالقتين
فولدت ميتا ودفن وجهه حاله فالاصح فى الزوائد نبشه أو ادعى شخص على ميت بعد دفنه
انه امرأته وان هذا الولد ولده منها وطلب ارثه منها وادعت امرأته انه زوجها وان هذا
ولدها منه وطلبت ارثها منه وأقام كل بينة فانه ينس فان وجد خفى قدمت بينة
الرجل أو لحق الميت سبيل أوندأوة فينس لنقله أو قال ان رزقنى الله ولدا ذكرا فقله على
كذا ودفن قبل العلم بحاله فينس قطعا للنزاع أو شهدت بنية على شخصه واشتدت الحاجة
ولم تتغير صورته فينس ليعرف على ما قاله الغزالي والاصح خلافه واختلاف الورثة فى
ان المدفون ذكرا أو أنى ليعلم كل من الورثة قدر حصته وتظهر غرة ذلك فى المناسبات أو
زعم الجاني شلل العضو ولو اصبعا فانه ينس ليعلم ذكره ابن كج أو دفن فى ثوب مروهون
وطلب المرتن اخراجه قال الاذرى فالقياس غرم القيمة فان تعذر ينس واخرج مالم
تنقص قيمته بالبالأوندأويا مولودا فينس ليحققه القاتل باحد المتداعيين وقبده
البغوى بما اذالم تتغير صورته وهو ظاهر أو دفن كافر فى الحرم فينس ويخرج على
ماسا فى الجزية ولو كفته أحد الورثة من التركة وأسرف غرم حصته بقية الورثة فلو طلب
اخراج الميت لاخت ذلك لم تلمزمهم اجابته وليس لهم نبشه لو كان الكفن من ثقب القيمة
وان زاد فى العبد دفنهم النبس واخراج الزائد والظاهر كما قاله الاذرى ان المراد الزائد
على الثلاث أما بعد البلاه عند من مر فلا يحرم النبس بل تحرم عمارته وتسوية ترابه عليه
اذا كان فى مقبرة مسبلة لا تمتنع الناس عن الدفن فيه اظنهم به عدم البلا ومحل ذلك كما
قاله الموفق بن حمزة فى مشكل الوسيط مالم يكن المدفون صحابيا أو ممن اشتهرت ولايته
والا امتنع نبشه عند الانحاق وايدى بعض المتأخرين بجواز الوصية بعمارة قبور الانبياء
والصالحين لما فيه من احياء الزيارة والتبرك اذ قضيت به جواز عمارة قبورهم مع الحرم
هنا بما مر من حرمة تسوية القبور وعمارته فى المسبلة (ويسن ان تقف جماعة بعد دفنه عند
قبره ساعة يسألون له التثبيت) لانه عليه السلام كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه
وقال استغفروا لايخيمكم واسألوا له التثبيت فانه الا ن يسئل ويستحب تلقين الميت
المكاف بعد غام دفنه نظيران العبد اذا وضع فى قبره وتولى عنه أصحابه انه يسمع قرع نعالهم
فاذا انصرفوا أتاه ملكان الحديث فتأخير تلقينه لما بعد اهلاكه التراب اقرب الى حالة
سؤاله فيقول له يا عبد الله ابن امة الله اذكر ما خرجت عليه من الدنيا شهادة ان لا اله الا الله
وان محمد رسول الله وان الجنة حق وان النار حق وان البعث حق وان الساعة آتية
لا ريب فيها وان الله يبعث فى القبور وانك رضى بالله ربا وبالا سلام ديننا وبعده صلى الله

(قوله ولا يلقن طفلا) أي لا يندب تلقينه (قوله واستثنى بعضهم شهيد المعركة) أي لأنه لا يستل وأفاذا اقتصر عليه أن غيره من الشهداء يستل وبعبارة الزيادة والسؤال في القبر عام لكل مكلف ولو شهد الاستشهاد المعركة ويحمل القول بعدم سؤال الشهداء ونحوهم ممن ورد الخبر بانهم لا يستلون على عدم الفتنة في القبر خلافا للجلال السيوطي وقوله في القبر جرى على الغالب فلا فرق بين المقبور وغيره فيشمل الفريق والحريق وإن سحق وذرى في الريح ومن أكلته السباع (قوله وأتقى به الوالد) خلافا للحج (قوله لا يستلون) أي فلا يلقنون وأهل الفرق بين هذا وبين ما اقتضاه كلامهم في الصلاة عليهم من أنه يدعى لهم بما يدعى به غيرهم أن الدعاء لا أنبياء بالصلاة مطلوب لزيادة ٢٢٤ الدرجة فطاب الدعاء لهم في الصلاة عليهم لذلك والمقصود من التلقين تذكيرهم

بما يجيبون به السائل لهم وذلك منتق عنهم (قوله إذا عرف أنهم يبرون قديمه) أي بفتح الباء مضارع بر بالسكر قال في المختار برزت والذي بالكسر برا فأنابره وبار (قوله قبل الدفن وبعده) ومنه المشهور بالوحشة والجمع المعلوم أيضا (قوله والذبح عند القبر مذموم) أي فيكون مكروها

• (كتاب الزكاة) •

(قوله هي لغة التطهير) أي والإصلاح والنفاء والمدح اهـ ج ولعل اقتصار الشارح على ما ذكره أنه أنسب بالمعنى الاصطلاحي لأن المال الخارج يظهر صاحبه من الذنوب لكن ما يفهم من قول الشارح رحمه الله سمي به ذلك الخ أوفق بكلام ج (قوله ويعد حقه) أي عند الله (قوله كذوله وآتوا الزكاة) قال الزيادي الأصح أنها مجمله لم تنضج دلالتها العامة ولا مطلقة وكذا

عليه وسلم نبييا وبالقرآن اماما وبالعبادة قبله وبالمؤمنين اخوانا وانكر بعضهم قوله يا ابن أمة الله لأن المشهور ودعاء الناس بآبائهم يوم القيامة كاتبه عليه البخاري في صحيحه وظاهر أن محله في غير المنفى وولد الزنا على أن المصنف في مجموعه خير فقال يا فلان بن فلان أو يا عبدا لله ابن أمة الله ويقف الملقن عند رأس القبر وينبغي أن يتولاه أهل الدين والصالح من أقربائه والأقرب غيرهم كاذ كره الأذرى ولا يلقن طفلا ولو مر أهقا ومجنون لم يتقدمه تكليف كما تدينه الأذرى لعداقتهم واستثنى بعضهم شهيد المعركة كما لا يصلي عليه وأتقى به الوالد رحمه الله تعالى والأصح أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يستلون لأن غير النبي يستل عن النبي عن فكيف يستل هو عن نفسه (و) يسن (الجيران أهله) ولو أجاب وأقاربه الأباة ودوان كانوا غير بالميت ومعارفهم وإن لم يكونوا جيرانا كما في الأنوار (تهنئة طعام يشبههم مهم وإياهم) خبر اصنعوا لآل جعفر طعنا ما فند جاءهم ما يشغلهم ولأنه معروف وقيد بالسنوى اليوم والليلة بما إذا مات أو أئله والاضم إليه الليلة الثانية أيضا لاسيما إذا تأخر الدفن على تلك الليلة (ويلع عليهم) ندبا (في الأكل) لتلايفه وتوابعه ولا بأس بالقسم عليهم إذا عرف أنهم يبرون قسمه ويكره كما في الأنوار وغيره اخذ من كلام الرافعي والمصنف أنه بدعة لأهله صنع طعام يجمعون الناس عليه قبل الدفن وبعده أقول جري كانه ذلك من النجاسة والذبح والعقر عند القبر مذموم للنهي (وتحرم تهنئته للذاتحات) ونحوه لأنه إغانة على معصية (واقه أعلم

• (كتاب الزكاة) •

هي لغة التطهير وشرعا سم لما يخرج عن مال أو بدن على وجه مخصوص يعلم بما يأتي سمي به ذلك لأنه يظهر الخرج عنه عن تدينه بحق المسكين والخروج عن الإنم ويصله وينميه ويقيه من الآفات ويعد حقه وأصل وجوبها قبل الإجماع آيات قوله تعالى والزكاة وأخبار كخبر بنى الإسلام على خمس ومن ثم كانت أحد أركان الإسلام

قوله خذ من أموالهم صدقة اهـ ومعنى قوله لم تنضج دلالتها أنه لا يؤخذ منها حكم الأبعد بيان المراد منها فيكفر كالأحاديث الواردة في تفضيلها اهـ ج بعد ما ذكره زى وبشكل عليها آية البيع أي وهي قوله أحل الله البيع فان أظهر من أقوال أربعة أنها عامة مخصوصة مع استواء كل من الآيتين انظرا ذلك مفرد مشتق واقترنا بالترجيح عموم تلك وأجال هذه دقيق وقد يفرق بان حل البيع الذي هو منطوق الآية موافق لأصل الحل مطلقا أو بشرط أن فيه منفعة متميزة فاحرمه الشرع خارج عن الأصل وما لم يحرمه موافق له فعملنا به ومع هذين يتعذر القول بالأجال لأنه الذي لم تنضج دلالتها على شيء معين والحل قد علت دلالتها من غير إيهام فيها فوجب كونه من باب العام المعمول به قبل ورود التخصص لافصاح دلالتها على معناه =

و اما ايجاب الزكاة الذي هو منطوق اللفظ فهو خارج عن الاصل لتضمنه أخذ مال الغير قهرا عليه وهذا لا يمكن العمل به قبل ورود بيانه مع اجماله فمدق عليه حسد الحمل ويدل لذلك فيه ما احاديث البابين لانه صلى الله عليه وسلم اعتنى باحاديث البيوعات الفاسدات الزبا وغيره فاكثرت منها لانه يحتاج لبيان الكون على خلاف الاصل لا لبيان البيوعات الصحيحة كتنافها بعمل فيها بالاصل وفي الزكاة عكس ذلك فاعتنى ببيان ما يجب فيه لانه خارج عن الاصل فيحتاج الى بيانه لا لبيان ما لا يجب فيه كتنافها باصل عدم الوجوب ومن ثم طواب من ادعى الزكاة في نحو خيل ورقيق بالدليل (قوله فيه ككفر جاحدها على الاطلاق) لانها معلومة من الدين بالضرورة فنكر اصلها كفر وكذا بعض جريئاتها الضرورية نج ومعه في الاطلاق في الشارح انه اذا انكرها في أي شيء من الاموال التي تجب فيها حتى مال الصبي كفر ويحتمل ان المراد بالاطلاق انكار وجوب الزكاة من حيث هي من غير تعليق بشيء من الاموال لكن هذا وان كان ظاهرا في نفسه لا يناسبه قول الشارح الا في وهو الاقرب بل هو بالاحتمال الاول اوفق (قوله كوجوبها في مال الصبي) مثال للمختلف فيه (قوله بعد زكاة الفطر) انظر في اي وقت * (باب زكاة الحيوان) * (قوله زكاة الحيوان) تنبيه * أبدل شيخنا الحيوان بالماشية وذكر ما يصرح بانهم انعم من النعم وليس بصحيح حكما وابدال الفلذ في التاموس انها الابل والغنم وفي النهاية انها الابل والبقر والغنم فهي أخص من النعم ٢٢٥ أو مساوية له ومنه قول المتن ان

اتخذ نوع الماشية وقوله ولو وجوب زكاة الماشية الخ اه اقول يمكن الجواب عن كلام الشيخ بانهم انعم عرفا وقول حج وهي اخص من النعم أو مساوية له ظاهرا في ان النعم اسم للابل والبقر والغنم اتفاقا وهو مخالف لما في المصباح وعبارته النعم المال الراعي وهو جمع لا واحد له من لفظه واكثر ما يقع على الابل قال ابو عبيد الله النعم الابل فقط ويؤنث وجهه نعمه ان مثل جل وجلان

فيكفر جاحدها على الاطلاق اوفي القدر الجمع عليه دون المختلف فيه وهو الاقرب كوجوبها في مال الصبي ومال التجارة ومن جهلها عترف بها فان جحدتها بعد ذلك كفر ويقاوم المتنع من أدائها وتؤخذ منه وان لم يقاوم قهرا كما فعل الصديق رضي الله عنه وفرضت الزكاة في السنة الثانية من الهجرة بعد زكاة الفطر وتجب في غناية أموال كما تصرف للمالية اصناف ولما كانت الانعام أكثر أموال العرب والابل أشرفها بدأ بها اقتداء بكتاب الصديق الا في فقال

(باب زكاة الحيوان)

ولزكاة الحيوان شروط خمسة - الأول النعم كما قال (انما تجب) الزكاة (منه) أي من الحيوان (في النعم) بالنص والاجماع (وهي الابل والبقر والغنم) الانسية سميت نعمة لانها اكثر نعم الله فيها على خلقه لانها تتخذ للنعم غالبا اكثر من نفعها وانعم اسم جمع لا واحد له من لفظه يؤنث وجهه انعام وجمع انعام انعامهم وأقارب ذكر النعم نعمة تسمية

٢٩ به في وانعام ايضا وقيل النعم الابل خاصة والانعام ذوات الخلف والظلف وهي الابل والبقر والغنم وقيل تطاق الانعام على هذه الثلاث فاذا انفردت الابل فهي نعم واذا انفردت البقر والغنم لم تسم نعمة (قوله خمسة) عبارة المنهج اربعة ولا منافاة بينها وبين ما ذكره الشارح من عددها خمسة لان الشارح جعل مضى الحول شرطا وبقاها في ملكه الى تمامه شرطا آخر والمنهج جعل مجموعهما شرطا واحدا حيث قال وثالثها مضى حول في ملكه (قوله اسم جمع الخ) وانما كان الابل والنعم اسمي جمع والبقر اسم جنس لان البقرة واحدة من لفظه بخلاف النعم والابل وفي شرح التوضيح ان الكلام اسم جنس جمعي وليس جمعا لعدم غلبة التأنيث عليه والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع لان له واحدا من لفظه وهو كلمة بخلاف اسم الجمع فانه لا واحد له من لفظه ومقتضى هذا الفرق ان يكون النعم اسم جمع وفي المختار النعم اسم مؤنث موضوع للجنس يقع على الذكر والانثى وعليهما جميعا واذا صغرتهما الحققت التام فقلت غنمة لان اسمها الجوع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت في غير الاذنين فالتأنيث اها لازم اه وهو قد ثبت عربا بن قوله موضوع للجنس مراده منه انه يقع على الذكر والانثى مع كونه اسم جمع على ما تصرح به عبارته آخر حيث قال لان اسمها الجوع الخ (قوله يؤنث) اي يرجوع الضمير عليه وهذا مخالف لقول الجوهرى واسماء الجوع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت لغويا لا دمي لزمها التأنيث اه ومع ذلك ما ذكره الشارح هو الصحيح عندهم

(قوله يزكز كذا البقرة) هل المراد انه يكمل به نصاب البقرة اذ انقص فيكون حكمه حكمها مطلقا والمراد انه كالبقرة في العدد بمعنى انه لا تجب الزكاة فيه الا اذا بلغ ثلاثين فيه نظر وعبارة حج ويعتبر بانهم ما على الاوجه لانه المتيقن لكن بالنسبة للعدد لالسن كاربين متولد بين ضان ومعز فيعتبر بالاكثر كما ينشأ في شرح الارشاد وعبارته ثم كما يأتي في الاضحية فلا يخرج هذا الاماله ستان اه والتبادر منه انه جنس. ستل ٢٢٦ فلا يكمل به احدهما (قوله جمع ظبي وهو الغزال) قال في التاموس الغزال

كسحاب الشادن أى القوى حيث يفترق ويمشي أو من حين يولد الى ان يبلغ اشدا الاحضار جمعه غزالة وغزلان بكسرهما وقال في مادة شذن شذن الطي وجميع ولا الخلف والظلف والظفر شد وناقوى واستغنى عن امه اه (قوله لما وجهه الى البحرين) هي بافظ التثنية اسم لاقليم مخصوص من اليمن وقاعدته هجر (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) أى وصورة الكتاب بسم الله الخ (قوله فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم) قدمه على ما بعده من قوله والتي امر الله بها لانه المشتمل على بيان الانواع التي تجب فيها وقدر المخرج لانه صلى الله عليه وسلم هو الذي بينها وأمره تعالى بحمل حيث قال خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية (فائدة) ذكر الشيخ تاج الدين بن عطاء الله في التويران الانبياء لا تجب عليهم الزكاة لانهم لم يملكوا هم مع الله وانما كانوا يشهدون ما في أيديهم ودائع لهم يبدلون في أوان بذله ويخبرونه في غير محله ولان الزكاة انما هي طهرة للمال

الثلاث نعماء والابل اسم جمع ولا واحد له من لفظه ويجوز تسكين بانه للتخفيف والبقرة اسم جنس الواحد منه بقرة والغنم اسم جنس أيضا يطلق على الذكور والاناث ولا واحد له من لفظه (لا الخيل) مؤنث يطلق على الذكور والآنثى وهو اسم جمع لا واحد له من لفظه سميت خيلا لاختلافها في مشيها (و) (لا الرقيق) يطلق على الواحد والجمع والذكر وغيره ظبر الشيخين ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة أى ما لم يكن للتعارة كما سيأتي (و) (لا المتولد من غنم وظباء) اعدم تسميتهما غنما ولهذا لم يكتف بهما في الاضحية وكذا متولد بين زكوى وغيره عملا بالقاعدة السابقة ان الفرع يتبع أخف اصله في عدم وجوبه اولا ينافيه ايجاب الجزاء على المحرم بقتله للاحتياط لان الزكاة واسطة فتناسبها التخفيف والجزاء غرامة التعدى فتناسبه التغليظ اما المتولد من نحو ابل وبقرة فتجب فيه كما اقتضاه كلامهم وقال العراقي ينبغي القطع به والظاهر كما قاله انه يزكز كذا أخفه ما قاله المتولد بين ابل وبقرة يزكز كذا البقرة لانه المتيقن والظباء بالجمع ظبي وهو الغزال ثم اشار للشرط الثاني وهو النصاب فقال (ولا شئ في الابل حتى تبلغ خمسة اشياء) ولو ذكرنا ظبرا صحيحين ليس فيما ون خمس من الابل صدقة وايجاب الغنم في الابل على خلاف القاعدة وقد ابا القري يمين لانه لو وجب لاضرار باب الاموال ولو وجب جزا لاضرار بالشرع يمين بالاشقة ص (وفي عشر شاتان) يعنى في كل خمس شاة (و) (خمس عشرة ثلاث و) (في (عشرين اربع و) (في (خمس وعشرين بنت مخاض و) (في (ست وثلاثين بنت لبون و) (في (ست وأربعين بقرة و) (في (احدى وستين جذعة) بالذال المجهمة (و) (في (ست وسبعين بنتا لبون و) (في (احدى وتسعين بقرة و) (في (كل خمسين حقة) لما رواه البخاري عن انس ان ابا بكر كتب له هذا الكتاب لما وجهه الى البحرين على الزكاة بسم الله الرحمن الرحيم هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين والى امر الله به رسول الله فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ومن سئل فوقها فلا يعط في اربع وعشرين من الابل فاذا وثما الغنم في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين الى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض اثني فان لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر فاذا بلغت ستا وثلاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون اثني فاذا بلغت ستا وأربعين الى ستين ففيها حقة طروقة الجمل فاذا بلغت واحدة وستين الى خمس وسبعين ففيها جذعة فاذا بلغت ستا وسبعين الى ثمانين ففيها بنتا

ان يكون ممن وجبت عليه والانبياء يرون من الناس لعصمتهم اه سبوطي في الخصائص الصفري لكن لبون قال المناوي في شرحها مانصه وهذا كما تراه بناء ابن عطاء الله على مذهب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعي خلافه اه ونقل بالدرس عن فتاوى الشهاب الرمل القول بوجوب الزكاة عليهم

(قوله تأ كيد كما يقال الخ) أولى منه افادة دفع توهم شعوله الذ كر لان كلام من الابن والابن قد يستعمل بمعنى الولد كما في بنت عرس وابن آوى لان كلامهما اسم النوع مخصوص مطلقا (قوله لانهم ما يجزيان عما زاد) يؤخذ منه انه لو اخرج بنى مخاض عن ست وثلاثين لم يجز لان بنى المخاض لا يجبان في عدد ما (قوله فتصير من المخاض) أى الحوامل أى وعليه فانخاض في قولهم بنت مخاض اما ان يراد به النفس أو في الكلام حذف تقديره بنت ناقصة من المخاض والا فالقيام بنت ما خض أى حامل وفي المختار والمخاض بالفتح وجع الولادة وقد مخضت الحامل بالكسر مخاضا أى ضربها الطلق فهي ما خض والمخاض أيضا الحوامل من النوق اه وهو يفيد ان المخاض مشترك بين وجع الولادة وبين الحوامل من النوق (فائدة) قال العلقمى في شرح الجامع الصغير عند قوله صلى الله عليه وسلم ان خياركم أحسنكم قضاء وسببه كما في البخارى عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان لرجل على النبي صلى الله عليه وسلم من الابل وهو حوار ثم بعد فصول له من أمه فصيل ثم في السنة الثانية ابن مخاض وبنت مخاض وفي الثالثة ابن لبون وبنت لبون وفي الرابعة حق وحقة وفي الخامسة جذع وجذعة وفي السادسة ٣٢٧ ثنى وثنية وفي السابعة رباعى ورباعية وفي الثامنة سدس وسدسة وفي

ابون فاذا بلغت احدى وتسعين الى عشرين ومائة ففيها حقان طر وقتا للجل فاذا زادت على عشرين ومائة ففي كل اربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وفيه زيادة يأتى التنبية عليهم في محالها اذا الصحيح جواز تفريق الحديث اذ لم يحتل به المعنى وقوله فرض أى قدر وقيل أوجب وقوله فلا يعط أى الزائد بل الواجب فقط وتقييد بنت المخاض بالاثني وابن اللبون بالذ كرنا كيد كما يقال رأيت بعينى وسمعت بأذنى وانما لم يجعل بعض الواحدة كالواحدة لبناء الزكاة على تغيير واجبه بالاشتصاص دون الاشخاص وفي أبى داود التصريح بالواحدة في رواية ابن عمر فهي مقيدة خبر أنس وقول المصنف ثم في كل أربعين الى آخره مراد به ان الواجب يتغير بزيادة تسع ثم زيادة عشر لان استقامة الحساب بذلك انما تكون بعد مائة واحدة وعشرين ولو خرج بنتى لبون بدلان من الحقة في ست وأربعين أو اخرج حقتين أو بنتى لبون بدلان عن الجذعة فى احدى وستين جاز على الصحيح في زيادة الروضة لانهم ما يجزيان عما زاد (وبنت المخاض لها سنة) وطعنت في الثانية سميت به لان امها بعد سنة من ولادتها آت لها ان تحمل مرة أخرى فتصير من المخاض أى الحوامل (واللبون ستان) وطعنت في الثالثة سميت به لان أمها آت لها أن تلد فتصير لبونا (والحقة لها ثلاث) وطعنت في الرابعة سميت به لانها استحققت أن تتركب ويحمل عليها ولانها استحققت ان يطررها القمل واستحق القمل ان يطارق (والجذعة لها أربع) وطعنت في الخامسة سميت به لانها اجذعت مقدم أسنانها أى اسقطته وقيل

في الثامنة سدس وسدسة وفي التاسعة بازل وفي العاشرة مخلف اه ثم رأيت مثله في شرح الروض وضبط حوار بضم الحاء وبالراء ورباع بفتح الراء وسدس بفتح السين والذال ومخلف بضم الميم واسكان الحاء المجهمة وزاد على ما ذكره العلقمى ثم لا يختص هذان أى بازل ومخلف باسم بل يقال بازل عام وبازل عامين فاكثر ومخلف عام ومخلف عامين فاكثر فاذا كبر أى بان جاوز الخمس سنين بعد العاشرة كما في الدميرى فهو عود وعودة بفتح العين واسكان الواو فاذا هرم فالذ كر ثم بفتح القاف وكسر الحاء المهملة والاثني ناب وشارف اه وقول

شرح الروض ثم لا يختص هذان باسم أى لا يختص واحد منهما به من السنين بحيث لا يطلق على ما زاد عليه بل البازل اسم مشترك بين التبع وما زاد عليه وبين المرادبالاضافة فيقال بازل عام وبازل عامين وهكذا فلو أطلق البازل من غير اضافة لم يفهم منه عدد بعينه اه وفي الصحاح العود المسن من الابل وهو الذى قد جاوز فى السن البازل والمخلف (قوله واستحق القمل ان يطارق) أى وصى القمل حقلا لانه استحق ان يطارق أى وان يحمل عليه أيضا (قوله والجذعة لها أربع) كاملة لانها تجذع مقدم أسنانها أى تسقطها وظاهر كلامهم انه لا عبرة هنا بالاجزاء قبل تمام الأربع وحينئذ فيش كل بما يأتى في جذعة الضان وقد يفرق بان التقصد ثم بلوغها وهو يحصل باحد أمرين الاجزاء وبلوغ السنة وهذا غاية كمالها وهو لا يتم الا بتمام الأربع كما هو الغالب وهذا آخر اسنان الزكاة الخ اه مع وما ذكره فهو من قول الشارح وطعنت الخ مع قوله لانها اجذعت اذا ظاهر منه ان العبرة بتكامل الأربع وان الاجزاء حكمة للتسمية

(قوله وعدم جواز اخراج المعز الخ) وقياسه انه لو كانت غنم البلد كلها من المعز وان الثنية منها اعلى قيمة من جذعة الضان ثعبت
 قيمة المعز واقتصار الشارح على الضان نظرا للغالب من ان قيمة الضان أكثر من قيمة المعز (قوله ويشترط كون المخرج صحيحا)
 أى من الغنم عن الابل (قوله بخلاف نظيره من الغنم) أى فانه يخرج من المراض مرضة ومن الصغار صغيرة على ما باتى (قوله)
 وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد ٢٢٨ قضية ما ذكر ان الشاة المخرجة عن الابل المراض تكون كالمخرجة عن الابل

السليمة وسبب ان ابله مثلا
 لو اختلفت صحة ومرضها اخرج
 صحة قيمته دون قيمة المخرجة عن
 الصحاح الخاص بقياسه ان يقال
 يخرج هنا صحة عن المراض
 دون قيمة الصحة المخرجة في
 السليمة واما مجزؤ كون الشاة
 في الذمة والمعب لا يثبت فيها
 فلا يلزم مساواة قيمة المخرجة عن
 المريضة لقيمة المخرجة عن السليمة
 (قوله والاصح القول) وبظهر أثر
 ذلك في مطالبة السامعي فعلى الاصح
 يطالب بالشاة فان دفعها المالك
 فذلك أو يعير الزكاة فان دفعها
 قبلت وكانت بدلا (قوله وكذا
 يجوز بيع الزكاة) ظاهر التعبير
 بالاجزاء ان الشاة افضل منه
 ويدعى ان يقال باقتنائه لانه
 من الجنس وانما اجزأ غيره وفقا
 بالمالك ومحل افضليته على الشاة
 ان كانت قيمته أكثر من قيمة الشاة
 فان تساويا من كل وجه فهل
 يقدم البعير لانه من الجنس
 أو الشاة لانها منصوص عليها أو
 يتخير بينهما ما كل محتمل والا قرب
 الثالث (قوله وكونه مجزئاً عن

لتكامل اسنانها وقيل لان اسنانها لا تنقطع بعد ذلك وهو غريب وهذا آخر اسنان الزكاة
 واعتبر في الجميع الاثنية لما فيها من رفق الدر والنسل وظاهر كلامهم هنا في الاسنان
 المذكورة في النظم انها للتحديد وتنفار ما سبأ في السلم من أن السن المنصوص عليه
 يكون على التقريب بان الغالب في السلم انما يكون في غير موجود فلو كلفناه التحديد
 انفسروا الزكاة بحج في سن استنجد هو غالبا وهو عارف بسنه فلا يشق ايجاب ذلك عليه
 والشاة الواجبة فيمادون خمس وعشرين من الابل (جذعة ضان لها سنة) ودخلت
 في الثانية أو ابدعت قبلها كما رجحه الرافعي في الاضحية تنزيلا له منزلة البلوغ بالاحلام
 كالوغت السنة قبل ابداعها (وقيل) لها (سنة اشهر وأوقية معزها اسنان) ودخلت في
 الثالثة (وقيل سنة) ووجه عدم اجزأ مادون هذه السنين الاجماع (والاصح انه محض
 بينهما) أى الجذعة والثنية (ولا يتعين غالب غنم البلد أى بالمال بل يجوز أى غنم فيه
 لم يبق كل خمس شاة والشاة تطلق على الضان والممزال لكن لا يجوز له الانتقال الى غنم بلد
 آخر الا لمثلها في القيمة أو اعلى منها وقضيته كما قاله السبكي عدم بقاء الضمير على حاله فيها اذا
 كانت غنم البلد كلها ضانية وهى اعلى قيمة من المعز ويتعين الضان وعدم جواز اخراج المعز
 في هذه الحالة ومقابل الاصح يتعين الغالب أى اذا كان اعلى وعبر في الروضة بدل الاصح
 بالاصح ويشترط كون المخرج صحيحا وان كانت ابله مرضى ويجب ان يكون كاملا
 كما في الصحاح بخلاف نظيره من الغنم لان الواجب هنا في الذمة ونفى المال وهما اذا مال
 عليه ظاهر كلام المجموع وجزم به ابن المقرئ في روضه وهو المعتمد وهل الشاة المخرجة
 عن الابل اصل أو بدل ظاهر كلام بعضهم الثاني والاصح الاول كما في المخرجة عن الغنم
 (و) الاصح (انه يجوز ذكر) أى الجذع من الضان أو اثني من المعز كالاضحية وان كانت
 الابل انا فالصدق اسم الشاة عليه والثاني لا يجوز نظرا لقوات الدر والنسل في الذكر
 وكذا يجوز (بمعير الزكاة) مادون خمس وعشرين في الاصح عوضا عن الشاة المتحدت
 وتعدت وان لم يساو قيمته الاجزاء عن خمس وعشرين فمادونهم الأولى والثاني لا يجوز
 ل لا بد في كل خمس من حيوان وتعييره بمعير الزكاة من زيادته وأقاربا ضافته اليها اعتبار
 كونه انتهى بنت مخاض فأفرقها كما في المجموع وكونه مجزئاً عن خمس وعشرين فلو لم يجز
 عنها لم يقبل هنا وهل يقع فيها لو اخرجها مادونها كما فرض أو بهضه كخمسة عن خمسة فيه

خمس) مثل ذلك ما لو كان عنده خمسة مثلا كلها معيبة فخرج منها بنت مخاض معيبة من جنس المخرج وجهان
 عنه يجوز وعليه فيفرق بين ما لو اخرج شاة حيث اعتبر فيها ان تكون صحيحة وان كانت ابله مراضا وبين ما لو اخرج بنت مخاض
 معيبة مادون خمس وعشرين من المريضة تجزئ عن خمس وعشرين مريضه فتجزئ عما دونها بالأولى والشاة
 فيمادون الخمس والعشرين لما كانت من غير الجنس وأوجبها الشارع وجب ان تكون صحيحة

(قوله وما أمكن يقع البعض فرضا) أى سواء أمكن تجزئته بنفسه كسبح جميع الرأس أو يذله كما لو أخرج بنت لبون عن بنت
مخاض بلا جبران كما يأتي في قوله ولو لم يدر من بنت المخاض مثلا إلى بنت اللبون ٢٢٩ قال الزركشى هل تقع الخ (قوله أو وراثته

من التركة) قيد في الوراثة (قوله
لامكان حل الأول) هذا الحل
انما يقتضى اعتبار وقت الإخراج
في بعض الصور لا مطلقا مراده
بالأول قوله حتى لو ملكها الخ
(قوله فابن لبون) أى فالواجب
عليه ابن الخ فهو بالرفع ويجوز
نصبه بتقدير يخرج (قوله ولو
تلت بنت المخاض الخ) أى وان
كان تلتها بقوله على ما اقتضاه
الاطلاق ما كان قال حج وبحث
الاسنوى انها لو تلت بعد
التمكن من إخراجها امتنع ابن
اللبون لنقصه الخ ما أطال به
فلا يرجع وأشار الشارح إلى ردّه
بقوله خلافا للاسنوى (قوله
والحنثى أولى) أى لاحتمال الأنوثة
(قوله مع وجود الحنثى) أى مع
وجود بنت المخاض الحنثى وهذا
الاستدلال مستفاد من قوله
فان عدم بنت المخاض فابن الخ
(قوله لاحتمال ذكورته) قال حج
أما إذا لم يعد بنت المخاض بان
وجد ها ولو قبل الإخراج فباعتين
إخراجها ولو معلوفة اه رحمه
الله (قوله ففيه أربع حقايق)
الضهير للآيل وقد تقدم انه يجوز
تذكيره وتأنيسه (قوله سبيلا)
أى طريقا (قوله وحله الأول
الخ) عبارة المحلى وقطع بعض
الأصحاب بالجديد وحل القديم

وجهان بجريان فيما لو ذبح المتمتع بدنة أو بقرة بدل الشاة هل تقع كلها فرضا أو بعضها
وفين مسح رأسه في وضوئه أو اطال ركوعه أو سجوده فوق الواجب ونحو ذلك وأفتى
الوالد رحمه الله تعالى في غير الزكاة ونحوه بوقوع الجميع فرضا وفي مسح جميع الرأس
ونحوه بوقوع قدر الواجب فرضا والباقي نفلا كما هو الضابط لذلك ان ما لا يمكن تجزئته
يقع الكل فرضا وما أمكن يقع البعض فرضا والباقي نفلا (فان عدم بنت المخاض) حال
الإخراج على الأصح حتى لو ملكها أو وارثه من التركة لزمه إخراجها كما جرى عليه ابن
المقرئ في روضه ولا ينافيه ما قاله الرويانى من انه لو مات قبل إخراج ابن اللبون وعند
وارثه بنت مخاض اجزأه ابن اللبون لا مكان حل الأول على صيرورتها بنت مخاض في
المورد والمتمتع به الزكاة والثانى على خلافه (فابن لبون) ولو حنثى أو مع قدرته على
شراء بنت مخاض أو كانت قيمته اقل منها اشتمل فقد هاهما مالو كانت مغصوبة أو موهبة وهو
غير ممكن من إخراجها ولو تلت بنت المخاض بعد التمكّن من إخراجها فالوجه عدم
امتناع ابن اللبون اعتبارا بحلّ الاداء كما استظهره السبكي خلافا للاسنوى وبطل
لا جزم ابن اللبون عند ذكورها خبرا يراى داود فان لم يكن فيها بنت مخاض فابن لبون ذكر
وقوله ذكرنا كيدوا الحنثى أولى نعم لو أراد إخراج الحنثى مع وجود الحنثى لم يجزه لاحتمال
ذكورته (والمعيبة كمدمومة) فيؤخذ ما ذكر مع وجودها لعدم اجزاء المعيب (ولا يكلف)
ان يخرج بنت مخاض (كرمية) اذا كانت ابنة ابيست كذلك اتقوله صلى الله عليه وسلم
لما ذلما بعثه عاملا اياك وكرائم أموالهم فان كانت ابنة كرائم لزمه إخراجها (لكن تمنع)
الكرمية عنده (ابن لبون) وحقا (في الأصح) لوجود بنت مخاض بما لا يجزئته والثانى يجوز
إخراجها تنزيلا لها منزلة المدمومة لعدم لزوم إخراجها (ويؤخذ الحق) بكسر المهملة
(عن بنت المخاض) عند فقدها اذ هو أول من ابن اللبون (لا) عن بنت (لبون) عند فقدها
أى فلا يجزئ عنها (في الأصح) اذ زيادة سن ابن اللبون على بنت المخاض توجب اختصاصه
بقوة ورود الماء والشجر والامتناع من صفار السباع والتفاوت بين بنت اللبون والحق
لا يوجب اختصاص الحق بهذه القوة بل هي موجودة فيها جميعا والثانى يجزئ لا يجبر
فضيلة الأنوثة بزيادة السن كابن اللبون عن بنت المخاض وأجاب الأول بما تقدم لورود
النص ثم (ولو اتفق فرضان) فى الأبل (كما تبنى بغير) ففيها أربع حقايق أو خمس بنات لبون
كما قال (فالذهب انه لا يتعين أربع حقايق بل هن أو خمس بنات لبون) اذ المائتان أربع
خمس بنات أو خمس أربع بنات لحجج برابى داود وغيره عن كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
فاذا كانت مائتين ففيها أربع حقايق أو خمس بنات لبون أى السنين وجدت اخذت هذا
هو الجديد والقديم يتعين الحقايق لانما تى وجدنا سبيلا فى زكاة الأبل الى زيادة السن كان
الاعتبار به الأولى وحله الأول على ما إذا لم يوجد عنده سواها والمثله لها خمسة أحوال

على ما إذا لم يوجد الا الحقايق اه وهي أظهر في حكاية الخلاف الذى ينهم من التعبير بالمذهب

لانه اما ان يوجد عنده كل الواجب بكل الحسابين أو باحدهما دون الآخر أو يوجد بهما
 بكل منهما أو باحدهما أو لا يوجد شيء منهما أو كله انعلم من كلامه وقد شرع في بيان ذلك
 فقال (فان وجد بهما أحدهما) تاما مجزيا (أخذ) منه وان كان المفقود أغبط وامكن
 تحصيله للتجبر السابق ولا يجوز الصعود والنزول مع الجبران لعدم الضرورة اليه وتعبيره
 بأخذ قد يقتضي انه لو حصل المفقود ودفعه لا يؤخذ وتعبير الشرح والروضة والهزير
 بلا يكلف تحصيل الآخر وان كان أغبط يقتضي انه لو حصل وبذله اجزاء لا سيما ان كان
 المفقود أغبط ويدل على ذلك كلام جماعة منهم الامام والفزالي وقاسمه على الاكتفاء بان
 اللبون انقضى بنت الخاض وهو الاوجه وان صرح جماعة بخلافه وان الوجوب متعين
 فيه (ولا) أي وان لم يوجد بهما أحدهما بصنة الاجزاء فان وجد امميين أو وجد
 بهما بعض كل منهما أو بعض أحدهما ويلحق بذلك ما لو وجد اثنين اذ لا يلزمه بدلها
 (فله تحصيل ما شاء) منها بشرأ او غيره وان لم يكن أغبط لما في تعينه من المشقة في تحصيله
 (وقبل يجب) تحصيل (الاغبط للفقر) اذا استواءهما في العدم كاستوائهما في الوجود
 وعند وجودهما يجب الاغبط كما يأتى ويرد بوضوح الفرق وأشار بقوله فله الى جواز
 تركهما والنزول أو الصعود مع الجبران وله ان يجعل الحقائق أصلا ويصعد الى أربع
 جذاع فيدفعها وبأخذ أربع جبرانات أو بنات اللبون كذلك وينزل الى خمس بنات
 مخاض فيخرجها ويدفع خمس جبرانات ويمتنع ان يجعل بنات اللبون أصلا ويصعد الى
 خمس جذعات وبأخذ عشر جبرانات كما يمتنع جعل الحقائق أصلا وينزل الى أربع بنات
 مخاض ويدفع ثمان جبرانات لكثرة الجبران مع امكان تقليله وله فيما اذا وجب بعض
 كل منهما كذات حقائق وأربع بنات لبون جعل الحقائق أصلا فيدفعها مع بنت لبون
 وجبران أو جعل بنات اللبون أصلا فيدفعها مع حقة وبأخذ جبرانا وله دفع حقة مع
 ثلاث بنات لبون وثلاث جبرانات لاقامة الشرع بنت اللبون مع الجبران مقام حقة وله
 فيما اذا وجد بعض أحدهما كالمولم يجد الاحقة دفعها مع ثلاث جذاع وأخذ ثلاث
 جبرانات وله دفع خمس بنات مخاض مع دفع خمس جبرانات (وان وجد هما في ماله) بصفة
 الاجزاء (فالصحيح) المنصوص (تعين الاغبط) أي الانفع منهما ان كان من غير الكرام
 اذ هي كالمعدومة كما يحتمل السبكي وكلام المجموع ظاهر فيه (للفقر) أي الاصناف
 وغلب الفقراء منهم لشهرتهم ~~و~~ ثمرتهم والاصل في ذلك قوله تعالى ولا تيمموا الخبيث
 منه تتقون ولان كلامهم مفروضه فاذا اجتمع عارضي ما في حظ الاصناف اذ لا مشتة
 في تحصيله والثاني وخرجه ابن مريج ان أخرج عن محجور عليه تعين غير الاغبط أو عن
 نفسه تخيير بينهما والاغبط أفضل كما يخير في الجبران بين الناة والدرهم وعند دفع
 الواجب بين صعوده ونزوله واجب عن الاول بانه في الذمة تخيرنا بخلاف هذا فانه
 متعلق بالعين تخيرنا مستحقة وعن الثاني بان للمالك مندوحة عن الصعود والنزول معا

(قوله وهو الاوجه) راجع لقوله
 انه لو حصل وبذله اجزاء (قوله أو
 بعض أحدهما) أي ولم يوجد من
 الاخر شيء لانه لو وجد بعض
 الاخر اتحد مع قوله او وجد بهما
 بعض كل منهما (قوله ويرد
 بوضوح الفرق) أي وهو ان في
 تكليف الاغبط مع عدمه مشقة
 على المالك ولا مشقة في دفعه
 حيث كان موجودا (قوله وله دفع
 حقة مع ثلاث بنات لبون) أي
 والنرض ان في ملكه ثلاث
 حقائق فيبقى حقتين ويدفع واحدة
 (قوله وله دفع خمس بنات مخاض
 الج) أي وبإمر له ان يدفع ثلاث
 بنات مخاض مع بنت جبرانات
 على ما افهمه قوله السابق ويمتنع
 ان يجعل بنات اللبون الج (قوله
 فالصحيح تعين الاغبط) أي وان
 كان المال لمحجور عليه (قوله
 والثاني وخرجه ابن مريج)
 عبارة المحلى والثاني يتخير المالك
 بينهما كالمولم يكونا عنده اه وهو
 مخالف لكلام الشارح أي فيجعل
 كلام المحلى على ما اذا أخرج عن
 نفسه (قوله وأجيب عن الاول)
 هو قوله كما يخير في الجبران الج
 والثاني هو قوله وعند دفع الج

(قوله أرفقصر الساعى) ويصدق كل من المالك والساعى في عدم التدليس والتقصير فيؤخذ من المالك التفاوت وظاهره وان دلت
 القرينة على تدليس المالك أو تقصير الساعى (قوله وبذله ان كان تالفا) هل ذلك من ماله لئلا يصير بعدد التهرى أو من مال الزكاة
 فيه نظر والاقرب الاول للعلامة المذكورة (قوله حيث لا شئ معها) أى لا يجب شئ الخ (قوله دراهم كان أو دنائير) قضية ان غيرهما
 لا يجزى وان اعتيد تعامل اهل المدينة واهله غير مراد وان التعبير بهما ٢٣١ للغالب فيجوزى غيرهما حيث كان هو

نقد البلد ويقضيه اطلاق قول
 المحلى ومصر ادهم بالدرهم نقد البلد
 كما صرح به جماعة منهم وكتب
 عليه الشيخ عميرة مانصه أى
 لخصوص الدراهم وهى الفضة
 (قوله ومن لزمه سن من الابل
 وفقدها) الاولى فقده واهل وجدة
 التائيد ان السن عبارة عن
 الواجب وهو اثنى (قوله وعنده
 بنت لبون دفعها) قال الشيخ
 عميرة قول المصنف دفعها الخ قال
 القراقي الى ان قال واعلم انهم
 قالوا لو كان واجبه بنت الخاض
 فلم يجدها ولا ابن اللبون فى ماله
 ولا بالن من دفع القيمة وقضية كلامهم
 هناك شرط ذلك ان لا يكون
 عنده بنت لبون ثم رأيت العراقى
 فى النكت قال لعل دفع القيمة اذا
 فقد سائر انسان الزكاة اه رحمه
 الله وفى كلام حج اعترض على
 من قيد بقدم ما يجزى مانصه
 بانه مخالف للمنعول فى الكناية
 وجرى عليه الاسنوى والزركشى
 وغيرهما أنه مخبر بين اخراج القيمة
 أى لبنت الخاض عنده فقددها
 والصعود أو النزول بشرطه
 كما حوته فى شرح العباب ويجرى

بتحصيله ان فرض وانما شرع ذلك تخفيفا عليه فقوض الامر اليه وهنا بخلافه (ولا يجزى
 غيره ان داس) المالك بان اخفى الاغبط (أو قصر الساعى) بان أخذه عالما به من غير
 اجتهاد فى الاغبط فيلزم المالك اخراج الاغبط ويرد الساعى ما أخذه ان كان باقيا وبذله
 ان كان تالفا (والا) أى وان لم يداس المالك ولم يقصر الساعى (فيجوزى) أى يحسب عنها
 لشقة الرد وليس المراد انه يكفي كما اشار اليه بقوله (والاصح) مع اجرائه (وجوب قدر
 التفاوت) بينه وبين قيمة الاغبط اذ لم يدفع الفرض له بكاملة فوجب جبرته بقصده هذا ان
 اقتضت الغبطة زيادة فى القيمة والا فلا يجب شئ قاله الرافعى والثانى لا يجب بل يسن
 لحسان المخرج عن الزكاة فلا يجب معه غيره كما لو أدى اجتهاد الساعى الخفى الى اخذ
 لقيمة حيث لا شئ معها (ويجوز اخراجه دراهم) ما فى اخراج الشقص من ضرر المشاركة
 والمراد نقد الدرهم كان أو دنائير ولو كانت قيمة الحقائق أربعة مائة وقيمة اللبون
 أربعة مائة وخمسين وقد أخذ الحقائق فالجبر بخمسين أو بخمسة اسع بنت لبون لا ينصف
 حقه لان التفاوت خمسون وقيمة كل بنت لبون تسعون (وقيل يتعين) تحصيل (شقص به)
 أى بقدر التفاوت لعدم جواز العدول فى الزكاة لغير الجنس فيجب على هذا ان يشتري به
 من جنس الاغبط لانه الاصل ولو بلغت ابله اربعة مائة فخرج أربع حقائق وخمس بنات
 لبون جاز لا تنفاه المحذور وهو التشقيص فلو اخرج فى صورة المائتين ثلاث بنات لبون
 وحقتين أو أربع بنات لبون وحققة اربعة أيضا وعلم من التعليل ان كل عدد يخرج منه
 الفرضان بلا تشقيص فحكمه كذلك كسماثة وغنا فاقه (ومن لزمه) سن من الابل وفقدها
 فله الصعود بدرجة وبأخذ جبراننا أو الهبوط به او يدفع جبراننا وعلى هذا ان لزمه (بنت
 مخاض فقدمها) فى ماله حقيقة او حكما وان أمكنه تحصيلها (وعنده بنت لبون دفعها
 وأخذ شاتين أو عشرين درهما أو) لزمه (بنت لبون فقدمها) فى ماله (دفع بنت مخاض مع
 شاتين أو عشرين درهما أو) دفع (حققة وأخذ شاتين أو عشرين درهما) لخبر البخارى عن
 انس الماد وعلم مما قدمناه ان كل من لزمه سن ولم يكن عنده ولا ما نزل الشارح منزله فله
 الصعود الى أعلى منه وأخذ الجبران وله النزول الى أسفل ودفع الجبران بشرط كون السن
 المنزل اليه سن زكاة فليس ان لزمه بنت مخاض العدول عند فقدها الى دونها او يدفع
 الجبران ولا يتطرط ذلك فى الصعود فلو وجب عليه جذعة فقدها قبل منه الثنية وله الجبران
 كما سبأنى ومحمل جواز دفع بنت اللبون عن بنت الخاض اذا قدمها واخذ جبراننا ما لم يكن

ذلك فى سائر انسان الزكاة فاذا فقد الواجب خير الدافع بين اخراج قيمته والصعود أو النزول بشرطه اه رحمه الله (قوله ومحمل
 جواز دفع الخ) محتمر قوله قبل ولا ما نزل الشارح منزله الخ وعلى هذا فكان الاولى ايراد ما ذكره بصورة المحترز دون التقيد
 كان يقول اما لو عدم بنت الخاض وعنده ابن لبون الخ

(قوله واحترز بهدما عا لوجودها الخ) أي ولرمه لوفه كما تقدم عن حج (قوله وعلم ما تقر) أي في قوله في ماله حقيقة أو حكوان
امكنه تحصيلها (قوله أو كرم لم يمنع الخ) ٢٣٢ أي قال كريمة تمنع ابن اللبون كما سبق في كلام المصنف ولا تمنع الصعود الى

ما فوقها ولا النزول الى ما دونها
(قوله وجوده الصعود) أي جواز
الصعود الخ (قوله لا مدخل له في
قراض الابل) أي لم يجب منها
ذكر أو ما أخذ عند فقد بنت
الخاض فهو بدل عنها لا فرض
(قوله النقرة الخاصة) أي القصة
الخاصة (قوله ولو صعد) بكسر
العين (قوله والخيار في الشاتين
والدراهم لدافعها) أي يدفع
ما شاء منهم ما وان كانت قيمته دون
قيمة الدافع كان الدافع
المالك فان كان الدافع الساعي
راعى الاصح كما ذكره بقوله نعم يلزم
الساعي الخ وبقي ما لو تعارض
على الوكيل والولى مصلحة الوكيل
والولى عليه دفعا ومصلحة الفقراء
على الساعي اخذ فهل يراعى ما
او يراعى مصلحة الفقراء فيه نظر
والذى يظهر ان الساعي ان كان
هو الدافع راعى مصلحة الفقراء
لانه نائب عنهم ويجب على الولى
والوكيل قبول ما دفعه الساعي
وان كان الدافع هو والولى
او الوكيل وجب عليه مراعاة
موكله أو مواليه كما يفيد ذلك
قولهم والخيرة للدافع (قوله والا
أخذ منه) أي وجوب ما يجبر على
أخذه (قوله فلورأى الساعي
مصلحة في ذلك) أي الصعود (قوله
ومقتضى التعليل السابق) هو قوله

عنده ابن لبون فان كان امتنع ذلك على الاصح في الروضة لان ابن اللبون كينت الخاض
بالنص واحترز بهدما عا لوجودها فتمنع النزول وكذا الصعود الا ان لا يطلب جبرانا
وعلم ما تقر ان عدم الشرعى كالحصى فلو وجد السن الواجب في ماله لكنه معيب أو كرم
لم يمنع وجوده الصعود والنزول وان منع وجود بنت الخاض كريمة العدول الى ابن اللبون
كما مر وفرق بينهما بان الذكرا لا مدخل له في قراض الابل فكان الانتقال اليه أعظم من
الصعود والنزول وصفة هذه النقرة الخاصة المخرجة فيما دون خمس وعشرين من الابل
في جميع ما سبق وفاها وخلافا لان الساعي لو دفع الذكرا ورزى به المالك جاز قطعا والمراد
بالدراهم النقرة الخاصة الاسلامية اذ هي المرادة شرعا عند الاطلاق نعم ان لم يجدها
أو غلبت المغشوشة وجوزنا المعاملة ثم او هو الاصح فان ظاهر كما قال الاذرى انه يجوز به هنا
ما يكون فيه من النقرة قدر الواجب ولو صعد من بنت الخاض مثلا الى بنت اللبون قال
الزركشى هل تقع كهذا كذا أو بعض الظاهر الثاني فان زيادة السن فيه اقد اخذ الجبران
في مقابله فيكون قدر الزكاة فيه خمسة وعشرين جزأ من ستة وثلاثين جزأ ويكون احد
عشر في مقابلة الجبران (والخيار في الشاتين والدراهم لدافعها) مالسا كان أو ساعيا فان ظاهر
خبرائس نعم يلزم الساعي رعاية الاصح للمستحقين كما يلزم نائب الغائب وولى المحجور رعاية
الانفع للمنوب عنه ويسن للمالك اذا كان دافعا اختيار الانفع اهم (وفي الصعود
والنزول) الخيرة فيهما (للمالك في الاصح) لانهم اشترعوا تحفة بما عياله لا يتكاف الشراء
فناس تخيره والثاني ان الاختيار للساعي باخذ الاغبط للمستحقين ومحل الخلاف
عند دفع المالك غير الاغبط فان دفع الاغبط لزم الساعي أخذه قطعا ومعنى لزمه مراعاة
الاصح لهم على الاول مع ان الخيرة للمالك انه يطلب منه ذلك فان أجابه فذلوا والاخذ
منه ما يدفعه له (الا ان تكون ابلة معيبة) بمرض أو غيره فلا خيرة له في الصعود لان واجبه
معيب والجبران للتفاوت بين السليمين وهو فوق التفاوت بين المميين ومقصود الزكاة
افادة المستحقين لا الاستفادة منهم فلورأى الساعي مصلحة في ذلك فلا وجه المنع أيضا
اعموهم كلامهم ومقتضى التعليل السابق خلافه لا لا نسوى ولو أراد العدول الى سلمية مع
أخذ الجبران جاز كما اقتضاء التعليل المار وهو ظاهر اما بوطه مع اعطاء الجبران فخا
اتبرعه بل زيادة (وله صعود درجتين واخذ جبرائين) كما لو وجب عليه بنت لبون فصعد الى
الحدة عند قدمه ما ساقى (و) له (نزول درجتين مع) دفع (جبرائين) كما اذا أعطى بدل
الحقة بنت مخاض وانما يجوز له ذلك (بشرط تعدد درجته في) جهة صعوده ونزوله في
(الاصح) فلا يصعد عن بنت الخاض الى الحقة ولا ينزل من الحقة الى بنت الخاض الا عند
تعذر بنت اللبون لا مكان الاستغناء عن الجبران الزائد فاشبهه ولو صعد أو نزل مع امكان
أداء الواجب والثاني يجوز لان الموجب والا قرب ليس واجبه فوجوده كعدمه نعم لو صعد

للتفاوت بين الخ (قوله فلا يصعد عن بنت الخاض) أي وان كان فيه منفعة للفقراء تنزيل الدرجة القربى منزله الواجب درجتين

درجتين يجبران واحدا جاز قطعا والتزول ثلاث درجات كدرجتين على ما سبق مثل ان يعطى عن جذعة بنت مخاض ويدفع ثلاث جبرانات أو عكسه ويأخذ ثلاث جبرانات اما لو كانت القربي في غير جهة الجذعة كان لزمه بنت لبون فلم يجدها ولا حقة ووجدت بنت مخاض فلا يمين عليه اخراج بنت مخاض مع جبران بل يجوز له اخراج جذعة مع اخذ جبران كما في المجموع اذ بنت المخاض وان كانت اقرب الى بنت لبون ليست في جهة الجذعة (ولا يجوز اخذ جبران مع ثنية) وهي التي لها خمس سنين وطعنت في السادسة يدفعها (بدل جذعة) عليه فقدها (على أحسن الوجهين) لا تنفاه كونها من اسنان الزكاة فاشبهه ما لو اخرج عن بنت المخاض فصلا وهو ماله دون السنة مع الجبران وادعى في الشرح الصغير انه الاظهر (قلت الاصح عندنا بل هو والجواز والله اعلم) لانها اعلى منها بعام فجاز كالجذعة مع الحقة لا يقال يتعدد الجبران اذا كان المخرج فوق الثنية لانه يقول الشارع اعتبرها في الجملة كما في الاضحية دون ما فوقها ولان ما فوقها اتناهي غوها فان اخرجها ولم يطلب جبرانا جاز قطعا كما مر نظيره (ولا تجزى شاة وعشرة دراهم) عن جبران واحدا والخبر يقتضي التخيير بين شاتين وعشرين درهما فلا يجوز خصله فالثنية كما في الكفارة لا يجوز ان يطعم خمسة ويكس وخسة الا ان يكون الاخذ المالك ورضى بالتبعض فيجوز اذله اسقاطه بالكتابة بخلاف الساعي كما مر نظيره لان الحق للفقراء وهم غير معينين وقضية ذلك انهم لو كانوا محصورين ورضوا بذلك جاز وهو محقق والاقرب المنع نظر الاصل وهذا عارض (ويجزى شاتان وعشرون درهما (الجبرانين) كما يجوز اطعام عشرة مساكين في كفارة يمين وكسوة في أخرى (ولاشئ في البقر حتى تبلغ ثلاثين فقيها تبسيع) وهو (ابن سنة) دخل في الثانية مسمى بذلك لانه يتبع امه في المشرح وقيل لان قرنه يتبع اذنه أى يساويها ولو اخرج تبعة اجرات لانه زاد خبر بالاثنية (ثم في كل ثلاثين تبسيع و) في (كل أربعين مسنة اما سنان) ودخلت في الثالثة لما رواه الترمذي وغيره عن معاذ قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فامرني ان آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبعا وصححه الحاكم وغيره وسميت مسنة لتكامل اسنانها ولا جبران في زكاة البقر والغنم اهدم وروده في سبعين بقرة تبعا وفي كل سبعين مسنة وتبسيع وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاثة تبعة وفي مائة وعشرة مسنتان وتبسيع آخذ من الخبر الوارد في مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة تبعة فحكمها حكم بلوغ الابل مائتين فيما مر الا في الجبران كما قدمناه وتسمى المسنة ثنية ولو اخرج عنها تبعة اجرا في الاصح (ولا شئ في الغنم حتى تبلغ أربعين) شاة (فشاة) فيها هي (جذعة ضان أو ثنية معز) وتقدم بيانها (وفي مائة واحد وعشرين شاتان و) في (مائتين وواحدة ثلاث) من الشياه (و) في (أربع مائة أربع ثم) في (كل مائة شاة) الخبر أنس في ذلك رواه البخاري ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالتى في مكان واحد حتى لو ملك أربعين شاة في بلدين لزمته الزكاة

(قوله اما لو كانت القربي الخ) محتمل قوله في جهة منه موهوده أو نزوله (قوله والاقرب المنع تطرا لاصله) أى ويجزى ذلك في كل ما اخرج فيه المالك ما لا يجزى فلا يكتفى وان رضى به الفقراء وكانوا محصورين كما لو دفع بنتى لبون ونصفا عن حقتين فيما لو اتفق فرضان (قوله ولو اخرج تبعة اجرات) أى وان كانت أقل قيمة منه لرغبة المشتري في الذكور لغرض تعلق بها (قوله الا في الجبران كما قدمناه) زاد الشيخ عميرة قال في الكفاية بل عليه التخصيص أو اخراج الاعلى كما قال الماوردى وغيره اه رحمه الله أقول قضيته عدم العدول الى القيمة وبشكل عليه العدول اليها عند فقدت المخاض وابن اللبون اه أقول ومقتضى قول حج ويجزى ذلك في سائر اسنان الزكاة فاذا فقد الواجب خبر الدافع بين اخراج قيمته والصعود أو النزول بشرطه انه يقبل منه القيمة (قوله لزمته الزكاة) أى ويدفع زكاته للامام لانه الذى له نقل الزكاة

(قوله لا يلزمه الاشاة واحدة) أى ويأتى فيها ما ذكرناه * (فصل) فى بيان كيفية الاخراج * (قوله وبعض شروط الزكاة) انما قال ذلك لانه تقدم من شروطها كونها انما وكونها انصبا (قوله مهرية بفتح الميم) أى وسكون الهاء كما يؤخذ من القاموس (قوله مجيد بضم مضومة وجم) أى مفتوحة ويقال مجيد بفتح الميم وكسر الجيم مفسوبة الى المجيد أى الكريم من المجد وهو الكرم كما فى شرح الروض (قوله أوارحية) لم يبين مرتبة او قد يشعر قوله فى المجيدية انها دون المهرية ان الارحية ارفع منها (قوله أخذ الفرض منه) أى من نوعه لامن خصوص المال المشترك ويدل على ان هذا هو المراد قوله فيؤخذ من المهرية مهرية أى وان حصلها من غير ماله (قوله المال المشترك) أى بين الملك والفقراء (قوله ان الساعى يختار انفعهما) أى أنفع الموصوفين بالصفة المختلفة وينبغى ان يأتى هنا نظير ما تقدم فيما لو دلس الساعى أو قصر من عدم الحساب الخ (قوله فلو أخذ عن ضان معزا) بيان مفهوم ما لو اتحد ولو عبر بالواو كان اظهر وفى ج ٢٣٤ مانصه فان كانت ما وجهه فربيع فلو على ما قبله المتقاضى لعدم الاجزاء مطلقا

قلت وجهه النظر الى ان قوله منه انما ذكر لكونه الاصل كما تقرر لا لانحصار الاجزاء فيه اه أى وايس فيه ما يدفع السؤال الذى ذكرناه * (فائدة) قال فى المجموع والمعز بفتح العين واسم كانها اسم جنس واحد معز والاثنى معازة والمعزى والمعزى بفتح الميم والامعوز بضم الهمزة معنى المعز اه شرح البهجة الكبير وعبارة القاموس المعز بالفتح والتحريك والمعز والامعوز والمعاز ككتاب والمعزى ويتخالف الضان من الغنم والماعز واحد المعز لذكر والاثنى وعبارة المصباح المعز اسم جنس لا واحد له من لفظه وهى ذات الشعر من الغنم الواحدة شاة وهى مؤنثة وتفتح العين وتسكن وجمع الساكن امعز

ولو ملك ثمانين فى بلدين فى كل أربعة لا يلزمه الاشاة واحدة وان بعدت المسافة بينهما * (فصل) فى بيان كيفية الاخراج المأمور وبعض شروط الزكاة * (ان اتحد نوع الماشية) بان كانت ابه كلها مهرية بفتح الميم نسبة الى مهيرة أو مجيدية نسبة الى جيل من الابل يقال له مجيد بضم مضومة وجم وهى دون المهرية أو أوارحية نسبة الى ارحب بالمهرتين وبالموحدة قبيلة من همدان او بقره كلها جواميس أو عربا أو غنم كلها ضانا أو معزا وسميت ماشية لرعاها وهى غنم (أخذ الفرض منه) كأخذ المال المشترك فيؤخذ من المهورية وهكذا انهم لو اختلفت الصفة مع اتحاد النوع ولا نقص فعامة الاصحاب كما فى المجموع عن البيان ان الساعى يختار انفعهما كما سبق فى الحقائق وبنات الابل لا يقال ينافى الاغبط هنا ما يأتى انه لا يؤخذ الخيار لانا نقول يجمع بينهما ما يحمل هذا على ما اذا كان جميعها خيارا السكن تعدد وجه الخيرية أو كلها غير خيار بان لم يوجد فيها وصف الخيار الا تى وذلك على ما اذا انفرد بعضها بوصف الخيار دون باقية سافهوا الذى لا يؤخذ (فلو أخذ) الساعى (عن ضان معزا) وعكسه جازى الاصح بشرط رعاية القيمة فيجوز أخذ جذعة عن أربعين من المعز او ثنية معز عن أربعين من الضان باعتبار القيمة لاتفاق الجنس كالمهرية مع الارحية ولهذا يكمل نصاب أحدهما بالآخر والثانى المنع كالبقرة مع الغنم وقيل يؤخذ الضان عن المعز لانه خير منه بخلاف العكس وكلامهم فى توجيه الاول دال على جواز اخراج أحدهما عن الآخر جزما عند تساويهما فى القيمة وقول الشارح ومعلوم ان قيمة الجواميس دون قيمة العرب فلا يجوز أخذها عن العرب بخلاف العكس ولم يصرحوا بذلك مبنى على عرف زمانه والافقه لم يزيد قيمة

ومعز مثل عمه دو عبد وعبد والمعزى انها لا لحاق لالتأنيث ولهذا تنون فى التنكير والد كرماعز العرب والاثنى معازة (قوله جازى الاصح) هذه الصورة ليست من اختلاف النوع الا تى فى قوله وان اختلف الخ لان ما هنا مفروض فيما اذا كان الكل من الضان وأخذ عنه من المعز أو عكسه (قوله كالمهرية مع الارحية) تعليل الاصح بما ذكر يقتضى انه متفق عليه وعبارة المحلى بعد حكاية الخلاف وقولهم فى توجيه الاول كالمهرية مع الارحية يدل على جواز أخذ أحدهما عن الاخرى جزما حيث تساوى فى القيمة اه ولم يتعرض لقيمة انواع الابل فهل هى من المتفق عليه أو من المختلف فيه كالضان والمعز راجعه وعله افرادها بالذكر لحكاية الاصح ومقابلته فيها (قوله وكلامهم فى توجيه الاول) عبر بذلك لانه لم يتقدم فى كلامه ما يفيد (قوله اخراج أحدهما عن الآخر جزما) أى فيؤخذ به ما لم يوجد ما يخالفه

(قوله وهي اتى المعز) تقدم عن شرح البهجة ان اتى المعز معايزة وعليه فالعنز والماعزة مترادفان (قوله بناء على طريقته) أى من ان قيمة الجواميس دون قيمة العراب فلا تؤخذ عنها (قوله ولا ذات عوار) هو العيب وفتح العين فيه أفصح من ضمها اه عمدة وعبرة النهاية العوار بالفتح اعيب وقد يضم وفي القاموس والعوار العيب والحرق ٢٣٥

المصباح العوار وزان كلام والضم لغسة العيب بالثوب من خرق وشق وغـ يرذل بالعين عوار بالضم والتشديد وهو الرمد (قوله الا أن يشاء المتصدق) راجع للتمس فقط دون ما قبله فانه لا يؤخذ وان رضى لما فيه من الاضرار بالفقراء (قوله وان كانت في البيع عيبا) لم يبين وجهه ولعل اجزاءه هنا لانه لا يتخلو عن الذكورة (قوله والاثوثة) فان كان اتى فهو أرقى من بنت الخاض وان كان ذكر اجزاء من بنت الخاض بخلافه في البيع فان رغبة المشتري تختلف بالذكورة والاثوثة (قوله ومعيبة من الوسط) في التعبير به تفتن (قوله دون قدر الواجب) افهم انه اذا كان الصحيح بقدر الواجب أو أكثر لا يجوز إلا الصالح وعليه فلو كان في ماله صحهتان وواجبه شاتان وجب اخراج صحهتين برعاية القيمة وهو قريب فلو لم توجد صحه في قيمتها بالواجب مقسطا كان كانت قيمة المريضة أربعين درهما والصحة مائة وفي ماله صحه واحدة من أربعين فقيمة الصحة المخرجة احد وأربعون درهما ونصف درهم أخرج القيمة كما صرح به

الجواميس عليها بل هو الغالب في زمننا (وان اختلف) النوع (كضان ومعز) من الغنم وارجسية ومهرية من الابل وجواميس وعراب من البقر (ففي قول يؤخذ من الاكثر) وان كان الاغبط خلافه اعتبارا بالغلبة (فان اسمة ويا فالاغبط) للمستحقين كما في اجتماع الحقائق وبنات اللبون (والاظهر أنه يخرج) المالك (ماشاء) من النوعين (مقسطا عليهما بالقيمة) رعاية للجانيين (فاذا كان) أى وجد (ثلاثون عنزا) وهي اتى المعز (وعشر نعجات) من الضأن (أخذ عنزا أو نجمة بقيمة ثلاثة ارباع عنز وربع نجمة) وفي عكس الصورة بقيمة ثلاثة ارباع نجمة وربع عنز ولو كان له من الابل خمس وعشرون خمس عشرة أرحسية وعشرة مهرية أخذ منه على الاظهر بنت مخاض ارحسية او مهرية بقيمة ثلاثة اخص ارحسية وخمس مهرية وقول الشارح ولو كان له من البقر العراب ثلاثون ومن الجواميس عشر أخذ منه على القول الاول مسنة من العراب وعلى الثاني فيما يظهر مسنة منها بقيمة ثلاثة ارباع مسنة منها وربع جاموسة بناء على طريقته المتقدمة والخميرة للمالك كما أفاده كلام المصنف لا للساعي فعلى قولنا أخذ أى أخذ ما اختاره المالك وكذا يقال في الابل والبقر ثم شرع في اسباب النقص في الزكاة وهي خمسة المرض والعيب والذكورة والصغر وداء النوع فقال (ولا تؤخذ مريضة ولا معيبة) بما يرد به في البيع وهو عطف عام على خاص اقوله تعالى ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون ولخير ولا تؤخذ في الصدقة هرة ولا ذات عوار ولا تيسر الغنم الا ان يشاء المتصدق (الامن مثلها) بان تمحضت ماشيته منها ولا تؤثر الخنوث في ابن اللبون وان كانت في البيع عيبا لان المستحقين شركاء فكانوا كبقية الشر كما فتى في مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط فان اختلف ماله نقصا وكالا واتحد جفسا أخرج واحدا كاملا أو أكثر برعاية القيمة كما بين شاة نصفها مراض أو معيب بقيمة كل صحه ديناران وكل مريضة أو معيبة ديناران صحه دينار ونصف دينار وان لم يكن فيها الا صحه فعليه صحه بتسعة وثلاثين جزأ من أربعين جزأ من قيمة مريضة أو معيبة ويجوز من أربعين جزأ من قيمة صحه وذلك دينار وربع عشر دينار وعلى هذا فقس واذا كان الصحيح من ماشيته دون قدر الواجب كأن وجب شاتان في غنم ليس فيها الا صحه أجزأ صحه بالقسط ومريضة (ولا) يؤخذ (ذكر) لورود النص بالاناث (الاذا وجب) كابن اللبون والحق والذكر في الشاة في الابل فيما هو والبيع في البقر (وكذا لو تمحضت) ماشيته (ذكور في الاصح) كما تؤخذ المريضة والمعيبة من مثلها ولان في تكليفه التحصيل مشقة عليه كما مر نظيره على هذا يؤخذ في ست وثلاثين ابن لبون أكثر قيمة من ابن لبون يؤخذ في خمس وعشرين عند فقد بنت

جج وعبارته ولو انقصت ماشيته كصغار وبكار وجبت كبيرة بالقسط فان لم توجد به فالقيمة كما مر وكذا يقال فيما سبق (قوله كابن اللبون والحق) أى عند فقد بنت الخاض في خمس وعشرين من الابل (قوله والبيع في البقر) ظاهره ولو كانت اناثا

(قوله فيجب ابن لبون) قضية انها اذا تمحضت كورا لا يؤخذ منها ابن الخاض وانما يؤخذ ابن لبون برعاية القيمة وهو خلاف ظاهر قول المصنف وكذا لو تمحضت كورا الخ وفي كلام سم على أبي شجاع ما يفهم منه موافقة ظاهر كلام المصنف وعبارته بعد نقله كلام شرح المنهج بحروفه الموافق لكلام الشارح نصها والظاهر انه لا حاجة الى تقدير هاذ كوراثم انا ثابل الشرط انما هو زيادة المخرج في الست والثلاثين على أقل ذكر يجوز في الخمس والعشرين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين نعم يحتاج اليه على الوجه الضعيف المانع ٢٣٦ من جواز اخذ المذكور لهذا خص المحلى هذا التقدير بذلك الوجه حيث قال الخ

الخاض لئلا يسوي بين النصابين ويعرف ذلك بالتقويم والنسبة فلو كانت الخمس والعشرون انا ثاوية قيمتها ألف وقيمة بنت الخاض منها مائة وبتقدير كونها ذ كورا قيمتها خمسمائة وقيمة ابن مخاض منها خمسون فيجب ابن لبون قيمته خمسون فيجب ان يكون قيمة المأخوذ في ست وثلاثين اثنين وسبعين بنسبة زيادة الست والثلاثين على الخمس والعشرين وهي خمسان وخمسة وخمسون ومقابل الاصح لا يجوز الا الاثني للتمتعيص على الاناث في الحديث نعم لو تعدد الواجب وليس عنده الا اثني فانه لم يتعمص ومع ذلك يجوز اخراجه ذ كرمع الاثني الموجودة وايراد هذه على عبارة المصنف نظرا الى انهم لم يتمموا وأجزاء اخراج ذ كرمع الاثني الموجودة وايراد هذه على عبارة المصنف نظرا الى انهم لم يتمموا والخلاف في الابل والبقرا ما الغنم فالذهب القطع باجزاء الذكر (و) يؤخذ (في الصغار صغيرة في الحديد) لقول أبي بكر رضى الله عنه والله لو منعوني عناقا كانوا يؤدونه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم على منعهم رواه البخاري والعناق هي الصغيرة من الغنم ما لم تجذع وتمتصورتان موت الامهات وقدمت حواها والنتاج صغارا ومثلثا نصا با من صغار المعز وتم لها حول فيؤخذ من ست وثلاثين فصية لانصبل فوق المأخوذ من خمس وعشرين وفي ست وأربعين فوق المأخوذ من ست وثلاثين وعلى هذا فاقسم والقديم لا تؤخذ الا كبيرة لكن دون الكبيرة المأخوذة من البكار في القيمة لعموم الاخبار ومحل اجزاء الصغيرة اذا كان من الجنس فلو كان من غيره كغنمة ابعة صغارا واخرج الشاة لم يجز الا ما يجزى في البكار ذ كره في الكفاية وتقدم مثله في المريض ولو كان بعضها صغارا وبعضها بكرا واجب اخراج كبيرة بالتوسط كما مر في نظائره وان كانت في سن فوق سن فرضه لم يكلف الا اخراج منها بل له تحصيل السن الواجب وله الصعود والنزول في الابل كما تقدم (ولا) تؤخذ (ربي) بضم الراء وتشديد الباء الموحدة والقصر وهي الحديثة العهد بالنتاج شاة كانت أو ناقة أو بقرة ويطلق عليها هاذ الاسم الى خمسة عشر يوما من ولادتها قاله الازهرى والجوهرى الى شهرين ثم يمت بذلك لانها تربي ولدها (و) لا (ا كولة) وهي بفتح الهمزة وضم الكاف مع التخفيف المسمنة للاكل كما قاله في المهر (و) لا (حامل) ان في أخذها أخذ حيوانين بحيوان والحق بهما في الكفاية عن الاصحاب

قال سم على منهج لو تمحضت ابلة خناني لم يجز الاخذ منها لاحتمال ذ كورته أى المأخوذ وانوثتها أو عكسه بل يجب اننى بقيمة واحد منها اه عباب (قوله وايراد هذه) الاشارة لقوله نعم لو تعدد الواجب (قوله فالذهب القطع باجزاء الذكر) أى حيث تمحضت كورا ولعل الفرق بين الغنم وغيرها أن تفاوت القيمة بين ذكرها وانثاها يسير بخلاف غيرها وأما التفاوت بالنظر لقوات الدر والنسل فلم ينظر والله ليسر تحصيل الاثني بقيمة الذكر (قوله والعناق هي الصغيرة) أى التى لم تبلغ سنة (قوله فيؤخذ من ست وثلاثين) أى من الابل وهو تفرع على قوله ويتصور بان موت الامهات (قوله كما مر في نظائره) أى في قوله كاربعين شاة نصفها مراض أو معيب وقيمة كل واحدة ديناران (قوله بل له تحصيل السن الواجب) ظاهره ولوزادت قيمته على ما عنده وهو ظاهر لانالم تلزمه بذلك وانما اختاره لنفسه (قوله وربي) وزنها

فهو بضم الاقل والقصر وجهه ربات ومكسر هار باب بالكسر اه سم على منهج وقوله شاة كانت أو ناقة التى أو بقرة نادج وان اختلف أهل اللغة في اطلاقها على الثلاثة (قوله والجوهرى الى شهرين) أى وقال الجوهرى الخ قال ج والذى يظهر ان المعبرة بكونها اسمى حديثة عرفا لانه المناسب لنظر الفقهاء (قوله ولا حامل) أى ولو بغير ما كوله اه سم بظاهره وان كان غير المأ كوله نجسا كما لو تراخى زير على بقرة فحملت منه ويوجه بان في اخذها الاختصاص بما في جوفها

(قوله التي طرقها الفحل) وهو المعتمد ومجمله ان لم تدل قرينة على انه لم تحمل منه (قوله لغلبة جل البهائم) وبقي ما لدفع خائلا فتبين جلها هل يثبت له الخيار ام لا فيه نظروا الاقرب الاول فيستردھا (قوله غير ما ذكر) أي من الربي والا كولة والحامل (قوله) واقول عمر) فيه اشارة الى ان ما فيه هذه الاوصاف من **الكرائم** (قوله لما امر كما نقله الامام) أي من قوله اذ في أخذها اخذ حيوانين بجميوان (قوله الابرض المالك) وينبغي ان محله في الربي اذا استغنى الولد عنها والا فلا حرمة التفريق حينئذ (قوله) ولو اشترك اهل الزكاة) أي بان كان بينهما مال مملوك لهما سواء **كان** باشتراكهما ما بعدد اولا كأن ورثاه (قوله وهي) أي ماشيته (قوله ولا حدهما انصاب فاكثر) كما لو اشتركا في عشرةين شاة مثلا ولا حدهما ما يبلغ به ماله انصافا فاكثر كأن تميز ثلاثين غير العشرة المخلوطة وبذلك صرح ج حيث قال وقد تفيد ثقيلة ٢٣٧ على احدهما وتحققا على الآخر كستين

لا حدهما ثلثاها وكان اشتركا في عشرين مناصفة ولا حدهما ثلاثون انفرادا فيلزمه أربعة اشخاص شاة والاخر خمس شاة اه وستأتي الاشارة اليه في قول الشارح وعلم مما قرناه اعتبار كون المالكين الخ (قوله وهي الثاني) أي النوع الثاني (قوله وكذا لو خلطا مجاورة) وينبغي للمولى ان يفعل بمال المولى عليه ما فيه المصلحة له من الخلطة وعدمها قياسا على ما سأتى في الاسامة وبقي ما لو اختلفت عقيدة المولى والمولى عليه فهل يراعى عقيدة نفسه أو عقيدة المولى عليه فيه نظر والاقرب الاول وكذا لو اختلفت عقيدته وعقيدة شريكه المولى عليه فكل منهما يعمل بعقيدته فلو خلط شافعي عشرين شاة بعشرين شاة غنمها اصبي حنفي وجب على الشافعي نصف شاة عملا

التي طرقها الفحل لغلبة جل البهائم من مرة واحدة بخلاف الاكميات وانما لم تجز في الاخصية لان مقصودها اللعم ولجها ردي وهما مطلق الاتقاع وهو بالحامل أكثر لزيادة غنمها غالباً والحل انما يكون عيباً في الاكميات (و) لا (خيار) عام بعد خاص ويظهر ضبطه بان تزيد قيمة بعضهم بوصف آخر غير ما ذكر على قيمة كل من الباقيات وانه لا عبرة هنا بزيادة لاجل شحوظ طاح وانه اذا وجد وصف من اوصاف الخيار التي ذكرها لا يعتبر معه زيادة قيمة ولا عدمها والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ اياك **وكرائم** أموالهم واقول عمر رضي الله عنه ولا تؤخذ الا كولة ولا الربي ولا الماخض أي الحامل ولا فحل الغنم نعم لو كانت ماشيته كلها كذلك أخذ منها الاحوامل فلا يطالب بحامل منها ما مر كما نقله الامام عن صاحب التقریب وارتضاه واستحسنه (الابرض المالك) في الجميع لانه محسن بالزيادة قال تعالى ما على المحسنين من سبيل ثم شرع في الخلطة وهي نوعان خلطة شركة ويعبر عنها بالخلطة الايمان والشيوع وخلطة جوار وقد شرع في الاول فقال (ولو اشترك اهل الزكاة) أي اثنان من أهلها كما يفيد قوله زكيا واطلاق اهل على الاثنين صحيح لانه اسم جنس وهذا مثال (في ماشية) من جنس بشرأ وارث أو غيره وهي نصاب أو أقل ولا حدهما انصاب أو أكثر ودام ذلك (زكيا كرجل) واحداً خلطة الجوار تفيد ذلك كما سأتى بخلاطة الايمان اولى وهذه الشركة قد تفيد تحقيقاً كالاشتراك في غنمين على السواء او ثقيلة كالاشتراك في أربعين أو تحقيقاً على احدهما وثقيلة على الآخر كأن ملكا ستين لأحدهما ثلثاها وللاخر ثلثها وقد لا تفيد شيئاً كما تبين على السواء وتأتي هذه الاقسام في خلطة الجوار ايضا وهي الثاني الذي اشار اليه فقال **وكذا** لو خلطا مجاورة) بل وان ذلك بالاجاع والخبر أنس ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة نهى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها أو كثرتها ونهى الساعي

بعقيدته دون الحنفي (قوله نهى المالك عن كل من التفريق والجمع خشية وجوبها) قال العلامة الحلبي لا يتأتى الجمع خشية الوجوب اه ثم رأيتهم امش صحيح معتد فائدة معنى قوله في الحديث لا يجمع بين متفرق الخ كان الناس في الحنفي أو في القرية اذا علموا ان المصدق يقصد منهم اي أخذ صدقاتهم فيكون مثلاً ثلاثة أنفس فيكون لكل واحد اربعون شاة فيقول بعضهم لبعض تعالوا حتى نخلط بها فيقولون نحن ثلاث خلطاء انا عشرون ومائة شاة فبأخذ المصدق منهم شاة واحدة فقد نقصوا المساكين شاتين لانهم لو تركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة فنحن واهذا الفعل فهذا معنى لا يجمع بين متفرق مخافة الصدقة ان تسكر عليهم وقوله ولا يفرق بين مجتمع هذا خطاب لعامل الصدقة قيل له اذا كانوا خلطاء اثنان لهما ثلثون شاة يجب عليهم ماشاة واحدة

لا يفرقها عليهم ما في قول اذا فرقتهم اعلمهم ما أخذت من كل واحد شاة فامر كل واحد أن يذبح الشىء على حاله ويتقى الله عز وجل
 اه أقول لكن ماذا ذكره من قوله لانهم ٢٣٨ لوتركوها على حالها لوجب على كل واحد شاة الجمع عليه انما يفيد تقليل الوجوب

لا اسقاطه الا ان يقال خشية
 الوجوب في الجملة لا خصوص
 الاسقاط (قوله وعلم بما قرناه) أى
 في قوله من جنس بشره أو أوارث
 أو غيره وهى نصاب أو أقل (قوله
 لا غنم مع بقر) أى بخلاف ضمان
 مع معز لعدم اختلاف الجنس
 (قوله وتثبت الخلطة في الحول
 الثانى وما بعده) أى من أول
 المحرم (قوله اتحاد المعريينهما)
 أى بين المسرح والمرعى لا بين
 المسرح والمسرح (قوله رواه
 الدارقطنى بسند ضعيف) وضعفه
 لا يمنع من مقصود الشارح لانه لم
 يرد به الاستدلال على اصل الخلطة
 بل الدليل على أصلها الاجماع
 وعلى اعتبار الشرط ما يحقق
 خفة المؤنة وهى انما تحصل بذلك
 (قوله ويجوز تعدد الرعاة) قال فى
 مختار الصحاح وجع الراعى رعاة
 كقاض وقضا ورعيان كشاب
 وشبان اه أى ويجمع أيضا على
 رعاة كفى قوله تعالى حتى يصدر
 الرعاة الآية وصرح به فى الصحاح
 والقاموس وزاد فى القاموس
 ورعاة بالفتح قالوا بالضم اسم جمع
 (قوله ولو افرقت ماشيتهم ما زمتنا
 طويلا) وهو الزمان الذى لا تبصر
 فيه الماشية على ترك العلف بلا
 ضرر بين (قوله وفهم من كلامه

عنهما خشية سقوطها أو قتلها وان لم يظاها فى الجوار ومنه الشروع وأولى وبسمى هذا
 النوع خلطة جوار وخلطة أوصاف ونسبه بقوله أهل الزكاة على أنه قيد فى الخليطين فلو
 كان أحد المالكين موقوفا أو لذى أو مكاتب أو لبيت المال لم تؤثر الخلطة شيئا بل يعتبر نصيب
 من هو من أهل الزكاة ان بلغ نصابا زكاة كاهن كاهن المنفرد والافلاز كاهن وعلم بما قرناه اعتبار
 كون المالكين من جنس واحد لا غنم مع بقر وكون مجموع المالكين نصابا كثيرا أو أقل
 ولا حد ههنا نصابا فاكثروا فلو ملك كل منهم ما عشرين من الغنم فخلطوا تسعة عشر بمثلها
 وتركوا شاة من منفردتين فلا خلطة ولا زكاة ودوام الخلطة سنة ان كان المال حواليا فلو ملك
 كل منهما أربعين شاة فى أول المحرم وخلطتا فى أول صفر فالجديد انه لا خلطة فى الحول الأول
 بل اذا جاء المحرم وجب على كل منهما شاة وتثبت الخلطة فى الحول الثانى وما بعده فان
 اختلف شرط من ذلك لم يؤثر وان لم يكن حواليا اشترط بقاؤها الى زهو الثمار واشتداد الحب
 فى النبات وانما تجب الزكاة فى شركة المجاورة (بشرط ان لا يتغير) ماشية أحدهما عن ماشية
 الآخر (فى المشرع) وهو موضع شرب الماشية ولا فى المكان الذى توقف فيه عند ارادة
 سقيها ولا فى الذى تنحى اليه ليشرب غيرها (و) لا فى (المسرح) وهو الموضع الذى تجتمع
 فيه ثم تساق الى المرعى ولا فى المرعى وهو الموضع الذى ترمى فيه ويشترط أيضا اتحاد الممر
 بينهما كما فى المجموع (و) لا فى (المراح) وهو بضم الميم ما واهى بالاء (و) لا فى (موضع الحلب)
 وهو بفتح اللام يقال للبلن وللمصعد وهو المراد هنا وحكى سكونها لانه اذا تميز مال كل
 منهما بشىء لم يصرف ذلك كمال واحد والغرض من الخلطة صيرورتها كمال واحد فخلطة المؤنة
 وليس المراد كما قاله فى المسرح الصغيران لا يكون لهما الا مخرج أو مرعى أو مراح واحد
 بالذات بل لا بأس بتعددتها ولكن ينبغى ان لا تختص ماشية هذا بمراح ومخرج وماشية
 الآخر بمراح ومخرج (وكذا) يشترط (اتحاد الراعى والفعل فى الاصح) لخبر
 والخلطان ما اجتمعا فى المرعى والفعل والراعى رواه الدارقطنى بسند ضعيف ويجوز
 تعدد الرعاة قطعا بشرط عدم انفراد كل براع والمراد بالاتحاد ان يكون الفعل أو الفحول
 مرسلة فيها تنفرد على كل من الماشيتين بحيث لا يختص ماشية كل بفعل عن ماشية الآخر
 وان كانت ملكا لأحدهما أو معاراة له أو لهما الا اذا اختلف النوع كضأن ومعز فلا يضر
 اختلافاهما جزما للضرورة ويشترط اتحاد مكان الانزاع كالحلب ولو افرقت ماشيتهم ما زمتنا
 طويلا ولو من غير قصد ضرفان كان يسيرا ولم يعلم به لم يضر فان علم به واقرأه أو قصده
 ذلك أو علمه أحدهما فقط كما قاله الأذرى وغيره ضرورة مقابل الاصح فى الراعى والفعل
 ينظر الى ان الاتفاق فيما لا يرجع الى نفس المال بخلافه فيما قبله ما وفهم من كلامه انه
 لا يشترط اتحاد الحالب ولا الألف الذى يحلب فيه وهو الاصح كما لا يشترط اتحاد آلة الجز

أنه لا يشترط أى حيث لم تعرض له (قوله كما لا يشترط اتحاد آلة الجز) وكذا لا يشترط اتحاد الجزاء قياسا على
 الحالب ولا خلطة الصوف قياسا على خلطة اللبن وقياس اشتراط اتحاد موضع الحلب اشتراط اتحاد موضع الجز

(قوله فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما) قياس ما يأتي فيما لو كان لأحدهما مائة والاخر خمسون رجوع كل منهما على الآخر بنصف قيمة شاة وقد يفرق بأنه في المسئلة الثانية لما أخدم عمرو فوق الواجب عليه ورجع على زيد به سوى بينهما ما يرجوع زيد عليه أيضا بخلاف ما هنا فان كلا منهما أخدمه قدر حصته (قوله وقد يقع التقاص) أي بان كانت قيمتهما مستوية جنسا وقد راو صفة (قوله ومنه يؤخذ ان نية أحدهما) أي المخرج عن الزكاة (قوله يحتاج) هو صفة حق وقوله بغير اذنه صله أدى (قوله ان محله اذا أخرج من المشترك) معتمد (قوله دون الآخر) أي كان دفع من غير المال المخلوط بغير اذن من شريكه (قوله لعموم خبر الخ) ببعض الهوامش كان الاولى ان يقول مطلق ما تقدم لانه من باب العام اه أقول قد يقال المطلق هو ما دل على مجرد الماهية وليس ذلك مرادها هنا بل المراد النهي عن كل فرد فرد يصدق عليه التفريق أو الجمع لكونه في حيز النهي وذلك من قبيل العام لا المطلق

ولا خاطئة اللبن في الاصح (لانية الخلطة في الاصح) اذ مقتضى تأثير الخلطة من خفة المونة حاصل وان لم تنو والثاني نشترط لان الخلطة مغيرة لقدر الزكاة فلا بد من قصده دفعا لضرره في الزيادة وضرر الفقراء في النقصان ثم محل ما تقدم حيث لم يتقدم للخلطين حالة انفراد فان انعقد الحول على الانفراد ثم طرأت الخلطة فان اتفق حولاهما بان ملك كل واحد منهما أربعين شاة ثم خلطوا في اثناء الحول لم تنبت الخلطة في السنة الاولى فيجب على كل واحد عند تمامها شاة وان اختلف حولاهما كأن ملك هذا غرة المحرم وهذا غرة صفر وخطا غرة شهر ربيع فعلى كل واحد عند انقضاء حوله شاة واذا طرأ الانفراد على الخلطة فن بالغ ماله نصابا زكاه ومن لا فلا ولم يبين المصنف حكم التراجع وحاصله جواز أخذ الساعي من مال أحد الخليطين وان لم يضطر اليه فاذا أخذ شاة مثلا من أحدهما رجع على صاحبه بما يخصه من قيمتها لانها غير مثلية فلو خلط مائة بمائة وأخذ الساعي شاتين من أحدهما رجع على صاحبه بنصف قيمتهما لا بقية نصفهما ولا بشاة ولا بنصف شاتين فاذا أخذ من كل شاة فلا تراجع وان اختلفت قيمتهما فلو كان لزيد ثلاثون ولامرؤ عشرة فاخذ الشاة من عمرو ورجع على زيد بثلاثة ارباع قيمتها أو أخذها من زيد ورجع على عمرو بالربع وان كان لزيد مائة ولامرؤ خمسة ورجع على الساعي الشاتين من عمرو ورجع على زيد بنائى قيمتهما أو من زيد رجع بالثلث وان أخذ من كل منهما شاة رجع زيد بثلاث قيمته شاته وعمرو بنائى قيمة شاته وان تنازعا في قيمة المأخوذ فالقول قول المرجوع عليه لانه غارم وقد يقع التقاص وان كان لزيد أربعون من البقر ولامرؤ منها ثلاثون فاخذ الساعي التسع والمسننة من عمرو ورجع باربعة اسباع قيمتهما أو من زيد رجع بثلاثة اسباع قيمتهما فان أخذ من كل فرضه فلا تراجع فان أخذ التسبع من زيد والمسننة من عمرو ورجع على زيد باربعة اسباعها ورجع عليه زيد بثلاثة اسباع التسبع ولا يعتبر في الرجوع فيما ذكر اذن الشريك الا آخر في الدفع كما هو ظاهر الخبر السابق قال الزركشى وكلام الامام مصرح به لاذن الشارع فيه ولان المالكين بالخلطة صاروا كالمالك المنفرد وجرى عليهم ابن الاسماناذ قال لان نفس الخلطة مسيطرة على الدفع المبرئ الموجب للرجوع وقال الجرجاني لكل من الشريكين ان يخرج بغير اذنه شريكه ومنه يؤخذ ان نية أحدهما تغني عن نية الآخر وان قول الرافي كالامام في كتاب الحج ان من أدى حقا على غيره يحتاج الى النية بغير اذنه لا يسقط عنه محمول على غير الخليطين في الزكاة وظاهر كلامهم كالتحريم لانه لا فرق في الرجوع بغير اذن بين ان يخرج من المال المشترك وان يخرج من غيره لكن نقل الزركشى عن القاضي أبي محمد المرزى ان محله اذا أخرج من المشترك والظاهر ان كلامهم كالتحريم محمول عليه وبعبارة المجموع قال أهمنا أخذ الزكاة من مال الخليطين يقتضى التراجع بينهما وقد يقتضى رجوع أحدهما على صاحبه دون الآخر (والاظهر تأثير خلطة الفخر والزرع والتقدم عرض التجارة) باشتراك أو مجاورة كما في الماشية لعموم خبر لا يجمع بين

(قوله ولا وقص) بفتح القاف أفصح من اسكانها اه شرح روض (قوله أى الحافظ لهما) أى المالكين (قوله من ذكر الاعم بعد
الاخص) لم يتقدم فى كلامه ما يعلم منه وجه العموم نعم فى كلا الحلى ما يقتضيه حيث قال الناطور بالمهملة هو حافظ النخل والشجر
(قوله لان المالكين بصيران الخ) يؤخذ ٢٤٠ من هذا جواب ما وقع السؤال عنه فى الدرس من ان جماعة ودعوا عند شخص

دراهم ومضى على ذلك سنة هل
يجب عليهم الزكاة ام لا وهو
وجوب الزكاة سواء كان مال كل
واحد منهم يبلغ نصابا ام لا فيما
يظهر فليراجع ثم رايت فى سم
على الغاية ما نصه فرع عنده
ودائع لا يبلغ كل واحدة منها نصابا
فجعلها فى صندوق واحد جميع
الحول فهو هل يثبت حكم الخلطة
فيه واظهار الثبوت لانطباق
ضابطها ونية الخلطة لا تشترط
ثم حيث ثبتت الخلطة فلا ساعى ان
ياخذ الواجب او بعضه من مال
أحدهما دون الآخر واذا رجع
المأخوذ منه على غيره رجع بقدر
حصته من مجموع المالكين مثلا فى
المثلى وقية فى المتقوم اه أى
حيث كان الساعى يرى أخذ
القيمة (قوله واسلام المالك
وحرية) لا ينافى هذا ما تقدم
من ان شروط زكاة الحيوان
أربعة لان كلامنا فى الاسلام والحرية
وتمام المالك لا يختص بجنس دون
آخر (قوله اعتمد عليهم بالسخلة)
أى احسبها وفى المختار السخلة
لولد الغنم من الضان والمعرساعة
وضعه ذكرنا كان أو اتى وجمعه
سخل بوزن فليس وسخخال بالكسر
اه رحمه الله (قوله لزمه شاتان)
أى كبيرتان (قوله أو ماتت كلها

متفرق ولان المقتضى لتأثير الخلطة فى الماشية هو خفة المؤنة وذلك موجود هنا لا لارتفاع
والثانى وهو القديم لا يؤثر مطايعا لان المواشى فيها أوقاص والخلطة فيها تقع المالك تارة
والمستحقين أخرى ولا وقص فى غير المواشى وعلى الاول انما تؤثر خلطة الجوارى فى الزراعة
(بشرط ان لا يتميز الناطور) بالمهملة اشهر من المجهمة أى الحافظ لهما (والجرين) بفتح الجيم
موضع تحفيف الثمار والبيدر بفتح الموحدة والبال المهملة موضع تصفية الخلطة قاله
الجوهري وقال النعالي الجرين للزيب والبيدر للعطنة والمربد بكسر الميم واسكان الراء
للمر (و) فى التجارة بشرط ان لا يتميز (الدكان) بضم المهملة الخانوت (والحارس) ذكره
بعد الناطور من ذكر الاعم بعد الاخص (ومكان الحفظ) كخزانة ولو كان مال كل
بناحية منه (ونحوها) كالوزان والميزان والمنادى والنقاد والحراث وجمعا اذا النخل
والجمال والسيال والمتهمد والحصاد والمثقع وما يلقى اهمابه فان كان لكل منهم ما نخيل
أو زرع مجاور للنخيل الآخر أو لزهره أو لكل واحد كيم فيه نقد فى صندوق واحد
وامتعة تجارة فى مخزن واحد ولم يتميز أحدهما عن الآخر بشئ مما مر ثبتت الخلطة لان
المالكين بصيران كذلك كالمال الواحد (ولو جوب زكاة الماشية) أى الزكاة فى النعم كما
عرف مما قدمه فلا اعتراض عليه والاضافة هنا بمعنى فى نحو بل مكر الليل ويصح كونها
بمعنى اللام (شرطان) مضافان لما مر من كونها نصابا من النعم والمسايق من كمال المالك
واسلام المالك وحرية (مضى الحول) سمى به التحولة أى ذهابه وبجى مغيره (فى ملكه)
لغير لازكاة فى مال حتى يحول عليه الحول ولانه لا يتكامل غناؤه قبل تمام الحول (لكن
ما فتح) بضم النون وكسر التاء على البناء للمفعول (من نصاب) قبل انقضاء حوله ولو
بالخطة (يزكى بجوله) أى النصاب بشرط كونه مملوكا للمالك النصاب بالسبب الذى ملك
به النصاب اذا اقتضى الحال لزوم الزكاة فيه وان ماتت الامهات لقول أمير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضى الله عنه اساعيه اعتمد عليهم بالسخلة ولان الحول انما اعتمد به
للكمال الفاء الحاصل والنتاج غناء فى نفسه فلو كان عنده مائة وعشرون من الغنم
فولدت واحدة منها سخلة قبل الحول ولو بالخطئة والامهات باقية لزمه شاتان ولو ماتت
الامهات وبقي منها دون النصاب أو ماتت كلها وبقي النتاج نصابا فى الصورة الثانية
أو ما يكمل به النصاب فى الاولى زكى بحول الاصل فان انفصل النتاج بعد الحول أو قبله
ولم يتم انفصاله الا بعدة كخين خرج بعضه فى الحول ولم يتم انفصاله الا بعدة تمام الحول لم
يكن حول النصاب حوله لانقضاء حوله أصله ولان الحول الثانى أولى به واحترز بقوله نتج
عمالواستفاد بشراء أو غيره وسياقى ومن نصاب عما نتج من دونه كعشرين شاة نتجت

وبقى النتاج) ويخرج من الصغار فى هذه الصورة (قوله ولم يتم انفصاله الا بعدة) افهم انه لو تم انفصاله مع

عشرين
تمام الحول كان حول أصله حوله اسكن قال حج خرج بجوله ما حدث بعد الحول أو مع آخره فلا يضم للحول الاول بل الثانى

(قوله مالو أوصى الموصى له الخ)
 كان أوصى زيد المالك لأربعين
 من الغنم بمحملها العمرو ثم مات
 زيد وقبل عمر الوصية بالحل ثم
 أوصى به قبل انقضاء الوارث زيد
 المالك للأمهات بالارث ثم مات
 عمرو وقبل وارث زيد الوصية
 فلا يرثي النتائج بحلول الأصل
 لأن ملك النتائج بسبب غير الذي
 ملك به الأمهات (قوله فعلى مامر
 في تكميل أحد النوعين) معتد
 (قوله ان يحل) بالضم اه مختار
 (قوله الا ما فضل عن ولدها) أى
 عما يحصل به الفل ولدها ولا يكفي
 ما ينفع عنه الضرر فقط (قوله
 ولا تكبر) هو يضم الباء أى لا تعظم
 جنتها وعظم الجنة لا يستلزم الحسن
 فهو عطف أعم على أخص (قوله
 فلو نتجت عشرة) عبارة حج فلو
 نتجت عشرين فقط لم يقدح كافي
 الروضة والمجموع اه وهو
 المواب الموافق لقوله به وذلك
 لومات في الصورة التي مثل الخ
 فانه يفرض ان يكون النتائج
 عشرة فقط اذا مات ثمانون لم يكن
 الباقي نصبا اذ هو ثلاثون فقط
 (قوله التي مثل جم) هي قوله
 فلو نتجت الخ

عشرين فلولها من حين تمام النصاب وخرج بقولنا بشرط ان يكون مملوك كالى آخره
 مالو أوصى الموصى له بالحل به قبل انفصاله المالك للأمهات ثم مات ثم حصل النتائج لم يرث
 بحلول الأصل كما نقله في الكفاية عن المتولي وأقره ولو كان النتائج من غير نوع الأمهات
 كان حلت المعزضان أو عكسه فعلى ما مر في تكميل أحد النوعين بالآخر لا يقال شرط
 وجوب الزكاة السوم في كلام مباح فكيف وجبت في النتائج لانا نقول اشتراط ذلك خاص
 بغير النتائج التابع لأمه في الحول ولو سلم عمومها لقالين كالكلا لانه ناشئ عنه على أنه
 لا يشترط في الكلا ان يكون مباحا على ما يأتي بيانه ولان الابن الذي يشربه لا يعد مؤثرا لانه
 يأتي من عند الله تعالى ويستخلف اذا حلب فهو شبيه بالأم فلم تسقط الزكاة ولان الابن وان
 عد شربه مؤثرا الا انه قد تعلق به حق الله تعالى فانه يجب صرفه في حق السخلة ولا يحل
 للمالك ان يحلب الا ما فضل عن ولدها واذا تعلق به حق الله تعالى كان مقدما على حق
 المالك بدليل انه يحرم على مالك الماء التصرف فيه بالبيع وغيره بعد دخول وقت الصلاة اذا
 لم يكن معه غيره ولو باعه أو وهبه بعد دخول الوقت لم يصح لتعلق حق الله به ويجب
 صرفه للوضوء فكذلك ابن الشاة يجب صرفه الى السخلة فلا تسقط الزكاة ولان النتائج
 لا يمكن حبانها الا بالابن فلو اعتبرنا السوم لا تغنيها لانه لا يتصور بخلاف الكبار فانها تعيش
 بغير الابن ولان ما نشر به السخلة من اللبن يفويغوها او كبرها بخلاف المعروفة فانها قد
 لاتسن ولا تكبر ولان الحماة أو جملوا الزكاة في السخلة التي يروح بها الراعي على يديه مع
 علمهم بانها لاتعيش الا بالابن وذكر في الروضة والمجموع ان فائدة الضم انما تظهر اذا بلغت
 بالنتائج نصبا آخر بان ملك مائة شاة فنجت احدى وعشرين فيجب شاتان فلو نتجت عشرة
 فقط لم يتبداه قال بعضهم وهو ممنوع بل قد تظهر له فائدة وان لم يبلغ به نصبا آخر وذلك
 عند التلف بان ملك أربعين شاة فلو نتجت عشرين ثم ماتت عشرين قبل انقضاء الحول
 وكذلك لومات في الصورة التي مثل به ثمانون قبل انقضاء الحول فانما نوجب شاة لحول
 الأمهات بسبب ضم السخلة فظهرت فائدة اطلاق الضم وان لم يبلغ النصاب (ولا يضم
 المملوك بشرائه أو غيره) كارت ووصية وهبة الى ما عنده (في الحول) لانه ليس في معنى
 النتائج لتمام الدليل على اشتراط الحول خرج النتائج لما مر في ما سواه على الأصل واحتراز
 بقوله في الحول عن النصاب فانه يضم اليه على المذهب لانه بالكثرة فيه بلغ حد يستعمل
 المواصفة فلو ملك ثلاثين بقرة غرة الحرم ثم اشترى عشرين أو ورثها أو نحو ذلك غرة رجب
 فعليه عند تمام الحول الاول في الثلاثين تباع ويحل حول بعده ثلاثة ارباع مسنة وعند
 تمام كل حول للعشر ربع مسنة (فلو ادعى) المالك (النتائج بعد الحول) أو استفادته بنحو
 شراء أو ادعى الساعي خلافه مع احتمال ما يقوله كل منهما (صدق) المالك لانه مؤثن ولان
 الأصل عدم ما ادعاه الساعي لعدم الوجوب (فان اتهم حلف) ندبا احتياطاً للمستحقين
 لا وجوباً فلو نكل تركه ولا يجوز تحميل الساعي لانه هو المكمل ولا المستحقين لعدم تعيينهم

(قوله في غير التجارة) اما هي فلا تضرب المبادلة فيها اثناء الحول على ما يأتي (قوله استأنف) اي فيما يبادل فيه دون غيره (قوله من عدمها هنا) الاشارة لقوله اولها ولا تفرار (قوله فلو عارض غيره الخ) صريح مما ذكر ان الحول انما ينقطع فيما يخرج عن ملكه دون ما بقي فليراجع ومقتضى قوله قبل عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره الخ خلافه فانه ظاهر في استئناف الحول بالنسبة للسكل وان كان الاستبدال في بعضه وانه لا فرق بين الماشية وغيرها الا أن يقال المراد استأنف فيما يبادل فيه وقد يدل عليه قوله قبل فصار ملكا جديدا لان ما لم يستبدل فيه ٢٤٢ فليس بملك جديد واجاب عنه سم على حج بجواب آخر فقال وبعضهم أجاب بان محل

انقطاعه بم اذ لم يقارن بما يحصل به تمام النصاب من نوع المقتله (قوله أما المبادلة الفاسدة الخ) كالمعاطاة (قوله فانهم يستأنفون) أي بشرط صحة المبادلة من الحول والتقابض والمماثلة عند اتحاد الجنس والحلول والتقابض فقط عند اختلافه (قوله فان حال الحول الخ) أي حول المشتري (قوله امتنع) أي على المشتري (قوله قبل التمكن من ادائها) أما التأخير بعد التمكن من الاداء فيبطل الرد لان امساك تلك المدة انه رضى بالعيب فاشبهه ما لو اشترى شيئا واطلع فيه على عيب ولم يادررده (قوله وهو الشرط الخامس) أي بواسطة ما أشار اليه قبل من جعل معنى الحول شرطا والبقاء في ملكه الى تمامه شرطا آخر (قوله دل بفهمه الخ) فان قلت لم يخص القياس بالمفهوم ولم يعمله فيه وفي المنطوق قلت لان غير الغنم من الابل والبقر دل حديث أنس المتقدم على وجوب الزكاة فيها من غير قيد والتصد اخراج المعلوفة

والشرط الرابع بقاء الملك في الماشية بجميع الحول كما يؤخذ من قوله (ولو زال ملكه في الحول) عن النصاب أو بعضه يبيع أو غيره (فعاد) بشراء أو غيره (أو بادل بمثله) مبادلة صحيحة في غير التجارة (استأنف) الحول لا ينقطع الاول بما فعله فصار ملكا جديدا لا بدله من حول للخبر المار وعلم من تعبيره بالفاء الدالة على التعقيب وقوله بمثله الاستئناف عند طول الزمن واختلاف النوع بالاولى ويكره تنزيها فعلى ذلك فزار من الزكاة بخلافه لاجتهاد اولها وللقرار او مطلقا على ما فهمه كلامهم فلا ينافي ما قررناه من عدمها هنا فيما لو قصد القرار مع الحاجة لما ترم كراهة ضربة صغيرة لحاجة وزينة لان في الضربة اتخاذا فقول المنع بخلاف القرار فلو عارض غيره بان أخذ منه تسعة عشر دينارا بعتلها من عشرين دينار اذ كى الدينار لحوله والتسعة عشر لحولها أما المبادلة الفاسدة فلا تنقطع الحول وان اتصلت بالتبضع لانها لا تزال الملك وشمل كلامه ما لو باع الفقدية بغيره للتجارة كالصيارفة فانهم يستأنفون الحول كما يبادلوا ولهذا قال ابن سريج بشر الصيارفة بانه لازكاة عليهم ولو باع النصاب قبل تمام حوله ثم رد عليه بعيب أو قاله استأنف منه من حين الرد فان حال الحول قبل العلم بالعيب امتنع الرد في الحال انعلق الزكاة بالمال فهو عيب حدث عند المشتري وتأخير الرد لا يخرجها لا يبطل به الرد قبل التمكن من ادائها فان سارع لخراجها أو لم يعلم بالغيب الا بعد اخراجها انظر فان أخرجهما من المال أو من غيره بان باع منه بقدرها واشترى ببقية واجبه لم يرد له فريق الهفقة وله الارش كما جزم به ابن المقرئ تبعا للعجموع وان أخرجهما من غير رد اذ لا شركة حتمية بدليل جواز الاداء من مال آخر ولو باع النصاب بشرط الخيار فان كان الملك للبايع بأن كان الخيار له أو موقوفا بان كان لهما ثم فسخ العقد لم ينقطع الحول لعدم تجديد الملك وان كان الخيار للمشتري فان فسخ استأنف البائع الحول وان أجاز فالزكاة عليه وحوله من العقد ولومات المالك في أثناء الحول استأنف الوارث حوله من وقت الموت وملك المرتد وزكاته وحوله موقوفات فان عاد الى الاسلام تبينا بقاء ملكه وحوله ووجوب زكاته عليه عند تمام حوله والا فلا (و) الشرط الثاني في كلام المصنف وهو الشرط الخامس (كونها سائمة) أي راعية لخبر أنس وفي صدقة الغنم ثم في سائمتها الى آخره دل بغيره على نفي الزكاة

فيحتاج الى دلائل وهو القياس على معلوفة الغنم على ان يراد هذا الحديث انما قصد به اخراج المعلوفة من الغنم في ومن ثم جعله دليلا على اشتراط السوم وأما أصل الزكاة في الغنم فقد علم مما سبق أيضا هذا فان قلت جعل الحديث دالا بالمفهوم مشكلا فان شرط العمل بالمفهوم ان لا يكون القيد مما يقلب وقوعه في المقيد والسوم غائب في غنم العرب قلت أجاب سم على منهج بان ذلك محله حديث لم يظهره لقدمه في غير كونه مجرد الغالب وهما يمكن انه ذكر للتنبيه على خفة المؤنة اه وفي كلام بعضهم ان محل ذلك ايضا فيما لم يقدر حكما عاما ما هو فيعمل بغيره ومه وان كان غالبا وفي جواب سؤال وهو ظاهر

(قوله فلا تجب فيه ازكاة) أي فلو ادعى المالك انه اعلمت القدر الذي يقطع السوم وأنكر الساعي فهل يصدق المالك بلا بينة أولا
لامكان اقامة البينة على ما ادعاه قال شمس فيه نظرا واستقرب انه لا بد من بينة كما لو ادعى الوديع تلف الوديعة بسبب ظاهر اه
(أقول) وقضية قول الشارح فان اتهم حلف ندبا انه يصدق بلا بينة وأظهر منه قول الحلبي وقال في الروضة ان اليقين مستحبة بلا
خلاف في هذا الذي لا يخالفه الظاهر ومستحبة وقيل واجبة فيما يخالف الظاهر كقوله كنت بعث المال في اثناء الحول ثم اشتريته
واتهمه الساعي في ذلك فيحلفه (قوله بالاضافة الى رفق الماشية) أي بالنظر (قوله كان نبت في أرض مملوكة) أي أو اشتراه ولو بقيت
كثيرة ومثل ذلك ما يستنبطه الناس كأن استأجر أرضا للزراعة وبذر فيها حيا فنبت ٢٤٣ فهو من الكلا المملوك في الراعية له

الخلاف المذكور قال شمس ونقل
عن الشهاب الرملي ما يخالفه قال
ورده واده وذكرانه بتسليم صحة
نقله عنه لا يعول عليه الا ينقل
(قوله أحدهما كما أفتى به القفال
وجزم به ابن المقرئ وأولهما) أي
انه اساعة فتجب فيها الزكاة (قوله
ورج السبكي انه اساعة) نقل شمس
على حج عن الشارح اعتمادا قاله
السبكي (قوله قال الشيخ وهو
الاجوه) ضعيف (قوله فعلوقة)
أي ان كان مأكلته من الجزور
قدرا لا تعيش بدونه بلا ضرر بين
(قوله ويستثنى من ذلك) أي من
قوله فلو جمع وقدم اه فعلوقة (قوله
ولوسامت بنفسها) ومن ذلك
ما جرت به العادة من رعي الدواب
في نحو الجزاير فهي سائمة واماما
بأخذه المنكلم عليهم من نحو الملتزم
من الدراهم فهو ظالم مجرد لا يمنع
من الاسامة ومعلوم انه لا تجب
الزكاة الا اذا كانت كذلك جميع
السنة وبقي ماله لو كانت تربي في كاد

في معلوفة الغنم وقيس بها الابل والبقر اختصت السائمة بالزكاة لتوفر مؤنتها بالرعي
في كلابها (فان علفت معظم الحول) ولو من رقا (فلازكاة) فيها اذا الغلبت اهات تأثير
في الاحكام (والا) بان علفت دون المعظم (فالاصح انه ان علفت قدر تعيش بدونه بلا
ضرر بين وجبت زكاتها) خلفه المؤنة (والا) أي وان كانت لا تعيش في تلك المدة بدونه
أو تعيش لكن بضرر بين فلا تجب فيه ازكاة لظهور المؤنة والماشية تصبر اليومين ولا تصبر
الثلاثة غالبا والثاني ان علفت قدر اربعة مدونة بالاضافة الى رفق الماشية فلازكاة وان
كان حقيرا بالاضافة اليه وجبت وفسر الرقي بذرهما ونسلها وصفوها وبرها ولو اسيحت
في كلابها كان نبت في أرض مملوكة لشخص أو موقوفة عليه فهل هي سائمة أو معلوفة
وجهان أحدهما كما أفتى به القفال وجزم به ابن المقرئ وأولهما لان قيمة الكلا تافهة
غالبها ولا كلفة فيها ورجح السبكي انه اساعة ان لم يكن للكل قيمة أو كانت قيمته يسيرة لا يعد
مثلاها كلفة في مقابلة غنائمها والافعلوفة والمناسب لما يأتي في المعشرات من ان فيما سقى بهاء
اشتراه أو اتهم به نصف العشر كما لو سقى بالناضح ونحوه أن الماشية هنا معلوفة بجامع كثرة
المؤنة قال الشيخ وهو الاجوه ولو جزمه وأطعمها اياه في المرعى أو بالبلد فعلوقة ولورعاها
ورقا تانتر فساومة فلو جمع وقدم له اه فعلوقة قال ابن العماد ويستثنى من ذلك ما اذا اخذ
كل الحرم وعائنه به فلا يقطع السوم لان كلاً الحرم لا يملك ولهذا لا يصح أخذه للبيع
وانما يثبت به نوع اختصاص (ولوسامت) الماشية (بنفسها) أو اسامها غاصب أو مشتر
شراء فاسد فلازكاة كما يأتي اعدم اسامة المالك وانما اعتبر قصده دون قصد الاعتلاف لان
السوم يؤثر في وجوب الزكاة فاعتبر قصده والاعتلاف يؤثر في سقوطها فلا يعتبر قصده
لان الاصل عدم وجوبها أو اعتلفت السائمة بنفسها أو علفها الغاصب القدر المؤثر من
العلف فيها لم تجب الزكاة في الاصح اعدم السوم وكالغاصب المشتري شراء فاسدا
(أو كانت عوامل) لما لكها أو باجرة (في حرث ونضح) وهو حمل الماء للشرب (ونحوه)

مباح جميع السنة لكن جرت عادة مالكيها بعلفها اذا رجعت الى بيوت أهلها قدر الزيادة الغاء أو دفع ضرر يسير للعطف هل ذلك
يقطع حكم السوم أم لا فيه نظر وقد يؤخذ من قول الشارح الآتي ولو كان يسرحها ثم اراد يلقى لها شيئا من العلف ليلام يؤثر أنها
سائمة (قوله أو كانت عوامل) أي ولو في محرم أخذ من قوله ورفق بين المستعملة في محرم الخ (تنبيه) وقع السؤال في الدرر عما
لو حصل من العوامل نتائج هل تجب فيه الزكاة أم لا والجواب عنه بان الظاهر ان يقال تجب فيه الزكاة اذا تم نصابه وحوله من
حين الاتصال وما مضى من حول الامهات قبل انفصاله لا يعتد به لعدم وجوب الزكاة فيها (قوله وهو حمل الماء للشرب) لعل
المراد به اخراج الماء من البئر للشرب أو نحوه لما يأتي في كلام الحلبي من ان النضح السقي من ماء بئر أو نهر يبعثر أو بكرة ويسمى ناضحا

(قوله ولا بد أن يستعملها الخ) أي ولو اغبره بإبرة أو عارية (قوله إلا ما رخص) أي فيه (قوله إلا أن قصد به قطع السوم) وقياسه
أنه لو استعملها قدر يسير أو قصد به قطع الحول سقطت الزكاة (قوله لو) أن لاحظ للمعجور في تركها (أي الاسامة) قوله
ويبعد تخيير مجهما) أي فيكون الرابع ٢٤٤ أنه لا اعتبار باسمهما (قوله لا يضمن) أي بان لم يكن له أمان (قوله أن السوم

لا ينقطع) معتمد (قوله ولو ورث
سائمة ودامت الخ) وقع السؤال
في الدرر عما لو أسامها الوارث
على ظن بقاء مورثه ثم تبين وفاته
وانتهى في ملك المورث جميع المدة
هل تجب عليه الزكاة لكونه
اسامها بالفعل مع كونها في ملكه
فقطه للاسامة عن غيره لا يمنع من
رقوعها له أم لا فيه نظر (أقول)
والأقرب الثاني وقد يدل له ما ذكره
سم على منهج حيث قال قوله
ولم يغفر لم عبارة البهجة وشرحها
لشارح وماء لم أي الوارث بموت
مورثه أو بانها نصاب أو بكونها
سائمة لعدم اسامة المالك لاستحالة
القصد اليها مع عدم العلم اه وقد
يؤخذ من هذا أن غير الوارث إذا
لم يعلم أن ماشيته نصاب لازكاة
وان أسامها إلا أن يفرض فيصررها
(أقول) ولعل الفرق أقرب فانهم
انما اشتروا كون المال نصابا ولم
يدكروا اشتراط العلم بخلاف
السوم فانهم لم يكتفوا بمجرد
بل اشتروا قصده وقد حصل فلا
أثر لعدم العلم بكونه نصابا (قوله)
لم يؤثر في وجوب الزكاة) أي
حيث كان القدر الذي علفها به
نعيش بدونه بلا ضرر بين (قوله)
أخذت زكاتها) أي ندبا (قوله)

كحمل غير الماء ولو محرما (فلازكاة في الأصح) لأنها لا تقتني للغنم بل للاستعمال ككتاب
البدن ومتاع الدار فقوله في الأصح راجع للجميع كما تقرروا الثاني في الأولى مبنى على عدم
اشتراط قصد السوم لحصول الفرق وفي الثانية مبنى على عدم اشتراط النية في العلف
وفي الثالثة يقول الاستعمال زيادة فائدة على حصول الفرق باسمها ولا بد أن يستعملها
القدر الذي لو علفها فيه سقطت الزكاة كما قد لا البند يجبي عن الشيخ أبي حامد ووفق بين
المستعمل في المحرم وبين الحلي المستعمل فيه بان الأصل فيها الحل وفي الذهب والفضة
الحرم إلا ما رخص فإذا استعملت الماشية في المحرم رجعت إلى أصلها ولا ينظر إلى الفعل
الحسيس وإذا استعمل الحلي في ذلك فقد استعمل في أصله ولا أثر لحرمة العلف ولا لعلف
يسير كما مر إلا أن قصد به قطع السوم وكان مما يتول وعلم مما تقر بأن المعبر اسامة المالك
أو من يقوم مقامه من وكيل أو ولي أو حاكم بان غصب معلوفة وردها عند غيبة المالك
للحاكم فاسامها صرح به في البحر قال الأذري لو كان لاحظ للمعجور في تركها فهو موضع
تأمل اه وظاهر عدم الاعتداد به حينئذ أنه عليه بفعلها وهل تعتبر اسامة الصبي
والمجنون ماشيتهما أو لا أثر لذلك فيه نظروا ويعد تخيير مجهما على أن عدمهما عدم أم لا هذا أن
كان لهما تميز ويحتمل أن يقال لو اعلمت من مال حربي لا يضمن أن السوم لا ينقطع كما
لوجاعت بالرعي ولا علف ولو ورث سائمة ودامت كذلك سنة ثم علم بارتها لم تجب زكاتها
لما مر من اشتراط اسامة المالك أو نائبه وهو موقوف هنا كما صرح به في الحاوي الصغير
والمؤيد بين سائمة ومعلوفة له حكم الأم فان كانت سائمة ذم إليها في الحول والأفلا ولو كان
يسرحها نارا ويبقى لها شي من العلف ليلال لم يؤثر (وإذا وردت) أي الماشية (ماء) أخذت
زكاتها عنده) لأنه أسهل على كل من المالك والساعي وأقرب للضبط من المرعى وفي
الحديث تؤخذ زكاة المسكين على مياهم (والا) أي وان لم ترد الماء بان استغنت عنه
بالربيع مثلا (فعند يوت أهلهما) وأقنيتهم تؤخذ زكاتها قال في الروضة ومقتضاها جواز
تكليفهم الرد إلى الأقبية وبه صرح المحاملي وغيره والأوجه فيما لا ترد ماء ولا مستقر
لأهلهما الدوام انتجاعهم تكليف الساعي التبعة إليهم لأن كلفته أهون من تكليفهم ردها
إلى محل آخر ولو كانت متوحشة يمسرأخذها وأمسأ كها فعلى رب المال تسليم السن
الواجب للساعي ولو توقف ذلك على عقال لزمه أيضا وهو محل قول أبي بكر رضي الله عنه
والله لو لم نهوني عقالا لانه هان من تمام التسليم (ويصدق المالك في عددها أن كان ثقة) لانه
أمين وله مع ذلك أن يعدها ومراعاة المالك المخرج ولو وليا أو وكلا (والا) بان لم يكن ثقة أو
قال لا عرف عددها فقد (وجوبا كما لا يخفى عند مضيق) لانه أسهل اعددها وأبعد عن

الغناط

ولو توقف ذلك على عقال لزمه أيضا) أي ويتصرف فيه الساعي بما يتعلق بمال الزكاة ويبرأ المالك بتسليمها
للساعي على الوجه المذكور ولا ضمان على الساعي أيضا أن تلفت في يده بلا تقصير

(قوله أعبد له العدد) أي وجوبا (قوله فيه أدا أيضا) أي وجوبا (قوله ويسن للساعي) ومثله المستحق في ذلك (قوله الدعاء للمالك) شمل ما لودع المالك بوكيله وعليه فاللائق أن يقول برك الله لموكلك فيما أعطى ٢٤٥ وجعله طهورا وبارك له فيما أبقي (قوله

ويكره أن يصلى عليه) أي بان يقول اللهم صل عليك (قوله منزل منزلة ما يقع خطابا) أي فلا كراهة فيه على غير الأنبياء والملائكة (قوله كقراءة درس) أي وكقراءة شيء من القرآن أو تسبيح أو ذكر أو غيرهما من سائر القرب (قوله أن يقول ربي أنت قبل من هذا الخ) وكذا ينبغي للطالب بعد حضوره أن يقول ذلك لأن نعمة في التحصيل عبادة

* (باب زكاة النبات) *

(قوله والزكاة تجب في النوعين) أي في غرهما على ما يأتي (قوله غير مألوف) أي والمعروف تخصيصه بالزراعة ولا يرد هذا على المصنف لأنه لم يعبر بالثمار بل بالنبات وهو شامل للشجر والزرع وغايته أنه على تقدير مضاف أي غير كل منهما فان كان المراد أنه لا يطلق النبات على الشجر وإنما يطلق على الزرع اتضح الإيراد (قوله وهو) أي القوت (قوله وهو من الثمار) وقدمه لقوله الكلام عليه (قوله والارض بفتح) الهمزة الخ) الثانية كذلك إلا أن الهمزة مضومة أيضا الثالثة ضمهما وتخفيف الزاي على وزن كتب الرابعة بضم الهمزة وسكون الراء كوزن قفل الخامسة

الفاط فمرواحدة واحدة ويبدل كل من المالك والساعي أو نائبهما فبشيران به إلى كل واحدة فلوا تدعى زب المال الخطأ أعبد له العدد وكذا الوطن الساعي خطأ أعاده فيه أدا أيضا ويسن للساعي عند أخذه الزكاة الدعاء للمالك ترغيبا له في الخير وتطبيبا لقلبه بان يقول اجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورا وبارك لك فيما أبقيت ولا يتعين دعاء ويكره أن يصلى عليه في الأصح اذ ذلك خاص بالأنبياء والملائكة ما لم يقع ذلك بهما لهم كالأل فلا تكروه وهم بنوهاشم والمطلب من المؤمنين كما مر نعم من اختلف في نبوته كقمان ومريم لا كراهة في أفراد الصلاة والسلام عليه لازتفاعه عن حال من يقال رضى الله عنه هذا كله في الصلاة من غير الأنبياء والملائكة أما من مافلا كراهة مطلقا لأنها حقهما فلهمما الانعام بهما على غيرهما الخبر أنه صلى الله عليه وسلم قال اللهم صل على آل أبي أوفى والسلام كصلاة فيما ذكر لكن المخاطبة به مستحبة للأحياء والاموات من المؤمنين ابتداء وواجبة جوابا كما سيأتي في محله وما يقع منه غيبة في المراسلات منزل منزلة ما يقع خطابا ويسن الترضى والترحم على غير الأنبياء من الأخيار قال في المجموع وما قاله بعض العلماء من أن الترضى مختص بالصالحين والترحم بغيرهم ضعيف قال المصنف ويستحب لكل من أعطى زكاة أو صدقة أو كفارة أو نذرا أو نحوها كقراءة درس وتصنيف واقفاء أن يقول ربي أنت قبل من ألت أنت السميع العليم

* (باب زكاة النبات) *

المراد به هنا الاسم بمعنى النبات لا المصدر وينقسم إلى شجر وهو ما له ساق وإلى نجم وهو ما لا ساق له كالزروع والزكاة تجب في النوعين ولذلك عبر بالنبات لشموله لهما لكن المصنف في نكت التنبيه ذكر أن استعمال النبات في الثمار غير مألوف والأصل في الباب قبل الإجماع مع ما يأتي قوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده وقوله تعالى أنته قوامن طيبات ما كسبتم وما أخرجهما لكم من الأرض فأوجب الاتفاق مما أخرجه الأرض وهو الزكاة لأنه لاحق فيما أخرجه غيرها (تختص بالقوت) لأن الاقبيات من الضروريات التي لا حياة بدونها فلذا أوجب الشارع منه شيئا لأرباب الضرورات خرج به ما يؤكل تدابوا أو تنعموا أو نادما كالزيتون والزعفران والورس وعسل النحل والقرطم وحب الفجل والسمسم والبطيخ والكعوى والرمان وغيرها كما يأتي بعض ذلك (وهو من الثمار الرطب والعنب) بالإجماع (ومن الحب الحنطة والشعير) بفتح الشين ويقال بكسرهما (والأرز) بفتح الهمزة وضم الراء وتشديد الزاي في أشهر اللغات السبع (والعدس) بفتح الدال ومثله أيسلا (وسائر المقتات اختيارا) كالخض والباق لا والذرة والهرطبان وهو الجلبان

حذف الهمزة وتشديد الزاي السادسة رزأعني بنون بين الراء والزاي السابعة فتح الهمزة مع تخفيف الزاي على وزن عضد اه من كذاها مش دم بخط شيخ الاسلام (قوله وهو الجلبان) بضم الجيم اه شرح روض

(قوله فالحصر فيه اضافي) أي بالنسبة لاهل اليمن اه شيخنا الزيادي (قوله والبعل العشر) بالجر عطف على ما من قوله فيها (قوله وانما يكون ذلك في الثمر) مدرج من الراوي نفسير للمراد من الحديث (قوله وخروج بالاختيار ما يقتات به) الاولى اسقاطها لان الذي يتعدى بالباء على ما يفهم من المختار تقوت (قوله حال الضرورة) قال حج ضبطه جمع بكل ما لا يستغنى عنه الا دميون لان من لازم عدم استنابهم له عدم اقتياتهم به اختيار أي ولا عكس اذا الحيلة تستبنت اختيارا ولا تقتات كذلك (قوله كحب الغاسول) وهو الاشنان اه حج وفيه انهم فسروه في محل آخر بان الاشنان حلقاء مكة وبأنه نبت طيب الرائحة يغسل به اللهم الا ان يقال انه مشترك (قوله فنبت بارضنا) أي في محل ليس بماء كالاحد كالموات وقوله وغلة القرية الخ أي والحال ان الغلة حصلت من حب مباح أو بذرة المأثور من غلة الوقف اما لو استأجر شخص الارض وبذرها حبا لمالكه فالزرع ملك صاحب البذر وعليه زكاته وليس من المعين الوقف ٢٤٦ على امام المسجد على المعتمد فلا تجب عليه زكاة قال حج بعدم مثل ما ذكرنا فقي

بعضهم بان الموقوف المصروف لا قرباء الواقف فيما يأتي كالوقف على معين وفيه نظر بل الوجه خلافه أيضا لان الواقف لم يقصدهم وانما المصروف اليهم حكم الشرع ومن ثم لازم زكاة فيما جعل نذرا أو انصبة أو صدقة قبل وجوبها ولو نذرا معلقا بصدقة حصلت قبله كان شفي الله مريضه فعلى ان انصبة في ثمر نخلي شفي قبل بدو صلاحه فان بدا قبل الشفاء فان قلنا ان النذر المعلق يمنع التصرف قبل وجود المعلق عليه لم تجب والاوجب عليه اه وفيه لو وقف على أولاد زيد وجبت فيه الزكاة لانه معين بحج وعليه فما الفرق بين هذه الصورة وبين قوله السابق لا قرباء الواقف ولعله ان صورة اقرباء الواقف انه وقف على غيرهم

والماش وهو نوع منه فتجب لزكاة في جميع ذلك لو روي في بعضه في الاخبار الاتية والحاقا بالاقرباء به وثبت أيضا انتداه في بعض ما لا يصلح للاقتيات فالحقنا الباقي به واما قوله صلى الله عليه وسلم لم لا يبي موسى الاشعرى ومعاذ لما بهنهما الى اليمن فيماروا الحاكم وصحح اسناده لا تأخذ الصدقة الا من هذه الاربعة الشعير والحنطة والتمر والزبيب فالحصر فيه اضافي لما رواه الحاكم وصحح اسناده من قوله صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والسيل والبعل العشر وفيما سقى بالغنخ نصف العشر وانما يكون ذلك في الثمر والحنطة والحبوب فاما القناء والبطيخ والرمان والتصب فنعف وعنا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم والقضب بسكون المجهدة الرطب بسكون الطاء وخروج بالاختيار ما يقتات به حال الضرورة من حبوب البرادى كحب الغاسول والحنظل فلا زكاة فيها كما لاز زكاة في الوحشيات من الطيلاء ونحوها وعبر في التنبيه بدل هذا التيميد بما يستغنى عنه الا دميون قال في المجموع قال اصحابنا وقولهم مما ينبغي ان لا يبيون اس المراد به ان تقصده زراعتهم وانما المراد ان يكون من جنس ما يزرعونه حتى لو سقط الحب من يد مالكه عند جمل الغلة أو وقعت العصافير على السنبال فتناثر الحب ونبت وجبت الزكاة اذا بلغ نصابا بخلاف انفق عليه الاصحاب ويستثنى من اطلاق المصنف ما لو حمل السيل حبا تجب فيه الزكاة من دار الحرب فنبت بارضنا فانه لازم زكاة فيه كالنخل المباح بالاصحاب وكذا ثمار البساتين وغلة القرية الموقوفين على المساجد والربط والتناطير والفقراء والمساكين لا تجب فيها الزكاة على الصحيح اذ ليس له مالك معين ولو أخذ الخراج الامام على ان يكون بدلا عن

وقصاصة قطع الاخر فانقطع الموقوف عليهم وانتقل الحق الى أقرب رحم الواقف ويدل على هذا قوله بان الموقوف العشر المصروف لا قرباء الخ ولم يقل الوقف على اقرباء الواقف وتعليله بقوله لان الواقف لم يقصدهم وانما المصروف الخ واما الوقف على أولاد زيد فاتهم عينهم في وقفه فهم تصودون بالوقف منه دون غيره فاستحقاقهم بتعيين الواقف اهتم (قوله فانه لازم زكاة فيه) ظاهره ان من قصده ملك جميعه فليست وجه ذلك وهلا جعل غنمة أو قبايل لا ينبغي الا ان يكون غنمة ان وجد استبلاء عليه أو جعلنا القصد استبلاء عليه وهو بعيد خصوصا ان نبت في غير ارضه اه سم على حج أقول ينبغي ان يقال ان كان هذا مما يعرض عنه ملكه من نبت في ارضه بلا قصد فان نبت في موات ملكه من استولى عليه كالحطب ونحوه وان كان مما لا يعرض عنه اسكن تركوه خوفا من دخولهم بلادنا فهو في وان قصدوه فنعوه بقتال فهو غنمة ان منهمهم (قوله اذ ليس له مالك معين) افهم انه لو كان له مالك معين وجبت الزكاة به صرح سم على منهج وعبارته بهد مثل ما ذكر بخلاف المعينين كما سبق في الخلطة اه

(قوله كان كذا خذ القيمة الخ) أو ظالم يجوز عنها وإن نواه المالك وعلم الامام بذلك اهـ حج (قوله فيسقط به الفرض أ) ي
وتقوم بنية الامام مقام بنية المالك كما امتنع وليس منه ما يأخذه الماتزمون بالبلاد ٢٤٧ من غلة أو دراهم لانهم ليسوا نائبيين

عن الامام في قبض الزكاة
ولا يتصدقون بالماخذ الزكاة بل
يجعلونه في مقابلة تعبه في البلاد
وتخبره (تنبيه) أخذ الزكاة
من كلاً منهم ان أرض مصر ليست
خراجية ثم نقل عن بعض
الحنابلة انه انكراهية حتى بعدم
وجوب زكاتها لكونها خراجية
فان شرط الخراجية ان من عليه
الخراج يملكها ملكاً تاماً وهي
ليست كذلك فتجب الزكاة اي حتى
على قواعد الحنفية واجيب بانه
بني ذلك على ما اجمع عليه الحنفية
انما افقت عنوة وان عمر وضع
على رؤس اهلها الجزية وارضها
الخراج وقد اجمع المسلمون على ان
الخراج بعد تدقيقه لا يسقط
بالاسلام ويبقى قيد الامان
ما ربحه من زكاتها من غلة وصرح
اثنان بالنواحي التي يؤخذ
الخراج من ارضها ولا يعلم اصله
يحكم بجواز اخذه لان الظاهر
انه بحق وملك اهلها فلا يلزم
التصرف فيه بالبيع وغيره لان
الظاهر في اليد الملك وحيد
فالوجه ان الخ ماسئذ كره (قوله
سواء كان فحله مملوكاً الخ)
هذا لا يلاقي قوله وامل الاول
وعسارة حج والعسل من التحل
كذا قيده شارح الخ وهي أوضح

العشر كان كذا خذ القيمة في الزكاة بالاجتهاد فيسقط به الفرض وان نقص عن الواجب
تمه (وفي القديم تجب في الزيتون) لقول عمر رضي الله عنه في الزيتون العشر وقول
الصحابي حجة في القديم فلذلك أوجبه لئلا يترك الضعيف (و) في (الزعران) وفي (الورس)
لاشترائهم في المنفعة ولا لضعف في الزعران وألحق به الورس وهو يفتح فسكون
نبت أصفر يصيب به الثياب وهو كثير باليمن (و) في (القرطم) وهو بكسر القاف والطاء
ونهم صاحب العصف لان أياً كان يأخذ العشر منه (و) في (العسل) سواء كان فحله
مملوكاً أم اخذ من الامكنة المباحة كذا قيده شارح وأطلقه غيره ولعل الاقول لكون
القديم لا يوجب في عسل غيره وذلك لخبر أنه صلى الله عليه وسلم أخذ منه العشر لئلا يترك
البخاري والترمذي لا يصح في زكاته شيء (ونصابه) أي القوت الذي تجب فيه الزكاة
(خسة أوسق) لخبر ليس فيما دون خسة أوسق من التمر صدقة وخبر مسلم ليس في حب ولا
تمر صدقة حتى يبلغ خسة أوسق وقد أمر صلى الله عليه وسلم ان يخرس العنب كما يخرس
التخل وتؤخذ زكاته زبيداً كما تؤخذ زكاة النخل تمراً والوسق بالفتح على الانفص وهو مصدر
يعني الجمع لما جمعه من الصبيحان قال تعالى والليل وما وسق أي جمع (وهي) أي الأوسق
الخسة (ألف وستة مائة رطل بغدادية) اذا الوسق ستون صاعاً فجمعوع الخسة ثلثمائة صاع
والصاع أربعة امداد فيكون النصاب ألف مد ومائتي مد والمدر ثلث البغدادي
وقدرت بالبغدادية لانه الرطل الشرعي قاله المحب الطبري (وبالدمشق ثلثمائة وستة
وأربعون رطلاً واثنتان) لان الرطل بالدمشق ستمائة درهم والرطل بالبغدادية مائة
وثلاثون فيما جزم به الرافعي في ضرب في ألف وستة مائة تبلغ مائتي ألف وثمانية آلاف يقسم
ذلك على ست مائة يخرج القسمة مائة وثلثون (قلت الاصح انها) بالدمشق (ثلثمائة واثنتان
وأربعون) رطلاً (وسنة اسباع رطل لان الاصح ان رطل بغدادية مائة وثمانية وعشرون
درهماً وأربعة اسباع درهم وقيل بلا اسباع وقيل وثلاثون والله أعلم) بيانه ان تضرب
ماسقط من كل رطل وهو درهم وثلاثة اسباع درهم في ألف وستة مائة تبلغ مائتي ألف درهم ومائتي
درهم وخسة وثمانين درهماً وخسة اسباع درهم يسقط ذلك من مبالغ الضرب الاول
فيكون الزائد على الاربعين بالقسمة مائة درهم المصنف ولم يتعرض في المحرر لضبط الاوسق
بالرطل لا بالدمشقية ولا بالبغدادية بل عبر بقوله وهي باليمن الصغيرة ثمانية من وبالكبير
الذي وزنه ستمائة درهم ثلثمائة من وستة واربعون مناً وثلثان مناً فاختصره المصنف بما سبق
واستفيد من ذلك ان الرطل بالدمشق مساو للمد الكبير والمد الصغير رطلان بالبغدادية
والنصاب تحديد كما صرحه الاخبار السابقة وكما في نصاب المواشي وغيرها والعبارة فيه
بالكيل على الصحيح بما كان في زمانه صلى الله عليه وسلم كما في التجربة عن الاصحاب وانما

من عبارة الشارح (قوله أم اخذ من الامكنة المباحة) انظر وجهه على هذا (قوله وهو مصدر بمعنى الجمع) أي والمراد
هنا الموسوق بمعنى المجموع (قوله لانه الرطل الشرعي) أي الذي وقع التقدير به في زمن الصحابة واستقر عليه الامر

(قوله والافرطباوعنبا) قضيته امتناع اخراج البسرو عدم اجزائه نعم ان لم يأت منه رطب فالوجه وجوب اخراج البسر واجزائه مر اه سم على حج وقوله نعم ان لم يأت منه رطب أي غير ردي كما يؤخذ مما يأتي (قوله لان ذلك أكل) قضيته انه لا يتدرب فيه الجفاف والظاهر انه غير مراد وان قوله لان ذلك أكل احواله ما علة لاجزاء الخرج منها ابتداء الصفة ولا يلزم منه عدم اعتبار الجفاف وحاصله انه اذا تعد الجفاف بالفعل لا يتعد ذرقة قدره لا يقال حيث لم يكن له جفاف فكيف يمكن تقديره لانا نقول يمكن اعتباره بالقياس الى ما يتجفف من غيره لان غاية الامر ان ما لا يتجفف قام به ما منع من التجفيف وهو لا يمنع ان يجي منه مثل ما يجي من غيره ٢٤٨ بقرض زوال المانع (قوله وهو ما خوذ) ضرب بينه وبين قوله في الباب (قوله ويجب

استئذان العامل) أي على المالك وهو راجع لما بعد الاثم هذا واضح فيما اذا كان ثم عامل والاوجب استئذان الامام أو نائبه ولو فوق مسافة العدوى (قوله فان قطع من غير استئذانه اثم وعزر) أي ولا ضمان سم (قوله نعم ان اندفعت الحاجة بقطع البعض) أي فيما لو احتاج لقطعه لتحو عطش (قوله والكاف في كلامه استقصائية) أي انهادات على انه لم يبق سواهما وهي الواقعة في كلام الفقهاء وهم ثقات (قوله فعلم انه لا يجب تصنيته) في فتارى الشهاب الرملى ما نصه سئل الشهاب الرملى عن عليه زكاة أرض شعير وضرب ذلك الواجب حتى صار أبيض فحصل منه نصف اصله مثلا ثم أخرجه عن الارز الشعير هل يجزى أولا فاجاب بانه لا يجزى ما أخرجه عن واجبه اه اقول هذا قد ينفيه قول الشارح فعلم انه لا يجب تصنيته الخ

قدر بالوزن استظهارا أو اذا وافق السكيل والمعتبر في الوزن من كل نوع الوسط فانه يشتمل على الخفيف والرزين فكيله بالاردب المصرى كما قاله القمولى ستة أرباب وربيع اردب وهو المعتد بجعل القدحين صاعا كزكاة الفطر وكفارة اليمين وان قال السبكي انه خمسة أرباب ونصف وثلاث وانه اعتبر القدح المصرى بالمد الذى حرره فوسع مدين وسبعها تقريرا فالصاع قدحان الاسبعي مد وقدركل خمسة عشر مدا سبعة اقداح وكل خمسة عشر صاعا وية ونصف وربيع فثلاثون صاعا ثلاث ويات ونصف فثلثمائة صاع خمسة وثلاثون وية وهي خمسة أرباب ونصف وثلاث فالنصاب على قوله خمسة مائة وستون قدحا وعلى الاول ستمائة (ويعتبر في الرطب والعنب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه (تمرا) بمثملة (أوزيما ان تمر) الرطب (أو تراب) العنب لقوله صلى الله عليه وسلم ليس في تمر ولا حب صدقة حتى يبلغ خمسة أوسق فاعتبر في التمر الاوسق (والا) اي وان لم يتقرر الرطب ولم يترب العنب (فرطباوعنبا) أي في وسق رطباوعنبا وتخرج الزكاة منهما في الحال لان ذلك اكل احواله او يضم ما لا يتجفف منه الى ما يتجفف في الكمال النصاب لاتحاد الجنس وانما لم يلحق ذلك بالخضراوات لان جنسه مما يجف فالحق نادره بغالبه ومثل ما لا يجف اصلا ما جافه ردى او احتج لقطعه للعطش قال في الباب اولاي يجف الا نحو ستة اشهر فيما يظهر وهو ما خوذ مما صرح به في التمرح الصغير حيث قال وبشبهه ان يلحق به ما اذا كانت مدة جفافه طويلة كسنة لقلة فائدته ويجب استئذان العامل في قطعه كما في الروضة فان قطع من غير استئذانه اثم وعزر وعلى السامعي ان يأذنه خلافا لما صححه في الشرح الصغير من الاستحباب نعم ان اندفعت الحاجة بقطع البعض لم تجز الزيادة عليها (والحب) أي ويعتبر في الحب بلوغه خمسة أوسق حالة كونه (مصفي من تبته) لانه لا يدخر فيه ولا يؤكل معه ويظهر اغتنار قليل فيه لا يؤثر في الكيل (وما ادخر في قشره) ولم يؤكل معه (كالارز والعلس) بفتح العيز واللام نوع من الحنطة كما سأتى والكاف في كلامه استقصائية اذ ليس ثم ما يدخر في قشره من الحبوب غير الشبثين اللذين ذكرهما (فمشرة أوسق) نصابه اعتبارا بقشره الذى ادخاره فيه أصح له وانما بالنصف فعلم انه لا يجب تصنيته من قشره

فالقياس الاجزاء بوجه بان ما فعله هو الاصل في حقه وليس فيه تصرف على الفقراء في حقهم وانما اسقط عنه وان يتبعضه تحقيقا عليه وليس فيه تفويت على الفقراء بل فيه رفق بهم فتحمل المئونة عنهم وبقي ما لو لم يضرب به وشك فيما حصل عنده هل يبلغ خالصه خمسة أوسق او لا هل تجب عليه ان كافته ام لافيه نظرا لاقرب عدم الوجوب لانه الاصل ولا يكلف ازالة القشر لاختصاصه هل يبلغ نصابا ولا ولا يشك ذلك بما لو اختلط انا من ذهب ونفضة وجهل الا كتر حيث كلف امتحانه بالسبك او غيره مما ذكرتم لانه هنالك تحقق الوجوب وجهل قدر الواجب بخلافه هنا فانه شك في اصل الوجوب

(قوله والوجه ترجيح الدخول) من كلام الادري (قوله ولا أثر للقشرة) خلافا لحج (قوله ويخرج من كل بقسطه) مفهومة انه لو اخرج من احد النوعين منهم الايكفى وان كان ما اخرج منه أعلى قيمة من الآخر وليس مراد الانه لا ضرورة على الفقراء وليس بدلا عن الواجب لا اتحاد الجنس وقد يؤخذ ذلك من عموم قول من المنهج ٢٤٩ ويجزى نوع عن نوع آخر برعاية القيمة اه

حيث عدل عن التعبير بالماشية الى الانواع الشاملة للماشية وبغيرها (قوله ولا يؤخذ البعض الخ) اي لا يكلف دفع ذلك بل لا يجوز فيه الودفع نصف عن نصف نجة من اربعين عشرون منه امن الضأن وعشرون من المعز (قوله فلا يضم الى غيره) * فنبهه يقع كثيرا ان البريختا بالشمير والذي يظهر ان الشمير ان قل بحيث لو ميز لم يؤثر في النقص لم يعتبر فلا يجزى اخراج شمير ولا يدخل في الحساب والتم يكمل أحدهما بالآخر فكل نصابه أخرج عنه من غير المختلط اه حج (قوله يحمل في العام مرتين) أي بان يفصل الحمل الثاني عن الحمل الاول وأما ما يخرج متتابعاً بحيث يتأخر بروز الثاني عن بروز الاول بنحو ميسر أو ثلاث ثم يتلاحق به في الكبر فكله حمل واحد (قوله كثر عامين) أي وان كان اطلاعهما في عام واحد (قوله وان اختلف ادراكه) وعلمه فلو أدرك بعضه ولم يبلغ نصاباً جازله التصرف فيه ثم اذا أدرك باقيه وكل به النصاب زكى الجميع ان كان الاول باقياً أو ناقلاً فان سبق له بيع تبين بطلانه في قدر الزكاة ويجب على المشتري رده

وان قشره لا يدخل في الحساب نعم لو حصلت الحسنة اسبق من دون العشرة اعتم برناه دونها كما يحتمل ابن الرفعة وهو ظاهر وكلامهم جروا فيه على الغالب وكلام الشرح الصغير يدل لذلك ونقل الشيخان عن صاحب العدة ان قشرة الباقلا السفلى لا تدخل في الحساب لكن استغربه في المجموع وقال انه خلاف قضية كلام الجمهور وانظر اهران المذهب المنصوص الدخول قال الادري وهو كما قال والوجه ترجيح الدخول والجزم به وهو قضية كلام ابن كج ان لم يكن المنصوص وهو المعتمد ولا اثر للقشرة الجراء اللاصقة بالارز كما في المجموع عن الاصحاب (ولا يكمل) في النصاب (جنس بجنس) اما التمر والزبيب فبالاجماع واما الحنطة والشعير والعدس والخص فبالقياس لانفراد كل باسم وطبع خاصين (ويضم) فيه (النوع الى النوع) كأنواع التمر والزبيب وغيرهما لا اشتراكهما في الاسم وان تباين في الجودة والرداءة واختلف مكاهما (ويخرج من كل) من النوعين او الانواع (بقسطه) لا تتفاء المشقة فيه بخلاف المواشي فان الاصح انه يخرج نوعاً منها بشرط رعاية القيمة والتوزيع كما مر ولا يؤخذ من بعض من هذا والبعض من الآخر للمشقة (فان عسر) لكثرة الانواع وقلة الحاصل من كل نوع (أخرج الوسط) منها دون الاعلى والادنى لرعاية الجانبين فلو تكلف واخرج من كل واحد بالقسط جازيل هو افضل كما نقله في شرح المذهب (ويضم العدس الى الحنطة لانه نوع منها) وهو قوت صنعاء اليمن يكون في الكمام حبتان وثلاث (والسلت) يضم السنين وسكون اللام (جنس مستقل) فلا يضم الى غيره (وقيل شعير) فيضم له شبهه به في برودة الطبع (وقيل حنطة) فيضم اليها الشبه به في النوا وملاسة والاول قال اكتسب من تركيب الشبهين طبعاً انفرده وصار اصل برأسه (ولا يضم غرعام وزرعه) في كمال النصاب (الى) غرور زرعه عام (آخر) وان فرض اطلاع غرعام الثاني قبل جذاذ الاول بالاجماع ولو تصور نخل أو كرم يحمل في العام مرتين لم يضم أحدهما للآخر بل هما كثر عامين (ويضم غرعام الواحد) بعضه الى بعض وان اختلف ادراكه (لاختلاف أنواعه وبلاذ حرارة وبرودة كنجد وتهامة فتهامة حارة يسرع أدراك ثمرها ونجد باردة والمراد بالعام هنا اثنا عشر شهراً عربية قال الشيخ والقول بانه أربعة أشهر غير صحيح وأشار بذلك للرد على ابن الرفعة لانه نقلة له عن الاصحاب والعبرة في الضم هنا باطلاعهما في عام واحد كما اصرح به ابن المقرئ في شرح ارشاده وهو المعتمد خلافا لما في الحاوى الصغير من اعتبار القطع فيضم طاع فخله الى الآخر ان اطالع الثاني قبل جذاذ الاول وكذا بعده في عام واحد (وقيل ان اطاع الثاني بعد جذاذ الاول) بفتح الجيم وكسر ها وا هـ مال الدالين واجمعهما أي قطعه

ان كان باقياً ورده ان كان ناقلاً ثم رأيت في كلامهم على حج ما يصرح بذلك فليراجع (قوله والقول بانه أربعة أشهر غير صحيح) لجريان العادة بان ما بين اطلاع النخلة الى بدو صلاحه ومنه في ادراكها ذلك اه حج

(قوله وقوع حصاديهما في سنة) والفرق بين هذا وبين التخل حيث اعتبر فيه اتحاد الاطلاعين ان فهو التخل بمجرد الاطلاع صلح للانتفاع به سائر انواعه بخلاف الزرع فانه لا ينتفع به بمجرد ذلك وانما المقصود منه للادميين الحب خاصة فاعتبر حصاده (قوله يضم الى الاصل) ظاهره وان طالت المدة ولم يقع حصاداهما في عام ويمكن توجيهه بأنه لما كان مستخفا من الاصل نزل منزلة أصله (قوله وهو ما يديره الماء بنفسه) حيث كان الماء يديرها بنفسه لا وجب فيماسق بها العشر لثمة المؤنة راجعه (قوله أو كان عثريا) العثري بفتح الشاء وقد نسكن اه شرح روض قال الجوهرى هو الذى لا يسقيه الا المطر وأوصفه الازهرى فقال هو ان يحفر حفرة يجرى فيها الماء من السيل الى اصول الشجر وتسمى تلك الحفرة عاثورا لان الماء عليها يتعثر بها (قوله ولا فرق في وجوب العشر أو نصفه الخ) ولا يؤتى بهما من حبها الا بعد اخراج زكاة الكل وفي المجموع ولو أجز الخراجية فالخراج على المالك ولا يحل لمؤجر أرض أخذ أجرهما من حبها قبل اداء زكاته فان فعل لم يملك قدر الزكاة فيؤخذ منه عشر ما يبدئه أو نصفه كما لو اشترى زكوايا لم يخرج زكاته

(لم يضم) لانه يشبه ثمر عامين ولو أطلع الثاني قبل بدو صلاح الاول ضم اليه جرما (وزرع العام يضم) وان اختلفت زراعته في الفصول ويتصور ذلك في الذرة فانهم يزرعون في الربيع والخريف والصيف (والاظهر) في الضم (اعتبار وقوع حصاديهما في سنة) واحدة بان يكون بين حصاد الاول والثاني أقل من اثني عشر شهرا عربية وان لم يقع الزرعان في سنة اذا الحصاد هو المقصود وعنده يستقر الوجوب والثاني الاعتبار بوقوع الزرعين في السنة لان الزراعة هي الاصل ودخله أيضا تحت القدرة وجلة ما فيها عشرة أقوال أحسنها ما ذكره المصنف ونقله عن الأكثرين وهو المعقد وان قال الاسنوى انه نقل باطل بطول القول بتفصيله والحاصل اني لم أر من صححه فضلا عن عزوه الى الأكثرين بل رجع كثيرون اعتبار وقوع الزرعين في عام منهم البندنجي وابن الصباغ وذكريه ابن النقيب قال الشيخ في شرح منجه ويحاج بان ذلك لا يقدح في نقل الشيخين لان من حفظ حجة على من لم يحفظ أى لان المذهب مقدم على النافي والمراد بالحصاد حصوله بالنوة لا بالفعل كما أفاده الكمال بن أبي شريف وقال ان تعليلهم يرشد اليه ولو وقع الزرعان معا أو على التواصل المعتاد ثم ادرك احدهما والاخر بقل لم يشترط فيه فلا يصح القطع فيه بالضم ولو اختلف المالك والساعي في انه زرع عام أو عامين صدق المالك في دعواه كونه في عامين فان اتهمه حلفه ندب بالان مادعاء غير مخالف للظاهر والمستخف من اصل كذرة سبقت مرة ثانية في عام يضم الى الاصل كما علم مما مر بخلاف تطهيره من الكرم والتخل لانهم ما يراد ان لا يبدل فعل كل حمل كثره عام بخلاف الذرة ونحوها فالحق الخارج منها ثانيا بالاول كزرع تجل ادرال بعضه (وواجب ما شرب بالمطر) أو ماء انصب اليه من نهر أو عين أو ساقية حفرت من النهر وان احتاجت مؤنة (أو عروقه لقربه من الماء) وهو البعل (من غرور زرع العثرو) واجب (ماسق) منهما (بنضج) من نحو نهر بهيوان ويسمى الذكر ناضحا والانشى ناضحة ويسمى هذا الحيوان ايضا سانية بسين مهملة ونون وشاف من تحت (أو دولا ب) يضم أوله وقعه وهو ما يديره الحيوان أو الدابة وهي المتجنون وهو ما يديره الحيوان وقيل البكرة أو ناعورة وهو ما يديره الماء بنفسه (أو بما اشتراه) أو وهب له اعظم المنفعة فيه أو غصبه لوجوب ضمانه (نصفه) أى العشر وذلك لخبر البخاري فيمسقت السماء والعيون أو كان عثريا العشر وفيما سقى بالنضج نصف العشر فشمل ما لو قصد عند ابتداء الزرع السقى باحد المائين ثم حمل السقى بالآخر وهو الاصح وخبر مسلم فيمسقت الانهار والقيم العشر وفيما سقى بالسانية نصف العشر وفي رواية لابي داود في البعل العشر والمعنى في ذلك كثرة المؤنة وخفتها كما في السائمة والمعلوفة بالنظر للوجوب وعدمه ولا فرق في وجوب العشر أو نصفه بين الارض المستأجرة وذات الخراج وغيرهما اعموم الاخبار وخبر لا يجمع عشر وخراج في أرض مسلم ضعيف وتكون الارض خراجية اذا فقها الامام عنوة ثم نهوضها من الغائبين ووقفها علينا وضرب علم اخر اجا أو فقها

(قوله والاراضي التي يؤخذ منها) اي الخراج (قوله لان الظاهر في اليد الملك) قال حج وحينئذ فالوجه ان ارض مصر من ذلك
لانه لما كثرت الخلاف في قبحها اهو عنوة اوصح في جميعها او بعضها كما يأتي بسطه قبيل الامان صارت مشكوكا في حل
اخذ منها وقد تقر بان ما هي كذلك تحمل على الحل فاندفع الاخذ المذكور تنبيه آخر قدم بخالف الشافعي او باعه مثلا
ما لا يعتد به لعلق الزكاة على خلاف عقيدة الشافعي فهل له اخذه اعتبارا باعتقاد المخالف كما اعتبروه في الحكم باستعمال
ما موضونه الخالي عن النية وفرقوا بينه وبين ما مر في اعتبار اعتقاد المتقدمي ٢٥١ بان سبب هذا رابطة الاقتداء ولا رابطة
ثم حتى يعتبر لاجلها اعتقاد

الشافعي وهذا بعينه موجود
هنا وايضا امرانه يحرم على
شافعي لعب الشطرنج مع حنفي
لان فيه اعانة على معصية بالنسبة
لاعتقاد الحنفي اذ لا يتم اللعب
المحرم عنده الا بمساعدة الشافعي
له وبأنى ان الشافعي لا ينكر على
مخالف فعل ما يحل عنده ويحرم
عند الشافعي لانا نقتصر من اجتهاد
ار قد من يصح تقليده على فعله
اتفاقا ولا اعتبارا بعقيدة نفسه
ويجيب عن الاول بان اعتبار
الاستعمال المؤدى للترك احتياطا
مع انه لا مخالفة من الامانة به
بوجه لا يقاس به الفعل المؤدى
للقوع في ورطة تحريم امامنا
لنحو كل ما تعلقت به الزكاة قبل
اخراجها وعن الثاني والثالث
باننا وان لم نناقش بر المخالف لا يمكن
يلزمنا الانكار عليه في فعله
ما يرى هو تحريره فخرمة اعانته له
بالاولى وهذا هو الذي يتجسسه
ترجيحه خلافا لمن مال الى الاول

صلحا على ان تكون لنا ويسكنها الكفار بخراج معلوم فهو واجرة لا يسقط باسلامهم فان
سكنوها به ولم تشتط هي لنا كان جزية تسقط باسلامهم والاراضي التي يؤخذ منها
ولا يعرف أصله يحكم بجواز اخذه لان الظاهر انه يحق وبحكم ذلك أهلها اهلهم التصرف
فيها لان الظاهر في اليد الملك ولا يجب في المعشرات زكاة لغير السنة الاولى بخلاف غيرها
مما مر لانها انما تنسك في الاموال النامية وهذه منقطعة النماء معرضة للنساق قال
الاسنوي والاصوب قراءة ما في قوله بما اشتراه مقصورة على انهما وصوله لا عمدة
اسما للماء المعروف فانها على التقدير الاول تم النبل والبرد والماء النجس بخلاف الممدود
اه ويجاب بان البرد والنبل قبل ذوبهما كما لا يسميان ماء لا يمكن السقي بهما والماء النجس
لا يصح سقيه فلم يشمله كلامه (والقنوات) وكذا السواقي المحفورة في نحوهر (كالمطر
على الصحيح) ففي المسقي بما يجري فيها منه العشر ولا عبرة بمؤنة تصرف عليهم لانها اعمارة
الضبعة لانفس الزرع فاذا تهيأت وصل الماء بنفسه بخلاف النضح ونحوه فان المؤنة للزرع
نفسه والثاني يجب فيها نصف العشر لكثرة المؤنة فيها والاول يمنع ذلك (و) واجب (ما سقي
بهما) أي بالنوعين كطرو نضح (سواء) أو جهل حاله كما يأتي (ثلاثة ارباعه) أي العشر
رعاية للجانيين (فان غلب احد هما في قول يعقوب برهر) فان غلب المطر فالعشر او النضح
فنصفه ترجيح الجانب الغلبة (والاظهر يقطر) لانه القياس فان كان ثلثاه بماء السماء
وثلثه بالادولاب وجب خمسة اسداس العشر ثلثا العشر للثلثين وثلث نصف العشر لثلث
وفي عكسه ثلثا العشر وانما يقطر الواجب (باعتبار عيش الزرع) أو الثمر (وغنايه)
لانا كثرهما ولا بعدد السقيات فلو كانت المدمن وقت الزرع الى وقت الادراك الثمانية
أشهر واحتاج في اربعة منها الى سمية فسقي بالمطر وفي الاربعة الاخرى الى سقيتين فسقي
بالنضح وجب ثلاثة ارباع العشر وكذا الوجه لما المقدارين من نفع كل منهما باعتبار المدة
أخذ بالاستواء واحتاج في ستة منها الى سقيتين فسقي بماء السماء وفي شهرين الى ثلاث
سقيات فسقي بالنضح وجب ثلاثة ارباع العشر وربع نصف العشر ولو اختلف المالكان
والاسعي في انه سقي بما اذا صدق المالك اذا اصل عدم وجوب الزيادة عليه فان اتهمه

وعبارة السبكي في فتاويه صريحة فيما ذكرته وحاصلها ان من تصرف فاسد اختلف المذاهب فيه فاراد قضاء دين به لمن
يفسده ففيه خلاف والاصح ان من يصعده ان كان قوله مما ينقض لم يحل له وكذا ان لم ينقض وقلنا المصيب واحد أي وهو الاصح
ما لم يتصل به حكم لانه مما باطن الامر فيه كظا هره ينقض ظاهرا وباطنا كما يأتي بسطه في القضاء ونظر فيه بما لا يلاقيه اه (قوله
باعتبار عيش الزرع) عبارة حج بعد قول المصنف الا في وقيل بعدد السقيات أي النافعة بقول الخبراء اه وينبغي الاكتفاء
في ذلك باخبار واحد اخذ من الاكتفاء منهم به في المارص الا في فراجه

(قوله فيؤخذ اليقين الى ان به لم الحال) قال سم على حج انظر ما اليقين الذي يأخذه وما حكمه تصرف المالك في المال المشكوك في قدر الواجب منه اهـ والظاهر ان المراد باليقين ما يغلب على الظن ان الواجب لا ينقص عنه وان تصرف المالك فيما زاد على ما يغلب على ظنه انه الواجب صحيح لان الاصل عدم الوجوب (قوله واشتداد الحب الخ) أي وحيث اشتد الحب فينبغي ان يتمتع على المالك الاكل والتصرف وحينئذ فينبغي اجتناب القريبك ونحوه من الفول حيث لم وجوب الزكاة في ذلك الزرع اهـ عيرة (قوله بل يكفي في البعض) قياس ما يأتي ثم انه لا بد في الحاق ما لم يبدل صلاحه بما بدله ان لا بد من اتحاد الجنس والبستان والحل وعليه فلا بد اصلاح ثمر أحد ٢٥٢ بستانين والاخر لم يبدل صلاحه جازله التصرف في الثاني اعدم تعاق الزكاة (قوله

الساعي حلقه ندبا ولو كان له زرع أو غرس في بطن وأخروسي بنضح ولم يبلغ واحد منهم ما نصيبا ضم أحدهما الى الآخر اتمام النصاب وان اختلف قدر الواجب وهو العشر في الاول ونصفه في الثاني ولو علمنا ان أحدهما أكثر وجهنا عينه فالواجب ينقص عن العشر ويزيد على نصف العشر فيؤخذ اليقين الى ان به لم الحال قاله الماوردي وهو ظاهر (وقيل بعدد السقيات) المقيدة دون ما لا يفيد لان المؤنة تكثر بكثرة السقيات (وتجب) الزكاة فيما ذكر (يبدل صلاح الثمر) لانه حينئذ ثمرة كاملة وقبله بلح وحصرم (و) يبدو (اشتداد الحب) لانه حينئذ طعام وهو قبل ذلك بقل ولا يشترط تمام الصلاح والاشتداد ولا بد صلاح الجميع واشتداده بل يكفي في البعض كما يعلى بيان بدو صلاح الثمر من باب الاصول والثمار وليس المراد بوجوب الزكاة بما ذكر وجوب اخراجها في الحال بل اعتقاد سبب وجوبه ولو اخرج في الحال الرطب والعنب بما يتروى يترب غير ردي لم يجزه ولو أخذ هذه الساعي لم يقع الموقع وان جفقه ولم ينقص انفساد القبض كما جزم به ابن المقرئ واختاره في الروضة وهو المعتمد وان نقل عن العراقيين خلافه ويرده حقا ان كان باقيا ومثله ان كان تالفا كما في الروضة في باب الغصب وصحح في المجموع واقتضاه كلام الروضة في موضعين نعمانه بالقيمة قاله الاسنوي وهو الاصح المقتضى به ونص عليه الشافعي والا كثرون وجزم به ابن المقرئ هنا والقائل بالاقول حمل النص على فقد المثل وان تصرف الناسري للثاني نقلا عن والده بانه انما وجبت القيمة ههنا لايقتوت على المستحقين ما يستحقونه من بقاء الفترة على رؤس الشجر الى وقت الجذاذ وفي الغصب انما غصب ما على الارض واتلفه فلوا تلفه على رؤس الشجر تعين نعمانه بالقيمة واستشهد بكلام والده بما لو اتلف رجل على آخر زرعاً اول خروجه من الارض في الحال الذي لا قيمة له قال اسمعيل الحضرمي فيه اعمل الجواب ان ان في أرض مقصوبة فلا شيء عليه أو في ملوكة أو مستأجرة وجبت قيمته عند من يقيه كذا كروا ذلك في اتلاف أحد دخين يساويان

وان جفقه ولم ينقص) أي بل ولوزاد (قوله وهو المعتمد) وهذا بخلاف ما لو اخرج حبا في ثبته أو ذهباً من المعدن في ترابه فصفاه الاخذ فبلغ الحاصل منه قدر الزكاة والفرق ان الواجب هنا ليس كاملاً في ضمن المخرج من الرطب ونحوه بخلافه في الحب المذكور والمعدن فان الواجب بعينه موجود فيما أخرجه غايته انه اختلط بالتراب أو التبن فذبح المختلط من معرفة مقدار فاذا صفي وتبين انه قدر الواجب اجزأ لزوال الابهام ثم رأيت في حج فيما يأتي في المعدن ما هو صريح في الفرق المذكور وعبارته بعد قول المصنف حتى يبلغ خالصه نصاً بانصها وعلى عدم الاجراء لو خلاص الغشوش في يد الساعي أو المستحق اجزأ كما في تراب المعدن بخلاف سخله كبرت في يده لانها لم تكن بصفة الاجراء يوم الاخذ

والتراب والغشوش ههنا بصفته لكنه مختلط بغيره اهـ (قوله ويرده حتماً) وهل يحتاج في الرد الى نية أم لا فيه نظر عشرة والا قرب الثاني لانه ان كان باقيا ورده فقد رد للمالك ما لم يزل ملكه عنه وان كان تالفا فهو دين في ذمته والبراءة في اداء الدين تحصل بمجرد الدفع من نوع ما في ذمته (قوله ان كان تالفاً) معتمد (قوله والقائل بالاقول) هو قوله ويرده حتماً ان كان باقيا (قوله وفي الغصب انما غصب الخ) أي انما هو مقروض فيما لو غصب الخ (قوله أو مستأجرة وجبت قيمته) معتمد (قوله كما ذكرنا ذلك في اتلاف الخ) قد يفرق بينهما بانه ثم استولى على الخفين فدخل كل منهما في نعمانه بخلاف المثل ههنا فان الحاصل منه محرم مباشرة الاتلاف وهي انما تقتضي ضمان ما اتلفه كما لو اتلف ولد دابة قيمته تافهة حين الاتلاف فانه انما يضمن قيمته =

== في ذلك الوقت لاقبته كبريا بتقدير بقائه هذا وكان الاولى للشارح التنظير بما لو أئلف أحد الخفين في يد مالكه ومع ذلك يرد عليه ان المتلف ثم له قيمة في نفسه بخلافه هنا (قوله لامن مال الزكاة) أي فلو خالف واخرجهما من مال الزكاة وتعدرا استدادهما من آخذها ضمن قدر ما قوته ويرجع في مقداره لغلبة ظنه وسنذكر نظيره عن الديمري فيما لو فسد المختلط من الذهب والفضة من أنه يعمل بما غلب على ظنه قال ويعضده التخصيم في مسئلة المذى والودى (قوله ولو اشترى نخيلا الخ) ويأتى رد قول الامام والغزالي المنع الكلى من التصرف خلاف الاجماع وضعف ترك شئ من الرطب للمالك ٢٥٣ وأحاديث الباكورة وأمر الشافعي

بشراء الفول الرطب محمولان على مال الزكاة فيه اذ الوقائع الفعلية تسقط بالاجماع وكما لو لم ينظر الشيطان وغيرهما في منع بيع هذا في قشره الى الاعتراض عليه بانه خلاف الاجماع الفعلي وكلام الاكثرين وعليه الامة الثلاثة كذلك لا ينظر فيما نحن فيه الى خلاف ما صرح به كلامهم وان اعترض بنحو ذلك اذا المذهب نقل فاذا زادت المشقة في التزامه هذا فلا اعتبار على المتخصص بتقليد مذهب آخر كذهب أحد فانه يجوز التصرف قبل الخرص والتضمين وان يأكل هو وعياله على العادة ولا يحسب عليه وكذا ما يهديه في أوانه اهـ حج بحجوفه (قوله ثم ان لم يبق للمالك له) أي لمن له الملك مدة الخيار (قوله يرجع عليه من انتقلت اليه) قضيته ان للمشتري الرد قهرا اذا كان الخيار له وأخذت الزكاة من الثمرة المشتراة ويشكل عليه ما يأتي فيما لو اطلع في المبيع على عيب وقد وجبت

عشرة غصصها ما عادت قيمة الباقي درهمين فيضمن غنائية على المذهب ومحل ما تقر في غير الارز والعسل أماهما فبؤخذ واجبهما في قشرهما ما كاسر ومؤنة الجفاف والتصفية والجداد والدياس والحل وغيرها مما يحتاج الى مؤنة على المالك لامن مال الزكاة ولو اشترى نخيلا وغرتها بشرط الخيار فبدل الصلاح في مدته فالزكاة على من له الملك فيها وهو البائع ان كان الخيار له والمشتري ان كان له ثم ان لم يبق للمالك له وأخذ الساعي الزكاة من الثمرة يرجع عليه من انتقلت اليه وان كان الخيار له ما وقفت الزكاة فن ثبت الملك له وجبت عليه وان اشترى النخيل بثمرتها او غرتها فانقط مكاتب أو كافر فبدل الصلاح لم تجب زكاتها على أحد اما المشتري فله دم أهليته لوجوبها واما البائع فلا تنقأ كونها في ملكه حال الوجوب أو اشترهاه سلم فبدل الصلاح في ملكه ثم وجب عليها عيبا لم يرد لها على البائع قهر التعاق الزكاة بها فهو كعيب حدث بيده فلو أخرج الزكاة من الثمرة لم يرد له الارش أو من غيرها فله الرد أما لو ردها عليه برضاه كان جائزا لاسقاط البائع حقه وان اشترى الثمرة وحدها بشرط القطع فبدل الصلاح حرم القطع لتعلق حق المستحقين بها فان لم يرض البائع بالابقاء فله الفسخ انضمره بعض الثمرة رطوبة الشجرة ولورضى به وأبى المشتري الا القطع امتنع على المشتري الفسخ لان البائع قد رضى باسقاط حقه وللبائع الرجوع في الرضا بالابقاء لان رضاه اعادة واذا فسخ البيع لم تسقط الزكاة عن المشتري لان بدو الصلاح كان في ملكه فان أخذها الساعي من الثمرة رجع البائع على المشتري ولو بدو الصلاح قبل القبض كان عيبا احاديا بيد البائع فينبغي كما قاله الزركشي ثبوت الخيار للمشتري وما قاله من ان محل ذلك اذا كان البدو بعد الزوم والافهذه غرة استحق اقبالاؤها في زمن الخيار فصار كالمشروط في زمنه فينبغي ان يفسخ العقدان قلنا الشرط في زمن الخيار يلحق العقد مردود والارجح عدم انفساخ العقد بما ذكر والفرق بينهما ان الشرط في المقيس عليه لما وجد العقدان في حريم العقد صار بمثابة الوجود في العقد بخلاف المقيس اذ يغتفر في الشرعي ما لا يغتفر في الشرطي بدليل صحة بيع العين المؤجرة مع استثناء منافعها شرعا وبطلان بيع العين مع استثناء منافعها شرطا (ويسن خوص) أي حرز (الثمر) بالمائة

الزكاة في ملك المشتري حيث يسقط الرد ثم قهر او قد يقال ما هنا مصور بما اذا قبلها البائع وهو الاظهر وقد يقال بوجوبه مطلقا ويفرق بان البائع بشرط الخيار مع غلبة بدو الصلاح موطن نفسه على قبوله اذا أخذت الزكاة منه (قوله فان لم يرض البائع بالابقاء فله) أي البائع به ثم اذا فسخ وأراد القطع هل يمكن منه وان أدى ذلك الى قطع غرة المستحقين أولا فيه فطر والاقرب الثاني لتعلق حق المستحقين به او عليه فاعل فائدة الفسخ رد الثمن على المشتري (قوله في المقيس عليه) هو قوله كالمشروط في زمنه وقوله بخلاف المقيس هو قوله والافهذه غرة استحق الخ (قوله ويسن خوص الثمر) أي الذي تجب الزكاة فيه اهـ محلي

(قوله وشمل كلامه غمار البصرة) معتمد ٢٥٤ أي فخلا أو كرما (قوله وخروج ييد والصلاح ما قبله) ومنه البلع الذي اعتد به

قبل تلونه (قوله نعم ان بدا صلاح نوع الخ) لو بدا صلاح حبة من نوع فهل يجوز خرصه وهل يجري فيه الوجهان اه سم على بهجة (أقول) القياس جواز الخرص أخذاً مما قالوه فيما لو بدا صلاح حبة في بستان حيث يجوز بيع الكل بالشرط قطع (قوله لكن الاقيس على ما قاله ابن قاضي شعبة الجواز) معتمد مر اه سم ويوجه بان ما لم يبد صلاحه تابع في البيع لما بدا صلاحه ان اتخذ بستان وجنس وحل وعقد وان اختلفت الانواع (قوله الجواز) أي في الجميع (قوله ولانه لا يؤكل غالباً) هذا دون ما قبله لا يشمل المشعير اه سم على بهجة والحاكم اذا كان معللاً بعلة يتيق ما ثبت احدهما فلا يجوز خرصه (قوله ان يطوف الخارص) أي وجوبا (قوله فخذوا ودعوا الثلث) أي بان تميزوه عن باقي الثمر وتضعوه للمالك (قوله وانه يكفي خارص واحد) أي ولا يجوز للعالم بكم بعته الا بعد ثبوت معرفته عنده ولا يكفي مجرد قوله (قوله ولو اختلف خارصان الخ) بقى ما لو اختلف أكثر من اثنين وقياس ما في المياه ان يقدم الأكثر عدداً (قوله اذا خارص اخبار وولاية) الاولى ان يقول وشهادة فان الاعي من أهل الولاية في

(اذا بدا صلاحه على مالكه) لانه عليه الصلوة والسلام كان يبعث عبد الله بن رواحة الى خيبر خارصاً وحكمته الرفق بالمالك والمستحق وشمل كلامه غمار البصرة فهي كغيرها وان استثناهما لما وردى فقال يحرم خرصها بالاجماع اكثرهما وكثرة المؤنة في خرصها ولا باحداً أهلها الا كل منها المجتاز وتجمع عليه الروايات قالوا هذا في الخلل اما الكرم فهم فيه كغيرهم قال السبكي وعلى هذا فينبغي اذا عرف من شخص أو بلد ما عرف من أهل البصرة يجري عليه حكمهم ولهذا قال الا ذرعى لم أر هذا لغير ما وردى وقضية كلام شيخه الصمري والاصحاب فاطبة عدم الفرق وخروج ييد والصلاح ما قبله فلا يأتى فيه اذ لا حق للمستحقين ولا يضبط المقدار لكثرة العاهات قبل بدوه نعم ان بدا صلاح نوع دون آخر في جواز خرص الكل وجهان في البحر والاوجه على ما قاله الشيخ عدم الجواز لكن الاقيس على قوله ابن قاضي شعبة الجواز وخروج بالثمر الحب فلا خرص فيه لاستتار حبه ولانه لا يؤكل غالباً بطبا بخلاف الثمرة وكيفية الخرص ان يطوف الخارص بكل شجرة ويقدر ثمرها أو غير كل النوع وطبائمه يابس أو لا يقتصر على رؤية البعض وقياس الباقي لتفاوتهما (والمشهور ادخال جمعه في الخرص) أي جميع الثمر والعنب فيه ولا يترك للمالك شيئاً وما صح من قوله صلى الله عليه وسلم اذا خرصتم فخذوا ودعوا الثلث فان لم تدعوا الثلث فدعوا الربع حله الشافعي رضى الله عنه وتبعه الأئمة على تركهم له ذلك من الزكاة ليعرفه بنفسه على فقراء أهله وجيرانه لطمعهم في ذلك منه لا على ترك بعض الاشجار من غير خرص جمعا بينه وبين الأدلة الطالبة لخراج زكاة الثمر والزيب اذ في قوله فخذوا ودعوا اشارة لذلك أي اذا خرصتم الكل فخذوا بحسب الخرص واتركوا الأشياء اخرص فخرص الترك بعد الخرص المقتضى للايجاب فيكون المتروك له قدر يستحقه الفقراء ليعرفه هو والشأن انه يترك للمالك ثمر نخلة أو فخلات يأكله أهله عسكاً بطاهر الخبز المذكور (والمشهور) انه يكفي خارص واحد لان الخرص نشأ عن اجتهاد فكان الحاكم وما روى من انه صلى الله عليه وسلم كان يبعث مع ابن رواحة واحداً يجوز ان يكون معينا أو كاتباً ولو اختلف خارصان وقف الامر الى تبيين المقدار منهما أو من غيرهما والثاني يشترط اثنان كالنقويم والشهادة وقطع بعضهم بالاقول (وشرطه) أي الخارص (العدالة) فلا يقبل الفاسق فيه وان يكون عالماً بالخرص لانه اجتهاد والجاهل بشئ غير أهل للاجتهاد فيه (وكذا) بشرطه (الحريه والذكورة في الاصح) اذا خارص ولاية والرقى والمرأة ليس من أهلها والثاني لا يشترطان كفاي الكيال والوزان وعلم من العدالة الاسلام والبلوغ والعقل ولا بد ان يكون ناطقاً بصيرا اذا خارص اخبار وولاية وانهما وصفهما ذكر يجمع قبول الخبر أو الولاية (فاذا خرص قالوا طهر ان حق الفقراء ينقطع من عين الثمر بالثلثة) وبصير في ذمة المالك الثمر والزيب يخرجهما بعد جفافه ان لم يلف قبل التمكن بلا تفریط لان الخرص يبيح له التصرف في الجميع كما سيأتى وذلك دال على انقطاع حقهم

(قوله التصريح من الخارص) أي ان كان ما دوننا له من الامام في التضمين ٢٥٥ (قوله) ومن يقوم مقامه) ومنه شريكه كما

يأتي في قوله وقد علم مما تقرّر عدم الخ (قوله) ومن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي) قضيته صحة ذلك وان لم يأذن له المسلم في القبول وهي المتبادر من قوله أو من يقوم مقامه لكن قد يشكك علمه ما هو في زكاة الخلطة من ان من أدى حقه على غيره يحتاج للنسبة بغير اذ لا يستطاع عنه الا في الخلطة ووجه الاشكال ان المال وان كان مشتركاً بين المسلمين واليهودي الا ان اليهودي ليس أهلاً للزكاة فلا تؤثر الخلطة معه ثم قال وقد يقال لما كان أمر الزكاة مبذواً على المسامحة اكتفوا بتضمين الشريك وان لم يكن ما دوننا له (قوله) كان وضعه في غير حزم مثله نحن) الاوجه انه يضمن المثل اه سم على بهجة ويشبهه قول الشارح السابق ومثله ان كان نال الخ ومعلوم انه يضمن الكل (قوله) فينفذ تصرفه (قوله) فينفذ تصرفه) تفريع على قول المصنف جاز تصرفه الخ (قوله) أولم يكن تحا كما الى عدلين) قضيته انه لا يكفي خروصه هو ولو احتاط للفقراء وكان عارفاً بالخروص وهو ظاهر لانهما وانما صدق في عدد الماشية لانه اذا ادعى دون ما ذكره الساعي فقد ادعى عدم الوجوب وهو الاصل مع ان الساعي ثم يكتفه العدلان رأى منه ربيعة عد وهذا

منه والثاني لا ينتقل حقه الى ذمته بل يسقر متعلقاً بالعين كما كان لانه ظن وتخمين فلا يؤثر في نقل الحق الى الذمة وفائدة الخروص على هذا جواز التصرف في غير قدر الزكاة ويسمى قول العبرة أي اعتبار القدر والاول قول التضمين (ويشترط) في الانقطاع والاصح ضرورة المذكورين (التصريح) من الخارص أو من يقوم مقامه (بتضمينه) أي المالك حق المستحقين كان يقول ضمنك نصيب المستحقين من الرطب أو العنب بكذا اقرا أو زبني (وقبول المالك) أو من يقوم مقامه شرعاً التضمين (على المذهب) بناء على الاظهر وهو انتقال الحق من العين الى الذمة فلا بد من رضاها كالبايع والمشتري فان لم يضمه اوضحه فلم يقبل بقي حق الفقراء بحاله وقد علم مما تقرّر عدم اختصاص التضمين بالمالك فلو خرس الساعي غرة بين مسلم ويهودي ومن الزكاة الواجبة على المسلم لليهودي جاز كما نحن عبد الله بن رواحة اليهود الزكاة الواجبة على الغنائم حكمه البليقي قال واذا كان المالك صدياً أو مجنوناً فالتضمين يقع للولي فيتم له كماله على ما لا يشترط له والخطاب في الاصل يتعلق بمال الصبي وقد اشرت الى ذلك فيما مر بقولي أو من يقوم مقامه شرعاً (وقيل ينقطع) حق الفقراء (بنفس الخروص) لعدم ورود التضمين في الحديث وليس هذا التضمين على حقيقة الضمان لانه لو تلف جميع الثمار بأفة سماوية أو سرقة من الشجر أو الجرين قبل الحفاف من غير تقريط فلا شيء عليه قطعاً لقوات الامكان وان تلفت بعضها فان كان الباقي نصاباً زكاه او دونه اخرج حصته بناء على ان التمكن شرط للضمان لا للوجوب فان تلف بتقريط كان وضعه في غير حزم مثله نحن وانما لم يضمن في حالة عدم نقصه مع تقدم التضمين لانه امر الزكاة على المساهلة لانها علقه ثبتت من غير اختيار المالك قبلاً الحق مشروط بإمكان الاداء (فاذا نحن) أي المالك (جاز تصرفه في جميع الخروص يباع وغيره) لانقطاع تعلقهم من العين وقد يفهم كلامه امتناع تصرفه قبل التضمين في جميع الخروص لاني بعضه وهو كذلك فينفذ تصرفه فيما عدا الواجب شائعاً لبقاء الحق في العين لا مبيعاً فيحرم عليه أكل شيء منه فان لم يبع الخ كما خارصاً ولم يكن تحا كما الى عدلين عالين بالخروص يخرج من عليه لينتقل الحق الى الذمة ويتصرف في الثمرة ولا يكفي واحد احتياطاً للفقراء ولان التحكيم هنا على خلاف الاصل وفقاً للمالك فيبحث بعضهم اجزاء واحداً بذلك ومحل جواز التضمين المتقدم اذا كان المالك موسراً فان كان معسراً فلا لما فيه من ضرر المستحقين فاندفع قول الاذرعى اطلاق القول بجواز نفوذ تصرفه بعد التضمين بالبيع وغيره مشكل اذا كان المالك معسراً ويعلم انه يصرف الثمرة كلها في دينه أو تأكلها كلها قبل الحفاف ويضيق حق المستحقين ولا ينتفع بهم كونه في ذمته الخربة فتأمله (ولو ادعى) المالك (هلاك الخروص) كاه أو بعضه (بسبب خفي كسرقة) أو مطلقاً كما قاله الراعي فهمان كلامهم (أو ظاهر عرف) أي اشتد بين الناس كحريق أو برد أو نهب دون عمومهم أو عرف عمومهم واتهم في هلاك الثمار به (صدق يمينه) في دعوى

تحققنا الوجوب وهو متعلق بالعين ويريد نقله من العين الى الذمة والاصل عدم انقطاع التعلق بالعين فعمل بالاصل فيهما

(قوله صدق لعدم تكذيبه لاحد واحتمال تلفه) يؤخذ من ذلك انه لو ادعى ذلك في الوديعة صدق لاحتمال التلف من غير تصدير ولو كان تسلم منه ذلك تاما لعله المذكورة (قوله أعيد كبله) أى وجوبا * (باب زكاة النقد) * (قوله ثم أطلق) أى لغة أيضا (قوله ولله نقد اطلاقان) أى فى عرف الفقهاء ٢٥٦ غرضه من هذه العبارة دفع اعتراض بعض الشراح بان الاولى ان يقول

التلف بذلك السبب فان عرف ذلك السبب الظاهر وعمومه ولم يتم صدق بلايين واليمين هنا وفيما يأتى من مسائل الباب مستحبة وجعله له السرقة من أمثلة الهلاك جرى على الغالب اذ قد يطلق ويراد عدم القدرة على دفعه لان الغالب ان المسروق يخفى ولا يظهر فلا اعتراض عليه (فان لم يعرف الظاهر طوبى بينة) على وقوعه (على الصحيح) اسمولة اقامتها والثانى لانه اثبت شرعا (ثم يصدق بيمينه فى الهلاك) أى بذلك السبب لاحتمال سلامة ماله بخصوصه ولو ادعى تلفه بحرق وقع فى الجرين مثلا وعلمنا عدم وقوعه فيه لم يبال بكلامه (ولو ادعى حيف الخارص) فيما خرصه (أو غلظه) فيه (بما يبعد) أى لا يقع عادة من أهل المعرفة بالخرص كالربيع (لم يثبت) الا بيمينه قياسا على دعوى الجور على الحاكم أو الكذب على الشاهد وللعلم يطلانه عادة فى الغلط نعم يحيط عنه التقدير المحتمل وهو الذى لو اقتصر عليه لقبيل فان لم يدع غلظه غير انه قال لم أجده الا كذا صدق لعدم تكذيبه لاحد واحتمال تلفه قاله الماوردى وغيره (أو) ادعى غلظه (بمحتمل) بفتح الميم بعد تاء المخروص وبين قدره وهو عما يقع بين الكيلين عادة كوسق فى مائة (قبل فى الاصح) وحط عنه ما ادعاه اذ هو أمين فيجب الرجوع لقوله فى دعوى نقصه عند كبله ولان الكيل يقين والخرص تخمين فالاحالة عليه أولى فان لم يميز قدره لم تسمع دعواه ولو كان المخروص باقيا أعيد كبله وعمل به ولو كان أكثر عما يقع بين الكيلين مما هو محتمل أيضا كخمسة أو سق من مائة قبل قوله وحط عنه ذلك التقدير فان اتهم حلف ومقابل الاصح لا يحيط لاحتمال ان النقصان فى كبله ولعله يوفى لو كاله ثانيا ويسن جذاذ الثمن ارا كما قاله الماوردى ليطعم الفقراء فقد ورد النهى عنه لئلا وان لم تجب الزكاة فى المجدوذ

(باب زكاة النقد)

أصل النقد لغة الاعطاء ثم أطلق على المنقود من باب اطلاق المصداق على اسم المنعول ولله نقد اطلاقان أحدهما على ما يقابل العرض والدين فشملى المضروب وغيره وهو المراد هنا والثانى على المضروب خاصة والناس له اطلاقان أيضا كالتقيد والاصل فى الباب قبل الاجماع مع ما يأتى قوله تعالى والذى يكنزون الذهب والفضة والكنز ما لم تؤدز كاته والنقدان من أشرف نعم الله تعالى على عباده انهم بما قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق لان حاجات الناس كثيرة وكما تنقضى بهما بخلاف غيرهما من الاموال فن كنزهما فقد ابطال الحكمة التى خلقها لها كن حبس قاضى البلد ومنعه ان يقضى حوائج الناس (نصاب الفضة ما تئادهم ونصاب الذهب عشرون مثقالا) بالاجماع وقدم الفضة على الذهب لانها أغاب ويعتبر ذلك (بوزن مكة) تحديدا فلونقص فى ميزان وتم فى أخرى فلا

باب زكاة الذهب والفضة ليشمل الثمن والقراضة والسبائك والنقد بناء على أنه اسم للمضروب خاصة (قوله والناس له اطلاقان أيضا) أى من الذهب والفضة (قوله والكنز ما لم تؤدز كاته) هذا تفسير مرادوا لا قاله كثره المال المدفون فكأنه شبه المال الذى لم تؤدز كاته بالمال المدفون الذى لا يتوقع به حال دفنه (قوله بوزن مكة تحديدا) أى يقينا لظهور قوله فلونقص الخ (فرع) اتبع نصابا ومضى عليه حول فهل يلزمه زكاة فيه نظرا ولا يبعد انه كالغائب فيجب فيه الزكاة ولا يلزم ادائها حتى يخرج فلوتيسر اخراجه بخود واهل فهل يلزمه لاداء الزكاة والاتفاق منه على عمومته وأداءه بين حال طوبى به فيه نظر ويتجه فيما لو تيسر اخراجه بلا ضرر ان يلزمه أداء الزكاة فى الحال ولو قبل اخراجه كفى دينه الحال على موسر مقر وان يلزمه اخراجه لفنقة الممون والدين فلو مات قبل اخراجه فنقد يتجه ان يقال ان كان تيسر له اخراجه بلا ضرر فتركه استحققت الزكاة عليه فخرج من تركه ولا يشق جوفه وان كان لم تيسر له اخراجه كذلك لم يجب الاخراج من تركه بل ان

خرج ولو بالتعدي بشق جوفه وجبت تركته والا فلا سم على حج قال شيخنا العلامة الشوبرى (أقول) ابتلاعه قريب زكاة من وقوعه فى البحر وقد صرحوا فى المبيع قبل قبضه بانه تلف فليكن هنا كذلك ويفرق بينه وبين الغائب بانه يمكن التصرف

فيه في الجلة وهو باق بده ولا كذلك بعد الاتلاع ٥١ (اقول) قد يفرق بان ما في البحر ما يوس منه عادة فاشبه المتالف والذي
اتباعه يمكن خروجه بل هو قريب باستعماله الدواهل يغاب خروجه لانه مالا يحمله المعدة فاشبه الغائب كما ذكر سم (قوله وتم في
أخرى) عبارة المختار الميزان معروف ٥٢ ومقتضاه انه مذكور (قوله والمراد بالدرهم الاسلامي) أي الدرهم الاسلامي التي الخ
(قوله وكانت مختلفة في الجاهلية) قال في شرح البهجة الكبير بعد مثل ما ذكر مانصه قال الرافعي وسببه ان التعامل غالباً في عصره
صلى الله عليه وسلم والصدرا الاول بعده كان بالبغلي وهو ثمانية دنانق والطبري وهو نصفها فجعلوا قسمين درهمين ٥٣ ثم قال
والطبرية نسبة الى طبرية قصبة الاردن بالشام وتسمى بتصيدين والبغلية نسبة الى البغل لانه كان عليها صورته (قوله ويجب
اعتمادها الخ) أي الدرهم الآن (قوله لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه) أجيب بانه بتقدير عدم وجودها لا يضر لما
قبل ان الدرهم التي كانت موحدة أو لا نوعان أحدهما وزنه ثمانية دنانق ٢٥٧ والاخر أربعة غلظ لمجموع الدرهمين

وقسم في زمن عرفصار الدرهم
سنة دنانق فيحمل ما في الحديث
من ان النصاب ما تقادروهم على
ان كل مائة من نوع من النوعين
الذين كانا موجودين وهو
يساري المائتين من الدراهم
الموجودة الآن (قوله وزن
الدرهم ستة دنانق) قال في
المصباح الدانق معرب وهو سدس
درهم وهو عند اليونان حبتا
خروب وان الدرهم عندهم
اثنتا عشرة حبة خروب والدانق
الاسلامى حبتا خروب وثلاث حبة
خروب فان الدرهم الاسلامى
سنة عشر حبة خروب وتفتح
النون وتكسر وبعضهم يقول
الكسر افتح وجع المكسور
دنانق وجع المفتوح دنانق
بزيادة ياء قاله الازهرى وقيل كل

زكاة للشك وان راجح رواج التام ولا بعد في ذلك مع التحديد لاختلاف خفة الموازين
باختلاف حذق صانعيها فليكن الميكال الميكال المدينية والوزن وزن مكة والمثقال لم يتغير
جاهلية ولا اسلاما وهو اثنان وسبعون شعيرة معتدلة لم تقسر وقطع من طرفها مادق وطال
والمراد بالدرهم الاسلامي التي كل عشرة منها سبعة مثاقيل وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر
درهما وسبعان وكانت مختلفة في الجاهلية ثم ضربت على هذا الوزن في زمن عمر أو عبد
المطلب بن مروان وأجمع عليه المسلمون قال الاذرى كالسبكى ويجب اعتمادها كانت
في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه لا يجوز الاجماع على غير ما كان في زمنه وزمن خلفائه
الراشدين ويجب تأويل خلاف ذلك ووزن الدرهم ستة دنانق والدانق ثمان حبات
وخمس حبة ومتى زيد عليه ثلاثة أسباعه كان مثقالا ومتى نقص من المثقال ثلاثة
أعشاره كان درهما قال بعض المتأخرين ودرهم الاسلام المشهور اليوم ستة عشر قيراطا
وأربعة أخماس قيراط بقرابط الوقت قال الشيخ ونصاب الذهب بالاشرف في خمسة
وعشرون وسبعان وتسع ومرا دبالاشرف فيما يظهر القايته باى وبه يعلم النصاب بما على
وزنه من المعاملة الحادثة الآن على انه حدث تغيير في المثقال لا يوافق شيئا مما مر فليقتبه
لذلك ولا وقص فيما كالعشرات بل ما زاد على النصاب فيحاسبه كافي المحرر ولو بعض حبة
لا مكان التجزى بالاضرب بخلاف المواشى (وزكاهما) أي الذهب والنضة (ربيع عشر)
في النصاب فليجربس فيما دون خمس اواق من الورق صدقة رواء البخارى وفي الرقة ربع
العشر والرقة والورق الفضة والهاء عوض من الواو والاقية بضم الهمزة وتشديد الياء
على الاشهر أربعون درهما بالنصوص المشهورة والاجماع ولا يكمل نصاب أحدهما

٣٣ به في جمع على فواعل ومفاعيل يجوز ان يد بالياء فيقال فواعيل ومفاعيل (قوله والدانق
ثمان حبات) أي فوزن الدرهم خمسون حبة وخمس حبة وسبعة سبع حبات وخمس حبة فاذا زيد عليه ثلاثة أسباعه وهي
احدى وعشرون حبة وثلاثة أخماس حبة صار اثنان وسبعين وهي المثقال (قوله بقرابط الوقت) وقيل أربعة عشر قيراطا
والمثقال أربعة وعشرون قيراطا على الاول وعشرون على الثاني ٥٤ حج (قوله خمسة وعشرون) أي اشرفيا (قوله ومرا د
بالاشرف فيما يظهر القايته باى) أي وهو أقل وزنا من الدينار المعروف الآن (قوله والرقة والورق الفضة) عبارة القاموس الورق
مثلثة وككتف وجبل الدراهم المضروبة الجمع أوراق ووراق كالرقة الجمع رقون والوراق الكثير الدراهم وقوله الورق مثلثة
أي مع سكون الراء (قوله والهاء عوض من الواو) أي في الرقة (قوله على الاشهر) ومقابلته تخفف الماء

(قوله والآخر من الوسط) أي وأخرج من أحدهما ما راعى القيمة كما تقدم في اختلاف النوعين من الماشية (قوله وله استردادهما) أي الردى والمكسور (قوله ان بين عند الدفع) قياس ما يأتي في التجهيل ان المدار على علم الاخذ على تبين الدفع (قوله انه عن ذلك المال) أي الجيد والصحيح (قوله فان بقي أخذه) قضية ما ذكرناه لا يكتفي بدفع التفاوت مع بقائه ويحتمل انه غير مراد وان المراد بأخذه جازله أخذه وجازدفع التفاوت وهو قريب هذا وقياس ما مر فيها الوافق فرضان من أنه اذا دفع غير الاغبط لا يحسب ان داس المالك أو قصر الساعي انه هنا كذلك فليراجع وعلى مقتضى اطلاقهم من الاجزاء هنا مطلقا يمكن ان يفرق بين المقصود من الدارهم والدنانير صرفها ولا يظهر بين المكسور والردى وبين الصحيح والجيد مع أخذ التفاوت كبير أمر بخلاف المواشي فان المقصود منها ٢٥٨ التبقية والاستثناء وفي غير الاغبط ضرر على الفقراء (قوله وكيفية معرفته)

أي التفاوت (قوله ان يقوم المخرج بجنس آخر) أي ولا يجوز تقديمه بجنسه لان النقد لا يجوز بيعه بمثله مفاضلة كما هو معلوم من الربا (قوله فيسقي عليه درهم جيد) أي وذلك لان نصف الدينار اذا قسم على الخمسة الجيدة خص كل نصف خمس منه درهما والمعيبة تساوي خمس دينار وقيمتها أربعة دراهم من الجيدة فيسقي من نصف الدينار نصف خمس يقابل بدرهم من الجيدة (قوله من تصدق عليه) مفهومه انه لو اشتراه من انتقل له من المصدق عليه لم يكره (قوله أو مغشوشا خاصة قدر الزكاة) مثله ما لو أخرج فضة مقصودة فيشترط ان يكون وزن الخالص منها قدر ما وجب عليه من الفضة الخاصة (قوله وقع تطوعا كما مر) ويصدق المالك في قدر الغش اهـ

بالآخر لا اختلاف الجنس ويكمل الجيد بالردى من الجنس الواحد وعكسه وان اختلف نوعاهما والمراد بالجودة النعومة ونحوها وبالرداءة الخشونة ونحوها ويؤخذ من كل نوع بقسطه ان سهل بان قلت الانواع والآخر من الوسط كما في المعشرات ولا يجوز ردى ومكسور عن جيد وصحيح كبريضة عن صحاح وله استرداده ان بين عند الدفع انه من ذلك المال والا فلا واذا جازله الاسترداد فان بقي أخذه والا يخرج التفاوت وكيفية معرفته ان يقوم المخرج بجنس آخر كان يكون معه ما تقادروهم جيدة فاخرج عنها خمسة معيبة والجيدة تساوي بالذهب نصف دينار والمعيبة تساوي به خمسين دينار فيسقي عليه درهم جيد ويجزى الجيد والصحيح عن ضدهما بل هو أفضل فيسأله المخرج الى من يوكله المستحقون منهم أو من غيرهم فان لم يزد نصف دينار سلم اليهم دينار انصفه عن الزكاة وباقية له معهم أمانة ثم تقاصل هو وهم فيه بان يبيعوه لاجنبى ويقيموا غنمه أو يشتروا منه نصفه أو يشتري نصفه لكن يكره له شراء صدقته من تصدق عليه فرضا أو نفلا (ولاشئ في المغشوش) أي المخلوط كذهب بفضة او نحاس (حق يبلغ خالصه نصيبا) للاخبار المارة فيخرج خالصا أو مغشوشا خاصة قدر الزكاة ويكون متطوعا بالخاص لانه في الحقيقة انما أعطى الزكاة خالصا من خالص والنحاس وقع تطوعا كما مر فلو كان وليا امتنع عليه ذلك في مال مواليه كما يجنبه الاسنوى لعدم جواز تبرعه بنحاسه وقيده بما اذا كانت مؤنة السبك تنقص عن قيمة الغش أي ان كان ثم سببك لان اخراج الخالص لا يلزم ان يسبك ويكره للامام ضرب المغشوشة فان علم عيارها صححت المعاملة بهامعينة وفي الذمة وكذا ان لم يعلم عيارها الحاجة للمعاملة به ولذلك استفتيت من قاعدة ان ما كان خليطه غير مقصود وقدر المقصود مجهول كسك مخلوط بغيره وابن مشوب بماء لا تصح المعاملة به فجعل الزر كشى غشها مقصودا غير صحيح فلو ضرب مغشوشة على سكة الامام وغشها أزيد من غش ضرب به

حج (أقول) هو واضح ان كان بعد تلف المال أو قبله وليس ثم أهل خبرة وتعدرسبك جزى يعلم به مقدار الغش حرم والا فينبغي مراجعة أهل الخبرة أو سبك ما يمكن به معرفته قياسا على ما لو ادعى المالك غلط الخارص في محفل والخارص باق فانه يفتن بالسبيل وعلى مالو اختلاف المالك والساعي في عدم الماشية بما يختلف به الواجب فانها تعد عليه الا ان يفرق بسهمولة اعادة السبك والعد بخلاف مراجعة أهل الخبرة وبخلاف السبك (قوله وقيده بما اذا الخ) معتمد (قوله ولذلك) أي للحاجة (قوله فجعل الزر كشى غشها مقصودا) أي فليست من القاعدة حتى تستقنى (قوله وغشها أزيد من غش ضرب به) أي فان كان مساويا له كره أخذ ما يأتي

(قوله انه مثل مضروبه) ومثل المغشوشة الجيدة أو المغشوشة بمثل غش الامام لكن صنعتها مخالفة لصنعة دراهم الامام ومن علم بمخالفتهما لا يرغب فيها كرهته في دراهم الامام فتعمر لما في صنعتها من التدليس (قوله ويكره لغير الامام) أي وللإمام ان يؤدب على ذلك أه ديمري (قوله ويكره ان ملك نقدا مغشوشا مساكه) ٢٥٩ وينبغي ان يحمله حيث لم يعم التعامل به

كما يأتي (قوله بل يسبك) بانه ضرب يضرب (قوله أخذ) مما مر أي في قوله فلو كان وليا امتنع عليه ذلك الخ (قوله ان تساوت اجزؤه) أي بان يكون ما في كل جزء منها قدر ما في غيره من ذلك أه سم على بهجة (قوله فيكون زنة الذهب ستمائة الخ) ايضاح ذلك انه قد علم بالنسبة المذكورة ان حجم الواحد من الفضة كحجم واحد ونصف من الذهب فجسم حله الفضة كحجم قدرها ونصف قدرها من الذهب فاذا كان الاناء الفا وجب ان يكون فيه من الذهب مقدار الفضة ومقدار نصفها ولا يتصور ذلك مع كون الجملة الفا الا اذا كان فيه ستمائة ذهباً واربعمائة فضة أه سم على بهجة (قوله ويانهما الخ) وهذه الطرق كلها اذا وجد اما اذا فقد فيقوم اعتبار ظنه ويعضده التحمين في مسئلة المذى والودى أه دم أي من انه اذا علم اصابت ما الثوبه وجهل محله وجب غسل الجميع لكن ما ذكره الديمري يؤخذ بضعفه من قول الشارح الا لا يعقد المالك في معرفة الا كثر غلبه ظنه (قوله

حرم فيما يظهر لما فيه من التدليس بايها انه مثل مضروبه ويحمل العقد عليه ان غلبت ولو كان الغش يسيراً بحيث لا يأخذ حظاً من الوزن فوجوده كالأعدم ويكره لغير الامام ضرب الدراهم والدنانير ولو خالصة لما فيه من الاقنيات عليه ويكره ان ملك نقداً مغشوشاً مساكه بل يسبك ويصفه قال القاضي أبو الطيب الا ان كانت دراهم البلد مغشوشة فلا يكره مساكه اذ كرم في المجموع (ولو اختلط اناء منهما) أي من الذهب والفضة بان اذيب الاناء منهما بان كان وزنه ألف درهم ستمائة من أحدهما وأربعمائة من الآخر (وجهل أكثرهما زكى) كلاهما بفرضه (الا كثر ذهباً فضة) احتياطاً ان كان غير محجور عليه والاعتين التمييز أخذاً مما مر ولا يجوز فرض كله ذهباً اذا حدد الجنس لا يجوز عن الآخر وان كان اعلى منه كما مر (أو ميز) بالنار كان يسبك جزأ يسيراً ان تساوت اجزؤه كما في البسيط أو يخنه بالماء فيضع فيه القاذباً ويعلم ارتفاعه ثم يخرجها ثم يضع فيه الفضة ويعلم وهذه العلامة فوق الاولى لان الفضة أكبر حجم من الذهب ثم يخرجها ثم يضع فيه المخلوط فإلى أيهما كان ارتفاعه اقرب فالأكثر منه ولا شك انه يكتب في بوضع المخلوط أولاً ووسطاً أيضاً قال الاسنوي واسئل من هذه واضبط ان يضع في الماء قدر المخلوط منه ما معاً مرتين في أحدهما الا كثر ذهباً والاقل فضة وفي الثابتة بالعكس ويعلم في كل منهما علامة ثم يضع المخلوط فيلحق بما وصل اليه قال ونقل في السكناية عن الامام وغيره طريقاً آخر يأتي ايضاح الجهل بقدر كل منهما وهو ان يضع المختلط وهو الف مثلاً في ماء ويعلم كما مر ثم يخرجها ثم يضع فيه من الذهب شيئاً بعد شيء حتى يرتفع بتلك العلامة ثم يخرجها ثم يضع فيه من الفضة كذلك حتى يرتفع لتلك العلامة ويعتبر وزن كل منهما ما فان كان الذهب القوامتين والفضة ثمانمائة علمنا ان نصف المختلط ذهب ونصفه فضة بهذه النسبة أه والمراد انهما متصقان في الحجم لافي الوزن فيكون زنة الذهب ستمائة وزنة الفضة اربعمائة لان المختلط من الذهب والفضة انما يكون الفا بالنسبة المذكورة اذا كانا كذلك ويانهما انك اذا جعلت كلاهما اربعمائة وزدت على الذهب منه بقدر نصف الفضة وهو مائتان كان المجموع الفا والطريق الاولى كما قال تأتي أيضاً في مختلط جهل وزنه بالكلية فإله الفوراني فانك اذا وضعت المختلط المذ كورة تكون علامته بين علامتي الخالص فان كانت نسبته اليهما سواء فنصفه ذهب ونصفه فضة وان كان منه وبين علامة الذهب شعيرتان وبينه وبين علامة الفضة شعيرة فثلاثاء فضة وثلاثة ذهب أو بالعكس فبالعكس قال الراعي واذا تعذر الامتحان وعسر التمييز بان يفقد آلات السبك أو يحتاج فيه الى زمان صالح وجب الاحتياط فان الزكاة واجبة

والطريق الاول) هو قوله أو يخنه بالماء فيضع فيه القاذباً الخ (قوله وجب الاحتياط) أي فيزكى الا كثر ذهباً والا كثر فضة وعبارة حج ولو فقد آلة السبك أو احتاج فيه لمن طويل أجبر على تركية الا كثر من كل منهما ولا يعذر في التأخير الى التمييز لان الزكاة فورية كذا نقله الراعي عن الامام وتوقف فيه فقال لا يعذر ان يجعل السبك أو ما في معناه من شروط الامكان

(قوله ولا يعد أن يجعل السبيل الخ) معتد (قوله ولا يعتمد المالك في معرفة الاكثر غلبة ظنه) أي لانهما ولا ن مبنى الزكاة على القيمة كما مر ويحل ذلك حيث كان المختلط باقيا فان فقد عمل بغلبة الظن على ما مر عن الدميري (قوله ولو تولى الخ) غاية (قوله زكى الذى في يده في الحال) أى وأما المفسوب والدين فان سهل استخلاصه لكونه حلالا على ملى مبادل وجبت زكاته فوراً أيضاً والاف عند رجوعه الى يدولو بعد مدة طويلة كما يأتى (قوله بناء على ان الامكان شرط للضمان) أى على الرابع (قوله ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانها محرمة) أى فان كانت مباحة اعتبرت القيمة مع الوزن اهـ حج اعتبار اربابهم بتمتته الموجودة حينئذ وذلك كان صاغ حلياً ان يجوز له لبسه ثم انتقل منه الى غيره من لا يجوز له لبسه فامسكه حتى مضى حول مثلاً فيعتبر الوزن مع القيمة حيث اتخذ له ثوباً من له استعماله ثم اشتراه منه من لا يجوز له استعماله أو قصد ما لك استعماله وهو ممن يحرم عليه استعماله فيعتبر الوزن مع القيمة (قوله أو يخرج ربع عشرة مشاعاً) ٢٦٠ هذا ان كانت الصنعة محرمة كما هو القرض وان كانت مباحة ووزنه

على النور فلا يجوز تأخيرها مع وجود المستحقين ذكره في النهاية ولا يعد أن يجعل السبيل أو ما في معناه من شروط الامكان ولا يعتمد المالك في معرفة الاكثر غلبة ظنه ولو تولى اخراجها بنفسه ويصدق فيه ان أخبر عن علم ولو ملك نصاً بانصقه يده وباقية مفسوب أو دين مؤجل زكى الذى في يده في الحال بناء على ان الامكان شرط للضمان لا للوجوب ولان الميسور لا يسقط بالعسور (وزكى المحرم) من ذهب أو فضة (من حلى) بضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديد الباء واحدة حلى بفتح الحاء واسكان اللام (و) من (غيره) كالأواني اجماعاً ولا أثر لزيادة قيمته بالصنعة لانها محرمة فلو كان له اناء وزنه مائة درهم وقيمته ثلثمائة وجبت زكاته مائتين فقط فيخرج خمسة من نوعه لامن نوع آخر دونه ولا من جنس آخر ولو اعلى أو يكسره ويخرج خمسة أو يخرج ربع عشرة مشاعاً وما كره استعماله كضبة الاناء الكبيرة لحاجة أو الصغيرة لينة تجب فيها أيضاً (لا الحلى) المباح في الانظهر) فلا زكاة فيه لانه معد لاستعمال مباح كعوامل المواشى وصح ذلك عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم وأجابوا عما ورد مما ظاهره يخالف ذلك بان الحلى كان محرماً في أول الاسلام وبأن فيه اسرافاً والثاني يزكى لان زكاة النقود تنطبق بجوهره وورديان زكاته انما تنطبق بالاستغناء عن الانتفاع به لا بجوهره اذ لا عرض في ذاته ولو اشترى اناء ليتخذ حلياً باحاط به واضطر الى استعماله في طهره ولم يمكنه غيره ففي حوله كذلك فهل تلزمه زكاته الاقرب كما قاله الاذرى لانه معد لاستعمال مباح ولو ورث حلياً مباحاً لم يعلم به الا بعد حول وجبت زكاته لانه لم ينو امساك لاستعمال مباح وفيه

وقيته ما ذكر اخرج خمسة دراهم قيمته مائة وخمسة وسبعة ونصف ولا يجوز ان يكسره ويخرج منه خمسة دراهم أو يخرج ربعه مشاعاً فيبقيه السامى بذهب ويقسمه بين المالك والمستحقين كذا في شرح الروض وقضيته انه لا يجوز ان يخرج سبعة دراهم ونصفاً مضروبة ووجهه ان الواجب عليه خمسة دراهم مصوغة فاذا أخرج سبعة ونصفاً كان ربا لزيادة المخرج على الواجب وقد يقال يرد عليه ان الربا انما يعتبر في العقود وما هنا ليس بهتد ثم رأيت في شرح الروض أيضاً ما يصرح بجواز ذلك وعبارته بعد ما ذكر عنه وظاهره انه يجوز اخراج سبعة

ونصف نقداً ولا يجوز كسره لاداء منه لضرب الجانيين (قوله وما كره استعماله) كصاحب ضبة الاناء وعبارة سم احتمال على بهجة قوله وكذا المسكروه الخ قوة الكلام تدل على كراهة استعمال اناء فيه ضبة مكروهة اهـ وهى تفيد الكراهة في الجميع لاني محل الضبة فقط (قوله وصح ذلك عن جمع من الصحابة) منهم ابن عمر قد صح عنه انه كان يحلى بانه وجواربه بالذهب ولا يخرج زكاة منه وصح نحوه عن عائشة وغيرها اهـ شرح البهجة (قوله ورد بان زكاته انما تنطبق الخ) أى بعينه والاف هو غير مستغنى عن الانتفاع بصرفه في الخواص اهـ سم على بهجة (قوله ولو اشترى اناء الخ) بقى ما لو صاغ اناء على وجه محرم ثم اضطر الى استعماله في مباح فقصده اداؤه فهل تجب زكاته عملاً بالاصل أو لا نظر للتصد الطارئ فيه تطرو الاقرب الثاني للاله المذكورة ثم رأيت ما يأتى عن حج بالهامش وهو صريح فيما ذكر (قوله واضطر الى استعماله) أى أو لاستعماله للشرب منه لمرض أخير من الثقة انه لا يزيله الا هو وامسكه لاجلها واتخذ ابتداءً ذلك وقوله في طهره اى مثلاً (قوله وفيه احتمال لوالداروياني) ضعيف

(قوله ولا يشك الا قول بالحلي الخ) اي من الاحتمالين وهو وجوب الزكاة (قوله بلا قصد شي) اي حيث لازم كافيته (قوله لان في تلك) اي وهي مالوا اتخذها بلا قصد شي (قوله دون هذه) اي وهي مالورث حليها الخ (قوله جازله استعماله) اي ولاز كافيته حيث دللانه صار معد الاستعمال مباح (قوله ويظهر حمله) على صدا بالقصر ٢٦١ (قوله يحصل منه شي بالعرض على النار)

اي لو كان الصدا من النحاس والا فالصدا الحاصل من مجزء الوسخ لا يحصل منه شي بالعرض على النار (قوله وكذا ميل الذهب) اي وكالذي صدى ميل الخ (قوله اذالم يتم غير مقامه) اي اما اذا قام غير مقامه لم يجز وان كان الذهب اصلح (قوله اذا حال لونه) اي تغير (قوله وفيه) اي الحاقه بالذهب تظر معقده ووجهه انه ذهب ذاتا وهيئة بخلاف ما صدى فان صدا يمنع صفة الذهب عنه (قوله ويجوز ضمها) وفيه لغة ثالثة اسوار بضم الهمزة حكاه المصنف في شرح مسلم وحكي الحافظ المندري الكسر ايضا اه دم اي كسر الهمزة (قوله حرام تجب فيه الزكاة) اي حيث كان على صورة حيوان يعيش بقلك الهيئة بخلاف الشجر وحيوان مقطوع الرأس مثلا فلا يحرم اتخاذه واستعماله ولكن ينبغي ان يكون مكروها فتجب زكاته كما ترفى الضبة للحاجة (قوله اما في الاولى) هي قوله بلا قصد وقوله واما في الثانية هي قوله او بقصد (قوله فان طرأ على ذلك قصد محرم) اي وان طرأ على

احتمال لو الدرواني اقامة انية موثره مقام نيته ولا يشك الا قول بالحلي المتخذ بلا قصد شي لان في تلك اتخاذا دون هذه والاتخاذا مقرب للاستعمال بخلاف عدمه (فن المحرم الاناء) من ذهب وفضة بالاجماع للذكر وغيره وذلك هنا ضرورة التقسيم وبيان الزكاة فيه فلا تكرر وهو محرم لعينه ومنه الميل للمرأة وغيرها فيحرم عليها ان تصدق ما ذكر بحيث لا يبين جازله استعماله نقله في المجموع عن قطع الشيخ أبي حامد والبند فيجي وصاحب المهذب وآخرين ويظهر حمله على صدا يحصل منه شي بالعرض على النار ليوافق ما هو وكذا ميل الذهب لحاجة التدوي قاله الماوردي وهو ظاهر اذالم يتم غير مقامه وطرأ الذهب اذا حال لونه وذهب حسنه يلتحق بالذهب اذ اصدى على ما قاله البند فيجي كما نقله في الخادم فلاز كافيته في الاظهر وفيه نظر (والسوار) بكسر السين ويجوز ضمها (والخخال) بفتح الخاء (لبس الرجل) والخلف من ذهب او فضة تلجرا حل الذهب والحزير لاناث أمي وحرم على ذكورها والفضة بالقياس عليه ولما في ذلك من الخنوث التي لا تليق بشهامة الرجال وما اتخذ المرأة من تصاوير الذهب والفضة حرام تجب فيه الزكاة كما قاله الجرجاني في الشافي (قلوا اتخذ الرجل سوارا) مثلا (بلا قصد) من لبس أو غيره (او بقصد اجارته ان له استعماله) بلا كراهة (فلاز كافيته) في الاصح (اما في الاولى فلا نه انما تجب في مال نام والنقد غير نام وانما الحلق بالناحي لتهيئته للاخراج وبالصياغة بطل تهيؤ له ويخالف قصد كنز الا في اصرقه هيئة الصياغة عن الاستعمال فصار مستغنى عنه كالدرهم المضروبة واما في الثانية فكما لو اتخذها لغيره ولا عبرة بالاجرة كاجرة العاملة ولو اتخذها لاستعمال محرم فاستعمل في المباح في وقت وجبت فيه الزكاة وان عكس ففي الوجوب احتمالان أو جههما عدمه نظر القصد الابتداء فان طرأ على ذلك قصد محرم ابتداء لحوال من وقته ولو اتخذها لهما وجبت قطعاً وفيه احتمال ومقابل الاصح تجب لان اسم الزكاة منوط بالذهب والفضة خرج عنه ما قصد به الاستعمال اغرض تزين النساء لازواجهن فيبقى فيما عداه على الاصل وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً فتجب فيه على الصحيح (وكذا لو انكسر الحلي) المباح استعماله بحيث امتنع ذلك منه (وقصد اصلاحه) عند علمه بانكساره وأمكن من غير سبك وصوغ له بان أمكن بالالحام لبقاء صورته وقصد اصلاحه فلاز كافيته وان دارت عليه أحوال فان لم يقصد اصلاحه بل قصد جعله تبراً أو دراهم أو كنزاً أو لم يقصد شيأ أو أخرج انكساره الى سبك وصوغ وان قصد هما فتجب زكاته وينعقد حوله من وقت انكساره لانه غير

المحرم قصد مباح فقياس ما ذكرنا قطعاً تعلق الزكاة به من حين القصد وعبارة حج ولو قصد مباحاً ثم غير المحرم أو عكسه تغير الحكم (قوله وخرج بقوله بلا قصد ما لو قصد اتخاذه كنزاً) أي بان اتخاذه ليدخره ولا يستعمله لاني محرم ولا غيره كما لو ادخره لبيعه عند الاحتياج الى ثمنه ولا فرق في هذه الصورة بين الرجل والمرأة (قوله أولم يقصد شيأ) قد يشك هل هذا عدم الوجوب في حلي اتخاذه بلا قصد كما تقدم قريباً ويوجب بان الكسر هنا المنافي للاستعمال قريبه من التبر واعطاه حكمه اه سم على بهجة

(قوله نقد اصطلاحه) أفهم أنه لو لم يقصد اصطلاحه حين علم به تجب الزكاة ويوجه بمثل ما عمل به كان يقال لأن عدم قصد
 الإصلاح بعد العلم بين أنه خرج عن قصد الاستعمال من حين الكسر فتجب زكاته من حينه (قوله والخني) ولو انضج بالأنوفة
 وقدمضى حول أو أكثر فينبغي وجوب الزكاة لأنه في مدة الخنوفة ممنوع من الاستعمال فاشبهه الأواني إذا اتخذت على وجه
 محرم ويحتمل على بعد عدم وجوبها اعتبارا بما في نفس الأمر ويترق بينه وبين الأواني بانهم محرمون في الظاهر وفي نفس الأمر
 (قوله إلا أن صدي بحيث لا يبين) أي فلا حرمة لكن ينبغي كراهته فتجب الزكاة فيه ثم إن استعماله على وجه لا يوجد إلا في النساء
 حرم لما فيه من التشبه بهن والأفلا (قوله إلا الأنف) وينبغي أن مثل الأنف العين إذا قلعت واتخذ بدلها من ذلك فيما يظهر فيجوز
 (قوله للمجدوع) هو بالدال المهملة ٢٦٢ وعبرة المختار الجذع قطع الأنف وقطع الأذن أيضا وقطع اليد والشفة وبابه قطع

(قوله لأن عرجة بن أسعد) في
 الدميري ابن صفوان اه وهو
 نسبة لجدته في الإصابة عرجة بفتح
 العين والنساء بينهما مارة ساكنة
 وبالجميم ابن سعد بن كرز بن
 صفوان الميمى السعدي وقيل
 العطاردي كان من الفرسان في
 الجاهلية وشهد الكلاب فأصيب
 أنفه ثم أسلم فأذن له النبي صلى
 الله عليه وسلم أن يتخذ له أنثامان
 ذهب أجرج حديدته أبو داود
 وهو مدود في أهل البصرة
 (قوله أفصحها وأتمرها فتح
 الهمزة وضم الميم) في الدميري
 أحسنها فتح همزتها وميمها ولم يحك
 الجوهري غيرها اه وعبرة المختار
 والأغلة بالفتح واحدة الأنامل
 وهي رؤس الأصابع قلت الأغلة
 بفتح الهمزة والميم أيضا لأنه
 ذكرها في الديوان في باب أفعال
 وقد يضم أولها ذكره ثعلب في باب

مستعمل ولا معد للاستعمال وشمل كلامه بما قرره به أنه لو لم يعلم بانكساره إلا بعد عام
 أو أكثر فقد اصطلاحه لازكاة أيضا لأن القصد يبين أنه كان مرصدا له وبه صرح في
 الوسيط فلو علم انكساره ولم يقصد اصطلاحه حتى مضى عام وجبت زكاته فان قصد بعده
 اصطلاحه فالظاهر عدم الوجوب في المستقبل (ويحرم على الرجل) والخني (حلي الذهب)
 ولو في آلة حرب للخبر المار إلا أن صدي بحيث لا يبين كما في المجموع عن جمع وأقره ووجهه
 زوال الخبلاء عنه حينئذ نظير ما مر في آناه نقد صدي أو غشي (الإلا أنف) للمجدوع
 فيجوز له اتخاذ منه وإن أمكن من فضة لأن عرجة بن أسعد قطع أنفه يوم الكلاب بضم
 الكاف اسم الماء كانت الوقعة عنده في الجاهلية فاتخذ أنثامان ورق فأنث عليه فامر
 النبي صلى الله عليه وسلم فاتخذ أنثامان ذهب رواه الترمذي وحسنه وابن حبان وصححه
 (و) إلا (الأغلة) فيجوز اتخاذها منه قياسا على الأنف ولولا بكل اصبع والأغلة بتثنية
 الهمزة والميم تسع لغات أفصحها وأتمرها فتح الهمزة وضم الميم والأنامل أطراف الأصابع
 وفي كل اصبع غير الإبهام ثلاث أنامل (و) إلا (السن) فيجوز لمن قلعت سنه اتخاذ بدلها
 مما ذكر قياسا على الأنف وإن تعددت كما هو ظاهر إطلاقهم وله شد السن به عند ترزأها
 ولازكاة في ذلك وإن أمكن نزعها ورده كما اقتضاء كلام الماردي وكل ما جاز من الذهب
 فهو بالفضة أولى وحكمة جوارزه مع التمكن من الاتخاذ منها أنه لا يصعد إذا كان
 خالصا بخلافها ولا يفسد الميت أيضا وقد شد عثمان وغيره أسنانهم به ولم ينكره أحد
 (لا الاصبع) والأغلة من منه فلا يجوز من ذهب ولا فضة لأنها لا تعمل فتكون مجرد الزينة
 بخلاف السن والأغلة فإنه يمكن تحريكها ويؤخذ منه عدم جواز أغلة سفلى كالاصبع
 لما ذكره علم منه حرمة اليد بطريق الأولى وأخذ الأذرع مما تقدم أن ماتحت الأغلة
 لو كان أشل امتنعت ويؤخذ منه أن الزائدة ان عملت حلت والأفلا (ويحرم سن الخاتم)

المفتوح أوله من الأسماء وأما ضم الميم فلا أعرف أحد ذكره غير المطرزي في المغرب وقد نظم بعضهم لغات الأغلة على
 والاصبع فقال يا اصبع ثلث مع ميم أغلة وثلث الهمزة أيضا وأروا صبوعا (قوله وإن تعددت) أي بل وإن كانت بدلا لجميع
 الأسنان (قوله ولا زكاة في ذلك) يؤخذ من نفي الزكاة عدم كراهة اتخاذها لأنه لو كان مكروها لوجب فيه كما تقدم في الضبة (قوله
 لا الاصبع) أي ولو للمرأة مرسوم على منج أقول ولو قيل بجوارزه لازالة التشويه عن يدها بقصد الاصبع وحصول الزينة لم يعد
 (قوله ويؤخذ منه عدم جواز أغلة سفلى) أي بان فقدت اصبعه فاراد اتخاذ أغلة بدل السفلى من أنامل الاصبع فلا يجوز لأنها
 لا تحرك كما لا يجوز اتخاذ الاصبع لذلك ومثل الأغلة السفلى الأغلة الوسطى لوجود علة تمنع الأغلة من فيها (قوله ويحرم سن الخاتم)

على الرجل الخ) ويجوز عليه أيضا لبس الدملج والسوار والطوق خـ لا فلا يغزى الى اه قميرى والدملج بضم الدال واللام اه مختار (قوله ويجزى له من الفضة الخاتم) أى ويجزى له الختم به أيضا ونقل بالدرس عن الكرماني على البخاري ما يوافقه وعن شيخنا الزيادي انه نقل أولا الحرمة ثم رجوع واعتد الجواز فقلله الحمد (قوله وفي خنصر يساره) مفهوما ان غير الخنصر لا يحل وعبارة حج وحكي وجهان في جواز في غير الخنصر وقضية كلامهم الجواز ثم رأيت القمولى صرح بالكراهة وسببه اليها في شرح مسلم والاذرى صوب التحريم والوجه الاول وفيه ويرد النظر في قطعة فضة ٢٦٣ ينقش عليها ثم تتخذ ليختم بها اهل يحل لانه

لا يسمى اناؤه لا يحرم اتخاذه أو تحرم لانه يسمى اناؤه لخبر الختم ومصر آخر الاواني أن ما كان على هيئة الاناء محرم سواء كان يستعمل في البس أو لا وما لم يكن كذلك فان كان لاستعمال متعلق بالبدن حرم والا فلا وحديثه فلا وجه الحل اه رحمه الله وعبارة شيخنا الزيادي وخرج بالخاتم الختم وهو قطعة فضة ينقش عليها اسم صاحبها ويختم بها فلا تجوز ويحرم بعضهم الجواز (قوله ولا كراهة فيه) أى في النقش لكن يحرم استعماله اذا أدى ذلك الى ملاقات النجس كأن لبسه في اليسار واستنجى بها بحيث يصل ماء الاستنجاء اليه (قوله ويجوز تعدده الخ) ظاهرة ولو كثرت وخرجت عن عادة امثاله كعشر بن خاتما مثلا (قوله اتخاذا ولبسا) أى في وقتين مختلفتين اخذ من قوله الا أتى اما اذا اتخذ خواتم لبس اثنين الخ وكذا في وقت

على الرجل من ذهب استعمالا واتخاذا والمراد به الشعبة التي يستمسك الفص بها (على الصحيح) لعموم أدلة المنع مع عدم الحاجة له وسواء في ذلك قليله وكثيره ويقارن ضبة الاناء الصغيرة على رأى الرافعي بان الخاتم أدوم استعمالا من الاناء ومقابلته يلحقه بالضبة المذكورة (ويجوز له) أى الرجل ومثله الخنثى بل أولى (من الفضة الخاتم) أى لبسه في خنصر يمينه وفي خنصر يساره للاتباع لكن لبسه في اليمين أفضل لانه زينة واليمين أشرف ويجوز لبسه فيهما معا بنقص وبدونه وجعل الفص في باطن الكف أفضل للاخبار الصحيحة فيه ويجوز نقشه وان كان فيه ذكر الله تعالى ولا كراهة فيه قال ابن الرفعة وينبغي ان ينقص الخاتم عن مثقال لخبر أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل وجده لابس خاتم حديد مالى أرى عليك حلية أهل النار فطره فقال يا رسول الله من أى شيء أتخذته قال من ورق ولا تبلغه منقالا اه والخبر ضعفه المصنف في شرحي المذهب ومسلم وقال النيسابورى انه منكروا واستغربه الترمذى وان صححه ابن حبان وحسنه ابن حجر فالعمدة ضبطه بالعرف فيرجع في زنته كما اقتضاه كلامهم وصرح به الخوارزمي وغيره فما خرج عنه كان اسرافا كما قالوه في الخلل للمراة وعلى تقدير الاحتجاج بالخبر المار فهو محمول على بيان الافضل وعلى ما تقرر فلا وجه اعتبار عرف امثال اللابس ويجوز تعدده اتخاذا ولبسا فاضابط فيه أيضا ان لا يعد اسرافا قال ابن العماد انما عبر الشيخان بما صراحتهم ما يتكلمان في الحلى الذي لا تجب فيه الزكاة اما اذا اتخذ خواتم لبس اثنين منها أو أكثر دفعة فتجب فيها الزكاة لوجوبها في الحلى المكروه (و) يحل للرجل من الفضة (حلية آلات الحرب كالسيف) واطراف الدمام والدرع والخوذة (والرمح والمنطقة) بكسر الميم ما يشدها الوسط والترس والخف وسكين الحرب لان في ذلك اغاظة للكفار وقد ثبت ان قبيلة سيفه صلى الله عليه وسلم كانت من فضة ولانه صلى الله عليه وسلم دخل يوم فجع مكة وعلى سيفه ذهب وفضة رواه الترمذى وحسنه لكن خالفه ابن القطان

واحد لكن تجب فيه الزكاة كما يأتي لكن قضية قوله فيما يأتي لوجوبها في الحلى المكروه ان التعدد في الوقت الواحد حيث جرت به عادة مثله مكروه لا حرام وهو مقتضى اطلاقه هذا وعليه لا يضر لانه لا تلازم بين الجواز وجوب الزكاة ثم رأيت حج ذكر في ذلك خـ لا فاطور لا واسـ متوجه الكراهة (قوله فتجب فيها الزكاة) أى بخلاف ما اذا اتخذها لبسها واحد بعد واحد اه سم عن مر (قوله والمنطقة) لم يشترط الشيخ كونها معتادة وفي الدمير بشرط ان تكون معتادة فلو اتخذ منطقة ثقيلة لم يكن لبسها من فضة أو اتخذت المرأة حلياً ثقيلاً لا يمكن لبسها وجبت الزكاة قطعاً لانه غير معتاد لاستعمال مباح (قوله ان قبيلة سيفه) هى ما على مقبضه من فضة أو حديد اه مختار

(قوله يلزم الاصحاب بتحریم تحلیه ذلك بالذهب) معتمد والتحلیه فعل عن النقد في محال متفرقة مع الاحكام حتى تصير كالجزء منها ولا مكان فصلها مع عدم ذهاب ثمن عینها فارتقت التوہ السابقي أول الكتاب أنه حرام لكن قضية كلام بعضهم جواز التوہ به ما حصل منه شيء أو لا على خلاف ما صرح في الآية وقد يفرق بان هنا حاجة لازمة باعتبار ما من شأنه بخلافه ثم اهـ حج وكتب عليه سم قوله السابق أول الكتاب الخ تقدم به ما ينبغي مراجمته (قوله اما سكين المهنة) ومنها المقشط (قوله والمقتلة) بالكسر وعاء الاقلام اهـ مختار (قوله والمرأة والمنطقة) تقدم عداهما من آلة الحرب وان تحلیم اجازة للرجل فعدها هنا مما يحرم على الرجل وغيره مخالف لذلك ثم رأيت ٢٦٤ في نسخ صحيحة اسقاطها من هنا وعلى تقدير ثبوتها فيمكن حملها على منطقة غير

المقاتل (قوله ومحل الخلاف في المقاتل) أي ولو بالقوة كالجند المعدين للحرب لكن التقييد بذلك ينافي قوله وظاهر كلامهم الخ وعبارة حج آلات الحرب للمجاهد ك المرتزق اهـ وهي تقديم المعدن للجهاد يجوز لهم ذلك دون غيرهم ويمكن دفع المساقاة بان يراد بالمقاتل ما من شأنه ذلك وما يأتي من يتأق منه في الجهاد على انه قد يقال وهو الظاهر ان قوله ومحل الخلاف مقروض فيما لا يلبسه كالسرج ونحوه دون آلة الحرب فانه لم يحك فيها خلافا وقوله وظاهر كلامهم الخ مقروض في آلة الحرب (قوله وان جازلهن) أي للنساء والخائفين (قوله في آذان وأصابع) أي سواء أصابع اليدين والرجلين وعبارة سم على منهج قوله وحرم عليهم ما اصبع التقييد به ما كالصريح في حل الاصبع للمرأة

فضعه وهو الموافق يلزم الاصحاب بتحریم تحلیه ذلك بالذهب اما سكين المهنة والمقتلة فيحرم على الرجل وغيره تحليتها كما يحرم عليها تحلية الدواة والمرأة والمنطقة (لا) حلية (مالا يلبسه كالسرج واللباس) والركاب والقلادة والثغر وأطراف السبور (في الاصح) لانه غير لبوس له كالأية والثاني يجوز كالسيف وخروج بالفضة الذهب فلا يحل منه لمن ذكر شيء لما فيه من زيادة الحياء وظاهر من حل تحلية ما ذكر أو تحريمه حل استعماله أو تحريمه محلي لكن ان تعينت الحرب على المرأة والخنثى ولم يجب داغيره حل استعماله ومحل الخلاف في المقاتل اما غيره فيحرم جزما وظاهر كلامهم عدم الفرق في تحلية آلة الحرب بين المجاهد وغيره وهو كذلك اذ هو بسبيل من أن يجاهد ووجهه انما تسعى آلة حرب وان كانت عند من لا يحارب ولان اغاظة الكفار ولو من بدارنا حاصله مطلقا (وايس للمرأة) ومثلها الخنثى احتياطا (حلية آلة الحرب) بذهب أو فضة وان جازلهن المحاربة باآتهم الماني ذلك من التشبه بالرجال وهو حرام كعكسه لما ورد من اللعن على ذلك وهو لا يكون على مكروه لا يقال اذا جازلهن المحاربة باآتهم غير محلاة فمع التحلية أجوز اذ التحلي انهم أوسع من الرجال لانا نقول انما جازلهن لبس آلة الحرب للضرورة ولا ضرورة ولا حاجة الى الحلية (واها) وللصبي أو المجنون (لبس أنواع حلي الذهب والفضة) اجماعا للغير الممارك سوار وخاتم وطوق وحقاق في آذان وأصابع ومنه التاج فيحل اهل البسه مطلقا وان لم تكن من اعتماده كما هو الصواب في باب اللباس من المجموع وهو المعتد لاعموم الخبر ودخوله في اسم الحلي ويحل اهل النعل منها ولو اعتقدت دراهم أو دنائير مشطوبة بان جعلتها في قلاصهم اذ كتم ابناء على تحريمها وهو المعتد كما في الروضة وما في المجموع في باب اللباس من حملها محمول على المعراة وهي التي جعل لاهاء عرى وجها ثم افى قلاصهم افانه لازكاة فيها لانها سرفت بذلك عن جهة النقد الى جهة أخرى بخلاف غيرها (وكذا) اهلها لبس (ما نسخ بهما) أي الذهب والفضة من الثياب كالخلى لان ذلك من جنسه

وهو ظاهر محل الذهب لاهوا لان فيه زينة لكن منه مر فقال بالحرمة فيها أيضا (قوله ويحل لها) ومثلها (في) الصبي والمجنون فذكر المرأة للتشليل (قوله محمول على المعراة) وهي التي تجعل لاهاء عروية من ذهب أو فضة وتعلق بها في خيط كالسجدة واطلاق العروية يشمل مالو كانت من حرير أو نحوه وفيه نظر (قوله وكذا لها) في نسخة وابن ذكر من مر (قوله ما نسخ بهما) أفهم أن غير اللبس من الافتراش والتدثر بذلك لا يجوز وقياس ما صرح في افتراش الحرير حله لاهالان يفرق بانه انما يجوز لاهاللبس ما نسخ بالذهب والفضة لحصول الزينة المطلوب منها تخصيصها للزوج وهو منتف في القرش وانما جازلها افتراش الحرير لان باه أوسع وفي الروضة ولبس الثياب المنسوجة بالذهب والفضة فيه وجهان أحدهما الجواز اهـ قال السمين في حاشيتها

لم يتعرضوا لافتراض المنسوج بهما كالتقاعد المطرزة بذلك قال الجلال البلقيني وينبغي ان يبنى ذلك على القولين في افتراض
الحري ووجه البناء ان الحري رهن لبسه وفي افتراضه قولان وكذلك الذهب والفضة يحل له لبسهما فبنى على القولين في
الافتراض قلت وقد يلحظ مزيد السرف في الافتراض هنا كما سبق في لبس النعل بخلاف الحري اهـ شوبري وقوله في لبس النعل
المعتد فيه الجواز فيكون المعتد في الفرش الجواز ايضا (قوله من عصاب الذهب ٢٦٥) والتركيب التي تفعل بالصوغ

وتجعل على العصاب اما ما يقع
لنساء الارياك من الفضة
المثقوبة او الذهب المخيط على
القماش فخرام كالدرهم المثقوبة
المجولة في القلادة كما مر وقياس
ذلك ايضا حرمه ما جرت به العادة
من ثقب دراهم وتعليقها على
راس الاولاد الصغار وهو قضية
قوله الاتي وكالمرأة الطفل في
ذلك (قوله ولم تباع فلا يحرم)
ضعيف (قوله بمجرد السرف)
والمراد بالسرف في حق المرأة ان
تفعله على مقدار لا يعد مثله زينة
كما يشعر به قوله السابق بل تنفر
منه النفس الخ وعليه فلا فرق
فيه بين الفقراء والاعنياء (قوله
والسرف مجاوزة الحد) عبارة
الكرمانى على البخارى في اول
كتاب الموضوعات اسراف هو
سرف الشيء فيما ينبغي زائد على
ما ينبغي مجاوزة الحد التبذير فانه
سرف الشيء فيما لا ينبغي اهـ
وعليه فالسرف في المعصية يسمى
تبذيرا ومجاوزة الثلاث في
الموضوع يسمى اسرافا وهو خلاف
ما اقتضاه كلام الشارح (قوله
والاصح جواز تحلية المعصية)
يعنى ما فيه قرآن ولوليتك فيما

(في الاصح) لعموم الادلة والثاني لان زيادة السرف والتحلياء (والاصح تحريم المبالغة في
السرف) في كل ما يجنام (كالتخال) أى مجموع فردية لا احدا هم للمرأة (وزنه مائتا
دينار) أى مثقال اذا مقتضى لباحة الحلى لها التزين للرجال المحرل للشهوة الداعية
بكثرة النفس ولا زينة في مثل ذلك بل تنفر منه النفس لاستبشاعه وبؤس ذم هذا
التعليل لباحة ما يتخذ هذه النساء في زينت من عصاب الذهب والتركيب وان كثرت بهما
اذ النفس لا تنفر منها بل هي في نهاية الزينة والثاني لا يحرم كما لا يحرم اتخاذ أساور
وخلخال لتلبس الواحد منها بعد الواحد وبأنى في لبس ذلك معا ما صرح في الخواتيم للرجل
وخرج بالمبالغة ما لو أسرفت ولم تباع فلا يحرم لكنه يكره فيجب الزكاة في جميعه فيما يظهر
لا في القدر الزائد وفارق ما صرح في آله الحرب حيث لم يغتفر فيه عدم المبالغة بان الاصل
في الذهب والفضة حلها للمرأة بخلافهما للغير ما فافقه فقراها قلة السرف وما تقر من
اعتقار السرف من غير مبالغة هو ما اقتضاه كلام ابن العماد وجرى عليه بعض المتأخرين
والاوجه الاكتفاء منهم بمجرد السرف والمبالغة فيه جرى على الغالب كالمرأة الطفل في
ذلك لكن لا يقيد بغير آلة الحرب فيما يظهر وخرج بالمرأة الرجل والخنى فيحرم عليه ما
لبس حلى الذهب والفضة على ما مر وكذا ما نسج بهما الان لجأتهما الحرب ولم يجزها
غيره كما مر ايضا (وكذا) يحرم (اسرافه) أى الرجل (في آلة الحرب) في الاصح وان لم يباغ
فيه لما مر والسرف مجاوزة الحد ويقال في النفقة التبذير وهو الاتفاق في غير حق
فالسرف المنفق في معصية وان قل اتفاقه وغيره المنفق في طاعة وان أفرط (و) الاصح
(جواز تحلية المعصية) ولو بتحلية غلافه المنفصل عنه (بفضة) للرجل وغيره اكرامه
وينبغي كما قاله الزركشى الحاق اللوح المعد لكاتبه القرآن بالمعصية في ذلك والثاني لا يجوز
كالاواني (وكذا) يجوز (للمرأة) فقط (بذهب) للغير المار والطفل في ذلك كالأداة قال
الغزالي ومن كتب المعصية بذهب فقد أحسن ولا زكاة عليه وظاهره عدم الفرق في ذلك
بين كتابته للرجل أو المرأة وهو كذلك وان نازع فيه الأذرى والثاني الجواز لهما والثالث
المنع لهما واحترز المصنف بتحلية المعصية عن تحلية الكتب فلا تجوز على المشهور سواء
في ذلك كتب الاحاديث وغيرها كافي الذخائر ولو حلى المسجد أو الكعبة أو قناديلها
بذهب أو فضة حرم وكذا تعلية قهوان حصل من التحلية شئ بالعرض على النار أخذ
مما صرح في الآية لانها ليست في معنى المعصية لعدم نقله عن السلف فهو بدعة وكل بدعة

يظهر اهـ في يظهر اهـ ج وخرج بذلك ما لو كتب بذلك على قبص مثلا وبه فلا يجوز فيما يظهر لانه لم يقصد
بهذا تعظيم القرآن وانما يقصد به التزين (قوله ولو بتحلية غلافه) أى باب جلده (قوله اللوح المعد لكاتبه القرآن) أى ولو في بعض
الاحيان كاللوح المعد لكاتبه بعض السور فيما يسمونه صرافة (قوله وهو كذلك) أى وسواء كان الكاتب فيهم رجلا أو امرأة

ضلالة الاما استثنى بخلاف كسوة السكبة بالحري ولو جعل القناديل المذكورة ونحوها وقفا على مسجد لم تجب زكاتها لعدم المالك المعين وظاهر كما قاله الشيخ أن محل صحة رقبته اذا حل استعماله بان احتج اليه والافوق المحترم باطل وبذلك علم ان وقفه ليس على التحلي كما توهم فانه باطل كالوقوف على تزويق المسجد ونقشه لانه اضاءة مال وقضية ما ذكرناه مع صحة وقفه لا يجوز استعماله عند عدم الحاجة اليه وبه صرح الاذرعى ناقلا له عن العمري عن أبي اسحاق (وشروط زكاة النقد الحول) نلجأ إلى داود وغيره لازكاته في مال حتى يحول عليه الحول نعم لو ملك انصبا بسة أشهر مثلا ثم أقرضه انسا لم ينقطع الحول كما ذكره الرافعي في باب زكاة التجارة في اثناء العليل واستقطعه من الروضة (ولازكاته في سائر الجواهر كاللؤلؤ) والياقوت والفيروزج ومثلها المسك والعنبر ونحوهما لانها معدة للاستعمال فاشبهت الماشية العاملة ولعدم ورود ما يدل على وجوبها

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

بدان المعدن أولا ثم بالركاز لقوة الاول بمكانه في أرضه وعقبه ما للباب المار لانهم ممن النقاد وعقب ذلك بالتجارة لتقويةها بها والمعدن له اطلاقان أحدهما على المستخرج ويستفاد من الترجمة وثانيهما على المخرج منه ويستفاد ذلك من قوله من استخراج ذهباً أو فضة من معدن مسمى بذلك معدنه أي اقامته يقال معدن بالمكان يعدن اذا أقام فيه والاصل في زكاته قبل الاجماع قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الارض وخبر الحماكم في صحبه انه صلى الله عليه وسلم أخذ من المعادن القبلية الصدقة وهي بفتح القاف والباء الموحدة فاحية من قرية بين مكة والمدينة يقال لها الفرع بضم الفاء واسكان الراء (من استخراج) وهو من أهل الزكاة (ذهباً أو فضة) بخلاف غيرها ما يكافؤ وزر برجد ونحاس وحديد (من معدن) أي أرض ملوكة له أو مباحة (لزم ربع عشره) لعدم الادلة السابقة كخبر في الرقعة ربع العشر وسواء كان مديونا أم لا بناء على ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة ولا تجب عليه في المدة الماضية وان وجد في ما يملكه عدم تحقق كونه ملكه من حين ملك الارض لاحتمال ان يكون الموجود مما يخلق شيئا فشيئا والاصل عدم وجوبه ولو استخرجه مسلم من دار الحرب كان غنمة مخبأة (وفي قول) يلزمه (الخمس) كالركاز بجامع الخفاء في الارض (وفي قول ان حصل بذهب) كان احتياجا الى طعن أو معالجة بالنار أو حفر (فربع عشره والا) بان حصل بذهب (لخمسه) لان الواجب يزاد بقله المئوية وينقص بكثرهما كالمشراة ويرد بان من شأن المعدن النعيب والركاز عدمه فانظرا كلا بمقتضى (ويشترط) لوجوب الزكاة فيه (النصاب) اذا مادونه لا يحتمل الواساة كما في سائر الاموال الزكوية (لا الحول على المذهب فيهما) اذا الحول انما هو لاجل تكامل النماء والمستخرج

(قوله بان احتج اليه) يحتمل ان المراد الحاجة اليه في نحو تضبيب مباح به النجوة جذعه وبابه لافي صرفة لان شرط الموقوف الانتفاع به مع بناء عينه فليست اهل سم على سم وهو ظاهر في تحلية المسجد نفسه دون وقف القناديل عليه (قوله والافوق المحرم باطل) أي فهو باق على ملك واقفه فتجب عليه زكاته ان علم فان لم يعلم كان من الاموال الضائعة التي أمرها البيت المال (قوله لا يجوز استعماله) أي حيث حصل منه شيء بالعرض على النار والافوق كغير التحلي (قوله لم ينقطع الحول) أي لانه لما كان باقيا في ذمة الغير كانه لم يخرج عن ملكه

(باب زكاة المعدن والركاز والتجارة)

(قوله يقال معدن بالمكان يعدن) بابه ضرب اه مختار (قوله من أهل الزكاة) أي ولو صبيا (قوله بناء على ان الدين لا يمنع) أي على الرابع

(قوله مفرع على وجوب الخمس)
 أي لانه على وجوب ربع العشر
 يشترط النصاب قطعا ابن عبد
 الحق (قوله على وجوب ربع
 العشر) أي لانه على وجوب
 الخمس لا يشترط الحول قطعا
 كالركاز اه ابن عبد الحق (قوله
 فلو تعدد) أي عرفا (قوله ان كان
 باقيا) أي فان تلف قبل اخراج
 باقي النصاب فلا زكاة ولا يشكل
 هذا بما مر من قوله ولا يشترط بقاء
 الاول الخ لان ما مر حيث تنابع
 العمل وما هنا حيث قطعه بلا عذر
 (قوله فان قبضه الساعي قبلها
 ضمن) أي من ماله لتقصيره في
 الجملة بقبضه (قوله ويصدق
 بيمينه) أي الساعي (قوله والارد
 التفاوت) أي أو اخذ النقص
 (قوله كما مرر الإشارة) أي في
 قوله وهو من اهل الزكاة (قوله
 ويمنع الذمي) ندبا أخذ من قول
 حج ان ما أخذه قبل الازعاج
 يملكه ومن قول الشارح ويتقدح
 جوار الخ ولو قيل بوجوبه على
 الامام لم يبعد لان الامام يجب
 عليه رعاية ما فيه المصلحة للمسلمين
 (قوله من أخذ المعدن والركاز)
 أي وما أخذه قبل الازعاج يملكه
 كقطبها اه حج (قوله ويتقدح
 جواز منعه) أي على سبيل
 الاستصحاب لا الاباحة

من المعدن غماف في نفسه فاشبه الثمار والزروع وقيل في اشتراط كل منهما قولان وطريق
 الخلاف في النصاب مفرع على وجوب الخمس وفي الحول مفرع على وجوب ربع العشر
 (ويضم بهضه) أي المستخرج (إلى بعض ان) اتحد معدن أي المخرج و(تنابع العمل)
 كما يضم المتلاحق من الثمار ولا يشترط بقاء الاول على ملكه ويشترط اتحاد المكان
 المستخرج منه فلو تعدد لم يضم تقاربا أو تباعدا اذا الغالب في اختلاف المسكن استئناف
 العمل وكذا في الركاز كما نقله في الكفاية عن النص (ولا يشترط) في الضم اتصال النيل
 على الجديدي لان الغالب عدم حصوله متصلا والقديم ان طال زمن الانقطاع لم يضم
 قياسا على ما لو قطع العمل (واذا قطع العمل بعذر) كمرض وسفر أي لغير نزعة فيما يظهر
 أخذ ما يأتي في الاعتكاف واصلاح آلة وهرب أجبر ثم عاد اليه (ضم) وان طال زمن
 انقطاعه عرفا لعدم اعراضه عن العمل وليكونه عازما على العود له بعذر والعدو
 (والا) بان قطعه من غير عذر (فلا يضم) وان قصر زمنه لاعراضه عنه نعم يتسامح بما اعتيد
 للاستراحة فيه من مثل ذلك العمل وقد يطول وقد يقصر ولا يتسامح باكثر منه كما قال
 المحب الطبري انه الوجه وهو مقتضى التعايل ومعنى عدم الضم انه لا يضم (الاول الى
 الثاني) في اكمال النصاب (ويضم الثاني الى الاول) ان كان باقيا كما يضمه الى ما ملكه
 بغير المعدن كارت وهبة وغيرهما (في اكمال النصاب) فان كمل به زكي الثاني فلو استخرج
 تسعة عشر مثقالا بالاول ومثقالا بالثاني فلا زكاة في التسعة عشر وتجب في المنقال كما
 يجب فيم لو كان مالا كانت تسعة عشر من غير المعدن وينتقد الحول على العشرين من وقت
 تمامها ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن عقب تحليصه وتنقيته ومؤنة ذلك على المالك
 ويجبر على التنقية ولا يجزئ اخراج الواجب قبلها فساد القبض فان قبضه الساعي قبلها
 ضمن فيلزم رده ان كان باقيا أو بدله ان كان ناقيا ويصدق بيمينه في قدره ان اخذ لقا فيه
 قبل التلف أو بعده اذا الاصل براءة ذمته فان تلف في يده قبل التميز له غرمه فان كان تراب
 فضة قوم بذهب أو تراب ذهب قوم بفضة والمراد بالتراب في الموضعين تراب المعدن المخرج
 وان اخلفا في قيمته صدق الساعي بيمينه لانه غارم قال في المجموع فان ميزه الساعي فان
 كان قدر الواجب اجزاء والارد التفاوت واخذه ولا شيء للساعي بعينه لم يبرعه ولو تلف
 بعضه قبل التنقية في يد المالك وقبل التمكن منها والاخراج سقطت زكاته لازكاة الباقي
 وان نقص عن النصاب كتلف بعض المال ولو استخرج اثنان من معدن نصابا زكاه للخطأ
 هذا كما اذا كان الواحد أهلا لوجوبها كما مرر الإشارة اليه فلا زكاة فيما وجدته
 المكناب مع انه يملكه واما ما وجدته العبد فليس يملكه فليزمنه زكاته ويمنع الذمي من أخذ
 المعدن والركاز دار الاسلام قال في الروضة ويتقدح جواز منعه اسكل مسلم لانه صاحب
 حق فيه اه وبه صرح الغزالي وهو المعتمد ثم شرع في الر كرقال (وفي الركاز) أي
 المركوز (الخمس) رواه الشيخان وفارق وجوب ربع العشر في المعدن بعدم المؤنة أو خفتها

(قوله وشرطه) أي واتحاد المكان المستخرج منه ٢٦٨ كما تقدم (قوله ان كانوا يذوبون عنه) الاولى وان كانوا الخ لان ما لا يذوبون

عنه أولى بكونه ركازا مما يذوبون عنه (قوله ولم تبلغه الدعوة) أي او بلغته ولم يعاند (قوله وقد علم مما تقرر) أي في قوله والمراد بجاهلي الدفن ما قبل مبعثه الخ (قوله بل يكتفي بعلامة من ضرب الخ) أي كأن يوجد عليه اسم ملك قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم بخلاف ما وجد عليه اسم ملك من ملوكهم علم وجوده بعد مبعثه صلى الله عليه وسلم فلا يكون ركازا بل فيا (قوله أو في ارض موقوفة الخ) قال سم على منهج فرع في اصل الروضة ان وجده بموقوف بيده فهو ركاز كذا في التهذيب اه اي فهو له كما اعتده مرفلونه من بيده الوقف فينبغي ان يعرض على الواقف فان ادعاه فهو له والا فلان ملك منه ان ادعاه وهكذا الى المحي فليحذر وانظر لو كان الوقف بيد ناظر غير المستحق هل يكون الموجود فيه للناظر او للمستحق لان الحق له والناظر انما يتصرف له الاقرب الثاني وانظر لو كان الوقف للمسجد هل ما يوجد فيه للمسجد لا يبعد نعم وعليه فينبغي لو نشأ ناظره لا يصح نفيه فليحذر كل ذلك قوله فلو نشأ من بيده الخ قياس ما اعتده مرفلونه من انه لا يكتفي فيما وجده بملكه عدم النبي بل لا بد من ان يدعيه انه هنا كذلك (قوله كما قاله البغوي واقره) ظاهره وان كانت اليد عليه لغيره قبل وقفه وهو قضية كلام سم لان

(بصرف) الخمس وكذا المعدن (مصرف الزكاة على المشهور) لانه حق واجب في المستفاد من الارض فاشبهه الواجب في الزرع والثمار وبه اندفع قياسه بالنبي ولا بد ان يكون الواجد أهلا للزكاة أخذًا مما مر والثاني انه يصرف لاهل الخمس لانه مال جاهلي حصل الظفر به من غير ايجاف خيل ولا ركاب فكان كائني وعليه فيجب على المكاتب والكافر من غير احتياج انية (وشرطه النصاب) ولو بالضم كما مر (والنقد) أي الذهب والفضة وان لم يكن مضروبا (على المذهب) لانه مال مستفاد من الارض فاخص بما يجب فيه الزكاة قدر انواعها كال معدن والثاني لا يشترط ان للخبر المار والطريق الثاني القطع بالاول (لا الحول) فلا يشترط بلا حرق (وهو) أي الر كاز به في المركز (الموجود الجاهلي) في موات مطلقا سواء كان بدار الاسلام أم بدار الحرب ان كانوا يذوبون عنه وسواء أحياء الواجد أم أقطعه أم لا والمراد بجاهلي الدفن ما قبل مبعثه صلى الله عليه وسلم وباعتبار كونه ركازا ان لا يعلم ان مال ملكه بلغته الدعوة وعاندوا لافه وفي كافي اجموع عن جمع واقره وقضيته ان دفن من أدرك الاسلام ولم تبلغه الدعوة ركاز وخرج مادون النصاب من النقيدين وما وجد من غيرهما فلا شيء فيه لما مر وقد علم مما تقرر ان المدار على الدفن والضرب دليله ولا نظر الى احتمال أخذه سلم له ودفعه لان الاصل والظاهر عدم الأخذ ثم الدفن والا فلو نظرنا لذلك لم يكن انما ركاز بالكلية فقد قال السبكي الحق انه لا يشترط العلم بكونه من دفنهم بل يكتفي بعلامة من ضرب أو غيره وهو متعين ولا بد ان يكون الموجود مدفونا فلو وجد مدفونا وعلم ان السبيل والسبع ونحو ذلك أظهره فركازا وأنه كان ظاهرا لقلطة فان شك كان كما لو ترد في كونه ضرب الجاهلية أو الاسلام قاله الماوردي (فان وجد) دفن (اسلامى) بان كان عليه اسم ملك من ملوك الاسلام او قرآن (علم مالكة) بعينه (فله) لا لواجده فوجب رده على مالكة اذ مال المسلم لا يملك بمجرد الاستيلاء عليه (والا) بان لم يعلم مالكة (قلطة) يعرفه واجده كما يعرف اللقطة الموجودة على وجه الارض (وكذا ان لم يعلم من أي الضربين) الجاهلي والاسلامى (هو) ولم يوجد عليه أثر كتب روحى واناء أو كان يضرب مثله في الجاهلية والاسلام فيكون لقطعة يفعل به مامر (وانما يملكه) أي الركاز (الواجد وتلزمه الزكاة) فيه (اذا وجده في موات) أو في خرائمهم أو قلاعهم أو قبورهم (أو) وجده في (ملك احياء) لانه ملك الر كاز باحيائه الارض ولو وجده في أرض الغائبين كان لهم أو في أرض النبي فلا له أو في دار الحرب في ملك حربي فهو له أو في أرض موقوفة عليه فالله كما قاله البغوي وأقره (فان وجد) أي الركاز (في مسجد أو شارع) أو طريق ناذا (قلطة) لان اليد للمسلمين عليه وقد جهل مالكة ولان الظاهر انه لمسلم أو ذى ولا يحمل تلك مالهما بغير بدل قهرا (على المذهب) وقين الموجود في الشارع ركاز فلو سبل ملكه طريقا أو مسجدا أو سبل الامام أرضا من بيت المال كذلك كان لقطعة أيضا

لان

البغوي واقره) ظاهره وان كانت اليد عليه لغيره قبل وقفه وهو قضية كلام سم لان

(قوله فلان ملك منه) قياس ما قدمه فيمن وجدته في ملكه انه لا يكتفي هنا بمجرد ٢٦٩ عدم النفي بل لا بد من دعواه ثم ما تقر به

من انه لمن ملك منه او ورثته
ظاهر ان علوا به وادعوه اولم
يعلموا واعلمهم بذلك واعلامه
ايهم واجب اكن اطردت العادة
في زماننا من نسب له شيء من
ذلك تسلطت عليه الظلمة بالاذى
واتهمه بان هذا بعض ما وجدته
فهـل يكون ذلك عذرا في عدم
الاعلام ويكون في يده كالوديعة
فيجب حفظه ومراعاته أبدا أو
يجوز له صرفه مصرف بيت المال
كن وجده مالا ليس من ماله
وخاف من دفعه لامين بيت المال
ان امين بيت المال لا يصرفه
مصرفه فيه نظر ولا يبعد الثاني
للعذر المذكور وينبغي له ان امكن
دفعه لمن ملك منه تقديمه على
غيره ان كان مستحقا لبيت المال
(قوله وان لم يدعه) قال سم قوله
وان لم يدعه اي ما لم ينفقه فالشرط
فيمن قبل المحي ان يدعيه وفي
المحي ان لا ينفقه مـ اهـ لكن
في الزيادة مانصه قوله فيكون له
اي وان لم يدعه وان نفاه كما صرح
به الدارمي اهـ والاقرب ما في
الزيادة (قوله لكن في المجموع
عن الاصحاب) معتد قوله وذلك
فيما اذا جهلت اسم الإشارة
راجع لقوله والعهود وعرف مالك
ارضه (قوله ووجه ذلك) اي وجه
قوله وقيل ان هذا الخ (قوله
ومعير) هي بمعنى أو كما يأتي (قوله
او قالوا الخ) اي في قوله ومعير

لان البـدلهـمـينـ وزالت يد المالك كما قاله الغزالي لا قال الاذرى لانه جاهـلـ في مكان
غير مملوك فاشبه الموات (أو في ملك شخص فلا شخص ان ادعاء) بلايين كاتمة الداران
لم يدعه واجده والا فلا بد من اليقين والتقييد بدعوى المالك هو المعتقد كما ذكرنا وان
شرط السبكي وابن الرفعة ان لا ينفقه وان لم يدعه وصوبه الاستوى كما نثر ما يبدعه فقد رد
بالفرق بينهم ما اذيدته ثم ظاهرة معلومة له غالباً بخلافه فاعتبر دعواه لا احتمال ان غيره دفعه
(والا) أي وان لم يدعه بان سكت عنه أو نفاه (فان ملك منه) أو ورثته فان نفاه بعضهم
سقط حقه وسلك بالباقي ماصر (وهكذا حتى ينتهي الى المحي) لا لارض فيكون له وان لم
يدعه لانه باحيائها ملك ما فيها ولا يدخل في البيع لانه منقول فيسلم اليه ويؤخذ منه
خمس يوم ملكه ويلزم زكاة الباقي في السنين الماضية ولو ايس من ماله فقبل تصديق
الامام به أو من هو به لكان في المجموع عن الاصحاب لو وجد دركاز ابدار الاسلام
أو العهد وعرف مالك ارضه لم يملكه واجده بل يجب حفظه فان ايس من ماله كان لبيت
المال كما نثر الاموال الضائعة وانما لم يكن النقطة كما لو وجدته بنحو طريق لانه وجدته
في ملك فكان ماله ملكه بخلافه ثم وفارق هذا ما قبله بما علم مما تقر روقيل ان هذا فيما اذا
عرف ماله ثم ايس من وجوده وذلك فيما اذا جهلت عين ماله ثم ايس من ذلك ووجه
ذلك ان الوجود بعد اليأس من الوجود بعد المعرفة قرب منه بعد اليأس من الوجود
بعد الجهل بالعين فلذلك راعينا تلك الاقرب وجعلناه ملك بيت المال حتى يسهل غرمه
لو اجده اذا جاء بخلافه في الحالة الاخرى لبعده وجوده فكذا واجده من التصرف بما صر
ولا ينافي ما تقر روقاهم لو اتى هارب أو ربح ثوبا يجبره مثلا أو خلف مورثه وديعة وجهل
مالك ذلك لم يملكه بل يحفظه لانه مال ضائع للجهل به والجهل به من أصله ولا يعكر على ذلك قواهـمـ
وجوب حفظه بين معرفة ماله ثم الجهل به والجهل به من أصله ولا يعكر على ذلك قواهـمـ
الآتي في النقطة وما وجد بارض مملوكه فلذلك اليأس فيها فان لم يدعه فلن قبله وهكذا الى
المحي فان لم يدعه فانتقطة لان المراد لم يدعه هنا انه نفي ملكه عنه وحينئذ فيستند الى وجوده
في الارض قبل الاحياء (ولو تنازع) أي الركا زالموجود بملك (بائع ومشترا أو مكر ومكتر
ومعير ومستهير) بان قال المشتري والمكترى والمستعير هو لي وانادفنته وقال الآخر مثل
ذلك أو قال البائع ملكه بالاحياء وفي بعض النسخ أو قالوا وبمعناها فكان سبب ايثارها
الإشارة الى مغايرة يد المستعير ليد المستأجر (صدق ذواليد بينه) ان أمكن دفن مثله في
زمن يده ولو على ندور والالم يصدق ولو اتفق على انه لم يدفنه صاحب اليد فهو للمالك
اتفاقا ولو تنازعا فيه بعد رجوع الدار ليد المالك فادعى دفعه بعد الرجوع صدق ان
أمكن أو قبل فحو العارية صدق المستعير ومن مر معه لان المالك سلم له حصول الركا ز
في يده فیده تنسخ اليد السابقة

• (فصل في أحكام زكاة التجارة) • الاصل فيها قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا انفقوا من

او قالوا الخ) اي في قوله ومعير • (فصل في أحكام زكاة التجارة) • أي وما يتبع ذلك كوجوب فطرة عبدة التجارة

(قوله نزات في التجارة) أي في زكاتها (قوله المدة للبيع عند البرازين) ظاهرة وإن لم يكن معد للبيع (قوله وزكاة العين غير واجبة) أي بالاجماع (قوله وأجمع عامة أهل العلم الخ) أي فلا يرد أن أبا حنيفة لا يقول بوجوبها (قوله وهذا من مخرجان) قال المحلى والمخرج يعبر عنه بالوجه تارة وبالتول أخرى وكتب عليه عميرة أي فيكون التعبير بالوجه من باب التغليب اه ثم قوله بالوجه تارة الخ هل التعبير بالاول أولى ٢٧٠ أو بالثاني فيه نظروا لا قرب الاول لأنه لا محاب دون الثاني لان فيه النسبة

للامام بأنه قاله وليس كذلك وانما يخرج الامتصاص من قول غيره أو نصوص أخرى له (قوله بخلافه قبله) أي التنضيض (قوله والحال يفتقضي التقويم بدنانير) أي اما لكونه اشتراهما أو كونها غالب نقد البلد (قوله أو بنقد يقوم به) وهو دون نصاب ولم يشتر به شيئا أو وهو الخ ج ثم قال وفائدة عدم انقطاعه في الثالثة التي ذكرها شارح وفيها ما فيها من تأمل كلامه الصريح في ان قول المتن واشترى به سلعة تنبئ لا تقيمه انه لو ملك قبيل آخر الحول فتبدأ آخر يكمله زكاة ثم رأيت ان المنقول المعقد خلاف ما ذكره وهو انه ينقطع الحول اذا لم يملك تمامه لتحقق النقص عن النصاب بالتنضيض (قوله وما ذكر من التفريع) هو قوله فعلى الاظهر لوردد الخ (قوله من باب أولى) أي فيه ما (قوله ويطل الحول الاول) قضية انه لو اشترى ببعض مال القنية عرضا للتجارة أزل المحرم ثم يباقيه عرضا آخر أول صفرائه

طيات ما كسبتم قال مجاهد نزات في التجارة وقوله صلى الله عليه وسلم في الابل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البز بيا موحدة مفتوحة وزاي مجمة مشددة يطلق على الثياب المدة للبيع عند البرازين وعلى السلاح قاله الجوهرى وزكاة العين غير واجبة في الثياب والسلاح فتعين الحمل على التجارة وفي سنن أبي داود مرفوعا الا مربا خراج الصدقة مما يمدد للبيع قال ابن المنذر واجمع عامة أهل العلم أي أكثرهم على وجوبها (شرط وجوب زكاة التجارة الحول والنصاب) كغيرهما من المواشي والناس (معتبرا بآخر الحول) أي في آخره فقط انه هو حال الوجوب فلا يعتبر غيره ككثرة اضطراب القيم (وفي قول بطريقه) أي في أول الحول وآخره ولا يعتبر ما بينهما اذ تقويم العروض في كل لحظة يشق ويحوج الى ملازمة السوق ومراقبة دائمة (وفي قول بجمعيه) كالمواشي وعليه لو نقصت قيمته عن النصاب في لحظة انتقطع الحول فان كل بعد ذلك استأنف الحول من يومئذ وهذا من مخرجان والمنصوص الاول (فعلى الاظهر) وهو اعتبار آخر الحول (لوردد) مالها (الى النقد) كان يبيع به وكان مما يقوم به آخر الحول كما أشار اليه بالالف واللام في النقد لارادته الممهود (في خلال الحول) أي اثناؤه (وهو دون النصاب واشترى به سلعة فالاصح انه ينقطع الحول ويبدأ حواها من) وقت شرائها (لتحقق نقص النصاب بالتنضيض بخلافه قبله فانه مظنون أمالو باعه بعرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كان باعه بدراهم والحال يقتضي التقويم بدنانير أو بنقد يقوم به وهو نصاب فحوله باق والثاني لا ينقطع كالمبادل به اسلمة ناقصة عن النصاب فان الحول لا ينقطع لان المبادلة تعد مدودة من التجارة وما ذكر من التفريع يأتي على القول الثاني والثالث ايضا من باب أولى فحذفه لذلك أولا لأنه ليس من غرضه (ولو لم الحول) أي حول مال التجارة (وقية العرض) يسكون الرأ (دون النصاب) وليس معه ما يكمله به من جنس ما يقوم به (فالاصح انه يبدأ حوله ويطل) الحول (الاول) فلا يجب الزكاة حتى يتم حوله ثان لان الاول مضى ولا زكاة فيه والثاني لا ينقطع بل متى بلغت قيمة العرض نصابا وجبت الزكاة ويبدأ الحول من وقته اذ يصدق عليه ان مال التجارة أقام عنده حولا بل وزيادة وتم نصابا فيقول العامل هنا كما قال الاخ الشافعي في المسئلة الجارية هب ان ابانا ان حارا أو حراما في اليه السنام أم واحدة اما اذا كان معه من أول الحول

لا زكاة في واحد منهما اذا لم تبلغ قيمة كل واحد نصابا لانه بأول المحرم من السنة الثانية ينقطع ما اشتراه أولا ما انقصه عن النصاب ويتبدل حوله من ذلك الوقت ويقوم الثاني أول صفر من السنة الثانية وهكذا فلا يجب في واحد منهما زكاة الا اذا بلغ نصابا آخر وليس مراد بل يزكي الجميع آخر حوله الثاني لوجود الجميع في ملكه من أول صفر (قوله أما اذا كان معه) محترز قوله وليس معه بخمسين منها أي وبقيت الخمسون الاخرى في ملكه جميع الحول

(قوله وان ملكه) أى ما يكمّل به النصاب (قوله اذا تم حول الخمين) قال الشيخ عميرة قال ذلك فى شرح الروض والظاهر ان مال التجاريز كى عند تمام حوله اه سم على منهج أقول يتأمل معنى هذا الكلام فان المتبادر من قوله زكى الجميع اذا تم حول الخمين انه يقوم مال التجارة عند تمام حول الخمين فان بلغ معها نصابا زكى الجميع والا فلا ثم رأيت صرح بهذا المتبادر على حج ثم قال وبه ينقطع ما فى هامش شرح المنهج اشيعنا من قوله والظاهر ان مال التجارة الخ (قوله للقنية بنيتها) أى ويصدق فى دعواه ذلك وان دلت القريضة على خلاف ما ادّعى (قوله فتقنواها به انقطع) أى ولو كثر جدد بحيث تقضى العادة بان مثله لا يجبر للاقتناع به (قوله مقارن للتصرف) أى بالبيع ونحوه لتصير مال تجارة (قوله فى التهمة) أى للمتولى ويرجع فى ذلك البعض اليه أى الى وارثه لانه قائم مقامه ولو امتنع منه أجبر عليه (قوله انقطع حوله) أى بالموت لا انتقال الملك فيه الى الوارث (قوله حتى يتصرف فيه) أى الوارث (قوله اذا اقترنت نيتها الخ) ٢٧١

العقد بدل يكفى وجودها قبل الفراغ وان لم توجد الامع لفظ الاخر وان تأخر وظاهر كلامهم انه لا يكفى تأخرها عن العقد وان وجدت فى مجلس العقد وله اتجاه فليتأمل مر اه سم على بهجة وعبرة حج هذا ويظهر ان يعتبر فى الاقتران هذا باللفظ أو الفعل الملك ما يأتى فى كتابات الطلاق اه والمعتمد منه الاكتفاء بجزء لكن المعتبر ثم اقتران النية بجزء مما يأتى به الزوج حتى لو خالها بكفاية ولم ينوم مع لفظه فلفظ وان نوى مع القبول وقضية كلام سم عن مر الاكتفاء به وان اقترنت بالقبول وعبرة شيخنا الزياى وينبغى اعتبارها فى مجلس العقد وكتب أيضا قوله بنيت التجارة وفارق عدم الاكتفاء

ما يكمّل به النصاب كما لو كان معه مائة درهم فابتاع بخمسين منها عرضا للتجارة فبلغت قيمته فى آخر الحول مائة وخمسين فانه تلزمه زكاة الجميع آخر الحول وان ملكه فى أثناء الحول كما لو ابتاع بالمائة ثم ملك خمسين زكى الجميع اذا تم حول الخمين لانها انما انضم فى النصاب دون الحول (ويصير عرض التجارة للقنية بنيتها) أى القنية فتقنواها به انقطع الحول فيحتاج الى تجديد قصد مقارن للتصرف بخلاف عرض القنية لا يصير للتجارة بمجرد نيتها كما سأتى لان القنية هى الحبس للاقتناع وقد وجدت بالنية المذكورة مع الامسالك فربما علم ان أثرها والتجارة هى التقلب فى السلع بقصد الاسترباح ولم يوجد ذلك ولان الاقتناء هو الاصل فاكتفينا فيه بالنية بخلاف التجارة ولان ما لا يثبت له حكم الحول بدخوله فى ملكه لا يثبت بمجرد النية كما لو نوى بالمعلوفة السوم وقضية اطلاقه انقطاع الحول بذلك سواء أنوى به استعمالا جائزا أم محرما كلبه الدجاج وقطعه الطريق بالسيف وهو كذلك كما هو أحد وجهين فى التهمة ولو نوى القنية ببعض عرض التجارة ولم يعينه فى تأثير وجهان حكاهما الماوردى أقرب ما كما أفاده الودرجه الله تعالى التأثير ويرجع فى ذلك البعض اليه وان جرى بعضهم على ان الاقرب المنع ولومات المورد عن مال تجارة انقطع حوله ولا ينعقد له حوله حتى يتصرف فيه بنية التجارة ذكره الرافعى قبيل شرط السوم وتبعه المصنف خلافا لما أفتى به البلقينى (وانما يصير العرض للتجارة اذا اقترنت نيتها بكسبه معاوضة كسرا) وان لم يجددها فى كل تصرف سواء كان بعرض أم نقد أم دين حال أم مؤجل لان تمام قصد التجارة الى فعلها ومن ذلك ما ملكه بهبة ذات ثواب أو صالح عليه ولو عن دم أو عرض أو أجر به نفسه أو ماله وما استأجره أو منفعة ما استأجره

بنية التضحية عند شراء الاضحية بان الشراء جلب ملك والاضحية ازالته فباعتدرا اجتماعهما وأقول فيه نظر لانه انما يتحقق التعذر لو كان المنوى التضحية حال الشراء اما لو كان هو التضحية فى المستقبل فلا فليتأمل اه أقول ويمكن الجواب عنه بان المراد بالتعذر عرقا عدم المناسبة بين ازالة الملك وجلبه (قوله بكسبه) أى بدخوله فى يده مادام راس المال باقيا (قوله فى كل تصرف الخ) أى لان المعتبر انما هو وجودها عند التصرف لا قول (قوله ومن ذلك ما ملكه بهبة) أى من المعاوضة (قوله او عرض) فى نسخة او قرض ومثله فى الزياى وقضيته انه لو استردده ونوى به التجارة لا يكون مال تجارة وكان من العروض ولو قيل انه مال تجارة فى هذه الحالة لم يكن بعيدا لانه قبضه عوضا عما فى ذمة الغير فانطبق عليه الضابط (قوله او منفعة ما استأجره) يتأمل الفرق بين هذه وما قبلها فان الاجارة وان وردت على العين متعلقة بتمتعها وقديقال الفرق ظاهر لان المراد من =

قوله او ما استاجر العوض الذي اخذه عن منفعة ما استاجر به ان آجر ما استاجر به دراهم فهي مال تجارة ومن قوله او منفعة الخ
فمن المنفعة كان استاجرا ما كن بقصد التجارة فمنافعها مال تجارة قال حج فقيا اذا استاجر ارضا ليؤجرها بقصد التجارة
فحسب حوله ولم يؤجرها يلزمه زكاة التجارة فيه ومها باجرة المثل حولا ويخرج زكاة تلك الاجرة وان لم يحصل له لانه حال الحول
على مال التجارة عنده (قوله فلا يصير مال تجارة) أي فلو اشترى به شيئا بقصد التجارة انعقد حوله من وقت الشراء (قوله لانه
لا يقصد لها) أي اما لو قبض المقرض بدل القرض بنية التجارة كان أقرض حيوانا ثم قبض مثله الصوري كذلك فالمقصد انه
مال تجارة اهـ سم على منهج (قوله اذا اقترنا بينهما) أي من الولي ان كان مجبرا ومنهما مقارنة لعقد ولهما ان كانت غير مجبرة (قوله أو
اقالة أو فاس) قال في شرح البهجة بعد ما ذكره لو قبل قبض المشتري المبيع لانه ملك جديد اهـ وكتب عليه سم قوله لانه ملك الخ
من هذا يعلم ان الكلام فيما اذا التزل ٢٧٢ الملك عن البائع أي بان لزم العدة من جانبه كان باع بلا شرط خيار او شرط

للمشتري (قوله بخلاف الرد بعيب أو نحوه) أي من الاقالة والتخالف (قوله ليصبح به) من باب نصر وقطع ومثله يدبغ (قوله فيلزمه زكاته بعد مضى حوله) أي حيث كان الحاصل في يده من غلة الصبغ أو مما اشتراه بها من الصبغ أو كان الاول باقيا في يده كالأوبعضا فتجب زكاته (قوله وان لم يبق عين نحو الصبغ) قضيته انه لا فرق في الصبغ بين كونه قويا وغيره وقضية ما يأتي من التعميل للصابون اختصاصه بالثاني والظاهر انه غير مراد أخذ باطلاقهم وعليه فيمكن ان يفرق بينه وبين الصابون بانه يحصل من الصبغ لون مخالف لاصل الثوب يفي ببيئته فنزل

بان كان يـ استاجر المنافع ويؤجرها بقصد التجارة اموالوا اقترض مالانا ويا به التجارة فلا يصير مال تجارة لانه لا يقصد لها وانما هو ارفاق قاله القاضي تفهوها وجرم به الروياني والمنولي وصاحب الانوار (وكذا المهر وعوض الخلع) فيصير مال تجارة اذا اقترنا بينهما (في الاصح) لكونه ماملا كالمعاوضة ولهذا ثبت الشفعة في ملك به ما والثاني لانه ماملا من عقود المعاوضات المحضة (لابالهة) غير ذات الثواب (والاحتطاب) والاحتشاش والاصطياد والارث (والاسترداد بعيب) أو اقالة أو فلس لا تنفك المعاوضة بل الاسترداد المذكور فسخ لها ولان التملك مجانا لا يعد تجارة فمن اشترى بعرض لشيء عرضا للتجارة أو للقنية أو واشترى بعرض للتجارة عرضا للقنية ثم رد عليه باقالة أو نحوه لم يصير مال تجارة وان نواها بخلاف الرد بعيب أو نحوه ممن اشترى عرضا للتجارة بعرض لها فانه يبقى حكمها ولو اشترى لها صبغا ليصبغ به أو دباغا ليديبغ به للانس صار مال تجارة فتلزمه زكاته بعد مضى حوله وان لم يبق عين نحو الصبغ عنه دمه عام خلافا لما يوهمه كلام التهمة أو صابونا أو ملحا يغسل به أو يجمن به اهـ لم يصير كذلك لانه يستهلك فلا يتبع مسالهم (واذا ملكه) أي عرض التجارة (بنقد) وهو الذهب والفضة وان لم يكونا مضررين (نصاب) أو باقل منه وفي ملكه باقيه كان اشتراعه بعين عشرين منقلا أو بعين عشرة وفي ملكه عشرة أخرى (خوله من حين ملك) ذلك (النقد) لا شرا كهما في قدر الواجب وفي نفسه ولان النقدين انما خصا بايجاب لزكاة دون باقي الجواهر لارصادهما للنفاء والنماء يحصل بالتجارة فلم يجز ان يكون السبب في الوجوب منزلة العين بخلاف الصابون فان المقصد منه مجرد إزالة ومخ الثوب والاثرا الحاصل منه كانه الصفة التي كانت سببا

موجودة قبل الغسل فلم يحسن الحاقه بالعين (قوله كان اشتراعه بعين عشرين منقلا) سواء قال اشترى به هذه الدراهم أو بعين هذه لان المقود عليه في الصورتين معين وهذا بخلاف ما لو قال لو كبله اشترى به هذا الذي ارادته بتخزين الشراعية وبين الشراء في ذمته بخلاف ما اذا قال اشترى بعينه فلا يجوز له الشراء في الذمة حتى لو اشترى فيها لم يقع عن الموكل ثم قال في مرة ثانية والفرق انه لما اشار للدراهم هنا ولم توجد قرينة صارفة عن ارادتها عين كونها المقود عليه وأما في الوكيل فقرينة الحال مشعرة بان الغرض تحصيل ما وكل في شرائه فجعل قرينة صارفة عن التعمين سببا وقد عدل عن قوله بعين ذلك الصريح في ارادة التعمين الى مجرد الاشارة اليها فخير الوكيل (قوله خوله من حين ملك النقد) أي من غير الحلي المباح لما يأتي ان الحلي من عرض القنية (قوله لانه) عبارة المصباح عن الشيء يعني من باب رمي غما بالفتح والمذ كثر اهـ

(قوله سبب في الاسقاط) أي فلو جعل حولها من وقت الشراء الذي هو سبب للغايم سقط الماضى من حول النقد لزم ما ذكر (قوله) اما لو اشتراه بنقد في الذمة ثم نقده أي بعدم مفاصلة المجلس اه سم على حج نقلا عن شرح الارشاد وان نافاه التعليل بقوله اذ صرفه الى هذه الخ لكنه لما كان المجلس من حريم العقد نزل الواقع فيه منزلة الواقع في العقد فكانه عينه (قوله ولو باع العرض) أي بعد حولان الحول (قوله زكى القيمة) أي ما باع به فقط لانه فوت الزيادة باختیاره فضمنها ٢٧٣ ويصدق في قدر ما فوته (قوله وغره)

ومنه هنا صوف وغصن شجر وورقه ونحوها اه حج (قوله كما دل عليه خبر جاس) بكسر أوله وتحقیف ثانيه وآخره سين مهملة اه اصابه (قوله فان ملك بنقد قوم به) قال ابن الاستاذ وينبغي للتاجر ان يبذر الى تقويم ماله بعد لين ويمتنع واحد بجزء الصيد ولا يجوز تصرفه قبل ذلك اذ قد يحصل نقص فلا يدري ما يخرج به حج قيل ويتجبه من تردده انه لا يجوز ان يكون هو أحد العدلين وان قلنا يجوز في جزاء الصيد ويفرق بان الفقهاء أشاروا ثم الى ما يضبط المثلثة فيباعداهما فيها ولا كذلك هنا اذ اقيم لضابط لها اه ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب اي في الاخذ به اه سم على بهجة انكن عبارة حج هنا ويظهر الاكتفاء بتقويم المالك الثقة العارف والساعي تصديقه نظير ما صرف في الماشية اقول وقد يفرق بان متعلق العد متعين يبعد الخطأ فيه بخلاف التقويم فانه يرجع لاجتهاد المقوم وهو مظنة للخطأ فالتممة

سبب في الاسقاط اما لو اشتراه بنقد في الذمة ثم نقده فانه ينقطع حول النقد ويبدأ حول التجارة من وقت الشراء اذ صرفه الى هذه الجهة لم يتعين (أو دونه) أي أو ملكه بدون النصاب وليس في ملكه باقية (أو بعرض قنية) كالتياب والجلي المباح (فن الشراء) حوله يبدأ (وقيل ان ملكه بنصاب سائمة بي على حولها) لان مال تجب الزكاة في عينه وله حول فاعتبروا الصحيح المنع لاختلاف الزكيتين قدرا ومتعلقا (ويضم الربح الى الاصل) الحاصل (في) أثناء (الحول ان لم ينض) بكسر النون بما يقوم به فلو اشترى عرضا بما أتى درهم فصارت قيمته في الحول ولو قبل آخره بلحظة ثلثمائة أو نض فيه بنقد لا يقوم به زكاه آخره وسواء حصل الربح بزيادة في نفس العرض كسمن الحيوان ام بارتفاع الاسواق ولو باع العرض بدون قيمته زكى القيمة أو باكثر منها في زكاة الزائدها وجهان اوجههما الوجوب (لان انض) اي صادرا ناضا بنقد يقوم به ببيع او اتلاف اجنبي وامسكه الى آخر الحول او اشترى به عرضا قبل تمامه فلا يضم الى الاصل بل يزكى الاصل بحوله ويفرد الربح بحول (في الاظهر) فلو اشترى عرضا للتجارة بما أتى درهم وباعه بعد ستة اشهر بثلثمائة وامسكها الى آخر الحول أو اشترى بها عرضا يساوي ثلثمائة آخر الحول فيخرج زكاة مائتين فاذا مضت ستة اشهر زكى المائة والناتج من الربح بحول الاصل كما يزكى الناتج بحول الامهات وفرق الاول بان الناتج جزء من الاصل فالحقناه به بخلاف الربح فانه ليس جزءا لانه انما حصل بحسن التصرف ولهذا يرد الغاصب نتاج الحيوان دون الربح (والاصح ان ولد العرض) من الحيوان من نعم وخيل واماء (وغره) من الاشجار كشمس أو فلاح (مال تجارة) لانهم اجزأ من الام والشجر والثاني لانهم لم يحصلوا بالتجارة ومحل الخلاف ما لم تنقص قيمة الام بالولادة فان نقصت بها كان كانت قيمة الام تساوي النافصا صارت بالولادة تساوي ثمانمائة وقيمة الولد مائتان جبر نقص الام بقيمة الولد جرما (و) الاصح على الاول (ان حوله حول الاصل) تبعا كنتاج السائمة والثاني لابل تفرد بحول من انفصال الولد وظهور الثمرة لانها زيادة مستقرة من مال التجارة فافردت كما سبق في الربح الناض (وواجبها) اي التجارة (ربيع عشر القيمة) أما انه ربيع العشر فكما في النقدين لانها تقوم بهما واما انه من القيمة فلانها متعلقة كما دل عليه خبر جاس فلا يجوز اخراجه من العرض (فان ملك) العرض (بنقد يقوم به ان ملك بنصاب) وان لم يكن

٣٥ فيه أقوى ومن ثم لم يكتف بخبره للثمر بل لولم يوجد خاوص من جهة الامام حكم عدلين بخبر صانه كما هو قوله ثم المعتبر في تقويم العدلين النظر الى ما يرغب اي في الاخذ به في مثل ذلك العرض حالا فاذا فرض انها الف وكان التاجر اذا باعها على ما جرت به عادته مفترقا في اوقات كثيرة بلغ الفين مثلا اعتبر ما يرغب به فيه في الحال لا ما يبيع به التاجر على الوجه السابق لان الزيادة المفروضة انما حصلت من تصرفه بالتفريق لامن حيث كون الالفين قيمته

(قوله أى بلد حولان الحول) والعبرة بالبلد الذى فيه المال وقت حولان الحول لا الذى فيه المال ذلك الوقت وعبرة سم على بهجة قوله من نقد البلد أى بلد الاخراج كما قاله الماوردى وجرمه فى العباب أى وبلد الاخراج هى بلد المال كما هو معلوم من عدم جواز نقل الزكاة (قوله فلو حال الحول عليه) أى المال (قوله بدين فى ذمة البائع) كان **كان** له على آخر دين فاشترى به منه عرضا بنية التجارة (قوله قوم بالانفع للفقراء) ضعيف (قوله وقيل يتخير المالك) معتد (قوله قوم ما قابل المقابلة) والباقي بالغالب) وذلك ظاهر ان اشترى كذا فى عقد أو اشتراه فى عقد واحد وفصل الثمن والاقوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب أو ما قابل أحد المقدين به والباقي بالآخر بنسبة التقسيط قال سم على بهجة فلو وجهت النسبة فلا يبعد ان يحكم باستوائيهما ولو علم ان أحدهما أكثر وجهل عينه فلا يبعد ان يتعين فى براءة ذمته ان يفرض الاكثر من كل منهما ما وهل له التأخير الى التذكر ان ربحى أقول لا يبعد ان له ذلك بل قياس ما تقدم من عدم الميرى انه يكفى غلبة الظن (قوله فبدل اصله غره

ذلك النقد غالبا ولو ابطله السلطان كما اقتضاه اطلاقه انه واصل ما يبدى فكان أولى به من غيره (وكذا) ان ملك بنقد (دونه) أى النصاب فإنه يقوم به (فى الاصح) لانه اصله والثانى يقوم بغالب نقد البلد كما لو اشترى بعرض ومحل الخلاف ما اذا لم يملك بقيمة النصاب من ذلك النقد فان ملكه يقوم به قطعا لانه اشترى ببعض ما انفعه عليه الحول وابتداء الحول من وقت ملك الدارهم كما قاله الرافعى (أو) ملك العرض (بعرض) للفتنة او بمخاض أو نكاح أو صلح عن مخدوم (فبغالب نقد البلد) أى بلد حولان الحول كما قاله الماوردى وهو الاصح جريا على قاعدة التقويم اذا تعذر التقويم بالاصل فلو حال الحول عليه بمحل لا نقد فيه اعتبر اقرب البلاد اليه ولو ملك بدين فى ذمة البائع أو بنحو سبائك قوم بنفسه من النقد كما فى الكفاية (فان غلب نقدان) على التساوى (وبلغ) مال التجارة (باحدهما) دون الآخر (نصابا يقوم به) لتحقق تمام النصاب باحد المقدين وبهم اذا فارق ما مر من انه لو تم النصاب فى ميزان دون آخر فلا زكاة (فان باع) نصابا (بهما) أى بكل منهما (قوم بالانفع) منهما (الفقراء) أى للمستحقين له رعاية لهم كما فى اجتماع الحقائق وبنات اللبون وبقيل تصح ذلك الرافعى عن مقتضى ايراد الامام والبعوى (وقيل يتخير المالك) فيقوم بايهما شاء كما فى شاتى الخبران ودراهمه وهذا ما صححه فى أصل الروضة ونقل الرافعى تصحيحه عن العراقيين والرويانى قال فى المهمات وعليه الاكثر فتمكن الفتوى عليه وبحرى عليه الاذرى وهو المعتمد ويفرق بين هذه وبين اجتماع الحقائق وبنات اللبون بان تعلق لزكاة بالعين أشد من تعلقها بالقيمة فلم يجب التفريم بالانفع كما لا يجب على المالك الشراء بالانفع ليقوم به عند آخر الحول (وان ملك بنقد وعرض) كان اشترى بمائتى درهم وعرض قنية (قوم ما قابل النقد به والباقي بالغالب) من نقد البلد لان كلاهما لو انفرد كان حكمه كذلك فكذا اذا اجتمعا وهكذا اذا اشترى بجنس واحد مختلف الصفة كالصالح والمكسرة اذا تفاوتتا (وتجب فطرة عبيد التجارة مع زكاتها) أى التجارة لانهم ما يجبان بسببين مختلفين فلا يتداخلان كالقيمة والكفارة فى العبد المقتول والقيمة والجزاء فى الصيد المملوك اذا قتله الحرم (ولو كان العرض ساعة) أو غيرهما مما تجب الزكاة فى عينه كتمر (فان كمل) بثلاث الميم (نصاب احسدى الزكاتين فقط) أى من عين وتجارة دون نصاب الاخرى كاربعة شاة لا تبلغ قيمتها نصابا آخر الحول أو تسع وثلاثين فاقل قيمتها نصاب (وجبت) زكاة ما كمل نصابه لوجود سببها من غير معارض (أو) كمل (نصابها) كاربعة شاة قيمتها نصاب (فزكاة العين) تجب (فى الجديد) وتقدم على زكاة التجارة لانها اوجب بالنص والاجماع ولهذا يكفر جاحدا وزكاة التجارة مختلف فيها ووجب بالاجتهاد ولهذا لا يكفر جاحدا ولان زكاة العين تتعلق بالرقبة وذلك بالقيمة فقط لادم ما يتعلق بالرقبة كالمهون اذا جنى وقدم لم انه لا يجتمع الزكاتان ولو كان مع ما فيه زكاة عين ما لا زكاة فى عينه كان اشترى شجرة للتجارة فبدل اصله غره

قبل حوله) وكذا لو بدأ صلاحه بعد تمام حوله وهو ظاهر ان تم نصاب كل منهما فان تم نصاب العين دون الشجر فهل تسقط زكاة الشجر لعدم تمام نصابه أو يضم الشجر الى الثمر ويقوم الجميع ويخرج زكاته ويسقط زكاة العين فيه نظرا والا قرب أخذ من اطلاقهم وجوب زكاة العين اذا تم نصابها الاول لعدم تمام النصاب (قوله عند تمام حوله) أي ان بلغ نصابا وليس فيه وجوب زكاة العين لان ما وجب في الثمر متعلق بعينه ويخرج منه وما وجب في الشجرة متعلق بقيمتها خاليا عن الثمر وفي سم على حج وخرج بقول شرح المنهج كغيره فبعد اقبل حوله الخ ما لو تم حول التجارة قبل بدو الصلاح ٢٧٥ فيخرج كما هو ظاهر زكاة الجميع للتجارة وحينئذ فاذا بدأ الصلاح بعد الاخراج ولو بيوم وجبت حينئذ كما هو ظاهر زكاة العين في الثمر فليتامل اه وعليه فقد يقال وجوب الزكاة في الثمر على هذا الوجه يلزمه اجتماع زكاة العين في مال واحد لانه زكاة الثمرة عند تمام الحول لدخولها في القويم وزكاة عينها بعد بدو الصلاح فتذكر ربها زكاة اللهم الا ان يقال لما اختلف الوقت والجهة نزل منزلة مالين (قوله أي تجب في بقية الحول) الاولى في تمام الحول الخ وعبارة حج أي في سائر الاحوال وما مضى الخ وهي ظاهرة (قوله فذا لظاهر) أي ولا رجوع له على العامل (قوله وان قلنا يملكه بالظهور) ضعيف (قوله قبل اخراج زكاتها) أي وبعد دخول الحول كما هو ظاهر من قوله اخراج زكاتها (قوله وهي لا تفوت بالبيع) أي فيطالب البائع بها (قوله ولو اعتق عبد التجارة) أي بعد دخول الحول أيضا (قوله فيبطل فيها

قبل حوله وجب مع تقديم زكاة العين عن الثمر زكاة التجارة عند تمام حوله ولو اشترى نقدا بنقد انقطع حوله وان كان للتجارة وقصد به القرار من الزكاة (فعلى هذا) أي الجديد (لوسبق حول) زكاة (التجارة) حول زكاة العين (بان اشترى بماله بعد ستة أشهر نصاب ساعة) ولم يقصد به القنية أو اشترى به معلوفة ثم أسامها بعد ستة أشهر (فلا يصح وجوب زكاة التجارة تمام حولها) ولما لا يبطل بعض حولها ولو وجب الموجب بلا معارض له (ثم يفتح) من عامه (حول زكاة العين أبدا) أي فتجب في بقية الحول وما مضى من السوم في بقية الحول الاول غير معتبر والثاني يبطل حول التجارة وتجب زكاة العين تمام حولها من الشراء ولكل حول بعده (واذا قلنا عامل القراض لا يملك الربح) المشروط له (بالظهور) وهو الاصح بل بالقسمة كما سيأتي في بابها (فعلى المالك) عند تمام الحول (زكاة الجميع رجحا ورأس مال لان الجميع ملكه) (فان أخرجها) من مال آخر فذا لظاهر (أو من) عين (مال القراض حسبت من الربح في الاصح) ولا يجعل اخراجها كاسترداد المالك جزأ من المال تغزى لاهلها منزلة المؤمن التي تلزم المالك من أجرة الدلال واليكال وفطرة عبيد التجارة وجناباتهم والثاني تحسب من رأس المال لان الوجوب على من له المال (وان قلنا يملكه) أي العامل المشروط له (بالظهور) ولزم المالك زكاة رأس المال وحصته من الربح لانه مالك لهما (والمذهب) على قول المالك بالظهور (انه يلزم العامل زكاة حصته) من الربح لانه متمكن من التوصل اليه متى شاء بالقسمة فاشبهه الدين الحال على ملى وعلى هذا فابتداء حول حصته من وقت الظهور ولا يجب عليه اخراجها قبل القسمة وله ان يستبد باخراجها من مال القراض والثاني لا يلزمه لانه غير متمكن من كمال التصرف فيها ولو باع عرض التجارة قبل اخراج زكاتها وان كان به مد وجوبها أو باعه بعرض قنية صح اذ متعلق زكاته القيمة وهي لا تفوت بالبيع ولو اعتق عبد التجارة أو وهبه فكبيع الماشية بعد وجوب الزكاة فيها لانهم ما يبطلان متعلق زكاة التجارة كما ان البيع يبطل متعلق العين وكذا الوجه له صدقا وصحاحا عن دم أو نحوهما لان مقابلة ليس مالا فان باعه محاباة فقد رها كالموهوب فيبطل فيما قيمته قدر الزكاة من ذلك في ذلك القدر ويصح في الباقي تفريقا للصفة

قيمتها الخ) راجع الى قوله ولو اعتق عبد التجارة وينبغي ان يقال القياس انه يتقدا الاعناق في كل العبد لانه وان بطل الاعناق في قدر حق الفقراء لكنه يسرى مما اعتقه هو الى باقيه حيث كان موسرا به (قوله ويصح في الباقي) أي وفي متعلق حق المستحقين بما بطل فيه التصرف ومع ذلك لا يقطع تعلق المالك به لانه مخاطب بالاخراج فان دفع بعد ذلك الواجب للمستحقين من غير مال التجارة تصبر في باقيه والا فلا مام التعلق بما بقي لانه حق الفقراء

• (باب زكاة الفطر) • (قوله زكاة الفطر) أي بيان ما يتعلق بزكاة الفطر (قوله اسم مولد) أي نطق به المولدون (قوله لا عربي) هو الذي تكلمت به العرب بموضعه وأضع لغتهم ولا معرب هو لفظ غير عربي استعماله العرب في معناه الأصلي بتغيير ما (قوله فتكون) أي الفطرة (قوله حقيقة شرعية) أي في القدر المخرج والانصب في التفريع ان يقول فتكون حقيقة عرفية أو اصطلاحية لان الحقيقة الشرعية عند الأصوليين ما اخذت التسمية به من كلام الشارع اما ما اصطلاح عليه الفقهاء واستعملوه فلا يسمى بذلك بل يسمى حقيقة عرفية أو اصطلاحية ثم رأيت سم على شرح البهجة قال ما نصه قوله حقيقة شرعية فان قلت كان الواجب ان يقول فتكون حقيقة عرفية لان الشرعية ما كانت بوضع الشارع قلت هذه النسبة لغوية وهي صحيحة فالمراد حقيقة منسوبة لحالة الشرع وهم الفقهاء والنسبة بهذا المعنى لا شبهة في صحته وان كان المتبادر من النسبة في شرعية باعتبار الاصطلاح الأصولي هي ما كان بوضع الشارع ٢٧٦ فليتأمل سم (قوله وتقال للخلقة) ظاهر هذا الصنيع يقتضي ان انظر

• (باب زكاة الفطر) •

الفطرة بكسر الفاء اسم مولد لا عربي ولا معرب بل اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة شرعية على المختار كالصلاة والزكاة وتقال للخلقة ومنه قوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها والمعنى انها وجبت على الخلقة تزكية للنفس أي تطهيرها وتنمية لعملها وتقال للمخرج وقول ابن الرفعة انه بضم الفاء اسم للمخرج محدود والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحابين عن ابن عمر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من شعير على كل حر أو عبد ذكرا أو أنثى من المسلمين وعن أبي سعيد رضى الله عنه كان يخرج زكاة الفطر اذا كان فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم صاعا من طعام أو صاعا من تمر أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط فلا زال أخرجه كما كنت أخرجه ما عشت ولا ينافي حكاية الاجماع قول ابن اللبان بعدم وجوبه الا انه غلط صريح كما في الروضة لكن صريح كلام ابن عبد البر ان فيه خلافا لغير ابن اللبان ويحجب عنه بانه شاذ منكر فلا ينفرد به الاجماع أو يرد بالاجماع الواقع في عبارة غير واحد ما عليه الا كثرة يؤيده قول ابن كعب لا يكفر جاحدا والمشهد وانما وجبت كرمضان في السنة الثانية من الهجرة قال وكعب بن الجراح زكاة الفطر لشهر رمضان كسجدة السم وللصلاة تجبر نقصان الصوم كما يجبر السجود نقصان الصلاة (تجب) زكاة الفطر (باقول ليلة العيد في الاظهر) لاضافتها الى الفطر في الخبرين السابقين ولانها طهارة للصائم عن اللغو والرفث فيه فكانت عند تمام صومه ولا بد من ادراك جزء من رمضان مع الجزء المذكور كما يشهد به قوله فيخرج الى آخره وقوله فيما بعده له تعجيل الفطرة من أول رمضان

الفطرة سواء أريد به الخلقة أو القدر المخرج مولد له غير مراد لان اصطلاحات الفقهاء حادثة واطلاق الفطرة على الخلقة ليس من اصطلاحاتهم كما هو ظاهر فلعلمها مولدة بالنظر للمعنى الثاني (قوله وتنمية) عطف مغاير (قوله وتقال للمخرج) أي تقال الفطرة بالكسر للامال المخرج بفتح الراء (قوله صاعا من تمر أو صاعا من شعير) انما اقتصر عليهم ما الكونهم ما هما الاذان كما هو موجودين اذ ذلك اه ومثله يقال فيما بعده (قوله اذ كان) أي وقت كان الخ (قوله صاعا من طعام) أي بر (قوله في السنة الثانية من الهجرة) لم يبين في أي يوم من الشهر وعبارة المواهب اللدنية وفرضت زكاة الفطر قبل العيد يومين (قوله تجبر نقصان الصوم) وجه الشبهة

وان كانت هذه واجبة وذلك مندوبا (قوله كما يجبر السجود نقصان الصلاة) ويؤيده الخبر الصحيح انها طهارة للصائم والثاني من اللغو والرفث والخبر الغريب شهر رمضان معاق بين السماء والارض لا يرفع الا بزكاة الفطر اه ح (قوله كما يشهد به قوله فيخرج الخ) وجه الدلالة منه ان في التعبير به اشعار بان رمضان في وجوبه ادخل فهو سبب أول والا لما جاز اخر اجها فيه لانحصار سبب وجوبه احيث في أول شوال وكتب عليه سم على حج قوله وقوله فيما بعده الخ قد يقال هذا لا يدل على ان السبب الأول الجزء الاخير من رمضان بل يقتضي انه رمضان اذ لو كان الجزء الاخير كان تقديمها أول رمضان تقديم على السببين وهو ممتنع فليتأمل ثم الوجه كما هو واضح ان السبب الأول هو رمضان كلاً أو بعضاً أي القدر المشترك بين كله وبعضه فصح قولهم له تعجيل الفطرة من أول رمضان وقولهم هنا مع ادراك آخر جزء من رمضان وهذا في غاية الظهور ولكنه قد يشبهه مع عدم التأمل

(قوله فان اخرت سن الاداء اول النهار) أي بمعنى انه يبادر الى اخراجها عقب صلاة العيد وهذا بالنسبة لما بعده أول نسي فلا يتأني ان أول النهار حقيقة طلوع الشجروبقي ما لو تعارض عليه الاخراج وصلاة العيد في جماعة هل يقدم الاول أو الثاني فيه نظر ولا يبعد الثاني ما لم تشته حاجة النقرافقدم الاول فليراجع (قوله بأي مثله) وقياس ما يأتي انه لو اخرها غرض من هذه ثم تاف المال استقرت في ذمته ما يأتي ثم ان التأخير مشروط بسلامة العاقبة (قوله من غير عذر) وليس من العذر هنا انتظار الاحوج (قوله كغيبه ماله) ظاهره سواء كان لمرحلتين أو دونهما وعبرة حج تنبيه ظاهر قوله هنا كغيبه مال ان غيبته مطلقا لا تمنع وجوبها وفيه نظر كافئ بعضهم انما غيبته مطلقا أخذ ما في المجموع ان زكاة الفطر اذا عجز عنها وقت الوجوب لا تثبت في الذمة اذا دعاه ان الغيبة من جهة العجز هو محل النزاع والذي يتجه في ذلك تنصّل بجمع به أطراف كلامهم وهو ان الغيبة ان كانت لدون مرحلتين لزمته لانه حينئذ كالحاضر ٢٧٨ لكن لا يلزمه الاقتراض بل له التأخير الى حضور المال وعلى هذا يحمل قوله

فان أخرت سن الاداء اول النهار لتوسعة على مستحقيها وسماحي في زكاة المال التأخير لا انتظار نحو قرين وجار أفضل فيأتي مثله هنا ما لم يؤخرها عن يوم الفطر (ويجزم تأخيرها عن يومه) أي الفطر من غير عذر كغيبه ماله أو مستحقيها لان التصدا غناؤهم عن الطلب فيه لكونه يوم سرور فنأخرها عنه أنه وقضى وجوبها فوراً ان أخرها بلا عذر خلافاً للتركشي كالاذرى حيث اعتمد وجوب الفورية مطلقاً نظراً الى تعاقب حق الادى وفارقت زكاة المال فانها وان أخرت عن التمكن تكون اداء كما في المجموع عن ظاهر كلامهم بان هذه مؤقته بزمن محدود كالصلاة (ولا فطرة على كافر) أصلي لقوله صلى الله عليه وسلم من المسلمين وهو واجعا لانها طهارة وليس من أهلها والمراد به عدم مطالبة بها في الدنيا والافهم معاقب عليهم في الآخرة أما فطرة المرتد ومن عليه مؤتة فوقوفه على عوده الى الاسلام وكذا العبد المرتد (الافى عبده) أي رقيقه المسلم ولو مستولده (أو قريبه المسلم) فتجب عليه عنهما (في الاصح) كنفقتهم ما وهكذا كل مسلم يلزم الكافر مؤتة كزوجته الزميمة اذا اسلمت ثم غربت الشمس وهو متخلف واوجبهما نفقتهم امدة الخلف كما هو الاصح والثاني لا تجب على الكافر لانه ليس من أهلها والخلاف مبني على انها تجب على المؤدى عنه ثم ينحمله المؤدى أو على المخرج ابتداء والاصح الاول وان كان المؤدى عنه غير مكاف خلافاً لبعض المتأخرين ولا يقدح في ذلك عدم صحة توجيه الخطاب له اذ ذلك غير مستقر هنا ووجوبها بطريق الحوالة كما في المجموع وهو المعتمد لا بطريق الضمان وان جرى على الثاني جمع متأخرون محتملين بانه لو أداها المنحمل عنه بغير اذن المنحمل اجزأه

كغيبه ماله أو وارحلتين فان قلنا انما رجب جمع متأخرون انه يمنع أخذ الزكاة لانه غنى == ان كاتسم الاول أو جماع عليه الشجنان انه كالمعدم فيأخذها لم يلزمه الفطرة لانه وقت وجوبها فقه يرمع عدم ولا نظر لقدرته على الاقتراض لمشتتة كحاضر حوايه وقضية اقتصار الشارح على == كون الغيبة عذراً في جواز التأخير المعتمد عنده الوجوب مطلقاً وانما اغتفر له جواز التأخير بعذر بالغيبة (قوله اعتمد وجوب الفورية مطلقاً) أي اخر اعذرأ م لا (قوله ولا فطرة على كافر) أي فلو خالف واخرجهما حينئذ هل يعاقب عليهما في الآخرة لانه مخاطب بالفروع وكان ممكناً

من صحة اخراجها بان يأتي بكلمة الاسلام أم لا فيه نظر والاقرب الاول للعله المذكورة ونقل بالدرس وسقطت عن حج في شرح الاربعين الثاني وفيه وقفة (قوله أصلي) أي فلو أسلم ثم أراد اخراجها عما مضى له في الكفر فقياس ما قدمه الشارح من عدم صحة قضائه لما فاتته من الصلاة في زمن الكفر عدم صحة ادائه هنا فلا يقع ما اذا فرضوا لا نقلاً وقد يقال يقع تطوعاً يفرق بينه وبين الصلاة بان الكافر ليس من أهل الصلاة لا فرضها ولا نقلاً فلم يصح ما فعله بعد الاسلام عما فاتته في زمن الكفر بخلاف الصدقة فانه من أهلها في زمن الكفر في الجملة اذ يعتد بصدقة التطوع منه فاذا أدى الزكاة بعد الاسلام انما يختص بها وهو وقوعها فرضاً ووقعت تطوعاً لانه كان من أهلها قبل الاسلام في الجملة (قوله على عوده الى الاسلام) أي ويجزئه الاخراج في هذه الحالة كما يأتي أول الباب الآتي (قوله وكذا العبد المرتد) بقى ما لو ارتد الاصل او الفروع وينبغي ان يأتي فيه بما قبل في العبد (قوله وان جرى على الثاني الخ) هو قوله لا بطريق الضمان

(قوله وظاهره وجوبها) معتد أي وجوب النية على الكافروهي للتمييز لا للتقرب (قوله وجوب فطرة أربع منهن) ويقبى ان توقف فطرتهن على الاختيار ويكون مستثنى من وجوب التعميل ويحتمل وجوب اخراج زكاة أربع فورا لتحقيق الزوجية فيهن مبهمة ثم اذا اختار أربعتهن لمن أخرج عنهن الفطرة وهذا الثاني أقرب ويدل له ما يأتي من انه لو كان له مال حاضر وغائب ونوى عن أحدهما صح ويعينه بعد (قوله ولا يجب على سيده) أي المكاتب (قوله وفي المكاتب وجه) لو فسخ المكاتب الكتابة بعد الوجوب لم يجب على سيده فيما يظهر لان الفسخ انما يرفع العقد من حينه وعبارة سم على حج لو فسخ المكاتب الكتابة بعد ادراك سبب الوجوب فهل يتبين وجوبه على السيد أولا لان الفسخ انما يرفع من الان فقد كان مستقلا زمن الوجوب فيه نظروا والظاهر الثاني فليراجع وانظروا ولد الزنا وولد الملاءنة هل فطرته على أمه أولا فيه نظروا الاقرب الاول لو وجوب النفقة عليها فلوا سلطق المتني باعان الزوج لحقه ولا ترجع أمه عليه بما دفعته للمستهقين ٢٧٩ عباب وفي بعض الهوامش تقييده

بما اذا انفقت بلا اذن من الحاكم والافتراج وهو قريب (قوله ومن بعضه حر يلزمه الحج) لو وقعت النوبتان في وقت الوجوب بان كان آخر جز من رمضان آخر نوبة أحدهما وأول جز من شوال نوبة الآخر فينبغي تقسيط الواجب عليهما اهمم على شرح البهجة (قوله هذا ان لم يكن مهاياة بينه وبين مالك بعضه) وهل يجب على المبعوض فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه أو بقسطه من الحرية قضية كلام المصنف القسط ذكره الخطيب في شرحه على الاصل والمعتقد وجوب فطرة كاملة عن زوجته وولده ورقيقه كما أفق به شيخنا الرمل رحمه الله اه زيادي (قوله بن وقع زمنه في نوبته) أي زمن

وسقطت عن المتحمل لما يأتي ان الحرية الموسرة لو أعسر زوجها لم يلزمها فطرتهما ولو كان كالمضمان لم يمتنع عند تحمل الزوج وعدمه والجواب عما علاوا به انه لا يستلزم ما قالوه غاية انه اغفر عدم الاذن لكون المتحمل عنه قد نوى وعلى الاول قال الامام لاصا ترى ان المتحمل عنه ينوى والكافر لا تصح منه النية ومعلوم ان المتني عنه نية العبادة بدليل قول المجموع انه يكفي اخراجه ونية لانه المكلف بالاخراج اه وظاهره وجوبه ما ولو أسلم على عشر نسوة قبل غروب الشمس وجبت نفقتهن لانهن محبوسات بسببه ولا يلزمه الفطرة فيما يظهر لان الفطرة انما تتبع النفقة بسبب الزوجية أي وصورة المسئلة ان يسلم قبل غروب الشمس ليلة العيد فان أسلم بعد الغروب فلا فطرة وهذا ظاهر جلي هذا والاوجه في أصل المسئلة وجوب فطرة أربع منهن ولو دخل وقت الوجوب وله أب معسر عليه نفقته وأبسر الأب قبل ان يخرج الابن الفطرة لم تلزم الاب حيث قلنا بوجوبها على الابن بطريق الحوالة وهو الاصح بل يستقر على الابن لانه نطاق التعلق بالحوالة (ولا فطرة على رقيق) لاعتن نفسه ولا غيره ولو مكاتباً كتابة صحيحة ولا يجب على سيده لاسمته لاله بخلاف المكاتب كتابة فاسدة حيث يجب فطرته على سيده وان لم يجب عليه نفقته (وفي المكاتب) كتابة صحيحة (وجه) انه يجب عليه فطرته وفطرة زوجته ورقيقه في كسبه كنفقته (ومن بعضه حر يلزمه) من الفطرة (قسطه) أي بقدر ما فيه من الحرية وباقيها على مالك الباقي اذ هي تابعة للنفقة وهي مشتركة هذا ان لم تكن مهاياة بينه وبين مالك بعضه والاختصاص الوجوب بمن وقع زمنه في نوبته ومثله في ذلك الرقيق المشترك (ولا فطرة على معسر) وقت الوجوب اجماعا ولو أبسر بعد لحظة لكن يسن له اذا أبسر قبل

الوجوب (قوله ومثله في ذلك المشترك) وولدان في أب تم ايا فيه والافعل كل قدر حصته اه حج ونقل سم على شرح البهجة عن الشيخ اعتمادا ما قاله حج وبقي ما لو وقع جز في نوبة أحدهما والجز الآخر في نوبة الآخر فينبغي وجوبه عليهم ما ثم رأيت في سم على شرح منهج التصريح بذلك نقلا عن مر وبقي أيضا ما لو مات المبعوض أو ماتا معا وشككنا في المهاياة وعدمها فهل يجب على السيد فطرة كاملة أو القسط فقط فيه نظر والا قرب الثاني لاننا حققنا الوجوب وشككنا في مسقطه وهو الانتقال من سيده اليه أو عكسه وهذا كما ان علم قدر الرق والحرية فان جهل ذلك فالأقرب المناصفة لانها المحققة (قوله ولا فطرة على معسر) لو تكلفا باقتراض أو غيره وأخرجها هل يصح الاخراج وتقع زكاة كالتوكلف من لم يجب عليه الحج وحج فانه يصح ويقع عن فرضه فيه نظر ويحتمل انه كذلك فليراجع ثم رأيت في العباب مانصه ويعتبر ذلك أي ان يجرد ما يخرج فاضلا عما فاضلوه وقت الوجوب =

فوجودها بعد لا يوجب الكن يندب اخراجها اه وفيه تصريح بصحة الاخراج ويندب له لكن لا ينافي وقوعه واجبا لان ندب
الاقدام لا ينافي الوقوع واجبا كما يشهد له نظائر فليحترز اه سم على منهج وقول سم ويندب له أى مع عدم وجوبها عليه
وقياس الاعتمادية أو ندبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه انه كذلك فيما لو تكلف بقرض ونحوه وأخرج وقال
سم على حج قول المصنف ولا فطرة على معسر وقت الوجوب ينبغي ان يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت
الوجوب لما طله الناظر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مال كالتقدير المعلوم من ربيع الوقف قبل قبضه حين أتى بما عليه
ومن له دين حال على معسر تذر استيفاء مؤمنه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب أو سرق ماله أو ضل عنه ويفارق
زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسرورق ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج
في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لا تتعلق بالذمة اه (أقول) وقد يتوقف فيما ذكره لان التعامل يتعلق الفطرة بالذمة
لادخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال فان العلة من وجوب زكاة الفطر وجوده مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج اليه لان هذا
واجب بالقوة ويؤيده ما ذكره حج من الوجوب على من له مال غائب هذا ولكن ان كانت نفقته على غيره كولد وجبت فطرته
عليه ثم لو تكلف المعسر في هذه الحالة ٢٨٠ وهو الاب وأخرج عن نفسه هل يتوقف على اذن ولده ليكون واجب عليه

وجوب الدين على المحتال
فان اخرج الاب يسقط الوجوب
عن ولده أو لا يتوقف على اذن
لوجوبها عليه اصالة وكانهم لم
تنتقل الى غيره خصوصا وقد رجع
كثيرون ان وجوبها على المؤدى
وجوب ضمان والمضمون عنه
لا يتوقف صحة أدائه على اذن
الضامن فيه نظر وقياس ما في
العباب من ان المعسر اذا تكلف
وأخرج وقع ما أخرجه فرضا
الثاني وكذا هو قياس قول سم

فوان يوم العيد الاخراج ثم أشار الى حده بقوله (فن لم يفضل) بضم الضاد وفتحها (عن
قوته وقوت من) أى الذى (في نفقته) من آدمي وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغلبا
بل استقلا لا ساغ بل حقيقة عند بعض المحققين (ليلة العيد ويومه شئ) يخرج به في فطرته
(فمعسر) ومن فضل عنه ما يخرج به فوسر اذا التوت ضروري لا بد منه وانما لم يعتبر زيادته
لعدم ضبط ما ورأهما ولو تلف المال قبل التمكن سقطت الفطرة كزكاة المال وقضية
كلاهما ان القدرة على الكسب لا يخرج به عن الاعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي
في كتاب الحج وانه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعة له ولو تمكن بدونهما
ويشارك المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ايجابهم الاكتساب بالنفقة القريب
لانه لما وجب عليه ذلك لنفسه لا حياثم اوجب عليه لا حياث أصله أو فرعه على ما ياتي
(ويشترط) فيما يؤديه في الفطرة (كونه فاضلا) أيضا ابتداء (عن) ما يليق به من (مسكن)
له ولمونه (وخادم يحتاج اليه في الاصح) كال كفارة ولانه مامن الخوانج المهمة

على منهج الآتي فيما لو كان الزوج موثرا فخرجت عن نفسها الخ من الصحة عند عدم الاذن ولا يشك على ذلك كالثوب
من ان الاب لو أخرج عن ابنه الكبير بدون اذن لم يعتد باخراجه لان الاب ثم لم يلاقه الوجوب في الابتداء أصلا بخلاف ما نحن فيه
فان الوجوب تعلق بكل من المعسر والزوجة ابتداء (قوله ليلة العيد ويومه) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهمة
ما اعتد له من الكعب والنقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضى وجوبها عليه فانه بعد وقت الغروب غير
واحد لزكاة الفطر وانما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من انه يجب على الزوج تهمة ما يليق به من ذلك لزوجه (قوله وهو
كذلك) ومنه بالاولى الاولى اذا قدر على التحصيل بالدعاء ونحوه فانه لا يكف ذلك كما لا يكف القادر على الكسب الاكتساب ولان
الامور الخارقة للعادة لا تبني عليها الاكام (قوله وضيعة) وكالضيعة الوظيفة التي يستغلها فيكف النزول عنها ان أمكن ذلك
بعوض على العادة في مثلها (قوله وينارق المسكن الخ) الضمير فيه راجع لقوله فاضلا عن رأس ماله (قوله عما يليق به من مسكن)
أى ولو مستأجر المدة طويلة ثم الابرة ان كان دفعها للمؤجر أو استأجرها بعينها فلا حق له فيها وهو معسر وان كانت في ذمته
فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة وان كانت مستحققة له بقية المدة لا يكف نقلها عن ملكه بعوض لاحتياجه لها
(قوله وخادم يحتاج اليه) قيد في شرح البهجة الحاجة بالناجزة وكتب عليه سم قد يقضى انه لو لم يحتاج اليه في ليلة العيد ويومه =

== ويحتاج اهلها بعد ذلك لم يشترط الفضل عنهما وكتب ايضا قوله يوم عيده واهله ينبغي ان يكون هذا نظرا لمساق ايضا من الخادم والمنزل وغيرهما قاله الجوهري وهو محل نظر شوبري اه ووجه النظر انه بعد الآن محتاجا فلا يظهر انه لا يكافئ بيعة (قوله كما قاله الرافي) أي بالنسبة لوجوب الحج بدليل قول الشارح في آخر الباب ينبغي جريانه في الحج كما مر أي ومثل الحج زكاة الفطر فيجوز الفرق المذكور فيها أيضا اه سم على شرح الهبة (قوله وقرق الخ) معتد أي بين وجوب بيع المألفين هناك دون المكفارة (قوله ويقاس به حاجة المسكن) أي فيقال هي ان يحتاجه اسكنه أو سكن من تلزمه مؤنة لا لحبس دوابه أو خزن تبن مثلا لها فيه (قوله فاضله عن دست ثوب) أو بدله ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاحوال فيتركه في كل زمن ما يليق به (قوله ولا يشترط كونها فاضله عن دينه) خلافا للحج (قوله لان الدين لا يمنع الزكاة) ٢٨١ معتد (قوله لا يتعين صرفه له) أي

الدين (قوله وانما يبيع المسكن والخادم فيه) أي الدين (قوله ولو مرهونا) المتبادر منه ان جزاءه يباع في حال الرهن فنتقدم الزكاة على حق المرتين وهو مشكل لان حقه متعلق بالعين و يقدم به على غيره حتى مؤن تجهيز المالك لو مات الا ان يقال المراد انه يباع بعد دفع كاله رهن وانه بالفكالك يتبين انه كان مؤسرا بخلاف ما لو يبيع لكنه خلاف الظاهر وعلى ما هو الظاهر يمكن توجيهه بان زكاة الفطر لما وجبت على بدن العبد كانت كالارش والمجنى عليه يقدم به فكذلك المستحق اماما ووجب على السيد عن نفسه وعمونه غير المرهون فلا يباع فيه المرهون الا بعد ذلك لانه يتبين بذلك انه كان مؤسرا قبل الوجوب (قوله فان لزمت الفطرة الذمة

كالشوب فلو كانا نفيسين يمكن ابداهما بلا تقييد به ويخرج التفاوت لزمه ذلك كما قاله الرافي في الحج قال لكن في لزوم بيعهما اذا كانا مألفين وجهان في الكفارة فيجوز ان هنا وفرق في الشرح الصغير والروضة بان الكفارة بدلا أي في الجملة فلا تنقض بالمرتبة الاخيرة منها والحاجة للخادم اما منصبه أو وضعفه والمراد به ان يحتاجه لخدمته وخدمته من تلزمه خدمته لا لعماله في أرضه او ماشيته قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن ولا بد أيضا ان يجدها فاضله عن دست ثوب يليق به وعمونه كما انه يتيق له في الدين ولا يشترط كونها فاضله عن دينه ولو لا دعي كما رجحه في الشرح الصغير وقال في الانوار انه القياس واقتضاه كلام الشافعي والاصحاب لان الدين لا يمنع الزكاة كما سيأتي ولا يمنع ايجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع ايجاب الفطرة التابعة لها وانما لم يمنع الدين وجوبه لان ماله لا يتعين صرفه له وانما يبيع المسكن والخادم فيه تقديم ابراء الذمة على الانتفاع به ما لان تخصيصهما بالكراء أسهل فستقط ما قبل انه متشكل بتقديم المسكن والخادم عليهما والمقدم على المقدم مقدم و يباع حتما بعد غير الخدمة فيها ولو مرهونا والسيد معسر بتدبر الزكاة على أوجه الواجهة فان لزمت الفطرة الذمة يبيع فيها حتما ما يباع في الدين ولو عبد خدمة ومسكنا وان لم يباعا ابتداء لانها حق بالدين ومقابل الاصح لان الكفارة لها بدل بخلاف الفطرة (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من تلزمه نفقته) بزوجة أو مملوكا وقرابة أي اذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم كما مر نظير مسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق والباقي بالقياس عليه بجماع وجوب النفقة ودخل في عبارته ما لو اخدم زوجته التي تتخذ دم عادة أمها كأجنبية وانفق عليها فانه يجب عليه فطرته كنفقة ما يخلف الاجنبية المؤجرة لخدمتها كما لا يجب عليه نفقتها وكذا التي

٣٦ به في بيع) أي بان يمكن من اخراجها ولم يفعل (قوله أو ملك أو قرابة) وهل يثاب المخرج عنه أو لافيه نظر والاقرب الثاني فليراجع كما قيل به في الاجنبية من ان نواب الاجنبية للمضحي ويسقط بشعلة الطلب عن أهل البيت (قوله كاجنبية) الكاف للتظير فهي بمعنى أو يعنى أخدمها أمها أو امرأة اجنبية الخ وعلى هذا فنقوله لا أتى وكذا التي صحبته الخ ينافي هذه الزيادة وفي نسخة أمها الاجنبية وعليها فالتقييم بالاجنبية صدقة لازمة والمراد التي ليست ملكا للزوج ويمكن توجيه ما هنا بان المراد بالاجنبية من أتى بها من نفسه للخدمة وعن صحبته للنفقة من اتى بها الزوجة واستأذنت الزوج (قوله المؤجرة لخدمتها) أي ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصرنا وقرأها من استجار شخص لرعى دوابه من الاشياء معين فانه لا فطرة له لكونه مؤجرا اجارة اما صحيحة واما فاسدة بخلاف ما لو استخدمه بالنفقة او الكسوة فيجب فطرته كخادم الزوجة =

فوجودها بعد لا يوجب الكسب يندب اخراجها اه وفيه تصريح بصحة الاخراج ويندبه لكن لا ينافي وقوعه واجبا لان ندب
 الاقدام لا ينافي الوقوع واجبا كما يشهد له نظائر فليحترز اه سم على منهج وقول سم ويندبه أى مع عدم وجوبها عليه
 وقياس الاعتداده اوندبه حيث أخرج بعد يساره مع عدم الوجوب عليه انه كذلك فيما لو تكلف بقرض ونحوه وأخرج وقال
 سم على حج قول المصنف ولا فطرة على معسر وقت الوجوب ينبغي ان يعد منه من استحق معلوم وظيفة لكن لم يتيسر أخذه وقت
 الوجوب لما طلة الناظر ونحوه لانه حينئذ غير قادر وان كان مال كالتدبر المعلوم من ربيع الوقف قبل قبضه حين أتى بما عليه
 ومن له دين حال على معسر تعذر استيفاء مؤمنه وقت الوجوب وان قدر عليه بعده ومن غصب او سرق ماله أو ضل عنه ويشارك
 زكاة المال حيث وجبت في الدين وان لم يتيسر أخذه في الحال وفي المال المغصوب والمسرور ونحوهما ولكن لا يجب الاخراج
 في الحال لتعلقها بالعين بخلاف الفطرة لاتعلق الا بالذمة اه (أقول) وقد يتوقف فيما ذكره لان التعميل يتعلق الفطرة بالذمة
 لا يدخل له في عدم وجوبها حيث كان له مال فان العلة من وجوب زكاة الفطر وجوده مقدار الزكاة فاضلا عما يحتاج اليه لان هذا
 واجبا بالقوة ويؤيده ما ذكره حج من الوجوب على من له مال غائب هذا ولكن ان كانت نفقته على غيره كولد وجبت فطرته
 عليه ثم لو تكلف المعسر في هذه الحالة ٢٨٠ وهو الاب وأخرج عن نفسه هل يتوقف على اذن ولده ليكون واجبا عليه

كوجوب الدين على المحتال
 فخراج الاب يسقط الوجوب
 عن ولده أو لا يتوقف على اذن
 لوجوبها عليه أصالة وكانهم لم
 تنتقل الى غيره خصوصا وقد رجع
 كثيرون ان وجوبها على المؤدى
 وجوب ضمان والمضمون عنه
 لا يتوقف صحة أدائه على اذن
 الضامن فيه نظر وقياس ما في
 العباب من ان المعسر اذا تكلف
 وأخرج وقع ما أخرجه فرضا
 الثاني وكذا هو قياس قول سم

فوات يوم العيد الاخراج ثم أشار الى حده بقوله (فن لم يفضل) بضم الضاد وفتحها (عن
 قوته وقوت سن) أى الذى (في نفقته) من آدمي وحيوان واستعمال من فيمن لا يعقل تغلبا
 بل استقلا لا سائغ بل حقيقة عند بعض المحققين (ليلة العيد ويومه شئ) يخرج في فطرته
 (معسر) ومن فضل عنه ما يخرج فوسر اذا القوت ضروري لا بد منه وانما لم يقتصر زيادته
 لعدم ضبط ما وراءها ولو تلف المال قبل التمكن سقطت الفطرة كزكاة المال وقضية
 كالمهم ان القدرة على الكسب لا يخرج عن الاعسار وهو كذلك كما صرح به الرافعي
 في كتاب الحج وانه لا يشترط كون المؤدى فاضلا عن رأس ماله وضيعة ولو تمسكن بدونه ما
 وينارق المسكن والخادم بالحاجة الناجزة ولا ينافيه ايجابهم الاكتساب النفقة القريب
 لانه لما وجب عليه ذلك لنفسه لا حياثم اوجب عليه لاهياء أصله أو فرعه على ما ياتي
 (ويشترط) فيما يؤدى في الفطرة (كونه فاضلا) أيضا ابتداء (عن) ما يليق به من (مسكن)
 له ولمونه (وخادم يحتاج اليه في الاصح) كالكفارة ولأنه مما من الحوائج المهمة

على منهج الآتي فيما لو كان الزوج موسرا فخرجت عن نفسها الخ من الصحة عند عدم الاذن ولا يشك على ذلك كالثوب
 من ان الاب لو أخرج عن ابنه الكبير بدون اذن لم يعتد باخراجه لان الاب ثم لم يلاقه الوجوب في الابتداء أصلا بخلاف ما نحن فيه
 فان الوجوب تعلق بكل من المعسر والزوجة ابتداء (قوله ليلة العيد ويومه) وليس من الفاضل ما جرت به العادة من تهيمته
 ما اعتيد للعبد من الكعك والنقل ونحوهما فوجود ما زاد منه على يوم العيد لا يقتضى وجوبها عليه فانه بعد وقت الغروب غير
 واجد لزكاة الفطر وانما قلنا بذلك لما قيل في كتاب النفقات من انه يجب على الزوج تهيمته ما يليق بحاله من ذلك لزوجه (قوله وهو
 كذلك) ومنه بالاولى الى اذ قدر على التحصيل بالدعاء ونحوه فانه لا يكاف ذلك كالا يكاف القادر على الكسب الاكتساب ولان
 الامور الخارقة للعادة لا تبني عليها الاكام (قوله وضيعة) وكالضيعة الوظيفة التي يستغلها فيكاف النزول عنها ان أمكن ذلك
 بعوض على العادة في مثلها (قوله وينارق المسكن الخ) الضمير فيه راجع لقوله فاضلا عن رأس ماله (قوله عما يليق به من مسكن)
 أى ولو مستأجر المدة طويلة ثم الاجرة ان كان دفعها للمؤجر أو مستأجرها بعينها فلا حق له فيها وهو معسر وان كانت في ذمته
 فهي دين عليه وهو لا يمنع الوجوب والمنفعة وان كانت مستحققة له بقيمة المدة لا يكلف نقلها عن ملكه بعوض لاحتياجه لها
 (قوله وخادم يحتاج اليه) قيد في شرح البهجة الحاجة بالناجزة وكتب عليه سم قد يقتضى انه لو لم يحتج اهم في ليلة العيد ويومه =

و يحتاج اهما بعد ذلك لم يشترط الفضل عنهما وكتب ايضا قوله يوم عيده وليتمه ينبغي ان يكون هذا نظرا لما سلف ايضا من الخادم والمنزل وغيرهما قاله الجوهري وهو محل نظر شوبري اه ووجه النظر انه بعد الان محتاجا فالظاهر انه لا يكافئ معه (قوله كما قاله الرافي) أي بالنسبة لوجوب الحج بدليل قول الشارح في آخر الباب ينبغي جريانه في الحج كما مر أي ومثل الحج زكاة الفطر فيجري الفرق المذكور فيها أيضا اه سم على شرح البهجة (قوله و فرق الخ) معتمد أي بين وجوب بيع المؤلفين هنادون المكفارة (قوله ويقاس به حاجة المسكن) أي فيقال هي ان يحتاجه مسكنه أو سكن من تلزمه مؤنة لا لحبس دوابه أو خزن تبن مثلا لها فيه (قوله فاضله عن دست ثوب) أو بدله ويختلف ذلك باختلاف الاشخاص والاسوال فيتركه في كل زمن ما يليق به (قوله ولا يشترط كونها فاضله عن دينه) خلافا للحج (قوله لان الدين لا يمنع الزكاة) ٢٨١ معتمد (قوله لا يتعين صرفه له) أي

الدين (قوله وانما يبيع المسكن والخادم فيه) أي الدين (قوله ولو مرهونا) المتبادر منه ان جزاءه يباع في حال الرهن فتقدم الزكاة على حق المرتهن وهو مشكل لان حقته متعلق بالعين و يقدم به على غيره حتى مؤن تجهيز المالك لو مات الا ان يقال المراد انه يباع بعد دفع كاله رهن وانه بالنسبة كالتبني ان كان مؤسرا بخلاف ماله يبيع لكنه خلاف الظاهر وعلى ما هو الظاهر يمكن توجيهه بان زكاة الفطر لما وجبت على بدن العبد كانت كالارش والهبة عليه يقدم به فكذا المستحق اماما ووجب على السيد عن نفسه وعمونه غير المرهون فلا يباع فيه المرهون الا بعد ذلك لانه يتبين بذلك انه كان مؤسرا قبل الوجوب (قوله فان لزمت الفطرة الذمة

كالثوب فلو كانا نفيسين يمكن ابداهما بالتقنين به ويخرج التفاوت لزمه ذلك كما قاله الرافي في الحج قال لكن في لزوم بيعهما اذا كانا المؤلفين وجهان في الكفارة فيجبر ان هنا و فرق في الشرح الصغير والروضة بان الكفارة بدلا أي في الجملة فلا تنقض بالمرتبة الاخيرة منها والحاجة للخادم اما منصبه أو وضعه والمراد بها ان يحتاجه لخدمته وخدمة من تلزمه خدمته لا اعم له في أرضه او ماشيته قاله في المجموع ويقاس به حاجة المسكن ولا بد أيضا ان يجدها فاضله عن دست ثوب يليق به وعمونه كما ينبغي له في الدين ولا يشترط كونها فاضله عن دينه ولو لا دمي كما رجحه في الشرح الصغير وقال في الانوار انه القياس واقتضاه كلام الشافعي والاصحاب لان الدين لا يمنع الزكاة كما سيأتي ولا يمنع ايجاب نفقة الزوجة والقريب فلا يمنع ايجاب الفطرة التابعة لها وانما لم يمنع الدين وجوبه لان ماله لا يتعين صرفه له وانما يبيع المسكن والخادم فيه تقديمه لبراءة ذمته على الاتقاع بهما لان تخصيصهما بالكراهة أسهل فسهل ما قبل انه مشكل بتقديم المسكن والخادم عليهما والمقدم على المقدم مقدم و يباع حتما جردا بعد غير الخدمة فيها ولو مرهونا والسيد معسر بتدبير الزكاة على أوجه الاوجه فان لزمت الفطرة الذمة يبيع فيها حتما ما يباع في الدين ولو عبد خدمة ومسكنا وان لم يباعا ابتداء لا لتحاقها بالدين ومقابل الاصح لان الكفارة لها بدل بخلاف الفطرة (ومن لزمه فطرته لزمه فطرة من تلزمه نفقته) بزوجة أو مملوك أو قرابة أي اذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدى عنهم كما مر لخبر مسلم ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة الا صدقة الفطر في الرقيق والباقي بالقياس عليه بجماع وجوب النفقة ودخل في عبارته ماله وخدمته التي تتخذ عادة امتهما كأجنبية وانفق عليها فانه يجب عليه فطرتهما كنفقتهما بخلاف الاجنبية المؤجرة لخدمتهما كما لا يجب عليه نفقتهما وكذا التي

٣٦ به في بيع) أي بان يمكن من اخراجها ولم يتعل (قوله أو مملوك أو قرابة) وهل يثاب المخرج عنه أو لا فيه نظر والاقرب الثاني فليراجع كما قبل به في الاضحية من ان ثواب الاضحية للمضحي ويسقط بشعلة الطلب عن أهل البيت (قوله كاجنبية) الكاف للتظهير فهي بمعنى أو يعنى أخذتها أمته أو امرأة أجنبية الخ وعلى هذا فقوله الآتي وكذا التي صحبتها الخ ينافي هذه الزيادة وفي نسخة امته الاجنبية وعليها فالتمييز بالاجنبية صفة لازمة او المراد التي ليست ملكا للزوج ويمكن توجيه ما هنا بان المراد بالاجنبية من أتى بها من نفسه للخدمة وعن صحبتها النفقة من اتت بهم الزوجة واستأذنت الزوج (قوله المؤجرة لخدمتها) أي ولو اجارة فاسدة ومثل هذا ما يكثر وقوعه في مصرنا وقرأها من استجار شخص لرعى دوابه منه لا بشئ معين فانه لا فطرته له لكونه مؤجرا اجارة اما صحبة واما فاسدة بخلاف ماله لو استخدمه بالنفقة او الكسوة فيجب فطرته كخادم الزوجة =

ثم قال في مرة أخرى ويحتمل ان يفرق بان خادم الزوجة استخداما واجب كالزوجة بخلاف من يتعلق بالزوج مثلا فانه لا يجب استخداما وهو ممكن من ان يخدم نفسه ولا يفعل ما يجوز الى الاستخدام وان فرض استخداما بلا إيجاب كان كالتبرع بالنفقة فلا فطرة عليه (فرع) قال حج وهل الحرة الغنية الخادمة للزوجة بغير استئجار يلزمها بناء على ما جزم به في المجموع وتبعه القموني وغيره انه لا يلزمها فطرتها اخلافا للرافعي كما تولى فطرة نفسها مع ان نفقتها على زوج مخدومتها اعتبارا بها او لا لانها تابعة للزوجة وهي لا تلزمها فطرة نفسها وان كانت غنية والزوج معسر كل محتمل والثاني اقرب الى كلامهم في النفقات ان لها حكمها الا في مسائل استثنوا اليست هذه منها وكتب عليه سم قوله الغنية فيمد بها اليأتى التردد اه (قوله لانها في معنى المؤجرة) اي فلا فطرة لها كما ان المؤجرة لا فطرة لها (قوله والاوجه حمل الاول) اي وهو عدم الوجوب المفهوم من قوله وكذا التي صحبتها الخ والثاني هو قوله وقال ٢٨٢ الرافعي في النفقات تجب فطرتها الخ (قوله فلا تجب عليه فطرتها) اي وتجب فطرة

الزوجة على نفسها كما يأتي قريبا (قوله والا الزوجة التي حبل بينها) ظاهره وان كانت الحليلة وقت الوجوب ويتأمل وجهه فينفذ ومن الحليلة الحبس وظاهره ولو كان حبسها يوجب (قوله باخراج فطرتها) قال سم على منسج بعد مثل ما ذكره في الكفاية بانها ان كانت حوا الفاحيل لا يطالب وان كانت نعمانا فالضمون عنه لا يطالب اه وقال الاسنوي ان اريد منع المطالبة بالمبادرة او الدفع اليها فسلم وان اريد المطالبة باصل الدفع عند الامتناع فممنوع لان أقل مراتبه أمر معروف أو نهى عن منكر اه (أقول) ليس الكلام في ذلك ولا يختص بها هذا ولو قيل بان لها المطالبة لرفع صومها ان ثبت انه

صحبتها التخدمها بنفقة باذنه لانها في معنى المؤجرة كما جزم به في المجموع وقال الرافعي في النفقات تجب فطرتها وهو القياس وبه جزم المتولي والاوجه حمل الاول على ما اذا كان لها قدر من النفقة لاتعمده والثاني على ما اذا لم يكن لها قدر متوليا كل كفايتها كالاماء ومثلهما عبد المالك في القراض والمساقاة اذا شرط عمله مع العامل ونفقة عليه فان فطرتها على سيده اما من لا تجب عليه نفقته كزوجته الناشئة فلا تجب عليه فطرتها الا المكاتبة كآبة فاسدة كما هو والا الزوجة التي حبل بينها وبزوجها فيجب عليه فطرتها دون نفقتها وليس للزوجة مطالبة زوجها باخراج فطرتها كما في المجموع فان كان غائبا فلها الاقتراض عليه فانفقته دون فطرتها التضررها بانقطاع النفقة تهون الفطرة ولان الزوج هو المخاطب باخراجها قاله في البحر وكذا الحكم في الاب العاجز (لكن لا يلزم المسلم فطرة العبد) أي الرقيق (والقريب والزوجة الكفار) وان وجبت نفقتهم للخبر المار من المسلمين (ولا العبد فطرة زوجته) حرة كانت أو أمة وان وجبت نفقة تها في كسبه ونحوه لانه غير أهل لفطرة نفسه فكيف يتحملها عن غيره واحترزه عن البعض فيجب عليه فطرة أصله وفرعه ورقيقه وزوجته على ما مر (ولا الابن فطرة زوجته أيه) ومنسئولته وان وجبت نفقتهم على الولدان النفقة لازمة للاب مع اعساره فيتحملها الولد بخلاف الفطرة ولان عدم الفطرة لا يمكن الزوجة من الفسخ بخلاف النفقة (وفي الابن وجه) انه يلزمه فطرة زوجة أيه ويستثنى أيضا مسائل تجب فيها النفقة دون الفطرة كقن بيت المال والقن المملوك للمسجد والموقوف ولو على معين فلا تجب فطرتها

معلق حتى تخرج الزكاة لم يعد وفي الاتحاف لابن حج في زكاة الفطر في أن صوم رمضان لا يرفع الى الله الابز كاة الفطر وان مانصه والظاهر ان ذلك كناية عن عدم ترتب فائده عليه اذ لم يخرج زكاة الفطر لكن بمعنى توقف ترتب ثوابه العظيم على اخرجها عليه بالنسبة للقداد عليها المخاطب بها عن نفسه فينفذ لا يتم له جميع ما ترتب على صوم رمضان من الثواب وغيره الا باخراج زكاة الفطر ويتردد النظر في توقف الثواب على اخرجها زكاة فهو وظاهر الحديث التوقف ثم حكمه التوقف على اخرجها انها طهرة للصائم فلا يتم تطهيره وتأهله لذلك الثواب الاعظم الا باخراجها وجوبها عن الصغير وضوءه انما هو بطريق التسع على انه لا يعد ان فيه تطهير له أيضا (قوله ولان الزوج هو المخاطب باخراجها) أي وطريقه ان يكل من يدفعها عنه يملدها او يدفعها للقاضي لانه نفقة ل الزكاة فان لم يتمكن من ذلك بقيت في ذمته الى الحضور ويعذر في التأخير (قوله للخبر المار من المسلمين) أي لقوله فيه من المسلمين (قوله ورقيقة) أي كاملة كما تقدم عن الزيادة نقل عن الرمي (قوله ومنسئولته) أي الاب

(قوله فعلى من يؤل إليه الملك) قال سم على حج في أثناء كلام بعد نقله ما ذكر عن الشارح انظر اذا قارن تمام البيع الناقل للملك أول الجزم من إله العبد فانه لم يجمع الجزآن في ملك البائع ولا في ملك المشتري وكذا الوفاة الموت أى تمام الزهوق ذلك لم يجمع جزآن في ملك واحد من المورث والوارث وكذا الوفاة موت الموصى ذلك فانه لم يجمع الجزآن في ملك الموصى له ولا في ملك وارثه والمتجه في جميع ذلك عدم الوجوب على أحد وهذا بخلاف ما لو كان بينهما ٢٨٣ مهابة في عبد مشترك مثلا فوقع أحد

الجزأين آخر نوبة أحدهما والآخر أول نوبة الآخر فان الظاهر وجوبها عليهما لان الأصل الوجوب عليهما الا اذا وقع زمن الوجوب بتمامه في نوبة أحدهما لاستقلاله في جميعه حينئذ مر (قوله ومن مات قبل الغروب) تقدم في قوله ومقتضى كلام المصنف الخ ما يعلم منه هذا لكنه ذكره توطئة لبقية الاقسام (قوله فالفطرة عنه) أى السيد (قوله وعنه) أى الارقاء (قوله قبل وجوبها) متعلق بوصى (قوله فالفطرة عليه) أى الموصى له (قوله ويقع الملك للميت) أى الموصى له (قوله وان مات) أى الموصى له (قوله وان مات) أى الموصى له (قوله ولتطهيرها) هذا كله حيث كانت موافقة للزوج في مذهبه فان كانت مخالفة له في ذلك راعت مذهبا (قوله فلو كانت ناشرة) لم يستغن عن هذه بما مر في قوله أما من لا يجب عليه نفقة لزوجته الناشرة الخ لان المستفاد مما مر عدم الوجوب عليها ولا يلزم منه الوجوب على الزوج (قوله أما لو انتهت غيبته

وان وجبت مؤنتهم ولو اشترى رقية فانقربت عليه شمس ليلة الفطروهما في خيار المجلس أو اشترط ففطرته على من له الملك بان يكون الخيار لاحدهما وان لم يتم له الملك وان قلنا بالوقف للملك بان كان الخيار لهما فعلى من يؤل إليه الملك فطرته ومن مات قبل الغروب عن رقيق ففطرة رقيقه على الورثة ولو استغرق الدين التركة وان مات بعده فالفطرة عنه وعنهم في التركة مقدسة على الدين والميراث والوصايا وان مات بعد وجوب فطرة عبد أو وصى به غيره قبل وجوبها وجبت في تركته أو قبل وجوبها وقبل الموصى له الوصية ولو بعد وجوبها فالفطرة عليه وان ردها فعلى الوارث فطرته فلو مات الموصى له قبل القبول وبعد الوجوب فوارثه قائم مقامه ويقع الملك للميت وفطرته في التركة أو يباع جرمه منه ان لم تكن له تركة سواء وان مات قبل الوجوب أو معه فالفطرة على ورثته ان قبلوا الوصية لانه وقت الوجوب كان في ملكهم (ولو عسر الزوج) وقت الوجوب (أو كان عبدا فالأظهر انه يلزم زوجته الفطرة) اذا أبسرت (وكذا) يلزم (سيدا لامة) فطرتها والثاني لا يلزمهما (قات الأصح المنصوص لا تلزم الحرة) وتلزم سيدا لامة (واقه) تعالى (أعلم) وهذا الطريق الثاني يقرر النصين والفرق كمال تسليم الحرة نفسها بخلاف الامة المزوجة لان اسيدها ان يسافر بها أو يستخدمها ولانه اجتمع فيها شيان أن الملك والزوجية ولا يبتقض ذلك بحالها ساء ساءها له الا ونهرا والزوج مؤسرح حيث تجب الفطرة على الزوج قولا واحدا لانها عند اليسار غير ساقطة عن السيد بل يحكمها الزوج منه ويسن للجرة المذكورة اخراج فطرتها عن نفسها كما في المجموع خروجها من الخلاف ولتطهيرها وظاهرهما ان الكلام في زوجة على زوجها مؤنتها فلو كانت ناشرة لزمها فطرة نفسها (ولو انقطع خبر العبد) أى الرقيق الغائب فلم تعلم حياته مع تواصل الرفاق ولم تنته غيبته الى مدة يحكم فيها بموته (فالذهب وجوب اخراج فطرته في الحال) أى في يوم العبد ولياته اذا اصل بقائه حياته وان لم يجز اعتناقه عن الكفار احتياطافيهما (وقيل) انما يجب اخراجها (اذا عاد) كزكاة ماله الغائب وأجاب الاول بأن التأخير انما يجوز هنا للثبوت وهو غير معتبر في زكاة الفطر (وفي قول لاشئ) أصلا عملا بأصل براءة الذمة ومحل هذا اذا استمر انقطاع خبره فلو بان حياته بعد ذلك وعاد لسيد

وجب الاخراج وان لم يعد الى سيده فعلى الخلاف في الضال أما لو انتهت غيبته الى ما ذكر لم تجب الفطرة جزما كما صرح به الرافعي في الفرائض وما استشكل به هذا من ان الأصح الى ما ذكره) أى في قوله الى مدة يحكم فيها بموته (قوله كما صرح به الرافعي) قضيته انه لا يحتاج مع ذلك الى الحكم بموته وقال الزياى وهل يحتاج الى حكم ما بموته أو يكفي مضي المدة المذكورة في الفرائض الذى جزم به مع ان مضي المدة كاف وخالفه شيخنا الرملى فقال لا بد من الحكم بموته وفي تصوير الحكم نظر اذا لا بد من تقديم دعوى ويمكن تصويرها بما لو ادعى عليه بعض المستحقين بفطرة عبده فادعى موته وأنكره المستحق فحكم القاضي بموته لدفع المطالبة عن السيد

(قوله فكيف يخرج) أي السيد (قوله نعم ان دفع للقاضي البرالخ) وصوره ذلك ان العبد لم يتحقق خروجه عن محل ولاية القاضي فان تحقق خروجه عن محل ولايته أيضا فالامام فان تحقق خروجه عن محل ولاية الامام أيضا بان تعدد المتعلبون ولم يتحقق في كل قطر الامر المتغلب فيه فالذي يظهر انه يتعين الاستثناء للضرورة حينئذ اما اذا لم يتقطع خبره فيخرج عنه في بلده وبه ذامع ما قبله يظهر الفرق بين منقطع الخبر وغيره خلافا لمن زعم عدم الفرق اهـ حج وقول حج في بلده أي العبد (قوله قدم وجوب نفسه) فلو وجد بعض الصيغان وخالف الترتيب فان المنجى عدم الاعتماد مع الانتم ويتجه الاسترداد وان لم يشترطه ولا علم القاضي انفساد القبض من أصله مر اهـ سم على حج ٢٨٤ وقول حج وخالف الترتيب ويعلم ذلك منه فيقبل قوله في ذلك وبقي ما لو وجد كل

في جنس الفطرة اعتبار بالبلد العبد فاذا لم يعرف موضعه فكيف يخرج من جنس بلده رد بان هذه الصورة مستثناة من القاعدة للضرورة ويخرج من قوت آخر بلادة علم وصوله اليها وهي مستثناة أيضا أو يدفع فطرته للقاضي الذي له ولاية ذلك ليخرجها لان له نقل الزكاة وهي مستثناة فيها وبما قبلها انما للاحتياط باختلاف أجناس الاقوات نعم ان دفع للقاضي البرخرج عن الواجب يبين لانه أعلى الاقوات (والاصح ان من أيسر ببعض صاع وهو فطرة الواحد (بلزمه) أي اخرجهم بحافطة على الواجب بقدر الامكان والثاني بقول لم يتدر على الواجب (و) الاصح (انه لو وجد بعض الصيغان قدم) وجوبا (نفسه) لخبر ابدأ بنفسك فتصدق عليهم فان فضل شيء فلاهك فان فضل شيء فلهي قرابتك والثاني يقدم زوجته والثالث يتخير (ثم زوجته) لتأكد نفقة لانها معاوضة لا تسقط ببعض الزمان (ثم ولده الصغير) لانه أعجز من يأتي ونفقه ثابتة بالنص والاجماع (ثم الاب) وان علا ولومن قبل الام اشرفه (ثم الام) كذلك عكس النفقة لانها للحاجة والام أحوج وأما الفطرة فظهره وشرف والاب أولى بهما فانه منسوب اليه ويشرف بشرفه ولان الزكاة عبادة بدنية وهي للرجال آكد بخلاف النفقة قال في المجموع ومرادهم بانها كالنفقة أصل الترتيب لا كنفقته وأبطل الاسنوي الفرق بالولد الصغير فانه يقدم على الابوين هنا وهما أشرف منه فدل على اعتبارهم بالحاجة في البابين ورده الى الدرجة الله تعالى بانهم انما قدموا الولد الصغير عليهم لانه كعبعض والده ونفسه مقدمة عليهم ويمكن الجواب أيضا بان النظر للشرف انما يظهر وجهه عند اتحاد الجنس كالاصالة وحينئذ فلا يرد ما ذكره (ثم) ولده (الكبير) الذي لا كسب له وهو زمن أو مجنون فان لم يكن كذلك لم تجب نفقته كما سيأتي في باب ثم الرقيق لان الحر أشرف منه وعلاقته لازمة بخلاف المالك وينبغي كما أفاده الشيخ ان يبدأ منه بام الولد ثم بالمدبر ثم بالمعاق عتقه بصفة فلو استوى اثنان في درجة كابنين وزوجتين تخير لاستواءهما في الوجوب وان تميز بعضهم بقضائل

الصيغان هل يجب الترتيب أم لا فيه نظر والا قرب عدم الوجوب كما نقله سم على حج عن الشارح استدراكا على حج (قوله ثم زوجته) الظاهر انه لو كان الزوج موسرا فخرجت عن نفسها بغير اذنه لارجوعها لانها متبرعة فليتا مل ولانها على الزوج كالموالة على الصحيح والحيث لو ادى بغير اذن المحال عليه لم يرجع عليه فليتا مل * (فرع) * خادم الزوجة حيث وجبت فطرتها ايكون في أي مرتبة ينسب في ان يكون بعد الزوجة وقبل سائر من عداها حتى ولده الصغير وما بعده لانها وجبت بسبب الزوجية المقدمة على سائر من عداها وفاها في ذلك لمر اهـ سم على منه حج (قوله لانه أعجز من يأتي) أي الاب وما بعده (قوله) لانه كعبض والده) امكن يرد عليه تأخير الوالد الكبير عن الابوين

مع انه بعضه (قوله ثم الرقيق) أي ثم بعد الولد قدم الرقيق اهـ سم على منه حج * (فرع) * قال لعبد أنت حر جزه فيما من رمضان فهل يجب على العبد فطرة بشرطه لا يبعد الوجوب لان الحرية حاصلة مع اخر جزه كجزء الاول من شوال فقد تحققت الحرية مع سبب الوجوب اهـ سم على منه حج امكن يبقى الكلام في تصوير ملكه وقت الوجوب ما يخرج منه فانه قيل وقت الوجوب رقيق وقت نفوذ العتق لملك له وما يتبع من الارث أو الهبة أو نحوها ما بعد الوجوب لا يوجب عليه الاخراج فليتا مل ويمكن تصويره بمال مورثه بمقار الغروب الشمس فيقع العتق وملك ما يصرفه في الزكاة متقارنين فيقدر سبق المالك على الحرية أو سبقه ما معا على غروب الشمس (قوله كابنين) هل منلهما أبو الاب وابو الام لاستواءهما في الدرجة أو يقدم أبو الاب لتقديم ابنه على الام فيه نظر وقضية اطلاقه الاول فليراجع

(قوله البعض الواجب) أي فانه يخرج عن نفسه مثلا وان لم يقرب بالواجب للضرورة وليس المراد انه لا يتغير اذا قدر على بعض
الواجب عند استواء اثنين في درجة (قوله وثلاث درهم) الاولى من درهم لا لا يتغير اعراب المتن (قوله والاصل في ذلك الكيل) هو
كذلك ولكنه لا يتأتى في مثل الجبن براه سم على بهجة (أقول) أي في قيد ذلك ٢٨٥ بما يتأتى فيه الكيل عادة (قوله على ان

التقدير بالوزن الخ) اعتراض على
جعلهم الوزن استظهارا وحاصله
ان الاستظهار لا يتأتى مع
اختلاف الجبوب خفة وثقلا
وعدم اختلاف ما بهويه المكيال
في القدر ومن ثم كتب عليه سم
على شرح البهجة على مثل هذه
العبارة وقوله استظهار الخ
أي استظهارا مع شدة تفاوت
الجبوب ثقلا وخفة (قوله
ويزاد ان شيئا يسيرا) المراد ان
يزيد المخرج على القدر حين ما ذكر
وينبغي ان ذلك مندوب فقط (قوله
في كل يوم رطلان) قال سم على
منهج بعد ما ذكر انظر هذه
الحكمة كيف تأتي على مذهب
الشافعي من وجوب دفع الفطرة
لسبعة أصناف اه (أقول) هذه
حكمة للمشروع عينة وهي لا يلزم
اطرادها (قوله العشر ونصفه)
عبارة المحلى وكذا نصفه اه
(أقول) وما ذكره المحلى أولى مما
ذكره كج لان أو تدل على
ان الواجب هو الاحمد الدائر
بين العشر ونصفه على ان أيهما
أخرج به أجزأ وليس ذلك مرادا
بل المراد ان الواجب تارة العشر
وتارة النصف وحكمة الفصل
بكذا الإشارة الى ان الاصل في

فيما يظهر لان الاصل في التطهير وهم مستوون فيه بل الناقص أخوج اليه وانما لم يوزع
بينهم النقص المخرج عن الواجب في حق كل منهما بالضرورة بخلاف ما اذا لم يكن
الابعض الواجب (وهي) أي فطرة الواحد (صاع) لخبر ابن عمر المار (وهو ستمائة درهم
وثلاثة وتسعون) درهما (وثلاث) درهم لانه أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بالبغدادى
والرطل مائة وثلاثون درهما (قلت الاصح ستمائة وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع
دروهم لما سبق في زكاة النبات) من كون الرطل مائة وثمانية وعشرين درهما وأربعة
أسباع درهم (والله أعلم) كما مر في زكاة النبات ايضا والاصل في ذلك الكيل وانما
قدروه بالوزن استظهارا على ان التقدير بالوزن يختلف باختلاف الجبوب كالذرة والحصى
والعبرة في الكيل بالصاع النبوى وعياره موجود وهو قدحان بالكيل المصرى ويزاد ان
شيئا يسيرا لاجتمالك اشتغالهما على طين أو قن فان قدما ما يعاير به اخرج قدرا يتقن انه
لا ينقص عن الصاع واذا كان المعتبر الكيل فالوزن تقريبا ويجب تقييده ذابعا من
شأنه الكيل أما ما لا يكال اصلا كالاقط والجبن اذا كان قطعا كما راعى عياره الوزن لا غير كما
في الربا قيل ومن ذلك اللبن وفيه نظير بل الكيل له دخل فيه كما قاله في الربا قال في
الروضة وقال جماعة الصاع أربع حفقات بكفى رجل معتد لهما قال الثقاف والحكمة
في ايجاب الصاع ان الناس غالبا يمتنعون من التكسب في يوم العيد وثلاثة أيام بعده
ولا يجسد الفقير من يستعمله فيها لانها أيام سرور وراحة عقب الصوم والذي يحصل من
من الصاع عند جعله خبز ثمانية أرطال فان الصاع خمسة أرطال وثلاث كاهم ويضاف
اليه من الماء نحو الثلث فيأتى من ذلك ما قلناه وهو كفاية الفقير في أربعة أيام في كل يوم
رطلان (وجنسه) أي الصاع الواجب (القوت المعشر) أي الذي يجب فيه العشر
أو نصفه لان النص ورد في بعض المعشرات كالبر والشعير والتمر والزبيب وقيس الباقي
عليه بجماع الاقتيات (وكذا الاقط في الاظهر) لشبوتة في الاخبار السابقة وهو ابن عباس
لم ينزع زبده وفي معنى ذلك ابن وجبن لم ينزع زبدهما فيجزيان ولا يجزى من اللبن الا قدر
الذي يتأتى منه صاع من الاقط لانه فرع عن الاقط فلا يجوز ان ينقص عن أصله قاله
العمراني في البيان وهو ظاهر وقد عمل ابن الرفعة اجزاء الاقط بانه مقمات متولد مما يجب
فيه الزكاة ويكال فكان كالحب وهو يقتضى ان المتخذ من ابن الطبيعة والضبع
والأدمية اذا جوزنا شره لا يجزى قطعا وينبغي ثبوته على ان الصورة النادرة هل تدخل
في العموم أولا والاصح الدخول ثم محمل اجزاء ما ذكر لمن هو قوته سواء اكان من أهل

المعشر انه الذي يجب فيه العشر (قوله وفي معنى ذلك ابن الخ) وهل يجزى اللبن المخلوط بالماء أم لانه نظر والا قرب ان يقال ان
كان اللبن يتأتى منه صاع اجزأ والا فلا ومعلوم ان هذا فيمن يقتات به مخلوطا أما اذا كانوا يقتاتونه خالصا فالظاهر عدم اجزائه مطلقا
كالحب من الحب (قوله وهو يقتضى) أي قوله وقد عمل الخ (قوله والاصح الدخول) أي فيجزي ابن كل ما ذكر من الطبيعة الخ

(قوله وكذا المكشك الخ) هو بفتح الكاف كافى المصباح أى فلو كانوا لا يقتاتون سوى هذه المذكورات وجب اعتبار اقرب البلاد اليهم أخذ من قوله الا ترى ولو كان فى بلدة لا يقتاتون ما يجزى فيها اخرج من غالب قوت اقرب البلاد اليه (قوله جوهره) أى ذاته (قوله فان غلب فى بعضها اجنس وفي بعضها اجنس آخر) قال الشارح فى شرحه على العباب واستوى فى الغلبة كسمة أشهر من بروسمة من شعير أى أمارو غلب ٢٨٦ أحدهما لم يجز غيره (قوله الاعلى) رسمه بالماء هو الصواب لانه مما عيال (قوله

فأجزأ) قال حج ويؤخذ منه انه لو أراد اخراج الاعلى فابى المستحقون الا قبول الواجب اجيب المالك وفيه نظر بل ينبغى اجابة المستحق حينئذ لان الاعلى انما أجزأ وبقائه فاذا ابى الواجب له فينبغى اجابته كما لو ابى الدائن غير جنس دينه ولو اعلى وان أمكن الفرق اه حج (أقول) ولعله ان الزكاة ليست ديناً حقيقياً كسائر الدين بل دليل انه لا يجبر على الاخراج من عين المال بل اذا اخرج عن غيره من جنسه وجب قبوله فالغلب فيها معنى المواصلة وهى حاصله بما اخرجته وقد مر انه لو اخرج ضايعاً عن معز أو عكسه وجب على المستحق قبوله مع ان الحق تعالى بغيره (قوله وتقدم الذرة والدخن) وتقدم ان الدخن نوع من الذرة وهو يقتضى انه فى مرتبة واحدة (قوله على ما بعد الشعير) أى فيكونان فى مرتبة الشعير فيقدمان على الارز زيادى وينبغى تقدم الذرة على الدخن وتقدم الارز على التمر (قوله بلدين مختلفى القوت) أى او بلد واحد

المادية أو الحاضرة أما من زرع الزبد فلا يجزى وكذا المكشك والخمض والمصل والسمن والعم وما صلح من اقط أفسد كثرة الملح جوهره بخلاف ما ظهر ملح فيجزى غيرانه لا يحسب الملح بل يخرج قدر ما يكون محض الاقط منه صاعاً (ويجب) الصاع (من) غالب (قوت بلدة) ان كان بلدياً وفى غيره من غالب قوت محله لان ذلك يختلف باختلاف النواحي (وقيل) من غالب (قوته) على الخصوص (وقيل بتخيرين) جميع (القوات) فاو فى الخبرين السابقين على الاولين للتنبؤ بع وعلى الثالث للتخير والمعتبر فى غالب القوت غالب قوت السنة كما فى المجموع لا غالب قوت وقت الوجوب فان غلب فى بعضها اجنس وفي بعضها اجنس آخر اجزأ أدناها فى ذلك الوقت كما فى العباب (ويجزى) على الاولين القوت (الاعلى عن) القوت (الادنى) بل هو افضل لانه زاد خيراً فاشبه ما لو دفع بنت لبون عن بنت مخاض وقيل لا يجزى كالخطة عن الشعير والذهب عن الفضة وقرى الاول بان الزكاة المالية تتعلق بالمال فامر ان يواسى المستحقين بما أعطاه الله تعالى والفقرة زكاة اليدن فوق وقوع النظر فيها الى ما هو غذاء البدن وبه قوامه والاعلى يحصل به هذا الغرض وزيادة فأجزأ (ولله عكس) انقصه عن الحق ففيه ضرر بمستحقها (والاعتبار) فى الاعلى والادنى (بزيادة القيمة فى وجهه) رفعة بالمستحقين (وبزيادة الاقييات فى الاصح) بالنظر للغالب لا لبلدة نفسه لانه المقصود وعلمه (فالبرخير من التمر والارز) ومن الزبيب والشعير وسائر الاقوات اكونه انفع اقيتانا مما سواه (والاصح ان الشعير خير من التمر) لانه ابلغ فى الاقييات (وان التمر خير من الزبيب) لما مر والثانى ان التمر خير من الشعير وان الزبيب خير من التمر نظر الى القيمة والاوجه على الاول تقدم الشعير على الارز والارز على التمر لغلبة الاقييات به وقول الجار بردى فى شرح الحاوى والارز خير من الشعير معنى على ان الاعتبار بزيادة القيمة ويظهر تقدم السلت على الشعير وتقدم الذرة والدخن على ما بعد الشعير ولم ارفقه نصاً وفيه فى النظر فى مراتب بقيمة المعشرات التى سكتوا عنها والمرجع فى ذلك لغلبة الاقييات (وله ان يخرج عن نفسه من قوت) واجب (وعن قرينه) أى من قلزمه فطرته كزوجته وعبداه أو من تبرع عنه باذنه من (أعلى منه) لانه زاد خيراً كما يجوز ان يخرج لاحد جيرانين شاتين وللاخر عشرين درهما (ولا يعض الصاع) المخرج عن الواحد من جنسين وان كان أحد الجنسين أعلى من الواجب كما لا يجزى فى كفارة اليمين ان يكسو خمسة ويطعم خمسة فان اخرج ذلك عن اثنين كان ملك واحد نصى عبيدين أو مبعوضين من بلدين مختلفى القوت جاز تبعيض الصاع ولو اخرج صاعاً عن واحد من نوعين جاز حيث كانا من الغالب

تعد فيها الغالب (قوله حيث كانا من الغالب) عبارة شيخنا الزيادى ولو كانوا يقتاتون البر المختلط بالشعير كان (ولو) استويا تخير بينهما اه وقضيته انه لا يجوز اخراج نصف من احدهما ونصف من الاخر وهو مستفاد مما ذكره الشارح حيث قيد جواز التبعض بالنوعين والشعير والبرجنسان ثم رايت قوله وعلم من عدم الخ

(قوله تخيران كان الخليفة طان الخ) ظاهر في انه لا يجوز اخراج بعضه من احدهما وبعضه من الاخر وهو ظاهر على ما قدمه من انه لو اخرج صاعا عن واحد من نوعين جاز (قوله وان كان احدهما اكثر وجب منه) اي من خالص ذلك الاكثر وليس له ان يخرج قحما مخلوطا بشعر كما هو ظاهر فلو خالف واخرج منه وجب دفع ما يقابل الشعر قحما خالصا ان كان الاغلب من البر والاختيار بينهما (قوله فان استوى البلدان في القرب) اي ويرجع في ذلك اليه ان لم يكن ثم من يعرفه (قوله ان الاعتبار بقوت بلاد العبد) اي ويدفع فقره بلاد العبد وان بعد وهل يجب عليه التوكيل في زمن بحيث يصل الخبر الى الوكيل فيه قبل مجي وقت الوجوب ام لا فيه نظروا الاقرب الثاني اخذوا ما قالوه فيما لو خالف لم يقض حقه وقت كذا وتوقف تسليمه له في ذلك الوقت على السفر قبل مجي الوقت فانه لا يكلف ذلك (قوله فلا تجزئ القيمة بالاتفاق) اي من مذهبا ٢٨٧ (قوله السليم) قال سم على حج لو فقد

السليم من الدنيا فهل يخرج من الموجود او ينتظر وجود السليم او يخرج القيمة فيه نظر والثاني قريب من توقف فيه شيخنا وقال الاقرب الثالث اخذوا بتقديم فيما لو فقد الواجب من اسنان الزكاة من انه يخرج القيمة ولا يكلف الصعود عنه ولا النزول مع الجيران (قوله فلا يجزئ المسوس) قال سم على منهج لولم يكن قوتهم الا الحب المسوس أجراً كما قاله مرقا في العباب ويحجه اعتبار بلوغ اب المسوس صاعا اه ووافق عليه مرقا وقضية قول الشارح السابق فلو كان في بلد لا يقتاتون ما يجزئ فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد الخ لا فيه (قوله وان اقتانته) اي هو ودون أهل البلد (قوله فلا يجزئان عنه من مالهما)

(ولو كان في بلد اقوات لا غالب فيها) ولم يعتبر قوت نفسه لماسر (تخير) اذ ليس تعين البعض للوجوب أولى من تعين الاخر وعلم من عدم جواز تبعض الصاع المخرج انهم لو كانوا يقتاتون برا مخلوطا بشعر او نحوه تخيران كان الخليفة طان على السواء وان كان أحدهما أكثر وجب منه تبعة عليه الاستوى فلو لم يجد سوى نصف من هذا ونصف من الاخر فوجهان أقربهما انه يخرج النصف الواجب ولا يجزئ الاخر لما سر من عدم جواز تبعض الصاع من جنسين ولو كان في بلدة لا يقتاتون ما يجزئ فيها أخرج من غالب قوت أقرب البلاد اليه مما يجزئ فيها فان استوى بلدان في القرب اليه واختلف الغالب من اقواته تخير (والأفضل أشرفها) أي أعلاها (ولو كان عبده) أي رقيقه (بياد آخر) فالأصح ان الاعتبار بقوت بلاد العبد بناء على وجوبه على المؤدى عنه ابتداء وهو الأصح والثاني ان العبرة ببلد السيد بناء على وجوبه على المؤدى (قلت الواجب الحب) عند تعينه فلا تجزئ القيمة بالاتفاق ولا الخبز ولا السويق ولا الدقيق ونحوها اذ الحب يصلح لما يصلح له هذه الاشياء (السليم) فلا يجزئ المسوس وان اقتانته والمعيب لقوله تعالى ولا تبموا الخبيث منه تتفقون ويجزئ حب قديم قليل القيمة ان لم يتغير لونه أو طعمه أو ريحه (ولو أخرج من ماله فطرة ولده الصغير الغني جاز) لانه ولاية عليه ويستقل بملكه فيقدر كانه ملكه ذلك ثم تولى الاداء عنه ويرجع به عليه ان أدى بنية الرجوع اما الوصي والقيم فلا يجزئان عنه من مالهما الا باذن الحاكم ثم قل في المجموع عن الماوردي والبغوي وأقره ويخالف مالوقضا دينه من مالهما بغير اذن القاضي فانه يبرأ لأن رب الدين متعين بخلاف مستحق الزكاة قاله القاضي (كاجنبي اذن) كما لو قال غيره اقض ديني فان لم يأذن لم يجزه جزا لانها عبادة تفقر الى نية فلا تسقط

أي مال أنفسهم ما سواه نوبيا الرجوع أم لا (قوله الا باذن الحاكم) بقي ما لو فقد الوصي والقيم والحاكم هل للاحاد الاخراج عنه ام لا فيه نظر ثم رأيت عن القوت للاذرى ما يبعد الاول (قوله لان رب الدين متعين) أي فلا ينسب في الدفع له الى انه قد يتصرف بلا مصلحة بخلاف الفقهاء فانه قديم بانه قد يدفع لمن لا يستحق أو ان غيره أخرج منه ويؤخذ من تعبيل الشارح انه لو انحصر المستحقون جاز للوصي والقيم الدفع لهم (قوله فان لم يأذن لم يجزه) أي وان كان المخرج عنه عن يثوق عليه المخرج مروة وحيث لم يجز لا تسقط عن أخرجه عنه وله استرداده من الاخذ وان لم يعلم بانه أخرج عن غيره (قوله لانها عبادة تفقر الى نية) منه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أنه لو امتنع أهل الزكاة من دفعها وظفر بهم المستحق هل يجوز له أخذها وتقع زكاة أم لا وهو عدم جواز الاخذ نظرا وعدم الاجراء لمعامل به الشارح

(قوله والمجنون مثله) أي مثل الصغير * (باب من تلزمه الزكاة وما تجب فيه) * (قوله لمناسبتهم ماله) أي فكان الترجمة شاملة لهم ما فاسخ التعبير بفصل (قوله بشرط وجوب زكاة المال الاسلام) يستثنى من ذلك الانبياء قال الشيخ تاج الدين في كتاب التنوير مانصه ومن خصائص الانبياء الخ صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين عدم وجوب الزكاة عليهم وأما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة أي زكاة البدن لا المال كما حله ٢٨٨ بعض المفسرين وأوصاني بالزكاة أي بتبليغها اه خصائص السموطى وقوله

عن كافيهم بدون اذنه (بخلاف الكبير) فانه لا بد من اذنه لعدم استقلاله بتبليغه وقيمده في المجموع عن الماوردي والبعثي وأقوى بالرشيده فأفهم ان السفيه كالصغير وهو كذلك وان نوزع فيه والمجنون مثله أيضا (ولو اشتركت موسر ومعسر) مناصفة مثلا (في عبد) أي رقيق والمعسر محتاج الى خدمته (لزم الموسر نصف صاع) اذ هو المكلف بها ومحملة حيث لا مهايأة بينهما والافهم معهما على الموسر ان وقع زمن الوجوب في نوبته أخذ ما امر أو في نوبة المعسر فلا شيء عليه كالبعض المعسر (ولو أيسرا) أي الشريك في الرقيق (واختلفوا فيهما) لاختلاف قوت بلدهما بان كانا يملكان في القوت (أخرج كل واحد نصف صاع من واجبه) أي من قوت بلده (في الاصح) كما ذكره الراعي في الشرح (والله أعلم) لانهما اذا أخرجاه هكذا أخرج كل واحد جميع واجبه من جنس واحد كالثلاثة محرمين قتلوا طيبة فذبح أحدهم ثلث شاة واطعم الثاني بقيمة ثلث شاة وصام الثالث عدل ذلك فانه يجزيهم وما ذكره المصنف رحمه الله تعالى محمول على ما اذا أهل شوال على العبد وهو في برية نسبت في القرب الى بلدى السيدين على السواء في هذه الحالة المعتة برقوت بلدى السيدين وكذلك لو كان العبد في بلد لا قوت فيها وانما يحمل اليه من بلد السيدين من الاقوات ما لا يجزى في النطرة كالذبيق والخبز فحيث أمكن تنزيل كلام المصنفين على تصوير صحيح لا يعدل الى تغليبهم وقد علم انه لا منافاة بين ما صححه هنا وما صححه أولا من كون الاصح اعتبار قوت بلد العبد فستط ما قبل ان ما ذكره مفرع على انه لا تجب على السيد ابتداء وان جرى عليه المارح بهما الكثير من الشراح واعلم ان قول المصنف أخرج كل عن واجبه أي جواز لا وجوب بالموافق ما مر في نظيره من التخيير بين القوتين

* (باب من تلزمه الزكاة) *

أي زكاة المال (وما تجب فيه) أي شروط من تجب عليه وشروط المال الذي تجب فيه وليس المراد بما تجب فيه بيان الاعيان من ماشية ونقد وغيرهما فان ذلك قد علم من الابواب السابقة وانما المراد اتصاف المال الزكوى بما قد يؤثر في السقوط وقد لا يؤثر كالغصب والجحود والاضلال أو معارضته بما قد يسقطه كالدين وعدم استقرار المالك وحاصل الترجمة باب شروط الزكاة وموانعها وختمه بفصلين آخرين لما سبقت ماله وبدأ ببيان من تلزمه الزكاة فقال (شرط وجوب زكاة المال) بأنواعه السابقة من حيوان ونبات ونقد ومعدن وركاز وتجارة على مالكة (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي بالمعنى السابق في الصلاة

أي زكاة البدن المراد به نازكاة النفس عن الرذائل التي لا تليق بمقامات الانبياء ويدل له ما حمل عليه بعضهم الآية من أن المراد بالزكاة فيها الاستكثار من الخير كما حكاها عنه الواحدى في وسيطه لازكاة الفطر لان مقتضى جعل عدم الزكاة من خصوصياتهم أنه لا فرق بين زكاة المال والبدن هذا وتقدم عن المناوى ملقى عدم وجوب الزكاة على الانبياء وعبارته في شرح الخصائص وهذا كما تراه بناء ابن عطاء الله على مذهب امامه ان الانبياء لا يملكون ومذهب الشافعى خلافه (قوله وركاز وتجارة) عطفه ما على النقد لاختصاصهما باسمين ومخالفة النقد في بعض الاحكام لعدم اشتراط حوالان الحول (قوله على مالكة) صلة قول المصنف وجوب ولا يستلزام بل مجرد بيان المتعلق ولا فرق في المالك بين البائع والصبي ولا ينافيه ما يأتي في قول المصنف وتجب في مال السبي لانه ليس المراد بوجوبه في ماله ما انما يتعلق بالمال كمتعلق الارش بالجاني

بل معناه أنها انثبت في ذمتهم ما ويجب على الولي اخراجها من ماله كما مررت الاشارة اليه في كلام الشارح في فصل اقول انما تجب الصلاة على كل مسلم الخ (قوله بالمعنى السابق في الصلاة) وهو أنه لا يخاطب به في الدنيا ويعاقب عليها في الآخرة هذا وقياس ما قدمه في الصلاة من انه لو قضاها لاتصح منه انه لو أخرجه لاتصح منه لا قبل الاسلام ولا بعده ويستردّها من أخذها وقد يقال اذا أخرج بعد الاسلام بل يحتمل اوقيله يقع له تطوعا ويفرق بينه وبين الصلاة بما قدمناه

(قوله وعلم مما تقرر الخ) أى فى قوله بالنسبة للإسلام بالمعنى السابق فى الصلاة وبالنسبة للحرية فى قوله فلا يجب على الرقيق إلى قوله وهو باق على ملك سيده فيلزمه زكاته (قوله فإما مفهوم قوله ان ابقينا ملكه) قوله فانم اتواخذ من ماله جزما وفى نسخة على المشهور (قوله ويجزئه الاخراج فى هذه) هى قوله أما اذا وجبت الخ (قوله وفى الاولى) هى قوله وتلزم المرتد زكاة المال الذى حال عليه حول الخ (قوله ان عاد إلى الاسلام) أى فان لم يعد إلى الاسلام لم يعتد بعادته ويسترد من القابض وظاهره سواء علم القابض بانهم ازكاة أم لا قال حج ويفرق بينه وبين المجهلة بان المخرج هنا ليس له ولاية الاخراج بخلافه فى المجهلة فان له ولاية الاخراج فى الجملة فثبت لم يعلم القابض بانهم اممجة استردت منه أه بالمعنى والاولى ان يقال فى الفرق انه حيث مات على الردة تبين ان المال خرج عن ملكه من وقت الردة فاخرجه منه تصرف فيما لا يملكه فضمنه آخذه من حين القبض فيجب عليه رده ان بقى وبذلك كاف كلمة بوض بالشراء الفاسد وأما فى المجهلة فالخراج من أهل ٢٨٩ الملك فتصرفه فى ملكه والظاهر منه حيث لم يذكر التجمل انه صدقة

لقول أبي بكر فى كتاب الصدقة هذه فريضة الصدقة التى فرضها رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين واستتر بزكاة المال عن زكاة الفطر فانما اقد تلزم الكافر عن غيره كما مر (والحرية) فلا تجب على الرقيق ولو مدبر او مستولدة ومعلق العتق بصفة لعدم ملكه فلو ملكه سيده مالا لم يملكه وهو باق على ملك سيده فتلزمه زكاته وعلم مما تقرر ان الاسلام شرط لوجوب الاخراج لا لاصل الطلب ولا يؤثر فيه ان الشرط الاخر وهو الحرية الكاملة لا لاصل الطلب لان مدارا عطف على اشتراكهما فى الشرطية لا غيرهما كذلك وان اختلف المراد بهما فلا اعتراض عليه (وتلزم المرتد) زكاة المال الذى حال عليه حول فى رده (ان ابقينا ملكه) مؤاخذه له بعلاقة الاسلام بخلاف ما اذا ازلناه كما أفهمه كلامه فان قلنا بوقفه وهو الاصح فوقفه وحيث قد فالفهوم فيه تفصيل فلا يرد عليه اما اذا وجبت عليه الزكاة فى الاسلام ثم ارتد فانم اتواخذ من ماله على المشهور وسواء أسلم أم قتل كما فى المجموع ويجزئه الاخراج فى هذه حال الردة وفى الاولى على قول اللزوم فيها وعلى قول الوقف وهو الاصح ان عاد إلى الاسلام (دون المكاتب) فلا تلزمه لضعف ملكه وصرح به لانه قديته وهم من أن له ملكا وجوبه عليه والحرية قد يراى بها القرب منها فلا اعتراض عليه لخبر ليس فى مال المكاتب زكاة حتى يعتق رواء الدارقطى قال عبيد الحق واسناده ضعيف ومثله عن عمر موقوفه ولا يخالف له ولا نهى واساة وماله غير صالح له اوديله انه لا تلزمه نفقة قريبه ولا يعتق عليه اذا ملكه ولا زكاة على السيد بسبب ماله لانه غير مالك له فان زالت الكتابة بجزأ وعتق أو غيره انعقد حوله من حين زوالها وشرط وجوبها أيضا ان يكون المالك معينا فلا زكاة فى الموقوف على جهة عامة

تطوع او زكاة غير مجة وعلى التقديرين فتصرفه نافذ وبقى ما لو ادعى القابض انه انا آخذ المال منه قبل الردة فهل يقبل قوله فى ذلك اولا بتم سنة فيه نظر والا قرب الثانى لان الاصل عدم الدفع قبل الردة والحادث يقع در باقرب زمن (قوله دون المكاتب) أى كناية بجهينة اما المكاتب كناية فاسدة فتجب الزكاة على سيده لان ماله لم يخرج عن ملكه (قوله لخبر ليس فى مال المكاتب الخ) الاولى ان يقول ولخبر بالواو لانه عطف على لضعف ملكه (قوله ولا يخالف له) أى فصار اجاعا (قوله ودليله) أى دليل كونه غير صالح للمواساة (قوله انه لا تلزمه) أى بل لا يجوز له

٣٧ فى الانفاق عليه لانه تبرع وليس من أهله (قوله ولا زكاة على السيد) أى لاحالا ولا استعقبالا (قوله بسبب ماله) أى وكال الكتابة ديون المعاملة لعدم لزومها اسم عن الرملى وموسماتى ما يفيد ذلك فى قول المصنف أو كان غير لازم خلافا للمبرى (قوله فلا زكاة فى الموقوف على جهة عامة) ظاهره وان كانوا محصورين عند حولان الحول ويوجه بان تعيينهم عارض ويحتمل خلافه لملكهم له (فرع) استحق نقد اقدر نصاب مثلاف وقف معلوم وظيفة باشرها ومضى حول من حين استحقاقه من غير قبض فهل ذلك من قبيل الدين على جهة الوقف وله حكم الديون حتى تلزمه الزكاة ولا يلزمه الاخراج الا ان قبضه أو لابل هو شريك فى أعيان ربيع الوقف بقدر ما شرط له الواقف فان كانت الاعيان زكوية لزمته الزكاة والا فلا فيه نظر اسم على بجملة واعتمد فى الاول

(قوله وتجب في الموقوف على معين) أي وإن لم يخص كل واحد من المعينين نصابا للشركة وصورته أن يقف بستانا أو يحصل من غرته ما يجب فيه الزكاة (قوله فلازكاة في مال الحل الموقوف) أي وإن انفصل حيا وعبارة العباب لا فيما وقف الجني إذا انفصل حيا اهـ سم على بهجة وبقي ما لو انفصل حل خنثى ووقف له مال هل يجب فيه الزكاة عليه إذا اتضح بما يقتضي استحقاقه أو على غيره إذا تبين عدم استحقاق الخنثى وثبوته للغير كالوكان الخنثى ابن أخ فمقتدر الوثمة لا يرث وبتقدير ذكوره يرث فيه نظرا وظاهرا عدم الوجوب لعدم تحقق خصوص المستحق مدة التوقف ويؤيده ما لو عين القاضي لكل من غرما المفلس قدرا من ماله ووضي الحل قبل قبضهم له فإنه لازم كذا عليهم بتقدير حصوله لهم بعد ولا على المفلس لو أنشأ الحجر ورجع المال اليه وعلوه بعدم تعيين المستحق مدة التوقف (قوله لعدم الثقة بحياته) أي مادام حيا وإن حصلت حركة في البطن جاز أن تكون لغير حل كالريح وقياس ما ذكر في الوانفصل ميتا من أنه لازم كذا على الورثة أنه لازم كذا فيه إذا تبين عدم الحمل للتردد بعد موت من له المال في عين من انتقل الماله ولكن نقل عن الشيخ الزيادي وجوب الزكاة فيها لو تبين أن لا حل لحصول الملك للورثة بموت المورث اهـ وهذه العلة ٢٩٠ بعينها وجودة فيما لو انفصل ميتا بدليل أن القوائد الحاصلة في المال يحكم

بم الورثة لحصول الملك لهم من الموت وقوله لعدم الثقة بالخ أخذ بعضهم منه أنا إذا علمنا حياته وجوده بخبره موصوم يجب فيه الزكاة أقول وليس مراد الان خبر الموصوم لا يزيد على نفسه اهـ حيا وانفصل حيا محقق لوجوده قبل الانفصال ومع ذلك لم نوجها بعد انفصاله لتبين وجوده عند حلول الحل (قوله قال الاسنوي المتجه عدم لزومه) أي في جميع المال الموقوف للعلة المذكورة لا فيما يختص بالجنيين أن لو كان حيا وهو المعتمد (قوله وقد قيد الامام المسألة الخ) أي

وتجب في الموقوف على معين وإن يكون متيقن الوجود فلازكاة في مال الحل الموقوف له بآرث أو وصية لعدم الثقة بحياته فلو انفصل الجني ميتا قال الاسنوي إن المتجه عدم لزومه ببقية الورثة أضف ملكتهم ونوزع بان الظاهر خلافه وقد قيد الامام المسألة بخروج الجنيين حيا وهو قياس ما ذكره فيما إذا بدأ الإصلاح أو الاشتداد من خيارهما أن من ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه مع كونه الملك موقوفا وقد يفرق بينهما بأنه في مسألة الحل حكمنا بأنه قال الملك له ظاهرا وانفصل ميتا لم يتحقق معه انتفاء سبق حياة له ولا كذلك وقف الملك في زمن الخيار ونحوه ويمكن الاستغناء عن هذا الشرط لخروجه بقوله (وتجب في مال الصبي) والصبية لشمول الخبر المارهما ونظرا بتغوا في أموال المتامح لانتمليكها الصدقة وفي رواية الزكاة وروى الدارقطني خبر من ولي يتيمه مال فليخبر فيه ولا يتركه حتى تأكل الصدقة ولأن المقصود من الزكاة سد الخلة وتطهير المال وماله ما قابل لاداء النفقات والغرامات وليست الزكاة محض عبادة حتى تختص بالملكف (والجمنون) ويخاطب الولي باخراجها ومحل وجوب ذلك عليه في مال الصبي والجمنون حيث كان ممن يعتمده وجوبه على المولى عليه فان كان لا يراه كخني فلا وجوب والاحتياط له أن يحبس زكاته فإذا اكمل أخبره ما بذلك ولا يخرجها فغرمه الحاكم قاله القفال وفرضه في الطفل ومثله الجمنون كما مر والسفينة قال الأذري فلو كان الولي

وهي عدم وجوب الزكاة في الحل (قوله بخروج الجنيين حيا) صوابه بعدم خروجه الخ (قوله ويمكن الاستغناء عن هذا غير الشرط هو قوله وإن يكون متيقن الوجود) قوله وتجب في مال الصبي (أي لأن الجنيين لا يسمى صبيبا ونظم الفخر الرازي فقال طلبت من المبيع زكاة حسن * على صغر من السن البهي فقال وهل على مثلي زكاة * على رأي العراقي الكمي فقلت الشافعي لنا امام يرى ان الزكاة على الصبي فقال اذهب اذا قبض زكاتي بقول الشافعي من الولي وقمه التي السبكي فقال فقلت له فديتك من فقيه * أطلب بالفاء سوى المي نصاب الحسن عندك ذوامتناع بخذ والتوام السهمري فان اعطيتنا طوعا ولا اخذناه بقول الشافعي (قوله لانتمليكها) في حج بدل لانتمليكها لانا كاهها (قوله سد الخلة) هي ماله ثم الحاجة وبالضم المحبة (قوله حيث كان ممن يعتمده) كشافعي (قوله والاحتياط له) أي لا ولي الخنثى أخذا بما يأتي عن شيخنا الزيادي (قوله أن يحبس) بالضم (قوله ولا يخرجها) أي فان أخرجهما علما عمدا بصرم ذلك عليه فينبغي مع عدم الاجراء فسقه وانعزاله لأنه تصرف في ملك الغير بطريق التعدي ولو أخرج حيث لم يفسق كان جهل التصريم ثم قلد من يجب الزكاة ويصح ايجاره فينبغي الاعتداد باخراجه السابق مر اهـ سم على بهجة (قوله فلو كان الولي

غير متذهب) أي ولا يلزم من ذلك كونه غير أهل للولاية لحوار أن يقع السؤال منه ويعمل بمقتضى ما يجيبه به المسؤول وإن لم يلاحظ مذهبا مخصوصا حين العمل (قوله بل عاميا صرفا) قد يشعر هذا بأن العامي لا يلزمه تقليد مذهب من المذاهب المعتمدة وفي حج والولي مخاطب بأخراجها منه وجوباً بان اعتقاد الوجوب سواء العامي وغيره وزعم أن العامي لا مذهب له ممنوع بل يلزمه تقليد مذهب معتبر وذلك إما كان قبل تدوين المذاهب (قوله أو يؤخر الأمر إلى كمالها) قال الزيادة ولو أخرها معتقد الوجوب أتم ولزم المحجور عليه بعد كماله أخرجهما ولو حنثا إذا العبرة باعتقاد الولي اه وهو مخالف لما في سم على من خرج تبعاً لم وعبارته وانظر لو اختلف عقيدة المحجور والولي بأن كان الصبي شافعيًا والولي حنفيًا وبالعكس وقد يقال العبرة في اللزوم وعدمه بعقيدة الصبي وفي وجوب الأخراج وعدمه بعقيدة الولي لكن حيث لزم الصبي أم صبي حنفي فلا ينبغي للولي الشافعي أن يخرج زكاته إذ لازكاته عليه فليتأمل وفي حج ولا عبرة باعتقاد المولى ولا باعتقاد أبيه غير الولي ٢٩١ فيما يظهر (قوله والأوجه فيما فيه الخ) أي غير المتذهب (قوله الاحتياط

بمثل مأمراً) أي من أنه يجب زكاته الخ وله الرفع للعامة (قوله على أنه يكفر كفارة الحر المومس) أي بفسير العتق لأنه ليس من أهله فيكفر بالأطعام أو بالكسوة لكن يبقى النظر في أنه يشترط لوجوب التكفير بهما اليسار بما يفضلهما يحتاج إليه في العمر الغالب على ما في المجموع وهو المعتقد فهل يعتبر يساره بما يزيد على نفقته الكاملة أو على نصفها الوجوب النصف الثاني على سببه فيه نظر وظاهر إطلاقه الأول فلا يرجع (قوله ولم يعلم به القاضي) أي أو علم ولم يكن ممن يسوغ له الحكم بعلمه كأن لم يكن مجتهداً أو امتنع من الحكم بعلمه (قوله أو كان له بالمجمودينة) أي أو قدر على الأخذ من مال الغاصب أو فحوه بالظفر كما يأتي في كلامه من قوله بعد قول المصنف فكم غصوب فلو كان يقدر على الأخذ من مال الجاحد بالظفر الخ (قوله يقضى فيها بعلمه) أي بأن كان مجتهداً (قوله حتى يعود) ظاهره ولو كان باقياً ونوى المالك بعد ذلك الزكاة على من هو بيده وقياس ما يأتي في التجميع عن سم على حج في قوله تنبيهه يتجه الاكتفاء بذلك ثم رأيت فيه أيضاً عند قول المصنف الآتي فان لم ينول بمجرى الصحيح مانعه ويجري أي الاكتفاء بنية المالك فيما لو قبضه المستحق بلائيه ثم نوى المالك ومضى بعد نيته إمكان القبض اه وهو صريح فيما ذكر (قوله بل لا بد من وصوله) أي ثم بعد وصوله يخرج زكاته المستحق محل الوجوب كما يأتي في قوله والأوجه أخذ من اقتضاء الخ (قوله لا الغاصب كما الخ) لعل صورته أن يأذن المالك للغاصب في اسمائه والأفلاذى مر له أنه إذا اسمها الغاصب لازكاته فيها وعبارته ثم في فصل أن اتحاد نوع الماشية ولو سامت الماشية بنفسها أو اسمها غاصب أو مشتركة فاسد أفلازكاته كما يأتي لعدم اسمية المالك ثم رأيت في نسخة لا الغاصب

بالمجمودينة) أي أو قدر على الأخذ من مال الغاصب أو فحوه بالظفر كما يأتي في كلامه من قوله بعد قول المصنف فكم غصوب فلو كان يقدر على الأخذ من مال الجاحد بالظفر الخ (قوله يقضى فيها بعلمه) أي بأن كان مجتهداً (قوله حتى يعود) ظاهره ولو كان باقياً ونوى المالك بعد ذلك الزكاة على من هو بيده وقياس ما يأتي في التجميع عن سم على حج في قوله تنبيهه يتجه الاكتفاء بذلك ثم رأيت فيه أيضاً عند قول المصنف الآتي فان لم ينول بمجرى الصحيح مانعه ويجري أي الاكتفاء بنية المالك فيما لو قبضه المستحق بلائيه ثم نوى المالك ومضى بعد نيته إمكان القبض اه وهو صريح فيما ذكر (قوله بل لا بد من وصوله) أي ثم بعد وصوله يخرج زكاته المستحق محل الوجوب كما يأتي في قوله والأوجه أخذ من اقتضاء الخ (قوله لا الغاصب كما الخ) لعل صورته أن يأذن المالك للغاصب في اسمائه والأفلاذى مر له أنه إذا اسمها الغاصب لازكاته فيها وعبارته ثم في فصل أن اتحاد نوع الماشية ولو سامت الماشية بنفسها أو اسمها غاصب أو مشتركة فاسد أفلازكاته كما يأتي لعدم اسمية المالك ثم رأيت في نسخة لا الغاصب

= وعليها فافتح ما هنا ثم لكن بمساهمة في قوله عند المالك لأنه يوهم أنها إذا أسيحت عند المالك مدة ثم غصبت تجب زكاتها ولكنة
غير مراد وإنما المراد ما مر من اسامة المالك جميع الحول وعليه في قوله عند المالك أنها أسيحت بتصرفه لا تصرف الغاصب
(قوله بأنه قضاء الخيارات) قد يشكك على جعل الحول ٢٩٢ من انقضاء الخيار ما مر له من أن ثبت له الملك وجبت الزكاة عليه

الخ مع أنه حال بدو السلاح لم يكن ملكه مستقرًا وقد يجاب عنه بأن الخيار في هذه المسئلة للبائع بخلاف ما إذا كان للمشتري أوله ما فن: لعقد (قوله أن قدر عليه) ومن القدرة ما لو كان معه بينة أو علم به القاضي على ما مر حيث سهل الاستخلاص به ما فان لم يسهل بان توقف استخلاصه به ما على مشقة أو غرم ما لم يجب الانخراج إلا بعد عوده لبلده (قوله أو كما يأخذ زكاته في الحال) ويمكن أن المراد بالحال بالنسبة لهذه المسئلة السعي في سبب الانخراج كالسفر له أو توكيل من يذهب لانخراجه أو نحوهما (قوله وفي نحو الغائب يستحق) أي أن كان به مستحق ومنه ركاب السفينة أو القافلة مثلاً التي به المال وعليه فلو تعدد الدفع إليهم بعد وصول المال للمالك فيحتمل وجوب إرساله لمحقق أقرب بلد لموضع المال وقت الوجوب أو دفعه إلى قاض يرى جواز النقل وهذا أقرب والأفلا مستحقين بأقرب محل إليه (قوله وما في الذمة لا يتصف بالسوم) الأولى بالاسامة

يجب انخراجه فان كان نصاً فقط وليس عنده من جنسه ما يعرض قدر الواجب لم تجب زكاة ما زاد على الحول الأول (و) تجب (في المشتري قبل قبضه) قطعاً حيث مضى عليه حول من وقت دخوله في ملكه بأنه قضاء الخيار لا من الشراء (وقيل فيه القولان) في المغصوب ونحوه لعدم صحة التصرف فيه وقرق الأول به مذهب الوصول إليه واتزاعه بخلاف المشتري لأنه كمنه منه بتسليم الثمن فيجب الانخراج في الحال أن لم يمنع من القبض مانع كالدين الحال على ملي مقرر (وتجب في الحال عن الغائب أن قدر عليه) لأنه كالمال الذي في صندوقه ويجب الانخراج في بلد المال أن استقر فيه وظاهر قوله في الحال وجوب المبادرة قال الأذري ولا شك أنه إذا بعد بلد المال عن المالك ومنعنا النقل كما هو الأصح فلا بد من وصول المالك أو نائبه إليه اللهم إلا أن يكون ثم ساع أو كما يأخذ زكاته في الحال (والا) أي وإن لم يبق درع عليه لخوف طريق أو انقطاع خبره أو شك في سلامته (فيكم غصوب) فيأتي فيه ما مر لعدم القدرة في الموضوعين والأوجه أخذاً من اقتضاء كلامهم أن العبرة فيه وفي نحو الغائب يستحق محل الوجوب لا التمكن (والدين أن كان ماشية) للتجارة كأن أقرضه أربعين شاة أو أسلم إليه فيها ومضى عليه حول قبل قبضه (أو) كان (غير لازم كمال كتابة فلا زكاة فيه) لأن السوم في الأولى شرط وما في الذمة لا يتصف بالسوم ولأنها انما تجب في مال نام والماشية في الذمة لا تنوب بخلاف الدراهم فان سبب وجوبها فيها كونها مودة للصرف ولا فرق في ذلك بين النقة ودواقي الذمة وما اعترض به الرافعي التعليل من جواز ثبوت لهم راعية في الذمة حيث جاز ذلك جاز أن يثبت فيه راعية ردبانه إذا التزمه أمكن تحصيله من الخارج والكلام في أن السوم لا يتصور ثبوته في الذمة وانما يتصور في الخارج ومثل الماشية المعشرف في الذمة فلا زكاة فيه لأن شرطها الزهوف في ملكه ولم يوجد وأما دين الكتابة فلا زكاة فيه إذا لم يبدأ سقاطه متى شاء بتجهيز نفسه وقضية كلامهم في مواضع أن الآيل للزوم حكمه حكم اللازم ونخرج بمال كتابة أحالة المكاتب سيده بالنجوم على شخص فتصح وتجب على السيد فيه الزكاة ولا تسقط عن ذمة المالك عليه بتجهيز المكاتب نفسه ولا فسخه فان كان للسيد على مكاتبه دين معاملة وبجوز نفسه سقط كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى (أو عرضاً) للتجارة (أو نقة) إذا فكذا (أي لازكاة فيه) (في القديم) لعدم الملك فيه حقيقة (وفي الجديد) أن كان حالاً ابتداءً وانتهاءً (وتعدراً أخذ لاءار وغيره) كطل وغيبة وبجود ولا يئنة ونحوها (فيكم غصوب) فيأتي فيه ما مر ولو كان مقره في الباطن وجبت الزكاة دون الانخراج

من المالك (قوله جاز أن يثبت فيها راعية) أي في كلامه (قوله أن الآيل للزوم حكمه الخ) معتمداً أي كمن قطعاً
المبيع في مدة الخيار غير البائع (قوله وبجوز نفسه سقط) أي ولا زكاة فيه قبل تجهيز المكاتب وإن قبضه منه لسقوطه
بتجهيز نفسه فكان كنجوم الكتابة وتقدم نقله عن ميم (قوله ولا يئنة ونحوها) أي من شاهد وعين أو علم القاضي

قطعا قاله في الشامل فلو كان يقدر على أخذه من مال الجاحد بانظر من غير خوف ولا ضرر فلا وجه انه كما لو تيسر أخذه بالبيعة خلافا لبعض المتأخرين ولو كان الدين حالا غير أنه نذر أن لا يطالب به إلا بعد سنة أو وصى بان لا يطالب إلا بعد سنتين من موته وهو على ملي باذل فلا وجه انه كما لو جمل أنه ذر القبض خلافا للجلال البلقيني (وان تيسر) أخذه بان كان على ملي مقرر حاضر باذل أو جاحد وبه نحو بيعة (وجبت تركه في الحال) لتدبره على قبضه فاشبه المودع وافهم كلامه اخراجها حالا وان لم يقبضه وهو كذلك (أو مؤجلا) ثابتا على ملي حاضر (فالذهب انه كمغصوب) فقيه ما مر (وقبل يجب دفعها قبل قبضه) كالغائب المتيسر احضاره وصراده بقوله قبل قبضه قبل حلوله اذ حمل هذا الوجه اذا كان الدين على ملي ولا مانع سوى الاجل وسنة في حل وجب الاخراج قبض أم لا وأفاد السبكي أنها حيث أوجبنا الزكاة في الدين وقتلنا انها تتعلق بالمال تتعلق شركة اقتضى ان تعليق ارباب الاصناف ربع عشر الدين في ذمة المدين وذلك يجرى الى أمور كثيرة واقع فيها كثير من الناس كالدعوى بالصدقة والديون لان المدعى غير مالك للجميع فكيف يدعى به الا أن له القبض لاجل اداء الزكاة فيحتاج الى الاحتراز عن ذلك في الدعوى واذا حلف على عدم المسقط ينبغي ان يحلف على ان ذلك باق في ذمته الى حين حاقه لم يسقط وأنه يستحق قبضه حين حاقه ولا يقول انه باق له اه ومن ذلك ما عت به الباعى وهو يتعلق طلاقها على ابرائهم من صداقها وهو نصاب ومضى عليه حول فاكث فابرأته منه فلا يقع الطلاق اعدم ملكها الا برأهم من جميعه وسيأتى مبسوطا في باب ان شاء الله تعالى (ولا يمنع الدين وجوبها) حالا كان أو مؤجلا من جنس المال أم لا لله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو غيره وان استغرق دينه النصاب (في أظهر الاقوال) لا طلاق الادلة ولان ماله لا يتعين صرفه الى الدين والثاني يمنع كما يمنع وجوب الحج (والثالث يمنع في المال الباطن وهو النقد) أى الذهب والفضة وان لم يكن مضروبا والركاز (والعرض) وزكاة الفطر وحذفها لان الكلام في زكاة المال لا البدن ولما تكلموا على ما يشملها وهو ان له ان يؤدى بنفسه زكاة المال الباطن ذكروها فلا اعتراض عليه خلافا لما وقع للاستوى دون الظاهر وهو الزرع والثمار والماشية والمعدن ولا ترد هذه على قول النقد لانها لا تسمى الا بعد التخليص من التراب ونحوه والفرق أن الظاهر يغني نفسه والباطن انما يغني بالتصرف فيه والدين يمنع من ذلك ويحوج الى صرفه في قضائه ومراد من عدها من الباطن انها ملحقة به ومحل الخلاف ما لم يزد المال على الدين فان زاد وكان الزائد نصابا وجبت زكاته قطعا وما اذا لم يكن له من غير المال الزكوى ما يقتضى به الدين فان كان لم يمنع قطعا عند الجهور والوجه الحاق دين الضمان بالاذن بباقي الديون (فعلى الاول) الاظهر (لوجوبه على الدين في حال الحول في الحجر كمغصوب) فتجب زكاته ولا يجب الاخراج الا عند الفسك لانه حيل بينه وبين ماله لان الحجر مانع من التصرف نعم لو عين

(قوله كما لو تيسر أخذه بالبيعة) أى فيجب الاخراج حالا (قوله) فلا وجه انه كما لو جمل (أى فلا تجب فيه الزكاة الا بعد مد فراغ المدة وسهولة الاخذ أو وصوله ليده) (قوله فيحتاج الى الاحتراز) كأن يقول في ذمته كذا ولى ولاية قبضه (قوله على ابرائهم من صداقها) وخرج مالو عاق طلاقها على ابرائهم من بعض من صداقها حيث أبرأت منه وبقي في ذمة الزوج قدر الزكاة وقع (قوله وهو نصاب) خرج به مادونه حيث لم يكن في ملكها من جنسه ما يكمل به النصاب وتوفرت فيه شروط الوجوب (قوله اعدم ملكها الا برأهم من جميعه) أى وطريقهها ان تخرج الزكاة من غيره ثم تبرئه منه (قوله ومراد من عدها) أى زكاة الفطر (قوله والوجه الحاق دين الضمان بالاذن) انما قيد بالاذن لقوله الاوجه فانه حيث لا اذن لارجوعه بما آداه فالدين الذى ضمنه على غيره حكمه حكم مالزمه من الدين قطعا

(قوله لعدم استقرار ملكه) أي كل من الوارث والموصى له أما الوارث فلا احتمال قبول الموصى له وأما الموصى له فلا احتمال عدم قبوله (قوله في زمن الخيار) أي خيار العيب كأن وجد فيه ما يقتضي الرداءة لم يرد بل أجاز وأن المراد خيار الشرط وهو انظار من عبارته ويكفي المعنى أن مدة الخيار محسوبة من الحول فيكون ابتداءؤه من تمام العقد لكن هذا يشكل على ما مر في قوله حيث مضى عليه حوله من وقت دخوله في ملكه بانقضاء الخيار لامن الشراء إلا أن يخص ذلك بخيار البائع وما هنا غير فلا إشكال ثم ولا هنا ٢٩٤ (قوله ولو واجتمع زكاة دين آدمي في تركه قدمت) أي ولو كان الدين لمجبور عليه (قوله

القاضي الكل غريم من غرمائه شيئاً قدر دينه من جنسه أو ما يخصه بالقسمة وممكنه من أخذه وحال عليه الحول ولم يأخذه فلا زكاة فيه عليهم لعدم ملكهم ولا على المالك الضعيف ملكه وكونهم أحق به والأوجه عدم الفرق بين أخذه لهم بعد الحول وتركهم ذلك خلافاً لبعض المتأخرين ولو فرق القاضي ماله بين غرمائه فلا زكاة عليه قطعاً والزوال ملكه ولو تأخر القبول في الوصية حتى حال الحول بعد الموت لم يلزم أحد أن كاتم الخرج جها عن ملك الموصى وضعف ملك الوارث والموصى له لعدم استقرار ملكه وانما لزمت المشتري إذا تم الحول في زمن الخيار واجيز العقد لان وضع البيع على اللزوم وتمام الصيغة وجد فيه من ابتداء الملك بخلاف ما هنا (و) على الأول أيضاً (لو اجتمع زكاة دين آدمي في تركه) وضاعت عن وفاء ما عليه (قدمت) أي الزكاة ولو زكاة فطر على الدين وإن تعاق بالعين قبل الموت كالمهون بتقديم الدين لله تعالى للبر الصالحين فدين الله أحق بالقضاء ولأن مصرفها أيضاً إلى الآدميين فقدمت لاجتماع الأمرين فيها والخلاف جار في اجتماع حق الله تعالى مطالعة الدين فيدخل في ذلك الحج وجزء الصبي والكفارة والنذر ثم يسوي بين دين الآدمي والجزية على الأصح مع أنها حق الله تعالى لأن الغلب فيها معسفي الأجرة (وفي قول) يقدم (الدين) أيضاً حقوق الآدمي على المضايقة لاحتياجه وافتقاره وكما تقدم القصاص على القتل بالردة وفرق الأول ببناء الحود على الدر (وفي قول) يستويان) فيوزع المال عليهم لأن الحق المالي المضاف إلى الله تعالى يعود إلى الآدمي أيضاً وهو المنع به وخرج بدين الآدمي دين الله تعالى كحج وزكاة والمعتمد أنه إن كان النصاب كله أو بعضه موجوداً قدمت أو معدوماً واستوي في التعلق بالذمة قسم بينهما عند الامكان وبالتركة ما إذا اجتمع ما على حى وضاق ماله عنهما فإن كان مجبوراً عليه قدم حق الآدمي والا قدمت الزكاة ويجب تقييده بما إذا لم يتعلق الزكاة بالعين والا قدمت مطلقاً ولو ملك نصاباً فنذر أو تصدق به أو بشئ منه أو جعله صدقة أو أضحية قبل وجوب الزكاة فيه لم يجب فيه زكاة وإن كان ذلك في الذمة أو لزمه الحج لم يمنع ذلك الزكاة في ماله لبقاء ملكه (والغنية قبل القسمة) وبعد الحيازة وانقضاء القتال (إن اختار الغنائم ثمنها أو مضى بعده) أي بعد اختيار التملك (حول والجميع صنف زكوى وبلغ نصيب

فيه دخل في ذلك الحج وجزء الصيد الخ) أي فإذا اجتمعت قدمت الزكاة إن كان النصاب باقياً والا قسم على ما يأتي في قوله والمعتمد الخ (قوله قسم بينهما عند الامكان) أما إذا لم يمكن التوزيع كأن كان ما يخص الحج قليلاً بحيث لا يفي فانه يصرف للامم منهن ما فلو كان عليه زكاة وحج ولم يوجد جدير يرضى بما يخص الحج صرف كله للزكاة أما لو اجتمعت الزكاة مع غير الحج من حقوق الله تعالى كالنذر والكفارة وجزء الصيد فيوزع الحاصل بينهما ولا تنافي التفرقة بينهما لا يمكن التجزئة دائماً بخلاف الحج واجتماع الزكاة مع الحج اجتماع الحج مع بقية الحقوق فيوزع الواجب إن أمكن على الحج وغيره ولا صرف غير الحج ثم ما يخص الكفارة عند التوزيع إذا كانت اعتاقاً ولم يف ما يخصها برقة هل يشتري به بعضها وإن قل ويعتقه أولاً لأن اعتاق البعض لا يتبع كفارة فيه نظر

فيحتمل وجوب ذلك لأن المسور لا يسقط بالمسور ويحتمل وهو الظاهر الثاني وينقل إلى الصوم فيخرج عن كل يوم كل مدار (قوله والا قدمت) أي على دين الآدمي ولو اجتمعت الزكاة وحقوق لله تعالى وضاق المال عنهما فسقط أن أمكن كإفعل به فيما واجعت في التركة كما تقدم (قوله إذا لم يتعلق الزكاة بالعين) أي بأن كان النصاب أو بعضه باقياً (قوله والا قدمت مطلقاً) أي جبراً عليه أم لا (قوله وإن كان ذلك في الذمة) أي أصله في الذمة ثم عين ما يبد منه

كل شخص نصيباً أو بقله المجموع) بدون الخمس (في موضع ثبوت الخلطة) ماشية كانت
أو غيرها وجبت زكاتها) كسائر الأموال (والأى وان اتقى شرط مما ذكر بان لم يختاروا
ملكها أو لم يرض حول أو مضى والغنمة أصناف أو صنف غير كوى أو لم يباغ نصيباً أو بقله
بخمسة الخس (فلا) زكاة لا تنفاه الملك أو ضعفه لا يقطع بالاعراض عنه - لا انتفاء الشرط
الأول ولعدم الحول عند انتهاء الثاني ولعدم معرفة كل منهم ماذا يصيبه وكل نصيبه عند
انتفاء الثالث وظاهر كلامهم فيها عدم الفرق بين أن يعلم كل زيادة نصيبه على نصاب وأن لا
وليس يعيدوان استيعاده الأذرى ولعدم المال الزكوى عند انتهاء الرابع ولعدم بلوغه
نصاباً عند انتفاء الخامس ولعدم ثبوت الخلطة عند انتهاء السادس لانها لا تنبت مع أهل
الخمس اذ لا زكاة فيه لانه لغير معين (فلو أصدقها نصاب سائمة معيناً لم يهاز كانه اذا تم حول
من الاصداف) وان لم يتقرر بان لم تقبضه أو لم يبطأ وفارق ما سألني في الاجرة بانهم اتسحق
في مقابلته المنافع فيقوتها ينسخ العقد من اصله بخلاف الصدق قام ملكة بال عقد
ملكاً ما يبدل لانه لا يسقط بوثها قبل الوطء وان لم تسلم المنافع للزوج وتشطيره انما
يثبت بتصرف الزوج بالطلاق ونحوه وليس من مقتضى عقد النكاح وخروج بالعين ما في
الذمة فلا زكاة لان السوم لا يثبت في الذمة كما مر بخلاف اصداف التقدين تجب فيه - ما
الزكاة وان كان في الذمة فاذا طلقها قبل الدخول بها وبعد الحول رجع في نصف الجميع
شأنها ان اخذ الساعى الزكاة من غير العين المصدقة أو لم يأخذ شيئاً فان طالبه الساعى بعد
الرجوع وأخذها منها أو كان قد أخذها منها قبل الرجوع في بقيتها رجع أيضاً بنصف
قيمة المخرج وان طلقها قبل الدخول وقبل تمام الحول عاد اليه نصفها ولزم كلامهما نصف
شاة عند تمام حوله ان دامت الخلطة والا فلا زكاة على واحد منهما لعدم تمام النصاب
واعلم ان محل الوجوب عليها حيث علمت بالسوم كما علم مما مر أن قصده السوم شرط
ولو طالبته المرأة فامتنع كان كالمعصوب قاله المتولى وعوض الخلع والصلح عن دم
العهد كاصداق ولا يلحق بذلك مال الجماعة خلافاً لابن الرفعة الا أن يحمل كلامه على
ما بعد فراغ العمل (ولو اكرى) غيره (داراً أربع سنين بثمانين ديناراً) معينة أو في الذمة
كل سنة بعشرين ديناراً (وقبضها) من المكثري (فالظاهر انه لا يلزمه ان يخرج الا زكاة
ما استقر) عليه ملكه لان ما لم يستقر مرض للسقوط بانعدام الدار فملكه ضعيف وان
حل وطء الجارية المجعولة أجرة لان الحل لا يتوقف على ارتفاع الضعف من كل وجهه
(فيخرج عند تمام السنة الاولى زكاة عشريين) وهو نصف دينار لانها التي استقر ملكه
عليها الآن (ولتمام) السنة (الثانية زكاة عشريين السنة) وهي التي زكاهها (و) زكاة
(عشريين لسنتين) وهي التي استقر ملكه عليها الآن (ولتمام) السنة (الثالثة زكاة
اربعة سنين) وهي التي زكاهها (و) زكاة (عشريين لثلاث سنين) وهي التي استقر ملكه
عليها الآن (ولتمام) السنة (الرابعة زكاة ستين سنة) وهي التي زكاهها (و) زكاة

(قوله لا يثبت في الذمة) الاولى
فيما في الذمة الخ (قوله رجع) أى
على الزوجة ومثل ذلك يجري
فيما لو اطلع في المبيع على عيب
بعد وجوب الزكاة فيه فليس له
ردها الا اذا اخرجها من غير
المبيع فان قبله المشتري وأخذ
الساعى الزكاة منه رجع بقيمة
ما أخذ على المشتري لوجوبها
عليه قبل الرد ورضا البائع به
بحوزرده مع تفريق الصفقة
عليه ولا يلزم منه سقوط ما وجب
على المشتري عنه وتحمل البائع له
(قوله عند تمام حوله) قضيته
البناء على ما مضى من الحول
قبل الطلاق وهو غير مراد بل
المراد عند تمام حوله الذي يتدأ
من الطلاق (قوله فلا زكاة على
واحد منهما) أى ما لم يكن عند
أحدهما ما يكمل به النصاب
(قوله حيث علمت بالسوم) أى
واذنت فيه أو استأبنت من
بسومها والا فخرجت علمها ليس
اسامة منها (قوله ولا يلحق بذلك
مال الجماعة) أى لانه لا يستحق
الابا فراغ من العمل

(قوله لم يرجع بما أخرجه) أي بناء على هذا القول ثم رأت سم على حج نقل عبارة شرح الروض ثم قال وأقول أهل فاعل الاسترجاع في قوله عند الاسترجاع الخ المستأجر وأهل المرام من عدم الرجوع المذكور أنه ليس له أن يدفع للمستأجر حصة ما بهد الانهدام من الأجرة ناقصة قدر الزكاة التي أخرجهما عن تلك الحصة أه وهو مخالف الظاهر قول الشارح لم يرجع بما أخرجه منها الخ
 * (فصل في أداء الزكاة) * ٢٩٦ (قوله أي أداؤها) دفع به ما يقال الزكاة اسم عين لأنها المال المخرج عن بدن أو مال

والاعيان لا يتعلق بها حكم ثم المراد بالأداء دفع الزكاة لا الأداء بالماء في المصطلح عليه لأن الزكاة لا وقت لها محدود حتى تصير قضاء بخروجه (قوله وإن عسر الوصول له) لا تساع البلد مثلاً أو ضياع مفتاح أو نحو (قوله وبحضور الاصناف) ظاهره وإن لم يطلبوا وأهل الفرق بين هذا وبين دين الآدمي حيث لا يجب دفعه إلا بالطلب إن الدين لزم ذمة المدين باختياره ورضاه فموقوف وجوب دفعه على طلبه بخلاف ما هنا فإنه وجب له بحكم الشرع ودات القرينة على احتياجه إذا الفرض أنه فقير فلم يتوقف وجوب دفعه على طلب (قوله ولو في الأموال الباطنة) أي فعدم وجوب دفعها للإمام في الأموال الباطنة لا يمنع من كون المالك تمكن من دفعها بحيث وجد الإمام مع عدم المستحقين (قوله فلو حضر بعض مستحقين) أي ويكفي في التملك حضور ثلاثة من كل صنف وجد (قوله ضمن منهم) أي الحاضرين (قوله ليتروى) أي لينأمل في أمره وينبغي أن صورة المسئلة أنه ثبت

(عشرين لأربع) وهي التي استقر ملكه عليها الآن ومحل ذلك إذا أدى الزكاة من غير الأجرة مجعلاً فإن أدى الزكاة من عينها زكي كل سنة ما ذكرناه ناقصة قدر ما أخرج عما قبلها وما إذا تساوت الأجرة فإن اختلافات فكل منها بحسب ما به لان الأجرة إذا انقضت توزع الأجرة المسمية على أجرة المثل في المدين الماضية والمستقبل (و) (القول الثاني يخرج لتمام) السنة (الأولى زكاة الثمانين) لأنه ملكها ملكاً تاماً وهذا لو كانت الأجرة أمة حل له وطؤها كما مر ولو أنه دمت الدار في اثنا عشر سنة انقضت الأجرة فيما بقي وتبين استقرار ملكه على قسط الماضي والحكم في الزكاة كما مر وعن الماوردي والأصحاب كما في المجموع أنه لو كان أخرج زكاة جميع الأجرة قبل الانهدام لم يرجع بما أخرجه منها عند استرجاع قسط ما بقي لأن ذلك حق لزمه في ملكه فلم يكن له الرجوع به على غيره
 * (فصل في أداء الزكاة) * واعترض بأنه غير داخل في الباب ومر رده بأنه مناسب له فصح ادخاله فيه إذا الأداء مرتب على الوجوب وكذا يقال في الفصل بعده (تجب الزكاة) أي أداؤها (على الفور) لأنه حق لزمه وقدر على أدائه ودات القرينة على طلبه وهي حاجة الاصناف (إذا تمكن) من الأداء لأن التكليف بدونه تكليف بما لا يطاق أو بما يشق نعم أداء زكاة الفطر موسع ببلية العيد ويوممه كما مر (وذلك) أي التمكن (بحضور المال) وإن عسر الوصول له (و) بحضور (الاصناف) أي من تصرف له من إمام أو واسع أو مستحقها ولو في الأموال الباطنة لاستحالة الاعطاء من غير قابض ولا يكتفي بحضور المستحقين وحدهم حيث وجب الصرف إلى الإمام بأن طلبها من الأموال الظاهرة كما يأتي فلا يحصل التمكن بذلك ويجفاف في الثمار وتنقية من فحوتين في حب ورتاب في معدن وخلو مالك من مهم ديني أو ديني كما في رد الوديعة فلو حضر بعض مستحقين هادون بعض فكل حكمه حتى لو تلف المال ضمن حسنتهم وله تأخيرها الانتظار أحوج أو أصح أو قريب أو جازل لأنه تأخير لغرض ظاهر وهو حيازة الفضيلة وكذا ليتروى حيث تردد في استحقاق الحاضرين ويضمن إن تلف المال في مدة التأخير لحصول الامكان وإنما أخر لغرض نفسه في تقيده جواز بشرط سلامة العقوبة ولو أضر الحاضر بالمعوج حرم التأخير مطلقاً إذ دفع ضرره فرض فلا يجوز تركه لحيازة فضيلة (وله أن يؤدى بنفسه) مالم يكن منجوراً عليه كما سيأتي في الحجر (زكاة المال الباطن) وهو النقد وعرض التجارة والركاز كما مر لمستحقين وإن طابها الإمام وليس للإمام أن يطالبه بقبضها بالأجاء كما في المجموع فإن علم

استحقاقه ظاهر أو تردد فيما بلغه من استحقاقه والافني الضمان حينئذ تنظر له ذمه بالامتناع إذ لم يجوز له الدفع من الأداء لم باستحقاق الطالب (قوله حرم التأخير مطلقاً) أي سواء قصد تأخير التروى أو غيره ويصدق الفقراء في دعواهم مالم تدل قرينة على كذبهم (قوله أن يطالبه بقبضها) أي بتسليمها ولو قال أن يطالبه بإقباضها البكان أولى

(قوله لزمه ان يقول الخ) ومثل الامام في ذلك الاحاد لکن فی الامر بالدفع لای الطلب (قوله عند تضيق ذلك) أي وذلك بحضور المال وطالب الاصناف أو شدة احتياجهم (قوله وعدم انعزاله بالجور) أي فلا يجب ٢٩٧ دفعها للامام وان طلبها بل لا يجوز له

طلبها كما تقدم ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله ان يؤدي الخ (قوله واصرفها في الفسق) أي سواء صرفها بعد ذلك لمستحقها أو تلفت في يده أو صرفها في مصرف آخر ولو حراما (قوله بخلاف زكاة المال الباطن) أي فلا يجب دفعها للامام وان طلبها بل لا يجوز له طلبها كما تقدم ومع ذلك يبرأ المالك بالدفع له كما أفاده قول المصنف وله ان يؤدي الخ (قوله تعين المدفوع اليه) أي ويشترط للبراءة العلم بوصولها للمستحق (قوله وسكت عن الكافر) قضيته انه لا يشترط التعيين في السفيه ولا في الرقيق والقياس انه ما كاصبي المميز (قوله الى الامام افضل) أي سواء في ذلك زكاة الظاهر والباطن (قوله فقديده طيبا الغير مستحق) أي فلا تجزئه (قوله وفي شك من فعل غيره) هذا لا ينافي فيما لو حضر عند أداء الوكيل لكن يخافه شيء آخر وهو مباشرته للعبادة بنفسه (قوله وقد علم مما قررناه) أي بما نقله عن المجموع (قوله لم يمنع من الواجب) أي بل يعطاه ولا يقال بطلبه الزائد ان عزل عن ولاية القبض (قوله وظاهره) أي ما في الكفاية من قوله والمراد

من شخص انه لا يؤديها الا يؤدي نحو كفاية لزمه ان يقول له ادفع بنفسك او الى لا فرقها ازالة للمنعك عند تضيق ذلك (وكذا الظاهر) وهو انتم والمعهشرو المعلن (في الجديد) قياسا على الباطن والقديم يجب صرفها الى الامام او نائبه لقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة الآية وظاهره الوجوب هذا حيث لم يطالب الامام الظاهرة ولا وجب تسليمها اليه بذلال الطاعة ويقال لهم ان امتنعوا من تسليم ذلك له وان قالوا نسلمها للمستحقين الا قياسهم عليه وان كان جائرا لتفادحكم وعدم انعزاله بالجور ويبرأ بالدفع له وان قال انا اخذها منك واصرفها في الفسق بخلاف زكاة المال الباطن اذ لا نظر له فيه كما مر (وله) مع الاداء بنفسه في المالين (التوكيل) فيه لانه حق مالي لجازان يوكل في ادائه كديون الادمين وشمل اطلاقه ما لو كان الوكيل كافرا او رقيقا او سفيا او صبيعا ميمز انعم يشترط في الكافر والاصبي تعيين المدفوع اليه كما في الجور ذكر البغوي مثله في الصبي وسكت عن الكافر (والصرف) بنفسه أو وكيله (الى الامام) أو الساعي لانه نائب المستحقين لجاز الدفع اليه ولانه صلى الله عليه وسلم كان يبعث السعاة لاخذ الزكوات (والاظهر ان الصرف الى الامام افضل) من تفريقه بنفسه أو وكيله الى المستحقين لان الامام اعرف بهم واقدر على الاستيعاب ولتين البراءة بتسليمه بخلاف تفرقة المالك او نائبه فقديده طيبا الغير مستحق ولو اجتمع الامام والساعي فالدفع الى الامام اولى كما قاله الماوردي (الا ان يكون جائرا) فتفريق المالك بنفسه افضل من التسليم اليه كما ان ذلك افضل من التسليم لو كيله لانه على يقين من فعل نفسه وفي شك من فعل غيره والتسليم لو كيل افضل منه الى الجائر اظهر خيائته قال في المجموع الا الظاهرة فتسليمها الى الامام ولو جائرا افضل من تفريق المالك أو وكيله وقد علم مما قررناه صحة عبارة المصنف هنا وانما الخالف ما في المجموع لانا نقول قوله الا ان يكون جائرا فيه تشبيل والمنهزم اذا كان كذلك لا يرد ثم ان لم يطلبها الامام فللمالك تأخيرها مادام يرجو محبي الساعي فان ايسر من محبته وفرق فجاء وطالبه وجب تصديقه ويخاف ندبان اثمهم ولو طالب أكثر من الواجب لم يمنع من الواجب واذا اخذها الامام فهو بالولاية لا بالنبابة كما في تعاقب القاضي وهو المعتمد وان توزع فيه بدليل انه لا يتوقف اخذها على مطالبة المستحقين والمراد بالعدل العدل في الزكاة وان كان جائرا في غيرها كما في الكفاية عن الماوردي وظاهره انه تنسيرا لكلام الاصحاب في المراد بالعدل والجور هنا ومقابل الاظهر تفضيل الصرف الى الامام مطلقا وقيل المالك بنفسه مطلقا (وتجب النية) في الزكاة للخبر المشهور والاعتبار فيها بالقلب كغيرها (فينوى هذا فرض زكاة مالي أو فرض صدقة مالي أو نحوها) كزكاة مالي المفروضة أو الصدقة المفروضة أو الواجبة أو فرض الصدقة كما اقتضاه كلام الروضة والمجموع ولا يضر

بالعدل الخ (قوله رقبيل المالك) أي صرف الخ (قوله للخبر المشهور) وهو قوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات الخ (قوله ولا يضر

شمله) أى فرض الصدقة (قوله فانه قد تكون نفلا) أى فجب نية الفرضية فيها المميز الفرض من النفل وهذا التعليل بناء على ان المعادة لا تجب فيها نية الفرضية وقد قدم ان المعادة خلافه اللهم الا ان يقال ان الفرضية في المعادة وان وجبت فالمراد بها العادة ما كان فرضا بالاصالة أو نحوه على ما تقر في محله والفرض المميز للاصلية عن المعادة الحقيقية فلا تعارض فليتامل ثم رأيت التصريح بالجواب المذكور في كلام الشارح بعد قول المصنف الا ترى في الاداء والفرضية والاضافة الخ حيث قال ولا يرد اشتراط نيتها في المعادة أيضا كما مر لها كذا ما فعله أولا (قوله الصدقة فقط لم يجزه) أى لصدقة بصدقة التطوع (قوله فاخرج خمسة دراهم الخ) قيده في شرح البهجة بما اذا كان الغائب في بلد لا يستحق فيه وبلد المالك أقرب البلاد اليه وينبغي ان مثل المالك الوكيل والولى عند الاطلاق ٢٩٨ وعبارة شرح المنهج والمراد الغائب عن مجلسه لا عن البلد اه وكتب عليه

شيخنا الزيادى اى او عنها في محل لا مستحق فيه وبلد المالك اقرب البلاد اليه (قوله فله جعل المخرج عن الحاضر) عبارة شرح البهجة الكبير فله ان يحسبها عن الباقي الخ وكتب عليه سم ظاهره انها لا تنفع عن الباقي بدون حسبانها (قوله ولو بان المعين) غاية (قوله فان نوى ذلك) أى ويصدق في ذلك (قوله فبان موته حيث لا يجزيه) وينبغي ان مثله في عدم الاجزاء ما لو تردد كان قال هذا زكاة مالى ان كان مورثي الخ والافعن مالى الحاضر ووجه عدم الصحة فيه الترديد بين ما يجب وما لا يجب (قوله حيث يصح الخ) ويخالف ما لو نوى الصلاة عن فرض الوقت ان دخل الوقت والافعن القات حيث لا يجزيه لا اعتبارا للمعين في العبادات البدنية اذا الامر فيها لضيق

شمله لصدقة الفطر خلافا لما في الارشاد لدلالة ما ذكر على المقصود ولو نوى زكاة المالك دون الفريضة اجزاء وجمع المصنف بينهما ليس بشرط اذ الزكاة لا تكون الا فرضا بخلاف صلاة الظهر مثلا فانه لا تكون نفلا ولو قال هذه زكاة اجزاء أيضا (ولا يكتفى) هذا (فرض مالى) لصدقة على النذر والكنارة وغيرهما ما قيل من ظهور ذلك ان كان عليه شئ من ذلك غير الزكاة رد بان القرائن الخارجية لا تخصص النية فلا عبرة بكون ذلك عليه أو لا نظر الصدق منو به بالمراد وغيره (وكذا الصدقة) أى صدقة مالى أو المالك لا يكتفى (في الاصح) لصدق ذلك على صدقة التطوع والثاني يكتفى اظهروها في الزكاة اما لو نوى الصدقة فقط لم يجزه على المذهب (ولا يجب) في النية (تعيين المالك) المخرج عنه لان الغرض لا يختلف به كالكنارات فلو ملك من الدراهم نصيبا حاضرا ونصيبا غائبا عن محله فاخرج خمسة دراهم بنية الزكاة مطلنا ثم بان تلف الغائب فله جعل المخرج عن الحاضر (ولو عين لم يقع) أى المخرج (عن غيره) ولو بان المعين تالف الا انه لم ينو ذلك الغير فلو ملك اربعين شاة وخمسة ابعة فاخرج شاة عن الابعة فبان تالفه لم تقع عن الشياه هذا ان لم ينو انه ان بان المنوى عنه تالفه فعنه غيره فان نوى ذلك فبان تالفه وقع عن الآخر فلو قال هذا زكاة مالى الغائب ان كان باقية فبان باقية اجزاء عنه بخلاف قوله هذه زكاة مالى ان كان مورثي قد مات فبان موته حيث لا يجزيه والفرق عدم الاستصحاب للمالك في هذه الاصل فيها بقاء الحياة وعدم الارث وفي تلك بقاء المالك كما لو قال ليله الثلاثين من رمضان أصوم غدا من رمضان ان كان منه حيث يصح بخلاف ما لو قال ليله ثلاثي شعبان (ويلزم الولى النية اذا أخرج زكاة الصبي والمجنون) والسفيه لوجوب النية وقد تعذرت من المالك فغاب الولى عنه فيها فلو دفع من غير نية لم يعتد به وضمن المدفوع ولو فوض الولى النية للسفيه جاز (وتكفى نية الموكل عند الصرف الى الوكيل) ولا يحتاج

ولهذا لا يجوز فيها النيابة اه شرح البهجة الكبير (قوله ولو فوض الولى النية للسفيه جاز) أى بخلاف الصبي الوكيل ولو ميز على ما فهمه تعبيره بالسفيه لكن مقتضى اطلاقه فيما تقدم عنه بقول المصنف وله التوكيل خلافه وسأقضى ما فيه وكتب عليه سم على منهج بل ينبغي كما وافق عليه مر على البدية انه يكتفى نية السفيه وان لم يفوض اليه الولى فليتامل اه أقول قد يتوقف فيه ويقال بعدم الاكتفاء لان السفيه ليس له الاستقلال باخذ المال الا ان يصور ما قاله بما اذا عزل قدر الزكاة أو عينه له وقال له ادفعه للفقراء فدفعه وانفق له انه نوى الزكاة (قوله وتكفى نية الموكل عند الصرف) أى ولا تكفى نية الوكيل باذن من الموكل عند صرف الموكل لانه انما اغتفرت النية من الوكيل اذا أذن له في تفرقة الزكاة لانه واقعت تبعا كما شرح به ج =

== في شرح الاربعين في شرح قوله وانما لكل امرئ ما نوى لكنه صرح في باب الو كالة بخلافه وعبارته بعد قول المصنف وان يكون قابلا للنية فلا يصح في عبادة الحج وتفرقة الاضحية سواء أوكل الذابح الملم المميز في النية أم وكل فيها مسلما مميزا غيره يأتي به عند ذبحه كالنوى الموكل عند ذبحه وكيله وقول بعضهم لا يجوز ٢٩٩ ان يوكل فيها آخر مردود اه فقوله يأتي به

بها عند ذبحه صريح في ان التوكيل في النية وحدها صحيح (قوله فوجبت النية منه وهي) أي الاستنابة هنا بتفرقة مال الموكل فكفت الخ (قوله لا كافر وصبي) أي غير عزمه فهو هه الجواز من المميز لكن قال سم على حج قضية كلام شرح البهجة والروض والامباب خلافا وأقره حيث لم يتعقبه ما كنهه لم يقل فيه انه الاوجه ولا نقل فيه عن م ر شيئا على عادته والاقرب ما فهمه كلام حج من الجواز لان المميز من اهل النية بحيث اعتد بدفعه فينبغي الاعتداد بنية لكن عبارة الز يادى في يده الاذرى بن هو اهل اهابان يكون مسلما بالغاماة لا لصيبا ولو مميزا وكافرا كما اعتده شيخنا لرمل ولا رقيقا اه اقول يتأمل هه ذامع قوله السابق فلا فرق في التوكيل بين كونه من اهل الزكاة أولا وقد يجاب بان ما سبق في صحة التوكيل في الدفع ولا يلزم منه التفويض في النية وعليه فينوى المالك الزكاة عند الدفع للصبي أو الكافر (قوله لكن اذا لم يعلم المالك بذلك) أي باعطاء الصبي الخ (قوله وجب عليه اخراجها)

التوكيل انية عند صرف ذلك المستحقه (في الاصح) لحصول النية من خوطب بهام مقارنة انفعله (والافضل ان ينوى التوكيل عند التفريق) على المستحقين (أيضا) خروجهم من الخلاف والثاني لا يتكفي نية الموكل وحده بل لابد من نية التوكيل المذكورة كما لا يتكفي نية المستناب في الحج وقرق الاول بان العبادة في الحج فعل النائب فوجبت النية منه وهي هه افعال الموكل فكفت نيته وعلى الاول لنوى التوكيل وحده لم يكف ان لم يتفوض له الموكل النية وهو من اهلها لا كافر وصبي أو مجنون ولنوى الموكل وحده عند تفرقة التوكيل جاز قطعاً ولو عزل مقدر الزكاة ونوى عند العزل جاز ولا يضر تقديمها على التفرقة كالصوم لعسر الاقتران باعطاء كل مستحق ولان المقصد من الزكاة سد حاجة مستحقها ولنوى بعد العزل وقبل التفرقة اجزاء أيضا وان لم تقارن النية أخذها كما في المجموع وفيه عن العبادي أنه لو دفع مالا الى وكيله ليفرقه طوعاً ثم نوى به الفرض ثم فرقه التوكيل وقع عن الفرض ان كان القابض مستحقاً ما تقدم عليها على العزل أو اعطاء التوكيل فلا يجزى كاداء الزكاة بعد الحول من غير نية ولنوى الزكاة مع الافراز فاخذها صبي أو كافر ودفعها المستحقها أو أخذها المستحق لنفسه ثم علم المالك بذلك اجزاء وبرقت ذمته منها لوجود النية من المخاطب بالزكاة مقارنة لفعله وبملكها المستحق لكن اذا لم يعلم المالك بذلك وجب عليه اخراجها ولو أفرز قدرها ونواها لم يتعين ذلك القدر المقرز للزكاة الا بقبض المستحق له سواء كانت زكاة مال أم بدن والقرق بين ذلك والشاة المعينة للنضحية ان المستحقين للزكاة شر كاه للمالك بقدرها فلا تنقطع شركتهم الا بقبض معتبر أفتى بجميع ذلك الوالد رحمه الله تعالى (ولو دفع) الزكاة الى السلطان كفت النية عنده) أي عند الدفع اليه وان لم ينو السلطان عند الدفع للمستحقين لانه نائبهم فالدفع اليه كالدفع اليهم بدليل انه لو تلفت عنده الزكاة لم يجب على المالك شيء والساعي في ذلك كالسلطان (فان لم ينو) المالك عند الدفع الى السلطان (لم يجز على الصحيح) وان نوى السلطان) عند الصرف للمستحقين لانه نائبهم والدفع اليهم من غير نية لا يجزى فكذا نائبهم ما لم ينو المالك بعد ذلك وقبل تفرقة السلطان على مستحقها والثاني يجزى نوى السلطان أم لا اذا العادة فيها يأخذها الامام ويقرقه على الاصناف انما هو الفرض فاغت هذه القرينة عن النية فلو أذن له في النية جاز كغيره (والاصح انه يلزم السلطان النية اذا أخذ الزكاة الممنوع) من أدائها نيابة عنه والثاني لا يلزمه وتجزئه من غير نية (و) الاصح (ان نيته تكفي) في الاجزاء ظاهراً وباطناً لقيامه مقامه في النية كما في التفرقة

أي وتنع الثانية تطوعاً (قوله وان لم ينو السلطان) غاية (قوله والساعي في ذلك) أي من الاكتفاء بالنية عند الدفع له وعدم الضمان اذا تلف المال في يده (قول المتن وان نوى السلطان) غاية (قوله والاصح ان نيته تكفي) ومحله ان علم المالك بنية السلطان فان شك فيها لم يبرأ لان الاصل عدم النية

(قوله المتعبدين) أي التي طالب الشارع من المالك العبادتهم (قوله فأنه) كذا عند الاختصاصه كفي وكذا لو نوى بهد أخذ السلطان وقبل صرفه للمستحقين ٣٠٠ أو بعد أخذهم حيث مضى بعد نيته ما يمكن فيه القبض (قوله ويجب رد المأخوذ)

ونسكن نيته عند الأخذ والتفرقة والثاني لا تسكن لانتفاء نيته المالك المتعبدين به أو محل لزوم النية للسلطان مالم ينو المتعبد عند الأخذ منه قهراً فان نوى كفي وبرئ ظاهراً وباطناً وتسميته حينئذ بمنعاً باعتبار ما سبق له من الامتناع كما قاله جمع وهو المعتمد والا فقد صار نيته غير متمنع فلو لم ينو الامام ولا المأخوذ منه لم يبرأ منها ظاهراً ولا باطناً ويجب رد المأخوذ ان كان باقياً وبطلان ان كان نافياً

* (فصل) في تعجيل الزكاة وما يذ كرمه * (لا يصح تعجيل الزكاة) في مال حولى (على ملك انصاب) في زكاة عينية كان ملكاً مائة درهم فجعل خمسة دراهم لتكون زكاة اذ اتهم انصاب وحال الحول عليه واتفق ذلك فلا يجوز له اذ لم يوجد سبب وجوبه له عدم المال الزكوى فاشبهه اداء الثمن قبل البيع والدية قبل القتل والكفارة قبل اليمين ولو لمالك خمسة من الابل فجعل شاتين قبلت بالتواضع عشر الم يجوز ما يحمله عن النصاب الذي كمل لأن لما فيه من تقديم زكاة العين على النصاب فهو شبيه بما لو أخرج زكاة أربعة مائة درهم ولا يملك الامانتين ولو جعل شاة عن أربعين شاة ثم ولدت أربعين ثم هلكت الامهات لم يجز له المحجل عن السخا لانه يحل الزكاة عن غيرها فلم يجزه عنها ولو ملك مائة وعشرين شاة فجعل عنها شاتين فحدثت محله قبل الحول لم يجزه ما يحمله عن النصاب الذي كمل الآن كما نقله في الشرح الصغير عن تصريح الاكثرين واقضاء كلام الكبير خ الافلاماني الحاروي الصغير وخرج بالزكاة العينية زكاة التجارة فيجوز التعجيل فيها بناء على ما مر من ان النصاب فيها معتبر بانخر الحول فلوا شترى عرضاً قيمته مائة فجعل زكاة مائتين أو قيمته مائتان فجعل زكاة أربعة مائة وحال الحول وهو يساوى ذلك اجزأه وكانهم اغتفروا له ترقد النية اذ الاصل عدم الزيادة لضرورة التعجيل والالم يجوز تعجيله الا لانه لا يدري ما حاله عند آخر الحول وبهذا يدفع ما لا يسبكي هنا (ويجوز) تعجيلها في المال الحولى (قبل) تمام (الحول) فيما انعقد حوائجها وجد انصاب فيه لانه صلى الله عليه وسلم ارخص في التعجيل للعباس رواه أبو داود والحاكم وصححه اسناده ولانه وجب بسببين فجاز تقديمه على أحدهما كقصة ديم الكفارة على الحنث ومحل ذلك في غير الولي اما هو فلا يجوز له التعجيل عن مواليه سواء الفطرة وغيرها نعم ان يحل من ماله جاز فيما يظهر (ولا يجوز) انعامين في الاصح) ولا لاكثر منهما بالاولى اذ زكاة غير الاول لم تنعقد حوله والتعجيل قبل ان يعقدا الحول ممتنع فان جعل لاكثر من عام اجزأه عن الاول مطلقاً دون غيره سواء في ذلك ان كان قدمه من حصة كل عام ام لا كما اقتضاه كلام الاصحاب خلافاً للسبكي والاسنوى ومن تبعهما وافرقت بين هذا وبين ما ذكره في البحر من انه لو أخرج من عليه خمسة دراهم عشرة ونوى به الزكاة والتطوع وقع الكل تطوعاً ظاهراً وحال الاصحاب

أي على من المال في يده من امام أو مستحق لكن للامام طريق الى اسقاط الوجوب بان ينوى قبل التفرقة قال حج (تنبيه) أفق شارح الارشاد الكمال الراد فيمن يعطى الامام أو نائبه المكس نية الزكاة فقال لا يجزى ذلك أبداً ولا يبرأ عن الزكاة بل هي واجبة بحالها لان الامام انما يأخذ ذلك منهم في مقابلة قيامه بسد الغور وقع القطاع والمتلصصين عنهم وعن أموالهم وقد أوقع جمع من ينسب الى الفقهاء وهم باسم الجهل أحق اهل الزكوات ورخصوا لهم في ذلك فضلوا واضلوا اه ومر ذلك بزيادة وأطال في ذلك فراجعه فانه نفيس ونقل عن افتاء الشهاب الرملى الاجزاء اذا كان لاخذ مسلم او قتل مثله أيضاً بالدرس عن الزيادة ببعض الهوامش * (فصل في تعجيل الزكاة والكفارة على اليمين) * أي وقصة ديم الكفارة (قوله فجعل زكاة مائتين) ليس بقيد (قوله ترقد النية) أي الترقد في النية (قوله نعم ان يحل من ماله جاز فيما يظهر) ولا يرجع به على الصبي وان نوى الرجوع لانه انما يرجع عليه فيما يصرفه عنه عند الاحتياج (قوله اجزأه عن الاول مطلقاً) أي ميز ما لكل عام ولا (قوله وقع الكل تطوعاً ظاهراً) وهو انه في مسئلة البحر جمع

تساقفه

بمعارضه

بين فرض ونقل وفي هذه نوى ما يجزى وما لا يجزى مما ليس بعبادة أصلاً فلم يصلح معارضته

و بتقدير الصحة فلو وجد بأت الخاض آخر الحول هل يجب دفعها واسترداد بأت اللبون ورد الجبران للمستحقين أم لا فيه نظر ولا بعد الوجوب (قوله في آخر الحول مستحقا) أي وان خرج عن الاستحقاق في اثباته (قوله ما لو حصل المال عند الحول) أي آخره (قوله كما اعتمده الوالد) وهل يجري ذلك في البدن في القطرة حتى لو عمل القطرة ثم كان عند الوجوب في بلد آخر أجزأ أولا ولا بد من الانحراج نائيا إذ كان ٣٠٢ عند الوجوب يولد آخر فيه نظر اه سم على حج والا قرب الاول لانه المد كورة

في كلام الشارح فان قضيت انه لا فرق بين زكاة المال والبدن (قوله وقضية كلام المصنف) أي بحث قال وكون القابض في آخر الحول مستحقا لان بعوته قبل فراغ الحول يستلزم انه آخر الحول غير مستحق سواء امات معسرا أو موسرا وحيث لم يميز بقيت الزكاة على المالك وكأنه لم يخرج وهذه الصورة فهمت من إطلاق قوله أولا فلومات قبله أو ارتد الخ ولكنه ذكرها هنا إشارة الى أن اعساره لا يستقط الضمان عن المالك فلا يقال انه يتجهله لقصد التوسعة على الفقراء لا بعدمه صرفا فيستقط الضمان عنه (قوله لومات القابض معسرا) أي أو موسرا بالاولى (قوله ولانا لو أخذناها) أي بعد غناها بها (قوله لم يقع ما يجمله عن زكاة وارثه) أي بل تسترد ان علم القابض التجهيل ومجمله ما لم تكن بيد القابض ويعلم بها الوارث وينوي بها الزكاة ويمضي زمن يمكن فيه القبض قياسا على ما تقدم عن سم في قوله تنبيه

الروائي خلافه لا لقاضي بناء على ان الاعتبار به عدم بأت الخاض حال الانحراج لا حال الوجوب وهو الاصح كما مر والمراد من عبارة المصنف ان يكون المالك متصفا بصفة الوجوب لان الاهلية ثبتت بالاسلام والحريية ولا يلزم من وصفه بالاهلية وصفه بوجوب الزكاة عليه (وكون القابض) له (في آخر الحول مستحقا) فلومات قبله أو ارتد لم يحسب المدفوع اليه عن الزكاة لخروجه عن الاهلية عند الوجوب والقبض السابق انما يقع عن هذا الوقت (وقيل ان يخرج عن الاستحقاق في أثناء الحول) كان ارتد ثم عاد (لم يجزه) أي المالك المجمل كالمولم يكن عند الاخذ مستحقا ثم صار كذلك في آخر الحول والاصح لاجزاء اكتفاء بالاهلية في طرفي الوجوب والاداء وقديهم انه لا بد من العلم بكون مستحقا في آخر الحول أي ولو بالاستصحاب فلوعاب عند الحول أو قبله ولم يعلم حياته واحتياجه اجزاء المجمل كما في فتاوى الخناطى وهو أقرب الوجهين في البحر ومثل ذلك ما لو حصل المال عند الحول يولد غير بلد القابض فان المدفوع يجزى عن الزكاة كما اعتمده الوالد رحمه الله تعالى اذ لا فرق بين غيبة القابض عن بلد المال وخروج المال عن بلد القابض خلافه لا فال بعض المتأخرين وقضية كلام المصنف انه لومات القابض معسرا في أثناء الحول لزم المالك دفع الزكاة نائيا للسم مستحقين وهو كذلك وفي المجموع انه قضية كلام الجمهور (ولا يضر غناه بالزكاة) المجمله لكثرة ما أتوا الدها أو تجارتها فيها أو غير ذلك اذ القصد بصرف الزكاة له غناه ولا نالوا أخذناها لافقر واحتجنا الى ردها له فثبتت الاسترجاع يؤدي الى تنبيه ولومات المجمل لانه لم يقع ما يجمله عن زكاة وارثه وكذا زكاة الحولى فيما ذكر زكاة الفطر (١) ولو استغنى بزكاة أخرى مجمله أو غير مجمله فكاستغناؤه بغير الزكاة كما صرح به الفارقي وقال الاذرى ان عبارة الام تشتمل له وتتصور هذه المسئلة بما اذا تلقت المجمله ثم حصل غناه من زكاة أخرى ونعت في يده بقدر ما يوفى منها بدل التالف ويبقى غناه وبما اذا بقيت وكان حاله قبضه ما محتاجا اليهما ثم تغير حاله فصارت في آخر الحول يكتب في باحداهما وهما في يده والاوجه انه لو أخذ مجملين معا وكل منهما اتغنيه تخير في دفع أيهما شاء فان أخذهما مرة استردت الاولى على ما اقتضاء كلام الفارقي والمعتمد كما جرى عليه السبكي ان الثانية أولى بالاسترداد الاولى على ما اقتضاء البند فيجب وغيره لو كان المدفوع اليه المجمله غنيا عند الاخذ فقيرا عند الوجوب

يتم الخ (قوله وكذا الحولى فيما ذكر) أي من انه يعتبر كون المزكى وقت الوجوب بصفته والقابض بصفته لم يستحقا في وانه لو انتقل الخرج للزكاة الى غير بلد المستحق اجزأته (قوله فكاستغناؤه بغير الزكاة) أي فتسترد الاولى (١) قوله ولو استغنى وجد في بعض النسخ قبلها زيادة وهي (ويضر غناه بغيرها كزكاة واجبة ومجمله أخذها بعد اخرى واستغنى بها) وهي تؤخذ مما بعدها اه دمجحه

لم يجزه قطعا الفساد القبض ولو كانت الثانية غير مجزئة فالاولى هي المستردة وعكسه
 بهكسه اذا لمبالاة بعروض المانع بعد قبض الزكاة الواجبة ولو استغنى بالزكاة وغيره لم
 يضر ايضا **كما اقتضاه كلام المصنف** وجرم به في الروضة لانه بدونهم اليس بغنى خلافا
 للجرجاني في شافيه (واذا لم يقع المجهل زكاة) عروض مانع وجبت ثانيا كما مر نعم لو جعل شاة
 من اربعين قتلت في يد القابض لم يجب التجديد لان الواجب القيمة ولا يكمل به انصاب
 السائمة (استرد) المالك (ان كان شرط الاسترداد ان عرض مانع) عملا بالشرط لانه دفعه
 عما يستحقه القابض في المستقبل فاذا عرض مانع الاستحقاق استرد كما اذا جعل اجرة الدار
 ثم انهدمت في المدة وافهم كلامه عدم الاسترداد قبل عروض المانع وهو كذلك لتبرعه
 بالتجديد فامتنع عليه الرجوع فيه كن يجعل دينام وجلا ولم منه ايضا لانه لو شرط الاسترداد
 بدون مانع لم يسترد وهو كذلك والقبض حينئذ صحيح فيما يظهر ان كان عالما بفساد الشرط
 تبرعه حينئذ بالدفع (والاصح انه ان قال) عند دفعه ذلك (هذه زكاة المجزئة فقط) أو علم
 القابض انه امجزة علمامقارنا لقبض المجهل وكذا الحادث بعده كما رجحه السبكي (استرد)
 في كل منهما المجهل وان لم يشترط الرجوع للعلم بالتجديد وقد بطل وسواء في ذلك أعلم حكم
 التجديد أم لا كما شمله اطلاقه نعم لو قال هذه زكاة المجزئة فان لم تقع زكاة فهي نافذة
 لم يسترد كما صرح به الراعي وخرج بقوله هذه زكاة المجزئة مالوا علمه بانها زكاة فلا يكفي
 عن علم التجديد فلا يسترد ما تقر به بترك ذلك ومقابل الاصح لا يسترد ويكون متطوعا
 ومحل الخلاف في دفع المالك بنفسه فان فرق الامام استرد قطعا اذا ذكر التجديد (و) الاصح
 (انه ان لم يتعرض للتجديد) بان اقتصر على ذكر الزكاة كما مر أو سكت فلم يذ كر شيئا (ولم يعلمه
 القابض لم يسترد) وتكون تطوعا لغيره الدافع بسكوته والثاني يسترد لظنه الوقوع
 عن الزكاة ولم يقع عنها ولا فرق فيما ذكر بين الامام والمالك (و) الاصح (انه مالوا اختلفا
 في مثبت الاسترداد) كعلم القابض بالتجديد أو تصريح المالك به أو باشتراط الرجوع عند
 عروض مانع (صدق القابض) أو وارثه (بيمينه) لان الاصل عدمه ولانها اتفاقا على
 انتقال المالك والاصل استمراره ولان الغالب هو الاداء في الوقت ويحلف القابض على
 البت ووارثه على نفي العلم وعبارته شاملة لما لو اختلفا في نقص المال عن النصاب أو تلقه
 قبل الحلول أو غير ذلك وهو كذلك وان قال الاذرى فيه وفقة ولم أرفيه نصا والثاني
 يصدق المالك بيمينه لانه أعرف بقصدده ولهذا لو أعطى ثوبا لغيره واختلفا في انه عارية
 أو هبة صدق الدافع ومحل الخلاف في غير علم القابض بالتجديد أم فيه فيصدق القابض
 بلا خلاف لانه لا يعرف الامن جهته ولا بد من حلفه على نفي العلم بالتجديد على الاصح
 في المجموع لانه لو اعترف بما قاله الدافع لضمن (ومتى ثبت) الاسترداد (والمجهل تالف
 وجب ضمانه) يبدله من مثل في المثل كالدراهم وقيمة في المتقوم كالغنم لانه قبضه
 لغرض نفسه ولا يجب هنا المثل الصوري مطلقا على الاصح وقولهم ملك المجهل ملك

(قوله لم يجب التجديد) أى على
 المالك (قوله واسترد المالك) أى
 ولا شيء عليه للقابض في مقابلة
 النفقة لانه أنفق على نية ان
 لا يرجع قياسا على الغاصب اذا
 جهل **سكونه** مغصوبا وعلى
 المشتري شراء فاسدا (قوله ان
 كان عالما بفساد الشرط) أى فان
 كان جاهلا به فالقبض فاسد (قوله
 فان لم تقع زكاة) من تمة صفته
 (قوله اذا ذكر التجديد) أى ولم
 يشترط الرجوع (قوله صدق
 الدافع) أى في أنه عارية ثم بعد
 ذلك يصدق المدفوع اليه في قدر
 القيمة لانه الغارم ما لم تكن ثمينة
 (قوله والمجهل تالف) وبقي مالو
 وجده مرهونا والا قرب فيه أخذ
 قيمته للحمولة أو يصبر الى فكاه
 أخذ مما في البيع (قوله يبدله
 من مثل في المثل) أى مثليا أو
 متقوما (قوله ولا يجب هنا المثل
 الصوري مطلقا) أى مثليا أو
 متقوما

القرض معناه انه مشابه له في كونه مملوكه بلا بدل أولا (والاصح) في المنقوم (اعتبار
قيمة يوم) أي قت (القبض) لا يوم التلف ولا بقصى القيم لان ما زاد على قيمة يوم القبض
زاد على ملك المستحق فلا يضمنه والثاني قيمته وقت التلف لانه وقت انتقال الحق الى القيمة
وفي معنى تلفه البيوع ونحوه (و) (الاصح) انه ان وجدته ناقصا) نقص صفة كرض وهزال
حدث قبل سبب الرهن (فلا ارش) له لحدوثه في ملك القابض فلا يضمنه نعم لو كان القابض
غير مستحق حال القبض استرد وهو ظاهر وخرج بنقص الصفة نقص العين كمن يحمل
بغير من فتلغ أحدهما فانه يسترد الباقي وقيمة الثالف ويحدث ذلك قبل السبب حدوثه
بعده أو معه فيسترده ومقابل الاصح له ارشه لان بطلته مضمونة فكذلك جزؤه (و) (الاصح
انه لا يسترد زيادة منفصلة) حقيقة كولد وكسب أو حكما كإبن بضرع وصوف على ظهر
لانها حدثت في ملكه والثاني يستردها مع الاصل لانه تين انه لم يتبع الموقع واحترز
بالمنفصلة عن المتصلة كسمن فانها تتبع الاصل ولو وجد المجل بجاله واراد القابض رد بدله
وأبى المالك أجيب المالك كفاي القرض ثم ختم هذا الباب بمسائل تتعلق به دون خصوص
التججيل ولم يترجم لها بقص وان كان في أصله اختصارا أو اعمه اذ اعلى ظهور المراد على
ان الحق ان لها تعلقا ظاهرا بالتججيل اذا التأخير ضده وسلك الضدين في سياق واحد مع
تقديم ما هو المقصود منهم ما غير عيب بل هو حسن لما فيه من رعاية تضاد الذي هو من
أظهر أنواع البديع وأما مسائل التعلق فلها مناسبة بالتججيل أيضا اشارة الى أنهم وان
كانوا شركاء قطع زعماتهم بالدفع لهم ولو قبل الوجوب ومن غير المال لانهم غير شركاء
حقيقة كذا أفاده بعض أهل العصر وبه يدفع اعتراض الاسنوي كغيره (وتأخير)
المالك اداء (الزكاة بعد التمكن) وقدم (يوجب الضمان) أي اخراج قدر الزكاة
لمستحقه وان لم يأثم كان اخر اطال الاحوج كما مر لحصول الامكان وانما اخر اغرض
ذاته قيمة جوارزه بشرط سلامة العاقبة (وان تلف المال) المزكى أو تلف وبما قررنا به
كلام المصنف من ان مراده بالضمان الاخراج سقط القول بان ادخال الواو على لو خطأ
ههنا سواء جعلت يوجب بمعنى يقتضى أو يكلف فانه يقتضى اشتراكا بعد ذلك وما قبله
في الحكم ويكون ما بعده أولى بعدمه وليس كذلك (ولو تلف قبل التمكن) من غير تقصير
(فلا ضمان سواء كان تلفه بعد الحول أم قبله ولهذا أطلق هنا وفي سد في الاتلاف بعد
الحول لانتفاء تقديره فان قصر كان وضعه في غير حرز مثله كان ضمانا (ولو تلف بعضه)
بعد الحول وقبل التمكن وبقي بعضه ولا تفرط وكأنه استغنى عن ذكره هنا بذكره فيما
بعده (فالظاهر انه يغرم قسط مابق) بعد اسقاط الوقص فلو تلف واحد من خمس من الابل
قبل التمكن ففي الباقي أربعة أخماس شاة أو ملك تسعة حولا فهلاك قبل التمكن خمسة
وجب أربعة أخماس شاة بناء على ان التمكن شرط في الضمان وان الاوقاص عفو وهو
الظاهر فيهما أو أربعة وجبت شاة والثاني لا شيء عليه بناء على ان التمكن شرط للوجوب

(قوله استرد) أي الارش (قوله
وصوف على ظهر) أي حال
الاسترداد قيمها (قوله اختصارا)
راجع اقوله ولم يترجم لها (قوله
اشارة) على تلغيم (قوله كذا افاده
بعض أهل العصر) مراده حج
(قوله ولو تلف قبل التمكن) خرج
به ما لو مات المالك قبل التمكن
فلا يسقط الضمان بل يتعلق
الواجب بتركه (قوله سواء كان
تلفه بعد الحول الخ) نعميم في نفى
الضمان لا بقيد الوجوب

(قوله وله تجهيل الفطرة) يشترط ان التأخير افضل وهو ظاهر خروج من خلاف من منعه (قوله رمضان والفطر) أي بأول جزء من شوال وتقدم في كلامهم على أول الفطرة على حج ما حاصله ان السبب الاول هو القدر المشترك بين رمضان كله وبعضه بشرط ادراك الجزء الاخير (قوله والثاني يجوز) أي في السنة محلي فبايوهمه اطلاقه ٣٠١ وتعليقه ليس مراد (قوله قبل الجفاف والتصفية) أي حيث كان

تسلفه صلى الله عليه وسلم من العباس صدقة عامين على تسلفه في عامين أو على صدقة ما بين السكلى واحد حول مفرد والثاني يجوز لظاهر الخبر المأثور وعليه يشترط ان يبقى بعد التجهيل نصاب كتجهيل شاتين من ثنتين وأربعين شاة وما ذكره الاسنوى من ان العراقيين وجهوا الخبر لساكنين الا البغوى على الاجزاء ونقله ابن الرفعة وغيره عن النص وان الرافي حصل له في ذلك انعكاس في النقل حالة التصفية قال ولم يظفر بأحد صحيح المنع الا البغوى مد القصاص الشديد وتبعه على ذلك جماعة يرد بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (وله تجهيل الفطرة من أول) ليلة من (رمضان) لانه قد ادعى السبب الاول اذهى رجبت بسببين رمضان والنظر منه وقد وجد أحدهما الجواز تقديمه على الآخر ولان التقدمة يوم أو يومين جائز باتفاق المخالف فالحق الباقي به قياسا بجماع اخرجها في جزئ منه (والصحيح منه) أي التجهيل (قوله) أي رمضان لانه تقديم عليه ما ذكره المال وكما لا يجوز تقديم كفارة قبل نحو عين والثاني يجوز لان وجود المخرج عنه في نفسه سبب (و) الصحيح (انه لا يجوز اخراج زكاة الثمر قبل بدو صلاحه ولا الحب قبل اشتداده) لانه لم يظهر ما يمكن معرفة مقدار تحصيله ولا ظنا فصار كما لو اخرج الزكاة قبل خروج الثمر وانعقاد الحب ولان وجوبه بسبب واحد وهو ادراك الثمار والحبوب فيمنع التقدمة عليه والثاني يجوز زكاة المواتى والنقد وقبل الحول ومحل الخلاف فيما بعده ظهوره ما قبله فيمنع قطعا (و) الصحيح (انه يجوز به - دهما) أي بعد صلاح الثمر واشتداد الحب قبل الجفاف والتصفية اذا غلب على ظنه حصول النصاب كما قال في البحر لان الوجوب قد ثبت لان الان اخرج لا يجب الا بعد الجفاف والتصفية والثاني لا يجوز للجهل بالقدر ولو اخرج من غيب لا يتربأ أو رطب لا يتربأ جزأ قطعا اذ لا تجهيل (وشروط اجزاء) أي وقوع (المجهل) زكاة (بقاء المالك أهلا للوجوب) عليه (الى آخر الحول) وبقاء المالك الى آخره أيضا فلو مات أو تلف المالك أو خرج عن ملكه لم يكن مال تجارة لم يجزه المجهل رد يبق المالك وأهلية المالك ولكن تنغير صفة الواجب كما لو عمل بنت مخاض عن خمس وعشرين فتوالدت قبل الحول وبلغت ستا وثلاثين فلا تجزى به المجهلة على الاصح وان صارت بنت لبون في يد القابض بل يستردها ويهداها أو يعطي غيرها وذلك لانه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط وان تلفت لم يلزم اخراج لبنت لبون لانا انما نجعل المخرج كالباقي اذا وقع محم وباعن الزكاة والافلا بل هو كمن تلف بعض المال قبل الحول ولا تجديد لبنت المخاض لو فوهمها موقعها ولو كان عنده خمسة وعشرون بعير ليس فيها بنت مخاض فجهل ابن لبون ثم استفاد بنت مخاض في آخر الحول فوهمها انهم الاجزاء كما اختاره

الانخراج من غير الثمر والحب الذين أرادوا الانخراج عنهم ما لم تقدم انه لو اخرج من الرطب أو العنب قبل جفافه لا يجزى وان جف ونحقق ان المخرج يساوى الواجب أو يزيد عليه (قوله اذ لا تجهيل) قد يقال لا يلزم من بدو صلاح فيما ذكر وجوب الانخراج فان البدو يحصل بالاخذ في الحرة مثلا والانخراج انما يكون بعد صيرورته رطبا وعنبا فلو اخرج بعد بدو صلاح وقبل صيرورته رطبا كان تجهيلا كما لو اخرج قبل التمر اه الا ان يقال كلامه فيما قبل الجفاف وهو محمول على ما يجزى (قوله أو يعطى غيرها) تنبيهه يتجه ان محل ما ذكره من عدم الاجزاء باعتبار الدفع السابق والنية السابقة فلو نوى بعد ان صارت بنت لبون ومضى زمن يمكن فيه القبض وهي بيد المستحق فينبغي ان يقع حينئذ عن الزكاة اخذا من الحاشية السابقة في الفصل على قول المصنف فان لم ينو لم يجز على الصحيح وان نوى السلطان اه سم على حج (قوله فجهل ابن لبون) أي وامالوا راد تجهيل بنت

لبون عن بنت المخاض ولم يأخذ جبرانا وجب قبولها واذا وجد بنت المخاض بعد فليس له استرداد بنت لبون لانه يدفعها او وقع الموضع وهو متبرع بالزائد وان اراد دفعها وطلب الجبران فينبغي ان لا يصح لانه لا حاجة الى التجهيل وتغريم الجبران للمستحقين =

(قوله كما سمي الريعان) أي بذلك (قوله حبس) أي والحبس له الحاكم (قوله بل ثبت ذكره) انما يتم به الرد على من أطلق كراهته بدون شهر ما من قبله كراهته باتفاق القرينة الدالة على ان المراد به الشهر فلا يتم الرد عليه بما ذكر لوجود القرينة الدالة على المراد (قوله أو رؤية الهلال) لوراء حديد البصر دون غيره فاذا ظهر انه لا يثبت به على العموم وهل يثبت في حق نفسه مر وقد يقال ان كفى العلم بوجوده برؤية ثبت رؤية حديد البصر بلا توقف وبفريق بينه وبين الجمعة فنحو ان لها بدلا حيث لا يلزم بسماع حديد السمع أحد حتى السامع كما هو ظاهر كلامهم وفيه نظر اه سمع على حج أقول والاولى ان يفرق بان الجمعة تسقط بالعذر ووجوب السعي اليها اذا سمع النداء حديد السمع فيه مشقة لبعدها المكان الذي ٣٠٧ يسمع منه فنفرق فيه بين حديد السمع ومعنده لوجود المشقة في

الشهر المذكور شدة الحر فسمى بذلك كما سمي الريعان لموافقتهما زمن الربيع وهو معلوم من الدين بالضرورة من جحد وجوبه كفر ما لم يكن قريب عهد بالاسلام أو نشأ بغيره مداعن العلماء ومن ترك صومه غير جاحد من غير عذر كرض وسفر كان قال الصوم واجب على وليكن لا الصوم حبس ومنع الطعام والنزول في نهار اليوم للصوم بذلك وفهم من عبارته عدم كراهة ذكر رمضان من غير شهر وهو الصواب في المجموع وعليه المحققون لعدم ثبوت نهى فيه بل ثبت ذكره بدون شهر في أخبار صحيحة كخبر من قام وفسروا قيامه بصلاة التراويح رمضان ايماننا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وانما يجب (يا كمال شعبان ثلاثين) يوما (أو رؤية الهلال) ليلة الثلاثين منه أو علم القاضي لخبر صوم الرؤية وأفطره والرؤية فان غم عليكم فاكلوا عدة شعبان ثلاثين ويضاف الى الرؤية كما قال الاذرى واكمال العدد ظن دخوله بالا جتمه عند الاشتباه على اهل ناحية حديث عهدهم بالاسلام أو اسارى وهل الامارة الظاهرة الدالة في حكم الرؤية مثل ان يرى اهل القرية القرية من البلد القناديل قد علت ليلة الثلاثين من شعبان بخلاف المصر كما هو العادة اظاهروا وان قضى كلامهم المنع ومثل ذلك العلامات المعتادة لدخول سؤال من ايقاد النار على الجبال أو سمع ضرب الطبول ونحوها مما يعتادون فعله لذلك فنحصل له بالاعتقاد الجازم وجب عليه الفطر كما يجب عليه الصوم في أوله عملا بالاعتقاد الجازم فيه ما كذا أفق به الوالد رحمه الله تعالى وان أفق الشيخ بعدم جواز الفطر بذلك متمسكا بان الاصل ببقاء رمضان وشغل الذمة بالصوم حتى يثبت خلافه شرعا ويمكن عمله على من لم يحصل له بذلك الاعتقاد الجازم وعن أفق بالاول ابن قاضي يعملون والشمس الجوجرى ومما عمت به البلوى تعليق القناديل ليلة ثلاثين شعبان فثبتت النية اعتمادا عليها ثم تزال ويعلم بها من نوى ثم يتبين نهاره من رمضان وقد أفق الوالد رحمه الله بصحة صومه بالنية المذكورة بانها على أصل صحيح ولا قضاء عليه فان نوى عند الازالة تركه لزمه قضاؤه وفهم من كلامه عدم وجوبه بقول المنجم بل لا يجوز نعم له ان يعمل بحسابه ويجزيه عن

السعي عند سماع حديد السمع ولا كذلك هنا فان المدار فيه على رؤية الهلال وقد رقى فلا فرق بين حديد البصر وغيره عند رؤيته وعلى هذا فافاقه مياس على ما لو اخبره شخص بوجوده ووثق به من لزوم الصوم بثبوته هنا على العموم لانه يحصل الظن بوجوده فليراجع (قوله أو علم القاضي) أي حيث كان يقضى به علمه بان كان مجتهدا كما ذكره الشارح في باب القضاء فاذا شهم بمرمضان وكذا بشهر نذر صومه عدل عند القاضي كفى في وجوب صومه فهو بطريق الشهادة لا بطريق الرواية فلا يكفي عبدا ولا امرأة (قوله ويضاف الى الرؤية) أي في ثبوت رمضان (قوله وان اقتضى كلامهم المنع) عبارة حج ومخالفة جمع في هذه غير صحيحة لانها أقوى من الاجتهاد المصرح فيه بوجوب العمل به (قوله أو سمع ضرب

الطبول) أي وهذه عادة أهل مكة (قوله ويمكن عمله) أي ما قال الشيخ (قوله ولا قضاء عليه) قال سمع ما لم يعلم بانها أزيلت للشك في دخول رمضان أو لتبين عدم دخوله ويوجهه بأن علمه بذلك متضمن لرفض النية السابقة حكما ورفضه البلاية طاهما لكن التقييم بقوله ما لم يعلم مخالف لقول الشارح ويعلم بها من نوى فاعلم ما قاله سمع تعقب لعبارة ليس فيها التقييم بما ذكر (قوله نعم له أن يعمل بحسابه) قال سمع على حج مثل الشهاب الرملى عن المرحوم من جواز عمل الحاسب بحسابه في الصوم هل عمله اذا قطع بوجوده ورؤيته أم بوجوده وان لم يجوز رؤيته فان أثبتهم فقد ذكروا الهلال ثلاث حالات يقطع فيها بوجوده وبامتناع رؤيته ومحوالة يقطع فيها بوجوده ورؤيته وحالة يقطع فيها بوجوده ويجوزون رؤيته فاجاب بان على الحاسب شامل للمسائل الثلاث اه

(قوله فهو جواز بعد حظر) أي منع فيصدق بالوجوب (قوله لعدم ضبط النائم) زاد حج وفيه وجه بالوجوب ككل ما يأمربه
ولم يخالف ما استقر في شرعه لكنه شاذ فقد حكى عياض وغيره الاجماع على ١٧١ أو ١٨٠ عدم العمل بقوله فلا يعمل به من حيث
انه أخبر صلى الله عليه وسلم به ثم ان كان له وجه يجوز العمل به لكونه قد لا مندرجا تحت ما أمر به الشارع أو جوزه جاز العمل به
والافلا (قوله ويثبت الشهر بالشهادة على الشهادة) ٣٠٨ ويشترط كونه اثنين كما ذكره حج لانه يثبت شهادة الاصل لا ما شهد

به الاصل (قوله بعدل) ظاهره
وان دل الحساب على عدم امكان
الرؤية اه سم على بهجه
وظاهره أيضا وان كان عالما
بالحساب وقطع بمقتضى علمه
يعدم وجوده ولو قيل بان له العمل
في هذه بعلمه لم يكن بعيدا (قوله
والمعنى في ثبوته) أي والعلة في
الحج أو السبب في الحج لان هذا
ليس أمرا معنويا (قوله وغروها)
أي الشمس (قوله كان يقطر
بقوله) أي الواحد (قوله وبما
تقرر) أي في قوله ولان الصوم
عبادة بدنية الخ (قوله بدخول
شوال) متعلق باخبار (قوله
يوجب الفطر) أي وان كان صام
تسعة وعشرين يوما فقط ولم يذكر
إلّا شارح هذا عند قول المصنف
في الشهادات فصل لا يحكم بشاهد
إلا في هلال رمضان فلا يرجع
ولهل ما هنا مفروض فيقالو
أخبره بدخول شوال عدل فيجب
عليه الفطر بخلاف ما لو شهد به
العدل عند القاضي فلا يثبت
به شوال فيوافق ظاهر ما في
الشهادات ويوافق أيضا ما يأتي

فرضه على المعتمد وان وقع في الجموع عدم اجزائه عنه وقياس قوله هم ان الظن يوجب
العمل ان يجب عليه الصوم وعلى من أخبره وغلب على ظنه صدقه وأيضا فهو جواز بعد
حظر ولا ينافي ما مر لان الكلام فيه بالنسبة للعموم والحاسب وهو من يعتمد منازل
التمرو وتقدير سيره في معنى المنجم وهو من يرى ان أول الشهر طلوع النجم الفلاني ولا
اعتبار بقول من ادعى رؤيته صلى الله عليه وسلم وانه أخبره في النوم بان غدا من رمضان
ولا يصح الصوم به اجماعا لا شك في رؤيته وانما هو لعدم ضبط النائم ويثبت الشهر
بالشهادة على الشهادة (وثبوت رؤيته) يحصل (بعدل) وان كانت السماء مصحبة لقول
ابن عمر أخبر النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه
رواه أبو داود وصححه ابن حبان والمعنى في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ولان الصوم
عبادة بدنية فيكفي في الاخبار بدخول وقت واحد كالصلاة حتى لو نذر صوم شهر معين
ولوذا الحجة فنه بدنية هلاله عدل كفي كارجحه في البحر وجرم به ابن المقرئ في روضه
ويكفي قول واحد في طلوع الفجر وغروها قياسا على ما قالوه في القبلة والوقت والاذان
ولانه صلى الله عليه وسلم كان يقطر بقوله وبما تقرر يعلم ان اخبار العدل الموجب
للاعتقاد الجازم بدخول شوال يوجب الفطر وهو ظاهر وقول الروياني بعدم جواز
اعتقاده في الفطر آخر انها راضعيف ولا أثر للفرق بان آخر النهار يجوز فيه الفطر بالاجتهاد
بخلافه آخر رمضان لان الاجتهاد ممكن في الاول دون الثاني اذ من شرطه العلامة وهي
موجودة في ذلك لا هذا خلافا لمن فرق به (وفي قول) يشترط في ثبوت رؤيته (عدلان)
كغيره من الشهور وادعى الاسنوي انه مذهب الشافعي لرجوعه اليه في الام قال
الشافعي بعد لا يجوز على هلال رمضان الاشهاد ان ونقل البلقيني مع هذا النص نصا آخر
صبيغته رجع الشافعي بعد فقال لا يصام الا بشاهدين لكن قال الزركشي قال الصميري
ان صح انه صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاعرابي وحده أو شهادة ابن عمر قبل الواحد
والافلا يقبل أقل من اثنين وقد صح كل منهما وعندي ان مذهب الشافعي قبول الواحد
وانما يرجع الى الاثنين بالقياس لما لم يثبت عنده في المسئلة سنة فانه تسلك للواحد باثر على
ولهذا قال في المختصر ولو شهد برؤيته عدل رأيت ان أقبله لا أثر فيه اه ومنهم من قطع
بالاول وهو الاصح ومحل الخلاف ما لم يحكم به حاكم فان حكم بشهادة الواحد حاكم براه

في قوله وردة الاول بان الشيء قد يثبت ضمنا بما لا يثبت به مقصودا فانه صريح في انما قلنا بدخول شوال بشهادة فنقل
الواحد حيث كان ذلك مترتبا على شهادة الواحد هلال رمضان (قوله في ذلك) هو قوله بان آخر النهار يجوز فيه الفطر وقوله لا هذا
هو قوله بخلافه آخر رمضان (قوله وقد صح كل منهما) أي من قوله قبل شهادة الاعرابي وحده وشهادة ابن عمر (قوله فان حكم
بشهادة الواحد الخ) يتأمل ما صورته الحكم بشهادة الواحد فان صورة الثبوت به كما قاله حج ان يقول الحاكم ثبت عندي

أو حكمت بشهادته أسكن ليس المراد هنا حقيقة الحكم لانه انما يكون على معين مقصود ومن ثم لو ترتب عليه حق آدمي ادعاء كان حكما حقيقيا لكنه اذا ترتب على معين لا يكفي الواحد فيه والكلام في انه اذا حكم الحاكم بشهادة الواحد ثبت الصوم قطعا ثم رأيت في سم على حج مانصه قوله لكن ليس المراد الخ الذي حرره في غير هذا الكتاب كالاتحاف وخلافه وعبارة الاتحاف ومحمل الخلاف في قبول الواحد اذا لم يحكم به حاكم فان حكم به حاكم يراه وجب الصوم على الكافة ولم ينقض الحكم اجماعا قاله النووي في مجموعته الى ان قال وهو صريح في ان للقاضي ان يحكم بكون الليلة من رمضان وبينه فيؤخذ - ذممه رد قول الزركشي ولا يحكم القاضي بكون الليلة من رمضان مثلا لان الحكم لا مدخل له في مثل ذلك لانه الزام لمعين الى ان قال وبما يردّه أيضا ان قولهم في تعريف الحكم انه الزام لمعين مرادهم به غالباً فذكر العلائي صوراً فيها حكم ولا يتصور فيها الزام لمعين الاعلى نوع من التعسف اه المقصود نفيه وأطال فيه جدا بنقائس لا يستغنى عنها فعلم انه هنا تبع الزركشي فيما قاله والوجه ما حرره هناك خصوصا وكلام المجموع دال عليه كما تقرّر فليتأمل ٣٠٩ (قوله وانه لا ينقض الحكم) ظاهره

وان رجع الشاهد قبل الشروع في الصوم (قوله لا بالنسبة لغير ذلك) أي فلا يثبت بواحد قال سم على بهجة فلو انتقل الرائي الى بلد مخالف في المطلع لم يرفيه فهل يستقر وقوع طلاقه المعلق مثلا الوجه الاستمرار خصوصا والمقرر في باب الطلاق ان العبارة في وقوع الطلاق المعلق على رؤية الهلال يبدل التعليق (قوله طلاق وعق عقابه) أي ما لم يكن الخبر المعلق (قوله لانا قول الضم في هذه الامور لازم للمشهود به) وعبارة الشوري على شرح البهجة نقلا عن الامداد للحج نصها لازم شرعي للمشهود به

فنقل في المجموع الاجماع على وجوب الصوم وانه لا ينقض الحكم ومحمل ثبوت رؤيته بعدل بالنسبة للصوم ويلحق به كما قاله الزركشي توابعه كالترجيح والاعتكاف والاحرام والعمرة المعلقين بدخول رمضان لا بالنسبة لغير ذلك كحلل مؤجل ووقوع طلاق وعق عقابه لا يقال هل لا يثبت ضمنا كما ثبت شوال بثبوت رمضان بواحد والنسب والارث بثبوت الولادة بالنساء لانا نقول الضم في هذه الامور لازم للمشهود به بخلاف الطلاق ونحوه وبأن الشيء انما يثبت ضمنا اذا كان التابع من جنس المتبوع كالصوم والفطر فانهم ما من العبادات وكالولادة والنسب والارث فانها من المال والايل اليه بخلاف ما هنا فان التابع من المال والايل اليه والمتبوع من العبادات هذا ان سبق التعليق الشهادة فلو سبق الثبوت ذلك وحكم الحاكم بهم باعدل ثم قال قائل ان ثبت رمضان فعبدى حراً وزوجتي طالق وقعا ومحملة كما قاله الاسنوي ما لم يتعاق بالشاهد فان تعلق به ثبت لاعترافه به وشمل كلام المصنف ثبوته بالشهادة مالودل الحساب على عدم امكان الرؤية وانضم الى ذلك ان القمراً غاب ليلة الثالث على مقتضى تلك الرؤية قبل دخول وقت العشاء لان الشارع لم يعقد الحساب بل ألغاه بالكسبية وهو كذلك كما أفتى به الوالدرجحه الله تعالى خلافا للسبكي ومن تبعه ولو علم فسق الشهود أو كذبهم فالظاهر عدم لزوم الصوم له اذا لا يتصور جرمه بالنية والظاهر انه يحرم عليه الصوم حيث يحرم صوم يوم الشك ولو علم فسق

واثبات اللازم الشرعي ضرورة للحاجة اليه بخلاف الطلاق ونحوه بالنسبة لرمضان فانه لازم وضعي له اذ لم يرتبه الشارع عليه وانما ترتبه واضعه فهو في نفسه قابل للانفكاك على انه لا يثبت بمجرد الهلال لاحتياجه الى ثبوت التعليق ونحوه ولان الشيء انما يثبت ضمنا اذا كان الخ (قوله فعبدى حراً) خرج بقوله ثبت مالو كانت صورة التعليق ان كان غدا من رمضان فعبدى حراً فلا يعتق وهو ظاهر والفرق ان المعلق عليه فيما ذكره الشارع الثبوت وقد وجدوا المعلق عليه فيما لو قال ان كان غدا من رمضان السكون من رمضان وهو لم يعلم فلم يحصل العتق (قوله ما لم يتعاق بالشاهد) بقي ما لوراته الزوجة دون الزوج ولم يصدقها هل يحرم عليها تمكينه أم لا فيه نظروا الاقرب الاقول فيجب عليها الهرب قياسا على ما قاله الشارح في كتاب القضاء بعد قول المصنف والقضاء بنقض ظاهر الاباطنا من قوله ويلزم المحكوم عليه ابشكاح كاذب الهرب بل والقتل ان قدرت عليه كالماتل على البضع ولا تنظر لاعتقاده اباحتها كما يجب دفع الصبي عنه وان كان غير مكلف وهذا ظاهر حيث علق برؤيتها فان علق على ثبوته فلا يقع عليه الطلاق برؤيتها لانه علق بصفة وهي الثبوت ولم توجد فيجب عليها تمكينه لبقاء الزوجية ظاهرا وباطنا

(قوله قد يصدق به هذه) هي قوله
او ملك تسعة منها حول الخ وكان
الاولى ذكره عقبها (قوله اقربها
الى كلام الاكثرين الثاني) هو
قوله او شائع (قوله ومن القيمة ان
كان الخ) عطف على قوله بقدرها
ان كان الخ (قوله والنصاب
مرهون به) يتأمل مع جعل
الغرض ان التعلق بقدرها منه
فان المناسب عليه ان يقال
وقدرها من النصاب مرهون
بالواجب (قوله اى البيع في
قدرها) ظاهره سواء كان الواجب
من الجنس او غيره كشاة في خمسة
من الابل لكن قال حج في هذه
ان الاوجه البطلان في الجميع
للجهل بقيمة الشاة (قوله فهو
كبيع ما وجبت في عينه) اى
فيبطل في قدر الزكاة ومثل الهبة
كل من زيل للملك بلا عوض كالعق
ونحوه ولكن ينبغي مراعاة العقق
للماضي كالمواضع جزأه من مشترك
فانه يسرى الى حصة شريكه (قوله
والافلا في الاظهر) اى فيبطل
في الجميع لان قدر الزكاة الذي
استثناه شاة مبهمة وابهاهما
يؤدى الى الجهل بالبيع (قوله كما
اشار اليه المصنف) اى فيما سبق

على ان المتن قد يصدق به هذه لان الشاة قسط الخمسة الباقية بمعنى انها واجبة (وان أتلفه)
المالك (بعد الحل وقبل التمكن لم تسقط الزكاة) سواء أفلنا ان التمكن شرط للضمان
أم للوجوب اتعدي به بالانلاف فان اتلفه أجنبي وقلنا انه شرط في الضمان وان الزكاة
تتعلق بالعين وهو الاصح فيهما انتقل الحق للقيمة كما لو قتل الرقيق الجاني المرهون (وهى)
أى الزكاة (تتعلق بالمال) الذى تجب في عينه (تعلق شركة) بقدرها ان كان من الجنس
كشاة من أربعين شاة وهى الواجب شاة لابعينها أو شاة من كل شاة وجهان
أقربهما الى كلام الاكثرين الثاني اذا القول بالاقول يقتضى الجزم ببطلان البيع للمال
لا بهام المبيع وعلى الوجهين للمالك تعيين واحدة منها أو من غيرها ومن القيمة ان كان من
غيره كشاة في خمس من الابل فاذا تم الحل شاركه المستحق فيها بقدر قيمة الشاة الواجبة
وذلك لان الواجب يتبع المال في الصفة حتى يؤخذ من المراض مريضه كما مرولانه
لو امتنع من الزكاة أخذها الامام من العين كما يقسم المال المشترك قهر اذا امتنع
بعض الشركاء من القسمة وانما جاز الاداء من مال آخر ابتداء الزكاة على الرفق ومن ثم لم
يشترك المستحق للمالك فيما يحدث منها بعد الوجوب ولم يفرقوا في الشركة بين العين
والدين (وفي قول تعاق رهن) بقدرها منه فيكون الواجب في ذمة المالك والنصاب
مرهون به لانه لو امتنع من الاداء ولم يجبه الواجب في ماله باع الامام بعضه واشتري
واجبه كما يبيع المرهون في الدين وقبل تتعلق بجميعة (وفي قول) تتعلق (بالذمة) ولا تعلق
لها بالعين كزكاة الفطر (فلو باعه) أى المال بعد وجوب الزكاة وقبل اخراجها فلا يظهر
بطلانه (أى البيع) في قدرها وصحة في الباقي) سواء ابقاه بنية صرفه الى الزكاة أم بغيرها
كسائر الاموال المشتركة بناء على تفريق الصفة والقدر الباقي بالبيع ونحوه في صورة
البعض قدر الزكاة اقامه باق بحاله لمستهحقها وبخبر المشتري والمترهن ان جهل وان
اخرجها من محل آخر لانه وان فعل ذلك فالعقد لا ينافى صحته في قدرها فان أجاز المشتري
في الباقي لزمه قسطه من الثمن وامتناع البيع ونحوه جار في زكاة النعم والنقد والمعشرات
لا في زكاة التجارة فلا يمتنع بيع مالها ورهنه لان متعلقها القيمة دون العين وهى لا تقوت
بالبيع بخلاف مالها وهى أموال التجارة فهو كبيع ما وجبت في عينه ومقابل الاظهر
بطلانه في الجميع وعلى الاول لو استثنى قدر الزكاة في غير الماشية كبعثك هذه الاقدر
الزكاة صح كما جزم به في بابها لكن يشترط ذكره أهو عشر أم نصفه كما نقل عن الماوردي
والرويانى وهو متعين بجهله كما يحتمل بعضهم وهو ظاهر أما الماشية فنقل ابن الرفعة وغيره
عنهما انه ان عين كقوله الا هذه الشاة صح في كل المبيع والافلا في الاظهر ولا يشكل ذلك
على ما مر من بطلان البيع في قدرها وان بقى ذلك القدر لان استثناء الشاة التى هى قدر
الزكاة دل على انه عينها وهى وانما باع ما عداها بخلاف ما مر ومحل ما تقر في غير الثمر
المخروص أما هو بعد التضمن فيصح بيع جميعه كما أشار اليه المصنف ثم

(قوله لان الشروع فيه بمنزلة الحكم الخ) يؤخذ من الالة انه لو حكم بشهادته وجب الصوم وان لم يشترعوا فيه وهو ظاهر
وعبارة سم على منهج فرع لورجع العدل عن الشهادة فان كان بعد الحكم لم يؤثر وكذا قبله وبعد الشروع فان كان قبل الحكم
والشروع جعلا امتنع العمل بشهادته م وان كان رجوعه قبل الحكم ٣١١ وبعد الشروع ثم لم ير الهلال بعد ثلاثين
والسما مصحمة فهل تقطر ظاهرا

لزمهم الصوم على أوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرى
انه الاقرب ويفطرون باتمام العدة وان لم ير الهلال وقول المصنف وثبوت رؤيته بعدل
بيان لاقل ما يثبت به فلا ينافي كونه قد يثبت باكثر منه بل يلزم من ثبوته بالواحد ثبوته بما
فوقه بالاولى (واذا سمنا بعدل ولم ير الهلال بعد الثلاثين افطرنا في الاصح) لان الشهر
يتم بغير ثلاثين (وان كانت السماء مصحمة) أى لا غيم بها الكمال العدد بحجة شرعية وأشار
به الى ان الخلاف في حالي الصحو والغيم وقال بعضهم بالافطار في حال الغيم دون الصحو
ومثله ما لو صام شخص بقول من يثق به ثلاثين ولم ير الهلال فانه ينظر في أوجه احتماليين
ومقابل الاصح لا يفطر لان الفطر يؤدى الى ثبوت شوال بقول واحد وهو ممتنع ورده
الاول بان الشيء قد يثبت بغير ما لا يثبت به مقصودا كما هو (واذا روى يلدلزم حكمه
البلد القريب) منه قطعاً كعدد ادوا الكوفة لانها ما كبلدة واحدة كما في حاضري
المسجد الحرام (دون البعيد في الاصح) كالجاز والعراق والثاني يلزم في البعيد أيضاً
(والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم تعليق الشرع بها كثيراً من
الاحكام (وقيل) البعيد باختلاف المطالع قلت هذا الاصح والله أعلم) اذا مر الهلال
لاتعلق له بمسافة القصر ولماروى مسلم عن كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت
المدينة فقال ابن عباس متى رأيته الهلال قلت ليلة الجمعة قال أنت رأيته قلت نعم وراه
الناس وصاموا وصام معاوية فقال انكاراً ليله ليلة السبت فلانزال نصوم حتى نكمل
العدة فقلت أولاً تنكفي برؤية معاوية وصيامه قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقياساً على طلوع الفجر والشمس وغروبهما وان المناظر تختلف باختلاف
المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى ولا تنظر الى ان اعتبار المطالع يحوج الى حساب
وتحكيم المتبحرين مع عدم اعتبار قوله سم كما هو لانه لا يلزم من عدم اعتباره في الاصول
والامور العامة عدم اعتباره في التوابع والامور الخاصة ولو شك في اتفاقها فهو
كاختلافها لان الاصل عدم وجوبه ولانه انما يجب بالروية ولم يثبت في حق هؤلاء عدم
ثبوت قريتهم من بلد الروية نعم لو بان الاتفاق لزمهم القضاء كما هو ظاهر وقد نبه الحاج
التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخاً وأفتى به
الوالد رحمه الله تعالى والاوجه انها تخديدية كما أفتى به أيضاً ونبه السبكي أيضاً على انها
اذا اختلفت لزم من رؤيته بالبلد الشرقي رؤيته بالبلد الغربي من غير عكس واطال في
بيان ذلك وتبعه عليه الاسنوي وغيره أى حيث اتحدت الجهة والعرض ومن ثم لو مات
متوارثان وأحدهما بالشرق والاخر بالمغرب كل وقت ذوال بلده ورث الغري بالشرقي

لزمهم الصوم على أوجه الوجهين لان الشروع فيه بمنزلة الحكم بالشهادة وقال الاذرى
انه الاقرب ويفطرون باتمام العدة وان لم ير الهلال وقول المصنف وثبوت رؤيته بعدل
بيان لاقل ما يثبت به فلا ينافي كونه قد يثبت باكثر منه بل يلزم من ثبوته بالواحد ثبوته بما
فوقه بالاولى (واذا سمنا بعدل ولم ير الهلال بعد الثلاثين افطرنا في الاصح) لان الشهر
يتم بغير ثلاثين (وان كانت السماء مصحمة) أى لا غيم بها الكمال العدد بحجة شرعية وأشار
به الى ان الخلاف في حالي الصحو والغيم وقال بعضهم بالافطار في حال الغيم دون الصحو
ومثله ما لو صام شخص بقول من يثق به ثلاثين ولم ير الهلال فانه ينظر في أوجه احتماليين
ومقابل الاصح لا يفطر لان الفطر يؤدى الى ثبوت شوال بقول واحد وهو ممتنع ورده
الاول بان الشيء قد يثبت بغير ما لا يثبت به مقصودا كما هو (واذا روى يلدلزم حكمه
البلد القريب) منه قطعاً كعدد ادوا الكوفة لانها ما كبلدة واحدة كما في حاضري
المسجد الحرام (دون البعيد في الاصح) كالجاز والعراق والثاني يلزم في البعيد أيضاً
(والبعيد مسافة القصر) وصححه المصنف في شرح مسلم تعليق الشرع بها كثيراً من
الاحكام (وقيل) البعيد باختلاف المطالع قلت هذا الاصح والله أعلم) اذا مر الهلال
لاتعلق له بمسافة القصر ولماروى مسلم عن كريب قال رأيت الهلال بالشام ثم قدمت
المدينة فقال ابن عباس متى رأيته الهلال قلت ليلة الجمعة قال أنت رأيته قلت نعم وراه
الناس وصاموا وصام معاوية فقال انكاراً ليله ليلة السبت فلانزال نصوم حتى نكمل
العدة فقلت أولاً تنكفي برؤية معاوية وصيامه قال لا هكذا أمرنا رسول الله صلى الله
عليه وسلم وقياساً على طلوع الفجر والشمس وغروبهما وان المناظر تختلف باختلاف
المطالع والعروض فكان اعتبارها أولى ولا تنظر الى ان اعتبار المطالع يحوج الى حساب
وتحكيم المتبحرين مع عدم اعتبار قوله سم كما هو لانه لا يلزم من عدم اعتباره في الاصول
والامور العامة عدم اعتباره في التوابع والامور الخاصة ولو شك في اتفاقها فهو
كاختلافها لان الاصل عدم وجوبه ولانه انما يجب بالروية ولم يثبت في حق هؤلاء عدم
ثبوت قريتهم من بلد الروية نعم لو بان الاتفاق لزمهم القضاء كما هو ظاهر وقد نبه الحاج
التبريزي على ان اختلاف المطالع لا يمكن في اقل من اربعة وعشرين فرسخاً وأفتى به
الوالد رحمه الله تعالى والاوجه انها تخديدية كما أفتى به أيضاً ونبه السبكي أيضاً على انها
اذا اختلفت لزم من رؤيته بالبلد الشرقي رؤيته بالبلد الغربي من غير عكس واطال في
بيان ذلك وتبعه عليه الاسنوي وغيره أى حيث اتحدت الجهة والعرض ومن ثم لو مات
متوارثان وأحدهما بالشرق والاخر بالمغرب كل وقت ذوال بلده ورث الغري بالشرقي

الموحدة والتحية وزاى نسبة الى تبريز بلد باذريجان اه اب السبكي (قوله في اقل من اربعة وعشرين فرسخاً) وقدره ثلاثة
أيام لكن يبقى الكلام في مبدأ الثلاثة بأي طريق يفرض حتى لا تتخالف المطالع بعده راجعه

(قوله عيدهم) قال سم على منهج فلو افسد صوم اليوم الآخر الذي وافقهم فيه لكونه وصلهم فيه له بحيث يبيت النية له فهل يلزمه قضاؤه والكفارة اذا كان الافساد لجماع فيه نظر ولعل الاقرب عدم اللزوم لانه لا يجب صومه الا بطريق الموافقة لا بطريق الاصاله عن واجبه ويحتمل ان يفرق بين ان يكون هذا اليوم هو الحادى والثلاثون من صومه فلا يلزمه ما ذكر او يكون يوم الثلاثين فيلزمه فليجروا قد يقال الوجه اللزوم لانه صار منهم اه ثم رأيت في حج في أول باب المواقيت بعد قول المصنف وعشر ليال من ذى الحجة ٣١٢ مانصه ما بين منتهى غروب آخر رمضان وبجر النحر بالنسبة للبلد الذي

هو فيه فيصح احرامه به فيه وان انتقل بعده الى بلد أخرى يخالف مطلع تلك ووجدتهم صياما على الوجبه لان وجوب موافقه لهم في الصوم لا يقتضى بطلان حجه الذي انعقد اشدته تشبث الحج ولزومه بل قال في الخادم نقلا عن غيره لا تلزمه الكفارة لوجامع في الثانية وان لم يمسك الامساك قال وقياسه أنه لا يجب فطره من لزمته فطرته بغروب شمسه وعلى هذا يصح الاحرام فيه اعطاء له حكم شوال اه وما ذكره في الكفارة قريب لانها تسقط بالشبهة وفي الفطرة يتعين فرضه فيما اذا حدث المؤدى عنه في البلد الاول قبل غروب اليوم الثانى والا فالوجه لزومها لان العبرة فيها بجعل المؤدى واما الاحرام فالذى يتجه عدم صحته لانه بعد ان انتقل اليها صار مثلهم في الصوم فكذا الحج لانه لا فارق بينهما ولا ترد الكفارة لما علمت (قوله ويسن عند رؤية

لتأخر زوال بلده) واذا لم نوجب على أهل البلد الآخر) وهو البعيد (فسار اياه من بلد الرؤية) من صام به (فالاصح انه يوافقهم) حتما (في الصوم آخر) وان كان قد أتم ثلاثين لانه بالاتقال اليهم صار منهم وروى ان ابن عباس أمر كريبيا بذلك والثاني يقطر لانه لزمه حكم البلد الاول فيستمر عليه (ومن سافر من البلد الآخر) أى الذى لم يرفيه (الى بلد الرؤية عيدهم) حتما ما مر سواء أصام ثمانية وعشرين بان كان رمضان ناقصا عندهم أيضا فوقع عيدهم معهم في التاسع والعشرين من صومه أم تسعة وعشرين بان كان رمضان تاما عندهم (وقضى يوما) ان صام ثمانية وعشرين اذ الشهر لا يكون كذلك بخلاف ما لو صام تسعة وعشرين فلا قضاء عليه اذ الشهر يكون كذلك (و) على الاصح (من اصبح معبدا فسارت سفينة) مثلا (الى بلدة بعيدة أهلها صيام فلا يصح انه يمسك بقية اليوم) حتما ما مر والثانى لا يجب امساكها لعدم ورود أثر فيه ويجزئه اليوم الواحد بما سالت بعضه دون بعض بعيد ورد الراجح الاستبعاد يوم الشك اذا ثبت الهلال في اثنا فانه يجب امساك بقية دون قوله ونازع فيه السبكي وتقصير المسئلة بان يكون ذلك يوم الثلاثين من صوم البادين لكن المنتقل اليه لم يروه وبان يكون التاسع والعشرين من صومهم لتأخر ابتداءه يوم ويسن عند رؤية الهلال أن يقول الله أكبر اللهم أهله علينا بالامن والايمن والسلام والاسلام والتوفيق لما تحب وترضى ربنا وربك الله أكبر لا حول ولا قوة الا بالله اللهم انى استلكت خير هذا الشهر وأعوذ بك من شر القدر وشر المحشر وشرتين هلال خير ورشد وثلاثا تأمنت بالذى خافك ثم الحمد لله الذى ذهب بشهر كذا وجاء بشهر كذا للاتباع فى كل ذلك

*(فصل) فى أركان الصوم * وكثيرا ما يعبر المصنف بالشرط مریدا به ما لا بد منه فيشمل الركن كما هنا وأشار الى القول بقوله (النية شرط للصوم) لخبرائنا الاعمال بالنيات ومحملها القلب فلا تنكفى باللسان قطعا كما لا يشترط التلفظ بهما قطعا كما فى الروضة ولو تسحر بصوم او شرب لدفع العطش عنه نهرا أو امتنع من الاكل والشرب أو الجماع خوفا طلوع الفجر كان نية ان خطر الصوم يسال به صفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم

(الهلال) هو ظاهر اذا رآه فى أول ليلة اما لو رآه بعد ما ظاهرا عدم سنه وان سمى هلالا فيه بان لم تمض ويشترط علمه ثلاث ليال وان كان عدم رؤيته له لضعف بصره وينبغي ان المراد برؤيته العلم به كالا على اذا أخبر به والبصير الذى لم يره لما نفع (قوله وشر المحشر) عبارة مختار الصحاح المحشر بكسر الشين موضع المحشر والقياس جواز الفتح أيضا لانه فعله جاء من باب ضرب ونصروا والفتح قياس الثانى (قوله ثم الحمد لله) وان يقرأ بعد ذلك تبارك لا ترفيه ولا نها المنجية الواقية *(فصل فى أركان الصوم) * (قوله وأشار الى الاول) أى الى الركن الاول

(قوله كفءاء) بيان للغير (قوله
 تخال اليومين) أى كل يومين
 ولو صرح به كان أول (قوله من
 تعبيرة بالشرط) أى فى قوله
 ويشترط الخ (قوله لا يلا ثم تذكر)
 أى فان لم يتذكر وجب القضاء
 لان الاصل عدم النية قال حج
 ولو شك هل وقعت نيته قبل
 الفجر أو بعده لم يصح لان الاصل
 عدم وقوعها بالبلاد الاصل فى
 كل حادث تقديره باقرب زمن اه
 رحمه الله وهذه الصورة مغايرة
 لقول الشارح السابق ويؤخذ
 من تعبيرة بالشرط أنه لو شك الخ
 لأن الشك فى تلك وقع مقارنا
 للنية وما هنا طرأ بعد الفجر وشك
 فى الوقت الذى نوى فيه (قوله قبل
 قضاء ذلك اليوم) أى ولو كان
 التذكر بعده بسنتين (قوله ولو صام
 ثم شك) هل مثل الصوم بقية
 خصالها فيه نظروا الظاهر التسوية
 (قوله بطلت) أى بخلاف الصوم
 فلا يضر نيته الخروج منه (قوله
 ولو نوى) محترز قوله التبييت الخ
 (قوله جنون أو نفاس) أى وزالا
 قبل الفجر (قوله لضعفها حينئذ)
 لكن هذا قد يقتضى تأثير النفاس
 والجنون لما فاتهما النية (قوله
 أنه لا يجب التجديد) وينبغى ان
 يسن خروجاً من الخلاف (قوله
 وان كنت فرضت) أى قد رت
 (قوله اذا الغداء) بفتح الغين والذال
 المهملة واما بكسر الغين والذال
 المحمّلة فاسم للمبوك كل مطلقاً

(ويشترط فرضه) أى الصوم من رمضان ولو من صبي كما فى المجموع أو غيره كفءاء أو
 كفارة أو استسقاء أمر به الامام كما أفق به المصنف أو نذر (التبييت) للنية وهو ايقاعها
 ليلا لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له وهو محمول
 على الفرض بقريظة الخبر الا ترى فان لم يبيت لم يقع عن رمضان بخلاف وهل يقع نقلاً
 وجهان أو وجههما عدمه ولو من جاهل ويفرق بينه وبين نظائره بان رمضان لا يقبل غيره
 ومن ثم كان الاوجه من وجهين فيما لو نوى فى غير رمضان صوم نحو قضاء أو نذر قبل الزوال
 انعقاده نقلاً ان كان جاهلاً ويؤيد ذلك قوله لم لو قال أصوم عن القضاء أو تطوعاً لم يجز
 عن القضاء قطعاً ويصح نقلاً فى غير رمضان ولا بد من التبييت فى كل ليلة اظاها الخبر اذ كل
 يوم عبادة مستقلة لتخلل اليومين بما يناقض الصوم كالصلاة يتخللها السلام ويؤخذ من
 تعبيرة بالشرط أنه لو شك عند النية فى انها مقدمة على الفجر أو لا لم يصح صومه وهو كذلك
 كما صرح به فى المجموع لان الاصل عدم تقدمها ولو نوى ثم شك هل طلع الفجر أو لا صح
 اذا الاصل بقاء الليل ولو شك ثم اراهل نوى ليلاً ثم تذكر ولو بعد الغروب كما قاله الاذرى
 صح ايضا اذ هو مما لا ينبغى التردد فيه لان نية الخروج لا تؤثر فكيف يؤثر الشك فى النية
 بل متى تذكرها قبل قضاء ذلك اليوم لم يجب قضاؤه والتعبير بما ذكره للاشارة الى أنه
 لا يشترط تذكرها على الفور ولو شك بعد الغروب هل نوى أو لا ولم يتذكر لم يؤثر اخذاً
 من قولهم فى الكفارة ولو صام ثم شك بعد الغروب هل نوى أو لا اجزأه بل صرح به فى
 الروضة فى باب الحيض فى مسئلة المتخيرة والفرق بينه وبين الصلاة فيما لو شك فى النية بعد
 الفراغ منها ولم يتذكر حيث نلزمه الاعادة التضييق فى نية الصلاة بدليل أنه لو نوى الخروج
 منها بطلت فى الحال ولو نوى قبل الغروب أو مع طلوع الفجر لم يجز له اظاها الخبر السابق
 (والصحيح أنه لا يشترط) فى التبييت (النصف الاخر من الليل) بل يكفي من أوله لا لطلاق
 التبييت فى الخبر ولما فيه من المشقة والثانى يشترط اقرب به من العبادة (و) الصحيح (أنه
 لا يضر الاكل والجماع) وغيرهما من منافي الصوم (بعدها) أى النية وقبل الفجر اذا انما فى
 مباح اطلوع الفجر فلو أبطلها الامتناع الى طلوعه وكذا لو حدث بعدها جنون أو نفاس
 لارادة فيما يظهر كما مال اليه الاذرى ويؤيد قول الزركشى لو نوى رفض النية قبل الفجر
 وجب تجديدها بخلاف وجهه ان رفض النية ينافيها فترفعها قبل الفجر لضعفها
 حينئذ بخلاف نحو الجماع فانه انما ينافي الصوم لا النية والردة منافية للنية فكانت
 كرفضها (و) الصحيح (أنه لا يجب التجديد) لها (اذا نام) بعدها (ثم تبه) ليلاً لان النوم
 غير منافي للصوم والثانى يجب تقريره بالنية من العبادة بقدر الوسع فان استمر النوم الى
 الفجر لم يضر قطعاً (ويصح النقل بنية قبل الزوال) لما صح أنه صلى الله عليه وسلم قال
 لعائشة يوماً هل عندكم من غداء قالت لا قال فانى اذا أصوم ويوما آخر هل عندكم من غداء
 قالت نعم قال اذا أفطروا ان كنت فرضت الصوم واختص بما قبل الزوال للخبر اذا الغداء

بفتح الغين اسم لما يؤكل قبل الزوال والعشاء اسم لما يؤكل بعده ولا درال معظم النهار به
 غالباً بالنسبة لمن يريد صوم النفل كما في ركعة المسبوق (وكذا) تصح نيته (بعده في قول)
 قياساً على ما قبله تسوية بين اجزاء النهار كما في النية ليلاً (والصحيح اشتراط حصول شرط
 الصوم في النية (من أول النهار) بان لا يسبقها مناف بل تجتمع شرائط الصوم من
 الشخص المحكوم عليه به بانه صائم من أول النهار حتى يثاب على جميعه اذ صومه لا يتبعض
 كما في الركعة بادارته الر كوع ولو اصبح ولم ينو صوماً فتمضمض ولم يبالغ فسبق ما
 المضمضة الى جوفه ثم نوى صوم تطوع صح وكذا كل ما لا يطل به الصوم ومقابل الاصح
 لا يشترط ما ذكره قول الشارح وشرط الصوم هذا الامسالك عن المنطرات الى آخره
 فع به توهم شمول كلام المصنف للنية مع انها تقدمت في كلامه فابست مرادة هذا
 وقوله قبل الزوال أو بعده أى على القول بصحة النية بعده (ويجب) في النية (التعيين
 في النرض) المنوى كرمضان أو نذراً وقضاء أو كفارة وفي نقل له سبب كما بحثه في المهمات
 أو مؤقت على ما بحثه في المجموع كصوم الاثنين وعرفة وعاشوراء وأيام البيض وستة من
 شوال ورد بان الصوم في الايام المتأكد صومها منصرف اليها بل لو نوى به غيرها حصلت
 أيضاً كحكمة المسجد لان المقصود وجود صوم فيها ويستثنى من وجوب التعيين ما قاله
 لقائل انه لو كان عليه قضاء رمضان أو صوم نذراً وكفارة من جهات مختلفة فنوى صوم
 غدا عن قضاء رمضان أو صوم نذراً وكفارة جاز وان لم يعين عن قضاء أي ما في الاول ولا نوعه
 في الباقي لانه كما جنس واحد ولو نوى صوم غدا وهو يعقده الاثنين فكان الثلاثاء
 أو صوم رمضان هذه السنة وهو يعقدها سنة ثلاث فكانت سنة أربع صح صومه ولا
 عبرة بالظن البين خطؤه بخلاف ما لو نوى صوم الثلاثاء ليلة الاثنين ولم يخطريه الصوم
 غدا ورمضان سنة ثلاث وكانت سنة أربع ولم يخطريه الصوم الحاضرة لانه لم يعين الوقت
 الذي نوى في السنة ولو نوى صوم غدا يوم الاحد مثلاً وهو غيره فوجهان أو وجههما كما
 قاله الاذرعى العصة من الغالط لا امامة للاعبه وعليه يحمل اطلاق ابن الصباغ
 الاجزاء ولا يشكل عليه قول المتولي لو كان عليه يوم من رمضان من سنة معينة فنوى
 يوم ما من سنة أخرى غلطاً لم يجز مكن عليه كفارة قتل فاعتق بنية كفارة ظهار لان ذكر
 الغد هنا أو نيته معين فلم يؤثر منه الغلط بخلافه فيما ذكر فان الصوم واقع عام في ذمته
 ولم يحصل تعيينه ولم يقع الصوم عنه ولو كان عليه صوم لم يدر سببه كقضاء نية الصوم
 الواجب وان لم يكن تعييناً للضرورة مكن نسي صلاة من الخمس لا يعرف عينها فانه يصلي
 الخمس ويجزيه عما عليه لا يقال قياس الصلاة لزوم صوم ثلاثة أيام بنوى واحد عن
 القضاء وآخر من التمسك وآخر عن الكفارة لانه قول لم تستغل هذا ذمته بالثلاث
 والاصل بعد الاتيان بصوم يوم نية الصوم الواجب براءة ذمته مما زاد بخلاف من نسي
 صلاة من الخمس فان ذمته اشتغلت بجمعها والاصل بقاء كل منها فان فرض ان ذمته

(قوله اسم لما يؤكل ظاهره وان
 قل جد الكسر في الايمان التقييد
 بما يسمى غداً في العرف فلا
 يثبت بأكل لقمة يسيرة من حلف
 لا يتغدى ومنه ما اعتيد مما
 يسمونه بطورا كشرب القهوة
 وأكل الشربك (قوله ثم تمضمض
 ولم يبالغ أى فان بالغ ووصل
 الماء الى جوفه لم تصح نيته بعد
 وقد يتوقف فيه بانه انما افطر به في
 الصوم لتولده من مكروه بخلافه
 هنا فان المبالغة في حقه مندوبة
 لكونه ليس في صوم فليتامس
 (قوله ما لا يطل به الصوم) أى
 كالاكل مكرها اه سم على حج
 (قوله وفي نسله سبب) كصوم
 الاستسقاء اذ لم يأمر به الامام
 كصلاته اه حج (قوله ورد) أى
 اشتراط التعيين في النفل المؤقت
 (قوله في الاول) أى قضاء رمضانين

ما لو لم يأت بان الدالة على التردد فلا يصح أيضا والجزم فيه حديث نفس لا اعتبار به اذ لم ينشأ
 عما يأتي به من الجزم حقيقة (الاذا اعتقد) أي ظن (كونه منه بقول من يشق به من عبد
 أو امرأة) أو فاسق (أو صبيان رشداء) أي مختبرين بالصدق اذ غالب الظن هنا كاليقين كما
 في أوقات الصلوات فصح النية المبني عليه حتى لو تبين ليلا كون غدا من رمضان لم يحتاج
 الى نية أخرى وجمع الصبيان غير معتبر في المجموع وغيره واعتقه السبكي وغيره لو أخبره
 بالرؤية من يشق به من حر أو عبد أو امرأة أو فاسق أو مرأق ونوى صوم رمضان فبان
 منه أجزاءه لأنه نواه بظن ومصادفه فاشبه اليقينة نعم لو قال مع الاخبار المار صوم غدا عن
 رمضان ان كان منه والا فتطوع فبان منه صح كما اعتقه الاسنوي والوالد رحمه الله
 تعالى خلا فالابن المقرى لان النية معنى قائم بالقلب والتردد حاصل فيه وان لم يذكره وقصده
 للصوم انما هو بتقدير كونه من رمضان فصار كالتردد في القلب بعد حكم الحاكم وذكر
 الزركشي نحوه وهو الموافق لما حكاه عن الامام عن طوائف وكلامه مصرح به ولا نقل
 يعارضه الادعاء انه ظاهر النص وليس كما قال وسبأ في الفرق بين هذا وبين يوم الشك
 قال في المجموع ولو قال ليلة الثلاثين من شعبان اصوم غدا ان كان منه والا فن
 رمضان ولم يكن ثم اماره فبان من شعبان صح صومه نقلا لان الاصل بقاؤه مصرح به
 المتولى وغيره أي وهو ممن يحل له صومه وان بان من رمضان لم يصح صومه فرضا ولا نفلا
 (ولو نوى ليلة الثلاثين من رمضان صوم غدا ان كان من رمضان أجزاءه ان كان منه) عملا
 بالاستصحاب ولان تعليق النية مضر ما لم يكن قصر يحاقتضي الحال أو استند الى اصل
 وله الاعتماد في نيته على حكم الحاكم ولو بشهادة عدل ولا أثر لترديدي في بعد حكمه وبذلك
 علم رد ما جرى عليه في الاسعاد وتبعه الشمس الجورجى من جعل حكمه مفيدا للجزم
 (ولو اشقبه) رمضان على محبوس أو أسير أو نحوهما (صام) وجوبا (شهر ابالاجتهاد) كافي
 اجتهاده للصلاة في القبلة ونحوها وذلك بامارة كخريف أو حر أو برد فلو صام بغير اجتهاد
 فوافق رمضان لم يجزه لتردده في النية فلموا جتهد وتخيف لم يظهروه شيء لم يلزمه الصوم كافي
 المجموع وانما لم يلزمه ويقضى كالتخفيف في القبلة لعدم تحقق الوجوب أو ظنه بخلاف
 القبلة فقد تحقق دخول وقت الصلاة وعجز عن شرطها فاهل بالصلاة على حسب الامكان
 لحرمه وقتها ولو لم يعرف الليل من النهار واستمرت الظلمة لزمه التحري والصوم ولا قضاء عليه
 كافي المجموع فلو ظهر له أنه كان يصوم الليل وينظر النهار وجب القضاء كافي الكفاية عن
 الاصحاب (فان وافق) صومه بالاجتهاد رمضان وقع اداؤه وان نواه قضاء لغيره بظنه
 خروجه كما قاله الرويانى او (ما بعد رمضان اجزأه) جزما وان نوى الاداء كافي الصلاة
 (وهو قضاء على الصحيح) لوقوعه بعد الوقت والثاني اداؤه لان العذر قد يجعل غير الوقت
 وقتا كافي الجمع بين الصلاة (فلونقص) الشهر الذي صامه بالاجتهاد ولم يكن شوالا
 ولا ذالحجة (وكان رمضان تاما لزمه يوم آخر) لانه ثبت في ذمته كاملا فلوان عكس الحال

(قوله المبني عليه) أي على غلبة
 الظن (قوله وهو ممن يحل له
 صومه) أي بان وافق عادة له
 (قوله ولا أثر لتردد) هذا تقدم
 في قوله كالتردد في القلب لكنه
 سبق هنالك لعدم ضرر التردد مع
 الظن المستند لطلب برئقة وهنا
 ابيان الحكم قصدا

(قوله لتمكنه منه في وقته) أي ويقع ما فعله أولاً فلا مطلقاً إذا لم يكن عليه صوم فرض أخذاً مما تقدم عن البارز في الصلاة فان كان عليه فرض وقع عنه ومحل ذلك ما لم يقيد بكونه عن هذه السنة والأفلا يقع عن الفرض الآخر قياساً على ما تقدم له في الصلاة (قوله فصام شهراً) الأولى أو صام شهراً الخ (قوله فأتى به في رمضان) أي فلا يصح عن واحد منهما لأن رمضان لا يقبل غيره فلا يصح القضاء ولم ينو حتى يقع عنه (قوله أحدهما عن نفل) أي والآخر عن فرض * (فصل في شروط الصوم) * (قوله من حيث الفعل) أي لا من حيث الفاعل والوقت (قوله الامساك) تقدم ٣١٧ للشارح ان هذا ركن ولكن عبر عنه

المصنف بالشرط فلا تنافي بين جعله شرطاً من حيث الفعل هنا وجعله إياه ركناً فيما مر وقال حج والمراد بالشرط ما لا يثبت منه لا الاصطلاح والالتماس للصوم حقيقة اذهي النية والامساك وقبه أيضاً وبشرط هنا كونه واضحاً فلا يشترطه خفي الا ان وجب عليه الغسل بأن يتقن كونه واطناً أو موطوياً (قوله ولقوله تعالى) عطف على قوله بالاجماع (قوله أحل لكم ليلة الصيام) أي فدل بمفهومه على حرمة شهرا والاصل في التحريم في العبادات اقتضاؤه الفساد وقدم الاجماع على الآية لانه أصرح في المراد (قوله والاستقاة) ينبغي ان من الاستقاة ما لو أخرج ذبابة دخلت الى جوفه وانه لو تضرر بريقها أخرجها وأفطاره كما لو أكل لمرض أو جوع مضر مر اه سم على شرح البهجة وينبغي انه لو شك هل وصلت في دخولها الى الجوف أم لا فأخرجها عامدا عالماً بضرب بل قد يقال بوجوب الاخراج في هذه اذا خشي نزولها

فكان ما صامه تاماً ورمضان ناقصاً وقلنا انه قضاء فله افطار اليوم الاخير اذا عرف الحال وان كان الذي صامه ورمضان تامين أو ناقصين اجزأه بالاخلاف وان وافق صومه شواً الا الصحيح منه تسعة وعشرون ان كان كاملاً وثمانية وعشرون ان كان ناقصاً ولو وافق ذاك الحجة فالصحيح منه ستة وعشرون ان كان كاملاً وخسة وعشرون ان كان ناقصاً (ولو غلط) في اجتهاده وصومه (بالتقديم وأدرك رمضان) بعد تبين الحال (لزمه صومه) قطعاً لتمكنه منه في وقته (والا) أي وان لم يدرك رمضان بان لم يتبين له الحال الا بعده أو في اثنايه (فالجديد وجوب القضاء) لما فاتته لآتيانه بالعبادة قبل وقته فلا يجزئه كما في الصلاة والقديم لا يجب العذر وافهم كلامه عدم لزوم شيء له حيث لم يتبين له الحال كما في الصلاة وهو كذلك اذا ظاهر صحة الاجتهاد ولو تجرى لشهر نذر فصام شهراً قضاء فوافق رمضان لم يسقط شيء منهما كما سرح به ابن المقرئ لانه لم ينو الا النذر ورمضان لا يقبل غير ومثله ما لو كان عليه صوم قضاء فأتى به في رمضان ولو صام يومين أحدهما عن نفل ثم علم انه لم ينو في أحدهما ولم يدركه الفرض أو النفل لزمته إعادة الفرض (ولو نوت الحائض) أو النفساء (صوم غد قبل انقطاع دمها) في الليل (ثم انقطع) دمها (ليلا صومها) بهذه النية (ان تم) لها (في الليل أكثر الحيض) أو النفاس وان لم تكن عادتها ان تنقطع بان نهارها كله طهر وكلامه يوجبهم اشتراط الانقطاع وليس كذلك وانما هو تصور لانه متى تم في الليل أكثر الحيض صحت النية وان لم ينقطع الدم لان الزائد على الأكثر استحاضة وانما ذكره لاجل المسئلة الآتية (وكذا) ان تم لها (قدرا العادة) من الحيض أو النفاس ليلا فيصح أيضاً بهذه النية (في الاصح) لان الظاهر استمرار العادة سواء اتحدت أم اختلفت وانسقت ولم تنس اتساقها بخلاف ما اذا لم يكن لها عادة ولم يتم أكثر الحيض أو النفاس ليلاً أو كان لها عادات مختلفة غير متسقة أو متسقة ونسبت اتساقها ولم يتم لها أكثر عاداتها ليلاً لانها لم تجزم ولا ثبت على أصل ولا أمارة ومقابل الاصح يقول قد تختلف فلا تكون النية جازمة ثم اشار للركن الثاني معبراً عنه بالشرط كما مر فقال

* (فصل في شروط الصوم) أي شرط صحته من حيث الفعل (الامساك عن الجماع) وان لم ينزل بالاجماع واقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم والرفث الجماع (والاستقاة) تلعب من استقاء فليقبض ومحلها اذا كان من عامداً لم يختار كما في الجماع فلو

للباطن كالنكاح الآتية * (فرع) * لو شرب خراً بالليل وأصبح صائماً فرفض واجبان الامساك والتقوى والذي يظهر من مر انه يراعى حرمة الصوم للاتفاق على وجوب الامساك فيه والاختلاف في وجوب التقى على غير أصانم اه شرح العليق وهذا ظاهر في صوم الفرض وأما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقى وان جاز محافظة على حرمة العبادة مر اه سم على حج (قوله ومحل) أي ما ذكر من الجماع والاستقاة (قوله مختار كما في الجوع) ظاهره انه لا فطر بالجماع مع الاكراه

وان كان الاكراه على الزنا مع ان الزنا لا يساح بالاكراه فليتاامل هل الامر كذلك وفي شرح الروض تعليل أي حيث قال ولان
أكله ووطأه ليس منهيًا عنه - ما يقتضي ان الامر ليس كذلك أي فينظر به - وسبأني ما وافقه فليراجع ويجزر اه سم على
منهج (قوله اقرب عهده) وهذا القم معتبر في كل ما يأتي من الصور المقتضية للجهل وقوله عن العلماء أي بهذه الاحكام الخاصة
وان لم يحسوا غيرها كما يؤخذ من قول حج بعيدا عن عالمي ذلك (قوله أو كان ناسيا) أي أو غلبه النسيان كما يأتي (قوله ومال في
البحر الى عذر الجاهل) ضعيف وقوله مطلقا أي قرب عهده بالاسلام أو لانشأ بعيدا عن العلماء أو بين أظهرهم (قوله من باطنه) في
بعض النسخ والاولى اسقاطها ليوافق ٤١٨ قوله سواء أقعها من الخ الا ان يقال أراد بالباطن هنا ما قابل الظاهر وبالباطن

فيما يأتي نحو الصدر (قوله وعملا
لوابتلعها بعد خروجها) أي أو
ابتلعها وهي في الباطن وان قدر
على قلعها أخذا مما يأتي (قوله
لأظاهر) وهل يلزمه تطهير
ما وصلت اليه من حد الظاهر
حيث حكمنا بنجاستها أرى في عنه
فيه نظرا ولا يبعد العنقوم راهم
على حج وعليه لو كان في الصلاة
وحصل لذلك لم تبطل به صلاته
وله صومه اذا ابتلع ريشه ولو قيل
بعدم العنق في هذه الحالة لم يكن
بعيدا لان هذه حصولها نادر
وهي شبيهة بالقي وهو لا يعني عن
شي من اللههم الا أن يقال ان
كلامه مفروض فيما لو ابتلى بذلك
كدمي اللثة اذا ابتلى به (قوله الا
بظهور حرفين) أي أو أكثر (قوله
بل يتعين) أي القلع (قوله
لمصلحتها) أي مصلحة الصوم
والصلاة (قوله عند المصنف)
معتقد (قوله أخص منه) أي هو
بعضه عند اللغويين وليس أخص

جهل تحريمه لقرب عهده بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء أو كان ناسيا أو مكرها لم يفطر
ومال في البحر الى عذر الجاهل مطلقا والاصح خلافه (والصحيح أنه لو يتيقن انه لم يرجع شيء
الى جوفه) الاستفتاء كأن تشأ منكوسا (بطل) صومه بناء على انها مقطرة لعينها لا لعود
شي ووجهه مقابلة البناء على أن المقطر رجوع شيء مما خرج وان قل (ولو غلبه النسيان فلا
بأس) أي لم يضرب لمضرب من ذرعه النسيان أي غلب عليه وهو صائم فليس عليه قضاء (وكذا
لواقتلع نخامة وانظها) أي رماها فلا بأس بذلك (في الاصح) سواء أفلعها من دماغه أم
من باطنه لتكرار الحاجة اليه فرخص فيه والثاني يشترطه كالاستفتاء واحترز بقوله اقتلع
عمالوا لفظها مع نزولها بنفسها أو بغلبة سعال فلا بأس به جرما وبلفظها عمالوا بقيت في محلها
فلا يشترط جرما وعمالوا ابتلعها بعد دخروجها للظاهر فيفطر جرما (فلو نزلت من دماغه
وحصلت في حد الظاهر من القم) بان انصبت من دماغه في اللقبة النافذة منه الى أقصى
القم فوق الحلقوم (فليقطعها من مجراها وليعجبها) ان أمكن حتى لا يصل شيء الى الباطن
فلو كان في الصلاة وهي فرض ولم يقدر على مجبها الا بظهور حرفين لم تبطل صلاته بل يتعين
مراعاة لمصلحتها كما يتحقق لتعذر التראה الواجبة كذا أفق به الوادرجه الله تعالى (فان
تركها مع القدرة) على ذلك (فوصات الجوف أو طرفي الاصح) لتقصيره والثاني لا يفطر
فلو لم تصل الى حد الظاهر من القم وهو مخرج الخاء المجعولة وكذا المهملة عند المصنف بان
كانت في حد الباطن وهو مخرج الهاء حمزة والهاء أو حركات في الظاهر ولم يقدر على قلعها
ومجبها لم يضرب ومعنى الحلق عند الفقهاء أخص منه عند أئمة العربية اذا المجعولة والمهملة
من حروف الحلق عندهم وان كان مخرج المجعولة أدنى من مخرج المهملة ثم داخل القم
والانف الى منتهى الغلصة والخيشوم له حكم الظاهر في الافطار باستخراج النسيان الى
وابتلاع النخامة منه وعدمه بدخول شيء فيه وان أمسكه واذن تجس وجب غسله وله حكم
الباطن في عدم الافطار بابتلاع الريق منه وفي سقوط غسله من نحو الخشب وفارق
وجوب غسل النجاسة عنه بان تجس البدن أنه من النجاسة فضييق فيه دونها (و) الامساك

بالمعنى المصطلح عليه عندهم لانه ليس جزئيا من جزئيات مطلق الحلق وانما هو جزء منه (قوله من حروف) (عن
الحلق) قال في شرح البهجة الكبير والمجعة تخرج مما قبل الغلصة اه قال في المصباح الغلصة رأس الحلقوم وهو
الموضع الثاني في الحلق والجع غلاصم اه وقال في التمام وس الغلصة اللحم بين الرأس والعنق أو الهجرة على ملتقى اللهاة
والمرى أو رأس الحلقوم بشوارب وحرقة أو اصل اللسان والسادة والجماعة (قوله ثم داخل القم) أي الى ما وراء الخشب
الخاء المهملة وداخل الاتي الى ما وراء الخشب

أقوله عن وصول العين) * (قائدة) * قال شيخنا العلامة الشوبري ان محل الافطار بوصول العين اذا كانت من غير غار الجنة جعلنا الله من اهلها فان كانت العين من غارها لم يفطر بها ثم رايته في الاتحاف قال مانصه واخذنا في معنى قوله صلى الله عليه وسلم بطعمي ويسقيني قيل هو على حقيقة وأنه صلى الله عليه وسلم كان يؤتي بطعام وشراب من عند الله كرامة في ليلتي صيامه الى ان قال وليس حمل الطعام والشراب على الجواز بأولى من حمل لفظ أظلم على الجواز وعلى الترك أو على التنزل فلا يضر شيء من ذلك لان ما يؤتي به صلى الله عليه وسلم على سبيل الكرامة من طعام الجنة وشرابها لا يجري عليه احكام المكلفين عنه كما في غسل صدره الشريف في طست الذهب مع ان استعمال اواني الذهب الديري ٣١٩ حرام ومن ثم قال ابن المنير انما

لما اكله الذي يفطر شرعا انما هو النعمان المعتاد واما الخارق للعادة كالحضرم من الجنة فعلى غير هذا المعنى وليس تعاطيه من جنس الاعمال وانما هو من جنس الثواب كما كل اهل الجنة في الجنة والكرامة لا تبطل العادة اه بحروفه (قوله اى الاصل ذلك) اى لا ترد الاستقاة * (قائدة) * لا يضر بلع ريقه اثرماء المضغ وان امكنه مجه احسر التهرز عنه اه ابن عبيد الحق (قوله او غرز فيه حديدة) وينبغي ان يمثل ذلك في عدم الضرر ما لو اقتصد مثلاً في الاثنين وذخات آلة الفصد الى باطنهما (قوله والامعاء) اى والوصول الى الامعاء وان لم يصل الى باطنها على ما يأتى في قوله وان لم يصل باطن الامعاء والامعاء جمع معى كرضي قال في المصباح المعاني المصرا وقصره اشهر من المد

(عن وصول العين) وان قلت كسمعة أو لم تؤكل لخاصة (الى ما يسمى جوفاً) مع العمدة والعمد بالتحريم والاختيار اجماعاً في الاكل والشرب وما صح من خبر وبالغ في المضغمة والاستشاق الا ان تكون صائماً وقيس بذلك بقية ما يأتى وصح عن ابن عباس انما النظر مما دخل وليس مما خرج اى الاصل ذلك وخرج بالعين الاثر كالريح بالشم وبرودة الماء وحرارته باللمس وبالجوف ما لو دأى جرحه على لحم الساق أو الفخذ فوصل الدواء داخل المخ أو اللحم أو غرز فيه حديدة فانه لا يفطر لا تنفقاء الجوف ولا يرد عليه ما لو دميت لنته فبصق حق صفي ريقه ثم ابتلعه حيث يفطر في الاصح مع انه لم يصل لجوفه سوى ريقه لان الريق لما تنجس حرم ابتلاعه وصار بمنزلة العين الاجنبية وقبل يشترط مع هذا ان يكون فيه اى الجوف (قوة تحمیل الغذاء) بكسر الغين وبالدال المجتمعتين أو الدواء بالمد اذا لم يتحمله لا تغذى النفس به ولا ينفع به البدن فاشبهه بالواصل الى غير الجوف (فعلى الوجهين باطن الدماغ والباطن والامعاء) اى المصارين (والثمانية) بالمثلثة جمع البول (مفطر بالاسعاط) راجع للدماغ (أو الاكل) راجع للبطن (أو الحقة) اى الاحتمقان راجع للامعاء والثمانية في كلامه اف رنشر مرتب وانما لم تؤثر حقة الصبي باللبن تجر عيالا ان المقصود من الارضاع انبات اللحم وذلك منهقود في الحقة والافطار يتعلق بالوصول الى الجوف وقد وصل (أو الوصول من جافة) يرجع للبطن أيضاً (ومأمومة) يرجع للرأس (وبحرفهما) لانه جوف محمل وقوله باطن الدماغ مثال لا قيد فلو كان برأسه مأمومة فوضع دواء عليها فوصل خرطة الدماغ أفطر وان لم يصل باطن الخرطة كما حكاه الرافي عن الامام وأقره ومثل ذلك الامعاء فلو وضع على جافة يبطنه دواء فوصل جوفه أفطر وان لم يصل باطن الامعاء كما جزم به في الروضة ويمكن دفع ذلك بان يقال انما قيد بالباطن لانه الذي يأتى على الوجهين (والقطير في باطن الاذن) وان لم يصل الى الدماغ (و) باطن (الاحليل) وهو مخرج البول من الذكر واللبن من الثدي وان لم يصل الى المثانة ولم يجاوز الحقة أو الحلة

وجعه امعاء مثل عنب واعناب وجمع الممدود امعية مثل حمار واجرة وقال في مصر المصير المعاني والجمع مصران مثل رغيف ورغفان ثم المصارين جمع الجمع اه وعلمه فالعيا يطلق عليه مصر والامعاء مصران بالضم (قوله اى الاحتمقان) فسر بذلك لان الحقة اسم للدواء نفسه (قوله والقطير في باطن الاذن) قال في شرح البهجة لانه نافذ الى داخل تحف الرأس وهو جوف اه وقوله الى الدماغ قال في القاموس الدماغ ككتاب مخ الرأس اوام الهام اوام الرأس اوام الدماغ جليلة رقيقة كخرطة هوفها اه وقال ايضا القحف بالكسر اعظم فوق الدماغ وما انفلق من الجمجمة فبان ولا يدعى قفاح حتى يبين أو ينكسر منه شيء اه (قوله واللبن من الثدي) اى لان الثدي يطلق عليه الاحليل لغة وعبارة المختار والاحليل مخرج البول ومخرج اللبن من الضرع والثدي

(قوله والخلق) قال في المختار والخلق الخلق (قوله دبره) أي بأن جاوز به ما يجب غسله من الدبر وقبل المرأة (قوله ولو ابتلع لبلا الخ) وبحت أنه لا يلحق به نزع قطنة من باطن أحليله أدخلها لبلا هـ حج ويفهمه قول المصنف فيما مر وعن وصول عين فأنه يقيد أن الخروج من الجوف لا يقطر إلا التي موماتي معناه (قوله أن ينزعه آخر وهو غافل) أي فلا يكون هو سببا في نزعه فلو أمر غيره بقاعدة فقلعه منه بعد غفلة بطل صومه (قوله من طعمه بغير أذنه) أي حيث لا يقطر بذلك قال حج إذا فعل له وإنما نزلوا تمكركم الحرم من الدفع عن الشعر منزلة فعل لأنه في يده أمانة فلزمه الدفع عنها بخلاف ما هنا نعم يشكل عليه ما يأتي في الإيمان أنه لو حلف لبأ كان ذا الطعام غدا فأنلفه من قدر على انتزاعه منه وهو ساكت حيث إلا أن يجاب بأن الملحظ ثم تفويت البر باختياره وسكوته مع قدرته يطلق عليه عرفا أنه قوته ٣٢٠ وهما تعاطى منطوره ولا يصدق عليه عرفا أنه تعاطاه وفيما مر فما إذا جرت

(منطوري الأصح) لما مر أن المدار على معنى الجوف والثاني لا اعتبار بالحالة والخلق ملحق بالجوف على الأصح وينبغي الاحتراز حالة الاستنجاء لأنه متى أدخل طرف أصبعه دبره أفطر ومنه لفرج الأنثى ولو طعن نفسه أو طعمه غيره بأذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في أحليله أو أذنه عودا أو نحو فوصل إلى الباطن أفطر ولو ابتلع لبلا طرف خيط وأصبح صائما فان ابتلعه أو نزعه أفطر وإن ترك لم تصح صلاته فطر بقاءه في صمته ما أن ينزعه منه آخر وهو غافل فإن لم يكن غافلا ولا تمكن من دفع النازع أفطر إذا التزم موافق لغرض النفس فهو منسوب إليه في حالة تمكنه من دفعه وبهذا فارق من طعمه بغير أذنه وتمكن من منعه قال الزركشي وقد لا يطاع عليه عارف بهذا الطريق ويريد الخلاص فطر بقاءه أن يجبره الحاكم على نزع ولا يقطر لأنه كالمكره وما قاله من أنه لو قيل أنه لا يقطر بالنزع باختياره لم يبعد تنزيلا لا يجاب الشرع منزلة الأكرام كالألف لمطوؤها في هذه الليلة فوجدناها أيضا لا يمنة بترك الوطء مردود بمنع القياس إذا لم يضر لا منعد وسعة له إلى الخلاص منه بخلاف ما ذكره حيث لم يتفق شيء مما ذكره يجب عليه نزع أو ابتلاعه محافظة على الصلاة لأن كراهة الأغظ من حكم الصوم يقتل تاركها أدونه ولهذا لا تترك الصلاة بالعدول بخلافه قال ابن العماد هذا كله أن لم يأت له قطع الخيط من أحد الظاهر من القم فإن تاقى وجب القطع وابتلاع ما في حـد الباطن وإخراج ما في حـد الظاهر وإذا راعى مصلحة الصلاة فينبغي له أن يبتلعه ولا يخرج له لا يؤدي إلى تنجس فيه (وشروط الوصل كونه في منفذ) بفتح الذاء كما ضبطه المصنف كالدخول والمخرج (مفتوح) فلا يضر وصول الدهن إلى الجوف (بتشرب المسام) وهي ثقب البدن (ولا يضر) (الاكتحال وإن وجد طعمه) أي الكحل (بجائته) كما لا يضر الانغماس في الماء وإن وجد أثره ياطنه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يتكحل بالأنثى وهو صائم فلا يكره الاكتحال له

التخامة بنفسها مع القدرة على مجها إلا أن يجاب بأن ثم فاعلا يحال عليه الفعل فلم ينسب أساكت شيء بخلاف نزول التخامة وأيضا فن شأن دفع الطاعن أن يترتب عليه هلاك أو نحوه فلم يكلف الدفع وإن قدر بخلاف ما عدها فينبغي أن يكون قدرته على دفعه كنهله كما يشهد له مسئلة التخامة وتقسيمهم عدم الفطر بفعل الغير بالمكره (قوله لأنه كالمكره) ظاهره وأن ذهب إلى الحاكم وأخيره بذلك فأكرهه وهو ظاهر لأنه لم يأمر الحاكم بالحكم عليه وعلى هذا فهل الذهاب للحاكم واجب عليه أولا فيه نظر والظاهر عدم الوجوب لأن الحاكم قد لا يساعده (قوله محافظة على الصلاة) وقضيته أنه يطل صومه بقلعه أو ابتلاعه فيجب عليه القضاء وهل هو فوري أولا وقضية قواهم أن

من فاته صوم بعذر لا يجب قضاؤه فورا أن القضاء هنا على التراخي إذا قلنا به (قوله كما ضبطه المصنف) والمسام قال في المصباح نوافذ الإنسان كل شيء يوصل إلى النفس فرحا أو حزنا كالاذنين واحدها نافذ والفقهاء يقولون نافذ وهو غير متسع قياسا فان المنفذ مثل مسجد موضع تقود الشيء اهـ وضبطه في شرح التهجئة الكبير بفتح القاء أيضا ولم يعزده عليه فان كان ما في المصباح من قوله مثل مسجد بفتح الجيم وافق ما هنا وإن كان بكسر هاء خالقه فليراجع وفي القاموس والمسجد كسكن الجبهة والآراب السبعة مساجد والمسجد معروف ويفتح (قوله فلا يكره الاكتحال له) لكنه خلاف الأولى كما في الحلية وقد يحمل عليه كلام الجمهور لقوة خلاف ما لا فيه اهـ حج أقول قوة الخلاف لا تناسب كونه خلاف الأولى بل تؤيد الكراهة اللهم إلا أن يقال المراد بالكراهة في عدم الخروج من الخلاف لأن عدم المراعاة خلاف الأولى

(قوله لما فيه من المشقة) قضيته انه لا فرق في غبار الطريق بين الطاهر والتنجس وهو المعتمد مر سم خلافا للحج والزيادة حيث قيدا بالطاهر وعبرة سم على البهجة أيضا قوله وغبار الطريق الواجب اشتراط طهارته فان كان نجسا أفطر مر اه وهو ظاهر لا ينبغي العدول عنه لفظ أمر النجاسة والندرة حصوله بالنسبة للطاهر وعبرة سم على حج نصها قوله وقضيته انه لا فرق بين غبار الطريق الطاهر والتنجس اعتمد مر وقوله وفيه نظرية أمر ان الاول انه يتجه انه لا يضر القليل الحاصل بغير اختياره مر والثاني انه هل يجب غسل القدم منه حينئذ فوراً أو يعنى عنه فيه نظرية قد جزم بعضهم أى الخطيب في شرحه بوجوب الغسل فوراً ليراجع فان كان منقولا فذلك والا فلا بعد العفو نعم ان تعمد فتح فاه لم يدخل في العفو على هذا نظر وقضيته انه لا فرق بين الطاهر والتنجس الخ والوجه النظر في التجس أقول هذا يعارض اعتماد مر فيما نقله عنه قريبا انه لا فرق تأمل وبؤيده انه لو دميت لنته وبصق حتى صفي ريقه ثم ابتلعه أفطر وقد يرقق اه ٣٢١ وقوله والا فلا بعد العفو أقول

الوجه وجوب الغسل وان لم يكن منقولا اذ لا يلزم بين عدم الفطر وجوب الغسل وقوله أقول هذا يعارض الخ أقول لا معارضة لان ما تقدم مفروض فيما اذا دخل بغير اختياره وما هنا مفروض فيما لو فتح فاه حتى دخل وهو باختياره فيضر (قوله حتى دخل جوفه لم يضر) قال سم على بهجة بعدم مثل ما ذكر عن والد الشارح وفي العباب الجزم بالفطر في هذه الحالة (قوله عدم الفرق) أى بين القليل والكثير (قوله ولو فعل مثل ذلك) أى لو فتح فاه عمدا (قوله وفيه) أى الانوار (قوله ويؤخذ منه) فى أخذ هذا مما مر نظر لانه قيد عدم الفطر ثم بوصول الريح بالشم وما هنا

والمسام جمع سم بتثنية السين والفتح أفصح قال الجوهرى ومسام الجسد ثقبه (وكونه) أى الواصل (بقصد فلو وصل جوفه ذباب أو بعوضة أو غبار الطريق وغر به الدقيق لم يضر) وان أمكنه اجتناب ذلك باطباق القدم أو غيره لما فيه من المشقة الشديدة بل لو فتح فاه عمدا حتى دخل جوفه لم يضر أيضا لانه معفو عن جنسه وشبهه الشيخان بالخلاف في العفو عن دم البراغيث المتنولة عمدا وقضيته تصحيح ان محل عدم الافطار به أى عند التعمد اذا كان قليلا ولا يمكن ظاهر كلام الاصحاب عدم الفرق وهو الوجه ولو فعل مثل ذلك وهو فى الماء قد دخل جوفه وكان بحيث لو سد فاه لم يدخل افطار أقول الانوار ولو فتح فاه فى الماء قد دخل جوفه أفطر ويوجه بأن ما مر انما عني عنه لعسر تجنبه وهذا ليس كذلك وفيه لو وضع شيئا فيه عمدا أى لغرض بقرينة ما بأتى وابتلعه ناسيا لم يضر ويؤيده قول الدارمى لو كان بفيه أو أنفه ما فحصل له نحو عظام فنزل به الماء جوفه أو صعد ما غاه لم يضر ولا ينافيه ما بأتى من النظر بسبق الماء الذى وضعه فيه لان العذر هنا أظهر وقد مر عدم فطره بالرائحة وبه صرح فى الانوار ويؤخذ منه ان وصول الدخان الذى فيه رائحة الجور أو غيره الى الجوف لا يضر به وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك وهو ظاهر وبه أفتى الشمس البرماوى لما تقر بأن الميت عينا أى عرفا اذا المدار هنا عليه وان كانت ملحقة بالعين فى باب الاحرام الاترى أن ظهور الريح والطعم ملحق بالعين فيه لاهنا وقد علم من ذلك ان فرض المسئلة انه لم يعلم اتصال عين هنا ولو خرجت متعدة المبسور ثم عادت لم يضر وكذا ان أعادها على الأصح لا ضراره اليه كما لا يطل طهر المستحاضة بخروج

٤١ ليس بالشم لكنه لم يستند هنا مجرد الاخذ بنقله عن البرماوى كما بأتى (قوله لما تقر) يؤخذ منه ان شرب ما هو المعروف الآن بالدخان لا يضر لما ذكره من ان المدار على العرف هنا فانه لا يسمى فيه عينا كما ان الدخان المختلط بالبخور لا يسمى ولا ينافيه عدم الدخان عينا فى باب النجاسة لما أشار اليه من اختلاف ملحظ البابين وقد نقل عن شيخنا الزياى أنه كان يفتى بذلك أولا ثم عرض عليه بعض تلامذته قصة ما شرب فيه وكسرها بين يديه وأراه ما تجدد من اثر الدخان فيها وقال له هذا عين فرجع عن ذلك وقال حيث كان عينا يضر وناقش فى ذلك بعض تلامذته أيضا بأن ما فى القصة انما هو من الرماد الذى يبقى من أثر النار لا من عين الدخان الذى يصل الى الدماغ وقال الظاهر ما اقتضاه كلام الشارح من عدم الافطار به وهو الظاهر غير أن قول الشارح هنا وان تعمد فتح فيه لاجل ذلك قد يقتضى انه لو ابتلعه أفطر وعدم تسميته عينا يقتضى عدم الفطر (قوله وكذا ان أعادها) أى وان توقفت أعادتها على دخول شيء من أصبعه

(قوله بعد انفصاله) أي فانه لا يضر لكثرة ابتلاعه به (قوله فانه يفطر جرما) قال حج وما جاء انه عليه الصلاة والسلام كان يحس
 لسان عائشة وهو صائم واقعة حال فعملية محتملة أن يصح ثم يحجه أو يصح ولا ريب به (قوله فيما يظهر من اطلاقهم) أقول أي فائدة
 للمبالغة في قوله ولو بلون أو ريح مع قوله ان انفصلت اه سم على حج (قوله ان انفصلت عين منه) أفهم انه لا يضر ابتلاعه متغيرا
 بلون أو ريح حيث لم يعلم انفصال عين ٣٢٢ من نحو الصبيغ لكن قضية قوله بعد وخرج بذلك الخ ان المراد بالعين هنا ما ينفصل

من الريق المتصل بالخطيط وعلية
 فحتى ظهر فيه تغير ثم وان لم يعلم
 انفصال شيء من الصبيغ لكنه
 حينئذ قد توقف فيه بالنسبة
 للريح (قوله ولم يغسل فيه حتى
 أصبح أفطر) أي وان كان خطاطا
 كما اقتضاء اطلاقهم خلافا لما في
 الدميري عن الفارقي مر اه سم
 على حج (قوله ولو أخرج اللسان)
 هذا علم من قوله أولا لا على اللسان
 فهو تصريح بالانهوم (قوله
 وابتاع ما عليه) بقى ما لو أخرج
 لسانه وعلية نحو نصف فضة
 وعلى النصف من أعلى ريق ثم رده
 الى فيه نهل يفطر أولا لانه لم يفارق
 معدنه فيه نظر والاقرب الثاني
 ونقل بالدرس عن شيخنا الزايد
 ما يوافق ما قلناه فله الحمد لكن
 قول الشارح على اللسان قد
 يقتضى خلافه لان ما على ظاهر
 النصف ليس على اللسان في
 الحقيقة (قوله من داخل الفم)
 أي بالنسبة له واغیره فيما يظهر فلا
 يحرم على غيره مص لسان حاملته
 مثلا (قوله بخلاق حالة المبالغة)
 قال حج ويظهر ضبطها بأن
 علاقه أو أنفه ماء بحيث يسبق
 غالباً الى الجوف وكتب عليه سم

الدم ذكره البغوي والخوازمي ويوجه أيضا بأنه كالريق اذا ابتلعه بعد انفصاله عن الفم
 على اللسان وبه يفارق ما لو أكل جوعا وجمع المصنف الذباب وأفرد البعوضة تبعاً للنظم
 الآية أولان البعوضة لما كانت أصغر جرماً من الذبابة وأسرع دخولا منها مع ان جمع
 الذباب مع كبر جرمة وتدرج دخوله بالنسبة لها لا يضر علم أن جمع البعوض لا يضر بالأولى
 فأفرد البعوض وجمع الذباب اقهم الأول من الثاني بالأولى (ولا يفطر بيلع ريقه) الصنف
 (من معدنه) أي تحله وهو الفم جميعه سواء في ذلك ما ينبع لذابن ما كول أو ترطيب لسان
 أو تسهيل نطق أو غير ذلك احسب الحوزة واحترز بريقه عما لو مص ريق غيره وبلعه فانه
 يفطر جرماً (فلو خرج عن الفم) ولو الى ظاهر الشفة لا على اللسان (ثم رده) اليه بلسانه
 أو غيره (وابتلعه أو بل خطاطا بريقه ورده الى فيه) كما يعتاد عند القتل (وعليه رطوبة
 تنفصل) وابتلعها (أو ابتاع ريقه مخلوطا بغيره) الطاهر كن قتل خطاطا مصوباً تغيره بريقه
 أي ولو بلون أو ريح فيما يظهر من اطلاقهم ان انفصلت عين منه اه سمولة الحوزة عن ذلك
 ومثله كما في الانوار ما لو استاك وقد غسل السوائل وبقيت فيه رطوبة تنفصل وابتلعها
 وخرج بذلك ما لو لم يكن على الخطيط ما ينفصل اقلته أو عصره أو جلفاه فانه لا يضر
 (أو متنجساً) كن دميت لنته أو كل شيء نجس لم يغسل فيه حتى أصبح (أفطر) في المسائل
 الأربع لانه لا حاجة الى رد الريق وابتلاعه ويمكنه الحوزة عن ابتلاع المخلوط والمتنجس
 منه ولو أخرج اللسان وعلية الريق ثم رده وابتاع ما عليه لم ينظر لان اللسان كيف تغلب
 معدن من داخل الفم فلم يشارف ما عليه معدنه ولو عمت بلوى شخص يدي لنته بحيث
 يجري دائماً أو غالباً سوخ مما يشق الاحتراز عنه ويكفي بصفه ويعفى عن أثره ولا سبيل الى
 تكليفه غسله جميع نهاره اذا فرض أنه يجري دائماً أو يترشح وربما اذا غسله زاد جريانه
 كذا قاله الأذري وهو فقه ظاهر (ولو جمع ريقه فابتلعه لم يفطر في الأصح) كابتلاعه
 متفرقاً من معدنه والثاني ينظر لحقيقة الاحتراز عنه وسواء أجمعه بشيء كالعلك ام لا واحترز
 بجمعه عما لو اجتمع من غير قصد فلا يضر قطعاً (ولو سبق ماء المضضة أو الاستنشاق الى
 جوفه) المعروف او دماغه (فالذهب أنه ان بالغ) في ذلك (أفطر) لان الصائم منهي عنها
 كما مر في الوضوء (والأفلا) ينظر لانه تولد من مأمور به بغير اختياره بخلاف حالة المبالغة
 لما مر وبخلاف سبق ما ثم ما غير المشروعين كأن جعل الماء في فيه أو أنفه لا اغرض وبخلاف
 سبق ماء غسل التبرد والمرة الرابعة من المضضة أو الاستنشاق لانه غير مأمور بذلك بل منهي

قد يقال ظاهر كلامهم ضرر السابق بالمبالغة المعروفة وان لم يلائمه أو أنفه كما ذكر (قوله لا يفرض) الظاهر ان المراد عنه
 ان لا يكون مأموراً به بدليل ما ذكره في سبق ماء التبرد من الضرر المجرد كونه غير مأمور به (قوله والمرة الرابعة) أي يقينا بخلاف
 ما لو شك هل أتى باثنين أو ثلاث فزاد أخرى فالمتجه أنه لا يضر دخول ما فيها سم على جملة (قوله لانه غير مأمور بذلك) قضيته =

= تخصيص الغرض المسوغ لوضعه في فمه بحيث يمنع من الانططار بالمأمور به وعليه فليبتأمل معنى الغرض فيما نقله عن الانوار
 فيما تر من قوله وفيه لو وضع شيئا في فيه عدا أي لغرض بقربة ما يأتي ثم رأيت سم على حج صوره بالوضعه لئلا يحفظ وكان
 مما جرت العادة بوضعه في الفم اه وينبغي أن من النحو ما للوضع الخبيث في فمه لئلا يحفظ لئلا يحفظ شيئا
 في فمه لئلا يواضعه به حيث لم يتحمل منه شيء أو لدفع غثيان خفيف منه التي * (فرع) * أ كل أو شرب لئلا يحفظ كثيرا أو علم من
 عادته انه اذا أصبح حصل له جشاء يخرج بسببه ما في جوفه هل يمنع عليه كثرة ٣٢٣ ما ذكر أو لا وهل اذا خالف وخروج منه

يفطر أم لا فيه نظر والجواب
 عنه بأنه لا يمنع من كثرة ذلك
 لئلا وإذا أصبح وحصل له الجشاء
 المذكور ينظفه ويغسل فيه
 ولا يفطر وان تكرره منه ذلك
 مرارا كن ذرعه التي ويؤيده
 ما ذكره الشارح في قوله وهل
 يجب عليه الخلال لئلا الخ (قوله)
 وينبغي كما قاله الأذري انه لو
 عرف من عادته الخ) يؤخذ منه
 ان المدار على غلبة الظن بحيث
 غلب على ظنه سبق الماء بالانغماس
 أفطر بوصول الماء الى جوفه
 والا فلا وقضية قوله السابق
 وبخلاف سبق ماء غسل التبرد
 الخ خلافه لان الانغماس غير
 مأمور به ويصرح به قول حج
 وكذا دخوله جوف منغمس من
 نفوفه أو أنه لكرهه الغمس
 فيه كالمبالغة ومحله ان لم يعتد أنه
 يسبقه والا ثم وأفطر قطعا (قوله
 عدم الوجوب) أي لكنه يندب
 خروج من خلاف من أوجب به
 اه حج (قوله في حالة تصير ورته)

عنه في الرابعة وخروج مما قررناه سبق ماء الغسل من حيض او نفاس او جنابة او من غسل
 مسنون فلا يفطر به كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى ومنه يؤخذ أنه لو غسل اذنيه في الجنابة
 ونحوها فسبق الماء الى جوفه منهما لا يفطر ولا ينظر الى امكان امالة الراس بحيث لا يدخل
 شيء لعمره وينبغي كما قاله الأذري انه لو عرف من عادته انه يصل الماء منه الى جوفه او
 دماغه بالانغماس ولا يمكنه التحرز عنه انه يحرم الانغماس وينظر قطعا نعم محله اذا تمكن
 من الغسل لا على تلك الحالة والا فلا يفطر فيما يظهر وكذا لا يفطر بسببه من غسل نجاسة
 بقبه وان بالغ فيها وقيل ينظر مطلقا لان وصول الماء الى الجوف بقوله وقيل لا ينظر
 مطاقا لان وصوله بغير اختياره واصل الخلاف نصان مطاقان بالافطار وعدمه فممن من
 حمل الاول على حال المبالغة والثاني على حال عدمها والاصح حكاية قولين فتبين هما في
 الحالتين وقيل هما فيما اذا بالغ فان لم يبلغ لم يفطر قطعا والاصح كما في المحرر انهما فيما اذا
 لم يبلغ فان بالغ افطر قطعا ولو كان ناسيا للصوم لم يفطر بحال (ولو بقي طعام بين اسنانه
 فجري به ريقه) من غير قصد (لم يفطر ان يحجز عن تمييزه ومجبه) لم يذكره بخلاف ما اذا لم يحجز
 ووصل الى جوفه في فطرته تصيره وهل يجب عليه الخلال لئلا اذا علم بقايا بين اسنانه يجري
 به اريقته ثم اراد لا يمكنه التمييز والمج الاوجه كما هو ظاهر كلامهم عدم الوجوب ويوجه بأنه
 انما يخاطب بوجوب التمييز والمج عند القدرة عليهم في حال الصوم فلا يلزمه تفديم ذلك
 عليه لكن ينبغي ان يتأكد له ذلك لئلا وأشار الأذري الى ان محل ايجابه عند من يقول
 بالفطر مما تعذر تمييزه ومجبه وقد افتى الوالد رحمه الله تعالى بان مراده بالهجز عن التمييز والمج
 في حالة تصير ورته وان قدر على اخراجه من بين اسنانه فلم يفعل (ولو أوجره مكره لم يفطر)
 لا تناء الفعل والقصد منه والايحار صب الماء في حلقه وحكم سائر المنظرات حكم الايجار
 ولو اغشى عليه فأوجر معالجته لم ينظر في الاصح ولو صب في حلقه وهو نائم فكألو أوجر قاله
 في الكافي (فان أكره حتى اكل) أو شرب (افطر في الاظهر) لانه حصل من فعله لدفع الضرر
 عن نفسه فأفطر به كألو اكل لدفع المرض او الجوع (قلت الاظهر لا يفطر والله اعلم)
 كافي الحنف ولان اكله ليس منها عنه فاشبهه الناسي بل اولى لانه مخاطب بالاكل ونحوه

أي جريانه اه سم على حج (قوله فوجر معالجته) أي لمعالج بما يصل الى جوفه من الدواء (قوله لدفع الضرر عن نفسه) هو ظاهر ان
 أكره على أكل معين فان أكره على أكل أحد عيين كان قبيلا لانه لم تأكل من هذا فقلتك أو ان لم تأكل من هذا فقلتك وعلم
 أنه ان امتنع من الاكل فقله فاكل من أحدهما فهل يفطر قياسا على ما لو قيل له طاق احدى زوجتيك فطلق أحدهما حيث وقع
 عليه الطلاق لان فيه اختيارا ما فعله أو لا يفطر بذلك فيه نظر والاقرب الاقول لله المذكر كورة وليس مثل ذلك ما لو أكره على
 أكلهما معا فابتدأ بأحدهما فلا يفطر به لانه ليس له طريق الا ذلك (قوله قلت الاظهر لا يفطر) أي وان اكل ذلك بشهوة فيما يظهر

(قوله لدر الضرر) هذا التعليل مبني على انه مكلف وجرى عليه ابن السبكي آخر في غير جمع الجوامع (قوله وفارق الاكل لدفع الجوع) اي حيث يفطر به وقوله قاذح في اختياره أي فان المكروه يفعل لا كراه ودفع العقوبة فلا اختيار له في الفعل بخلاف الجماع فان جوعه يحمله على اختيار الاكل (قوله وظاهر اطلاقهم الخ) معتد (قوله غير صحيح) أي فيفطر بياعه الذهب (قوله والكثير كثر لثاقم) قال حج وهو مردود بانهم عدوا الثلاث ثلثات والاربع في الصلاة من القليل (قوله وفارق الصلاة) أي حيث تبطل بالكثير ناسيا دون القليل ٣٢٤ (قوله والجماع كالاكل) لو أكره على الزنا فينبغي ان يفطر به تضييعا عنه قال ابن قاسم

وفي شرح الروض ما يدل عليه
اه كذا واثبت به ما مش بخط بعض
الفضلاء أي لان الاكراه على الزنا
لا يبيح به بخلافه على الاكل
ونحوه ثم رأيت في الشيخ عيرة
(قوله في انه لا يفطر بالنسيان)
أي ولا بالاكراه عليه أيضا (قوله
فيفطر به) ظاهره سواء كان
بجائز أم لا وهو ظاهر لانه بقصد
اخراج شبه الجماع وهو منظر
ولومع الحائل وسبأني عن سم على
ابن حج ما يصرح به (قوله عالما
مختارا) أي فلو كان ناسيا أو جهلا
تحريره بالقبل المار في كلام الشارح
أو مكرها لم يفطر (قوله بالاحائل)
قيد فيما بعد كذا خاصة (قوله
بخلاف ما لو كان بجائز) أي
فلا يفطر به قال سم على حج
ومحله ما لم يقصد بالمضاجعة
ونحوها اخراج المني فان قصد
ذلك أفطر لانه حينئذ استقاء محرم
اه بالمعنى (قوله ومنه لمس
مالا ينقض له) ومنه الامر
وبه صرح حج اي حيث أراد
به الشفقة او الكرامة والا فطر

لدر الضرر كما مر وفارق الاكل لدفع الجوع بان الاكراه قاذح في اختياره بخلاف
الجوع لا يقدح فيه بل يزيد تأثيرا وظاهرا طلاقهم كما قاله الاذري انه لا فرق بين ان يحرم
عليه الفطر حال الاختيار او يجب عليه لا الاكراه بل لنسبية التام من جوع أو عطش
أو يمين عليه انقاذ نفسه او غيره من غرق أو نحوه ولا يمكنه ذلك الا بالفطر كما عليه
لذلك ويحتمل غيره لانه اكره بحق وهو آثم بالامتناع اغيالا كراه بل ترك الواجب وما
ذكره في الهادي للسكندري المصري من انه لو فاجأه القطاع فابتاع الذهب خوفا عليه فهو
كالمكروه على فعل نفسه غير صحيح (وان أكل ناسيا لم يفطر) لخبر من نسي وهو صائم
فأكل او شرب فلبس صومه فانما أطعمه الله وسقاه وفي رواية تصحها ابن حبان وغيره ولا
قضاء عليه نص على الاكل والشرب فعلم غيرهما بالاولى (الا ان يكثرا) فيفطر به (في الاصح)
لان النسيان مع الكثرة نادر ولهذا تبطل الصلاة بالكلام الكثير ناسيا كما قال في الانوار
والكثير كثر لثاقم (قلت الاصح لا يفطر والله أعلم) لعموم الحديث وفارق الصلاة بان
لهامه ثمة تذكر المصلي انه فيها فيندر ذلك فيها بخلاف الصوم (والجماع كالاكل على المذهب)
في انه لا يفطر بالنسيان كغيره من المفطرات والطريق الثاني انه على القوانين في جماع
المحرم ناسيا وافر في الاول بان المحرم له هيئة يتذكر بها الاحرام فاذا نسي كان مقصرا
بخلاف الصائم (و) شرطه أيضا الامسالة (عن الاستثناء) وهو استخراج المني بغير الجماع
محرم ما كان كخراجه يده أو غير محرم كخراجه يده زوجته أو جاريته (فيفطر به) لانه
اذا فطر بالجماع بلا انزال فبالانزال مباشرة فيها نوع شهوة أولى ومحله حيث كان عامدا
عالما مختارا (وكذا خروج المني بلس وقبلة ومضاجعة) بالاحائل يفطر به بخلاف ما لو
كان بجائز وان رق كما هو قضية اطلاقهم ومثله لمس مالا ينقض له كغيره كخروجه ظاهرا فلا
يفطر بلسه وان أنزل حيث فعل ذلك فهو شفقة أو كرامة كما اقتضاء كلام المجموع كلس
العضو المبان أي وان اتصل بحرارة الدم حيث لم يحق من قطعه محذورينم والا فطر وفيه
انه لو حل ذكره امارض سوداء أو حكة فانزل لم يفطر على الاصح لانه تولد من مباشرة مباحة
قال الاذري فلو علم من نفسه انه اذا حكه انزل فالقياس الفطر وانه لو قبلها وفارقها
ساعة ثم أنزل فان كانت الشهوة مستحبة والذكر قائما حتى انزل فطر والا فلا قاله في

اخذاعا ما يأتي للشارح ومنه أيضا الشعر والسنن والظن (قوله كلس العضو المبان) وخروج بالعضو ما زاد عليه البحر
فينبغي ان يأتي فيه ما قيل في نقض الوضوء بلسه ومثله ما زاد مالو كان العضو كراما مبان او فرج امرأة كما يأتي (قوله فلو علم من
نفسه) انظر لوظنه سم على بهجة وقد يقال مراده بالعلم الظن لان المستقبل لا يعلم العلم بوقوعه ولا تقدمه بل حيث عبروا فيه بالعلم
ارادوا الظن القوي (قوله فالقياس الفطر) معتد وهو ظاهر حيث لم يصل الى جلد لم يقدر معه على تركه الحن

(قوله باحد فرجه) خرج به ما لو خرج منهم اجدها ٣٢٥ ولو على التعاقب فيضرب لتحقيق خروجه

من فرج اصلي (قوله لم يفطر قطعا كالبول) اي عندنا والا فنقل عن المالكية والحنابلة انه لو لم يشهوه فامضى بطل صومه (قوله وان كان تكرره بشهوة) خرج به عدم التكرر وفيه تفصيل فان كان يحرك شهوته حرم قياسا على القبلة الاتية والا فلا (قوله بانتقال المني وتيممته) عطف تفسير (قوله فانه ينظر قطعا) معتمد (قوله وكذا لو علم ذلك من عادته) معتمد (قوله وانما يظهر التردد اذا بدره الانزال) قال سم على بهجة بعد ما ذكر ويبنى ان يجري ذلك في الضم بحائل م ر نعم اعترض ما قاله الاذري انه منافي لتزييفهم القول بانه ان اعتماد الانزال بالنظر افطر (قوله خوف الانزال) اي فلا يضر انتصاب الذكر وان خرج منه مذي (قوله احتجم وهو صائم) وليس هو مكروه في حقه صلى الله عليه وسلم وان كره في حق غيره لانه يجوز انه فعله لبيان الجواز بل فعله المكروه يشاب عليه ثواب الواجب (قوله لا يخالف ما في الروضة) اي لان المكروه قد يطلق ويراد به خلاف الاولى بل هما بمعنى عند اكثر الفقهاء (قوله فان لم يبين الغلط) هل يجب عليه السؤال عما يبين غلطه او عدمه ام لا فيه نظر والا قرب الثاني لان الاصل صحة صومه

البرهان هذا كله في الواضح فلا يضر اثناء المشكل باحد فرجه وان حصل من وطء لاحتمال زيادته نعم لو امكن من فرج الرجال عن مباشرة ورأى الدم ذلك اليوم من فرج النساء واستمر الى أقل مدة الحيض بطل صومه لانه افطر يقينا بالانزال أو الحيض وما مر من ان خروج المني من غير طريقه المعتاد كخروجه من طريقه المعتاد محله اذا انسد الاصل ولو قبل او باشر فيما دون الفرج فامضى ولم ينعى لم يفطر قطعا كالبول وعلم من قياس ما مر من البناء على اس ما لا ينقض انه لو لم ينعى الفرج بعد انفصاله وانزل ان بقي اسمه افطرا فلا وبه أفق الوالد رحمه الله تعالى (لا الفكر والنظر بشهوة) اذ هو انزال من غير مباشرة فاشبه الاحتمال وان كان تكرره بشهوة حراما قال الاذري ينبغي انه لو احس بانتقال المني وتيممته للخروج بسبب استدامة النظر فاستدامه انه ينظر قطعا وكذا لو علم ذلك من عادته وانما يظهر التردد اذا بدره الانزال ولم يعلم من نفسه (وتكره القبلة) في القم وغيره (من حرك شهوته) لخبر انه صلى الله عليه وسلم رخص في القبلة للشيخ وهو صائم ونهى عنها الشباب وقال الشيخ ذلك اربه والشاب بنفسه صومه ففهمنا من التعليل انه اذا ترمع تحريك الشهوة وعدمها (والاولى لغيره تركها) حسم الباب اذ قد يظن اغيير محركة وهي محركة ولان الصائم يستحب له ترك الشهوات مطلقا وضابط تحريك الشهوة وخوف الانزال كما في المجموع (قلت هي كراهة تحريم في الاصح والله أعلم) ذكرنا كان أو اتى لان فيه تعرضا لافساد العبادة ومعلوم ان الكلام اذا كان في فرض اذا انقل يجوز قطعه بما شاء والمعاتفة والمباشرة باليد كالتقبيل وقول الشارح وعدل هنا وفي الروضة عن قول اصليهما تحرك الى حرك لما لا يخفى ظاهر لان حركت ماض فيفهم منه انه قد جرب نفسه وعرف منها ذلك بخلاف تحرك فلا يفهم منه ما ذكره الصليته للعال والاستقبال (ولا ينظر بالفصد والحجامة) لما صح من انه صلى الله عليه وسلم احتجم وهو صائم وقيس بالحجامة الفصد وخبر افطر الحاجم والمحجوم منسوخ بالاول او الاول اصح وبعضه أيضا القياس وبكره ان له كما جزم به في الروضة وجزم في المجموع بانه خلاف الاولى قال الاسنوي وهو المنصوص فقد قال في الامم وتركه أحب الى اه وظاهره انه لا يخالفه ما في الروضة (والاحتياط ان لا يأكل آخر النهار الا بيقين) اي من الغلط وذلك بان يرى الشمس قد غربت فان حال بينه وبين الغروب حائل فبظهور الليل من المشرق ظهري دع ما يريك الى ما لا يريه لك (ويحتمل) الاكل آخره (بالاجتهاد) بورد ونحوه (في الاصح) كوقت الصلاة والثاني لا امكان الصبر الى البقين ويجب امساك جزء من الليل لتحقيق الغروب (ويجوز) الاكل (اذا ظن بقاء الليل) بالاجتهاد لان الاصل بقاءه ولو أخبره عدل بطولع الفجر امسك كما مر (قلت وكذا الوشك) فيه (والله أعلم) لان الاصل بقاء الليل (ولو اكل باجتهاد أولا) أي اول اليوم (أو آخره) أي آخر اليوم (وبان الغلط بطل صومه) لتحقيقه خلاف ما ظنه ولا عبرة بالظن البين خطؤه فان لم يبين الغلط بان بان الامر كما ظنه

لان الاصل صحة صومه

(قوله فاصابها الخ) أي حيث لم تصح صلاته وقال حج والمراد يظل صومه وصح هنا الحكم به ما والا فالمدار على ما في نفس الأمر (قوله وان سبق منه شيء) غاية ويعلم ٣٢٦ من التعبير بالسبق أنه لم يقصر فيه (قوله كما مر) أي في قوله كان جعل الماء في فيه أو أنه

الخ وعابه فيقيد ما هنا بالوضع في فيه لا لغرض وحيد فلا تخالف بين ما ذكره الشارح وما ذكره الشيخ في شرح منهجه لحل ما فيه على ما لو وضعه لغرض (قوله إذا كان قاصدا بنزعه ترك الجماعة) قضيته أنه لو لم يقصد شيئا لم يصح صومه وقضية قوله لا التلذذ خلافه ويمكن أن المراد بالتلذذ ما عدا قصد الترك فيدخل فيه حالة الإطلاق استصحابا لما هو مقصوده من الجماعة فيبطل صومه (قوله فان مكث بعد الطلوع مجامعا بطل) قال في شرح المنهج ولولا سبق من الليل إلا ما يصح الإيلاج لا النزاع فمن ابن خيران منع الإيلاج وعن غيره جوازها اه وقال الزيادي وقيل إذا قام ذلك بما إذا ظن عند ابتداء الجماعة أنه بقي ما يصح فأن ظن أنه لم يبق ذلك أنظر وانزاع مع الفجر اتقصيره (قوله ليكن لم يغزوا) أي في الأحرام (قوله بخلاف استمراره على الإطلاق) كان قال لزوجه ان وطئت فافت طالق (قوله جميع الوطآت) أي ومن جميع ابتداء الفعل (قوله وان نزاع) غاية (قوله فلا كفارة عليه) أي وان بطل صومه وعبادة سم على حج حاصله ان مدار البطلان على المكث بعد الطلوع وان لم يعلم به ومدار وجوب الكفارة على المكث بعده مع العلم به

أول بين له خطأ ولا أصابة صح صومه (أو بلا ظن) بان هجم وهو جائز في آخر الليل حرام في آخر النهار (ولم بين الحال صح ان وقع في أوله) يعني آخر الليل (وبطل في آخره) أي آخر النهار عابا بالأصل فيه ما إذا الأصل بقاء الليل في الأولى والنهار في الثانية قال الشارح ولا مبالاة بالتسميع في هذا الكلام لظهور المعنى المراد أي وهو أنه أدى اجتهاده إلى عدم طلوع الفجر فأكل أو إلى غروب الشمس فأكل وان بان الغلط قضى فيهما أو الصواب صح صومه فيه ما والفرق بينهما وبين القبلة إذا ترك الاجتهاد فاصابها أنه هنالك شك في شرط انعقاد العبادة وههنا شك في فساده بعد انعقادها (ولو طلع الفجر) الصادق (وفي فيه طعام فأنظمه صح صومه) وان سبق منه شيء إلى جوفه لا لتقاء القول والقصد ولو لماسكه في جوفه فكما لو أنظمه لكانه لو سبقه شيء منه إلى جوفه أفطر كما لو وضعه في فيه نهارا فسبق إلى جوفه كما مر (وكذا لو كان) طلوع الفجر (مجامعا فنزاع في الحال) أي عقب طلوع الفجر لما علم به صح صومه إذا كان قاصدا بنزعه ترك الجماعة لا التلذذ كما صرح به جمع متقدمون واعتقد غيرهم وان أنزل تولده من مبانرة مباحة ولان النزاع ترك للجماع فلا يتعلق به ما يتعلق بالجماع كالحذف لا يلبس ثوبا وهو لا يسه فزعه حالا وأولى من ذلك بالصحة ان يحبس وهو مجامع بتباشير الصبح فينزاع بحيث يوافق آخر النزاع ابتداء الطلوع (فان مكث) بعد الطلوع مجامعا (بطل) أي لم ينعقد لوجود المنافي كالأحرم مجامعا ليكن لم ينزلوا منع الانعقاد منزلة الانفساد بخلافه هنا وبشرق بان النية هنا مقدمة على طلوع الفجر فكان الصوم انعقد ثم أفسد بخلافها ثم ولهذا الزمة الكفارة باستدامته بعد علمه به كالجماع بعد الطلوع مجامع منع الصحة بجماع انهم به بسبب الصوم بخلاف استمراره على الإطلاق بالوطء لا يجب فيه المهر والفرق ان ابتداء فعله هنا لا كفارة فيه فمعلق بآخره لا لا يخلو بجماع نهار رمضان عنها والوطء ثم غسيرا خال عن مقابلة المهر اذا المهر في النكاح يتقابل جميع الوطآت ثم ان استدام الظن ان صومه بطل وان نزاع فلا كفارة عليه لانه لم يقصد هتكن الحرمة كما اقتضاه كلامهم وصرح به الماوردي والرويانى اما اذا لم يعلم بطلوعه حتى طلع بان علم بعد الاستدامة فكذلك أو نزاع حالا فانه وان أفطر لان بعض النهار مضى وهو مجامع فاشبه الغلط بالا كل ليكن لا كفارة عليه وقد أجاب الشيخ أبو محمد عما قيل كيف يعلم الفجر بمجرد طلوعه وطلوعه الحقيقي يتقدم على علمنا به بجوابين أحدهما انها مستقلة وضعت على التقدير ولا يلزم وقوعها والثاني اننا انما نبدأ بان نطلع عليه ولا معنى للصبح الا ظهور الضوء لناظر وما قبله لا حكم له قاله عارف بالاوليات ومنازل القمر يدرك أول الصبح المعتبر زاد في الروضة قلت هذا الثاني هو الصحيح

* (فصل شرط) صحة (الصوم) من حيث الفاعل والوقت (الاسلام) فلا يصح صوم الكافر أصليا كان أو مرتدا ولو ناسيا للصوم قال الأذرى تضمنت عبارة شرح المهذب

(قوله انه يفطر هنا) أى فيما لو ارتد بقلبه ناسيا (قوله أى التميز) الاولى ٣٢٧ ان يفسر هنا بالغريزة وان فسر بالتمييز

في نواقض الوضوء (قوله وان طرأ في اثناء النهار رودة) أى ولو ناسيا كما تقدم (قوله لبقاء أهلية الخطاب معه) أى ويشاب على صيامه للعلة المذكورة (قوله اذا أفاق لحظة) ظاهره ولو كان الانغماء بفعله وفى حج تقييده عدم الضرر بما اذا لم يكن بفعله فان كان بفعله بطل صومه (قوله فلو قلنا ان المستغرق أى الانغماء المستغرق الخ (قوله والاصح انه لا يصح) معتمد (قوله بطل صومه) أى فلا يعامل معاملة الصائمين فى الغسل والتكفين بل يستعمل الطيب ونحوه فى كفنه مما يكره استعماله للصائم (قوله فى اثناء صلاته) أى فلا يشاب على ما فعله منها ثواب الصلاة ولكن يناب على مجرد الذكرفقط ولا حرمة عليه حيث أحرم وقد بقى من الوقت ما يسعها (قوله وبقي سكره جميع النهار) ظاهره سواء تعدى بسكره أم لا وبه صرح سم على بهجة وصرح بمثله أيضا فى الانغماء فراجع (قوله لما صبح من النهى عن صيامها ولو كان صومها الممتع عادم للهذى لعموم النهى عنه وفى القديم له صيامها عن الثلاثة الواجبة فى الحج لخبر البخارى فيها (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) يقتضى صومه لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذى وغيره وصحوة قبل والمعنى فيه القوة على صوم رمضان وضعفه السبكي بعدم كراهة صوم شعبان ويرد بان ادمان الصوم يقوى النفس عليه وليس فى صوم شعبان اضعاف بل تقوية بخلاف صوم يوم ونحوه فانه يضعف النفس عما بعده فيكون فيه افتتاح للعبادة مع كسل وضعف وهو غير مناسب ومن ثم حرم الصوم بعد نصف شعبان بلا سبب مما يأتى ان لم يصله بما قبله لخبر اذا اتصف شعبان فلا نصوم واوفهم منه انه لو صام الخامس عشر وتاليه ثم افطر

انه لو ارتد بقلبه ناسيا للصوم ثم أسلم فى يومه انه لا يفطر ولا احسب الاصحاب يسمون به ولانه أرادوا ان شمله انظره اه وقد علم من قولهم انه يشترط الاسلام جميع النهار انه يفطر هنا (والعقل) أى التميز فلا يصح صوم غير المميز كزال عقله ولو بشرب دواء ليللا كالصلاة (والنقاء عن الحيض والنفاس) اجماعا فلا يصح صوم الحائض والنفاس ويحرم عليهما الامساك كما قاله فى الانوار (جميع النهار) هو قيد فى الاربعة فلو طرأ فى اثناء النهار رودة أو جنون أو حيض أو نفاس بطل صومه كالوجن فى خلال صلاته ولو ولدت ولم ترد ما بطل صومها أيضا كما صححه فى المجموع والتحقيق (ولا يضر النوم المستغرق) للنهار (على الصحيح) ابقاء أهلية الخطاب معه اذا انام يقبضه اذانيه ولهذا يجب قضاء الصلاة الفائتة بالنوم دون النائمة بالانغماء والثانى يضر كالانغماء (والاظهار ان الانغماء لا يضر اذا أفاق لحظة من نهاره) أى لحظة كانت اكتفاء بالنسيئة مع الافاقة فى جزلانه فى الاستيلاء على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا ان المستغرق منه لا يضر كالنوم لاحتقنا الاقوى بالاضعف ولو قلنا ان اللحظة منه تضر كالجنون لاحتقنا بالاضعف بالا قوى فنوسطنا وقتنا ان الافاقة فى لحظة كافية والثانى يضر مطلقا والثالث لا يضر اذا أفاق أول النهار وفى الروضة واصحها لو شرب دواء ليللا فزال عقله نهارا فى التهذيب ان قلنا لا يصح الصوم فى الانغماء فهنا أولى والا فوجهان والاصح انه لا يصح لانه بنفسه له قال الاسنوى ويعلم منه الصحة فى شرب الدواء أى اذا أفاق فى بعض النهار بطريق الاولى والله فهم ان كلام المغوى فيما لا يزل العقل رأسا بل يغمره كالانغماء مع ان كلامه مفروض فيما يزيله وحينئذ فلا فرق بين المستغرق وغيره ولومات فى اثناء النهار بطل صومه كالومات فى اثناء صلاته وقبل لا كالومات فى اثناء نسيكه ولو شرب المسكر ليللا وبقي سكره جميع النهار لزمه القضاء وان صح فى بعضه فهو كالانغماء فى بعض النهار قاله فى التتمة ويؤخذ مما مر ان عقله هنا يزل (ولا يصح صوم العبد) أصغرا وكبر ولو عن واجب للنهى عنه فى خبر الصحيحين (وكذا التشرىق فى الجديد) وهى ثلاثة ايام بعد يوم الاضحية لما صبح من النهى عن صيامها ولو كان صومها الممتع عادم للهذى لعموم النهى عنه وفى القديم له صيامها عن الثلاثة الواجبة فى الحج لخبر البخارى فيها (ولا يحل التطوع) بالصوم (يوم الشك بلا سبب) يقتضى صومه لقول عمار بن ياسر من صام يوم الشك فقد عصى ابا القاسم صلى الله عليه وسلم رواه الترمذى وغيره وصحوة قبل والمعنى فيه القوة على صوم رمضان وضعفه السبكي بعدم كراهة صوم شعبان ويرد بان ادمان الصوم يقوى النفس عليه وليس فى صوم شعبان اضعاف بل تقوية بخلاف صوم يوم ونحوه فانه يضعف النفس عما بعده فيكون فيه افتتاح للعبادة مع كسل وضعف وهو غير مناسب ومن ثم حرم الصوم بعد نصف شعبان بلا سبب مما يأتى ان لم يصله بما قبله لخبر اذا اتصف شعبان فلا نصوم واوفهم منه انه لو صام الخامس عشر وتاليه ثم افطر

الاية أى الابل التى بها الهيام أى بضم الهاء وهى داء يشبه الاستسقاء جمع أهيم وهى ما يريد انما أيام لا يجوز صومها

(قوله حرم عليه صوم الثامن عشر) أي فشرط الجواز ان يصل الصوم الى آخر الشهر ففي أفطر يوم من النصف الثاني حرم عليه الصوم ولم يقع ما لم يوافق عادة له كما هو ظاهر وبقي ما لم يصام شعبان كله بقصد ان لا يصوم اليوم الأخير والنصف كله بهذا القصد ثم عند آخر الشهر عن له صيامه فهل يصح صومه نظرا لاتصال الصوم بما قبله أولا يصح نظرا لالتصاف فيه بنظر والا قرب الاول للعلة المذكورة ولا تنظر لهذا القصد قياسا على ما لو فرض النية ثم ارا (قوله في وقت النهي) والراجح منه عدم الصحة والفساد (قوله وله صومه عن القضاء) ولو من دوبا كبابي (قوله الارجل) عبارة المحلى الارجل اه وكل منهما جائز من حيث العربية والافصح الرفع لكن تراجع الرواية (قوله ولا يشك الخبر) أي حيث دل على جواز الورد ونحوه بقوله الارجل الخ ودل خبر اذا انتصف على امتناعه لاطلاقه وقوله لتقدم النص أي هذا الخبر على الظاهر أي خبر اذا انتصف اه سم على شرح البهجة (قوله فلو اخر صوما) أي ولو واجبا (قوله بقياس كلامهم) معتمد أي بل بقياس ذلك أيضا انه لو تجرى تأخير له بوقوعه في النصف الثاني من شعبان حرم عليه أيضا ولم يقع ٣٢٨ (قوله وشمل اطلاقه) أي حيث لم يقيد القضاء بالواجب (قوله وصورة قضاء المستحب)

يتأمل قصره على هذه الصورة فان قضية قولهم ينسب قضاء النقل المؤقت انه لا يختص بهذه الصورة بل مثلها عا شورا وتاسوعاء وغيرهما (قوله ولا يصح نذريوم الشك) أي ما يصدق عليه انه شك وان لم يقع لم بذلك وقت النذر وعليه فلو نذر صوم يوم بعينه كان ليس الا في مثله ثم طرأ شك في ذلك اليوم تبين عدم انعقاد نذره فلا يصح صومه (قوله وتثبت عادته المذكورة) وعليه فلو صام في أول شعبان يومين متفرقين ثم أفطر ببقية فوافق يوم الشك يوما لو أدام حاله الاول من صوم يوم وفطر يوم لوقع يوم الشك موافقا ليوم الصوم صح صومه ومثله

السابع عشر حرم عليه صوم الثامن عشر وهو ظاهر لانه صوم يوم بعد النصف لم يوصل بما قبله (فلوصامه) تطوعا من غير سبب (لم يصح في الاصح) كيوم العيد بجماع التحريم والثاني يصح لانه قابل للصوم في الجملة كما سيأتي عقبه والخلاف كالاخلاف في الصلاة في وقت النهي (وله صومه عن القضاء والنذر) المستقرة في ذمته والكفارة فيحل من غير كراهة مسارعة الى برائة ذمته كمنظيره في الصلاة في الاوقات المذمومة بخلاف الصالحين لا تقدموا أي لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الارجل كان يصوم صوما فليصمه وقيس بالورد الباقي بجماع السبب ولا يشك الخبر بخبر اذا انتصف شعبان لتقدم النص على الظاهر قال الاسنوي فلو اخر صوما بوقوعه يوم الشك بقياس كلامهم في الاوقات المنسوبة عنها التحريم وشمل اطلاقه قضاء المستحب وهو نظير قولهم بجواز قضاء الفائتة في الاوقات المذمومة وان كانت نافلة وصورة قضاء المستحب هنا ان يشرع في صوم نقل ثم يفسده فانه يسر قضاءه كما في الروضة وافهم كلام المصنف انه لا يجوز صومه احتياطا لرمضان اذا فائدة له لعدم وقوعه عنه فلا احتياط ولا يصح نذريوم الشك كمنذرا يام التشريق والعديد لانه معصية (وكذا الوفاق عادة تطوعه) سواء كان يسرد الصوم أم يصوم يوما بعينه كالاثني والخمس أو يصوم يوما يفطر يوما فوافق صومه يوم الشك فله صيامه للخبر المار وتثبت عادته المذكورة بقرينة كفاية به الوالد رحمه الله تعالى ويجب ان يفطر بين الصومين نقلا وفرضا اذ الوصال حرام وهو ان يصوم يومين فاكثر ولا يتناول

ما لو صام يوما قبل الانتصاف علم انه يوافق آخر شعبان واتفق آخر شعبان حصل فيه شك فلا يحرم صومه بالليل لانه صار عادة له (قوله بقرينة) ظاهرة انه لا فرق في ذلك بين السنة الماضية وبين ما قبلها الى آخر عمره وهو ظاهر وفي فتاوى والد الشارح ما يخالفه ونصها مثل الشيخ الرملي هل العبرة بعادته القديمة أو السنة الماضية فاجاب بأن العبرة بعادته في السنة الماضية لا القديمة وكتب سم على شرح البهجة قوله بأن اعتماد الخ قد يستشكل تصوير العادة ابتداء لان ابتداء الصوم بعد النصف بلا سبب ممتنع فيحتاج لعادة وينقل الكلام اليها فيتسلسل ويجب بأن يصور ذلك بما اذا صام الاثني مثلا قبل النصف فالظاهر ان له صومه بعده لانه صار عادة له ولو اختلفت عادته كان اعتماد الاثني في عام والخمس في آخر فهل يعتبر الأخير أو تقول كل صار عادة فيه نظر ولا يبعد الثاني نعم ان عزم على هجر أحدهما والاعراض عنه فيحتمل ان لا يعتبر اه وهو ظاهر ويمكن حمل ما نقل عن افتاء والشارح المتقدم عليه (قوله ويجب ان يفطر) بيان فائدة مستقلة (قوله وهو) أي الوصال

(قوله لكن قال في البحر) معقده
 (قوله انه جرى على الغالب)
 أى فلا فرق في حرمة الوصال بين
 كونه بين صومين وان لا (قوله
 ولم يكف به) أى على المرجوح
 السابق (قوله ثم تبين له) كونه
 من رمضان (قال سم على شرح
 البهجة قوله لا يتجه على هذا
 الجواب ان التبين نهارا كذلك
 وأهل اقتصار الشارح على قوله
 لا لا يتأتى قوله لا يحتاج الى تجديد
 نية أخرى (قوله فالأشأن كذلك)
 ومثلهما الواحد كما تقدم له (قوله
 وقبل هو يوم شك) انظر ما فائدة
 الخلاف مع انه يحرم صومه على
 كل تقدير اذ يفرض انه ليس بشك
 هو يوم من النصف الثاني من
 شعبان وصومه حرام ثم رأيت
 سم على شرح البهجة قال مانصه
 قوله واذا اتصف شعبان حرم
 الصوم الخ هذا قد يوجب انه
 لا خصوصية ليوم الشك لانه مع
 الواصل بما قبله يجوز صوم يوم
 الشك وغيره ومع عدم الوصل
 يمنع صوم كل واحد منهما الا أن
 يجعل الخصوصية انه عند عدم
 الوصل يحرم صوم يوم الشك من
 جهةين بخلاف غيره فلي تأمل اه
 وقد يقال أيضا فائدة الخلاف
 تظهر في التعاليق كما لو قال ان
 كان اليوم القلاني يوم شك
 فعبدى حرا ونحوه فيؤاخذ بذلك
 حيث قلنا انه شك

باللـ مطعوما عمدا بلا عذر كما في المجموع وقضية ان الجماع ونحوه لا يمنع الوصال قال
 في المهـ مات وهو ظاهر المعنى لان تحريم الوصال للضعف أى عن الصيام ونحوه من
 الطاعات وترك الجماع ونحوه لا يضعف بل يقوى لكن قال في البحر هو ان يستديم جميع
 اوصاف الصائمين وذ كرا الجرجاني وابن الصلاح نحوه قال وتعبير الرافي أى وغـ يره بأن
 يصوم يومين يقتضى ان المأمور بالامساك كارك النية لا يكون امتناعه ليلا من تعاطي
 المفطر وصالا لانه ليس بين صومين الا ان الظاهر انه جرى على الغالب (وهو) أى يوم
 الشك (يوم الثلاثين من شعبان اذا تحدث الناس برؤيته) ولم يعلم من رآه (أو شهد بها
 صبيان أو عبيد أو فسقة) أو نساء ووطن صدقهم أو عدل ولم يكف به وانما لم يصح صومه
 عن رمضان لعدم ثبوت كونه منه نعم من اعتقد صدق من قال انه رآه من ذكر يصح منه
 صومه بل يجب عليه كما قاله البغوى وغيره ومن صحة نية معتقد ذلك ولو يقول واحد من
 ذكر وقوع الصوم عن رمضان اذا تبين كونه منه فلا تنافي بين ما ذكر في المواضع
 الثلاث كما زعمه بعضهم واجيب عما زعمه أيضا بأجوبة أخرى فيها نظر واجاب العراقي
 عن ذلك أخذ من كلام السبكي بأن كلامهم هناك فيما اذا تبين كونه من رمضان وهنا
 فيما اذا لم يتبين شئ فليس الاعتماد على هؤلاء في الصوم بل في النية فقط فاذا نوى اعتقادا
 على قولهم ثم تبين له لا كونه من رمضان لا يحتاج الى تجديد نية أخرى الا تراهم لم يذكروا
 هذا فيما يثبت به الشهر وانما ذكره فيما يعتد عليه في النية اه وقال الاذرى
 يجوز ان يكون الكلام في يوم الشك في عموم الناس لاني افرادهم فيكون شك بالنسبة
 الى غير من ظن صدقهم وهو أكثر الناس دون افراد من اعتقد صدقهم لو توقعهم
 الا ترى انه ليس بشك بالنسبة الى من رآه من الفساق والعبيد والنساء بل هو رمضان
 في حقهم قطعاً ومن ان الجمع في الصبيان ونحوهم غير معتبر فالأشأن كذلك وقضية كلامه
 كاصله ان يوم الشك يحصل بما ذكر سواء أطبق الغيم أم لا لكن قيده صاحب البهجة
 بعمال الطاوىسى والبارزى والقونوى بعدم اطلاق الغيم فع اطباقه لا يورث شئ مما ذكر
 الشك والاول كما أفاده الشيخ وأوجه وقول الشارح والسما معصية تباع فيه من ذكر
 ويمكن حمله على التمثيل وقد عمت البلوى كثيرا بنبوت هلال الحجة يوم الجمعة من لا ثم
 يتحدث الناس برؤيته ليلة الخميس وظن صدقهم ولم يثبت فهل يندب صوم يوم السبت
 لكونه يوم عرفة على تقدير كمال ذى القعدة أم يحرم لاحتمال كونه يوم العيد وقد أفتى
 الوالدرجه الله تعالى بالثاني لان دفع متسدة الحرام مقدمة على تحصيل مصلحة المندوب
 (وليس اطلاق الغيم) ليلة الثلاثين (بشك) لانا تعبدنا فيه با كمال العدة فلا يكون هو
 يوم شك بل يكون من شعبان للغير المار ولا أثر لظننا رؤيته لولا المسحاب بعده عن الشمس
 ولو كانت السماء معصية وتراءى الناس الهلال فلم يتحدث برؤيته فليس بيوم شك وقيل
 هو يوم شك ولو كان في السماء قطع مسحاب يمكن ان يرى الهلال من خلالها وان يخفى تحتها

(قوله ويس تجبل النظر) ينبغي أن ذلك ولو ماراً بالطريق ولا تخرم مروا به أخذاً مما ذكره من طلب الأكل يوم عيد
الفرط قبل الصلاة ولو ماراً بالطريق ٣٣٠ (قوله وهو محتمل) معتمد (قوله أو ظنه بامارة) قد يخالف ما تقدم من الاختلاف

في جواز الفطر اذا طأ الغروب
بالاجتهاد وهو متضمن لنسب
التأخير (قوله انه) أي الصائم
(قوله وان يشربه) أي بعد
دخول وقت الفطر كما هو ظاهر
(قوله لوضوح الفرق بينهما) أي
وهو ان السؤال مستحب ولا
يكره الاسباب وقد زال بخلاف
المضمضة فانها ليست مطلوبة
فازالة الخلو فيهما تعد بمثابة
لا غرض (قوله على تمر) وينظر
هل يقدم اللبن على العسل أقول
ينبغي ان يقدم العسل لانهم
نظروا الخلو في هذا المثل بعد فقد
التمر والماء ونحوهما مما ورد
وكتبهم على منهج عميرة قبل
الحكمة كونه مدخول النار
وقيل تفاؤلا بالخلاوة وقيل لمنع
البصر اه (قوله والافاء) قال
هم على حج وفي حصوله بنحو ملح
وماء ملح نظروا كذا بنحو تراب وحجر
لا يضر والجهول محتمل اه أقول
أشار بقوله محتمل الى انه قد يقال
أيضا بعدم الحصول ويرجه بأن
الغرض المطلوب من تعجيل الفطر
ازالة حرارة الصوم بالصالح البدن
وهو متفق مع ذلك مع ان تناول
التراب والماء مع استفاء الضرر
مكروه فلا ينبغي حصول السنة به
(قوله على التمر) أي وعلى العجوة
أيضا (قوله خلافا لما يحب الطبري)

ولم يتحدث برؤيته فقبل هو يوم شك وقيل لافال في الروضة الاصح ليس بشك (ويسن
تجمل الفطر) بتناول شيء كما في الجواهر وقضية عدم حصول سنة التجمل بالجماع
وهو محتمل لما فيه من اضعاف القوة والضرر ومحل الذنب اذا تحقق الغروب وأوطنه
بامارة تلجبر لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر متفق عليه ويكره تأخيرها ان قصد ذلك
ورأى ان فيه فضيلة والافلا بأس به كما في المجموع عن نص الام وفيه عن صاحب
البيان انه يكره ان يتمضمض بماء ويحبه وان يشربه ويتقايأه الا ضرورة قال وكأنه شبه
بالسؤال للصائم بعد الزوال لكونه يزول الخلو فاه وقول الزركشي انه انما يتأني على
القول بأن كراهية السؤال لا تزول بالغروب والا كثرون على خلافه يرد بان الظاهر تأني
مطلقا للوضوح الفرق بينهما (وبسن الفطر على غير والا) بأن لم يجده (فهاء) فليزاد اذا كان
أحدكم صائما فليطعمه الفطر فان لم يجد التمر فعلى الماء فانه طهور وصححه الترمذي وابن
حبان وورد انه صلى الله عليه وسلم لم كان ينظر قبل ان يصلي على رطبات فان لم يكن
فعلى تمرات فان لم يكن حصى حسوات من ماء وقضية هذا الخبر تقديم الرطب على التمر
وان السنة ثمانية ما ينظر عليه من رطب وغيره وهو كذلك كما اقتضاه في الثاني نص
حرمته وتصريح ابن عبد السلام به في الماء وتعبير المصنف وغيره بتمر اذ هو اسم جنس
جميعه وتعبير جمع بتمر محمول على انه يحصل بها أصل السنة سواء في ذلك من هو بركة
 وغيره خلافا للمحب الطبري (وتأخير السحور) تلجبر لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر
وأخروا السحور ولما في ذلك من مخالفة اليهود والنصارى ولان تأخير السحور أقرب
للتقوى على العبادة وصححه تسمي نافع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا الى الصلاة
وكان قد رما بيننا ما خسرنا آية وفيه ضبط لقد رما يحصل به سنة التأخير ويسن السحور
أيضا تلجبر تسكروا فان في السحور بركة وتلجبر الحياكم في صحبه استهينوا بطعام السحر
على صيام النهار وبقيلولة النهار على قيام الليل والسحور بفتح السين الماء كقول
وبضهما الاكل حينئذ يحصل بتلجبل المطعوم وكثيره تلجبر تسكروا ولو بجرعة ماء ويدخل
وقته بنصف الليل ومحل استحبابه اذا رجا به منفعة أو لم يخش به ضررا كما قاله الحامي
ولهذا قال الحلبي اذا كان شعبان فينبغي ان لا يتسحر لانه فوق الشبع اه ومراده اكثر
الاكل ومحل أيضا (ما لم يتبع في شك) بأن يتردد في بقاء الليل وحينئذ فتركه أولى تلجبر دع
ما يريك الى ما لا يريك (وليس اسانه عن الكذب والغيبة) ونحوهما من مشاعة وسائر
جوارحه عن الجرائم فلا يطل الصوم بارتكابها بخلاف ارتكاب ما يجب اجتنابه من
حيث الصوم كالاستمقاة وانما يطلب السكف عن ذلك تلجبر الجحاري من لم يدع قول الزور
والعمل به فليس لله حاجة في أن يدع طعامه وشرابه وتلجبر الحياكم في صحبه ليس الصيام

أى حيث قال يقدم من بركة ما زمرم (قوله لانه فوق الشيع) أى مايا كلمة مثلاً (قوله فلا يطل الصوم) أى ثوابه من
 (فرع) * لو تاب هل يسلم الصوم من النقص محل نظرو ويحصل بقاؤه وان يكون غايته ادفع الاثم خادم ٤١ مرة (قوله ايس الصيام

من الاكل) أى بان يتركه (قوله فان جمع فيه بين قلبه واسانه فحسن) * (فائدة) * قال حج في فتاويه الحديثية هل الذكر اللسان افضل أو غيره وعبارته والذكر الخفى قد يطلق ويراد به ما هو بالقلب فقط وما هو بالقلب واللسان بحيث يسمع نفسه ولا يسمعه غيره ومنه خبر الذكر الخفى أى لانه لا يتطرق اليه الا باليد وأما حيث لم يسمع نفسه فلا يعتد ٣٣١ بحركة لسانه وانما العبرة بما فى قلبه

على ان جماعة من ائمتنا وغيرهم يقولون لا ثواب في ذكر القلب وحده ولا مع اللسان حيث لم يسمع نفسه وينبغي حمله على انه لا ثواب عليه من حيث الذكر المخصوص أما الشغل القلب بذلك وتأمله لماله فيه واستغراقه في شهوده فلا شك انه يقتضى الادلة يشاب عليه من هذه الخبيثة الثواب الجزيل ويؤيده خبر اليه في الذكر الذى لا تسمعه الحافظة يزيد على الذكر الذى تسمعه الحافظة سبعين ضعفا اه بخروفيه (قوله عن الهوى) بالقصر (قوله ويكره ان يقول بحق الختم الخ) ومثله الخاتم الذى على فم العباد ووجه الكراهة انه حلف بغير الله تعالى وصفاته (قوله وينبغي ان يغسل هذه المواضع) أى قبل الفجر بنية رفع الجنابة (قوله وقياس المعنى الاول) هو قوله لم يؤدى العبادة على الطهارة (قوله نعم ان احتاج) قضية اقتضاه على ذلك كراهة ذوق الطعام لغرض اصلاحه لمعاطيه وينبغي عدم كراهته للحاجة وان كان عنده مفطر غيره لانه قد لا يعرف اصلاحه مثل الصائم (قوله ومحله في غير ما يتقنت) أى فى ذلك ما لا يتقنت (قوله وكاعلم فى

من الاكل والشرب فقط الصيام من اللغو والرفث ولانه يحبط الثواب فامراد ان كمال الصوم انما يكون بصيائمه عن اللغو والكلام الردى لان الصوم يطل به ما فان شته أحد فليقل انى صائم لخبر الصيام جنة فاذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يجهل فان امرؤ قاله أو شاقه فليقل انى صائم انى صائم مرتين بقوله بلسانه بنية وعظ الشاتم ودفعه بالانى هي أحسن كما نقله المصنف عن جمع وصححه ثم قال فان جمع فيه بين لسانه وقلبه فحسن وقال انه يسكن تكراره مرتين أو أكثر لانه أقرب الى امساك صاحبه عنه وقول الزركشى ولا أظن أحدا يقول مردود بالخبر المار (ونفسه عن الشهوات) من المسموعات والمبصرات والمشمومات والملاهي اذ ذلك سر الصوم ومقصوده الاعظم لتكسر نفسه عن الهوى وتقوى على التقوى بكف جوارحه عن تعاطي ما يشتهيه قال فى الدقائق ولا يتنع هذا العطف لان النوعين اشتركا فى الامر به ما لكن الاول امر ايجاب والثانى استحباب اه والوجه ما جرى عليه المصنف وما نقله الشارح لعبارة الراعى بعيد قاله فى الانوار ويكره ان يقول بحق الختم الذى على فى (ويستحب ان يغسل من الجنابة) والحيض والناس (قبل الفجر) لم يؤدى العبادة على الطهارة وليخرج من خلاف أبي هريرة القائل بوجوبه ان ينقل عنه الزجوع عن ذلك وخشية من وصول الماء الى باطن الاذن أو الدبر أو غيرهما وينبغي ان يغسل هذه المواضع ان يتم باله الغسل الكامل قال الاسنوى وقياس المعنى الاول استحباب المبادرة الى الاغتسال عقب الاحتلام نهارا قال المحاملى والجرجاني يكره للصائم دخول الحمام بمعنى من غير حاجة لجواز ان يضره فيه فطر قال الاذرى وهذا المن يتأذى به دون من اعقاده وهو ظاهر من حيث انتفاء الضرر أو ما من حيث انه ترفه لا يناسب الصائم فردود (وان يحترق من الحجامه) والفصل للاختلاف فيهما كما مر (والقبلة) وليس مكررا مع ما مر اذ الاول فى حكمها وهما فى أنه يستحب تركها (وذوق الطعام) أو غيره خوف الوصول الى حلقه أو تعاطيه لغاية شهوته نعم ان احتاج الى مضغ نحو خبز لافل لم يكره (والعلك) بفتح العين المضغ وبكسرهما المعلول لانه يجمع الريق فان اتباعه أضر من وجعه ضعيف وان القاء عطشه ومن ثم كره كافى المجموع ومحله فى غير ما يتقنت أما هو فان يتقن وصول بعض جرمه عد الى جوفه أفطر وحينئذ يجرم مضغه بخلاف ما اذا شك أو وصل طعمه أو ريحه لانه مجاور وكالعلك فى ذلك اللبان الابيض فان كان لو أصابه الماء ليس واشتد كره مضغه والاسم قاله القاضى (وان يقول عند أى عقب (فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك أفطرت) للاتباع رواه أبو داود وباسناد حسن لكنه مرسل وروى أيضا انه صلى الله عليه وسلم كان يقول حينئذ اللهم ذهب الظما

ذلك) أى فى ذلك التفصيل (قوله اللبان الابيض) وهو المسمى بالشامى (قوله فان كان لو أصابه الماء ليس) أى ماء الفم وهو الريق أو ما يدخل فيه لايأسه (قوله واشتد كره) أى بحيث لا يتحمل منه شئ (قوله كان يقول) أى فيجمع الصائم بينهما

(قوله وان يكثر الصدقة الخ) اهل المراد به ان يعالج نفسه على جعل ذلك كالطبيعة له باعتياده للصدقة فيكون من عطف السبب على المسبب (قوله ويقرأ غيره) أى ولو غير ما قرأه الاول فغنى ما يسمى بالمدارسة الآن وهى المعبر عنها فى كلامهم بالادارة (قوله والتلاوة) أى وان قوى حفظه لانه يجمع ٣٣٢ فيه بين النظر فى المنحصر وبين السراة وينبغى ان محله ما لم يذهب خشوعه

وتدبره بقرائه فى المحصف والا فلا يكون افضل (قوله ونصبه) أى على انه مفعول انه عمل محذوف وهو صلة لما أى لاسى الذى اعنيه او اريد زيدا (قوله وشد الميزر كناية عن التمسك بالعبادة والاقبال عليها بهمة ونشاط

* (فصل) * فى شروط وجوب صوم رمضان (قوله وما يبيح تركه صومه) أى وما يتبع ذلك من الامساك والفدية (قوله والبلوغ) أى والنفاذ من الحيض والنفاذ أيضا فالجنون والصبو والحيض والنفاذ مانعة من الوجوب بل ما عدا المسبب مانع من الصحة ان تقدم على طلوع الفجر ومبطل للصوم ان طرأ عليه لا يقال لا يتصور بطلان الصوم بطرأ النفاذ لانه مسبوق بالولادة وهى مبطله للصوم فالنفاذ انما حصل بعد بطلانه لانه الدم الخارج بعد فراغ الرحم من الحمل لانه لا يقول يمكن تصويره بما لو ألفت ولدا جافا فبطل به صومه انما رأت الدم نهرا وهى صائمة قبل مضي خمسة عشر يوما فانه نفاس والاحكام مترتبة عليه من وقت رؤية الدم ومدة النفاس محسوبة من الولادة ففى هذه

وابتلى العروق وثبت الاجران شاء الله تعالى (وان يكثر الصدقة) والحدود وزيادة التوسعة على العيال والاحسان الى ذوى الارحام والخير ان الخير الصالحين انه صلى الله عليه وسلم كان أجود الناس بالخير وكان أجود ما يكون فى رمضان حين يلقاه جبريل والمعنى فى ذلك تفريغ قلوب الصائمين والقائمين للعبادة بدفع حاجتهم ومن ثم سن ان يشترهم بأن يعشيهم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من فطر صائما فله مثل أجره ولا ينقص من أجر الصائم شئ فان هجز عن عشائهم فطرهم بشربة أو قرة أو غيرها (وتلاوة القرآن فى رمضان) فى كل مكان غير نحو الحش حتى الحمام والطريق ان لم يلقه عنها بأن أمكنه تدبرها لخبر جبريل كان يلقى النبي صلى الله عليه وسلم فى كل ليلة من رمضان فمدارسة القرآن وهى ان يقرأ على غيره ويقرأ غيره عليه والتلاوة فى المحصف افضل ويسن استقبال القبلة والجهر ان أمن الرياء ولم يشوش على نحو مصل وانائم (وان يعتكف فيه) أى فى رمضان وان يكثر من ذلك للاتباع رواه الشيخان ولانه اقرب لصون النفس عن ارتكاب ما لا يليق (لا سيما) بالشديد والتخفيف وهى تدل على ان ما بعدها اولى بالحكم مما قبلها لا مستثنى مما وانما تسمى بالكسر والتشديد المثل وما موصولة أو زائدة ويجوز رفع ما بعدها على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه وجره وهو الارجح على الاضافة (فى العشر الاواخر منه) فهى اولى بذلك من غيره لا اتباع ولانه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير احيا الليل وايقظ اهله وشدا المترزوين ان يكثرت معتكفا الى صلاة العبد وان يعتكف قبل دخول العشر ففيها لا فى غيرها كما نقل الماوردى عليه اتفاق الفقهاء ليلة القدر وسأق الكلام عليها فى اول الكتاب الا تى

* (فصل) * فى شروط وجوب صوم رمضان وما يبيح تركه صومه (شرط وجوب صوم رمضان العقل والبلوغ) والاسلام ولو فيما مضى كك الصلاة فلا يجب على مجنون ومغصى عليه وسكران وكافر باعنى السابق فى الصلاة لخبر رفع القلم عن ثلاث (واطاقته) له وصحة واقامة أخذ ما يأتى فلا يجب على لامن يطيقه حسا أو شرعا لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نفوسه وعلى مسافر كما يعلم مما يأتى ووجوبه عليهم ما وعلى السكران والمغصى عليه والمخاض ونحوها عند من عبر بوجوبه عليهم وجوب انعقاد سبب كما تقر ذلك فى الأصول لوجوب القضاء عليهم كما سأتى ومن الحق بهم المرتد فى ذلك فقد سها فان وجوبه عليه وجوب تكليف كما مررت الاشارة اليه نعم يمكن ان يجاب عن كلام الشارح بان وجوب انعقاد السبب فى حقه لا ينافى القول بكون الخطاب له خطاب تكليف (ويؤمر به الصبي اسبغ اذا طاق) وميزر يضرب على تركه لعشر لا يمتزى عليه والصبي كالصبي

الصورة اذا نوت الصوم بعد الولادة حكم بصحته ويطلب برؤيته الدم نهرا ويعتد بما فعلته من العبادة والامر من صوم وغيره قبل رؤيته أو يصور أيضا بما لو ولدت ولدا جافا لانه نوت الصوم وطرقها الدم نهرا فان أحكام النفاس انما تترتب على رؤية الدم كما ذكره وان حسبت المدة من الولادة (قوله كما مررت الاشارة اليه) أى فى قوله ولو فيما مضى

(قوله حيث فرق بينهما) اهله يقول بوجوب الضرب للصلاة ولا يجب الصوم لما فيه من المشقة على الصبي بخلاف الصلاة (قوله ويباح تركه) وينبغي قياسا على ما تقدم في التيمم انه لا يجوز له ذلك الا باخبار طيب عدل مسلم والا فلا يباح له الترك وقد يفرق بقيام المرض وتأثيره في البدن فيدرك الالم الحاصل بالصوم المقضى للفطر هنا بخلافه ثم فان ألم الغسل الحاصل من الوضوء انما يحصل بعده فاحتج فيه للسؤال (قوله وتطريفيه) وقد يجاب بان لزوم القضاء للمجنون اذا تعدى انا هو للتغليظ والا فاصل الجنون لا قضاء معه لا تنافا تكليفه بخلاف المرض فان القضاء واجب عليه مطلقا وحاصل الفرق انه فصل في المجنون بين التعدي بسبب الجنون وعدمه وعم في وجوب القضاء على المريض بما مر (قوله حيث خفف مرضه) أي قبيل التجر بخلاف ما لو اطبق مرضه أو كان وقت الفجر محمولا فلا يجب عليه النية (قوله بانه يجب على الحصادين) ومنه لهم غيرهم من سائر العملة (قوله ثم من لحقه منهم مشقة شديدة) أي سواء كان يحصد لنفسه أو بآجرة أو تبرعا وان لم ينحصر الامر فيه ٣٣٣ أخذ مما يأتي في المرضعة ان خاف

على المال ان صام وتعدرا العمل لئلا أولم يغنه فيؤدى التلذذ أو نقصه نقضا لا يتغابن به هذا هو الظاهر من كلامهم وسيأتي في اقتضا الاحترام ما يؤيده خلافا لمن أطلق في نحو الحصاد المنع وان أطلق الجواز اهـ حج وظاهره وان لم تجز التيمم كما يشتهر من قول حج ان خاف على المال ان صام ويحتل وهو الظاهر تقييد ذلك بجميع التيمم فليراجع (قوله ولو كان المرض مطبقا) أي او كان محمولا وقت الفجر اهـ محلى (قوله اترك الاكل) أي في شهر رمضان مثلا (قوله حرم عليه الصوم) منهومه انه لو لم يخف الهلاك لكن خاف بطل البر أو الشين القاسح أو زيادة المرض لم يحرم

والامر والضرب واجبان على الولي كما مر في الصلاة خلافا للطبري حيث فرق بينهما (ويباح تركه للمريض اذا وجد به ضررا) شديدا وهو ما يبيح التيمم وان تعدى بسببه بان تعاطى لئلا ما يعرضه ثم ارا قصدا وفارق من شرب مجتثا فانه يلزمه قضاء الصلاة لان ذلك فيه تسبب بما يؤدى للاسقاط وهذا ليس فيه تسبب الا بما يؤدى الى التأخير وهو أخف فلم يضيّق فيه كذا قيل ونظر فيه بان كلامهم ما يلزمه القضاء في الحقيقة وشمل الضرر ما لو زاد مرضه أو خشى منه طول البرء لقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج وعلى المريض من حيث خفف مرضه بحيث لا يباح ترك الصوم ان ينرى قبيل الفجر فان عادله المرض كالحج أفطر والا فلا وان علم من عادته انه استعود له عن قرب وأفتى الأذرى بانه يجب على الحصادين تبييت النية في رمضان كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر والا فلا ولو كان المرض مطبقا فله ترك النية من الليل قال في الانوار ولا أثر لمرض اليسير كصداع ووجع الاذن والسن الا ان يخاف الزيادة بالصوم فينظر ومن خاف الهلاك ترك الاكل حرم عليه الصوم قاله الغزالي في المستصفى والجرجاني في التحرير فان صام ففي انعقاده احتمالا ان أوجههما انعقاده مع الاثم وان غلبه الجوع أو العطش حكم المريض (ويباح تركه للمسافر سقراطيا لمباحا) سواء أكان من رمضان أم من غيره نذرا ولو تعين أو كفارة أو قضاء بخلاف السفر القصير وسفر المعصية لما مر في صلاة المسافر قياسا على المحصر يريد التحال وليفتقر لظهور المباح من غيره وبجث السبكي وغيره تقييد الفطر به عن يرجو اقامة يتقضى فيها بخلاف مديم السفر ابدأ الا في تجوز الفطر له تغيير حقيقة الوجوب

لكن تقدم مع ذلك حرمة استعمال الماء وعليه فقد يفرق بينهما بان الماء لا تفعل به الصلاة في وقت افترغ من استعماله المؤدى للضرر مع امكان العدول عنه بخلاف الصوم فان الافطار يؤدى الى تأخير العبادة عن وقتها وان أمكن القضاء لكن في حاشية شيخنا الزبائدي انه متى خاف مرضا يبيح التيمم وجب الفطر ويصرح به قول حج بعد قول المصنف ويباح تركه للمريض أي يجب عليه اذا وجد به ضررا شديدا بحيث يبيح التيمم وينبغي ان يمثل خوف المرض أو زيادته ما لو قدم الكفار بالدم من بلاد المسلمين مثلا واحتاجوا في دفعهم الى الفطر ولم يقدروا على القتال الا به جازاهم بل قد يجب ان تحقّقوا ان ساط الكفار على المسلمين حيث لم يقابلوهم (قوله بخلاف مديم السفر) قال حج وفيه نظر ظاهر فالوجه خلافه اهـ ويمكن توجيهه بان الصوم بدلا وهو الاطعام فيتم قدر فطره لا يفوت النذر (قوله تغيب حقيقة الوجوب) قد يقال لا يلزم من فطره ذلك لجواز اختلاف أحوال السفر فقد يصادف ان في صوم رمضان مشقة قوية كشدة حر ففطره ويقضيه في زمن ليس فيه تلك المشقة كزمن الشتاء

(قوله وهو ظاهر) وظاهران محل الوجوب عليه حيث لم يحصل له بسبب الصوم ضرر يبيح التيمم والاجازة الفطر بل وجب (قوله أفطر بعد العسر) لا يقال انه ليس فيه انه صلى الله عليه وسلم حصل له عسر. انما لا يقال يجوز ان فطره لسبب آخر اتفق حصوله اذ ذلك ويحصل معه المقصود ٣٣٤ لانه جعل فطره سببا للفطر الناس للمشقة الحاصلة لهم هذا وقد يقال ان كانوا

مسافر من كاهو الظاهر لم يصح
الاستدلال بما ذكره على ان طرو
المرض يبيح الفطر لان السفر في
نفسه مسيح وان كان صلى الله عليه
وسلم صائغا وجعل في شرح الروض
فطره صلى الله عليه وسلم فيما ذكر
دليل الجواز الفطر للمقيم الذي
قوى ايلانهم سافر قبل الفجر (قوله
بكواع الغميم) هو موضع ع-لى
ثلاثة أميال من عسنان قاموس
(قوله ما لوندرا تمامه) أى تمام
رمضان وبقي ما لوندرا المسافر في
السفر صوم تطوع هل ينهقد
نذره أو لا فيه نظر و ينبغي انه ان
كان صومه أفضل بأن لم يحصل له
فيه مشقة أصلا نذره والا فلا
(قوله في جواز الترخص نيتيه)
مفهومه الاسم اذ لم يؤذلك (قوله
وقد يمنع الاول) هو قوله وقد يجب
بطريق العرض وقوله الملازمة
هى قوله اذ لو وجب لزم الخ (قوله
ويجب قضاء ما فات بالانعام) أى
وان لم ينعديه بخلاف الجنون
(قوله دون الكثرة الاصل) أى
فلو خالف وقضاء لم ينهقد قيا
على ما قدمه الشارح في الصلاة
من انه لو قضاها لا تنهقد ثم رأيت
في سبح على حج في اثناء كلام

بخلاف القصر وهو ظاهر وان نازع فيه الزر كشي ومنه له فيما يظهر كما يجتهد الاذري
مالو كان المسافر يطيق الصوم وغلب على ظنه انه لا يعيش الى ان يقضيه لمرض مخوف
او غيره (ولو أصبح) المقيم (صائما فرض أفطر) لوجود المعنى الموجع الى الفطر من غير
اختياره ولما صح انه صلى الله عليه وسلم أفطر بعد العصر بكرراع الغميم بقدر ما لما قيل
له ان الناس يشق عليهم الصيام (وان سافر فلا) يفطر لانهم اعبادة اجتمع فيها الحضر والسفر
فغلبنا جانب الحضر لانه الاصل ولو نوى ليلا ثم سافر ولم يعلم هل سافر قبل الفجر او بعده
امتنع النظر ايضا للشك في سببها فان فارق العمران ان لم يكن ثم سورا والسوران كان قبل
الفجر فله الفطر وشمل اطلاق المصنف جواز النظر للمريض والمسافر ما لو نذر اتمامه وبه
صرح الروياني لان ايجاب الشرع اقوى منه ولا كراهة في الترخص فيما صرح كما
في المجموع نعم بشرط في جواز الترخص نيته كالمحصر يريد التحلل كما اقتضاه كلام الرازي
في فصل الكفارة وذكره البغوي وغيره وجزم به المحب الطبري ونقله عن الاصحاب
واعقده الاسنوي وغيره خلافا لما في فتاوى القفال (ولو أصبح المسافر والمريض صائمين ثم
أراد الفطر جاز) له ما دوام عذرهما (فلو أقام) المسافر (وشفى) المريض (حرم) عليهم ما
(الفطر على الصحيح) لاتقاء المبيع والثاني لا يحرم اعتبار اباؤ اليوم ولهذا الوأصبح
صائما ثم سافر لم يكن له الفطر (واذا أفطر المسافر والمريض قضيا) لقوله تعالى فمن كان
منكم مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر التقدير فافطر فعدة (وكذا الحائض) اجاعا
والنفساء في ذلك مثلها (والفطر بلا عذر) لانه اذا وجب على المعذور فغيره أولى (وناركة
النية) الواجبة عدا أو سهوا والتوقف صحة عليهم ولا يجب التتابع في قضاء رمضان لكنه
يستحب كغيره تحمي الابراة الذمة قال في المهمات وقد يجب بطريق العرض وذلك في
صورتين ضيق الوقت وعدم الترك ورد يمنع تسميته تتابعا اذ لو وجب لزوم كونه شرطا
في صحة الصوم كصوم الكفارة وانما يسمى هذا واجبا مضيقا وقد يمنع الا قول الملازمة
ويستند المنع بانه قد يجب ولا يكون شرطا كما في صوم رمضان ولا يمنع من تسميته ذلك
تتابعا كونه واجبا مضيقا (ويجب قضاء ما فات بالانغماء) لانه نوع مرض فاندرج تحت
قوله فمن كان منكم مريضا الآية وانما سقط قضاء الصلاة لكررها ولانه في معنى المكلف
(والردة) لانه التزم الوجوب بالاسلام وقد رد على الاداء فهو كالمحدث (دون الكفر الاصل)
بالاجماع لما في وجوبه من التنفير عن الاسلام (والصبي والمجنون) لارتفاع القلم عنهما

طويل مانعه ثم نقل شيخنا الشهاب الرمي افتاء بأن الصلوات الفاقسة في الكفر لا يجب قضاؤها ولا يذهب ولو
 اه وقياسه عدم صحة قضاء ما فات من الصوم في الكفر وقدمنا في فصل اغتصب الصلاة عن افتاء السيوطي صحة قضاء
 الكافر الصلاة وقياسه صحة قضاؤه الصوم اه (قوله عنهما) أي عن صاحبهما

المجنون فهل يغلب المجنون أو الردة
أولا يحكم عليه بالارتداد فيه نظراً
كذابه ما مش عن بعضهم (أقول)
والظاهر بل المتعين الثالث لان
جنونه حيث قارن نزل منزلة
السابق على الردة لان مقارنته
لما ارتد به تمنع من قصده لما فعله
حالة الفعل والقصد السابق على
الفعل لا أثر له (قوله في الأولى)
هي مسألة الارتداد وقوله وفي
الثانية هي مسألة السكر (قوله)
أصير ورته من أهل الوجوب
وهل يشاب على جميعه ثواب
الواجب أو يثاب على ما فعله في
زمن الصبا ثواب المندوب وما فعله
بعد البلوغ ثواب الواجب فيه
نظر والأقرب الثاني لان الصوم
وان كان خصلة واحدة لا يتبع بعض
الكن الثواب المترتب عليه ما يمكن
تبعه وتطيره ما مر في الجماعة
من أنه إذا قارن في بعض الأفعال
فانت الفضيلة فيه دون غيره
(قوله ومعارضة) عطف مغاير
(قوله فيلزم الأمسالك) أي الإتمام
(قوله لم يلزمها الأمسالك) وقياس
ما مر في المسافر نذب الأمسالك
(قوله نذب لهم نية الصوم) أي
الأمسالك ليميز عن أمسك غافلا
ويحتمل أن المراد نية الصوم
الحقيقي لكن إذا كان في وقت
نصح فيه النية في بعض المذاهب
(قوله وليس في صوم شرعي) أي
ومع ذلك فظاهر أنه ثبت له
أسكام الصائمين فيكره له شم الرياحين ونحوها ويؤيده كراهة السواك في حقه بعد الزوال على المعتد فيه

(فصل في فدية الصوم الواجب) (قوله في فدية الصوم) أي وما يتبع ذلك كعدم فعل الصلاة والاعتكاف عن مات وقوله الواجب لبيان الواقع لا للاحتراز (قوله بعذر) متعلق بقوله من فاته شيء من رمضان (قوله ولا قضاء) هذا قد يخالف ما يأتي من أن من أفطر أهله أو عجز عن صوم زمارة أو مرض لا يرجي برؤه وجب عليه مد لكل يوم وقد يجاب بأن ما يأتي فيمن لا يرجو البرء وما هنا في خلافه ثم رأيت في سم على منعه لا يشك كل على ما تقره الشيخ الهام إذا مات قبل التمكن لأن واجبه أصالة الفدية بخلاف هذا ذكر الفرق القاضى اه (قوله باقيا) أي الى موته (قوله بالفدية) زاد حج أو الصوم (قوله وان مات بعد التمكن) أي وقد فات بعذر أو غيره ثم ٣٣٦ كما أفهمه المتن وصرح بجمع متأخرون وأجروا ذلك في كل عبادة وجب

قضاؤها وأخر مع التمكن الى ان مات قبل الفعل وان ظن السلامة فيعصى من آخر زمن الامكان كالج لأنه لم يعلم الاخر كان التأخير له مشروطا بسلامة العاقبة بخلاف المؤقت المعلوم الطرفين لأنه اتم فيه بالتأخير عن زمن امكان ادائه اه حج (قوله ولو ما يؤسا من برئه) ظاهره وان أخبر به معصوم وكتب عليه سم على حج في العباب * (فرع) * لا يصام عن حيوان أيس منه قال في شرحه قال الزركشي ولا ينافي ذلك خلافا لجمع قول الامام وتبعه الشيخان فيمن تذر صوم الدهر وأفطر متعمدا الظاهر ان وايه يصوم عنه في حياته اه (قوله انه اجماع) معتمد (قوله من غالب قوت بلده) قال حج ويؤخذ مما في الفطرة ان المراد هنا بالبلد التي يعتبر غالب قوتها اخل الذي هو فيه عند أول مخاطبته بالقضاء

فما اذا بان من رمضان قبل الاكل فان بان بعده فان قلنا الامساك لا يجب هناك فهنا أولى والا فوجهان أحدهما الوجوب (وامساك بقية النهار من خواص رمضان) حرمة الوقت ولأنه اختص بفضائل لم يشاركه غيره فيها اذ هو سيد الشهور ويوم منه أفضل من يوم عيد الفطر (بخلاف النذر والقضاء) والاكثارة فلا امساك على متعمد فيها لا تنفاء شرف الوقت كالا كفارة فيها

(فصل) في فدية الصوم الواجب (من فاته شيء من رمضان) أو غيره من نذر أو كفارة بعذر (فات قبل امكان القضاء) كان اسقم مسافرا أو مرضيا أو المرأة حاملا أو مرضعا الى قابل (فلا تدارك له) بفدية ولا قضاء (ولا اتم عليه) مادام عذره باقيا وان اسقم سنين لان ذلك جائز في الاداء بالعذر في القضاء به أولى أما غير المعذور وهو المتعمد بالفطر فانه يأثم ويتدارك عنه بالفدية كما صرح به الرافعي في باب النذر في نذر صوم الدهر (وان مات بعد التمكن) من القضاء ولم يقض (لم يصم عنه وايه في الجديد) أي لا يصح اذا الصوم عبادة بدينية لا تدخلها النيابة في الحياة فكذلك بعد الموت كاصالة وسوا في ذلك ما فات بعذر أم بغيره وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حي تذر صومه بمرض أو غيره ولو ما يؤسا من برئه وادعى في زوائد الروضة انه لا خلاف فيه وفي شرح مسلم عن الماوردي وغيره انه اجماع (بل يخرج من تركه لكل يوم) فانه صومه (مدطعام) من غالب قوت بلده والتقديم انه لا يتعين الاطعام بل يجوز للولي الصوم عنه بل يستحب له ذلك كما في شرح مسلم لخبر من مات وعليه صيام صام عنه وايه وسياق ترجيحه هذا كذا فيمن مات مسلما فان ارتد ومات لم يصم عنه ويتعين الاطعام قطعا (وكذا النذر والكفارة) بأنواعها في تداركهما القولان وتقييد الحاوي الصغير الكفارة بالقتل غريب بل قال بعضهم لا يوجد في غيره (قلت القديم هنا أظهر والله أعلم) وعبر عنه في التصحيح بالختار وفي الروضة بالصواب وانه الذي ينبغى الجزم به للاحاديث الصحيحة وليس للجديد حجة من السنة والحديث الوارد

(قوله كما في شرح مسلم) قال حج وظاهره انه يسن انه أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجزائه بالاطعام الخلاف القوي والاطعام لا خلاف فيه فالوجه ان الاطعام أفضل منه (قوله لم يصم عنه) أي لأنه ليس من أهل العبادة الآن (قوله ويتعين الاطعام) أي مما خلقه (قوله وتقييد الحاوي الخ) هذا يخالف لما في الزيادة وعبارته أما كفارة ظهار فالاطعام فيه واجب أصالة لا بد لا لخصوص الموت اه أي بل لعجزه عن الصوم فانه حيث عجز عنه انتقل للاطعام ولو في الحياة ووجه المخالفة ان ما هنا يقيدان الصوم باقى ذمته الى الموت وبعونه يجب الاطعام في تركه بدلا عن الصوم أو يصوم الولي عنه على الخلاف وما في الزيادة يقيدان الاطعام في كفارة الظهار أي والوقاع أصل لا بد

(قوله وتظاهرها) التظاهر التعاون اه مختار والمراد هنا ان هذه الاحاديث يقوى بعضها بعضا (قوله ان يكون هو المختار) معتد
(قوله أى قريب كان) أى بشرط ان يعرف نسبه منه ويعد فى العادة قريبا له شوبرى اه سم على بهجة وظاهرة ولورقة
وعبارة حج بعد قول المصنف وان مات الخ نعم لو قيل فى حرمت وله قريب رقيق له الصوم عنه لم يعد لان الميت أهل للانابة عنه
وأى فى كلامه بالرفع بدل أو عطف بيان لكل (قوله وان لم يكن وارثا) أى بالقرابة الخاصة كابن الخال وقوله ولاولى مال أى بأن
لم يكن وصيا ولا قايما من جهة القاضي (قوله لان القن الخ) أى بخلاف الصبي ٣٣٧ فانه وان كان من أهل الصوم ليس من

أهل فرضه (قوله ولو صام أجنبي)
خرج به ما لو اذن الاجنبى المأذون
له لا اجنبى آخر فلا يفتد باذنه
(قوله باذن الولي) أى السابق
الذى يصوم على القديم والاف
واللام فيه للعهد فيصدق بكل
قريب وان بعد ولم يكن وارثا وقد
يشعر به قوله بعد ولو قام بالقرب
ما يمنع الاذن كصبا الخ حيث لم
يعبر فيه بالولي ويحتل تخصيص
الولي هنا بن له ولاية المال كالأب
والجد للميت كما هو مقتضى
اطلاق الولي هنا وتبيده للولي
فيما امر بقوله الذى يصوم على
القديم لكن يمنع هذا الاحتمال
مانعة عدم فى قوله ولا يشترط فى
الاذن الخ (قوله من رأس المال)
ومحل ذلك حيث كان حائزا أو
غيره واستأجر باذن باقى الورثة
والا كان ما زاد على ما يخصه
تبرعا منه فلا تعلق لشيء منه بالتركة
(قوله فقال لها عليه الصلاة
والسلام) لاحاجة اليه مع قوله
أولا قال لامرأة الخ ثم رأيت فى
نسخة صحيحة اسقاط قوله فقال
لها عليه الصلاة والسلام ومثله

بالاطعام ضعيف اه ونقل البندنجي ان الشافعى نص عليه فى الامالى أيضا فقال ان صح
الحديث قلت به والامالى من كتبه الجديدة وقال البيهقي لو وقف الشافعى على جميع طرق
هذه الاحاديث وتظاهرها لم يخالفها ان شاء الله تعالى قال السبكي وهو كما قال ويهين ان
يكون هو المختار والمفتى به (والولي) الذى يصوم على القديم (كل قريب) أى أى قريب كان
(على المختار) لانه مشتق من الولي باسكان اللام وهو القرب فيحمل عليه ما لم يدل دليل على
خلافه وان لم يكن وارثا ولاولى مال ولا عاصبا ولا وجة كما قاله الزركشى فى خادمه اشتراط
بلوغه ولا يشترط فى الاذن والمأذون له الحرية فيما يظهرون لان القن من أهل فرض الصوم
بخلاف الصبي ويؤيده ما يأتى من اشتراط بلوغ من يحج عن الغير وانما اشترط حرية ثم
لان القن ليس من أهل حجة الاسلام فهو ثم كالصبي بخلافه هنا (ولو صام أجنبي) على هذا
القول (باذن الولي صح) ووقع عن الميت سواء كان باجرة وهى عند استئجار الوارث من
رأس المال أو دونهم للاخبار الصحيحة كخبر العيصين المار وخبر مسلم انه صلى الله عليه
وسلم قال لامرأة قالت له ان أمى ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها فقال لها عليه الصلاة
والسلام صومي عن أمك قال فى المجموع وهذا يبطل احتمال ولاية المال والعصوبة اه
وما يبطل الارث خبر أحمد وأبي داود ان امرأة ركبت البحر فنذرت ان نجها الله ان تصوم
شهر فلم تصم حتى ماتت فنجيات قرابة لها الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت له
ذلك فقال صومي عن أمك فقدم استنصاه عن ارثها وعدمه يدل على العموم وفى المجموع أيضا
مذهب الحسن البصرى انه لو صام عنه بالاذن ثلاثون فى يوم واحد اجر أو هو الظاهر الذى
أعتمدوه ولم يكن لم أر فيه كلاما لصحاحنا اه قال الأذرى وأشار اليه ابن الاستاذ ثقةها
ويشهد له نظيره فى الحج كما صرحوا به أى فيما اذا وجب صيام بدلا عن امداد وجبت عليه
ثم مات قبل ان يصوم فانه اذا صام عنه جماعة بعدد الامداد اجر أه واستشهد له البارزى
أيضا بما لو استؤجر عنه بعد موته لحجة الاسلام واحد وآخر لنذروا آخر لقضاء فى سنة واحدة
فانه يجوز وسواء فى جواز فعل الصوم أكان قد وجب فيه التتابع ام لا لان التتابع انما
وجب فى حق الميت ليعنى لا يوجد فى حق القريب ولانه التزم مقة رائدة على أصل الصوم
فسقطت بموته وقضية كلام الرافعى استواء مأذون الميت والقريب فلا يقدم أحدهما

٤٣ به فى المحلى (قوله وما يبطل الارث) أى يبطل اشتراط كون من يصوم عن الميت وارثا (قوله
وسواء فى جواز فعل الصوم) أى الواقع من جماعة فى يوم عن شخص (قوله مقة رائدة) هى التتابع (قوله والقريب) أى نفسه
(قوله فلا يقدم أحدهما) أى لان القريب قائم مقام الميت فكأنه اذن لهما وعليه ولو صام عن الميت قدر ما عليه فان وقع ذلك
مربتا وقع الاول عنه والثانى نقلا للصائم ولو وقع ما احتل ان يقال وقع واحد منهما عن الميت لا يمينه والاخر عن الصائم

(قوله فلا يلزم الوارث) وانما لم يجب عليه الصوم ليكون الميت لم يخلف تركه يتعلق به الواجب ومن ثم لم يجب الصوم على وارث من خلف تركه وغاية الامر انه سقط التعلق بالتركة بصومه (قوله وفارق نظيره في الحج) أي حيث يصح من الاجنبي بلا اذن من الميت ولا من القريب (قوله ان له) أي الصوم (قوله في الحياة) أي بخلاف الحج فانه يقبلها حيث كان المستتيب معصوباً (قوله وهل له) أي للاجنبي (قوله اذن الحاكم) أي وجوباً لان فيه مصلحة للميت والحاكم يجب عليه رعايته والكلام فيما لو استأذنه من يصوم أو يطعم عن الميت (قوله فيما يظهر) خلافاً لما في شرح الروض وعبارة سم على شرح البهجة فان قام بالقرب ما يمنع الاذن كصبا وحنون أو امتنع من الاذن والصوم أو لم يكن قريب فهل يأذن الحاكم فيه نظراً لوجه المنع لانه على خلاف القياس فيقتصر عليه فتعين الفدية اه كلام شرح الروض الا ان قوله والوجه المنع الخ الوجه انه يأذن له ويستأجر من التركة مر (قوله خلافاً لمن استوجه) ٣٣٨ مشى عليه حج (قوله فيقتصر فيه) أي على الوارد (قوله وأخذ الاجرة جاز)

أي حيث رضى بذلك بقية الورثة أخذاً من قوله أو قال بعضهم الخ (قوله أوجب الاولون) أي بالنسبة لقدر حصتهم فقط أخذاً مما ياتي في قوله ثم من خصه شيء له اخراجه الخ (قوله لان اجزاء الاطعام) يؤخذ منه ان الاطعام أفضل من الصوم وبه صرح حج حيث قال فظاهر قوله في شرح مسلم يسن انه أي الصوم أفضل من الاطعام وهو بعيد كيف وفي اجزائه الخلاف والاطعام لا خلاف فيه فالوجه ان الاطعام افضل منه (قوله لم يجز تبعض) أي فالطريق ان يتفقوا على صوم واحد أو يجزوا مد طعام فان لم يفعلوا شياً من ذلك وجب على الحاكم اجبارهم على الفدية أو أخذ مد من تركته واخراجه

على الآخر اما اذا لم يخلف تركه فلا يلزم الوارث اطعام ولا صوم بل يسن له ذلك وينبغي نفيه لمن عدا الورثة من بقية الاقارب اذا لم يخلف تركه أو خلفها وتعدى الوارث بتلك ذلك (لامستعلا في الاصح) فلا يجوز له الصوم لانه لم يرد به نص ولا هو في معنى ما ورد به النص وفارق نظيره في الحج بان له بدلاً وهو الاطعام وبانه لا يقبل النيابة في الحياة تضيق فيه بخلاف الحج وهل له ان يستقل بالاطعام لانه محض مال كالدين أو يفرق بانه هنا بدل عما لا يستقل به الاقرب لكلامهم وجرم به الزكشي الثاني ولو قام بالقرب ما يمنع الاذن كصبا وحنون أو امتنع الاهل من الاذن أو الصوم أو لم يكن قريب اذن الحاكم فيما يظهر خلافاً لمن استوجه عدمه وعلة بانه على خلاف القياس فيقتصر فيه فتعين الفدية ولو قال بعض الورثة انا أصوم وأخذ الاجرة جاز أو قال بعضهم نطم وبعضهم نصوم أوجب الاولون كما رجحه الزكشي وابن العماد لان اجزاء الاطعام تجمع عليه ويؤيده اجابة من طلب التكفين في ثلاثة أثواب تكمى بالحق الميت ولو تعدد الوارث ولم يصم عنه قريب وزعت عليهم الامداد على قدر اثمهم ثم من خصه شيء له اخراجه والصوم عنه ويجهز الكسرة نعم لو كان الواجب به ما لم يجز تبعض واجبه صوماً وطعاماً لانه بمنزلة كفارة واحدة ومقابل الاصح يصح كما يوفى دينه بغير اذنه (ولو مات وعليه صلاة أو اعتكاف لم ينعزل ذلك عنه ولا فدية له) لعدم ورودها بل نقل القاضي عياض الاجماع على انه لا يصلي عنه نعم لو نذر ان يعتكف صائماً اعتكف عنه وابيه صائماً قاله في التهذيب ومثله ركعتا الطواف فيجوز تبعا للحج (وفي الاعتكاف قول) انه يعتكف عنه قياماً على الصوم لان كلاهما كف ومنع (والله أعلم والظاهر وجوب المد) عن كل يوم (على من أفطر) من رمضان (الكبير)

(قوله اعدم ورودها) أي وهل تسن أم لا فيه نظر والاقرب الاول خروجاً من خلاف من أوجبه في الصلاة المد كورة كان عن حج الآتي قريباً (قوله اعتكف عنه وابيه صائماً) أي جاز ان يعتكف صائماً فان لم يفعل بقي الاعتكاف في ذمة الميت (قوله وفي الاعتكاف قول) قال حج وفي الصلاة قول أيضاً انها تفعل عنه أو صلى بها أو لا حكمه العبادي عن الشافعي وغيره عن اسحق وعطاء نظيره لكنه معلول بل نقل ابن برهان عن القديم انه يلزم الولي أي ان خلف تركه ان يصلي عنه كالصوم ووجه عليه كثيرون من اصحابنا انه يطعم عن كل صلاة مداً واختار جمع من محقق المتأخرين الاول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه وبعثه تقريره ان نقل جمع شافعية وغيرهم الاجماع على المنع المراهية اجماع الاكثر وقوله واختار جمع من محقق المتأخرين الاول أي ان الصلاة تفعل عنه (قوله الكبير) تعبير بالكبير يقتضي ان من أصابه مرض لا يرجى برؤه ويجز معه عن الصوم ولم يبلغ سن الكبير وأفطر =

لا يجب عليه المبدل لا يعتد به منه ثم ان اسقط كذلك حتى مات أخرجه عنه لكل يوم مد كما تقدم وقد بقتضيه قول الشارح أول الفصل وعلم من تعبيره بالموت عدم صحة الصوم عن حى الخ لكن قول الشارح الا فى ومثله كل عاجز عن صوم واجب الخ يقتضى خلافه وهو الظاهر (قوله أو مشقة شديدة تلحقه) لم يبين ضابط المشقة هنا المبيحة للفدية وقياس ما مرضى المرض انما الخ يخفى منها محذور تيمم (قوله أى لا يطيقونه) أى فلا مقدرة فان قلت أى قرية على ان المراد ذلك قلت يمكن ان يكون قد وجدت عنه النزول قرية حالبة فهم منها ذلك ولا يضر عدم بقائها فليتأمل اهـ سم على ٣٣٩ (قوله وانما يلزم من ذكر قضاءه) أى

وان كانت الفدية باقية فى ذمته (قوله لم يصح نذره) أى المجزؤه عنه حال النذر (قوله لانه خطوب بالبحر) ويقع الحج الاول للنائب ويستترد منه ما دفعه اليه من الاجرة (قوله وما يجزئه فى المجموع من انه ينبغى هنا عكسه) أى وهو عدم نبوته فى ذمته (قوله ولو أخرج) أى بعد مضي سنتين مثلاً لانه لو أخرج فدية السنة الاولى فيه لم يكن تأخير حتى يقال لم يلزمه شئ للتأخير (قوله الا تبين تعجيل) أى واذا قلنا بعدم الاعتداد بما عمله هل له ان يستترده أم لا فيه نظر والا قرب الاول وان لم يعلم الاخذ بكونه امجلاً أخذاً مما مرضى فيما لو أخرج غير الجنس فانه يستترد منه مطلقاً افساد القبض وتقدم ان مثل ذلك كل ما لم يقع الموقع وكان قبضه فاسداً وكذا لو عمل لئلا الفطر لكبر أو المرض ثم فعل المشقة وصام صحيحة لئلا التعجيل فيتبين عدم وقوع ما عمله الموقع ويستترده

كان صار شيخا هرا لا يطيق الصوم فى زمن من الزمان والالزمية ايقاعه فيما يطيقه فيه ومثله كل عاجز عن صوم واجب سواء فى رمضان وغيره زماناً أو مرضاً لا يرجح برؤيه أو مشقة شديدة تلحقه ولم يتكافئه قال تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين أى لا يطيقونه أو يطيقونه حال الشباب ثم يجزؤون عنه حال الكبر أو يطيقونه أى يكافونه فلا يطيقونه كما مر وانما يلزم من ذكر قضاءه اذا قدر بعد ذلك لسقوط الصوم عنه وعدم مخاطبته به كما هو الاصح فى المجموع من ان الفدية واجبة فى حق ابتداء لا بدلا عن الصوم ومن ثم لو نذر صوماً لم يصح نذره وان قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاءه بخلاف نظيره فى الخج عن معصوب قدر بعد لانه خطوب بالحج ولو تكلف الصوم فلا فدية عليه كما نقله فى الكفاية عن البندنجي كما لو تكلف من سقطت عنه الجمعة فعلمها حيث اجرائه عن واجبه فلا يرد عليه قول الاسنوى قياس ما صححه من انه مخاطب بالفدية ابتداء عدم الاكتفاء بالصوم وقضية كلامهم ان من ذكر اذا عجز عن الفدية ثبتت فى ذمته كال كفارة وهو كذلك وما يجزئه فى المجموع من انه ينبغى هنا عكسه كالنظر لانه عاجز حال التكليف بالفدية وليست فى مقابلة جنافية ونحوه ما رتب ان حق الله تعالى المالى اذا عجز عنه العبد وقت الوجوب استقر فى ذمته وان لم يكن على جهة البدل اذا كان بسبب منه وهو هنا كذلك ادسيه فطره بخلاف زكاة الفطر ولو أخرجوا الهرم الفدية عن السنة الاولى لم يلزمه شئ للتأخير وليس له ولا للحامل أو المرضع الا تبين تعجيل فدية يومين فاكثر واهم تعجيل فدية يوم فيه أو فى ليلة ومقابل الاظهر المنع لانه أفطر لاجل نفسه بعذر فاشبهه المسافر والمريض اذا ما تقبل انقضاء السفر والمرض وقرق الاول بان الشيخ لا يتوقع زوال عذره بخلافهما (واما الحامل والمرضع فان أفطرا خوفاً) من الصوم (على نفسيهما) ولومع ولديهما تغليباً للمسقط وعمل بالاصل من حصول مرض ونحوه بالصوم كاضرر الحاصل من الصوم للمريض (وجب) عليهما (النقضاء بالفدية) كالمرضى المرجو البرء (أو على الولد) وحده ولومع غيرها بان خافت الحامل من اسقاطه وخافت المرضع من ان يقل اللبن فيهلك الولد (لزمتهما) مع القضاء (الفدية فى الاظهر) فى مالهما وان كانتا مسافرتين

على ما مر (قوله واما الحامل) أى ولو كان الحمل من زنا أو بغير آدمى ولا فرق فى الرضيع بين ان يكون آدمياً أو حيواناً محترماً رأيت فى الزيادة (قوله من حصول مرض ونحوه) أى من كل ضرر يبيح التيمم حج (أقول) وينبغى فى اعتداد الخوف المذكور انه لا بد من اخبار طبيب مسلم عدل ولو عدل راية أخذاً مما قيل فى التيمم (قوله وعلى الولد) أى ولو حر بياعلى الاوجه لانه محترم خلافاً لما بقتضيه كلام الزركشى اهـ ايعاب وقوله ولو حر بياعلى بان استؤجرت امرأة لملة لارضاع ولد حر بي مثلاً (قوله فيهلك الولد) مثل الهلال وغيره مما يبيح التيمم اهـ حج

(قوله وكذا ان أطلقنا) أي بان
لم يريد ابالفطر خصوص الولد ولا
السفر أو المرض (قوله وجبت
الفدية لما زاد) أي على ستة عشر
(قوله كل رمضان) أي من سنة
واحدة (قوله المستأجرة) وكذا
المتبرعة اهـ حج وظاهره وان
لم تنعزل للارضاع وسبب ما فيه
في قوله وما يجنبه الشيخ الخ (قوله
على ما اذا غاب على ظنهما) أي
فلا يجوز لها حيث علمت ذلك
الايجار وتبطل الاجارة لو صدرت
منها على هذا الوجه الهـ
تسليم منفعة نفسها بوجود من
لا يضرها الارضاع (قوله بما امر
آنفا) أي بان أفطرها نحو السفر
للافتقاد وعليه فقوله أولا
للافتقاد معناه عنده (قوله
والمرضع) أي وذلك بان أفطرت
مع وجود غيرها على ما يجنبه
الشيخ رحمه الله (قوله بما امر) أي
من انه ارتفق به شخصان (قوله نعم
يلزمه) أي المتعدي (قوله ههنا
مقيا) أي وسر الماياتي من قوله اما
الغن الخ ولا فرق في الحربين كونه
حر الكل او البعض اخذ من
تعليل الاحتراز بالحر عن الرقيق
لانه لا تركه له فيخرج عن البعض
ما خلفه عن كل يوم مد كما تنقضي
دونه من تركه ولا فرق في وجوب
المد لكل يوم بين كونه بينه وبين
سيدة مهاباة أم لا أي ولم تكن
المرأة حاملا او مرضعا اخذ

أمر ويأتي

أومريضين نعم ان أفطرتا لاجل السفر أو المرض فلا فدية عليه ما وكذا ان أطلقنا في
الاصح ثم الكلام في الحرة اما الفتنة فستأتي وفي غير المرضع المتحصرة واما هي فلا فدية عليها
لذلك وكذا الحامل المتحصرة بناء على ان الحامل تحيض ثم محل ما ذكر في المتحصرة اذا أفطرت
سبعة عشر يوما فاقبل فان أفطرت ازيد من ذلك وجبت الفدية لما زاد لانها أكثر مما يحتمل
فساده بالحيض حتى لو أفطرت كل رمضان لزمها مع القضاء فدية أربعة عشر يوما عليه
الجلال البلقيني وشمل كلام المصنف المستأجرة للارضاع وانما لزمها ولم يلزم الاجعير
الفتح لان الدم ثم من تمة الحج الواجب على المستأجر وهذا الفطر من تمة اتصال المنافع
اللازمة للمرضع وما يجنبه الشيخ من ان محل ما ذكر في المستأجرة والمتطوعة اذ لم توجد
مرضعة مفطرة أو صائمة لا يضرها الارضاع محمول في المستأجرة على ما اذا غاب على ظنهما
احتياجا الى الافتقار قبل الاجارة والا فلا اجارة للارضاع لا تكون الاجارة عين ولا يجوز
ابدال المستوفى منه فيها والفطر فيما ذكره جازيل واجب ان خيف نحو هلاك الولد
ولا تعدد الفدية بتعدد الاولاد لانها بدل عن الصوم بخلاف العقيقة لانها فداء عن كل
واحد ومقابل الاظهر لا يلزمها كالسافر والمريض لان فطرهما العذر وقيل يجب على
المرضع دون الحامل لان فطرها المعنى فيها كالمرضع (والاصح انه يلحق بالمرضع) في ايجاب
الفدية مع القضاء (من أفطرتا نقاذ) محترم (مشرف على هلاك) بغرق أو غيره او على
اتلاف عضو او منفعة اخذ من نظائره وتوقف الانقاذ على الفطر فافطر ولم تكن امرأة
متحصرة لانه فطراته تفق به شخصان وان وجب كما هو وقضية كلامه التسوية بين النفس
والمال لكن المعتد كما في فتاوى القفال عدم لزوم ذلك في المال ولومال غيره ان لم يكن
حيوانا وان كان القفال فرضه في مال نفسه لانه فطراته تفق به شخص واحد بخلاف
الحيوان المحترم ولو بهيمة فانه ارتفق به شخصان ومحموله في منقذ لا يباح له الفطر لولا الانقاذ
اما من يباح له الفطر لعذر كستر أو غيره فافطرية للانقاذ ولو بالنية الترخص قال الاذرى
فاظهاره لانه لا فدية ويحبه تقييده بما امر آنفا في الحامل والمرضع والثاني لا يلحق به مالان
ايجاب الفدية مع القضاء بعين القياس وانما قلناه في حق المرضع والحامل لورود
الاخبار به فبقي ما عداهما على الاصل والفطر في هذه الحالة واجب كما مر ان لم يمكن
تخليصه الا به (لا المتعدي بفطر رمضان بغير جاع) فلا يلحق به العدم ووروده وفارق لزومها
للحامل والمرضع بما مر وبان الفدية غير متقدمة بالانتم بل انما هي حكمة استأثر الله بها
ألا ترى ان الردة في شهر رمضان الحفس من الوطع مع انه لا كفارة فيها وفارق ذلك أيضا
لزوم الكفارة في اليقين الغموس وفي القتل عمد وانما بان الصوم عبادة بدنية والكفارة
فيها على خلاف الاصل فيقتصر فيها على ما ورد فيه نص أو كان في معناه بخلافها في تنكح
نعم يلزمه التعزير (ومن أخر قضاء رمضان) أو شيئا منه (مع امكانه) بان كان ههنا مقبلا
(حتى دخل رمضان آخر لزمه مع القضاء لكل يوم مد) وهو آثم كما في المجموع غلب فيه

(قوله قضاء الصلاة) أي حيث فاتته بعذر (قوله إذا تأخير إليه) أي إلى يوم عيد النحر (قوله لا يقبله) بجملة خالية (قوله وخرج بامكانه ما لو أخره بعذر كان استمراره) وينبغي أن منه ما لو نذر صوم شعبان في كل سنة وفاته شيء من رمضان ولم يتمكن من قضاائه حتى دخل شعبان فيه عذر في تأخير قضاء رمضان إلى شوال مثلاً لأن صوم شعبان ٣٤١ استحق عليه بالنذر قبل استحقاق

صومه عن القضاء (قوله ولا فرق في ذلك) أي في لزوم القدية بالتأخير (قوله بين من فاتته شيء) معتد (قوله أن التأخير) أي تأخير قضاء رمضان بسبب السفر (قوله أن التأخير جهلاً) ومراده الجهل بل بجملة التأخير وإن كان مخالطاً للعلماء خلفاء ذلك لا بالتكرار فلا يعذر بالجهل نظير ما مر فيه الوعلم حرمة التفتيح وجهل البطلان به اهـ زيادي (قوله والوجه عدم الفرق) أي بين من أفطر لعذر وغيره فكل من الجهل والنسيان عذر مطلقاً (قوله سقوط الأثم به) أي الجهل (قوله وموته اثنا يوم) أي ولو كان مفطر التبين أنه ليس من أهل صوم ذلك اليوم (قوله يمنع تمكنه فيه) أي فلا يكون سبباً في تكرار القدية (قوله بتكرار السنين) أي بشيئه المار في كلام المصنف وهو الامكان وعادة سم على منهج (فرع) • إذا تكرر التأخير هل يعتبر الامكان في كل عام أم يكفي تكرار القدية وجود الامكان في العام الأول الظاهر الأول كما يرشد إليه قول البغوي أن المتعدي بالفطر لا يعذر بالسفر في القضاء اهـ والذي تحوزر الامكان بالو حلف بالطلاق الثلاث

ضعيف لكنه روى موقوفاً على راويه بإسناد صحيح وبعضه افتاء مستمدة من الصحابة ولا يخالفهم ولتعديه بجملة التأخير حيث نذر وأجاز تأخير قضاء الصلاة إلى ما بعد صلاة أخرى مثلاً بل إلى سنين لأن تأخير الصوم إلى رمضان آخر تأخير إلى زمن لا يقبله ولا يصح فيه فهو كالتأخير عن الوقت بخلاف قضاء الصلاة فإنه يصح في كل الاوقات ولا يرد عليه أنه يقتضي مجيء الحكم فيما هو قبيل عيد النحر إذا التأخير إليه تأخير لزمن لا يقبله لأن المراد تأخير إلى زمن هو نظيره لا يقبله فالتأخير إلى أن يراد ذلك عقله عن قولهم في الاشكال مثلاً وخرج بامكانه ما لو أخره بعذر كان استمراره مسافراً أو مريضاً أو المرأة حاملاً أو مرضعاً إلى قابل فلا شيء عليه بالتأخير مادام العذر باقياً وإن استمر سنين لأن ذلك جائز في الاداء بالعذر ففي القضاء به أولى ولا فرق في ذلك كما اقتضاه كلامهما كغيرهما وصرح به الممتولى وغيره بين من فاتته شيء بعذر وغيره لكن سيأتي في صوم التطوع تعالماً نقله في الروضة عن التذويب وأقر أن التأخير للسفر حرام وقضية لزومها ويمكن أن يقال لا يلزم من الحرمة القدية وقضية كلامهما أنه لو شئ أو أقام مدة تمكن فيها من القضاء ثم سافر في شعبان مثلاً ولم يقض فيه لزوم القدية وهو ظاهر وإن نظريه الاستوى وأخذ الأذرع من كلامهم أن التأخير جهلاً ونسياناً عذر فلا قدية به وسبقه لذلك الرواية لكن خصه بن أفطر بعذر والوجه عدم الفرق وبحسب بعضهم سقوط الأثم به دون القدية ومثلها ما الأكرام كما في تطاير ذلك وموته اثنا يوم يمنع تمكنه فيه (والاصح تكرره) أي المدا ذالم يخرج به (بتكرار السنين) لأن الحق في المالية لا تدخل بخلافه في نحو الهرم لا يتكرر بذلك لانتفاء التقصير ما القن فلا تلزمه القدية قبل العتق بتأخير القضاء كما أخذ به بعض المتأخريين من كلام الرافعي في نظيره لأن هذه قدية مالية لا تدخل للصوم فيها والعبد ليس من أهلها لكن هل تجب عليه بعد عتقه الوجه عدم الوجوب وقيل نعم أخذ من قولهم ولزمت ذمة عاجز وما فرق به البغوي من أنه لم يكن من أهل القدية وقت الفطر بخلاف الحر صحيح وإن زعم بعضهم أنه يمكن الجواب عنه بان العبرة في الكفارة بوقت الاداء لا بوقت الوجوب اظهروا الفرق وهو أن المكفر ثم أهل للوجوب في حالته وإنما اختلف وصفه بخلاف ما هنا فإنه غير أهل لالتزام القدية وقت الوجوب ومتقابل الاصح لا تتكرر كالحديد (والاصح أنه لو أخر القضاء) أي قضاء رمضان (مع امكانه فمات أخرج من تركه بكل يوم مدان مدلتوات) ما لم يصم عنه أحد كما مر (ومدلتاخير) لأن كلامهما موجب عند الانفراد فكذا عند الاجتماع والثاني يكفي مدوهو لفوات وعلم أنه متى تحقق الفوات وجبت القدية ولو لم يدخل رمضان فلو كان عليه عشرة أيام فمات لبواقي

في محاسن مر معه بحضرة العلامة الطبرلاوى الاول (قوله مع امكانه) ولا يمنع من أنه لا يصوم قبل رمضان لتقصيره بالعين فتلزمه القدية إذا أخر

(قوله وهو ما صوبه الزركشي) معتد (قوله فلا يبحث) أي قبل الغد (قوله ولا شيء على الهرم) تقدم التصريح به في قوله بخلافه في نحو الهرم الخ (قوله وله صرف امداد) التعبير به مشعر بان صرفه لاختصاص متعددين أولى وهو كذلك وبؤيده ما نقل عن ابن عبد السلام من ان سدجوعة عشرة مساكين أفضل من سدجوعة واحدة عشرة أيام وعبارة شرح المناوي على منظومة الاكل لابن العماد قبل قوله وان دعوت صوفيا الخ ماله (فائدة) لو سدجوعة مائة عشر أيام هل أجره كاجر من سدجوعة عشرة مساكين قال ابن عبد السلام لا فقد يكون في الجمع ولي وقد حدث الله على الاحسان لله الحين وهذا لا يتحقق في واحد ولانه يرجي من دعاء الجمع ما لا يرجي من دعاء الواحد ومن ثم أوجب الشافعي دفع الزكاة الى الاصناف لما فيه من دفع أنواع من المفاسد وجلب أنواع من المصالح ٣٤٢ اذ دفع الفقير والمسكين نوع مخالف لدفع الرق عن المكاتب والفرج عن العارم

والغريبة والانتطاع عن ابن السبيل اه (قوله منها الى شخص) أي وله نقلها أيضا لان حرمة النقل خاصة بالزكاة بخلاف الكفارات (قوله فيقتنع) أي في الدون وفيما زاد على الواحد (قوله وجنسها) قال القفال ويعتبر فضلها عما يعتبر ثم اه ج أقول يتأمل هذا مع كون القرض انعم من وان الواجب تعلق بالتركة وبهذا التعلق بالتركة فأي شيء عليه بعدموته يحتاج في اخراج الكفارة الى زيادة ما يخرج منه بل القياس ان يقال يعتبر لوجوب الاخراج فضل ما يخرج منه عن مؤنة تجهيزه ويذهب ذلك على دين الادمي ان فرض ان على المستدين انهم ما ذكره ظاهر فيما لو أفتى لكبراؤهم مرض لا يرجي برؤيه (فصل في موجب كفارة

خمس من شعبان لزمه خمسة عشر مدا عشرة لاصل الصوم وخمسة للتأخير لانه لو عاش لم يمكنه الا قضاء خمسة وقضية ذلك لزوم الفدية حاله لا يسعه وهو ما صوبه الزركشي وقرئ بينه وبين ما اقتضاه كلامهما بعدم من عدم الزوم حتى يدخل رمضان كن حلف لما كان هذا الرغيف غدا افتاق بغيرا لانه قيل الغد فلا يبحث وأخذ ابن العماد بالقضية الثانية وقرئ بين صورة الميت والحي بان الاضمة المستقبلة بقدر حضوره لما موت كما يحل الابل به وهذا مفتود في الحي اذ لا ضرورة الى تهجيل الزمن المستقبلي في حقه ولو عمل فدية التأخير لم يؤخر القضاء مع الامكان اجرائه وان حرم عليه التأخير ولا شيء على الهرم والزمن ومن اشهدت منقعة الصوم عليه لتأخير الفدية اذا أخرها عن السنة الاولى (ومصرف الفدية الفقراء والمساكين) دون غيرها من مستحق الزكاة لان المسكين ذكر في الآية والخبر والفقير اسوأ حال منه أو داخل فيه اذ كل منهما اذا ذكر منفردا يشمل الآخر ولا يجب الجمع بينهما (وله صرف امداد) منها (الى شخص واحد) بخلاف المد الواحد فانه لا يجوز صرفه الى شخصين لان كل مد كفارة ومن ثم لم يجوز اعطاؤه من امداد الكفارة الواحدة أكثر من مد اما اعطاؤه دون المد وحده أو مع مد كامل فيقتنع مطلقا لانه بدل عن صوم يوم وهو لا يتبع بعض بخلافه في كفارة الحج فانه أصل وأيضا فالغرم ثم قد يكون أقل من مد بلا ضرورة بخلافه هنا (وجنسها) أي الفدية (جنس الفطرة) التي مر الكلام عليها وصر فيها ان المدرط وثلاث وان المعتبر الكيل لا الوزن (فصل) في موجب كفارة الصوم (نجب الكفارة باق اذ صوم يوم من رمضان) يقينا وخرج به الوطء في أوله اذا صام بالاجتهاد ولم يتحقق انه منه أو في صوم يوم الشك حيث جاز فبان من رمضان (بجماع) ولو لو طاء واثبان بهيمة أو ميت وان لم ينزل (انه به بسبب

(الصوم) (قوله كفارة الصوم) أي وبياضها وما يتبع ذلك (قوله وخرج به) أي بقوله يقينا الصوم

(قوله حيث جاز) أي بان أخبره موثوق به برؤية الهلال فصام اعتمادا على ذلك (قوله بجماع) قد يخرج ما لو طاء بالجماع مفطر آخر كما كل فلا تجب الكفارة وهو متجه لان الاصل برامة الفدية ولم يخص الجماع لهتك اه سم على شرح البهجة فلوا ولج في فرج مقطوع هل يجب فيه الكفارة وينسب الصوم كما يجب الفصل بالايج فيه أولا وبشرق فيه نظرا والا قرب الثاني وبفرق بان المدار هنا على معنى الجماع وهو منتف فيه بخلاف الفصل فان الحكم فيه منوط بمسمى الفرج (قوله ولو لو طاء) صريح في ان الجماع يشمل ذلك لكنه قال في الايعاب به بد تعبير المتق بالجماع الاول بوطء ليشمل اللواط واثبان البهيمة والميتة ويحقل ان ما ذكره الشارح تفسير مراد فلا ينافي ما ذكره في الايعاب

(قوله لخبر الصحيحين جابر بن جابر) واسمه سلمة بن صخر البياضي (قوله قال هل تجد ما تعتق) أي تستطيع وما مصدرية (قوله فهل تجد ما تطعم) ما مصدرية أيضا (قوله وهو بفتح المهملة) هذا هو الصواب المشهور في الرواية واللغة وحكاة القاضي عن رواية الجمهور ثم قال ورواه كثير من شيوخنا وغيرهم بأسكان الراء قال والصواب القتح ٣٤٣ ويقال العرق الزيل بفتح الزاي من

غير نون والزئيل بكسر الزاي وزيادة نون ويقال له الفقة والمكئل بكسر الميم وفتح التاء المنة فوق والصفة بفتح السين المهملة وبالفاءين قال القاضي قال ابن دريد تسمى زئيل لأنه يعمل فيه الزيل والعرق عند الفقهاء ما يسع خمسة عشر صاعا وهو ستون مدا لستين مسكينا لكل مسكين مداه شرح مسلم للنووي وأما الفرق بالفاء والراء المنة وحتين فهو كما في المصباح مكيا ل يقال انه يسع ستة عشر رطلا (قوله ما بين لابتيا) وهما الخرتان أي الجبلان المحيطان بالمدينة وفي رواية ذكرها البخاري في الادب من رواية الاوزاعي والذي نفسي بيده ما بين طنبى المدينة وهو ثنية طنبى بضم الطاء المهملة والنون احد اطناب الخيمة واستعاره للطرف وقوله أهل هو مبتدأ خبره أحوج وبين لابتيا حال ويجوز كون ما مجازية أو تسمية فعلية الاقل أحوج منصوب وعلى الثاني مرفوع ويجوز ان يكون بين خبرا مقديما وأهل مبتدأ وأحوج صفة لأهل ويتعين على هذا رفع أحوج على انه صفة ويجوز نصبه على انه حال

الصوم) أي لاجله لخبر الصحيحين جابر بن جابر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال هلكت قال وما اهلكك قال واقعت امرأتى في رمضان قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا قال فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فألقى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بفتح المهملة مكئل بفتح من خواص الخل فيه عمر فقال تصدق به ذاق قال على أفقر مني يا رسول الله فوالله ما بين لابتيا أهل بيت أحوج اليه من أفصحك صلى الله عليه وسلم حتى بدت أينا به ثم قال اذهب فأطعمه أهلك وفي رواية للبخاري فاعتق رقبة فصم شهرين فأطعم ستين مسكينا بلفظ الامر ورواية انه كان فيه خمسة عشر صاعا كما قاله البيهقي أصح من رواية انه كان فيه عشرون صاعا وستاني القيود مشروحة في كلام المصنف وأورد على هذا الضابط أمور أحدها اذا جامع المسافر ونحوه امر أنه فسد صومه الا كفارة عليه بإفساده على الاظهر فينبغي التقييم بصوم نفسه ويجوز منه بان الكفارة اذا لم يلزم بإفساده صومه بالجماع كما يأتي في الاول افساد غيره اهله الثاني لو ظن غروب الشمس من غير امانة لجامع ثم بان غير امانة ككفارة لانه لم يتصدق اهله قاله القاضي حسين والمتولى والبغوي قال في المجموع وبه قطع الاصحاب الا الامام فانه قال من أوجب الكفارة على الناسي بوجهاها هنا وقال الرافعي وتبعه المصنف ينبغي ان يكون هـ ذاه فرعا على تجويز الافطار والحالة هذه والافتجاب الكفارة وفاء بالضابط المذكور قال الأذرى وظاهر كلام القاضي والمتولى والبغوي مصرح بالمعصية وعدم الكفارة قال القاضي لانهم اتدروا بالشبهة كالحديث قال ولو بان ان الشمس قد غربت خرج ولا قضاء فلا يصح الحمل على ما ذكره اهـ ويجب أخذ ما مر بانها انما سقطت بالشبهة وهي عدم تحقق الموجب عند الجماع المعتضد باصل برائة الذمة لا بتجويز الافطار لانه حرام عليه كما مر الثالث لو شك في انه اهل نوى اية الام لا ثم جامع في حال الشك ثم تذكر انه نوى فانه يظل صومه ولا كفارة عليه ويجب عنه بما قبله الرابع ما اذا نوى صوم يوم الشك عن قضاء أو نذر ثم أفسده ثم تبيّن بعد الافساد باليقينة انه من رمضان فانه يصدق ان يذال انه أفسده صوم يوم من رمضان بجماع اثم به لاجل الصوم ومع ذلك فلا تجب عليه الكفارة لانه لم ينو عن رمضان ويجب عنه بأنه فطر حقيقة ان يبين عدم صحة صومه عن غير رمضان وعنه أيضا لا تنقضاء فقهه له الخامس وهو وارد على عكس الضابط اذا طلع الفجر وهو بجماع فاسده ثم انما فان الأصح في المجموع عدم انعقاد صومه وتجب عليه الكفارة مع انه لم يفسده صوما ويجب به عدم ورود ان يفسد الافساد بجماع لان انعقاد تجوزا بخلاف تفسيره بما يرفع عنه على انه وان لم يفسده فهو في

ويستوى على هذا الجارية والتميمه سبق الخبر (قوله خرج) أي من الصوم (قوله ويجب عنه بما قبله) هو قوله ويجب اخذ ما مر بانها الخ (قوله ان يفسد الافساد بجماع) الاول ان يقول بما يشمل منع الانعقاد الخ

(قوله فكانه انعقد الخ) معتد (قوله وزيفه كثير) أي أفسده (قوله اذا استدامة الوطء الخ) انظره مع ما قرره في باب الايمان وعبرة المتأخر ثم واستدامة طيب ابدت تطيبا في الاصح وكذا وطء وصوم وصلاة والله أعلم اه الا ان يراد ان استدامة الجماع لها حكم الجماع هنا وبؤيده ما تقدم في النزاع مع طلوع الشجرانه يشترط قصد الترك والالم يصح اه سم على شرح البهجة الكبير وكتبهم امشده العلامة الشوبري مانعه عبارة الامداد في باب الظهار واستمرار الوطء وطء أي في الحرمة لا مطلقا لما يأتي في الايمان اه وهي تؤيد ما أشار اليه المحشي من الحل فليتم امل (قوله أو جاهل تحريمه) أي وقد قرب عهد بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء أخذوا من قوله لان صومه لم يفسد (قوله ولو علم بالتحريم) مثل ما لو علم بالتحريم وجهل باطلا للصوم (قوله وقد احتراز عنه) أي عما ذكر (قوله بديل غروب الشمس) ٣٤٤ أي فانه ينظر بمجرد غروبها وان لم يعط مفطر او يؤيده ما أجاب به بعضهم

من انه لو لم يلف لا يفطر على حار ولا على بارد لم يبحث بتناول أحدهما بعد غروب الشمس لانه حكم بفطره قبل تناول امكن المعتقد في تلك الحنة لان معنى الايمان على العرف (قوله عن جماع الصبي) عبارة سم على شرح البهجة قوله بجماع المسافر الخ يحق ان يخرج به أي بقوله انتم به للصوم ما لو جامع يعتقد انه صبي ثم بان انه كان بالغاً عند الجماع لعدم اتمه ويحتمل خلافه لتقصيره بعدم معرفة حاله وقد يؤيد القول مسئله ظن بقاء الليل اه وكتب بهامشه شيخنا العلامة الشوبري اعتقاد الصبي لا يبيع الجماع في رمضان وسقوط الاثم لعدم التكليف لا يقتضي الاباحة فهو ممنوع منه ~~منع~~ ما يمنع من الزنا فالوجه وجوب الكفارة ولا تأييد

معنى ما يفسده فكانه انعقد ثم فسد وزاد في الروضة تبعا للغزالي تام احتراز عن المرأة فانها تنظر بدخول شيء من الذكر فربها ولو دون الحشفة والتام يحصل بالتقاء الختانين فاذا مكنته منه فالكفارة عليه دونها وزيفه كثير بخروج ذلك بالجماع اذا انفساد فيه بغيره وبانه يصور فساد صومها بالجماع بان يولج فيها نائمة أو نائمة أو مكرهة ثم تستيقظ أو تندكر أو تقدر على الدفع وتستديم فسادها في الجماع اذا استدامة الوطء هنا وطء ولا كفارة عليها لانه لم يؤمر بها في الخبر الا بالرجل الجماع مع الحاجة الى البيان ولانها غرم مالي يتعلق بالجماع فيختص بالرجل الخاطئ كالمهر فلا يجب على الموطوءة في القبل او الدبر ولا على الرجل الموطوء كما نقل ابن الرفعة الاتفاق عليه (فلا كفارة على نائم) أو جاهل تحريمه أو ~~مكره~~ لان صومه لم يفسد بذلك كما مر وقد احتراز عنه بان ساد بل لا كفارة أيضا على الصحيح وان جعلناه معتدا بالاتقاء الاثم ولو علم التحريم وجهل وجوب الكفارة وجبت قطعا (ولا مفسد غير رمضان) من نحو نذر وقضاء لان النص ورد في رمضان وهو أفضل اشم وروى مخصوص بقضاء لم يشاركه فيه ما غيره فلا يصح قياس غيره عليه وقد احتراز عن ذلك بقوله من رمضان (أو بغير جماع) كاكل أو غيره لورود النص في الجماع وهو أغلظ من غيره وقد احتراز عنه بقوله بجماع (ولا) على صائمه (مسافر جامع بنية الترخص) لانه لم يأنم لوجود القصد مع الاباحة (وكذا بغيرها في الاصح) لابيحة الافطار له فصار شبهة في درة الكفارة والثاني تلزمه لان الرخصة لا تحصل بدون قصد لها ألا ترى ان المسافر اذا أخر الظاهر الى العصر فان كان بنية الجمع جمع والا فلا وجوابه ان الفطر يحصل بالنية بديل غروب الشمس ولا كذلك تأخير الصلاة والمريض في ذلك كالمسافر وقد احتراز عنه بقوله أنم اذ كلامه في أنم لا يباح له الفطر بحال وبصح ان يكون احترازه عن جماع الصبي (ولا على

فيما ذكره لفرق الظاهر بين اباحة قد ام وعنده فليتم امل وبؤيده ما ذكرناه وجوب الحد عليه لو كان زانيا حينئذ اه من (أقول) وفيه نظر اما اوله فلان الصبي حيث لم يعلم يلوغه لاثمه عليه كن ظن بقاء الليل بل هذا أولى اعسر معرفة البلوغ عليه بخلاف معرفة بقاء الليل له وله البحث عنه او اما ثانيا فخرمة الفطر لا تستلزم الكفارة كما يأتي في ظن دخول الليل فانه لا يجوز له الفطر ومع ذلك اذا جامع لا كفارة عليه لثبته وان حرم جماعه واما كونه بمحدث زنى ظانا صبا فبان خلافه فوجهه ان الزنا معصية في نفسه ومن ثم عنته منه الحاكم ويؤدب عليه وفطر الصبي ايسر في نفسه معصية وأمر وائمه لا وضربه عليه انما هو ليعتاده فلا يتركه بعد ان شاء الله وما تقر به من وجوب الحد عليه صرح به الشارح في كتاب الزنا به - دقول المصنف وحد المحسن بقوله نعم لو اوج ظانا انه غير بالغ فبان كونه بلغا وجب الحد في اصح الوجهين

(قوله وهنالك غير مصل الخ) أي
 لخروجه بالسلام من الصلاة
 ظاهر أفلا يقال إن سلامه لغو
 لكونه ناسيا فهو باق في صلاته
 كما أن الجماعة صائم بعد اكلمه (قوله
 أنه لا يطر به) أي بالاكل (قوله أو
 نائمة) أي أو مكرهة (قوله ومحل
 القول الاقول) هو قوله وفي قول
 عنه وعنهما (قوله وتجب عليها)
 ضعيف (قوله من ذلك مطلقا) أي
 حرمة أو أمة زوجة أو غيرها (قوله
 وتلزم من انفرد برؤية الهلال)
 خرج به الحساب والمنجم إذا دل
 الحساب عندهم على دخول
 رمضان فلا كفاية عليهم ما يوجه
 بأنهم ما لم يتيقروا بذلك دخول الشهر
 فاشبهوا ما لو اجتمع من اشتبه عليه
 رمضان فاداه اجتمعه إلى شهر
 فصامه وجامع فيه فإنه لا كفارة
 عليه (قوله لما مر من وجوب
 الصوم) يرد عليه أن من ظن
 بالاجتماع دخول رمضان يلزمه
 الصوم مع أنه لا كفارة عليه كما
 تقدم اه سم اللهم الآن يقال
 إن تصديق الرائي أقوى من
 الاجتهاد لأنه تصديق نزل منزلة
 لرأي والرأي متيقن فن صدقه
 مثله حكما ولا كذلك المجتهد هذا
 وما ذكر من وجوب الكفارة هنا
 قد يخالفه عموم قوله السابق وفي
 صوم يوم الشك حيث جاز الخ

من ظن) وقت الجماعة (الليل) لجماع (فبان نهارا) لا انتهاء الاسم (ولا على من جامع) عامدا
 (بعد الاكل ناسيا وظن أنه أفطر به) أي الاكل لانه يعتقد أنه غير صائم وقوله ناسيا متعلق
 بالاكل (وان كان الاصح بطلان صومه) به هذا الجماع كالمصباح على ظن بقاء الليل فبان
 خلافه والثاني لا يبطل كالمصباح من ركعتين من الظهر ناسيا ثم تكلم عامدا لا تبطل صلاته
 والفرق على الاول انه هنا صائم وقت الجماعة وهناك غير مصل في حالة الكلام اما اذا علم
 أنه لا يطر به ثم جامع في يومه فيفطر وتجب الكفارة جزما واعلم ان هذا الذي ظن الفطر
 في مسئلتنا لجامع ان علم وجوب الامساك عن الجماع وغيره فاعلم لا بسبب الصوم فيخرج
 القيد الاخير ان ظن الاباحة يخرج بقوله انتم (ولا) على (من زنى ناسيا) للصوم لانه لم يات
 بسبب الصوم وهذا اذا دخل فيما مر في قوله ولا ناس فعلم الكفارة عليه لعدم فطره
 لاجرم ان الرافعي فرعه في الترخيص على القول بان الجماع ناسيا منسد وحيث قد يكون بيانا
 لما احتز عنه بقوله بسبب الصوم لان الانتم بسبب الزنا خاصة (ولا) على (مسافر أفطر بالزنا
 مترخصا) لان النظر بجائزه وانهم بسبب الزنا لا بالصوم فيكون أيضا بيانا لما بين به الذي قبله
 وقوله مترخصا منال لا قيد فلو لم يوافق الترخيص فالحكم كذلك (والكفارة على الزوج عنه)
 وهو الا انه لم يامر به زوجته الجماعة مع مشاركتها في السبب لانه جاء في رواية هذكت
 واهذكت ولو وجبت عليها البينة كما مر (وفي قول عنه وعنهما) أي يلزمهما كفارة واحدة
 ويقعاه الزرع وعلى هذا قيل يجب كمال الخامل على كل منهما انصفها ثم تحمل الزرع
 ما وجب عليه او قيل يجب كماله المتولى على كل منهما كفارة تامة مستقلة ولا يمكن بحملها
 الزوج عنها ثم يتدخّل الخلاف وهذا مقتضى كلام الرافعي (وفي قول عليها كفارة أخرى)
 ما سأل على الرجل لتساويهما في السبب والاثم كحد الزنا ومحل هذا في غير التحيرة ما مضى
 فلا كفارة عليها ومحل هذا القول أيضا والذي قبله اذا مكنته طائفة عالمة فلو كانت
 منطرة أو نائمة صائغة فلا كفارة عليها قطعه ولا يبطل صومها ومحل القول الاول منها
 من أصله اذا لم يكونا من أهل الصيام فان كانا من أهل الكونهم ما عشرين أو مائة كين لازم
 كل واحد صوم شهرين لان العبادة البدنية لا تكمل وان كان من أهل العتق أو الاطعام
 وهو من أهل الصيام فاعتق أو اطعم فالاصح انه يجزى عنهما الا ان تكون أمة فإنه لا يجزى
 اعتق عنها على الصحيح ومحل أيضا اذا كانت زوجة كما يرشد إليه قوله على الزوج أما
 لو طرأة بشبهة وانزى بها فلا يكمل عنها قطع وتجب عليها ولو كان الزوج مجنون لم يلزمها
 شيء على القول الاول ويلزمها على الثاني لان الزوج غير أهل للتحمل هذا والمذهب عدم
 وجوب شيء عليها من ذلك مطلقا (وتلزم من انفرد برؤية الهلال وجامع في يومه) بعد
 شروعه في الصوم وان ردت شهاده كما مر لانه ههنا حرمة يوم من رمضان عندهم بافساده
 صومه بالجماع فاشبهه سائر الايام وظاهر ان مثله من صدقه في ذلك لما مر من وجوب الصوم
 عليه حينئذ فان رأى هلالا والوحيد لزمه الفطر ويخفيه ندبا فيما يظهر فان شهد فرد ثم

(قوله وحديث السفر) لو حدث وصوله الى محل مختلف المطلاع مع محله فوجد أهله معيدين عبدهم وسقطت عنه الكفارة كما أتفق به شيخنا الشهاب الرمي لتبين عدم وجوب صوم ذلك اليوم عليه بل عدم جوازه اه فلو عاد لمحل في بقية اليوم فهل يتبين وجوب الكفارة لانها انما كانت سقطت بصيرورته من أهل محل المنقل اليه بوصوله اليه وقد اذنا ذلك بعوده في يومه الى محله اذ قد يتبين بعوده اليه انه لم يخرج عن ٣٤٦ حكمه ومجرد الوصول الى المنقل اليه مع عدم استكمال ذلك اليوم فيه لا يصلح

شبهة لسقوط الكفارة مع تعديه بالافساد أو لافيه نظروا على الاقرب الاول ولو ثبت النسبة لثلاثين لعدم ثبوت هلال شوال وأصبح صائما فثبت شوال ثم انتقل الى محل آخر فحذف الاول في المطلاع أهله صيام من غير تناول مفطر قبل وصوله اليه فهل يحسب له صوم هذا اليوم لانه بانقاله اليه صار واجبه الصوم وقد شرع فيه نية معتبرة وثبت شوال قبل انتقاله لا ينسب نية صومه لزوال أثر الثبوت في حقه بانقاله أو لافيه نظروا على الاول اه سم على شرح البهجة (قوله لم تسقط الكفارة بالاختلاف) أي وان اتصل بها الجنون فيما يظهر اه سم على بهجة (قوله لما قلنا له) بفي ما لو شرب دواء لا يعلم انه يجنبه في الشهر ثم أصبح صائما ثم جامع ثم حصل الجنون من ذلك الدواء فهل تسقط الكفارة لما ذكره الشارح أو لافيه نظروا والاقرب الاول لانه لم يكن مخاطبا بالصوم حين التعاطي وبقي ما لو تعدي بالجنون نهرا بعد الجماع كأن أتى

أفطر لم يعزروا فان أفطر ثم شهد رد وعزروا استشكله الاذرى بأن صدقة محفل والعتوبة تدرأ بدون هذا قال ولم لا يفرق بين من علم دينه وأمانته ومن يعلم منه ضد ذلك ويجاب بأن الاحتياط لرمضان مع وجود قرينة التهمة اقتضى وجوب التشديد فيه وعدم الفرق بين الصالح وغيره (ومن جامع في يومين لزمه كفارتان) رواه أكثر عن الأول قبل الثاني ثم لا لأن كل يوم عبادة منفردة فلا تدخل كفارتان هما كجنتين جامع فيهما بخلاف الحدود لمعية على الاسقاط فان تكرر الجماع في يوم واحد فلا تعدد وان كان لاربعة زوجات على المذهب أماء على القول بوجوب الكفارة عليهم ما لا يتحملها فعليه في هذه الصورة اربع كفارات (وحديث السفر) ولو طرأ بلا (بعد الجماع لا يسقط الكفارة) لان السفر لا ينافي الصوم فيحقق ذلك حرمة ولا نطرقه لا يبيح الفطر فلا يؤثر فيما وجب من الكفارة (وهذا المرض على المذهب) اه تكدر حرمة الصوم بذلك والثاني تسقط لان حدوث المرض يبيح الفطر فيبين بان الصوم لم يقع واجبا ومنسلطو المرض والسفر الردة فلو ارتد بعد جماعه في يومه لم تسقط عنه الكفارة بالاختلاف كما في المجموع ولعل وجهه ان تعاطيه عليه فلا يناسبه التخفيف وتسقط اذا جن أو مات يوم الجماع لانه بطر وذلك بان أنه لم يكن في صوم منة له ولو سافر يوم الجمعة ثم طرأ عليه جنون أو موت فاقطع أيضا سقوط المنة قال النائري ينبغي ان لا يسقط عنه انه قصد ترك الجمعة وان سقط عنه انه عدم الاتيان بها كما اذا وطئ زوجته طاهرا انها جنية وما ذكره ظاهر (ويجب) على خراطى (معها) أي الكفارة (قضاء) م الفساد على الصحيح) لانه اذا وجب على المذنب فعلى غيره أولى ولما رواه أبو داود أنه صلى الله عليه وسلم أمر به الأعرابي والثاني لا يجب لجبر الظل بالكفارة (وهي) يعني كفارة الخفاف في رمضان ككفارة الظهار لقوله عليه السلام من أفطر في رمضان فعليه ما على المظاهر وكفارة الظهار مرتبة لا جوع ولان فيه صوما متتابعه فكانت مرتبة كالنقل ولانها كفارة ذكر فيها الاغلاظ ولا وهو العتق فكانت مرتبة بخلاف كفارة اليمين وقد أشار الى ترتيبها بقوله (عتق رقبة) مؤمنة (فان لم يجد) ها (فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع) صومهما (فاطعام ستين مسكينا) أو فقيرا للغير المار أول الفصل وساقى الكلام على صفحتها في كتاب الكفارة ان شاء الله تعالى ولو شرع في الصوم ثم وجد ان رقبة نذبه عنها ولو شرع في الاطعام ثم قدر على الصوم نذبه (فلو

نفسه من شأق في بسببه هل تسقط الكفارة أو لافيه نظروا والاقرب فيه أيضا سقوط الكفارة لانه وان تعدي به لم يصدق عليه انه أفسد صوم يوم لانه يجنبه يومه خراج عن أهلية الصوم وان أمنا بالسبب الذي صار به مجنونا (قوله وما ذكره) أي النائري (قوله ذكر فيها الاغلاظ) له في قوله في الحديث المارح مجدا معتق به رقبة (قوله نذبه عنها) أي ويترك الصوم بقية المدة ويقع له ما صامه فلا مطلقا (قوله نذبه له) أي وساقى فيه ما مرقى يا فترك ما بقي من الاطعام ويقع له ما أطعمه فلا مطلقا

ولان حقوق الله تعالى المالية اذا
عجز عن اوقاف وجوبها فان كانت
للسبب من العبد كزكاة الفطر
لم تستقر في ذمته وان كانت
بسبب منه استقرت في ذمته سواء
كانت على وجه البذل كجزء
الصيد وفدية الخلق أم لا ككفارة
الظهار والقتل واليمين والجماع
ودم القمع والقران اه وتقدم
نحوه في قول الشارح بعد قول
المصنف والاظهر وجوب المدعي
من أفطر الخ وما يجنبه في المجموع
من أنه ينبغي هنا الخ (قوله وفيه
حرج شديد) وورد انه صلى الله
عليه وسلم لما أمر المكفر بالصوم
قال يا رسول الله وهل أتيت الا من
الصوم فأمره بالطعام اه ج
(قوله فيجوز كون عدد الاهل)
أى لا يقيدهم كونهم من تلمذه
مؤتمهم

* (باب صوم التطوع) *

(قوله التطوع التقرب الخ) أى
شرعا (قوله من صام يوما في سبيل
الله) أى الجهاد وفيه دلالة على
فضل صوم التطوع (قوله كسائر
الاعمال) أى فروضها وسننها وما
ضوعف منها (قوله بسن صوم
الاثنين والخميس) سئل الشيخ
الرملي عن الأفضل هل هو صوم
الخميس أو الاثنين فأجاب رحمه الله
بأن صوم الاثنين أفضل اه كذا
رأيت به امش واهل وجهه أن فيه
بعثته صلى الله عليه وسلم ومما نه
وسائر أطوارهم صلى الله عليه وسلم

عجز عن الجميع) أى جميع خصاها المذكورة (استقرت) الكفارة (في ذمته في الاظهر)
لانه صلى الله عليه وسلم أمر الاعرابي بأن يكفر بما دفعه اليه مع اخباره بعجزه فدل على
ثبوتها في الذمة كما مر ايضا حه والثاني لا بل تسقط كزكاة الفطر (فإذا قدر على خصلته)
منها (فعلها) كماله كان قادرا على حال الوجوب وكلام التنبية يقتضي ان الثابت
في ذمته هو الخصلة الأخيرة وكلام القاضى أبى الطيب يقتضي انه لا يحدى الخصال
الثلاث وانما الأخيرة وكلام الجمهور أنها الكفارة وانما مرتبة في الذمة وبه صرح ابن
دقيق العيد وهو المعتمد ثم ان قدر على خصلته فعلاها أو أكثر رتب (والاصح ان له العدول
عن الصوم الى الاطعام ان شاء العلة) بغير عجة مضبوطة ولا مساكنة شدة الحاجة
للمسكاح لان حرارة الصوم وشدة العلة قد ينضيان به الى الوقاع ولو في يوم واحد من
الشهرين وذلك مقتضى لاستيفائهما وفيه حرج شديد والثاني لا فدرته على الصوم
فامتنع عليه العدول عنه كصوم رمضان (و) (الاصح) أنه لا يجوز للفقير صرف كفارته الى
عباله الذين تلزمهم مؤتمهم كزكوات وسائر الكفارات وأما قوله عليه السلام في الخبر
أطعمه أهل ذلك في الام يحتمل أنه لما أخبره بفقره صرفه له صدقة أو أنه ملكه اياه وأمره
بالتصدق فلما أخبره بفقره أذن له في صرفها لهم للاعلام بأنها انما تجب بعد الكفاية أو انه
قطوع بالة كفقير عنه وسوغ له صرفها لاهله اعلاما بأن غير المسكين التطوع بالة كفقير عنه
بأذنه وان له صرفها لاهل المكفر عنه أى وله فيما كل هو وهم منها كما نقله القاضى وغيره
عن الاصحاب وحاصل الاحكامين الاولين أنه صرف له ذلك تطوعا قال ابن دقيق العيد وهو
لا قرب ويصح ان يكون المصنف احتراز عن هذه المسئلة بقوله وأنه لا يجوز للفقير صرف
كفارته الى عباله لان الصارف فيها انما هو الاجنبى نعم يبق الكلام على ما تقر في العدد
المصرف اليه فيجوز كون عدد الاهل ستمين مسكينا

• (باب صوم التطوع) •

التطوع التقرب الى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات والاصل في الباب خبر
الصحيحين من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفا وفي الحديث
كل عمل ابن آدم له الا الصوم فإنه لى وأنا أجرى به والصحيح تعليق الغرماء به كسائر الاعمال
لغير الصحيحين وينفذ تخصيصه به كونه لانه أبعد عن الرياء من غيره وقد اختلفوا
في معناه على أقوال تزيد على خمسين قولاً (بسن صوم الاثنين والخميس) لما سح انه صلى الله
عليه وسلم كان يتجرى صومه ما وقال انه ما يومان تعرض فيهما الاعمال فأحب ان يعرض
عليه وأما ما قال الأذرى ويسن أيضا المحافظة على صومه وما والمراد عرضها على
الله وأما رفع الملائكة لها فانه بالليل مرة وبالنهار مرة ورفعها في شعبان الثابت بخبر أحمد
انه صلى الله عليه وسلم سئل عن كثرة الصوم في شعبان فقال انه شهر ترتفع فيه الاعمال
فأحب ان يرفع على وأما ما سئل عن رفع الاعمال بجملة وسعى الاثنين لانه ثاني الاسبوع

(قوله عرفة) وورد في بعض الاحاديث ان الوحوش في البادية ته ومه حتى ان بعضهم أخذ فلها وذهب به الى البادية ورماء لصوص الوحوش فأقبات عليه ولم تأكل وصارت ٣٤٨ تنظر الى الشمس وتنظر الى اللحم حتى غربت الشمس أقبات اليه من كل ناحية

اهـ كذا بهما من صحيح (قوله
 أحسب) أى أرجو وعبارة
 المصباح احتسب الاجر على الله
 ادخره عنده لا يرجو ثواب الدنيا
 وقوله على الله هى بمعنى من (قوله
 باللفظ الماضى) أى بأن يقول
 احتسب (قوله والمكثرا الصغائر)
 معتمد (قوله وللمكثفرتا ويلان)
 أى اذا وقعت الذنوب (قوله
 أحدهما الغفران) أى فى الجنة
 الآتية (قوله ولا يزيدنى حسنة)
 أى أو يخذلنى من اسم بكثرة (قوله
 ويديم عرفة أفضل الايام) أى حتى
 من يوم من ايام رمضان كما صرح
 به فى أول كتاب الصوم أى لامن
 جميعه ولامن العشر الاخير منه
 (قوله وألقى الوالد بأن عشر
 رمضان) أى الاخير (قوله
 لا يصل عرفة الى ليل) أى بأن
 لا يكون مسافرا ليلته او يقصد
 عرفة ليلته فلا يصلح ما يأتى
 من سن فطره للمسافر (قوله
 خلاف الاولى) أى لعدم صحة
 المسمى فيه (قوله فبسن ايها فطره
 مطاوعا) كأن معناه سواء كان حاجا
 أو لا فلا ينافى قول الاذرى عن
 النص محمول على مسافره له
 الصوم وقوله كأن نص عليه الشافعى
 قال الاذرى النص محمول على
 مسافره له الصوم اهـ سم على
 بجهة (قوله مقام المنة) أى اقامة

بناء على ان اوله الاحد وهو ما نقله ابن عطية عن الاكثرين لكن الذي صوبه السهيلي
ونقله عن كافة العلماء أنه السبت وهو الاصح (و) عموم يوم (عرفة) وهو تاسع الحجة بم
مسلم صيام يوم عرفة احتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده والمراد
بالسنة التي قبل يوم عرفة السنة التي تم بفراغ شهره وبالسنة التي بعده السنة التي أولها
الحزم الذي يلي الشهر المذكور اذ الخطاب الشرعي محمول على عرف الشرع وعرفه فيها
ما ذكرناه واما كون السنة التي قبله لم تتم اذ بعضها مستقبل كالسنة التي بعده أي مع
المضارع أن المصدرية التي تخصه للاستقبال والافلوقت الاولى كان المناسب التعبير
فيها باللفظ الماضي قال الامام والمكفر الصغار دون الكبار قال صاحب ذخائر وهذا
منه يحكم بحتاج الى داليل والحدِيث عام وفضل الله واسع لا يحجر قال ابن المنذر في قوله
صلى الله عليه وسلم من فاد رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه هذا قول عام
يرجى أنه يغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها قال الماوردي وللتكفير تأويلان أحدهما
الغفران والثاني العصمة حتى لا يعصى ثم ما ذكر من التكفير محله فيمن له صفات والأزيد
في حسنة يوم عرفة أفضل الأيام لأن صومه كفارة سنتين كما مر بخلاف غيره ولأن الدعاء
فيه أفضل من غيره وشهره مسلم ما من يوم أكثر من أن يعتق الله فيه من النار من يوم عرفة
وأما خبر غير يوم طاعت فيه الشمس يوم الجمعة فمحمول على غير يوم عرفة بقرينة ما ذكر
وأفتى الوالد رحمه الله تعالى بأن عشر رمضان أفضل من عشر ذي الحجة لأن رمضان سيد
الشهر وروين صوم النسيئة أيام قبل يوم عرفة كما صرح به في الروضة سواء
ذلك الحجاج وغيره أما الحجاج فلا يسن له صوم يوم عرفة بل يستحب له فطره ولو كان
قويًا لا تساعده أمة الشيطان والبقري على الدعاء وبؤسه منه استحباب صومه لحاج
لا يصل عرفة الا لايلاوية سرح في المجموع وغيره ونقله في شرح مسلم عن جمهور العلماء
وأن صومه لمن وصاهاهم اراخلاف الاولى بل في تلك التنبيه تمسكاً به انه مكره وأما
المسافر والمريض فيسن له ما فطره مطاقاً كما نص عليه الشافعي رضى الله عنه وقضية انه
لا فرق بين طريق السفر وقصيره وهو شغل ويحفل بالتيقيد بالطويل كظائره والوجه
الاول اقامة الحجة مقام النسيئة وظاهر كلامهم عدم التمام لخلاف الاولى أو الكراهة
بصوم ما قبله ام كان نافية ما يأتي في صوم الجمعة مع اتحاد اللفظ فيه ما قبل هذا الاول
لانه يغتفر في خلاف الاولى ما لا يغتفر في المكروه وقد يفرق بأن الشؤفة الحاصلة بالنظر
هنا من مكملات المغفرة الحاصلة بالحج لجميع ما مضى من العمر وليس في ضم صوم
ما قبله له اليه جاز بخلاف انظر ثم فاه من مكملات المغفرة تلك الجمعة فقط وفي ضم
صوم يوم الجابر فان قيل نسيئة ذلك ان صوم هذا اول الكفارة من صوم يوم الجمعة
فلما صدق ذلك ورد النهي المتفق على صحتهم بخلافه هنا (و) صوم (عاشوراء) بالمذنبه

بسم جة (قوله مقام المنه) اى امامه
لحل الظار مقام محل البقيين (قوله وعاشوراء) قال أبو منصور لا معنى ولم يجز فاعولاه فى كلام العرب. الا عاشورا وقيل
والضاروراء اسم الضراء والساروراء اسم السراء والداولاء اسم للداة وخابوراء اسم موضع وقوله اسم للداة اى النعمة

وفيما به - وهو عاشر المحرم فليحسب على الله ان يكفر السنة التي قبله وانما لم يجب صومه للاخبار الدالة على الامر بصومه كخبر الصحيحين ان هذا اليوم يوم عاشوراء ولم يكتب عليكم صيامه فمن شاء فليصم ومن شاء فليطعم وجعلوا الاخبار الواردة بالامر بصومه على تأكد الاستحباب وانما كان صوم عرفة بسنتين وعاشوراء بسنة لان الاول يوم محمدى والثاني يوم موسى ونبينا صلى الله عليه وسلم افضل الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم فكان يومه بسنتين (و) صوم (تاسوعاء) وهو تاسع المحرم فليحسب بقتبته الى قابل لا صوم من التاسع ذات قبله والحكمة في صومه مع عاشوراء الاحتياط له لاحتمال الغلط في اول الشهر وللحكمة في صومهم بصومون العاشر للاحتراز من افراده كما في يوم الجمعة ولذلك يسن ان يصوم معه الحادى عشر ان لم يصم التاسع بل في الام وغيرهاته يندب صوم الثلاثة لحصول الاحتياط به وان صام التاسع اذا غلط قد يكون بالتقديم وبالتأخير وانما لم يسن هنا صوم الثامن احتياطاً لحصوله بالتاسع ولكونه كالوسيلة للعاشر فلم يتاكد امره حتى يطلب له احتياط بخصوصه نعم يسن صوم الثمانية قبله نظير ما مر في الحجلة ذكره الغزالي وظاهر ما ذكر من تشبيهه بيوم الجمعة أنه يكره افراده لكن في الام لا بأس بافراده (و) صوم (أيام) الليالي (البياض) من كل شهر وهى الثالث عشر والياوم السابع منه صلى الله عليه وسلم أمر بأبذر بصيامها المعنى فيه أن الحسنة بعشر أمثالها فصوص الثلاثة كصوم الشهر ومن ثم صوم ثلاثة من كل شهر ولو غير أيام البياض كما في البحر وغيره للاخبار الصحيحة والحاصل كما أفاده السبكي وغيره أنه يسن صوم ثلاثة من كل شهر وان تكون أيام البياض فان صامها أتى بالثنتين فافى شرح مسلم من ان هذه الثلاثة هى الأمور بصياها من كل شهر فيه نظر وان تبعه السنوى والوجه انه يصوم من الحجلة السادس عشر لان صوم الثالث عشر من ذلك حرام والاحوط ان يصوم مع الثلاثة الثانى عشر للخروج من خلاف من قال انه أول الثلاثة قال الماوردى ويسن صوم أيام السود وهى الثامن والعشرون والياوم وينبغى ان يصام معها السابع والعشرون احتياطاً قال ابن العراني ولا يخفى سقوط الثالث منها اذا كان الشهر ناقصاً وعله يعوض عنه بأول الشهر الذى يليه وهو من أول أيام السود أيضاً لان ليلته كلها سوداء وخصت أيام البياض وأيام السود بذلك اتعميم ايالى الاولى بالنور وايالى الثانية بالسواد فتناسب تزويده بذلك لاشرافه على الرحيل وشكر الله تعالى فى الاولى وطلب الكشف السواد فى الثانية (و) صوم (ستة من شوال) لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال كان كصيام الدهر وقوله صيام رمضان بعشرة أشهر وصيام ستة أيام بشهرين فذلك صيام السنة أى كصيامها فافرضوا الا فلا يختص ذلك بصوم رمضان وستة من شوال لان الحسنة بعشرة أمثالها وقضية كلام التنبيه وكثيرين ان من لم يصم رمضان لعذرا وسفرا وصبا أوجنوا أو كفر لا يسن له صوم ستة من شوال قال أبو زرعة وليس كذلك أى بل يحصل

(قوله الى قابل) هو مصروف
ووقع لبعضهم خلافه فاحذره
فانه سبق قلم (قوله وشكر الله)
أى انما تقع شكر الله لانه ينوى
به ذلك اذ ليس لنا صوم يسمى
به هذا الاسم كما انه ليس لنا صلاة
تسمى صلاة الشكر (قوله من صام
رمضان) أى فى كل سنة واتبه
ستاً من شوال كذلك أما لو صام
ستاً من شوال فى بعض السنين
دون بعض فالسنة التى صام
الست فيها يكون صومها كسنة
والتي لم يصم فيها تكون كعشرة
أشهر

أهل سنة الصوم وان لم يحصل الثواب المد لورثته في الحبر على صيام رمضان وان
 أفطر رمضان تعدا حرم عليه صومها وقضية قول الهاملي تبعاً لشيخه الجرجاني بكره
 لمن علمه قضاء رمضان ان يتطوع بالصوم كراهة صومها لمن أفطره بهذرفينا في مامر الآن
 يجمع بأنه ذو وجهين أو يحمل ذلك على من لا قضاء عليه كصبي بالغ وكافر اسلم وهذا على
 من عليه قضاء واذا تركها في شوال لذات أو غيره من قضاؤها بما بعده وتحصل السنة
 بصومها متفرقة (و) لكن (تتابعها) واتصالها يوم العيد (أفضل) مبادرة الى
 العبادة ونساق التآخير من الاوقات وللوصام في شوال قضاء أو نذر أو غيرهما أو في نحو
 يوم عاشوراء حصل له ثواب تطوعها كما أفق به الزا الدرجة الله تعالى تبعاً للبارزي
 والاصنوني والناشري والذقيبه على بن صالح الحضرمي وغيرهم لكن لا يحصل له الثواب
 الكامل المرتب على المطلوب لاسيما من فاته رمضان وصام عنه شوالاً لانه لم يصدق عليه
 المعنى المتقدم وما أفق به الزا الدرجة الله تعالى أيضاً انه يستحب لمن فاته رمضان وصام
 عنه شوالاً ان يصوم ستاً من ذي القعدة لانه يستحب قضاء الصوم الراتب بمحلول على من
 قصده فعلها به مدصوم شوال فيكون صار فاعن حصولها عن السنة فسقط القول بأنه
 لا يتأق الا على القول بأن صومها لا يحصل بغيرها أما اذا قلنا بحصوله وهو انظاره فلا
 يستحب قضاؤها وقول المصنف سنة بثبات التام مع حذف المعدود لغة والافصح حذفها
 كما ورد في الحديث ومن صوم آخر كل شهر كما مر في صوم أيام السودة فان صامها أفق
 بالسنتين ولا يرد على ذلك صوم يوم الشك فانه آخر شهر ثم رلتقدم الكلام عليه (ويكره افراد)
 يوم (الجمعة) بالصوم لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يصم أحدكم يوم الجمعة الا أن
 يصوم ما قبله أو يوم ما بعده ولا يكون يوم عيد وعلم من ذلك انه لا فرق في كراهة افراده بين
 من يريد اعتكافه وغيره كما أفق بذلك الزا الدرجة الله تعالى ولا يراعى خلاف من منع
 الاعتكاف مع النظر لأن شرط رعاية الخلاف أن لا يقع في مخالفة سنة صحيحة وليتقوى
 ينظره على الوظائف المطلوبة فيه ومن هنا خصه بجمع متقدمون نقلا عن المذهب عن
 يضعف به عن الوظائف لكن يرد ما مر من ندب فطر عرفة وخلم لم يضعف به ويوجه بأن
 من شأن الصوم الضعف ويؤخذ من ذلك أيضاً ان كراهة صومه ليست ذاتية بل لامر
 عارض ويؤيده انه ناد نذر كما يعلم مما يأتي في النذر ويقاس به اليومان الاخران
 اذا لم تختص كراهة الافراد بالجمعة (وافراد السبت) أو الاحد بالصوم كذلك بجامع
 ان اليهود تعظم الاول والنصارى تعظم الثاني فقد صد الشارع بذلك مخالفتهم ومحل ما تقر
 اذا لم يوافق افراد كل يوم من الايام الثلاثة عادة والا كان كان يصوم يوماً وينظر يوماً
 أو يصوم عاشوراء أو عرفة فوافق يوم صومه فلا كراهة كما في صوم يوم الشك ذكره في
 المجموع وهو ظاهر وان افق ابن عبد السلام بخلافه ويؤخذ من التشبيه انه لا يكره
 افرادها بنذر وكفارة وقضاء وخرج بافراد ما لو صام أحدهما مع يوم قبله أو يوم بعده

(قوله وتحصل السنة بصومها
 متفرقة) أي وتكون كلها اداء
 لان الشهر كله محالها (قوله فلا
 يستحب قضاؤها) وبتقدير
 القضاء فهل يثاب ثواب الفرض
 على الجميع كما لو صام رمضان
 واتبعه ستاً من شوال قال سم
 فيه نظر (أقول) والا قرب
 حصول ذلك لان القضاء يحكي
 الاداء ونقل عن الشهاب الرملي
 بالدر من انه يثاب على السنة ثواب
 النفل ويوجه بأن ثواب الفرض
 في الخبر قيد بكونه من شوال
 وهذه ليست منه (قوله ويقاس به
 اليومان) وهما السبت والاحد
 (قوله ويؤخذ من التشبيه) هو
 قوله كما في صوم يوم الشك (قوله
 انه لا يكره افرادها) أي الجمعة
 والسبت والاحد

(قوله فلا كراهة لا تنافي العلة) ابق ما لو عزم على صوم الجمعة والسبت والاحد ثم صام الاول وعن ترك اليوم الثاني فهل تنافي الكراهة أولا فيه نظر والا قرب الثاني لانه لا يشترط الكراهة الا فراد قصده قبل الصوم وانما المعنى انه اذا صام السبت كره الاقتصار عليه سواء قصده او لا (قوله ضيقت عليه جهنم) عبارة شرح المنهج هكذا وعقد تسعين الحنوق وقوله وعقد تسعين قال المحلى وهو ان يرفع الابهام ويجعل السبابة داخله تحت مطبوعة جدا ٣٥١ (قوله فصوم يوم وفطر يوم افضل) وظاهر كلامهم ان من فعله فوافق

فطره يوما سن صومه كالاشين والنجس والبيض يكون فطره فيه افضل لئتم له صوم يوم وفطر يوم لكن بحث بعضهم ان صومه له افضل اهـ حج وقضية اطلاق الشارح موافقة الاول (قوله وما ذكره المصنف من الاستحباب لغیره) اي لغیر من لم يخف ضررا ولا فوت حق (قوله ولو نذر صوم الدهر انعقد) اي وحيث انعقد لو طار عليه ما يشق منه الصوم او ترتب عليه خوف فوت حق او نحوه مما يمنع انعقاد النذر هل يؤثر ولا فيجب عليه الصوم مع المشقة فيه نظر والا قرب الاول لعجزه عن فعل ما التزمه وليس له وقت يمكن قضاؤه فيه كما يصرح به قول الشارح السابق بعد قول المصنف والظاهر وجوب النذر على من افطر للكبر ومن ثم لو نذر صوما لم يصح نذره لو قدر عليه بعد الفطر لم يلزمه قضاؤه (قوله امير نفسه) هو بالامر وروى بالنون ايضا اهـ شيخنا الشويري (قوله ان شاء صام) اي اتم صومه اهـ

فلا كراهة لا تنافي العلة اذ لم يذهب أحد منهم لتعظيم المجموع وقضية التعليل بالتقوى بالفطر في كراهة افراده انه لا فرق بين افراده وجعه لكنه اذا جمعهما حصل له فضيلة صوم غيره ما يجبر ما حصل فيه من النقص قاله في المجموع (وصوم الدهر غير العبد) من فطر ونحر (و) أيام (التشريق مكرهه لمن خاف به ضررا أو فوت حق) واجب أو مندوب لما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم لا يدرى الدرداء ما فعل ذلك فتبذات أم الدرداء ان لربك عليك حقا ولا هلك عليك حقا ولو لم يدر عليك حقا فاصم وافطروا فم وتأت أهلك وأعط كل ذي حق حقه أما صوم العيدين وأيام التشريق أو شئ منها فحرام كما ص (ومستحب لغیره) لا طلاق الادلة واتقوله صلى الله عليه وسلم من صام الدهر ضيقت عليه جهنم وعقد تسعين رواه البيهقي ومعنى ضيقت عليه أي عنه فلم يدخلها أولا يكون له فيها موضع وغيبه لا صام من صام الا بدع محمول على من صام العيدين وأيام التشريق أو شئ منها ومع نذبه فصوم يوم وفطر يوم أفضل منه كما صرح به المتولى وغيره واختاره السبكي والاذرعي وغيرهما خلافا لابن عبد السلام كالغزالي لخبر العيصين أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوما ويفطر يوما وفيه لا أفضل من ذلك وما احتج به ابن عبد السلام من أن الحسن بن علي بن فضال قال في الخبر لا أفضل من ذلك أي لا يرد بأن صيام داود أشق على النفس وأفضل الاعمال أشدها وبأن تأويله للخبر فيه صرف له عن ظاهره من غير قرينة تعضده وما ذكره المصنف من الاستحباب لغیره هو المعتد ولا يخالفه تعبير الشرحين والروضة والمجموع بعدم الكراهة لصدقه بالاستحباب ولو نذر صوم الدهر انعقد نذره ما لم يكن سكر وها كما قاله السبكي (ومن تلبس بصوم تطوع أو صلاته فله قطعهما) ما لم يذرا تمامه للخبر السابق في نية الصوم ولما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم الصائم المتطوع أمير نفسه ان شاء صام وان شاء افطر ويقام بالصوم غيره من بقية النوافل غير ما سألني كاعتكاف وطواف ووضوء وقراءة سورة الكهف ليلة الجمعة أو يومها والتسبيحات عقب الصلوات نعم يكره الخروج منه لغیر عذر لظاهر قوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم أما العذر كما عده ضيف عز عليه امتناع مضيقه منه أو عكسه فحسن فان لم يعز على أحد ههما امتناع الآخر من ذلك فالأفضل عدم خروجه منه وإذا افطر لم يثب على ما مضى ان خرج بغير عذر والا أثيب وعلى ذلك يحمله قول المتولى انه لا يثاب لان العبادة لم تتم وما حكى عن الشافعي انه يثاب

سم على بهجة (قوله نعم يكره الخروج منه) هو ظاهر في الصوم والصلاة لا ارتباط بعض اجزائهما ببعض واما قراءة سورة الكهف والتسبيحات ونحوه ما فهل المراد بالخروج منه الاعراض عنه والاشتغال بغيره وترك اتمامه او المراد ما يشمل قطعه بكلام وان لم يطر ثم العود اليه فيه نظر والا قرب الثاني ما لم يكن الكلام مطلوباً كذا السلام واجابة المؤذن (قوله والا أثيب) ظاهره انه يثاب على ما مضى ثواب بعض العبادة التي بطلت

2411

ملالة التطوع (ظاہرہ وان کثرتان)

زمانہ

ملالة المتطوع) ظاهره وان كثرة ما نوه لان الصلاة من شأنه اقصر زمنا

زمنها

(قوله والامة المباحة للسيد) أي التي أعدها للتمتع بأن تسرى بها أم أمة الخدمة التي لم يسبق للسيد تمتع بها ولم يغلب على ظنها ارادته منها فلا ينبغي منه هاتان الصوم * (كتاب الاعتكاف) * (قوله والملازمة على الشيء) راجع للثلاثة (قوله يقال) أي في اللغة (قوله في مسجد) أي خالص (قوله من مسلم عجز عاقل الخ) ذكره بعد التمييز مجرد إيضاح لانه يلزم من أحدهما الآخر ولذلك لم يجمع المصنف بينهما ما فيما يأتي اللهم إلا أن يقال أن المجنون إذا كان له نوع تمييز لا يصح اعتكافه لا تنفاه العقل فلا يرجع (قوله والعلم بالتحريم) أي وعدم الإكراه وكونه واضحا كما يأتي للشارح (قوله ثم الاوسط الخ) قال الدماميني في مصابيح الجامع الصحيح ما نصه العشر الاوسط جاءه على انشط العشر من غير نظر الى مفرداته ولنظمه مد كرفيه صحيح وصفه بالاوسط والاقل وأريد وصفه باعتبار آحاده اقبل الوسطى والوسط بضم الواو وفتح السين ككبرى وكبرى قدروى به في بعض الطرق وروى أيضا الوسط بضمين جمع واسط بكازل وبزل كذا في الزركشي قلت واسط هذا مذكروا واحد العشر ٣٥٣ مؤنث فكان قياسه أو اسط جمع واسطة كما وخر جمع آخره اه وقال

رمنه والامة المباحة للسيد كالزوجة وغير المباحة كاخته والعبد ان تضره بالصوم التطوع اضعف او غيره لم يجز الا باذن السيد والاباز ذكره في المجموع وغيره

(كتاب الاعتكاف) *

هو لغة البيت والحبس والملازمة على الشيء ولو شرا يقال اعتكف وعكف بعكف بضم الكاف وكسر هاء عكفا وعكوه وعكته أعكفه بكسر الكاف عكنا لا غير يستعمل لازما ومعه ديار كرجع ورجعته ونقص ونقصته وشرا عايت في مسجد بقصد التقربة من الله لم عجز عاقل طاهر عن الجنابة والحيض والناس صاح كاف تنفسه عن شهوة الفرج مع لذكروا لم بالتحريم واصلة قبل الاجماع قوله تعالى ولا تبشروهن بائتم عاكفون في المساجد واخبار صحيحة منها انه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الاول من رمضان ثم الاوسط ثم الاخير ولازمة حق توفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده وأنه اعتكف عشر من شوال وفي رواية في العشر الاول منه وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى وعهدنا الى ابراهيم واسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين وسنة مؤكدة لا تختص بزمن كما قال (هو مستحب كل وقت) في رمضان وغيره بالاجماع ولا طلاق الادلة ويجب بالنذر (وهو في العشر الاواخر من رمضان أفضل) منه في غيره وایس هذا مكررا بما مر في الباب السابق اذ ذاك في استحبابه في رمضان وما هنا في الحكم عليه بكونه فيه أفضل من غيره وأشار الى حكمته أفضل منه هنا بقوله (اطب إليه النذر) التي هي فيه أي فيحییها بالامانة والقراءة وكثرة الدعاء فانها أفضل ای الى السنة قال تعالى ایله القدر خير من ألف

الامام النووي في شرح مسلم اعتكف العشر الاوسط كذا هو في جميع النسخ والمشهور في الاستعمال تأييد العشر كما قال في أكثر الاحاديث العشر الاواخر وتذكره أيضا لغة صحيحة باعتبار الايام أو باعتبار الوقت والزمان وبكفي في صحته ثبوت استعمالها في هذا الحديث من النبي صلى الله عليه وسلم اه وعبارة المصباح واليوم الاوسط والليله الوسطى ويجمع الاوسط على الاواسط مثل الافضل والافاضل وتجمع الوسطى على الوسط مثل الفضلى والفضل واذا أريد الليلي قبل العشر الاوسط واذا أريد الايام قبل العشرة الاواسط وقولهم العشر الاوسط

٤٥ في عامي ولا عبرة بما فشا على السنة العوام مخالفا لما نقله آفة اللغة فقد قال أبو سليمان الخطابي وجماعة ان الفاظ الحديث تناقلت أيدي النجم حتى فشا فيه اللحن وتلعبت به الاسن النكن حتى حذر فوابعضه من مواضعه وما هذه سبيله فلا يحجج بالفاظه الختانة لان النقلة لم ينقلوا الحديث بضبط الحفظ حتى يحجج بهم ابل بعانيها فانهم أجازوا ونقل الحديث بالمعنى وهذا يختلف الفاظ الحديث الواحد اختلافا كثيرا ولان العشر جمع والاوسط مفرد ولا يخبر عن الجمع بمفرد على انه يحتمل غلط الكتاب يستتو الاق من الاواسط والهات من العشرة وقوله اعتكف العشر الاقل الخ أي في بعض السنين ثم الاوسط في بعض آخر الخ وهل اعتكافه العشر الاول كان في سنة أو سنين وهل الاوسط كذلك أولا فلا يرجع (قوله أن طهرا بيتي) أي نزهاه عما يلبق به (قوله وهو مستحب كل وقت) أي حتى اوقات الكراهة وان تحراها (قوله ويجب بالنذر) ذكره توطئة لمسائل النذر الآتية والاله يوم من كونه مستحبا انه يصح نذره (قوله مكررا بما مر) أي مع ما مر فاليا يجمع مع

(قوله ايماننا واحساننا) اي تصديقه باننا حق وطاعة واحساننا اي طلب الرضا الله وثوابه لاربابنا وسعة ونصيبها على المقبول له
 أو التميز والخال بتأويل المصدر باسم الداعل وعليه فهم ما حالان متداخلان او مترادفان والسكينة في وقوع الجزاء ماضيا مع انه
 في المستقبل انه متيقن الوقوع فضلا من الله سبحانه وتعالى على عباده اه شيخنا ز... (اي كثرة فيها) اي حيث اطلع عليها
 او كانت من الليالي التي ترجى انها ليلة القدر كالحادي والعشرين الخ (قوله وبسن لمن رآها الخ) اي لانها كالكرامة وهي يستحب
 كتبها وعبرة حج في الحج بعد قول المصنف وهي نوعان مائة تعلقها الكلام قرره ولا طباقهم كما قال الشافعي على انه ينبغي له اي لولي
 التزمه عن قصد الكرامة وفعله اما ممكن اه لكنه لا ينبغي طلب كتبها اذا تشق ظهورها على يده (قوله في كل ليلة الشهر) في نسخة
 العشر (قوله لانها ليلة الحكم) اي واما ما يقع ٣٥٤ ليلة نصف شعبان ان صح فعمل على ان ابتداء الكتابة فيها وتمام الكتابة

وتسليم العصف لاربابها انما هو في
 ليلة القدر (قوله الى انما ليلة
 الحادي والعشرين الخ) ثم يحتمل
 انها تكون عند كل قوم بحسب
 ايلهم فاذا كانت ليلة القدر عندنا
 ثم ارا غيرنا تأخرت الاجابة والثواب
 الى ان يدخل الليل عندهم ويحتمل
 لزومها الوقت واحد وان كان
 نهرا بالنسبة لقوم وليلا بالنسبة
 لاخرين والظاهر الاول انطبق
 عليه معنى الليل عند كل منهما
 اخذنا ما قيل في ساعة الاجابة في
 يوم الجمعة انها تختلف باختلاف
 اوقات الخطب (قوله يدل على
 الاول خبر الصحابين) منه قوله
 صلى الله عليه وسلم لم افي اريتها
 الليلة وأرا في أمجد في صبيحتها
 في الطين والماء فأصبحوا من ابلة
 احدي وعشرين وقد قام النبي
 صلى الله عليه وسلم الى الصبح

شهر رأى العمل فيها خير من العمل في ألف شهر ليس فيها ليلة القدر وفي الصحيح من قام ليلة
 القدر ايماننا واحساننا باغفرله ما تقدم عن ذنبه وني من خصائص هذه الامة والتي يفرق
 فيها كل امر حكيم وباقية الى يوم القيامة اجساما وترى حقيقة فينا كد طلبها والاجتهاد
 في ادراكها كل عام واحياء ليلتها كما بالعبادة والدعاء والمراد برفعتها في خبر رفعت وعسى
 ان يكون خير الحكم رفع علم عينا والالم يوم صرفه بالتاسم او معنى عسى ان يكون خير الحكم
 اي لترغبوا في طلبها والاجتهاد في كل الليالي واكثر فيها وفي مهام العبادات باخذ لاس
 وصحة يقرين وين قوله اللهم انك عدو تحب العدو فاعف عنا وبسن لمن رآها ان يكتبها وما
 نقل في شرح مسلم من انه لا يتل فضلها الا من اطلع عليها في قاصها ولم يشهر بمسلم
 فضله اورد جمع تنصير مع المتولى بخلافه وان في مسلم من قام ليلة القدر فوافقها وتفسير
 الموافقة باعلم غير مساعد عليه من اللغة وفيه عن ابن مسعود من يتم الحول يصحها ويقول
 اهدنا يا بنى التبعدي كل ليالي الشهر يصور انفسه ليلة ييقن نعم يحمل قول من قال لم يتل
 فضلها على الكمال فلا ينافيه ما ذكره سميت ليلة القدر لانها ليلة الحكم والفصل وقيل
 اعظم قدرها (وميل الشافعي) رضى الله عنه (الى انما ليلة الحادي والعشرين) (أو الثالث
 والعشرين) منه يدل على الاول خبر الصحابين وعلى الثاني خبر مسلم وهذا نص المختصر
 والا كثرون على ان ليلة الى انما ليلة الحادي والعشرين لا غير والاصح انها تلزم ليلة بعينها
 واربابها بعد ما رتبة أو تارة وفيها العادة نحو ثلاثين قولاً وعلامتها عدم الحروا بعد فيها
 وان تطلع الشمس صبيحتها يتأهب لا كثير شعاع وحكمة ذلك انه علامة لها وان ذلك
 اكثر اختلاف الملائكة ونزولها وصعودها فيها فترت باحضرت واجسامها اللطيفة
 ضوء الشمس وشعاعها وفائدة معرفة صفاتها بعد فواتها بعد طلوع الفجر انه يسن ان يكون

نظرت السماء وكف المسجد فخرج من صلاة أصبح وجميعة واربعه أي الله فيها أثر الماء والطين وروى مسلم اجتهاده
 مثل هذا من ليلة الثالث والعشرين اه عمرة (قوله والاصح ان تلزم ليلة بعينها) أي من العشر الاخير (قوله وان تطلع الشمس
 صبيحتها ايضاء) أي ويستمر ذلك الى ان ترتفع كرمح ورأى العين ذكر المناوى في شرحه الصغير على الجامع الصغير عند قوله صلى
 الله عليه وسلم صبيحة ليلة القدر تطلع الشمس لاشعاعها كأنها طست حتى ترتفع وقوله كأنها طست أي من نحاس أبيض
 مناوى (قوله ونزولها وصعودها فيها) لا يقل الليلة تنفض بطلوع الفجر فكيف تستر بصعودها ونزولها في الليل ضوء الشمس
 لانا نقول يجوز ان ذلك لا يفهم بطلوع الفجر بل كما يكون في ليلتها يكون في يومها وبقد برانه ينهى نزولها بطلوع الفجر فيجوز ان
 الصعوده آخر وبقية دليله فيجوز انهم اذا صعدت تمكروا بحادثهم اشهر وقت يمر ورها في قابضتها انما رار قوله ان يكون

اجتهاده في يومها (الح) وهل العمل في يومها خير من العمل في ألف شهر ليس فيه أصح يوم قدر قياسا على الليلة ظاهرا تشبیه
انه كذلك الا انه يتوقف على نفل صريح فليراجع (قوله قد نقل) أي النووي وقوله عن فقه أي الامام (قوله العشاء والصبح في
جماعة) أي وانتق ان تلك الليلة ليلة القدر ولكن لا يتم لذلك الإجماع لجميع النهر وعبارة حج وروى البيهقي خبر من صلى
المغرب والعشاء في جماعة حتى ينتهي رمضان فقد أخذ من ليلة القدر بحظ وافر (قوله في المسجد) أي ولو ظنا فيما يظهر
وعبارة الشارح في باب الغسل بعد قول المصنف واللبث بالمسجد لا عبوره نصها وهل شرط الحرمة تحقق المسجدية أو يكفي
بالقرينة فيه احتمال والا قرب الى كلامهم الاول وعليه فالاستنابة كآفة ما لم يعلم أصله كالاجد المحدثه بنى اه (قوله المعدودة
منه) صفة كاشنة ويحتمل ان المراد المتصلة به فان خرج الى رحبته المتصلة منه انتدح اعتكافه أخذ مما سياتي في خروج
المؤذن الراتب الى منارة باب نفسه أو في رحبته المتصلة به فان منهوومه ان المتصلة عنه ينقطع تنابعه بالخروج الى المنارة التي
بابها المتصلة (فرع) شجرة أصلها بالمسجد وأغصانها خارجة هل يصح ٣٥٥ الاعتكاف على الأغصان أولا والذي يتجه

الصحة ولو انعكس الحال فكان
أصل الشجرة خارجة وأغصانها
داخله ففيه نظريتيه الصحة أيضا
أخذ من سريح كلام سم على
حج في باب الحج في فصل يستحب
للإمام أو من صوبه ان يخطف بمكة
الحج بعد قول المصنف وواجب
الوقوف حضوره يجوز من أرض
عرفات حيث ذكر ما يفيد التسوية
في الاعتكاف بين الصورتين
والفرقة في الحج بين ما أصلها في
الحرم وأغصانها خارجة فلا يصح
الاعتكاف على الأغصان بخلاف
عكسه لكن يراجع قوله فلا يصح
الاعتكاف الحج وأصله فلا يصح
الوقوف (قوله فيما وقف جزؤه

اجتهاده في يومها كاجتهاده فيها وليجتهد في مثله من قابل بناء على عدم انتقالها وقد نقل
في زوائد الروضة عن نصه في القديم ان من شهد العشاء والصبح في جماعة فقد أخذ بحظه
منها وعن أبي هريرة مرفوعا عن صلى العشاء الآخرة في جماعة من رمضان فقد أدرك ليلة
القدر وللاعتكاف أربعة أركان مسجد واثنية ومعتكف وقد شرع في أولها فقال
(واغما يصح الاعتكاف في المسجد) للاسراع رواه الشيخان ولا إجماع واقوله تعالى
ولا تبسروا في أنفسكم فكنون في المساجد لا جاز أن يكون لجعلها شرطا
في منع مباشرة الاعتكاف منعها ولو خارج المسجد ولمنع غيره منها فيها فحين كونها شرطا
لصحة الاعتكاف ولا يتم شيء من العبادات الى المسجد الا التلبية والاعتكاف
والطواف ولا فرق بين سطحه وصحنه ورحبته المعدودة منه وافهم كلامه عدم صحته فيما
وقف جزؤه شأنه مسجدا أو في مسجد أرضه مستأجرة وهو كذلك وما رجمه الاسنوى من
قول بعضهم لو بنى فيه من طيبة ووقفها مسجدا صح كما يصح على سطحه وجدرانه ظاهرا وان
قال الزركشي بالصحة وان لم يبنه به اذ المسجد هو البناء الذي في تلك الأرض لا الأرض
ومن هنا يعلم صحة وقف العلودون السفل مسجدا كعكسه وعدم صحة وقف المنقول
مسجدا كما أتى في كتاب الوقف قال العز بن عبد السلام لو اعتكف فيما ظنه مسجدا فان
كان كذلك في الباطل فله أجر قصده واعتكافه والا فقصده فقط (و) المسجد (الجامع)

شأنه مسجدا) وأصل الفرق بين الاعتكاف وتحية المسجد حيث صحت فيه وقف جزؤه شأنه ان الغرض منه التعظيم وهو
حاصل بذلك وأيضا صحة الصلاة لا تتوقف على المسجدية بخلافه (قوله أو في مسجد أرضه مستأجرة) ومنه الأرض المستأجرة
ومسجده مستأجرة لا يستأجران لا يفرش بالطلا مثل ما يوقف ما فرش بأرضه مسجدا (قوله لو بنى فيه) أي في المسجد الذي أرضه
مستأجرة (قوله مسطبة) أي أو مسطبة دكة من خشب أو نحو مسجدة مراه سم على حج ومثله ما لو فعل ذلك في ملكه (قوله
اذ المسجد) توجيهه اتوله ظاهر (قوله ومن هنا يعلم صحة وقف العلواخ) ومنه الخلاوى والبيوت التي توجد في بعض المساجد
وهي مشروطة للإمام أو نحوه ويسكنون فيها بزوجاتهم فان علم ان الواقف وقف ما عداها مسجدا اجاز المكث فيها مع الحيض
والجنابة والجماع فيها والاحرم لان الأصل المسجدية (قوله مسجدا) راجع لقوله لا الأرض نفسها (قوله وعدم صحة وقف المنقول
مسجدا) ظاهره وان أثبت ونقل عن فتاوى شيخ الاسلام خلافه فليراجع وهو موافق لما تقدم عن سم على حج (قوله والا فقصده
فقط) ومثل ذلك كل عبادة تلبس بها ثم يبين فيها خلل يقتضي فسادها

(قوله وللاستغناء عن الخروج للجمعة) بل يتعين فيما لو نذر اعتكاف مدة متتابعة يظلمها الجمعة وهو من أهلها لان الخروج لها يقطع التتابع اهـ شرح البهجة الكبير ثم رأيت قوله الاتي نعم قد يجب الجامع الخ (قوله أخذ من العلة الاولى) هي قوله خروج من خلاف جماعة الخ والعلة الثانية هي قوله وللاستغناء عن الخروج للجمعة (قوله أكثر جماعة) خروج به ما لو انتفت الجماعة منه بالمرة كان هجر فينبغي ان يكون غير أولى ولا يعارضه قوله اذا الخروج من الخلاف أولى لان محل ذلك ما لم يعارضه ما هو أقوى منه والجماعة أقوى ٣٥٦ لان فرض كفاية والخروج من الخلاف سنة واذا انفارض الواجب وغيره

قدم الواجب (قوله ان مراعاة الجمعة) لعلة الجماعة (قوله لتقصيره) أي وعليه فلو نوى اعتكاف تلك المدة لم يطل نيته أو لا تبطل ويجب عليه الخروج لاجل الجمعة بعد وأن انتطع التتابع فيه نظر والاقرب الثاني (قوله عدم بطلان تنابعه بالخروج لها) الخ أي وينبغي ان يغفر له بعد دفعها ما ورد الحث على طلبه من الناحية والاخلاص والمعوذتين دون ما زاد على ذلك كالسنة البعدية والتسيجات وصلاته أظهر وما زاد على ذلك فانه يقطع التتابع وينبغي ان يكون خروجه من محل اعتكافه للجمعة في الوقت الذي يمكنه ادراك الجمعة فيه دون ما زاد عليها وان فوت التكبير لان في الاعتكاف جابر اله (قوله ان كان الذي ذهب اليه يصلي فيه الخ) ظاهره وان جاز تعدد وهو ظاهر لان الجمعة صحيحة في السابقة اتصافا ومختلف فيها في الثانية وان احتج اليه (قوله بطل تنابعه) أي بما ورد في الاول

وهو ما تنقاه الجمعة فيه (ولى) بالاعتكاف من غيره خروج من خلاف جماعة من الصحابة وغيرهم في ايجابه لكثرة الجماعة فيه وللاستغناء عن الخروج للجمعة وشمل كلامه أخذ من العلة الاولى ما لو كان غيره أكثر جماعة منه وكان زمان الاعتكاف دون اسبوع أو كان المعتكف من لا تلزمه الجمعة وهو الاوجه كما قال الاذري انه قضية اطلاق الشافعي والجمهور وان اقتضى قول الرافعي ان مراعاة الجمعة أظهر عنه الشافعي خلافه اذا الخروج من الخلاف أولى والنص على ان من لا تلزمه الجمعة يعتكف حيث شاء من المساجد لا يريد اعتبار مراعاة الجمعة لان مراد النص لب وجوب الجامع مطلقا على من لا تلزمه الجمعة بخلاف غيره وقد يجب عليه وذلك حذف المصنف في الروضة ما ذكره الرافعي واطلق أولوية الجامع من غير تفصيل نعم قد يجب الجامع في الاعتكاف كان نذر زمانا متتابعه يوم جمعة وهو ممن تلزمه ولم يشترط الخروج لها اذ خروجه لها يقطع التتابع لتقصيره عدم اعتكافه في الجامع وبوخذه منه كما قاله الاذري عدم بطلان تنابعه بالخروج لها فيما لو كانت الجمعة تنقاه بين أيام التربة في غير جامع ومنه ما ذكره كانت صغيرة لا تنقاه الجمعة باهله فاحدث بها جامع وجماعة به لنذر واعتكافه ولو استثنى الخروج لها وفي المدة جاءه ان فرغ على أحد ما ذهب الى الآخر لم يضمر ان كان الذي ذهب اليه يصلي فيه أو لافان صلى أهل كل منهم في ذلك في وقت واحد بطل تنابعه كما أفق به القفال اما اذا لم يشترط التتابع فلا يجب الجامع الجمعة اعتكافه في سائر المساجد مساو اتم اليه الاحكام ويستثنى من أولوية الجامع ما لو عين غيره فالمعين أولى ان لم يخرج لخروجه للجمعة (والجديد انه لا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها وهو المعتزل المهيأ للصلاة) لا تنقاه المسجدية بدليل جواز تغييره ومكث الجنب فيه ولان نساءه صلى الله عليه وسلم كن يعتكفن في المسجد ولو كن يوتن انكس استلهن والتقدير يصح لانه مكان صلاتها كما ان المسجد مكان صلاة الرجل واجاب الاول بان الصلاة غير مخصوصة بعمل بخلاف الاعتكاف والخشوع كل رجل وعلى القول بصحة اعتكافها في بيتها يكون المسجد لها أفضل خروج من الخلاف (ولو عين) الناذر (المسجد الحرام في نذره الاعتكاف نهين) ولا يقوم غيره مقامه لتعلق النذر به وزيادة فضله لكثرة تضاعف الصلاة فيه فقد قال صلى الله عليه وسلم صلاة في

وظاهره وان اختلف ذلك بان تقدم فعل أهل الثاني على خلاف العادة وينبغي خلافه فيتمين به عدم مسجدى
بطلان اعتكافه (قوله ان لم يخرج لخروجه) أي بان كانت المدة تنقضي قبل مجي يوم الجمعة (قوله وزيادة فضله) عبارة حج لزيادة فضله والمضاعفة فيه اذ الصلاة فيه بمائة ألف ألف ثلاثا فيما سوى المسجدين الا تيمين كما أخذته من الاحاديث وبسطته في حاشية الايضاح وستأتي الاشارة اليه (قوله لكثرة تضاعف الصلاة فيه) ظاهره اختصاص المضاعفة بالصلاة فقط وبذلك صرح شيخنا الحلبي في سيرته وفي كلام غيره عدم اختصاص المضاعفة بابل تشمل جميع الطاعات فليراجع

(قوله والمسجد حواها) شامل لما زيد في المسجد على ما كان في زمنه عليه الصلاة والسلام كما يصرح به قوله الا في كافي مسجد مكة اذا وسع الخ (قوله وان كان افضل) أي الجزء الذي عينه (قوله والمراد بمسجد المدينة الخ) معتد بقي هل محل تعين مسجد هـ صلى الله عليه وسلم ما اذا عينه كان قال الله على ان اعتكف في مسجد هـ صلى الله عليه وسلم الذي كان في زمنه أو اراد بمسجد المدينة ذلك بخلاف ما لو أطلق مسجد المدينة لفظا ونية فلا يتعين لصدقه بالزيادة التي حكمها ٣٥٧ كسائر المساجد لعدم المضاعفة فيها

فيه نظر اه سم على حج أقول والا قرب حمله على ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم لانه هو الذي يترتب عليه الفضل المذكور فيحمل عليه انظر الناظر اذا ظاهر من تخصيصه مسجد المدينة بالذكر انما هو لارادة زيادة الثواب (قوله ورأي جماعة عدم الاختصاص) ضعيف (قوله كما في مسجد مكة اذا وسع الخ) أي ما لم يصل الى الحل ويمكن تصوير ذلك بان يتف أهل أحد جهات دورهم وينبذون في المسجد يتصل ذلك بما يليه الى أن يصل ماذا ذكر (قوله نقد صرح أن الصلاة فيه) أي ولو نقلا (قوله وروى أن الصلاة فيه بالف) أي الاقصى (قوله وعليه) فهم امتساويان) ضعيف (قوله وانتم بعمدة) ظاهره انه لو فاته بعد ذلك لا اثم فيه ويجب القضاء وعليه فلو عين في نذر أحد المساجد الثلاثة لم يقم غيرها مقامها بل ينتظر امكان الذهاب اليها حتى امكنه فعله ثم ان لم يكن عين في نذر زمانا فظ هو وان كان عين ولم يمكنه الاعتكاف فيه صار قضاء ويجب فعله متى أمكن

مسجدي هذا افضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام افضل من مائة صلاة في مسجدي رواه أحمد وابن ماجه والبيهقي وصححه ابن حبان وقال ابن عبد البر انه ثابت لا مطعن فيه والمراد بالمسجد الحرام الكعبة والمسجد حواها كما جزم به في المجموع في استقبال القبلة وهو المعقد فعليه لا يتعين جزم من المسجد بالتعيين وان كان افضل من بقية الاجزاء فلو نذر اعتكافا في الكعبة اجزاء في أطراف المسجد قياسا على ما لو نذر صلاة فيها فتقول الاسنوي الظاهر تعينها ضعيف ومما زاد المصنف في المجموع بالمسجد حواها جميع المسجد وقول الجوزي انه المطاف لجميع المسجد اذا لو كان كذلك لم يكن اتوله حواها فائدة يرد به منافا كلامهم وبان فائدة قوله حواها الاحتراز عن بقية مساجد الحرم لاعتناء بقية اجزاء المسجد الخارجة عن المطاف (وكذا مسجد المدينة والاقصى في الاظهر) يتعين بالنذر ولا يجوز غيرهما لانهم مساجدان تشابههما الرحا فاشبه المسجد الحرام والثاني لانهم لا يتعلق بهما نسيك فاشبه بقية المساجد والحق البغوي بمسجد المدينة سائر مساجد هـ صلى الله عليه وسلم مردود بان الخبر وكلام غيره يان باو به يعلم رد الحاق بعضهم بمسجد قباء بالثلاثة وان صح خبر صلاة فيه كعمرة والمراد بمسجد المدينة ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فالتفصيل والتضعيف مختص به دون القدر الذي زيد فيه كما رأاه المصنف للاشارة اليه بقوله مسجدي هذا ورأي جماعة عدم الاختصاص وانه لو وسع مهيما وسع فهو مسجد كما في مسجد مكة اذا وسع فثلث الفضيلة ثابتة له ولو خص نذره بأحد من المساجد التي اطلقت بمسجد المدينة على القول به فالوجه قيام غيره مقامه لانه لو عين في فضيلة نسبته الى هـ صلى الله عليه وسلم ولو شرع في اعتكاف متتابع في مسجد غير الثلاثة تعين لانه لا يتقطع المتتابع نعم لو عدل لما خرج قضاء الحاجة الى مسجد آخر مثل مسافة فاقول جاز لا انتهاء المحذور (ويقوم المسجد الحرام مقامهما) لمزيد فضله عليهما وتعلق النسيك به (ولا عكس) أي لا يتقومان مقام المسجد الحرام لانهم مادونه في الفضل (ويقوم مسجد المدينة مقام الاقصى) لانه افضل منه فقد صح ان الصلاة فيه بأن صلاة كما مروى في الاقصى بخمسةائة وروى ان الصلاة فيه بالف وعليه فهم امتساويان (ولا عكس) المسبق ولو عين للاعتكاف زمنا تعين فلو قدم لم يصح أو أخره فنضاه وانتم بعمدة الركن الثاني الالبث كما ذكره بقوله (والاصح انه يشترط في الاعتكاف لبث قدر يسمى عكوبا) أي اقامة ولو بلا سكون

(قوله لبث قدر يسمى عكوبا) وعليه فلو دخل المسجد فاصد الجلوس في محل منه اشترط اعمدة الاعتكاف تاخير النية الى موضع جلوسه أو مكنه عقب دخوله قدر يسمى عكوبا لتسكون نيته بمقارنة للاعتكاف بخلاف ما لو نوى حال دخوله وهو سائر لم يدم مقارنة النية للاعتكاف كذا بحث فليراجع أقول وينبغي اعمدة مطلقا التحريمهم ذلك على الجنب حيث جعله لو مكنه =

أو بمنزله وتنعطف النية على ما مضى فينبأ عليه من أوله ثم رأيت في الإيعاب لابن حجر مانضه ويشترط مقارنته بالبيت فلا تصح أن تدخل المسجد بقصد البيت قبل وجوده فيما يظهر من كلامهم لأن شرط النية أن تقترب بآول العبادة وأقول الاعتكاف اللبث أو نحو التردد لا ما قبلهما كما هو ظاهر اه وهو صريح في الأول وفيه أنه يمكن في الاعتكاف التردد وان لم يمكن فتصح النية معه فليس فرق بينه وبين ما لو قصد محلا معينا حيث يحرم على الجنب المرور اليه (قوله يصح نذرا اعتكافه ساعة) وهل يحمل على الساعة الملكية أم لافيه نظر والأقرب الثاني فيخرج من عهدة ذلك بلحظة فيما يظهر رجلا على الساعة اللغوية (قوله كفا لحظة) أي فلو مكث ٣٥٨ زيادة عليها وقع كاه واجبا وقياس ما قبل فيما لو طول الركوع ونحوه زيادة على

قدر الواجب وهو قدر الطهارة أي نية أن ما زاد يكون منه بد وبالله هنا كذلك (قوله ويجوز ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا) مسجد أم لا (قوله نعم يبطل ثوابه) ظاهره بطلان ثواب الجميع لأن ثواب زمن الغيبة خاصة وهو ظاهر وقضية اهلاقه أنه ينتفى اصل الثواب بذلك لا كاله وعبرة سم على حج يتأمل ما في الانوار فانه قد يدعى كف شهر امتواليا مثلا ثم يقع في شيء مما ذكره في آخر يوم مثلا فهل يبطل جميع المدة أو آخر يوم أو وقت وقع فيه ذلك أقول ينبغي أن يبطل ثواب ما وقع فيه ذلك فقط قياسا على ما لو طارت في الافعال في صلاة الجماعة ويحتمل أن المراد في كمال الثواب ولا ينافيه قوله يبطل ثوابه لا مكان أن الاصل كمال ثوابه وثوابه الكامل ويكون حينئذ كالهالة في الحمام أو الدار المغصوبة على

بحيث يكون زمنه فوق زمن الطهارة في الركوع ونحوه فلا يمكن قدرها والاعلاف راجع لأصل اللبث وقدره وقد ذكر متايل الأول فقال (وقيل يكفي المرور باللبث) كالوقوف بعرفة ومتايل الثاني بقوله (وقيل يشترط مكث نحو يوم) أي قريب منه إذا ما دونه مع الحاجة التي تعين في المسجد أو في طريقه لتضاء الحاجة فلا تصلح للقربة وعلى الأصح يصح نذرا اعتكاف ساعة ولو نذرا اعتكافا مطلقا كناه لحظة نعم بسنن كماله من لمة الاعتكاف كماله داخل المسجد (ويبطل) الاعتكاف (بالجماع) من عامد عالم بغيره وانح محضار سواء في المسجد أم لا لمتانته له وللاية السابقة ويحرم ذلك في الاعتكاف الواجب مطلقا وفي المستحب في المسجد كما يحرم فيه على غير ما خارجة لجواز قطعه ككاتبه عليه الأسرى اما لما مضى فيبطل حكمه أن كان متتابعاً أو متأنه والا فلا سواء كان فرضاً أم نذراً ولا يبطل اعتكافه بغيبة أو شتم أو كل حرام نعم يبطل ثوابه كافي الانوار ولو أوج في دبر خنثى بطل اعتكافه أو أوج في قبله أو أوج الخنثى في رجل أو امرأة أو خنثى في بطلان اعتكافه الخلاف لما ذكر في قوله (وأظهره الاقوال أن المباشرة بشهوة) فيبادون النرج (كل من وقبله تبطله) أي الاعتكاف (أن أنزل والا فلا) تبطله لما روي في الصوم والثاني تبطله مطلقا والثالث لا مطلقا وعلى كل قول هي حرام في المسجد واستترز بالمباشرة عما إذا نظر أو تنكر فانزل فانه لا يبطل وبالشهوة عما إذا قبل بقصد الاكرام ونحوه أو بلا قصد فلا يبطل إذا أنزل بجرما أو استغناء كالمباشرة وقد علم من التفصيل استغناء الخنثى من بطلان الاعتكاف بالجماع ولكن يشترط فيه الانزال من فرجه (ولو جامع ناسيا) لا اعتكاف (فكجماع الصائم) ناسيا صومه فلا يضر كما روي بالمباشرة بشهوة في ذلك كالجماع (ولا يضر) في الاعتكاف (الطيب والتعزير) باغتسال وقص لحوشارب وقصر شعروا بس ثياب حسنة ونحو ذلك من دواعي الجماع اهدم وروى تركه عنه صلى الله عليه وسلم واذم به والاصل بقاء الاباحة وله التزوج والتزويج بخلاف المحرم

ما عتقده الشارح من أن الفاتت فيها كمال الثواب لاصله (قوله أو أوج الخنثى في رجل) صريح ولا في أن الخنثى إذا أوج في قبل امرأة أو خنثى ونزل منه بطل اعتكافه وفيه أنه يحتمل كونه امرأة ويجوز خروج المني من أحد فرجه لا يفتي اشكاله ويبقى في قوله ولكن يشترط الخ ما يصرح بعدم بطلان اعتكافه بنزول المني من أحد فرجه فيحمل ما هنا على ما لو أنزل من فرجه (قوله هي حرام في المسجد) أي اما خارجه فان كان في اعتكاف واجب أو مندوب وقصد المحافظة على الاعتكاف فذلك والا فلا يحرم لجواز قطع النزل أخذ من قوله السابق ويحرم ذلك في الاعتكاف (قوله ولو الاستغناء كالمباشرة) أي ولو بجائل (قوله ولكن يشترط فيه) أي بطلان اعتكافه

(قوله ولم تكن كتابة علم) أي ولو لا غيره لان المقصود شرف ما يشغل به (قوله والغسل في انا حيث يبعد) قضيته ان هذا قيد لما قبله ويصرح به عبارة الروض وشرحه حيث قال والاولى ان يأكل في سفرة ونحوها وان يغسل في يده في طست أو نحوها ليكون أنظف للمسجد وأصون قال الماوردي وان يغسلها حيث يبعد عن نظر الناس اهـ (قوله حيث لم يرببه) أي المسجد (قوله بلا حاجة) وليس منها ما جرت العادة به من ان من بينهم تشاجر أو معاملة ويريدون الحساب ٣٥٩ فيدخلون المسجد انصل الامر بينهم

فيمه فان ذلك مكروه ومحل ذلك ما لم يترتب عليه تشويش على من في المسجد لكونه وقت صلاة والا يحرم (قوله ويجرم بوضعه) أي رشه وغسل اليد أي الذي علم جواز من قوله والاولى الاكل في نحو ستر والغسل في انا الخ وينبغي ان محل جواز ذلك حيث لم يحصل به تقدير للمسجد والاحرم (قوله ويمكن حمل الاقل) أي القول بالحرمة أن لا يعني عن شيء منه تقدم في الاستحاضة (قوله) فان كانت فلا بد ليل الخ) ومنها قرب الطريق أن يترتب بجوار المسجد فلا يحرم عليه دخوله حاملاً للنجس بقصد المرور من المسجد حيث أمن النلوث وكذا لو احتاج لادخال الجرح المتخذ من النجاسة عند الاحتياج اليه (قوله والرفائق) أي حكايات الصالحين (قوله وتحتملها أفهام العامة) أي فان لم تحتملها احرم قراءتهم لو وقعهم في ليس أو اعتقاد اطل (قوله هو فيه صائم) بان قال ان اعتكف يوماً وانافيه صائم أو انافيه صائم بلا واهـ جـ ثم فرق بين الحال اذا كانت

ولا يكره للمعتكف الصنعة في المسجد كخياطة الا ان كثرت ولم تكن كتابة علم وله الامر باصلاح معاشه وتعهده ضياعه والاكل والشرب وغسل اليد والاولى الاكل في نحو سفرة والغسل في انا حيث يبعد نظر الناس ومحل ذلك حيث لم يرببه ذلك والاحرم كالحرق فيه حينئذ عن وتكره المعاوضة فيه بلا حاجة وان قلت ويجرم بوضعه بما يستعمل بخلاف الوضوء فيه واستقاط مائه في أرضه فقد فرق الزركشي وغيره بان التوضأ وغسل اليد يحتاج اليهما من ثم نقل ابن المنذر الاجماع على جواز الوضوء فيه بخلاف التوضع فانه يفعل قصد من غير حاجة والشيء يقع فيه ضمناً ما لا يقع فيه قصدًا وبان ماء الوضوء بعضه غير مستعمل وماء غسل اليد غير مستعمل بخلاف ماء التوضع وما تقر في التوضع من الحرمة هو ما جرى عليه البغوي واختار في المجموع الجواز وحزم به ابن المقرئ وافق به الوالد رحمه الله تعالى ويمكن حمل القول على ما لو ادى الى استنذاره بذلك والثاني على خلافه ويجوز ان يحتجهم أو يفتن فيه في انا مع الكراهة كما في المجموع وفي الروضة انه خلاف الاولى ويلحق به ما سائر الدماء الخارجة من الادمى كالاستحاضة للحاجة فان لونه اوبال أو تعوط ولوى انا حرم ولو على نحو سلس لان البول ألحش من الدم اذا لا يعني عن شيء منه بحال ويجرم ايضا ادخال نجاسة فيه من غير حاجة فان كانت فلا بد ليل جواز ادخال النمل المتنجسة فيه مع أمن النلوث والاولى بالمعتكف الاشتغال بالعبادة كعلم ومجالسة أهله وقراءة ونحو الاحاديث والرفائق والمغازي التي هي غير موضوعة وتحتملها أفهام العامة اما قصص الانبياء وحكاياتهم الموضوعة وفنوح الشام ونحوها المنسوب للواقدي فتحرم قراءتهم والاستماع لها وان لم يكن في المسجد (ولا) بضره (النظر بل يصح اعتكاف الليل وحده) والعيد والنسريق لخبر انس ليس على المعتكف صيام الا ان يجعله على نفسه رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم (ولو نذر اعتكاف يوم هو فيه صائم لزمه) الاعتكاف يوم صومه لانه به أفضل فاذا التزمه بالانذار لزمه كالتابع وليس له افراد احدهما عن الآخر لعدم الوفاء بالملتزم سواء كان الصوم من رمضان ام غيره ولو نذر لانه لم يلتزم صوماً بل اعتكافاً بصنة وقد وجدت فاندفع قول الجوزي لا يكفي صوم النفل لانه لا يخرج عن عهدة الواجب الابقـ عمل واجب (ولو نذر ان يعتكف صائماً او يصوم معتكفاً) أو باعتكاف (لزمه) أي الاعتكاف والصوم لانه التزمهما لان الحال قيد في

جملة وبينها اذا كانت مفردة بكلام حسن فراجع وعبارته تنبيه ما ذكر في انا صائم هو ما جرى عليه غير واحد ولا يشك كل عامه ما مر في صائماً وان كان الحال مفادها مفردة أوجهـ له كما بينته في شرح الارشاد ان المفردة غير مستقلة فندت على التزام انشاء صوم بخلاف الجملة وأيضاً فقلت قبل الاعتكاف فندت على انشاء صوم بقبده وهذه قبل اليوم الطرف لالا اعتكاف المنطوق فيه وتقييد اليوم بصديق باقاع اعتكاف فيه وهو صوم عن نحو رمضان اهـ بحرقه (قوله يوم صومه) أي بقاءه

(قوله حيث لا يلزم جههما) أي فيبرأ بفعله ما ولو منفردين (قوله فله تفريقهما) أي ولا يلزمه دم (قوله وبجث الاسوي الا كتناء) أي في النذران يعتكف صائما الخ (قوله باعتكاف طاعة) أي فلو كثرت زيادة عليها هل تنفع الزيادة وجبة أو مندوبة فيه نظرا ولا قرب الاول لان الواجب عليه تصلي الاعتكاف وهو كما يتحقق في الزمن اليسير بتحقيق فيما زاد فيقع كاه واجبا وبهض الهوامش عن بعضهم ٣٦٠ وهو الشيخ سالم لشبيري ان ما زاد على العظيمة يقع مندوبا قياسا على ما لو صح جميع

عامها ومبنة اهنية صاحبها بخلاف المدة فانه المخصوصة او صونها (والاصح وجوب جههما) لانه قربا فلزم بالنذر كما لو نذر ان يصلي بسورة كذا او فارق ما لو نذر ان يعتكف مصليا او بكه حيث لا يلزم جههما بان الصوم يناسب الاعتكاف لا اشتراكهما في الكف والصلاة افعال مباشرة لا تناسب الاعتكاف ولو نذر اقران بين سج وعمرة فله تفريقهما وهو افضل ومقابل الاصح لانهم عبادتان مختلفتان وعلى الاول لو اعتكف صائما نفلا او واجبا بغير هذا النذر لم يجزه لعدم الوفاء بالملتزم وبجث الاسوي الا كتناء باعتكاف لحظة من اليوم فيما ذكره ونحوه ولا يجب استتماء به وهو كما قال وان كان كلامهم قديوهم خلافا لان اللفظ يصدق على الكثير والقليل نعم يسر استتماء به خروجا من خلاف من جعل اليوم شرطا للصحة الاعتكاف وقول الجواب جري لزوم اعتكاف جميع اليوم فيما لو نذر ان يصوم معتكفا واضع لانه اذا خلا منه جزء من الاعتكاف صدق انه لم يصم معتكفا اذا صوم اسبعا جميع النهار فيه نظرا وما عدا به ممنوع ولو نذر اعتكاف ايام وليلال متتابعة ما عدا ما عدا لا استأنف لانتفاء الجمع ولو عين وقتا غير قابل لليوم كالعيد اعتكفه ولا يقضى الصوم فانه الدارمي الركن الثالث النية المعبر عنها بشرط في قوله (ويشترط نية الاعتكاف) يعني لا بد فيه منها ابتداء كالسنة وغيرها من العبادات سواء المنذور وغيره معين زمانه ام لا (وينوي) حقا في الذرا الفرضية لا يتميز عن النذر ولا يشترط تعيين سبب وجوبه وهو النذر بخلاف الصوم والصلاة لان وجوبه لا يكون الا بالنذر بخلافهما والاشبهه كما قاله لركشي الا كتناء يذكر عن ذكر الفرض لان الوفاء واجب فكانه نوى الاعتكاف الواجب عليه وقد صرح بذلك في الذخائر ولا يجب تعيين الاداء والتزام ولو نوى الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه لم يبطل كالصوم (واذا اطلق) نية الاعتكاف ولم يعين مدة (كفقه نية) هذه (وان طال مكثه) لشمول النية المطلقة لذلك (لكن لو خرج) من المسجد (وعاد) اليه (احتياجا) ان لم يعزم عند دخوجه على العود (الى الاستئناف) نية الاعتكاف حتما سواء أخرج لخلاء أم غيره اذا التفتي اعتكاف جديد فان خرج عازما على عوده أي من أجل الاعتكاف لم يجب تجديدها كما صوب في المجموع لانه يسير كنية المدين ابتداء كما في زيادة عدد ركعات النافلة وبما يعلم الجواب عن تنظير لروضة وأصلها فيه بان اقتراح النية بأول

الرأس أو طول الركوع فان ما زاد على أقل مجزئ يقع مندوبا وكذا كل ما أمكن تجزؤه وهو يزيد على قدر الواجب اه أقول ويمكن ان يفرق بينهما ما بان ذلك خوطب فيه بقدر معلوم كتناء دار الطمأنينة في الركوع فما زاد على مقداره امتيز يشاب عليه ثواب المندوب وما هنا خوطب فيه بالاعتكاف المطلق وهو كما يتحقق في اليسير بتحقيق فيما زاد قليلا أمل (قوله وهو كما قال) بعبارة قوله وما عدا ممنوع) أي بقوله السابق لان اللفظ يصدق على الكثير والقليل (قوله ويشترط نية الاعتكاف) اخر النية الى هنا لانه لا بد من تصوير المنوي قبل تعليق النية (قوله بخلاف الصوم والصلاة) أي فلا بد فيه مما من تعيين سبب الوجوب وهو النذر فلو قال في نية الصلاة المقرضة لم يكف ومقتضى قوله لان وجوبه لا يكون الا بالنذر انه لو نذر الضحى أو العيد مثلا ثم قال في نية نويت صلاة العدا والضحى المقرضة كفاه ذلك لان فرضية الصلاة

الذكورة لا تكون الا بالنذر (قوله وان طال مكثه) ويخرج عن هذه النذر بلحظة وما زاد علم في وقوعه واجبا أو العبادات مندوبا ما قدمناه والا حوط في حقه ان يقول في نذر لله على ان اعتكف في هذا المسجد مادمت فيه ثم شوى الاعتكاف المنذور فيكون متعلق النية بجميع المدة التي يمكثها (قوله كنية المدين) أي مدة ما قبل الخروج وما بعد العود وهذا يفيد انه لو نوى اعتكاف يوم الخميس ويوم الجمعة دون الدليل صح فلا يحتاج اذا خرج من المسجد لبيان نية اعتكاف يوم الجمعة اذا رجع الى المسجد

(قوله أي الحاجة) أي ما لو شرك مع الحاجة غيرها هل يلزمه الاستئذان أو لا فيه نظر والأقرب الثاني قياسا على ما لو قصد الجنب باقراة الذكروا الاعلام (قوله للاستحباب من فعله فيه) اخذ منه ان المهجور الذي يندرج طارقه في كل فيه اه زيادي اي فلو خرج لالكل في غيره انقطع تنابعه وسقطت العلة أيضا ان اهل المسجد لو كانوا مجاورين به ٣٦١ اعتادوا الاكل فيه مع اجتماع بعضهم ببعض لم يجز الخروج منه

لأجل الاكل لا تنشاء العلة الا ان يقال من شأن الاكل بحضور الناس الاستحباب فلا فرق بين كون اهل المسجد مجاورين ام لا وهذا اقرب (قوله لحرمة مكثهم) قضيته انه لو جاز لهم المكث اضرورة اقتضت المكث صحة الاعتكاف ولو قيل بعدم الصحة لم يكن بعيدا لعدم اهليتهم لذلك (قوله وان حرم عليه لبسه فيه) ظاهره انه لا فرق بين كون جلوسه فيه ينقص منهعة اهله او لا وفي احياء الموات قبيل فصل المعدن الخ وغير اهل المدرسة ما اعتيد فيها من نحو نوم بها وطهر وشرب من مائها ما لم ينقص المانع عن حاجة اهلها فيما يظهر وعليه فيعمل ما هنا على مثل ذلك ويمكن استفادة التعميم من قوله وان حرم اذا المعنى سواء حرم او لا فالحرمة حيث شؤس على اهله وعدمها حيث اتنى ذلك واشار الى هذا حج بقوله لان انه اي الاعتكاف فيها وقف على طائفة ليس هو منهم ان فرض لامر خارج (قوله وان كره لذوات الهيئته) وهل يلحق بهن الخنثى الشاب فيكره له الخروج ام لا فيه نظر والأقرب الاول احتياط لعدم مخالطته

العبادة شرط فكيف يكتب في عزيمة سابقة ولا نظر لكون الصلاة لم يتخلل فيها بين المزيد والمزيد عليه ما يتأقها وهنا يتخلل الخروج المنافي اطلاق الاعتكاف لان يتخلل المنافي هنا معتق رحمت استثنى زمنه في النية ونية العود فيها نحن فيه صيرت ما بعد الخروج مع ما قبله كاعتكاف واحد واستثنى زمن المنافي فيه وهو الخروج (ولو فوى مدة) أي اعتكافها كيوم أو شهر فلا أو نذر المدة غير معينة لم يشترط فيها متابعتها ثم دخل المسجد بقصد وفاء نذره (فخرج) منه (فيها) أي المدة (وعاد) اليه (فان خرج) منه (غير قضاء الحاجة) من البول والغائط (لزمه الاستئذان) للنية وان لم يطل الزمن لقطع الاعتكاف اما العود فغير لازم له في النقل لجواز خروجه منه (أو) خرج (لها) أي الحاجة (فلا) يلزمه استئذان النية وان طال الزمن لانه لا يدمنه فهو كالاستثنى عند النية (وقيل ان طالت مدة خروجه) القضاء الحاجة أو غيرها (استأنف) النية لتعذر البناء بخلاف ما اذا لم تطل (وقيل لا يستأنف) النية (مطلقا) لان النية شاملة لجميع المدة بالتعميم (ولو نذر مدة متتابعة فخرج لعذر لا يقطع المتابع) كما كل وقضاء حاجة وحض وخروج نحو سهو (لم يجب استئذان النية) عند عودهم لئلا يجمع المدة وتلزمه مبادرة العود عند ذوال عذره فان أخر عامدا علما انقطع المتابع وتعذر البناء (وقيل ان خرج لغير قضاء الحاجة) (و) غير غسل الجنابة وجب (استئذان النية) لخروجه عن العبادة بعارض من الاعذار التي لا بد عنها بخلاف الخروج لحاجة ونحوها مما لا بد منه وعلم مما تقرر الحاق كل ما لا بد للخروج منه بقضاء الحاجة ولو كالا فانه مع امكانه في المسجد يجوز الخروج من أجله للاستحباب من فعله فيه والمشتقة بخلاف الشرب فلا يستحب منه فيه فيمنع الخروج له واحترز بقوله لا يقطع المتابع عما يقطعه فانما يجب قطعا الركن الرابع المعتكف وقد أشار لشروطه فقال (وشرط المعتكف الاسلام والعقل والنقاء عن الحيض) والنفاس (والجنابة) فلا يصح اعتكاف الكافر وغير العاقل كالمجنون والمغمى عليه والسكران وغير المميز اذ لا ياتيههم ولا حائض ونفساء وجنب لحرمة مكثهم فيه وقضية ما تقرر عدم صحة اعتكاف كل من حرم عليه المكث في المسجد كذي جرح وقروح واستحاضة ونحوها حيث لم يمكن حفظ المسجد من ذلك وهو كذلك وان قال الاذرى انه موضع نظرا لم لو اعتكف في مسجد وقف على غيره دون صح اعتكافه فيه وان حرم عليه لبسه فيه كما لو نيم بتراب مغصوب ويقاس عليه ما يشبهه ولا يرد ذلك على من قيد بالحل لان مكثه انما حرم لامر خارج اعني استيفاء حق الغير وهو حرام ولو بغير مكث فالمكث في هذا لم يحرم لذاته ثم محل ما ذكر في المغمى عليه في الابتداء فان طرأ عليه في انشاء اعتكافه لم يطل ويحسب زمنه من الاعتكاف كما سيأتي في كلامه ويصح من المميز والعبد والمرأة وان كره لذوات

٤٦ في الرجال لكن الحاقه فيما مر بالرجل من عدم جريان الخلاف في اعتكافه في مسجد بيته قد يقتضي انه لا كراهة في حقه اذ لو كره اعتكافه في المسجد لالحق بالمرأة في جريان الخلاف في تعذر المسجد عليه

(قوله بغير اذن الثاني) ومثل ذلك ما لو نذرت صوتا وهي خلية أو متزوجة ثم طلقت وتزوجت باخر فلها ان تصوم بحضور الروح
وليس لمنعهما من ذلك (قوله ولهما اخراجهما) ٣٦٢ اي ولا اثم عليهما حينئذ يبقى بالاختلاف اعتقاد السيد والعبد هل

الهيئة كخروجهن للجماعة وحرم بغير اذن سيد وزوج نعم ان لم تنفقه به منعقة كان حضرا
المسجد باذنهما فلو يما جاز كتابه عليه الزكشي ولو نذر اعتكاف زمن معين بالاذن ثم
انتقل العبد لاخر بنحو بيع أو وصية أو وارث أو طلقت وتزوجت آخر جاز لهما بغير اذن
الثاني لانه صار مسـتحققا قبل وجوده لكن لا مشـترى الخيار ان جهل ذلك ولهما
اخراجهما ولو من النذر لم يأذنا فيه وفي الشروع فيه وان لم يكن زمنه معين ولا
متابعا أو في أحدهما وزمنه معين وكذا ان اذنا في الشروع فيه فقط وهو متتابع وان لم
يكن زمنه معين فلا يجوز لهما اخراجهما في الجميع لاذنهما في الشروع مباشرة أو بواسطة
لان الاذن في النذر المعين اذن في الشروع فيه والمعين لا يجوز تناخيره والمتتابع لا يجوز
الخروج منه لما فيه من ابطال العبادة الواجبة بلا عذر ويجوز من المكاتب بلا اذن ان
أمكن كسبه في المسجد أو كان لا يحل به ومن بعثه حرولا مهايأة كالقن والا كان في نوبته
كرو في نوبة سيده كقن (ولو ارتد المعتكف أو سكر) متعديا (باطل) اعتكافه زمن رده
وسكره لعدم أهليته اما غير المتعدي فيشبهه كما قاله الاذري انه كالغصبي عليه (والمذهب
بطلان ما مضى من اعتكافهما المتتابع) وان لم يخرج لان ذلك أشد من خروجه بلا عذر
وهو يقطع المتتابع فلا بد من استئنافه والثاني لا يطل في المسئلتين فيبينان اما في الردة
فترغيب في الاسلام واما في السكر فالخالفه بالنوم وما نص عليه الشافعي رضي الله عنه
من عدم بطلان اعتكاف المرتد محمول على غير المتتابع حتى اذا أسلم يبنى على انه مخرج
عنه وقدم لم يحتمل ثمران الراد بالبطلان عدم البناء عليه لاجبوطه بالكلية وقد أشار
الشارح لذلك بقوله من حيث المتتابع وتنبيه المصنف الضمير في اعتكافهما مع عطقه بأو
وابانه به وذلك من رد في أن لم يخرج صحيح لان المعطوف بأو هو الفعل والضمير ليس عائدا
عليه وانما هو عائدا على المرتد والسـكران المقهورين من انقظ الفعل وقد تقدم ما يدل
عليهما فصح عود الضمير عليهما (ولو طرأ جنون أو غم أو غش على المعتكف (لم يطل ما مضى)
من اعتكافه المتتابع (ان لم يخرج) بالبناء له فعول من المسجد لعذره بما عرض له فان
أخرج مع نذر ضبط في المسجد لم يطل أيضا كما لو حمل العاقل مكرها وكذا ان أمكن
بمشقة على الصحيح فهو كالمرضى (ويحسب زمن الانغماس من الاعتكاف) المتتابع كافي
الصائم اذا اغشى عليه بعض النهار (دون) زمن (الجنون) فلا يحسب منه لان العبادة
البدنية لا تصح منه (أو) طرأ (الحيض) أو النفاس على معتكفة (وجب) عليها
(الخروج) من المسجد لحرمه المكث عليها (وكذا الجنابة) بما لا يطل الاعتكاف
كالا حلام اذا طرأت على المعتكف (ان تعذر) عليه (الغسل في المسجد) فيجب عليه
الخروج منه لحرمه المكث فيه عليه ولو احتاج للقيم له قد الماء أو غيره وجب عليه
الخروج لاجله كما يحتمل بعض المتأخرين وان أمكنه فعله فيه بغير ترابه لتضمنه اللبث فيه
الى فراغه لو أمكنه فيه ما را من غير مكث ولا تردد لم يجب خروجه له لعدم حرمة المرور فيه

جواز الخروج وان أمكن في المسجد بلامكث جواز هذا الا ان يفرق بعدم طول زمن التيمم عادة فامتنع الخروج لاجله (قلو

(فلو امكنه) الغسل فيه (جاز) له (الخروج له ولا يلزم) ذلك من أجله بل له فعله في المسجد ان لم يترتب عليه نحو مكث رزم وكلام الشارع محمول على هذا مراعاة للتتابع نعم لو كان الخشب مستجماً بالحجر ونحوه وجب خروجه وتحريم ازالة النجاسة في المسجد ويجب أيضاً إذا حصل بالفاسد الضرر للمسجد أو المصلين كما أفاده بعض المتأخرين ويلزمه المبادرة بغسله ثلاثين طل لتتابع اعتكافه (ولا يحسب زمن الحيض) والنفاس (ولا) زمن (الحنابة) من الاعتكاف ان اتفق المكث معهم في المسجد لا عذر أو غيره لما أفاده ذلك للاعتكاف وسأني الكلام على الحائض هل تنفي على ماضى أو لا أما المستحاضة فان أمنت ولو يشه لم تخرج من اعتكافها فان خرجت بطل تنابعه

* (فصل) في حكم الاعتكاف المندوب (اذا نذر مدة متتابعة) كنه على اعتكاف عشرة أيام متتابعة (لزمه) التتابع فيها ان صرح به لفظاً لانه وصف مقصود لما فيه من المبادرة للباقي عقب الاتيان ببعضه فان نوى التتابع بقلبه لم يلزمه كما لو نذر أصل الاعتكاف بقلبه كما صحه وهو المعتقد خلافاً لما جرى عليه في الارشاد واختاره السبكي ليوافق ما تقر في عشرة ليال وقولهم لو نذر ان يعتكف أيام شهر أو شهرين أو ايام تلتزمه الليالي حتى ينويها كن نذر اعتكاف يوم لا يلزمه ضم الليلة اليه الا ان ينويها اه وصوبه الاسنوي نقلاً عن الغزالي وجاعة ومعنى لان الليالي اذا وجبت بالنية مع ان في ذلك وقتاً زائداً فوجب التتابع أولى لانه مجرد وصف وصححه الا ذرعي لكن المصحح عندهما او جرى عليه في الطحاوي عدم وجوب التتابع بنية وأجاب البدر الزركشي وغيره عن قولهم المذكور بان صورته ان يذرا أياماً معينة فتجب لليالي المتخللة لانه قد أحاط بها واجبان كما لو نذر اعتكاف شهر وظاهر ان ذلك ليس صورته فالأولى ما أجاب به الشيخ من ان التتابع ليس من جنس الزمن المندوب بخلاف الليالي بالنسبة للأيام ولا يلزم من ايجاب الجنب بنية التتابع ايجاب غيره بها وفارق أيضاً تأثير النية في قولهم المذكور عدم تأثيرها فيها لو استثنى من الشهر ونحوه الايام والليالي بقلبه فانه لا يؤثر بان في ذلك احتياطاً للعبادة في الموضوعين وبأن الغرض من النية هنا ادخال ما قد يراد من اللفظ لان اليرم قد يطلق ويراد به اليوم بليته وهنا اخرج ما شبهه اللفظ ولو التزم بالنذر التفريق اجراء التتابع وفارق ما لو نذر صوماً متفرقاً حيث لا يخرج عن عهدته بالمتوالي كعكسه بأن الشارع اعتبر في الصوم التفريق مرة والتتابع أخرى بخلاف الاعتكاف لم يطلب فيه التفريق أصلاً وقول الغزالي لو نوى أياماً معينة كسبعة أيام متفرقة أولها غداة عين تفرقةها انما يأتي على رأيه من كون النية تؤثر كاللفظ والاصح عدم تأثيرها كما مر (والصحيح) انه لا يجب التتابع بلا شرط اذ لفظ الاسبوع ونحوه صادق على المتتابع وغيره فلا يجب أحدهما بخصوصه الا بدليل يميز التتابع والساني يجب كما لو حلف لا يكلم فلان شهر او فرقة الاول بأن المقصود في العين الهجر ولا يتحقق بدون التتابع وحكم الايام مع نذر الليالي

(قوله وجب خروجه) أي إلى منفصل خارجة احترازاً من وصول الماء المستعمل في النجاسة للمسجد (قوله وتحرم ازالة النجاسة في المسجد) أي وان لم يحكم بنجاسة الغسالة صح (قوله ويجب أيضاً) أي الخروج من المسجد * (فصل في حكم الاعتكاف) (قوله بنية التتابع) قضيته وجوب الليالي بنية التتابع للأيام وان لم يخطريه بالليالي وقوله قبل لم يلزمه الليالي حتى ينويها ظاهري خلافه فلهل المراد بقوله هنا بنية التتابع اللازم لنية الليالي التتابع لا التتابع المنوي بمجرد (قوله التفريق مرة الخ) أي وذلك في دم القمق ونحوه والتتابع أخرى في كثارة الظهار ونحوها (قوله) أياماً معينة كسبعة أي كان نذر سبعة أيام ونوى انها متفرقة

(قوله فيما هو) أي في أنه أن نوى الأيام في نذره الليالي وجبت والافلا (قوله لم يجز تقريق ساعاته) ظاهره وأن نوى قدر اليوم وينبغي خلافه وأن ما ذكره محمول على ما لو أطلق فإن نوى يوما كاملا وجب بالاخلاف وأن نوى قدر اليوم اكتفى به ولو من أيام لأن غايته أنه استعمل اليوم في ساعات ٣٦٤ تساويه مجازا أو أنه قدر مضاعفا في الكلام وكلاهما لا مانع منه وبقي ما لو نذر

يوما من أيام الدجال هل يخرج من هذه النذر بان بقوله يوما من الأيام التي قبل خروجه كناية درجة لقوله في الحديث أقدر والله قدره أو يجعل على اليوم الحق في من أيامه ويخرج من العهدة ولو بآخر يوم من أيامه فيه نظر والأقرب الأول (قوله وهذا هو المعتمد) ولو نذر أياما عشرة وجعل مبدأها من وقت النذر كأن قال أعتكف عشرة أيام من هذا الوقت كلى ما تكسر من الحادي عشر كالوأسلم في أثناء يوم في نحو رواجل عدة كشهر فانه يحسب المنكسر ويكمل مما يلي انتهاء الثلاثين مما بعده وهو الحادي والثلاثون ويفرق بين هذا وبين ما لو نذر أعتكف يوم قدوم زيد وقدمه من حيث كذا أعتكف بقية يومه بان ما فات قبل قدوم زيد لم يعلق به وجوب أصلا وما هنا فعلق نذره بما يسمى أياما ولا يتحقق ذلك إلا بانعام المنكسر (قوله وان ذهب أبو إسحق) أي المروزي (قوله والالم بكفه) أي فيحتاج إلى مكث ما يتم به مقدار اليوم (قوله أعتكف يوم شكرا) أي بنية القضاء ويقع شكر الله تعالى

بحكم الليالي مع نذر الأيام فيما هو (و) الأصح كما في الروضة (أنه لو نذر يوما لم يجز تقريق ساعاته) من أيام بل عليه الدخول قبل الفجر واللبث إلى ما بعد الغروب إذا لم يهضم من أقطا اليوم الاتصال فقد قال الخليل أن اليوم اسم لما بين طلوع الفجر وغروب الشمس والثاني يجوز تنزيلا للساعات من اليوم منزلة الأيام من الشهر ومحل الخلاف ما لم يعين يوما فان عينه امتنع التقريق جزما ولو دخل المسجد في أثناءه ومكث إلى مثله من الغد مع الليلة المتخللة أجزأ عند أكثرين له وللتابع باليتوق في المسجد وهذا هو المعتمد وان ذهب أبو إسحق إلى عدم أجزائه وقال الشيخان أنه الوجه لأنه لم يأت بيوم متواصل الساعات والليالي ليست من اليوم ولو نذر يوما أو له من الزوال مثلا امتنع عليه الخروج ليلا باتفاق الأصحاب (و) الأصح (أنه لو عين مدة كاسبوع) عينه كهذا الأسبوع أو هذه السنة (وتعرض للتابع) فيها القضا (وفاتية لزومه التابع في القضاء) للالتزام إياه والثاني لا يلزمه لوقوع التابع ضرورة فلا أثر لتصرحه به فان لم يبين الأسبوع لم يتصور فيه فوات لأنه على التراخي وقول الشارح والأصح كما في الروضة أشار به لقوة الخلاف وأنه غير معطوف على ما قبله من مدخول الصحيح فيقيد بضمه (وان لم يتعرض له) أي التابع (ليلزمه في القضاء) قضا لوقوع التابع فيه غير مقصود وانما هو من ضرورة تعيين الوقت فاشبهه التابع في شهر رمضان ولو نذر أعتكف يوم معين فقائه فقصاه ليل أجزأه بخلاف اليوم المطلق لمكانه من الوفاء بنذره على صفته المترتبة ولا كذلك المعين كمنظيره في الصلاة في القسمين حكماء في المجموع عن المتولى وأقره ويؤخذ من تميزه فيه أن محل ذلك إذا ساوت الليالي اليوم والالم يكنه ولو نذر أعتكف يوم قدوم زيد فقد قدم ليل لم يلزمه شيء لعدم وجود الصفة ويسن كما في نظيره من الصوم قضاء أعتكف يوم شكرا كما أفاده الشيخ فان قدمه من أجزأه ما بقي منه ولا يلزمه قضاء ما مضى منه إذا وجب انما ثبت من وقت قدومه وفارق الصوم بصحة تميز ما هنا بخلاف ما ذكره من قضاء يوم كامل كما جزم به ابن المقرئ تبعاً للمجموع عن المزني في موضع وهو المعتمد وان صح في موضع آخر منه لزوم قضائه وهو مقتضى كلام أصل الروضة في باب النذر ومحل ما ذكرنا من عدم حيا مختارا فلو قدم به مبتدأ أو مكرها لم يلزمه شيء كما قاله الصمري لأنه عاق الحكم على القدوم وفعل المكره غير معتبر هنا شرعا ولو نذر أعتكف العشر الاخير دخلت ليلته حتى أول ليلة منه ويجزئه وان نقص الشهر لوقوع الاسم على ما بعده العشرين إلى انتهاء الشهر بخلاف ما لو نذر عشرة أيام من آخره وكان ناقصا لا يجزئه انجز يد قصد له فعله أعتكف يوم بعده ويسن له في هذه أعتكف يوم قبل العشر لاحتمال نقصان الشهر فيكون ذلك اليوم داخلا في نذره اذ هو أول العشرة من آخره فلو فعل ذلك ثم بان النقص أجزأه عن قضاء يوم كما قطع به بغوي وقال في المجموع

يحمل ان يكون فيه الخلاف فيمن يتقن طهر او شك في ضده فتوضأ بمحطافان محمد ثاوي
 فلا يجوز (واذا ذكر) الناذر (التتابع) في نذره انظرا (وشرط الخروج لعارض) مباح
 مقصود غير مناف للاعتكاف (صح الشرط في الاظهر) لان الاعتكاف انما يلزم بالالتزام
 فكان على حسب ما التزم فلو عين نوعا وفردا كعبادة المريض او زيد يخرج له دون غيره
 فلو أطلق العارض او الشغل خرج لكل مهتم ديني كالجمعة او دينوي مباح كقاء الامير
 والثاني بطلان الشرط لمخالفة مقتضاه فلم يصح كالوشرط الخروج للجماع وخروج بشرط
 الخروج لعارض ما لو بشرط قطع الاعتكاف له فانه وان صح لا يجب عليه العود عند زوال
 العارض بخلاف ما لو بشرط الخروج للعارض فيجب عود ولو قال الا ان يسهل لم يصح
 الشرط لتعليقه على مجرد الخيرة وهو مناف للالتزام وكذا النذر كما قاله البغوي وهو
 الاشبه في الصغير ولم يصح في الروضة كاصحابه بترجيح وبما هو بشرطه المحرم كسرقة
 وعقد صود ما لو بشرطه اغيره كترعة وبغير مناف للاعتكاف ما لو بشرطه لمناف له كقوله ان
 اخترت جامعة او ان اتقوا لجماع جامعة فلا ينعقد نذره كما صرحوا به في المحرم والجماع
 ومثلها البقية (والزمان المصروف اليه) أي العارض المذكور (لا يجب تداركه ان
 عين المدة كهذا النهر) لان النذر في الحقيقة للماء داه (والا) بأن لم يعينها كشمس مطلق
 (فيجب) تداركه اتم المدة ويكون فائدة الشرط تنزيل ذلك العارض منزله قضاء الحاجة
 في أن التتابع لا يقطع به (ويقطع التتابع) زيادة على ما مر (بالخروج) من المسجد
 بجميع بدنه او بما اعتمد عليه من نحو يديه او رجليه أو رأسه قائما أو منحنيا أو من الهجز
 قائدا أو من الخنب مضطجعا (بالعذر) من الاعذار الآتية وان قل زمنه لمناقاة اللبث
 اذ هو في مدة الخروج المذكور غير معتكف ومحل ذلك حيث كان عامدا عالما بالتحريم مخفرا
 (ولا يضر) في تتابع اعتكافه (اخراج بعض الاعضاء) من المسجد كراسه أو يده لانه لا يسهى
 خارجا فندور دانه صلى الله عليه وسلم كان يدين رأسه الى عائشة فتبرجله أي تشرجه وهو
 معتكف في المسجد فلو خرج احدي رجليه واعتمد عليه ما لم يضر فيها يظهر له دم صدق
 الخروج عليه فقد قال في البسيط قضية تعليل البغوي انه لا يضر وهو ظاهر قلت ويؤيده
 ما أفق به الوالد رحمه الله تعالى فيما لو حلف لا يدخل هذه الدار فادخل احدي رجليه
 واعتمد عليها من انه لا يحنث فعملنا بالاصل فيهما (ولا يضر) (الخروج لقضاء الحاجة)
 من بول أو غائط ومثلها الريح فيما يظهر اذ لا بد منه وان كثر خروجه لذلك لعارض نظرا
 الى جنسه ولا يشترط ان يصل لحد الضرورة واذا خرج لا يكلف الاسراع بل يمشي على
 هيبته فان نأى أكثر من ذلك بطل كما في زيادة الروضة عن البحر ويجوز له الوضوء بعد
 قضائها خارج المسجد بعماله او اجبا كان أو مندوبا وان لم يجز له الخروج وحده ولو عن
 حدث حيث أمكنه في المسجد واقتصاره على قضاء الحاجة مثال فغيرها كذلك كفعل
 جنابة وازالة نجاسة ورماف وكل لانه يستحي منه في المسجد وان أمكنه الاكل فيه

(قوله صح الشرط في الاظهر)
 ولونذر نحو صلاة أو صوم أو حج
 وشرط الخروج لعارض فكما
 تقرر كذا به ما مضى وعليه فلو نوى
 الصلاة بعد النذر جاز أن يقول في
 نيته وأخرج منها ان عرض لي
 كذا لانه وان لم يصح به نيته
 محمولة عليه في عرض له
 ما استقنما جاز له الخروج وان كان
 في تشهد الصلاة وجاهله الخروج
 من الصوم وان كان قرب
 الغروب فليراجع (قوله كقاء
 الامير) أي الحاجة اقتضت
 خروجه لقائه لا مجرد التفرج
 عليه (قوله من انه لا يحنث)
 خلا فالج (قوله اذ لا بد منه) أي
 واخراجه في المسجد مكره (قوله
 فان نأى أكثر من ذلك) أي
 ويرجع في ذلك اليه لانه امين
 على عبادته

(قوله ان يذهب اكثر الوقت) ٣٦٦ أي الذي نذرا عنك كفاة اه زبادي (قوله فان طال وقوفه عرفا) أي بان زاد على قدر

صلاة الجنائز أي اقل مجزئ منها فيما يظهر اه حج اما قدرها فبجمل الجميع الاغراض (قوله جاز) أي الوقوف ولم يقطع التتابع (قوله والا فلا) وهل له تكرير هذه كالمادة على موقى او مرثى صريح - م في طريقه بالشرطين المذكورين اخذ من جعلهم قدر صلاة الجنائز معذرا عنه بكل غرض فمن خرج لقضاء الحاجة او لا يفعل الا واحدا لانهم علوا قوله لخص صلاة الجنائز بانه يسير ووقع تابه الا مقصودا كل محتمل وكذا يقال في الجمع بين نحو العيادة وصلاة الجنائز وزيارة المقام والذي يتجه أن له ذلك ومعنى التعليل المذكور ان كلا على حدته تابع وزمنه بسير فلا ينظر لضعفه الى غيره المقتضى اطول الزمن وتظيره ما مرفق على بدنه دم قليل معفو عنه وتكرار بحيث لو جمع لكثرت فهل بقدر الاجتماع حتى يضرا ولا حتى يستمر العذر فيه خلاف لا يبعد مجبته هنا وان امكن الفرق بانه يحتاج للصلاة بالتباسة ما لا يحتاج هنا وايضا هنا في التتابع وهو يغتفر فيه ما لا يغتفر في المقصود اه حج (قوله ارجعها اولها) ظاهره وان لم يكن المريض جارا لا معتكف ولا نحو صديق وعبارة حج قبيل الكتاب وبحث البلقيسي ان الخروج لعبادة نحو رحم وجارو صديق افضل اه والموافق للكلام حج ان يجعل التضرع في قوله للمعتكف لان حرج الحاجة ويحجب

بخلاف الشرب كما مر اذا وجد الماء فيه ويؤخذ من العلة كما افاده الاذرع ان الكلام في مسجد مطروق بخلاف المختص واليه جوار الذي يشترط ارقوه فلو خرج للشرب مع تمكنه منه فيه انقطع تتابعه والظاهر كما قاله الشيخ ان الوضوء المندوب لغسل الاحتلام مغتفر كالتلخيص في الوضوء الواجب (ولا يجب فعلها في غير داه) التي يستحق منعتها كسقاية المسجد ودارسه لا يجوز للمسلم فيه من المشقة وخوم المرأة وترتيد دار الصديق بالمنتهى او يؤخذ منه أن من لا تحتل مراهق بالسقاية ولا يشق عليه تكليفها ان كانت اقرب من داره وبه صرح القاضي والمتولى ومثل ذلك ما اذا كانت السقاية المصونة مختصة بالمسجد لا يدخلها الا اهل ذلك المكان كما يحسنه بعض المتأخرين (ولا يضر بعدها) أي داره المذكورة عن المسجد مراعاة لما مر من المشقة والمذمة (الا أن يفحص) بعدها عنه ونم لا تقي به او ترك الاقرب من داره وذهب الى بعدهما واضابط النحس كما صرح به البغوي ان يذهب أكثر الوقت في التردد للمنزل (فيعض في الاصح) لانه قد يحتاج في عودته ايضا الى البول فيمضي يومه في الذهاب والاياب ولا غشائه بالاقرب من داره فان لم يجد في طريقه مكانا أو وجده ولم يلق به دخوله لم يضرب فحس البعد والثاني لا يضرب فحس ذلك مطاقا لما مر من مشقة الدخول لقضاء الحاجة في غير داره ولا يجوز له الخروج لنوم أو غسل نحو جمعة كما ذكره الخوارزمي (ولو عاد مريضا) أو زار قادما (في طريقه) لقضاء حاجته (لم يضرب ما لم يطل وقوفه) بأن لم يقف أصلا ووقف بسيرا كان اقتصر على السلام والحوال (أو لم) (بعدل عن طريقه) بأن كان المريض والقادم فيها الخبر عائشة اني كنت ادخل البيت للعاجة أي التبرؤ والمرضى فيه فأسأل عنه الا وانما روى مسلم وفي أبي داود مرفوعا أنه صلى الله عليه وسلم كان يمر بالمريض وهو معتكف فيمر كما هو يسأل عنه ولا يعرج فان طال وقوفه عرفا أو عدل عن طريقه وان قل ضرر ولو صلى في طريقه على جنازة فان لم ينتظرها ولم يعدل عن طريقه اليها جازوا لا فلا وهل عبادة المريض ونحوها له افضل أو تركها أو عدا أو وجوه ترجحها أو لها (ولا ينتفع بالتتابع) بخروجه (لمرض يحوج الى الخروج) لدعاء الحاجة له كافي قضاء الحاجة والخروج لذلك ما يشق معه المقام في المسجد للحاجة فرش وخادم وتردد طيب أو بأن يخاف منه تلويث المسجد كما سمعنا من ادرار بول بخلاف مرض لا يحوج الى الخروج كصداع وحصى خفيفة فينتفع بالتتابع بالخروج له وفي معنى ما ذكر في المرض الخوف من فحواص أو حريق فان زال خوفه عاد لمكانه وبى عليه قاله الماوردي والعلة فيمن لم يجد مسجد اقربا يأمن فيه من ذلك (ولا ينتفع بالتتابع) (بجيش ان طالت مدة الاعتكاف) بحيث لا يتخلو عنه غالبا كصوم شهرى كفارة فتل لعروضه بغير اختيارها وضبط جمع المدة التي لا يتخلو عنه غالبا ~~بأن~~ ثم من خمسة عشر يوما وبهم المصنف ونظر فيه آخرون بان العشرين والثلاثة وعشرين يتخلو عنه غالبا اذ هو غالب الطهر فكان ينبغي ان يقطعها وما دونها الحبض ولا يقطع ما فوقها

والموافق للكلام حج ان يجعل التضرع في قوله للمعتكف لان حرج الحاجة ويحجب

ويجب عنه بان المراد بالغالب هنا ان لا يسع زمن أقل الطهر الاعتكاف لا الغالب
 المفهوم مما صر في باب الحيض ويوجه بانه متى زاد زمن الاعتكاف على أقل الطهر كانت
 معوضة لطروق الحيض فعذر ذلك لاجل ذلك وان كانت تحيض وتطهر غلب الحيض
 والطهر لان ذلك الغالب قد يتجزأ الا ترى ان من تحيض أقل الحيض لا يتطوع اعتكافها به
 اذا زادت مدتها اعتكافها على أربعة وعشرين مع انه يمكنه الانتفاع في زمن طهرها فكذا ذلك
 هذه لا يلزمها الانتفاع في زمن طهرها وان وسعه ولا نظر للفرق بينهما بان طهرها على خلاف
 الغالب بخلاف هذه لانهم توسعوا هذا في الاعذار بما يقتضي ان مجرد امكان طروا الحيض
 عذر في عدم الانتطاع فتبني على ما سبق اذا طهرت لانه يغفر اختيارها (فان كانت) مدة
 الاعتكاف (بحيث تحلو عنه) أي الحيض (انقطع) التتابع (في الاطهر) لانها بسبيل من
 ان تسرع كما طهرت ~~وهو~~ كالحيض النفا من كافي المجموع والثاني لا ينقطع لان جنس
 الحيض مما يكرر في الجملة فلا يؤثر في التتابع كقضاء الحاجة ولا تخرج لاستحاضة بل تحتل
 عن ثلوث المسجد ويغني ان محله ان سهل احد تراها والاخر جرت ولا انتطاع (ولا)
 ينقطع التتابع (بالخروج) من المسجد (ناسيا) اعتكافه (على المذهب) المقطوع به
 أو مكرها عليه غير حق كافي الجماع ناسيا او مثل ذلك الجاهل الذي يخفى عليه ما ذكرنا
 رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وكالا كراه ما لو حمل وأخرج غير أمره
 وان أمكنه الفاض على ما اقتضاه اطلاقهم ويحتمر تقييده بما اذا لم يمكنه ذلك وله
 الاقرب فان أخرج مكرها بحق كالزوجة والعبد يعتكفان بلا اذن أو أخرجه الحاكم
 لحق لزمه أو خرج خوف غريم له وهو غني عما طل أو معسر وله بينة أي ونحوها كما يقبلها كما
 هو ظاهر انتطاع تنابيه التصدير ولو خرج لاداء شهادة تعين عليه فحملها أو اداه لم ينقطع
 تنابيه لا اضطراره الى الخروج والى سببه بخلاف ما اذا لم تعين عليه أحد أو تعين
 أحدهما فقط لانه ان لم تعين عليه الاداء فهو مستغن عن الخروج والافتحمل لهما انما
 يكون للاداء فهو باختياره وقيد الشخ بمما يجب اذا تحمل بعد الشروع في الاعتكاف
 والا فلا ينقطع الولاء كالأثر رسوم الدهر فونه لصوم ~~فقارة~~ لقمة قبل النذر لا يلزمه
 القضاء ولو خرج لاقامة حد أو تعزير ثبت بالبينه لم ينقطع أيضا لان الجريمة لا ترتكب
 لاقامة الحد بخلاف تحمل الشهادة انما يكون للاداء كما مر بخلاف ما اذا ثبت باقراره ومحل
 ما تقرر اذا أتى بوجوب الحد قبل الاعتكاف فان في به حال الاعتكاف كالأثر قدف مثلا
 فانه يتطوع الولاء ولا يتطوع خروج امرأته لاجل قضاء عدة حياة أو وفاة وان كانت مختارة
 للامسكاح لانه لا يتطوع عدة بخلاف الحمل كما مر ما لم تكن بسببها كان طلق نفسه
 بتفويض ذلك لهما أو عاق الطلاق بعينهما فاشأت وهي معتكفة فانه ينقطع لاختيارها
 الخروج فان اذن لها الزوج في اعتكاف مدة متتابعة ثم طلقها فإياها أو مات قبل انقضائها
 فيه ينقطع التتابع بخروجها قبل مضي المدة التي قدرها لها أو زوجها اذا يجب عليها الخروج

(قوله قد يتجزأ) أي بان يوجد نارة
 في شمر قد در مخصوص وفي آخر
 دونه أو أكثر منه (قوله ومثل
 ذلك الجاهل) ومثله جاهل بعذر
 بجهله اهـ حج وظاهر عبارة
 الشارح أنه لا فرق فيه بين كونه
 قرب عهد به بالاسلام أم لا نشأ
 بياديه بعيدة عن العلماء أم لا وهي
 ظاهرة (قوله لم ينقطع تنابيه) أي
 وان طال زمن خروجه لانه مكره
 عليه شرعا (قوله بخلاف تحمل
 الشهادة) هذا لا يتأتى مع قوله
 الآتي ومحل ما تقرر اذا أتى بوجوب
 الحد الخ فانه مع ما تقدم من
 التقييد عن شيخ الاسلام يصير
 حكم المسلمين واحدا فالشهادة
 قبل الاعتكاف كوجوب الحد قبله
 في ان الخروج لاداء الشهادة أو
 الحد لا ينقطع التتابع وهما بعد
 الاعتكاف ينقطعان التتابع اذا
 خرج لاداء الشهادة أو الحد
 (قوله ولا يخرج المؤذن الراتب)
 ومثل الراتب نائبه حيث استنابه
 اهـ نذر اهـ سم على حج أقول
 وينبغي انه لا فرق حيث كان
 النائب كالأصيل فيما طلب منه

قبل انقضاء ما في هذه الصورة وكذا الواجب كثبت بغير اذنه ثم طلقها وأذن لها في الغمام
 اعتكافها فبني قطع التتابع بخروجها (ولا) ينقطع التتابع (بخروج المؤذن الراتب
 الى منارة) بفتح الميم للمسجد (منفصلة عن المسجد) بان لا يكون بابها فيه ولا في رحبته
 المنفصلة به قرية منه (للاذان في الاصح) لانه صعودها للاذان والاف الناس صوته
 بخلاف خروج غير الراتب للاذان وخروج الراتب لغير الاذان ولو بجحرة باب في المسجد
 اول الاذان لكن بمنارة ليست للمسجد اوله لكن بعيدة عنه وعن رحبته وبحث الاذرع
 امتناع الخروج للمنارة فيما اذا حمل الشعار بالاذان بظهر السطح اهدم الحاجة اليه
 وكلمنارة محل عال يشرب المسجد اعتيد الاذان له عليه وكذا ان لم يكن عال لكن يوقف
 الاعلام عليه لكون المسجد في منعطف مثلا واطراف المنارة الى المسجد للاختصاص
 وان لم تبين له كان خرب مسجد وبقيت منارته فجدد مسجد قريب منها واعتيد الاذان عليها
 له حكمها حكم المنيعة كما هو ظاهر وقول المجموع ان صورة المسئلة في منارة مبنية
 له جرى على الغالب فلما فهم له امام منارة المسجد اني بابها فيه وفي رحبته فلا يضر
 صعودها ولو لغير الاذان وان خرجت عن سمت بناء المسجد كما رجحنا وترجعه اذهي في حكم
 المسجد كمنارة مبنية فيه مالت الى الشارع فيصح الاعتكاف فيها وان كان المعتكف في
 هو الشارع واخذ الزركشي منه انه لو اتخذ للمسجد جناح الى الشارع فاعتكف فيه صح
 لانه تابع له صحيح وان زعم بعضهم انه مردود بان الفرق بين الجناح والمنارة لانحى أي لكون
 المنارة تنسب الى المسجد ويحتاج اليها غالب في اقامة شعائره بخلاف الجناح فيه ما
 ولم يتعرضوا لضبط البعيدة والاقرب الرجوع في ذلك تعرف وان ضبطه بعضهم بكونها
 خارجة عن جوار المسجد وجاره أو بعون دار من كل جانب وبعض آخر بما جاوز حريم
 المسجد ومقابل الاصح ينقطع بخروجه مطلقا للاستغناء عنه بسطحه وفي ثالث يفرق بين
 الراتب وغيره (ويجب قضاء اوقات الخروج) من المسجد من نذر اعتكاف متتابع
 (بالاعذار) السابقة التي لا ينقطع بها التتابع لانه غير معتكف فيها (الاوراق قضاء
 الحاجة) لانه مستثنى اذ لا بد منه واقتضاه على قضاء الحاجة من مال الاوجه كما
 قاله الاسنوي تبع الجمع متقدمين جريا في كل ما يطالب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كما كل
 وغسل جنابة واذان مؤذن راتب بخلاف ما يطول زمنه كمرض وعدة وحيض ونفاس
 وعلم عامر عدم لزوم تجديد النية لمن خرج المأذرك بعد عودته ان خرج المأذرك لانه وان
 طال زمنه كمرض وغسل واجب واذان جازا لخروج له ولما منه بشمول النية بجميع المدة
 ولو عين مدة ولم يتعرض للتتابع فجامع أو خرج بلا عذر ثم عاد لتقيم الباقي جدد النية
 ولو أحرم معتكف بذلك فان لم يحض النوات أتمه والاخرج له ولا يني بعد فراغه من
 النكاح على اعتكافه الاول وان نذر اعتكاف شهر بعينه فبان انقضاؤه قبل نذره لم يلزمه
 نفي لان اعتكاف شهر قد مضى بحال

(قوله قرية منه) صفة اقول
 المصنف منارة منفصلة (قوله
 للاذان) وينبغي ان مثل الاذان
 ما اعتيد من التسيب المعروف
 الآن ومن اول الجمعة وثانيتها
 لا اعتياد الناس التمسك والصلوة
 الصبح والجمعة بذلك فيلحق بالاذان
 (قوله لانه صعودها) قال حج
 وبما تقر في المنارة فارتق المنارة
 الخارجية عن المسجد التي بابها فيه
 فتنقطع بدخولها اقطعا (قوله وبحث
 الاذرع امتناع الخروج) عبارة
 سم على حج في أثناء قوله وانظر
 بحث الاذرع مع ان مقابل
 الاصح نظر للاستغناء بالسطح

• (كتاب الحج) • (قوله لغة القصد) أو كثره الى من يعظم اه حج (قوله ومعلوم ان الموافق للغالب الحج) أي ومن غير الغالب ان يكون المعنى الشرعي مبالغة لغوي لكن بينهما مناسبة وعبارة حج اعتراضا على تفسيره بالافعال لكن يعكس عليه ان المعنى الشرعي يجب اشتقاقه على المعنى اللغوي بزيادة وذلك غير موجود هنا الا ان يقال ان ذلك اغلبي أو ان منها النسبة وهي من جرثومات المعنى اللغوي ونظيره الصلاة الشرعية لاشتقاقها على الدعاء اه يعني فيكون اطلاق الحج على الافعال مجازا من باب تسمية الكل باسم جزئه وقوله الاول أي قصد الكعبة الى آخره (قوله لكن يؤيده قولهم) أي قوله واعترضه ابن الرفعة (قوله وهو من الشرائع القديمة) بل ما من نبي الا وحى خلافا لمن استثنى هو داود وصالحا اه زيادى وحج وقوله ما من نبي شغل عيسى صلى الله عليه وسلم وبه صرح السيوطى فى رسالته المسماة بالاعلام بحكم عيسى عليه السلام فقال عيسى مع بقائه نبوته معدود فى أمة النبي وداخل فى زمرة العصاة فإنه اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو حى مؤمن به ٢٦٩ ومصدق أو كان اجقاعه به مرات فى غير

ليلة الاسرام من جملتها بمكة روى ابن عدى فى الكامل عن أنس قال ينافي مع رسول الله اذ رأينا بردا ويذاقنا رسول الله ما هذا البرد الذى رأينا والمصدق قال قد رأيتوه قلنا نعم قال ذلك عيسى بن مريم سلم على وأخرج ابن عساكر من طريق آخر عن أنس قال كنت أطوف مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة اذ رأيت صافح شيا ولا نزاهة قلنا يا رسول الله رأيتك صافحت شيئا ولا نزاهة قال ذلك أنى عيسى بن مريم انتظرته حتى قضى طوافه فسلمت عليه اه بحرفه رحمه الله (قوله وهو أفضل العبادات) قال الزيادى والحج يكفر السكائر والصغائر حتى التبعات على المعتمد ان مات فى حجه أو بعده

• (كتاب الحج) •

يفتح الحاء وكسر الهاء التصديد وشرعا قصد الكعبة للافعال الآتية قاله فى المجموع واعترضه ابن الرفعة بأنه نفس الافعال الآتية واستدل بخبر الحج عرفة ومعلوم ان الموافق للغالب الاول من ان المعنى الشرعي يكون مشتقا على المعنى اللغوي بزيادة ولا دلالة فى الخبر لان معناه معظم المقصود منه عرفة لكن يؤيده قولهم أركان الحج خمسة أو ستة ويجب ان هذه اركان للمقصود لا للقصد الذى هو الحج فتسميتها أركان الحج على سبيل المجاز والاصل فيه قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وخبر بنى الاسلام على خمس قال القسطنطين وهو من الشرائع القديمة وهو أفضل العبادات لاشتقاقه على المال والبدن الا الصلاة كما مر انها أفضل وروى ان آدم عليه السلام لما حج قال له جبريل ان الملائكة كانوا يطوفون قبلك بهذا البيت بسبعة آلاف سنة ورجع بعضهم انه لم يجب الا على هذه الامة لكن قال جمع انه غريب بل وجب على غيرها أيضا ثم انك اذا فرض عين على من لم يحج بشرطه أو كفاية لأحباؤه أو تطوع ويتصور فى الارقاء والصبيان اذ فرض المكفاية لا يتوجه اليهم نعم لو تطوع منهم من تحصل به الكفاية احتمل ان يثبت به لهم المخرج عن المكلفين كما فى صلاة الجنازة لكن ظاهر كلام المصنف فى ايضاحه اعتبار التكليف فيمن يثبت به فعله الفرض حيث قال ولا يشترط لعدد المصلين لهذا الفرض قدر مخصوص بل الفرض ان يوجد فيها فى الجملة من بعض المكلفين فى كل سنة مرة (هو فرض) أى مفروض بالشرائط الآتية لقوله تعالى ولله على الناس حج البيت الآية ونظير بنى الاسلام على خمس وهو مجمع عليه يكفر جاحده ان لم يخف عليه وفرض بعد الهجرة فى السنة السادسة

٤٧ به فى وقبل تمكنه من ادائها (قوله لاشتقاقه على المال) وهو ما يجب أو يندب من الدماء الآتية (قوله بل وجب على غيرها) معقد ولا ينافيه قوله ولا وهو من الشرائع القديمة لجواز ان يكون عنده هذا القائل مندوبا (قوله فى الارقاء والصبيان) أى والجنان على ما يأتى (قوله اعتبار التكليف) معتمد (قوله فى السنة السادسة) وحج صلى الله عليه وسلم قبل النبوة وبعدها وقبل الهجرة هجما لا يدري عددها وتسعة هـ هذه حججا انما هو باعتبار الصورة اذ لم يكن على قوانين الحج الشرعي باعتبار ما كانوا يفعلونه من النسب وغيره بل قيل فى حجة أبى بكر فى التاسعة ذلك لكن الوجه خلافه لانه صلى الله عليه وسلم لا يأمر الا بهج شرعى وكذا يقال فى الثامنة التى أمر فيها عتاب بن أسيد أمير مكة وبعدها حجة الوداع لا غير اه حج وكتب عليه سم قوله وحج صلى الله عليه وسلم الحج قضية صنيعة أى حجة عليه الصلاة والسلام بعد النبوة قبل الهجرة لم يكن حج شرعيا =

وهو مشكل جدا ٥١ (أقول) وقد يقال لا اشكال فيه لان فعله صلى الله عليه وسلم بعد النبوة قبل فوضه لم يكن شرعا بهذا الوجه الذي استقر عليه الامر فيعمل قول حج اذ لم يكن على قوانين الشرع المخ على انه لم يكن على قوانين الشرع بهذه الكيفية واما فعله قبل المبعث فلا اشكال فيه لانه لم يكن يوحى بل بالهام من الله تعالى فلم يكن شرعا بهذا المعنى لعدم وجود شرع ائذ ذلك ولا كنه كان مصونا كسائر أفعاله عن أفعال الجاهلية الباطلة وقوله في السنة السادسة يشكك عليه أيضا أن مكة انما فكت في السنة الثامنة فبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر ليحج بالناس في التاسعة وحج عليه الصلاة والسلام في العاشرة وقبل فتح مكة لم يكن المسلمون متمكنين من الحج الا أن يجاب عنه بما أجاب به الشارح عن كلام الرافي من ان القرصية قد تنزل ويتأخر الاجاب لكن في كلام الزيادي ما يخالف هذا الجواب حيث قال جميعا بين الاقوال بان الفرض وقع سنة خمس والطلب انما توجه سنة ست وبعث صلى الله عليه وسلم أبا بكر سنة تسع ٣٧٠ فحج بالناس ٥١ ويمكن الجواب أيضا عن كلام الزيادي بانه يشترط لوجوب

كما صحها في السير ونقله في المجموع عن الاصحاب وحزم الرافي هنا بانه سنة خمس وجمع بين الكلامين بان الفريضة قد تنزل ويتأخر الاجاب على الامة وهذا كقوله قد أفلم من تركي فانها آية مكينة وصديقة الفطر مدنية ولا يجب باصل الشرع سوى مرة في العمر ويجب أكثر من ذلك لعارض كندور قضاء عند افساد التطوع (وكذا العمرة) فرض (في الاظهر) لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله أي اتموا بها ما تمينون ولا يبرع الله فالت قات يارسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة واما ابن ماجه والبيهقي وغيرهما باسانيد صحيحة وأما خبره من صلى الله عليه وسلم عن العمرة أو اجبة هي قال لا وان تعتمر خير لك فضعيف اتفاقا قال في المجموع ولا يفتقر بقول الترمذي فيه حسن صحيح ولا يفتي عنها الحج وان اشقل عليه وانما أغنى لفعل عن الوضوء لانه أصل اذ هو الأصل في حق المحدث وانما حط عنه الى الاعضاء الاربعة تحية فافغنى عن بدله والحج والعمرة أصلا والعمرة افة الزيارة وشرع قصد البيت للافعال الآتية أو نفس الافعال كما مر والقول الثاني انه اسنة للخبر المار ولا تجب باصل الشرع في العمر سوى مرة واحدة لخبر أبي هريرة قال قال خطيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فقال أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فتال رجل أكل عام يارسول الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال لو قلت نعم لوجوب ولما استطعتم رواه مسلم وسميت عمرة لانها تفعل في العمر كما وصح عن سراقه قلت يارسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا ام لا لا بد فتال لا لا بد او وجوبه ما من حيث الاداء على التراخي فان وجب عليه بنفسه أو نائبه تأخيرها بعد سنة لا مكان

المباشرة الاستطاعة كما يأتي وهي لم تحصل قبل فتح مكة فعدم فعلهم لعدم استطاعتهم لالعدم الطلب (قوله وأتموا الحج والعمرة لله) انما قال ذلك ليمت بهم الاستدلال فان ظاهرها وجوب الاتمام اذا شرع وذلك لا يستلزم وجوب الشرع فان المعنى يصير عليه ان شرعتم فافعوا (قوله قال لا وان تعتمر) بفتح ان المصدرية وهي وما بعد هاء مبتدأ خبره خبر وعبرة المحلى وان تعتمر فهو أفضل فهي بكسر الهمزة شرطية وجوابها قوله فهو أفضل فعمل الرواية مخدافة (قوله وان اشقل عليها) أي على اعمالها (قوله اذ هو) أي الفصل (قوله في حق المحدث) يعني ان المحدث كان يجب عليه

الفصل للصلاة ومفهومه ان من لم يحدث لا يجب عليه غسل مادامت طهارته باقية ومنه يعلم ان قولهم كان لان الغسل واجبا في صدر الاسلام لكل صلاة المراد به على المحدث (قوله افة الزيارة) وقيل القصد الى مكان عامر ٥١ شرح البهجة الكبير (قوله فقال رجل) هو الاقرع بن حابس التميمي هكذا رايت بهامش صحيح ثم رايت في المواهب اللدنية في النوع السادس في حجه عليه السلام (قوله حتى قالها ثلاثا) أي هذه المقالة ٥١ سم على بهجة (قوله لو قلت نعم لوجوب) أي الحج وفي المنهيج لوجبت أي الخصلة أو الفريضة ثم قوله لو قلت نعم لوجوب يجوز ان يكون الوجوب معاقا على قوله ذلك فلا يقال هو صلى الله عليه وسلم مشرع لا موجب ثم رايت في سم على شرح البهجة ما نصه قوله لو قلت نعم لوجبت أي هذه الكلمة أي مقتضاها وهو الوجوب على كل عام وله ٥١ كان الوجوب على كل عام معلقا على قوله نعم وهذا كله ظاهر من الحديث وسياقه فيقال من انه واجب كل عام على الكفاية فكيف وقع السؤال عن وجوبه كل عام واجب بانه لو قال نعم لوجوب لا منشأه الا وهو فيلنامل ٥١

(قوله ومعه مياسير لا عذر بهم) فيه ان مكة انما افتحت سنة ثمان فلم يتمكن هو واصحابه من الحج في السادسة والسابعة ثم في عدم
حجهم سنة ثمان وتوسع دلالة على عدم وجوبه على النور (قوله وتلف مال) بقريضة ٣٧١ ولوضيفة ا هـ ج (قوله ان عزم على

لان الحج فرض سنة ست ولم يحج صلى الله عليه وسلم السنة عشر ومعه مياسير لا عذر بهم
وقيس به العمرة وتضييقهما بنذر او خوف غضب أو تلف مال أو قضاء عارض ثم محل جواز
التأخير ان عزم على فعلهما في المستقبل كما هي بيانه في الصلاة وانما لم تؤخر فيه - ما الردة
بعدهما لانها لا تحبط العمل الا ان انصابت بالموت وان أحبطت ثواب العمل مطلقا كما نص
عليه الشافعي رضي الله عنه في الام فلا يجب عليه اعادته - ما اذا عاد للاسلام ثم لهما
مراتب خمس حصة مطلقة وحصة مباشرة ووقوع عن النذر أو عن حجة الاسلام
وجوبها لكل مرتبة شروط فيشترط مع الوقت الاسلام وحده للصحة ومع القيمة
للمباشرة ومع التكليف للنذر ومع الحرية لوقوعه عن حجة الاسلام وعمره ومع الاستطاعة
للوجوب وقد شرع في بيان ذلك فقال (وشترط صحته) أي حصة ما ذكر من حج او عمرة
(الاسلام) فقط فلا يصحان من كافر ولا عنه اصليا او مرتدا لعدم اهليته للعبادة وقضية
كلام جمع حصة حج مسلم بالانبيعية وان اعتقد الكفر وهو ظاهر اذا اعتقاده منه لغو نعم ان
اعتقده مع احرامه لم يفتقد لان غايته انه كنية الابطال وهي هنا تؤثر في الابتداء دون
الدوام وبذلك يجمع بين قول الروائي بالبطالين وقول والده بالصحة وعمل كل منهما ما قاله
بما يشقه - ثم مما تقرر رتبه على دخول الوقت معلوم من كلامه الا في المواقيت وعلى
معرفة الاعمال والعلم بها بان يأتي بها عالما انه يفعلها عن الذل فلو جرت اتفاقا لم يصح
مرود فيه - ما بان الظاهر في الاول كما قاله الزركشي عدم اشتراطه لامكان العلم بها بعد
الاحرام وانه لا يشترط هنا تعيين النوى بخلاف الصلاة فيهما وفي الثاني بان غير الاحرام
من الاركل لا يحتاج الى نية تخصه فالواجب فيه عدم الصارف لا القصد (فالولي) أي ولي
المال (ان يحرم عن الصبي الذي لا يميز) لان مباشرته بنفسه غير صحيحة ادلاية له لما رواه
مسلم عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم اتي ركباً بالروحاء فرفعت امرأة اليه صديقا قالت
يا رسول الله هذا حج قال نعم ولك اجر وفي سنن ابى داود فاخذت بعضه صبي ورفعته من
مختمها والغالب ان من يحمل بعضه ويخرج من المحفة لا تيسيره ويكتب للصبي ثواب
ما عمل من الطاعات ولا يكتب عليه معصية اجماعا (و) ان يحرم (عن المجنون) قياسا على
الصبي سواء بلغ مجنونا أم عاقلا ثم جن وسواء حج الولي عن نفسه أم أحرم عنها أم لا فينوى
الولي بقلبه جعل كل منهما محرما أو يقول أحرمت عنهما ولا يشترط حضورهما
ولا مواجهتهما بالاحرام ولا يصحير الولي بذلك محرما ويجوز للولي الاحرام عن المميز أيضا
وانما نص على غير المميز دفعا لما عساه ان يتوهم من عدم حصة الاحرام عنه لمناقاة حاله
لعبادات ولو اذن للمميز في الاحرام جاز فان احرم بغير اذنه لم يصح ومراده بالصبي الجنس
الصادق بالذكور والاثني وافهم كلامه عدم حصة احرام غير الولي كالجد مع وجود الاب الذي
لم يقيم به مانع وهو كذلك واماما أو هـ - فظاهر الخبر المأثور من جوار احرام الام عنه فاجابوا

فعلهما في المستقبل) واهل المراد
انه يجب عليه العزم بعد دخول
وقت الحج في اول سني البسار
(قوله وعن حجة الاسلام) هي
الرابعة كما يعلم من قوله فيشترط
الحج وكان الاولى ان يعبر بالواو
(قوله فيشترط مع الوقت) أي
المعلوم من باب المواقيت الا في
(قوله نعم ان اعتقده مع احرامه)
يخرج ما لو اعتقده مع احرام وليه
فلا أثر له (قوله وهي هنا تؤثر الخ)
ومثل ذلك الصوم والاعتكاف
فلا ينقطع واحد منهما ما ينييه
الابطال (قوله مرود فيه - ما)
أي في الاعمال والعلم (قوله أي
ولي المال) أي يجوز له ذلك بل هو
منه - دوب لان فيه معونة على
حصول الثواب للصبي وما كان
كذلك فهو من دوب ومعلوم ان
احرامه عنه انما يكون بمد تجريد
من الثياب (قوله ولك اجر)
أي على تربيته - فلا يثنى ان الام
لا ولاية لها أو يقال يجوز انما
كانت وصية (قوله ثواب ما عمله)
أي أو عمله به وليه - ج (قوله ولا
يشترط) لكنه يكره الاحرام عنهما
في غيرهما لاحتمال ان يرتكب شيئا
من محظورات الاحرام لعدم
علمهما ويمكن الولي من منعهما
اه - هم في شرح الفاية (قوله
حضورهما) أي ولو بعين المسافة
ثم بعد ذلك على وليه احضاره
لاعمال الحج فان لم يحضره ترتب عليه ما ترتب على من فاته الحج أو منع من الوصول (قوله ولو اذن للمميز) أي الولي من ابا أو جدا الخ

(قوله ولو أحرمه) أي عنه أو بسببه (قوله ويعلم من اعتبار الخ) أي المأثر في قوله أي ولي المال (قوله عن مغمى عليه) ينبغي تخصيصه بما إذا ربحى زواله عن قرب والاصح إحرامه منه كالجنون على ما يفيد التعليل بأنه ليس لاحد التصرف في ماله فان محله حيث ربحى زواله عن قرب (قوله وليس للسيد ان يحرم عن عبده) وعليه فلو أحرم البالغ العاقل بلا اذن هل يصح إحرامه وللسيد تحمله أم لا لكونه ممنوعاً من الفعل بلا اذن جزم بالهبة سم في شرح الغاية حيث قال يصح مباشرة الهبة وان لم يأذن سيده وسيأتي ذلك في باب الاحصاء في كلام المصنف (قوله ان يحرم عن عبده البالغ) ويتردد النظر في المبعوض الصغير فيصنع ان تقطير ما يأتي في النكاح وحينئذ يحرم عنه وليمه وسيداه معاً لا أحدهما وان كانت مهاياًة اذ لا دخل لها الا في الاكساب وما يتبعها كزكاة الفطر لا ناطقاً بمن تلزمه النفقة ٣٧٢ وتحتل هبة احرام أحدهما عنه وللسيد اذا كان المحرم الولي تحمله والاول

أقرب اه حج وكتب عليه سم قوله والاول اقرب قد يستشكل الاول بأن كلامه ما لا يأتي إحرامه عنه لانه لا جائز ان يراد به جعله محرماً اذ ليس له ذلك اذ ولايته على بعض الجملة لا على كلها ولا جعل بعضه محرماً اذ إحرام بعض الشخص دون بعض غير منصوص فينبغي ان يتعين اذن أحدهما الاخر في الاحرام عنه ليكون إحرامه عن جلته بولايته وولاية موكله اه (اقول) أو يتفقا على ان يتقارنا في الصيغة بان يوقعا معا (قوله لنحو الوصي) أي واحداً كان أو متعدداً ثم في التعدد ان كان كل منهما مستقلاً صح إحرام الاول منهما ان ترتبا وان لم يكن مستقلاً لم يصح إحرام أحدهما الا باذن صاحبه فيكون مباشراً عن نفسه ووكيله عن

عنه باحتمال كونه اوصية او ان الاجر الحاصل لها باعتبار اجر الحمل والنفقة لعدم التصريح في الخبر بان الحرمت عنه وان الولي اذن لها في الاحرام عن الصبي كما علم مما مر وصرح به في الروضة ولو أحرم به الولي ثم اعطاه لمن يحضره الفسك صح جزم ما ويعلم من اعتبار ولاية المال عدم صحة إحرامه عن مغمى عليه كريض يربحى برؤيه لانه ليس لاحد التصرف في ماله بسبب الانعام قال الامام وليس للسيد ان يحرم عن عبده البالغ أي العاقل وقضيته انه يحرم عن الصغير وهو الوجه وقول ابن الرفعة القياس انه لا يجوز كزوجه والا سنوى وأيت في الام الجزم بالهبة من غير تقييد بالصغير مردود بان كلام الام محمول كما أفاده الاذرى على غير المكلف وهو ما فهمه السبكي وبالفارق بين هذا ومنع تزويجه بان المدار هنا على تخصيصه بالشباب فسوح به ما لم يساح به ثم ومن ثم جاز لنحو الوصي هنا الاحرام عن الصبي لا تزويجه وولي الصبي يأذن ائنه أو يحرم عنه حيث جازا بجماعه ثم اذا جعل غير المكلف محرماً باحرام الولي أو مأذونه أو بإحرامه وهو محرم باذن وليه فعلى الولي منعه من محظورات الاحرام وعليه احضاره للمواقف كلها وجوباً في الواجبة ونهياً في المندوبة كعرفة ومزدلفة والمشعر الحرام لا مكان فعلها منه ولا يغني حضوره عنه وعليه وجوباً ونهياً كما ذكر امره بما قدر عليه من افعال النسك كغسل وتجرع عن مخيط وليس ازار ورده أو غيرها وانابة عنه فيما يحجز عنه فيناوله هو أو نائبه الجرايمى به ان قدر والارى عنه بعد رميه عن نفسه والواقع للراى وان نوى به الصبي وفي المجموع عن الاحكام يسن وضع الحصة في يده ثم يأخذ يده ويرمى بها والا فبأخذها من يده ثم يرمى بها ولو رماها عنه ابتداءً جاز وكذلك اذا قدر على الطواف أو السعى علمه ذلك والاطاف وسعى ولو اركبه دابة اشترط ان يكون سائقاً وفاقداً ان كان الراكب غير محرم ولا يكتفى

الاخر ولهما الاذن اذ انما يحرم عن المولى عليه ويكون وكلاءهما في الاحرام (قوله يأذن ائنه) السعى

أي الصبي (قوله جازا بجماعه) أي بان لم يفوت مصلحة على الصبي ولا لزم عليه غرم زيادة على نفقة الحضر (قوله وعليه احضاره المواقف كلها) مفهومه انه اذا احضره الاجنبى لا يعتد بذلك وبه صرح حج (قوله ولا يغني حضوره) أي الولي وقوله عنه أي الصبي (قوله ليرمى به الخ) افهم انه لو استقل بالرمى بنفسه لا يكتفى وهو قياس ما يأتي في الطواف والسعى (قوله بعد رمية الخ) قضيته ان المناولة لا يشترط للاعتداد بها كون المناول رمى عن نفسه وبحج حج انه لا بد ان يكون رمى عن نفسه لان مناولة الجهر من مقدمات الرمي فتعطى حكمه اه (قوله وان نوى به الصبي) قضيته انه لا يقبل الصرف والا لم يقع عن الراى لصرفه اياه بقصد الرمي عن الصبي (قوله في يده) أي الصبي (قوله اشترط ان يكون الخ) أي الولي ومثله مأذونه

(قوله وانما يفعلها) أى السعي والطواف (قوله بعد فعلهما عن نفسه) قضية اشتراط ذلك وان كان الصبي مباشر الاعمال ويوجه بانه لما اشترطت مصاحبة الولي له نزل منزلة فعله وقد يشكك على هذا ما سياتى من ان الحرم اذا حل محرم لم يطف واحد منهما عن نفسه ودخل وقت طوافه ونواه الحامل للمحمول وقع للمحمول ثم يطوف الحامل بعد ذلك عن نفسه وقد يفرق بان الطفل لما لم يعتد باحرامه مستقلا انفى فعله ونزل فعل الحامل منزلة فعل المحمول ٣٧٣ فلو أوقفناه عن الطفل لزم الغناء فعل

الحامل مع ان القصص ادعاء هو فعله بخلاف ما سأتى فانه لما كان كل منهما له قصد صحيح وتعارض فعلاهما غلب جانب المحمول فالنفي معه فعل الحامل عن نفسه لمنزلة مستقلة الدابة أو ان ما هنا مصور بما لو أطلق وما يأتى مصور بما اذا قصد المحمول وحده ويؤيد هذا الجواب ما سأتى في كلام الشارح ثم من قوله وسواء في الصغير حمله ولبيه الذى أحرم عنه أم غيره (قوله وكذا وضوء الخ) واذا وضأه الولي والحالة ما ذكر ثم بلغ على خلاف العادة وهو بطهارة الولي او كان مجنونا فافاق ولم يحصل منهما ناقض للوضوء هل يجوز له ان يصلى بها الا انها طهارة معتد بها الا يصح ان يصلى بها تردد فيه سم على حج ثم قال يحتمل الاول ويحتمل الثانى وهو غير بعيد اه (أقول) والاقرب الاول لان الشارع نزل فعل ولبيه منزلة فعله فاعتد به وصار كأنه فعله بنفسه فتصح صلاته به (قوله ولا بد من طهر الولي) انظر الحكمة في اشتراطهما من الولي مع انه آلة للطواف بغيره فهو كالدابة وقد

السعي والطواف من غير استصحابه وانما يفعلها ما به بعد فعلهما عن نفسه فظير ما مر في الرمي اذ مبنى الحج على عدم التبرع به مع قيام الفرض ولو تبرع وقع فرضا لا تبرعا ويصلى عن غير المميز ركعتي الاحرام والطواف استحبابا ويشترط للطواف طهارته من الخبث وستر عورته وكذا وضوءه وان لم يكن مميزا كما اعتمدوا الدرجه الله تعالى وبغته نرجحة وضوئه هنا للضرورة كما اغتفر رجحة طهر مجنونة انقطع حيضها التحمل لحياتها او يؤخذ من التشبيه ان الولي ينوى عنه وهو الاوجه ولا بد من طهر الولي وستر عورته أيضا واذا صار غير المكاف محرم ما غرم ولبيه دون زيادة نفقة احتاج اليها بسبب الفسك في السفر وغيره على نفقة الحاضر اذ هو الموقع له في ذلك كما يغرم ما يجب بسببه كدم قران أو قمع أو فوات وكفدية شئ من محظوراته كفدية جماعه وحلقه وقله ولبسه وتطيبه سواء أفعله بنفسه ام فعله به الولي ولو الحاجة الصبي لما مر مع استغنائه عنه بخلاف ما لو قبل له نكاحا لان المنكوحة قد نفقت والتسك يمكن تأخيرها الى البلوغ وما نفق من لزوم جميع ذلك للولي اذا كان مميزا هو المعتد كما صرح به كغيرهما خلافا لما في الاسعاد تبة للاستوى وما في المجموع من ان فدية الحلق والقلم على المميز له لفرعه على مرجوح وهو رجحة احرامه بغير اذن ولبيه ليوافق كلامهم وقول القائل تبة للزركشى بانها وجبت على الصبي ثم تحمله عنه الولي مردود بان الاصح في الروضة ان الصبي لا يكون طريقا في الضمان بل في المجموع هنا انها في مال الولي ويمكن حمل ما في الاسعاد على التفريع المار ولا ينافى ما قررناه قواه - ثم يضمن الصبي المميز الصبي لان محله في غير محرم بان أتلفه في الحرم من غير تقصير من الولي والحاصل انه متى فعل محظورا وهو غير مميز فلا فدية على احد او مميز بان تطيب أو لبس ناسبا فكذلك ومثله الجاهل المعتد كما لا يخفى وان تعمد أو حاق أو قلم أو قتل صبيدا ولو سهوا فالقضية في مال الولي وفارق الوجوب هنا في مال الولي أجرة تعليمه ما ليس بواجب حيث وجبت في مال الصبي بان مصلحة التعليم كالضرورة واذا لم يفعلها الولي في الصغير احتاج الى امتدرا كما بعد بلوغه بخلاف الحج ولو فعل به اجنبى ولو الحاجة لزومه الفدية كالولي ويفسد حج الصبي بجماعه الذى يفسد به حج الكبير (وانما تصح مباشرة من المسلم المميز) ولو صغيرا أو رقيقا كبقية العبادات البدنية (وانما يقع عن حجة الاسلام) وعمرته بالمباشرة أو النيابة (اذا باشره) المسلم (المكلف) أى البالغ العاقل (الحز) وان لم يكف بالحج اذ هو

يقال يحتمل انه لما اشترطت مصاحبة له نزل منزلة المباشرة (قوله بخلاف ما لو قبل له نكاحا) أى فان مؤن النكاح في مال الصبي دون الولي (قوله ولو الحاجة) كان رأه بردا مثلا فاللبسه (قوله لزومه) أى الاجنبى (قوله الذى يفسد به حج الكبير) أى بان كان عامدا عالما مختارا وقياس ما تقدم من وجوب الفدية من مال الولي اذا تعمد الحلق أو القلم الخ وجوب القضاء هنا أيضا من مال الولي (قوله (الحز) أى ولو بالتبين وان كان حال الفعل قننا ظاهرا اه حج ومثله ما لو كان صبيًا ظاهرا وتبين بلوغه كما شمله عموم قوله ولو بالتبين

(قوله ولو تكافوا حرم يؤول) انظر ما صوته ويمكن تصويره بان يقصد ~~غير القضاء~~ ان يكون نقلا من حيث الابتداء امر واجبا من حيث حصول احكام الكعبة فيلغز ذلك القصد ويقع عن القضاء (قوله كان الحكم ~~ذلك~~) أي وقع عن فرضه (قوله اذا لم يدرك) أي كل من الصبي والعبد ٢٧٤ (قوله ويؤخذ من ذلك اجزاؤه) أي الحج (قوله اذا تقدم الطواف أو الحلق) فهو منه

انهم ما لو تفرقا لما وأعادهما بعد البلوغ لا يجزئ عن حجة الاسلام ويوجه بانه وقع بعد التحال الاول فكان حجه ثم في حالة نقصانه لكن في حج مانعه ويؤخذ من ذلك انه يجزيه عوده ولو بعد التحليل وان جامع بعده ما وهو محتمل فيه ما فله بعد وقوفه ليقع في حال السكال وعليه فيظهر انه لا يعد احرامه الى آخر ما ذكره فليراجع وهو صريح في انه وان جمع بين الحلق والطواف تجزئ اعادته ما ويقتضيه عن حجة الاسلام وقوله الطواف أي طواف الاضائة (قوله وظاهر انه يجب اعادته) أي فلو لم يعد استقرت حجة الاسلام في ذمته لتفويته لها مع امكان العمل على ما استقر به سم على حج (قوله فهو كما لو كل قبله) أي فيكفيه ولا يحتاج الى اعادته ولا ينافيه قوله بعد أي ويعيد ما مضى قبل كماله فانه لا يصلح ان يكون شرعا لكلام المجموع ومن ثم قال حج في شرح الارشاد ان الحجة الاكتفاء بما أدركه ولا يحتاج الى اعادته فله ما ذكره من قوله أي ويعيد الحج سرف لكلام المجموع من ظاهروا ان المعتمد على ما فله

مكلف في الجملة كما أشار اليه بقوله (فيجزي حج التغير) وكل عاجز حيث اجتمع فيه الحرية والتكليف كما لو تكلف المريض حضور الجمعة أو اتقى خطر الطريق وحج وعلم بماتة ران نصيره بالمشورة جرى على الغالب اذا النية عن غيره لموت أو عصب كذلك ولو تكلف التغير الحج وأفسده ثم قضاه كفاء عن حجة الاسلام ولو تكلف وأحرم بتقل وقع عن فرضه أيضا فلو أفسده ثم قضاه كان الحكم كذلك (دون حج الصبي والعبد) اذا اكمل بعده اجازة الحجز اي صبي حج ثم بالغ فعليه حجة أخرى وايضا بعد حج ثم عتق فعليه حجة أخرى رواه البيهقي باسناد جيد كما في المجموع والمعنى فيه ان الحج وظلينة العمر لا تكرر فيه فاعتبر وقوعه في حالة السكال فان كذا قبل خروج وقت الوقوف بالبلوغ والعتق وهم في المرقف وادر كازنا يعتمد به في الوقوف أو بعده ثم عاد له قبل خروج وقته اجزاؤه ما لم يظهر الحج عرفه لانه أدرك معظم الحج فصار كما لو أدركه الر كوع بخلاف ما اذا لم يدرك الوقوف ويعيد من ذكر السعي ان كان قد سعى بعد القدوم لوقوعه في حال النقصان ويخالف الاحرام فانه مسمومة ام بعد السكال ويؤخذ من ذلك اجزاؤه عن فرضه أيضا اذا تقدم الطواف أو الحلق واعادته بعد اعادة الوقوف وظاهر انه يجب اعادته لتبين وقوعه في غير محله ولو كل من ذكر في اثناء الطواف فهو كما لو كل قبله كما في المجموع أي ويعيد ما مضى قبل كماله بل لو كل بعده ثم اعاده كني فيما يظهر كما لو أعاد الوقوف بعد السكال كما يؤخذ من قول الروض والطواف في العمرة كالوقوف في الحج اه ووقوع السكال في اثناء العمرة على التخصيص المار والطواف فيها كالوقوف في الحج ولا دم عليه بآتيانه بالاحرام في حال النقصان وإن لم يعد الى الميقات كما لا لانه انما ياتي وسعه ولا مساءة وفارق الكافر الا اني اذا لم يعد الى الميقات بانه كان قادرا على ازالة نقصه حين مر به وحيث أجراه ما أتى به عن فرض الاسلام وقع احرامه ولا تطوعا وانما بقى السكال ففرضه على الاسع في المجموع ونه من الدارحي لوقات الصبي الحج فان بلغ قبل الفوات فعليه حجة واحدة تجزئ عن حجة الاسلام والقضاء او بعده لزمه حجتان حجة للفوات واخرى للاسلام ويبدأ بحجة الاسلام ولو افسد الحار البالغ قبل الوقوف حجه ثم فاته اجزاؤه واحدة عن حجة الاسلام والفوات والقضاء وعليه فدية للافساد واخرى للفوات وما اقتضاه كلام جمع من الاصحاب من عدم وجوب دم على الرقيق غيلة للرقيق كني بعبثا اذا لم يكن قضاء عن واجب نذرا وقضاء افسده والاوجب قال بل ينبغي وجوبه اذا قل على الحرية كقدرته على الصفة المعانة هي عليه انزل باللام توقع منة الواقع واستظهر الشيخ حجة الله في دون الاقول وقد يستبعد الثاني أيضا لادابيل

قبل البلوغ لا يعتد به حيث لم يعد بعد البلوغ (قوله على التخصيص المار) أي في غوطه ولو كل من ذكر الحج (قوله لوقات على الصبي الحج) أي بطلن احرامه وفاته الوقوف لمدم فكنه منه (قوله من عدم وجوب دم على الرقيق) معتمد (قوله اذا قل على الحرية) أي بان علق سببه لاحتاقه على ما يكتسب خطه لو كان مكاتباً وقد روي على فدية النجوم (قوله ولا يستبعد الثاني) هو المعتمد

(قوله على بعض افراده) قال حج
 رحمه الله وحكمة ذكر الخاص
 وروده في الخبر الذي صححه جمع
 وضعفه آخرون انه عليه السلام
 سئل عن السبيل في الآية فقال
 الزاد والراحلة * (فرع) *
 استطرادى وقع السؤال عما
 يقع كتب في مخاطبات الناس
 بعضهم لبعض من قوله - لمن لم
 يحج يا حاج فلان تعظيما له هل هو
 حرام أولا والجواب عنه ان
 الظاهر الحرمة لانه كذب فان معنى
 يا حاج يا من أتى بالنسك على الوجه
 المخصوص نعم ان أراد يا حاج
 المعنى اللغوي وقصد به معنى
 صحبها كان أراد يا حاج يا قاصد
 التوجه الى كذا كالجماعة أو
 غيرها فلا حرمة (قوله وهو يكسب
 في يوم كفاية أيام) أى كسبا لا تقا
 به لأن في تعاطيه غير الاتق به
 عاروا ولا شديدا أخذاء ما لوه في
 النفقات من انه لو كان يكسب
 بغير لائق به كان لزوجه النسخ
 بذلك (قوله في أول يوم من
 خروجه) هو المعتقد (قوله في
 الحضر مطلقا) أى قصر السفر
 أو طال (قوله الصالحة) عبارة
 الزيادة وان لم تلق به ومثله في حج
 وسياق ذلك

بعد - ما من عطف العام على بعض افراده ومحل الخلاف عند عدم مسكن له يلبده
 ووجه في الجازفة تقوم بؤنته والا اشتربت مؤنة الاياب جزما ولم يتعرضوا للمعارف
 والاصدقاء اتيسر استبداهم قاله الرافعي (فلم) لم يجد ما ذكر ولكن (كان يكسب) في سفره
 (ما يفي بزياده) أى بؤنته (وسفره طويل) مرحلتان فاكثرت (لم يكلف الحج) وان كان
 يكسب في يوم كفاية أيام لاحتمال انقطاع كسبه لعارض مرض ونحوه وعلى تقدير عدم
 انقطاعه فالجمع بين تعب السفر والكسب فيه مشقة عظيمة (وان قصر) السفر كان
 بمكة أو على دون مرحلتين (وهو يكسب في يوم كفاية أيام) أى أيام الحج (كاف) الحج بان
 يخرج له حينئذ لاستغناؤه بكسبه بخلاف ما اذا كان يكسب كفاية يوم يوم لا انقطاعه عن
 الكسب أيام الحج وبحسب الاذرعى أخذ من التعليل السابق انه لا بد أن يتيسر له الكسب
 في أول يوم من خروجه والاستوى انه لو كان يقدر في الحضر على ان يكسب في يوم ما يكفيه
 له وللحج لزمه ان قصر السفر لانهم اذا الزموا به في السفر في الحضر أولى وكذا ان طال
 لانتفاء المذمور ويرد بان كسبه في الحضر تحصيل اسباب الوجوب وهو غير واجب كما يأتي
 فلا يكلف الكسب في الحضر مطلقا ويقرب بينه وبين من يقدر على الكسب في السفر بان
 ذلك يعد مستطاعا في السفر قبل الشروع فيه ولو قبل تحصيل الكسب وهذا لا يعد
 مستطاعا له الا بعد حصول الكسب لان الفرض انه لا يقدر على الكسب في السفر فلا
 يجب عليه تحصيله مالم يسهل وأيضاً فلا نه اذ لم يجب عليه الكسب لا ينشأ حق الاذى فلا ن
 لا يجب لا ينشأ حق الله تعالى أولى وقد نقل الخوارزمي الاجماع على عدم وجوب اكتساب
 الزاد والراحلة وظاهره انه لا فرق في ذلك بين الحضر والسفر الطويل والتقصير وهو كذلك
 الا فيما اذا قصر السفر وكان يكسب في يوم كفاية أيام كما مر وأيام الحج ستة اذ هي من زوال
 سابع الحجة الى زوال ثالث عشره وقول المجموع انها سبعة مع تحديده بذلك فيه اعتبار
 الطرفين واستنبط الاسنوى من التعليل بانقطاعه عن الكسب أيام الحج انها من خروج
 الناس غالبا وهو من أول الثامن الى آخر الثالث عشر وهذا في حق من لم ينقر النذر الا قول
 وما ادعاه في الاسعاد من كون تقديرها بثلاثة أيام كما قاله ابن النقيب أقرب لان تحصيل
 أعمال الحج تمتعا وافرادا يمكن في ثلاثة أيام والمراد بالاعمال الاركان ورمى بحجرة العقبة
 لان له مدخلا في التحال من الحج والقارن يمكنه تحصيل أعمالها في يوم عرفه ويوم النحر
 فيه نظر والا قرب ما قاله الاسنوى لان الغالب ان المكتسب في هذه الايام الستة لا يجد
 من يستعمله ولان الزام الكسب له يوم الثامن يفوت عليه سننا كثيرة وفي الحادي عشر
 والثاني عشر والثالث عشر ان لم ينقر يفوت عليه أيضا الرمي في الوقت الفاضل وتحصيل
 سننه الكثيرة التي يفوت فيها نحو ثلث النهار فكان اعتبار الستة أولى ويظهر في العمرة
 الاكتفاء بما يسع افعالها غالبا وهو نحو ثلثي يوم (الثاني) من شروط الاستطاعة (وجود
 الراحلة) الصالحة لمثله بشراء أو استئجار بمن أو أجرة مثل لا بزيادة وان قلت وقد رعلها

(قوله أوركوب) عطف على قوله بشره (قوله ان قبله) وهل يجب القبول فيما ثم بتركه أولا ما في قبول الوقف من المنه وكذا يقال فيما لو أوصى له بمال ومات الموصى - ل يجب قبول الوصية أولا لما تقدم فيه نظر ولا يعذر فيه - ما عدم الوجوب لما ذكر ويحتمل الفرق بين الوقف والوصية لان ٣٧٧

وركوب موقوف عليه ان قبله أول ما قبله وصححه ما أوصى بمنعته الى ذلك والوجه الوجوب على من حمله الامام من بيت المال كاهل وظائف الركب من القضاة أو غيرهم ومحل ذلك (ان بينه وبين مكة مرحلتان) فاكثرون قدر على المشي نعم يسر له المشي حينئذ خروجا من خلاف من أوجبه ومقتضى كلام الرافي عدم الفرق في استحباب المذي بين الرجل والمرأة قال في المهمات وهو كذلك وهو المعتقد وان قال الثاني حسين لا يستحب للمرأة الخروج مائة لانها عورة وربما تظهر للرجال عند مشيها ولو اياها الى الاول منعها كما قاله في التقريب والركوب من قدر عليه أفضل للتباع والافضل أيضا لمن قدر ان يركب على القتب والرحل فعل ذلك وأصل الرحلة الناقصة الصالحة للعمل وتطابق على ما يركب من الابل ذكر اكل أو أثنى وهو مرادهم هنا وألحق الطبري بها كل دابة اعتيد الحمل عليها من نحو بغل أو جمار قال الأذري وانما يعتاد ذلك في مراحل يسيرة دون المسافات الشاسعة اذ لا يقوى عليها الا الابل اه والظاهر ان المسافة تختلف باختلاف الدواب فليعتبر قدرته على الدابة لا ثقتها وانما اعتبروا مسافة القصر ههنا من مبدء اسفاره الى مكة لا الى الحرم عكس ما اعتبروه في حائس المسجد الحرام في المنع رعاية لعدم المشقة فيها فان لحقه بالراحلة مشقة شديدة) بان تذكر كالمشقة بين المشي والركوب كما في الكناية عن الجويني والاقرب ضبطها عبيد بن عمير (اشترط وجود محمل) بنسخ الميم الاولى وكسر الثانية بخط المصنف وقيل عكسه وهو خشب ونحوه يجعل في جانب لبعير للركوب فيه يبيع أو اجارة بعوض مثل دفعا للضرر فان لحق من ذكر في ركوب المحمل المشقة المذكورة اعتبر في حقها الكيفية وهي المسماة الآن بالمحارة فان عجز عن الركوب فيها فحققة فان عجز فسرير يحمله رجال وان بعد محله فيما يظهر لان الفرض انه قادر على مؤن ذلك وانها فاضلة عما يأتي اما الاثنى والخمسة فيعتبر ذلك في حقهما وان لم يتضرر لانه استراهما ما وتقييد الاذري ما ذكره ما عمن لا يليق بهما ركوبه ابداً وانه أكانت تشي والافكار لرجل محمل نظر اذا الاثنى مأمورة بالستر ما أمكن فلا نظارها اذتها (واشترط) في حق راكب المحمل ونحوه أيضا (شريك يجلس في الشق الآخر) يكون عدلا تليق به بما استه ليس به نحو برص ولا جذام ويوافقه على الرضا بالركوب بين المحملين عنه - منزوله لنحو قضاء حاجة فيما يظهر في الكل فان لم يجد فلا وجوب وان وجد مؤنة المحمل بتمامه اذ بذل الزائد خسران لا مقابل له كما في الوسيط قال الاسنوي وقضيته ان ما يحتاجه من زاد وغيره اذا أمكنت المعادلة به يقوم مقام الشريك ورجح ابن العماد تعين الشريك اذا المعادلة به لا تقوم مقامه في السهولة عند النزول والركوب ورجح الزركشي الاول بانه ظاهر النص وكلام

عن الموقوف عليه بموته واختلال شرط فيه ولا يجوز له التصرف فيه يبيع ولا غيره مما في معناه فتضعف المنه فيه بخلاف الوصية فانه يملك الموصى به ملكا مطلقا فاشبه الهبة (قوله وصححه ما) أي على المرجوح (قوله على من حمله الامام) أي كما يجب عليه ذلك اذا حمله الامام ينبغي وجوب السؤال اذا ظن الاجابة (قوله ولو اياها على الاول) هو قوله وهو المعتقد (قوله وألحق الطبري بها) أي وكانت تليق به أخذ من قوله السابق الصالحة مالمه (قوله من نحو بغل أو جمار) وان لم يات به زياي ورجح (أقول) وقد يترقب فيه الا ان يقال الحج لا بد له بخلاف الجمعة ويفرق بين ذلك وبين العادل الا ان حيث اشترطت فيه اللباقة بانه يترتب عليه الضرر بمجالسته بخلاف الدابة (قوله الشاسعة) هو بالشين المجهمة والسين والعين المهملتين أي البعيدة اه مختار (قوله بالمحارة) أي وهي المعروفة الآن بالمشقة (قوله ولا جذام) قال الزياي ولا شديد العداوة له فيما يظهر أخذ ما يأتي في الولية

(قوله ولو وجب) قال الهنلي
 لانه اذا صرف ماله الى الحج
 فقد يحل الاجل ولا يجد ما يقتضي
 به الدين وقد تحترمه المنية فتبقى
 ذمته مرهونة اه (أقول)
 يؤخذ من قوله لانه اذا صرف الحج
 انه لو كان له جهة يرجو الوفاء
 منها عند حلوله وجب عليه
 الحج وهو ظاهر (قوله حتى يترك
 لهم الحج) هذا يخالف ما ذكره في
 الجهاد من ان المتجه انه اذا ترك
 لهم نفقة يوم الخروج جاز سفره
 وعبارته ثم بعد ذلك قول المصنف
 وكذا كفاية في الاصح مانصه ولو
 لزمته كفاية أصله احتاج لاذنه
 ان لم ينب من يوفيه من مال حاضر
 وأخذ منه البلقيني ان النزع
 لولزم أصله مؤنثة امتنع سفره
 الاباذن فرعه ان لم ينب كما مر ثم
 بحث انه لو أدى نفقة يوم حل له
 السفر فيه كالدين المؤجل وهو
 متجه وان نظريه بعضهم اه
 وفي كلام الزيادي ان عدم الجواز
 فيما بينه وبين الله تعالى اما في
 ظاهر الشرع فلا يكلف بدفعها
 لانها لا تجب يوم ما يوم أو فصلا
 بفصل وعليه فها هنا محمول على
 عدم الجواز باطنا وما في السير
 عن البلقيني محمول على الجواز
 ظاهرا (قوله هل يتيان كالحج
 الخ) وظاهر اطلاق المتن بتيانها
 (قوله فقتاح اليها) أي المسكن
 والعبد (قوله ان هو لاهل) أي أهل
 بيوت المدارس (قوله وما ذكره)
 أي ابن العمار معتد

الجمهور والوجه انه ان سملت المعادلة به بحيث لم يخش ميلا ورأى من يسكه له لو مال عند
 نزوله لنحو قضاء حاجة كتنفيها او الاقارب تعين الشريك (ومن ينه ويمنها) أي مكة
 (دون مرحلتين وهو قوي على المشي يلزمه الحج) لانتفاء المشقة فلا يعتبر في حقه وجود
 الراحة وما يتعلق به أو أشعر تعبيره بالمشي انه لا يلزمه الحبو والزحف وان أطاقه ما هو
 كذلك (فان ضعف) عن المشي بان عجز أو لحقه ضرر ظاهر (فكالمعبد) عن مكة فيستترط
 في حقه ما مر (ويشترط كون) ما ذكر من (الزاد والراحلة) مع ما يقتضيه معهما (فاضلين
 عن دينه) ولو مؤجلا أو أمهل به ربه سواء اكل لا أدى أم لله تعالى كذا ذكره وكذا لو كان
 له مال في ذمة غيره وأمكن تحديده في الحال فكالخالص له عنده والاف كالمعبد (و) عن
 (مؤنثة) أي كائنة من عليه نفقة مدة ذهابه وإيابه على الوجه اللائق به وبهم من كسوة
 ومسكن وخادم ان احتج اليه واعفاف الاب وأجرة الطبيب وغن الادوية اذا احتج
 اليها فلا يضيغ موافقة قال صلى الله عليه وسلم كفى المرء نكاحا ان يضيغ من يعول وماله وحمه
 كلامهم من جواز الحج عند قدم مؤنثة من عليه نفقة يعلمه ذلك شرط للوجوب ليس
 بمراد كما قاله الاسنوي اذ لا يجوز له حتى يترك لهم نفقة الذهاب والاياب والاف يكون مضبعا
 لهم كما في الاستدكار وغيره والاصح اشتراط كونه أي جميع ما مر (فاضلا) أيضا (عن
 مسكنه) اللائق به المستغرق لحاجته (و) عن (عبد) يلحق به (بحاجة اليه لخدمته)
 لمنصب أو عجز كاليقين في الكفارة والثاني لا يشترط بل يساعان قياسا على الدين قال
 الاذري وياتي هنا اذا اتى به عليه الحج لخوف عصب أو قضاء على النور هل يتيان
 كالحج المترخي أو لا كالدين ولم أر في ذلك شيا ومحل الخلاف اذا كانت الدار مستغفرة
 لحاجته وكانت مسكنه والعبد يلحق به فلو كانا نفيسين لا يلبثان بدلزمه ابداهما
 بلاتقان وفي الزائدة مؤنثة نسكوهن ملهما الثوب النفيس وشمل كلامهم المأوفين وفارق
 نظيره في الكفارة بان له ابدلا في الجلة فلا ينفق بالمرتبة الاخيرة بخلاف الحج ولو أمكن
 بيع بعض الدار بان كان الباقي منها يكتفيه ولو غيرة نفيسة وفي غيرة مؤنثة نسكوهن ملهما
 وألحق الاسنوي بحملا الامة النفيسة التي للخدمة لعبد فان لم تكن للخدمة بان كانت
 للاستمتاع فكالمعبد أيضا كما قاله ابن العمد ادخلها في ما يحتمل الاسنوي لان الملقية فيها
 كالمالقة فيه وأيده الشيخ بما يأتي في حاجة النكاح قال الاسنوي وكلامهم يشمل
 المرأة المكنته باسكان الزوج واحدا منه وهو متجه لاحتمال انتطاع الزوجية فحتاج
 اليها وكذا المسكن لاهل بيوت المدارس ونحو الربط اه ورده ابن العمد بان المتجه ان
 هؤلاء مستطيعون لاستغنائهم في الحال فانه المعتبر ولهذا يجب زكاة النطر على الغني
 ليلة العيد فقط وما ذكره حسن كما أفاده الشيخ وهو ما رجحه السبكي في غير الزوجة فجزم
 الجوزي بما قاله الاسنوي فيه نظر وفي الجموع لا يلزم النفية بيع كسبه لحاجته لها
 الا ان يكون له من كل كتاب نسختا فيلزمه بيع احدها ما العدم الحاجة اليه ويظهر

(قوله فيما لو كانت احداهما ابسط الخ) وبقي ماله كان عنده نسخة من كتاب نفيسة وكان يمكنه بيعها وتحصيل نسخة تقوم مقامها ببعض غناها هل يكلف بيعها والحالة ما ذكرنا لا فيه نظرا والا قرب الاول قياسا على ما تقدم فيما لو كان المسكن والعبد نفيسين لا يلبقان به حيث لزمه ابداهما الخ ومعلوم ان الكلام حيث استوفى اعادة المقصود من الكتاب فلو كانت النفيسة بخط من يوثق به اوضبطه او بتصحيحات معتدة خلت عنها الاخرى لم يكلف بيع النفيسة (قوله وآلة المحترف كذلك) أي فلا يكلف بيعها ويمكن الفرق بينهما وبين ما يأتي في مال التجارة بان المحترف محتاج الى الآلة حالا بخلاف مال التجارة فانه ليس محتاجا اليه في الحال (قوله ومع ذلك اذامات الخ) وهل يتبين عسايانه من آخر سني ٣٧٩ الامكان أولا فيه نظر والا قرب الاول

ثم رأيت سم على ج صرح بما قلناه نقلا عن م ر وعبارته لوقدم النكاح ومات عقب سنة التمكن عصي وفسق لان التأخير وان كان بسبب تقديم النكاح المطلوب مشروط بسلامة العاقبة م ر اه بحروقه لكن في حواشي شرح الروض لوالد الشارح ما حاصله انه اذامات في هذه الحالة لا يأنم كافي قواعد الزكشي لانه فعل ما دون فيه من قبل الشارع * (تبيينه) * قياس ما أتى به شيخنا الشهاب الرمي من انه يجب على المدين النزول عن وظائفه بعوض اذا أمكنه ذلك لغرض وفاء الدين وجوب الحج على من يده وظائف أمكنه النزول عنها بما يكفيه للحج وان لم يكن له الا هي ولو أمكنه الحج بموقوف لمن يحج وجب والظاهر ان محله حيث لا يلحقه منه مشقة في تحصيله من نحو ناظر الوقف والا

انه يأتي هنا ما يأتي في قسم الصدقات فيما لو كانت احداهما ابسط والاخرى او جزو غير ذلك من بيع كتب تاريخ فيه محض الحوادث أو شعرا يس فيه وعظ وسلاح الجندی وآلة المحترف كذلك كما يحتمل ابن الاستاذ ونحو المحتاج اليه ما ذكره وفله صرفه فيه والحاجة الى النكاح لا تمنع الوجوب ولا الاستقرار وان خاف العنت لان النكاح من الملاذنم تقديمه على النسك لاجل خوف الوقوع في الزنا أولى لان حاجة النكاح ناجزة والحج على التراخي ومع ذلك اذامات ولم يحج بقضي من تركه لانه تأخير مشروط بسلامة العاقبة اما غير خائف العنت فتقديم الحج له أولى (و) الاصح (انه يلزمه صرف ماله في تجارتها اليهما) أي الزاد والراحلة ومباة علق بهما ونحو ضيعته التي يستغها الى المؤن وان بطات تجارتها ومستهلاته كما يلزم صرفها في دينه بخلاف الكفارة لما مر وفارق المسكن والخدام باحتياجه اليهما حالا وما نحن فيه يتخذ ذخيرة للمستقبل والثاني لا يلزمه ما ذكره لا يلحق بالمساكين واطلاق المصنف وغيره شامل ان لا كسب له أيضا وحو كذلك وان قال الاسنوي فيه بعد قال في الاحياء من استطاع الحج ولم يحج حتى أفلس فعليه الخروج الى الحج وان عجز لا فلا من فعله ان يكسب قدر زاد فان عجز فعليه ان يسأل الزكاة والصدقة ويحج فان لم يفعل ومات مات عاصيا اه ومعلوم ان النسك باق على أصله اذا لا يتضيق الا بوجوده وسوغ ذلك فرادهم بما ذكره استقرار الوجوب أخذنا ما يأتي وحينئذ فلا وفق الكلام في الدين عدم وجوب سؤال الصدقة ونحوها وعدم وجوب الكسب عليه لاجله ما لم يتضيق (الثالث) من شروط الاستطاعة (أمن الطريق) ولو ظنا بحسب ما يأتي به (فلا خوف) في طريقه (على نفسه) أو عضوا أو بضع (أوماله) ولو بغير انهم يفتي كما قال الاذرعي بمقتضى تبيينه بما لا بد منه للنفقة والمؤن فلو اراد استصحاب مال خطير للتجارة وكان الخوف لاجل ذلك لم يكن عذرا وهو ظاهر ان امن عليه لو تركه في يده (سبعاء وعدوا أو رصدوا) بفتح الصاد المهملة وسكونها وهون من يرصد أي يرقب من ير

فلا وجوب م ر وفي فتاوى الجلال السيوطي رجل لا مال له وله وظائف فهل يلزمه النزول عنها بمال ليحج الجواب لا يلزمه ذلك وليس هو مثل بيع الضبعة المعدة للنفقة لان ذلك معاوضة مالية والنزول عن الوظائف ان صحتهام مثل التبرعات اه سم على ج والا قرب ما قاله م ر ومثل الوظائف الجوامل والمهمات الموقوفة عليه اذا انحصر الوقف فيه وكان له ولاية الايجار فكما يجازيه مدة تفي بمؤن الحج حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع من صحة الاجارة وظاهره في النزول عن الوظائف ولو تعطلت الشعائر بنزوله عنها وهو ظاهر لانه لا يلزمه تصحيح عبادة غيره (قوله يتخذ ذخيرة) الذخيرة بالمجته واحدة الذخائر وفله ذخيرة بالفتح فيهما ذخرا بالضم اه مختار (قوله ما لم يتضيق) أي بان خاف العصب أو الموت

أما أخذ منه شيئا (ولا طريق) له (سواء لم يجب) عليه (الحج) أو العمرة لحصول الضرر ولهذا
 جاز التحلل بذلك كما يأتي والمراد بالخوف الخوف العام وكذا الخاص في الأرجح فلو اختص
 الخوف بواحد لم يرض من تركه خلافا لما نقله البلقيني عن النص وجزم به في الكفاية
 ويفرق بينه وبين الزمن والنكاح حيث لا تمنع الحاجة إليه الوجوب كما يأتي لأن
 الزمن متمكن من الحج بناءً عليه بخلاف هذا وبما مر من أن النكاح من الملاذ فلم تسكن
 الحاجة إليه ما نعمة لا مكان الحج معها بخلاف هذا وسواء فهم خاف منه أو كان مسلما
 أم كافرا نعم أن كانوا كفارا أو أطافوا بالخطا بقون مقاومتهم استحب لهم الخروج للنسك
 وقاوتهم لينالوا ثواب النسك والجهاد أو مسلمين فلا وإنه الميحب قتال الكفار عند عدم
 زيادتهم على مثليته لأن محل ذلك عند التقاء الصقيز وهذا بخلافه ومحل عدم الوجوب إذا
 كان هو المعطى للمال فإن كان الامام أو نائبه وجب كما قاله الامام بخلاف الاجنبي للمنة
 كما يجنبه الاسنوي لكن أطال ابن العماد في رده وقول الجوزي بذهبه عن الجميع بضعف
 المنفعة وبالنسبة لكل فرد فلا يمنع ذلك الوجوب واضح وإن قيل بمنعه وأنه يلزمه أن مر
 بذل مال لركب يشتركون به ماء اطهارتهم يلزمهم القبول وكلاهما بآباءه وحينئذ يفرق
 بينهم ما بان المال المبذول للطهارة يدخل تحت يدهم ولهم التصرف فيه فقويت المنفعة ولا
 كذلك المبذول في دفع من ذكر عنهم فإنه لم يدخل في يدهم ويكره اعطاؤه مالا ولو مسلم
 لكن قبل الاحرام اذا الحاجة لا ارتكاب الذل حينئذ بخلافه بعهده لا يكره لانه أسهل من
 قتال المسلمين أو التحلل فعلم ان اطلاق الرافعي والمنع الكراهة هنا لا ينافي تخصيصهما
 لها بالكافر في باب الاحصار لأن ذلك محله بعهده الاحرام وهذا قبله كما تقررا ما اذا كان له
 طريق آخر أمر لزمه سلوكه ولو ابعده من الاول (والاظهر وجوب ركوب البحر) يسكون
 الحساء ويجوز فتحها لمن له طريق غيره ولو على امرأة وجبان (ان غلبت السلامة)
 في ركوبه كسلوك طريق البر عند غلبتها فان غلب الهلاك لخصوص ذلك البحر أو لهيجان
 الاواج في بعض الاحوال أو استويا حرم الركوب للحج كغيره الا أن يكون للغزو على
 احد وجهين بشرط عدم عظم الخطر فيه بحيث تنذر النجاة والاحرام حتى للغزو فان ركب
 الحج أي في غير الحالة الاخيرة فيما يظهر وما بين يديه أكثر مما قطعه فله الرجوع اقربه من
 مقصده أو أقل أو استويا وجد بعهده الحج طريقا آخر في البر فيما اذا كان له وطن يريد
 الرجوع اليه لزمه القمادى لاستواء الجهتين في حقه قال الاذري وما ذكره من الكثرة
 والتساوي المتبادر منه النظر الى المسافة وهو صحيح عند الاستواء في الخوف في جميع
 المسافة أما لو اختلف فينبغي ان ينظر الى الموضع المخوف وغيره حتى لو كان امامه أقل
 مسافة لكنه أخوف أو هو المخوف لا يلزمه القمادى وان كان أطول مسافة ولكنه سليم
 وخلف المخوف وراءه لزمه ذلك اه وهو ظاهر لا يقال الخروج من المعصية واجب لانا
 نقول عارضه ما هو اهم منه وهو قصد النسك مع تضيقه عليه كما يأتي على أن تمنع دوام

(قوله اذا كان هو المعطى للمال)
 اطلاقه المال يشمل اليسير وهو
 ظاهر مما تقدم في قوله أو ماله ولو
 يبرا (قوله كما يجنبه الاسنوي)
 هو المعتد (قوله ويكره اعطاؤه)
 أي الرصدى (قوله لمن لا له طريق
 الحج) أي ان لا طريق له يحج به
 التوصل منها الى مكة بأن لا يكون
 له طريق أصلا غير البحر أو له طريق
 لكن تعذر سلوكه أو ماله عدو أو أقله
 ما يصرفه في مؤنه فيجب عليه
 ركوب البحر لأن له طريقا
 غيره وهو حينئذ نظير ماله لو كان له
 طريقان خاف من سلوك أحدهما
 ومكنه في الآخر فإنه يجب
 سلوكه وان كان أبعد كما تقدم في
 كلام الشارح (قوله وهو ظاهر)
 أي ما قاله الاذري

المعصية اذ هي في ابتداء الركوب فقط بدليل قوله - في الاول له الرجوع وفارق ما هنا
جواز تحمل محصر أحاط به العا - ومطابقا بأن المحرم محبوس وعليه في مصابرة الاحرام
مشقة بخلاف راكب البحر ولو محرما فلا يكون كالمحصر خلافا لبعض المتأخرين وانما منع
من الرجوع مع ان الحج على التراخي لان الفرض فبين خشى العصب أو أحرى بالحج وضاق
وقتة أو نذر ان يحج في ذلك العام أو ان مرادهم عاذا كراستقرار الوجوب نعم لو ندرت
السلامة منه فالوجه وجوب الرجوع في حالة جوازه في غيره ما خرج بالبحر أي الملح اذ هو
المراد عند الاطلاق الانحرار العظيمة كسيحون وجيحون والدجلة فيجب ركوبها مطلقا
لان المقام فيها الاطول وخطرها لا يعظم ولا فرق بين قطعها طولا أو عرضا وان نظريته
الاذرى وتبعه في الاسعاد ولان جانبها قريب يمكن الخروج اليه سرعا بخلافه في البحر
يظهر الحاقها بالبحر في زمن زيادتها وشدها بجانبها لو غلبت الهلاك فيها اذ اركبها طولا
ويمكن حمل كلام الاذرى عليه وسياق في البحر ان شاء الله تعالى بيان أحكام اركاب الصبي
وماله والهيمة والرفيق وركوب الحامل البحر ومقابل الاظهر يجب مطلقا لا يجب مطلقا
يجب في الرجل دون المرأة وقول الشارح واذا قلنا لا يجب استحباب على الاصح ان غلبت
السلامة تفرع على مقابل الاظهر (و) الاظهر (انه تلزمه أجرة البذرة) بموحدة
مفتوحة وذال ساكنة ومهملة معجمة معترية وهي الخفارة التي يأمن معها الانها حية فتذ
من أهاب الله لك فاشترط في وجوبه المقدرة عليها ان طابت وكانت أجرة مثله لأكثر وهذا
ما صحها وهو المعتمد وقول أكثر العراقيين والخراسانيين لا تجب أجرته لانه خسران لدفع
الظلم ولان ما يؤخذ من ذلك بمنزلة ما زاد على عن المثل وأجرته حمله في المجموع على ان المراد
بالخفارة ما يأخذ منه الرصدي قال فان أرادوا الخفارة أيضا كان الاصح خلاف ما ذكره
وهو ظاهر وان أطال الاستدلال في الاخذ باطلاقهم من عدم الوجوب (وبشروط) في
وجوب النسك (وجود الماء والزاد في المواضع المعتاد حمله منها بمن المثل) فان لم يوجد شيء
منهما كأن كان زمن جذب وخلا بعض المنازل من أهلها أو انقطعت المياه أو وجد بها أكثر
من عن مثله لم يلزمه النسك لانه ان لم يحمل ذلك معه خاف على نفسه وان حمله عظمت المؤنة
نعم تغتفر الزيادة اليسيرة ولا يجري فيه كما قاله الدميري الخلاف في شراء ماء الطهارة لان لها
بدلا بخلاف الحج (وهو) أي عن المثل (التقدير اللاتق في ذلك الزمان والمكان) وان غلت
الاسعار ويجب حمل الماء والزاد على الوجه المعتاد لحمل الزاد من الكوفة الى مكة وحمل
الماء من حطين أو ثلاثة قال الاذرى وكأن هذا إعادة طريق العراق والافادة الشام حمله
غالبها بقسامة بولك وهي على ضعف ذلك اه والضابط في مثل ذلك العرف ويختلف
باختلاف النواحي فيما يظهر والاجرت عادة كثير من أهل مصر على حمله الى العقبة
(و) وجود (عنف الدابة) بفتح اللام (في كل مرحلة) ولا يشترط حمله معه اعظم تحمل
المؤنة ويبحث في المجموع اعتبارا العادة فيه كالماء وسبقه اليه سليم واعتمده السبكي وغيره

(قوله مطلقا) أي سواء منع من
الذهاب والعود أو الذهاب فقط
(قوله وان نظريته) أي قوله أو
عرضا (قوله وهي الخفارة) قال
في المصباح خفرت الرجل حمله
وأجرته من طالبه فانما خفي
والاسم الخفارة بضم الخاء وكسر
والخفارة مثلثة الخاء جعل الخفير
(قوله لا أكثر) أي وان قلت
الزيادة (قوله وخلا بعض الخ)
أي والحال (قوله نعم يغتفر الزيادة
الخ) انظر ما مضى بطولها ولعله ما يعد
عدم بذله في تحصيل مثل هذا
الغرض بالنسبة لدفعه رعوته
وانما ناز الزيادة اليسيرة هذا بشكل
بما مر للشارح في عن الراحة
وأجرته اذا زاد على عن المثل
وأجرة المثل وان قلت الزيادة الا
أن يقال ان الماء والزاد لكونهما
لا تقوم البنية بدونهما لا يستغنى
عنهما مسافرا ولا حضرا لم تعد
الزيادة اليسيرة خسرا انما بخلاف
الراحة

(قوله لان اشتراط الافاقة) على لقوله ولا ينافيه قولهم الحج (قوله في الشق الاول) هو ما قبل الا في قوله واللام يجوز عنها (قوله مفعلا وقت الاحرام) هو ضيف أو يقال هذا مفعول فيضاض فيضاض المبحر عنه وليمه ويا في بالاعمال بعد الافاقة على ما مر عن ابن أبي الدم (قوله ولو أحرمت كافر من الميقات) أي بان تلبس بأحرام باطلي (قوله ومثله فيما ذكر الصبي) يتأمل هذا مع ما تقدم من قوله وفارق الكافر الا في الحج وأما المبدف فهو موافق لقوله السابق وقد يستبعد الحج ثم رأيت به ما مر من جهة وعليه تصحيح ما نصه أي اذا جاوز اجمع الارادة بلذن الولي فلا ينشأ ما مر لانه فيما اذا كان بدون اذنه اه ٢٧٥ وبه يدفع التناقض في الجاوزة لانه

في الكلام فيما لو أحرمت من الميقات ثم بلغ بعده فانه لا يتصور احرامه بدون اذن الولي ويمكن تخصيصه بقوله ومثله فيما ذكر الصبي بما لو جاوز الميقات فيضرج ما لو أحرمت منه ثم كدل بعده (قوله فلا يجب) أي ما ذكر من الحج والعمرة (قوله ولا على من فيه رق) أو رده عليه انه يدخل فيه البعض وقد يكون بينه وبين سيده مهايأة ونوبة البعض فيها تسع الحج فلا يتم قوله لان منافعه مستحقة الحج لان السيد لا يستحق منافعه في نوبة الحرية كذا به لمص عن شيخنا المصلي (أقول) وقد يجب بان المهايأة لا تلزم بل لاحد المتأثرين الرجوع ولو بعد استيفاء الآخر ويغرم له حصته ما استوفاه من المنفعة وعليه فبعد المهايأة لا تنفوت استحقاق المنفعة بل يجوز رجوع السيد بعد استيفاء حصته وينفع البعض من استقلاله بالكسب في حصته (قوله وله اشروط سبعة) ظاهرة بل صريحة كسائر

على هذا التنزيل نعم يؤيده الفرق المتقدم بين الكافر وغيره الا أن يفرق بفحش الكفر ومنافاته للعبادة بذاته فلا يقاس غيره به قال وسكت الرافعي عن افاقة المجنون بعد الاحرام عنه وقال ابن أبي الدم ينبغي ان يكون كالصبي في حكمه انتهى وهو كما قال ولا ينافيه قولهم لو خرج به وليمه بعد استقرار الفرض عليه فان أفاق وأحرمت وأقي بالاركان مفعلة الجزاء عن حجة الاسلام وسقط عن الولي زيادة النفقة لانه ادى ما عليه واللام يجوز عنها ولا يسقط عن الولي ذلك قال في المجموع عن المتولي اذ ليس له السفر به لان اشتراط الافاقة عند الاحرام في الشق الاول لسقوط الزيادة عن الولي لا للوقوع عن حجة الاسلام كنظيره في الصبي وفي المجموع عن الاصحاب ان كان مدة افاقة من يحسن ويفيقه كمن فيهما من الحج ووجدت فيها الشروط الباقية لزمه الحج والا فلا هذا والذي في الشرح والروضة انه لا بد من كونه مقيتا وقت الاحرام والطواف والوقوف والسعي ولو أحرمت كافر من الميقات أو جاوزه مر يد اللذن ثم لم يزد من حج من سنته والا فلا ومثله فيما ذكر الصبي والعبد كما نقل عن النص (وشرط) أي وشروط (وجوبه) أي ما ذكر من حج أو عمرة (الاسلام والتكليف والحرية والاستطاعة) اجماعا وقال تعالى من استطاع اليه سبيلا فلا يجب على كافر أصلي وغيره مطابقة ما في الدنيا حتى لو أسلم وهو معسر بعد استطاعته في الكفر فانه لا أثر لها بخلاف ما قال النكيسة في ذمته باستطاعته في الرد ولا على غير مكاف كقيمة العبادات ولا على من فيه رق لان منافعه مستحقة فهو غير مستطيع ولا على غير المستطيع انفهوم الآية (وهي) أي الاستطاعة (نوعان أحدهما استطاعة مباشرة) الحج أو عمرة بنفسه (وله اشروط) سبعة يؤخذ غالبها من كلامه وقد عدد أربعة منها فقال (أحدها وجود الزاد) الذي يكفيه ولومن أهل الحرم (واوعيته) ولو سفره اذا احتاج لذلك (ومؤنة) أي كلفة (ذهابه) لمكة (وايابه) أي رجوعه منها الى محله وان لم يكن له فيه أهل وعشيرة (وقيل ان لم يكن له يلد) بها الضمير (أهل) أي من تلزمه مؤنته كزوجة وقريب (وعشيرة) أي أقارب ولومن جهة الام أي ان لم يكن له واحد منهما (لم يشترط) في حقه (نفقة الاياب) المذكورة من الزاد وغيره اذا المحال كلها في حقه سواء والاصح الاول لما في الغربية من الوحشة والوجهان جاريان أيضا في الراسلة للرجوع والمؤنة تشمل الزاد وواعيته فذكرها

كلامهم انه لا عبرة بقدرته على الوصول الى مكة وعرفة في لحظة كرامة وانما العبرة بالامر الظاهر العادي فلا يحاطب ذلك الولي بالوجوب الا ان قدر كما اعادة ثم رأيت ما يصرح بذلك وهو ما سأذكره وأخر الرهن انه لا بد في قبضه من الامكان العادي نص عليه قال القاسمي أبو الطيب وهذا يدل على انه لا يحكم بما يمكن من كرامات الاولياء اه حج وعبرة بهم عنى منهج قوله ولا يفرض على غير المستطيع لو كان هذا من أرباب الخطوة فاختر شيخنا الطيلاوي وجوب الحج عليه اه والا فرب ما قاله حج

فلا على قياس ما مر في الذكور نعم ان غلب على الظن جلهن لها على ما هن عليه اعتبر
 فيهن النفقة أيضا ويجه الا ~~تتأهل بالارهاقات~~ عند حصول الامن بهن وافهم كلامه
 اعتبار ثلاث غيرها لكن قال الاستنوي وتبعه جماعة يكفي اثنتان غيرها وهو الاوجه
 لانقطاع الاطماع باجتماعهن وقول الاذري يمكن في الواحد في الوجوب مردود وان
 اطال فيه وجزم به بعض المتأخرين ثم اعتبار العدد بالنسبة للوجوب الذي كلامه فيه أما
 بالنسبة لجواز خروجها فلها ذلك مع واحدة لفرض الحج كما في شرح المذهب ومسلم ومثله
 العمرة وكذا وحدها اذا أمنت وعليه جل ما دل من الاخبار على جواز سفرها وحدها
 اما سفرها وان قصر لغير فرض فحرام مع النسوة مطلقا وعليه جل الشافعي الخبر السابق
 وفارق الواجب غيره بأن مصلحة تحصيلها اقتضت الاكتفاء بدني مراتب مظنة الامن
 بخلاف ما ليس بواجب فاحيط معه في تحصيل الامن والخمسة المشكل كالمرأة حتى
 في النساء الاجنبيات لجواز خلوة رجل بنسوة وثقات لا محرم لهن كما في المجموع معترضا
 به قول الامام وغيره بالحرم وبه استغنى عن تضعيف ما قدمه عن البيان وغيره من حرمه
 ذلك على الخنثى لانه اذا بين جواز خلوة الرجل بهن فالخنثى الذي يحتمل كونه أنثى بالجواز
 اولى فاندفع ما في الاسماء ولو تطوعت بحج ومعها محرم فبات فلها اتقائه كما قاله الروياني
 أي ان أمنت على نفسها في المضي وحرم عليها التحلل حينئذ ولا يجازيها التحلل وظاهر
 تعبيره بالانتماء لزوم الرجوع اهـ الرمات قبل احرامها وهو محتمل بشرط ان تأمن على نفسها
 في الرجوع ويحتمل ان لها الاحرام مطلقا (والاصح انه لا يشترط وجود محرم) او نحوه
 (لا حرج من) لانقطاع الاطماع باجتماعهن والثاني يشترط لانه قد ينوبهن امر فيستعق
 به (و) الاصح (انه تلزمها اجرة المحرم اذا لم يخرج) معها (الابها) وهي اجرة المثل ووجدتها
 فاضله عما مر كاجرة البهـ مذروقة واولى بالزوم لرجوع ذلك الى معنى فيها فكان شبيهة بمؤنة
 الحمل المحتاج اليه واجرة الزوج كالمحرم كما في الحاوي الصغير والوجه الحاق النسوة
 في ذلك بالحرم وان نظرفيه الاستنوي وليس للمرأة الحج الا باذن الزوج فرضا كان او غيره
 ولو امتنع محرمها من الخروج بالاجرة لم يجبر كما قاله الرافي في باب حد الزنا ومثله الزوج
 في ذلك نعم لو كان قد افسد جهازا ووجب عليه الاجحاج به الزمه ذلك من غير اجرة كما قاله
 الاذري ولو كان عبدا محرمها لها اجبرته على الخروج وفائدة لزوم الاجرة مع كون النسك
 على التراخي عصيانا بالموت ووجوب قضائهم من تركها او تسكون قد نذرت الحج في سنة
 معينة او خشيت العضب فان لم تنذر على ذلك لم يلزمها نسك (الرابع) من شروط
 الاستطاعة (ان يثبت على الراحلة) او نحوها (بلا مشقة شديدة) فان لم يثبت عليها اصلا
 وثبت في محل بمشقة شديدة لكبر أو نحوه لم يكن مستطيعا بنفسه نعم تغتفر مشقة تحتمل
 عادة (وعلى الاعمى الحج) أي النسك (ان وجد) مع ما مر (فأندا) يقوده ويهديه ويهيئ
 عند حاجته لذلك (وهو) في حقه (كالمحرم في حق المرأة) فيأتي فيه ما مر والوجه اشتراط

(قوله وان قصر لغير فرض الحج)
 ومنه نخرج لزيارة القبور
 حيث كان خارج السور ولو باذن
 الزوج (قوله بشرط ان تأمن على
 نفسها) هو المعتقد (قوله ووجب
 عليه الاجحاج) وهو الراجح

ذلك وان كان ميكا واحسن المشى بالعصا ولا يأتى فيه ما مر في الجمعة عن الفاضل حسين
ابعد المسافة عن مكان الجمعة غالباً ولو امكن مقطوع الاطراف الثبوت على الراحلة
لزمه بشرط وجود معين له والمراد بالراحلة هنا البعير بمحمل او غيره خلاف الراحلة فيما مر
فانما البعير الخالي عن الحمل (والمحجور عليه اسفه كغيره) في وجوب التمسك عليه ولو ينعو
نذر قبل التجروا ان احرم به بعده او نذر شرع فيه قبل التجروا لان زيادة النفقة حكمة بسبب
السفر تكون في ماله لانه مكلف فيصح احرامه وينفق عليه من ماله (المكن لا يدفع المال
اليه) ائلا يضيعة (بل يخرج معه الولي) بنفسه ان شاء لينفق عليه بالمعروف (أو ينصب
شخصاً له) ذمة ينوب عن الولي ولو بأجرة مثله ان لم يجد متبرعا كافياً لينفق عليه في الطريق
بالمعروف والا وجه ان أجرته كاجرته من يخرج مع المرأة وشمل ذلك ما لو قصرت مدة السفر
ولا يرد على ذلك قواهم للولي أن يسلمه ذقة اسبوع فاسبوع اذا كان لا يلقه الا الولي
في الحضر يراقبه فان اتانها انفق عليه بخلاف السفر فربما اتانها ولا يجد من ينفق
عليه فيضيع ومحمل ذلك كما قاله الاذرى اذا انفق عليه من مال نفسه فان تبرع الولي
بالانفاق عليه وأعطاه المصفيه من غير تمليك فلا منع منه (النوع الثاني استطاعة
تحصيله) أى الحج لا بالباشرة بل (بغيره من مات) غير مرتد (وفي ذمته حج) واجب مستقر
ولو ينعو نذر بأن تمكن بعد قدرته على فعله بنفسه او غيره وذلك بعد انتصاف ليلة
التحر ومضى امكان الرمي والطواف والسعي ان دخل الحاج بعد الوقوف ثم مات أم
ولو شاباً وان لم ترجع النافلة (وجب الاجتياح عنه) وزاد على الحر وقوله (من تركه)
ولا بد منه كما يقضى منها دينه سواء في المتصرف فيها أو كان وارثاً أو وصياً ثم حاكما والعمرة
اذا استقرت كالحج فيما تقرروا ان لم يوص بذلك فان لم تمكن له تركه استحب لو ارثه الحج
عنه بنفسه أو نائبه ولا يجنب ذلك وان لم يأذن له الوارث ويبرأ به الميت وفارق الصوم
حيث توقف على اذن منه بانه عبادة بدنية محضة بخلاف الحج والاصل في ذلك ما صح ان
امرأة قالت يا رسول الله ان فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً
لا يستطيع ان يمشى على الراحلة أفأحج عنه قال نعم وما صح أيضاً ان امرأة قالت يا رسول
الله ان امي ماتت ولم تتحج قط أفأحج عنها قال جئى عنها وان رجلاً قال يا رسول الله ان اخي
نذرت أن تحج وماتت قبل أن تحج أفأحج عنها قال لو كان على اخيك دين أ كنت قاضيه
قال نعم قال فاقضوا حق الله فهو احق بالقضاء منه به الحج بالدين الذي لا يسقط بالموت
فوجب ان يعطى حكمه أما المرتد فلا تصح الانابة عنه وهو معلوم من تعبيره بتركه
اذا المرتد لا تر كك له تابين زوال ما حكم بالردة لانه عبادة بدنية يلزم من صحتها وقوعها
للمستتاب عنه وهو مستحيل وبه فارق اخراج الزكاة من تركه ونخرج بقوله وفي ذمته حج
المنطوق فلا تلزم فيه نيابة عن الميت وماتت من اعتبار امكان الرمي هو ما نقله في الروضة
عن التهذيب واقرة قال الاسنوي ولا بد من زمن الخلق أو انقصير بناء على انه ركن ويعتبر

(قوله والمحجور عليه اسفه الخ)
مفهومة ان المحجور عليه بناس
ليس كذلك فيمنع منه لتعاقق
الغرماء بأمواله وظاهره ولو كان
الحج فورياً بانفسه الحج قبل
الحج عليه بالفاس فليراجع (قوله
والاوجه ان أجرته) أى أجرة
كل من الولي أو منصوبه (قوله
من تركه) ولا يشترط فيمن حج
عن غيره ساواته للمعجوج عنه
في الذكورة والانوثة فيكفي حج
المرأة عن الرجل كعكسه أخذاً
من الحديث الآتى (قوله اذا المرتد
لا تركه) أى موروث عنه والا
فلو خاف ما لا يقضى منه دينه
وما فضل يكون فيها

(قوله من آخر سنى الامكان)
والعصيان ابتداءه من وقت
خروج قافله ببلده اه سم على
ج (قوله جازله تأخير الاستمابة)
أى فان مات ولم يستنبه مصى من
آخر سنى الامكان (قوله العاجز
عن الحج) هل يكفى فى العجز عنه
من نفسه بذلك أو يتوقف ذلك
على اخبار طبيب عدل فيه نظر
وقياس انظاره من التيمم ونحوه
الثانى وقد يقال بل الاقرب الاول
ويفرق بينهما ما بأنه انما احتج
لاخبار الطبيب ثم لما يترتب عليه
من ترك ما وجب عليه فعله كالوضوء
بخلاف ما هنا فانه عمل يقتضى
الوجوب ادخول به عند
وجود شروطه وقد وجد
والاضيق لم يترتب عليه ترك
واجب بل ولا مطلوب وانما ترتب
عليه تهجيل ما طلب منه ثم رأت
فى العباب انه لا بد من اخبار
طبيبين عدلين (قوله بأجرة المثل)
أى فلا يكفى الزيادة وان قلت
قياسا على أجرة الرحلة ويسترد
منه الاجرة (قوله ولم يقع عنه) أى
وبقع عن الاجير (قوله لو كان
الولد المطيع عاجزا) فهم ان
القادر اذا بذل ذلك لا يجب قبوله
وهو ظاهر (قوله والاوجه عدم
الزوم) أى عدم لزوم قبول ذلك
من الولد فى المسئلتين خلافا لابن
حجر فهم ما والكلام فى الولد القادر
لما مر فى العاجز

الامن فى السير الى مكة للطواف لئلا اه وهو مردود اذا لحق أو التفتير لا يتوقف على
زمن يخصه لان تقصير ثلاث شعرات أو حلقها أو تنقيها كاف ويمكن فعله وهو سائر الى مكة
فيندرج زمنه فى زمن السير اليها ولو تمكن من النسك سني لم يزل يفعل حتى مات أو غضب
عصى من آخر سنى الامكان فيتميز به عدم مؤنه أو غضبه فسقه فى الاخيرة بل وفيما بعد
فى المعضوب الى ان يفعل عنه فلا يحكم بشهادته بعد ذلك وينقض ما نهى به فى الاخيرة بل
وفيما بعد لها فى المعضوب الى ما ذكر كفى نقض الحكم بشهود بان فسقهم وعلى كل من
الوارث أو المعضوب الاستمابة فور التقصير نعم لو بلغ معضوب باجازه تأخير الاستمابة كما
فى الروضة (والمعضوب) بضاد مبهمة من العضب وهو القاطع كانه قطع عن كمال الحركة
وبضاد مهملة كانه قطع عصبه ووصفه بقوله (العاجز عن الحج بنفسه) حالا وما لا لكبر
أو زمانة أو غيرهما وهو صفة كاشفة فى معنى التقصير للمعضوب وايستخبر له بل الخبر
بجاء الشريط والجزاء فى قوله (ان وجد اجرة من يحج عنه بأجرة المثل) أى مثل مباشرة فها
دونها (لزومه) الحج لانه مستطيع غيره اذا استطاعة كما تكون بالنفس تكون يذل المال
وطاعة الرجال وهذا لا لمن لا يحسن البناء انك مستطيع بناء دارك اذا كان معه ما بنى
ببنائها واذا صدق عليه انه مستطيع وجب عليه الحج نعم لو كان بينه وبين مكة أقل من
مسافة القصر أو كان بمكة لزومه الحج بنفسه لقلة المشقة عليه كانه فى الجموع عن المتولى
واقره فاذا انتهت حاله الشدة انما الى حالة لا يحقل معها الحركة بحال فينبغى ان يجوز له
الاستمابة فى ذلك كما يحتمل السبكي وهو ظاهر ولم يجد المعضوب سوى أجرة ماش والسنن
طويل لزومه استخاره وان لم يكن مكافيا للمشى لو فعل بنفسه اذا لامشقة عليه فى مشى غيره
مالم يكن أصلا أو فرعا فلا يلزمه كما يؤخذ مما يأتى فى المطاع ولو استأجر من يحج عنه فحج
عنه ثم شفى لم يجزئه ولم يقع عنه فلا يستحق الاجير اجرة كما رجحاهنا وهو المعتمد وقال
الاسموى انه الصواب وان رجحاه قبله بقليل استخفافه (ويشترط كونها) أى الاجرة
السابقة (فاضلة عن الحاجات المذكورة فيمن حج بنفسه) وقد مر بيانها (لكن لا يشترط
نفقة العمال) ولا غيرها من مؤنهم (ذهابا وايابا) لا هاتمة عندهم وتمكنه من تحصيل مؤناته
ومؤنهم نعم يشترط كون الاجرة فاضلة عن مؤناته ومؤنهم يوم الاستئجار (ولو) وجد دون
الاجرة ورضى الاجير به لزومه الاستئجار لاستطاعته والمئة فيه درن المنة فى المال فلا يلزم
اجرة و (بذل) بالمهجة أى أعطى له (ولده أو أجنبي مالا لا اجرة لم يجب قبوله فى الاصح) لما
فيه من المنة والثانى يجب كبذل الطاعة والاب كالابن فى أصح احتمالى الامام وعلى
الاول لو كان الولد المطيع عاجزا عن الحج أيضا وقد رعى ان يستأجر له من يحج عنه وبذل
له ذلك وجب الحج عن المبدول له كانه له فى الكفاية عن البند فيجوز جماعة وفى المجموع
عن تصحيح المتولى لو استأجر المطيع انما للحج عن المطاع المعضوب فالذهب لزومه ان
كان المطيع ولدا امكنه فان كان المطيع أجنبيا فوجهان اه والاوجه عدم اللزوم

كما اقتضاه كلام المصنف واعقده الاذرى وان اقتضى كلام ابى حامد لزومه وكالولد في هذا
الوالد (ولو بذل الولد) وان سفل ذكر كان اوانى (الطاعة) في فعل النسك بنفسه
(وجوب قبوله) وهو الاذن له في ذلك لحصول الاستطاعة مع خفة المنفعة بالنسبة للمال فان
امتنع لم يأذن عنه الحماكم في الاصح اذ مبنى الحج على التراخي كذا صرح به في الروضة
ووقع في المجموع ان الحماكم يلزمه بالانابة قال الاسنوى وهو غير مستقيم ولم نرمز قال به
والمدرك في الانابة والاستحباب واحد واعترضه الزركشى في خادمه (وكذا الاجنبى) لو بذل
الطاعة يجب قبوله (في الاصح) الماذر والاب والام والاخ في بذل الطاعة كلاجنبى
والثاني لا يكون الولد بضعة منه فبنفسه كفه بخلاف غيره ومحل الزوم اذا وثق به
ولم يكن عليهم حج ولو نذرا وكانوا ممن يصح منهم فرض الاسلام ولا غضب بهم ولو توسم طاعة
واحد منهم لم يزمه سؤاله كما اقتضاه كلام الانوار وغيره ولا يلزم الولد طاعة به بخلاف اعتدائه
لعدم الضرر على الوالد هنا بما يتناع ولده من الحج اذ هو حق الشرع فاذا عجز عنه لم يأثم
ولم يكلف به بخلافه ثم فانه لحق الوالد وشرره عليه فاشبهه النفقة فانه في المجموع ومق كان
الاصل وان نال أو التفرع وان سفل ما ثابا أو معولا على الكسب أو السؤال ولو راكبا
أو كان كل منهما من الاجنبى فغترأ بنفسه بان يركب مفازة لا كسبهم أو لا سؤال
لم يلزمه قبول في ذلك المشقة شئ من ذكر عليه بخلاف شئ الابن والكسب قد
ينقطع واسد قد يمنع والتغريب بالنفس حرام ومرا ان التادر على المشى والكسب في
يوم كتابا أيام غير معلور في السفر التصدير فيظهر كما قاله الاذرى وجوب القبول في
المكي ونحوه وحيث أجاب المطاع لم يرجع وكذا المطيع ان أحرم ولومات المطيع أو المطاع
أو رجوع المطيع فان كان بعد ما كان الحج واء اذن له المطاع أم لا كما أفاده كلام المجموع
خلاف ما يوهمه كلام الروضة استقر الوجوب في ذمة المطاع والافلا واقتضاه كلام
المجموع ان الاستقرار انما هو في ذمة المطيع غير مراد وان اغتربه في الاسعاد اذ كيف
يستقر في ذمته مع جواز الرجوع كما مر وجوب قبول المطيع خاص بالاضوب خلافا
لما يوهمه كلام الحارثي فلا يتوقع آخر عن ميت بشئ حجة الاسلام لم يجب على الوارث
قبوله لان له الاستقلال بذلك من غير اذن كما مر ولو كان له مال ولم يعلم به أو من يدعيه ولم يعلم
بطاعته وجب عليه الحج اعتبارا بما في نفس الامر وما امتشكاه الشيوخ من انه معاق
بالاستطاعة والاستطاعة مع عدم العلم بالمال والطاعة يمكن الجواب عنه بان الاستطاعة
أما استطاعة بالنسبة للمباشرة وهذه منتفية مع الجهل وأما بالنسبة للاستقرار وهي غير
منتفية فيه وتجاوز النياية في نسك التطوع كما في النياية عن الميت اذا وصى به ولو كان
النايب فيه صيا ميمز أو عدا بخلاف النرض لانهم ممن أهل القطار بالنسك لانفسهم ما
ويجوز ان يحج عن غيره بالنفقة وهي الكفاية كما يجوز بالاجارة والجماعة وان استأجر
به الموضع لجهة العوض ولو قال معسوب من حج عني فله مائة درهم فن حج عنه من سمعه

(قوله بضعة منه) يفتح الباء قال
في المختار والبضعة بالفتح القطعة
من اللحم والجمع بضع مثل قرة وقر
وقيل بضع مثل بدرة ويدر (قوله
ولو توسم) أى جوز (قوله وحيث
أجاب المطاع لم يرجع) أى لم يجزله
الرجوع حتى لو رجع وترتب على
رجوعه امتناع المطيع من
الفعل تبين عصيانه واستقرار
الحج في ذمته (قوله وهي غير
منتفية فيه) أى ومع ذلك فلا اثم
عليه لعذر

(قوله أو سمع من أخبر عنه) أي
ووقع في قلبه صدقه (قوله مع
جهل سبقه) أي بأن أحتمل
السبق والمعية وقوله أو بدونه
أي بأن علم السبق ولم يعلم عين
السابق (قوله والثاني ذمة) أي
اجارة ذمة الخ (قوله وإن أجيب
عنه) أي الاعتراض (قوله حتى
يحط التفاوت) أي من المسمى
باعتبار القسط قل أو أكثر (قوله
على الاجير) امل وجهه ان الصوم
يتبع بعضه في الحج وهو لا يتأتى من
المستأجر لان الفرض انه معضوب
وانه في غير مكة

• (باب المواقيت) *

(قوله وهو لغة الحد) لم يقل
واصطلاحاً لعدم اختصاص
المعنى الاصطلاحى بما ذكر ومع
ذلك فكان عليه ان يبين معناه
اصطلاحاً (قوله والمراد به) أي
شرعاً وعبارة حج وشرعاً هنا زمن
العبادة ومكانها (قوله ومكانها)
قال حج فاطلاقه عليه حقيقة الا
عند من يخص التوقيت بالحد
لوقت فتوسع (قوله وهو يوم
عرفة) أي آخرها ويحتمل ان
الضمير راجع للحج على معنى ان
معظمه عرفة كما قيل به في قوله
صلى الله عليه وسلم الحج عرفة
(قوله واعترضه ابن داود) أي
اعترض ما في مختصر المزني من
قوله وتوسع من ذى الحجة

أو سمع من أخبر عنه استحقها وإن أحرم عنه اثنان مرتباً استحقها الاول فان أحرامها
أو جهل السابق منهما مع جهل سبقه أو بدونه وقع حجها عنهما ولا شيء لهما على القائل
اذ ليس أحدهما أولى من الآخر ولو علم سبق أحدهما ثم نسي وقف الامر على قياس
نظائره ولو كان العوض مجهولاً استقبله من حج عنى فله ثوب وقع الحج عند اجارة المثل
والاستحباب فيما مضى بان أحدهما اجارة عين كاستأجر ثوب عنى او عن ميقى هذه السنة
بان عين غير السنة الاولى لم يصح العقد وإن اطلق صح وحل على السنة الحاضرة فان كان
لا يصل الى مكة الا اثنين فاكثر فالاولى من سنى امكان الوصول ويشترط صحة العقد
قدرة الاجير على الشروع في العمل واتساع المدة والمكي ونحوه يستأجر في أشهر الحج
والثاني ذمة كقوله الزمت ذمة كتحصيل حجة ويجوز الاستحباب في هذا الضرب على
المستقبل فان اطلق محل على الحاضرة فيبطل ان ضاق الوقت ولا يشترط قدرته على السفر
لامكان الاستغابة في اجارة الذمة ولو قال الزمت ذمة كالحج عنى بنفسك صح وتكون اجارة
عين على ما في الروضة هنا عن البغوى وقال الامام بيه لانها تابعة في الروضة في باب الاجارة
رصاصاً بالنور وهو المعتمد لان الدينية مع الربط بعين متناقضان كن اسلم في غربستان
بعينه وإن أجيب عنه بما فيه نظر ويشترط معرفة اعمال الحج للمتعاقدين من اركان
وواجبات وسنن لانه معنود عليه حتى يحط التفاوت لما نوته من السنن كما صرح به
الماوردي وغيره وهو المعتمد ولا يجب ذكر الميقات الشرعى للمعجوج عنه وتحمل حالة
الاطلاق على الميقات الشرعى ولا يستأجر للقران فالام على المستأجر ان شرطه على الاجير
بطلت الاجارة ولو كان المستأجر للقران معسراً فالصوم الذى هو بدل الدم على الاجير
وجامع الاجير ينسب الحج وتفسخ به اجارة العين لا الذمة لعدم اختصاصه ابزمن وينقلب
فيهما الحج للاجير لان الحج المطلوب لا يحصل بالحج التام فانه قلب له كطبيع المعضوب اذا
جامع فسد حجه وانقلب له وعليه المضى في فاسده والكفارة ويلزمه في اجارة الذمة ان يأتى
به د القضاء عن نفسه بحج آخر للمستأجر في عام آخر أو يستغيب من يحج عنه في ذلك
العام او غيره وللمستأجر الخيار فيما على التراخي لتأخر المقصود ولو حج او اعتمر بمال حرام
عصى وسقط فرضه

• (باب المواقيت) • لذلك زماناً ومكاناً •

جمع ميقات وهو لغة الحد والمراد به هنا زمان العبادة ومكانها وقد بدأ بالاول فقال (وقت)
احرام (الحج) لمكى أو غيره (شوال وذوالقعدة) بفتح التاء أفصح من كسرهماسمى
بذلك لقعودهم عن القتال فيه (وعشر ليل) بالايام بينها وهي تسعة فقد قال الشافعى في
مختصر المزني أشهر الحج شوال وذوالقعدة وتسعة من ذى الحجة وهو يوم عرفة فن لم يدركه
الى الفجر من يوم النحر فله الحج واعترضه ابن داود بانه ان أراد الايام فليقل وتسعة
أو الليالى فهي عشر وأجاب الاصحاب بان المراد الايام والليالى جميعاً وغلب التأنيث

(قوله والاحسن الجواب) الفرق بين هذا الجواب وماتقدمه ان المراد على الاول بالتسع الايام مع الليالي وعلى هذا الايام وحدها والليالي مسكوت عنها فلا يكون في كلامه اخراج الليلة العاشرة لعدم ذكر الليالي وحكمها يعلم من دلائل آخر ومنه يعلم حقيقة قول الشارح والسؤال معه باق الحج (قوله أفصح من فتحها) قال حج ما بين منتهى غروب آخر رمضان ونجرا النحر بالنسبة للبلد الذي هو فيه فيصح احرامه به فيه وان انتقل بعده الى بلد أخرى تخالف مطلع تلك ووجدتهم صيا ما على الاوجه لان وجوب موافقة لهم في الصوم لا يقتضي بطلان حجه الذي انعتقد لشدة ثبت الحج ولزومه بل قال في الخادم نقله عن غيره لا تلزمه الكفارة لوجامع في الثانية وان لزمه الامساك ٣٨٨ قال وقياسه انه لا تجب فطرة على من تلزمه فطرته بغروب الشمس وعلى هذا يصح

الاحرام فيه اعطاه حكمه شوال اه وما ذكره في الكفارة قريب لانها تسقط بالشبهة وفي الفطرة يمين فرضه فيما اذا حدث المؤدى عنه في البلد الاول قبل غروب اليوم الثاني والا فالوجه لزومها لان العبرة فيها بحمل المؤدى عنه واما الاحرام فالذي يتجه عدم صحته لانه بعد ان انتقل اليها صار مثاهم في الصوم فكذلك الحج لانه لا فارق بينهم ما ولا ترد الكفاة لما علمت اه بحروفه (قوله ما يصح معه) أي ما يتأتى معه (قوله بخلاف نظيره في الجمعة) أي فانها لا تعتقد اذا ضاق وقتها (قوله ومراهم ان هذا) فدية توقف في ان هذا مراهم بعد فرض الكلام فيمن أحرم في ليلة النحر ولم يبق من الوقت ما يمكن معه الوقوف فليتام الله من الان يقال كلام الرواي مشروط فيمن لم يصح منه الوقوف لما منع قام بخصوصه كالواحرم بمكة أو ما يقرب

في العدد قاله الرافعي قال ابن العراقي وليس فيه جواب عن السؤال وهو اخراج الليلة العاشرة والاحسن الجواب بارادة الايام ولا يحتاج لذكر التالان لان التمتع ذكره المحدث دفعه يجوز الامر ان ذكره في المهمات والسؤال معه باق في اخراج الليلة العاشرة اه وأفاد الوالد رحمه الله تعالى ان ما ذكره الرافعي جواب السؤال وما ذكره في المهمات جواب عنه ثان واما الليلة العاشرة فقد أفادها قوله في لم يدركه الى آخره (من ذي الحجة) بكسر الحاء أفصح من فتحها سمى بذلك لوقوع الحج فيه وقد فسر ابن عباس وغيره من الصحابة رضي الله عنهم قوله تعالى الحج أشهر معلومة بذلك أي وقت الاحرام به أشهر معلومة اذ فعله لا يحتاج لاشهر وأطلتها على شهرين وبعض شهر تغليباً أو اطلاقاً للجمع على ما فوق الواحد وظاهر كلامه صحة احرامه بالحج مع ضيق زمن الوقوف عن ادراكه كان احرم به في ليلة النحر ولم يبق من زمن الوقوف بعرفة ما يصح معه ادراكه وبه صرح الرواي قال وهذا بخلاف نظيره في الجمعة لبقاء الحج بمجا بقوات الوقوف بخلاف الجمعة اه ومراهم ان هذا وقتهم مع امكانه في بقية الوقت حتى لو أحرم من مصر يوم عرفة لم يعتد بالحج بلا شك قاله في الخادم قال وفي انعقاده عمرة تردد والارجح نعم ولو نوى ليلة الاثنين من رمضان الحج ان كانت من شوال والافعمرة فبات من شوال للحج والافعمرة ومن أحرم بحج يعتد بتقديمه على وقته فبان فيه اجزأه ولو أخطأ الوقت كل الحج فهل يغتفر كخطأ الوقوف أو يعتد عمرة وجهان أو فقهها الثاني أخذاً بعموم كلامهم ويترق بان الغلط ثم يقع كثيراً فاعتنت الحاجة بل الضرورة المسامحة به وهذا لا يتبع الاندرا فلم يغتفر ولو بالنسبة للجمع العام وأيضاً فالغلط هنا بما ينشأ عن تقصير بخلافه ثم فانه ينشأ عن كون الهلال غم عليهم ولا حيلة لهم في دفعه وأيضاً فالغلط هنا ان كان بتقديم العبادة على وقتها فهو كالوقوف في الثامن وان كان متأخراً غير هائمه فهو كالوقوف في الحادي عشر وسيأتى انهما لا يجزئان (وفي ليلة النحر) وهي العاشرة (وجه) انها ليست من وقته لان الليالي تتبع للايام ويوم النحر لا يصح فيه الاحرام فكذلك ليلته (فلو أحرم به)

منه ليلة النحر ولم يمكنه الوقوف لما قام به من المانع مع امكان الوقوف في حد ذاته ان أحرم ثمة في ذلك الوقت اي ويحتمل ان مراد الخادم التنبيه على ان كلام الرواي يخالف لكلامهم اذ هو مشروط فيمن أمكنه لا مطلقاً (قوله والافعمرة) هذا يشكل بنظيره في صوم يوم الشك حيث لا يجزئه عن رمضان اذ انوى ليلة الاثنين في شعبان صومه عن رمضان ان كان منه والافتقار فبان من رمضان وأعل الفرق صلاحية الوقت لكل من الحج والعمرة ولا يرد ان الصوم صالح لوقوعه عن رمضان اذا تبين انه منه لعدم جرمه بالنية ولان الاحرام أشد تعلقاً بالزمان (قوله ولو أخطأ الوقت) أي وقت دخول وقت الحج

أى الحج حلال (فى غير وقته) كرمضان أو أحرّم مطلقاً (انعقد) أحرامه بذلك (عمرة) مجزئة عن عمرة الاسلام (على الصحيح) سواء أكان عالماً أم جاهلاً أشدّ تعلق الأحرام ولزومه فإذا لم يقبل الوقت ما أحرم به انصرف لما يقبله وهو العمرة ولأنه إذا بطل قصد الحج فيما إذا نواه ببقى مطلق الأحرام والعمرة تنعقد بمجرد الأحرام كما مرّ والثانى لا ينعقد عمرة كالأوفاته الحج وتحلل بأعمال عمرة لأن كل واحد من الزمانين ليس وقت الحج فإن كان محرماً بعمرة ثم أحرم بحجّ فى غير أشهره لم ينعقد حجاً لوقوعه فى غير أشهره ولا عمرة لأن العمرة لا تدخل على العمرة كما ذكره القاضى أبو الطيب ولو أحرم قبل أشهر الحج ثم شك هل أحرم بحجّ أو عمرة فهو عمرة أو أحرم بحجّ ثم شك هل كان أحرامه فى أشهره أم قبلها قال الصيرى كان حجاً لأنه ينعقد أحرامه الآن وشك فى تقدمه فالدخول فى المجموع والميقات الزمانى للعمرة جميع السنة كما قال (وجميع السنة وقت لأحرام العمرة) وجميع أفعالها لخبر الصحاب أن الله صلى الله عليه وسلم اعتمر ثلاث سنّات متفرقات فى ذى القعدة أى فى ثلاثة أعوام وأنه اعتمر عمرة فى رجب كما رواه ابن عمر وأنكرته عليه عائشة وأنه قال عمرة فى رمضان تعدل حجة وفى رواية أنه حجته معى وروى أنه اعتمر فى رمضان وفى شوال فدلّت السنة على عدم التوقيت وقد يتنوع الأحرام به فى أوقات كالأحرام كان محرماً بعمرة وقدمى أو كان محرماً بحجّ إذا العمرة لا تدخل عليه أو أحرم به سابق لثقله بالرمى والمبيت فهو عاجز عن الاشتغال بعملها ولأن بقاء أثر الأحرام كبقائه ويؤخذ منه عدم الفرق بين من وجب عليه الرمي والمبيت ومن سقط عنه أى ولم يفرق تعبيراً كثيراً عن انما هو باعتبار الأصل والغالب وأنه يتنوع حجتان فى عام واحد وهو ما فى الامم وجرم به الأصحاب وحكى فيه الإجماع وتصوير الزركشى وقوعه ما فى عام واحد ما أحرامه به بعد نقره الأول والثانى فصحيح مطلقاً كما فى المجموع وإن بقي وقت الرمي فى الأول لأنه به خرج من الحج وصار كالومضى وقت الرمي ولا يكره تكريرها بل يسن الاكثار منها لأنه صلى الله عليه وسلم اعتمر فى عام مرتين وكذلك عائشة وابن عمر وبنّا كدى رمضان وفى أشهر الحج وهى فى يوم عرفة والعيمه وأيام التشريق ليست كفضلها فى غيرها لأن الأفضل فعل الحج فيها وشغل الزمان بالاعتمار أفضل من صرف قدره فى الطواف على الأصح ثم شرع فى المكانى فقال (والميقات المكانى للحج) ولو بقران (فى حق من بمكة) وإن لم يكن من أهلها (نفس مكة) للخبر الآتى (وقيل كل الحرم) لأن مكة وسائر الحرم فى الحرمة سواء فلو أحرم بعد مفارقة بنيان مكة ولم يرجع إليها إلا بعد الوقوف أساء على الأول ولزمه دم دون الثانى ثم بحث المذهب الطبرى وغيره أنه لو أحرم من محاذاتها فلا أساءة ولا دم كالأحرام من محاذة سائر المواقيت وهو الأوجه وإن نظرفيه وفى المجموع عن القاضى أبى الطيب واعقده البلقينى أن محل الأساءة فيما ذكر إذا لم يصل إلى ميقات فإن عاد إليها قبل الوقوف ولم يصل فى خروجه مسافة القصر فإنه يسقط الدم بخلاف ما لو وصل إليها فلا يسقط الا بوضوئه

(قوله عن عمرة الاسلام) أى فيجب عليه الاتيان بأعمالها (قوله وتحلل) يتأمل وجه التحلل وأنه لا ينعقد (قوله ويؤخذ منه) أى من العلة الثانية وهى قوله ولأن بقاء أثر الأحرام الخ (قوله بئى) أى حيث قالوا ولو أحرم بها بئى (قوله وتصوير الزركشى الخ) أى بأن يأتى مكة نصف الليلة ويطوف ويسعى بعد الوقوف ثم يرجع الى منى لحصول التحلل بمافعله وجهه رده بقاء أثر الأحرام المانع من حجه الحجة الثانية من المبيت بئى ورمى أيام التشريق (قوله ليست كفضلها فى غيرها) أى بل فضلها فيها دون غيرها كما يقيمه قوله لأن الأفضل الخ (قوله وشغل الزمان بالاعتمار) أى لأنها لا تقع من المكافء الحرة لأفرضا وهو أفضل من التطوع اهـ (قوله ولا دم) خلافاً للحج حيث قال عليه دم

لميقات الاقافي صرح به البغوي وسيله علم مما يأتي ان من مسكنه بعد الميقات ولو في الحرم
 يكون محله ميقاته والافضل للمكي أن يصلي بالمسجد سنة الاحرام ثم يأتي الى باب داره
 ويحرم منه لان الاحرام غير مستحب عقب الصلاة بل عند الخروج الى عرفات ثم يأتي
 لمسجد اطواف الرضاع فاندفع استشكل الصلاة في المسجد بالاحرام من باب داره ولا
 يسن ان يحرم من الطرف الا بعد من مكة ليقطع الباقي محرما بخلاف من ميقاته قريته
 أو حلتة لان ذلك ليقصد سكانا أشرف مما حو به وهذا بعكسه (واما غيره) وهو من لم يكن بمكة
 عند اذنته الحج فيقارنه مختلف بحسب النواحي (فميقات المتوجه من المدينة ذى الحليفة)
 وهو المعروف الآن بأبيار على وهو على نحو ثلاثة اميال من المدينة وتصحيح المجموع وغيره
 انهم اعلى ستة اميال لعله باعتبار اقصى عمران المدينة وسداتها من جهة تبوك أو خيبر
 والرافعي انهم اعلى ميل لعله باعتبار عمران الذي كان من جهة الحليفة وهي أبعد المواقيت
 من مكة (و) المتوجه (من الشام) بالهمز والنصر ويجوز ترك الهمز والمد مع فتح الشين
 ضعيف وأوله نابلس وآخره العريش قاله ابن حبان وقال غيره حده طولاسن العريش الى
 الفرات وعرضه من جبل طي من نحو القبلة الى بحر الروم ومسامت ذلك من البلاد وهو
 مذكر على المشهور (و) من (مصر) وهي المدينة المعروفة تذكروا ثواب رحمة طولا من
 برقة التي في جنوب البحر الرومي الى ايلة ومسافة ذلك قريب من أربعين يوما وعرضه من
 مدينة أسوان ومسامت من الصعيد الاعلى الى رشيد وما حاذها من مساقط النيل في
 بحر الررم ومسافة ذلك قريب من ثلاثين يوما سميت باسم من سكنها أولا وهو مصر بن بصير
 ابن نوح (و) من (المغرب الحنفية) قرية كبيرة بين مكة والمدينة وقد نزلت سميت بذلك لان
 السيل أبغنها وهي على ستة مراحل من مكة وقول الجمهور على ثلاثة لعله بسير البغال
 النفيسة (ومن تهامة اليمن) بكسر التاء اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز واليمن اقليم
 معروف (يلم) ويقال له ألم وهو أصغر قلبت الهمزة ثاء ويرمى برأين وهي على مرحلتين
 من مكة (و) من (نجد اليمن) (نجد الحجاز قرن) بسكون الراء يقال له قرن المنازل وقرن
 الثعالب وهو جبل على مرحلتين من مكة يغاط الجوهري في ان راءه محركة وان اليه
 ينسب أويس القرني اذ هو منسوب الى قرن قبيلة من مراد كما في مسلم ونجد في الاصل
 المكان المرتفع ويسمى المنخفض غورا وحيث أطلق نجد فالمراد نجد الحجاز (ومن المشرق)
 العراق وغيره (ذات عرق) وهي قرية على مرحلتين من مكة وقد خربت وفوقها وادي يقال له
 العتيق والاولى لهؤلاء الاحرام منه للاحتياط راجع الى الترمذي انه صلى الله عليه وسلم
 وقت لاهل المشرق العتيق لكن رده في المجموع فقيهه ضعف والاصل في المواقيت خبر
 الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم وقت لاهل المدينة ذى الحليفة ولاهل الشام الحنفية ولاهل
 نجد قرن المنازل ولاهل اليمن يلم وقاله لاهل اليمن من غير اهلهم ممن أراد الحج
 والعمرة ومن كان دون ذلك فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة زاد الشافعي ولاهل

(توله ثم يأتي المسجد) أي ندبا
 ولوميكاً (قوله قريته أو حلتة) أي
 فانه يحرم من الطرف الا بعد
 (قوله ذى الحليفة) قال حج تصغير
 حافة بفتح اوليه واحدة الحلقاء
 نبات معروف انه وقال في المختار
 كقصبة وطرفة وقال الاصمعي
 حلتة بكسر اللام اه (قوله من
 مدينة أسوان) قال في لب الالباب
 بفتح أوله والواو وسكون السين
 بلد بصعيد مصر قلت الصحيح
 ضم قوله (قوله والاولى لهؤلاء)
 أي اهل المشرق (قوله وقاله
 لاهل) أي لاهلهم ولان الخ

المغرب الجنة وهو وان كان مرسلًا سكن قام الاجماع على ما اقتضاه وصححه ابن السكن
وتوقيت عمر رضي الله عنه ذات عرق لاهل العراق اجتمعت منه وافق النص وقول البارزي
احرام الحاج المصري من رابع المحاذية للجنة مشكل وكان ينبغي احرامهم من بدر لانهم
يعبرون عليه وهو ميقات لاهله كما ان الشامي يحرم من الخليفة ولا يصبر للجنة مردود
لخالفته النص ولان اهل الشام يعبرون على ميقات منصوص عليه بخلاف اهل مصر ولا أثر
للمحاذاة مع تعيين ميقات اهم على ان بدر ليس ميقاتا لاهله بل ميقاتهم هم الجنة كما يأتي
والعبرة في هذه المواقيت بالبيعة لا بما يجي ولو قريها منها بانتظها وان سمي باسمها ويستغنى
من اطلاق المصنف الاجير فان علمه ان يحرم من ميقات المنوب عنه فان مر به غير ذلك
الميقات أحرم من موضع بازائه اذا كان أبعد من ذلك الميقات من مكة حكاية في الكفاية
عن الثوري وأقره وقد أفت النبي صلى الله عليه وسلم المواقيت عام حجة (والأفضل ان
يحرم من أقل الميقات) وهو طرفه الأبعد عن مكة ثلاثين وسطه ولا آخره ليقطع الباقي
محرمًا قال السبكي الا اذا الخليفة فينبغي ان يكون احرامه من المسجد الذي أحرم منه
الذي صلى الله عليه وسلم أفضل قال الأذري وهذا حق ان علم ان ذلك المسجد هو الموجود
آنذاك اليوم والظاهر انه هو (ويجوز من آخره) لوقوع الاسم عليه (ومن سلك طريقا
لا ينتهي الى ميقات) مما ذكر (فان حاذى) بذال مبهمة أى سامت (ميقاتا) منها عتمة أو
يسرة سواء أكان في البر أم في البحر لامن ظهره أو وجهه لان الاول ورأه والثاني أمامه
(أحرم من محاذاته) لما صح ان عمر رضي الله عنه حاذى لاهل العراق ذات عرق لما قالوا له
ان قرنا المؤقت لاهل نجد جورأى ما تل عن طريقنا وان أردناه شق علينا ولم ينكره عليه
فحدفان أشكل عليه الميقات أو موضع محاذاته تحرى ان لم يجد من يخبره عن علم ولا يقلد
غيره في التحرى الآن يجز عنه كالأعلى وبسن له ان يستظهر حتى يتيقن انه حاذاه وأنه
قوله نعم بحث الأذري انه ان تخير في اجتهاده لزمه الاستظهار ان خاف فوت الحج أو كان
قد تضيق عليه (أو) حاذى (ميقاتين) على الترتيب أحرم من الاول أو من الآخر من أقربهما
اليه وان كان الاخر أبعد الى مكة اذ لو كان أمامه ميقات فانه ميقاته وان حاذى ميقاتا
أبعد فتكذما هو بقر به فان استويا في القرب اليه (فالأصح انه يحرم من محاذاة أبعدهما
من مكة) وان حاذى الأقرب اليها أولا كان أبعد من مكة فأنظر محاذاة الاخر كما أنه ليس للمارة على الخليفة
للسكن ولم يعرف موضع المحاذاة ثم رجع الى الأبعد أو الى مثل مسافته سقط الدم أو الى
الاخر لم يسقط فان استويا في القرب اليها واليه أحرم من محاذاتهما ان لم يحاذأ أحدهما
قبل الآخر والاخر محاذاة الاول ولا ينظر محاذاة الاخر كما أنه ليس للمارة على الخليفة
ان يؤخر احرامه الى الجنة ومقابل الاصح في كلام المصنف انه يتخير فان شاء أحرم من
الموضع الحاذى لأبعددهما وان شاء لأقربهما (وان لم يحاذ) ميقاتا مسبق كالجاني
من البحر من جهة سواء كن فانه قد لا يحاذى ميقاتا فقول ابن يونس ومن تبعه المراد

(قوله لانهم يعبرون) اي يعبرون
(قوله ان يحرم من ميقات المنوب
عنه) اي او ما قبله من ابعده كما
يعلم من كتاب الوصية اه شرح
منهج اقول فان جاوزه بغير احرام
فهو يلزمه دم أم لا فيه نظر
والاقرب انه ان أحرم من مثله فلا
دم عليه والا فعليه دم وفي حج
ما وافقه اما لو عين له مكان ليس
ميقاتا لاحد كان قال له أحرم
من مصر فهل يلزمه دم بجاوزته
أم لا فيه نظر والظاهر عدم لزوم
لكن يحط قسط من المسمى باعتبار
أجرة المثل فان كانت أجرة مثل
المدية بقامها من مصر مثلاً عشرة
ومن الموضع الذي أحرم منه
تسعة حط من المسمى عشرة
(قوله عام حجة) وكان في السنة
العاشرة كما تقدم (قوله جور)
اي ما تل عبارة شرح الروض
بالراء وفي الصحاح الجور الميل
(قوله او الى الاخر لم يسقط)
أي الذي هو الأقرب

(قوله فلا دم عليه) الخ لان كلامهم ما عند المجاوزة غير اهل للارادة لانه محجور عليه هـ ج
 ج ومجاوزه التي بوليه مرید النسك به فيها الدم على التخصيل المذكور ٣٩٣
 (قوله الا نحو حائض) كالجنب اى

المكرهة الاحرام مع الحيض ونحوه كما يأتي في فصل المحرم ينوي ويلبى من قوله ويكره تركه اى الغسل واسراجه جنباً (قوله) قالوا فضلها الاحرام هو ظاهر ان غلب على ظنها انقطاع دمها قبل مجاوزتها الميقات بزمن يمكنها فيه الاغتسال والاحرام من الميقات والافتيقار على هذا انه لا يستحب لها التأخير اذا لا فائدة فيه فانه يجب عليه ان يتحرم من الميقات مع الحيض (قوله الاحرام مما قبله) اى اما اذا التزم ذلك وجب عليه الاحرام مما التزمه ولا يقال ان هذا منقول بالنسبة للميقات فكيف انما نقول بالانقضاء من المانع من الاعتقاد هو المكروه لاما كان غيره افضل منه (قوله) والافضل للمكي الاحرام هذا علم من قول المصنف السابق والميقات المكي للعج في حق من عكة تنس مسك (قوله سقط الدم على المذهب) قضيه وان لم ينو الخروج الى الحل حالة الاحرام وعليه فيمكن الفرق بين هذا وما سبق من اشتراط ذلك انه هنا ينس الاحرام لم تحقق الاسامة حتى يحتاج لمسقط للائتم بهما وفيما سبق يقال بجوازه للميقات بلا احرام بمذووعة فاحتاج لتيسر العود لينفع من ترقب الاثم عليها ثم رأيت في سم على منهج قوله فلا دم اى واما الاثم فالوجه

فليهرق دما واما مالك وغيره باسناد صحيح ومحل لزومه ان احرم بعمره مطلقاً او يحج في تلك السنة فان لم يحرم أصلاً فلا يلزمه انقصان النسك لا بد منه وكذا ان احرم يحج في سنة أخرى اذا حرام سنة لا يصلح لاحرام غيرها واقتضى كلام المصنف مساواة الكافر للمسلم فيما لجوازه مرید النسك ثم أسلم واحرم دونه وهو كذلك ويستثنى من كلامه ما لو مر صبي أو عبد بالميقات غير محرم مرید النسك ثم بلغ أو عتق قبل الوقوف فلا دم عليه على الصحيح أفاده البدرين شهابية في العبد وابن قاسم فيها في شرحها الكتاب (وان احرم) من جاوز الميقات غير محرم (ثم عاد) له (فالاصح انه ان عاد) اليه (قبل تلبسه بنسك سقط الدم) عنه اى لم يجب لقطعه المساواة من الميقات محرم ما وقع له جميع المناسك بعده فكان كالواحد احرم منه سواء ادخل مكة أم لا (والا) بان عاد بعد تلبسه بنسك ولو طواف قدوم (فلا) يسقط الدم عنه لتأدى النسك باحرام ناقص وحيث لم يجب بعوده لم تكن مجاوزته محزمة كما جزم به الحامل والروايات ثم يشترط ان تكون المجاوزة بنية العود كما قاله الحامل ومقابل الاصح اطلاق الغزالي وطائفة وجهين في سقوط الدم وجه عدمه تأكد الاسامة بانشاء الاحرام من غير مرشعه (والافضل) لمن فوق الميقات (ان يحرم من ديرة أهل) لانه أكثر عملاً الا نحو حائض قالوا فضلها الاحرام من الميقات (وفي قول) الافضل ان يحرم (من الميقات) تأسيابه صلى الله عليه وسلم (فان الميقات) اى الاحرام منه ان لم يلتزم بالتميز الاحرام مما قبله (أظهر وهو المرافق للاحاديث الصحيحة والله أعلم) لما صح انه صلى الله عليه وسلم احرم بجمعة وبعمرة الحديبية من الحلبة وانما جاز قبل الميقات المكي دون الزماني لما تأتى من ان تعلق العبادة بالوقت أشد منه بالمكان ولان المكي يختلف باختلاف البلاد بخلاف الزماني والافضل للمكي الاحرام منها وان لا يحرم من خارجها في جهة اليمن وينبغي ان لا يكون احرام المصريين من رابع مقبض ولا وان كانت قبل الميقات لانه لغير وهو ابرام الجنة على أكثرهم وعدم وجود ما فيها وخشية من قصد هاء على ماله ونحوه (وميقات العمرة) المكي (لمن هو خارج الحرم بميقات الحج) للغير المار بمن أراد الحج والعمرة (ومن هو) بالحرم) مكي أو غيره (يلتزمه الخروج الى الحل ولو بخطوة) اى بتقليل من أى جانب شاء للجمع فيها بين الحل والحرم لما صح من أمره صلى الله عليه وسلم عائشة بالخروج اليه للاحرام بالعمرة مع ضيق الوقت برحيل الحاج (فان لم يخرج) الى الحل (وأتى بأفعال العمرة) بعد اسراجه في الحل انعتقت عمرته جزماً (اجزأه) هذه العمرة عن عمرته (في الاظهر) لان اعتقاد احرامه وانما ينفذ به بالواجبات (و) لكن (عليه دم) تركه الاحرام من الميقات والثاني لا تجزئ لانه العمرة أحد النسكين فيشترط فيها الجمع بين الحل والحرم كالحج فانه لا بد فيه من الحل وهو عرفه (فلو خرج) على الاول (الى) أدنى (الحل بعد احرامه) وقبل طوافه وسعيه (سقط الدم) اى لم يجب (على المذهب)

٥٠ يه في ان اذا احرم به قبل الخروج عازاه على الخروج بعد الاحرام فلا اثم والاثم وظنى ان انقيل كذلك فليراجع

كما لو جاوز الميقات ثم عاد إليه محرما والطريق الثاني التقطع بالسقوط والفرق ان ذلك قد انتهى الى الميقات على قصد النسيك ثم جاوزه فكان مباحا حقيقة وهذا المعنى غير موجود ههنا فكان شيبان ابن اكرم قبل الميقات (وافضل بقاء الحل) للاحرام بالعمرة (الجعرانة) للاتباع رواء الشيبان وهي باسكان العين وتخفيف الراء أفصح من كسر العين وقتقبل الراء وان كان عليه أكثر المحدثين وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة ويحكى انه أحرم منها ثلاثا ثمانية نبي صلى الله وسلم عليهم (ثم التعميم) لانه صلى الله عليه وسلم بانه عتار منه وقدمه على الجعرانة لضيق الوقت أو لبيان الجواز من أدنى الحل وهو عند المساجد المعروفة بمساجد عائشة بيته وبين مكة فرسخ فهو أقرب اطراف الحل الى مكة تسمى بذلك لان على يمينه جبل لا يقال له نعيم وعلى يساره جبل لا يقال له ناعم والوادي نعمان (ثم الحديبية) بتخفيف الياء في الافصح وهي اسم لبئر بين طريق مكة وطريق المدينة بين جبلين على ثلاثة فراسخ من مكة على ما قيل لانه صلى الله عليه وسلم لم يهت بالاعتمار منها فصدده الكندار فقدم فعله ثم أمره ثم همة وان زادت مسافة المقصود على الفضل والتعبير بالهم المذكور قاله الغزالي ووصوب في المجموع انه أحرم من ذي الحليفة وانما هم بالدخول الى مكة من الحديبية ويجاب بإمكان الجمع بينهما بانه هم أولا بالاعتمار منها ثم بعد احرامه هم بالدخول منها ويندب لمن لم يحرم من أحد الثلاثة ان يجعل بيته وبين الحرم بطن راد ثم يحرم ويسن الخروج عقب الاحرام من أى محل كان من غير مكث بعده

(باب الاحرام)

هونية الدخول في النسك بالاجماع وهو كما يطلق شرعا على هذه التسمية يطلق ايضا على الدخول في حج أو عمرة أو فيه ما أو فيما يصلح لهما أو في أحدهما وهو المطلق والاول هو المراد بتوابع الاحرام ركن والمراد ههنا الثاني وهو المعنى بتوابعه من يعقد الاحرام بالنية ولا يجب التعرض ههنا للنقض اتفاقا سمي بذلك اما لاقتضائه دخول الحرم أخذ من قواهم أحرم اذا دخل الحرم كما نجد اذا دخل نجد او لاقتضائه تحريم الانواع الآتية (يعقد) الاحرام (مهينان بنوى حج أو عمرة أو كليهما) لما صح انه صلى الله عليه وسلم قال من أراد منكم ان يهل بحج وعمرة فليقلع ومن أراد ان يهل بحج فليقلع ومن أراد ان يهل بعمرة فليقلع ولونوى حجتين أو نصف حجة أو نصف حجة أو عشرين أو نصف عمرة أو نصف عمرة قياسا على الطلاق في مسئلتى النصف والغاء لادافاة الى ثنتين في مسئلتى الحجتين والعشرين لانهذا الجمع بينهما باحرام واحد فصح في واحدة كما لو نيم لقرضين لا يستتبع الا واحد كما مر وفارق عدم الانعقاد في نظيرهما من الصلاة بان الاحرام بالحج يحافظ عليه ما أسكن ولهذا الوأحرم بالحج في غير أشهره انعمت عمرة كما مر (و) يعتقد ايضا (مطلقا) وذلك (بان) لا يزيد على نفس الاحرام (بان ينوى الدخول في النسك الصالح للانواع الثلاثة أو يقتصر على قوله أحرمت روى الشافعي رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم خرج هو واهله

(قوله بين طريق مكة) أى بالحذاء
المهملة حج (قوله فقدم فعله)
أى المشار إليه بقوله للاتباع
وظاهره ان جميع احراماته
بالعمرة كان من الجعرانة فليراجع
(قوله بطن راد) أى أى واد كان
(باب الاحرام)

(قوله هونية الدخول الخ) أى
شرعا كما يأتي (قوله والاول) أى
نية الدخول والثاني هو الدخول
في النسك (قوله ولا يجب التعرض
ههنا الخ) أى بخلاف الصلاة
والعمل الفرق ان الحج لا يتبع من
البائع الحز الا فرضا بخلافها
(قوله في نظيرهما من الصلاة) أى
وذلك فيما لو نوى صلاتين أو نصف
صلاة فانها لا تنعقد

(قوله مهلين) أي محرمين (قوله فأمر من لا هدى معه الخ) هذا يقتضي أنهم أحرموا مطلقين لكن سبأني له في أركان الحج أنه صلى الله عليه وسلم أمر من لا هدى معه وإن كان محرماً بالحج أن يجعل حجه عمرة وذلك من خصائص أصحابه صلى الله عليه وسلم (قوله ومناسبة ذلك) أي أمر من لا هدى معه الخ (قوله بنسك نفل) أي من حيث الابتداء به بان سبق منه حجة الاسلام أما بعد فله فلا يكون الا فرضاً وان تكررفان الحج من البالغ الحر ٣٤٥ لا يكون الا فرضاً ولا يقع وقوعه نقلاً الا من

الصبي والرقيق والمجنون اذا أحرم عنه وإليه (قوله لانه من باب العبادات) توجيه الكلام المجموع (قوله ولانه أقرب) أي لانه اذا أحرم مطلقاً كان الأمر موكولاً الى خبرته فيفعل ما تميل اليه نفسه ففيه ضرب من غرض النفس (قوله مطلقاً) بكسر اللام وفتحها مصدر او حال اهـ (قوله فيحتمل له) أي فلا يعمده الا اذا وقع بعد طواف علم انه من أعمال الحج فرضاً أو سنة (قوله فالوجه صرفه الى العمرة) أي بالنسبة أخذ من قوله وان قال القاضي (قوله وهذا الاحتمال) هو معنى كونه عمرة بالقوات (قوله في تلك الحالة) أي وهو يعتقد ويؤثرون بطولوع الفجر فيحتمل بفعله عمرة ويقضيه من قابل (قوله كان مفيداً له) أي فيقضيه دون الآخر ويجب المضى في فاسده (قوله طف بالبيت) هو ظاهر بناء على انه صلى الله عليه وسلم أحرم مطلقاً لان احرام أبي موسى كحرامه يعتقد مطلقاً فيصرفه لما شاء فيجوز انه صلى الله عليه

مهلين ينتظرون القضاء أي نزول الوحي فأمر من لا هدى معه أن يجعل أحرامه عمرة ومن معه هدى أن يجعلها حجة ومناسبة ذلك ظاهرة وهو أن الحج أكمل النسكين ومن ساق الهدى تقريباً أكمل حالاً من لم يسقه فناسب أن يكون له أكمل النسكين وأما كون ظاهر الخبر أن الأهداء يمنع الاعتمار فغير مراد اجتماعاً ويقارن الصلاة حيث لم يجز أن يحرم بها مطلقاً بان التعيين ليس شرطاً في انعقاد النسك ولهذا لو أحرم بنسك نفل وعلمه نسك فرض انصرف الى الفرض ولو قيد الاحرام بزمن كيوم أو أكثر انعقد مطلقاً كالأطلاق وهذا هو المعتمد وان بحث في المجموع في هـ هذا وفي مسئلة النصف عدم الانعقاد لانه من باب العبادات والنسبة الجازمة شرط فيها بخلاف الطلاق فانه مبني على الغلبة والسراية ويقبل الاخطار ويدخله التعليق (والتعين أفضل) من الاطلاق ليعرف ما يدخل عليه قالوا ولانه أقرب الى الاخلاص (وفي قول الاطلاق) أفضل من التعيين لانه ربما حصل عار من مرض أو غيره فلا يتمكن من صرفه الى ما لا يخاف فوته (فإن أحرم) أحراماً (مطلقاً في أشهر الحج صرفه بالنسبة) لا بالانظر فقط (الى ما شاء من النسكين واليهما) معاً ان كان الوقت صالحاً لهما (ثم اشتغل) بعد الصرف (بالاعمال) فلا يجزئ العمل قبله كما يشعربه تعبيرة ثم لكن لو طاف ثم صرفه للحج وقع طوافه عن القدوم وان كان من سنن الحج ولو سعى بعده فالوجه عدم الاجزاء لانه ركن فيحتمل له وان وقع تبعاً فان لم يصلح بان فأت وقت الحج فالوجه صرفه الى العمرة كما قاله الروياني وذكر الزركشي انه أقرب وان قال القاضي انه يحتمل أن يتعين عمرة وأن يبقى معها فان عينه لعمرة فذلك الوجه فيمكن فانه الحج قال الشيخ وهذا الاحتمال هو ظاهر كلام الاصحاب ولوضاق الوقت فالمتجه كما قاله الاستوى وهو مقتضى كلامهم ان له صرفه الى ما شاء ويكون كمن أحرم بالحج في تلك الحالة قال القاضي ولو أحرم مطلقاً ثم أفسده قبل التعيين فأيما كان مفيداً له (وان أطلق) الاحرام (في غير أشهره) أي الحج (فالاصح) انعقاده عمرة فلا يصرّفه الى الحج في أشهره لان الوقت لا يقبل غير العمرة والثاني يعتد به ما فله صرفه الى عمرة وبعد دخول أشهر الحج الى النسكين أو أحدهما فان صرفه الى الحج قبل أشهره كان كاحرامه قبلها فيعتقد عمرة على الصحيح (وله) أي للشخص (ان يحرم كاحرام زيد) كقوله أحرمت بما أحرم به زيد أو كاحرامه لان أبا موسى رضي الله عنه أهل بالهلال كالهلال النبي صلى الله عليه وسلم فلما أخبره قال له أحسنت طف بالبيت وبالصفاء والمروة وأحل وكذا فعل على

وسلم رأى الانسب لابي موسى العمرة فأمر بها وأما على ما يأتي للشارح عن المجموع في أركان الحج بعد قول المصنف وفي قول التمتع أفضل من أن الصواب انه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجواز في تلك السنة للعاجلة فشكل لانه حيث أحرم كاحرامه انعقاد احرامه حجة الا أن يجاب بان احرامه وان انعقد حجة لكن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم خصوصاً يجوز فسخ الحج الى العمرة كما قاله الشارح ثم وعلمه فأمره بالعمرة أمر بفسخ الحج اليها وهو جائز لأصحابه خصوصية

(قوله كالأحر من نفسه) أي فانه يقع عن نفسه لانه لما امتنع الجمع بينهما تبين ما هو الأصل في الأحرام وهو كونه عن نفسه (قوله بخلاف المقيس) ٣٩٦ هو قوله أحرمت بما أحرمت به الخ (قوله فلا يلزمه في الأولى) هي

قوله كان أحر من مطلقا والثانية هي قوله ولا فيما لو أحرمت بعمرة الخ (قوله صح كما اقتضاه الخ) أي ويلزمه أن يتبع زيد فيما يتبعه به. (قوله بنية التمتع) أي بان قصد أن يأتي بالحج بعد الفراغ من أعمالها (قوله فان تعمده) أي بان دلت قرينة على تعمده (قوله انعمد احرامه) أي فلو شك هل قال ان كان زيد الخ أوقال ان أحرم أو اذا أوسق فينبغي ان تلغوينته لان الأصل عدم الاحرام (قوله والا فلا) لا يقال هذا بخلاف ما صرح في قوله كالوعلق فقال ان كان محرما فقد أحرمت الخ لانا نقول ما مره فروض فيما اذا لم يكن زيد محرما وهو عين قوله هنا والا فلا (قوله نعم يمكن حمل التعذر الخ) في هذا الحمل نظر لان معنى التعذر استحالته معرفة الواقع ومن يرجو المعرفة لا تتعذر عليه ففعل العبارة اذا كان لا يرجو انصاح الخ (قوله فيمتنع عليه نية الافراد) يتأمل هذا فانه لا ينظم مع قوله الا في أموالهم بقرن ولا أفرد بان اقتصر على أعمال الحج الخ والموافق لما يأتي أن يقول فينوي الافراد ويجعل نفسه قارنا وعبارة حج في جواب قوله فان تعذر الخ لم يضر اذا لم يحال للاجتهاد فيه ونوى الحج أرجح

رضي الله عنه وكلاهما في الصحيحين (فان لم يكن زيد محرما) أصلا أو أتى بصورة احرام فاسد ككفره أو جماعه (انعمد احرامه مطلقا) ولغت الاضافة الى زيد لانه قيد الاحرام بصفة فاذا التفت إلى أصل الاحرام كالو أحرمت عن نفسه ومما تجرؤه ولان أصل احرامه مجزوم به (وقيل ان علم عدم احرام زيد لم ينعمد) احرامه كالو علق فقال ان كان محرما فقد أحرمت فلم يكن محرما وفرق الاول بان في المقيس عليه تعليق أصل الاحرام فليس جازما به بخلاف المقيس فانه جازم بالاحرام فيه (وان كان زيد محرما) باحرام صحيح (انعمد احرامه كاحرامه) من حج أو عمره أو كليهما فيتبعه في تنصّل أي به ابتداء لا في تنصّل احده بعد احرامه كان أحر من مطلقا وصرفه بالحج ثم أحرمت كاحرامه ولا فيما لو أحرمت بعمرة ثم ادخل عليها الحج ثم أحرمت كاحرامه فلا يلزمه في الأولى ان يصرفه لما صرف له زيد ولا في الثانية ادخال الحج على العمرة الا أن يتصدد التشبيه به في الحال في صورتين فيكون في الأولى حاجا وفي الثانية قارنا ولو أحرمت كاحرامه قبل صرفه في الأولى وقبل ادخاله الحج في الثانية وقصد التشبيه به في حال تلبيه باحرامه الحاضر والأتى صح كما اقتضاه ما في لروضة عن الغوي وليس فيه معنى التعليق يستقبل لانه جازم به في الحال ولان ذلك ينفرد في المكينة لا في الأصل ولو أحرمت بعمرة بنية التمتع كان هذا محرما بعمرة ولا يلزمه التمتع كافي الروضة ومتى أخبره زيد بكيفية احرامه لزمه الاخذ بقوله ولو فاقفا فيما يظهر وان ظن خلافه اذا يعلم الامن جهته فان أخبره بعمرة فبان محرما بحج كان احرام هذا بحج تبعا له وعند نفوت الحج يتحمل للفوت ويريق دما ولا يرجع به على زيد وان غره لان الحج له ولو أخبره بذلك ثم ذكر خلافه فان تعمده لم يعمل بخبره الثاني لعدم الثقة بقوله أي مع سبق ما يناقضه والا فيعمل به قاله ابن العماد وغيره ولو علق احرامه على احرام زيد في المستقبل كذا أومتي أو ان أحرمت زيد فانا محرمت لم ينعمد احرامه مطلقا كذا اجاب رأس الشهر فانا محرمت لان العبادة لا تتعاق بالاختار او ان كان زيد محرما فانا محرمت اوفسد أحرمت وكان زيد محرما انعمد احرامه والا فلا لان المعلق يحاضر أقل غرر الوجود في الواقع فكان قرينة من احرمت كاحرام زيد في الجملة بخلاف المعلق يستقبل (فان تعذر) أي تعمده كافي الحاوي الصغير لانه يعبر عن التعمير بالتعمير ذكر كثيرا نعم يمكن حمل التعذر على ظاهره بما اذا كان يرجو انصاح الحال فيمتنع عليه نية الافراد لانه يورط نفسه في ايهام وتعاطي ما يحتمل الحرمة من غير ضرورة (معرفة احرامه بعوته) أو بعونه أو نسبته ما احرمت به أو غيبته الطويلة لم يتحمل تلبيه بالاحرام يتسبب فلا يتحمل الا يقين الايمان بالمشروع فيه كما لو شك في عدد الركعات لا يتصرى وانما تحرى في الاواني والقبلة كما مر لان اداء العبادة ثم لا يحصل يقين الا بعد فعل محظور وهو صلاته لغير القبلة أو استعماله نجسا وهما يحصل الا دايقين من غير فعل محظور (جعل نفسه قارنا) بان ينوي القران

نفسه قارنا الخ (قوله جعله نفسه قارنا) الأولى أن يقول وجعل بزيادة الواو لانه جعل جواب الشرط قوله السابق لم يتحرر لما

(قوله نعم نسن) أي الدم (قوله وان تبين) أي والحال الخ (قوله ومطلقا في الفاسد) أي فان كان الصحيح حجوا والفاسد عمرة انعقد
 احرامه بحجناظر الصحيح ويتخير في الفاسد بين العمرة فيصير قارنا وبين الحج فيكون تأكيدا للصحيح ولا يلزم به شيء
 * (فصل في ركن الاحرام) * (قوله في ركن الاحرام) أي في الركن الذي هو الاحرام وهو النية فالإضافة بيانية أو في الركن
 المحصل للاحرام ان جعل الاحرام على الدخول في ذلك * (تبينه) * سمعت عن مائة من ظهر أحدهما في ظهر الآخر ولم يمكن
 انفسهما فاحرم بالحج ثم أراد أحدهما تقديم السعي عقب طواف القدوم والآخر تأخيرها الى ما بعد طواف الركن فن الجواب
 وهل اذا فعل أحدهما ما لزمه من الاركان والواجبات بموافقة الآخر ثم أراد الآخر ذلك يلزم الاول موافقة والمشى والركوب
 معه الى الثراغ أيضا ولا وهل يلزم كذا أن يفعل مع الآخر واجبه من نحو صلاة ٣٩٧ سواء أوجب عليه نظيره ما وجب
 على صاحبه أولا ضاق الوقت

أولا فأجبت بقولي الذي يظهر
 من قواعدينا أنه لا يجب على
 أحدهما موافقة الآخر في فعل
 شيء أراد بهما يخصه أو يشاركه
 الآخر فيه لان تكليف الانسان
 بفعل لأجل غيره لا مع نسبه
 لتقصيره ولا لسبب فيه منه لا نظير
 له ولا نظير لضيق الوقت لان
 صلاحهما مع الاتكان لان الفرض
 تخالف وجهيهما فان قلت لم
 لا يجبره ونلزم الآخر بالاجرة كما
 هو قياس مسائل ذكرها قلت
 تلك ليست نظيره مسئلتنا لانها
 ترجع الى حفظ النفس تارة
 كرضعة تعينت والمال اخرى
 كوديع تعين وما هو انما هو اجبار
 لمحض عبادة وهي يغتفر فيها
 ما لا يغتفر فيها فان قلت عهدنا
 الاجبار بالاجرة للعبادة كنعلم

لما هو (وعمل اعمال النساكين) امتحق الخروج عن عهد ما هو فيه فتبرأ منه من الحج بعد
 اتيانه باعماله اذ هو اما محرم به أو مداخل له على العمرة ولا تبرأ منه عن العمرة لاحتمال
 انه أحرم بحج ويتنوع ادخالها عليه ولادم عليه في الحالتين اذ الحاصل له الحج فقط واحتمال
 حصول العمرة في صورة القران لا يوجبها اذ لا وجوب بالشك نعم يسر لاحتمال كونه احرم
 بعمرة فيكون قارنا ذكره المتولى اما لو لم يقرن ولا افرد بان اقتصر على اعمال الحج من غير نية
 حصل له التحلل لا البراءة من شيء منهم وان تبين انه أي بواحد منهما لكن لما لم يتعين
 الساقط منهما رجب عليه الايمان بهما كمن نسي صلاة من الخمس لا يعلم عينها أو على عمل
 العمرة لم يحصل التحلل أيضا وان نواه لاحتمال انه احرم بحج ولم يتم اعماله مع ان وقته باق
 ولو احرم كاحرام زيد وبكر صار مثلهما في احرامهما ان اتفقا فيما احرم به والاصار قارنا
 لما في بيان به نعم ان كان احرامهما فاسدا انعقد احرامهما مطاوعا كما علم مما مر واحرام
 أحدهما فقط فالقياس كما قاله الشيخ ان احرامه ينعقد صحيحا في الصحيح ومطلقا في الفاسد
 * (فصل في ركن الاحرام وما يطلب للمعمر من الامور الآتية) * (المعمر) اي يريد
 الاحرام (ينوي) بقلبه وجوب دخوله في حج او عمرة او كليهما او ما يصلح لشيء منهما وهو
 الاحرام المطلق (ويبالي) مع النية فينوي بقلبه ويقول بلسانه نويت الحج مثلا واحرمت
 به لله تعالى لبيك اللهم لبيك الى آخره ولا يجبر به هذه القلبية وينسب كما قاله ابن الصلاح
 وتبعه في الاذكار ونقله في الايضاح عن الجويني واقره ان يدكر في هذه القلبية لا غيرها
 ما احرم به وهو الواجب لكن نقل الاسنوي عن النص عدم نية وصوبه والامرية بما نواه
 لا بما ذكره في تليته ويسن ان يتلفظ بما يريد وان يستقبل القبلة عند احرامه وان يقول
 اللهم احرم لك شعري وبشري ولحي ودمي (فان ابي بلال لم ينعقد احرامه) لخبرنا

الفاحة بالاجرة قلت يفرق بان ذلك امر يدوم نفعه بفعل قليل لا يتكرر بخلاف ما هنا فانه يلزم تكرار الاجبار بل دوامه ما بقيت
 الحيات وهذا امر لا يطاق فلا يتجه ايجابه فان رفعه للحاكم في شيء من ذلك أعرض عنهم الى أن يصطالحا على شيء يتفقان عليه أخذوا
 مما ذكره أو اخر العارية بل أولى فيأمل ذلك فانه مهم اه ح في باب الفرائض فيقول فصل الحجب لكن نقل الاسنوي الخ ضعيف
 (قول المصنف لم ينعقد احرامه) فرع شك بعد جميع أفعال الحج هل كان نوى أو لا فالقياس عدم صحته كما في الصلاة وفرق بعض
 الناس بأن قضاء الحج يشق لأثره بل هو وهم اه سم على حج رحمة الله (أقول) وقد يقال الاقرب عدم القضاء قياسا على ما لو شك
 في النية بعد فراغ الصوم ويفرق بينه وبين الصلاة بانهم توسعوا في نية الحج ما لم يتوسعوه في نية الصلاة فقالوا لو أحرم بالحج في
 رمضان عالم بذلك انعقد عمرة بخلاف ما لو نوى الظهر قبل دخول وقته عالم بذلك لم ينعقد فرضا ولا نقلا وقالوا لو نوى الحج طائفا

الاعمال بالنيات (وان نوى ولم يلب ان يعقد على الصحيح) كما ان اعمادات والثاني لا ينعقد
لاطباق الامة عليها عند الاحرام كالصلاة لا تنعقد الا بالنية والتكبير (ويسن الغسل
للأحرام) اي عند ارادته بجمع او عمرة او بهما او مطلقة او لوصيا أو امرأة وحائضا او نساء
وانما لم يجب لانه غسل المستقبل كغسل الجمعة والعيم يدوي كركه واحرامه جنبيا
ويغسل الولى غير المميز لان حكمه هـ ذال الغسل التطييف واهذا من العائض والنفساء
واذا اغتسلتا تواتوا والاولى لهما تاخير الاحرام الى طهرهما ان امكنهما المقام بالمينات
اي تقع احرامهما في اكمل احوالهما ويندب لمريد الاحرام التنظيم بازالتفحوش شعرا بط
وعانة وظنروا وسخ وغسل رأسه بسدر ونحوه والقياس كما قاله الاسنوى بتقديم هذه
الامور على الغسل كما في غسل الميت اه أى من حيث المجموع والافازالتفحوش والشعر
لا تطلب فيه كما هو ويندب له تلبيد شعره بصمغ أو نحوه لئلا يتولد فيه القمل ولا يتشعث
في مدة احرامه ويكون بعد غسله (فان عجز) مریدا الاحرام عن الغسل ومثله بقية
الاعمال الاتية افترضا أو قيام مانع من استعماله (تيمم) لان الغسل يراد للقربة
والنظافة فاذا تعذر أحدهما بقي الآخر ولانه ينوب عن الغسل الواجب فعن المنسوبة
أولى ولو وجد ما لا يكفي غسله وهو كاف لوضوئه وتوضأ به وتيمم عن الغسل كما قاله ابن
المقري ولو وجد مكان غير كاف لوضوئه أيضا استعماله في اعضاء الوضوء ويكفيه تيمم واحد
عن الغسل وبقية الاعضاء ان نوى بما استعماله من الماء الغسل والابان لم ينو ذلك فقيم
عن بقية الاعضاء وآخر عن الغسل كما يحتمل الشيخ رحمه الله تعالى (و) يسن لدخول
الحرم (ولدخول مكة) ولو خلا لا لا تباع قال السبكي وحينئذ لا يكون هذا من اغسال
الحج الامن جهة انه يقع فيه ولو فات لم يعد ندب قضائه كما يحتمل بعض المتأخرين ويلحق به
بقية الاغسال قياسا على قضاء النوافل والاوراد هذا الوجه خلافه أخذنا مما مر ان
الاغسال المستوفى اذا فات لا تنقض لانها متعلقة بسبب وقد زال ويستثنى من اطلاق
المصنف ما لو أحرم المكي بعمرة من قريب كالتميم واغتسل فلا يسن له الغسل لدخول
مكة كما قاله الماوردي ومثله فيما يظهر كما قاله ابن الرفعة في الحج اذا أحرم به من
أدنى الحبل لكونه لم يخطر له ذلك الا هناك قال الأذري وألكونه مقيما هناك وظاهر ان
محل ذلك حيث لم يقع تغير لريحه عند الدخول والاسن الغسل عنده (و) يسن بعد الزوال
(لوقوف بعرفة) والافضل كونه بمنزلة ويحصل أصل السنة في غيرها وقبل الزوال بعد
التجبر وله هذا قال في التنبيه فاذا طاعت الشمس على تيمم ساروا الى الوقوف واغتسل
لوقوف وأقام بمنزلة فاذا زالت الشمس خطب الامام وقول ابن الوردي في بهجته
والوقوف في عشي عرفه لا يخالف هذا لان قوله في عشي متعلق بقوله للوقوف يمكن
تقريره من وقوفه أفضل كتقريره من ذهابه في غسل الجمعة وسميت عرفه لان آدم وحواء
تعارفان وقيل لان جبريل عرف فيها ابراهيم عليهما الصلاة والسلام كما وقيل غير

بقائه رمضان ثم تبين له انه أحرم
في سؤال اعتد بنيته عملا بما في
نفس الامر وقالوا لو علم انه أحرم
وتردد في وقت احرامه هل هو
قبل سؤال او فيه اعتد بنيته ويبرأ
من الحج اذا اتى بأعماله (قوله لانه
غسل المستقبل كغسل الجمعة
والعبد الخ) اي بخلاف الغسل
للماضى كغسل الجنابة فانه
واجب كذا قيل واورده عليه
غسل الجنون والمغمى عليه اذا
اقفا وتقدم ذلك في غسل الجمعة
فليراجع (قوله لا تطلب فيه) اي
الميت (قوله ويندب له تلبيد
شعره) اي شعر راسه ظاهره وان
بخشى عروض جنابة باحتلام او
خشيت المرأة حصول حيض
وينبغي عدم استحبابه فيها لان
عروض ما ذكر يحوج الى الغسل
وايصال الماء الى ماتحت الشعر
وازالة نحو الصمغ وهو قد يؤدى
الى ازالة بعض الشعر (قوله
ولانه ينوب عن الغسل) اي ففيه
ضرب من العبادة فلم ينظر لما
يحصل به من التشوية (قوله
استعمله في اعضاء الوضوء) اي في
بعضها لان الفرض انه غير كاف
لجلبها (قوله انه يقع فيه) اي في
الحج الى زمانه

ذلك (و) يسن بعد نصف ليلة النحر الوقوف (بمزدلفة) عند المشعر الحرام (غداة) يوم
 (النحر) أي بعد فجره (و) يسن (في) كل يوم من (أيام التشريق) الثلاثة بعد الزوال
 (للرمي) أي رمي الجمرات الثلاث لا تارودت فيها ولا نهما موضع اجتماع فاشبهه غسل
 الجمعة ويسن لدخول البيت للامميت بمزدلفة لقربه من غسل عرفة ولا رمي يوم النحر
 اكتفاء بغسل العيد ولا طواف القدوم لقربه من غسل الدخول ولا للعاق وطواف
 لأفاضة وطواف الوداع على الأصح عند الرافعي والمصنف في أكثر كتبهم وان جزم
 في مناسكه الكبرى باستحباب هذه الثلاثة (و) يسن (أن يطيب) مر بعد الاحرام (بدنه
 الاحرام) ذكر أم غير مشاية أم يجوز اخلية أم لا لا اتباع ويفارق ما صرح في الجمعة من عدم
 سن التطيب في ذهاب الاتي لها بان زمان الجمعة ومكانها ضيق ولا يمكنها تجنب الرجال
 بخلاف الاحرام نعم لا تطيب المحدة (وكذا توبه) من ازار الاحرام ورد انه يسن تطيبه
 (في الاصح) كالبدن والثاني المنع لان الثوب ينزع ويلبس وتبع المصنف في استحباب
 تطيب الثوب المحتر لكن صحح في المجموع كونه مباحا وقال لا يندب جزمنا وصحح في
 الروضة كاصلا الجواز وهو المعتمد (ولا بأس باستدامته) أي الطيب في الثوب
 (بعد الاحرام) كالبدن ما روى عن عائشة رضي الله عنها كافي أنظر الى ويص الطيب
 في مفرق رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم والويس بالباء الموحدة بعد الزاوا
 وبالصاد المهملة هو البريق والمفرق هو وسط الرأس ومحل نديه بعد غسله ويحصل بأي
 طيب كان والافقار المسلك وان يخلطه بماء الورد ونحوه وينبغي كما قاله الاذري ان
 يستغنى من جواز الاستدامة ما اذ الزمها الاحاد بعد الاحرام فتلزمها ازالته كما عبر عنه
 الشارح بقوله لزمها ازالته في وجهه (ولا يطيب له جرم) للخبر المار (لكن لو نزع توبه المطيب)
 ورائحة الطيب موجودة فيه (ثم لبسه لزمه الفدية في الاصح) ما لو ابتدأ بلبس ثوب
مطيب أو أخذ الطيب من بدنه ثم رده اليه والثاني لان العادة في الثوب خلعه ولبسه
 لجعل عتق وان لم تكن رائحة الثوب موجودة وكان بحيث لو ألقى عليه ماء ظهرت رائحته
 امتنع لبسه بعد نزعه والا فلا ولو لمسه عمدا يده لزمته الفدية ويكون مستعصما للطيب
 بتدبيره في المجموع ولا عبرة بآلة الطيب بإسالة العرق ولو تعطر ثوبه من بدنه لم
 يضر جزمنا ويحث الاذري نذب الجماع ان أمكنه قبل احرامه لان الطيب من دواعيه
 (و) يسن (ان تحض المرأة) غير المحدة (للاحرام) أي لارادته (يدها) أي كل يدها الى
 الكوع فقط بالحناء ولزخايسة وشابة اقول ابن عمر رضي الله عنهما ان ذلك من السنة
 ولانهم ما قد ينكشفتان وتصح وجهها بشئ منه لانها مأمورة بكشفه فتستر بشرته بلون
 الحناء ومحويل الاستحباب بالحناء اذا كان تعميما دون التطريف والنقش والتسويد أما
 بعد الاحرام فيكره لها ذلك لما فيه من الزينة وازالة الشعث لكن لا فدية فيه لانه ليس
 بطيب وخرج الرجل والخنثى فيحرم عليهما ذلك بالضرورة والمعدة فيحرم عليها أيضا

(قوله) كذا بغسل العيد
 ظاهره وان حصل له تغير في بدنه
 وقباس ما صرح في استحبابه لدخول
 مكة في حق من اغتسل لدخول
 الحرم قرب مكة حيث تغير ربه
 استحبابه هنا وقد يفرق بان غسل
 العيد يدخل بنصف الليل كغسل
 جرة العقبة فغسل العيد محصل
 الغسل الرمي لفعاله ما بعد دخول
 الوقت (قوله) نعم لا تطيب أي
 لا يجوز اذ ذلك (قوله) ويصح في
 الروضة كاصلا الجواز أي
 الاباحية (قوله في مفرق) بفتح
 الراء وكسرها (قوله) ولو لمسه
 عمدا يده الخ) ظاهره وان لم يعلق
 يده منه شئ لكن عبارته في باب
 محرمات الاحرام بعد قول المصنف
 في ثوبه أو بدنه الخ نصها وعلم انه
 لا أثر لبق الريح فقط بنحوه
 وهو يابس أو جلوسه في مكان
 عطار أو عند متجر لانه ليس تطيبا
 (قوله) ويصح وجهها أي نذبا
 (قوله) والتسويد زاد شيخنا
 الزيادي وتعمير الوجهة بل يحرم
 واحد من هذه الامور على خلية
 ومن لم يأذن لها حليها

بعد المحاذاة في علمه دون نفس الامر فان المواقيت تم جهات مكة فلا بد ان يحاذي
احدها مردود (أحرم على مرحلتين من مكة) اذ ليس شيء من المواقيت أقل مسافة من
هذا المندار (ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقائه) للنسك (مسكنه) من قرية أو حلة
لما مر في الخبر ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ هذا ان لم يكن بينه وبين مكة ميقات آخر
والا كما هل بدرو الصفرافانهم بعد الحليمة وقبل الخنة فيقاتهم الثاني وهو الخنة (ومن
بالغ) يعني جاوز (ميقاتا) من المواقيت المنصوص عليها أو موضع جعلناه ميقاتا وان لم
يكن ميقاتا أصليا (غير مريد نسكاً ثم أراد فيقائه موضعه) ولا يكف العود الى الميقات
للخبر المار (ومن بلغه) أي وصل (مريدا) نسكا (لم تجز مجاوزته) الى جهة الحرم (غير
احرام) اجماعا ويجوز الى جهة البنية أو البصرة ويحرم من مثل ميقات بلده أو بعده كما ذكره
المأوردى (فان) خافو (فعل) ما منع منه بان جاوزه الى جهة الحرم (لزمه العود للحرم
منه) لان الاحرام منه كان واجبا عليه فتركه وقد أمكنه تداركه فيأتي به وقوله منه مزال
فلو عاد الى مثل مسافته من ميقات آخر جاز قاله المأوردى وغيره ويؤيده تجوزهم في
قضاء النسك وترك الميقات الذي أحرم منه في الاداء مع وجوب ذلك عليه والاحرام من
مثل مسافته من موضع آخر ولا يجب تأخير الاحرام الى العود لانا اذا قلنا بالاصح ان
العود بعد الاحرام يسقط الدم كان له الاحرام ثم يعود الى الميقات محرما لان المقصود قطع
المسافة محرما كالسكي لو أراد الاعمار فانه يجوز له الاحرام من مكة ثم يخرج الى الحل على
الصحيح فم يجب الا كفاءة بقدر ذلك وان لم يكن ما عاد اليه ميقاتا أو ما أوهمه كلام المصنف
من عدم وجوب العود اذا أحرم بلعله العلة في عوده انشاء الاحرام وقد زال ذلك غير مراد
بل يجب عليه العود ولو بعد الاحرام ولا فرق في المجاوزة بين العمدة والسهو والعلم والجهل
اذا للمأمورات لا ينفق فيها الحال بين العمدة وغيره كنية الصلاة لكن لا اثم على الجاهل
والغاشي ولا يقدح فيما ذكر في الساهی انه سهو عن الاحرام يستحيل كونه في تلك
الحالة مريدا للنسك اذ يمكن تصويره بمن أنشأ سفره من محله قاصدا له وقصده مسافر فيها
عنه حين المجاوزة ثم استثنى من لزوم العود قوله (الا اذا ضاق الوقت) عن العود الى
الميقات (أو كان الطريق مخوفا) أو كان معه مذور بمرض شاق أو خاف انتطاعا عن
رفقته فلا يلزمه العود حينئذ بل يريق دما والوجه كما قاله الاذري تحريم عوده لو علم انه
لوعاد لفات الحج ولو كان ماشيا ولم يتضرر بالشيء فهل يلزمه العود أو لا قضية كلامهم
لزومه ونظر فيه الاسنوى وقال المنجبه انه ان كان على دون مسافة القصر لزمه والا فلا كما
قلنا في الحج ماشيا اه قال ابن العماد بل المنجبه لزوم العود مطلقا لانه قضاء لما تعدى فيه
فاشبهه وجوب قضاء الحج الفاسد وان بعدت المسافة اه وهو ظاهر ان كان قد تعدى
بمجاوزة الميقات أخذ من تعديله والا فالمنجبه ما قاله الاسنوى (فان لم يعد) اذرا وغيره
(لزمه) بترك الاحرام من الميقات (دم) لقول ابن عباس من نسي من نسك شيئا أو تركه

(قوله من مكة) أي ونحصل
معرفته ذلك بان كان عنده من
يعرف تلك المسافة أو بان يجتهد
فيها (قوله للنسك) اشار به الى
تصحیح اضافة الميقات لضميره وهو
أن الاضافة تكون لادنى ملازمة
(قوله من ميقات آخر) سيأتي في
قوله ثم يجب الا كفاءة بقدر ذلك
الحج فاما هنا مجرد تصوير (قوله أو
كان الطريق مخوفا) أي بان خاف
فيه على نفسه أو ماله ودخل في
المال ما لو كان القدر الذي يخاف
عليه في رجوعه بقدر قيمة الدم
الذي يلزمه حيث لم يعد أو دونها
وقياس ما في التيمم من انه لو خاف
على مال يساوي ثمن ماء الطهارة
لا يغتسل بهر أنه هنا كذلك فيجب
العود وان خاف وقد يشرق بان
ما هنا اسقاط لما ارتكبه وما في
التيمم طريق للطهارة التي هي شرط
لصحة الصلاة وهي اضيق مما هنا
فلا يجب العود ولا اثم بعده
(قوله بمرض شاق) أي لا يحتمل
عادة وان لم يصح التيمم (قوله المنجبه
لزوم العود مطلقا) أي سواء كان
دون مسافة القصر أو فوقها
(قوله بعمرة مطلقا) أي وان كان
في غير منته

لما رواه الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم لم صلى بنى الحليفة ركعتين ثم أحرم ويحرمان في وقت الكراهة في غير حرم مكة وتغني عنهما فريضة أو نافلة كالنحية وما نظره في المجموع من كونها متصودة فلا تدرج كسنة الظهر رده السبكي وتبعه الزركشي وغيره بأنه إنما يتم إذا ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين للأحرام خاصة ولم يثبت بل الذي ثبت ودل عليه كلام الشافعي وقوع الأحرام أثر صلاة ويندب أن يقرأ فيهما بعد الفاتحة سورتي الكافرون والاشعاص وان يصليهما في مسجد الممقات ان كان ثم مسجد ولا فرق في صلاتهما بين الذكرو غيره (ثم الأفضل ان يحرم) الشخص ان كان راكبا (إذا انبعثت) أي استوت (به راحلته) أي دابته فائتة الى طريق مكة (أو) يحرم اذا (توجه لطريقه) حال كونه (ماشيا) للاتباع في الاول وقياسا عليه في الثاني روى مسلم عن جابر أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اهلنا ان نحرم اذا توجهنا (وفي قول) يحرم (عقب الصلاة) جالسا للاتباع ولا فرق في ذلك بين من يحرم من مكة أو غيرها نعم يستحب للامام ان يخطب يوم السابع بمكة كما سيأتي وان يحرم قبل الخطبة فيتعذر احرامه مسيره يوم لان مسيره للنسك انما يكون في اليوم الثامن قاله الماوردي وهو الاصح وان قال الاذرى كلام غيره ينازعه وقال في المجموع ما قاله الماوردي غريب ومحمّل (ويستحب) للمحرم (ا) كثار التلبية) ولو حائضا وجنباً للاتباع ولأنهم اشعار بالنسك (ورفع صوته) أي الذكر (بها) رفعه لا يضرب نفسه (في دوام احرامه) هو متعلق بكثار ورفع أي مادام محرم في جميع احواله لما صح اتاني جبريل فامرني ان آمر اصحابي ان يرفعوا أصواتهم بالاهلال اما رفع صوته بها في ابتداء الاحرام فلا يسن بل يسمع نفسه فقط والمرأة ومثلها الخنثى تسمع نفسها فقط فان جهرت كره حيث يكره جهرها في الصلاة وانما حرم اذانهم الا بالاصغاء اليه كما مر وهناك واحد مشتغل بتلبية نفسه عن تلبية غيره ويكره رفع مضر بنحو قارئ أو نائم أو مصل سواء المسجد وغيره في ذلك فيما يظهر ويسن للمبلي ادخال اصبعيه في اذنيه حال التلبية كما في صحيح ابن حبان (وخاصة) هو اسم فاعل مختم بالتاء بمعنى المصدر وهو خصوصاً ولهذا قال الشارح بمعنى خصوصاً لان الخاصة تطلق على خيار الشيء يقال خاصة الأمير أي خيار جماعته وليس فيه كبير أمر هنا بخلاف الخصوص اذ يفيد تأكيد الطلب وهو لا يثنى بالمقام أي بنا كد (عند تغاير الاحوال) من زيادته على الحرر (كر كوب ونزول وصعود وهبوط) بفتح أولهما اسم مكان الفعل منهما وبضم مصدر وكل منهما صحيح هنا ذكره في المجموع (واختلاط رفقة) أو غيرهم أي اجتماع واقتراق وركوب ونزول وفراغ من صلاة وعند نوم أو بيقظة واقبال ليل أو نهار وهبوط ريح وزوال شمس ويكره في مواضع النجاسات وفي حال قضاء الحاجة خلافاً للاذرى في تحريمها حينئذ ويتأكد استحبابها في المساجد كالمسجد الحرام ومسجد الخيف ومسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم لم اقتداء بالسلف ويستثنى من تغاير الاحوال ما أشار اليه بقوله (ولا تستحب) التلبية (في طواف

(قوله ويندب أن يقرأ فيهما) أي سر أو لولي لا الخاقان بالانوافل بخلاف ركعتي الطواف فإنه يجهر به ما لبس لا كما يأتي (قوله لا يضرب نفسه) بضم أوله من اضرب لتعديته بالباء (قوله حيث يكره جهرها في الصلاة) أي بان كانت بحضرة أو جانب فان كانت بحضرة محرم أو خالية فلا كراهة (قوله ويكره رفع مضر) أي ضرا يحتمل في العادة والاحرام (قوله وفراغ من صلاة) وينبغي تقديمه الاذكار على التلبية لاتساع وقت التلبية وعدم فواتها وتقديم اجابة المؤذن وما يقال عقب الاذان عليها (قوله ويكره في مواضع النجاسات) أي المعدة لذلك وينبغي ان يراد بها النجاسة الخفيفة

(قوله في حفر الخندق) ظاهره كشرح المنهج انه قال لبيك ان العيش الخ وعبارة الزيادة قوله لبيك الخ ويظهر تقييده الاتيان بلبيك بالمحرم فغيره يقول اللهم ان العيش الخ كما جاء عنه صلى الله عليه وسلم في الخندق حج اه (قوله ومن لا يحسن التلبية بالعربية يلبي بالسانه) أى بلغته (قوله واذا فرغ من تليته) * (تنبيه) * ظاهر لما ان المراد بتليته ما أرادها فلما أرادها مرات كثيرة لم تسن له الصلاة ثم الدعاء الابعد فراغ الكل وهو ظاهر بالنسبة لاصل السنة واما كمالها فينبغي ان لا يحصل الا بان يصلى ثم يدعو عقب كل ثلاث مرات فيأتى بالتلبية ثلاثا ثم الدعاء ثم الصلاة ثلاثا وهكذا ثم رأيت عبارة ايضا المصنف وغيره ظاهرة فيما ذكرته اه حج (قوله صلى على النبي صلى الله عليه وسلم) أى بأى صيغة أراد قال حج والاولى صلاة تشهد الكاملة (قوله واستعاذ به من النار) كأن يقول اللهم انى أستأثرك رضاك والجنة وأعوذ بك من النار

* (باب دخول مكة) *

(قوله وما يتعلق به) كدخول المسجد من باب في شعبة

(القدوم) أو غيره كفاضة وتطوع وسعى بعده لان فيه اذكارا خاصة وانما خص طواف القدوم بالذكر لذكره الخلاف فيه بقوله (وفي القديم تستحب نية) وفي السعي بعده وفي التطوع به في اثناء الاحرام لكن (بلا جهر) في ذلك لا طلاق الادلة واما طواف الكفاضة والوداع فلا تستحب فيه ما قطعنا (واقظها البيك) أى انما مقيم على طاعتك ما أخذ من اب بالمكان لباو أب به البابا اذا أقام به وزاد الازهرى أى إقامة بعد إقامة واجابة بعد اجابة وهو متفق مضاف اريد به التأكيد سقطت فونه للاضافة (اللهم) اصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم (لبيك لبيك) * (أريد بنى الشريك مخالفة المشركين فانهم يقولون لا شريك لك الا شريكنا هؤلاء تملكهم وما ملك) (ان الحمد) بكسر الهمزة على الاستئناف وهو كما قال المصنف اصح واشهر ويجوز فتحها على التعليل أى لان الحمد (والنعمه لك) بنصب النعمة في الاشهر ويجوز رفعها على التنداء وحينئذ نفي ان محذوف ولذا قال ابن الانبارى وان شئت جعت خبرا محذوفا أى ان الحمد ذلك والنعمه مستقرة لك (والملك لا شريك لك) للاتباع ويسن أن لا يزيد على هذه الكلمات ولا ينقص عنها فان زاد لم يكره فتدكر ابن عمر رضى الله عنهم ما يزيد كما في مسلم لبيك وسعديك والخير يدك والرباء اليك والعمل وتنس وقنة الطينة على والملك ثم يتدعى بلا شريك لك وان يكرر التلبية بجميعها ثلاثا (واذا رأى ما يعجبه) أو يكرهه وتركه المصنف اكتفاء بذكر مقابلة كما في سرايل تنبيكم الحزأى والبرد (قال) ندبا (لبيك ان العيش) أى الحياة المطلوبة الدائمة الهنية (عيش) أى حياة الدار (الآخرة) فتدفعه عليه الصلاة والسلام حين وقف بعرفات ورأى جمع المسلمين وقاله فى أشد احواله فى حفر الخندق رواه الشافعى فيه ما ومن لا يحسن التلبية بالعربية يلبي بالسانه وهل يجوز للتقادر وجهان كتسبيح الصلاة وقضيتها الحرمه والاوجه خلافه كما أفاده الاذرى لان الكلام مفسد فى الصلاة من حيث الجملة بخلاف التلبية ولا يلزم من البناء الاتحاد فى الترجيح ويسن ان لا يتسكلم فى اثناء تليته ثم يرد السلام ندبا وان كره التسليم عليه وقد يجب الكلام فى اثنائها العارض كاتخاذ نحو اعنى يقع فى مهلك (واذا فرغ من تليته صلى) (سلم) (على النبي صلى الله عليه وسلم) عقب فراغه لقوله تعالى ورفعه لك ذلك أى لا اذ كر الا وتذكر معى لطلى ذلك ويقول ذلك بصوت اخفض من صوت التلبية قال الزعفرانى ويصلى على آله (وسأل الله) بعد ذلك (الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار) ويسن ان يدعو بعاشا من دين ودينه قال الزعفرانى فيقول اللهم اجعلنى من الذين استجابوا لك ورسولك وآمنوا بك ووثقوا بوعدهم ووفوا بعهدهم واتبعوا أمرك اللهم اجعلنى من وفدك الذين رضيت وارضىيت اللهم يسر لى اداء ما نويت وقبلى منى يا كريم

* (باب دخوله) أى المحرم (مكة) زادها الله شرفا وبراً وما يتعلق به *

يقال مكة وبكة بالباء لغتان ولها نحو ثلاثين امما ولهذا قال المصنف لانه لم يلدأ كثر اسماء

من مكة والمدينة اكونها افضل ل الارض وكثرة الاسماء تدل على شرف المسمى ومكة
افضل ل الارض للاحاديث الصحيحة التي لا تقبل النزاع كما قاله ابن عبد البر وغيره وافضل
بقاعها مكة المشرفة ثميت خديجة بعد المسجد الحرام نعم التربة التي ضمت
اعضاء سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم افضل من جميع ما مره - قى من العرش
وتستحب المجاورة بمكة كما قاله المصنف في الايضاح الا ان يغلب على ظنه وقوع محذور منه
بها (الافضل) للمحرم بالحج ولو قارنا (دخولها قبل الوقوف) بعرفه ان لم يخش فوته
للاتباع والكمرة ما يحصل له من السنن الا تيمية (وان يغتسل داخلها) بالرفع فاعل
يغتسل الجاني (من طريق المدينة) والشام ومصر والمغرب اذا كان محرما ولو بعمره
كما في المجموع وان اوهمت عبارة الروضة اختصاصه بالحج وظاهر خبر الصحيحين
استحباه لمحرم وحلال (بذي طوى) للاتباع رواه الشيخان ونهى بالتقصير وثابت الطاء
والفتح اجمودا بمكة بين الثنيتين سمي بذلك لاشتماله على ثمر مطوية بالجارية يعني مبنية
بها اد الطى البناء ويجوز فيها الصرف وعدمه على ارادة المكان أو البقعة اما الغسل
لدخول مكة فقد مر في الباب السابق انه مستحب مطلقا وانما اعاده لبيان محله وهو كونه
من ذى طوى واما الجاني من غير طريق المدينة كالمني فيغتسل من نحو تلك المسافة
كما في المجموع وغيره وان قال الحب الطبري انه لو قيل باستحبابه لكل حاج ومعتمر
لم يعدوا طاقهم يشمل الرجل وغيره (و) ان (يدخلها من ثنية كدام) بفتح الكاف
والمد والتنوين وهي الثنية العليا وهي موضع باعلى مكة وان لم تكن بطريقه كما صوبه
المصنف خلافا للرافعي لانه صلى الله عليه وسلم عرج اليها قصدا كما قاله الجويني وفارق
ما مر في الغسل بذي طوى بان حكمة الدخول من كدام غير حاصله بسلوك غيرها وحكمة
الغسل النظافة وهي حاصله في كل موضع (و) ان (يخرج من ثنية كدى) بضم الكاف
والقصر والتنوين وهي الثنية السفلى والثنية الطريق الضيق بين الجبلين والمعنى فيه وفي
الدخول مما مر الذهاب من طريق والاياب من أخرى كما في العبد وغيره وخصت العليا
بالدخول لقصد الداخل موضعها على المقدار والمخرج ~~عكسه~~ ولان العليا محل دعاء
ابراهيم عليه الصلاة والسلام بقوله اجعل افئدة من الناس تهوى اليهم كما روى عن ابن
عباس فكان الدخول منها البالغ في تحقيق استجابة دعاء ابراهيم ولان الداخل منها يكون
مواجه الباب الكعبة وجهته افضل الجهات قال الاسنوي وقضية ذلك استحباب ما ذكر
غير المحرم قاله السهيلي والافضل دخولها من اراؤه بعد صلاة الفجر وما شيا واحفيا ان لم
تلقه شقة ولم يخف تنجس ربه له ويجزوع قلب وجوارح ومع الدعاء والتضرع
واجتناب المزاحمة والايذاء والتلطف بمن يراه وفارق المشي هنا المشي في بقية الطريق
بانه هنا شبه بالتواضع والادب وليس فيه فوات مهم ولان الركب في الدخول يتعرض
للايذاء بدائنه في الزحمة والافضل للمرأة ومثاها الخلق دخولها في هودجها ونحوه

(قوله بعد المسجد الحرام) سكنت
من باقي مكة وقضيته استواءهما
في الفضل (قوله الا ان يغلب)
وظاهره وان غلب على ظنه انه ان
فارقها وقع منه المحذور في غيرها
ايضا بل وظاهره وان كان المحذور
في غيرها أكثر منها وهو ظاهر ان
قبل بتضاعف السيئة فيها وهو
مرجوح الكاوان لم نقل بالمضاعفة
فصارقتها فيه صون لها عن
انتهائها بالمعاصي مع شرفها
(قوله داخلها) أي مر يد دخولها
(قوله مستحب مطلقا) أي لحلال
أو محرم (قوله لو قيل باستحبابه)
أي من ذى طوى

(قوله وتعظيها) كان حكمة تقديم التعظيم على التكريم في البيت وعكسه في قاصده ان المقصود بالذات في البيت اظهار عظمته في النفوس حتى تخضع لشرفه وتقوم بحقوقه ثم كرامته باكرام زائره باعطائهم ما يطلبوه وانجازهم ما املوه وفي زائره وجود كرامته عند الله تعالى باسباغ رضاه عليه وعفوه عما جناه واقتفره ثم عظمته بين ابناء جنسه بظهور تقيواه وهدايته ويرشد الى هذا ختم دعاء البيت بالمهابة الناشئة عن تلك العظمة اذ هي التوقير والاجلال ودعاء الزائر بالبر الناشئ عن ذلك التكريم اذ هو الاتساع في الاحسان فتأمل اهـ
 حج (قوله في الاحسان) أى في فعل الحسن (قوله والزيادة) عطف تفسير (قوله بل لكونه الخ) كان الاولى ان يقول وقيل لكونه الخ أو غير ذلك فاعل في العبارة سقط (قوله كرامة جماعة) أى ولوم فضولة (قوله لان ماسوى النائثة) أى وعليه فكان ينبغي له ان يذكر تقديم النائثة حكمة (قوله وهو المتبادر) ومقتضى قولهم ما فعل لم يلبس كالسكوف اذا فات لا يقضى يرجعه (قوله من الداخل بعده) أى الوقوف (قوله لدخول وقت الطواف) وقضيته انه لو دخل مكة بعد الوقوف وقبل نصف الليل سن له طواف

(و) ان (يقول) داخلها (اذا ابصر البيت الحرام) أى أحسن به ولو اعمى او في ظلمة بعد درفع يديه واستحضار ما يمكنه من الخضوع والذلة والمهابة والاجلال (اللهم زد هذا البيت تشريفا) أى ترفعا وعلوا (وتعظيها) أى تبييلا (وتكريما) أى تفضيلا (ومهابة) أى توقيرا واجلالا (وزد من شرفه وعظمه من حجه) واعظمه تشريفا وتكريما وتعظيها (وبرا) هو الاتساع في الاحسان والزيادة فيه لا اتباع رواه الشافعي والبيهقي وقال انه منقطع (اللهم انت السلام) أى ذو السلامة من النقص (ومنك السلام) أى ابتدأه منك ومن اكرامته بالسلام فقد سلم (فخبرنا ربنا بالسلام) أى سلمنا بتحييتك من جميع الآفات ويدعوبه بذلك بما أحب من المهمات واهمها المغفرة وان يدعو واقفا والبيت كان الداخل من الثنية العليا يرام من رأس الردم والآن لا يرى الا من باب المسجد فالسنة الوقوف فيه لاني رأس الردم لذلك بل لكونه موقف الاختيار (ثم يدخل) عتب ذلك (المسجد) الحرام وان كان حلالا فيما يظهر (من باب بني شيبه) وان لم يكن في طريقه للاتباع ولانه من جهة الباب وهي أفضل الجهات وروى أيضا انه صلى الله عليه وسلم دخل منه في عمرة القضاء والظاهر انه لم يكن على طريقه وانما الذي كان عليه باب ابراهيم كذا قاله الرافي واعترض بانه عرج للدخول من الثنية العليا فيلزم انه على طريقه ورد بإمكان الجمع بان التعريض انما كان في حجة الوداع فلا ينافي ما في عمرة القضاء ولان الدوران اليه لا يشق ومن ثم لم يجر هنا خلاف بخلاف نظيره في التعريض للثنية العليا (ويبدأ) استحبابا لأول دخوله المسجد قبل تغيير ثيابه واكثر ما منزله ونحوهما (بطواف القدوم) للاتباع رواه الشيخان والمعنى فيه ان الطواف تحية البيت لا المسجد فلذلك يـدأ به الا لعذر كاهامة جماعة وضيق وقت صلاة وتذكروا فائتة مفروضة وان لم يعص بتأخيرها ويحتمل ان فائتة النقل كذلك فتقدم على الطواف ولو كان في اثنا عشر لكان ماسوى الفائتة يفوت والطواف لا يفوت ولا يفوت بالجلوس في المسجد وتشبيه ذلك بتحية المسجد بالنسبة لبعض صورها وذهب الأذري في غنيته الى ان القياس فيما لو أخره بعد دخول المسجد بلا عذر الفوات قال وهل المراد انه لا يفعل اصلا وهو المتبادر او يفعل قضاء كالرواتب فيه احتمالا لان اللعب الطبري ولا بالتأخير نعم يفوت بالوقوف بعرفة كما سيأتي وكما يسمى طواف القدوم يسمى طواف القادوم وطواف الورد وطواف الوارد وطواف التحية ولو قدمت امرأة نهرا وهي ذات جمال أو شرف وهي التي لا تبر للرجال سن لها ان تؤخره الى الليل وهو مقيد كما يجتنبه بعضهم عما اذا أمنت حياضا بطول زمنه وانما كالاتي كما في المجموع ولو جلس بعد الطواف ثم صلى ركعتيه فانت تحية المسجد لانها تفوت بالجلوس عما اذا وان قصر (ويختص طواف القدوم) في المحرم (بحاج) ولو قارنا (دخل مكة قبل الوقوف) فلا يطلب من الداخل بعده ولا من العمرة لدخول وقت الطواف المقرض عليه ما فلا يصح قبل أدائه تطوعهما بطواف قياسا

القدوم لعدم دخول طوافه المقرض وهو ظاهر ثم رأيت حج صريح بذلك

على أصل النسك وبهذا فارق ما نحن فيه الصلاة حيث أمر بالتجبة قبل الفرض واقتصار المصنف على الحاج مثال فالحلال مسنون له أيضا وادخاله الباء على بجاج صحيح وان كان الافصح خلافه اذ دخولها على المقصورا كثرى لا كلى (ومن قدم مكة) أو الحرم ولوميكا أو عبدا أو اتى لم يأذن لهم اسيد أو زوج في دخول الحرم اذا الحرم من جهة لا تنافي الذنب من جهة أخرى (لأن النسك) بل لنحو زيارة وتجارة (استحب له ان يحرم بجج) ان كان في شهره ويمكنه ادراكه (او عمرة) وان لم يكن في شهره ككتيبة المسجد لادخله ويكره تركه للخلاف في وجوبه (وفي قول يجب) لاطباق الناس عليه وقول الشارح والسنن ينذر فيها الاتفاق العمل معناه ان اتفاق الناس على فعل شيء دال على وجوبه لندرة اتفاقهم على السنن (الا ان يتكرر دخوله كخطاب وصياد) فلا يجب عليهم اجزأ مالا شقة بالتكرار وللوجوب في غيره شروط ان يجي من خارج الحرم فاهله لا احرام عليهم قطعاً وان لا يدخلها القتال مباح ولا خائفان دخلها القتال باغ أو قاطع طريق أو غيرهما أو خائفان من ظالم أو غريم يحبسونه وهو محرم لا يمكنه الظهور لاداء النسك لم يلزمه الاحرام قطعاً وأن يكون حراً فاعبد لا احرام عليه قطعاً وان أذن له سببه وعلى الوجوب لودخل غير محرم لم يلزمه قضاء اذا احرام تحية البقعة فلا تقضى ككتيبة المسجد ولا يجبر بالدم بخلاف ما لو احرم بعد مجاوزة الميقات فعليه دم

* (فصل) فيما يطالب في الطواف من واجبات وسنن * (للو طواف بأنواعه) من قدوم وركن ووداع وما يتصل به في النوات وطواف نذرت وطقوع (واجبات) لا يصح الا بها سواء كانت شروطاً أم أركاناً (وسنن) يصح بدونها (اما الواجب) في الطواف فثمانية أحدها ما ذكره بقوله (فيستتر) له (ستر العورة) كافي الصلاة عند القدرة فان هجز عنه طاف عارياً واجزأه كالموصل كذلك (و) ثانيها (طهارة الحدث والتجسس) في بدنه وثوبه ومطافه كافي الصلاة لغير الطواف بالبيت صلاة لا اتباع رواه الشيخان مع خبر خذوا عني مما سلككم وروى انه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة لما حاضت وهي محرمة أصنعى ما يصنع الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسل فلو طاف محمدناً وعليه نجاسة غير معفو عنها لم يصح طوافه قال في المجموع وزرق الطيور وغلبتها ما عمت به البلوى في المطاف وقد اختار جماعة من أصحابنا المتأخرين المحققين العفو عنها وينبغي ان يقال يعني عما يشق الاحتراز عنه من ذلك أي بشرط أن لا تكون رطوبة ولا يعمد المشي عليها كما مر وقد عدا ابن عبد السلام من البدع غسل بعض الناس المطاف ويصح طواف النائم الممكن مقعده بقره ويعقد في العدد على يقينه اذا سبقه قبل تكميل طوفته أو أخبره به جمع متواتر كما مر نظيره في الصلاة وبحث السنوى ان القياس منع التيمم والتجسس العاجز عن الماء من طواف الركن لوجوب الاعادة فلا فائدة في فعله ولان وقته ليس بمحدودا كالصلاة وقطع في طواف النفل والوداع بان له فعلهما مع ذلك وحاصله ان الوجه الذي يصرح به كلام

(قوله قبل الفرض) أي قبل فعل الفرض (قوله ولوميكا) أي وتكرر دخوله كخطاب والصياد أخذ من قوله الآتي وفي قول يجب الا ان الخ * (فصل فيما يطالب في الطواف) * (قوله من واجبات وسنن) أي وفيما يتبع ذلك كوقوع الطواف للمحمول (قوله وما يتصل به) أي وطواف يتصل الخ (قوله لا يصح) أخذه من قول المصنف فيشترط الخ وصرح به لانه يلزم من الوجوب توقف الصحة عليه (قوله على يقينه) أي فان شك في عدده ما أتى به بنى على الأقل كافي الصلاة (قوله جمع متواتر) أي ولومن كفار وصبيان وفسقة (قوله بان له) أي المتيمم بقرينة قوله الآتي وبالنجاسة الخ (قوله وحاصله) أي حاصل ما في المقام وفيه تضعيف لبحث الاسموى

(قوله بالتيم) قضيته انه لا يفعله بالنجاسة اذا اجتزعت ان التيم عليه فيحتمل انه كالحائض فيخرج معه رفقة الى حيث يتعذر عليه العود فيحصل كالحصر فاذا عاد الى مكة أحرم وطاف (قوله بأن عاد الى مكة) أي ولو بعد مدة طهريلة (قوله ببقاء الطواف في ذمته) أي اذا مات وجب الاجحاج عنه بشرطه اهـ حج أي وهو المتكبر من العود ولم يعد وان يوجد في تركته ما بقي باجرة من يحج عنه (قوله ويؤخذ من ذلك) أي من قوله الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف الخ (قوله من غير احرام) معقد (قوله وما قاله) أي الاسنوي (قوله جواز به) أي بالتيم بقريته ما يأتي ايضا من قوله وبالنسبة الخ (قوله نعم يتنعان) أي طواف النفل والوداع ويفي ان يكون كالحائض فيسقط انطواف عنهما (قوله كذلك) أي مع فقه الطهورين (قوله بعد الوقت) أي اما فيه فيعيد لتبين ان صلاته الاولى غير معديه اذا لا يجوز له النفل الا عند ضيق الوقت (قوله بذلك) أي بفقهاء الطهورين (قوله قبل طواف الركن) أي المسمى بطواف الافاضة ٤٠٦ (قوله كالحصر) أي بان تذبج وتحلق أو تقصر بنية التحلل (قوله والا قرب انه) أي

العود واذا مات ولم تعد وجب الاجحاج عنه بشرطه كما تقدم عن حج (قوله الى احرام) أي لا تبيان بالطواف فقط دون مانعته قبل كالوقوف (قوله بخلاف من طاف بتيم) أي فلا يحتاج الى اعادة الاحرام (قوله يجب معه الاعادة) أي اعادة الطواف (قوله وبني) ع قال الاذرى الخارج بالانغماء نص الشافعي على انه يستأنف الوضوء والطواف قريبا كان أو بعيدا والفرق زوال التكليف بخلاف المحدث اهـ سم على منهج ويؤخذ من ذلك ان مثل الانغماء الجنون بالاولى ومنه له أيضا السكران سواء تعدى بهما أم لا لكن سيأتي للشارح في مجتث الوقوف فيمن حضر الموقوف وهو مغشى عليه ان

الامام وغيره ان له فعل طواف الركن بالتيم لتقديمه أو لخرج عليه جبهة في اعضاء التيم ونحو ذلك مما يجب معه الاعادة حيث لم يرج البراء والماء قبل تمكنه من فعله على وجه مجزئ عن الاعادة لشدته المشقة في بقاءه محرم ما ع عوده الى وطنه وتجب اعادة اذا تمكن بان عاد الى مكة لزوال الضرورة حيثئذ لانه وان كان حلالا بالنسبة لاجابة المحظورات له قبل العود للضرورة الا انه محرم بالنسبة لبقاء الطواف في ذمته ويؤخذ من ذلك انه يعيد بعد تمكنه الطواف فقط من غير احرام ولم يرتصر يحل بذلك وما قاله في طواف النفل صحيح اما طواف الوداع فالاقرب فيه جواز به أيضا نعم يتنعان على فقه الطهورين كطواف الركن كما أنفي به الوالد رحمه الله تعالى لوجوب الاعادة عليه مع الندرة فلا فائدة في فعله وانما فعل الصلاة المكتوبة كذلك لحرمته وقتها والطواف لا آخر لوقته ويؤيده انه اذا صلى ثم قدر على التيم بعد الوقت لا يعيد الصلاة في الحضر لعدم الفائدة مع ان حرمته الصلاة أعظم من حرمة ويسقط عنه طواف الوداع بذلك وبالنسبة التي لا يقدري على طهرها ولا دم عليه كالحائض وسما يأتي ايضا ان من حاضرت قبل طواف الركن ولم تمكنه الإقامة حتى نظهرها أن ترحل فاذا وصلت الى محل يتعذر عليها الرجوع منه الى مكة جاز لها حينئذ ان تحلل كالحصر وتحل حينئذ من احرامها ويبقى الطواف في ذمته الى ان تعود والاقرب انه على التراخي وانما يحتاج عند فعله الى احرام لخروجها من نسكها بالتحلل بخلاف من طاف بتيم يجب معه الاعادة لعدم تحلله حقيقة وقول الرافي ليس بها ان تسافر حتى تطوف قال غيره انه غلط منه (فلو أحدث فيه توشا) أي تطهر (وبني) من موضع الحدث سواء كان عند الركن ام لا (وفي قول يستأنف) كما في

المعقدان حجه لا يقع فرضا ولا نفلا بخلاف الجنون والسكران اذا زال عقله فبقع حجهما نفلا بخلاف السكران الصلاة اذا لم يزل عقله فبقع حجه فرضا اهـ وعليه فيحتمل ان يفرق هنا بين المغشى عليه والجنون فلا يطل ما مضى من طواف الجنون بخلاف المغشى عليه وقال الشارح ثم والفرق بينه وبين الجنون انه ليس للمغشى عليه ولي يحرم عنه ولا كذلك الجنون ويؤخذ منه ان الفرض في المغشى عليه انه احضر المواقف بالاحرام منه بان أحرم عنه غيره واما ما نحن فيه وصورته انه أحرم ثم اغشى عليه مرة ثم أفاق من انغمائه فيستأنف الطواف ويبني على ما سبق له من اعمال الحج وبني ما لو ارتد هل يقطع طوافه أم لا فيه نظر قضية كلامه عدم بطلان ما مضى منه سواء طال أو قصر لان الولاء فيه ليس بشرط وهو باق على تكليفه وان لم يكن أهلا للعبادة في زمن الردة فاذا أسلم بني على ما فعله قبل الردة بنية جديدة لبطلان النية الاولى بالردة لكن سيأتي في كلام الشارح في محرمات الاحرام =

بعد قول المصنف وكذا ينسد الحج قبل التحلل الاول الخ أن الحج يبطل بالردة كغيره من العبادات وفرق ثم بينه وبين مالوارثته في اثنا وضوئه ثم أسلم فانه يبنى على ماضى بالنسبة في الوضوء فانه يمكن توزيعها على أعضاء فلم يلزم من بطلان بعضها بطلان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على اجزائه اه ومقتضاها ان الطواف يبطل بالردة لشمول قوله كغيره من العبادات له ولان نيته لا يمكن توزيعها على اجزائه لان الاسبوع كالركعة وهو لولوى بعض ٤٠٧ ركعة لم يصح فكذا الطواف فليراجع

(قوله لم يصح المفعول بعد) أى ما ذكر من تنجس الثوب أو البدن الخ (قوله وان طال الفصل) أى ولوسنين (قوله عن يساره) شمل ذلك ما لو طاف بصغير حامل له فيجعل البيت عن يسار الطفل ويدور به وفي حج ان المريض لو لم يأت حمله الا ووجهه أو ظهره للبيت صح طوافه للضرورة ويؤخذ منه ان من لم يمكنه الا انقلاب على جنبه يجوز طوافه كذلك سواء كان رأسه للبيت أم رجلاه للضرورة هنا أيضا ويحمله ان لم يجد من يحمله يجعل يساره للبيت والازمه ولو باجر مثل فاضلة عما مر في نحو قائد الاعى كما هو ظاهر اه ويأتى مثله في الطفل المحمول (قوله ولو قيل بالجواز مطلقا لم يصح) معقد جزم به ابن حج (قوله مطلقا) أى قدر على الهيئة المشروعة أم لا (قوله بجميع الشق اليسرى) تنبيه يظهر ان المراد بالشق اليسرى اه وهو المنكب فلوا تحرف عنه لم يذوا حاذاه ما تحتها من الشق اليسرى لم يكف

الصلاة وفرق الاول بانه يحتمل فيه ما لا يحتمل في الصلاة كالنعل الكثير والكلام ولوسبقه الحدث خلفه من رتب على العمدة وأولى بالبناء وان طال الفصل ولو تنجس ثوبه أو بدنه أو طوافه بما لا يعنى عنه أو انكشف شئ من عورته كأن بدشئ من شعر رأس الحرة أو ظفر من رجلها لم يصح المفعول بعد فان زال المانع بنى على ماضى كالحديث وان طال الفصل كما مر اعدم اشتراط الولاية فيه كالوضوء لان كلامه ما عبادة يجوز ان يتخللها ما ليس منها بخلاف الصلاة ويندب له أن يستأنف خروجاً من خلاف من أوجبه (و) ثالثها (ان يجعل) الطائف (البيت) في طوافه (عن يساره) ما رآه لقاء وجهه الى جهة الباب للاتباع رواه مسلم مع خبر خذوا عنى مناسككم فان جعله عن يمينه ومشى امامه أو استقبله أو استدبره وطاف معترضا أو جعله عن يمينه أو يساره ومشى القهقري لم يصح طوافه لما بذته لما ورد الشرع به وقضية كلام المصنف وغيره انه متى كان البيت عن يساره صح وان لم يطف على الوجه المأهود كان جعل رأسه لاسفل ورجليه لافى أو وجهه للأرض وظهره للسماء وبحث الاسنوى ان المتجه عدم الجواز لانه منابذ للشرع وقيد الجوزى تبعاً لابن القتيب بما اذا قدر على الهيئة المشروعة ولو قيل بالجواز مطلقا لم يصح كما لو طاف زحفاً أو حبوا مع قدرته على المشى ولوجود البيت عن يساره مع وجود أصل الهيئة الواردة ويستثنى من كلام المصنف استقبال الحجر الاسود في ابتداء طوافه كما سيأتى ورابعها كونه (مبتدئاً) في ذلك (بالحجر الاسود) للاتباع رواه مسلم (مخاضاً) بالجهة (له) أى الحجر أو بعضه (في ضرورة) عليه ابتداء (بجميع بدنه) أى بجميع الشق اليسرى كما قاله الامام والغزالي بان لا يقدّم جزءاً من بدنه على جزء من الحجر أو كتنفى بمحاذاته بعضه كما يكتب في توجهه بجميع بدنه يجوز من الكعبة في الصلاة وصفة المحاذاة كافي الجموع وغيره ان يستقبل البيت ويتف بجانب الحجر من جهة الركن اليماني بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه الايمن عند طرفه ثم ينوى الطواف ثم يعنى مستقبل الحجر ماراً الى جهة يمينه حتى يجاوزه فاد اجازته انقل وجعل يساره الى البيت ولو فعل هذا من الاول وترك استقبال الحجر جازاً كن فاتته الفضيلة قال وليس شئ من الطواف يجوز مع استقبال البيت الا ما ذكرناه من ضرورة في الابتداء وذلك سنة في الطوفة الاولى لا غير أى بل هو ممنوع في غيرها وهذا غير الاستقبال المستحب عند لقاء الحجر قبل ان يبدأ بالطواف فان ذلك مستحب قطعاً وسنة مستقلة واذا استقبل

اه حج (قوله بمحاذاته) أى الطائف (قوله كما يكتب الخ) أى قياساً على الاكتفاء بما ذكر في الصلاة (قوله فان ذلك مستحب قطعاً) مغايرة هذا لما يأتى في قول المصنف وثانيها ان يستلم الحجر اول طوافه الخ يقتضى انه يجمع بينهما فيستلم الحجر أولاً على الكيفية الآتية ثم يتأخر بحيث يكون طرف منكبه الايمن عند طرف الحجر ثم يمر الى ان يجاوزه فيستلم

(قوله ويلحق بذلك كل جدار الخ)

يتأمل هذا مع قوله فيما مر وهو ظاهر في جوانب البيت وعمارة ابن قاسم العبادي في شرح أبي شجاع وقول جمع منهم شيخ الاسلام لومس الجدار الذي في جهة الباب لم يضرب لانه لا يواز به شاذروان ممنوع * (فائدة) * قال حج ويتروك النظر في الرفرف الذي بجناط الحجر هل هو منه أو لا ثم رأيت ابن جماعة حدد عرض جدار الحجر بما لا يطابق الخارج الآن لا يدخل ذلك الرفرف فلا يصح طواف من جعل أصبعه عليه ولا من مس جدار الحجر الذي تحت ذلك الرفرف وقد أطلق في المجموع وغيره وجوب الخروج عن جدار الحجر وهو يؤيد ذلك (قوله فلو اعتمد) أي غلب على ظنه (قوله فاخبره عدل بأنه ست الخ) أي أما لو أخبره بأنه طاف سبعا وفي ظنه أنه ست لم يأخذ بقوله لانه انما يرجع لقول غيره في الترك اذا بلغ عدد التوازن اخذ امامة تقدم فيما لو نام في طوافه ثم استيقظ (قوله ويقارق عدد ركعات الصلاة) أي حيث لم يعمل فيها بقول غيره ما لم يبلغ عدد التواتر (قوله وان وسع حتى بلغ طرف الحرم) خرج به ما لو وسع الى الحل كما يأتي (قوله نعم لو زيد فيه) أي المسجد (قوله واعترض) أي على الروضة وغيرها (قوله فان صرفه) أي انصرف طلب الغريم لاطواف كما يأتي له

لم يضرب لانه لا يواز به شاذروان كما قاله الشيخ ويلحق بذلك كل جدار لا شاذروان به (وفي مسئلة المروج) بصحة الطواف لان معظم بدنه خارج فيصدق انه طاف بالبيت (و) خامسها ان يطوف بالبيت (سبعا) يقيناً ولو في الاوقات المنهية عن الصلاة فيها وان كان راكباً غير عذر فلو ترك منها شيئاً وان قل لم يجزئه للاتباع رواء مسلم فلو شك في العدد بنى على الأقل كعدد الصلاة فلو اعتد انه طاف سبعا فاخبره عدل بأنه ست سن له العمل بقوله كما في الانوار وجرم به السبكي ويقارق عدد ركعات الصلاة بان زيادة الركعات مبطله بخلاف الطواف ولا بد أيضاً من محاذاته شيئاً من الحجر به مد الطوفة السابعة محاذاً أو لا وسادسها كونه (داخل المسجد) للاتباع وان وسع حتى بلغ طرف الحرم أو حال حائل بين النائف والبيت كالسوارى أو طاف على سطح المسجد وان ارتفع على البيت كالصلاة على جبل أبي قبيس مع ارتفاعه عن البيت وهذا هو المعتمد وان فرق بان المقصود في الصلاة جهة بناء ما فاذعلا كان مستقبلاً والمقصود في الطواف نفس بنائها فاذعلا لم يكن طائفاً به فلو طاف خارج المسجد ودلوا بالحرم لم يصح نعم لو زيد فيه حتى بلغ الحل فطاف فيه في الحل لم يصح كما هو التماس في المهمات وأول من وسع المسجد النبي صلى الله عليه وسلم واتخذ له جداراً ثم عمر رضي الله عنه يدور اشتراها وزادها فيه واتخذ له جداراً دون القامة ثم وسعه عثمان رضي الله عنه واتخذ له الاروقة ثم وسعه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ثم الوليد بن عبد الملك ثم المنصور ثم المهدي وعليه استقر بناؤه الى وقتنا كذا في الروضة وغيرها واعترض بان عبد الملك وسعه قبل ولده وبان المأمون زاد فيه بعد المهدي وبما تقرراً ولا يعلم ان الذي كلام المصنف له هذا الذي أي الموجود الآن أو حال الطواف لا ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم فقط وسابعها نية الطواف ان لم يشمله نسيك كسائر العبادات وطواف الوداع لا بد له من نية كما قاله ابن الرفعة لوقوعه بعد التحلل ولانه ليس من المناسك عند الشيخين كما سيأتي بخلاف ما شمله نسيك وهو طواف الركن والتقدم فلا يحتاج الى نية اشمولية نية النسيك له وثانها عدم صرفه لغيره كطاب غريم كما في الصلاة فان صرفه انقطع (واما السنن) المطلوبة لطائف ثمانية أحدها ما ذكره بقوله (فان يطوف) القادر (ماشياً) ولو امرأة للاتباع رواء مسلم ولانه أشبه بالتواضع والادب فالركوب بلا عذر ولو على كفاف الرجال خلاف الاولى كما في المجموع وهو المعتمد فتنازعة الاسنوي فيه وغيره مردودة لا مكروه كما نقله عن الجمهور نعم ان كان به عذر كمرض أو احتياج الى ظهوره ليستغنى فلا بأس به لما في الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم قال لا مسلمة وكانت مريضة طوف وراء الناس وأنت راكبة وانه طاف راكباً في حجة الوداع ايظهر فيستغنى ثم محل جواز ادخال البهيمة المسجد عند أمن تلويثها والا كان حراماً على المعتمد وقول الامام وفي القلب من ادخال البهيمة التي لا يؤمن تلويثها المسجد شيء فان أمكن الاستيثاق

(قوله باطلاقه) متعلق بممنوع (قوله لان الطواف صلاة) أى كالصلاة (قوله ويستحب الحفا) بالقصر (قوله ما يتأذبه) أى
او يحش انتفاض طهارته بلبس النساء ٤١٠ (قوله والا ثبت) أى ما ذكر من الاستسلام والتقبيل (قوله ويسن تخفيف

فذل الخلاف الاولى والا فادخالها مكروه محمول على كراهة التحريم لما سياتى فى الشهادات
ان ادخال البهائم التى لا يؤمن تلويثها المسجد حرام وما فرق به من ان ادخال البهيمة انما
هو الحاجة اقامة السنة كما فعله صلى الله عليه وسلم لم باطلاقه ممنوع لان ذلك اذا لم يخف
تلويثها ولا يقاس ادخال الصبيان المحرمين المسجد مع الامن على البهائم مع ذلك لا مكان
الفرق بان ذلك ضرورى وايضا فالاحتراز فيهم بالتحفظ ونحوه أكثر ولا كذلك البهيمة هذا
والاوجه جل الكراهة مع أمن التلويث على الادخال فيها بدون حاجة وعدمها على
الحاجة اليه وطواف المعذور محمول أولى منه را كما صيانة للمعبد من الريبة وركوب
الابل أيسر حال من ركوب البغال والحمير ويكره الزحف لقادر على المشى وقول الأذرى
ينبغي عدم الاجزاء فى الفرض لاتباع وكاداه المكتوبة لان الطواف صلاة يرد بان حقيقة
الطواف قطع المسافة بالسير فلا يقاس بالصلاة فى ذلك وقد ثبت جواز الركوب بالحاجة
فالزحف مثله ان لم يكن أولى لانه أقرب الى الغرض منه وادخل فى التعظيم ويستحب
الحفا فى الطواف ما يتأذبه كما هو ظاهر وان يقتصر فى المشى لانه أكثر خطاه رجاء كثرة الاجر
له (و) ثانيه ان (يستلم الحجر) الاسود بعد استقباله أى يلمسه بيده (أول طوافه يقبله)
دون ركعتيه وقول القاضي أبى الطيب يجمع بينهما فى الاستسلام والتقبيل رده المصنف بأن
ظاهر كلام الاصحاب انه يقتصر على الحجر والكلام حيث لم يقل عن محله والا ثبت لمحله
كما مر ويسن تخفيف القبلة بحيث لا يظهر اها صوت ولا يسن للمرأة استسلام ولا تقبيل ولا
قرب من البيت الا عند دخول المطاف ليل الأوتار وتخصيصه فى الكفاية بالليل مثال
والثنى كالمراة (ويضع) بعد ذلك (جهته عليه) للاتباع رواه البيهقى ويسن كون
التقبيل والسجود ثلاثا (فان عجز) عن تقبيله ووضع جهته عليه نحو رجمة (استلم بيده)
فان عجز عن الاستسلام بيده فنحو عصا ثم يقبل ما استلم به سلم برمسلم ان ابن عمر استلمه ثم
قبل بيده وقال ما تركته منذ رأيت النبى صلى الله عليه وسلم وظاهره كخبر اخر أنه يقبل بيده
بعد الاستسلام وان قبل الحجر وبه صرح ابن الصلاح لكن خصه الشيخان بتعذر تقبيله
ونقله فى المجموع عن الاصحاب (فان عجز) عن استلامه بيده أو غيرها (أشار) اليه (بيده)
أو بشئ فيها كما فى المجموع والبنى فى جميع ذلك مقدمة على اليسرى كما افاده الزركشى
(ويراعى ذلك) أى الاستسلام وما بعده (فى كل طوفة) من الطوفات السبع وهو فى الاوتار
أكد (ولا يقبل الركنين الشاميين) وهما اللذان عندهما الحجر بكسر الميم (ولا
يستلمهما) بيده ولا يبنى فيها أى لا يسن ذلك لما فى الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنهما انه
صلى الله عليه وسلم كان لا يستلم الا الحجر والركن اليماني (ويستلم) الركن (اليماني) نذبا فى
كل طوفة (ولا يقبله) لعدم نقله نعم يقبل ما استلم به فان عجز عن استلامه أشار اليه كما نقله

القبلة) أى للعجز وينبغي ان مثله
فى ذلك كل ما طالب تقبيله من يد
عالم وولى والدوا ضحلة (قوله
ويضع) أى بلا حائل كما فى سجود
الصلاة كما هو ظاهر أى الاكل
ذلك (فرع) * لو تعارض التقبيل
ووضع الجبهة بان أمكن احدهما
دون الجمع بينهما كان خاف هلاكا
بالجمع بينهما دون احدهما فهل
يؤثر التقبيل لسبقه او وضع
الجبهة لانه أبلغ فى الخضوع فيه
نظر وينبغي ان يكتفى بوضع
الجبهة ولو بجائز لكن الاكل
الوضع بلا حائل (تنبيه) * قد
قررناه يسن تقبيل يد الصالح
بل ورجله فلو عجز عن ذلك فهل
يأتى فيه ما يمكن من نظيره ما هنا
حتى يستلم اليد أو الرجل عند
العجز عن تقبيلها ثم يقبل ما استلم
به وحتى يشير اليه عند العجز عن
استلامها أيضا ثم يقبل ما أشار
به فيه نظر اهـ مع على حج
(أقول) الاقرب عدم سن ذلك
والفرق ان أعمال الحج يغلب
عليها الاتباع فيها وورد فعله عن
الشارع وان كان مخالفا
اغيره من العبادات ولا كذلك
الصالح فان تقييدها شرع تعظيما
له ونبركائها فلا يتعداه الى غيرها
وقوله قبل التنبيه فهل يؤثر
التقبيل الظاهر نعم اثبوتة فى

رواية الشيخين وهى مقدمة على رواية وضع الجبهة (قوله ما تركته منذ رأيت النبى صلى الله عليه وسلم) أى يقبله ابن

(قوله لكن خصه الشيخان) معتمد (قوله نعم يقبل ما استلم به) هل وجهه ان التقبيل قد يخرج به عن جعل البيت عن يساره

(قوله رفع اليدين) يحتمل انه كرفع الصلاة ويحتمل غيره والاول هو الظاهر ثم رأيت حج جرم بذلك حيث قال وفي الروق يس رفع يديه حذو منكبيه في الابتداء كالصلاة (قوله استخرج من صلبه ذرية) ٤١١ ظاهره ان جملة الذرية خرجت من نفس

صلب آدم وهو مخالف لظاهر قوله تعالى واذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم وفي تفسير الخطيب ما نصه اي بان أخرج بعضهم من صلب بعض نسل بعد نسل ككهو مايتوالدون كالذر ونصب لهم دلائل على ربوبيته وركب فيهم عقلا عرفوه به كما جعل للجنال عقولا حتى خوطبوا بقوله تعالى يا جنال أو بي معه والطير وكما جعل للبعير عقلا حتى سجد للنبي صلى الله عليه وسلم ثم قال وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما خلق الله تعالى آدم مسح ظهره فسقط من ظهره كل نسمة هو خالقها من ذريته الى يوم القيامة ثم جعل بين عيني كل انسان ويصا من نور وعرضهم على آدم قال أي رب من هؤلاء قال ذريتك فرأى رجلا منهم فاعجبه ويص ما بين عينيه فقال يا رب من هذا قال داود قال يا رب كم جعلت عمره قال ستين سنة قال يا رب زده من عمري أربعين سنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما انقضى عمر آدم الأربعةين سنة جاءه ملك الموت فقال آدم أولم يبق من عمري أربعون سنة قال أولم تعطها ابنك داود فجحد

ابن عبد السلام خلافا لابن أبي الصيف لانهم ابدل عنه لترتيبها عليه عند الهجر في الحجر الاسود فكذا هنا ومقتضى القيام انه يقبل ما أشار به وهو كذلك كما أفق به الوالد رحمه الله تعالى والمراد بعدم تقبيل الاركان الثلاثة انما هو نفي كونه سنة فلو قبلها أو غيرهما من البيت لم يكن مكرها ولا خلاف الاولى بل يكون حسنا كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه بقوله وای البيت قبل فحسن غير اننا نؤمر بالاتباع والمراد بالحسن فيه المباح فلا ينافيه قوله غير اننا نؤمر بالاتباع والعماني نسبة الى اليمين وتخفيف يائه لكون الافيد من احدى باقى النسب أكثر من تشديد ها المبنى على زيادة الاف والسبب في اختلاف الاركان في هذه الاحكام ان الركن الذي فيه الحجر الاسود فيه فضيلة ان كون الحجر فيه وكونه على قواعد سيدنا ابراهيم والعماني فيه فضيلة واحدة وهو كونه على قواعد اينا ابراهيم واما الشاميان فليس لهما شيء من الفضيلتين (و) ثالثها الدعاء المأثور فيسن (ان يقول أول طوافه) وكذا في كل طوفة كما في المجموع لكن الاولى أكد (بسم الله) اطواف (والله أكبر) واستحب الشيخ ابو حامد رفع اليدين عند التكبير (اللهم) أطوف (ايما بابك وتصديقا بكتابك ووفاء) اي تمام (بعهدك) وهو الميثاق الذي أخذه الله تعالى علينا بامثال أمره واجتناب نهيه (وابتعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم) امتا عا لسلف والخلف وایما نا وما بعد مذهبنا لاجله والتقدير افعله ايما بابك الى آخره وأفاد بعض العلماء ان الله تعالى لما خلق آدم استخرج من صلبه ذرية وقال ألسنت بر بكم قالوا بلى فامر ان يكتب بذلك عهد ويدرج في الحجر الاسود (وايقول) ندبار قبالة الباب) بضم القاف أي في الجهة التي تقابله (اللهم البيت بيتك والحرم حرملك والامن امنك وهذا مقام العائذ بك من النار) ويشير الى مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم كما في الانوار خلافا لابن الصلاح حيث ذهب الى انه يعني نفسه وعند الانتهاء الى الركن العراقي اللهم اني أعوذ بك من الشك والشر والافتاق والشفاق وسوء الاخلاق وسوء المنظر في الاهل والمال والولد وعند الانتهاء الى تحت الميزاب اللهم أطلق في ظلك يوم لا ظل الا ظلك واسقني بكاس محمد صلى الله عليه وسلم شرابا هنيئا لا اظمأ بعده ابدا اذا الجلال والاکرام وبين الركن الشامي والعماني اللهم اجعله حجاً مبرورا وذنباً مغفورا وسعيام شكورا وعيلا مقبولا وتجارة لن تبور يا عزيز يا غفور أي واجعله ذنباً مغفورا وقص به الباقي والمناسب للعمرة ان يقول عمرة مبرورة ويحتمل استحباب التعبير بالحج مراعاة للخبر ويقصد المعنى اللغوي وهو التصديقه عليه الاسنوى في الدعاء الا في الرمل ومحل الدعاء هم اذا كان في ضمن حج أو عمرة والافيد عوملا حب (وبين العمانيين اللهم)

آدم فجحد ذريته ونسي آدم فاكل من الشجرة فنسبت ذريته وخطي فخطت ذريته أخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح (قوله ويشير الى مقام ابراهيم) أي اشارة قلبية (قوله الى الركن العراقي) هو أول الشاميين

وفي المجموع ربنا (آتنا في الدنيا حسنة) قيل هي الرأفة الصالحة وقيل العلم وقيل غير ذلك
 (وفي الآخرة حسنة) قيل هي الجنة وقيل العفو وقيل غير ذلك (وقنا عذاب النار) قال
 الشافعي رضي الله عنه وهذا أحب ما يقال في الطواف إلى واجب أن يقال في كل ما
 الطواف (وأيديع بما شاء) في جميع طوافه فهو سنة ما ثوراً كان أو غيره وإن كان المأثور
 أفضل كما قال (وما ثور الدعاء) بالمائة أي المنة من الدعاء في الطواف (أفضل) من غيره
 و (من القراءة) فيه لا اتباع (وهي أفضل من غيره ثوره) لأن الموضع موضع ذكر القرآن
 أفضل الذي كثر به يقول الله تعالى من شغلته كرى عن مسئلتى أعطيت ما أعطى
 السائلين وفضل كلام الله على سائر الكلام كفضل الله على سائر خلقه وبسن أسرار
 ما ذكرناه أجمع للشعور ويراعى ذلك في كل طوفة اغتناماً للثواب وهو في الأولى ثم في
 الاوتار كد (و) رابعها (أن يرمل) الذي كثر لوصفها (في الاشواط الثلاثة الأولى) مستوعباً
 به البيت ويكره تسمية الطوافات اشواطاً كما نقل عن الشافعي والاصحاب وهو الوجه وإن
 اختار في المجموع وغيره عدمها ولا يختص الرمل بالماشي بل المحمول يرمل به حامله والراكب
 يحرك دابته (بأن يسرع) الفائف (مشبه بمقارب الخطاء) لا عدو فيه ولا وثب ومن قال أنه
 دون الخلب فقد غلط (ويجئ في الباقي) من طوافه على هيئة لما رواه الشيخان عن ابن
 عمر رضي الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا طاف بالبيت الطواف الأول
 خب ثلاثاً ومشى أربعاً وروى مسلم عنه قال رمل النبي صلى الله عليه وسلم من الحجر إلى
 الحجر ثلاثاً ومشى أربعاً والحكمة في استحباب الرمل مع زوال المعنى الذي شرع لاجله
 وهو أنه صلى الله عليه وسلم لما قدم مكة هو وأصحابه وقد وهنتهم حتى يثرب فقال المشركون
 أنه يقدم عليكم غد أقوم قد وهنتهم الحمى فلقوا منها شدة فجلسوا ما يلي الحجر يكسر الحناء
 فاطلع الله نبيه على ما قالوه فامرهم أن يرموا بالثلاثة اشواط وأن يمشوا أربعاً بين الركنين
 ليرى المشركون جلالهم فقال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحمى قد وهنتهم هؤلاء
 أجلاء من كذا وكذا أن فاعله يستحضر به سبب ذلك وهو ظهور أمرهم فيتم كرمه الله
 تعالى على اعزاز الاسلام وأهله ويكره ترك الرمل بلا عذر ولو ترك في شيء من الثلاثة لم يقضه
 في الأربعة الباقية لأن هيئتها السكون فلا تغيب كالجهر لا يقضى في الأخيرتين بخلاف
 الجمعة مع المناقشين في ثلثة الجمعة لا مكان الجمع وأفهم كلامه أنه لو ترك في بعض الثلاثة
 الأول أتى به في باقيها (ويختص الرمل) ويسمى خيباً (بطواف يعقبه سعي) مطلوب في حج
 أو عمرة وإن كان ميكالاً لا اتباع فإرمل في طواف التمدوم وسعي بعده لا يرمل في طواف
 الركن لأن السعي بعده - بمنزلة غير مطلوب ولا يرمل في طواف الوداع لذلك (وفي قول)
 يختص (بطواف التمدوم وليتل فيه) أي في رمله ندبا (اللهم اجعله) أي ما أتاه من
 العمل (بجاء برورا) وهو الذي لا يخاطمه معصية مأخوذ من البروه والطاعة وقيل متقبلاً
 (وذنبا مغفوراً) أي أجعل ذنبي مغفوراً (وسعيامشكوراً) والسعي هو العمل والمشكور

(قوله وفي المجموع الحج) ظاهره
 أنه بدل اللهم وفي المحلى ما نصه
 وفي المحرر والتبرج ربنا أي بدل
 اللهم وفي الروضة اللهم ربنا
 (قوله ربنا آتنا في الدنيا حسنة)
 عبارة ج فيهما أقوال كل منها
 عين أهم أنواع الحسنة عنده وهو
 كآتمكم فالوجه أن مراده
 بالاولى كل خير ديني ويجزئ
 أخرى وبالشيء كل مستند
 أخرى يتعلق بالبدن والروح
 (قوله ويسن أسرار ما ذكر) أي
 ما لم يخش الغلط عند الأسرار
 (قوله ومن قال أنه دون الخلب
 فقد غلط) أي بل الصواب أنه
 الخلب كما يأتي (قوله وأفهم كلامه
 أنه لو تركه في بعض الحج) يتأمل
 بأي طريق أفهم (قوله وهو
 الذي لا يخاطمه معصية) وتقدم
 تفسيره بالاتساع في الأحسان
 والزيادة فيه

هو المنة قبل هذا ان كان جاجا اما المعترف بأى فيه ما صرف في دعاء المطاف ويقول في الاربعة
 الاخيرة رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك انت الاعز الاكرم اللهم ربنا آتنا في الدنيا
 حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار (و) خامسها (ان يضطبع) الذي كروا لوصيها
 (في جميع كل طواف يرمل فيه) (لا تباع) (وكذا) يضطبع (في السعي على الصعيح) قياسا
 على الطواف بجماع قطع مسافة مأوربة مكريرها وسواء اضطبع في الطواف قبله أم لا
 والثاني لا لعدم وروده وقد يفهم كلامه عدم استحبابه في ركعتي الطواف وهو الاصح
 الكراهة الاضطباع في الصلاة فيزيله عند ارادتها ويعد به عند ارادة السعي ولا يسن في
 طواف لا يسن فيه رمل (وهو جعل وسط رداثة) بفتح السين في الافصح (تحت منكبها
 الايمن) مكشوقا (و) جعل (طرفيه على الايسر) كدأب أهل الشطارة والاضطباع
 افتعال مشتق من الضبيع باسكان الباء وهو العضد (ولا ترمل المرأة) ولولي لا في خلوة
 (ولا تضطبع) أى لا يطلب منها ذلك لان بالرمل تنبيه اعطافها وبالاضطباع ينكشف
 ما هو عورة منها ومقتضى كلام المحرر تحريم ذلك حيث قال وليس للنساء رمل ولا اضطباع
 فان كان هو المراد فسيبه ما فيه من التشبيه بالرجال بل بأهل الشطارة منهم لكن
 ظاهر كلامهما في بقية كتبهما يابى ذلك فالوجه عدم التحريم عند اتقاء قصد التشبيه
 (و) سادسها (ان يقرب من البيت) لشرفه ولانه أيسر في الاستسلام والتعقيب بل قال
 الماوردي والاحتياط الابعاد عن البيت بقدر ذراع والكرمانى بقدر ثلاث خطوات
 ليأمن الطواف على الشاذروان ونقل بعضهم عن الاصحاب انه يعد باربعة خطوات
 وهو غريب وكان ذلك كله عند عدم ظهور الشاذروان اما حين ظهوره فلا احتياط
 كما هو ظاهر ومحل استحباب القرب من البيت ما لم يتأذى أو يؤذي الزحام والاقاب بعد
 أولى ومن يندب له ترك الاستسلام والتعقيب حينئذ وقول الامام الا في ابتداء الطواف
 أو آخره فاحب له الاستسلام ولو بالزحام مراده خلافا لما فهم فيه الاستسوى الزحام اليسير
 الذي لا تأذى فيه ولا يذاع فيتوقاه الا في ابتداء الطواف أو آخره ويسن للاتق والخنثى
 ان لا يقربا في حال طواف الذكور بل يكون كل منهما في حاشية المطاف بحيث لا يحصل
 تخالطهم (فلوفات الرمل بالقرب) من البيت (لرجة) ونحوها ولم يرج فرجة مع القرب
 يرمل فيها لو انتظر (فالرمل مع بعد) عنه الى حاشية المطاف (أولى) لانه منعلق بنفس
 العبادة والقرب منه لعلق بكنائهم والمعلق بنفسها أولى كما ان الجماعة في البيت أولى من
 الانفراد في المسجد وبحت الزكشي ان البعد الموجب للطواف من وراء حزم والمقام
 مكروه فترك الرمل أولى من ارتكابه فان رجاء فرجة وقف ليرمل فيها ان لم يؤذ احد
 بوقوفه فيها (الا ان يخاف صدم النساء) بان كن في حاشية المطاف (فالقرب بالرمل أولى)
 من البعد مع الرمل لئلا يتقوض ظهره وكذا لو كان بالقرب أيضا نساء وتعدو الرمل في
 جميع المطاف لخوف اسمن فترك الرمل أولى ويسن ان يتحرك في مشيه ويرى من نفسه

(قوله كدأب أهل الشطارة)
 الشاطر الذي اعياها له خبثا
 اه مختصر صحاح (قوله فالوجه
 عدم التحريم) أى فيكون مكروها
 (قوله ان لا يقربا) هو بضم الراء
 من قرب من كذا وبفتحها من
 قربه بكسر الراء متعديا والتقدير
 على الاول ان لا يقربا منه وعلى
 الثانى ان لا يقربا به

(قوله ويكره البصق فيه) أى فى الطواف واذا فعله فليكن بطرف ثوبه اما القاؤه فى أرض المطاف حرام كما هو معلوم (قوله وجعل يديه خلف ظهره الخ) وهو ل يكره ذلك فى غيره أم لافيه نظروا لا قرب الاول لان فيه منافاة لما كان عليه هيئة المتقدمين (قوله والاكل والشرب) أى ما لم تدع اليه ضرورة (قوله من مثل ذلك) أى باعتبار الزماني (قوله ان يصلى بعده) أى متصلا به عرفا (قوله ثم ما قرب منه الى البيت ثم فى بقبته) حج وزاد فالحطيم (قوله ثم الى وجه الكعبة) أى ثم بعد الحجر الى وجه الخ (قوله كما قاله ابن عبد السلام) زادنى حج فبين اليمانيين (قوله لان افضلية فعلها) أى الصلاة (قوله ثم ما قرب منها) أى الكعبة (قوله ولا يفتوتان الا بعونه) فان قلت كيف هذا مع انه يغنى عنهما فريضة ونافله قلت لا يضره هذا لاحتمال انه لم يصل بعد الطواف أصلا او صلى لكن نفي سنة الطواف (قوله ويظهر انه كدم التمتع) أى فيكون فى حق القادر بشاة وفى حق غيره بصيام عشرة أيام ثلاثة فى الحج وسبعة اذا رجع (قوله والاجبر عن مستأجره) أى فلو تركهما الولي لهما والاجبر فينبغى ان يسد دم ويسقط من اجرة الاجبر ما يقابل الركعتين (قوله اذا صرفه

انه لو أمكنه لم يل كفى العدو فى السعى (و) سابعها (ان يوالى) الطائف (طوافه) لا اتباع وخروج من خلاف من أوجبه ويجوز الكلام فيه ولا يطل به نظرا لان الله أحل فيه المنطق غير ان الاولى تركه الا فى خير كما مر بمعرفة ونهى عن منكر وتعليم جاهل وجواب مستفت ويكره البصق فيه بلا عذر وجعل يديه خلف ظهره مستكثفا ووضع يده على فيه الا فى حالة تناوبه فيستحب وتشبيك أصابعه أو تفرقعها او كونه حاقبا أو حاقفا أو بحضرة طعام تتوق نفسه له وكون المرأة متعقبة وليست محرمة ويظهر رجلا على تنقيب بلا حاجة بخلافه لهما كوجود من يحرم نظره اليها والاكل والشرب فيه وكرهية الشرب أخف وتطوعه فى المسجد بالصلاة أفضل من مثل ذلك من الطواف (و) ثامنها (ان يصلى بعده ركعتين) لا اتباع رواه الشيخان ويحزى عنهما غيرهما بتفصيله السابق فى ركعتي الاحرام وانما لم يجبا لنظره هل على غيرها قال الا ان تطوع والا نزل كونهما (خلف المقام) للاتباع ومنه يؤخذ ان فعلهما خاتمه أفضل منه فى جوف الكعبة ويوجه بان فضيلة الاتباع تزيد على فضيلة البيت كما ان ما عداهما من النوافل يكون فعله فى بيت الانسان أفضل منه فى الكعبة لما ذكره وما تقرره علم رد قول من ادعى ان قضية كلامهم ان خلف المقام أفضل من سائر بقاع المسجد ينافيه قواهم فى اللعان أفضل بقاءه ما بين الركن والمقام لان أفضلية فعلهما خلف المقام ليست لأفضليته بل للاتباع والا لكانت فى الكعبة أفضل مطلقا ثم بالجرى تحت الميزاب ثم ما قرب منه الى البيت ثم فى بقبته لانه أفضل من سائر المسجد ويؤخذ منه انه لو كانت الكعبة مفتوحة كان فعلهما فيها أفضل منه فى الحجر وفى سائر المسجد وهو ظاهر اذ تقديم الحجر لكونه من الكعبة مع ان ذلك ظنى فتقديم الكعبة عليه أولى ثم الى وجه الكعبة لانها أفضل الجهات كما قاله ابن عبد السلام وليس فيه اشعار خلافا لما فهمه الجوى بانه أفضل من الحجر لان الحجر من الكعبة وليس فى تقديمهم للعجر على جهة الكعبة ما يقتضى ان جهته أفضل من جهتها خلافا لما زعمه أيضا لان أفضلية فعلها فيه ليست لأفضلية جهته بل لكونه من البيت كما مر ثم ما قرب منها ثم بقية المسجد لانه أفضل من سائر الحرم ثم فى بيت خديجة ثم بقية مكة فيما يظهر فيه ما ثم بالحرم ثم حيث شاء من الامكنة فيما شاء من الزمنة ولا يفتوتان الا بعونه ويسد لمن أخرهما اراقة دم وان صلاهما فى الحرم بعد ذلك كما اقتضاء كلام الروضة وأصلها ويظهر انه كدم التمتع ويصلحها الولي عن غير المميز والاجبر عن مستأجره ولو معضوبا وفارق صلاة المميز لهما وان أحرم عنه وابه بانه محرم حقيقة بخلاف المعضوب وله بلا كراهية ان يوالى بين اسابيع وبين ركعاتها والا فضل ان يصلى عقب كل طواف ركعتيه ومن سنن الطواف فيه ان كان طواف نسك أخذ اماما مر فلو كان عليه طواف افاضة أو نذر ولو لم يتعين زمنه ودخل وقت ما عداه فنوى غيره عن غيره أو عن نفسه تطوعا أو قدوما أو وداعا وقع عن طواف الافاضة أو النذر كما فى وجبات الحج والعمرة فقولهم ان الطواف يقبل الا صرف أى اذا صرفه

لغير طواف آخر) ومن الغير مسئلة المحمول الاتية والمراد بالطواف الذي لا يعد صارفان يقصد بفعله الطواف لكن عن غير
القرض فلا يتناول بشكل ما هنا بما لو جهل محرما ونوى بفعله المحمول فقط ٤١٥ حيث وقع للمحمول لان ما هنا ك

لم يجعل فيه طوافه عن غيره بل جعل دورانه غير طواف حيث جعل نفسه كالداية (قوله محله في النافلة المطلقة) قضيته انه يجهر بركعتي الاحرام ايلا وقد قدمنا خلافا (قوله لاجنزة الخ) اي وان تعين ويعذر في التأخير الى فراغه فان خيف تغير الميث فيذني وجوب قطعه (قوله وهذا لا بد منه) وقضية اشتراطهم ذلك في حق المحمول عدم اشتراطه في الحامل فيجوز كونه محدثا وعاريا لكن يستثنى منه ما لو كان الحامل وليا او مأذونه فتشترط فيه الطهارة للمامر ثم قال والفرق بين الولي وغيره ان مباشرة الولي او مأذونه تتوقف عليه ما صحه طواف غير المميز بخلاف غيره وبه صرح حج (قوله عملا بنيت في حقه) اي والغاية غيره (قوله فالاصح انه ان قصده للمحمول فله) هذا يخالف ما مر بعد قول المصنف فلولي ان يحرم عن الصبي الذي لا يميز الخ من قوله ولا يكفي الطواف والسعي من غير استصحابه وانما يشعاهما به بعد فعلهما عن نفسه تطير مامر في الرمي اه (اقول) وقد يقال يمكن تصوير ما هنا بما لو اطلق وما هنا ما صور بما اذا قصد المحمول وحده سواء كان بالغام صبي او بدليل قوله الاتي وسواء في

لغير طواف آخر كطلب غريم كما مر في الاشارة لذلك و (يقرأ في الاولى) منها سورة (قل يا ايها الكافرون) (في الثانية) سورة (الاخلاص) للاتباع رواه مسلم ولما في قراءتهما من الدلالة على الاخلاص المناسب لما هنا لان المشركين كانوا يعبدون الاصنام (ويجهر) فيهما (ايلا) من غروب الشمس الى طلوعها وقولهم الافضل في النافلة المقعولة ايلا التوسط بين الجهر والاسرار محله في النافلة المطلقة كما مر (وفي قول تجب المولاة) بين اشواطها وابعاضها (و) تجب (الصلاة) لانه صلى الله عليه وسلم اتى بالامرين وقال خذوا عني مناسككم والاصح الاول اما المولاة فلما مر في الوضوء لاتحاد الخلاف فيهما ومحل الخلاف في تقرير كثير بلا عذر فلو كان يسيرا وكثيرا بعذر لم يضرب جزمنا كل وضوء قال الامام والكثير ما يغلب على الظن بترك ترك الطواف اما بالاضراب عنه او بظن انه آثم ومن العذر اقامة مكتوبة لاجنزة وراتية بل يكره قطع الطواف الواجب له ما واما الصلاة فللخبر المار والقولان في وجوب ركعتي الطواف اذا كان فرضا فان كان نفلا فسنة قطع او على الوجوب يصح الطواف بدونهما الانتفاء ركعتيهما وشرطيهما ولا يتعين على المحرم ان يطوف بنفسه (و) لهذا (لوجل الحلال محرما) به عذر من صغر أو مرض أو ليطف المحرم عن نفسه لاحرامه ولم يصرفه عن نفسه (فطاف به) ولم ينوه لنفسه أو لهما (حسب) الطواف (للمحمول) عن الطواف الذي لاحرامه كراكب بهيمة وفي بعض النسخ حسب للمحمول بشرطه أي الطواف في حق المحمول من طهره وسرعة ودخول وقت وهذا لا بد منه والواقع للعامل فان كان قد طاف عن نفسه لاحرامه فكما لو حل حلالا وسبأ في أو صرفه عن نفسه لم يقع عنه كما قاله السبكي وان نواه الحامل لنفسه أو لهما وقع له عملا بنيت في حقه (وكذا) يحسب للمحمول أيضا (لوجل محرم قد طاف عن نفسه) لاحرامه أو لم يدخل وقت طوافه كما يحسنه الاسنوي (والا) بان لم يكن المحرم الحامل طاف عن نفسه ودخل وقت طوافه (فالاصح انه ان قصده للمحمول فله) فقط تنزيلا للعامل منزلة الدابة وانما لم يقع للعامل لصرفه ذلك عن نفسه بناء على ما مر من اشتراط عدم صرفه الطواف لغرض آخر وهو الاصح والثاني للعامل فقط كما لو أحرم عن غيره وعليه فرضه بناء على عدم ضرر الصارف وقيل يقع لهما جميعا (وان قصده لنفسه أو لهما) او اطلق (فللعامل فقط) وان قصد محمله نفسه لانه الطائف ولم يصرفه عن نفسه ويؤخذ منه انه لو حل حلال حلالا ونوى اوقع للعامل وله هذا قال في المجموع ويقاس بالحرمين الحلالان النوايان فيقع للعامل منهما على الاصح وسواء في الصغير حمله وليه الذي أحرم عنه أم غيره امكن ينبغي كما افاده الشيخ في حل غير الولي ان يكون باذن الولي لان الصغير اذا طاف راكبا لا بد ان يكون وليه أو نائبه ساقا أو قائدا كما مر ومحله في غير المميز وخرج بقوله حمل ما لو جهل له في شيء موضوع على الارض أو سفينة وجذب فيقع للعامل والمحمول مطلقا

الصغير حمله وليه الخ (قوله أو سفينة وجذب الخ) نعم ان قصد الجذب المشي لاجل الجذب بطل طوافه لانه صرفه اه حج =

اذلا تعلق اطواف كل منهما بطواف الاخر لان اتصالهما عنه وتدهوير المصنف المسئلة بما اذا
كان المحجول واحدا جرى على الغالب والافلو كان المحجول اثنين فاكثر لم يختلف الحكم
وقضية كلام الكافي انه لا فرق في احكام المحجول بين الطواف والسعي وهو كذلك وان
نظر فيه الزركشي اذ لا وجه للنظر مع كونه يشترط فيه عدم الصارف كالطواف وقد
صرح بذلك ابو زرعة وغيره تبعه الشيخ الحب الطبري لكن سيأتي عن الشيخ انه كالوقوف
وان حله في الوقوف اجزا فيهما يعني مطلقاتا والفرق ان المعتبر في السكون أي الحضور وقد
وجد من كل منهما وهذا الفعل ولم يوجد منهما ولو طاف محرم بالحج معتقدا ان احرامه عمرة
فبان حجا وقع عنه كالمطواف عن غيره وعليه طواف وما ذكر فيما اذا نوى نفسه ومحمله هو
ما ذكره الشيخان في كتبهما واعتضده الاسنوي بما ردد عليه فيه وبأن الذي رجحه الاصحاب
ما صراوا فقتله نص الاملاء والقياس في انه لو نوى الحج له ولغيره وقع له فكذا ركنه
• (فصل) • فيما يختص به الطواف وبين كيفية السعي (استلم الحجر) الاسود نديا بشرطه
في الاثني والخمسة (بعد الطواف) وقوله (وهـ) لانه مزيد على المحرر للاتباع وليكون آخر
عهده ما ابتدأ به واقصاه على الاستسلام بقتضى عدم سنية تقبيل الحجر والسجود عليه
قال الاسنوي فان كان الامر كذلك فلعل سببه المبادرة للسعي اهـ والظاهر كما أفاده الشيخ
سن ذلك قال الزركشي وعبارة الشافعي تشير اليه (ثم يخرج من باب الصفا) ندبا (للسعي)
بين الصفا والمروة للاتباع رواه لم يروى لدارقطني والبيهقي بإسناد حسن يأتهم الناس
اسموا فان الله سبحانه وتعالى كتب عليكم السعي او شرطه (أي شرطه) ان يبدأ بالصفا
ويختتم بالمروة للاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم وخبر ابدأوا بما بدأ الله به فلو بدأ بالمروة لم
يحسب مرورهم منها الى الصفا مرة ويكمل سبعا باخرى ولو نسي السابعة بدأ بها من الصفا او
السادسة حسبت له الخمس قبلها دون السابعة لان الترتيب شرط فيلزمه سادسة من المروة
وسابعة من الصفا او الخامسة جعلت بدلها السابعة ولغت السادسة ثم يأتي بها وسابعة
(وان يسعي سبعا) للاتباع (ذهابه من الصفا الى المروة مرة) بل رفع خبر ذهابه (وعوده منها
اليه أخرى) ولو منكوسا أو كان عشي التهتري فيما يظهر اذ القصد قطع المسافة ويشترط قطع
المسافة بين الصفا والمروة كل مرة ولا بد ان يكون قطع ما بينهما من بطن الوادي وهو المسمى
المعروف الآن وان كان في كلام الازرق ما يوهم خلافه فقد أجمع العلماء وغيرهم من زمن
الازرق الى الآن على ذلك ولم أرفق كلامهم ضبط عرض المسمى وسكوتهم عنه لعدم
الاحتياج اليه فان الواجب استيعاب المسافة التي بين الصفا والمروة كل مرة ولو اتوى
في سعيه عن محل السعي يسيرا لم يضر كما نص عليه الشافعي رضي الله عنه وان يلقى عقبه
بأصل ما يذهب منه ورؤس أصابع رجله بما يذهب اليه منهما وان كان راكبا يردا به
حتى يلقى حافرها بذلك وبعض درج الصفا محدث فليحذر من تحلقه او راءه ويسن فيه
الطهارة والستر والمشي والموا لاته فيه وبينه وبين الطواف والرمي والذ كرا المأثور كما يأتي

== وقوله مطلقا أي سواء نوى
الحامل نفسه اوهما او اطاق
اما لو نوى الله - قول فقط فقد
صرف فعله عن طواف نفسه وقد
تقدم انه يقبل الصرف حيث
قصده غير الطواف ومن ثم قال
حج نعم الحج (قوله انه كالوقوف)
أي في عدم قبول الصرف وهو
ضعيف (قوله اذا نوى نفسه
ومحمله) أي من وقوعه للحامل
• (فصل فيما يختص به الطواف) •
(قوله بشرطه) وهو خلوا المطاف
(قوله وخبر ابدأوا بما بدأ الله به)
وفي رواية مسلم أبدأ بالحمل على

ويكره وقوف الساعي في اثنا تسعة بلا عذر حديث أو غيره وإن صلى بعده ركعتين
لا الركوب اتفاقا ولا يجري فيه خلاف الركوب في الطواف قاله في المجموع لكن نقل
عن النص كراهته ويؤيد ما في ذلك من الخروج من خلاف من منعه إلا أن يقال أنه
خلاف سنة صحيحة وهي ركوبه صلى الله عليه وسلم في بعضه وسعى غيره به بلا عذر
أصغر أو مرض خلاف الأولى والمروءة أفضل من الصفا كما قاله ابن عبد السلام لأنها مرور
الساعي في سبعة أربعمرات والصفا مروءة فيه ثلاثا فإنه أول ما يبدأ به استقبال المروءة ثم
يختتم به وما أمر الله بأشرفه في القربة أكثر فهو أفضل وبدأ به بالصفا وسيله إلى
استقبال المروءة قال والطواف أفضل أركان الحج حتى الوقوف اه وهو المعتمد وان
نظر فيه الزركشي بأن أفضلها الوقوف لحسب الحج عرفته وأهذا لا يفتي الحج إلا بشواته ولم
يرد غفران في شيء ما ورد في الوقوف فالصواب القطع بأنه أفضل الأركان فقد صرح
الأصحاب بأن الطواف قربة في نفسه وجعله الشارع بمنزلة الصلاة التي هي أعظم عبادات
البدن بعد الإيمان بخلاف الوقوف وقد يقال بأن الطواف أفضل من حيث ذاته لأنه
مشبه بالصلاة وقربة مستقلة والوقوف أفضل من حيث كونه ركنا للحج لقراءته وتوقف
صحته عليه واختصاصه به ويحمل كلام ابن عبد السلام على الأول والزركشي على الثاني
وما نظره في أول كلامه أيضا بأن الصفا قدمت في القرآن والأصل فيه قدم فيه أنه
للاهتمام به المشعر بشرفه إلا أن يقوم دليل على خلافه وبأن ما ذكره ليس ظاهرا في الدلالة
كما قاله بل قد يدل على ما قلناه بأن يقال ما أمر الشارع مباشرة بالعبادة قبل نظيره وعدم
الاعتداد بمباشرة نظيره قبله يكون أفضل لأنه الأصل وغيره تابع له والضرورة قاضية
بتفضيل المتبوع وقد بان بما ذكرته أن الصفا هي الأصل إذ لا يمتد بالمرءة قبلها فتكون
تابعة لها صحة ووجوباً فكانت الصفا أفضل ودعوى أنها وسيله متنوعة إذ لا يصدق عليها
حدها كما لا يخفى يرد بان البداءة بالصفا البيان الترتيب وضرورته فلا إشعار في تقدمها
بأفضليتها وبأن البداءة بالشئ لا تستلزم أفضلية المبدأ على الآخر كصوم رمضان آخره
أفضل من أوله (وان يسمى بعد طواف ركن أو طواف قدوم) لأنه الوارد من فعله عليه
السلام ونقل الماوردي الإجماع على ذلك (بحيث لا يفعل بينهما) أي بين السعي وطواف
القدوم (الوقوف بعرفة) وان تخل بينهما من طويل فلو وقف بهما لم يجز السعي إلا بعد
طواف الأفاضة لدخول وقت طواف الفرض فلم يجز أن يسعى بعد طواف نقل مع إمكانه
بعد طواف فرض ولو نوى بطوافه بعد الوقوف واتصاف ليلة النحر طواف قدوم لغت
نته وانصرف الطواف الركن وكذلك لو نوى معقرا انصرف لطواف عمرته ويحصل
بطوافهما للأرض ثواب طواف القدوم كحجبة المسجد ولو دخل حلال مكة فطاف للقدوم
ثم أحرم بالحج فهل له السعي حينئذ كما اقتضاه إطلاقهم أو لا يحمل كلامهم على ما لو صدر
طواف القدوم حال الإحرام ثم لم يسهل الحج لهما حينئذ فكانت التبعية صحيحة لوجود

(قوله لا الركوب اتفاقا) معقد
أي لا يكره لكنه خلاف الأولى
لما تقدم من سن المشي فيه (قوله
لأنها مرور الساعي) أي لأن في
الوصول إليها مرور الخ (قوله
فالصواب القطع) من كلام
الزركشي (قوله يرد) خبر قوله وما
نظر به في أول كلامه الخ (قوله
لدخول وقت طواف الفرض)
قضيته عدم امتناع السعي قبل
اتصاف ليلة النحر وليس مرادا
كما صرح به حج حيث قال في
إثاء كلامه وبفرق بينه أي السعي
وبين من عاد مكة بعد الوقوف
وقبل نصف الليل فإنه يسن له
القدوم ولا يجزئ السعي حينئذ
بان السعي متى أخر عن الوقوف
وجب وقوعه بعد طواف الأفاضة
(قوله انصرف لطواف عمرته) كل
من هذين علم من قوله قبل فلو
كان عليه طواف أفاضة أو نذر لم
ينبغي زمنه الخ

(قوله ألا ترى أنه لا يسن بها
التخوية) هي رفع البطن عن
الفتحين وابعاد المرفقين عن
الجنبين (قوله فلا تصل اليه) أي
لأنساويه في الصلاة حتى يمنع
قياسا عليها

الجماعة بخلافه في تلك فالجماعة منتقية بينهم ما كل محتمل وظاهر كلامهم الاتي في طواف
الوداع يؤيد الثاني وهو الظاهر ولو طاف بالقدوم فهل له ان يسمى بعده بعض السعي
ويكمله بعده الوقوف وطواف الركن فيه نظرا أيضا والا قرب لكلامهم المنع (ومن سعى
بعد طواف (قدوم لم يده) أي لا يستحب له اعادته بعد طواف الافاضة لانه لم يرد بل فكره
اعادته كما قاله الشيخ أبو محمد اذ هو بدعة امكن الافضل تأخير عن طواف الافاضة كما اتى
به الوالدرجه الله تعالى قال لاننا وجهها باستصحاب اعادته بعده نعم يجب على نحو صبي بلغ
بعرفة اعادته كما مر ولو أخرجه الى ما بعد طواف الوداع لم يعد بدو اعادته لانه انما يتوقى به بعده
فراغ المناسك ولا فراغ قبل السعي ولا فرق في عدم الاعتماد بين ان يبلغ قبل سعيه مسافة
القصر أو لا لانه حيث بقي السعي فاسراره باق لانه ركن لا تحلل بدونه ولا يجب بر بدم فلا
يتصور ان يعد بدو اعادته واعترض في المهمات قولهما لا يتصور وقوعه بعد طواف الوداع
بصوره بعده بان يحرم من مكة بحج ثم يقصد الخروج لحاجة قبل الوقوف أي الى مسافة
تصرف ما يأتي فانه يؤمر بطواف الوداع فاذا عاد كان له ان يسمى كما صرح به ابن عبد النبي
والعمراني لان الموالاة بينهما ما ليست بشرط قال وكذا لمن أحرم بالحج من مكة اذا طاف
للوداع نظروا وجهه الى متى ان يسمى بعده اه وفي نص البيهقي وكلام الخفاف ما يوافق
ومع ذلك فالمتقدم ما قاله في المجموع رد اعليهما من ان ظاهر كلام الاصحاب اختصاصه
بما بعد القدوم والا فافضة وقولهما ان ذلك مذهب الشافعي أي بحسب ما فهمناه فلا يقال
كيف يدفع بكلامه نقلهما الصريح وصوب الاسنوي أيضا وقوعه بعد طواف نقل بان
يحرم المكي بالحج ثم يتنفل بطواف ثم يسمى بعده وقد جزم بالاجزاء في هذه الحب الطبري
ويوافقه قول ابن الرفعة اتفاقا على ان شرطه ان يقع بعد طواف ولونه لا الاطواف
الوداع ويرده ما مر عن المجموع أيضا (ويستحب) للذكر (ان يرقى على الصفا والمروة
قدرامة) لانه صلى الله عليه وسلم رقى على كل منهما حتى رأى البيت رواه مسلم اما الاتي
والخني فلا يسن لهما الرقى الا ان خلا المجل عن غير المحارم فيما يظهر كآية عليه وعلى
الخنثى الاسنوي وتبعه عليه تليذه ابو زرعة وغيره وما عترض به من ان المطلوب من المرأة
ومثلها الخنثى اخفاء شخصهما اما مكن وان كانت في خلوة لا ترى أنه لا يسن لهما التخوية
في الصلاة ولو في خلوة يرد بان الرقي مطلوب لكل أحد غيرانه سقط عن الاتي والخنثى طالبا
للاستر فاذا وجد ذلك مع الرقي صار مطلوبا اذا الحكم بدور مع الصلاة ووجدوا وعدا ما بان
قياس ما نحن فيه على التخوية ممنوع لانها منيرة للشهوة ومحركة للفتنة ولا كذلك الرقى
فلا تصل له ويؤيد ما قاله الاسنوي ما مر في الجهر بالملاة والقول بان اخفاء الشخص
يحتاج له فوق الصوت مردود بان سماع الصوت قد يكون سببا لحضور من سمعه من بعد
ولا كذلك الرقى في الخلوة (فاذا رقى) بكسر القاف (قال الله أكبر الله أكبر الله أكبر)
من كل شيء (ولله الحمد) أي على كل حال لا لغيره كما يشهر به تقديم الخبر (الله أكبر) على

ما هذان) أى دنا على طاعته بالاسلام وغيره (والحمد لله على ما أولانا) من نعمه التى لا حصر لها (لا اله الا الله وحده لا شريك له) تقدم شرحه فى خطبة الكتاب (له الملك) أى ملك السموات والارض لا غيره (وله الجدى يحيى ويميت بيده) أى قدرته (الخير وهو على كل شئ قدير) خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم لما بدأ بالصفة افرق عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة ووجد الله وكبره وقال لا اله الا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك قال هذا ثلاث مرات ثم نزل الى المروة حتى أتى المروة ففعل على المروة ما فعل على الصفا وفيه زيادة ونقصان بالنسبة لما ذكره المصنف (ثم يدعو بما شاء ديناً ودنياً) لانها أمكنة يستجاب فيها الدعاء وكان عمر يطيل الدعاء هنالك واستحبوا من دعائه ان يقول اللهم انك قلت ادعوني أستجب لكم وأنت لا تخاف الميعاد وانى أسألك كما هديتني للإسلام ان لا تنزع عني حتى تتوفاني وأنا مسلم (قلت ويعد الذكروا الدعاء ثانياً وثالثاً والله أعلم) للاتباع (و) بسن (ان يعنى) على هيئته وسجيته (أول السعي وآخره و) ان (بعد والد) أى يسعى سعياً شديداً فوق الرمل (فى الوسط) الذى بينهما للاتباع رواء مسلم اما المرأة والخنفى فلا ينبغي ان يقصد بذلك السنة لا اللعب ومساابقة أصحابه فيخرج عن كونه سعياً بقصد المسابقة والراكب يحرك دابة به بحيث لا يؤذى المشاة (وموضع النوعين) أى المشى والعدو (معروف) هنالك فيشى حتى يلقى بينه وبين الميل الأخضر المعلق بركن المسجد على يساره قدر ستة أذرع فيعدو حتى يتوسط بين الميلىين الأخضرين اللذين أحدهما فى ركن المسجد والاخر متصل بجدار العباس رضى الله عنه فيشى حتى ينتهى الى المروة فاذا عاد منها الى الصفا مشى فى محل مشيه وسعى فى محل سعيه ويسن ان يقول فى السعي ولوأتى رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انك أنت الاعز الاكرم

* (فصل) فى الوقوف بعرفة وما يذكر معه * (يستحب للامام) الاعظم ان يخرج مع الجميع (او منصوبه) لهم ان لم يخرج الامام (ان يخطب بمكة فى سابع ذى الحجة) بكسر الحاء أفصح من قعها المسمى بيوم الزينة لتزيينهم فيه هو اذجهـم وتكون عند الكعبة وانما يخطب (بعد صلاة الظهر) او الجمعة ان كان يومها (خطبة فردة) ولا تكفى عنها خطبة الجمعة لان السنة فيه التأخير عن الصلاة كما تقر ولان القصدها التعليم لا الوعظ والتخويف فلم تشارك خطبة الجمعة بخلاف خطبة الكسوف ويسن ان يكون محرماً كما مروى فيفتحها بالتلبية والحلال بالتكبير (يا صرهم فيها بالغدو) فى اليوم الثامن المسمى يوم التروية لانهم يتروون فيه الماء (الى منى) بكسر الميم بالصرف وعدمه وتذكر وهو الاغلب وقد توثقت وتخفيف نونها أشهر من تشديد هاء سميت بذلك لكثرة ما يعنى اى يراق فيها من الدماء (ويعلمهم فيها) ما امامهم من المناسك (رواه الميمنى) فان كان فقيهاً قال هل من سائل وخطب الحج اربع هذه وخطبة يوم عرفة ويوم النحر ويوم النفر الاول

(قوله ثم دعا بين ذلك) أى بين ما ذكره من التوحيد (قوله ثم نزل الى المروة) أى وسار حتى أتى المروة (قوله فيخرج عن كونه سعياً) هو ظاهر ما قدمه من انه يقبل الصرف اما على ما نقله الشيخ فلا (قوله ولوأتى) لم يظهر لآخذها غاية هنامهنى اذ الصيغة بالتسبة لهم مساواة اللهم الا ان يقال مراده التعميم * (فصل) فى الوقوف بعرفة (قوله فى الوقوف بعرفة) قدمه مع انه مؤخر افظاً لانه المقصود بالذات (قوله كان يومها) أى السابع (قوله ولان القصدها التعليم) أخذ بعضهم من هذا انه تكرر الخطبة أو تعدد الخطباء لان التعليم لا يحصل الا بذلك للكثرة (أقول) والظاهر انه غير مراد بل ينبغي الاكتفاء بخطبة واحدة أخذاً باطلاقهم (قوله أشهر من تشديدها) أى مع الصرف وعدمه والتشديد كبير والتأنيث على ما يستفاد من اطلاقه (قوله قال هل من سائل) أى حال الخطبة

وكاه افرادى وبعد صلاة الظهر الا يوم عرفة ففتحتان وقبل صلاة الظهر وكل ذلك معلوم من كلامه هنا وفيما يأتى وقضية كلامه انه يخرجهم في كل خطبة بجميع ما بين أيديهم من المناسك وأطال الاسنوى في الانتصار له لكن الذى ذكرناه انه يخرجهم في كل خطبة بما بين أيديهم من المناسك الى الخطبة الاخرى وهو محمول أخذ من النص على انه لبيان الاقل والاول لبيان الاكمل ولو توجهوا للموقف قبل دخول مكة استحب لامامهم ان يفعل كما يفعل امام مكة قاله المحب الطبري قال الاذرى ولم أره لغيره ويأمر فيها أيضا الممتنعين قال فى المجموع والمكيين بطواف الوداع قبل خروجهم وبعد احرامهم كما اقتضاء نقل المجموع له عن البويطى والاصحاب بخلاف المفرد والقارن الا فاقمين لا يؤمران بطواف وداع لانهم لم يتحللا من مناسكهما اوليت مكة محل اقامتهما (ويخرج) ندبا (بهم من غد) بعد صلاة الصبح ان لم يكن يوم جمعة (الى منى) بحيث يصلون الظهر وباقي الخمس بها فان كان يوم جمعة ندب ان يخرج بهم قبل الفجر لان السفر يومها بالا عذر كتخلف عن رفته بعد الفجر وقبل فعلها الى حيث لا يصل الجمعة حرام ففعله فيمن تلزمه ولم تكنه اقامتها بمنى والا بان أحدث ثم قرية واستوطنها اربعون كاملون جازن وجهه بعد الفجر ليصل الى معهم وان حرم البناء ثم (ويبيتوا) ندبا (بها) فليس بركن ولا واجب ومن البدع القبيصة ما اعتاده بعض الناس في هذه الليلة من ايقاد الشموع وغيرها وهو مشتمل على منكرات قال الزعفرانى يسر المشى من مكة الى المناسك كلها الى انقضاء الحج ان قدر عليه وان يقصد مسجد الخيف فيصل فيه ركعتين ويكثر التلبية قبلهما وبعدهما ويصل مكتوبات يومه وصبح غده فى مسجد ها (فاذا طلعت الشمس) على ثبير بفتح المنة جبل كبير بمزدلفة على حين الذهاب من منى الى عرفات (قصدوا عرفات) مكثين من التلبية والدعاء مارين على طريق ضب وهو الجبل المائل على منى ويعودوا على طريق المازمين وهو بين الجبلين للاتباع ويسن للساكن ان يقول اللهم اليك توجهت والى وجهك الكريم اردت فاجعل ذنبي مغفورا وجهى مسرورا وارحمنى ولا تخيبنى انك على كل شئ قدير وان يعود فى طريق غير الذى ذهب فيه (قلت) كما قال الرافعي فى المشرح (ولا يدخلون ابل يقيمون بكرة) وهى بفتح النون وكسر الميم ويجوز اسكانها مع فتح النون وكسرها موضع (بقرب عرفات حتى تزول الشمس والله أعلم) للاتباع رواه مسلم ويسن ان يقتل بكرة لاوقوف فاذا زالت الشمس ذهبوا الى مسجد ابراهيم صلى الله عليه وسلم وصدره من عرفة بضم العين وآخروه من عرفة ويميز بينهما صخرات كبار فرشت هناك قال البغوى وصدره محل الخطبة والصلاة (ثم يخطب الامام) او منصوبه (بعد الزوال) بهم على منبر او مرتفع فيه لافى عرفات قبل صلاة الظهر (خطبتين) خفيفتين وتكون الثانية أخف من الاولى يبين لهما فى الاولى المناسك ككيفية الوقوف وشروطها والدفع الى مزدلفة والبيت بها والدفع الى منى والرى وما يتعلق بجميع ذلك ويصلون على اكلان الدعاء المذكور والتلبية بالموقف

(قوله **كما يفعل امام مكة**)
 أى بان يخطب فى سابع ذى الحجة
 الى آخر ما تقدم ويأمر فيها أيضا
 الممتنعين قال فى شرح المنهج وهذا
 الطواف مسنون (قوله وان حرم
 البناء) ثم يؤخذ من هذا صفة صلاة
 الجمعة فى السنانية السكاكية يولاق
 وان كانت فى حريم النهر لانه
 لا تلازم بين الحرمة وصحة صلاة
 الجمعة وهو ظاهر قوله لمن قدر
 عليه أى ولم يخف تاذيا ولا نجاسة
 (قوله فى مسجد ها) أى مسجد منى
 وهو مسجد الخيف

ويجاس بعد فراغها بقدر سورة الاخلاص وحين يقوم الى الخطبة الثانية يؤذن للظهر
 فيفرغ الخطبة الثانية مع فراغ المؤذن من الاذان للاتباع رواه الشافعي ولما كان القصد
 بالثانية انما هو مجرد الدلالة على الدعاء والتعليم انما هو في الاولى شرعت مع الاذان وان منع
 دعائها قصد الاممادرة بالصلاة (ثم) بعد فراغه من الخطبتين (يصل بالناس الظهر والعصر
 جميعا) بتقديم الاتباع رواه مسلم ويقتصرهما أيضا والجمع والقصر هنا وفيما يأتي بالزيادة
 للسفر لا للنسك فيقتصران بسفر القصر فالمكثرون ومن سفره قصر يقول لهم الامام بعد
 سلامه اقموا ولا تجتمعوا معانا فانهم سقروا في المجموع عن الشافعي والاصحاب ان الحاجة
 اذا دخلوا مكة ونووا ان يقيموا بها اربعة ايام منهم الاتمام فاذا خرجوا يوم التروية الى منى
 ونووا الذهاب الى اوطانهم عند فراغ نسكهم كان لهم القصر من حين خرجوا لانهم انشؤا
 سفرات قصر فيه الصلاة اه وظاهر ان محل ذلك فيما كان معه ود في الزمن القديم من
 سفرهم بعد نحرهم من منى يوم ونحوه واما الآن فاطردت عادة اكثرهم باقامة اميرهم
 بعد النحر فوق اربعة ايام كوامل فلا يجوز لاحد من عزم على السفر معهم قصر ولا جمع
 لانهم لم ينشؤا حينئذ سفرات قصر فيه الصلاة ثم بعد فراغهم من الصلاة يذهبون الى الموقف
 ويحجلون السير اليه وأفضله للدكر موقفه صلى الله عليه وسلم وهو عند الحضرات الكبار
 المقتربة في أسفل جبل الرحمة وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفة فان تعذرا الوصول اليها
 لرحمة قرب منها بحسب الامكان وبين مسجد ابراهيم وموقف النبي صلى الله عليه وسلم نحو
 ميل اما الاتي فيندب اليها الجلوس في حاشية الموقف ومنه الخنثى الا ان يكون لها نحو
 هودج فالاولى لها الركوب فيما يظهر (و) يسن (ان يقفوا) أي الامام أو منصوبه والناس
 (بعرفة الى الغروب) للاتباع رواه مسلم والفضل بقاؤهم بعده حتى تزول الصفرة قليلا
 وظاهر ان أصل الوقوف واجب مع انه بالنسب في كلامه اعطفه له على بخطب المقتضى
 لاستعبابه وهو صحيح من حيث طلب استقراره الى الغروب اذ هو مستحب حينئذ (وان
 يذكر الله تعالى ويدعوه) بكثارة (ويكثروا التهليل) للاتباع رواه مسلم وصح أفضل
 الدعاء دعاء يوم عرفة وأفضل ما قالت أنا والنبليون من قبلي لا اله الا الله وحده لا شريك له
 الملك له الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم اجعل في قلبي نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا
 اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري اللهم لك الحمد كالذي نقول وخير مما نقول الى
 غير ذلك من الادعية المعروفة ويكرر كل دعاء ثلاثا ويفتتحه بالحمد والتعظيم والتسبيح
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحنقه بمثل ذلك مع التأمين ويكثر من البكاء
 فهناك نسكب العبرات وتقال العثرات وفي البصر عن الاصحاب يستحب ان يكف من قراءة
 سورة الحشر ويهرص في ذلك اليوم والذي به - على الحلال الصرف ان تيسر والافاضة
 قلت شبهته فان التكفل باستجابة الدعاء هو خلوص النية وحل المطم والمشرع مع مزيد
 الخضوع والانكسار ويسن رفع يديه ولا يجاوز جمار أسسه والافراط في الجهر بالدعاء

(قوله وأفضله للدكر موقفه) أي
 المحل المعروف بأنه موقف النبي
 صلى الله عليه وسلم لا خصوص
 المكان الذي وقف فيه بعينه
 (قوله اجعل في قلبي نورا) أي
 اهتداء للحق (قوله وفي بصري
 نورا) أي ولو كان أعى (قوله
 والتعظيم) أي التعظيم (قوله
 نسكب العبرات) أي الدموع

(قوله الا فذكر كنهه دعاء الخ) أي لما توتر فيه الشمس من البروز لها (قوله مستقبل القبلة راكبا) أي حيث كان ذكر أو أوثى
 يسرها الركوب في الهودج المأصفي قوله أما لا تثنى فيندب لها الجلوس الخ (قوله إلى أنه لا كراهة في التعريف) معناه وهو جمع
 الناس يوم عرفة بعد صلاة العصر للدعاء ٤٢٢ وذكر الله تعالى إلى غروب الشمس كما يفعله أهل عرفة (قوله ولا يتنقل مطلقا)

أي لا يطلب منه ذلك (قوله حضوره) يجزه من أرض عرفات) (فرع) *
 شجرة أصلها بعرفة خرجت
 أغصانها القبرها هل يصح الوقوف
 على الأغصان كما يصح الاعتكاف
 على أغصان شجرة خرجت من
 المسجد الذي أصلها فيه فيه نظر
 ويتجه عدم الصحة فليتامر ولو
 انعكس الحال فكان أصل الشجرة
 خارجه وأغصانها داخله ففيه
 نظر أيضا ويتجه الصحة فليتامر
 اه سم على حج وينبغي أن مثله
 في عدم الصحة ما لو طار في هوا
 عرفة ثم رأيت سم على حج
 نقل مثله عن م ر وعليه في فرق
 بين من طار في الهواء بحيث لم
 يصح وقوفه وبين من وقف على
 الأغصان الداخلة في الحرم
 فيصح بانه مستقر في نفسه على
 حرم في هوا عرفة فاشبه الواقف
 في أرضه هذا ولكن نقل عن
 شيخنا العلامة الشويري في
 نحواشي التحرير التسوية بينهما
 في عدم الصحة (أقول) ولو قيل
 بالصحة في صورتين تغزى لاهوائه
 منزلة أرضه لم يعد (قوله لعدم
 أهليتهم) أي المغمى عليه وجمعه
 باعتبار إفراده ولو قال أهليته
 كان أولى (قوله والفرق بينه الخ)
 يؤخذ منه أنه لو طار الأغصان عليه

وغيره مكروه وإن يبرز للشمس الاعتذر كنقص دعاء أو اجتهاد إذ لم ينقل أنه صلى الله عليه
 وسلم استظل هنا مع أنه صح أنه ظلم عليه بنوب وهو يرى الجرة وأن يفرغ قلبه من
 الشواغل قبل الزوال وإن يتجنب الوقوف في الطريق والأفضل أن يكون الواقف
 بعرفة متطهرا من الحدث والخبث مسطورا عوردة مستقبلا القبلة راكبا وليحذر من
 المخاصمة والمشاغرة والكلام المباح ما أمكنه وانتهار السائل واحتقار أحد ودود ذهب جماعة
 من السلف كالحسن البصري وغيره وقال أحد لا بأس به إلى أنه لا كراهة في التعريف
 بغير عرفة وكرهه آخرون كمالك لكنهم لم يلحقوه بفاحشات البدع بل يختلف أمره إذا
 خلا عن اختلاط الرجال بالنساء والأفهام من الخشما (فإذا غربت الشمس) يوم عرفة
 (قصدوا مزدلفة) ما رين على طريق المازمين وعليهم السكنية والوفار ومن وجد فرجة
 أسرع وهي كلها من الحرم وحدها ما بين ما زى عرفة ووادي محسر مشقة من الازدلاف
 وهو التقرب لأن الحجاج يتقربون منها إلى متى والازدلاف التقرب وتسمى أيضا جعابا يفتح
 الجيم وسكون الميم سميت بذلك لاجتماع الناس بها (واخروا المغرب يصلوها مع العشاء
 بمزدلفة جعابا) لا تتبع وهو للسفر كما هو وأطلق المصنف ندب التأخير إليها وقيد جمع تبعها
 للنص بما إذا لم يخش فوت وقت الاختيار للعشاء فان خشيه صلى بهم في الطريق قال في
 المجموع وأهل اطلاق الاكثرين يحمل على هذا وفيه ان السنة ان يصلوا قبل حط رحالهم
 بأن ينبج كل جله ويعتله ثم يصلون للاتباع رواه الشيخان ويصلي كل رواق الصلاةتين
 كما مر قبيل باب الجمعة ولا يتنقل فلا مطلقا ويتأ كذا أحياه هذه الليلة لهم كغيرهم بالذكر
 والشكر والدعاء والحرص على صلاة الصبح بمزدلفة للاتباع وأعلم ان المسافة من مكة إلى
 منى ومن مزدلفة إلى كل من عرفة ومنى فرسخ ذكره في الروضة (وواجب الوقوف) بعرفة
 (حضوره) أي الحرم أدنى لحظة بعد الزوال يوم عرفة (يجز من أرض عرفات) لخبر وقفت
 ههنا وعرفة كلها موقف رواه مسلم وحدود عرفة معروفة وليس منها غرة ولا عرفة ودليل
 وجوب الوقوف الحج عرفة من جاء إليه جمع قبل طلوع الفجر فقد أدرك الحج رواه أبو داود
 ولا يشترط المكث بها كما قال (وان كان ما را في طاب أبق ونحوه) كغريم ودابة شاردة فعلم
 أنه لا يضر صرفه لجهة أخرى ولا جهله بالمتبعة أو اليوم (و) لكن (بشترط كونه) محرما
 (أهلا للعبادة) إذا أحرم بنفسه (لامغمى عليه) جميع وقت الوقوف كأي الصوم لعدم
 أهليتهم للعبادة فيقع حج الجنون نفلا كما نقلا عن التمهة وأقراء ومثله سكران غلب على
 عقله فزال لاخوله في الجنون وان تعدى بسكره بخلاف المغمى عليه فلا يقع حجه فرضا
 ولا نفلا والفرق بينه وبين الجنون أنه ليس للمغمى عليه ولي يحرم عنه ولا كذلك الجنون

بعد الإحرام وقع حجه صح وان أغنى عليه جميع مدة الوقوف قال حج ويطل الفرق على ما يأتي أوائل الجمراته (ولا
 يولى عليه إذا ليس من أقاته فالحق أنه والجنون سواء كما تقدم اه وبه يتأيد ما ذكرناه في تقدم في إحرام الولي عن محجوره فراجع

(ولا بأس بالنوم) ولو مستغرقا كما في الصوم (ووقت الوقوف من) حين (الزوال) للشمس
 (يوم عرفة) وهو ناسخ الحجة لما صح أنه صلى الله عليه وسلم وقف بعد الزوال وأنه قال من
 أدرك عرفة قبل أن يطاع الفجر فقد أدرك الحج وانما لم يعتبر هنا مضي قدر الخطبتين
 والصلاة بعد الزوال للاجتماع على اعتبار الزوال بل جوزه أحمد قبله فالوجه القائل
 باشتراط ذلك كما في الاضحية شاذ ولا محل للفرق التسميل على الحاج لكثرة أعماله فوسع له
 الوقت ولم يضيق عليه باشتراط توقفه على شيء آخر بعد الزوال بخلاف المضي (والصحيح
 بقاؤه الى الفجر يوم النحر) للخبر المار والثاني لا يقي الى ذلك بل يخرج بغروب الشمس
 (ولو وقف ثم أزا) بعد الزوال (ثم فارق عرفة قبل الغروب) ولم يعد اليها اجزاء ذلك و (أراق
 دما استحيابا) كدم التمتع نرجوا من خلاف من أوجبه وعلم من ذلك عدم وجوب الجمع بين
 الليل والنهار (وفي قول يجب) لتركه نسكا وهو الجمع بين الليل والنهار والاصل في ترك
 ذلك وجوب الدم الا ما خرج بدليل (وان عاد) اليها (فكان بها عند الغروب فلا دم)
 يؤمر به جزما لجمعه بينهما (وكذا ان عاد) اليها (ليلا) فلا دم عليه (في الاصح) لما مر والثاني
 يجب الدم لان النسك الوارد بالجمع بين آخر النهار وأول الليل وقد فوته (ولو وقفوا اليوم
 العاشر غلطا) أي لاجل الغلط اظنهم انه التاسع كان غم عليهم هلال الحجة فأكثروا القعدة
 ثلاثين ثم بان انه تسعة وعشرون وان كان وقوفهم بعد تبين انه العاشر كما اذا ثبت ليلا ولم
 يتمكنوا من الوقوف فيه فيصح للاجماع ولا نهم لو كفوا بالقضاء لم يأمنوا وقوع مثله
 فيه ولان فيه مشقة عامة فتقول المصنف غلطا منه قول له لاجل وقول الشارح بان غم عليهم
 هلال ذي القعدة أي الهلال الفاصل بين ذي القعدة والحجة وليس من الغلط المراد لهم
 ما اذا وقع ذلك بسبب الحساب كما ذكره الرافعي (اجزأهم) وقوفهم واذا وقفوا العاشر
 غلطاً لم يصح وقوفهم فيه قبل الزوال كما يحتمل الا ذرعى بل بعده ولا يصح رمي يوم نحره الا
 بعد نصف الليل وتقدم الوقوف ولا ذبح الا بعد طلوع شمس الحادي عشر ومضى قدر
 ركعتين وخطبتين خفيفات وأيام التشريق تمتد على حساب وقوفهم كما أفنى بذلك الوالد
 رحمه الله تعالى فقد قال المتولي ان وقوفهم في العاشر يقع أدا لا قضاء لانه لا يدخله القضاء
 أصلا وقد قالوا ليس يوم الفطر أول شوال مطلقا بل يوم يفطر الناس وكذا يوم النحر يوم
 يضحي الناس ويوم عرفة اليوم الذي يظهر لهم انه يوم عرفة سواء التاسع والعاشر لخبر
 الفطر يوم يفطر الناس والاضحى يوم يضحي الناس رواه الترمذي وصححه وفي رواية
 للشافعي وعرفة يوم يعرف الناس ومقتضى كلام المصنف انهم لو وقفوا ليلة الحادي عشر
 لا يجزى وهو ما صححه القاضي حسبين لكن بحث السبكي الاجزاء كالعاشر لانه من تيممه
 وهو مقتضى كلام الحاوي الصغير وفروعه واقفاء الوالد وهو الاقرب ومن رأى الهلال
 وحده أو مع غيره وشهد به فردت شهادته يقف قبلهم لأمهم ويجزئه اذا العبرة في دخول
 وقت عرفة ونخروجه باعتقاده وهذا كمن شهد برؤية هلال رمضان فردت شهادته وقياسه

(قوله لما مر) أي من قوله لجمعه
 بينهما (قوله بسبب الحساب)
 أي فلا يجزئهم جهنم اتقصيرهم
 بعدم تحرير الحساب (قوله لا يمكن
 بحث السبكي الاجزاء) هو المعقد

١٠ (فصل في الميت بالمزدلفة) (قوله وهو واجب ليس بركن) هل يشترط ان لا يكون مغمى عليه جميع النصف الثاني كما في وقوف
عرفة وعليه فلو بقي مغمى عليه جميع النصف ٤٢٤ الثاني هل يسقط الدم لان الانغماء عذر والميت يسقط بالاعذار بخلاف وقوفه

بعرفة وهل يشترط ان لا يكون
مجنونا وعليه لو بقي مجنونا
في جميع النصف الثاني فهل
يسقط الدم ويجعل الجنون عذرا
والميت يسقط بالاعذار ولا يبعد
ان يجعل عذرا لعدم تمكنه منه
نعم ان كان له ولي أحرم عنه وجب
عليه احضاره والا فعلى الولي الدم
اه سم على حج وقوله أحرم عنه الحج
يخرج ماله وأحرم بنفسه ثم طرأ
عليه الجنون أو الانغماء وقضيت
انه لادم على الولي اذا لم يحضره
وعليه فيفرق بين ماله وأحرم عنه
ولم يحضره وبين هذه بانه اذا أحرم
عنه عرضه لموجب الدم فيلزمه ان
قصر فيه بخلاف ماله وطرا عليه
الجنون فليراجع (قوله والمعتبر
فيه حصوله فيها لحظا) أي ولو
مارا اه سم على منهج (قوله
والذكر والصلاة) أي صلاة
النافلة لكن في حج بعد كلام
ذكره ومن ثم لم يسئل له التمسك
المطلق فيها اه وهو مخالف لما
ذكره الشارح هنا فان أريد
بالصلاة الصلاة على النبي لم يخالفه
الا انه خلاف الظاهر وقد قدم
للشارح في الفصل السابق ما يوافق
حج حيث قال ولا يتنقل مطلقا
(قوله وبأى فيه ما صر في عرفة)
أي فيمكن في حضوره هنا وان
لم يعلم يكون المكان مزدلفة (قوله

وجوب الوقوف على من أخبر بذلك ووقع في قلبه صدقه (الا ان يقولوا على خلاف العادة
فيقضون في الاصح) اعدم المشقة العامة والثاني لا قضاء لانهم لا يأمنون مثله في القضاء
(وان وقفا في اليوم) الثامن غلط بان شهد شاهدان برؤية هلال ذي الحجة ليلة الثلاثين
من العدة ثم بانا كافرين أو فاسقين (وعلاو اقبل) فوت (الوقوف وجوب الوقوف في
الوقت) تداركاه (وان علموا بعده) أي بعد فوت وقت الوقوف (وجوب القضاء) اه هذه الحجة
في عام آخر (في الاصح) اندرة الغلط وفارق العاشر بان تأخير العبادة عن وقتها أقرب الى
الحساب من تقديمها عليه وبان الغلط بالتقديم يمكن الاحتراز عنه لانه انما يقع الغلط في
الحساب أو خال في الشهر والذين شهدوا بتقدمه الهلال والغلط بالتأخير قد يكون بالغيم
الذي لا حيلة في دفعه والثاني لا يجب القضاء عليهم قياسا على ما اذا غلطوا بالتأخير وفرق
الاول بما صر ولو غلطوا بيومين فاكثر أو في المكان لم يصح جزا لندرة ذلك

١١ (فصل في الميت بالمزدلفة والدفع منها وفيما يذكر معهما) (وييتون بمزدلفة) بهـ
دفعهم من عرفة لا تباع رواه مسلم وهو واجب ليس بركن على الاصح فيه ما رواه الواجب
ميت جزء كالوقوف بعرفة والمعتبر فيه حصوله فيها لحظا من النصف الثاني من الليل
لا لكونه يسمى ميته اذ الامر بالميت لم يرد هنا بخلاف الميت عني لا بد فيه من معظم الليل
لورود الميت فيه ومن ثم لو حلف لا يبيت بمكان لا يثبت الا بعظم الليل ويسن الا كذا في
هذه الليلة من التلاوة والذكر والصلاة وبأى فيه ما صر في عرفة من جهله بالمكان وحصوله
فيه اطلب آبق وشكوه فيما يظهر (ومن دفع منها) أي من مزدلفة (بعد نصف الليل) ولم يعد
(أو قبله) ولو اغير عذر (وعاد) اليها (قبل الفجر فلائى عليه) أي لادم عليه اما الحالة الاولى
فلخبر الصحابين عن عائشة ان سودة وأم سلمة رضيت الله عنهن افاضتا في النصف الاخير باذنه
صلى الله عليه وسلم ولم يأمرهما ولا من كان معهما بدم واماني الثانية فكما لو دفع من عرفة
قبل الغروب ثم عاد اليها قبل الفجر (ومن لم يكن بها في النصف الثاني) سواء كان بها
في الاول أم لا (أراق دما وفي وجوبه) أي الدم يستترك الميت (القولان) السابقان في
وجوبه على من لم يجمع بين الليل والنهار بعرفة وقضية هذا البناء عدم وجوب الدم فيكون
مسحبا كما لو ترك الميت عني ليلة عرفة انكر رجح المصنف في بقية كتبه الوجوب وقال
السبكي انه المنصوص في الام والصحیح من جهة المذهب أي ولا يلزم من البناء الاتحاد في
الترجيح ويسقط الميت بها فلا ثم بتركه ولا دم اعذر عما يأتي في ميت من قياسا عليه ومن
العذر هنا الاشتغال بالوقوف بان انتهى الى عرفة ليلة النحر واشتغل بالوقوف به الاشتغال
بالاهم وقيده الزر كشي بما اذا لم يمكنه الدفع الى مزدلفة لايلا والواجب جمع بين الواجبين
وهو ظاهر ولو افاض من عرفة الى مكة اطواف الركن بعد نصف الليل وفات الميت
لاجل ذلك لم يلزمه شيء لاشتغاله بالطواف كاشتغاله بالوقوف وتطريفه الامام بانه غير مضطر

(قوله ويأتى فيه مامر) أى من قوله
 وقمده الزركشى الخ (قوله ويأتى
 فيه مامر الخ) أى فيقيدها عدم
 لزوم الدم بما إذا لم يمكنه العود
 لمزدلفة بعد الطواف (قوله وان
 رد ذلك) أى ما قاله الزركشى
 (قوله ليجريان ذلك فى الاولى) أى
 فى المسئلة الاولى وهى الاشتغال
 بالوقوف (قوله والمختار الحصول)
 أى هناك فيكون ما هنا مثله (قوله
 فى فرض العين) أى كالميت فانه
 واجب على المحرم (قوله ولو بادرت
 المرأة الخ) هذا معلوم من قوله قبل
 ولو أفاض من عرفة الخ فلا حاجة
 الى ذكره وقد يقال أشار بذلك
 الى انه لا يأتى فيه تنظير الامام
 السابق (قوله قبل زحمة الناس)
 ان أرادوا تعجيل الرمي والا فالسنة
 لهم تأخيرهم الى طلوع الشمس
 كغيرهم اهـ حج أى أو ان المراد
 قبل زحمة الناس فى سيرهم من
 مزدلفة الى منى أو ان المراد انهم
 اذا فعلوا ذلك كانوا متعجلين من
 الرمي عند طلوع الشمس قبل مجي
 غيرهم وازدحامهم معه (قوله
 مغسلين) أى بان يصلوا عقب الفجر
 فوراً (قوله مثل حصى الخذف)
 وهو باجماع العلماء والذال الساكنة
 (قوله ان لم يكن وقفاً عليه) أى
 المسجد (قوله ومن المرحاض)
 اسم للحش ظاهره وان غسله (قوله
 بالاخذ من كل منهما) وقضيته
 أنه ليس أحدهما أولى من الآخر

اليه بخلاف الوقوف ويأتى فيه مامر عن الزركشى وان ردة ذلك بان كثرة الاعمال عليه فى
 تلك الليلة ويومها اقتضت مساحته بذلك ليجريان ذلك فى الاولى أيضاً قال الزركشى
 وظاهر ذلك انه لا فرق بين ان يمر بمزدلفة أم لا أى قبل النصف والا فزوره بها بعد يحصل
 الميت وبجئ ان الاعذار هنا تحصل ثواب الحضور كما مر فى صلاة الجماعة والذى مر ان
 المذهب عدم الحصول والمختار الحصول على ان الفرق ان فرض الكفاية أو السنة
 يسامح فيه ما لا يسامح فى فرض العين فلا قياس ومن ثم كثرت الاعذار ثم لا هنا ولو بادرت
 المرأة الى مكة لطواف الركن خوفاً من طرق حبسها أو نفاسها لم يلزمها دم أيضاً كما قاله
 ابن الملقن وهو متجه (وبسن تقديم النساء والضعفة بعد نصف الليل الى منى) ليرموا
 بحجارة العقبة قبل زحمة الناس والمأمر فى الصحيحين عن عائشة ان ابن عباس قال انما من
 قدم النبي صلى الله عليه وسلم ليلة المزدلفة فى ضعة أهله (ويبقى غيرهم حتى يصلوا الصبح)
 بمزدلفة (مغسلين) للاتباع ويتأكد التغلب هنا على بقية الايام لخبر الشيخين ولا يتسع
 الوقت لما بين أيديهم من أعمال يوم النحر وينبغي الحرص على صلاة الصبح هذا الخروج
 من الخلاف (ثم يدفعون) بفتح أوله بخط المصنف (الى منى) وشعارهم مع من تقدم
 من النساء والضعفة التلبية والتكبير تأسيا به عليه السلام (ويأخذون) عطف على
 يبيتون ليعم الضعفة وغيرهم لاعلى يدفعون لانه يقتصر النصب على غير الضعفة والنساء
 (من مزدلفة) ندبا (حصى الرمي) بحجارة العقبة وهو سبع حصيات لما صبح من أمره صلى
 الله عليه وسلم لافضل بان يلقط له منها حصى قال فالتقطت له حصيات مثل حصى الخذف
 ولان بها جبلا فى أبحارها وخاوة ولان السنة ان لا يعرج عند دخوله منى على غير الرمي
 فامر بذلك لئلا يشغل عنه والسنة أخذه ليل لافراغهم فيه كما قاله الجمهور وان قال
 البغوى ثم اربعة صلوات الصبح ووجه الاسنوى والاحتياط كما فى المجموع وكلامهم على
 السبع فربما سقط منها شئ ويجوز أخذ حصى رمى النحر وغيره من سائر البقاع نعم يكره
 من الحل والمسجد ان لم يكن وقفاً عليه أو جراً منه والاحرم كما فى المجموع وكلامهم ما
 فى السكرانة السابقة محمول على اتقاء ذلك ومن المرحاض للجاسمة ومثله كل موضع نجس
 كما نص عليه فى الام ومما رمى به لما روى ان المقبول يرفع والمردود يترك ولولا ذلك لشد
 ما بين الجبلين فان رمى بشئ من ذلك أجزأ أو فارق اجزاء ما رمى به عدم جواز طهر بقاء طهر
 به بان الطهر بالماء اتلاف له كالمثاق لم يطهر به مرة أخرى كما لا يعتق العبد عن الكفارة
 مرتين والحجر كالثوب فى ستر العورة فانه يجوز له ان يصل فيه صلوات وسكت الجمهور عن
 موضع أخذ حصى الجمار الايام التشرىق اذا قلنا بالاصح انها لا تؤخذ من مزدلفة فقال
 ابن كعب تؤخذ من بطن محسر وارتضاه الاذرى وقال السبكي لا يؤخذ الايام التشرىق
 الا من منى نص عليه فى الاملاء اهـ والوجه حصول السمة بالاخذ من كل منهما (فاذا)
 دفعوا الى منى (بلقوا المشعر) هو يفتح الميم فى الاشهر وسمى كسرهما جبل صغير آخر

الاصح الواحدة شعيرة قال وقال بعضهم شعارة ثم قال والشعار بالكسر ما ولي الجند من الثياب وشعار القوم في الحرب علامتهم ليعرف بعضهم بعضا وعليه فكان الاولى للشارح ان يعبر بالشعار (قوله المحرم) بمعنى في الممنوع من انتم كجاهلية واسلاما (قوله محسرا) بضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملةين معنى بذلك لان قبيل أصحاب القبيل محسرة أي اعبي وكل ومنه قوله تعالى يلقاب اليك البصر خاسئا وهو محسرا شرح مسلم للنووي وعبارة حج وهو أعني محسرا ما بين مزدلفة ومعنى اه فعل المضاف اليه في كلام الشارح محذوف والاصل وراهوا وهو موضع الخ (قوله ترك قليلا) والحكمة فيه على ما قيل انه الموضع الذي محسرة فيه القبيل ورمى أصحاب القبيل فيه بالحجارة ثم رأيت في حج مانعه وحكمته ان أصحاب القبيل اهلكوا ثم على قول الاصح خلافه وانهم لم يدخلوا الحرم ونجا اهلكوا قرب اوله أو ان رجلا اصطاد ثم قترت نار أحرقتة ومن ثم تسميه أهل مكة وادي الذارفه لكونه محل نزول هذاب كد يارغود التي صح أمره صلى الله عليه وسلم للمارين به ان يسرعوا ان لا يصيبهم ما أصاب أهلها ومن ثم ينبغى الاسراع فيه لغير الحاج أيضا وان النصارى كانت تقف ثم وأمرنا بالبالغة في مخالفتهم (قوله أو فحوه) كالحلق والطواف في

المزدلفة اسمه قزح بضم القاف وبالزاي ومعنى مشعر لما فيه من الشعار وهي معالم الدين (الحرام) أي المحرم (وقفوا) عليه ندبا كما في المجموع ووقوفهم عليه أفضل من وقوفهم بغيره من مزدلفة ومن مرورهم من غيرة فة كروا الله تعالى (ودعوا الى الاسفار) مستقبليين القبلة لاتباع روادهم ولا تخافوا شرف الجهات ويكفرون من قولهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ومن لم يتمكن من صعود الجبل وقف بجنبه ولو فاتت هذه السنة لم تجبر بدم ويكون من جملة دعائه اللهم كما وقفنا فيه واريتنا اياه فوقفنا لذكرك كما هديتنا واغفر لنا وارحنا كما وعدتنا بئولك وقولك الحق فاذا انضمت من عرفات فاذا كروا الله عند المنع الحرام الى قوله واستغفروا الله ان الله غفور رحيم ومن جملة ذكره الله كبر ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد (ثم يسرون) قبل طلوع الشمس بسكينة ووقار وشعارهم التلبية والذكر ويكره تأخير السير حتى تطلع الشمس فاذا وجدوا فرجة أسرع واغوا وادى محسروا موضع فاصل بين مزدلفة ومعنى أسرع كل راكبا وماشيا قد رمية حجر حتى يقطع عرض الوادي لانه عليه السلام لما أتى بطن محسرة حوله فله لا وبعد قطعهم وادى محسرون بسكينة (فيصلون) معنى بعد طلوع الشمس (وارتاعها قدر رخ) (فيرى كل شخص) راكبا وماشيا (حينئذ) أي حين وصوله (سبع حصيات) أي رميات (الى جرة العقبة) لاتباع روادهم وهو تحية في فلا يتدأ فيها بغيره وتسمى أيضا الجرة الكبرى وليست من معنى بل حدى من الجانب الغربى جهة مكة والسنة لراحمى هذه الجرة ان يستقبلها ويجعل مكة عن يساره ومعنى عن يمينه كما صعبه المصنف خلافا لرافعى في قوله انه يستقبل الجرة ويستدير الكعبة هذا في روى يوم النحر أما في أيام التشريق فقد اتفقا على استقبال الكعبة كما في بقية الجرات ويحسن اذا وصل الى معنى ان يقول ما روى عن بعض السلف اللهم هذه معنى قد أتيتها وأنا عبدك وابن عبدك أسألك ان تمن على بما صنعت به على أو يا أيها الله انى أعوذ بك من الحرمان والمصيبة في ديني يا أرحم الراحمين قال وروى أن ابن مسعود وابن عمر رضى الله عنهم ما أنهما لما رميا جرة العقبة قال اللهم اجعله حجما برورا وذنبنا مغفورا (ويقطع التلبية عند ابتداء الرمي) أو فحوه مما له دخل في التحلل لا خذنه في أسمايه كما كان المعتمر يفعل ذلك عند ابتداء طوافه وقد علم أنه يقطعها عند أول أسباب تحلله (ويكبر) بدل التلبية (مع كل حصاة) أي رمية لاتباع روادهم لم يقول الله أسألك ثلاثا لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ويسن أن يرمى بيده اليمنى رافعا لها حتى يرى بياض إبطه أما المرأة ومثلها الخنثى فلا ترفع ولا يلق الرامى للدعاء عند هذه الجرة وسبأى شروط الرمي ومستحباته في الكلام على روى أيام التشريق ثم بعد الرمي ينصرفون فيتلون موضعين والافضل منهن منزل النبي صلى الله عليه وسلم وما قاربته قال الازرق ومنزله عليه السلام معنى عن يسار مصلى الامام (ثم يذبح من معه هدى) باسكان الدال وكسرها مع تخفيف اليا في الاولى وتنشيد يدها

في الثانية لغتان فصيحتان وهو اسم للمحرم بالحق لله تعالى من نعم وغيرهما من
الاموال نذرا كان أو تطوعا لكنه عند الاطلاق اسم للابل والبقر والغنم (ثم يخلق)
الذكر (أو يقصر) لقوله تعالى مخلقين رؤسكم ومقصرين وللاستيعاب في الاول رواه مسلم
والثاني في معناه (و) لكن (الحلق) له (أفضل) اجماعا فان العرب تبدأ بالاهم والافضل
وروى الشيخان خبر اللهم ارحم المخلقين فقالوا يا رسول الله والمقصرين فقال اللهم ارحم
المخلقين قال في الرابعة والمقصرين (وتقصر المرأة) ولا تؤمر بالحلق والخنثى مثلها روى
أبو داود بسناد حسن كما في المجموع ليس على النساء حلق انما على النساء التقصير وكره
الحلق ونحوه من احراق أو ازالة بنورة أو تنفيعه كمن انثى وخنثى لانه لهما مثله
ومن ثم نذرهما أحدهما لم ينعقد بخلاف التقصير ومما اده بالمرأة الانثى فيشمل الصغيرة لانها
اذا اطلقت في مقابلة الرجل كما هنا تنازلت واهو الاوفق لكلامهم وان بحث الاستنوى
واعتمده غيره استثناء الصغيرة التي لم تنه الى زمن يترك فيه شعرها ولو منع السيد الامة منه
حرم وكذا لو لم يمنع ولم يأذن كما يحسنه أيضا قيل وهو متجه ان لازم منه فوات تمتع أو تنص قيمة
والا فلاذن لها في التسلك اذن في فعل ما يتوقف عليه التحلل وان كان مفضولا ويرد بان
لاذن للطلاق منزل على حالته في النهي والحلق في حقها منهي عنه ويحرم على الحرة المزوجة
ان منهها الزوج وكان فيه فوات استمتاع أيضا فيما يظهر ويبحث أيضا انه يمتنع بمنع الوالد
لها وفيه وقفة بل الاوجه خلافه الان يقتضى نهيه مصلحتها والاولى كون التقصير بقدر
اغلة من جميع الرأس وشمل ما من المرأة الكافرة اذا اسلمت فلا تحلق رأسها وأما خبر الق
عنه شهر الكثر ثم اغتسل فمحمول على الذكر وينبغي كما قاله بعض المتأخرين استثناء
حلق رأس الصغيرة يوم سابع ولادتها للصدق بزيته فانه يستحب كما صرحوا به في باب
العقيقة واستثنى بعضهم من كراهة الحلق للمرأة ما لو كان برأسها اذى لا يمكن زواله
الا بالخلق لمعالجة حب ونحوه وما لو حلت برأسها الخنثى كونها امرأة خوفا على نفسها من
لزنا ونحو ذلك وهذا يباح لها ليس الرجال في هذه الحالة والخنثى في ذلك كالانثى ويستثنى
من كون الحلق أفضل للذكر ما لو اعتقر قبل الحج في وقت لو حلق فيه جاء يوم النحر ولم يسود
رأسه من الشعر فالتقصير له أفضل كما نص عليه في الاملا واطلاق شرح مسلم استحباب
الحلق في الحج والتقصير في العمرة يقع الحلق في اكمل العبادتين محمول على ما اذا لم يسود
رأسه قبل الحج والاحاق في العمرة أيضا اخذ من التفصيل الذي قبله وأخذ الزركشي
من النص ان مثله يأتي فيما لو قدم الحج على العمرة وكلام شرح مسلم المذكور ينزع فيه
ولو خلق له رأسان فخلق أحدهما في العمرة والاخر في الحج لم يكره لاتقاء القرع ثم محل
أفضلية الحلق ما لم ينذره فان نذر في حج أو عمرة تعين ولم يجزه غيره لانه في حقه قرية بخلاف
المرأة والخنثى ولو استأصله بما لا يسمى حلقا حصل به التحلل وان ثم ولزمه دم كما لو نذر
المشي فركب ولا يجب عليه الحلق لو طلع شعره فيما يظهر لان النساء انما هو ازالة شعر

(قوله قال في الرابعة) أي بعد
قوله في الثالثة اللهم ارحم المخلقين
(قوله وكره الحلق الخ) أي سواء
كان في نفسه أو غيره كما يصرح
به قوله الآتي واستثنى بعضهم من
كراهة الخ (قوله ولو منع السيد
الامة منه) أي من الحلق (قوله كما
يحسنه أيضا) معتمد (قوله ان منهها
الزوج الخ) وقياس ما قدمه
في الامة ان مثل المنع مالم يأذن
ولم ينه وان المنع لا يتوقف على
فوات استمتاع لان الحلق في حقها
منهي عنه (قوله من جميع الرأس)
قال حج الا الذوائب لان قطع
بعضها يشينها (قوله فمحمول على
الذكر) في نسخة بعد ما ذكر
والاوجه التسوية بينهما وبين
الذكر في ذلك أي في سن الحلق
وتقدم في الجملة ما يوافق هذه
النسخة (قوله والخنثى في ذلك)
أي في الاستثناء (قوله لم يكره
لاتقاء القرع) هذا ظاهر ان كانا
أصليين والا ففقه ما يأتي (قوله
ولو استأصله) أي أزاله جميعا
(قوله وان أنتم) أي حيث نذر
كما هو الفرض أما اذا لم ينذر
فالواجب مجرد الازالة على أي
وجه كما يأتي

(قوله تفيد العموم) قد يتوقف في افادة ما ذكر للعموم مع عدم افادة الآية فان الآية سميت للايجاب أيضا وان كان مجرد ملاحظة الفرضية موجبة للعموم لزم ان تكون الآية كذلك والا فلا يجب العموم هنا (قوله ثلاث شعرات) ~~كلا~~ أو بهضاً أخذاً من قوله الآتي أو قصيراً (قوله فلا يجزى شعر غيره الخ) قياس ما في الوضوء انه لو خلق له رأسان فان كانا أصليين اكتفى بإزالة الشعر من أحدهما وان علمت زيادة أحدهما لم ينافى الأخذ منه وان اشتبه وجب الأخذ من كل منهما (قوله وشمل ذلك المسترسل) أي فيمكنني وان طال (قوله أو تقصيراً) فسر في القاموس بأنه كف الشعر والقص بأنه الأخذ منه بالمقص أي المقصر اض فحطه عليه الآتي من عطف الاخص تأكيذا وبهذا يعلم ان التقصير حيث أطلق في كلامهم أي ريد به المعنى الاول وهو الأخذ من الشعر بمقص أو غيره ٨١ حج وعبرة القاموس كف منه أي أخذ وبهذا يظهر معنى قوله وبهذا يعلم ان التقصير الخ (قوله ان كان ذكر كما يحتمل الاذرعى) ظاهره ان الاثني لا تفعل ذلك ولو قيل بان له ذلك أيضا كالزجل لم يكن بعدا (قوله للقطرة) أي الخلقة والمراد ما يزال تحسين الهيئة

يشقل عليه الاحرام ثم ناذر الخالق قديماً لعله على الخلق أو ان اخلق فيك فيه ثلاث شعرات وقد يصرح بالاستيجاب فيلزمه حاق الجميع ومثله ما لو قال لله على خلق راسي فيما يظهر لان هذه الصيغة مع ملاحظة العرف تفيد العموم وبه فارق ما صرح في الآية ويكفي في الخلق الواجب مسماه ولا يشترط الامعان في الاستئصال ويقرب الرجوع الى اعتبار عدم رؤية الشعر قاله الامام والوجه ان المراد رؤيته لذى النظر المعتدل عنه قد قرب من الرأس (والخلق) أي ازالة شعر الرأس والتقصير في حج او عورة في وقته (نسك على المشهور) فينباب عليه اذ هو للذكر افضل من التقصير والتقصيل انما يقع في العبادات دون المباحات وعلى هذا هو ركن كما سيأتي وقيل واجب والماني هو استبلاحه محظور فلا يثاب عليه لانه محرم في الاحرام فلم يكن نسكاً كلبس الخيط (واقله) أي ازالة شعر الرأس أو التقصير (ثلاث شعرات) من رأسه فلا يجزى شعر غيره وان وجبت فيه القدية أيضاً لورود لفظ الخلق أو التقصير فيه واختصاص كل منهما إعادة بشعر الرأس وشمل ذلك المسترسل عنه وما لو أخذاهم متفرقة كما في المجموع والمناسل وان اقتضى كلام الروضة خلافه حيث بناء على الاصح من عدم تكميل الدم بالنها المحزنة اذ لا يلزم من البناء الاتحاد في التصحيح نعم يزول بالتفريق الفضيلة والاحوط توأما وذلك لقوله تعالى بمحلقين رؤسكم ومقصرين وتظهر الصحابين انه صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه ان يحلقوا أو يقصروا واطلاقه يقتضي الاكتفاء بمحصول اقل بمعنى اسم الجنس الجعي المقدر في محلقين رؤسكم أي شعر الرؤسكم اذ هي لاحتاق واقل مسماه ثلاث ولا يعارضه فعله صلى الله عليه وسلم المقضى للتعميم لانه محمول على بيان الافضل واستدلال المصنف في المجموع بان الاجماع قام على عدم وجوب التعميم صحيح اذ المراد به اجماع الخصمين وهو لا يقتضي اجماع الكل خلافاً لمن فهم ذلك فلا يعكز عليه أن أحد وعشرين فانهم بوجوبه وزعم الاسنوي ان الآية تقتضي التعميم لان شعر المقدر فيها مضاف وافهم كلام المصنف انه لا يجزى اخذ شعرة على ثلاث مرات وهو كذلك فقد نقل في المجموع عن الشافعي والاصحاب انه لا يجزى اقل من ثلاث شعرات من شعر الرأس والذي يظهر انه لو كان براسه شعرة او شعرتان فقط كان الركن في حقه ازالة ذلك وقد صرح به بعضهم ويكفي في ازالة أخذ الشعر (حلقاً أو تقصيراً أو نتقا أو احراقاً أو قصاً) أو أخذه بنورة أو نحو ذلك لان المقصود ازالة الكل من هذه الاشياء طريق اليها (ومن لا شعر) كائن (برأسه) أو بعضه كما قاله الاسنوي بان خالق كذلك او كان قد حاق واعقر من ساعته كما مثله العمراني لاشئ عليه نعم (يسحب) له (امرار موسى عليه) ان كان ذكر كما يحتمل الاذرعى قال الشافعي رضي الله عنه ولو اخذ من لحية او شاربه شيئاً كان احب الي لا يخلو عن اخذ الشعر وفي المجموع عن المتولي ان سائر ما يزال للقطرة كذلك بل الوجه كما افاده الشيخ رحمه الله عدم التقييد بما يزال فيها وصرح القاضي بأنه يسدب للمقصراً ما ذكره الشافعي قال

(قوله لئلا يجزأه) أى يتوقع زوالها عن قرب (قوله ويسن للحاق) أى مطلقا ٤٢٩ محرماً أو غيره كما يأتى (قوله وان يكبر

بعد فراغه) أفهم انه لا يكبر حال الحلق وفي الدمى مانصه وان يكبر الى ان يفرغ منه ثم قال وفي منبر الغرام الساكن عن بعض الأئمة انه قال أخطأت فى حلق رأسى فى خمسة أحكام علمتها حمام وذلك انى أتيت الى حمام بى فقلت له بكم تحلق رأسى فقال اعزاني انت قلت نعم قال النسك لا يشارط عليه قال فجلست منكر فاعن القبلة فقال لى حول وجهك الى القبلة فحواته وادرتة ان يحلق من الجانب الايسر فقال لى ادر اليمين فادرتة فجعل يحلق واناسا كت فقال كبر كبر فكبرت فلما فرغت قلت لاذهب فقال صل ركعتين ثم امض قلت له من اين ما امرتني به قال وأيت عطاء بن أبى رباح يفعل اه شرح الروض (قوله غير التكبير) أى وغير الرمي كما هو معلوم (قوله وان لا يشارط عليه) اى ان لا يشرط للحاق اجرة معلومة وعبرة حج كذا اطلقوه وينبغى حمله على ان مرادهم انه يعطيه ابتداء ما تطيب به نفسه فان رضى والا زاده لانه يسكت الى فراغه لان ذلك رجمان تولد منه نزاع اذ المريض الحلاق بما يعطيه له (قوله ولهذا الطواف أسماء) منها طواف الافاضة وطواف الزيارة وطواف الفرض وطواف الصدر بفتح الصاد والذال اه

ابن المنذر ووضح أنه صلى الله عليه وسلم لما حلق رأسه قص اظفار أى فيسن للحاق ايضا وانما وجب مسح الرأس فى الوضوء عند فقد شعره لان الفرض تعلق ثم بالرأس وهذا بشعره ولو عجز عن أخذه لئلا يجزأه صبر الى قدرته ولا يسقط عنه ويسن للحاق البداءة بشقه الا ان فيستوعبه بالحلق ثم الايسر وان يستقبل المحلوق القبلة وان يكبر بعد فراغه وان يدين شعره لاسيما الحسن اثملا يؤخذ للوصل وأن يستوعب المحلوق أو التقصير وان يكون بعد كمال الرمي وغير المحرم مثله فيما ذكر غير التكبير وان يبلغ بالحلق الى العظميتين من الاصداغ وان لا يشارط عليه وان يأخذ شيئا من ظفره عند فراغه وان يقول بعد فراغه اللهم آتني بكل شعرة حسنة واح عني بها سيئة وارفع لى بها درجة واغفر لى وللمحلقين والمقتصرين ولجميع المسلمين (فادى احدى أو قصر دخل مكة وطاف طواف الركن) للاتباع رواه مسلم والسنة ان يرمى بعد ارفقاع الشمس قدر رمح ثم ينحر ثم يحلق ثم يطوف ضحوة ولهذا الطواف اسماء غير ذلك والافضل ان يكون يوم النحر ويسن ان يشرب بعده من سقاية العباس من زمزم للاتباع (وسمى) بعده (ان لم يكن سمى) بعد طواف القدوم كما مر وهذا السعى ركن كما سياتى (ثم يعود) من مكة (الى منى) قبل صلاة الظهر بحيث يصلى بها الظهر للاتباع رواه مسلم عن ابن عمر ولا يعارضه ما رواه أيضا عن جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يومئذ بمكة فجمع بينهما فى المجموع بانه صلى بمكة فى أول الوقت ثم رجع الى منى فصلى بها ثانيا ما مالا صحابه كما صلى بهم فى بطن نخيل مرة بطائفة ومرة باخرى فروى ابن عمر صلواته بمنى وجابر صلواته بمكة واما ما رواه أبو داود عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم آخر طواف يوم النحر الى الليل فجمعوا على انه آخر طواف نسائه وذهب معهن (وهذا) الذى يفعل يوم النحر من أعمال الحج أربعة وهى (الرمي والذبح والحلق والطواف) يسن ترتيبها كما ذكرنا ولا يجب لما رواه مسلم ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انى حلت قبل ان أرمى فقال ارم ولا حرج وأتاه آخر فقال انى أفضت الى البيت قبل ان أرمى فقال ارم ولا حرج وفى الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم ما سئل عن شئ يؤمئذ قدم ولا أخر الا قال افعل ولا حرج (ويدخل وقتها) ما سوى ذبح الهدى (ينصف ليلة النحر) لمن وقف قبله لما روى انه صلى الله عليه وسلم أرسل أم سلمة ليلة النحر فرمت قبل الفجر ثم أقاضت وقبس الطواف والحاق على الرمي بجماع ان كذا من أسباب التحلل ووجه الدلالة من الخبر انه صلى الله عليه وسلم علق الرمي بما قبل الفجر وهو صالح لجميع الليل ولا ضابط له فجعل النصف ضابطا لانه أقرب الى الحقيقة مما قبله ولانه وقت للدفع من مزدلفة ولاذان الصبح فكان وقتا للرمي كما بعد الفجر ويسن تأخيرها الى بعد طلوع الشمس للاتباع أما اذا فعلها بعد اتمام الليل وقبل الوقوف فانه يجب عليه اعادتها وأما ذبح الهدى المسوق تقربا الى الله تعالى فيدخل وقته بدخول وقت الاضحية كما سياتى (ويبقى وقت الرمي الى آخر يوم النحر) لما رواه البخارى ان رجلا

شرح المذهب (قوله فرمت قبل الفجر) اى بأمر منه صلى الله عليه وسلم (قوله وهو صالح) اى ما قبل الفجر

قال للنبي صلى الله عليه وسلم الى رميت بعدما مسيت فقال لا حرج والمساء بعد الزوال
وما أفهمه كلامه من خروج وقته بالغروب محمول على وقت الاختيار والافلأخرى يوم
الى ما بعده من أيام الرمي وقع اداء وصريح الرافعي بان وقت الفضيلة لرمي يوم النحر ينتهي
بالزوال فيكون لرميه ثلاثة أوقات وقت فضيلة الى الزوال ووقت اختيار الى الغروب
ووقت جواز الى آخر أيام التشريق (ولا يختص الذبح) للهدى المتقرب به (بزمان) لكنه
يختص بالحرم بخلاف الضحايا يختص بالعيد وأيام التشريق (قلت الصحيح اختصاصه
بوقت الاضحية وسأيت في آخر باب محرمات الاحرام على الصواب والله أعلم) وعبارته
هناك ووقته وقت الاضحية على الصحيح وقد بناء المصنف على ما فهمه من كون مراد
الرافعي بالهدى هنا المساق تقربا الى الله تعالى وليس كذلك بل مراده هنادم الجبرانات
والمخطورات فلا يختص بزمان كوفاء سائر المذنبون وهو اده بقوله أو لا ثم يذبح من معه هدى
ما يساق تقربا الى الله تعالى فيختص بوقت الاضحية وهو المذكور في آخر محرمات الاحرام
فلم يتوارد كلامهم على محل واحد حتى بعد تناقضا نعم اعتراضه متوجه على الرافعي من
حيث اطلاقه الهدى وهو مشترك كما هو (والخلق) بالمعنى المتقدم أو التقصير (والطواف
والسعي) ان لم يكن فعل بعد طواف قدوم (لا آخر لوقتها) اذا الاصل عدم التوقيت ويقتضي
من عليه ذلك محرما حتى يأتي بها كما في المجموع نعم الافضل فعلها في يوم النحر وبكره
تأخيرها عن يومه وعن أيام التشريق أشد كراهة وعن خروجه من مكة أشد وهو صريح
في جواز تأخيرها عن أيام التشريق لا يقال بقاؤه على احرامه بشكل بقاؤه لم ليس
اصحاب الفتاوى مصابة بالاحرام الى قابل اذا استدامة الاحرام كابتدائه وابتدائه غير
جائز لا ناقول هو غير مستقيم في ذلك يبقائه على احرامه شيئا سوى محض تعذيب نفسه
لخروج وقت الوقوف فخرم بقاؤه على احرامه وأمر بالتحلل وأما هنا فوقت ما أخره باني
فلا يحرم بقاؤه على احرامه ولا يؤمر بالتحلل وهو بمنابة من أحرم بالصلاة في وقتها ثم مدها
بالقراءة الى خروج وقتها فان كان طاف للوداع وخرج وقع عن طواف القرص وان
لم يطف للوداع ولا غيره لم يستج النساء وان طال الزمان لبقائه محرما (واذا قلنا الخلق نسلك)
وهو المشهور (ففعلا اثنين من الرمي) أي يوم النحر (والخلق) أو التقصير (والطواف)
لمتبوع بالسعي ان لم يكن فعل قبل (حصول التحلل الاول) من تحلل الحج (وحل به
اللبس) وستر الرأس للذكر والوجه للأنثى (والخلق) ان لم يفعل وان لم نجعله نسكا (والقلم)
والطيب بل يسن التطيب لخبر عائشة طيبت رسول الله صلى الله عليه وسلم للاحرامه
قبل ان يحرم والحل له قبل ان يطوف بالبيت متفق عليه والدهن يلحق بالتطيب وكذا
الباقى بجامع الاشتراك في الاستمتاع (وكذا) يحمل (الصبي وعقد النكاح) وكذا المباينة
فيما دون الفرج كالقبلة والملازمة (في الاظهر) لانها من المحرمات التي يوجب تعاطيها
افسادا فاشبهت الخلق وصح هذا في الشرح الصغير (قلت الاظهر لا يحمل عقد النكاح)

(قوله وهو مشترك كما هو) ليس
فيما مر اطلاقه على دم الجبران
الذي جعله الشارح مرادها
من الهدى ويمكن انه اراد ما
في كلامه (قوله ويبقى من عليه
ذلك محرما) أي وان طال الزمن
(قوله لبقائه محرما) وهل له اذا
تعذر عوده الى مكة التحلل
كمحصر أو لا التقصير بترك
الطواف مع تمكنه فيه نظر
ولا يعد الاول قبا ساعلى ما
في الخائض وان كانت معذورة
وتقصيره بترك الطواف مع القدرة
عليه لا يمنع لقيام العذر به الآن
كن كسر رجليه عمدا فحجز عن
القيام حيث يصلي جالسا ولا قضاء
عليه لو شئ بعد ذلك

وكذا المباشرة في ما دون الفرج (والله أعلم) لخبر اذا رميت الجرة فقد حل لكم كل شئ
الا انقضاء (واذا فعل الثالث) بعد الاثنين (حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات)
اجماعا ويجب عليه الاتيان بما بقي من أعمال الحج وهو الرمي والمبيت مع انه غير محرم كما
يخرج المصلي بالتسليمة الاولى من صلاته ويطلب منه الثانية وان كان المطلوب واجبا وثم
مندوبا ويسن تأخير الوطء عن باقي أيام الرمي ليزول عنه أثر الاحرام ولا يعارضه - برأيام
منى أيام أكل وشرب وبعمال الجواز ذلك فيها وانما استحب للحاج ترك الجماع لما ذكره ومن
فاته رمي يوم النحر بان أخره عن أيام التشريق ولزمه بدله توقف التحلل على البدل ولو صوما
اقيامه - فقامه ويقارن المحصر العادم للهدى حيث لم يتوقف تحلله على بدله وهو الصوم
بان المحصر ليس له التحلل واحد فلو توقف تحلله على البدل اشق عليه المقام على سائر
محرمات الحج الى الاتيان بالبدل والذي يفوته الرمي يمكنه الشروع في التحلل الاول فاذا
أتى به حل له ما عدا النكاح ومقدماته وعقده فلا مشقة عليه في الإقامة على احرامه حتى
يأتي بالبدل هذا في تحلل الحج أما العمرة فليس لها سوى تحلل واحد اذا الحج يطول زمنه
وتكرر أعماله فابيع بعض محرماته في وقت وبعضها في وقت آخر بخلاف العمرة ونظير ذلك
الحيض والجنابة لما طال زمن الحيض جعل لارتفاع محظوراتهما محل واحد
والاعتسال والجنابة لما قصر زمنهما جعل لارتفاع محظوراتهما محل واحد
• (فصل) في المبيت بمنايا أيام التشريق الثلاثة وهي التي عقب يوم العبد وفيما يذكر
معه • (اذا عاد الى منى) بعد الطواف والسمي ان لم يكن سمي بعد قدوم (بات بها) حقا
(الميتي) يومى (التشريق) والثالثة أيضا للاتباع المعلوم من الاخبار الصحيحة مع خبر
خذوا عنى مناسككم والواجب فيه معظم الليل كما لو حلف لا يبيت بمكان لم يجزئ
الاجمعظم الليل وانما كتفى بساعة في نصفه الثاني بزدلفة لان الشافعي نص فيها بخصوصها
على ذلك اذ بقية المناسك يدخل وقتها بنصفه وهي كثيرة مشقة فسوخ في التخفيف لاجلها
وهذه الايام هي المعدودات في قوله تعالى واذا كروا الله في أيام معدودات وأما المعلومات
فهى المذكورة في سورة الحج في قوله تعالى ويذكروا اسم الله في أيام معلومات وهى العشر
الاول من الحجة (ورمى كل يوم) من أيام التشريق الثلاثة وهى حادى عشر الحجة وثانيها
(الى الجمرات الثلاث) وان كان الراعى فيها والاولى منها تلى مسجد الخيف وهى الكبرى
والثانية الوسطى والثالثة جرة العقبة ويرمى (كل جرة سبع حصيات) للاتباع فجمعوع
الرمي به في أيام التشريق ثلاث وستون حصاة (فاذا رمى اليوم) الاول (و) الثاني من أيام
التشريق (واراد النفر) مع الناس (قبل غروب الشمس) في اليوم الثاني (جاز وسقط
مبيت الليلة الثالثة ورعى يومها) ولادم عليه لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه
ولا تباينه معظم العبادة ويؤخذ من هذا التعليل ان محل ذلك اذ بات اللبنتين الاوليين فلو لم
يتمهما لم يسقط عنه مبيت الثالثة ولا رمى يومها وهو كذلك فيمن لا عذر له كما في المجموع

(قوله وبعمال) أى جماع (قوله لما
ذكر) أى من قوله ليزول عنه اثر
الاحرام (قوله محل واحد) أى
وهو الاعتسال
• (فصل في المبيت بمنايا) • (قوله
وفيما يذكر معه) كزيارة قبر الرسول
صلى الله عليه وسلم وطواف
الوداع (قوله والواجب فيه معظم
الليل) هذا يتحقق بما زاد على
النصف ولو بلحظة ويحتمل ان
المراد ما يسمى معظما في العرف
فلا يكتفى بذلك (قوله وهذه الايام)
أى أيام التشريق (قوله وهى
الكبرى) وتقدم ان جرة العقبة
تسمى الكبرى فلفظ الكبرى
متركب من تلى مسجد الخيف
وجرة العقبة

(قوله ولا ينفر بها) أى لا ينبغي له ذلك (قوله بكسر الفاء وضعها) عبارة المختار نفرت الدابة تنفر بالكسر تشارا وتنفر بالضم تقورا ونفرا الحاج من معنى من باب ضرب اه وبه تعلم ما في كلام الشارح كجج الآن يقال ما ذكرناه طريقة أخرى فليراجع (قوله امتناع النفر) معقد ج وقوة كلام الشارح تقتضى ترجيحه لانه قال فيما جزم به ابن المقرئ انه غلط ووسط بين المبتدأ والخبر كلام الاذرى وقوله عليه أى اذا غربت وهو فى شغل الارتحال الخ (قوله يخرج من هذا) أى من سقوط العود لانه مشقة (قوله خوفا على النفس الخ) أى فيسقط عنهم الرى لا يضطراهم للارتحال (قوله سقط عنه الرى) أى وان بنى الزوال (قوله والثانى لا يلزمه) هو المعقد (قوله ويجب دم بترك مبيت متى) أى بان لم يمت أصلا (قوله فى الثانى) أى فى اليوم الثانى (قوله أوفى الاول فعدم) لعله لا شتماله على ترك الرى فلا ينافى ما مر من ان فى ترك الليلتين مدين (قوله ولو كانت محدثة) أى ولو كانت السقاية محدثة له (قوله وانما لم يقيد خروجهم بذلك) أى بقبول الغروب

عن الرويانى عن الاصحاب وكذا لو نفر بعد المبيت وقبل الرى كما يفهمه تقييد المصنف بهد الرى وبه صرح العمرانى عن الشريف العثمانى قال لان هذا النفر غير جائز قال المحب الطبرى وهو صحيح متجه واستظهره الزركشى والشرط ان ينفر بعد الزوال والرى قال الاصحاب الافضل تأخير النفر الى الثالث لاسيما لالامام كما فى المجموع ولا يتباع الالعه ذكر كفلاء ومحوه بل قال الماوردى فى الاحكام الساطانية ليس للامام ذلك لانه ميسوع فلا ينفر الا بعد كمال المناسك حكاها عنه فى المجموع ويترك حصى اليوم الثالث أو يدفعها لمن لم يرم ولا ينفر بها او اماما يفعلها الناس من دفنهم فلا أصل له (فان لم ينفر) بكسر الفاء ونهها أى يذهب (حتى غربت) أى الشمس (وجب مبيتا برى الغد) ولو غربت وهو فى شغل الارتحال فله النفر لان فى تكليفه حل الرجل والمناع مشقة عليه كذا جزم به ابن المقرئ تبعا لأصل الروضة ونقده فى المجموع عن الرافعى وهو كما قال لاذرى وغيره غلط عليه سقوط شئ من نسخ العزيز والمصحح فيه وفى الشرح الصغير ومناسك المصنف امتناع النفر عليه بخلاف ما لو ارتحل وغربت الشمس قبل انفصاله من متى فان له النفر قال الاذرى يخرج من هذا مسئلة حسنة نعم بها البلوى وهى ان أمرا الحجيج فى هذه الاصاير يبيتون بمعظم الحجيج على الليلة الثالثة من التشرى ثم ينفرون غالبا بكرة الثالث ويدعون الرى بعد الزوال فلا يمكن التخلف عنهم خوفا على النفس والمال والانتقطاع ولو نفر قبل الغروب ثم عاد الى متى الحاجة كزيارة فغربت أو غربت فعاد كما فهم بالاولى فله النفر وسقط عنه المبيت والرى بل لو بات هذا متبرعا سقط عنه الرى لحصول لخصه بالرى ولو عاد للمبيت والرى فوجها ان أحدهما يلزمه لا حاجة لعوده لذلك بمنزلة من لم يخرج من متى والثانى لا يلزمه لانما جعله كالسنة قديم للفراق ونجعله وجوده كعدمه فلا يجب عليه الرى ولا المبيت ويجب دم بترك مبيت متى لتركه المبيت الواجب كظنهم فى ترك مبيت مزدلفة وفى ترك مبيت ليلة من متى - وليلتين مدان من الطعام وفى ترك الثلاث مع ليلة مزدلفة دمان لاختلاف المبيتين مكانا وبفارق ما يأتى فى ترك الرميين بان تركه ما يستلزم ترك مكانين وزمانين وترك الرميين لا يستلزم الا ترك زمانين فالنفر مع تركه مبيت ليلتين من أيام متى فى الثانى أوفى الاول فعدم ويسقط المبيت بمزدلفة ومتى والدم عن الرعاء ان خرجوا منها قبل الغروب لانه عليه الصلاة والسلام رخص لرعاء الابل ان يتركوا المبيت بنى وقيس بنى مزدلفة فان لم يخرجوا قبل الغروب بان كانوا بها بعد لزومهم مبيت تلك الليلة والرى من الغد وصورة ذلك فى مبيت مزدلفة ان يأتيها قبل الغروب ثم يخرج منها حيث تذهب على خلاف العادة وعن أهل السقاية مطلقا من غير تقييد خروجهم قبل الغروب ولو كانت محدثة اذ غير العباس من هو من أهل السقاية فى معناه وان لم يكن عباسا وانما لم يقيد خروجهم بذلك لان علمهم بالليل بخلاف الرعاء ولاهل الرعاء والسقاية تأخير الرى بوما فقط وبودونه فى تأليه قبل رميه لارى يومين متواليين بالنسبة

(قوله خائف على نفس أو مال)
 ظاهره وان قل ويحتمل ان المراد
 مال له وقع فلا يؤثر الخوف على
 اقل معمول (قوله ويندب للامام)
 أى وذلك لان معظم الحاج لم يطف
 (قوله وأحد أيام التشريق) أى
 ويبقى عليه رعى يوم فان تداركه
 قبل غروب شمس الثالث من أيام
 التشريق سقط عنه الدم والام
 يسقط (قوله ولو وضعها في فيه
 ولفظها الى المرمى لم يجزئه) هو
 المعتمد ولو عجز عن البدوقدر على
 الرمي بقوس فيها أو بسم وبرجل
 تعين الاول كما هو ظاهر أو قدر
 على الاخير ين فقط فهل يتخير
 أو يتعين القم لانه أقرب الى اليد
 والتعظيم للعبادة أو الرجل لأن
 الرمي به سامع وودى الحرب ولان
 فيه ازيادة تحقير للشيطان المقصود
 من الرمي تحقيره كل محتمل وامل
 الثالث أقرب ولو قدر على القوس
 بالقوس والرجل فهو كماله فيما ذكر
 اه ح وقال سم عليه فرع
 هل يجزى الرمي باليد الزائدة فيه
 نظر اه (أقول) والا قرب عدم
 الاجزاء لقسمة على اليد فلا
 يعدل الى غيرها ويحتمل الاجزاء
 لوجود معنى اليد قوله تعين
 الاول أى ما لم يكن له يد زائدة
 فان كانت لم يكف بالقوس
 لتشبهها بالامثلة

لوقت الاختيار والافقدم بقاء وقت الجواز الى آخر أيام التشريق ويعذر في ترك المبيت
 وعدم لزوم الدم أيضا خائف على نفس أو مال أو فوت مطلوب كابق أو ضياع مريض
 بترك تعهده أو موت نحو قرينه في غيبته فيما يظهر لانه ذو عذر فاشبهه الرعاء وأهل السقاية
 وله ان يقرب بعد الغروب واستنبط الباقي من هذه المسئلة انه لو بات من شرط مبيته
 في مدرسة مثلا خارجها الخوف على نفس أو زوجة أو مال أو نحوها لم يسقط من جامك مبيته
 شئ كالا يجبر ترك المبيت للعذر بالدم قال وهو من النقائص الحسنى ولم أسبق اليه ويندب
 للامام أو نائبه ان يخطب بالناس بعد صلاة الظهر يوم النحر رضى خطبة يعلمهم فيها حكم
 الطواف والرمى والنحر والمبيت ومن يعذرفيه ثم يخطب بهم بعد صلاة الظهر رضى خطبة
 ثانية ثانی أيام التشريق للاتباع ويعلمهم فيها جواز النفر فيه وما بعده من طواف الوداع
 وغيره ويودعهم ويأمرهم بختم الحج بطاعة الله وهاتان الخطبتان لم نرمز بقولهما في
 زماتنا (ويدخل رضى) كل يوم من أيام (التشريق بزوال الشمس) من ذلك اليوم للاتباع
 ويسن كفى الجموع تقديمه على صلاة الظهر ان لم يضق الوقت والاقدم الصلاة ما لم يكن
 مسافرا فيؤخرها بنية الجمع (ويخرج) أى وقته الاختيارى (بغروبها) من كل يوم اما
 وقت الجواز فيبقى الى غروب آخر أيام التشريق كما مر (وقيل يبقى الى الفجر) كالوقوف
 بعرفة ومحل هذا الوجه في غير اليوم الثالث اما هو فيخرج وقت رمي به بغروب شمس جزما
 لخروج وقت المناسك بغروب شمس وللرمى شروط ذكرها في قوله (ويشترط رضى) الحصيات
 (السبع واحدة واحدة) سبع مرات للاتباع مع خبر خذوا عنى مناسككم ولو بتكرير
 حصاة كالودفع متدا لفقير عن كفارته ثم اشترا منه ودفعه لآخر وعلى هذا فتأدى
 الرميات كلها بحصاة واحدة فلورمى حصاتين معا ولو برمى احدهما باليمين والاخرى
 باليسار وترتبتا في الوقوع أو وقعتا معا فواحدة أو رماهما مترتبتين فوقعتا معا أو
 مترتبتان فالتان اعتبارا بالرمى وكذا ان وقعت الثانية قبل الاولى (و) يشترط (ترتيب
 الجرات) فى رضى أيام التشريق بان يبدأ بالحجرة التى تلى مسجد الخيف ثم الوسطى ثم حجرة
 العقبة للاتباع كفى السعى فلا يعتد برمى الثانية قبل تمام الاولى ولا بالثالثة قبل تمام الاولين
 ولو ترك حصاة وشك في محلها من الثلاث جعلها من الاولى احتياطاً فى رميها اليها ويعمد
 رضى الجرتين الاخيرتين اذا الموالاة بين الرمى فى الجرات غير واجبة وانما سن فقط كما
 فى الطواف ولو ترك حصاتين ولم يعلم محلها جعل واحدة من يوم النحر واحدة من ثلثه
 وهو يوم النفر الاول من أى حجرة كانت أخذ بالاسوا وحصل رضى يوم النحر واحداً أيام
 التشريق ويشترط كون الرمى بيده لا بقوس ورجل اهدم انطلاق اسم الرمى على ذلك
 ولا بالرمى بالمقلع كما هو ظاهر كلامهم ولو وضعها في فيه ولفظها الى المرمى لم يجزئه قاله
 الاذرى وقال الزركشى لا نقل فيه ويحتمل الاجزاء (وكون المرمى حجرا) ولو باقوتا وحجر
 حديد وبلور وعقيق وذهب وفضة نعم قال الاذرى يظهر تحريم الرمى بالباقوت ونحوه

إذا كان الرمي بكسر هاويذهب معظم مايتها ولا سيما النفيس منها لما فيه من اضاءة
 المال والسرف والظاهر انه لو غصبه أو سرقه ورمي به كفى ثم رأيت القاضي ابن كج حزم
 به قال كما صلا في المقصوب وخرج الرمي بغيره كلؤلؤ وتبر واخند ونورة وزرنيخ ومدروجص
 وآجر وخرف وملت وجواهر من طبعة من ذهب وفضة ونحاس ورصاص وحديد فلا يجزئ
 ويجزئ حجر نورة لم يطبخ بخلاف ما يطبخ منه لانه حينئذ لا يسمى بحجر ابل نورة وقد مر آتفا
 (وان يسمى رميا) فلا يكفي الوضع في المرمى لان الأمر به الرمي فلا بد من صدق الاسم
 عليه وبما رقب ما مر في الموضوع من الاكتفاء بوضع اليد بلولة على الرأس بان مبنى الحج
 على التعبد وبان الواضع هنا لم يأت بشئ من اجزاء الرمي بخلاف ما ههنا فيهم ما ذكره
 شترط الرمي هنا مع فهمه مما مر في قوله ويشترط رمي السبع واحدة واحدة لا يتوهم
 ان ذلك سبق لبيان العدد دلالة كيفية فنقص عليه هذا احتياطا ويشترط أيضا قصد الجرة
 بالرمي فلورمي الى غيرها كان رمي في الهواء فوق في المرمى لم يكف وقضية كلامهم انه
 لورمي الى العلم المنصوب في الجرة أو الحائط التي يجمره العقبة كما يفعله كثير من الناس
 فاصابه ثم وقع في المرمى لا يجزئ قال المحب الطبري وهو الاظهر عندي ويحتمل انه يجزئه
 لانه حصل فيه بقوله مع قصد الرمي الواجب عليه والثاني من احتماله أقرب ما قاله
 الزركشي وهو المعتمد وان نظرفيه بعضهم مدعيانه يلزم على تهليل الاجزاء فيه كما ذكر انه
 لورمي الى غير المرمى فوقع فيه يجزئ وقد صرحوا بخلافه فالأوجه عدم الاجزاء قال
 الطبري ولم يذكر في المرمى حدا معلوما غير ان كل جرة اعياها علم فينبغي ان يرمى تحتها على
 الارض ولا يبعد عنه احتياطا وقد قال الشافعي الجرة مجتمع الحصى لا ما سال من الحصى
 فن أصاب مجتمعه اجزاء ومن أصاب سائله لم يجزه وما حده بعض المتأخرين من ان موضع
 لرمي ثلاثة أذرع من سائر الجوانب الا في جرة العقبة فليس لها الاوجه واحد ورمي
 كثيرين من أعلاها باطل قريب مما تقدم (والسنة) في رمي يوم النحر وغيره (ان يرمى) الجرة
 لا بحجر كبير ولا صغير جدا بل (بقدر حصي الخذف) وهو دون الاغلة طولاً وعرضاً في قدر
 الباقلا فلورمي با كبر منه أو باصغر كره واجزاء وهيئة الخذف ان يضع الحصى على بطن
 ابهامه ويرمي به رأس السبابة ويسن ان يرمى راجلا لارا كما لا في يوم السفر فالسنة أن
 يرمى راجلا بالنقرة وبان يرمى جرة العقبة من بطن الوادي وان يرمى الجرتين الاولى من
 من علو وان يدن من الجرة في رمي أيام التشريق بحيث لا يلبس غصه الرامين (ولا يشترط
 بقاء الحجر في المرمى) فلا يضر تدرجه بعد الوقوع فيه لحصول اسم الرمي (ولا كون الراي
 خارجا عن الجرة) فلو وقف في بعضها ورمي الى الجانب الآخر منها صح لما مر من حصول
 اسم الرمي ولو رمي بحجر فاصاب شيئا كارض أو مجمل فارتد الى المرمى لا بحركة ما أصابه اجزاء
 لحوله في المرمى بفعله بلا معاونة بخلاف ما لو ارتد بحركة ما أصابه ويشترط اصابة المرمى
 بقربا فلو شك فيها لم يكف لان الأصل عدم الوقوع فيه وبقاء الرمي عليه وصرف الرمي

(قوله وجواهر من طبعة) أي
 بالفعول ٥٥ حج (قوله والثاني من
 احتماله) هو قوله انه يجزئه
 (قوله فالأوجه عدم الاجزاء)
 من كلام المنظر (قوله قريب مما
 تقدم) أي في قوله فن أصاب
 مجتمعه اجزاء (قوله لا بحركة ما
 أصابه اجزاء) أي ان غلب على
 ظنه ذلك بقدرته قوله فان شك
 فينبغي ان لا يكفي

بالبينة الغير الحج كان رمى الى شخص أو دابة في الجرة ~~ك~~صرف الطواف بها الى غيره
 فينصرف الى غيره وان بحث في المهمات الحاق الرمي بالوقوف لانه مما يقرب به وحده كرمي
 العدو فاشبه الطواف بخلاف الوقوف واما السعي فالظاهر كما أفاده الشيخ أخذ من
 ذلك انه كالوقوف (ومن عجز عن الرمي) لعله لا يرجح زاله قبل فوت وقت الرمي كمرض
 أو حبس يقينا أو ظنا فيما يظهر (استناب) من رمى عنه وجوبا كما يحسنه الاستنوي ولو
 باجرة فاضله عما يعتبر في القطر فيما يظهر لا لا كان النائب أو محرما اذا لاستنابة جائزة
 في النفس فكذلك في ابعاضه فليس المراد العجز الذي ينتهي الى اليأس كما في استنابة الحج
 ولا فرق في الحبس بين ان يكون بحق أو لا كما في المجموع لكن شرط ابن الرفعة ان يحبس
 بحق قال الاستنوي وهو باطل نقلا ومعنى ومضرة المحبوس بحق ان يجب عليه قودا لصغير
 فانه يحبس حتى يبلغ وما أشبهها وقد حكى ذلك البند فيهي عن النص قال الزركشي وهو
 الذي في الحاوي والتمه والبيان وغيرهما وسيأتي في الحصر انه اذا حبس بحق لا يباح له
 التحلل قال الواو الدرجه الله تعالى لا تخالفه بينهم ما اذ كلام المجموع في حق عا جاز عن أدائه
 ومفهوم النص وغيره في حق قادر على ذلك ثم ان استناب من قدر رمي عن نفسه أو حلالا
 فرمى عنه وقع عنه كما في طواف الحامل لغيره وان كان النائب لم يرم عن نفسه ولو بعض
 الجرات فرمى وقع عن نفسه لان رمية يقع عنه دون المستناب كالحج لكن يخالف ما هو
 في الطواف عن الغير اذا كان محرما فانه يقع عن الغير اذا نواه ويفرق بان الطواف اما
 كان مثل الصلاة أثرت فيه بنية الصرف الى غيره بخلاف الرمي فانه ليس شيئا بالصلاة
 وقياس السعي ان يكون كالرمي ويحتمل الحاقه بالطواف لان الله تعالى سماه طوافا بقوله
 ان يطوف بهما واذا استناب عنه من رمى أو حلالا سله ان يناوله الحصى ويكبر كذلك
 ان أمكنه والا تناوله النائب وكبر بنفسه ولا يعزل نائبه في الرمي عنه باغماته والمجنون
 في جميع ذلك كالغنى عليه صرح به المتولي وغيره فيجوز له رمية عنه ولو برئ من عذره في
 الوقت بعد الرمي لم تلزمه اعادته لكن اتسن ويفارق نظيره في الحج بان الرمي تابع ويجبر تركه
 بدم بخلاف الحج فيه ما وبان الرمي على الفور وقد ظن الهجر حتى يخرج الوقت والحج على
 التراخي اما انهاء النائب فظاهر كلامهم انه يعزل به وهو القياس وكلامهم يفهم انه لو ظن
 القدرة في اليوم الثالث وقتلنا بالاصح ان أيام الرمي كيوم واحد انه لا تجوز له الاستنابة ولو
 هزل الاجبة على عينه عن الرمي هل يستناب هنا للضرورة أولا كسائر الاعمال والا قرب
 الاول كما أفق به الواو الدرجه الله تعالى وان قال بعضهم ان الاقرب الثاني ويرى دما وما
 ذكر في هذا الفصل من شروط الرمي ومستحباته ياتي في رمي يوم النحر وأيام التشريق
 (واذا ترك رمي يوم) أو يومين من أيام التشريق عدا أو صهوا أو جهلا (تدارك في باقي
 الايام) منها (في الاظهر) بالنص في الرعام وأهل السقاية وبالقياس في غيرهم اذ لو كانت
 بقية الايام غير صالحة للرمي لم يفتقر الحال فيها بين المذور وغيره كما في الوقوف بعرفة

(قوله كصرف الطواف) أي
 فينصرف (قوله لانه مما يقرب به
 وحده) لعله لقوله لصرف الطواف
 فهو رد على الاستنوي (قوله انه
 كالوقوف) أي فلا يقبل الصرف
 وما ذكره هنا مخالف لما قدمه عن
 الكافي عند قول المصنف وان
 قصد له نفسه أو لهما الخ فاقدمه
 هو المعتمد (قوله وما أشبهها) كان
 حبس الحامل لتدود حتى تضع
 (قوله وقع عن نفسه) أي فرمى
 عن المستناب بعد (قوله بخلاف
 الرمي فانه الخ) هذا مخالف لما
 قدمه في قوله وصرف الرمي بالبينة
 الخ الا ان يقال انما قدم في
 الصرف لغير أعمال الحج بخلاف
 ما هنا (قوله حتى يخرج الوقت)
 أي الى ان يخرج الخ

والمبيت بمزدافسة والتدارك أداء كما مر ولتدارك قبل الزوال أو ليل الإجراء كما جزم به في
الاول في أصل الروضة والمجموع والمناسك واقتضاء نص الشافعي رحمه الله وبالثاني
ابن الصباغ في شامله وابن الصلاح والمصنف في مناسكهما وان جزم ابن المقرئ تبعها
لجمع بخلافه فيها اذ جعله أيام الرمي بلياليها كوقت واحد وكل يوم لرميه وقت اختيار
لكن لا يجوز تقديم رمي كل يوم عن زوال شمس كما مر ويجب الترتيب بينه وبين رمي يوم
التدارك بعد الزوال فلو خالف وقع عن المتروك فلورمي الى كل جرة أربع عشرة حصاة
سبعاً عن اسمه وسبعاً عن يومه لم يجزه عن يومه ويؤخذ منه انه لا بد في النائب ان يرمي عن
نفسه الجرات الثلاث قبل منييه وهو ظاهر وما اقتضاء هذا الكلام المار من جواز
رمي يومين ووقوعه أداء بالتدارك لا يشكل بقولهم ليس للمعدورين ان يدعوا أكثر من يوم
وانهم يقضون ما فاتهم لان الكلام هنا في تارك الرمي فقط وهناك في تاركه مع المبيت عنى
والتمبير بالقضاء لا ينافي الاداء كما مر في الإشارة اليه (ولادم) مع التدارك سواء أجهلناه
أداء أم قضاء لحصول الانجبار بالمأقبي به (والا) بأن لم يتداركه (فعليه دم) في رمي يوم أو
يومين أو ثلاثة أو يوم النحر مع أيام التشريق لاتحاد جنس الرمي فاشبهه حلق الرأس وقد
ذكر الرافعي اضطراباً واختلافاً أشار له المصنف بقوله (والمذهب تكميل الدم في ثلاث
حصيات) لوقوع الجمع عليها كالأرأال ثلاث شعرات متواليه لما رواه البيهقي عن ابن
عباس من ترك نسكاً فعليه دم وقيل انما يكمل في وظيفة جرة كما يكمل في وظيفة جرة يوم
النحر وفي الحصة والحصاتين على الطريقين الأقوال في حلق الشعرة والشعرين أظهرها
ان في الحصة الواحدة قد طعام والثاني درهم والثالث ثلث دم على الاول وسبعة على
الثاني (واذا أراد) بعد قضاء مناسكه (الخروج من مكة) اسفر ولو ميكاطويل أو قصر كما في
المجموع (طاف للوداع) طوافاً كاملاً بركعتيه لخبر البخاري عن أنس أنه صلى الله عليه
وسلم لما فرغ من أعمال الحج طاف للوداع وروى مسلم عن ابن عباس خبر لا ينفر أحد
حتى يكون آخر عهده بالبيت أى الطواف به فلا وداع على مريد الإقامة وان أراد السفر
بعده كما قاله الامام ولا على مريد السفر قبل فراغ الاعمال ولا على المقيم بمكة الخارج للتنعيم
ونحوه وهذا فيمن خرج لحاجة ثم يعود وما مر عن المجموع فيمن أراد دون مسافة القصر
فيمن خرج الى منزله أو محل يقيم فيه كما يقتضيه كلام العمراني وغيره فلا تنافي بينهما ولو
نفر من منى ولم يطف للوداع جبر بالدم لتركه نسكاً واجبا فعلم انه لو أراد الرجوع الى بلده
من منى لزمه طواف الوداع وان كان قد طافه قبل عودته من مكة الى منى كما صرح به في
المجموع (ولا يـكـتـبـهـ) بماتى له من ركعتيه والدعاء المحبوب عقبه عند الملتزم
واتيان زمزم والشرب من ماء الخبز مسلم السابق فان مكث لغير حاجة أو حاجة لا تتعلق
بالسفر كالزيارة والعبادة وقضاء الدين فعليه اعادته لان اشتغل بـكـتـبـهـ الطواف
أو بسباب الخروج كشراء الزاد أو عيته وشد الرحل أو قمت الصلاة فصلاها معهم كما

(قوله قبل فراغ الاعمال) أى لانه
يلزمه الاتيان لها وهذا علم من
منه هو قول في الحديث من أعمال
الحج (قوله ولو نفر من منى) أى بان
أراد التوجه الى منزله (قوله نسكاً
واجباً) أى عبادة واجبة ولا
ينافي ما يأتى من انه ليس من
مناسك الحج لانه لا يلزم من كونه
ليس منها ان لا يكون نسكاً
مستقلاً (قوله لخبر مسلم السابق)
أى في قوله لا ينصرف أحد

في زيادة الروضة قال في المهمات وتقدم في الاعتكاف ان عيادة المريض اذ لم يعرج
 اه الا تقطع الولا بل يفتقر صرف قدرها في سائر الاغراض وكذا صلاة الجنائز فيجوز
 ذلك هنا بالاولى وقد نص عليه الشافعي في الاملاء ولو مكث مكرها بان ضبط أو هدد بما
 يكون اكراهان هل الحكم كالمكث محتار فيبطل الوداع او نقول الاكراه يسقط اثر
 هذا اللبس فاذا أطلق وانصرف في الحال جاز ولا تلزمه الاعادة ومثله لو أغشى عليه عقب
 الوداع أو جن لا يفعله المأثوم به والاوجه لزوم الاعادة في جميع ذلك ان تمكن منها والا فلا
 والمعتد انه ليس من مناسك الحج ولا العمرة كما قاله بل هو عبادة مستقلة تختلف الاكراه لاكثر
 المتأخرين وتظهر فائدة الخلاف في انه هل يفتقر الى نية أولا وفي انه هل يلزم الاجير فعله
 أولا ولا يدخل تحت غيره من الاطوفة بل لا بد من طواف يخصه حتى لو أخر طواف الافاضة
 وفعله بعد أيام وأراد الخروج عقبه لم يكف كما ذكره الرافعي في اثنا تعميل (وهو واجب)
 لجبر أمر الناس ان يكون آخر عهدهم بالبيت الا انه قد خفف عن المرأة الحائض (يجبر
 تركه بدم) وجوبا كسائر الواجبات (وفي قول سنة لا يجبر) بدم كطواف القدوم وفرق
 الاول بان طواف القدوم تحية البقعة فليس مقصودا في نفسه ولذلك يدخل تحت غيره وفي
 الشرح وغيره في الخلاف في الجبر وانما الخلاف في كونه واجبا أو مندوبا خلافا لما توهمه
 عبارة الكتاب (فان أوجبناه فخرج) من مكة أو منى (بلاوداع) عامدا أو ناسيا أو جاهلا
 بوجوبه (وعاد) بعد خروجه (قبل مسافة القصر) من مكة أو منى وطواف للوداع (سقط
 الدم) لانه في حكم المقيم وكما لو جاوز الميقات غير محرم ثم عاد اليه ولا ينافي التعليل بانه في حكم
 المقيم تسويهم السفر الطويل والقصر في وجوب الوداع اذ سفره هنا لم يتم اعوده بخلافه
 هناك اما لو عاد له طواف فبات قبل الطواف لم يسقط الدم (أو عاد) (بعدها) وطواف
 (فلا) يسقط (على الصحيح) لاسية قراره بالسفر الطويل ولا يجب العود على من وصل
 مسافة القصر للمشقة بخلاف من لم يصلها يجب عليه العود وان خرج ناسيا أو جاهلا
 لطواف الوداع وقد علم ان بلوغها كجاوزتها وقد صرح به في المجموع ومقابل الصحيح
 يسقط كالحالة الاولى (وللحائض النفرا بلا) طواف (وداع) للنفرا بالمار وخبر عائشة ان
 صفية حاضت فامر النبي صلى الله عليه وسلم ان تنصرف بلاوداع نعم ان طهرت قبل
 مفارقة بنيان مكة لزمها العود لتطوف بخلاف ما اذا طهرت خارج مكة ولو في الحرم
 والنفساء كالحائض كما في المجموع ولو رجعت الحاجة بعد ما طهرت اتجه وجوب الطواف
 وهل يلحق المعتذر بخوف ظالم أو قوت رفة بالحائض فيه احتمالان للطبري لان الرخص
 لا تقاس ولا تظهر الا لحاق وان نظرفيه الاذرعى وبحث لزوم القدية قال لان منع
 الحائض المسجد عزيمة وهذا ليس كذلك اما المتخيرة فلها ان تطوف فلولم تطف للوداع
 فلا دم عليها للاصل كما قاله الرويانى والمستحاضة غير المتخيرة لا عود عليها ان نفرت في
 حيضها فان نفرت في طهرها لزمها العود على ما مر من التفصيل ومن حاضت قبل طواف

(قوله ان عيادة المريض) ظاهره
 وان تعذر وتقدم مشله في تعدد
 صلاة الجنائز في الاعتكاف (قوله
 لا يفعله المأثوم به) أى الذى لحقه
 به اسم (قوله والاوجه لزوم الاعادة
 في جميع ذلك) اسم الاشارة راجع
 لقوله ولو مكث مكرها الخ (قوله
 والمعتد انه) أى طواف الوداع
 (قوله ولا يدخل تحت غيره) أى
 وفي انه لا يدخل تحت الخ (قوله
 ولا يجب العود) يشعر بجوازه
 وبتقديره فلا فائدة له اعدم سقوط
 الدم بالعود نعم تظهر فائدته على
 مقابل الصحيح (قوله لان الرخص
 لا تقاس) الذى في جمع الجوامع
 ويرى عليه سم تعالاه في غير
 موضع دخول القياس فيها (قوله
 فلا دم عليها للاصل) أى من براءة
 الذمة وعدم لزوم الدم

(قوله نعم لو عادت) أي شرعت في العود إلى بلدها (قوله فتتحلل بذبح شاة) أي ويبقى الطواف في ذمهم إلى أن يعود فتهرم وتأتي به فان مات ولم تعد حج عنها كما تقدم ٤٣٨ (مسألة) قال الشيخ منصور الطبري سئل شيخنا عن امرأة

شافعية المذهب طافت للفاضة بغير ستره متبرعة جاهلة بذلك أو ناسية ثم توجهت إلى بلاد اليمن فمكثت شخصاً ثم تبين لها فساد طوافها فارادت أن تقلد أبا حنيفة في صحتها لتصير به حلالاً وتبين صحة النكاح وحينئذ فهل يصح ذلك وتتضمن صحة التقليد بهذا العمل فافتي بالصحة وأنه لا محذور في ذلك والله أعلم عنه ذلك اجمعت به فاني كنت احفظ عنه خلافه في العام الذي قبله فقال هذا هو الذي اعتقده من الصحة وأفتي به بعض الافاضل أيضاً تعالى وهي مسألة مهمة كثيرة الوقوع واشباهها ومراره بالله باهها كل ما كان يخالف المذهب الشافعي مثلاً وهو صحيح على بعض المذاهب المعتمدة فإذا فعله على وجه فاسد عند الشافعي وصحيح عند غيره ثم علم بالحال جاز له أن يتلذذ القائل بصحته فيما مضى وفيما يأتي فتترتب عليه أحكامه فتنبه له فانه مهم جداً وينبغي أن يتم الاقدام بما في حيث فعله علماً (قوله قبل أن تنأى) أي تبعد (قوله يستحب أن يخرج من باب الخ) معقد (قوله وأربعون للمصلين الخ) هذا الحديث يقتضي أن الطواف أفضل من الصلاة وتقدم للشارح خلافه

الافاضة تبقى على احرامها وان مضى عليها أو ام نعم لو عادت إلى بلدها وهي محرمة عادة النفقة ولم يمكنها الوصول للبيت الحرام كان حكمها كالمحصر فتتحلل بذبح شاة وتنصر وتنوي التحلل كما قاله بعض المتأخرين وأيد بكلام في المجموع كما سيأتي ويبحث بعضهم أنها ان كانت شافعية تقلد الامام أبا حنيفة أو أبا جعد على إحدى الروايتين عنده في أنها تمجهم وتطوف بالبيت ويلزمها بدنة وتأثم بدخولها المسجد أيضاً ويجزئها هذا الطواف عن الفرض لما في بقائها على الاحرام من المشقة وإذا فرغ من طواف الوداع المتبوع بركعتيه استحب له أن يدخل البيت مالم يؤذ أو يتأذ بزحام أو غيره وان يكون حافياً وان لا يرفع بصره إلى سقفه ولا ينظر إلى أرضه تعظيماً لله وحياء منه وان يصلي فيه ولو ركعتين والافضل ان يقصد صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بان يعيش بعد دخوله الباب حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرياً من ثلاثة أذرع وان يدعو في جوابه قال القاضي أبو الطيب قال الشافعي رحمه الله يسئل من فرغ من طواف الوداع ان يأتي الملتزم فيلصق بطنه ومصدره بجناط البيت ويسب طيبيه على الجدار فيجبه على اليمنى مما يلي الباب واليسرى مما يلي الحجر الاسود ويدعو بما أحب أي بالمأثور وغيره كن المأثور أفضل ومنه اللهم البيت بيتك والعبدة عبدك وابن امتك حلتني على ما مضت لي من ذنوبك حتى صيرتني في بلدك وبلغتني بنعمتك حتى اعتنتني على قضاء مناسكك فان كنت رضية عني فاردد عني رضا والافن على الآن قبل ان تنأى عن بيتك دارى ويبعد عنه مزاري هذا وان انصرف في ان أذنت لي غير مستبدل بك ولا يبتك ولا راغب عندك ولا عن بيتك اللهم فاحجبني العافية في بدني والعصمة في ديني واحسن من قلبي وارزقني العمل بطاعتك ما بقيتني وما زاد فحسن فيه وقد زيد واجمع لي خيري الدنيا والاخرة فلك قادر على ذلك ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ولو كانت حائضاً ونفساء استحب لها الاتيان بجميع ذلك بباب المسجد ثم تعضي قال الاذري ولم أر لأهلبنا كلاماً في أن المودع من أي أبواب المسجد يخرج وقال بعض العصريين يستحب ان يخرج من باب بخمسم ويسن الاكثر من الاعتماد والطواف تطوعاً وأن يزور الاماكن المشهورة بالفضل بمكة وهي ثمانية عشر موضعا وان يكثر النظر إلى البيت ايماناً واحتساباً بالمراد البهيم في شعب الايمان ان الله في كل يوم ولي له عشرين ومائة رحمة تنزل على هذا البيت ستون للطائفين وأربعون للمصلين وعشرون للناظرين ورحمة ذلك كما أفادها المصباح الباقي في ظاهرة اذا الطائفون جمعوا بين ثلاث طواف وصلاة ونظر فصار لهم بذلك ستون والمصلون فاتهم الطواف فصار لهم أربعون والناظرون فاتهم الطواف والصلاة فصار لهم عشرون ويستحب ان يكثر من الصدقة وأنواع البر والقربات فان الحسنه هالكة الجائنة ألف حسنة ونقل عن الحسن البصري رضي الله عنه انه يستحب الدعاء في خمسة عشر

(قوله بمائة ألف حسنة) هذا رأي والثاني ان المضاعفة خاصة بالصلاة وهو المعقد (قوله في خمسة عشر مودعا

(قوله حيث وجبت) أي بأن لم يكن ٤٠٨ الطواف في ثمن حج أو عمرة (قوله هو المعتمد) خلافا للحج (قوله ولو خاذاه) هذا

علم من قوله أولابان لم يقدم جزأ من بدنه الخ وأعله ذكره توطئة لما بعده (قوله ولو خاذاه يجمع البدن) أي بأن كان تحييفا وهذا علم أيضا من قوله أولابا كفي بمخاذاه بعضه الخ (قوله في جوانب البيت) معقظا هرا أنه في جميع جوانب البيت وبذلك صرح حج وعبارته وهو من الجهة الغربية والشمالية وكذا من جهة الباب كما حررت في الحاشية في موازاته الآتية بيان للواقع واستثناء ما عند الركن الشمالي منه لأنه على القواعد يرد بان كونه كذلك لا يمنع النقص من عرضه عند ارتفاع البناء وهذا هو المراد بالشاذروان في الجميع فهو عام في كلها حتى عند الحجر الأسود وعند الهاني اه (قوله لكن لا يظهر) أي والافهويه لكنه غير ظاهر (قوله الأزمان عنده) أي الحجر (قوله في موازاته) يتهم ان الشاذروان ليس في جميع الجوانب وهو مخالف لقول الشارح قبل ظاهر في جوانب البيت الظاهر في الجميع على ما مر اللهم الا ان يقال ان تقييد المصنف بما ذكره ايمان الواقع كما قاله حج لالا حتراز لكن يأتي في قوله ويلحق بذلك كل جدار الخ ما يوافق كلام المتن وبأنى ما فيه (قوله بجدار قصير) أي يزيد على القامة (قوله قدر الذي من البيت) وقدر ستة أذرع كما يأتي في كلامه (قوله لما مر) أي من قوله لأنه صلى الله عليه وسلم انما طاف الخ

البيت نحو دعاء فليحترز عن ان يمر منه ادنى جزء قبل عوده الى جعل البيت عن يساره ويقام بالحجر فيما يقرر من يسار الركن الشمالي ولو أزيل الحجر والعمية بالله وجب له ما وجب له قاله التناخي أبو الطيب وقال غيره المراد الركن بدليل صحة طواف الركب ومن في السطح ولا بد من منارته النية حيث وجبت لما تجب مخاذاه من الحجر ثم ما اقتضاه كلام المجموع من اجزاء الانشغال بعدم منارته جميع الحجر هو المعقد الموافق لكلام أبي الطيب والروائي وغيرهما وان بحث الركن شئ وابن الرفعة خلافه وأنه لا بد منه قبل مفارقة جميعه لانهم توسعوا في ابتداء الطواف ما لم يتوسعوا في دوامه (فلو بدأ) في طوافه (غير الحجر) كان بدأ بالباب (لم يحسب) ما طافه ولو سموا (فاذا انتهى اليه) أي الحجر (ابتدأ منه) ولو خاذاه ببعض بدنه وبعضه تجاوز الى جانب الباب لم يمتد بطوقه ولو خاذى بجميع البدن بعض الحجر دون بعض اجزائه كافي الروضة فيه ما عن العراقيين وفي المجموع في الشائبة ان أمكن ذلك وظاهر كما أفاده الشارح ان المراد بمخاذاه الحجر في المثلين استقباله وان عدم الصحة في الاولى لعدم المرور بجميع البدن على الحجر فلا بد في استقباله المعتمد به مما تقدم وهو ان لا يقدم جزأ من بدنه على جزء من الحجر لمذكور (ولو مشى على الشاذروان) بفتح الدال المجهمة وهو الخارج عن عرض جدار البيت قدر اثني ذراع تركته قريش لضيق النفقة وهو كافي المناسك وغيرها عن الاصحاب طاهر في جوانب البيت لكن لا يظهر عند الحجر الاسود وكأنهم تركوا رفعه لتويز الاستلام وقد حدث في هذه الأزمان عنده شاذروان (أو) ادخل جزأ من بدنه في جزء من البيت كأن (من الجدار) المكان (في موازاته) أي الشاذروان أو ادخل جزأ منه في هواء الشاذروان أو هواء غيره من اجزاء البيت (أو دخل من احدى فتحتي الحجر) بكسر الهاء واسكان الجيم الحوط بين الركنين الشماليين بجدار قصير بينهما وبين كل من الركنين فتحة أو خاف منه قدر الذي من البيت واقنع الجدار (ونخرج من) الجانب (الآخر) لم تصح طوقه) أي بعضهم في المسائل المذكورة لأنه صلى الله عليه وسلم انما طاف خارج الحجر وفي الصحيحين ان عائشة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الجدار وفي رواية مسلم عن الجدار من البيت هو قال نعم قالت فما بالهم لم يدخلوه في البيت قال ان قومك قصرت بهم النفقة قالت فما شأن بابهم منعنا قال فعل ذلك قومك لم يدخلوا من شأوا وبعثوا من شأوا ولولا ان قومك حديثي عهد في الجاهلية فآخاف ان تشكروا قلوبهم ان ادخل الجدار في البيت وان ألقى بابيه في الأرض انعتات وظاهره ان جميع الحجر من البيت قال في أصل الروضة وهو قضية كلام كثير من أصحابنا وظاهر نص المختصر لكن الصحيح ان الذي فيه من البيت قدر ستة أذرع اتصل بالبيت وقيل ستة أو سبعه ولفظ المختصر مجول على هذا ومع ذلك يجب الطواف خارجا لما مر وعلم من منع مرور بعض البدن على الشاذروان ان مرور بعض ثيابه لا يضر وهو كذلك ولو من الجدار الذي في جهة الباب

في كلامه (قوله لما مر) أي من قوله لأنه صلى الله عليه وسلم انما طاف الخ (قوله وهو كذلك) أي خلافا للحج لم

(قوله وشكره) أي بالشهادة عليه (قوله وسلم عليه وسلم) لو قال له انسان سلم لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه ان يسلم عليه كما يجب أن يسلم على من قال له سلم على فلان أو يشرق والفرق أقرب ويوجه بان المراد بالسلام بين الناس التودد والهيبة والمراد ٤٤٠ بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ولا يجب على المأموم ان يشفع له عنده

اه كذاهم ممن عن حج في بعض كتبه وعبارته في كتابه المعنى بالدر المنظم في زيارة القبر العظيم نصها واما ارسال السلام اليه صلى الله عليه وسلم فاقصد منه الاستعداد منه وعود البركة على المسلم فترسكه ليس فيه الا عدم اكتساب فضيلة للغير فلم يكن تصرفه سبب في تشييمه فالحجة ان ذلك التبليغ سنة لا واجب فان قلت صرحوا بان تشييت الفضائل على الغير حرام كازالعدم الشهيد قلت هذا اشتباه اذ فرقوا بين عدم اكتساب الفضيلة للغير وتشييت الفضيلة الحاصلة على الغير فنتم حرم هذا التشييت ولم يحرّم بترك ذلك الا اكتساب فافهمه اه وفيما علم به وقفه لان المأمور ليس شافعا بل مأمورا بالتبليغ لمن يشفع لحبب التزم ذلك ولم يؤده فالقياس وجوب التبليغ لانه امانة التزم ايصالها صلى الله عليه وسلم (قوله اراد الله على روي) أي نطق فلا يرد ان الانبياء احياء في قبورهم (قوله وقبيله) ظاهره وان قصد به التعظيم لكن مر في الجنازة بعد

دخوله كما هو ويلبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الرضعة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد بحسب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغها على هذه النعمة ثم يأتي القبر الشريف فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويضع يده على راسه ويضع يده على راسه ويضع يده على راسه الى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاحلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم لخبر ما من أحد يسلم على الاراد الله على روي حتى أرد عليه السلام وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ولا يرفع صوته ناديا معه صلى الله عليه وسلم كما كان في حياته ثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله تعالى عنه فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه لما رواه البيهقي عن ابن عمر انه كان اذا قدم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أباة ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به الى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء من المسلمين وان يأتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة ويسن زيارة البقيع وقبائوا ياتي بئر اريس فيشرب منها ويتوضأ وكذلك بئمة الا تبار السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاعة كذا بصة قل بئر جامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالف صلاة واحذر من الطواف بقبره عليه السلام ومن الصلاة داخل الحجرة بقصد تعظيمه ويكره الصاق الظهر والبطن بجدار القبر كراهة شديدة ومصححه باليد وتقبيله بل الادب ان يسجد عنه كما لو كان بحضرة صلى الله عليه وسلم في حياته ويسن ان يصوم بالمدينة ما أمكنه وان يتصدق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينين والغرباء بما أمكنه واذا أراد السفر استحب ان يودع المسجد بركعتين ويأتي القبر الشريف ويعيد السلام الاول ويقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسرى العود الى الحرمين سبيلا سهلا وارزقي العيش والعافية في الدنيا والآخرة ورددنا الى أهلنا سالمين غانمين ونصرف تلقاء وجهه ولا يمشی القهقري ولا يجوز لاجل داسة أصحاب شئ من الاكرام المعمولة من تراب الحرمين ولا من الاباريق والكيزان المعمولة من ذلك ومن البدع تقرب العوام باكل التمر الصياني في الروضة

نقل كراهة تقبيل التابوت مانعه فم ان قصد بتقبيل التبر لم يكره كما أفتى به الوالد رحمه الله (فصل)

فيتمل محي ذلك هنا ويحقل النرق بانهم حافظوا على التباعده عن التشبه بالنصارى هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التصدي من الصلاة داخل الحجرة بقصد التعظيم

• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) * (قوله أي نية الدخول فيه) ع قدره فيما سبق بالدخول في النسك وعدل هذا إلى نية الدخول لانه الملائم للركنية وفي سم على حج فرع هل يأتي فمن لم يميز الفروض من السنن ما تقرر في نحو الصلاة حتى لو اعتقد بقرض معين فلا يلزم به صح أو يفرق بأن النسك شديد التعلق ولهذا النوع به النفل وقع عن نسك الاسلام قد ينتج الفرق فيصح مطلقا وان لم يميز ولا اعتقد بقرض معين فلا يلتزم امر اه (أقول) الاقرب عدم الفرق وبؤيده قول حج أول الحج بعد قول المصنف وشرط صحته الاسلام الحج على أنه اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت افعال النسك منه اتفاقا لم يعتد به السكن ردد ذكر النية بانها ركن ويرد ذكر الوقت بأنه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر العرب بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي ٤٤١ فليس شرطا لانه تنادى الاحرام الذي

الكلام فيه بل يكفي لانه تناداه نظيره بوجه اه ووجه التأييد ان قوله بأن لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي صريح في انه ان لم يحصل له العلم بالكيفية لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بغير غايته انه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك (قوله استقبال القبلة في السجى) ع هذا الحديث ضعيفه النووي قال السبكي رحمه الله فالدليل خذوا عني مناسككم مع فعله صلى الله عليه وسلم اه سم على من حج (أقول) يمكن ان يجاب عن الحديث بوجه آخر وهو ان يقال انه مبين لما وقع في الآية الشريفة وهي قوله ان الصفا الحج وبيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه

• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) • (أركان الحج خمسة) بل ستة أحدها (الاحرام به) أي نية الدخول فيه لخبرائفة الاعمال بالنيات (و) ثانيها (الوقوف) بعرفة اجماعا لخبر المجمع عرفة (و) ثالثها (الطواف) بالكعبة لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والمراد طواف الافاضة (و) رابعها (السجى) بين الصفا والمروة لخبر انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السجى وقال يا أيها الناس اسعوا فان السجى قد كتب عليكم (و) خامسها (الحلق) أو التقصير (اذا جاهدنا نسكنا) وهو المشهور بالوقوف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كاطواف وسادسها الترتيب في معظم هذه الأركان كما يحتمل في الروضة وان عدمه في المجموع شرطان يتقدم الاحرام على الجميع ويؤخر السجى عن طواف ركن أو قدوم ويقدم الوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير لا يتبع مع خبر خذوا عني مناسككم (ولا تجبر) هذه الأركان ولا شيء منها (بدم) بل يتوقف الحج عليها لان المساهبة لا تحصل الا بجميع أركانها واما واجبا فخمسة أيضا الاحرام من المقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت بليالى منى واجتناب محرمات الاحرام واما طواف الوداع فقد مر انه ليس من المناسك فعلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضها وغيرها يسمى هيئة (وماسوى الوقوف) من هذه السنة (أركان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها نعم الترتيب معتبر في جميع أركانها فيجب تأخير الحلق أو التقصير عن سعيها وواجب العمرة شيان الاحرام من الميقات واجتناب محرمات الاحرام (ويؤدى النسكان على) ثلاثة (أوجه) فقط ولهذا اعتبر بجمع الثلاثة ووجه الحصر في الثلاثة ان الاحرام ان كان بالحج أو لا فلافراد أو بالعمرة فالقتع أو بهما معا فالقران على تفصيل وشروط لبعضها استأنى وعلم من هذا

٥٦ في بالاحاديث الضعيفة (قوله وسادسها الترتيب) فاسم على من حج قوله وسادسها الترتيب الخ أقول لي هنا شبهة وهي ان شأن ركن الشيء ان يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في انه اذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وأتى بقيمة الاعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطا لعدم امكانه وان أتم بفعله في غير محل له وتوابعه فقد حصل له الحج مع انتفاء الترتيب فليتامر اه (أقول) ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال الحلق انما سقط لعدم شعر برأسه لا لتقدمه على الوقوف لان ساقطه قبله لم يقع ركنا والابتناع هو الترفه بازالة الشعر قبل الوقوف وهذا كما لو اعتمر وحلق ثم أحرم بالحج عقبه فلم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط عنه وليس ذلك ككتفها بحق العمرة بل لعدم شعر برأسه (قوله للاحرام من الميقات) أى كون للاحرام من الميقات اما نفس الاحرام فركن كما مر اه (قوله ويؤدى النسكان) أى الحج والعمرة

(قوله وشكر الله) أي بالشكر عليه (قوله ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم) لوقاله انسان سلم لي على رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يجب عليه ان يسلم عليه كما يجب أن يسلم على من قال له سلم على فلان أو يفرق والفرق أقرب ويوجه بان المراد بالسلام بين الناس التودد والهبة والمراد ٤٤٠ بالسلام عليه صلى الله عليه وسلم الشفاعة ولا يجب على المأموم ان يشفع له عنده

اه كذا به سأل عن حج في بعض كتبه وعبارته في كتابه المسمى بالدر المنظم في زيارة القبر المعظم نصها واما ارسال السلام اليه صلى الله عليه وسلم فاقصد منه الاستعداد منه وعود البركة على المسلم فتركه ليس فيه الا عدم اكتساب فضيلة للغير فلم يكن له سبب يقتضيه فاتجه ان ذلك التبليغ سنة لا واجب فان قلت صرحوا بان تقويت الفضائل على الغير حرام كازالة دم الشهيد قلت هذا اشتباه اذ فرق واضح بين عدم اكتساب الفضيلة للغير وتقويت الفضيلة الحاصلة على الغير فمن ثم حرم هذا التقويت ولم يجرم ترك ذلك الا اكتساب فانهم اه وفيما علم به وقفه لان المأمور ليس شافعا بل مأمورا بالتبليغ لمن يشفع بحيث التزم ذلك ولم يؤده فالقياس وجوب التبليغ لانه امانة التزم ايصالها صلى الله عليه وسلم (قوله الاراد الله على روي) أي نطق فلا يرد ان الانبياء احياء في قبورهم (قوله وتقبيله) ظاهره وان قصده به التعظيم لكن مر في الجنازة بعد

دخوله كما هو ويلبس أنظف ثيابه فاذا دخل المسجد قصد الروضة وهي ما بين القبر والمنبر وصلى تحية المسجد بجنب المنبر وشكر الله تعالى بعد فراغهم ا على هذه النعمة ثم يأتي القبر الشريف فيستقبل رأسه ويستدير القبلة ويضع يده عنقه نحو أربعين ذراعاً ويقف ناظراً الى أسفل ما يستقبله في مقام الهيبة والاحلال فارغ القلب من علائق الدنيا ويسلم عليه صلى الله عليه وسلم لم يخبر ما من أحد يسلم على الاراد الله على روي حتى أورد عليه السلام وأقل السلام عليه السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ولا يرفع صوته نادياً معه صلى الله عليه وسلم كما كان في حياته ثم يتأخر الى صوب يمينه قدر ذراع فيسلم على أبي بكر رضي الله تعالى عنه فان رأسه عند منكب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يتأخر قدر ذراع آخر فيسلم على عمر رضي الله تعالى عنه لما رواه البيهقي عن ابن عمر انه كان اذا قدم من سفره دخل المسجد ثم أتى القبر الشريف فقال السلام عليك يا رسول الله السلام عليك يا أبا بكر السلام عليك يا أبا تمام ثم يرجع الى موقفه الاول قبالة وجهه صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع به الى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو لنفسه ومن شاء من المسلمين وان يأتي سائر المشاهد بالمدينة وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة ويسن زيارة البقيع وقبائوا ياتي بئر اريس فيشرب منها ويوضأ وكذلك بقية الابار السبعة وقد نظمها بعضهم فقال

اريس وغرس رومة وبضاعة كذا بصلة قل بترجامع العهن

وينبغي المحافظة على الصلاة في مسجده الذي كان في زمنه فالصلاة فيه بالف صلاة واحذر من الطواف بقبره عليه السلام ومن الصلاة داخل الحجر بقصد تعظيمه ويكره الصاق الظهر والباطن بجدار القبر كراهة شديدة ومصحح باليد وتقبيله بل الادب ان يضع يده عنقه كما لو كان بحضرته صلى الله عليه وسلم في حياته ويسن ان يصوم بالمدينة ما أمكنه وان يتصدق على جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم المتدين والغريب بما أمكنه واذا اُبدد السفر استحب ان يودع المسجد بركعتين ويأتي القبر الشريف ويعيد السلام الاول ويقول اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسر لي العود الى الحرمين سبيلا سهلا وارزقني العفو والعافية في الدنيا والآخرة ورددنا الى أهلنا سالمين غانمين ونصرف تلقاء وجهه ولا يمسي القهقري ولا يجوز لاحد استصحاب شيء من الاكرام المعولة من تراب الحرمين ولا من الاباريق والكيزان المعمولة من ذلك ومن البدع تقرب العوام بكل التمر الصيحاني في الروضة

نقل كراهة تقبيل التابوت مانصه نعم ان قصد تقبيل التبرك لم يكره كما أفق به الواو الدرجه الله (فصل)

فيتمل محي ذلك هنا ويحق الذوق بانهم حافظوا على التباع عن التشبه بالنصارى هنا حيث بالغوا في تعظيم عيسى حتى ادعوا فيه ما ادعوا ومن ثم حذروا كل التصدي من الصلاة داخل الحجر بقصد التعظيم

• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) * (قوله أي نية الدخول فيه) ع قدره فيما سبق بالدخول في النسك وعدل هذا إلى نية الدخول لانه الملائم للركنية وفي سم على حج فرع هل يأتي فيمن لم يميز الفروض من السنن متافرة في نحو الصلاة حتى لو ائتمت قد يفرض معين نفلا لم يصح أو يفرق بأن النسك شديد التعلق ولهذا النوعى به النقل وقع عن نسك الاسلام قد يتجه الفرق فيصيح مطلقا وان لم يميز ولا ائتمت قد يفرض معين نفلا فليتامل اه (أقول) الاقرب عدم الفرق ويؤيده قول حج أول الحج بعد قول المصنف بشرط صحته الاسلام الخ على أنه اعترض بأنه يشترط أيضا الوقت والنية والعلم بالكيفية حتى لو جرت افعال النسك منه اتفاقا لم يعتد به الكن رد ذكر النية بانها ركن ويرد ذكر الوقت بأنه معلوم من صريح كلامه الآتي في المواقيت وذكر العذر بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي ٤٤١ فليس شرط الانعقاد الاحرام الذي

الكلام فيه بل يكفي لانه قاده تصويره بوجه اه ووجه التأييد ان قوله بأنه لو حصل بعد الاحرام وقبل تعاطي الافعال كفي صريح في انه ان لم يحصل له العلم بالكيفية لا قبل الاحرام ولا بعده لم يكف وعليه فيكون المعتبر فيه عين ما يعتبر في الصلاة بلفرق غاية انه يعتبر في الصلاة حال النية وفي الحج لا يعتبر ذلك (قوله استقبل القبلة في السعي) ع هذا الحديث ضعفه النووي قال السبكي رحمه الله فالله دليل خذوا عني مناسككم مع فعله صلى الله عليه وسلم اه سم على منهج (أقول) يمكن ان يجاب عن الحديث بوجه آخر وهو ان يقال انه مبين لما وقع في الآية الشريفة وهي قوله ان الصفا الخ وبيان المراد من الآيات يجوز الاستدلال عليه

• (فصل في بيان أركان الحج والعمرة وبيان أوجه أدائها مع ما يتعلق بذلك) * (أركان الحج خمسة) بل ستة أحدها (الاحرام به) أي نية الدخول فيه لخبرنا عن الاعمال بالنيات (و) ثانيها (الوقوف) بعرفة اجماعا لخبر الحج عرفة (و) ثالثها (الطواف) بالكعبة لقوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق والمراد طواف الافاضة (و) رابعها (السعي) بين الصفا والمروة لخبر انه صلى الله عليه وسلم استقبل القبلة في السعي وقال يا أيها الناس اسعوا فان السعي قد كتب عليكم (و) خامسها (الحلق) أو التقصير (اذا جعلناه نسكا) وهو المشهور وان وقف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كطواف وسادسها الترتيب في معظم هذه الأركان كما يحتمل في الروضة وان عده في المجموع شرط بان يقدم الاحرام على الجميع ويؤخر السعي عن طواف ركن أو قدوم ويقدم الوقوف على طواف الركن والحلق أو التقصير لاتباع مع خبر خذوا عني مناسككم (ولا تجبر) هذه الأركان ولا شيء منها بدم بل يتوقف الحج عليها لان الماهية لا تحصل الا بجميع أركانها واما واجباته فخمسة أيضا الاحرام من الميقات والرمي في يوم النحر وأيام التشريق والمبيت بمزدلفة والمبيت بلبا إلى منى واجتناب محرمات الاحرام واما طواف الوداع فقد مر انه ليس من المناسك فعلى هذا لا يعد من الواجبات فهذه تجبر بدم وتسمى بعضها وغيرها يسمى هيئة (وما سوى الوقوف) من هذه الستة (أركان في العمرة أيضا) لشمول الأدلة السابقة لها نعم الترتيب معتبر في جميع أركانها فيجب تأخير الحلق أو التقصير عن سعيها وواجب العمرة شيان الاحرام من الميقات واجتناب محرمات الاحرام (ويؤدى النساكن على) ثلاثة (أوجه) فقط ولهذا عنبر بجمع القلة ووجه الحصر في الثلاثة ان الاحرام ان كان بالحج أولا فالافراد أو بالعمرة فالمتنع أو بهما معا فالقران على تفصيل وشروط لبعضها استأني وعلم من هذا

٥٦ في بالا حاديث الضعيفة (قوله وسادسها الترتيب) قاسم على منهج قوله وسادسها الترتيب الخ أقول لي هنا شبهة وهي ان شأن ركن الشيء ان يكون بحيث لو انعدم انعدم ذلك الشيء ولا شبهة في انه اذا حلق قبل الوقوف ثم وقف وأنى يقيية الاعمال حصل الحج وكان الحلق ساقطا لعدم امكانه وان أتم بفعله في غير محله وتفاوتته فقد حصل له الحج مع انتفاء الترتيب فليتامل اه (أقول) ويمكن اندفاع هذه الشبهة بأن يقال الحلق انما سقط لعدم شعر برأسه لانه قدمه على الوقوف لان ساقطه قبله لم يقع ركنا والائتماع هو لترفعه بازالة الشعر قبل الوقوف وهذا كما لو اعتمر وحلق ثم أحرم بالحج عقبه فلم يكن برأسه شعر بعد دخول وقت الحلق فان الحلق ساقط عنه وليس ذلك ككتفاء بحلق العمرة بل لعدم شعر يزيله (قوله الاحرام من الميقات) أي كون الاحرام من الميقات اما نفس الاحرام فركن كما مر اه (قوله ويؤدى النساكن) أي الحج والعمرة

(قوله انه لو أتى بسك) أي من حج أو عمرة (قوله أو عمرة) أي وبهذه المعنى على الاتيان بما أحرم به (قوله ان يأتي بالحج وحده في سنة) أي ثم بالعمرة في أخرى (قوله فسيأتي بيانه) ٤٤٢ قد تقدم بيانه في قوله أحدها الافراد فاعل المراد به ان يأتي ما يتعلق به من

التفصيل وبيان أفضليته (قوله بأن يحرم بهما) أي وسواء قدم الحج على العمرة أم لا كما هو ظاهر إطلاقهم (قوله الاكمل) احتريزه كما يأتي في قوله فتقييده بالمبقيات (قوله واحد منهما) أي لمصوله ما قال شيخنا الزيادي وهل هما أي الطواف والسعي للحج والعمرة معاً أو للحج فقط والعمرة لاحكم لها الانقمارها أي في الحج لم يصرح الاصحاب بذلك لكن الاقرب كما قال بعضهم الثاني اهـ سم (قوله فقال ما شأنك) أي أي شيء شأنك فهو مبتدأ وخبر (قوله وعمرتك جميعاً) أي وعليه فالعمرة التي أمرها بالخروج فيها إلى التمتع كانت تطوعاً (قوله انه لو أفسد) أي بان جامع (قوله انه ينبغي احرامه به فاسداً) أي فيجب عليه المضى فيه ثم قضاؤه من قابل (قوله قبل الشروع فيه) أي الطواف (قوله صح احرامه) أي بالحج وببرأ بذلك من الحج والعمرة وقد يقال قياس ما سمر من ان من أحرم كاحرام زيد وتعذرت عليه معرفة ما أحرم به ان ينوي القرآن ولا يبرأ به من العمرة لاحتمال انه أحرم بالحج ويمتنع ادخالها عليه كما لو شك في احرام نفسه هل قرن أو أحرم بأحد الفسكين حيث لا يبرأ من

انه لو أتى بسك على حدته لم يكن شيئاً من هذه الالوجه كما يشير إليه قوله الله سبحانه بالتفنية اما اداء الفسك من حيث هو فعلى خمسة أوجه الثلاثة المذكورة وان يحرم بهج فقط أو عمرة فقط (أحدها الافراد) الافضل ويحصل (بان يحج) أي يحرم بالحج من مبقاته ويقرغ منه (ثم يحرم بالعمرة) من عامه (كاحرام المكي) بان يخرج الى أدنى الحل فيحرم بها (ويأتي بهما) اما غير الافضل فله صورتان احدهما ان يأتي بالحج وحده في سنة الثانية ان يعقر قبل أشهر الحج ثم يحج من المبقيات على ما يأتي واما الافراد الذي هو افضل فسيأتي بيانه (الثاني القرآن) الاكمل ويحصل (بان يحرم بهما) معاً (من المبقيات) للحج وغير الاكمل ان يحرم بهما من دون المبقيات وان لزمه الدم فتقييده بالمبقيات لكونه أكل لا يكون الثاني لا يسمى قرناً (وبعمل عمل الحج) فقط لان عمل الحج أكثر (فيحصلان) ويدخل عمل العمرة في عمل الحج فيجب عليه طواف واحد وسعي واحد نظير من أحرم بالحج والعمرة اجزاء طواف واحد وسعي واحد عنهما حتى يحل منهما جميعاً وهذه الصورة الاصلية للقران ثم ذكر غيرها بقوله (وان أحرم بعمرة) صحيحة (في أشهر الحج ثم) أحرم (بالحج قبل) الشروع في (الطواف كان قارناً) اجماعاً فيكفيه عمل الحج نظراً لما تشبهت بها أحرمت بعمرة فدخل عليها النبي صلى الله عليه وسلم لم توجد هاتيكى فقال ما شأنك قالت حضت وقد حل الناس ولم أحل ولم اطف بالبيت فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أهلي بالحج ففعلت ووقفت المواقف حتى اذا طهرت طافت بالبيت وبالصفاء والمروة فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم لم قد حلت من حجك وعمرتك جميعاً ولو أحرم بالعمرة قبل أشهر الحج ثم أدخل عليها الحج في أشهره صح و= ان قارناً كما صححه في زوائد الروضة والمجموع واحتريز بقوله قبل الطواف عمل الطواف ثم أحرم بالحج أو شرع فيه ولو بخطوة ثم أحرم بالحج فانه لا يصح لاتصال احرامها بقصوده وهو أعظم افعالها فلا ينصرف بعد ذلك الى غيرها ولانه أخذ في التصلل المقتضى انقصان الاحرام فلا يبق به ادخال الاحرام المقتضى لقوته ولو اسلم الحجر بنية الطواف في حصة الادخال وجهان أو وجههما كما يجتهد في المجموع الجواز اذ هو مقدمته لا بعضه وعلم من تقييد العمرة بالصحيحة انه لو أفسد العمرة ثم أدخل عليها الحج انه ينعقد احرامه به فاسداً وهو الاصح ونقل الماوردى عن الاصحاب انه لو شك هل أحرم بالحج قبل الشروع فيه أو بعده صح احرامه لان الاصل جواز ادخال الحج على العمرة حتى يتعين المنع فصارت كمن أحرم وتزوج ولم يدر هل كان احرامه قبل تزوجه أو بعده فانه يصح تزوجه (ولا يجوز عكسه) وهو ادخال العمرة على الحج (في الجديد) لانه لا يستقيده شيئاً بخلاف الاول يستقيده الوقوف والرمي والمبيت ولانه يتمتع ادخال الضعيف على القوى كفراس النكاح مع فراش الملك لقونه عليه جاز ادخاله عليه دون العكس حتى لو نكح أخت أمته جاز وطؤها

العمرة انه لا يبرأ منها من الحج بل جاز ان يكون احرامه به بعد طواف العمرة فلا يصح الا ان يقال قوى جانب البراءة بخلاف يكون الاصل عدم الطواف عن العمرة فصح احرامه بالحج (قوله جاز وطؤها) أي أخت أمته

بجلاف العكس والقديم الجواز وصحة الامام كعكسه فيجوز ما لم يشرع في اسباب تحلله
 ويجوز اقران بمكة ولان لم يخرج الى الحل تغليب الحج مع انه يجمع بين الحل والحرم
 بوقوف عرفة (الثالث التمتع) ويحصل (بان يحرم بالعمرة) في أشهر الحج (من ميعات
 بلده) أو غيره (ويفرغ منها ثم ينشئ حجا من مكة) أو من الميعات الذي أحرم بالعمرة منه
 أو من مثل مسافته أو ميعات اقرب منه وهي متممة التمتع صاحبها بمحظورات الاحرام
 بينهما أو لمتعمه بسقوط العود الى الميعات للحج وعلم مما تقرر ان قوله من بلده ومن مكة
 مثال لا قيد (وأفضلها) أي أوجه اداء النسكين المتقدمة (الافراد) ان اعتمر عامه فان
 آخرها عنه كان الافراد مكروها اذ تأخيرها عنه مكروه والمراد بالعام ما بقي من الحجة الذي
 هو شهر الحج كما يفهم من كلام السبكي وشمل كلامه ما لو اعتمر قبل أشهر الحج ثم حج من عامه
 فيسمى افراد أيضا وهو ما صرح به ابن الرفعة والسبكي وكان مرادهما انه يسمى بذلك
 حيث انه أفضل من التمتع الموجب للدم والافطاق التمتع يشمل ذلك كما يصرح به كلام
 الشيخين بل صرح الرافعي بان ذلك يسمى تمعنا (وبعد التمتع) وبعد التمتع اقران لان التمتع
 يأتي بعملين كاملين غير انه لا ينشئ اهما ميعاتين واما القارن فانه يأتي بعمل واحد من
 ميعات واحد (وفي قول التمتع) أفضل من الافراد ومنشأ الخلاف اختلاف الرواة في
 احرامه صلى الله عليه وسلم لانه صح عن جابر وعائشة وابن عباس رضي الله عنهم انه صلى
 الله عليه وسلم أفرد الحج وعن أنس انه قرن وعن ابن عمر انه تمتع ورجح الاول بان رواه أكثر
 وبان جابر منهم أقدم صحة واشد عناية بضبط المناسك وافعاله صلى الله عليه وسلم من لدن
 خروجه من المدينة الى ان تحلل وبأنه صلى الله عليه وسلم اختاره أولا كما يأتي وبالإجماع على
 انه لا كراهة فيه وبأن المفرد لم يرجح ميعاتنا ولا استباح المحظورات كالتمتع ولا اندراج افعال
 العمرة تحت الحج كالقارن فهو أشق عملا واما تمعنه صلى الله عليه وسلم بقوله لو استقبلت
 من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي وبلغت عمره فله طيب قلوب أصحابه لما حزنوا
 على عدم موافقته عند أمره لهم بالاعتماد الهدى والموافقة للخصم يلها هذا المعنى
 أهم عنده عليه السلام من فضيلة خاصة بالنسك وللمصنف في مجموعه كلام في حجه عليه
 السلام ووج أصحابه لم يسبق اليه لفاسته ولا اعتبار بالنزعة فيه حيث قال الصواب
 الذي نهته عنه انه صلى الله عليه وسلم أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة وخص بجوازه في
 تلك السنة للعاجلة وبهذا يسهل الجمع بين الروايات فعمدة رواة الافراد وهم الاكثر أول
 الاحرام ورواة القرآن آخروه ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي وهو الانتفاع وقد اتفق
 بالاكتفاء بفعل واحد ويؤيد ذلك انه صلى الله عليه وسلم لم يعمر في تلك السنة عمرة مفردة
 ولو جعت حجته مفردة لكان غير معمر في تلك السنة ولم يقل أحدان الحج وحده افضل
 من القرآن فانتظمت الروايات في حجته في نفسه واما الصحابة رضي الله عنهم فكانوا ثلاثة
 أقسام قسم احرموا بحج وعمرة أو بحج ومعهم هدى وقسم بعمره وفرغوا منها ثم أحرموا

(قوله والمراد بالعام) أي الذي
 يكره تأخير العمرة عنه (قوله
 ولا اندراج أفعال العمرة) أهله
 ولا ادراج الحج (قوله في تلك السنة
 للعاجلة) أي وهي مشاركة
 أصحابه فيما أتوا به من العمرة
 المنبهة على جواز العمرة في أشهر
 الحج مع ان الجماهير كانوا
 لا يراحمون بها الحج في وقت امكانه
 (قوله فانتظمت) أي الروايات

بمحج وقسم محج من غير هدى معهم وأمرهم صلى الله عليه وسلم أن يقلبوه عمرة وهو معنى
فسخ الحج إلى العمرة وهو خاص بالصحابدة أمرهم به صلى الله عليه وسلم إيدان مخالفة
ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج واعتقادهم أن إيقاعها فيه من
أجر الفجور كما أنه صلى الله عليه وسلم أدخل العمرة على الحج لذلك ودليل التخصيص خبر
أبي داود عن الحرث بن بلال عن أبيه قلت يا رسول الله أرايت فسخ الحج إلى العمرة لنا
خاصة أم للناس عامة فقال بل لكم خاصة فانتظمت في إحرامهم أيضا فن روى أنهم كانوا
قارنين أو متمتعين أو مفردين أراد بعضهم وهم الذين علم منهم ذلك وظن أن البقية مثلهم
وكره جمع تسمية حجه صلى الله عليه وسلم لحجة الوداع وروده المصنف بأنه غلط فاحش نابذ
للاخبار الصحيحة في تسميتها بذلك وقد يجاب عنه بنحو ما مر في تسمية الطواف شوطا
وبحث الاسنوى تبعا للدارزي أن الثارن الذي اعتمر قبل قرانه أو بعده يكون قرانه أفضل
من الأفراد لا شقاله على مقصوده مع زيادة عمرة أخرى تكتم بوجوه المآخو الوقت صلى بالتيم
أوله ثم بالوضوء آخره وردبانه لا يلاقي ما نحن فيه إذا الكلام في المناضلة بين كيفية أداء
النسكين المسقط لطلبهم ما لا بين أداء النسكين فقط وأدائهم ما مع زيادة نسك متطوع به
ويرد أيضا باننا لو سلمنا أن كلامهم فيما نحن فيه نقول الأفراد أفضل حتى من القران مع
العمرة المذكورة لأن في فضيلة الاتباع ما يربو على زيادة في العمل كما لا يخفى من فروع
ذكرها وبما تقر ريعلم أن من استناب واحد للحج وآخر للعمرة لا يحصل له كيفية الأفراد
الفاضل لأن كيفية الأفراد لم تحصل له (وعلى المتمتع دم) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة إلى
الحج فما استيسر من الهدى والمعنى في إيجاب الدم كونه ربح ميقانا إذا لو كان أحرم بالحج
أو لامن ميقان باده اسكان يحتاج بعد فراغه من الحج إلى خروجه إلى أدنى الحبل ليحرم
بالعمرة وإذا تمتع استغنى عن الخروج لكونه يحرم بالحج من جوف مكة والواجب شاة
بجزئة في الاضحية أو ما يقوم مقامها من سبع بدية أو سبع بقرة وكذا جميع الدماء
الواجبة في الحج الأجزاء الصيد كما سيأتي مبسوطا (بشرط أن لا يكون من حاضري
المسجد الحرام) لقوله تعالى ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام إذا سم الإشارة
للهدى والصوم عند فنتده ولمن معناه على من (وحاضروه من) مساكنهم (دون من حلتين
من مكة) لأن المسجد الحرام المذكور في الآية ليس المراد حقيقة شته اتفاقا بل الحرم عند
قوم ومكة عند آخرين وحمله على مكة أقل تجوزا من حمله على جميع الحرم (قلت الأصح من
الحرم والله أعلم) إذ كل موضع ذكر الله فيه المسجد الحرام فهو الحرم والعمرة تعالى قول
وجهك شطر المسجد الحرام فهو نفس الكعبة فالخاف هذا بالاعم الأغلب أولى والأقرب
من الشيء يقال أنه حاضرة قال تعالى وأسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر أي
قرية منه والمعنى في ذلك أنهم لم يربحوا ميقانا أي عاملا أهله ولم يربح فلا يشك عن
بينه وبين مكة أو الحرم دون مسافة القصر إذا عن له النسك ثم فاته وان ربح ميقانا

(قوله بنحو ما مر) لم يتقدم له ثم
جواب عن ذلك إلا أن يكون
ساقطا في هذه النسخة (قوله
ما يربو) أي يزيد (قوله من فروع
ذكرها) منها من صلى الترتيلا
أفضل من صلى عشرا (قوله لأن
كيفية الأفراد لم تحصل له) هذا
ظاهرا ونوعا معا أوتقـ دمـت
العمرة على الحج اما لو تأخرت
العمرة عن الحج ففي عدم حصول
الأفراد الفاضل له نظير (قوله
الأجزاء الصيد) أي فإن الواجب
فيه مثل ما قتله من الصيد أي والا
دم الجاع المقصد فانه بدنة (قوله
وان) أي من قوله تعالى ذلك لمن
وقوله ولمن مبتدأ لأنه أريد لفظه
ومعناه مبتدأ ثان وعلى من خبر
الثاني والثاني وخبره خبر الأول

بقته لكنه ليس بميقانا عاما لاهله ولان صربه ولا يشكل أيضا بانهم جعلوا ما دون مسافة
 القصر كالموضع الواحد في هذا ولم يجعلوه في مسئلة الاساءة وهو اذا كان مسكنه دون
 مسافة القصر من الحرم وجاوزه واحرم كالموضع الواحد حتى لا يلزمه الدم كالمكي اذا
 أحرم من سائر بقاع مكة بل ألزمه الدم وجهه لوجه مسيا كالأتاقي لان ما خرج عن مكة مما
 ذكرنا تبع لها والتابع لا يعطى حكم المتبوع من كل وجه ولانهم عملوا بمقتضى الدليل
 في الموضعين فهنا لا يلزمه دم لعدم اساءته بعدم عوده لانه من الحاضرين بمقتضى الآية
 وهناك يلزمه دم لاساءته بمجاوزه ما عين له بقوله في الخبر ومن كان دون ذلك فن حيث أنشأ
 حتى أهل مكة من مكة على ان المسكن المذكور كاقربة بمنزلة مكة في جواز الاحرام من
 سائر بقاعه وعدم جواز مجاوزته بلا احرام لمريد النسك فلو كان للمقتنع مسكنا بعيد
 وقريب اعتبر في كونه من الحاضرين أو غيرهم كثرة اقامته باحدهما ثم ان استوت اقامته
 بهما اعتبر بالاهل والمال فان كان أهله باحدهما وماله بالآخر اعتبر بمكان الاهل ذكره
 المحب الطبري قال والمراد بالاهل الزوجة والاولاد الذين تحت حجره دون الاباء والاخوة
 فان استويا في ذلك اعتبر بعزم الرجوع الى أحدهما للاقامة فيه فان لم يكن له عزم فيما
 خرج منه قال في الذخائر فان لم يكن له عزم واستويا في كل شئ اعتبر بموضع احرامه
 ولغريب مستوطن في الحرم أو فيما بينه وبينه دون مسافة القصر حكم البلد الذي هو فيه
 ويلزم الدم اقامته بتمتع ناويا الاستيطان بمكة ولو بعد العمرة لان الاستيطان لا يحصل
 بمجرد النية وعمله في الذخائر بانه التزم بمجاوزه الميقات أما العود والدم في احرام سنته
 فلا يسقط بنية الاقامة (وان تقع عمرته في أشهر الحج من سنته) أي الحج فلو وقعت قبل
 أشهره وأتمها ولو في أشهره ثم حج لم يلزمه دم لعدم جمعه بينهما في وقت الحج فاشبهه المفرد
 وان يحج من عامه فن لم يحج من عامه الذي اعتمر فيه لادم عليه ولو كرر المتمتع العمر في
 أشهر الحج فهل يتكرر الدم أم لا أفق الربيع صاحب التتبع الذي هو شرح التبيين
 بالتكرار وأفق بعض مشايخ الناسخ بدمه قال وهو اظاهر (وان لا يعود لاحرام
 الحج الى الميقات) الذي أحرم منه للعمر أو ميقات آخر ولو أقرب الى مكة من ميقات
 عمرته أو الى مثل مسافة ميقاتها فاذا عاد اليه وأحرم منه بالحج لم يلزمه دم اذا مقتضى
 لزومه من حج ميقات وقد زال بعوده له وافهم كلامه انه لا يشترط لوجوب الدم نية التمتع
 ولا وقوع النسكين عن شخص واحد ولا بقاؤه حيا وهو كذلك ولو خرج المتمتع للاحرام
 بالحج من مكة وأحرم خارجها ولم يعد الى الميقات ولا الى مسافته ولا الى مكة لزمه دم أيضا
 للاساقفة الحاصلة بخروجه من مكة بلا احرام مع عدم عوده ومعلوم ان هذه الشروط
 المذكورة معتبرة لوجوب الدم والاشهر انها غير معتبرة في تسميته تمتعا (ووقت وجوب
 الدم) عليه (احرامه بالحج) لانه حينئذ يصير متمتعا بالعمر الى الحج والاصح جواز ذبحه
 اذا فرغ من العمرة ولا يفتى ذبحه بوقت كسائر دماء الجبرانات (و) لكن (الا فضل ذبحه

(قوله ذكره المحب الطبري) بقى
 مالو كان له في كل منهما مال بلا
 اهل أو في كل منهما اهل ولا مال له
 اوليس له اهل ولا مال في أحدهما
 والحكم في الجميع انه كما استويا
 في المال والاهل وسيأتى ذلك في
 قوله فان استويا في ذلك الخ (قوله
 دون الاباء والاخوة) أي والاولاد
 الرشداء على ما أفهمه التتبع بقوله
 قبل تحت حجره (قوله أفق الربيع)
 بفتح الراء الى رمية ناحية باليمن
 اه انساب وعبارة القاموس
 ورمية بالفتح مخلاف باليمن وحسن
 باليمن اه (قوله قال) أي الناسخ
 وهو اظاهر هو المعتمد (قوله ولا
 وقوع النسكين عن شخص واحد)
 أي بل يجب وان كان النسكان عن
 اثنين غير المحرم أو أحدهما للمحرم
 والاخر غيرهم وسبأني في آخر
 الفصل بيان من عليه الدم (قوله
 للاحرام بالحج) أي فلا يستتر قبله
 فلو مات قبل الاحرام بالحج فلا دم
 عليه (قوله ولا الى مسافته) نسخة
 مسافته

(قوله ولولا هذان) هو ما قوله لا يتابع وقوله ونحوهما من خلاف الخ (قوله بان وجده باكثر من ثمن مثله) ظاهره وان قل بحيث يتفان به وبه صرح شيخنا الزياي لكن ينبغي وجوبه بزيادة لا يتفان بها (قوله او كان محتاجا اليه) وينظر ان يأتي هنا ما ذكره في الكفارة من ضابط الحاجة ومن اعتبار ٤٤٦ سنة او العمر الغالب وقت الاداء الا الوجوب اهـ مع اهـ زيادي (قوله

ما مر في التيمم) أي فان يتقن وجوده فانتظاره أفضل والالتجمل أفضل (قوله فيحرم قبل سادس الحجة) أي والاولى له ذلك (قوله لزمه قضاؤها) أي ولو مسافرا كما علم من قوله وليس السفر عذرا في تأخير صومها (قوله ويجوز ان لا يحج في هذا العام) أي يمكن (قوله اذا رجع الى أهله) أي وان بعد وطنه كالمغاربة مثلا (قوله صامها) أي السبعة وجزاء الشروع فيها عقب أيام التشريق حيث صام الثلاثة قبل يوم النحر والامام الثلاثة ثم السبعة وفرق بينهما بأربعة أيام (قوله ويندب تتبعها أيضا) الاولى ان يقول أي يندب الخ لان ما ذكره تفسير للتشبيه المقادير بقوله وكذا السبعة ويمكن الجواب بأنه أشار الى أنه كما يندب تتابع الثلاثة والسبعة يندب تتابع العشرة بان لا يفصل بين الثلاثة والسبعة إلا بعد السير الى أهله (قوله بقدر أربعة أيام) أي فلو استوطن مكة ولم يصم الثلاثة قبل يوم النحر فرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام (قوله ومدة امكان السير الى أهله على العادة) أقول ومن ذلك إقامة الحج بمكة بعد أعمال الحج لقضاء حوائجهم فاذا أقام بمكة

يوم النحر) لا يتابع ونحوهما من خلاف من أوجب به ولولا هذان لكان القياس أن لا يجوز تأخير عن وقت الوجوب والامكان كالزكاة (فان يحجز عنه) محسبان فقدومه وثمنه أو شرها بان وجده باكثر من ثمنه او كان محتاجا اليه أو الى غنائه أو غلب غنائه ماله أو نحو ذلك (في موضعه) وهو الحرم سواء أقدر عليه يملكه أم بغيره أم لا بخلاف كفارة اليمين لان الهدى يختص ذبحه بالحرم دون الكفارة (صام) بدله حتما عشرة أيام ثلاثة في الحج) أقوله تعالى فمن لم يجد أي الهدى فصيام ثلاثة أيام في الحج أي بعد الاحرام به فيمنع تقديمه على الاحرام بخلاف الدم اذا الصوم عبادة بدنية فامتنع تقديمها على وقتها كالمصلاة والدم عبادة مالية كالزكاة ولو عدم الهدى في الحال وعلم وجوده قبل فراغ الصوم فله الصوم في الاظهر مع انه لم يحجز في موضعه ولو رجا وجوده جاز له الصوم وفي استصحاب انتظاره ما مر في التيمم ولكن (تستحب قبل يوم عرفة) لانه يستحب للحاج فطره كما مر في صوم التطوع فيحرم قبل سادس الحجة ويصومه وتاليه واذا أحرم في زمن يسع الثلاثة وجب عليه تقديمه على يوم النحر فان أخرها عن أيام التشريق عصي وصارت قضاء وان تأخر الطواف وصدق عليه أنه في الحج لان تأخيرها نافعا فلا يكون هرا دامن الآية وليس السفر عذرا في تأخير صومها لان صومها يتعين ايقاعه في الحج بالنص وان كان مسافرا فلا يكون السفر عذرا بخلاف رمضان فلا يجوز صومها في يوم النحر والتشريق كما مر واذا فاته صوم الثلاثة في الحج لزمه قضاؤها ولا دم عليه ولا يجب عليه تقديم الاحرام بزمن يتمكن من صوم الثلاثة فيه قبل يوم النحر اذا لا يجب تحصيل سبب الوجوب ويجوز ان لا يحج في هذا العام ويسن للموسر الاحرام بالحج يوم التروية وهو ثامن الحجة لا يتابع وهذا الصوم ترك لا يتصور في ترك الرمي ولا في طواف الوداع ولا في الفوات فيجب صوم الثلاثة بعد أيام التشريق في الرمي لانه وقت الامكان بعد الوجوب (و) صام بعد الثلاثة (سبعة) اذا رجع الى وطنه (أهله في الاظهر) ان أراد الرجوع اليهم أقوله تعالى وسبعة اذا رجعتم وخبر من لم يجد هديا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله فلا يجوز صومها في الطريق لذلك فلو أراد الإقامة بمكة صامها بها كافي البحر والشافي اذا فرغ من الحج لانه المراد بالرجوع فكأنه بالفرار رجعا عما كان مقبلا عليه (ويندب تتابع) الايام (الثلاثة) اداء أو قضاء (و) كذا (السبعة) بالرفع بخطه ويندب تتابعها أيضا لان فيه مبادرة لاداء الواجب ونحوهما من خلاف من أوجب به نعم لو أحرم بالحج من سادس الحجة لزمه ان يتابع في الثلاثة لضييق الوقت لا لتتابع نفسه (ولو فاته الثلاثة في الحج) بعذرا أو غيره (فلا يظهر انه يلزمه) قضاؤها ما مر (وان يفرق في قضائها بينهما وبين السبعة) بقدر أربعة أيام يوم النحر والتشريق ومدة امكان السير الى أهله على العادة الغالبة كافي الاداء

فرق بين ذلك وبين السير المعتاد الى أهله لانه لا يمكنه التوجه اليهم بدون خروج الحاج وهي ضرورية بالنسبة له كالأقامة التي تفعل في الطريق ومن ذلك عشرة أيام لدورة المعروفة في فرق بجميع ذلك فيما يظهر

فلوصام عشرة ولا حصات الثلاثة ولا يعتد بالبقية لعدم التفريق والثاني لا يلزمه
التفريق (وعلى القارن دم) لوجوبه على المتنع بالنص وفعل المتنع أكثر من فعل القارن
فاذا لزمه الدم فالقارن أولى بالخبر انه صلى الله عليه وسلم ذبح عن نسائه البقر يوم النحر فأت
عائشة وكن قارنات (كدم المتنع) في أحكامه المتقدمة جنسا وسنا وبدا عند العجز لانه
فرع عن دم المتنع (قلت) كما قاله الرافعي في الشرح (بشرط ان لا يكون) القارن (من
حاضري المسجد الحرام) ومريان حاضريه وان لا يعود قبل الوقوف للاحرام بالحج من
المبقات فان عادت سقط عنه الدم (والله أعلم) لان دم القارن فرع عن دم المتنع ودم المتنع
غير واجب على الحاضر ففرعه كذلك وهذا الشرط ايضاح والافتقار به بدم المتنع
كما مر يغني عنه ولو استأجر اثنين آخر احدهما للحج والاخر لعمره فمتنع عنهما أو اعقر
أجير عن نفسه ثم حج عن المستأجر فان كان قد تمتع بالاذن من المستأجرين أو أحدهما
في الاولى ومن المستأجر في الثانية فعلى كل من الاذنين والاذن والاجير نصف الدم
ان أيسر أو أنعسر أو أحدهما فيما يظهر فالصوم على الاجير أو تمتع بالاذن من ذكر
لزمه دمان دم للمتنع ودم لاجل الاساءة بمجاوزته الميقات ولو وجد المتنع الفاقدا للهدى
الهدى بين الاحرام بالحج والصوم لزمه الهدى لان وجده بعد شروعه في الصوم فلا
يلزمه وانما يستحب خروجه من الخلاف

* (باب محرمات الاحرام) *

في المحرمات به والاصل في ذلك الاخبار الصحيحة كخبر مثل صلى الله عليه وسلم لم يلبس
المحرم من الثياب فقال لا يلبس القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس
ولا الخفاف الا أحدا لا يجد نعلين فليلبس الخفين وليقطععهما أسفل من الكعبين ولا يلبس
من الثياب شيئا منه زعفران أو ورس ولا تنقب المرأة ولا تلبس القفازين وانما وقع
الجواب عما لا يلبس لانه محصور بخلاف ما يلبس وان كان هو المسئول عنه اذا اصل
الاباحة وتنبها على انه كان ينبغي السؤال عما لا يلبس وان المعتبر في الجواب ما يحصل
المقصود وان لم يطابق السؤال صريح الخبر من النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس
القمص والاقبية والسراويلات والخفاف الا أن لا يجد النعلين وقد عد المحرمات في
الرواق واللباب عشرين شيئا أو جرى على ذلك البلقي في تدريسه وقال في الكفاية انها
عشرة أي والباقي ممتد اخذ قال الاذري واعلم ان المصنف بالغ في اختصار أحكام
الحج لاسيما هذا الباب وأتى فيه بصيغة تدل على حصر المحرمات فيما ذكره والمهر رسالم من
ذلك فانه قال يحرم في الاحرام أمور منها كذا وكذا هـ والمصنف عد هـ سبعة فقال
(أحدها ستر بعض رأس الرجل) وان قل كيباض خلف اذنه فيجب كشف جميعه منه مع
كشف جزمه مما يحاذيه من الجوانب اذا ما لا يتم الواجب الابه فهو واجب وليست الاذن من
الرأس خلا فالمن وهم فيه ولو جاوز شعر رأسه حده بحيث لم يجز المسح عليه فهل يحرم عليه

(قوله لانه فرع عن دم المتنع) أي
مبنى على دم المتنع (قوله لاجل
الاساءة الخ) أي حيث لم يعد
للاحرام بالحج من الميقات (قوله
لان وجده بعد شروعه الخ)
أي واذا فعله بعد الشروع
في الصوم فهل يسقط ببقية لفعله
ما هو الاصل ويقع ما فعله نقلا
مطلقا أم لا فيه نظروا لا قرب
الاول قياسا على ما لو حج عن
الاعتاق في كفارة الوفاة
أو الظهار وشرع في الصوم ثم قدر
على الاعتاق ففعله فان ماصاه
يقع نقلا مطلقا

* (باب محرمات الاحرام) *

أي المحرمات به * (فائدة) * محصل
ما في حاشية الايضاح للشارح ان
كل من اتلف الحيوان المحترم
ومن الجماع في الحج كبيرة وان بقية
المحرمات صغيرة اهـ سم على حج
وقوله ومن الجماع ظاهره ولو بين
التحليل واهله غير مراده وقوله
في الحج قد يخرج العمرة واهله غير
مراد أيضا

(قوله والاوجه الثاني) وعليه فالفرق بينه وبين التقصير ان البشرة هنا هي المقصودة بالحكم كالوضوء وانما اجزأ تقصيره لانه منوط بالشعر لا البشرة فلم يشبه ما نحن فيه حج ٤٤٨ (قوله بخلاف ما لا يعد ساترا كخبط) ظاهره وان قصد به الستر ويدل له ما ساقى

من الفرق بين نحو القففة وغيره (قوله كقففة) ومثل القففة فيما ذكر ووضع اليد على رأسه بقصد الستر اهـ حج (قوله والا لزمته الفدية) أي بان قصد الستر وحده أو مع الحبل (قوله ومقتضاه) أي مقتضى قوله والا لزمته الفدية (قوله مما ذكر) أي من كونه يعد ساترا عرفا ولا يعد وقصد بنحو القففة الستر (قوله وماء) عطف على قوله كخبط شده (قوله الحاجة) ويظهر ضبطها في هذا الباب بما لا يطاق الصبر عليه عادة وان لم يبح الميم كحرو برد الخ اهـ حج ويهمل بعض الهوامش الصحيحة عن سم مانعه سألت بعض شيوخ الجاز عن المحرم اذا لبس عمامته للعدو فهل يجوز له نزعها لاجل مسح كل الرأس وهل تكرر ذلك للسنة وهل تلزمه الفدية للنزع والتكرار والنزع ففة فاجاب بانه يجوز له نزعها لذلك وله التكرير وتلزمه الفدية للنزع ولا تلزمه للتكرير في الوضوء الواحد اهـ رجه الله وهو قريب (قوله وتبان) قال في المختار والتبان بالضم والتشديد سر وال صغير مقدار شبر يستر العورة المغالطة وقد يكون للملاحين اهـ (قوله وان لم يلبس) قال في المختار من باب رد (قوله أو القباء) بان وضع أسفله على

ستره هنا كما يجزئ تقصيره أولا كما لا يجزئ المسح عليه محل احتمال والاوجه الثاني (بما يعد ساترا) عرفا وان لم يحيط به كقفنسة وطين ومزهم وحناء فحينئذ يلزم الصبيحان انه صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذي خرج من بيته ميتا لا يتخمر وارأسه فانه يبعث يوم القيامة ما يبى بخلاف ما لا يعد ساترا كخبط شده ولم يكن عريضا كالعصابة ومحمول كقففة وضعها على رأسه لا بقصد الستر والالزمت الفدية كما حرم به جمع ومقتضاه الحرمة ومعلوم ان نحو القففة لو استرخى على رأسه بحيث صار كالقفنسة ولم يكن فيه شيء يحمل يحرم وتجب الفدية فيه وان لم يقصد ستره فان اتقى شرط مما ذكر لم يحرم خلافا لما يوهمه كلام الاذرى وماء غطس فيه ولو كدرا أو طين وحناء رقيقين ولبن وعسل رقيق وهو دج استظل به وان مسه أو قصد الستر بذلك فيما يظهر وفارق بنحو القففة بان ذلك يقصد الستر به اعرفا بخلاف هذه ونحوها ونوسه وسادة أو عمامة وستره بما لا يلاقيه كان رفعه بنحو عود يده أو يده غيره وان قصد الستر فيما يظهر وانما عطفوا الماء اليه كدوسا ترا في الصلاة لان المداثر على ما منع ادراك لون البشرة وهنا على الساتر العرفي وان لم يمنع ادراكها ومن ثم كان الستر بالزجاج هنا كغيره فاندفع ما توهمه بعضهم من اتحاد البابين وما بناء عليه من ان الساتر الرقيق الذي يحكي البشرة لا يضر هنا فقد صرح الامام هنا بانه يضر ولا اعتبار بما في نكت اللثافي مما يقتضى ضعفه ولو شد خرقة على جرح برأسه لزمته الفدية بخلافه في البدن لان الرأس لا فرق فيه بين المحيط وغيره بخلاف البدن وأفهمت عبارته جواز ستر وجهه وعليه اجماع الصحابة وخبر مسلم في الذي وقصته ناقته لا يتخمر وارأسه ولا وجهه قال الذهبي ذكر الوجه فيه وهم من بعض الرواة قال في الشامل هو محمول على ما يجب كشفه من الوجه لتحقيق كشف الرأس وصح نحره ووجهه ولا يتخمر وارأسه (الا) ستر بعض رأس الرجل أو كاه (الحاجة) من حراو بردا وداواة كان جرح رأسه فشده عليه خرقة فيجوز ان قوله تعالى ما جعل عليكم في الدين من حرج نعم تلزمه الفدية كما مر قياسا على الحلق بسبب الاذى (ولبس الخبط) كتقميص وخف وقفاز وقباء وان لم يخرج يديه من كفه وخريطة تلطاب لحية لانه في معنى الثفازين وسراويل وتبان (والمنسوج) كدرع من زرد سواء كان الساتر خاصا بمحل الستر ككيس اللعبة أولا كان ستر يعضه بعض البدن على وجه جائز ويعضه الاخر يعضه على وجه ممنوع كازار شقة نصفين وان على ساق نصفه بقدا وخيط وان لم يلف النصف الاخر على الساق الاخر فيما يظهر وان أوهم تعبيرا كغيره ما بقولهم أو شقه نصفين وان كل نصف على ساق وعقده خلافة (والمعنود) كجبة لبد سواء في ذلك المتخذ من قطن وكان وغيره اللبنة السابق (في سائر) أي جميع اجزاء (بدنه) والمعتبر في اللبس العادة في كل ملبوس اذ به يحصل الترفه فلوارتدى بالقميص أو القباء أو الخف بهما أو اتمز

عائقه اهـ حج وقضيته انه لو جعل غشاء على عاتقه وبطائه الى خارج كان ساترا فوجب فيه الفدية وهو قريب بالسراويل

(قوله ويلحق به) أي أدخل رجله (قوله ولو زار الخ) ظاهره ولو زاروا أخذوا زيارته وسأق انه انما يضر زره بالازرار ان
تقاربت في عراجله المتباعدة فاعمل ما هنا محمول على ما يأتي ٤٤٩ (قوله أو عتده بشكة) الشكة بكسر التاء والحجرة

بأشبات الجيم كما هنا وبجذنها كما
في المذهب لغتان مشهورتان
ذكرهما صاحب الجمل والصاح
وآخرون وهي التي تجعل فيها
الشكة اه مجموع للنوى (قوله
وهو فيه) أي الرداء (قوله هميان)
اسم الكيس الدراهم (قوله جواز
الاحتياط) معتمد (قوله عند فقد
الازار) ظاهره وان لم ينقص بفتقه
وفي حج ان يحمل جواز ذلك ان
نقص بفتقه والاوجب (قوله وان
استرظهر القديمين) ظاهره وان
سترالعقب وعليه فلا حاجة الى
قطع ما يستر الاصابع من الزموزة
او الزربول (قوله واستدامة لبسه)
أي وان قلت (قوله موباة للدم)
أي وحرمة الاستدامة كما يأتي
في ساتر وجه المرأة (قوله لم يستر
سيره جميع الاصابع) مفهوما
انه اذا استر جميع الاصابع ضرره
مشكل على ما مر من عدم حرمة
الزموزة مع انها ساترة لظهر
القدم مع جميع الاصابع الآن
يعمل ما مر بما اذا لم يجد غيرها
فاغتفر لبس الحاجة بخلاف
ما هنا رأيت في حج ما يصرح
بذلك (قوله اما المداس المعروف
الآن) وهو ما يكون استساكه
بسيور على الاصابع (قوله لم يلزمه
قبوله) ظاهره وان كان في
النسيئة لاجل يوسر فيه كان

بالسراويل فلا فدية كما لو اتزر بزارافقه من رفاع أو أدخل رجله في ساق الخلف ويلحق
به لبس السراويل في إحدى رجله أو ألقى قباء أو فرجية عليه وهو مضطجع وكان بحيث
لو قام أو قعد لم يستسكن عليه الا بزيده ولو زار الازار وأخطه حرم نص عليه أو عتده
بشكة في هجرة الحاجة احكامه فلا سكتة يكره كما قاله المتولي وله شدة بخيط ولو مع
عقد الازار الحاجة ثبوته بخلاف عقد الازار بزاراف في عرا ان تقاربت وعقد الرداء
كذلك وان تباعدت وعقد طرفي ردائه بخيط أو دونه أو خلهما بخلال كما مر فليس له شيء
منه الشبه بالسراويل أو الخيط من حيث استساكه بنفسه وفارق الازار الرداء فيما ذكر
بان الازار المتباعدة تشبه العقد وهو فيه ممنوع لعدم احتياجه اليه غالباً بخلاف الازار
وله شد طرف ازاره في طرف ردائه من غير عقد لكنه يكره وله بلا حاجة تقليد نحو سيف
وشد نحو هميان ومنطقة وافر عمامة بوسطه ولا يعقددها ولبس خاتم وادخل يده في كم
منفصل عنه وظاهر كلامهم جواز الاحتياط بحجوة أو غيرها وقد أبدى بعض العلماء حكمة في
تحریم لبس الخيط وغيره مما منع منه المحرم وهي خروج الانسان عن عادته فيكون مذكرا له
ما هو فيه من عبادة ربه فيشتغل بها قال الاسنوي وخريطة اللحية لا تدخل في كلام المصنف
لان اللحية لا تدخل في معنى البدن (الا اذا) كان لبسه الحاجة تكرو بردي يجوز مع الفدية
أو (لم يجد غيره) أي الخيط ونحوه فيجوز له من غير فدية لبس السراويل التي لا تأتي الا تزار
بها عند فقد الازار فان أتى حرم لبسه حينئذ ولبس خف قطع أسنل كعبه أو مكعب أي
مداس وهو المسمى بالزموزة أو زربول لا يسترا الكعبين وان استرظهر القديمين لما صرح
من قوله صلى الله عليه وسلم في خطبة عرفات السراويل لمن لم يجد الازار والخنفاف لمن
لم يجد النعلين أي مع قطع الخفين أسنل من الكعبين بقريئة الخبر المار والاصل
في مباشرة الخنفاف في الضمان واستدامة لبس ذلك بعد قدرته على النعل والازار موجبة
لادم وخروج عن لم يجد الواحد فيحرم عليه لبس ذلك للخبر والمراد بالنعل التماسومة ومثلها
قبقاب لم يستر سيره جميع الاصابع أما المداس المعروف الآن فيجوز لبسه لانه غير محيط
بالقدم ولا فرق بين ان يأتي من السراويل ازاراً ولا لاطلاق الخبر وأضاعة المال بجملة
ازار في بعض صورته ولتأق المنفعة المقصودة من النعل بعد قطعه من غير عمل بخلاف
الخلف ولو ردد الامر بقطعه وجريان العادة بسره وله أمره والمساحية فيه بخلاف
السراويل فسقط القول بأشكاله وبحج بعضهم عدم جواز قطعه اذا وجد المكعب لانه
اضاعة مال وهو متجه ولو قدر على ان يستبدل به ازاراً مثله قيمة وجب ان لم يضر زمن
تدو فيه عورته والافلا كما في المجموع ولو بيع منه ازاراً ونعل نسيئة أو وهبه له ولو من
أصل أو فرع لم يلزمه قبوله أو أعير له لم يلزمه وبجث الاذرى انه يجزى حينئذ في الشرائع نسيئة
وفي قرض الثمن ما مر في التيمم وظاهر كلامهم انه يجوز له لبس الخلف المقطوع وان لم يحتج

أجل مدة يصل فيه الى ماله وقياس ما في التيمم خلافه ثم رأيت قوله وبجث الاذرى الخ
(قوله وفي قرض الثمن ما مر في التيمم) أي فيجب حيث كان لاجل مع زيادة تليق بالاجل وكان ميسراً وقت حلوله

اليه وهو بعد بل الاوجه عدمه الحاجة كخشية تجس رجليه أو فحوا برأ وحرا وكون
الحذاء غير لا تقي به ولا فرق في جميع ما تقر بين البالغ والصبي إلا أن الاثم يختص بالمكلف
ويأثم الولي إذا أقر الصبي على ذلك ولا بين طول زمن اللبس وقصره (ووجه المرأة) ولو أمة
كما في المجموع (كرأسه) أي الرجل في حرمة الستر لوجهها أو بعضه الحاجة فيجوز منع
الفدية وعلى الحرقة أن تستمر منه ما لا يتأتى ستر جميع رأسه إلا به احتياط للرأس إذا لم يكن
استيعاب ستره إلا بستر قد ريسر مما يليه من الوجه والمحافظة على ستره بكمال السكونه عورة
أولى من المحافظة على كشف ذلك القدر من الوجه وقضيته أن الأمة لا تستر ذلك لأن
رأسها ليس بعورة وهو ما جزم به في الاسعاد وهو الوجه ولا ينافيه قول المجموع ما ذكر
في احرام المرأة ولبسها لم يفرقوا فيه بين الحرقة والأمة وهو المذهب لأنه في مقابلة قوله
وشذ القاضى أبو الطيب فحكى وجهها أن الأمة كالرجل ووجهين في المعضة هل هي
كأمة أو كالحرقة اه وعلى ظاهر المجموع يمكن الجواب بأن الاعتماد بالرأس حتى من الأمة
أكثر وللمرأة أن ترضخ على وجهها ثوبا متجا فمعا عنه بنحو خشبة وان لم يتحج ذلك لحرقة فتنه
فان وقعت من غير اختيار فأصاب وجهها فان رفعته فورافلا فدية والائتم ووجبت
ولا يعد جواز الستر مع الفدية حيث تعين طريقا للدفع نظر محرم (ولها) أي للمرأة (لبس
الخيط) وغيره في الرأس وغيره (الا الفناز) فليس لها ستر الكفين ولا أحدهما به (في
الانفاهر) للخبر المار ولأنه بالنسبة لغير الذكرا لبوس عضوا ليس بعورة فاشبهه خف الرجل
وخريطة لحيمته اذ هو نثي يعمل لليدين يحشى بتطن ويكون له ما يزر به على الساعد يد
من البرد وتلبسه المرأة في يديها ومراد الفقهاء ما يشمل المحش والمزور وغيرهما وبكونه
ملبوس عضو غير عورة في الصلاة فارق خفها والحقت الأمة بالحرق احتياطا وخرج به
ستر يد المرأة بغيره ككم وخرقه لفتحها عليه اشد وغيره كما صححناه فبحوزها جميع ذلك وان
لم يتحج لخضاب وفحوه ولأنه لا تخريم القناز عليها ما هو وهي غير موجودة هنا والرجل
مثلها في مجزءان الحرقة ويحرم على الخنثى المشكل ستر وجهه مع رأسه وتلزمه الفدية
وليس له ستر وجهه مع كشف رأسه خلافا لما يقتضى كلام ابن المقرئ في روضه ولا فدية عليه
اذ لا نوجبها بالشك نعم لو أحرمت بغير حضرة الاجانب جازله كشف رأسه كما لو لم يكن محرما قال
في المجموع وبسن ان لا يستتر بالخيط لجواز كونه رجلا ويمكنه ستره بغيره هكذا ذكر جمهور
الاصحاب وقال القاضى أبو الطيب لا خلاف أنا أمره بالستر ولبس الخيط كما أمره أن
يستتر في صلاته كالمرأة وفي أحكام الخنثى لابن المسلم ما حاصله انه يجب عليه ان يستتر رأسه
وان يكشف وجهه وان يستتر بدنه الا الخيط فانه يحرم عليه احتياط اقال الاذرى
كالا سنوى وما قاله حسن اه ولكنه مخالف للمامر عن المجموع (الثاني) من المحرمات
(استعمال الطيب) للمحرم ذكره كان أو غيره ولو أخشم بما يقصد منه ربحه غالباً ولو مع
غيره كمسك وعود وكافور وورس وزعفران وريحان وورد وياسمين ونرجس وآس وسوسن

(قوله لان رأسها ليس بعورة) أي
بالنسبة للصلاة (قوله ووجبت)
أي وتعددت بعد ذلك (قوله ولا
يعد جواز الستر) أي بل ينبغي
وجوبه ولا ينافيه التعبير بالجواز
لأنه جواز بعد منع فيصافى
بالواجب (قوله والرجل مثلها
في مجزءان) أي في لفها مع الشد
فلا ينافى ما مر من حرمة شد نصف
الازار بساقه (قوله اذ لا نوجبها
بالشك) ويؤخذ من التعليل انه
لو ستر وجهه ولبس الخيط في احرام
واحد لزمته الفدية لتحقيق موجبها
هنا أيضا اه حج (قوله ولكنه
مخالف للمامر عن المجموع) أي
فالمعتمد ما في المجموع

ومنثور ونمام وغيرها مما يطيب به ولا يتخذ منه الطيب بشرط الرياحين كونها رطبة
وفي المجموع عن النص ان الكاذي بالمجعة ولوليا بساطيب واعلمه أنواع ويكون ذلك من
نوع اذ ارش عليه ما ظهر ريحه ومثله الفاغية وهي غمر الحناء لكن ان كانت رطبة فيما يظهر
وعلم من ذلك حرمة ما هو طيب بنفسه بالاولى كدهن ينفسج أو ورداوياسمين أو آس
أو كاذي والمراد به نحو شرج يطرح فيه ذلك أو مالوطرح نحو البنفسج على نحو السهم
أو اللوز فاخذ رائحته ثم استخرج دهنه فلا حرمة فيه ولا فدية وسواء في حرمة ما ذكرنا
اشتق له لذلك (في) ملموسه من (نوبه) أو غيره كخف أو نعل للخبز المار (أو) في (بدنه) قياسا
على نوبه بطريق الاولى ولوليا طنائبا كل أو اسعاط أو احتقان فيجب مع التحريم في ذلك
الفدية اذا كان على الوجه المعتاد في ذلك الطيب فلو شذخومسك أو عنبر في طرف نوبه
أو وضعته المرأة في جيبها أو بستانها لم يحرّم كذا في ولا يضر وضعه بين يديه على
هيئته المعتادة ونسبه ولا شمس ماء الورد اذا تطيب به وان كان فيه نحو مسك انما يكون بصبه
على بدنه أو نوبه ولا لاجل العود أو كله والاصاق ياطن البدن كهو بظاهرة فلو كان
في ما كول بقى فيه ريح الطيب أو طعمه حرم لان الريح هو الغرض الاعظم من الطيب
والطعم مقصود منه أيضا بخلاف اللون وحده ومنه ادخله في الاحمال والاكتحال بنحو
اعتمد طيب ولو خفيت رائحة الطيب نحو غبار فان كان بحيث لو أصابه ما فاحت حرم
استعماله والا فلا وانما عني عن رائحة النجاسة بعد غسلها لان القصص ازالة العين وقد
حصات والقصص من الطيب الرائحة وهي موجودة وبه يعلم ان ما لا يدركه الطرف من
الطيب كغيره اذا ظهر له ريح والا فلا ولا تطيب بقا كهة كتفاح وسفرجل واترج ونارنج
وغيرها لانها مقصود لاد كل غالب ولا بنحو دواء كقرنفل وقرقا وسنبل ودارصيني وعفص
وحب محلب ومصطكى وسائر الابازير الطيبة لان المقصود منها غالباً الدواي بها ولا بنحو
زهر ياديه كشيح وقيصوم وشقائق اذ لا يقصد منها الطيب ويؤخذ منه كون البعثران
طيبا لانه مستنبت ومثلها نحو العصفرو الحناء لان القصد لونها ونور نحو التفاح والاترج
والنارنج والكثيرى بجماع عدم قصده الطيب منه ولا بنحو بان ودهنه على ما نقله الامام
والغزالي عن النص واعتمده واطلق الجمهور ان كلامهم ما طيب وجل الشيطان الخلاف
على توسط ذكره جماعات ونقله المحاملى عن النص وهو ان دهن البان المنشوش وهو المغلى
في الطيب طيب وغير المنشوش ليس بطيب والاعلام ليس بشرط بل المدار على الطرح
تظهر ما مر في دهن البنفسج وايد القنوى بقول الامام الادهان نوعان دهن طيب مثل
البان المنشوش بالطيب ودهن ليس بطيب مثل سليخة البان غير منشوش قال أبو زرعة
تعالى بن الملقن انما يأتي هذا الحمل في دهن البان دون البان نفسه فالخلاف فيه محقق
ورده الجوزجى بان هذا الدهن كما يكون اذا أغلى فيه الطيب طيبا كذلك البان اذا أغلى
في الطيب الذي هو دهن كماء الورد يكون طيبا ثم نظرا أخذ من كلام طائفة من المتأخرين

(قوله أو كاذي) ودهن اترج بان
أغلى فيه وان كان الاترج غير طيب
اذ لا تلازم اه حج (قوله ونسبه)
أى بل لا يتم أخذها بده
ونسبه أو وضع أنفه عليه اللشم كما
شرطه ابن كج اه حج (قوله
ولا لاجل العود أو كله) فديناني
هـ اذا ما تقدم في جعل ضابط
ما يحرم التطيب به انه كل
ما تقصد رائحته كالسك والعود
من قوله ولوليا كل أو اسعاط
أو احتقان الآن يقال ان كل
العود لم يعد من التطيب به على
ما جرت به العادة في استعماله
لم يحرم (قوله والاصاق ياطن
البدن) وهو داخل الجوف وهذه
الجملة في معنى التعليل كقوله
وأكله (قوله ومنه) أى الطيب
(قوله عن رائحة النجاسة) أى
حيث عسر زوالها (قوله ومثلها)
أى زهور البادية (قوله ان كاد
منه ما) أى البان ودهنه

في كلام الشيخين المذكور بأنه حيث لا تعلق له ما بالطيب أصلاً فإن نحو الشرح إذا
 أغلى فيه الورد يصير طيباً بواسطة الورد أو التي السمس في ماء الورد وأغلى يصير طيباً
 فكيف يتضح القول بأنهم ما طيبان على أن الطيب في البان محسوس وقد يقال قد
 نقل عن اتفاق الأصحاب في دهن البنفسج أنه طيب وقد قطع الدارمي وأقره في دهن
 الالترج أنه مثله مع كون الالترج ليس بطيب قطعاً فاولى أن يكون دهن البان كذلك
 للخلاف في أن البان طيب فالتعقيق تأويل كلامهم ما بان يقال مرادهم ما بالطيب المغلى في
 الطيب البان وبرز الضمير ~~لكن~~ تسمية طيباً اذ هي محل الخلاف فحينئذ يطابق
 ما قلناه في البنفسج بأن المراد بدهنه ما أغلى فيه وعلى نظيره في دهن البان يحمل كلام
 الجمهور لأنهم اتروحه مع سمس به وعليه يحمل كلام الغزالي وأمامه وما رده على أبي زرعة
 محل نظر والتحقيق أن كلامهم أغبر متان في البان وأن المعتمد فيه أنه طيب نعم من قال
 أنه ليس بطيب يحمل على يابس لا يظهر ربحه برش الماء عليه ويعتبر لوجوب القدية بشئ
 مما هو كون المحرم عامداً لما يتكرمه وبالأحرام وبكونه طيباً وإن جهل وجوب القدية في
 كل أنواعه أو جهل الحرمة في بعضها فمختاراً عاقلاً إلا السكران الحرمة الطيب حينئذ
 بخلاف النابى وإن كثر منه قياساً على كاه في الصوم ولا يصح قياسه على الصلاة لاشتماله
 على أفعال متجددة مباينة للعبادة من كل وجه فوقوع الفعل مع ذلك يشعر بزيادة
 التقصير بخلاف الأحرام فإنه مجرد استدامة التجرد الذي يقع في العادة كثيراً فحينئذ
 غير مذكرة كهيئته بل قد لا يوجد تذكرة أصلاً كما لو كان غير متجرد وبخلاف الجاهل
 بالتحريم أو بكونه طيباً فلا حرمة ولا قدية لما صح أنه صلى الله عليه وسلم لم يوجب القدية
 على من يابس مطيباً جاهلاً قال القاضي أبو الطيب ولو ادعى في زمانه الجهل بتحريم
 الطيب واليابس في قبوله وجهان ١ والأوجه عدمه إن كان مختلطاً بالعلم بحيث لا يخفى
 عليه ذلك عادة والاقبل ولو اطعمه غيره بطيب فالقدية على الماطح أى وكذا عليه أن توفى
 في آرائه وتجب بنقل طيب أحرم بعده مع بقاء عينه لأن انتقاله بواسطة نحو عرق أو حركة
 وتجب أيضاً بسبب مس طيب كان داسه عالماً به وبلزق عينه به وعبقة به العين أو عبقة به
 من غير علم فعلم وتوفى في قلعه لأن مسه وقده لم يعقب ريحه فقط بان علم به وظن كونه
 يابساً لا يعقب به عينه وكان رطباً أو عبقت به فدفن نفسه فوراً فلا قدية كما رجحه في المجموع
 وغيره وعلم أنه لا أثر لعقب الريح فقط بنحو مسه وهو يابس أو جلوسه في مكان عطاراً وعند
 متجمل لأنه ليس تطيباً بخلاف احتوائه على محمرة بأن يجعلها تحتته لأن التطيب به ليس
 إلا بذلك لكن جزم الزركشي بأنه لو طارحه في نار أمامه ولم يجعله تحتته حرم ولا منافاة لأنه
 متى عبقت العين يئدنه أو ثوبه حرم وإن كان أمامه ومتى عقب الريح فقط فلا وإن كان تحتته
 والماء المبخر كالنوب فيما ذكره ويجب بنوم أو جلوس أو وقوف بفراش أو مكان مطيب من
 غير حائل بينه وبين ذلك وبسبب توفى في دفع ما أتى عليه من الطيب بنفض أو غيره

(قوله وبرز الضمير) انظر إلى
 موضع أراد ببرز الضمير واهل
 المراد وإنما أبدل الضمير بالظاهر
 في قوله مثل البان المنشوش
 بالطيب مع أنه كان الظاهر على
 مقتضى الجمع المذكور أن يقول
 مثل دهن البان المنشوش به (قوله
 لوجوب القدية بشئ مما هو)
 أى وما يأتى (قوله ولو اطعمه غيره
 بطيب) أى بغير اختياره أخذاً بما
 يأتى في الحلق وللمحرم مطالبة
 المطيب بالقدية أخذاً من ذلك
 أيضاً (قوله وعبقة به) العبقة
 مصدر عقب به الطيب أى لزق
 وبابه طرب اه مختار

مع الايمان ولو كان الملقى ربحا اذا الاستدامة هنا كالا بندا بخلاف الايمان وانما جاز
الدفع بنفسه وان استلزم المماسه وطال زمنه لان قصده الازالة ومن ثم جاز له نزع الثوب
من رأسه ولم يلزمه شقعه وان تعدى بلبسه كما اقتضاه اطلاقهم وظاهر تعجبهم به لم يلزمه
أنه يجوز وان قصص بذلك قيمته ويوجه بان مبادرته للخروج عن المعصية قطعت النظر عن
كونه اضاعة مال نعم الاولى ان يأمر من يزيله حيث لا تراخي فيه أما اذا لم يمكن للجوز مائة
وفقد من يزيله أو أجره بان لم يفضل عنه شيء مما يلزمه صرفه في الفطرة أو كونها زائدة على
أجرة المثل فلا فدية ولو توقفت ازالته على الماء ولم يجد الا ما يكتفيه للوضوء فان كفى مأواه
لازالته توفاه به ثم أزاله والا قدمه واطلاق جمع كنص الام تقديم ازالته محمول على الشق
الاخير أو على ما اذا لم يتغير به الماء ولا تجب بحمل مسك في فارة لم تشق عنه أو ورد في نحو
منديل وان شم الريح أو قصد التطيب خلافا للاذرعي اذا لم يعد بذلك متطيبا فان قحمت
لخرقة أو شقت الفارة وجبت كما قالوه وهو المعتمد وان نظرفيه الشيطان وما يجتمه الاذرعي
من أن حمل الفارة المشقوقة أو المنشوجة لجرد النقل لا يضرب غير بعيد ان لم يشدها في ثوبه
وقصر الزمن بحيث لا يعد في العرف متطيبا وقد علم مما تقرران مجرد مس اليباس
لا يضهر الا ان لزوج به عينه أو حمله بنحو يده أو خرقة غير مشدودة ولم يقصد به النقل بشرطه
لما روي بحث الاسنوي ان لمن طهرت من نحو حمض وهي محرمة ان تستعمل قليل قسط
أو أظفار لا زالة الريح الذكر به لا للتطيب كالمعمدة واولى لان أمر الطيب أخف لوجوب
ازالته عند الشروع في العدة لا الاحرام لكن في باب الغسل منع المحرمة من الطيب
مطلقا وفي الجواهر انه لا يكره للمعمر نثر الطيب ومخيط وأمة اه وبما أطلقته
في الامة أفق البارزي لكن قال الجرجاني يكره له شراؤها وظاهره عدم الفرق بين من
للخدمة والتسرى ووجهه بانها بالقصد تنأهل لفراش (ودهن شعر الرأس) للمعمر
(أو اللحية) ولولا مراعاة وان لم يكن متطيبا كسمن وزبد وشحم وشمع ذائبين ومعتصر من
نحو حب كزيت وشبرج والحق بهم ما الهب الطبري سائر شعور الوجه قال وهو القياس
واعده جمع متأخرون وهو ظاهر خلافا لقول ابن النقيب لا يلحق بهم الحاجب والهدب
وما يلي الوجه اه قيل وما قاله في الاخير ظاهر ومثله شعر الخد اذا لا يقصد تنميته ما بحال
وسواء في الشعر أكان كثيرا أم قليلا اذا التحريم منوط بما يصدق به التزين فانهم علموا
بما فيه من التزين المتنافي لحال الحرم فان الحاج أشعث أغبر وعبارة الروضة وأصلها والحرر
والكتاب والانوار وغيرهما دهن شعر الرأس أو اللحية اه فظاهرها شعول الجميع
وبتقدير عدمه فالشعر جمع وأقله ثلاث شعرات وعبارة كثيرين ويحرم عليه ان يدهن
رأسه أو لحيته كذا أفق به الواو الدرجه الله تعالى وسواء أيضا الرأس واللحية المخلوقان
وغيرهما ما فيه من تزيين الشعر وتنميته المتنافيين لخبر الحرم أشعث أغبر أي شأنه المأمورية
ذلك بخلاف اللبن وان كان يستخر منه السمن أما رأس الاقرع والاصلع وذقن الامرء

(قوله ويوجه) أي الجواز (قوله
مما يلزمه صرفه في الفطرة) قضيته
انه لا يشترط كونه فاضلا عن دينه
وقد يتوقف فيه فيشترط هنا فاضله
عن الدين وان لم يشترط في الفطرة
(قوله على الشق الاخير) هو قوله
والا قدمه (قوله من الطيب
مطلقا) هو المعتمد (قوله يكره له
شراؤها) هو المعتمد (قوله وهو
ظاهر) معتمد وعبارة حج الشعر
الحد والجهة ويوجه بما يأتي
في كلام الشارح (قوله وما قاله
في الاخير ظاهر) هو قوله وما يلي
الوجه (قوله ومثله) أي مثل
ما يلي الوجه على هذا القيل
(قوله وأقله ثلاث شعرات) هذا
التأويل يقتضي جواز ما دون
الثلاث وهو غير مراد على
ما يفهمه قوله وسواء الخ

فلان لا تتفاء المعنى وانما سحر المطيب الاخشم ولزمته القدية كما مر لان المعنى هنا منتف
 بالكلية بخلافه ثم فان المعنى فيه الترفه بالمطيب وان كان المطيب أخشم على أن الطيفة
 الشم قد يبق منها بقية وان قلت لانهم لم تزل وانما عرض مانع في طريقها فحصل الانتفاع
 بالشم في الجملة وان قل ولو كان بعض الرأس أصلع جازد هذه هوفقط دون الباقي وخرج
 بالرأس واللحية وما الحق بهم ما عدا ذلك من البدن ظاهرا أو باطنا وسائر شعوره وأكاه
 من غير ان يصيب اللحية أو الشارب أو العنققة كما هو ظاهر وجهه له في شجة بصر رأسه
 لما مر وفارق حرمة الاسعاط بالمطيب بان القصد هنا تنمية الشعر ولم يحصل منه شيء بوجهه
 وهذا الظهور والرائحة وهي تظهر بالجشاء وغيره والمحرم هنا يوجب القدية كما مر نظيره
 خضب شعر الرأس واللحية بجناء رقيق ونحوه فلا يوجبها لانه ليس بطيب ولا في معناه وذكر
 المصنف الدهن عقب المطيب لتقاربهما في المعنى بجامع الترفه من غير ازالة عين والافه
 قسم مستقل لما اقرر من عدم الفرق في الدهن بين المطيب وغيره والدهن يفتح الدال مصدر
 بمعنى التدخين وتعبيره بما يفيد التنصيص على تحريم كل واحد على انفراد (ولا يكره
 غسل بدنه ورأسه بمخضوخ ونحوه) كسدر من غير تنف شعر اذا قصد منه ازالة الوسخ
 لا التنمية نعم الاولى تركوا كتحال بغير مطيب ليس فيه زينة كالتواخيلا فمافيه
 زينة كالاخذ في كره الحاجة رمد ونحوه كما في المجموع عن الجمهور وقال في شرح مسلم
 انه مذهب الشافعي والكراهة في المرأة شدة ولا يحرم احتجام وقصد ما لم يقطع به ما شعرا
 ولم يضطر اليه ما حينئذ وان شاد شعر مباح ونظر في امرأة وتسريح شعره برفق خشية
 الاتفاف الموجب للدم ولادم عليه ان شاكل تنف المشط شيئا من شعره حال التسريح
 او انتف بنفسه لان الاصل براءة الذمة نعم يكره حك شعره لاجسده باظفارها لا بانامله
 وتسريحه وتفايته (الثالث) من المحرمات (ازالة الشعر) من الرأس أو غيره بمحلق
 أو غيره من اوراق أو قص أو نورة من نفسه أو محرم آخر لقوله تعالى ولا تحلقوا رؤسكم
 حتى يبلغ الهدي محله وقيس بشعر الرأس شعر سائر الجسد لان أبانه مع جلدته وان
 حرمت ابانة الجلد من حيثية أخرى لانه تابع نعم تسن القدية ومثله في ذلك الظفر
 (أو الظفر) من يده أو رجليه أو من محرم آخر قلما أو غيره قياسا على الحلق بجامع الترفه
 والمراد بالظفر والشعر الجنس فيصدق بالواحد ويعضه (وتكامل القدية في) ازالة ثلاث
 شعرات (بفتح العين جمع شعرة يسكونها ولاء أو) ازالة (ثلاثة أظفار) كذلك بان اتحد
 الزمان والمكان وحكم ما فوق الثلاث حكمها كما فهم بالاولى حتى لو حلق شعر رأسه وشعر
 بدنه ولا أو أزال أظفار يديه ورجليه كذلك لزمه قدية واحدة لانه يعد فعلا واحدا وسواء
 في ذلك النامى للاحرام والجاهل بالحرمة لعموم الآية كسائر الاتلافات وهذا بخلاف
 النامى والجاهل في التمتع باللبس والطيب والدهن والجماع ومقدماته لا اعتبار العلم
 والقصد فيه وهو منتف فيها نعم لو أزالها مجنون أو مغمى عليه أو صبي غير مميز لزمه

(قوله وما ألقى به ما) أي من
 بقية شعوره الوجه على ما مر (قوله
 وأكاه) أي الدهن (قوله لان
 أبانه مع جلدته) وقياس ما ذكر
 عدم التحال به فليراجع

(قوله وجوبهم عليهم أيضا) لكن لما كان فيه حق لله خفف عنه كما يأتي في قوله والسبب في خروج ذلك عن القاعدة الخ (قوله
بغير اختياره) أفهم أنه ان حلقه باختياره كان الدم على المخلوق وسيأتي التصريح به في كلامه (قوله فالدم على الحالق) أي مع
أفعه أيضا (قوله من غير إذن الحالق لم يسقط) انظر الفرق بين هذا وبين ما تقدم في الفطرة عن سهم على منهج فيما لو كان الزوج
موسرا وأخرجت الزوجة عن نفسها بغير إذنه من أنها لا رجوع لها إلا بمشورة ٤٥٥ ولأنه على الزوج كالحالة على الصحيح

والفدية والفرق بين هؤلاء وبين الجاهل والغاشي أنه ما يعقلان فعلهما ففسبا إلى تقصير
بخلاف هؤلاء على أن الجاهل على قاعدته لا خلاف وجوبهم عليهم أيضا ومثلهم في ذلك
النائم ولو حلق محرما أو حلال رأسه محرما بغير اختياره قبل دخول وقته فالدم على الحالق
كما لو فعل ذلك بنائم أو مجنون أو غير مميز أو مغمى عليه أذهوا المقصر ولأن الشعر في يد المحرم
كالوديع لا العارية وضمان الأولى مختص بالمتلف وللمخلوق المطالبة به وإن قلنا أن
المودع لا يخصم لأن نسكه يتم بآدائه ولو جوب به بسببه وانما لم يجز للزوجة مطالبة زوجها
بإخراج فطرتها لأن الفدية في مقابلة أطلاق جزئ منه فساغ له المطالبة بخلاف الفطرة
ولو أخرج به المخلوق من غير إذن الحالق لم يسقط بخلاف قضاء الدين لأن الفدية شبيهة
بالكفارة أما لو كان بامرأ أو مع سكوتها وقدرته على الدفع فالفدية عليه لتفريطه فيها
غلبه حفظه ولأنه ما وإن اشتركا في الحرمة في صورة الأمر فقد انفرد المخلوق بالترفع
ومحجب قوله المباشرة مقدمة على الأمر ما لم يعد الدفع على الأمر ألا ترى أنه لو أمر
الغاصب قصا بابتدع شاة غصبها لم يضمنها إلا الغاصب أي ضما نامة مستقرا والافهو طريق فيه
ولو طارت نار إلى شعره فاحرقته وأطاق الدفع لزمت الفدية والافلا ولو أزال المحرم ذلك من
حلال لم تجب فدية على المحرم ولو بغير إذنه أذلا حرمة شعره من حيث الاحرام واستثنى
من اطلاق وجوب الفدية على الحالق ما لو أمر حلال حلالا بحلق محرم نائم أو نحوه فالفدية
على الأمران جهل الحالق أو أكره أو كان أعجميا بعتد وجوب طاعة أمره والافعلى
الحالق ومثله ما لو أمر محرم محرما أو حلال محرما أو عكسه كما به عليه الأذرى وصريح
ما تقرراهما لو كانا معذورين فالفدية على الحالق وقياسه أنه ما لو كانا غير معذورين أن
تكون على الحالق أيضا وهو ظاهر (والاظهر أن في إزالة الشعر) الواحدة والظفر
الواحدة أو بعض شيء من أحدهما (مد طعام وفي الشعرين) أو الظفرين (مدين)
أذ تبعيض الدم فيه عسر والشارع قد عدل الجوان بالاطعام في جزاء الصيد وغيره
والشعرة الواحدة هي النهاية في القلة والمداقل ما وجب في الكفارات فتقرب بالشعرة
به والثاني في الشعرة درهم وفي الشعرين درهمان لأن الشاة كانت تقوم في عصره صلى
الله عليه وسلم بثلاثة دراهم واعتبرت تلك القيمة عند الحاجة للتوزيع ولا فرق في ذلك بين
أن يختار دما أولا كما افتى به الوالد رحمه الله تعالى خلافا للعمراني فقد بسط الكلام على
رد التقييد المذکور جمع من المتأخرين كالبلقيني وابن العماد وعسكو بإطلاق الشيخين

والهبل لو أدى بغير إذن الحال عليه
لم يرجع عليه أه فان منهومه
البقوط عن الزوج والحال أنها
أدت بغير إذن منه ولعله أن الصوم
ثم علق على إخراج الفطرة فلها
غرض في ذلك لرفع صومها وبأنه
لما وجبت الفطرة عليها أصالة
وتحملها الزوج عنها سيما إذا
قلنا أن تحمله من باب الضمان
فإن الفطرة على ذلك التقدير
تكون متعلقة بها حتى يدفعها
الزوج صح إخراجها عن نفسها
لإفالة الوجوب لها ابتداء بخلاف
الحالق فان ضمانه لبذل الشعر
من قبيل ضمان ما تلفه فالضمان
متعلق به خاصة ولم يتعلق منه أثر
بالمخلوق فتقوى شبهه بالكفارة
وهي لو أخرجها غيره من وجبت
عليه بلا إذن لم يعتد به الانتفاء
النسبة وهي لا تصح بدونها (قوله فقد
انفرد المخلوق) وظاهره أن الحالق
لا يطالب بشيء فليس طريقه في
الضمان (قوله ما لم يعد الدفع على
الأمر) به إذا فارق ما لو جرحه غيره
مع تمكنه من دفعه حيث لا يسقط
الضمان عن الجراح لأنه ليس ثم
منفعة تعود على الجروح وإنما

يلحقه به الضرر (قوله والافهو) أي القصاب طريق فيه ومحل عدم القرار على القصاب حيث جهل الغصب والافالضمان
عليه (قوله من حيث الاحرام) أمان من حيث التصرف في بدن الغير بغير إذنه فيحرم ويهزر (قوله وهو ظاهر) أي لأنه المباشر
(قوله ولا فرق في ذلك) أي في إزالة الشعرة

(وللمعذور) في الحلق لا يذاعقل او وسخ أو سراج أو جراحة أو نحو ذلك (ان يحلق ويفدى)
 لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا أو ساجدا أو نحو ذلك فليؤتي الصدقة عن كعب بن عجرة قال في انزال
 هذه الآية أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ادن فدنوت منه فأتال ادن فدنوت
 فقال ابوذيك هو ام راسك قال ابن عوف واظنه قال نعم قال فامرني بفديته من صيام أو
 صدقة أو نسك نسيمكة قال الاسنوي وكذا يلزمه الفدية في كل محرم ابيح للحاجة الا بفس
 السر او بل والخلفين المقطوعين كما مر لان ستر العورة ووقاية الرجل عن النجاسة ما مور
 بهما الخفف فيهما والحصر فيما قاله كما افاده الشيخ منوع فقد استثنى صور لا فدية فيها
 كالزلة شعر نبت في باطن عين وتضرربه وكقتل صيد صائل وسبوان مؤذوك قطع ما انكسر
 من ظفره وتأذى به فقطع المؤذى منه فقط وانما لم يمت في حلق الشعر لكثرة القمل لان
 الاذى حصل من غير المزال بخلافه هنا ومن ثم لو طال شعر حاجبه او راسه وغطى عينيه
 جازله قطع المغطى فقط ولا فدية (الرابع) من المحرمات (الجماع) بالاجماع على الحرم
 احراما مطلقا او بجماع او بعمره او بهما ولو لوليه في قبل او دبر بد كرم متصل او مقطوع
 ولو من بهيمة او بقدر الحشنة من فاقد هاتين المحرمات على المرأة الحلال لئلا يتمكن المحرم منه
 ويحرم على الحلال ايضا حال احرام المرأة ما لم يرد به تحليها ابشرطه الا في لقوله تعالى
 فلا رفث ولا فسوق اي فلا ترفثوا ولا تفسقوا فلفظ خبر ومعناه النهي اذ لو بقي على الخبر
 امتنع وقوعه في الحج لان اخبار الله صدق قطع مع ان ذلك وقع كثيرا والاصل في النهي
 الفساد والرفث ففسره ابن عباس بالجماع وتحرم به مقدمة ايضا كقبلة ونظر ولمس
 ومعاينة بشهوة ولو مع عدم انزال او مع حائل ولا دم في النظر بشهوة والقبلة بمحائل وان
 انزل بخلاف ما سوى ذلك من المقدمات فان فيها الدم وان لم ينزل ان يشرع بدم بشهوة
 والاسقناء في انه لا بد في الدم فيه من الانزال وفي الانوار انها يجب في تقبيل الغلام بشهوة
 وكأنه اخذه من تصوير المصنف فيمن قبل زوجته لوداع انه ان قصد الاكرام أو اطلق فلا
 فدية او للشهوة اتم وفدى ويندرج دم المباشرة في بدنة الجماع الواقع بعدها اي او بدنها
 وكذا في شاته كالواقع بعد الجماع المفسد او بين التحليل فيما يظهر سواء اطال الزمن بين
 المقتدمات والجماع ام قصر وذلك قياسا على حرمة العقد الا في بل أولى لانها تدعو الى
 الوطء المحرم اكثر منه اما حيث لا شهوة ولا حرمة ولا فدية اتفاقا (وتفسد به العمرة)
 لمفردة قبل الفراع منها ما غير المفردة فهي تابعة للحج صحة وفسادا (وكذا) يفسد (الحج)
 بالجماع المذكور (قبل التحلل الاول) سواء كان قبل الوقوف وهو اجماع أو بعده خلافا
 لابي حنيفة وسواء أوفاته الحج أم لا كما في الام ولو كان بالجماع في النسك رقية أو صياح
 اذ عمد الصبي عمد والرقيق مكلف وسواء كان النسك متطوعا به ام مفروضا بنذر او غيره
 لنفسه أو غيره كالاجير أو الناسي والمنون والمغمى عليه والنائم والمكره والجاهل لقرب
 عهده بالاسلام او نشئه بيادية بعيدة عن العلماء فلا يفسد بجماعهم ولو جامع بعد الفساد

(قوله لا يذاعقل الخ) أي لا يحتمل
 عادة ولا ينافي هذا ما مر في نحو
 المنكسر وشعر العين لان من شأنه
 انه لا يبصر عليه فاستثنى فيه بآدنى
 تأذي بخلاف هذا ومن ثم لم يجب
 هذا الفدية اهـ ج (قوله ان
 يحلق) من باب ضرب مختار (قوله
 وتضرربه) أي ولو أدنى ضرر اهـ
 ج (قوله وتأذى) أي وان قل
 التأذى اهـ ج (قوله وتحرم به
 مقدمة) أي ويجب فيها الدم
 على ما يأتي (قوله وان انزل) أي
 وان نعمد وعلم الانزال بذلك (قوله
 الجماع الواقع بعدها) مفهومه ان
 المباشرة بعد الجماع لا يندرج فيها
 في بدنة الجماع والظاهر انه غير
 مراد ونقل بالدرم عن سم على
 الغاية التصريح به (قوله أما
 حيث لا شهوة) أي في جميع
 ما تقدم (قوله فلا يفسد
 بجماعهم) أي بالجماع من الرجل
 ويدخل الحشنة في فرج المرأة

(قوله لزومه شاة) وتذكره بتكرره
 اه حج (قوله لان التزاع ليس
 بجماع) أي حيث قصد بالتزاع
 التزاع قياسا على ما مر في الصوم
 (قوله بدليل انه لو أسلم كحل بنية)
 جديدة غير الاولى (قوله بان كانت
 محرمة بميزة مختارة) أي فلو كانت
 مكرهة أو ناسية أو جاهلة لم يفسد
 نسكها (قوله كما في كفارة الصوم
 فهي عنه) بفي ما لو كان - لا لا وهي
 محرمة أو كان ممن لا يجب عليه
 القدية لكونه مجنوناً وعبارة حج
 ولم يبين من الزمة القدية وهو الرجل
 خاصة كما بسطته في الحاشية ان
 كان زوجا مكفرا محرما ولا فعلا
 حيث لم يكرهها كالوزن
 أو مكنت غير مكلف اه وعبارة
 هم على منسج قال مر والمعمد
 انه لا شيء عليه مطلقا وان كان
 الواطي غير محرم زوجا أو أجنبيا
 كالصوم اه (قوله وتعتبر القيمة
 الخ) معتمد (قوله وفي شرح
 السبكي انه يعتبر بسعركة الخ)
 قال حج بعد ما ذكرنا وجه منهما
 اعتبار حالة الاداء كما يأتي في
 الكفارات (قوله فان عجز صام
 عن كل مديوما) وهل العبرة في قيمة
 الطعام بوقت الاداء أو بسعركة
 غالب الاحوال كما اعتبر ذلك في قيمة
 البدنة أم وقت الوجوب فيه نظر
 وقياس ما قدم اعتبارا غالب
 الاحوال (قوله قال ابن الصلاح
 وإيجابه) أي القضاء عليه أي
 الصبي

لزومه شاة وافهم قوله يفسد انه لا يفسد احرامه بجماعا وهو كذلك ولو احرم حال نزعه
 انعقد صحيحا على اوجه الاوجه لان التزاع ليس بجماع. وكذا ردة قائم اذا وجدت اشاء
 العمرة او الحج ولو بعد التحلل الاول ففسده وان قصر زمنه المنافاته له كغيره من
 العبادات ولا يشكل هذا بما مر من انه لو ارتدى اشاء وضوئه لم يطل ما مضى بدله - لانه
 لو أسلم كحل بنية مع انه لا يكمل هنا لان النية في الوضوء يمكن توزيعها على اعضائه فلم يلزم
 من بطلان بعضهم ابطالان كلها بخلافها في الحج فانه لا يمكن توزيعها على اجزائه فكان
 المنافي لها مبطالا لها من اصلها فاناسب فسادهم مطلقا وقوله قبل التحلل الاول قيد في
 الحج خاصة كما في رذاذ العمرة ايسر لها التحلل واحد كما مر (وتجب به) أي الجماع المنفسد
 الحج أو عمرة ولو نفلا لبردة (بدنة) من الابل ذكرها كانت أو أنثى لفتوى جمع من الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم بذلك من غير أن يعرف لهم مخاف وخروج بالنفسد ما لو جامع في الحج
 بين التحللين أو نيا بعد جماعه الاول قبل التحللين فتجب به شاة والوجوب في الجميع على
 الرجل دونها وان فسد نسكها بان كانت محرمة بميزة مختارة عامدة عالمية بالتحريم كفي
 كفارة الصوم فهي عنه فقط سواء كان الواطي زوجا أم سبيدا أم واطنا بشبهة أم زانيا
 وما ذكره في المجموع من حكاية الاتفاق على لزوم البدنة لها طريقة من وجوه والمعول
 عليه ما مر واعلم ان البدنة حيث أطلقت في كتب الحديث أو الفقه فالمراد بها كما قاله
 لمصنف البعير ذكرها كان أو أنثى بشرطها من يجوز في الاضحية وقال كثير من أئمة
 اللغة أو أكثرهم تطلق على البعير والبقرة والمراد هنا ما مر فان البقرة لا تجزئ الا عند
 العجز عن البدنة فان عجز عن البقرة أيضا فبيع شيء فان لم يجدها فوم البدنة بالنقد
 الغالب وتعتبر القيمة بسعركة في غالب الاحوال كذا نقله في الكفاية عن نص المختصر
 وعن القاضي أبي الطيب والحسين وفي شرح السبكي انه يعتبر بسعركة حال الوجوب
 وجرى عليه الاستوى وابن النقيب وابتست المسئلة في الشرحين ولا في الروضة ويشتري
 به طعاما ويتصدق به على مساكين الحرم وأقل ما يجزئ ان يدفع الواجب الى ثلاثة ان
 قدر والمراد بالطعام المجزئ في الفطرة فان عجز صام عن كل مديوما (و) يجب على من أفسد
 نسكه بوطء لبردة (المضي في فاسده) بأن يأتي بجميع معتبراته ويجتنب سائر منهياته
 والالزمت القدية أيضا العموم قوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله اذ هو يشمل الفساد
 أيضا وبه أفق جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ولا يخالف لهم بخلاف سائر العبادات
 للخروج منها بالفساد اذ لا حرمة لها بعده نعم يجب الامساك بقيمة النهار في صوم رمضان
 لحرمته زمانه كما مر اما ما فسد بالردة فلا يجب اتامه وان أسلم فور الانها أحبطته بالكفاية
 ولذلك لم تجب فيها كفارة (و) يجب مع الاتمام والكفارة (التضاء) اتفاقا (وان كان نسكه
 تطوعا) من صبي أو قرن لفتوى الصحابة بذلك من غير مخاف ولان احرام الصبي صحيح
 وتطوعه كتطوع البالغ في اللزوم بالشروع قال ابن الصلاح وإيجابه عليه ليس ايجاب

تكاليف بل معناه ترتبه في ذمته كغرامة ما ائلف ولو كان مافسدا بالجماع قضاء موجب قضاء
 لا تقضى لا القضاء فلو اُحرِمَ بالقضاء عشر مرات وأفسد الجميع لزمه قضاء واحد عن الاول
 وكفارة لكل واحد من العشر ويلزم المفسد في القضاء الاحرام بما اُحرِمَ منه في الاداء امر
 مبيحات وقوله من ديرة أهله أو غيرها وان كان جاوز المبيحات ولو غير مرتد نسك لزمه في
 القضاء الاحرام منه ان سلك فيه غير طريق الاداء فانه يحرم من قدر مسافة الاحرام
 في الاداء ان لم يكن جاوز فيه المبيحات غير محرم والا اُحرِمَ من قدر مسافة المبيحات وعلم من
 ذلك أنه لو أُفرد الحج ثم اُحرِمَ بالعمرة من أدنى الحل ثم أفسدها كقائه أن يحرم في قضائها
 من أدنى الحل وأنه لا يتعين عليه سلك طريق الاداء المنع يشترط أن يحرم من قدر
 مسافة ولا يلزم في القضاء أن يحرم في الزمن الذي اُحرِمَ فيه بل له التأخير عنه والتقديم
 عليه في الوقت الذي يجوز اُحرِمَ فيه وفارق المكان فانه ينضبط بخلاف الزمان
 (والاصح انه) أي قضاء القاسد (على الفور) لنول جمع من العمارة من غير مخالف كأن
 يأتي بالعمرة عقب التحلل وتوابعه وبالحج في سنة ان أمم المنع بأنه يحصره العدة بعد
 الفساد فيتحلل ثم يزول الحصر وبأن يرتد به مدة أو يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به ثم
 يشئى والوقت باقي فيستغل بالقضاء فان لم يمكنه أي به من قابل ولا يشك في تسمية ما ذكر
 قضاء وان وقع في وقته وهو العملان القضاء هنا معناه اللغوي ومن ثم قال ابن يونس انه
 اذا اقتصار ولا به بالا حرام بالاداء تضيق وقته بخلاف ما لو أفسد الصلابة فانه لا تضيق
 وان قال جمع منهم القاضي بخلافه لان آخر وقتهم الم يتعين بالشروع فيها فلم يكن بفعلها بعد
 الفساد ادموقعها في غير وقتها والذبح بالشروع فيه تضيق وقته ابتداء وانتهى فانه ينتهي
 بوقت الفوات فكان فعله في السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضاء ولو خرجت
 المرأة قضاء نسكها لزم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد وراحلة ذهبها ويا بالانها غرامة
 تتعلق بالجماع فلزمته كما كدارة ولو عصب لزمه الاتية عنها من ماله وموتة الموطوءة بزنا
 أو شبهة عليها أو أمانة نفقة الحضرة فلا تلمز الزوج الا أن يكون معها ويرى ان افتراقهما من حين
 الاحرام الى أن يفرغ التخللان واقتراحهما في مكان الجماع كذلك لا خلاف في وجوبه
 ولو أفسد مفرد نسكه فقتع في القضاء أو قرن جاز وكذا عكسه ولو أفسد القارن نسك لزمه
 دية واحدة لانغمار العمرة في الحج ولزمه دم للقران الذي افسده لانه لا يلزم بالشروع
 فلا يسقط بالافساد ولزمه دم آخر للقران الذي ائتمسه بالافساد في القضاء ولو أفرد لانه
 متبرع بالافراد ولوفات القارن الحج انقوات الوقوف فانت العمرة بتهاله ولزمه دم ان دم
 لفوات ودم لا جـل للقران وفي القضاء دم ثالث ومقابل الاصح انه على التراخي كالاداء
 (الخامس) من المحرمات (اصطيان كل) صبيد (ما كول برى) من طيرا وغـيره كبقرة
 وحش وجراد وكذا اوزا لكن قال الماوردي والبط الذي لا يطير من الاوز لا جزاء فيه
 لانه ليس بصبيد (قلت) كما قال الرافي في الشرح (وكذا امتولد منه) أي من المأكول

(قوله وجب قضاء المفضى) أي
 وهو الاصلى كما كان أو عمرة (قوله
 ويلزمه في القضاء الحج) قيل وكان
 الفرق بينه وبين قول القاضي لزم
 الاجير رعاية زمن الاداء ان هذا
 حق آدمي ورد بان هذا مبنى على
 وقوع القضاء لا مبيت (قوله لان
 القضاء هنا معناه) أي المراد به
 معناه الحج (قوله ولو خرجت المرأة
 قضاء نسكها) أي الذي أفده
 الزوج بوطئه (قوله لانها غرامة
 الحج) يؤخذ من هذا جواب ما توقف
 فيه سم فمما تقدم مما حمله انها
 ان كانت مختارة فهي متصورة فلا
 شيء على الزوج وان كانت مكرهة
 لم يقدح بها وحاصل الجواب ان
 فختار الاول ونقول هذه الغرامة
 لما نشأت من الجماع الذي هو فعله
 لزمته وهذا قريب من لزوم الزوج
 ما غسها من الجنابة حيث
 حصلت بجماعه (قوله واقتراحهما
 في مكان الجماع) أي المفضى دللج
 الاول (قوله وكذا اوز) معقـد
 وظاهره انه لا فرق فيه بين الباط
 وغيره

(قوله لانهم من باب المواسة) أي وما هنا من باب ضمان المتلفات (قوله اذ لو ترك فيه اهالك) يتأمل قوله اذ لو ترك فيه الخ فان المتبادر من الذي يعيش فيها انه اذ اترك في أحد هما على الامام استرحيا الا ان يقال المراد بكونه يعيش فيه ان العادة جارية بأنه اذ انزل الماء لا يسرع اليه الموت كغيره من الطيور بل يمكث مدة لا يلحقه ضرر به سافلا ينفذ في انه اذ اترك فيه داء ما يموت (قوله والانسى كنعم) دخل فيه البقر بنوعيه (قوله او غير لما كول) انما اخرج غير لما كول من الاقسام الاتية مع انه لا يخرج من أحد هما لعل يحكمه مما هو حرمه التعرض له ان تولد بيز بري وحشى ما كول ٤٥٩ وغيره فكان الاولى عدم ذكره

(قوله والكاب العقور) عبارة
يجب بل يجب على المعقد قتل العقور
اه ويمكن حمل كلام حج على حالة
الصيال فيوافق ما أفتى به
(قوله وكل مؤذن) ومنه القمل
فيذب قتله (قوله ولا يكره تحمية
قل عن بدن محرم) ظاهره ولو جعل
كث شعره كالعانة والصدر والابط
وقاس الكراهة في شعر الرأس
والحمة الكراهة هنا الا ان
يفرق بأن هذا يندراقتناه بمثل
ذلك (قوله بل بحث بعضهم) جزم
به حج (قوله صريح في جواز رميه
سبا ان لم يكن في مسجد) أي
وعو كذلك على ما اعتمد الشارح
فيما مر في الصلاة (قوله فلا يسن
قتله ولا يكره) أي فيكون مباحا
(قوله فيكره قتله) فضيته جواز
قتل الكاب الذي لا نفع فيه
ولا ضرر والمعتمد عند الشارح
حرمة قتله وعبارته في باب التيمم
نصها وخرج بالمعتمد الحربى والمراد
ولزنى الحصن وتارك الصلاة
والكاب العقور وما غير العقور
فمعتمد لا يجوز قتله على المعتمد ومثل

البرى الوحشى بأن يكون من أحد أصوله وان بعد كاهو ظاهر كلامهم (ومن غير
والله أعلم) كتولد بين حمار وحشى وحمار أهلى وبين شاة وطي أو بين ضبع وذئب لانه
الاحتياط ومن ثم غلب حكم البر فيهما لو كان يعيش فيه وفي البحر كما باني وانما لم يجب
الزكاة في المتولد بين الزكوى وغيره لانهم من باب المواسة وخرج بما ذكره البحرى وهو
ما لا يعيش الا في البحر لقوله تعالى أحل لكم صيد البحر وطعامه ولو كان البحرى الحرم
وكالبحر الغدير والبر والعين اذ المراد به الماء فان عاش في البر أيضا فبر كطيره الذي
يفوص فيه اذ لو ترك فيه له لك والانسى كنعم وان توحش اذ لا يسمى صيدا او غير لما كول
والمتولد من ذلك منه ما هو مؤذية فيذب قتله كالقواسق الخمس فقد صرح أمر رسول
الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب الذي لا يؤكل واللدادة
والعقرب والفارة والكاب العقور والحقب الاسد والقر والذئب والذب والنسر
والعقاب والبرغوث والبق والزبور وكل مؤذ ولا يكره تحمية قل عن بدن محرم أو ثيابه
بل بحث بعضهم من قتله كالبرغوث نعم قل رأسه أو طيته يكره التعرض له لانه لا ينتف
الشعر فان قتله فدى الواحدة ولو بالتممة ندبا وقولهم لا يكره تحمية صريح في جواز رميه
حيان لم يكن في مسجد وكالقمل الصيدان وهو بيض ومنه ما ينتفع ويضر كصقرو باز فلا
يسن قتله ولا يكره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضرر كخنفس وجعلان وسرطان ورجة
فيكره قتله ويحرم قتل النمل السلماني والصل والخطاف والضفدع والهدد والقرد أما
غير السلماني وهو الصغير المسمى بالخنزير فيجوز قتله بغير الاسواق كافي المهمات عن البغوى
والخطابي وكذا بالاسواق ان تعين طريقا لدفعه وخرج ما تولد بين وحشى غير لما كول
وانسى ما كول كتولد بين ذئب وشاة وما تولد بين غيرهما كواين أحد هما وحشى
كتولد بين حمار وذئب فلا يحرم التعرض لشيء منها والمشكوك في توحشه أو أكله أو كل
أو توحش أحد أصوله نعم يذب فداؤه (وكذا يحرم ذلك) الاصطياد المذكور (في الحرم
على الحلال) ولو كان ملتزما للاجتماع المستند لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر أى
أخذ ما دمتم حرموا وما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم لم يوم فتح مكة ان هذا البلد حرام
بحرمة الله لا يعضد شجره ولا ينزعه صيده الحديث وقيس بمكة باقي الحرم وبالتنفيذ غيره من

غير العقور الهرة يهرم قتلها (قوله ويحرم قتل النمل السلماني) هذا القسم لم يجعل له ضابطا يعلم منه كل ما يحرم بل قضية التقسيم
السابق عدم حرمة قتل ما ذكر اذا غايته انه لا نفع فيه ولا ضرر وقد جعل قتله مكروها (قوله والخطاف) أى المسمى بعصفور الجنة
(قوله فيجوز قتله) بل يذب لكونه من المؤذيات اه حج (قوله نعم يذب فداؤه) أى بمثل ان كان له مثل والافقية عليه على ما يأتي
(قوله لا يعضد شجره) أى لا يقطع قال في المختار يقال عضد الشجر من باب ضرب قطعه وعضده من باب نصير أعانم

(قوله ويضمنها بالقيمة) هذا واضح فيها لقيمة فلو لم يكن له قيمة هل تسقط أولا الظاهر الاول وينبغي ان المراد قيمته في محل الاتفاق
وزمانه (قوله ومعرفة المفروم) أي فلو لم تنقص الام قوم الدين مستقلا وغرم قيمته (قوله فان كان مذكرا منه) أي من النعام (قوله
أوطاروس لم يجب شيء) أي بدل الفرخ ٤٦٠ أما البيض فان كان من النعام ضربه كاهم (قوله حتى يمتنع) أي يستعمل

بنفسه (قوله فرغ على أصلين) أي فاعدين (قوله حتى لو قتله بعد التحال) وانظر هل يصير ميتة كذبوح المحرم أولا فيه نظر والاقرب الثاني لا تنفاه احرام الذابح وكون الصيد ليس حرما (قوله فحرم استدامته) أي باحرامه لكنه فلا غرم بارسال غيره له أو قتله (قوله فيلزمه رفع يده عنه) أي وعليه فالقيام ان الشريك غير المحرم له الاستيلاء عليه بتمامه فيما لم يتصرف فيه بما أراد اخذ من قوله قبل ومن أخذه ولو قبل ارساله وليس محرما ملكه وأما الاستولى عليه غير الشريك فيصير مشتركا بينه وبين الشريك القديم (قوله في ملك نصيب شريكه) بأن تمامه منه (قوله ليطلقه) أي كماله (قوله هل يضمن نصيبه) الظاهر عدم الضمان لعدم استيلائه على حصته شريكه لكن قال سم على حج مانعه قال الشارح في شرحه والذي يتجه ترجيحه منه أخذه مما قرره آذنا انه يضمن نصيبه لانه كان يمكنه ازالته ملكه عن نصيبه قبل الاحرام وتعبير الامام بلزوم الدفع يقتضي ذلك اذا اصل في مباشرة ما لا يجوز القدية

فحو الامساك والجرح بالاولى (فان أتلف) من حرم عليه ماذكر (صيدا) مما ذكر وان كان يمكن مملوكا (ضمنه) بما يأتي أقوله تعالى لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ومن قتله منه حرم متعمدا الآية وقيس بالحرم الحلال في الحرم ولا فرق في الضمان بين الناسي للاحرام أو كونه في الحرم وجاهل الحرم وان عذر بقرب اسلام أو نحوه وقيد المنع في الآية ومنه كتم تخرج مخرج الغالب فيحرم التعرض لشيء من أجزائه من لبن وبيض وشعر ويضمنها بالقيمة وانما لم يجب في ورق شجر الحرم جراه لانه لا يضر الشجر وجن اشعر يضر الحيوان في الحرم والبرد ولو حصل مع تعرضه انحو الدين تنقص في الصيد ضمنه أيضا فقد سئل الامام الشافعي رضي الله عنه عن حباب عنز من الظباء وهو محرم فقال تقوم العنز بان وبلا ابن وينظر نقص ما بينهما فية تصدق به وهذا النص لا يقتضي اختصاص الضمان بحالة النقص كما فهمه الاسنوي بل هو لبيان كنية التقويم ومعرفة المفروم ومحل ضمان البيض ما لم يكن مذرا أو مذكرا من النعام فان كان مذكرا منه ضمن فشهره لان له قيمة اذ يمتنع به بخلاف المذرم غيره ولو كرهه عن فرخ فبات وجب منه من النعم أوطاروس لم يجب شيء ولو نفره عن بيضه أو أحض بيضه دجاجة وفد يضر الصيد ضمنه حتى لو تفرخ كان من ضمنه حتى يمتنع فان كان الصيد مملوكا كالمزهر مع الضمان لحق الله تعالى الضمان للآدمي وان أخذه منه برضاه كعارية لكن المفروم لحق الله ما يأتي من المثل ثم القيمة والمفروم لحق الآدمي القيمة مطلقا وقد الغز ابن الوردي بذلك فقال

عندي سؤال حسن مستطرف * فرغ على أصلين قد تفرعا

قابض شيء برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معا

وتخرج بما مر الصيد المملوك في الحرم بأن صاد في الحلق فأكده ثم دخل به الحرم فلا يحرم على حلال التعرض له ببيع أو شراء أو غيرهما من أكل أو بيع بخلاف الحرم لأحرامه ويزول ملك المحرم عن صيد أحرم وهو في ملكه بأحرامه فيلزمه ارساله وان تحال حتى لو قتله بعد التحال ضمنه ويصير مباحا لا غرم له اذ قتل أو أرسل ومن أخذه ولو قبل ارساله وليس محرما ملكه لانه لا يراد للدوام فتحرم استدامته كاللباس بخلاف النكاح ولومات في يده ضمنه وان لم يتمكن من ارساله اذ كان يمكنه ارساله قبل الاحرام ولو أحرم أحد مالكه تعذر ارساله فيلزمه رفع يده عنه قال الامام ولم يوجبوا عليه السعي في ملك نصيب شريكه لطلقه لكن ترددوا في أنه لو وقف هل يضمن نصيبه اه وتردد الزركشي فيما لو كان ملك الصبي صيدا هل يلزم الولي ارساله ويغرم قيمته كما يغرم قيمة النفقة الزائدة بالسفر والاوجه اخذ الامام انه يلزمه كفارة محظورات احرامه أنه يلزمه ارساله ويغرم

ولا نظر لما ذكر من عدم تأني اطلاق حصته على ما بقي لانه كان يمكنه ازالته ملكه عن نصيبه قبل الاحرام ولو نحو وقته قيمته فلا يقال قد لا يجحد من يهله أو يرضى بشرائه من لا (قوله ويغرم قيمته) أي وان لم يرسله لانه سبب في خروجه عن ملكه بالاحرام

(قوله ومن مات) أي شخص غير محرم (قوله ورثه) أي المحرم (قوله حيث توقف الخ) أي حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرسال بخلاف ما لو دخل في ملكه بعد الاحرام حيث الخ ولعل في العبارة سقطا والاصل قبل الاحرام حيث لم يتوقف زوال ملكه على إرسال ويبين ما دخل في ملكه وهو محرم ٤٦١ (قوله وما عترض به) أي على الفرق (قوله

وعليه لو وجد المحرم بثمن الصيد) أي المعين في العقد اما ما في الذمة فلا يتوقف رده على التحلل وليس رده فور بالان ساقى الذمة لا يملك الابالتراضي (قوله وضعه الصيد في فراشه) أي أو وقع ذلك بنفسه (قوله وفي بعض حالاته) جواب عما يقال كيف كان الصيد حلالا مع ان بدله يصرف للفقراء وما ملل الجواب انه وجب اصالته لله تعالى وقد جعله الشارع للفقراء فكأنه تعالى أمر بدفع ما ملكه للفقراء ومن ثم لا يسقط باسقاطهم كالو كبل في التنبض اذا أسقط الدين عن المدين وهذا الجواب يطرد في كل ما وجب لله تعالى من الحقوق المالية كالزكاة والكفارات وغيرها (قوله اما مباشرة أو سبب) أراد به ما يشمل الشرط بدليل ما يأتي من انه لو أمسكه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل (قوله أصابه) صفة حيوان وقوله عليه أي على الصيد (قوله انه لو نصبه بغير الحرم الخ) يؤخذ منه أيضا انه لو صاح لدفع صائل مثل لاغيات صيد ادرعى بهما بغير ذنوق

قيمته لانه المورط له في ذلك ومن مات عن صيد وله قريب محرم ورثه كما يملكه بالرد بالعيب ولا يزول ملكه عنه الا بالارساله كما في المجموع ويجب ارساله كما لو أحرم وهو في ملكه ولو باعه صح وبغض الجزاء ما لم يرسل حتى لو مات في يد المشتري لزم البائع الجزاء وقرق ابن المقرئ بين ما كان في ملكه قبل الاحرام حيث توقف على الارسال بأنه دخل في ملكه قهر بالارث فلا يزول قهر او دخوله في الاحرام رضا بزوال ملكه وما عترض به الجورجى من كون المملوك قبل الاحرام بالارث يزول ملكه عنه بالاحرام قهر ا مع انه دخل في ملكه قهر ا فكونه في الاحرام لا تأثير له ومن أن دخوله في الاحرام رضا بزوال ملكه عما في ملكه وعما يملكه وهو محرم يرتفع ما ذكره اذا ابتداء أقوى من الدوام فكان ابتداء طرقا الاحرام على المملوك ولو بالارث من لا ملك له لانه أقوى منه بخلاف ما تجدد حال الاحرام بنحو الارث فان الاحرام ضعف عن منع دخوله في الملك فلا ينعف عن ازالة الملك بعد وجوده بالاولى وقوله دخوله في الاحرام الخ ممنوع أيضا اذا ما يملكه غير محقق ولا يظنون غالباً فلا أثر لهذا الرضا ان لم وجوده كما يمنع الاحرام دوام الملك يمنع ابتداء اختيارا كسراء وهبة وقبول وصية وحينئذ فيضعه بقض نحو سراء أو عارية أو ودعة لا نحو هبة ثم ان أرسله ضمن قيمته للمالك وسقط الجزاء بخلافه في الهبة لا ضمان لان العقد الناسد كالصحیح في الضمان والهبة غير مضمونة وان رده لما ملكه سقطت القيمة وضمنه بالجزاء حتى يرده فيسقط ضمان الجزاء ولو باعه ثم أحرم ثم أفسس المشتري لم يكن له الرجوع فيه لكن يبقى حقه حتى يتحالف فيمنه يراجع فيه كما نقله الزركشي عن الماوردي فيكون تعذر الرجوع في الحال عذرا في التأخير وعليه لو وجد المحرم بثمن الصيد الذي باعه قبل عيبا كان له الرد بعد تحلله بشرط الضمان فيما مر مباشرة أو غير ما على خلاف القاعدة في خطاب الوضع كون الصائد بمن يخرج الجنون والمغصى عليه والنائم والطفل الذي لا يعي ومن انقلب على فرخ وضعه الصيد في فراشه جاهلا به وأتلفه والسبب في خروج ذلك عن القاعدة المذكورة انه حق لله تعالى ففرق بين من هو من أهل التميز وغيره ومعنى كونه حلاله تعالى أي اصالته وفي بعض حالاته اذ منها الصيام فلا نظر لكون القدية تصرف للفقراء ثم ضمان الصيد هنا ما بمباشرة أو سبب أو وضع يد فالاول كالقتل ونحوه والثاني هو ما أثر في التلف ولم يخصص له فيضمن ما تلف من الصيد بخصوصياته أو وقع حيوان أصابه سهم عليه أو وقع به بشبكة نصبه في الحرم أو هو محرم وان نصبه بملكه أو وقع الصيد به بعد موته أو بعد التحلل كما أتى به البغوي قال له عليه حال

البغوي على صيد له عدم الضمان والفرق بين هذه وبين ما مر في قوله أو وقع حيوان أصابه سهم عليه ان تلك مصورة بما اذا تعدى الحرم يرى الحيوان بالسهم اخذ من قوله الا في ولو تلف به في نضاره صيد ضمنه ايضا بخلاف هذه فانه لم يتعد فيها يرى السهم

نصهم أو أخذ منه إلا ذرعى أنه لو نصهم بغير الحرم وهو حلال لم يضمن ما تلف به ما وان أحرم
ولو أرسل محرم كلبا مع ما على صيد أو حل رباطه والصيد حاضر ثم أوغاب ثم ظهر فقتله
ضمن كحلال فعل ذلك في الحرم وكذا يضمن لو انحل رباطه بتقصيره في الربط فقتل صيدا
حاضر أو غابا ثم ظهر وفارق مذكر عدم الضمان بارسال الكلب لقتل آدمي بأن الكلب
مع لم لا صطياد فاصطياده بارساله كاصطياده بنفسه وإيسر مع ما لقتل آدمي فلم يكن
القتل منسوب إلى المرسِل بل إلى اختيار الكلب ولهذا لو أرسل كلبا بغير علم على صيد فقتله
لم يضمنه كما جزم به الماوردي والحر جاني والقاضي أبو الطيب وعزاه إلى نصه في الاملاء
وحكاية في المجموع عن الماوردي نقط ثم قال وفيه نظر وينبغي أن يضمنه لأنه يجب اه قال
في الخادم قضية إطلاق غيره من التسوية بين المعلم وغيره وظاهر أن شغل كلام هؤلاء إذ
لم يكن الكلب ضاريا وقضية الفرق السابق أنه لو كان الكلب مع ما لقتل آدمي فإرسا
عليه فقتله ضمن كالأضاري وهو ظاهر ولو أرسل كلب فزاد عدوه باغرا محرم لم يضمنه لأن
حكم الاسترسال لا ينقطع بالاغراء ويضمن ما تلف منه بجفرا بغيره أو هو محرم بالحرم
أو الحرم وهو متعدي بالحرق كأن حفر في ملك غيره من غير إذنه أو هو حلال في الحرم وان
لم يكن متعديا به كأن حفرها بملكه أو موات لأن حرمة الحرم لا تختلف فصار كمن نصب شبكة
فيه في ملكه بخلاف حرمة الحرم فلا يضمن ما تلف من ذلك بما حفره خارج الحرم بغير
عدوان كما لو تلف به بهيمة أو آدمي ولودل الحرم آخر على صيد ليس في يده فقتله أو اعانته بالذئ
أو نحوها ثم ولا ضمان أو يبيده والقاتل حلال ضمن الحرم لأن حفظه واجب عليه
ولا يرجع على القاتل ولو رماه قبل إحرامه فاصابه به يده أو عكس ضمن تغليب الحائقي
لأحرام فيه ما وانما أهدر رماه فارتد لتقصيره ولو رمى صيدا فقتله منه إلى صيد آخر
ضمنه ما والثالث التعدي بوضع اليد عليه فيضمن الحرم صيد أو وضع يده عليه بئذ حصل
له وهو في يده ولو بنحو وديمة كالغاصب أو بما في يده كأن تلف بنحو رفس مراكوبة كالموت
به آدمي أو بهيمة ولو كان مع الراكب سائق وفائد فلا وجه اختصاص الضمان بالاول
لأن البهله ولا يضمن ما تلف بالانلاف بعينه وان فرط أخذ مما في المجموع عن الماوردي
وأقره أنه لو جعل ما يصاد به فأنفقت بنفسه وقتل لم يضمن وان فرط وفارق الخ حلال رباط
الكلب بتقصيره بأن الغرض من الربط غالباً دفع الأذى فإذا انحل بتقصيره فوت الغرض
بخلاف حله ولو رماه بسهم فاختأه أو أرسل عليه كلبا فلم يقتله أو لم يجرأه ولو كان المتلف لما
في يد المحرم محرما ضمن وكان ذوال اليد طريقا على الأصح بخلاف ما لو كان حلالا فان الضامن
هو ذوال اليد ولا رجوع له على المتلف بشئ لأنه ليس من أهل ضمان الصيد ولو أكره محرم على
قتله ضمنه ورجع بما غرمه على مكرهه وانما يضمن ما تلف في يده ان كان أخذه لغير مصلحة
الصيد لان أخذه لمصلحة كدوانه أو تخليصه من المحوسب أو هرة اختطفته فأتى
في يده قال الرافعي لأنه قصد المصلحة فجاءت يده يد وديمة كالأخذ المغصوب من الغاصب

(قوله وان أحرم) هو المعتمد (قوله
فقتله لم يضمنه) هو المعتمد (قوله
وعزاه إلى نصه) أي الشافعي
(قوله ولو أرسل كلبا) أي
بنفسه (قوله ثم ولا ضمان) أي
الدال والمعين وأما المدلول والمعان
فان كان محرما ضمن والافلا (قوله
أو يبيده) أي الدال (قوله فلا وجه
اختصاص الضمان بالاول) أي
الراكب (قوله ولا يضمن) أي
الحرم وقوله ما تلف أي من الصيد
(قوله فان فرط) أي أو اغرام (قوله
ولو أكره محرم على قتله) أي الصيد
وقوله ضمنه أي المحرم (قوله على
مكرهه) ظاهره وان كان المكروه
حلالا ويفرق بينه وبين ما قبله
بما ذكره من أن الحلال ليس من
أهل ضمان الصيد

(قوله ولا يأتى هذا) أى عدم الضمان فيما لو أخذ الصيد بمصلحته (قوله واختصاص) أى له أو غيره (قوله لأن الصيال الحقة بالمؤذيات) وعليه فلو كان الحيوان مأكولاً وصادف أن دفعه بالآلة قطعت حلقومه ومريته فهل يكون ميتة أو لا فيه نظر والأقرب الأول ثم رأيت سم على حج تردد في ذلك وكتب على ميتة ثم رأيت قول الشارح الآتى ومذبوح المحرم الخ وما يأتى بهامشه عن حج (قوله نعم يرجع عما غرمه على الراك) أى لأن الراك صمد له ٦٣ ٤ الجأ إلى قتل المركوب فيضمن (قوله

ولا يتم بقتل جراد) أى ولو وجد طريقاً غيره على ما هو الظاهر من هذه العبارة (قوله ومنه يؤخذ تنبيه) أى جواز تنبيه الخ (قوله) إذا ضرباً كالمناعة الخ (عبارة حج في جملة ما يجوز التنبيه لاجله أو كان ينضم مناعة بما ينقص قيمته ولم ينقره غافهم أنه لو لم تنقص قيمته لم يجز تنبيهه وإطلاق الشارح بخالفه وفي سم على منهج في أثناء كلام مانعه وهل يلحق بذلك أيضاً ما لو استوطن المسجد الحرام وصار يلوث المسجد بروثه فيجوز تنبيهه عن المسجد وصوناً له عن روثه وأن عني عنه بشرطه أو لا فيه نظر اه رحمه الله أقول الأقرب أنه كذلك ولو منع العقوب لأنه قد لا توجد شروطه وتقدير المسجد منه صيال عليه فيمنع منه (قوله مطلقاً) أى سواء أخذ أمه من الحل أو الحرم كانت أمه في الحرم أم لا (قوله) ويسمى في ضمانه حتى يسكن أى فلو أنفلت ولم يعرف له حاله بعد فينبغي عدم الضمان لكونه الأصل (قوله كلباً معلماً) قضية أنه لا يضمن بإرسال غيره المعلوم وهو موافق لكلام الماوردي السابق

لبرده إلى ما لا يختلف في يده وكان الغاصب حربياً أو رقيقاً للمالك ولا ينافي هذا قولهما أن الوديع يضمن كما مر أذعن هذا أن قصده مصلحة الصيد أخرج اليد عن وضعها الأصلي في هذا الباب وألحقها بآية الوديع المبحوث عنها في باب الوديع فليس معنى قول الرافعي فجعل يده يوديعه أن يده صارت كأيده المستودعة صيداً بل كالمستودعة غيره في عدم الضمان للمعنى المذكور ولا يضمن أيضاً باتلافه لما صال عليه أو على غيره لاجل دفعه له عن نفس محترمة أو عضو كذلك أو مال بل أو اختصاص فيما يظهر لأن الصيال الحقة بالمؤذيات ولو قتل لدفع ركبته الصائل عليه ضمنه وإن كان لا يمكن دفع ركبته إلا بقتله لأن الأذى ليس منه كما في إيجاب القديبة بحق شعر رأسه لا يذاع القمل نعم يرجع عما غرمه على الراكب ولا ضمان ولا يتم بقتل جراد عم طريقه ولم يبطأ إلا ما لا بد له من وطنه لأنه ملجأ إلى ذلك فاشبهه دفعه أصاله ركاب الجراد ما لو باض بقراشه ولم يمكنه دفعه إلا بالتعرض لبيضة فاذا نجاها فسد لم يضمنه ومنه يؤخذ تنبيهه إذا ضرباً كالمناعة من الأوبى وله ويضمن حلال فرخاً جس أمه حتى تلف والفرخ في الحرم دون أمه لأن حبسها جناية عليه ولا يضمنها لأنه أخذها من الحل أو هي في الحرم ودونه ضمنه ما أمها هو فكأن لو رماه من الحرم إلى الحل وأمها هي فلكونها في الحرم والفرخ مثال ذلك صيد وولده كذلك إذا كان يتألف لا تقطاع منه هذه ونخرج بالحلال الحرم فيضمن مطلقاً ولو نقر محرم صيداً ولو في الحل أو نقره حلال في الحرم فهلك بسبب التنبيه فهو صمد أو أخذ سبع أو قتل حلالاً في الحل ضمنه ويسمى في ضمانه حتى يسكن ولو تألف به في نفاره صيد آخر ضمنه أيضاً ويضمن حلال أيضاً بارئاً له وهو في الحل المصيد في الحل أيضاً سمهم امر في الحرم فأصابه وقتله أو بارئاً له وهو في الحل أيضاً كلباً معلماً تعين الحرم عند الإرسال بطريقة وإن لم تكن هي الطريق المألوفة لانه الجأ إلى الدخول بخلاف ما إذا لم يتعين له اختياراً ولا كذلك اتسمهم ولو دخل صيداً إلى غيره أو إلى غيره وهو في الحل الحرم فقتله السهم فيه ضمنه وكذا لو أصاب صيداً فيه كان موجوداً فيه قبل رميه إلى صيد في الحل ولا يضمن مرسل الكلب بذلك لأن عدم الصيد الملبأ غير الحرم عند هربه ونقل الأذرى أنه لو أرسل كلباً أو سمماً من الحل إلى صيد فيه فوصل إليه في الحل وتحامل الصيد بنفسه أو نقل الكلب في الحرم فمات فيه لم يضمنه ولم يحل أكله احتساباً لحصول قتله في الحرم ولو رمى في الحل صيداً كاله أو تألفه في الحرم واعتمد عليها أو عكسه ضمنه تغليباً للحرمة وانما يضمن من سعى من

ونقدم ما فيه من الخلاف والمتبادر منه عدم الضمان (قوله ضمنه) وإن أصابه السهم خارج الحرم (قوله كان موجوداً فيه) أى واستقر واحتزبه عما لورمى إلى صيد في الحل فدخل بعد الرمي صيد الحرم فأصابه السهم في مروه فلا ضمان لعدم نقصه ير الراى إلا أن هذا يشكل على ما اقتضاه قول الشارح فقتله السهم فيه ضمنه (قوله تغليباً للحرمة) أى حرمة الحرم

الحرم الى الحل أو من الحل الى الحل لكن سلك في الشائعية الحرم فقتل الصيد من الحل
 لان ابتداء الصيد من حين الرمي أو نحوه لا من حين السعي فان أخرج يده منه ونصب شبكة
 لم يضمن ما ينقل به ما وقياسه انه لو أخرج يده من الحرم ورمى الى صيد فقتله لم يضمنه ولا أثر
 ليكون غير قوائمه في الحرم كراسه ان أصاب ما في الحل والاضمة كما ذكره الأذرع
 والزر كفي هذا في القائم فغيره العبرة بمقتضاه ولو كان نصفه في الحل ونصفه في الحرم حرم كما
 جزم به بعضهم تغليباً للعروة ويضمن المحرم ومن بالحرم الصيد بمثل من النعم لان نوعه لقوله
 تعالى فجرائمه لـ ما قتل من النعم والمراد به ذلك تقريرا لا تحققة ما وفي الصورة لا في القيمة
 فيقضى الكبير والصغير والصحيح والمريض والسليم والهزيل والمعيب بمثل دمه مائة مثله
 التي اقضتها الآية وأيضا كما اعتبرت المماثلة الصورية عند اختلاف الاجناس
 فكذلك تعتبر عند اختلاف الاسنان والصفات ولوأعور عين يسار ولا يؤثر اختلاف
 نوع العيب ويجزئ الذكركن الانثى وعكسه والذ كرافضل وفي الحامل حامل ولا تنجح
 بل تقوم بمكة محل ذبحها ويصدق بقيمتها طعما أو يصوم عن كل مدية ما فان القتل جنيما
 ميتا وماتت فكشلت الحامل وان عاشت ضمن نفسها أو حييا وماتت منها أو مات دونها
 ضمن ضمن نفسها وإذا تقرران مثل الصيد من النعم يعرف أمان بص أو يحكم عدلين من
 الصحابة في بعهدهم وأحجج الى بيان ما نقل اليه من ذلك (في) اتلاف (النعامة) بفتح
 النون ذكرا كانت أو أنثى (بدنة) كما حكم به عمرو على وابن عباس ومعاوية فلا تجزئ
 بقرة ولا سبع شياء وأكثر لان جرائم الصيد تراعى فيه المماثلة كما مر (وفي) واحد من
 (بقر الوحش) وفي واحد من (حماره) أي الوحش (بقرة) أي واحد من البقر (و) في
 (الغزال عنز) وهي انثى المماثلة التي تم لها سنة والاولى ان يقال وفي انثى تيس اذا العزاة هي
 واجب الظبية أي اصالة انكهم جروا في التعبير بذلك على وفق الاثر الآتي وولد الظبية
 يسمى غزالا من ولادته الى ان يقوى وبطاع قرناه ثم يسمى الذ كزبيبا والانثى ظبية وهما
 اللذان واجبهما المعلن نزع على ما تقررا ما اغزال فواجبه ان كان ذكرا جدي أو جفرا على
 ما يقتضيه جسم الصيد وان كان أنثى فعناق أو جفرة وذلك لما صح أن عرقضى في الكل
 بذلك الا لو برى الشافعي عن عطاء ومجاهد انهما حكاه به بشاة (و) في (الارنب عناق)
 وهي انثى المعز اذا قويت ما لم تبلغ سنة كما ذكره المصنف في تحريره وغيره وفي اصل الروضة
 أنها انثى المعز من حين تولد حتى ترى (و) في (اليربوع) او اليربوعان الموحدة (جفرة)
 وهي انثى المعز اذا بلغت اربعة اشهر وفصلت عن امها والذ كجفرا لانه جفرا جنيبا أي
 عظما قالوا بعد تفسير العناق والجفرة بما ذكره من معناه ما لغة لكن يجب ان يكون المراد
 بالجفرة هنا مادون العناق اذا الارنب خير من اليربوع اه وقضيته ان الواجب في اليربوع
 غير جفرة لانها تقتضى التفسير المذكور انما تكون بعد سن العناق وادعى ان ذلك مخالف
 للمنفق والدليل قال الو لدرجة الله تعالى الجفرة محمولة على مادون العناق اذا الممول

(قوله ولا يؤثر اخته) لاف نوع
 العيب (الاولى ان يقول اختلاف
 محله حيث اتحد نوعه وعبارة
 المحلى عطا على ما يجزئ والمعيب
 بالمعيب اذا اتحد جنس العيب
 كالعور وان كان عورا حدهما في
 العين والاخر في اليسار وان
 اختلف كالعور والجرب فلا (قوله
 فكشلت الحامل) أي قطن
 بحامل مثلها لكن لا تنجح (قوله
 انهما حكاه به بشاة) ضعيف
 ويأتى قريبا أن فيه جفرة فما
 نقل عن عطاء ومجاهد مذموم
 (قوله كما ذكره المصنف في تحريره
 وغيره) منه المجموع

(قوله وفي الضبيع كبش) عبارة حج الضبيع للذكور والانتحى عند دجج ولا انتحى فقط عند الاكثرين واما الذكور فضعفان
بكمس فسكون (قوله ولا يضطر ولا تعديا) قضيته ان المهرم المضطر اذا ذبح صيدا الا يضطراره وجبت عليه قيمته كما تجب
على المضطر بدل ما كان من طعام غيره وبه صرح في البهجة وشرحا ٤٦٥ وصياتي ان مذبحه لذلك لا يكون

عليه في تفسيرها ما في المجموع والتحرير وغيرهما وفي الضبيع بش والمثل شاة
والضب وام حنين جدي (وما لا نقل فيه) من الصيد عن السلف (يحكم بمثله) من النعم
(عدلان) لقوله تعالى يحكم به ذوا عدل منكم اي ولو ظاهرا او بلا استبراه سنة فيها
يظهر او كانا قاتل به خطأ ولا يضطرار لا تعديا ويعتبر كونهم اقليميين بمذايب الباب فطينين
وما في المجموع من استحباب النقة محمول على زيادته ومقتضى قول الماوردي وغيره ان
ذلك حكم فلا يجوز بقول من لا يجوز حكمه اشتراط ذكورتهم ما وسرهم وهو كذلك
اما قاتله عدوانا مع العلم بالتحريم فلا يحكم بانفسهم الا ان تابا واصلحا وهذا صريح
في كون ذلك كبيرة ووجهه انه اقل من حيوان محترم من غير ضرورة ولا فائدة نقول
القونوي الظاهر انه ليس بفسق غير صحيح ولو حكم عدلان بالمثل وآخران بالقيمة او بمثل
آخر قدم من حكم بالمثل في الاولى لان معهما زيادة علم بفرقة دقيق الشبه ويجزى في الثانية
كافي اختلاف المقتنين وعلم انه لو حكم بهما في وسكت الباقيون عمل به كافي الكفاية عن
الاصحاب لانه اولى من حكم عدلين وفي معناه قول كل مجتهد غير صحيح مع سكوت الباقيين
(و) وجب (في المثل له) مما لا نقل فيه كالجراد وبقيّة الطيور غير الحمام سواء كان أكبر
جثة منه أم أصغر أم مثله (القيمة) عملا بالاصل في المنتقومات وقد حكمت الصحابة بهم في
الجراد اما ما لا مثل له مما فيه نقل وهو الحمام والمراد به ما عدا ذلك كالقواخت واليمام
والقمرى وكل ذي طوق سواء اتفقنا ذكورة أم أنوثة أم اختلافها شاة من ضان او معز يحكم
الصحابة ومستند به توقيف بلغه هم والافاقية اس ايجاب القيمة ولو اتفقت حرمان قارنان
صيدا وجب عليهم اجزاء واحدا لحداد المتلف وان تعددت اسباب الجزاء بتعدد الجماعة
المتلفين وكونهم قارنين وكونه في الحرم كما يتعد تغليظ الدية وان تعددت اسبابه بخلاف
كفارة الاذى فانها تعدد بتعدد القتاتلين لانها لا تجزى ولو قتله حلال ومحرم لزم المحرم
نصف الجزاء فقط اذ شريك الحلال يلزمه بنسبته بحسب الرأس وظاهر كلامهم ان
التوزيع على الرأس في الجراحات والضربات ولا ينافيه ما يأتي في الجنائيات في
الضربات لانها ثم يظهر تأثيرها فامكن التوزيع عليها بخلافه هذا اذا صيد ليس له سطح
بدن تظهر فيه الضربات فاستوى فيه الجراح والضارب او اتلف محرمان قارنان احد
امتناعى نعامه وجب ما نقص من قيمته عليهم ما ابل بعض الامتناع كذلك فيجب النقص
لاجزاء كامل ولو جرح ظهرا او اندمل جرحه بالازمان فنقص عشر قيمة فعليه عشر شاة
لا عشر قيمته فان برئ ولا تنقص فيه فالارش بالنسبة اليه كالحكومة اليه بالنسبة للاذى
فيه قدر الحماكم فيه شيئا باحتماده مراعي في الاجتهاد مقدار ما اصابه من الوجع وعامه في

مميته بل يحل له واغیره (قوله الا ان
تابا واصلحا) اي فيمكن به حالا
ولا يتوقف ذلك على استبراه كما صر
(قوله ولو حكم عدلان) اي بانه
لا مثل له وانما الواجب فيه القيمة
(قوله كافي اختلاف المقتنين)
أي المجتهدين اما غيرهم ما فينبغي
ان من غلب على ظنه صدقه في
اصابة المقتول اخذ بقوله والام
بأخذ بقول واحد منهم الا تعارض
بلا مرجح (قوله ما عدا) بانه ردقاه
في مختار الصحاح وقوله وهو مدر
مضارعه به مدر بالكسر (قوله
والقمرى) هو بضم القاف كافي
المختار (قوله شاة من الضان) أي
فقيه شاة من الضان الخ وظاهر
اطلاقه انه يقتصر فيها بالجزاؤها
في الاضحية أقول وقياس قولهم
فيما له مثل في الصيدان في الكبير
كبيرة وفي الصغير صغيرة انه يجب
هنا في الجماعة الكبيرة شاة مجزئة
في الاضحية وفي الجماعة الصغيرة
شاة صغيرة غير مجزئة في الاضحية
(قوله لزم المحرم نصف الجزاء) أي
ولاشئ على الحلال (قوله ليس له
سطح بدن الخ) أي غالبا (قوله
أحد امتناعى نعامه) وهو العدو
والطيران (قوله وجب ما نقص
من قيمته) وقياس ما يأتي في الظني

(قوله فلا يحل له) ظاهره وان اضطر وعبرة حج ومذبح الحرم ومن بالحرم اصيد لم يضطر احداهم الذبيحة ميتة ثم قال ومفهوم لم يضطر المذكور انه لو ذبحه للاضطرار ٤٦٦ حل له ولغيره (قوله ان كان حلالا) أي أو محرما بالاول (قوله ولو كسر

أحدهما) أي الحرم والحلال بالحرم (قوله وهو الاوجه دون الحلال) أي فصل له تناول ما كسره الحرم من البيض وان حرم على المحرم وكذا ما قتله الحرم من الجراد ومنله ما ماحل به الحرم من اللبن اهـ حج وقياس ما ذكر ان ما جزه الحرم من الثمر يحرم عليه دون الحلال وهذا وقضية التعيين بالحلال حرمة أكله على محرم آخر وقضية قول حج الحلال لغير كاسره من حلال أو محرم (قوله لزمه) أي الحرم (قوله ويحرم قطع نبات الحرم) أي ما ثبت فيه وان نقل الى غيره بخلاف غيره فلا يحرم وان نقل الى الحرم كما يأتي (قوله وفهم مما مر) أي في قوله نبات الحرم (قوله بخلاف صيد دخل الحرم) أي أو اخرج منه (قوله لا يضمن غصنا في الحرم أصلا في الحل) أي بخلاف عكسه فيهما فيضمن أغصان شجرة في الحل أصلها في الحرم ولا يضمن صيدا على أغصانها لانه ليس في الحرم (قوله وان ضمن صيدا فوقع لذلك) أي لكونه في هوا الحرم (قوله ثبت لها حكم الأصل) وقياسه انه لو غرس في الحرم نواة من شجرة حلية لم تثبت الحرمة لها أو يؤيده ما سياتي من انه لو قتل تراب الحل

غير المثلث ارشه ولو اذن من صيد الزم جزاؤه كما لا فتن قتله محرم آخر فعلى القاتل جزاؤه من منأ وقتله المزم قبل الاند مال فعليه جزاؤه واحد أو بعدد فعليه جزاؤه من منأ ولو جرح صيدا فقتل فوجده ميتا وشك امانه بجرحه أم يجادل لم يجب عليه غير الارش لان الأصل براءة ذمته عما زاد ومذبح الحرم من الصيد ميتة فلا يحل له وان تحلل ولا غيره ان كان حلالا كصيد حرمي ذبحه حلال فيكون ميتة لان كلاً منهما ممنوع من الذبح انتهى فيه كالجوسي فان كان المذبح مملوكا لزمه أيضا القيمة المالكه ولو كسر أحدهما يرض صيدا وقتل جرادا حرم عليه تغلظا كما يقتله في البيض المصنف في مجموعته عن جمع والقطع به عن آخرين وقال بعده بأوراقه الاصغر وهو الاوجه دون الحلال اذا باحة ذلك لا تتوقف على فعل بدليل حل ابتلاءه بدونه وان قال هذا ان الاشهر الحرم والحرم أكل صيد غير حرمي ان لم يدل أو يعين عليه فان دل أو صيده ولو بغير أمره وعلمه حرم عليه الا كل منه وانما بالدلالة وبالكل وانما حرمت دلالة الحلال عليه مع انه ادلالة على مباح للحلال لانها تعرض منه للصيد واذا له وجباية عليه فدخلت في عموم التعرض الذي من تحريمه بسائر أنواعه لكن لاجزاء عليه دلالة ولا باعائته ولا بأكله مما صيده ولو امكنه محرم حتى قتله حلال لزمه الجزاء ولا رجوع له به على القاتل أو محرم رجوع كما مر (ويحرم) على محرم وحلال (قطع) أو قلع (نبات الحرم) الرطب وكان بعض أصله فيه أي في الحرم مباحا كان أو مملوكا (الذي لا يستنبت) بالبناء للمفعول أي من شأنه أن لا يستنبت الا دميون بان يثبت بنفسه كاطراف شجر أو غيره اقوله في الخبر المار ولا يضمن شجرة أي لا يقطع ولا يمتلي خلاه وهو بالقصر الحشيش الرطب وقيس بمكة باقي الحرم وفهم مما مر انه لو غرس شجرة حرمية في الحل أو عكسه لم تنقل الحرمة عنها في الاولى ولا اليها في الثانية بخلاف صيد دخل الحرم اذ لشجر أصل ثابت فاعتبر منه بخلاف الصيد فاعتقه بمركانه ولا يضمن حرمة نفلت من الحرم اليه ان ثبتت وكذا الى الحل لكن يجب ردها محافظة على حرمة ما والا ضمنها كما قاله جمع واعقده السبكي وغيره أي بما بين قيمته محترمة وغير محترمة ومن قلعهما من الحل استقر عليه ضمانهما وفهم أيضا انه لا يضمن غصنا في الحرم أصلا في الحل نظرا لأصله وان ضمن صيدا فوقع لذلك قال القوراني ولو غرس في الحل نواة شجرة حرمية ثبت لها حكم الأصل ويحرم قطع شجرة أصلها في الحل والحرم تغليب للحرمة ونحوه بالرطب اليابس فلا يحرم قطعه ولا قلعها لانه ليس نباتا في الحرم بل مفروز فيه بشرط موت أصله ولم يرج نباته والالم يحل بخلاف قطعه فيحل مطلقا وانما لم يأت نظيره هذا التفصيل في الشجر اليابس لانه يستخلف مع القطع ولا كذلك الشجر قال في المجموع واطلاق الحشيش على الرطب مجاز فانه حقيقة

الى الحرم لم تثبت الحرمة اعتبارا بأصله وقد يشمل ذلك قول حج اما ما استنبت في الحرم مما أصله من الحل فلا شيء فيه (قوله في والالم يحل) أي والايخرج نباته لم يحل (قوله فيحل مطلقا) مات أصله أم لا (قوله فانه حقيقة الخ) وفي نسخة فان حقيقة اليابس

(قوله أو مثله لافي سنته فعليه الضمان) أي بالقيمة على ما يأتي وقضيته انما الواخلة في سنته دونه ضمنها ضمان الكل لا التفاوت بين قيمة المقطوع وما أخلف (قوله لا يضربها) من أضرفه ويضم الباء (قوله وسواء) اخلفت الشجرة أم لا) وعليه فيه فرق بين الشجرة والغصن بان الغصن اللطيف من شأنه الاخلاف ولا كذلك الشجرة ٤٦٧ ثم رأيت في حج مانصه وكان

الفرق بينه أي الحشيش وبين غصن الشجرة حيث فصلوا فيه بين الشجر اذا أخذ من أصله يضمن وان أخلف في سنته كما اقتضاه اطلاقهم أيضا ان الشجر يحتاط له أكثر اذا لفرق فيه بين المستنبت وغيره ويضمن بالحوان بخلاف الحشيش فيهما (قوله والبدنة في معنى البقرة) أي بل هي أفضل من البقرة (قوله وانما لم يسمعوها من البقرة) أي بان يؤولوا باجزائها عنها (قوله قال الزركشي وسكت الرافعي) لعل المراد سكت عن التصريح به والافتقار للرافعي في الشرح على ما نقله الشارح عنه ان مادون الكبيرة يضمن بشاة صادق بالقرينة من الكبيرة (قوله أعظم من الواجبة) وينبغي ان يراعى في العظم النسبة بين الصغيرة وما زاد عليه ولم ينته الى حد الكبيرة فاذا كان قيمة الجزئة في الصغيرة درهما والزائدة عليه في المقدار بلغت نصف الشجرة اعتبر في الشاة الجزئة فيها ان تساوى ثلاثة دراهم ونصف درهم لان الصغيرة بسبع من الكبيرة تقريبا وهذه مقدار النصف والتفاوت بينهما سبعان ونصف سبع ونظير هذا ما مر في الزكاة من انه يشترط في الفصيل أو ابن اللبون

في الباس وانما يقال للرطب كذا وشب ولو أخذ غصنا من شجرة حرمية فأخلف مثله في سنته بان كان لطيفا كالوالد فلا ضمان فيه فان لم يخلف أو أخلف لا مثله أو مثله لافي سنته فعليه الضمان فان أخلف مثله به مد وجوب ضمانه لم يقطع الضمان كما لو قطع من مثغور فنبقت ويجوز أخذ أوراق الشجر بلا خبط لئلا يضربها اذ خبطها حرام كما في المجموع نقلا عن الاصحاب ونقل اتفاقهم على جواز أخذ ثمرها وعود السواك وهو وقضيته انه لا يضمن الغصن اللطيف وان لم يخلف قال الاذرعى وهو الاقرب قال الشيخ لكنه مخالف لما مر انتهى والاوجه حل ما هنا على ما هناك (والاظهر يتعلق الضمان به) أي بقطع نبات الحرم الرطب وهو شامل للشجر كما مر في قوله (وبقطع أشجاره) من ذكر الخاص بعد العام للاهتمام (ففي) أي يجب في قطع أو قلع (الشجرة) الحرمية (الكبيرة) بان تسمى كبيرة عرفا (بقرة) كما روى الشافعي عن ابن الزبير ولا يقال مثله الا بتوقيف وسواء اخلفت الشجرة أم لا والبدنة في معنى البقرة كما في الروضة وانما لم يسمعوها عن البقرة ولا عن الشاة في جزاء الصيد لمرعاتهم المثلية فيه بخلافه هذا (و) في (الصغيرة) ان قاربت سبع الكبيرة (شاة) فان صغرت جدا ففيها القيمة قال الزركشي وسكت الرافعي عما جاوز سبع الكبيرة ولم ينته الى حد الكبير وينبغي ان يجب فيه شاة أعظم من الواجبة في سبع الكبيرة انتهى وسكت المصنف عن الواجب في غير الشجر من نبات الواجب فيه القيمة لانه القياس ولم يرد نص بدفعه ولم يتعرض المصنف كالرافعي لسن البقرة والشاة والأوجه اشتراط اجزائها في الاضحية خلافا لبعضهم وان جرى الاسنوى على الفرق بين الشاة والبشرة وكلام المصنف يقتضي وجوب البقرة والشاة بمجرد القطع ولا يتوقف على قلع الشجرة وكلام التنبيه يقتضي التوقف عليه ولم يصرح في الشرحين والروضة بالمسئلة نعم عبر الرافعي بالتامة وعله احتريزه عن قطع الغصن (قلت و) كذا (المستنبت) بفتح الموحدة وهو ما استنبته الاميون من الشجر (كغيره) في الحرم والضمان (على المذهب) وهو القول الاظهر اعموم الحديث والثاني المنع تشبيهه بالزرع أي كالخطة والشجر والبقول والمضراوات فانه يجوز قطعه ولا ضمان فيه بالاخلاف قاله في المجموع وكالزرع ما ثبت بنفسه (ويحل) من شجر الحرم (الاذخر) قلعها وقطعها لاستثنائه في الخبر المار قال العباس يارسول الله الا الاذخر فانه لقينهم ويوتهم فقال صلى الله عليه وسلم الا الاذخر ومعنى كونه لبيوتهم انهم بسقفة ونحوها يضمن القاف فرق الحشيش والقيين الحداد وظاهر اطلاق المصنف جواز تصرف الاخذ لذلك بجميع التصرفات من بيع أو غيره وهو ما عبر به الوالدرج الله تعالى في فتاويه بقوله

زيادة قيمته على المأخوذ في خمس وعشرين بما بينهما من التفاوت (قوله وهو ما استنبته الاميون من الشجر) أي من الزرع (قوله وكالزرع ما ثبت بنفسه) لعل المراد مما من شأنه ان يستنبته الناس كطنة جهلها سيل أو هوا (قوله الاذخر) بالذال المجهة اه محلي

(قوله وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم) ٤٦٨ أي فيحرم بيعه ولا يصفى خلافاً لحج (قوله من الأغصان المضرة

في طريق الناس) مفهومه ان الأغصان المضرة بالشجر نفسه ككثرة جريد الفل مثلاً لا يجوز قطعها وينبغي الجواز في هذه الحالة لما فيه من الإصلاح (قوله يردبانه الحج) لكن هذا يتوقف على حرمة قطع السوالف من غير الطريق وقضية المتن خلافه (قوله بل وشجره) قضيت أنه لا يجوز قطعه للدواب وقضية قوله الاتي من حشيش أو نخوة خلافه (قوله كرجله) أي وخبيزة (قوله حيث جوزنا أخذ السوالف لا يجوز بيعه) معتمد وهل يجوز له أخذ عوض في مقابلته رفع اليد عن الاختصاص أو لافيه نظراً والأقرب الاول (قوله فيحرم نقل تراب الحرم وحججه الى الحل) أي دون مائه (قوله فاشبهه الكلال اليابس) أي في مجرد عدم الضمان فلا ينافي الكلال اليابس لا يحرم قطعه لكن هل يحرم نقله الى غير الحرم كترابه أم لافيه نظراً والأقرب الاول (قوله أذا لم يكن الحاجة بناء الحج) أي فان كان لذلك كان مباحاً (قوله ويحرم أخذ طيب الكعبة أو سترتها) أي يحرم على الاتحاد الاستقلال بأخذها وأمرها للامام على ما يأتي (قوله لما وافق عليه) أي النوى (قوله فان وقفت تعين صرفها) معتمد وليس من وقفها ما عني في زماننا من أخذ غلة ما وقف عليها ثم يشتري به والأمر فيها للامام

قد يقال يجوز بيعه تلخير العباس الا الاذخر فيشمل من أخذه لا يتقنع بنفسه وقد قالوا ان الاذخر مباح ثم عقبه بقوله ويجاب بأنه انما يبيع الحاجة في جهة خاصة وقد قالوا لا يجوز بيع شيء من شجر الحرم والبقيع (وكذا الشوك) يحل شجره (كالهوسج) جمع عوسجة نوع من الشوك (وغیره) من كل مؤذ كالتنشر من الأغصان المضرة في طريق الناس (عند الجمهور) كالصيد المؤذى وقد أجاب في الجملة عن العاصمين ولا يعضد شوكه بأنه مخصص بالقياس على الفواشق الحرس وما اعترضه السبكي بأنه لا يفتناول غيره فكيف يجزى التخصيص يرد بأنه متناول لما في الطرقات وغيره فيخص به ما في الطرقات لأنه لا يؤذى وقيل يحرم ويجب الضمان بقطعه وصحة المصنف في شرحه لم يفرق بينه وبين الصيد المؤذية بانهم اتفقت على تحريم شجره ويجوز رعي شجيرات الحرم بل وشجره كما نص عليه في الامم بالهائم لان الهرايا كانت تسافر في عصره صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضی الله عنهم وما كانت تسد اقواها في الحرم (والاصح حل أذنباؤه) من حشيش أو نخوة (لعاف الهائم) باللام كما يجوز نصر يحيا به كما علم مما مر (وللدواء) بالمد (واقطع علم) كمنظ ولسن وتغذ كرجله وبقله للحاجة اليه ولان ذلك في معنى الزرع ولا يقطع لذلك الا بقدر الحاجة ومن ثم لم يجز قطعه للبيع عن يعاقب به كما في المجموع لانه كطعام أبيع كما فلا يجوز بيعه ويؤخذ منه كما قال لركنكش وغيره اما حيث جوزنا أخذ السوالف لا يجوز بيعه كما علم مما مر وظاهر كلام المصنف ان جواز أخذ الدواء والعاف لا يتوقف على وجود اليبس حتى يجوز أخذ ما يستعمله عند وجوده قال الاسنوى وتبعه جماعة وهو المتجه وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى فهو المعتمد وان خاف فيه بعضهم ومقابل الاصح يمنع ذلك وقوفهم ظاهر الخبر واقتصر المصنف على النبات يشهد عدم التمديد لفسيره وهو كذلك فيحرم نقل تراب الحرم وحججه الى الحرم فيجب رده اليه فان لم يفعل فلا ضمان لانه ليس به الماشبه الكلال اليابس ونقل تراب الحل وحججه الى الحرم خلاف الاول كما في المجموع وهو لا وجه له لانه لا يحدث له حرمة لم تكن ولا ينال مكروه لعدم ثبوت النهي فيه وظاهر ان محل ذلك اذا لم يكن الحاجة بناء ونخوة وان ذهب في الروضة الى الكراهة ويحرم أخذ طيب الكعبة وسترتها ويجب رد ما أخذ منها فان اراد التبخل به اني بطيب مسجدها به ثم أخذ في الروضة عن ابن الصلاح الامر في سترتها الى الامام يصرفها في بعض مصارف بيت المال بيمينه وعطاءه لان عمر رضي الله عنه كان يتيهها على الحاج وهو حسن متعين ائتمناً تلقى بالبي ثم نقل عن جمع من الصحابة انه لم يجوزوا ذلك وله لبسها ولولم يحواض وكذا استحسنه في المجموع لكن نبه في المهمات على ان هذا مخالف لما وافق عليه الرافي آخر الوقف انه يتابع اذا لم يبق فيها جمال ويصرف غنم في مصالح المسجد وحله على ما اذا وقفت لا كسوة وكلام ابن الصلاح على ما اذا كساها الامام من بيت المال فان وقفت تعين صرفها في مصالح الكعبة

جزءاً وأما إذا ملكها مالاً كماله الكعبة فلقبها ما يراه من تعليةها عليها أو بيعها وصرف
 عنها المصالح فان وقف شيء على أن يؤخذ من ريعه وشرط الواقف شيئاً من بيع أو إعطاء
 ما ونحو ذلك أتبع والا فان لم يقسمها الناظر فله بيعها وصرف ثمنها في كسوة أخرى فان
 وقفها فبأقرب فيه ما صرح من الخلاف في البيع قال وبقي قسم آخر وهو الواقع اليوم وهو
 أن الواقف لم يشترط شيئاً وشرط تجديدها كل سنة مع علمه بأن شيعة كانوا يأخذونها
 كل سنة لما كانت تكفي من بيت المال ورجح في هذا أن لهم أخذها الآن وقال
 المال في لا ترد في جواز بيعها والحالة هذه وحدود الحرم معروفة تطم بعضهم مسافتهم
 بالأميال في قوله

ولعزم الحديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال إذا رمت اتقانه

وسبعة أميال عراف وطائف • وجدة عشر ثم تسع بهرانه

بتقديم البين في الأولى بخلاف الثانية وزاد بعضهم

ومن يمين سبع بتقديم يمينه • وقد كانت فاشكر لر بكن احسانه

(وصيد) حرم (المدينة) وأخذ نياته كافي المجموع (حرام) وكذا وجاد بالطائف لخبير
 أن حرمت المدينة أي أحدها حرمتها كالحرم إبراهيم مكة أي أظهر حرمتها إذا أصبح
 منها حرمت من حين خلت السموات والأرض وعرض الحرم ما بين حرتيها وهي الحجازة
 السود وطلوله ما بين عير وتور وهو جبل صغير وراء أحد (ولا يضمن) الصيد ولا الغنم
 (في الحديد) لأنه ليس محلاً لتسلك بخلاف حرم مكة والقديم أنه يضمن بسلب الصائد
 والقاطع لشجره واختاره المصنف في المجموع وتصحيح التنبيه أثبت ذلك عنه صلى الله
 عليه وسلم كما أخرجه مسلم في الشجر وأبو داود في الصيد وعلى هذا فقيل أنه ~~كسب~~
 القليل الكافر وقيل ثيابه فقط وقيل وصححه في المجموع أنه يتربل للملحوب ما يستتر به
 عور والراضح أن السلب للسلب وقيل لقراءة المدينة وقيل لبيت المال والتقصير
 بالنور وقيل بالبال ليس يحرم ولكن جاء النبي صلى الله عليه وسلم أم الصدقة ونعم الجزية
 ولا يملك شيء من نباته ولا يحرم صيده ولا يضمن ويضمن ما أتلفه من نباته لأنه ممنوع منه
 فيضمنه بقيمة قال الشيخان ومصرفها مصرف نعم الجزية والصدقة ويبحث المصنف أنها
 بيت المال ثم شرع في بيان أنواع الدماء وهي أربعة أقسام لأن الدم إما مخيراً ومربوب
 وكل منهما إما معدل أو مقدور ستأتي مجموعة آخر هذا الباب وقد بدأ بالخير المعدل فقال
 (ويخبرني) جزم اتلاف (الصيد المثل بين) ثلاثة أمور (ذبح) بجمعه (منه) بمثله
 (و) بين (الصدقة) بأن يفرق لجمع مع النية حتماً (على مساكين الحرم) وعلى فقرائه
 أو يملكهم جلته مذبوحة ولا يجوز أخراجه حيواً ولا كل شيء منه (وبين أن يقوم المثل)
 بالنقد الغالب (دراهم) أو غيرها (ويشترى بها طعاماً لهم) مما يجزى في الفطرة أو يخرج
 مقداره من طعامه إذا اشترى مثلاً (أو يصوم) في أي مكان شاء (عن كل مد) من الطعام

(قوله فيأتي فيه ما صرح من الخلاف)
 لم يقدمه. أحكامه بخلاف (قوله)
 وقال المال في لا ترد في جواز
 بيعها) معتمد بمن يأخذ وهم
 بنو شيعة (قوله وللحرم الحديد)
 وبهذا يعلم أن حدود الحرم دون
 المواقيت إذا قل مواقيته على
 مرتلتين ولا شيء من الحدود
 يقرب من ذلك (قوله وجده) بضم
 الجيم (قوله وصيد المدينة حرام)
 وبصير حراماً كذبوح المحرم (قوله)
 وعلى هذا) أي القديم (قوله قال
 الشيخان ومصرفها الخ) معتمد
 (قوله في بيت المال) والفرق
 بين هذا وما قبله أن نعم الجزية
 تصرف لأهل التي خاصة وأموال
 بيت المال لا تختص بأهل التي
 بل يصرفها الإمام فيما يراه من
 المصالح

(يوما) وذلك لقوله تعالى فجزا من مثل ما قتل من النعم الآية ويستثنى من إطلاقه ذبح المثل
 ما لو قتل صيدا من ألبا حاملا فلا يجوز ذبح مثله كما مر بل يقوم المثل حاملا ويتصدق ببقية
 طعاما وعلم مما تقرّر عدم اختصاص التقويم بالدراهم أي لا جملهم إذا اشترى
 لا يقع لهم ودراهم منصوب بنزع الخافض ولو بقي من الطعام أقل من مدصام عنه يوما
 نسك ميلا للمسكس وقد مر مساواة الكافر للمسلم في جزاء الصيد فيختير بين شيئين فقط
 (وغير المثل) مما لا نقل فيه من الصيد يختير في جزاء اتلافه بين أمرين أحدهما يتصدق
 بقيمة أي بقدرها (طعاما) على مساكين الحرم وفقرائه ولا يتصدق بالدراهم وثانيهما
 ما ذكره بقوله (أو بصوم) عن كل مد يوما ويكمل المسكس كما مر والعبارة في قيمة غير المثل
 بحمل الاتلاف وزمانه قياسا على كل متلف متقوم وفي قيمة مثل المثل بحمل بكة وقت ارادة
 تقويمه لأنها محل ذبحه لو أريد والمعتبر كما جزم به النوراني في العدول إلى الطعام - غيره بكة
 (ويختير في فدية الحلق) ثلاث شعرات - ثمانية فاكرو في قلم اظفار كذلك وفي التطيب
 واللبس والادهان ومساكنات الجماع بشهوة وشاة الجماع بعد الجماع الاول والجماع بين
 التحالين (بين) ثلاثة أمور (ذبح شاة) مجزئة في الفحمة ويقوم مقامها بدنة أو بقرة
 أو سبع من واحدة منهما (و) بئر الصدق (ثلاثة أصع) بالمذجع صاع وأصع أصله
 اصوع أبدا من واوه همزة مضمومة قدمت على الصاد ونقلت ضممتا إليها وقلت هي إذا
 (استمسك كين) لكل مسكين نصف صاع (و) بين (صوم ثلاثة أيام) لقوله تعالى فين كان
 منكم مريضا أو به أذى من رأسه أي فخلق ففدية من صيام أو صدقة أو نسك ونحو
 الأصحين أنه صلى الله عليه وسلم قال لكعب بن جهمرة أي ذك هو أم رأسك قال نعم قال
 نسك شاة أو صم ثلاثة أيام أو اطعم فراقم الطعام على ستة مساكين والفرق بفتح الفاء
 والراء ثلاثة أصع وقيس بالحلق وبالمعدور غيرهما واعلم أنه ليس في الكفارات ما يراى
 المسكين فيها على مدسوى هذه (والاصح ان لدم في ترك المأمور) الذي لا يفوت به الحج
 (كالاحرام من الميقات) أو مما يلزم منه الاحرام لو أحرم من غيره والرحى والمبيت بمزدلفة
 أو بمعنى لبالي التشريق وطواف الوداع (دم ترتب) الحاقاله بدم القمق لما في التمتع من ترك
 الاحرام من الميقات وقيس به ترك باقي المأمورات (فإذا جهز) عن الدم (اشترى بقيمة الشاة
 طعاما) وأخرجه من طعامه كما مر ونصدق به على مساكين الحرم وفقرائه (فان جهز صام
 عن كل مد) من الطعام (يوما) وهذا ما صححه الفزالي كالامام والاصح كافي الروضة أنه إذا
 جهز عن الدم بصوم كالمتمتع ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع فهو مرقب مقدر (و) دم
 (الفوات) للحج بشوات الوقوف (كدم التمتع) في صفته وسائر أحكامه المتقدمة اذ دم
 التمتع لترك الاحرام من الميقات والوقوف المتروك في الفوات أعظم منه (ويذبحه في جهة
 القضاء في الاصح) حقا في سنة الفوات لفتوى عمر بذلك كما سيأتي والثاني يجوز ذبحه
 في سنة النوات قياسا على دم الافساد ووقت الوجوب على الاول منوط بالحرم بالقضاء

(قوله بحمل الاتلاف) هو ظاهر
 ان أنلاف لا أولوا مسكه مبدية ثم
 أنلافه فالظاهر أنه بضمه ضحمان
 المنصوب (قوله سهرة بكة) لم يبين
 الوقت الذي يعتبر سهرة فيها هل
 هو وقت التقويم أو الوجوب أو
 غيرهما وقد مر له في تقويم بدنة
 الجماع اعتبار سهرة بكة في غالب
 الاحوال وعن السبكي اعتبار
 وقت الوجوب فينبغي ان يجري
 مثله هذا (قوله أي فخلق) قدره
 أخذ من صدر الآية ولا دفع توهم
 ان المرض بمجرد وجوب الفدية
 وليس مرادا (قوله سوى هذه)
 أي الكفارة التي هي دم مختير
 وتعديل فيه يدخل فيه جميع
 الاستقاعات الآية (قوله فاذا
 جهز عن الدم) ضعيف وكذا قوله
 وان جهز صام عن كل مد يوما (قوله
 منوط بالحرم) أي الاحرام

(قوله لا يقدم صوم الثلاثة) أي على الاحرام (قوله وان لم يحرم ذلك) أي الفعل (قوله على ما قرروه في الكفارة) أي من انه ان
عصى بالسبب وجب الفور والافلا (قوله ويختص ذبحه بالحرم) أي فلو ذبح خارجه لم يعتد به ولو فرقه فيه وحمل اختصاصه بالحرم
ما لم يحصر والاذبح موضع الحصر كما سبأني (قوله الى مسا كينه) عبارة العباب ويجب تفريق لحوم وجلود هذه الدماء وبدلها
من الطعام على المسا كين في الحرم قال الشارح في شرحه وقضيته انه لا يجوز ٤٧١ اعطاؤهم خارجه والاوجه خلافه

كما تركن يؤيده تعادل الكفاية
وغيرها ذلك بأن القصد من الذبح
هو اعظام الحرم بتفريق اللحم فيه
لاتلوي به بالدم والقرن اذ هو
مكروه اه ويجاب بأن المراد
بتفريقه فيه صرفه لا اهـ له اه
وخالفه من قصدهم على انه لا يجوز
صرفه خارجه ولا من هو فيه بأن
خرج هو وهم عنه ثم فرقه عليهم
خارجه ثم دخلوا اه سم على ج
وقضية قول المصنف صرف لحمه
الى مسا كينه ان المدا على
صرفه لهم ولو في غير الحرم لكن
قول الشارح الا في قبيل الباب
وكل هـ هذه الدماء وبدلها تختص
تفرقه به بالحرم على مسا كينه
يوافق ما نقله سم عنه وصمم عليه
(قوله ونم سد الخلة) بالفتح الخصلة
وهي أيضا الحاجة والفقر اه
مختار (قوله وتجب النية عند
التفريق الخ) قال ج وظاهر
كلامهم هنا ان الذبح لا تجب
النية عنده وهو مشكل بالاضحية
ونحوها الا ان يفرق بان القصد
هنا اعظام الحرم بتفريق اللحم فيه
كما هو فوجب اقتراحه بالمقصود
دون وسيلة ونم اراقة الدم لكونها
فدا عن النفس ولا تكون كذلك

كما ان دم التمتع منوط بالصوم بالحج وعليه لو كفر بالصوم لا يقدم صوم الثلاثة في القضاء
ريصوم السبعة اذ ارجع منه ولو اخرج دم الفرات بين تحلله والاحرام بالحج بعد دخول
وقت الاحرام بالقضاء اجزأه كما اقتضاه كلام أصل الروضة وكلام العراقيين ونه عليه
الاذرى (والدم الواجب) على محرم (بفعل حرام) وان لم يحرم ذلك الوقت كالحاق اهذر
أو ترك واجب) عليه غير ركن أو غيرهما كدم الجبرانات (لا يختص) اجزأه (برمان)
اليفعل في أيام التضحية وغيرها ان الأصل عدم التخصيص ولم يرد ما يخالفه لكن تندب
اراقته أيام التضحية قال السبكي وغيره وينبغي وجوب المبادرة اليها اذا حرم السبب كما
في الكفارة فيحصل ما أطلقوه على الاجزاء اما الجواز فاحالوه على ما قرروه في الكفارة
(ويختص ذبحه) بأى مكان (بالحرم في الاظهر) لقوله تعالى هديا بالغ الكعبة وتلبيحتم
ههنا وأشار الى موضع الحرم منى وكل فحاج مكة منصرف لان الذبح حق يتعاق بالهدى
يختص بالحرم كالتصديق وانما يجوز ان يذبح خارج الحرم بشرط ان ينقل ويفرق
لحمه فيه قبل تغيره لان المقصود هو اللحم فاذا وقعت تفرقه على مسا كين الحرم حصل
الفرص (ويجب صرف لحمه) وجلده وبقيته اجزأته من شعره وغيره فاقتضاه على اللحم
نه الأصل فيما يشهد منه فهو مثال لا قيد (الى مسا كينه) أي الحرم وفقراته القاطنين
منهم والغرباء والصرف الى الاول أولى الا ان تشدد حاجة الثاني فيكون أولى وعلم من
كلامه عدم جواز اكله شيئا منه وبه صرح الرافعي في كتاب الاضحية وانه لا فرق بين ان
يفرق المذبح عليهم أو يعطيه بجماعته لهم وبه صرح الرافعي أيضا في الكلام على تحريم
لصيد ولكن الاقتصار على ثلاثة من فقرته أو مسا كينه وان انحصر وان الثلاثة
أقل الجمع ولو دفع الى اثنين مع قدرته على ثبات ضمن له أقل مقول كنفيره من الزكاة
واغالب يجب استيهابهم عند الاقتصار كما في الزكاة لان المقصود هنا حرمة البدن ونم سد
الخلة وتجب النية عند التفريق كما قاله الرويان وغيره ويؤخذ من التشبيه بالزكاة
الاكتفاء بالقدمة عليهم واقتضاه فيما مر على الدم الواجب بفعل حرام أو ترك واجب
مثال اذ دم القمع والقران كذلك وامام الاحصار فسيأتي ودفع الطعام لمسا كين الحرم
لا يشين لكل منهم مدي دم التمتع ونحوه مما ليس دمه دم تخيير وتقدير امامدم الاستقاعات
ونحوها مما دمه دم تخيير وتقدير فكل واحد من سبعة مسا كين نصف صاع من ثلاثة
أصع كما مر ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرف أو غصب منه قبل التفريق لم يجزئه نعم هو

الا ان قاربت نية القرية فتأمل اه (قوله الاكتفاء بالقدمة) أي النية (قوله ولو ذبح الدم الواجب بالحرم ثم سرف أو غصب) أي ولو
كان السارق والغاصب من فقراء الحرم أخذوا من اطلاقه وبه صرح في شرح الروض وعبارة كما نقله سم على منهج عنه ولو سرفه
مسا كين الحرم في شرح الروض بجما انه لا يجوزى سواء وجدت نية الدفع أم لا قال لان له ولاية الدفع اليهم وهم اغنياء لكونه به

مخير بين ذبح آخر وهو أولى أو شراء بدله لحما والتصدق به لان الذبح قد وجد وانما لم يتقيد
 لا بما لو قصر في التفرقة والا فلا يضمن كالموسر في المال المتعاق به الزكاة لان الدم متعاق
 بالذمة والزكاة بهين المال ولو عدم المسا كبر في الحرم آخر الواجب المالي حتى يحجدهم
 وامتنع النقل بخلاف الزكاة حيث جاز النقل فيها لانه ليس فيها نص صريح بتخصيص
 ابلدبم بخلاف هذا (وأفضل بقية) من الحرم (الذبح المعقر) غير المتعاق والتارن (المروة)
 لانها موضع تحلله (و) الذبح (الحاج) ولو قارنا أو مریدا افراداً أو مقتعاً ولو عن دم متعاقبه
 (منى) لانها محل غنمه والاسن في بقية فتح القاف وكسر العين على انظر الجمع المضاف
 الضمير المحرم قاله بعض الشراح (وكذا حكم ما ساقا) أى المعقر والحاج (من هدى) نذر
 أو نفل (مكاناً) في الاختصاص والافضالية (ووقته) أى ذبح هذا الهدى (وقت الاضحية)
 على الصحيح) تيسر عليها والثاني لا يختص بوقت كدماء الجبرانات وعلى الاول لو أخر الذبح
 في مضي وقت الاضحية نظر ان كان واجبا بذبحه حتماً قضاؤه أو تطوعاً فإت ان لم يعين غير
 هذه الايام فان عين الهدى التقرب غير من الاضحية لم يعين له وقت اذا بس في تعيين اليوم
 فربه تقلة الاسنوى عن المتولى وغيره وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى والهدى كما يطلق على
 ما يسوقه المحرم يطاق أيضاً على ما يلزمه من دم الجبرانات وهذا الثاني غير مختص بوقت
 الاضحية كما مر وظاهر كلام المصنف اختصاص ما يوقه المعقر بوقت الاضحية وهو
 كذلك وان نازع فيه الاسنوى واعلم انه حيث أطلق الدم في المناسك فالمراد به ما يجرى في
 الاضحية فتجزى البدنة أو ابقرة عن سبعة دماء وان اختلفت أسبابها فلو ذبحها عن دم
 واجب فالقرض سبعة اقله اخرجه عنه وأكل الباقي الا في سراء الصيد المثل فلا يشترط
 كونه كالاضحية لما مر ان الواجب في الصغير صغير والكبير كبير والمعب معيب بل
 لا تجزى البدنة عن شاته وحاصل الدماء ترجع باعتبار حكمها الى أربعة أقسام ترتيب
 وتقدير ودم ترتيب وتعديل ودم تخيير وتقدير ودم تخيير وتعديل فالمراد بالدم في دم
 التمتع وقران والفوات والمنوط بترك ما مورو هو ترك الاحرام من التمتع والرمي
 والمبيت عزنة ومنى وطواف الوداع فهذه الدماء ما ترتيب بمعنى انه يلزمه الذبح
 ولا يجوز العدول الى غيره مالم يهجز عنه وتقدير بمعنى ان الشرع قدر ما يعدل اليه تقدير
 يزيد ولا ينقص والثاني يشق على دم الجماع فهو دم ترتيب وتعديل بمعنى ان الشرع
 امر فيه بالتقويم والعدول الى غيره بحسب القيمة فتجب فيه بدنة ثم بقرة ثم سبع شياه فان
 هجز قوم البدنة بدراهم والدراهم بطعام وتصدق به فان هجز صام عن كل مديوماً وبكامل
 المنكسر كما مر وعلى دم الاحصار فعليه شاة ثم طعام بالتعديل فان هجز عن الطعام صام
 عن كل مديوماً والثالث يشتمل على دم الحلق والقلم فهو دم تخيير بمعنى انه يجوز له العدول
 الى غيره مع القدرة عابه فيتخير اذا حاق ثلاث شعرات أو قلم ثلاثة أظفار ولا بين ذبح دم
 وطعام ستة مسا كين لكل مسكين نصف صاع وصوم ثلاثة ايام وعلى دم الاستمتاع

(قوله جاز النقل فيها) أى للمالك
 حيث لم يوجد وانم (قوله ووقته)
 وقت الاضحية) أى فيصير تأخير
 ذبحه عن أيامها وعليه فلو
 عدت الفقراء في أيام التضحية
 أو امتنعوا من الاخذ بالكفر
 اللحم ثم فجزى بذلك في تأخير
 عن أيام التضحية أو يجب ذبحه
 فيها ويذخره قديداً الى ان يود
 من يأخذه من النقرافيه نظر
 ومقتضى اطلاقهم وجوب الذبح
 في أيام التضحية الثاني وهو ظاهر
 وبقي ما لو كان ادخاره بملقه فهل
 يبيعه ويحفظ غنمه اذا أشرف
 على التلف أو لافيه نظاراً لا قرب
 الاول عدا وقضية تخصيص ذبح
 الهدى بوقت الاضحية انه
 لو أحرم بعمره وساق هدياً وساق
 الهدى الى مكة بلا احرام وجوب
 تأخير ذبحه الى وقت الاضحية
 كان ساقه في وجب مثلاً وهو
 قريب ظاهر ثم رأيت قوله فظاهر
 كلام المصنف الخ وهو صريح في
 وجوب التأخير (قوله لم يعينه)
 وقت) أى في ذبحه في أى وقت
 شاء كما اقتضا. قوله قبل فإت ان
 لم يعين هذه الايام

وهو التطيب والدهن بفتح المدا للراس واللحية وشعر الوجه على ما مر واللبس ومقدمات
الجماع والاستئمان والجماع غير المفسد والرابع يشتمل على دم جزاء الصيد والشجر فجملة
هذه الدماء عشرة وثمانية مرتبة مقدرة وثمانية مخيرة مقدرة وثمان فيهما ترتيب
وتعديل وثمان فيهما تخيير وتعديل وقد أشار الدميري لذلك بقوله

خاتمة من الدماء ما استتم * مرتباً وما يتخير — برزوم
والصفتان لا اجتماع لهما * كالعدل والتقدير حيث فهما
والدم بالترتيب والتقدير في * تمتع قوت قران اقتم — في
وترك ميقات ورمي ووداع * مع الميتين بلا عذر مشاع
ثم مرتب بتعديل سقط * في مفسد الجماع والحصر فقط
مخيرة — مدر دهن لباس * والخلق والقلم وطيب فيه باس
والوطاء حيث الشاة والمقدمات * مخيرة — عدل صيد نبات

وهذه الدماء كلها لا تختص بوقت كما مر وترافق في ذلك الذي وجبت فيه ودم القوات
يجزى بعد دخول وقت الاحرام بالقضاء كالمتمتع اذا فرغ من عمرته فانه يجوز له الذبح قبل
احرامه بالحج وهذا هو المعتمد وان قال ابن المقرئ انه لا يجزى الا بعد احرامه بالقضاء وكل
هذه الدماء وبداها تختص بفرقة بالحرم على مساكينه وأما دم الاحصار فسد يأتى
ويستحب لقاصد مكة بنسك ان يهدي لها شيئاً من النعم لا يتباع ولا يجب الا بالندرجان كان
بذناس اشعارها فيجرح صفحة سنامها التي أو ما يقرب من محله في البقر فيما يظهر
بحديثة وهي مستقبلة القبلة ويلطخها بدمها علامة على انها هدى لتجنب وان يقلدها
نعلين وان يكون لهما قبة يتصدق بهما ويقلد الغنم عرى القرب ولا يشعرها لضعفها
ولا يلزم بذلك نبيها

(باب الاحصار والقوات)

هو في الاصطلاح المنع من اتمام أركان الحج أو العمرة والقوات للحج لان العمرة لا تقوت
الاقى حق القارن خاصة تعانوات الحج ويدل عليه قول المصنف بعد ومن فاته الوقوف
وموانع اتمام النسك ستة الاول والثاني احصار العام والخاص وقد ذكرهما بقوله (من
أحصر) عن اتمام حج أو عمرة أو قران من جميع الطرق (تحال) أى جازله التحلل وسبب أن
ما يحصل به سواء كان المنع بقطع طريق أم بغيره وسواء كان المانع كافراً أم مسلماً وسواء
أمكن المضي بقوله أو بذل مال أو لم يمكن اذ لا يجب احتمال الظلم في أداء النسك وسواء
أحصل احياء الكعبة في ذلك العام أم لا وسواء كان العدو قوفاً أم فرقة واحدة قوله
تعالى فان أحصرتم اى وادتم التحلل فما استيسر من الهدى أى فليكن ذلك والاية
نزلت بالحديبية حين صد المشركون رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البيت وكان معتمراً
فحصر ثم حلق ثم رجع وهو حلال وقال لا تصابه قوموا فافتحوا ثم احلقوا وارهوا الشجان

تخصر * فالاول الرقب المقدرة *
تمتع قوت وحج قرنا * وترك رمي
والبيت بمنى * وترك الميقات
والمزدلفة * أولم يودع أو كثر
أخلته * نادر يصوم ان دما فقد *
ثلاثة فيه وسبع في البلاد * والثاني
ترتيب وتعديل ورد * في حصر
ووطء حج ان فسده * ان لم يجد
قومه ثم اشترى * به طعاماً طهراً
لأنه قرأ * ثم لعجز عدل ذاك صوماً *
أعنى به عن كل مديوناً * والثالث
التخير والنع — تعديل في * صيد
واشجار بالانكاف * ان شئت
فاذبح أو فعدل مثل ما * عدات
في قيمة ما قدما * وخبرن وقد رن
في الرابع * فاذبحه أو جدي ثلاث
آصع * للشخص نصف أو قسم
ثلاثاً * تجت ما اجتثته اجثثا
في الخلق والقلم ولبس دهن *
طيب وتقبيل ووطء ثنى * أو بين
تحليل ذوى احرام * هذى دماء
الحج بالتمام اه رجه الله وقول
المنظم تجت أى تزيل أثر جنايته
(باب الاحصار والقوات) *
(قوله المنع من اتمام الخ) أى
واما في اللغة فهو المنع من المقصود
كما يأتى (قوله أو بذل مال) ظاهره
وان قل وعليه فيمكن الفرق بينه
وبين ما لو امتنع مالك الراحلة
أو الزاد لزيادة نافهية حيث
يجب شراؤها بالزيادة لتمامها
بان المبدول منها ظلم محض بخلافه
فما مر فانه تغاين عمله في البيع والشراء

(قوله وأجمع المسلمون على ذلك)
 أى على جواز التحمل بالاحصار
 (قوله جازلهم التحمل) أى وفائده
 دفع مشقة الاحرام كالحلق والقلم
 ونحوهما (قوله ولا قضاء عليهم
 فى الاظهر) أى لانه فوات نشأ
 عن حصر فلا يشكل عما يأتى من
 وجوب القضاء على من فاته الحج
 لان ذلك فوات لم ينشأ عن حصر
 (قوله ولا يحرم كمال تحريم الهبة)
 قد يمنع القياس بان فى الهبة
 علو الواهب وشرفه لانعامه
 على الموهوب له بخلاف بذل المال
 لهذا الغرض فان فيه اظهار
 العجز عن رفع الكافر وهو ذل
 (قوله فيلزمهم القضاء) ضعيف
 (قوله والمأئذ اذالم تطف)
 ليس بقيد بل متى وصلت الى محل
 يشق عليها العود منه جازلها
 التحمل وان لم تصل لبلدها (قوله
 مقارنا للاحرام) عبارة ابن عبد
 الحق فان شرطه أى انظرا أهـ اى
 والانظر هو المتبادر من الشرط

وأجمع المسلمون على ذلك ولان فى مصابرة الاحرام الى ان يأتوا بالاعمال مشاق وحرجا
 وقدر فعه الله تعالى عنا ولا يستفادتهم به الامن من العدو الذى بين أيديهم ولو منعوا من
 الرجوع أيضا جازلهم التحمل فى الاصح اما اذا تمكثوا بغير قتال وبذل ما كان كان لهم
 طريق آخر يمكن لو كره ووجدت شروط الاستطاعة فيه لزمهم سلوكه سواء طال الزمان أم
 قصروا ن تيقنوا الفوات فلو فاتهم الرقوف بطول الطريق الملولك أو نحوهم تحلوا بعمل
 عمرة ولا قضاء عليهم فى الاظهر ويكره بذل مال للكفار لما فيه من الصغار بلا ضرورة ولا يحرم
 كمال التحريم الهبة لهم اما المسلمون فلا يكره بذلهم ولاولى قتال الكفار بهذا القدرة عليه
 ليجمعوا بين الجهاد ونصرة الاسلام وتمام انفسك فان عجزوا عن قتالهم أو كان الممانعون
 مسلمين فالاولى لهم ان يتحللوا ويتجاوزوا عن القتال فخرزاعن سفك دماء المسلمين ويجوز
 لهم ان أرادوا القتال بامر الدرع ونحوه من آلات الحرب ويجب عليهم القدية كالموليس
 لحرم الخيط لدفع حرا وبرد والافضل تأخير التحمل ان اتسع الوقت لاحتمال زوال
 للاحصار وان ضاق فالاول التحميل مخافة ان يشتمهم الحجاج فيلزمهم القضاء عند بعضهم
 نعم ان غلب على ظنهم انفسكشافه فى مدة الحج بحيث يمكنهم ادراكه أو فى العمرة الى ثلاثة
 أيام لم يجز لهم التحمل وكذا لو منعوا عن غير الاركان كالرمى والمبيت لانهم متمكنون من
 التحمل باطراف والحلق ويقع حجهم بخزانة عن حجة الاسلام ويجب الرمي والمبيت بالدم
 وان منعوا من عرفته ومكة وجب عليهم ان يدخلوها ويصلوا بعمل عمرة وان منعوا
 من مكة دون عرفته رفقوا ثم تحلوا ولا قضاء فيهم ما فى الاظهر والحصار الخاص كان حبر
 طالما أوبدين وهو معسره وعاجز عن اثبات اسارته لان مشقة كل أحد لا تختلف بين
 ان يتحمل غيرهم مشها وان لا يتحمل والمأئذ اذالم تطف لا فاضة ولم يكن الإقامة حتى
 تطهر وجاءت بالدها وهى محرمة وعدمت النفقة ولم يمكنها الوصل الى البيت التحمل
 بالنسبة والمذبح والحلق كالحصر كما هو التنبية عليه (وقيل لا التحمل ان لم يفسد بالمجعة
 اختصارها بالاحصار كما لو أخطأت الطريق أو مرضت والصحيح الجوارى كفى الحصر
 العام للمأمر وفارق جواز التحمل بالمس عدمه بالمرض بأنه لا يمنع الاتمام بخلاف الحبس
 وقال المصنف ان الاشم فى اللغة أحصره المرض وحصر العدو وقال السبكي ان
 المشهور من كلام أهل اللغة ان الاحصار المانع من المقصود سواء منعه مرض أم عدو أم
 حبس والحصار التضييق (ولا التحمل بالمرض) اذالم بشرطه لانه لا يمنع الاتمام ولا يزول
 بالتحمل قال الماوردى وهو اجماع الصحابة رضى الله عنهم بل يصح حتى يزول فان كان
 محرمًا بعمرة أتمها أو حجج وفاته تحل بعمل عمرة (فان شرطه) أى التحمل بالمرض مقارنا
 للاحرام (تحمل به) أى بسبب المرض (على المشهور) كماله ان يخرج من الصوم فيما لو تدره
 بشرط ان يخرج منه بعدد الخبر الصريحين عن عائشة رضى الله عنها قالت دخل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم على ضباعة بنت الزبير فقال لها أردت الحج فقالت والله ما أجدى

(قوله اللهم محلي) بفتح الحاء أى موضع الحمل وقوله حسبتهنى بفتح السين أى العلة والشكاية كذا قاله صاحب الوافى من الخادم للزركشى وقال فى الكفاية فى قوله محلي بكسر الحاء كذا قاله شيخ الاسلام ابن حجر العسقلانى فى تخريج أحاديث الرافعى اه زياى وفى المختار ما يوافق كلام الوافى حيث قال وحمل بالمكان من باب ردود وحلول ولا محلا أيضا بفتح الحاء والحمل أيضا المكان الذى تحمله (قوله ونقاد النفقة) بالذال المهملة (قوله يكون بأثنية فقط) عبارة ابن عبد الحق ٤٧٥ تعام الشيخ الاسلام بالنية والحلق فقط

اه وما قاله ظاهر (قوله كمالو شرط التحلل به بل أولى) عبارة ابن عبد الحق تنبيه كما يجوز اشتراط التحلل أو صيرورته حالا لا بما ذكر كذلك يجوز اشتراط قلبه قال الباقينى أو انقلاب حجه عمرة بما ذكر أيضا فله فى الأولى إذا وجد ان يقاب حجه عمرة بالنية وينقلب فى الثانية كذلك من غير نية وتجزيه فى المسئلةين عن عمرة الاسلام بخلاف عمرة التحلل بالأحصار مثلا لا تجزیه عن عمرة الاسلام لانها فى الحقيقة ليست عمرة بل افعال عمرة (قوله وقبل اللهم) عطف تفسير (قوله انقلب حجه عمرة) ظاهرا انه ينقلب حيث شرط القلب وان لم يتقلب وهو مخالف لما تقدم عن ابن عبد الحق ثم رأيت فى نسخة ان ينقلب وعلمها فهو موافق لما تقدم عن ابن عبد الحق (قوله بخلاف عمرة التحلل بالأحصار) أى مثلا (قوله ولو بلاهدى) لا يخالف هذا ما صرح به فى قوله نعم ان شرطه بلاهدى الخ لان ذلك فى المرض وهذا فى الحصر والفرق بينهما ما ذكره

الأوجه فقال لها جى واشترطى وقول اللهم محلي حيث حسبتهنى وقيس بالحج العمرة والاحتياط اشتراط ذلك والثانى لا يجوز لانه عبادة لا يجوز الخروج منها بغير عذر فلا يجوز بالشرائط كالمسئلة المتروضة وقائله أجاب عن الحديث بان المراد بالحجس الموت أو هو خاص بضباعة ومعلوم انه خلاف الظاهر وغير المرض من سائر الاعذار كضلال الطريق ونفاد النفقة والخسافى المدد كالمريض فى ذلك وقضية اطلاقهم الاكفاه بوجود مطلق المرض وان خف فى تحلل من شرط ذلك بالمرض ويحتمل تقييده بجميع التيمم والأوجه ضبطه بما يحصل معه مشقة لا تحتمل عادة فى اتمام التيمم ثم ان شرطه بلاهدى لم يلزمه هدى عملا بشرطه وكذا لو أطلق لعدم شرطه وظاهر خبر بضباعة فالتحلل فيه ما يكون بالنية فقط وان شرطه بدمى لزمه عملا بشرطه ولو قال ان مرضت فانا حلال فرض صار حالا بالمرض من غير نية وعليه حملوا خبر أبى داود وغيره باسناد صحيح من كسر أو عرج فقد حل وعليه الحج من قابل وان شرط قلب حجه عمرة بالمرض أو نحوه جاز كما لو شرط التحلل به بل أولى وأقول عمر لابي أسامة وسويد بن غفلة حج واشترط وقول اللهم الحج أردت وله عمدت فان تيسر والافعمرة رواه البيهقى باسناد حسن وأقول عائشة لعروة هل تسنين اذ حجبت فقال ماذا أقول قالت قل اللهم الحج أردت وله عمدت فان يسرته فهو الحج وان حسبى حابس فهو عمرة رواه الشافعى والبيهقى باسناد صحيح على شرط الشيخين فله فى ذلك إذا وجد العذر ان يتلب حجه عمرة وتجزئه عن عمرة الاسلام والأوجه انه لا يلزمه فى هذه المسئلة الخروج الى أدنى الحل ولو ليس يراذفة فقر فى الدوام ما لا يفقر فى الابتداء ولو شرط ان يقاب حجه عمرة عند العذر فوجد العذر انقلب حجه عمرة واجزأته عن عمرة الاسلام بخلاف عمرة التحلل بالأحصار لا تجزى عن عمرة الاسلام لانها فى الحقيقة ليست عمرة وانما هى أعمال عمرة وحكم التحلل بالمرض ونحوه حكم التحلل بالأحصار (ومن تحلل) أى اراد التحلل أى الخروج من النسك بالأحصار ولو مع شرطه ان يتصالح اذا احصر ولو بلاهدى (ذبح) لزوما لآية والخبر السابقين وانما لم يؤثر شرطه التحلل بالأحصار فى إسقاط الدم كما أثر فيه شرطه التحلل بالمرض أو نحوه لان التحلل بالأحصار جائز بالشرط فنشرطه لاغ (شاة) مجزئة فى الانضحية (حيث احصر) من حل أو حرم وفروا لهما على مساكين ذلك الموضع ويقاس بهم فقرأوه ولا يلزمه اذا احصر

حج حيث قال وفارق ما مر فى نحو المرض بان هذا لا يتوقف على شرطه فم يؤثر فيه الشرط بخلاف ذلك اه ثم رأيت قوله وانما الخ (قوله وفرق لهما) ظاهرا فى امتناع نقله الى غير محل الا حصار ولو الى الحرم وقد يؤخذ من قوله ولا يلزمه اذا احصر الخ خلافه وسبب انهم انفقوا على جواربهم يعنى حيا الى الحرم ولو فقدوا فقرأوا بمحل الا حصار فهل يؤخر الذبح الى وجودهم ولو بغير ذلك الموضع أولا فيه نظر وقال ابن عبد الحق فلو فقدوا ثم قال بعضهم فعلى مساكين أقرب محل اليه وهو منجبه =

ولا يخالفه ما صرحوا به من أنه لو عدت المساكين في الحرم آخره حتى يجدهم كن قدر على فقرا بل دلالة انما يجوز هذا الذبح
 والتفرقة في الحل اشقة الاحصار ٤٧٦ فان وجد في محله مساكين فرق عليهم والانتقال بعد الذبح فيه الى فقرا أقرب

محله اليه وجوز بعضهم انتقاله
 حينئذ الى الصوم وهو اسم - ل
 والاول أقرب الى الشرض اه
 (قوله ان جميع الحرم كالبيعة)
 معتد (قوله أو وجد غاليا) أى
 بزيادة لها وقع فيما يظهر قياسا
 على ما مر من شراء الزاد والراحلة
 بزيادة نافعها على ثمن المثل (قوله
 بقيمة الشاة) أى أو ما يقوم
 مقامها من سبع البدنة أو البقرة
 اه ابن عبد الحق وهذا غير
 قول الشارح ويقوم مقام
 الشاة الخ لان ما تقدم في بيان
 ما يخرج من اللحم وهذا في بيان
 ما يخرج عنه عند العجز عن اللحم
 وحاصله انه يخير عند العجز عن
 اللحم بين تقويم الشاة وتقويم
 سبع البدنة أو البقرة (قوله كما
 في الدم الواجب) أى ولا يجب
 عليه الفور بالصوم لعدم تعديه
 (قوله ثم علمه واجاز البيع) مقتضاء
 ثبوت الخيار له وانظره مع قوله فيما
 يأتي ولا خيار لالمشتري الا ان
 يقال ما هنا موصوفين بما اذا باع
 بشرط الخيار ولم يعلم باحرامه
 جال العقد ثم علمه واجاز من
 حيث الشرط لا من حيث ظهور
 العيب أو يقال وهو أولى ما يأتى
 مفروض فيما لو أحرم بلا إذن من
 السيد وما هنا فيما لو أحرم باذن منه

في الحل ان يبعث به الى الحرم فله صلى الله عليه وسلم ذبح وهو وأصحابه بالخديبية وهي
 من الحل ويقوم مقام الشاة بدنة أو بقرة أو سبع أحدهما وكذلك يذبح هذا المأزومة
 من دماء المظورات قبل الاحصار ومأمعه من هدى التطوع وقضية اطلاق المصنف
 جواز الذبح في موضعه اذا أحصر في الحل ولو تمكن من بعض الحرم وهو الأصح في أصل
 الروضة وأيسر في نص الشافعي ما يخالفه وان زعمه بعض المتأخرين وأفهم قوله حيث
 أحصره لو أحصر في موضع من الحل وأراد ان يذبح بموضع آخر منه لم يجز وهو كذلك
 لان موضع الاحصار قد صار في حقه كنفس الحرم وهو نظير منع المتنقل الى غير القبلة
 من التحول الى جهة أخرى وانفقوا على جواز اتصاله الى الحرم لكنه لا يتحلل حتى يعلم
 بنحره وأفهم أيضا انه لو أحصر في موضع من الحرم لم يجز ذبحه له الى موضع آخر من الحرم
 والمنقول كما قاله الاذرى ان جميع الحرم كالبيعة الواحدة انتهى وقوة الكلام تعطى
 حصول التحلل بالذبح وهذا قال المصنف (قلت انما يحصل التحلل بالذبح) لقوله تعالى
 ولا تحلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله ولو بلغه محله فنحره (ونية التحل) عنده لان
 الذبح قد يكون للتحلل وقد يكون لغيره فلا بد من قصد صارف (وكذا الحاق ان جعلناه
 نسكا) وهو المشهور لانه ركن من أركان الحج قد رعى الاتيان به فلا يسقط ولا بد من
 مقارنته التحلل للذبح والحاق ومن تقديم الذبح على الحلق لآية (فان فقد الدم) حسا
 أو شرعا كان احتياجا اليه أو الى غنمه أو وجد غاليا (فلا يظهر ان له بدلا) كغيره من
 الدماء الواجبة على المحرم والثاني لا بد له له دم ودفعه في ذمته (و) الاظهر على
 الاول (انه) أى بدله (طعام) لانه أقرب الى الحيوان من الصيام لا اشتراكا في المالية
 فكان الرجوع اليه عند الفقد أولى (بقيمة الشاة) مراعاة لقرب مقتضى الشاة اهم
 ويخرج بقيمة الطعام (فان عجز عنه صام عن كل متديونا) كما في الدماء الواجبة بالانساد
 (وله) اذا انتقل الى الصوم (التحلل في الحال في الاظهر والله أعلم) بالذبح في ذمته
 ومقابله يتوقف التحلل على الصوم كما يتوقف على الاطعام وفرق الاول بأن الصوم يطول
 زمانه فتعظم المشقة في الصبر على الاحرام الى فراغه المانع الثالث الرق وقد ذكره بقوله
 (واذا أحرم العبد) وفي معناه الامة (بلاذن) وهو حرام مع هتته (فلا يملك تحلله)
 وكذا المثل - فريه وان جهل احرامه ثم علمه وأجاز البيع لانهم ما قد يردان منه مما لا يباح
 للمعمر كالاصطياد واصلاح الطيب وقربان الامة وفي منه ههنا من ذلك اضرارهم بما
 ولا خيار لالمشتري في هذه الحالة ولكن الاولى اهما ان يأذنه في اتمام نسكه وحيث جاز
 السيد تحلله جاز للعبد التحلل ويجب عليه اذا امر به وانما لم يجب بغير أمره وان كان
 الخروج من المعصية واجبا لكونه تلبس بعبادة في الجملة مع جواز رضا السيد بدوامه

وام
 والفرق بينهما انه حيث أحرم بلا إذن قدر المشتري على تحلله فلا يلزمه صبر به ثم ثبوت الخيار له بخلاف ما اذا أحرم وام
 باذن فيثبت له الخيار حيث اشترط جاهلا باحرامه لمصلحة من تحلله فيه فضرر يبقاه الاحرام ومع ذلك ففي عبارة الشارح شيء
 فلم يجز (قوله جاز للعبد التحلل) أى من غير اذن السيد

(قوله لان الاصل عدم ما يدعيه) أي السيد (قوله حيث طلب الاقل) بخلاف ما اذا طلب السيد الحج والعبد العمرة
 فان العبد الحجاب (قوله فأحرم من أبعده منه) وينبغي ان محله ما لم

بالاتحاد والادبر والمكاتب والمبعض ومعاق العتق بصفة كالفن ويصدق السيد بيمينه
 في عدم الاذن وفي تصديقه في تقديم رجوعه على الاحرام ترددوا لوجه منه تصديق
 العبد لان الاصل عدم ما يدعيه ويأتى فيه ما ذكرى اختلاف الزوج والزوجة في الرجعة
 ولو اذن له في احرام مطلق ففعل وأراد صرفه انفسك والسيد بغيره في الحجاب وجهان
 أحدهما الحاجة السيد حيث طلب الاقل وشمل كلام المصنف ما لو اذن له في الاحرام ثم
 رجع قبل احرامه فأحرم غير عالم برجوعه وما لو اذن له في الاحرام في وقت فأحرم قبله فان
 له تحمله ما لم يدخل ذلك الوقت ومثله ما لو اذن له في الاحرام من مكان بعيد فأحرم من أبعده
 منه وما لو اذن له في الاحرام بالعمرة فأحرم بالحج لانه فوقها وما لو اذن له في التمتع ورجع بينهما
 وما لو أحرم باذن ثم افسده بجماع ثم أحرم بالقضاء بلا اذن اما اذا احرم باذنه فليس له تحمله
 وان افسد نيسكه لانه عقد لازم عقد باذن سيده فلم يملك اخراجه منه كالنكاح ولا المشتريه
 ذلك ولكن له فسخ البيع ان جهل احرامه وكذا لو احرم بغير اذنه ثم اذن له في انعامه او اذن
 له في الحج فأحرم بالعمرة أو اذن له في التمتع او في الحج او الاقرار فقترن اذلو جاز له تحمله لزم
 ان يحمله فيما اذن له فيه ويستثنى من تحمله ما لم يأذن له فيه المبعض المهيأ اذا وسعت نوبته
 داء انفسك فأحرم به فيها والمكاتب كتابة صحيحة اذا لم يحتج في تأديته نيسكه الى سفر فأحرم به
 أو احتاج ولم يحل عليه شيء من التجوم فأحرم به على ما ذكره ابن المقرئ وظاهر كلامهم
 انه كالقن مطلقا وعبد الحربي اذا اسلم ثم احرم بغير اذنه ثم غنما والناذر انفسك في عام معين
 باذن سيده ثم انتقل الى غيره فأحرم به في وقته ولو كان الرقيق مؤبدا أو وهى بمنفعة
 فالعبد باذن مالك المنفعة دون الرقبة وتحمل الرقيق يكون بالنية والخلق والمراد بتحمل
 سيده أنه باهرمه لأنه يتعاطى الاسباب بنفسه اذا غابته ان يستخدمه ويمنعه المضى
 ويأمره بشئ من المخطورات أو يفعله به ولا يرتفع الاحرام بذلك فان امتنع ارتفع المانع
 بالنسبة الى السيد حتى يجوز له استخدامه في محرمات الاحرام ويؤخذ من بقائه على
 احرامه وقولهم مذبح المحرم من الصيد ميتة أنه لو ذبح صيدا ولو باهرم سيده لم يحل
 ذبه أفقي الوالدرجه الله تعالى وان خاف في ذلك بعض أهل العصر وما لزمه من دم بقول
 محظوظ كاليس أو بالقروات لا يلزم سيده ولو أحرم باذنه بل لا يجوز له اذا ذبح عنه اذ لا ذبح
 عليه لكونه لا يملك شيئا وان ملكه سيده وواجبه الصوم وله منعه منه ان كان يضعف به
 عن الخدمة أو يناله به ضرر ولو اذن له في الاحرام لانه لم يأذن له في وجبه فان وجب
 تمتع أو قران اذن له فيه لم ينعفه منه لاذنه في وجبه وان ذبح عنه السيد بدموته جاز لانه
 حصل اليأس عن تكفيره والتقليد بعد الموت ليس بشرط ولهذا الوعد صدق عن ميت جاز
 وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم سعد ان يتصدق عن أمه بعد موتها فان عتق الرقيق
 وقد رعى الدم لزمه اعتبار ارجاء الاداء والمكاتب بكفر باذن سيده كالحرق لانه يملك وعليه
 فيجزئه ان يذبح عنه ولو في حياته ولو أحرم المبعض في نوبته وارتكب المحظور في نوبته سيده

يكن وصل الى المحل الذي اذن له
 بالاحرام منه أخذاء قبله (قوله
 وكذا لو أحرم) أي ليس له تحمله
 (قوله اذا وسعت نوبته اداء
 انفسك) ظاهره وان احتاج الى
 سفر وقد يتوقف فيه بان السفر
 قد يتولد منه مرض فيضر
 بالسيد (قوله والمكاتب الخ)
 وفي نسخة بدل هذا والمكاتب
 كالقن مطلقا (قوله وظاهر كلامهم
 انه) أي المكاتب كالرقيق معقد
 (قوله وعبد الحربي الخ) أي
 ويستثنى أيضا (قوله فالعبد باذن
 مالك) هلا اعتبر باذن مالك الرقبة
 أيضا للملك العين مع احتمال
 حصول ضرره بأعمال الحج الا
 أن يقال لما كان الاصل السلامة
 وقد نقل حقه من المنفعة للمستأجر
 وذلك يستدعي ان يتصرف فيه
 المستأجر بما أراد مما جرت به
 العادة وان احتل معه الضرر
 للعبد لم يلتفت الى السيد (قوله
 ولو باهرم سيده لم يحل) أي الصيد
 خلافا للحج وقد يوجه بانه حيث
 كان ميتة لم يبق لجواز أمر السيد
 له بالذبح فائدة بل يكون أمره
 وسيلة الى اضاءة المال وقتل
 الحيوان بسلا سبب (قوله بل
 لا يجوز له) أي العبد اذا ذبح عنه
 أي السيد (قوله ولو اذن له) غاية
 (قوله وعليه فيجزئه) أي المكاتب
 ان يذبح أي السيد عنه ظاهره
 ولو بغير اذن من المكاتب ولعله

غير مراد اذ الذبح يتوقف على النية وما يتوقف عليه الا يصح الا باذن من وجبت عليه

(قوله اعتبر وقت ارتكاب المظهور) أي فان كان في نوبته لزمه الدم أو في نوبته سيده كذا بالصوم كما يعلم مما تقدم في قوله
وبما لزمه من دم الخ (قوله وبالفرض في الاظهر) ٤٧٨ ظاهره وان أشبهها طبيب بالعصب وسبق في قوله ولو قال

أو عكسه اعتبر وقت ارتكاب المظهور المانع الرابع الزوجية وقد ذكره بقوله (وللزوج
تحليلها) أي زوجته (من حج تطوع لم ياذن فيه) لأنه لا يتصل حقه من الاستمتاع والعمرة
كالحج (وكذا من الفرض) بلا إذن (في الاظهر) لأن حقه على الفور والنسك على
التراخي ويخاف الصلاة والصوم أطول مدته بخلافهما وروى الدارقطني والبيهقي عن
ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ليس للمرأة أن تنطلق إلى الحج إلا بإذن زوجها
والثاني لا لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لا تمتنعوا الماء الله مساجد الله قال النووي وأجابوا
عنه بأنه محمول على أنه نهى تنزيه أو على غير المزوجات لأنه لا يتعلق بهن حق على الفور
أو أن المراد لا تمتنعوهن مساجد البلد للصلاة وهذا ظاهر سابق الخبر والأمة في ذلك كالحرية
وان أذن لها السيد وللزوج منع زواجه من الابتداء بالنطوع جزما وبالفرض في الاظهر
والرجعية وان كانت زوجة ليس له تحليلها إلا أن راجعها اليك له حبسها وحبس الباش
في العدة وان خشيت الفوات أو أحرمت باذنه وحيث حلها فليحلها كالزريق بان يأمرها
بالتحلل ويجب عليه ان يتحلل بأمر زوجها لتحلل المحصر وتقدم به لأنه فان لم يأمرها لم يحجز
لها التحلل فان امتنعت من تحللها مع ~~تتم~~ أمنه جازله ووطؤها وسائر الاستقامات بها
والأثم عليها إلا عليه كإتي الحائض إذا امتنعت من غسل الحيض فانه يجوز له نفسهاها
ووطؤها مع بقاء حداثتها والأثم عليها فان أحرمت باذنه أو أذن لها في اتمامه لم يكن له
تحليلها ولو قال طبيبان عدلان ان لم تنجب إلا أن عضبت صار الحج فورا فليس له المنع
ولا التحليل منه ولو نكحت بعد تحللها من الثالث فلا منع ولا تحليل منه للتضييق ولو نكحت
خاتمة فافسده ثم نكحت أو من زوجة باذن فافسده ثم أحرمت بالقدح أو تلك منعها
ولا تحليلها منه ولو نذرته في سنة معينة ثم نكحت أو في النكاح باذن الزوج أو غيره
في وقته لم يملك تحليلها ومثله ما لو نذرت حجة الاسلام في هذا العام ثم نكحت في غيره
مكي يوم عرفه اليها فأحرمت معه لم يكن له تحليلها ولو سافرت معه وأحرمت في غير مكة
عليه استقامتان كان محرما لم يكن له تحليلها ولو كانت الزوجة صغيرة فليق الجاهل
فأحرمت عنها أولم بالكون ثم غير عمره أو أذن لها فيه لكونه أميرة لم يحجزه تحليلها ويستحب
للزوج ان يحج بامرأته لا مرد في خبر الصحيحين ويستحب لها ان لا تحرم نفسها بالإبادة
ولا يخالف هذا ما في الأمة المزوجة من أنه يمتنع عليها الأحرام بغير إذن زوجها أو سيدها
لأن الحج لازم للعرة أي من شأنه ذلك ولو فقيرة فيما يظهر ويحتمل خلافا فتعارض في حقهها
واجبان الحج وطاعة الزوج فجعلها الأحرام ونسبها الاستئذان بخلاف الأمة لا يجب
لها الحج ويؤيد ذلك ما يأتي في النفقات من ان الزوجة يحرم عليها الشروع في صوم
الذفل بغير إذن الزوج بخلاف الفرض ذكره الزركشي وقياسه أنا يحرم على الزوجة الحرام

طبيبان عدلان الخ (قوله فان
لم يأمرها لم يحجزها التحلل) ولعل
الذوق بين الزوجة والقن حيث
جازله التحلل قبل أمر السيد
ان الزوجة لما كانت من أهل
الوجوب وهي مخاطبة بالحج
في الجملة كان أمرها أكد من
الزريق فان حجه بقدر غامه يقع
نفلا بخلاف المرأة فان حجهما اذا تم
وقع فرضا مطلعا وخرجت به عن
عهدة الواجب بل الظاهر من
حال الزوج انه يستقر على عدم
طلب التحلل بل الحياء قد يحمله على
الاذن لها في بقاء الأحرام (قوله
والأثم عليها) أي وبفسد ذلك
يجوز أقالع وعليها الكفارة وقيل
ما تقدم عن من نقلا عن م ر أنه
لا كفارة عليها (قوله ولو نذرته في
سنة معينة) أي نذرت حجا غير حجة
الاسلام لأنه الذي يجب به الحج
وأما نذر حجة الاسلام فالواجب به
تجهيل الحج لأصله ومن ثم أفرد
بعد بالذكر (قوله لم يحجزه تحليلها)
وظاهره وان أطاقت الوطء ولم
يكن الزوج محرما وأراد تحليلها
وقد بوجه بأنه لما كانت في زمن
لا تتحلل فيه الوطء نزل إذن الشارع
له في الأحرام - نزلة إذن الزوج
وهو بعد اذنه لا يجوز له التحليل
(قوله ويستحب للزوج ان يحج
بامرأته) ولعل وجهه ان فيه

اعانة لها على أداء الفسك وصون لها عن الاحتياج الى من يشوم بأمرها في غيبته وان فيه تسببا في عفته في الطريق أحرماها
لأنه ربما يطول سفره ويحتاج للمواظبة (قوله بخلاف الأمة لا يجب عليها الحج) أي فامتنع الأحرام بدون الاستئذان كما تقدم

(قوله احرامها بالنقل بغير اذن) (ولا قضاء على المحصر المتطوع) اذا تحلل لعدم وروده ولانه
 هو جابرين في القرآن والخبر لان القوات نشأ عن الاحصار الذي لا يصنع له فيه ولقول
 ابن عمرو بن عباس لا قضاء على المحصر وقد احصر مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية
 ألف وأربعمائة ولم يعقر معه في العام القابل الا نفر يسيراً كثر ما قيل انهم سبعمائة
 ولم ينقل انه امر من تخلف بالقضاء ولا فرق بين كون المحصر عاملاً وبين كونه خاصاً أتى بنسك
 سوى الاحرام أو لم يأت به واستثنى ابن الرفعة ما لو أفاد النسك ثم احصر ورد بان القضاء
 هنا لا فساد لا لاحصار (فان كان) نسكه (فرضاً مستقراً) عليه كحجة الاسلام فيما بعد
 السنة الاولى من سنى الامكان وكالندرو والقضاء (بقي في ذمته) كما لو شرع في صلاة فرض
 ولم يتمها اتى في ذمته (أو غير مستقر) كحجة الاسلام في السنة الاولى من سنى الامكان
 (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الاحصار وان وجدت وجب والا فلا فان
 بقى من الوقت ما يمكن فيه الحج فالاولى ان يحرم ويستقر الوجوب بعضيه نعم ان غلب على
 ظنة انه ان أخره عنه بجزءه لم يزمه الاحرام فيه وله التحلل بالاحصار قبل الوقوف وبعده
 فان بقي على احرامه غير متوقع زوال الاحصار حتى فاته الوقوف لم يزمه القضاء لقوات الحج
 كما لو فاته بخطا الطريق أو العدد وتحلل بافعال العمرة ان أمكنه التحلل بها ولم يزمه دم
 للقوات وان لم يمكنه ذلك تحلل به دى ولزمه مع القضاء دم التحلل ودم آخر للقوات فان
 احصر بعد الوقوف وتحلل ثم أطلق من احصاره فاراد ان يحرم ويبنى لم يجز البناء كما في
 الصلاة والصوم المانع الخامس الابوة ويستحب استئذان أبويه في النسك فرضا وتطوعاً
 ولكل منهما وان علا ولوم وجود الابوين في الاصح ذكرهما كأن أثنى منعه من نسك
 المتطوع لانه اولى باعتبار الاذن من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك بقوله صلى الله عليه
 وسلم في - برا الصبيحين لرأسه - أنه في الجهاد ألك أبوان قال نعم قال استأذنتهما قال
 لا قال ففهم الجاهد ومحنة اذا كانا مسلمين وله ما تحمله من نسك التطوع اذا أحرم
 بغير اذنها للخبر السابق وتحليلهما له كتحليل السيد رقبته ويلزمه التحلل بهما ومحلله
 في الاتاقى ولم يكن مصاباً به في السفر والوجه ان الرقيق كالحر في أن له المانع وليس
 له ما منعه من نسك الفرض لانه لا بداء ولا اتماماً كالهوم والمالة ويفارق الجهاد بانه
 فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع أن في تأخير حظر القوات وقضية
 كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لأبويه منعه من نسك التطوع وهو ظاهر لان
 رضا الزوج لا يسهط حق الاصل الآن يسافر معها الزوج وقد علم أنه لو منعه من حجة
 الاسلام لم يلقفت الى منعه وان لم يجب عليه المانع السادس الدين فلصاحبه منع
 المديون من السفر استوفيه الا ان كان معسراً أو الدين مؤجلاً أو يستنيب من يقضيه من
 مال حاضر وليس له تحليله اذا لضرر عليه في احرامه (ومن فاته الوقوف) وبه وانه يفوت
 الحج (تحلل) وجوباً لا يصير محرماً بالحج في غير أشهره فحرم عليه استدامة احرامه الى

احرامها بالنقل بغير اذن (ولا قضاء على المحصر المتطوع) اذا تحلل لعدم وروده ولانه
 هو جابرين في القرآن والخبر لان القوات نشأ عن الاحصار الذي لا يصنع له فيه ولقول
 ابن عمرو بن عباس لا قضاء على المحصر وقد احصر مع النبي صلى الله عليه وسلم في الحديبية
 ألف وأربعمائة ولم يعقر معه في العام القابل الا نفر يسيراً كثر ما قيل انهم سبعمائة
 ولم ينقل انه امر من تخلف بالقضاء ولا فرق بين كون المحصر عاملاً وبين كونه خاصاً أتى بنسك
 سوى الاحرام أو لم يأت به واستثنى ابن الرفعة ما لو أفاد النسك ثم احصر ورد بان القضاء
 هنا لا فساد لا لاحصار (فان كان) نسكه (فرضاً مستقراً) عليه كحجة الاسلام فيما بعد
 السنة الاولى من سنى الامكان وكالندرو والقضاء (بقي في ذمته) كما لو شرع في صلاة فرض
 ولم يتمها اتى في ذمته (أو غير مستقر) كحجة الاسلام في السنة الاولى من سنى الامكان
 (اعتبرت الاستطاعة بعد) أى بعد زوال الاحصار وان وجدت وجب والا فلا فان
 بقى من الوقت ما يمكن فيه الحج فالاولى ان يحرم ويستقر الوجوب بعضيه نعم ان غلب على
 ظنة انه ان أخره عنه بجزءه لم يزمه الاحرام فيه وله التحلل بالاحصار قبل الوقوف وبعده
 فان بقي على احرامه غير متوقع زوال الاحصار حتى فاته الوقوف لم يزمه القضاء لقوات الحج
 كما لو فاته بخطا الطريق أو العدد وتحلل بافعال العمرة ان أمكنه التحلل بها ولم يزمه دم
 للقوات وان لم يمكنه ذلك تحلل به دى ولزمه مع القضاء دم التحلل ودم آخر للقوات فان
 احصر بعد الوقوف وتحلل ثم أطلق من احصاره فاراد ان يحرم ويبنى لم يجز البناء كما في
 الصلاة والصوم المانع الخامس الابوة ويستحب استئذان أبويه في النسك فرضا وتطوعاً
 ولكل منهما وان علا ولوم وجود الابوين في الاصح ذكرهما كأن أثنى منعه من نسك
 المتطوع لانه اولى باعتبار الاذن من فرض الكفاية المعتبر فيه ذلك بقوله صلى الله عليه
 وسلم في - برا الصبيحين لرأسه - أنه في الجهاد ألك أبوان قال نعم قال استأذنتهما قال
 لا قال ففهم الجاهد ومحنة اذا كانا مسلمين وله ما تحمله من نسك التطوع اذا أحرم
 بغير اذنها للخبر السابق وتحليلهما له كتحليل السيد رقبته ويلزمه التحلل بهما ومحلله
 في الاتاقى ولم يكن مصاباً به في السفر والوجه ان الرقيق كالحر في أن له المانع وليس
 له ما منعه من نسك الفرض لانه لا بداء ولا اتماماً كالهوم والمالة ويفارق الجهاد بانه
 فرض عين وليس الخوف فيه كالخوف في الجهاد مع أن في تأخير حظر القوات وقضية
 كلامهم أنه لو أذن الزوج لزوجته كان لأبويه منعه من نسك التطوع وهو ظاهر لان
 رضا الزوج لا يسهط حق الاصل الآن يسافر معها الزوج وقد علم أنه لو منعه من حجة
 الاسلام لم يلقفت الى منعه وان لم يجب عليه المانع السادس الدين فلصاحبه منع
 المديون من السفر استوفيه الا ان كان معسراً أو الدين مؤجلاً أو يستنيب من يقضيه من
 مال حاضر وليس له تحليله اذا لضرر عليه في احرامه (ومن فاته الوقوف) وبه وانه يفوت
 الحج (تحلل) وجوباً لا يصير محرماً بالحج في غير أشهره فحرم عليه استدامة احرامه الى

قابل فلو استدامه - حتى حج به من قابل لم يجزئه وقول الشارح تحلل جواز امراده به الجواز بعد المنع فيصدق بالواجب (بطواف وسعي) ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم فان سعي لم يعد (وحلق وفيهما) أى السعي والحلق (قول) أنهم ما لا يجبان في التحلل أما السعي فلانه ليس من أسباب التحلل ولهذا صح تقديمه على الوقوف عقب طواف القدوم وأما الحلق فبقي على انه ليس بنسك وما ذكره من التحلل بما ذكره أراد به التحلل الثاني وأما الاول ففي المجموع انه يحصل بواحد من الطواف والحلق يعني مع السعي لانه لما فاتته الوقوف سقط عنه حكم الرمي وصار كمن رمى ولا تجزئه عن عمرة الاسلام لان احرامه انعقد بنسك فلا ينصرف لآخر كعمركه ولا يجب الرمي والمبيت - سعي وان بقي وقت - ما ولا يحتاج الى نية العمرة وان احتاج الى نية التحلل (وعليه دم) لافوات (والقضاء) بعنايه اللغوى وهو الاداء وهو على الفور والاصل في ذلك كله ما رواه مالك في الموطأ باسناد صحيح كما قاله في المجموع ان هبار بن الاسود جاء يوم النحر وعمر بن الخطاب بعرضه فسال يا ابي المؤمنين اخطأنا العدة وكنا نظن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت أنت ومن معك واسعوا بين الصفا والمروة وانحروا هديا ان كان معكم ثم احقروا وقصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا واهدوا فم لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة اذا رجع واشتهر ذلك في الصحابة ولم ينكر ولان الفوات سبب يجب به القضاء فيجب الهدى كالفاساد وقد علم مما مر انه لو نشأ الفوات عن الحصر بان حصر فسلط طريقا آخر فقضاته لصعوبة الطريق مثلاً أو صار الاحرام متعذراً الى الحصر فلم يزل حتى فاته الحج فتحلل بعمل عمرة ولم يقض - ما ان من علق السعي - فحل المسافر لاهله هدية للخبر الوارد في ذلك ويسن هدية لاهله ما رساله من هدية يومه الآن يـكون في قافله اشترع عند اهل البلد هدية بها ويكره هدية من يـسـلا ويستحب ان يتلقى المسافر وأن يقال له ان كان في بلدك فاعطه هدية وعقر ذئبك واغلف نفقة من كان غازيا قبل له الحمد لله الذي نصرنا وأكرمنا واعزنا والسنة ان يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد فيصلي فيه ركعتين بنية صلاة القدوم وتسن النسيئة وهي طعاهم ينهل القدوم المسافر كما سيأتي بيان في الوأمة ان شاء الله تعالى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وقد تم شرح الربع الاول بحمد الملك الوهاب وعونه وحسن توفيقه يوم الاثنين المبارك التاسع عشر رجب الفرد الاصح الحرام سنة خمس وستين وتسعمائة على يد مؤلفه فقير عشوريه وأسير وصمة ذنبه محمد بن أحمد لرمي الانصارى الشافعي غفر الله تعالى له ولوالديه ولمشايعه ومحبيه ولذويه ولان دعاهم بالحسنى ولجميع المسلمين ونفع الله تعالى من قرأه أو نقل منه أو طالع فيه ودعاهم ان كان سببا في ذلك بالموت على الاسلام واسائر المسلمين وتوسل الى الله تعالى بنبيه محمد صلى الله عليه وسلم وبسائر أنبيائه ورسله وملائكته وأخصائه أن يديم انارضاء وان يصلح منا ما أفسدناه

(قوله لم يجزئه) قال حج لان احرام سنة لا يصلح لاحرام أخرى (قوله ولا يحتاج الى نية) بل القيام منه من ذلك لان ما بقي به من أعمالها لا تحصل به عمرة وان نواها (قوله وأهدوا) بقطع الهـمزة يقال أهدى له واليه (قوله وان كان غازيا قبل له الحمد لله الخ) أى وان لم يحصل فتح على يده لا عزاز الاسلام بنفس الغزو وخذلان الكفار بعوده (قوله والسنة أن يبدأ عند دخوله بأقرب مسجد) أى الى منزله وظاهر ان محل ذلك حيث كان له منزل غير المسجد فلو كان بيته بالمسجد أو كان من مجاوريه فعلم ما فيه عند دخوله (قوله وتسن النسيئة) أى يسن للمسافر بعد حضوره ان يقبلها (قوله وان يتحفظا) أى ويحفظا والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب ثم تجزئ ربيع العبادات من هو امش شرح الرمي للعلامة نور الدين على الشبرا ملى رحمه الله تعالى

وان يبين علينا بقربه وان يخففنا بحقائق حبه وان لا يجعل أعمالنا حسرة علينا وندامة
وان يجعلنا مع ساداتنا في أعلى فرا ديس الكرامة وان يهيننا على اتمام بقية
شترح الكتاب كما أعاننا على ابتداءه فانه مجيب الدعاء لا يرد من

قصده واعدة عليه ولا من عول في جميع أموره عليه

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

وحسبنا الله ونعم الوكيل

ولا حول ولا قوة الا بالله

العلي العظيم

(وأقول)

حررته مجتهدا * وايس مخلوع عن غاظ

قل لا الذي يلوئني * من ذا الذي ماساء قط

(تم الجزء الثاني وبابيه الجزء الثالث أوله كتاب البيع)

To: www.al-mostafa.com